

المحاماة

العدد السادس - السنة ٥٠ - يونيو ١٩٧٠

- المحامون ولجان المواطنين من أجل الحركة .
- الفوارق الأساسية بين المسؤولية الجنائية والمدنية .
- العقوبات في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية .
- الاجراءات القضائية أمام المحكمة العليا .
- نظام التحكيم في القطاع العام .
- الطلاق بحكم القاضي .

وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ

« صدق الله العظيم »

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج.ع.م

فهرس العدد

● الافتتاحية :

- كلمة الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين في اجتماع اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة ... ٣
وثيقة اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة ... ٦

● جنائي

- الفوارق الأساسية بين المسئوليتين الجنائية والمدنية للدكتور محمد عصفور المحامي ... ٢١

● مرافعات :

- الحضور المسقط لحق التمسك بالبطلان للدكتور أحمد أبو الوفا استاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية ... ٣٩

● عمل :

- العقوبات في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية للدكتور على العريف المحامي ... ٥٤

● دستوري :

- الاجراءات القضائية أمام المحكمة العليا للاستاذ عبد الرحمن جتيدى المحامي ... ٧١

● تحكيم :

- تجربة أربعة أعوام في نظام تحكيم القطاع العام للدكتور محيى الدين علم الدين اسماعيل المحامي بالبنك الأهلى المصرى ... ٧٨
تعقيب للدكتور محمد عصفور المحامي ... ٨٢

● أحوال شخصية :

- الطلاق بحكم القاضى للاستاذ أنور العمروسى القاضى بمحكمة المنصورة ... ٩١

● قانون مقارن :

- رقابة الدستورية والشرعية فى أحكام المحكمة العليا الليبية للدكتور جمال العطيفى المحامي ... ١٤

● تعليق على الأحكام :

- تعيين الموظف على درجة غير موجودة للدكتور مصطفى كمال وصفى المحامى ... ١٠١

- أحكام القضاء ... ١٠٥

مجلس التحرير

- الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين
الدكتور جمال العطيفى المحامى
الدكتور زكى هاشم المحامى
الدكتور سليمان مرقص المحامى
الدكتور على العريف المحامى
الدكتور محمد عصفور المحامى
الأستاذ محمد فهمى أمين المحامى

أحمد الخواجه

رئيس التحرير

محمد فهمى أمين

سكرتير التحرير

((ان فهم جماهيرنا لتطورات الحوادث ودلالاتها لم يكن مطلوباً باكثر مما هو مطلوب اليوم واستعداد جماهيرنا لتقديم كل ما لديها في صراع المصير الدائر لم يكن مطلوباً باكثر مما هو مطلوب اليوم)) .

((هناك بقاع من ارضنا محتلة ، وهناك حقوق لنا مفتصبة ، ولا يمكن ان يقبل شعبنا ، أو ان تقبل امتنا السكوت على هذا الوضع ، بل الحياة نفسها تحت وطائه . ان تحرير الأرض واسترداد الحق حتمية مقدسة هي جزء من ايماننا الكلى ، ابتداء من ايماننا بالكرامة والشرف ، وارتفاعاً الى ايماننا بالله ومشيبته)) .

من حديث القائد جمال عبد الناصر
الى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى

(يوليو ١٩٦٩)

المحامون ولجان المواطنين من أجل المعركة

للاستاذ أحمد الخواجه
نقيب المحامين



السيد أمين اللجنة ..

السادة الزملاء أعضاء اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة ..
أستاذكم (١) في أن أتحدث من خلال الموقع الذي حملني الى صفوفكم، وهو موقعي في النقابة التي انتمى اليها ، فالجمع الذي نلتقي به في القاعة هو بين فنان حطم يوم للنكسة عودة لأنه لا يردد صدى نفسه وراح يبحث عن قيثارة جديدة يردد عليها لحن المعركة أو فنان فقد يوم النكسة نفسه فراح يجمعها على خشبة المسرح ليردد أحاديث الناس لعل النفوس تتطهر وتقوى على خوض المعركة ، أو محاسب يريد أن يكون للمعركة دقة الحساب ، ودقة المراجعة حتى يكون سيرنا سليما ، أو مهندس سخر جهوده لكي يقوى ساعده على أن يقيم للمعركة ما يحمل به الشعب الى النصر ، وهو هدفه الذي لا خلاف عليه ، أو طبيب سعى جاهدا بعد النكسة يحاول أن تلتئم على يديه الجراح وكان له منذ اليوم المشؤم دور خالد على أرض القتال أو مدرس سعى أن تكون سقيه لطلبته وتلامذته هي رنين المعركة وصداها .

هؤلاء هم المهنيون الذين تحدثت عنهم ، ولقد تحدثت معنا قبل هذا اللقاء اخواننا الصحفيون ، وعبروا عما في صدورهم ، وأستاذكم في أن أقول باسم المهنيين الذين يشرفني أن انتمى اليهم ، ان المعركة كانت منذ يوم النكسة هي عنوان كتبهم وعنوان مجلاتهم ، وهم يعلمون أنهم يخوضون قضية نضال وقضية عدل ، يريدون أن يكون لكل منهم دور فيها ، وتحديد الدور ليس قدرهم ، ولكنه من أمور التنظيم السياسي ورسالته ، ولكن السيد الرئيس أبي الا أن يكون للمعركة تنظيمها ، هو تنظيم اللجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة ، تنظيم يسعى الى المعركة ملتزما بأهداف الشعب ، وبأهداف الشعب وحده ، تنظيم ملتزم بكل رسالة التنظيم السياسي في موقع من مواقع النضال، يريد السيد الرئيس في حديثه الذي وجهه الى اللجنة المركزية أو في حديثه الذي وجهه لأعضاء مجلس الأمة أو في حديثه الذي وجهه اليها في اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة ، يريد في كل هذه الأحاديث أن تكون المعركة هي الوسيلة الحققة ، والوسيلة الصحيحة لتصحيح كل خطأ وقعنا فيه ، ولتطهير نفوسنا من كل ضرر أصابها ، هو يعلم أن طليعة قادت الثورة وجماهير انتمت اليها ، ولكنه يريد الآن أن تأخذ الجماهير مواقعها ، في أشرف رسالة ، هي رسالة التحرير . في أشرف رسالة ، هي دعم التنظيم السياسي ، الذي ننخرط فيه جميعا ، بهذين المعيارين تصبح المعركة واجبا ويصبح تنظيمها واجبا وهدفا ، ويصبح تنظيم الناس جميعا

(١) كلمة الاستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين في لقاء اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة

بالسادة أعضاء مجالس النقابات المهنية صباح يوم السبت ٢٣ من يناير ١٩٧٠ .

في هذه المعركة رسالة جزئية الى جانب الهدف الكلى ، وهو تحقيق النصر بقيادة المناضل عبد الناصر ان شاء الله .

السيد الأمين ، الأخوة أعضاء اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة ، حين يجتمع المهنيون بكم في هذه القاعة ، لا بد أن تكون الرؤيا واضحة ، ولا أريد أن أطرى المهنيين وأنا واحد منهم ، وإنما يكفينى ذلك الحديث الفياض الذى قدمه الأستاذ الدكتور أحمد خليفه حول وضع المهنيين ودورهم ، وأنا أقول انه من خلال هذا الوضع والدور لا تتحدد لهم حقوق ، نطالبهم الا ينشغلوا بها ولكن تتحدد عليهم واجبات ، والمثقف الذى لا يعرف ان المعركة واجبة ، لا يعرف حق الناس عليه ، وحق الجماهير عليه ، ولا يجوز له ان ينتمى الى عداد المثقفين الذين يقوم عليهم تحالف قوى الشعب العامل ، التحالف الذى يجمع رسالتنا فى الحرية والاشتراكية والوحدة ، وأؤكد ان القيادات المهنية التى نلتقى بها فى هذه القاعة عليمة كل العلم بهذه القضية ، بل هى قضيتهم ، بل انهم لم يصلوا الى مواقع القيادة فى نقاباتهم الا من خلال حمل هذه الامانة بين جماهير المهنيين الذين ينتمون اليهم ، والذين حملوهم على اكتافهم شرفا ووصولا بهم الى هذا الواجب المقدس ، وهؤلاء المهنيون لم يكن لهم حديث فى نقاباتهم الا المعركة ، وليس لهم واجب الا المعركة ، وهو شرف لا يتميز به الجالسون معك أو الجالسون أمامك ، بل ان شرفهم فى هذا المضمار هو شرف النائب عن الاصيل ، والمهنيون الذين تضمهم النقابات المهنية جميعا ، اصلاء فى حمل هذا الواجب ، بل انهم ذوو الحاح على أن تتفرغ نقاباتهم للمعركة ، وبينهم شباب يستطيع أن يؤدى فى الدفاع الشعبى دورا خلاقا ، وبينهم شباب يستطيع أن يؤدى فى الدفاع المدنى دورا خلاقا ، وبينهم علماء وفلاسفة يريدون أن تكون للمعركة كل فلسفتهم وأن يكون للمعركة كل علمهم ، بل ان العلماء والفلاسفة منهم ، يسعون كل السعى ويبدلون غاية البذل ، لأن تكون معركتنا قائمة على أسس علمية وعلى منهج فلسفى ، يحمى مبادئنا ويحمى الرسالة التى نناضل جميعا فى سبيلها .

ولذلك جاءت لجان المواطنين من أجل المعركة ترجمانا صادقا لما يدور فى نفوسهم ، فليست هى لجان قائد ومقود ، بل هى لجان عاملة كلها ، لا يتحدد موقع الانسان فى اطارها الا من خلال عمله ، أن لجان المواطنين من أجل المعركة هى لجان عمل قبل كل شيء ، ولذلك جاء تنظيمها جميعها على مستوى أفقى واحد ، لا تتعدد فيه القيادات ، ولا تتسامى فيه القيادات ، انها هو مستوى أفقى واحد على مستوى الوحدة ، التى تشكل فيها لجنة المواطنين من أجل المعركة .

واللجنة ، واستسمحكم كعضو فى لجنة التنظيم أن أقول بعض هذه المعايير التنظيمية حتى تكون واضحة أمامنا ، ان اللجنة تشكل على مستوى الوحدة ، من كل المتطوعين الراغبين فى أداء العمل ، والعمل وحدة هو معيار البقاء فى لجان المواطنين من أجل المعركة ، ولجنة المواطنين من أجل المعركة تحمل الشرف الذى تنتمى اليه باسم المعركة من خلال المشاكل التى تعالجها ، لا من خلال المشاكل التى ترفعها الى مستويات عليا ، فان المعركة لا تحتمل حمل المشكلة الى مستوى آخر ، يساعذك على حلها ابتداء ، وإنما المعركة ، تتطلب من كل انسان فى موقعه ، أن يسعى جاهدا الى حلها ، لأن مشاكل المعركة لا تتحمل الارحاء ولا تحتمل التأجيل ، ان مشاكل المعركة لا تحتمل الا شيئا واحدا ، هو النضال فى سبيل الهدف الذى نسعى اليه جميعا ، وهو النصر من اقرب طريق . هكذا تشكل لجان المواطنين من أجل المعركة على مستوى واحد ، وتصبح كل المستويات بعدها ، مستويات اتصال ، ولجان المواطنين من أجل المعركة هى لجان

قيادية ، تقود حشد الشعب كله في سبيل التحرير ، وتقود حشد الشعب كله ، في سبيل النصر ، هذا هو عملها وهذه هي رسالتها .

واللجنة العامة تحمل مسئولية تنظيم هذا العمل كله ، لكي تكون اللجان قادرة . من خلال اعضائها ومن خلال الجماهير ، على أداء الدور الذي نيظ بها ، هذا هو القدر التنظيمي في بساطة وفي يسر وفي سهولة ، وليس القدر التنظيمي قالبا جامدا ، بل ان القدر التنظيمي هو مجرد تنظيم لحشد الناس ، ومجرد تنظيم لحركة الناس ، فان حشد الناس ليست له غاية الا النصر ، والنصر لا يأتي الا من خلال الجموع المنظمة ، والجموع المنظمة وسيلتها هي لجان المواطنين من اجل المعركة .

ولا اريد ان اعيد كلاما قاله وسبقني اليه زميلي وصديقي الاستاذ الدكتور احمد خليفه ، وكلامه سوف يردده كل منا ، لاننا لم نأت اليكم الا بعد لقاءات عديدة جمعتنا جميعا ، وكل منا تكلم فيها من خلال الموقع الذي حملة ، ولم يكن بيننا خلاف لان غايتنا واحدة ، غايتنا لا يرد عليها خلاف ، غايتنا هي النصر ووسيلتنا اليه هي القوات المسلحة على خطوط النار ، وجماهير الشعب العامل وراء خطوط القتال ، لكي تضمن لهذه القوات المدد البشري الدائم ، والعدة الدائمة لتتفرغ لمهمتها الاصيله وهي القتال .

ومهمة الشعب الى جانب ذلك هي ان يكون قادرا على مواجهة كل خطر يتعرض له ، فأنتم تعلمون أننا لا نخوض معركة هي مجرد مواجهة القتال ولكن نخوض معركة هي مواجهة الحياة ، أننا على جانب وعدونا على الجانب الآخر نعيش فلسفتين مختلفتين ، هو يعيش بين قوى الاستعمار الذي يريد ان يكون للاستعمار القدر المعلى على ارض العالم كله ، ونحن نعيش على جانب آخر هو جانب مقاومة الاستعمار ، هو جانب النضال ضد الاستعمار ، هو جانب حرية الشعوب ، هو جانب النضال مع الشعوب في سبيل حريتها ، وهما قضيتان ، حاولنا جاهدين من خلال أساليب متعددة منذ بداية الثورة ان نجد لها حلا ، وقدمنا حولا كثيرة شريفة ، قبلنا التعايش السلمي ، وقبلنا حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وقبلنا ان الارض تتسع للفلسفات المختلفة ولكنها لا تتسع لهذه الفلسفات حين تريد فلسفة منها ان تأكل فلسفة أخرى ، ان المجتمع البشري لم يعد يحتمل سنابل خضرا وآخر يابسات ، ولم يعد يحتمل شعوبا سمانا وآخر ناحلات ، ان المجتمع البشري لا يمكن ان يسمو الا اذا عاش كل انسان على الارض حياة أفضل ، حياة يسعى اليها جاهدا لا تقف في سبيلها عقبات ، حياة ليس فيها تفرقة عنصرية ، حياة ليس فيها غالب أو مغلوب ، حياة ليس فيها حاسد ولا حقود ، وهذه هي رسالة العلم ، وهي رسالة النقابات المهنية ، واللجنة العامة للجان المواطنين من اجل المعركة حين تلتقى بكم تعلم حق العلم انها تلتقى بعلماء أشرف ما يتحلون به ان يكون العلم في سبيل الحياة وليس في سبيل الدمار .

أسأل أمتكم توفيقا من خلال جهودكم ، وأشكر السيد الأمين اذ أتاح لي هذا الحديث باسم المهنيين ، والسلام عليكم ورحمة الله .

وثيقة

اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة

تقديم

ان المرحلة التي تجتازها امتنا في هذه الايام في تصميم واصرار على تصفية العدوان وازالة آثاره قد فرضت عليها طرقا للنضال متعددة سلكتها جميعا بغير استثناء : ولكن ضراوة الاستعمار العالمي وشراسسته وتأيسده للصهيونية العالمية ربييته ووسيلته في قهر شعوب الأمة العربية واستعبادها جعلت المعركة هي طريقنا المحتوم لتحرير الأرض اذ لا تقبل أمة تحترم تاريخها وتقدر دماء شهدائها أن يظل عدوها قابضا على جزء من أرضها .

ولم تعد الحروب كذلك مقابلة بين جيوش بل اضحى لدى أعداء الشعوب وأمام خطر التقدم العلمي وسيلة للإبادة وازالة معالم الحضارة وطمس صفحات في التاريخ ناصعات .

وامتنا التي رفضت الهزيمة منذ ساعاتها الاولى ، وضرب شعبها يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ اروع الأمثلة على تشكيل تجمعات تقاوم العدو ولا نستسلم لارادته هي ذاتها الأمة التي استقبلت بمزيد من الرضا والأمل قرار القائد بتشكيل لجان المواطنين من أجل المعركة ، ليجد من خلالها كل مواطن دورا مرسوما له على أرض النضال - مبتغيا مشاركة جادة في تحرير أرضه ، اعلاء ارادة شعبه في شأنها ورفع أعلام أمته على كل شبر من أرضها . وزاد من أمل الشعب أن وجد اليوم قواته المسلحة قادرة على مواجهة العدوان على نحو راح العدو فيه يوجه ضربات محمومات طائرات الى الشعب ذاته عن طريق حرب الاشعاعات وضرب المنشآت المدنية والمدنيين وقصف المدارس والمستشفيات ، وهدم المدن ودور العلم والعبادة محاولا تقويض الارادة الشعبية متوهما بذلك انه وقد استعصى عليه أن يضرب الجيش في مواجهة حربية ، فانه مستطيع أن يضربه من الخلف .

وفات العدو أنه يوجه حملته الى شعب امتدت حضارته سبعين قرنا وهو عليها حفيظ متناسيا اننا شعب قد اختار طريقه بارادته وهو عليم أن هذه الارادة قد وضعت منذ أول يوم من أيام ثورته في مواجهة ضد الاستعمار ، مؤمنا انه مهما تعددت الضربات الموجهة اليه فان الضربة الأخيرة فيها سوف تكون ضربته ووسيلة نصره ، مؤمنا أنه يخوض حربا طويلة ومريرة ضد عدو لا يعرف مبدأ ولا خلقا ويستهن بقيم الحضارة وقيمة الإنسان ، وما شرع حماية وضممانا لها حتى في أوقات الحروب .

وقرار تشكيل لجان المواطنين من أجل المعركة يحقق للشعب أمله ويوجب على اللجنة العامة أن تبادر بسرعة الى ترجمة هذا الأمل تحديدا واضحا لكافة ميادين العمل والمسؤولية على طريق المعركة ، واستيعابا لكافة قدرات وطاقات أفراد الشعب واستمالة لكل خبراته وكفاءاته في شتى الميادين لتتحول كلها الى عمل حاسم يحمي مؤخرة جيشه ويضمن امداده ويرفع قدراته كما يزيد من كفاءة الوطن والجماهير في مواجهة الخطر والتغلب عليه .

ولجان المواطنين من أجل المعركة وهي تتصدى لهذه المسؤولية الخطيرة ، الى جانب التنظيمات السياسية والشعبية والأجهزة الرسمية تؤمن أن هذه التنظيمات هي خير مدد لها وانها سوف تقف معها على أرض المعركة متكاثفة متساندة ليقينها جميعا انها تواجه خطرا واحدا وتستهدف غاية واحدة .

واذا كانت لجان المواطنين من أجل المعركة ليست بديلا للاتحاد الاشتراكي ، وليست امتدادا شكليا له ، الا انها خطوة على الطريق السوي في اثرائه لأن المجال الذي يمتد عليه نشاطها هو أخصب مجال يمد التنظيم السياسي الأم بعناصر القوة

٣ - توفير السلامة للمواطنين وحماية أرواحهم وتقليل الخسائر في هذه الأرواح نتيجة لغارات العدو .

٤ - دعم صمود الجماهير بأسلوب ثوري في مجال المعركة بتوفير الرعاية اللازمة في الفترة الراهنة والقادمة لهؤلاء الذين أضرروا نتيجة لحربنا مع العدو وعدوان يونيو سنة ١٩٦٧ .

٥ - تهيئة الراحة النفسية لمقاتلينا على خط النار بتوفير الرعاية لأسرهم وأسر الشهداء منهم .

٦ - إعادة البناء والإصلاح السريع لما يدمر أو يصيبه العدو لاستمرار مقومات الصمود وزيادة القدرة الذاتية وتجديد مقومات هذه القدرة على تحمل حرب طويلة وشاقة .

٧ - دعم صلابة الجبهة الداخلية باعتبارها السند القوي ومصدر العطاء البشري والمادي والمعنوي الذي لا ينضب لقواتنا المقاتلة على خطوط المواجهة مع العدو وتنمية قدراتها بالفهم والوعي والحقيقة على مواجهة كل المؤثرات النفسية وحرب الدعاية والتخدير المسلطة على جماهيرنا بهدف التأثير على الجبهة الداخلية وزعزعة تصميم وإصرار جماهير شعبنا على حتمية المعركة حتى النصر .

٨ - الخروج من المعركة برصيد طيب من الكوادر يمكن به إثراء التنظيم السياسي على أساس نضالي باعتبار المعركة فرصة تاريخية نادرة ومحكا نضاليا يتعين استخدامه على اكمل وجه لزيادة فاعليات التنظيم وقدراته على التصدي وعلى تحمل أعباء البناء بعد النصر وكفالة الاستمرار في عملية التحول الاشتراكي .

٢ - مهام لجان المواطنين من أجل المعركة وميادين عملها :

تحدد مهام لجان المواطنين من أجل المعركة من واقع الأهداف التي سبق بيانها ومن واقع ميادين النضال المفتوحة أمامها خدمة لهذه الأهداف وتحقيقها لها ومن واقع خلق ميادين نضالية جديدة تخدم المعركة وتدعم من مقومات الصمود والاستمرار فيه وتقرب يوم النصر .

المستمدة من بطولات المعركة والمكتشفة من خلال النضال الحثيث في سبيل التحرير فهي خير محك يبرز أصلب العناصر عودا وأشدّها بالوطن إيمانا وأكثرها في سبيله تضحية وهي ذات المعايير التي يستهدف كل تنظيم سياسي أن تتوافر في قياداته ولا سيما أن الأمل قد انعقد على هذه اللجان في أن تخلق وتبدع رجالا ليسوا قادرين فحسب على تحرير الأرض وإنما قادرين كذلك على تعمير الوطن وإعادة البناء ليكتمل بعد النصر بنيان مجتمع قوى ننشده جميعا .

ان هذه المعاني كلها تفرض على اللجنة العامة التصور التالي لأهداف لجان المواطنين من أجل المعركة ومهامها والمبادئ التي تحكمها والاطارات التي تنتظم فيها حركة عملها .

١ - الأهداف العامة للجان المواطنين من أجل المعركة :

كل عمل نضالي يستهدف بالطبيعة هدفا عاما (استراتيجيا) يتحقق الوصول اليه عن طريق تحقيق انجاز عدد من الأهداف الخاصة (الجزئية) ومن مفهوم هذا الأصل النضالي تتلخص الأهداف والمهام العامة للجان المواطنين من أجل المعركة فيما يلي :

أولا - هدف عام (استراتيجي) :

هو النصر في المعركة وتدعيم بناء التنظيم السياسي من خلال المشاركة الفعلية في المعركة ليكون هذا التنظيم باستمرار أكثر قدرة وصلابة على مواجهة أعباء النصر وتحمل أعباء البناء بعد النصر .

ثانيا - الأهداف الخاصة (الجزئية) :

١ - حماية وتدعيم الاقتصاد القومي بالتقليل من تأثير محاولات العدو ولضرب وتدمير منشآتنا الاقتصادية وكفالة سير هذه المنشآت بالقدرة والكفاية العادية والمتزايدة تحت كل الظروف التي تفرضها المعركة مع العدو .

٢ - حماية مرافقنا الحيوية ضد عمليات العدو العسكرية ومحاولاته المستمرة لتخريبها سواء كان ذلك بتسلله البحري والأرضي أو غاراته الجوية وضمان سير الخدمات التي تؤديها هذه المرافق في ظل أية ظروف تفرضها المعركة .

٢ - أما المهام السياسية التي تتوفر هذه اللجان على تحقيقها من خلال الممارسة اليومية والمهام النضالية فهي تتمثل فيما يلي :

- (أ) اكتشاف القيادات من خلال ميادين عمل الحركة ومجالاتها المختلفة .
- (ب) تمكين هذه القيادات من تحمل المسؤولية القيادية لعمل هذه اللجان .
- (ج) مداومة رعايتها وتنمية قدراتها الفكرية والتنظيمية والنضالية .
- (د) دفع هذه القيادات بالعمل في مجال التنظيم السياسي أولا بأول .
- (هـ) مزيد من تنظيم فاعلية وإيجابية القطاعات العريضة من جماهير شعبنا العامل الوائقة من النصر والمتطوعة لآمال ما بعد النصر .

المبادئ التي تحكم حركة وعمل لجان المواطنين من أجل المعركة :

- ١ - أن لجان المواطنين من أجل المعركة لجان سياسية لها طابعها الخاص الذي يتحدد من واقع مهمتها وهي تنظيم وحشد وتعبئة الجماهير من أجل تحقيق غايتها في تحرير الأرض وتحقيق النصر .
- ٢ - أن عمل لجان المواطنين في ميدان المعركة عمل قيادي يستهدف إثارة حماس الجماهير واستنفاز كافة طاقاتها وزيادة صلابتها وإصرارها على معاشة الخطر ونحمله وتقبل المزيد من التضحيات من أجل أقدس غاية وهي تحرير الوطن .
- ٣ - وهو بذلك عمل قيادي من واقع النضال اليومي في سبيل النصر في المعركة وليس من واقع السلطة أو النفوذ أو المظهر فهو يكتسب قيمته وتأثيره ونفوذه بين الجماهير من واقع حجم العطاء الذي يبذله والتضحيات التي يقدمها والمثل الذي يضربه .
- ٤ - أن هذا العمل القيادي لا يمكن أن يؤديه الأداء المسئول إلا القيادات المتفانية الملتزمة المؤمنة القادرة على إعطاء القدرة وانكار الذات .
- ٥ - يقوم العمل في هذه اللجان على أساس من التطوع الاختياري المحض في مجالات العمل

وهذه المهام هي بالدرجة الأولى مهام نضالية تتصل مباشرة بالعمل الميداني من أجل المعركة ومن أجل التحرير ومن أجل النصر ومن خلال الممارسة اليومية للواجبات والمسؤوليات المتعلقة بهذه المهام النضالية ومن خلال المتابعة يتحقق إنجاز مهمة سياسية تتمثل بتوفير القدرة والفاعلية لتنظيمنا السياسي على القيادة الحقيقية .

١ - فالمهام النضالية لهذه اللجان تمتد لتشمل كل ما يتصل بالمعركة وبالحشد الشعبي من أجل المعركة وبتنظيم الكتل الجماهيرية وتحريكها في طريق المعركة عن طريق الثقة والاقتناع وضرب المثل وإعطاء القدرة وإشاعة روح الالتزام والنظام والواجب وتقبل الحياة في ظل الخطر مع الرضا بالمزيد من التضحيات بين أعضائها وبين الكتل الجماهيرية الكبيرة التي تعمل هذه اللجان وسطها ومعها وبها .

ووسيلة هذه اللجان هي العمل التطوعي الاختياري الدائب والمستمر والمستमित في مجالات المعركة وميادينها المختلفة .

وإذا كانت هذه المجالات تختلف بين كل موقع نضالي وآخر على أساس من الأهمية الاستراتيجية لهذا الموقع ودرجة ارتباطه بخطوط المواجهة الأمامية كما أنها تتعدد وتتنوع وفقا للمبادرات الخلاقة لكل لجنة وللحاجات المتجددة والمتطورة لكل موقع نضالي فإننا يمكن أن نحدد بداية مجالات هذا العمل النضالي فيما يلي :

- الدفاع الشعبي .
- الدفاع المدني .
- رعاية أسر المهجرين والمقاتلين والشهداء .
- ضمان سير أدوات الانتاج ووسائله بكل القدرة والكفاية تحت كل الظروف وفي مواجهة كل الاحتمالات .
- الإصلاح السريع للمرافق وإعادة البناء وتدبير واعداد البدائل التي تقوم مقام هذه المرافق .
- التعبئة الروحية والمدنية .
- التعبئة الفكرية واستخدام كل وسيلة اعلامية تتفق مع طبيعة كل موقع عمل ومع امكانياته وقدراته الموضوعية والذاتية .

عناصرها التزاما ووعيا وصلابة لعضوية هذه اللجان باعتبار أن التطوع فيها واجب قومي توجبه المواجهة الحتمية مع العدو في ظروف يزداد خطرها وخطورتها على مصير شعبنا وتستلزم حشد كافة طاقاتها من أجل تحقيق النصر .

٩ - أن التخطيط العلمي هو الأساس الذي يقوم عليه كل عمل ناجح ويتسعين لذلك لمن يكون مبدا لجان المواطنين في كافة مجالات عملها وعلى امتداد كل مستوياتها ليكون زادا لها يحقق أهدافها وغاياتها .

منهج عمل وتنظيم اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة :

ضمانا لاحكام سير العمل في اللجنة العامة يتعين ان تحكم حركتها الأسس الآتية :

الأول - الوضوح والتحديد الكامل لمبادئ العمل والمسئولية .

الثاني - استيعاب كل طاقات وقدرات أعضاء اللجنة العامة في هذه الميادين المحددة .

الثالث - استمالة كل الخبرات والكفاءات في مختلف ميادين النشاط والعمل للمشاركة في أعمالها .

الرابع - التركيز والفورية والمسئولية المحددة في مجالات الاتصال سواء باللجان القاعدية ومعها أو بالأجهزة والمنظمات الشعبية ومعها .

تنظيم اللجنة العامة وتوزيع مسئولياتها :

يجرى تنظيم العمل في اللجنة العامة على النحو الآتي :

لجنة عامة : هي القيادة الدائمة للجان المواطنين من أجل المعركة .

أمين : يمثل اللجنة العامة ويكون مسئولا عن أوجه النشاط المختلفة لهذه اللجنة العامة .

أمانة عامة : مسئولة عن قيادة العمل اليومي وتباشر مسئوليات الاتصال بالمحافظات عن طريق مسئولى اللجنة المختصين بذلك كما تتولى مباشرة الاتصال بالأجهزة الأخرى .

من أجل المعركة من بين قوى الشعب العامل المتحالف في الاتحاد الاشتراكي العربي ويتحدد لكل متطوع اطار مسئوليته ومجال عمله .

٦ - ان كثيرا من مجالات عمل لجان المواطنين من أجل المعركة تقوم بها أجهزة تنفيذية وشعبية لها اطاراتها وتنظيماتها ولجان المواطنين لاتحل محل أجهزة الدولة العاملة في هذه المجالات ولا تنافسها بل تستفيد منها وتفيدها .

وللجان المواطنين مجالات واسعة الى جانب هذه المجالات تحتاج الى الخلق والابداع كما تحتاج الى التخطيط والتنظيم ولذلك تتحمل لجان المواطنين في المجال الأول ترشيد عمل الأجهزة الأخرى من حيث النظم والواجبات والمسئوليات وتحديد نوعية من يحمل عبء هذه المسئوليات فهي تتسق معها من أجل توعية قوى الشعب بابعاد المعركة واحتياجاتها واستقطاب وتنظيم جهود أوسع الجماهير وتكثيف وتوحيد جهودها وقيادة هذه الجهود .

اما المجالات الأخرى فان لجان المواطنين مسئولة عن العمل فيها منذ بدايته وحتى مواقعه الميدانية .

وهي في الحالين معا مسئولة عن نجاح العمل في المواقع الميدانية ومنهية لكل تناقض يمكن أن يثور أو يقوم بينها وبين الأجهزة الأخرى باعتبار أن ظروف المرحلة وطبيعتها لا تحتمل تناقضا حول هدف لا يختلف عليه اثنان .

٧ - ان العمل الميداني الذي تضطلع به هذه اللجان يعتمد أول ما يعتمد على الحلول الذاتية البعيدة عن التعقيدات المكتبية والتي تكتسب قيمتها وتحقق نجاحها من خلال الخلق والابداع الفكري والمادى المستمد من ظروف واقع تعبئة اللجان مؤمنة بأن نجاحها هو فيما تنجزه ذاتيا من أعمال وليس فيما تصعده الى المستوى الأعلى من مشاكل .

٨ - ان تحقيق هذه النهاية يستلزم بالضرورة أن يقوم التنظيم السياسي الأم « الاتحاد الاشتراكي العربي وكافة الأجهزة الحكومية والمنظمات الشعبية والجماهيرية بدفع أكثر

مسئولو الاتصال بالمحافظات :

وهم أداة اللجنة في اتصالها بلجان المواطنين في المحافظات واقامة التشكيلات فيها ومتابعة نشاط لجانها .

لجان بحث ودراسة وتنسيق ومتابعة :

تقوم على قطاعات عمل محددة من قطاعات العمل من أجل المعركة ومن أجل دعمها وتنميتها وتطويرها حسب تقاريرها ودراساتها في الأمانة العامة .

أجهزة فنية :

تعاون الأمانة العامة واللجان الدائمة في القيام بمسئولياتها .

يجوز للأمانة العامة أن تنشئ أجهزة فنية دائمة أو مؤقتة لمعاونتها ومعاونة اللجان الدائمة في أداء مهامها وتضع الأمانة العامة القواعد المنظمة لهذه الأجهزة .

أجهزة اللجنة العامة وأساوب عملها :**اللجنة العامة (تعريف) :**

اللجنة العامة أعلى سلطة للجان المواطنين من أجل المعركة وتختص بمباشرة مسئولياتها وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم (٦٨١) لسنة ١١١ لسنة ١٩٧٠ بشأن تشكيل اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة ووفقاً للمبادئ والأسس التي أقرتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في شأن لجان المواطنين من أجل المعركة في اجتماعها يوم ١٩٧٠/٢/٣ .

أمين اللجنة :

أمين اللجنة هو الذي يمثلها ويتكلم باسمها وفقاً لارادتها وهو الذي يدعو اللجنة العامة للاجتماع ويرأس اجتماعها ويضبط ويدير مناقشاتها ويعلم قراراتها وتوجيهاتها .

الأمانة العامة للجنة :

١ - تشكل اللجنة العامة من بين أعضائها أمانة عامة يرأسها أمين اللجنة ولا يتجاوز عددها عشرين عضواً .

٢ - تكون الأمانة العامة مسئولة عن النشاط اليومي بكافة صوره .

٣ - تتولى الأمانة العامة مسئوليات الاتصال بلجان المواطنين من أجل المعركة عن طريق مسئولى اللجنة العامة في المحافظات كما تباشر الاتصال بالتنظيمات والأجهزة الأخرى ومعها .

٤ - تكون مسئولة عن جميع النواحي الإدارية والمالية .

٥ - تنسق الأمانة العامة بين أعمال اللجان الدائمة للجنة العامة كما تضع القواعد المنظمة لإنشاء الأجهزة الفنية التي تعاونها وتعاون اللجان الدائمة .

٦ - يكون مقررو اللجان الدائمة ومساعدوهم أعضاء في الأمانة العامة .

٧ - تعد جداول أعمال اللجنة العامة وتتابع تنفيذ قراراتها وتوصياتها وتوجيهاتها .

٨ - تقدم تقارير دورية الى اللجنة العامة عن أوجه نشاطها المختلفة .

٩ - للأمانة العامة أن تعهد الى أحد أعضائها أو الى لجنة منها أو الى أحد أعضاء اللجنة العامة بنشاط نوعي أو قطاعي معين أو بمهمة محددة كما ان لها أن تفوض مقرري اللجان الدائمة في اتخاذ القرارات المتصلة بمهامها .

— للجنة العامة أن تقرر تفرغ عدد من أعضاء الأمانة العامة أو جميعهم أو غيرهم من أعضاء اللجنة العامة لكفالة حسن سير العمل وفاعليته في الأمانة العامة وغيرها من أجهزة اللجنة العامة .

— تشكل الأمانة العامة من بين أعضائها أو من بين من تختارهم من أعضاء اللجنة العامة لجنة خاصة تشرف على اعداد وتجميع الدراسات والابحاث الخاصة باعادة البناء بعد النصر ويكون لهذه اللجنة جهازها الفني المعاون .

مسئولو الاتصال بالمحافظات :

— تعين اللجنة من بين أعضائها عضواً أو أكثر يكون مسئولاً عن الاتصال بالمحافظة التي يتقرر تشكيل لجان المواطنين من أجل المعركة بها واقامة تشكيلات اللجان فيها ومتابعة نشاطها وهو يمثل اللجنة العامة بالمحافظة .

— العضو المسئول عن المحافظة هو أداة اللجنة في اتصالها بلجان المواطنين في المحافظة .

اللجان الدائمة :

تشكل اللجنة من بين أعضائها لجان دائمة تختص بالتحضير لأعمال اللجنة العامة وأجراء الدراسات والأبحاث العلمية والتطبيقية التي تساعد على تنسيق العمل وتنميته وتطويره في المجالات المسئولة عنها وتتولى اعداد مشروعات قرارات وتوصيات وتوجيهات اللجنة العامة ومتابعة تنفيذ ما يصدر عن اللجنة العامة من قرارات أو توصيات أو توجيهات كل في مجالات عملها المسئولة عنه .

— تشكل في اللجنة العامة اللجان الدائمة الآتية :

١ - لجنة التنظيم وشئون العضوية :

ويكون من بين اختصاصها :

تنظيم طريقة تكوين لجان المواطنين من أجل المعركة وتحديد بنياتها التنظيمية سواء في ذلك شروط العضوية واختيار المجموعات واختيار مقرريها وتكوين لجان الاتصال على مستوى المحافظات وتحديد حجم المجموعات العاملة الفرعية على المستوى القاعدى واعداد نماذج التطوع وشروط التطوع ووضع لائحة لتنظيم سير العمل في لجان المواطنين من أجل المعركة .

متابعة سير عمل اللجان والتحقق من قيامها بمسئولياتها واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليل العقبات التي تصادفها في تحقيق اغراضها . واقتراح نقل الخبرات والتجارب الناجحة من موقع الى آخر .

اقتراح الوسائل والأساليب المخصصة للمتابعة وتقييم الاداء والكشف عن العناصر القيادية .

يكون اعضاء اللجنة العامة المسئولون عن الاتصال بالمحافظات اعضاء في اللجنة الدائمة للتنظيم وشئون العضوية ويكون مقرر هذه اللجنة هو مسئول الأمانة العامة عن شئون الاتصال .

٢ - لجنة الدفاع الشعبى :

ويكون من بين اختصاصها :

دراسة الوسائل العلمية والتطبيقية لتوفير الحماية للاقتصاد القومى والاطمئنان على سير

مراقبة تحت ظروف المعركة واحتمالات تطورها . دعم الحماية لمرافقنا الحيوية والمنشآت الاقتصادية وتأمين تشغيلها وتحديد وتنظيم بناءها ومواجهة المحاولات التخريبية لها من جانب العدو .

وضع الخطط لكفالة التنسيق بين جميع الأجهزة العاملة في هذا الميدان وسد النقص أو القصور فيما يتعلق بالأجهزة أو الأفراد .

٣ - لجنة الدفاع المدنى :

ويكون من بين اختصاصها :

العمل على توفير السلامة للمواطنين وحماية ارواحهم وتقليل الخسائر في هذه الارواح من جراء هجمات العدو على المدنيين .

التنسيق بين جميع الأجهزة العاملة في هذا الميدان وسد النقص أو القصور فيما يتعلق بالأجهزة أو الأفراد . والبحث عن بدائل للأجهزة غير المتوفرة وتشجيع خلق المبادرات المحلية لوسائل الوقاية والانقاذ والأسعاف ومواجهة الحرائق .

٤ - لجنة الخدمة العامة :

ويكون من بين اختصاصها :

دراسة الخطط والوسائل المؤدية الى تطوير وتنمية عمليات الاصلاح واصلاح الطرق والمواصلات والمرافق العامة واعادة بناء ما يدمره أو يصيبه العدو لاستمرار مقومات الصمود وزيادة القدرة على تحمل حرب طويلة وشاقة واعداد وتنمية البدائل عن هذه المرافق .

٥ - لجنة رعاية المهجرين واسر المقاتلين والشهداء :

ويكون من بين اختصاصها :

دراسة الامكانيات والوسائل الكفيلة بتوفير الرعاية اللازمة في الفترة الراهنة ومع تطورات المعركة لهؤلاء الذين تضطروهم الاعتبارات العسكرية الى الهجرة من موطنهم الاصلى الى اماكن أخرى .

وضع الخطط والوسائل المؤدية لتهيئة الراحة النفسية لمقاتلينا بتوفير الرعاية لأسرهم وأسر الشهداء منهم .

٦ - لجنة التوجيه الفكرى والفنى والاعلامى .

٧ - لجنة التعبئة الروحية والدينية .

أسلوب عمل اللجان الدائمة :

١ - يجب أن يشترك عضو اللجنة العامة في عضوية إحدى اللجان الدائمة على الأقل ويتم تشكيل اللجان بمراعاة رغبات الأعضاء وتخصصاتهم وقدراتهم .

٢ - للجنة العامة أن تنشئ لجاناً دائمة أخرى تتولى أية اختصاصات أخرى تتعلق بالمعركة أو تتولى بعض اختصاصات اللجان الدائمة القائمة كما أن لها أن تعدل من اختصاص هذه اللجان .

٣ - تختار كل لجنة مقرراً ومقرراً مساعداً ينوب عن المقرر في مسؤولياته عند غيابه .

٤ - لكل لجنة دائمة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر تختص بدراسة فرع أو أكثر من فروع نشاطها وتعرض تقاريرها على اللجنة الدائمة .

٥ - على اللجان الدائمة أن تشرك معها الخبرات والكفاءات في مختلف ميادين النشاط والعمل التي تدخل في دائرة اختصاصها وعلى تشجيع الدراسات والأبحاث التي تعاون على تنمية وتطوير العمل في المجالات المختلفة التي تدخل في مسؤوليتها وأن تقوم مع المتصلين بميادين عملها أوثقى الصلات وتعقد معهم اجتماعات دورية .

٦ - للجان الدائمة أن تقترح تكوين لجان نوعية من أجل المعركة في النقابات وفي المؤسسات العلمية وفي غيرها من الهيئات التي يمكن أن تؤدي دوراً مساعداً في تنمية وتطوير وسائل وإدرات العمل في ميادين النشاط المسؤولة عنها كل من هذه اللجان .

٧ - تضع كل لجنة من هذه اللجان خطة عملها وتحدد أولويات لهذا العمل وجداول زمنية لمراحل التنفيذ .

٨ - تتكون من مجموع هذه الخطط الخطة العامة التي تقرها اللجنة العامة وتباشر تنفيذها على المستوى المركزي وعلى المستوى القاعدي .

تكوين وأسلوب عمل لجان المواطنين من أجل المعركة :

أولاً - تكوين لجان المواطنين من أجل المعركة ولجان الاتصال بالمحافظات :

تحدد أولوية تشكيل اللجان أو المجموعات وفقاً للأهمية الاستراتيجية لكل موقع ومدى حاجته إلى نوع معين من مجالات المعركة .

ويراعى أن تشكل المجموعات تدريجياً بحيث لا تقوم الأبناء على عمل واضح وواجبات محددة في واقع ملموس .

١ - التشكيل :

(أ) تشكيل لجان المواطنين من أجل المعركة في القرى والمؤسسات الجماهيرية والوحدات السكنية مع إعطاء أولوية التشكيل لمواقع ذات الأهمية الاستراتيجية وبتدريج تشكيل هذه اللجان بإعلان يصدره مسئول الاتصال بالمحافظة يفتح باب التطوع لعضويتها ويتم توزيع المتطوعين داخل مجموعات فرعية تمثل مجالات المعركة المختلفة وفقاً لحاجة الموقع وظروفه الاستراتيجية .

(ب) تختار كل مجموعة من مجموعات النشاط مقراً لها ومقرراً مساعداً من بين أعضائها ويتكون من جميع مقرري المجموعات الفرعية مكتب لجنة المواطنين لكل وحدة .

(ج) يختار مكتب لجنة المواطنين من أجل المعركة من بين أعضائه مسئولاً يمثلها لدى لجنة الاتصال بالمحافظة وفي اتصالاتها بالأجهزة المختلفة .

(د) يتم تكوين لجنة اتصال على مستوى المحافظة من عدد من مسئولي لجان المواطنين من أجل المعركة لا يزيد عن ٢٠ عضواً ينضم إليهم المحافظ وأمين الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة وتستثنى بعض المحافظات من الالتزام بالحد الأقصى إذا رأت اللجنة العامة ضرورة لذلك .

(هـ) تختص هذه اللجان بإجراء الاتصال بين لجان المواطنين من أجل المعركة في نطاق المحافظة وبين اللجنة العامة وتزليل كافة العقبات التي تصادف اللجان في القيام بمهامها مع القيام بما تكلفها به اللجنة العامة من مهام .

على مجالات الأنشطة المختلفة المتعلقة بالمعركة في نطاق الوحدة .

(د) يتم تشكيل المجموعات واختصار مقرريها والمقررين الساعدين ثم تشكيل مكتب لجنة المعركة ومسئولها ثم لجنة اتصال المحافظة وهيئة مكتبها تحت اشراف مسئول الاتصال بالمحافظة . وله أن يستعين في ذلك بالاجهزة المختلفة على مستوى المحافظة طبقا لما تقرره لجنة التنظيم وشئون العضوية .

ثالثا - نظام سير العمل :

١ - تقوم لجنة الاتصال بالمحافظة بإبلاغ تعليمات وتوجيهات اللجنة العامة لمختلف اللجان المشكلة بالمحافظة لتتولى تنفيذها على مستوى مجموعاتها الفرعية .

٢ - يتولى مقرر كل مجموعة اخطار مكتب لجنة المواطنين من أجل المعركة بسير العمل موضحا ما تم تنفيذه والمعوقات التي تواجه التنفيذ ويقوم مكتب اللجنة بدوره بتدليل هذه المعوقات على مستواه وما قد يعجز عن تدليله برفعه الى لجنة اتصال المحافظة للتصرف .

٣ - يتولى مسئول الاتصال بالمحافظة إبلاغ اللجنة العامة بالمعوقات التي يتعذر حلها على مستوى المحافظة للعمل على حلها كما يبلغ توجيهات وتعليمات اللجنة العامة الى لجنة اتصال المحافظة .

٤ - يتولى مقرر المجموعات ومسئولو مكاتب لجان المعركة للاجتماع ويتولى المحافظ دعوة لجنة اتصال المحافظ ومسئول الاتصال بالمحافظة دعوة لجنة الاتصال بالمحافظة وهيئة مكتبها للاجتماع عند الضرورة .

أن اللجنة العامة للجان المواطنين من أجل المعركة تؤمن أن الحوار الدائم بينها وبين الجماهير والتفاعل معها هو اقوى الوسائل وأكثرها نفعا كي تؤدي هذه اللجان بارادة الجماهير الدور المعقود عليها وهي لذلك تعرض ما انتهت اليه على الذين يقودون العمل الوطني في كل موقعه لصالح الجماهير وباسمها ونيابة عنها قبل دعوة الجماهير الى التطوع لاداء اقدس رسالة ليتولوا بدورهم نقل فكر الجماهير الى اللجنة العامة وفكر اللجنة العامة الى الجماهير حتى تكون لجان المواطنين من أجل المعركة تعبيرا صادقا عن ارادة الشعب ووسيلته الفعالة في تحقيق النصر .

١ و ٢ تشكيل هيئة مكتب لجنة الاتصال بالمحافظة للقيام بالعمل اليومي من ثلاثة تختارهم لجنة الاتصال بالمحافظة من بين أعضائها بتصديق من الامانة العامة ينضم اليهم المحافظ وامين الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة .

٢ - تحديد المجموعات :

يتم تحديد نوع المجموعات الفرعية طبقا لظروف كل موقع وطبيعته (مؤسسة جماهيرية - وحدة انتاجية - وحدات سكنية - قرية) ومتطلبات المعركة فيه وهي على سبيل المثال مجموعات الدفاع الشعبي - الدفاع المدني والتبرع بالدم وتحديد الفصائل - رعاية أسر المهجرين والمجندين والشهداء - الاصلاح السريع للمرافق - التعبئة الروحية والدينية - التعبئة الفكرية والاعلام - اعادة البناء . وتشكل هذه المجموعات من المتطوعين مع مراعاة رغباتهم وتخصصاتهم وامكانياتهم والتنسيق بينها طبقا للاحتياجات الحقيقية لكل وجه من أوجه نشاط المعركة كما يتم تحديد حجم مجموعات الأنشطة المختلفة بالاتفاق مع الاجهزة المختصة .

٣ - شروط التطوع :

(أ) أن يكون عضوا عاملا أو منتسبا بالاتحاد الاشتراكي العربي أو منظمة الشباب ويستثنى من شروط العضوية رجال القضاء والقوات المسلحة والشرطة .

(ب) أن يقبل الالتزام بنظام العمل الداخلي للجان المواطنين من أجل المعركة .

(ج) أن يكون مستعدا للبدل والعطاء فيما تتطلبه معركة المصير ضد الامبريالية والصهيونية من واجبات وما تفرضه من تضحيات .

ثانيا - خطوات التنفيذ :

(أ) تتولى اللجنة العامة تحديد اولويات المحافظات والمواقع ذات الأهمية الاستراتيجية .

(ب) يتولى مسئول الاتصال بالمحافظة تحديد المواقع التي يبدأ بها التشكيل وذلك بالاستعانة بالاجهزة المسؤولة على مستوى المحافظة والموقع .

(ج) يتولى مسئول الاتصال بالمحافظة اعلان فتح باب التطوع بالمواقع وفقا لنموذج الحشد لذلك ويتم بعد ذلك حصر المتطوعين وتوزيعهم

رؤية الدستورية والشرعية

في أحكام المحكمة العليا الليبية بعد الثورة

بقلم: الدكتور جمال العطيفي
المحامى أمام محكمة النقض

مقدمة في نظام المحكمة العليا الليبية :

١ - بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا ، التي أطاحت بالنظام الملكى وعملت على تصفية القواعد الأجنبية وفتحت الطريق أمام التحول الى الاشتراكية - أعيد تنظيم المحكمة العليا بقرار صدر من مجلس قيادة الثورة في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٩ .
أجاز تعيين رئيس أو مستشارين من غير الليبيين ، مع تمتعهم بجميع الحصانات والضمانات المقررة لمستشارى المحكمة العليا . ثم صدر في اثر ذلك في ٢٩ أكتوبر قرار مجلس قيادة الثورة بتعيين المستشار المصرى على على منصور رئيسا للمحكمة العليا . وهو الذى كان قبل ذلك في عام ١٩٥٤ رئيسا لاحدى دوائر هذه المحكمة وأصدر حكما في ٥ أبريل ١٩٥٤ لايزال يتجاوب مسداه في الوطن العربى ، ببطلان امر ملكى بحل المجلس التشريعى لولاية طرابلس . وكان اول حكم دستورى تصدره هذه المحكمة (١) . وقد ادى هذا الحكم الى قيام الحكومة في ٣ نوفمبر ١٩٥٤ أى بعد شهور قليلة من صدور حكم المحكمة وقتئذ ، بتعديل قانون المحكمة العليا الذى لم يكن قد مضى عام على صدوره (٢) . فقد كانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة العليا ، تنص على أن يعاقب بالحبس والعزل الأشخاص المسئولون عن تنفيذ أحكام المحكمة اذا امتنعوا عمدا عن ذلك بعد انقضاء شهر من اذارهم على يد محضر بوجوب التنفيذ ، فأضيف الى هذه

المادة قيد يقصر هذه المساءلة على الاحكام التى لا تتعرض لتنظيم العلاقات بين السلطات العامة فى الدولة .

٢ - وقد أصدر مجلس قيادة الثورة بعد ذلك فى أول نوفمبر ١٩٦٩ قرارا شاملا باعادة تشكيل المحكمة العليا برئاسة المستشار على على منصور وقد عين فيها أيضا المستشار المصرى محمود القاضى الذى كان نائبا عاما فى ليبيا ، منذ زمن بعيد وأعد مذكرة أدان فيها قرار الحكومة وقتئذ بمصادرة أموال السيد/صالح بويصر وهو الآن وزير الخارجية فى حكومة الثورة الحالية (٣) . وهذا القرار كان موضوع الدعوى التى صدرت فيها احدى الأحكام التى سنتناولها بالعرض والتعليق فى هذا المقال .

وقد عقدت الجمعية العمومية للمحكمة العليا الليبية بتشكيلها الجديد أول اجتماع لها فى أول نوفمبر ١٩٦٩ ، فأعادت العمل بنظام الدوائر القضائية وشعب الفتوى والتشريع ، بعد أن كانت الجمعية العمومية للمحكمة العليا قد قامت اثر صدور حكم بطلان الأمر الملكى بحل المجلس التشريعى لولاية طرابلس ، بإصدار قرار فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٤ بأن تعمل المحكمة بكامل هيئتها باعتبارها وحدة واحدة بغير تقسيم الى دوائر وشعب (٤) .

(١) اما بقية أعضاء المحكمة فهم المستشارون عبد العزيز النجار وكامل حسن القهور ومحمد عزوز وعبد الحميد الرعيف ومحمد سعيد عيسى .

(٢) انظر مجلة المحكمة العليا الليبية فى مهبها الجديد السنة السادسة ، عدد أبريل ١٩٧٠ ص ٢٩ - ٣٣ .

(١) الطعن رقم ١ لسنة ١ قضائية ، قضاء المحكمة العليا الاتحادية ، الجزء الاول القضاء الادارى والدستورى ص ١٤ .

(٢) صدر قانون المحكمة العليا فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٣ ، ثم صدرت اللائحة الداخلية للمحكمة بعد ذلك فى ٢٠ يناير ١٩٥٤ .

ووفق قانون المحكمة العليا ، فانها تختص بالافتاء في المسائل الدستورية والتشريعية الهامة ، وهو اختصاص شبيه باختصاص تفسير القوانين الذي تقرر للمحكمة العليا عندنا (١) . كما تتولى المحكمة العليا الليبية اختصاصات محكمة النقض والقضاء الادارى . فلا يعرف النظام القضائى الليبى محكمة مستقلة للنقض او محاكم ادارية مستقلة (٢) .

اما الاختصاصات الدستورية فقد كان منها ما يتعلق بالفصل فى المنازعات بين السلطات العامة التنفيذية ، اى المنازعات التى كانت تنشأ بين الحكومة الاتحادية والولايات او بين الولايات وبعضها . ولم يعد لهذا الاختصاص محل بعد الغاء النظام الاتحادى .

ولكن أهم الاختصاصات الدستورية هو اختصاص المحكمة العليا بمراقبة دستورية القوانين . فقانون المحكمة يجيز فى مادته السادسة عشر لكل ذى مصلحة شخصية مباشرة الطعن امام المحكمة العليا فى اى تشريع او اجراء او عمل يكون مخالفا للدستور . والمحكمة تباشر هذا الاختصاص عن طريق الدعوى الأصلية المبتدأة التى يشترط فيها أن ترفع خلال ستين يوما من تاريخ النشر القرار المطعون فيه او اعلان صاحب الشأن به . كما تباشر هذا الاختصاص عن طريق احالة النزاع اليها من المحاكم العادية ، اذ يتعين على هذه المحاكم اذا أثير امامها نقطة جوهرية تتعلق بالدستور أن توقف الدعوى المنظورة امامها وتحيل الأمر الى المحكمة العليا للبت فيه وذلك وفق المادة الخامسة عشر من قانون المحكمة العليا (٣) .

(١) وفق الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا المصرية تختص هذه المحكمة بتفسير النصوص القانونية التى تستلزم ذلك بسبب طبيعتها او اهميتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائى وذلك بناء على طلب وزير العدل ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما .

(٢) وذلك على خلاف النظام القضائى المصرى ، فلا يزال يستبقى محكمة النقض ومحاكم مجلس الدولة وعلى رأسها المحكمة الادارية العليا ، كمحاكم مستقلة (انظر مقالنا فى مجلة الحاماة من المحكمة العليا ، السنة ٥٠ ، العدد الاول بنابر ١٩٧٠) .

(٣) انظر فى الرقابة على دستورية القوانين فى ليبيا ، مقال للدكتور يحيى الجمل بعنوان الرقابة على دستورية القوانين فى المحكمة الليبية ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٢٤ ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٤ من ٢٢٩ وما بعدها .

وقارن نص المادة الرابعة فقرة اولى من قانون المحكمة العليا فى الجمهورية العربية المتحدة .

ووفق قرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا بتشكيلها الجديد ، وزعت الأعمال القضائية على أربع دوائر ، دائرة دستورية وأخرى للقضاء الادارى وثالثة للاحوال الشخصية ورابعة للنقض المدنى والجنائى (١) .

٣ - ويهمنى فى هذا الصدد أن أعرض لنشاط هذه المحكمة فى الدائرة الدستورية والادارية بعد أن بدأت المحكمة العليا فى الجمهورية العربية المتحدة نشاطها وقد عهد اليها قانونها بالفصل فى دستورية القوانين (٢) . وأصبح من الملأى الاستئناس بالقضاء المقارن للمحاكم الدستورية ، وخاصة قضاء الدول العربية . فقد أتيح للمحكمة العليا الليبية فى زمن وجيز منذ اعادة تشكيلها أن تصدر أحكامها على جانب كبير من الأهمية فى حماية الدستورية والشرعية وقد أصدرت هذه الأحكام فى ظل الاعلان الدستورى الذى أصدره مجلس قيادة الثورة الليبى فى ١١ ديسمبر ١٩٦٩ والذي نص فى مادته السابعة والعشرين على أن يهدف القضاء فيما يصدره من أحكام الى حماية مبادئ المجتمع وحقوق الافراد وكرامتهم وحريتهم « ونص فى مادته التاسعة والعشرين على أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الشعب » وفى مادته الثلاثين على أن لكل شخص حق اللجوء الى المحاكم وفقا للقانون .

اختصاص الدستورية :

٤ - غير أنه قد يكون من المفيد قبل أن أتناول هذه الأحكام بالتعليق ، أن أعرض موجزا لنظام المحكمة العليا الليبية وخاصة ما يتعلق باختصاص الرقابة الدستورية .

وأول ما يجب أن نلاحظه فى هذا الشأن أن قانون المحكمة العليا الليبية قد صدر فى صورته الاولى فى ظل أول دستور لليبيا الملكية الاتحادية وهو دستور عام ١٩٥١ والذي كان يتضمن فى صلبه تنظيم اختصاص المحكمة العليا (المواد ١٥١ - ١٥٨) ، وأنه لما عدل عن النظام الاتحادى الى نظام الدولة الموحدة فى عام ١٩٦٣ تعدل الدستور الليبى والغيت منه المواد التى كانت تتناول اختصاصات المحكمة العليا ، فأصبح المرجع فى تنظيمها لقانون المحكمة العليا وحده .

(١) نفس المرجع ص ٣٤ .

(٢) قانون المحكمة العليا المصرية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

● هل يعنى الاطاحة بالدستور الماكى بعد قيام الثورة ، أن قانون الانتخاب قد أصبح غير قائم ومن ثم يكون التعرض لسلامته او بطلانه غير ذى موضوع ؟

● وإذا كان قانون الانتخاب لا يزال قائما ، فهل هو من القوانين التى لا تتعارض مع الاعلان الدستورى الذى أصدرته الثورة والذى نص على استمرار العمل بأحكام القوانين التى لا تتعارض مع أحكامه ؟

● هل يعتبر النص على مرابطة رجل الأمن في غرفة التصويت منافيا للأصول الدستورية ؟

وفي الإجابة على السؤال الأول ، كان أمام المحكمة نص في قانونها يجعل من المصلحة الشخصية المباشرة شرطا لقبول الدعوى . ولكن المحكمة قربت في حكمها بين دعوى الحسبة في الشريعة الإسلامية ، وبين المصلحة التى يعتبرها القانون الوضعى شرطا لقبول الدعوى . فدعوى الحسبة هى الدعوى التى يجوز رفعها دفاعا عن حقوق الله الخالصة له تعالى أو ما كان حق الله فيها غالبا . وحقوق الله غايتها مصالح الناس العامة ، وفق القاعدة الأصولية : إذا وجدت المصلحة العامة ، فثم شرع الله . وعلاوة على ذلك فقد استخلصت المحكمة المصلحة الشخصية للمدعى باعتبار أن اسمه كان مدرجا في جداول الانتخاب وأنه كان مرشحا للنيابة عن الأمة ، وأنه وان توفى بعد ذلك ، فإن المصلحة العامة في مثل هذه الدعوى تضعف معها قيمة المصلحة الشخصية ، لتعلق حق الجماعة بها . .

ثم تناولت المحكمة اثر الثورة عام الدستور الملكى والقوانين القائمة ، فرات أن سقوط الدستور قد تقرر بما نص عليه الاعلان الدستورى الصادر من مجلس قيادة الثورة بإلغاء النظام الدستورى الصادر في اكتوبر ١٩٥١ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من آثار .

أما القوانين فقد نص هذا الاعلان الدستورى على استمرار العمل بما لا يتعارض منها مع أحكام هذا الاعلان الدستورى .

ورأت المحكمة أن سقوط المؤسسات الدستورية أمر جد مختلف عن سقوط قانون الانتخاب ، إذ يحتمل أن يصبح محل تطبيق في المستقبل ، إذا كان لا يتعارض مع مبادئ الاعلان الدستورى الذى أصدرته الثورة .

بعد هذا نعود الى الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا الليبية بتشكيلها الجديد بعد الثورة . وقد اخترنا منها ثلاثة أحكام تتعلق بحرية الانتخاب وبحرية المواطن وبحرية الصحافة .

حكم المحكمة العليا بإبطال نص في قانون الانتخاب : ه - فأما الحكم الأول فقد صدر في الطعن الدستورى رقم ١ لسنة ١٢ قضائية بتاريخ ١١ يناير ١٩٧٠ (١) .

ويتناول هذا الحكم قانون الانتخاب الذى صدر بمرسوم ملكى في ٣٠ أغسطس ١٩٦٤ والذى جرت على أساسه انتخابات مجلس النواب وقتئذ ويقرر بطلان أحد نصوصه واعتباره لاغيا .

فهذا القانون كان ينص على أن يناط بأحد رجال الأمن المرابطة في غرفة التصويت بحجة المحافظة على صناديق الاقتراع من مختلف أنواع العبث وسوء الاستعمال وللتحقق من أن كل ناخب أدلى بصوته بالقاء ورقة الاقتراع في الصناديق المخصصة لذلك .

فرفع أحد المواطنين وكان اسمه السيد « على محمد العقاب » دعوى دستورية ضد رئيس الوزراء ووزير الداخلية والعدل ، وطعن بمقدم دستورية قانون الانتخاب ، وكان أهم طعن وجهه الى هذا القانون أن النص فيه على مرابطة أحد رجال الأمن في غرفة التصويت يهدر سرية الانتخابات التى كفلها الدستور ، لأنه يمكن رجل الأمن من التعرف حين مرابطته داخل غرفة التصويت على تصرف كل ناخب وعلى من اختاره من المرشحين . وقد كان المفروض أن يقضى في هذا الطعن على وجه الاستعجال ، ولكن ظلت الدعوى معلقة فلم تنظر الا بعد قيام الثورة وإعادة تشكيل المحكمة وكان المدعى نفسه قد توفى أثناء ذلك .

وقد طرحت هذه القضية الدستورية اربعة أسئلة أجابت عليها المحكمة في حكمها :

● أيشترط توافر المصلحة الشخصية لدى رافع الدعوى ، وماذا عن مصير هذه الدعوى بعد وفاته ؟

(١) منشور بمجلة المحكمة العليا ، السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٠ من ٢٧ وما بعدها .

وكانت دائرة القضاء الدستورى الذى أصدرت هذا الحكم تضم علاوة على رئيس المحكمة العليا المستشارين محمود القاضى وعبد العزيز النجار ومحمد عزوز وعبد الحميد الرعيف ومحمد سعيد .

فالمحكمة قد رتبت على حكمها بعدم دستورية هذا النص في قانون الانتخاب وبطلانه ، باعتباره لاغيا . والواقع أن المادة السادسة عشر من قانون المحكمة العليا الليبية حينما تخول كل ذي مصلحة شخصية مباشرة حق الطعن أمام المحكمة العليا في أي تشريع أو إجراء أو عمل مخالف للدستور بدعوى أصلية ، فإن مؤدى ذلك أن يصبح التشريع أو الإجراء أو العمل المطعون فيه غير قائم بمجرد صدور حكم المحكمة العليا باعتباره مخالفا للدستور .

حكم المحكمة العليا :

في قضية الحراسة على أموال صالح بويصير :

٦ - وأما الحكم الثاني الذي أصدرته المحكمة العليا ، فهو حكمها الصادر بتاريخ ٨ مارس ١٩٧٠ من دائرة القضاء الإداري برئاسة المستشار على على منصور رئيس المحكمة (١) ، في الطعن الإداري رقم ١ لسنة ٣ قضائية المقدم من السيد / صالح بويصير ضد رئيس مجلس الوزراء الذي حل محل رئيس المجلس التنفيذي لولاية برقة ورئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس بعد إلغاء النظام الفيدرالي ، وقد انتهى الحكم إلى إلغاء القرارين المطعون فيهما والحكم بالتعويض المؤقت الذي طلبه المدعى .

ووقائع هذه الدعوى ترجع إلى عام ١٩٥٥ أي أنها جرت في ظل النظام الملكي الفيدرالي ، ففي هذا الحين أصدر المجلس التنفيذي لولاية برقة قرارا في ١٨ أغسطس ١٩٥٥ بوضع أموال السيد / صالح بويصير تحت الحراسة وكان وقتئذ وكيلا لمجلس النواب الليبي ، وكانت له مواقف وطنية أثارت حفيظة الحكم الملكي . وبعدها بأيام أصدر المجلس التنفيذي لولاية طرابلس قرارا مماثلا . وكانت الحجة في الحالتين أنه يقوم بأعمال تعرض أمن الدولة الداخلي للفتنة وأنه فر بعدها إلى الخارج . وهذا القرار هو الذي سبق أن أشرنا لوقف النائب العام منه وهو وقتئذ المستشار محمود القاضي الذي أصبح اليوم مستشارا بالمحكمة العليا الليبية

ولكن ، ولما كان من أهداف قوانين الانتخاب إقامة حياة ديموقراطية سليمة تمكينا لسيادة الشعب وحفاظا على حرية الرأي ، فإنها لا تكون متعارضة مع ما تضمنه الإعلان الدستوري ، الذي جعل السيادة للشعب وكفل حرية الرأي ، بل جعل رسالة القضاء فيما يصدره من أحكام حماية مبادئ المجتمع وحقوق الأفراد وحررياتهم وكراماتهم . ولأن الإعلان الدستوري نص على أن الإسلام دين الدولة ، والشورى تعد من أهم أسس نظام الحكم في الإسلام .

وبناء على كل ذلك انتقلت المحكمة إلى مناقشة أهم أسباب الطعن في قانون الانتخاب الصادر بمرسوم ملكي عام ١٩٦٤ ، وأهمها مخالفته لمبدأ الاقتراع السري العام ، حينما نص على وجوب مرابطة أحد رجال الأمن في غرفة التصويت .

ولكن كيف يتسنى للمحكمة أن تناقش دستورية أو عدم دستورية قانون الانتخاب ، إذا كان الدستور المقول بمخالفة قانون الانتخاب لأحكامه قد سقط ؟

هنا تبدو دقة المحكمة وأصالتها ، فقد رأت أن قانون الانتخاب مخالف أيضا للأصول الدستورية العامة ، لأن الاقتراع السري العام هو أصل من الأصول الرئيسية التي نصت عليها دساتير العالم ، ضمانا لحرية الناخبين وعدم التأثير عليهم ، ووصفت المحكمة ما نص عليه قانون الانتخاب من تعليق لمرابطة رجل الأمن داخل غرفة التصويت بالحفاظ على صناديق الاقتراع من العبث وسوء الاستعمال ، بأنه قناع أراد به واضع هذا القانون - وهو يستشعر الحرج من هذا النص الفريد - أن يحجب العيب الجسيم البادى من إيراد هذا النص المتضمن عدوانا على حرية الانتخاب وإفشاء لسريته . وأنه مهما حاول واضع القانون استدراك هذا العيب بإضافة عبارة إلى النص مفادها أنه « ليس لرجل الأمن التدخل في حرية الناخبين عند التصويت » - فإن هذه محاولة لتغطية عيب النص . فغرفة التصويت يجب أن تكون حرما آمنا لا يغشاه رجال القوة والسلطان إلا بناء على استدعاء لجنة الانتخاب .

وانتهت المحكمة إلى الحكم ببطلان هذا النص في قانون الانتخاب واعتباره لاغيا .

(١) وقد اشترك أيضا في إصدار هذا الحكم المستشاران

عبد العزيز النجار وكامل القهور . وقد نشر الحكم بمجلة المحكمة العليا الليبية ، السنة السادسة ، إبريل ١٩٧٠ من ٦٤ وما بعدها .

من القانون الأساسى لتلك الولاية بأنه يمارس السلطة التنفيذية بشأن كافة المسائل التى تعتبر لازمة لحسن ادارة الولاية مما مفاده ان سلطتها سلطة ادارة لا سلطة حكم كما سلف البيان . وعلى هذا المنوال ولاية طرابلس ولذا فان الأوامر التى تصدر من أى من الولاياتين لا تعتبر من أعمال السيادة لأنه اذا صح ان للولاية ادارة الأمن الداخلى إلا أنه عندما تقع اضطرابات تدعو الى الحماية كما تقول الولاية فإنه يكون متعينا تدخل حكومة الاتحاد لمعالجة الأمر بوسائلها السياسية التى قد تعتبر فى بعض الأحيان من أعمال السيادة اذا توفرت لها الضوابط السابقة . هذا والاضطرابات التى تدعو الى مثل هذه المعالجة يجب ان تكون كثيرة ومخيفة ولا يكفى فى القول بحصولها حادث بعينه . ومتى كان الأمر كذلك فان القرارين الصادرين بوضع أموال الطاعن تحت الحراسة والتحفظ عليها خشية استعمالها لا يرقيان الى أعمال السيادة ولا يكونان بمنجاة من رقابة القضاء .

ويلاحظ ونحن نستعرض حكم المحكمة ما يأتى :

١ - أنه لم يكن هناك قانون فى ليبيا الملكية يميز وضع الأموال تحت الحراسة . ومن ثم فقد كان المرجع فى ذلك الى القضاء طبقا للقواعد العامة . ومن ثم فلم يكن مدى مخالفة مثل هذا القانون للدستور مطروحا للبحث .

٢ - أن الحكم يفرق بين الأعمال التى تصدر عن الدولة بمقتضى وظيفتها السياسية أو بوصفها سلطة حكم وبين الأعمال التى تصدرها بوصفها جهة ادارية . فلم تعتبر هذه الأخيرة من أعمال السيادة . وهى فى هذا تتفق مع المستقر فى أحكام القضاء الإدارى فى الجمهورية العربية المتحدة (١) .

٣ - أن الحكم يفرق من ناحية أخرى بين قرار يصدر من الولاية وقرار يصدر من الحكومة الاتحادية . فهذا الأخير هو الذى قد يعتبر فى بعض الحالات من أعمال السيادة .

٨ - وقد كان حكم المحكمة حينما رفضت الدفع بزوال المصلحة وانتهاء الخصومة ، تأكيداً

بعد الثورة . وقد طعن السيد صالح بويضير فى هذين القرارين ، لأنهما ليسا من أعمال السيادة كما أدعت الولاياتان . ولأن القرارين غير مشروعين لصدورهما من سلطة غير مختصة ولمخالفتهم للقانون ولتجاوز السلطة مع ما فيهما من مساس بالحرية الشخصية التى كفلها الدستور . وكانت الولاياتان بعد ذلك قد قامتا بالفناء القرارين فى سبتمبر ١٩٥٧ بعد أن استشعرتا ما يشوبهما من عيوب جسيمة .

ولم يحدد لتظر هذه القضية جلسة الى أن أعيد تشكيل المحكمة العليا بعد الثورة . وقد أثير فى هذه الدعوى عدة دفعات خاصة ببطالان صحيفة الدعوى ولرفعها بعد الميعاد القانونى وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لتعلق القرارين بأعمال السيادة وبعدم قبول الدعوى لأن القرارين المطعون عليهما ليسا نهائيين وبانتهاء الخصومة لزوال مصلحة الطاعن بعد ان ألغى الولاياتان القرارين الصادرين بوضع أملاكه تحت الحراسة .

ولعل ما يهمنا فى هذا الحكم بوجه خاص ، هو تعرضه لأعمال السيادة ، وتعرضه لمناط المصلحة فى مثل هذه الدعوى .

٧ - فذكر الحكم عن أعمال السيادة أنها « بما لها من علو وساطان وشمول وضعت لها معايير وضوابط تحددها فهى إما أن تصدر عن الدولة بمقتضى وظيفتها السياسية ويكون منطقياً أن لا يراقبها إلا سلطة سياسية أخرى ، أو تصدر عن الدولة بوصفها سلطة حكم لا بوصفها جهة ادارة ، أو تصدر تنفيذاً لنص الدستور دون ما صلة بتنفيذ القوانين العادية . ولهذا فان الأمثلة لأعمال السيادة المجمع عليها فى الفقه والقضاء هى علاقة الحكومة بالمجلس النيابى ، والتدابير الخاصة بالأمن الداخلى والخارجى للدولة والمقصود منها قرارات اعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ أما ما عداها من قرارات تصدر ضد الأفراد فهى قرارات ادارية وكذلك العلاقات السياسية والمسائل المتعلقة بالأعمال الحربية . ويتجه العالم الحديث الى التضييق من أعمال السيادة حتى لا تضجى مصلحة الفرد من أجل الجماعة وانتهى الراى فى فقه القانون على أن أعمال السيادة تخضع لتقدير القضاء بحسب كل حالة ولما كان ذلك وكان المجلس التنفيذى لولاية برقة محمداً سلطاناً فى المادة ٣١

(١) انظر من أحكام محكمة القضاء الإدارى المصرية الهامة ، حكمها الصادر فى القضية رقم ٥٨٧ السنة الخامسة القضائية ، مجموعة أحكام القضاء الإدارى ، الجزء الخامس ، ص ١٠٩٩ .

كل ذلك يستلزم أن يقول القضاء كلمته في مسئولية جبة الإدارة عن اسدار القرارين محل الطعن وهو ما يجرى عليه قضاء هذه المحكمة أخيراً .

حكم المحكمة العليا : في قضية جريدة البلاغ :

٩ - أما الحكم الثالث الذي أصدرته هذه المحكمة ، فكان متعلقاً بحرية الصحافة وقد أصدرته الدائرة الإدارية في ٨ فبراير ١٩٧٠ (١) . وذلك في الطعن الإداري رقم ٨ لسنة ١١ قضائية .

وكانت إدارة المطبوعات التابعة لوزارة الأنباء والإرشاد قد ألغت في عام ١٩٦٤ الترخيص بإصدار جريدة البلاغ بحجة أنها لا تحتفظ بسجلات دقيقة تبين دخلها ونفقاتها وحالتها المالية وفق المادة ٢٨ من قانون المطبوعات فطعن صاحب الترخيص في هذا القرار وطالب بصورة عاجلة وقف تنفيذه . فرفض طلب وقف التنفيذ . ولم يحدد جلسة لنظر الموضوع حتى أعيد تشكيل المحكمة بعد الثورة . وانتهت المحكمة إلى الحكم بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه مقرر مبدأ على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لحرية الصحافة ، فقد تعرضت المحكمة لشرط المصلحة الذي تناولته في أحكامها السابقة ، وتساءلت عما إذا كان مما يؤثر على توافر هذا الشرط أن سمح للجريدة بالصدور بعد ذلك بعد الثورة . وردت على ذلك بأن إلغاء ترخيص الجريدة لا يقتصر ضرره أو مساسه بمركز صاحب الجريدة المرخص له بإصدارها بل يمتد إلى قراء الجريدة وحرية الصحافة التي يقدسها الرأي العام ويرى فيها منبرا لمشاعره ومنقذاً لوجدانه . وصيانة الصالح العام تتضاعل معه المصلحة الشخصية التي اكتفى بها الشارع عند رفع دعوى الإلغاء .

لعاو فكرة الصالح العام ، وهي التي دعت المحكمة إلى إعلان عدم مشروعية القرارين ومخالفتهما للدستور وللقانون .

وفي هذا قالت المحكمة أنه يكفي توافر المصلحة عند رفع الدعوى فحسب (١) « ذلك أن طبيعة دعوى الإلغاء طبيعة عينية وهي وسيلة للدفاع عن المشروع والصالح العام أكثر منها وسيلة خاصة للدفاع عن الحقوق الشخصية لدى المصلحة . وشرط المصلحة فيها مقصود منه ضمان جدية الدعوى ولذلك فإنه يكفي توفر المصلحة عند رفع الدعوى بحيث يصرف النظر عن استمرارها حتى نهاية الدعوى بصور الحكم فيها . ويؤيد هذا النظر أن دعوى الإلغاء تستهدف مصلحتين مصلحة شخصية للمدعى ومصلحة عامة للجماعة . فإذا زالت المصلحة الشخصية تبقى المصلحة العامة التي تعلق بها حق الجماعة بمجرد رفع الدعوى وهذا ما جرى به أغلب الأحكام في مجلس الدولة المصري واستقر عليه باضطراد مجلس الدولة الفرنسي . وهذا النظر كما يقول الفقهاء أكثر اتفاقاً مع دعوى الإلغاء التي تقوم على مخاصمة القرار الإداري بعينه للوصول إلى عدم مشروعيته دون النظر إلى الشخص الذي أقام دعوى الإلغاء بسبب مركزه القانوني ، لما كان ذلك وكان القراران الإداريان الصادران بالحراسة لا يقتصر ضررهما على الطاعن ولا على المساس بمركزه القانوني ، بل يمتد إلى الحريات العامة التي يقدسها الرأي العام وينظر إليها كافة المواطنين على أنها حريات تسمو فوق نصوص الدساتير إذ أنها حقوق لصيقة بالإنسان منذ ولادته بل منذ نشأة جنسه كما يمتد ضرر القرارين المطعون فيهما إلى الكفالات الأساسية التي حرص الدستور الليبي الملغى والإعلان الدستوري الذي حل محله على صيانة الملكية الخاصة ، وجمعها بمعنى عن التسايط والعدوان . هذا فضلاً عن أن طلب التعويض المؤقت المطروح على المحكمة يقتضي الفصل فيه التعرف على ما إذا كان القراران الإداريان لهما صفة المشروعية أو إن فيهما خروجاً على حرمت القانون . كما أن صيانة الصالح العام ومعالجة الضرر وواجب المحكمة في توجيه الإدارة

(١) وكانت مشكلة برياسة المستشار على منصور رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمود القاضي وعبد العزيز النجار .

(انظر نص الحكم في مجلة المحكمة العليا الليبية ، السنة السادسة ، إبريل ١٩٧٠ ، ص ٤٩) .

(١) وهي نفس المبدأ الذي قرره المحكمة في أول حكم أصدرته الدائرة الدستورية وهو الذي عرضناه فيما سبق .

التاليين وافترضت الخسارة في وقت لا تبين فيه حالة الجريدة ومع أن ظاهر الحال يدل على النقيض من ذلك مع عدم قيامها بالتحقيق والاستقصاء لاثبات ما تدعيه الإدارة من خسارة متوالية ومع قعودها عن المطالبة بتغطية هذه الخسارة . كل ذلك مما تكشف عنه أوراق الدعوى يدل بوضوح على أن الإدارة أصدرت قرارها بالفناء الترخيص متاملة في ذلك نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨ بغير ما يقتضيه هذا النص في مبناه أو معناه .

واشارة المحكمة في أسبابها إلى الضرر الذي يلحق قراء الجريدة وحرية الصحافة من الفناء ترخيص الجريدة وأنه لا يقتصر على المساس بمركز صاحب الجريدة - هو قضاء سديد ، يتفق مع ما هو مقرر من أن حرية الصحافة جزء من حرية المواطن العادي ، وأنها ليست مقررة لصالح فرد أو أفراد أي أنها ليست امتيازاً لمن يصدر الجريدة أو يكتب فيها ، بل أنها مقررة لصالح الجمهور والمصلحة العامة .

وبعد ، فإنه إذا كان لم يتح بعد للمحكمة العليا أن تمارس رقابتها على الدستورية والشرعية ، عن إجراءات اتخذت بعد الثورة - إلا أنه من المؤكد أن أصالة المحكمة التي بدت في نماذج الأحكام التي عرضناها ، والمكانة التي اكتسبتها - كقيلة بأن تتوقع من قضائها أن يكون متجدداً ملتبساً لمقتضيات الحفاظ على القيم الجديدة التي تسود مجتمعنا يتحول إلى الاشتراكية ، ولضمان هذا التحول في إطار من الشرعية .

وقد فرقت المحكمة في حكمها بين حالتين تضمنهما قانون المطبوعات الليبي ، حالة عدم اعداد سجلات دقيقة وحالة توالى خسائر الجريدة . فالحالة الأولى لم يرتب القانون عليها جزاء الفناء الترخيص . وأنه لا يصح القول بتوالى الخسائر إلا إذا تعددت الخسارة في ميزانيات متلاحقة ، ولأن المعروف في أصول المحاسبات أن الخسائر تعرف وتحدد من طريق الميزانية السنوية ، بينما لم يكن قد مضى على صدور جريدة البلاغ سوى مدة تقل عن ثلاثة اشهر (١) . وانتهت المحكمة إلى الكشف عن السبب الحقيقي لافناء ترخيص الجريدة ، وهو « أن الحكومة كانت نافرة من نهج هذه الجريدة في الإفصاح والتعبير عن المسائل السياسية والحيوية التي كانت تشغل الرأي العام وهو ما شرعت الصحافة لمعالجتها والخوض فيها باعتبارها حق كل مواطن في مراقبة الحكم والحاكمين . وأنها توسلت إلى حجب هذه الجريدة بتوسلات لا يقرها التوجيه الإداري الصحيح . وكشف عن ذلك مصادرة ثلاثة اعداد من الجريدة في فترة قصيرة ولما ضاقت الإدارة بالجريدة ذرعاً طالبت بتقديم السجلات في أربع وعشرين ساعة وأظهرت عيبتها في اليومين

(١) نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون المطبوعات الليبي رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ التي استند إليها قرار إدارة المطبوعات المطعون فيه على ما يأتي :

« على صاحب المطبوعة أن يعد سجلات تتضمن بيانات دقيقة من دخل المطبوعة من الإعلانات والبيعات والمساعدات وعن نفقاتها ، وتكون هذه السجلات خاضعة لرقابة إدارة المطبوعات بالولاية المختصة ، وفي حالة ثبوت توالى الخسائر على المطبوعة ، يجوز لمدير المطبوعات اصدار قرار بالفناء ترخيصها ، وذلك بعد موافقة مدير عام وزارة الانباء والإرشاد ، وذلك ما لم يثبت صاحب المطبوعة تغطية هذه الخسائر من أمواله . »

جَرَائِمُ الإِهْمَالِ

ومشكلة المدنى والفاسل بين المزمع والتأديب والتعويض

الفروق الأساسية بين المسئولين الجنائي والمدنى

بقلم: الدكتور محمد عصفور
المحامى امام محكمة النقض

— ٥ —

الجنائية والمدنية والتأديبية (١) ، فان المسألة الأولية التى يجب أن تطرح على بساط البحث هي ما اذا كانت تتميز فروع القانون الثلاثة في صدد الآثار المتباينة من جنائية ومدنية وتأديبية — بذاتية تميزها عن بعضها البعض بحيث تدعو الى امكان الجمع بين هذه المسئوليات — أم أن أحدها يطفى على ما عداه من فروع ، فيكون الحكم في مجاله مؤثرا تأثيرا حاسما فيما يتقرر من الفرعين الباقيين (٢) ؟ وثمت مسألة أخرى وثيقة الصلة يبحث جرائم الإهمال بالذات هي ما اذا كان القانون الجنائي يتميز بذاتية تفرد بخصائص معينة ، وما اذا كانت هذه الخصائص تنعكس على كافة الأنشطة التى يجرمها القانون الجنائي سواء كانت هذه الأنشطة عمدية أو غير عمدية ، وفي عبارة أخرى هل هناك خصائص معينة ينفرد بها الإهمال الجنائي عن الإهمال المدنى ، وما اذا كانت هناك اعتبارات بذاتها تدعو الى عدم التطابق بين المسئوليتين الجنائية والمدنية القائمتين على الإهمال ؟ ان الاجابة على هذه التساؤلات بسيطة وميسرة عند من يأخذون بفكرة ذاتية القانون الجنائي على اطلاقها ، وهى اجابة تحتاج الى مزيد من التأمل والتدبر عند من لا يتناولون أمرا دقيقا بهذه البساطة ويلتفون حول مجرد الشعارات :

يقول الأستاذ « ستيقاني » ان « استقلال قانون العقوبات » ليس أمرا عارضا يتقرر بمناسبة حكم تصدره إحدى المحاكم الجنائية تخرج فيه على أصل

تمهيد — ذاتية القانون الجنائي وهل يتردد صداها في جرائم الإهمال أم تقتصر على الجرائم العمدية ؟

لكل فرع من فروع القانون « ذاتية » أو « شخصية » معينة تتمثل في مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من فروع القانون الأخرى ، بل وتميزه عن المصدر الكبير الذى تولد عنه .

نجد ذلك في تميز القانون التجارى عن القانون المدنى رغم تفرعهما عن القانون المدنى ، كما نتبينه في تميز القانون الادارى عن القانون المدنى الذى كان مصدره الأساسى الذى تولد عنه (١) . واذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لفروع القانون تنتمى الى مصدر أو أصل واحد ، فانه أولى بالنسبة للفروع التى تنتمى الى أكثر من أصل . . . واذا كان يقع في كثير من الأحيان أن تتولد عن التصرف المنحرف الواحد أكثر من نتيجة تنظم كلا منها فرع من فروع القانون فان من الطبعى أن نشور بالنسبة لهذه النتائج مشكلة ذاتية هذه الفروع . يحدث ذلك بالنسبة للجريمة الجنائية مثلا التى قد يقتربها موظف عام أو واحد من المهنيين الذين ينظم شئونهم قانون خاص يخضعهم لنظام من نظم التأديب . فقد يتولد عن هذه الجريمة : ضرر يعيب أحد الأفراد ويدفعه الى المطالبة بتعويض ، كما قد تشكل الجريمة الجنائية — بجانب ماتنتهى اليه من عقوبة جنائية — اخلايا بواجبات الوظيفة أو المهنة يدعو الى المحاكمة التأديبية . واذا كان يترتب على هذه الآثار المختلفة (جنائية ومدنية وتأديبية) تشابك بين المسئوليات

(١) يراجع في موضوع ذاتية نظام التأديب مؤلفى من « فغوى نظرية عامة في التأديب » سنة ١٩٦٣ .

(٢) يراجع في موضوع تشابك المسئوليتين الجنائية والتأديبية مؤلفى « جريمة الموظف العام » سنة ١٩٦١ .

(١) يراجع في موضوع ذاتية القانون الادارى . مؤلفى عن « مذاهب المحكمة الادارية العليا » سنة ١٩٥٧ الفصل الاخير .

١ - فكثيرا ما يكون المشرع نفسه هو الذي يفرض بنص صريح على القضاة الجنائي أن يدين شخصا لم ينفذ سوى التزام فرضه القانون المدني ، أو لا يكون قد أتم بطريقة صحيحة - وفقا للقانون التجاري - التصرف الذي شرع الجزاء الجنائي لحمايته ، أو حتى الذي لا يكون حائزا - وفقا للقانون التجاري - الصفة المطلوبة بين عناصر الجريمة . فبالنسبة للعقاب على الجرائم المتعلقة بإصدار الشيك بدون رصيد : يقرر القضاء الجنائي هذا العقاب حتى بالنسبة لشيكات المسافرين . كما وأن الرسوم بقانون الصادر في ٣٠ من أكتوبر

« يدخل في الصف ويتحد في الخطوة » مع القانون الخاص ؟

ان القضاء الجنائي حتى اذا لم يعد الموضوع المطروح امامه سوى الاصلاح المدني لنتائج جريمة جنائية ، يتفادى تطبيق قواعد القانون المدني . فخلافا للمادة ١١٣١ مدني فرنسي التي تقسّر انعدام اثر الالتزام الذي يكون سببه غير مشروع ، حكم القضاء الجنائي لعاهرة طالبت باسترداد مبلغ دفعته « لراعيها » "sounteneur" بتعويض على سبيل الاصلاح عن الضرر الذي اصابها من جريمة تشغيلها في الدعارة ، وهي الجريمة التي حكم فيها بادانة رفيقها البلطجي ، ولكنها لم تقض باسترداد قيمة ما حصله البلطجي من تشغيلها في الدعارة (١) .

وبعد عدة سنوات ، استطاع ضحية جريمة النصب ان يطلب من القاضي الجنائي الحكم باسترداد ما يكون قد دفعه من مبالغ الى النصاب تنفيذاً لعقد غير مشروع (وكان خاصاً بالاتجار بالذهب في السوق السوداء) وكان هذا المبلغ الذي دفع قد عاون على ارتكاب جريمة النصب . ولقد اكدت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية : « ان الصفة الغير المشروعة للاتفاق ، لا تعد عقبة في سبيل استرداد مبلغ حصل بمعاونته جريمة » . وعلى الرغم من استخدام المحكمة لفظ « استرداد » الا انه يبدو ان المقصود هو الحكم بالالتزام بدفع هذا المبلغ على سبيل التعويض عن الضرر الذي احدثته جريمة النصب (٢) .

وكذلك فان في القانون المدني يؤدي خطأ المجنى عليه الى عدم احقيقه في المطالبة بتعويض او انتقاص قيمته ، في حين انه في القانون الجنائي لا تحرم مشاركة المجنى عليه في الجريمة ولا ورثته من الحق في الحصول على تعويضات جبرا للضرر الذي يكون قد اصابهم على الرغم من نص المادة ١١٣١ قانون مدني فرنسي (٣) .

وهذا القضاء الجنائي الذي يفغل تطبيق قواعد

(١) حكم نقض جنائي فرنسي في ٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ دالوز سنة ١٩٤٩ تعليق « سافاتييه » .

(٢) حكم نقض جنائي فرنسي في ٣ من يولييه ١٩٤٧ J. C. P. سنة ١٩٤٨ القسم الثاني ص ٤٧٤ وتعليق Carbonnier وحكم نقض جنائي فرنسي ١٥ من يولييه سنة ١٩٤٨ المصدر السابق ص ٤٤٨ .

(٣) حكم نقض جنائي فرنسي ٨ من ديسمبر ١٩٥٣ دالوز سنة ١٩٥٤ ص ٤٢٧ تعليق Voulin ونقض جنائي فرنسي ٧ من يونيو سنة ١٩٥٢ سري ١٩٥٢-١-٥١ ١٩٥٢ القسم الثاني ص ٤٧٤ وتقرير المستشار Brochot

لا يجمع فحسب أوجه المساس بالحقوق والعدوان على الالتزامات التي يعرفها القانون المدني والتجاري وانما هو يجمع كذلك تصرفات معينة مناهضة « لالتزامات تجد مصدرها في ذاتها » كما يقول Flour

مثال ذلك الالتزام باحترام حياة الآخرين وسلامة ابدانهم . واذا كان القانون الخاص ينظم جزاءات معينة على الاخلال بالالتزامات والحقوق التي يرعاها - مثل البطولان والتعويض وأوجه الاكراه الغير المباشرة - الا ان الجزاءات التي يفرضها قانون العقوبات لا تعتبر كجزاءات القانون الخاص جزاءات على عدم شرعية تصرف قانوني ما او الاخلال بالالتزام . وهي كذلك ليست جزاءات « مجهولة » anonyme عن جرائم منظور اليها بطريقة مجردة مستقلة عن الشخص الذي اقترفها . وانما هي جزاءات تعاقب قصدا جنائيا لا ينظر اليه في ذاته وانما ينظر اليه في علاقته بشخص معين . فحالما يتقرر بوضوح هذا القصد الجنائي ، وحالما تتكامل العناصر المكونة للجريمة الجنائية على نحو ما عرفها به قانون العقوبات الذي تفسر نصوصه تفسيرا ضيقا ، فانه يقع على القاضي الجنائي الواجب في ان يحكم بادانة الجاني « حتى لو ان الفاعل لهذه الجريمة كان من البراعة بحيث يضمن حماية القانون المدني او التجاري لتصرفه » . وهذا امر يقتضيه بشدة الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي هو غاية قانون العقوبات . وهذا هو السبب في انه حتى اذا كان قانون العقوبات لا يفعل أكثر من ان يزود فروع القانون الأخرى بمعاونته الجزائية ، فانه هو نفسه وهو وحده الذي يجب ان يحسد الشروط والظروف التي يجب ان توقع وتطبق فيها عقوباته .

ومن هنا كان الاصرار من جانب القضاء الجنائي على ان قواعد القانون الخاص لا تفيد القاضي الجنائي ولا هي تستطيع ان تقيد من تفسير وتطبيقه للقانون الجنائي ، والا أدى ذلك الى التنكر لموضوع قانون العقوبات وغايته المتميزين .

وحتى اذا استهدفت نصوص قانون العقوبات - في الظاهر - حماية مصالح خاصة للمجنى عليه لا مصلحة المجتمع ، فهل يفرض على القاضي الجنائي ان يطبق قواعد القانون الخاص ، طالما ان المسألة منوط البحث ليست العقاب وانما الاصلاح فحسب ؟ وهل يفرض على قانون العقوبات ان

مما كتب عن المسؤولية الجنائية - وفي معرض المقارنة مع المسؤولية المدنية - ينصرف الى اعتبار ذاتية القانون الجنائي أكثر بروزاً ووضوحاً في المسؤولية الجنائية ، حيث تتميز هذه المسؤولية عن المسؤولية المدنية - سواء في طابعها العام أو في عناصرها المكونة لها . ولهذا قيل ان المسؤولية الجنائية تتميز بما يأتي :

أولاً - انها دائماً مسؤولية شخصية . وإذا كان من الممكن تصور مسؤولية شخص مدنياً عن فعل غيره ، فإنه يستحيل أن يتقرر هذا المبدأ في نطاق القانون الجنائي .

ثانياً - ان المسؤولية الجنائية دائماً مسؤولية ترتكز على الخطأ ، على خلاف المسؤولية المدنية التي يمكن تصور قيامها مستقلة عن أية فكرة عن الخطأ كما هو الشأن في مسؤولية المخاطر .

ثالثاً - ان المسؤولية الجنائية - سواء في أساسها أو في مداها - تستقل عن فكرة الضرر .

وفي حين أنه لا تقوم المسؤولية المدنية إلا بشبوت ضرر ، كما وأن مدى هذه المسؤولية يتحدد بمدى الضرر الواقع . فإن فكرة الضرر - في النطاق الجنائي فكرة تشريعية ، بمعنى أن المشرع نفسه هو الذي يحدد قيام الجرائم ويضعها في مراتب تبعاً لمدى الخطر الاجتماعي أو الضرر المفترض أو الذي يقع .

وسوف نتناول فيما يلي هذه الأمور الثلاثة بشيء من التفصيل علماً نصل الى صورة واضحة لخصائص المسؤولية الجنائية التي تميزها عن المسؤولية المدنية .

أولاً - المسؤولية الجنائية شخصية

فالمسؤولية الجنائية شخصية أي لا يحملها غير من توافرت بسلوكه وإرادته أركان الجريمة ، ويقتضى تطبيق هذا المبدأ اثبات أن من يسأل عن الجريمة قد صدر عنه سلوك يجعله طبقاً للقانون - فاعلاً لها أو شريكاً فيها ، واتجهت إرادته على نحو يقوم به الركن المعنوي المتطلب فيها . وإذا كان المشرع يستطيع - في بعض الأحيان القليلة - الخروج على المبدأ السابق بنصوص صريحة . فإنه يجب أن تظل لهذه النصوص صفة الاستثناء البحت ، ومن ثم لا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها .

القانون المدني في نطاق التعويض قد يبدو مشيراً للدهشة لأول وهلة . ولكنه يفسر في الواقع بأن التعويض الذي يثار أمره أمام المحاكم الجنائية ، ليس هو التعويض الذي يطرح أمره على القضاء المدني فيحكم به أياً كان مصدره ، وإنما هو الضرر الناتج عن الجريمة . فهذا المصدر الاجرامى للضرر هو الذي يبرر ذاتية الاصلاح عنه .

وبسبب الصلة الوثيقة التي توجد بين الضرر والجريمة ، جعل القضاء الجنائي - في الواقع - من اصلاح الضرر تكملة للعقاب ، أو حسب تعبير *vouin* : « ان دعوى التعويض تطيل من

الأثر الجزائي للإدانة » . وعلى نحو ما لا يجوز تفادي العقوبة الجنائية احتفاء بقواعد القسانون الخاص كذلك لا يجوز تفادي التعويض عن الضرر المترتب على الجريمة . وبوجه خاص لا يجوز للجاني أن يتفادى أية مسؤولية مدنية ليحتفظ بذلك بالثمرة التي يمكن جنيها من الجريمة ، بزعم أن خطأ المجنى عليه قد شارك في سوء صنيعه . لأن مشاركة المجنى عليه أو خطئه لا يجوز أن يحسن مركزه . فالنظام العام الجزائي يتطلب في جميع الحالات أن يؤتم مرتكب الجريمة ليس فقط بتوقيع عقوبة عليه وإنما باقتضاء تعويض منه للمجنى عليه . فالحكم بتعويض على الجاني أمام المحاكم الجنائية - والذي يكون اصلاحاً للضرر الجنائي - يتميز عن اصلاح ضرر مدني صرف لأنه شكل مالي للعقاب الجنائي وأن كان لا يجوز مع ذلك أن يختلط بالعقوبة الجنائية . وبسبب أن التعويض عن الضرر الجنائي يعد تكملة للعقاب الجنائي ، فإنه يخرج على قواعد القانون المدني التي تعالج التعويض عن الضرر أياً كان مصدره . فهنا كذلك تفسر مصلحة العقاب بل وتبرز ذاتية القانون الجنائي حتى في مجال التعويض (٤) .

ذاتية القانون الجنائي كما تنعكس في المسؤولية الجنائية

وإذا كانت ذاتية القانون الجنائي واستقلاله يتأكدان في نصوص تشريعية متفرقة أو في أحكام قضائية لا تنقيد بأحكام القانون الخاص في شأن قيام المسؤولية الجنائية أو عدم قيامها ، فإن الكثير

(٤) يراجع في هذا كلة مقدمة الأستاذ « ستيفاني » المصدر من ٧ - ٩ من المقدمة .

باعتباره مسببا للحادث باهماله عندما ثبت للقاضي أن الحادث الذي تسببت فيه السيارة كان نتيجة لسوء صلاحها مما أدى إلى عدم تحرك عجلة القيادة أثناء السير وذلك راجع لعدم قيام الميكانيكى باتمام عمله بأمانة واخلاص (١) .

ونستطيع أن نقرر استنادا إلى نفس المبدأ أنه لا يتصور نسبة الاشتراك في جريمة غير عمدية إذا الاشتراك يتطلب قصد معاونة الفاعل الأصلي وهو أمر غير متصور بالنسبة للفعل الأصلي والمفروض أنه غير عمدى وإنما المتصور أن يسأل من يراد اعتباره شريكا بوصفه فاعلا أصليا أو بوصفه مساهما بخطئه الشخصى في ارتكاب الجريمة وإذا كانت محكمة النقض المصرية قد اعتبرت مالك السيارة (الذى يأمر سائقه بسرعة تتجاوز السرعة المقررة باللوائح) شريكا للسائق (٢) ، إلا أنه يبدو أنها تتجه في أحكامها الحديثة إلى مساءلة المالك عن خطأ شخصى إذا كان هذا الخطأ قد تسبب في وقوع الجريمة (٣) .

ثانيا - المسئولية الجنائية

تقوم دائما على خطأ

إذا كان من المتصور أن تقوم المسئولية المدنية في بعض الأحيان استنادا إلى خطأ مفروض أو وقوع الضرر وحده ولو لم يكن هناك خطأ ، فإنه ليس من المقبول في مجال العقاب أن تتجرد المسئولية من عنصر الخطأ الشخصى الذى ينسب إلى مرتكب الفعل ذاته وذلك استنادا إلى أصل جنائى مقرر يقضى بأنه « لا جريمة بغير ركن معنوى » وهو ما يعنى أن الجريمة لا يتصور أن تكون مجرد فعل مادية ضار ، ولكنها كذلك إرادة خالفت نهى الشارع أو أمره ، وهو ما يعنى أيضا أن الهدف من العقوبة مواجهة خطيئة وخطورة كائنتين في نفس الجانى ردعا له ولغيره ، وليس هدفها مواجهة ضرر مادية يصيب المجتمع . ولهذا كانت القاعدة في النظام الجنائى أن الأصل في الجريمة أن تكون عمدية ، والاستثناء أن تكون غير عمدية ، باعتبار أن الجريمة

ومع ذلك فإن الشراح يرون أن المسئولية في كثير من هذه الحالات التى تتقرر بسبب مراقبة نشاط آخر لا تتقرر عن عمل الغير ، وإنما تتقرر عن سلوك شخصى ، ذلك أن القانون وهو يلزم شخصا بأن يراقب نشاط آخر ويحيطه بالظروف التى تحول دون أن يفضى هذا النشاط إلى جريمة ، فإذا أخل بهذا الالتزام فامتنع عن الرقابة قامت بامتناعه جريمة : ركنها المادى هو الامتناع أما ركنه المعنوى فقد يكون القصد الجنائى إذا اتجهت إرادته إلى الإخلال بهذا الالتزام . وقد يكون الخطأ غير العمدى إذا لم يوجه إرادته إلى ذلك ولكن كان في استطاعته توجيهها إلى الوفاء بهذا الالتزام . وهذه الجريمة متميزة عن الجريمة الأخرى التى تقوم بسلوك وإرادة الخاضع للرقابة ولهذا تقتصر المسئولية - في هذه الحالات - على ما نص عليه القانون صراحة ، لأنه إذا كانت مسئولية الملتزم بالرقابة ناشئة عن جريمته - وهى متميزة عن جريمة الخاضع للرقابة - فلا مفر من الاستناد إلى نص صريح يخلق هذه الجريمة احتراما لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (١) . وقد تأكد هذا النظر فيما قرره الشراح عندنا من أن التشريع الجنائى المصرى لا يعرف المسئولية عن فعل الغير . فحتى في الحالات التى يبدو فيها ظاهريا أن الجانى يؤاخذ عن فعل غيره تقوم المسئولية في الحقيقة على أساس إهمال الجانى نفسه (٢) .

وهكذا ، ففي حين يمكن أن تتقرر المسئولية المدنية عن أخطاء الغير (مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه) لا تتقرر المسئولية الجنائية إلا عن خطأ شخصى ففي نطاق جريمة الإهمال - كما هو الشأن في نطاق الجرائم العمدية - يظل الأصل الراسخ في العقاب هو أن لا يسأل الجانى إلا عن خطئه هو الشخصى وإذا كان يسدو في بعض الحالات أن المشرع الجنائى يعاقب عن خطأ الغير ، فإن فحص هذه الحالات يقطع بأن ما يعاقب عليه الجانى في هذه الجرائم القليلة هو خطأ شخصى مستقل عن الخطأ الذى ارتكبه شخص آخر يكون في رعايته . وتأسيسا على ذلك رفضت محكمة النقض الفرنسية طعنا موجهًا إلى حكم جنائى بإدانة ميكانيكى سيارة كلف بصيانتها وأصلاحها

(١) نقض جنائى فرنسى - ميثو سنة ١٩٥٣ - سبرى سنة ١٩٥٤ - ١ - ٩٩ - مشار إليه في مؤلف : « مجموعة أحكام القضاء المصرى والفرنسى في جريمتى القتل والإصابة خطأ » للاستاذين محمد خطاب وشفيق نزيق .

(٢) نقض ٩ يونيو سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ١٧٩ .

(٣) نقض ١٩٣٠/٥/١١ حمامة سنة ١١ ص ٢١ - مشار إليه في مؤلف الاستاذين خطاب ووزيق (سابق الإشارة إليه) .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى نبذة ٧٩٩ ص ٨٠٩ و ٨١٠ ونبذة ٨٠١ ص ٨١٤ و ٨١٥ .

(٢) الدكتور على راشد نبذة ٧٢٧ ص ٦٠٩ .

مراعاة اللوائح التي تكفي بذاتها أساسا للمساءلة في الجرائم الغير العمدية ، لا قيام للمسئولية الجنائية بدون وجود خطأ ، وينبنى على ذلك أنه يتعين اثبات توفر هذا العنصر المعنوي في مسلك الجاني قبل ان يقرر القاضي ادانته ، ولا يكفي في ذلك مجرد اسناد النتيجة الضارة التي يجرمها القانون الى نشاطه الاداري فعلا كان أو امتناعا ، بل يلزم استخلاص الاهمال أو عدم الاحتياط المنسوب اليه والذي ادى الى وقوع هذه النتيجة . . « وانه لذلك لا يجوز كقاعدة عامة افتراض الاهمال أو عدم الاحتياط وبناء المسؤولية الجنائية على أساس هذا الافتراض (٢) » . ولهذا ذهب بعض الشراح الى أن الخطأ قائم في كافة الجرائم وان اختلفت وسيلة اسناده :

- ١ - فقد يستلزم القانون هذا الخطأ صراحة ، وهو يفعل ذلك في كثير من الاحوال كما هو الشأن في جرائم القتل والجرح والحريق وقتل الدواب ، ولهذا يجب اثباته للقاضي حتى يقضى بالعقوبة .
- ٢ - وقد يفترض القانون هذا الخطأ في احوال اخرى دون التصريح به كما هو الشأن في جرائم حصول حادث باحدى وسائل النقل العامة ومعظم المخالفات (٣) . واذا كان الخطأ يتوافر بمخالفة نص قانون أو لائحة ، فإنه لا يعفى من المسؤولية - في بعض الاحيان - اتباع ما يقضى به القانون أو اللائحة . ولهذا قضى بأنه لا يكفي لعدم المساءلة الجنائية اتباع ما توجبه اللوائح ، وانما يمكن أن يقع خطأ هو الاهمال في ظروف معينة تقتضى احتياطات كان يجب اتخاذها .

(نقص فرنسي ١٩٣٧/٥/٢٨)

(جازيت الباليه ١٩٣٧/١٠/٥)

- ٣ - والخطأ ضروري حتى بالنسبة للجرائم التي تصور على أنها جرائم مادية ، ومن ذلك أكثر المخالفات المتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية ، وانه يكفي فيها مجرد اثبات ركنها المادي واسناده

(٢) الدكتور على راشد نبذة ٧٢٧ ص ٦٠٩ .

(٣) ومن المقرر أن الخطأ غير العمدى لا يلزم لتوافره في جميع الاحيان تكليف المجنى عليه باثباته ، وانما يكفي دليلا على الاثبات . . مجرد الاخلال بتصرفاته بأحد القوانين أو اللوائح . اى أن الخطأ يعتمد في هذه الحالة بصفة مجردة *in abstracto* بمعنى أن مجرد مخالفة قاعدة قانونية ملزمة يتضمنها نص تكون خطأ مجردا إذ أن رب العائلة الحريص يحترم النصوص القانونية . انظر في هذا المعنى H. L. Mazeaud الطبعة الرابعة ج ١ نبذة ٦٤٢ .

العمدية هي الصورة المعتادة للجريمة ، في حين أن الجريمة الغير العمدية صورة شاذة لها (١) .

(أ) فلا بد أن يقوم ركن الخطأ لمحاسبة الشخص جنائيا .

(ب) والخطأ الجنائي محدد تشريعا على خلاف الخطأ المدني .

(ج) والخطأ الجنائي هو أساسا تعبير عن عقلية أو نفسية آثمة وهو ما تترتب عليه نتائج بعيدة المدى .

(أ) ضرورة ركن الخطأ لمحاسبة الشخص جنائيا

فلا قيام للمسئولية الجنائية اطلاقا بدون وقوع خطأ ولا يجوز للقاضي الجنائي ان يقرر هذا الخطأ الا في الحالات وبالشروط التي يضعها القانون . أما في المسؤولية المدنية فان المسؤولية الادبية ليست أساسا لها أو حتى عنصرا لقيامها ، لأن الخطأ المدني لا ينظر اليه أو يحاسب عليه في ذاته وانما يجازى تبعا لآثره الذي يحدثه وهو الضرر ، بل ان المسؤولية المدنية تتحرر - في بعض الاحيان - من فكرة الخطأ لكي تكون مسؤولية شيئية . وعلى الرغم من الاتجاه السائد في ضرورة وجود خطأ حتى يسأل الشخص مسؤولية جنائية ، فان الشراح يشيرون الى ان ظاهر بعض الأحكام القضائية في فرنسا يدعو الى الاعتقاد بأن قيام الخطأ ليس متطلبا في جميع الحالات ، وان تمت جرائم معينة - هي المخالفات والمخالفات المجنحة - يحاسب الشخص عليها ، ولو لم يقترب خطأ وقد وصفت محكمة النقض الفرنسية هذه الجرائم - في أحد أحكامها - بأنها « جرائم مادية » محضة تتحقق بمجرد اتيان التصرف المحرم مستقلا عن القصد (٢) . وأن المسؤولية لا تزول الا اذا كان الفعل قد صدر بغير ارادة أو بتأثير قوة قاهرة . غير أن اجماع الفقه الفرنسى على أن الخطأ ركن جوهري في العقاب الجنائي ، لان الخطيئة أساس المسؤولية الجنائية عامة ولا يصح للقاضي أن يحكم على أحد دون توافرها لديه (١) . ويقول بعض شراحنا تأكيدا لهذا الاتجاه بأنه باستثناء صورة عدم

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - المصدر السابق نبذة ٧٩٥ ص ٨٠٢ و ٨٠٣ .

(٢) موسوعة « دالوز : Nouveau Repertoire de Droit تحت عبارة Responsabilité Pénale نبذة ٢١٩ ص ٨٥٥

(١) الأستاذ على بدوي ص ٢٧٢ .

ومحظورات شكلية تتعلق مراعاتها بالنظام العام ،
والمسؤولية عنها لا ترفع - تبعاً لذلك - إلا في حالات
معينة محددة (١) .

(ب) أما عن تحديد الخطأ الجنائي وعدم تحديد

الخطأ المدني فإن هذا أمر مستحدث لم تعرفه
التشريعات القديمة حيث لم تكن هناك حدود فاصلة
في الأزمنة البعيدة بين المسئوليتين المدنية والجنائية ،
ولقد تولدت المسؤولية المدنية - من الناحية
التاريخية - من قانون العقوبات ، فحتى في وقت
قانون « أكوليا » - ورغم أنه كان أوسع في عباراته
من النصوص التي كانت تنشيء جرائم خاصة لم
يعرف القانون الروماني أبداً مبدأ عاماً للإصلاح
يمثل المبدأ المعمول به في القانون الحديث ، وإنما
كانت التشريعات القديمة لا تعرف سوى جرائم
خاصة تحددها نصوص خاصة .. ولم تكن تعرف
مبدأ المسؤولية العامة عن كافة الأخطاء الضارة .
وقد سارت المسؤولية المدنية في هذا الصدد في طريق
مختلف تماماً عن الطريق الذي سارت فيه المسؤولية
الجنائية .

« فكما قال الأستاذان « ريبير » و « بولانجيه » :
لقد أدى تقدم القانون إلى أن تحل محل الجرائم
الخاصة فكرة عامة عن التصرف الغير المشروع ،
وان يعطى القاضى سلطة تقدير ما اذا كان سلوك
الفاعل سليماً ، حتى ولو لم يكن أى نص قانونى
قد من » .

« وعلى النقيض من ذلك كان تطور قانون
العقوبات ، فخلد سار في الطريق الذى يحظر
فيه على القاضى كل تحكم في مجال تقرير
الأخطاء ، لان هذه الأخيرة تعبر دائماً عن انتهاك
لواجبات محددة قانوناً ، ويفرض على القاضى احترام
عدد معين من الكيوف القانونية للتجريمات
qualifications légales d'incrimination
لن تجوز خارجها محاكمة او ادانة .

ومن هنا كان تميز الخطأ الجنائي عن الخطأ المدني

تحديده وعدم ترك أمر تكييفه للقاضى :

فالخطأ الجنائي يستمد ملامحه الخاصة من
خضوعه للتعريف القانونى للجريمة الذى يكون

الى نشاط الجاني اسنادا ماديا دون حاجة الى بحث
الركن المعنوى أى عنصر الخطأ ورابطة السببية
المعنوية .. ولا بد ان ينطوى مسلك الجاني فيها على
مظهر الارادة الآثمة ، وكل ما يختلف فيه هذه الجرائم
عما عداها من جرائم الإهمال ان الخطأ فيها يتوافر
حتماً في طبيعة العمل ذاته بحيث لا تكون هناك حاجة
لأبثاته (١) .

ففى هذه الجرائم ينصب التجريم على ذات
الفعل أو الامتناع الارادى الذى يصدر عن المخالف ،
ولهذا يكفى عندئذ اثبات مجرد وقوع هذا النشاط
الارادى لتقوم المسؤولية نظراً لان هذا النشاط
بذاته ينطوى على معنى الخطأ الغير العمدى اللازم
لقيامها . والجاني اذ يأتى بالفعل أو الامتناع المعاقب
عليه إنما يكون قد أهمل في توجيه ارادته الوجهة
السليمة التى تتفق مع نواهي القانون ، وأوامره فهو
اذن خطأ مفترض لمجرد اسناد الفعل أو الامتناع
الى النشاط الارادى للمخالف ويعفى الاتهام من
اقامة الدليل عليه . وهذا هو ما يحمل على الظن
بأن المسؤولية في هذه الجرائم قائمة على مجرد
الاسناد المادى دون الاسناد المعنوى ، وأنها لذلك
مسؤولية مادية لا عبرة فيها بعنصر الخطأ « غير أنه
ينفى هذا التصوير ان المخالف يملك ان يدفع عن
نفسه المسؤولية فيها كلما أثبت انه وقت وقوع الفعل
أو الامتناع المعاقب عليه لم يكن يتمتع بالادراك
أو الاختيار لسبب من الأسباب المانعة من المسؤولية
كالجنون أو القوة القاهرة وهو ما يعنى وجوب تمتع
المخالف بالأهلية لتحمل التبعة الجنائية (٢) .

ولئن كان يبدو مما تقدم أن بعض الشراح ينظرون
الى هذا الطراز من الجرائم نظرة خاصة ويررون
ما يبدو فيها من شذوذ بأن الخطأ مفترض في هذه
الجرائم ، فلربما كان الأصح أن يقال أن الخطأ كامن
في ذات التصرفات التى يؤثمها القانون نظراً لأن
مرتكبه قد أهمل في أن يعلم الواجبات التى يتعين
عليه اداؤها . والحقيقة أن الآراء قد تعددت في
تبرير العقاب عليه فذهب البعض الى أنه يقوم على
الافتراض ، وذهب البعض الى أنه استثناء يبرره
ضعف العقوبة المقررة لهذه المخالفات وذهب رأى
ثالث الى أن هذه الجرائم تتعلق باجراءات بوليسية

(١) الاستاذ على بدوى المرجع السابق ص ٣٧٢ .

(٢) الدكتور على راشد نبذة ٧٢٩ ص ٦٠١ و ٦٠٢
N. Repertoire المرجع السابق نبذة ٢٢١ و ٢٢٢ ،

(٣) N. Repertoire المرجع السابق نبذة ٢٢٦ ص ٨٥٧

د ٢٢٢ و ٢٣٥ ص ٨٥٦ و ٨٥٧

للجريمة اركانها . وفي عبارة اخرى انه حيث يؤخذ في الاعتبار جسامته الخطأ الجنائي المقترف ، فان المشرع يفعل ذلك متدخلًا في التعريف القانوني نفسه للجريمة دون أن يترك سلطة تكييفه للقاضي فلا يستخدم تعبيرات القانون المدني في وصف خطأ جنائي بان يقوم خطأ جسيم ويترك أمر تقدير هذه الجسامه للقاضي (١) .

أما الخطأ المدني - فانه على النقيض مما تقدم كله - واذا كان الخطأ المدني يعرف بأنه الإخلال بالتزام ما : او انتهاك لقاعدة من قواعد السلوك ، على نحو قد يلتبس مع الخطأ الجنائي ، الا ان الفارق بين الخطأين هو أن الواجبات التي يعتبر انتهاك أحدهما مكونا لخطأ جنائي معرفة قانونا ، في حين ان الخطأ المدني غير معرف وإنما يعتبر متحققا بانتهاك التزام من الالتزامات العديدة العامة وغير المحددة . وهكذا فان التمييز بين الخطأين الجنائي والمدني لا يجوز أن يرد الى التفاوت في حالاتهما التطبيقية ، وإنما مرده المواجهة بين الأساليب التي يستخدمها المشرع : فالقانون المدني يترك للقاضي سلطة كبيرة للتكييف ، أما القانون الجنائي فانه يسيطر عليه نظام للتجريم اشد ضيقا بسبب اختفاء الالتزام العام بالحيلة والحذر .

حقيقة أنه توجد في القانون المدني واجبات قانونية يفرضها القانون أو اللوائح كواجبات الوصاية والأسرة ، محددة في مضمونها ، يعتبر انتهاكها مكونا لخطأ مدني ، وقد يحدث أن يعرف القانون عن طريق توقيع جزاءات معينة ، أفعالا يرفعها الى مصاف الجرائم المدنية ، من ذلك إخفاء أوراق متعلقة بتركة (٧٩٢ م و ٨٠١ مدني فرنسي) ففي هذه الحالات التي يتحدد فيها الخطأ المدني ، لا يكون بينه وبين الخطأ الجنائي فارق كبير ، غير أنه في الغالب ما تتحقق المسؤولية المدنية دون أن يكون هناك انتهاك لأي واجب محدد . ويتحقق ذلك في كل مرة يكون فيها المحدث لضرر قد انتهك التزاما عاما بالحرص والعناية وهو التزام مفروض على كل شخص ،

عنصرها الأدبي ، ولما كانت الجرائم واردة في القانون على سبيل الحصر ، فان الحالات التي يستطيع فيها القاضي أن يتحقق من وجود خطأ جنائي محددة تحديدا صارما ، والقاضي وهو مقيد بالتجريم الذي لا يمكن أن ينتج الا عن القانون لا يستطيع أن يخلع وصف الاخطاء على الافعال التي لا تدخل في التعريف القانوني للجريمة ، وبسبب ذلك أن قانون العقوبات هو قانون جزائي sanctionnateur فهو لا يفرض سوى جزاءات ولا يقول شيئا عن الالتزامات التي يتناولها انه لا يامر باحترام حياة الغير ولكنه يعاقب القاتل بالموت » . ومع ذلك فانه في تعداده للجرائم ويطبق عليها عقوبة ، يعرف بطريقة غير مباشرة الواجبات التي يفرض على الافراد احترامها تحت التهديد بجزاءات عقابية .

وبالإضافة الى ذلك فان المشرع كثيرا ما يوضح الصفة ودرجة الجسامه التي يجب أن يمثلها الخطأ لكي يكون مصدرا للمسئولية الجنائية ، والمشرع اذ يضع مراتب للاخطاء الجنائية فان هذه المراتب لا تتطابق بالضرورة مع مراتب الجرائم نفسها . ومن هنا كان التمييز بين الجنائيات والجنح والمخالفات البسيطة مؤسسا على جسامه الجرائم وليس على جسامه الاخطاء التي تتكون منها هذه الجرائم : ذلك ان المشرع عندما يدرج جريمة في طائفة من الطوائف يضع في اعتباره الجسامه الموضوعية للفعل الاجرامي والخطر الاجتماعي الذي يمثله ، أكثر مما يضع في اعتباره الجسامه الادبية لخطأ الجاني واذا كان من المؤكد أن العقوبات الجنائية تجازى في كثير من الاحيان اخطاء شديدة الجسامه من الناحية الادبية ، الا انه توجد بجانب ذلك جرائم جسامتها موضوعية بحتة ولا صلة بينها وبين الحالة الادبية لفاعلها كما هو الشأن بالنسبة للجرائم السياسية ، وكذلك فان الصيغارفة والمشتغلين بالصرف والسماسرة . يجازون بعقوبات التفالس التدليسي لمجرد وجودهم في حالة افلاس (م ٤٠٤ ع . ف) حتى ولو لم يثبت في سلوكهم أي تدليس أدى الى افلاسهم ، ورغم عدم توافر القصد فانهم يعاقبون بعقوبة الجنحة . ومع ذلك فان الجسامه الادبية للخطأ تتبدى في تفسير أمر آخر غريب عن تدرج الجرائم ، ذلك ان قانون العقوبات يتجه الى أن يعاقب القصد السيئ ، والرغبة في الإيذاء بأشد مما يعاقب الخطأ الغير العمدى ومعظم الجنائيات والجنح تفترض قصدا جنائيا بدونه لا تتوافر

(١) مقال Deprez سابق الاشارة اليه من ١٦٧ - ١٦٩

ولاحظ ما قرره المكاتب من عدم جواز استخدام المشرع الجنائي تعبيرات القانون المدني في الاخطاء الجنائية كالقول بان الخطأ جسيم وهو انتقاد يصدق على ما أسمى بجرائم افعال الموظفين الذي استخدمه المشرع عندنا . وهو ما استثناه بالتفصيل عند شرح هذه الجرائم فيما يلي .

العقوبات ، فتحدد درجة جسامة الخطأ أمر يفرد به المشرع الجنائي ولا يترك لتحكم القاضي تقرير قيام الجريمة بأركانها ، ولا يعرف قانون العقوبات القاعدة التقليدية في القانون المدني والتي بمقتضاها يماثل بين الخطأ الجسيم والغش dol فإذا كانت تقبل في القانون المدني المماثلة بين خطأ غير قصدي ولكنه جسيم ، وبين خطأ قصدي ، فإنه أمر غير مقبول في قانون العقوبات ، وطالما أن الخطأ - ولو كان يسيرا للغاية - يكفي لتقرير المسؤولية ، فإن مماثلته بخطأ جسيم ليس من نتيجته أن تجعل الشخص مسئولا وكان يمكن بدون هذه المماثلة أن يعفى من كل مسؤولية . ونستطيع دون تجاوز أن نفترض - إلى أن يقوم دليل عكسي - أن لدى الفاعل لخطأ جسيم بصفة خاصة القصد في أن يحدث ضررا ، أو حتى حيث يكون هناك عدم عناية أن هذا الخطأ يصدر عن اتجاه يبلغ من الجسامة حد قصد الإيذاء . ولا يمكن نقل هذه القاعدة إلى نطاق قانون العقوبات ، فالمماثلة ممنوعة بين الخطأ الجسيم والغش ويمنع إجراء هذه المماثلة التعريف القانوني نفسه لعناصر الجريمة ولجسامة الخطأ ، فالفاعل لجريمة قتل نتيجة عدم احتياط لا يمكن أن يعامل أبدا كما يعاقب القاتل عمدا ، مهما كانت جسامة خطئه . ولا يمكن المساس بتقسيم الجرائم وفقا لجسامة الخطأ الذي يكون أساس هذا التقسيم ولا يمكن أبدا أن نفترض قصد الإيذاء ومنع ذلك فإن اثبات القصد يثير عديدا من الصعوبات ففي حالة عدم وجود إقرار من جانب الجاني ، فإن الإثبات يمكن أن ينتج بطريقة غير مباشرة من تقرير القاضي لبعض الظروف وهي الوقائع المادية ما لم يثبت المتهم افتقار أي قصد سيئ لديه . وهكذا فإن الافتراض لا يستبعد من أوجه التدليل التي يستخدمها القاضي في بحثه الأوجه الاتهام (١) .

ج - الخطأ الجنائي هو أساسا تعبير عن نفسية أو عقلية أو إرادة آثمة .

فالخطأ الجنائي الذي تتحرك أداة العقاب لمواجهة لا بد وأن تكون له أوصاف معينة تنبع من أن قانون العقوبات يستهدف الحساب على النية الإجرامية أو النفسية الآثمة أكثر مما يتحرك للحساب على أضرار تقع ، لأن الكثير من هذه

والمادة ١٣٧٢ م . ف / ١٧٢ م . م ، إذ تفترض وجود واجب قانوني هو عدم الإضرار بالغير إلا أنه يمكن فهم هذا الواجب فهما واسعا للغاية بحيث لا يمكن مماثلته بالتزام محدد . ومع قيام هذا النص الذي يؤسس على التزام غير محدد ، وإنما على قاعدة عامة للسلوك ، فإنه يكون من المستحيل تعداد الأخطاء المدنية ، لأنها غير محددة العدد ومرتبطة بنشاط كل فرد ، فالخطأ كما يقول « ريبير » و « بولانجيه » هو في ذاته أمر مجرد تماما ، فما كان باستطاعة المشرع أن يحدد بنفسه الصفة النظامية للنشاط الإنساني وإنما هو يترك للقاضي أن يكيف اتجاهها أو آخر بأنه خاطيء ، ولقد استغل القضاء هذه الرخصة إلى أقصى حدودها . ويؤدي ذلك بداهة إلى أن يكون الخطأ الجنائي أضيق مدى بكثير من الخطأ المدني نظرا لأن هذا الأخير غير محدود في تطبيقاته العملية بسبب وجود واجبات غير محددة في مضمونها . . . ويبدو ذلك واضحا من المثل الذي يضرب بأن القاضي المدني يستطيع أن يعتبر مجرد الكذب البسيط مكونا لغش مدني dol civil وعلى النقيض من ذلك فإن تعريف الوسائل الاحتيالية في م ٤٠٥ ع . ف لا يشمل الكذب ولا الانفاء ، فهذه التصرفات لا تعتبر مكونة لجريمة النصب حتى لو ثبت وجود القصد . ومن هنا كان تعريف العنصر المادي في الجريمة الجنائية محددًا لمحدد الأخطاء الجنائية . وكذلك فإنه في حين يستطيع القاضي المدني أن يعتبر الخطأ متوافرا في مجرد الامتناع فإن فكرة الامتناع تثير مشكلات وصعوبات عديدة في قانون العقوبات ، وهو لا يمكن أن يعتبر خطأ جنائيا إلا إذا كان اراديا وفي الحالات فقط المنصوص عليها في القانون (١/٦٣ م و ٢ ع . ف والمرسوم الصادر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٥) ومع ذلك فإنه لا يجوز أن يستنتج من ذلك أن الخطأ الجنائي لا يجوز أن يتخطى أبدا الخطأ المدني ، ذلك أن القانون المدني لا يضع أجزية أعلى الأخطاء التي تكون قد أحدثت ضررا للأشخاص والأموال ، وإذا كان قانون العقوبات يعاقب على معظم الأخطاء التي تحدث أمثال هذه الأضرار ، إلا أنه يعاقب في نفس الوقت أخطاء غريبة تماما عن النطاق المدني مثل الشروع في الاعتداء على سلامة الدولة .

ولكن في مقابل ذلك ليس لتدرج الأخطاء في القانون المدني نفس الأهمية التي لها في قانون

على قصد جنائي - أى على انحراف شخصى ينطوى على معنى الاثم - أو الذنب - فإن هذا يعنى أنه لا يحاسب الا على ارادة آثمة أى عن فعل ذى قدر معين من الجسامة الادبية . وهو ما يؤدى بداهة الى أن تتفاوت مراتب العقاب بتفاوت مراتب الشر لدى المتهم ، وهو ما يتناسب مع تفاوت درجة التصميم على ارتكاب الذنب ويتمثل ذلك فى تفاوت الجرائم العمدية فى مراتب الاثم ، ويعتبر قانون العقوبات بعض مظاهر التصميم ظرفا مشددا مثل التردد وسبق الاصرار . والمشرع هو الذى يعتبر أن هذه الظروف تضى على الخطأ طابع الجسامة وهو وحده الذى ينفرد بتحديد هذه الدرجة ، ويرتب عليها آثارها القانونية الفادحة .

والأمر على خلاف ذلك فى النطاق المدنى ، فالخطأ المدنى - أيا كانت درجة جسامته - يعتبر مصدرا للمسئولية المدنية ، ومن هنا لا تكون لجسامة الخطأ فى القانون المدنى نفس أهميتها فى القانون الجنائي : فلا تقوم الجريمة الجنائية اطلاقا الا اذا توافر فيها الخطأ بالقدر المعين من الجسامة الذى يمثل وحده فى نظر المشرع درجة الاثم التى تستاهل العقاب . ونجد خلافا لذلك فى نطاق المسئولية المدنية ، فحتى اذا اعترف المشرع المدنى بنوع من التدرج فى مراتب الخطأ وجسامته ، فإنه لا قيمة لهذا التدرج فى التطبيق اذ تجرى المساواة بين الخطأ الجسيم والغش ، بل وبين الخطأ الغير العمدى اذا كان جسيما وبين الخطأ العمدى . وهو أمر لا يقره القانون الجنائي على الاطلاق : فلا يماثل بين قصد الايذاء وبين القصد الجنائي بصورته العامة وهو لا يتمثل من باب أولى مع القصد الجنائي الخاص . كما لا يمكن الاستعاضة عن القصد الجنائي بالسلوك الغير العمدى مهما كانت فداحة الأضرار . وليس من شأن اعضاء صفة الجسامة على الخطأ المدنى أن يجعل الشخص مسئولا عن التضمين وكان من قبل معفى من المسئولية ، لأن الخطأ مهما كان خفيفا يكفى لترتيب المسئولية طالما أن هناك ضررا نتج عن هذا الخطأ .

٤ - أنه طالما كان الأصل فى الحساب على الخطأ الجنائي تعبيره عن نفسية شريرة أو ارادة آثمة . فإنه لا يجوز اعفاء مرتكب هذا الخطأ لمجرد مشاركة المجنى عليه فيه . فالخطأ الجنائي يعاقب عليه فى جميع الأحوال اذا ثبت ولا يستفرقه خطأ المجنى

الاضرار لا تكمن من ورائها هذه النفسية الآثمة . وانها اذا كانت تؤذى بعض المصالح فان فروع القانون الخاص والعام تكفل التعويض عنها : فاذا كانت هناك اضرار قد أصابت الخزانة تستطيع الدولة ان تقتضيها واكثر منها عن الطريق الذى رسمته القوانين المالية والضريبية والنقدية . واذا كانت هناك اضرار قد أصابت مصالح فردية فان فى القانونين المدنى والتجارى وما يقرر أنه من مسئولية وجزاءات مايكفل رد الشيء الى أصله أو تعويض المضرور مما أصابه من اضرار . وهذا هو السبب فى أن المشرع فى رسمه لسياسة التجريم اكثر اهتماما بالخطأ منه بالضرر وتترتب على ذلك نتائج بعيدة المدى ، نذكر منها :

١ - أن الخطأ الجنائي فى الأصل خطأ قصدى أو عمدى وهذا هو السبب - كما ذكرنا من قبل - فى أن القاعدة فى النظام الجنائي هى أن الجريمة تكون أصلا عمدية والاستثناء أن تكون غير عمدية لأن القانون الجنائي يعاقب أساسا على النية الشريرة والرغبة فى الايذاء ، وتأسيسا على ما تقدم فإنه لا توجد - بصفة عامة - جناية أو جنحة الا اذا ثبت مقترنها لخطأ عمدى ، وأنه حيث لا ينص القانون فى تعريفه للجريمة على أن مجرد الإهمال يكفى للعقاب يكون من المحتم اعتبار الخطأ قصديا أو عمديا حتى يحاسب .

٢ - أن المشرع يهتم فى معظم الجرائم الجنائية بالقصد الاجرامى بصفة خاصة بوصفه الأساس للمسئولية الادبية ، بمعنى أن المشرع يعاقب على التصرف حيث يكون له أصل فى حالة نفسية لمرتكبه أى فى انحراف فى الروح يكون قابلا للوم اجتماعيا أو حتى ادبيا (على الأقل فى الفكر التقليدى) . فقانون العقوبات يهتم - فى المقام الاول - بدرجة الاثم لدى المتهم ، وتقوم سياسة العقاب على أساس الأخطاء والاتجاهات الشخصية . وطالما كان القصد - أو النفسية الآثمة - هو المستهدف أصلا بالعقاب فإنه يعاقب على مجرد الشروع الذى تخيب نتائجه وبالمقابلة لا يجعل من مجرد المشاركة المادية فى الجريمة سببا كافيا لترتيب المسئولية الجنائية ، اذا كانت هذه المشاركة لا تجعل من الشريك أكثر من أداة مسخرة بدون قصد اجرامى .

٣ - اذا كان القانون الجنائي يعاقب أساسا

ينفى خطأ أحدهما مسؤولية الآخر (١) ، أو أنه يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأين من شخصين مختلفين وفي هذه الحالة لا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفى المسؤولية عن مرتكب الآخر (٢) أو أن مساهمة المجنى عليه في الخطأ .. لا تسقط مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي تسبب فيه بخطئه (٣) . وأنه لا يجدى المتهم في جريمة القتل خطأ محاولة اشتراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث له إذ الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يخلو الطاعن من المسؤولية (٤) . إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع الحادث مشتركاً (٥) .

ففي جميع هذه الحالات وقع خطأان : أحدهما من الجاني والآخر من المجنى عليهم ولم يكن من شأن خطأ المجنى عليهم اهدار مسؤولية الجاني عن خطيئته بحجة استغراق خطأ المجنى عليه لخطأ الجاني ..

ولا يعد استثناء من هذه القاعدة أن يكون خطأ المجنى عليه هو السبب الأساسي والمباشر للحادث .

فحيث لا يكون قد شاب تصرف الجاني خطأ ما ، فإنه لا يمكن أن يسأل عن نتيجة خطأ ارتكبه المجنى عليه في حق نفسه .

وحيث يكون قد شاب تصرف الجاني خطأ ما ، ولكنه لم يكن السبب المباشر في النتيجة التي وقعت فإنه تنتفى علاقة السببية بين خطأ الجاني وبين النتيجة كان تكون النتيجة قد وقعت نتيجة تدخل سبب أجنبي هو خطأ المجنى عليه أو فعل غير متوقع غير أنه لا مانع يمنع من مساءلة الجاني من الخطأ الذي شاب تصرفه ، لا باعتباره محدثاً للنتيجة التي وقعت ، وإنما باعتباره مثلاً مخالفاً للوائح . كأن يسمح سائق السيارة المحملة بالبالونات لراكب بأن يركب فوقها ، فيقف هذا الراكب عند اقتراب السيارة من كوبرى فيقتل .. فسائق السيارة

عليه على خلاف الأمر في القانون المدني إذ يمكن أن تخفف مسؤولية المدين - بل وإن تختفى - إذا أمكن أن ينسب الى الدائن خطأ : ويظهر ذلك بصفة خاصة في الحوادث : فخطأ المجنى عليه قد يعفى مرتكب الفعل الضار من التعويض عن خطئه . أما في المسؤولية الجنائية ، فلا ينطبق في شأنها مبدأ التكافؤ بين الأخطاء أو تهاونها : فالفعل الخاطيء لشخص لا يبرره أو يجعله مشروعا فعل الشخص الآخر الخاطيء ، إذ تظل الأخطاء متميزة وشخصية ومستقلة أحدها عن الآخر ، ولا يكون الأمر كذلك (حيث ينسب الخطأ الى المجنى عليه) .. لأن الجريمة - فضلا عن مساسها بالمصلحة الخاصة تمس النظام العام ، ولأنه حيث يتكشف الخطأ لا يستطيع المثلون القانونيون للمجتمع أن يعفوا من تنفيذ القانون . واستنادا الى هذه الفكرة يكون الخطأ المشترك - في جرائم الإهمال (أى خطأ كل من المجنى عليه والجاني) خطأ معاقبا عليه .. غير أن ازدواج الخطأين يمكن أن يتخذ سببا لتخفيف العقوبة . واستنادا الى هذه الفكرة أيضا ، فإن التسامح الإداري من حيث عدم تنفيذ نصوص أو لائحة بوليس بلدية لا يسقط المسؤولية الجنائية المترتبة على عدم اتباعها . واستثناء من هذا الأصل وفي نطاق تبادل السبب اللفظي يعتبر تبادل الضرر سببا للاعفاء من المسؤولية .

وإذا كانت المسؤولية المدنية تنتفى في بعض الحالات التي يستغرق فيها خطأ المجنى عليه خطأ الجاني فإنه لا محل لهذه المقاصة في نطاق العقاب ، لأن الأمر لا يتعلق بالموازنة بين ذمتين ماليتين أو بإصلاح ، وإنما الأمر قصاص من شخص مخطيء وهو لا بد وأن يحاسب من خطئه الثابت بغض النظر عن خطأ المجنى عليه ، طالما ظلت علاقة السببية قائمة ، وكل ما يترتب على خطأ المجنى عليه من أثر هو في مجال العقوبة ذاتها التي توقع .. وقد تواترت أحكام القضاة المصريين والفرنسي في هذا الاتجاه .. وجرت عباراتها على « أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع حادث القتل خطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا

(١) مجموعة أحكام النقض س ٧ ص ١٠٢ .
(٢) نقض ١٩٤٨/١/١٢ محاماة س ٢٩ العددان الأول والثاني ص ٣٦ .
(٣) نقض ١٩٥٠/٤/٣ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ١٨٧ ص ٦٧٠ ومحاماة سنة ٣٨ ص ٥٩٩ .
(٤) نقض ١٩٥٤/٦/٢١ محاماة السنة ٣٥ ص ١٣٤٦ ونقض ١٩٥٥/١٢/١٢ محاماة س ٣٧ ص ٣ .
(٥) نقض ١٩٥٥/١٢/١٢ المحاماة س ٣٧ العددان الأول والثاني ص ٨ .

(١) يراجع في هذا مؤلف الأستاذ Roux في شرح قانون العقوبات . جزء أول ص ١٤٨ و ١٤٩ .

ذلك بالنسبة للجرائم السياسية) : ويتصل بعضها الآخر بالارادة المؤثمة . ولا تتدخل فكرة الضرر (حتى اذا وقع) الا بصفة تبعية اذ تظل المسؤولية الجنائية مستقلة عن الضرر الذى تسبب بالفعل ، ويحاسب المتهم فى احيان كثيرة على خطئه فحسب مجردا من أى اثر او ضرر . ولا يعنى ذلك ان المشرع الجنائى لا يضع الضرر . نصب عينيه فى تأنيب التصرفات الاجرامية وانما هو ينظر الى الضرر نظرية متميزة تماما يعبر عنها الشراح بأنها **الجسامة المادية للخطأ الجنائى** وهى جسامة لا تتمثل فى النتيجة المترتبة على الخطأ وانما تتمثل فى طبيعة المصالح التى يهددها هذا الخطأ ، فهى اذن شئ آخر غير الضرر المادى الذى قد يترتب على الجريمة ، وتحدد هذه الجسامة المادية بارادة المشرع الجنائى نفسه بغض النظر عما يقع فعلا من ضرر . فالأصل اذن ان المشرع الجنائى فى تجريمه للتصرفات ينظر اليها من حيث خطرهما الاجتماعى ، وفى عبارة أخرى انه يأخذ بفكرة خطر مفترض فى بعض الاخطاء التى يقدر انها تهدد الجماعة . فثبت جرائم جسيمة فى نظر المشرع لا تترتب عليها نتيجة مادية وكثير منها لا يصيب أية مصلحة خاصة بالضرر ومع ذلك فانها تشغل أقصى مراتب الجرائم والعقاب ومن قبيل ذلك أوجه العدوان على سلامة الدولة وحمل السلاح واحرازه بدون ترخيص . ومن قبيل ذلك أيضا العقاب على حالات الشروع فى الجرائم التى يقدر المشرع انها تنطوى على ضرر اجتماعى يقدر المشرع وقوعه أو يفترضه افتراضا استنادا إلى حالة الخطر التى يولدها الفعل المنحرف .

واذا كان الكثير من الجرائم يقدر المشرع ان الضرر كامن فيها فى النية الشريرة أو الأثمة فى اقرار الفعل (أى فى الارادة التى تتجه فى تصرفها نحو تحقيق الغاية الأثمة) ، فان معظم الجرائم التى يعاقب عليها المشرع تنطوى على أضرار بالغة الجسامة فعلا . وفى هذه الجرائم كذلك لا يتصرف المشرع الجنائى فى نظره الى الضرر بطريقة مدنية ، وانما هو يفعل بالخطر الاجتماعى الذى تمثله الاضرار التى تترتب على الفعل المؤثم . ومعنى ذلك ان المشرع حتى عندما يضع فى تقديره النتائج الضارة التى تحدثها بعض الافعال التى يؤثمها ، لا ينظر الى هذه النتائج نظرة مدنية .

وهكذا تتضح الاسس الفكرية للتفرقة بين

لا يحاسب عن القتل الخطأ لان المجنى عليه هو الذى تسبب باهماله وتقصيره فى حق نفسه فيما وقع له ، اذ لو كان منتبها الى الطريق الذى تسير فيه السيارة وظل جالسا فى مكانه لما أصيب بأذى (١) . غير ان هذا لا يحول دون معاقبة السائق على اساس ارتكابه خطأ آخر هو مخالفة اللوائح مثلا التى لا تسمح باستعمال سيارات النقل فى نقل الركاب .

ثالثا - الخطر أو الضرر المفترض فى مفهوم القانون الجنائى

من الضرورى ان نوضح ان المسؤولية الجنائية - كما اكدنا أكثر من مرة - تحدد المؤخذة لا على اساس أهمية الضرر وانما على اساس جسامة الفعل المؤثم من الناحية الادبية ، أى أن المول عليه فى العقاب والزجر هو اساسا شخص المجرم ومدى ما تنطوى عليه نفسه من خطر وليس الضرر المترتب على فعله ولهذا قيل ان الجسامة الادبية للخطأ هى التى لا يضعها المشرع الجنائى موضوع الاعتبار. وان العنصر الحاسم فى تقدير المشرع لمرتبة الجريمة ومقدار العقوبة ، هو فقط الاثم الادبى منظورا اليه نظرة موضوعية ، وكذلك المسلك الذاتى للمتهم منظورا اليه ، بالنسبة للمتهم . فما يعاقب عليه فى الحقيقة هو مسلك عمدى ينطوى على الاثم أو الخطيئة أو الخطورة الكامنة فى نفس الجانى كما تعكسها تصرفاته التى تهدد قيم الجماعة . والحقيقة ان القيم التى يحميها قانون العقوبات (وتؤكد فى هذا المجال ذاتية قانون العقوبات واستقلاله التام عن كافة فروع القانون الخاص) هى قيم تتصل بنظام الجماعة وأمنها كما يتصورها المشرع ، وحماية هذه القيم لا تتقيد فى هذا الشأن بمدى الضرر الذى يصيب بعض المصالح الخاصة . ففى تقسيم الافعال المؤثمة وتحديد وضعها فى مراتب العقاب تقوم لدى المشرع اعتبارات أخرى غير الضرر (المفترض أو الواقع) يتصل بعضها بما يقيمه المشرع من فروض تتصل بقيم المجتمع الادبية والسياسية (وغالبا ما يحدث

(١) ومن قبيل ذلك ما قضت به محكمة النقض من براءة سائق الترام من تهمة قتل راكب على السلم قتلا خطأ بسبب تداعى سلم عربة الترام نتيجة عيب فيه تحت قدمى المجنى عليه على اثر ركوبه وأنه لا يغير من هذا الحكم عدم وقوف السائق فى المخطئة الاختيارية ، لان الحادث وقع نتيجة عيب ذاتى فى سلم الترام لا دخل للسائق فيه نقض ١٩٤٦/١/٢٨ - الحاماة سنة ٢٧ ملحق جنائى رقم ٢ ص ٣١ . يراجع فى هذا كله مؤلف الاستاذين خطاب ورزبىق .

ما يجب المساءلة عنه جنائيا وما تجوز المساءلة عنه مدنيا :

فإن نظام المسؤولية المدنية يتجه الى اصلاح الاضرار وليس الى عقاب الاخطاء ، وهذا هو السبب في أن الخطأ لا يوضع في الاعتبار عند تقدير الجزاءات المدنية ، وإنما هو يوضع في الاعتبار فحسب لتحديد ما اذا كانت تقوم أو لا تقوم مسؤولية . ونتيجة لذلك أن اخف خطأ يلزم فاعله بأن يصلح جميع نتائج الضارة . مهما بلغت هذه النتائج ، وعلى النقيض من ذلك فإن خطأ جسيما للغاية ، يمكن أن يؤدي الى تعويض ضئيل اذا كان قد أحدث ضررا قليل الأهمية . وفي كلا الحالتين لا يتناسب التعويض مع جسامه الخطأ غير أنه يجب أن يلاحظ أن مجال تطبيق هذه القاعدة هو المسؤولية التقصيرية في حين أن تحديد التعويضات التعاقدية يمكن أن يعتمد على جسامه الخطأ الذي ارتكب فالمادة ١١٥ مدني فرنسي تسمح بأن تضع على عاتق المسئول اصلاح الاضرار غير المتوقعة اذا هي وقعت نتيجة تدليس أو غش ، أي خطأ قصدي في حين أن مرتكب خطأ غير عمدي لا يمكن أن يعرض أبدا سوى الأضرار المتوقعة . وهكذا فإن الجزاء في المسؤولية المدنية لا يتوقف على الخطأ الذي اقترف ، وإنما تحسب التعويضات التي يستحقها الجاني عليه تبعا لأهمية الضرر الذي وقع ، ومبدأ التعويض الكامل عن الضرر يمنع من أن يناسب بين قيمة التعويض وبين جسامه الخطأ .

أما نظام المسؤولية الجنائية وهو في هذا علامة واضحة على ذاتية قانون العقوبات - فإنه يقوم على اساس أن العقوبة لا ترتبط بأهمية الضرر وإنما تتوقف على الجسامه الأدبية للجريمة . .

غير أن من الواضح أن المشرع وإن انفرد بتحديد العقوبة إلا أنه يضع في اعتباره الى حد ما جسامه الاضرار ومن هنا كان نظام الجزاءات الجنائية مرتكزا على تحليل الأخطاء الشخصية والاتجاهات الشخصية subjectives وإذا كان قانون العقوبات يتجه الى العقاب على الجرائم وليس الى تعويض الأضرار ومن هنا كان نظام الجزاءات الجنائية مرتكزا تبعية، وبالتأكيد أن العديد من الجرائم يضع في الاعتبار الضرر الذي تحقق : من ذلك القتل والضرب والجرح والحريق والسرقه ولكن تبقى المسؤولية مسنقلة عن الضرر الذي يكون قد وقع وواقعة أن الشروع يعاقب عليه يثبت ذلك بكفاية تامة ففي هذه الحالة

وإن اختلف الضرر إلا أن الشخص يكون قد ارتكب خطأ ووجوده يكفي لعقابه . وبالنسبة للجنايات والجناح التي لا تفترض وقوع ضرر للأشخاص أو الأموال فإنه يفترض أن ضررا قد أصاب المجتمع أو الأمة وهكذا فإن فكرة الضرر تكون هنا أوسع من تلك التي توجد في القانون المدني . فإذا كانت أهمية الإدانة الجنائية ضد الشخص المسئول ترتبط بالجسامه الموضوعية للجريمة والخطر الذي تهدده به المجتمع ، فإنها كذلك تتوقف على جسامه الخطأ المنسوب الى الشخص وليس فقط أن المشرع بتحديد العقوبة التي تطبق يضع في الاعتبار جسامه الخطأ وكذلك أهمية النتيجة . يمكن ذلك لأن تمت نظاما معينة خاصة بقانون العقوبات تسمح للقاضي بأن يقيس العقوبة بما يتناسب مع درجة ذنب الشخص المسئول .

غير أن الشراح يقررون أنه لا يجوز المضي بعيدا في تقرير التعارض بين المسئوليتين المدنية والجنائية استنادا الى فكرة الجزاء . إذ يمكن القول بأن هناك تطورا متقابلا في المسئوليتين ، يكذب أولوية فكرة اصلاح في القانون المدني وأولوية فكرة الاثم في قانون العقوبات :

● فكثيرا ما يحدد القاضي المدني التعويض على اساس مدى اثم المسئول ، أي مدى جسامه الخطأ المقترف .

● وعلى العكس من ذلك فإن فكرة الاثم ليست مسيطرة دائما في مجال الجزاءات الجنائية فإذا لم تكن العقوبة سوى عقوبة châtement فإنها يمكن أن تناسب دائما مع الجسامه الادبية للاخطاء ومدى سوء قصد الجاني mechancete غير أن العقوبة اذا نظر اليها من زاوية وظيفتها النفعية والمنعوية - تقتلع فكرة المسؤولية الأدبية لكي تضع محلها فكرة الدفاع الاجتماعي ، إذ يستطيع المجتمع أن يعاقب بقسوة جرائم تكون له مصلحة في منعها وعندئذ لن تكون هناك ضرورة للتناسب بين العقوبة والجسامه الأدبية للجريمة .

وفوق ذلك فإن تدابير الأمن تتجنب بدرجة ملحوظة الفكرة التقليدية للعقوبة لأنها توقع بغض النظر عن المسؤولية الأدبية للجاني ، وإنما بسبب حالته الخطيرة فحسب ، وإذا كانت هناك بعض التدابير - كالحجز relegation تشابه العقوبات في قسوتها ، فإن تدابير أخرى - على النقيض من

« الجنائي يقيد المدني » تبدى أولوية الجنائي في مجانين هما : مجال تقادم الدعوى المدنية وحجية الحكم الجنائي فالدعوى المدنية تتقادم في فرنسا بنفس المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية وفقا للمواد ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وبالإضافة الى ذلك فان للحكم الجنائي الصادر حجية بالنسبة للقاضي الذي ينظر الدعوى المدنية ولهذه الأولوية للجنائي . للمدني آثار سيئة بالنسبة للمضروب ، ذلك انه لولاها لكان القاضي المدني مقيدا بمدة التقادم الطويلة وكان حرا في تقدير قيام الخطأ ، أي حيث يكون الخطأ أكثر جساما (وذلك بتشكيله جريمة جنائية فضلا عن نتائجه الضارة) تنقص حماية المجنى عليهم في مجال الاجراءات حيث يتقيد القاضي المدني بمدة التقادم القصيرة المقررة بالنسبة للدعوى العمومية وبالحكم الجنائي الصادر وهذا هو السبب في محاولة الفقه والقضاء - للحد من آثار أولوية الجنائي - بالقول بأن هذه القاعدة لا تطبق الا حيث يتطابق الخطان المدني والجنائي ، والا اذا كان نفس الفعل ينطوي على الخطأ نفسه والذات ، ويكون واحدا وغير قابل للتجزئة في عناصره المكونة . ولكن اليس من الممكن التأكيد بأن الخطأ يكون مزدوجا ، وانه يكون جنائيا لانه يدخل في تعريف جريمة ما ، وانه يكون مدنيا لانه اذ يسبب ضررا يلزم فاعله بالاصلاح ؟ لو ان هناك خطابين متلازمين ، لأمكن لكل منهما ان يخضع لنظام مختلف دون ان تسيطر على الدعوى المدنية أولوية الجنائي لانه سوف يعتبر كل خطأ مستقلا وان كانا صادرين عن نفس الواقعة . وهكذا فان التسليم بأولوية الجنائي يتوقف على حل المشكلة المتصلة بالخطأ فحيث يكون الفعل الواحد خطأ مدنيا وآخر جنائيا فهل تكون هناك وحدة وازدواج في الخطابين ؟ ان القضاء - رغبة منه في تقييد مبدأ أولوية الجنائي على المدني في العدد الأكبر من الحالات الممكنة يتجه الى ان يقيد فكرة ان الدعوى المدنية تتقيد بالدعوى الجنائية من حيث مدة السقوط ، وذلك بتقريره ان دعوى المسؤولية المدنية عن الاضرار التي تحدثها الجريمة تجد مصدرها في نص من نصوص القانون المدني وليس في الفعل الجنائي ، وفي نفس الوقت ان حجية الحكم الجنائي لا تفرض على القاضي المدني الا اذا وجدت الدعوى المدنية أساسها بنصفه مطلقة في جريمة أي في جنحة أو في مخالفة . ومثل هذا القضاء يؤدي في كثير من الأحوال الى أن يسمح

ذلك - تمثل وسائل لاعادة التعليم - ومنها تدابير الامن المطبقة على الفصر .

ومع هذه التحفظات يستمر الخطأ الجنائي متحكما في أهمية الادانة في حين لا يؤدي الخطأ المدني هذا الدور الا بطريقة غير مباشرة - بسبب الاتجاه المنفذ من جانب القضاة المدنيين على الرغم من الاعتراض الصريح من جانب محكمة النقض (١).

أولوية الجنائي على المدني مظهر

صارخ لذاتية القانون الجنائي

على هذا النحو تتميز المسؤولية الجنائية عن المسؤولية المدنية بخصائص معينة سواء من حيث طابعها العام أو من حيث عناصرها المكونة لها . ومن الطبيعي وثمت فوارق عميقة بين المسئوليتين المدنية والجنائية ان لا تتطابق المسئوليتان على أي نحو . يصدق ذلك بالنسبة للجرائم العمدية والغير العمدية على حد سواء . ومع ذلك يقول الشراح ان الخطأ الجنائي وان كان عاملا في ذاتية المسؤولية الجنائية بالمقارنة مع المسؤولية المدنية ، غير ان هذه الاختلاف في الصياغة لا يجوز أن تخفى تطابقا معينا يتجه الى أن يقرب بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي . فالخطان يزودان المسؤولية بأساس أدبي واستنادا الى هذا الأساس في التقرير لا يتردد الشراح في القول أن للخطابين طبيعة مشتركة وان التعارض بينهما مرده عوامل فنية بحيث ، فالخطأ الجنائي العمدى والجريمة المدنية من ناحية والخطأ الجنائي غير العمدى وشبه الجريمة المدنية من طبيعة واحدة ، ونوعا الخطأ يعرضان على القضاة مشكلات للتقدير متطابقة بشكل محسوس مع التحفظات التي سبق ان أثبتناها في شأن الفوارق التي ترجع الى التجريم . غير أن الشراح الذين ينادون بوحدة طبيعة الخطابين المدني والجنائي يسلّمون بأنه حيث يوجد الخطان المدني والجنائي جنباً الى جنب (نتيجة ما تولده الواقعة الواحدة من مسئوليتين مدنية وجنائية) فانه تقوم الفرصة لكي يظهر القانون الجنائي أولوية على القانون المدني ذلك أنه حيث يكون هناك جمع بين المسئوليتين المدنية والجنائية فانه يكون لمسألة العقاب السبق على مسألة الاصلاح . فدعوى التعويض تخضع الى حد كبير للدعوى الجنائية ليس فقط عندما ترفع امام القضاء الجنائي ، وانما كذلك عندما يختار المجنى عليه الطريق المدني ، فوفقا لقاعدة أن

(١) بحث الاستاذ Deprez سابق الإشارة اليه ص ١٧٠-١٧٣

الجنائي العمدى وعندئذ يكون موضوعاً لتكييف مختلف عن تكييف القانون الجنائي ، وهو بذلك لا يخضع لما تخضع له الدعوى الجنائية من تقادم قصر .

(ب) أما حيث يكون الخطأ الجنائي غير عمدى فإنه يصعب تجنب مبدأ أولوية الجنائي على المدني (أليس ذلك دليلاً على وحدة في طبيعة الخطأين المدني والجنائي غير العمديين وأن المشرع هو الذي يتحكم بصورة ظاهرة في إعطاء الوصف الجنائي لبعض الأخطاء التي هي أصلاً مدنية ؟) فإذا كانت الجريمة الجنائية تتكون من أى خطأ ولو كان خفيفاً (قتل خطأ أو جرح غير عمدى) فإن الخطأ الجنائي يستغرق عندئذ الخطأ المدني ، فتعريف الخطأ الجنائي يكون عندئذ من الاتساع بحيث أنه يستطيع أن يشمل جميع الأخطاء المدنية ، فحيث يترتب على نفس الفعل (الحادث) القتل أو الجرح ، فإن هذا لا يكون سوى خطأ وحيد فلا يصبح الخطأ المدني في هذه الحالة غريباً عن الجريمة ، ذلك أنه بسبب التعريف الواسع للغاية فإنه سوف يشمل على نفس العناصر المكونة للخطأ المدني وهذا التطابق بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي يتطلب أن يخضع لنظام موحد يستعيد فيه الجنائي أولويته ، ولذلك فإن حكم البراءة يفترض ضرورة أنه لم يرتكب أى خطأ باهمال ولا يستطيع القاضى المدني بعد ذلك أن يستظهر وجود مثل هذا الخطأ في حق المبرأ ، غير أنه كما لاحظ الفقيهان « مازو » أن الخطأ الجنائي لا يشمل في تعريفه كل خطأ مدني إلا بشرطين :

أولهما - أن تكون الجريمة جريمة إهمال .
وثانيهما - وأنه يجب أن يكون قانون العقوبات قد عاقب على كل إهمال يكون قد مس النتيجة المحظورة .

وهذا التطابق بين الخطأين الجنائي والمدني لا يتعلق إلا بالخطأ المدني الشخصي
faute civile personnelle

(م ١٣٨٢ مدني) وعلى النقيض من ذلك يجب التسليم بقيام ازدواج في الخطأ في حالة قيام خطأ جنائي مع خطأ مدني في الحراسة .
faute civile dans la garde (م ١٣٨٤ أو ١٣٨٥ مدني)

الذي يختلف تحطيله تماماً عن الخطأ الشخصي وهو لهذا السبب يتميز دائماً عن الخطأ الجنائي (١) .

(١) بحث سابق الإشارة إليه بند ١٦ ، ١٧ ، Deprez ،

و ١٩ ، ٢١ .

للقاضى المدني بأن يقرر وجود خطأ مدني مستقل عن الخطأ الجنائي الذي يكون الجريمة . غير أنه يجب التمييز في هذا الصدد بين ما إذا كان الخطأ عمداً أو غير عمدى :

(أ) فحيث يجعل نص القانون الجنائي مجال المسؤولية الجنائية محددًا وذلك بتطلبه توافر قصد آثم ، فإن الخطأ المدني يمكن أن يبقى خارج الجريمة وأن تولد هو مع الجريمة من نفس الفعل ، إذ يكون هناك مجال للتمييز بين مقومات كل من الخطأين المدني والجنائي ويترتب على ذلك تقييد واضح لمبدأ أولوية الجنائي على المدني :

فإذا كان حكم البراءة قد أسس على التقرير بعدم قيام الفعل المؤثم أو عدم المشاركة المادية أو الأدبية من جانب المتهم في الواقعة ، فإن القاضى المدني يكون مقيداً بهذا الحكم ويكون الأمر على خلاف ذلك إذا لم يكن حكم البراءة مسبباً أو إذا هو أسس على تخلف أحد العناصر المكونة للجريمة كعنصر القصد ، إذ يمكن رفع دعوى مدنية عن نفس الفعل لا استناداً إلى قيام عنصر القصد (الذي نفاه الحكم الجنائي بحكم يقيد القاضى المدني) ذلك أن تخلف أحد العناصر المكونة للجريمة يمكن أن يتخلف معه تصرف يحمل معه أركان الخطأ المدني ويستطيع القاضى المدني أن ينسب إلى الجاني خطأ غير عمدى هو الإهمال ، دون ما حاجة إلى البحث في عنصر القصد . وطالما أن الخطأ الخفيف يكفي لتقرير المسؤولية المدنية فإن القاضى المدني يستطيع أن يهبط درجة من درجات الخطأ ، وأن يتبين وجود خطأ لا يكون الحكم الجنائي قد أثبت تخلفه ، فعندئذ يظل الخطأ المدني خارج الجريمة .

وكذلك فإن مدة التقادم المقررة بالنسبة للجريمة الجنائية العمدية لا تسرى بالنسبة لما يستظهره القاضى المدني من أخطاء غير عمدية ، وهذا هو السبب في إمكان مساءلة مديري الشركات المساهمة مدنياً بسبب نشر وقائع خاطئة أو توزيع أرباح وهمية ، حتى بعد انقضاء مدة تقادم الدعوى العمومية ، إذ أن مثل هذه التصرفات لا يعاقب عليها جنائياً إلا إذا كانت بسوء نية أى قصداً ولكنها تظل مكونة لخطأ مدني حتى في حالة عدم توافر عنصر القصد .

على أنه يتقيد مبدأ أولوية الجنائي على المدني إذا كان التجريم يتطلب توافر عنصر القصد ذلك أن الخطأ المدني وهو يتجاوز المجال المحدود للخطأ

القانون التأديبي والجناي للبحرية التجارية التي تعاقب على « كل فعل اهمال ينسب الى القبطان » Pilote يكون قد تسبب في جراح جسيمة أو موت واحد أو أكثر من الأشخاص ومن الواضح أن هذه المادة من الاتساع في نصوصها بحيث تماثل م ٣١٩ من قانون العقوبات أو المادة ١٣٨٢ من القانون المدني ، ولذلك فإن حكم البراءة الصادر في هذه المخالفة يسد الطريق أمام أية دعوى مدنية بالتعويض . وكذلك فإن تقادم الدعوى العمومية يطبق على الدعوى المدنية .

وعلى النقيض من ذلك فإن تمت نصوصا وان كانت تعالج أضرارا معينة لاتعاقب الا على بعض اخطاء اهمال معينة .

والامر كذلك بالنسبة للمادة ٤٨٣/٤ ع . ف . الخاصة بمخالفة الحريق الغير العمد و م ٤٧٩/٢ عقوبات ف الخاصة بمخالفة احوادث جروح بالحيوانات ففي هذه الفروض يترك حكم البراءة مجالا لتعويض مدني . مؤسس على خطأ آخر في الاهمال غير المنصوص عليه في النصوص ولا تكون مدة التقادم السارية على الدعوى الجنائية سارية على الدعوى المدنية .

والامر كذلك عندما يجعل المشرع من بعض الاخطاء مخالفات جنائية مهما كان الضرر الناتج بل وحتى حيث لا يترتب عليها ضرر ما .

وكما لاحظ الفقيهان « مازو » فإن عدم وجود العلاقة القانونية بين الجريمة والضرر يسهل على القاضى المدني استظهار خطأ مدني مستقل عن الجريمة الجنائية ، ونتيجة لذلك فإن الضرر الذي يكون المجنى عليه متشكيا منه لا يجد مصدره لزاما في المخالفة ، وانما قد يكون مصدره في خطأ مدني ، لأن القانون لا يجعل من كل اهمال مخالفة ، وانما هو يجعل كذلك أوجه اهمال معينة ولذلك فإن قانون المرور وان كان يمس معظم أوجه الاهمال في المرور الا انه لا يعدها ، ولذلك يستطيع القاضى المدني أن يستظهر وجود أخطاء مدنية لا تكون نصوص قانون العقوبات قد شملتها ، وأمثال هذه الأخطاء المدنية تكون متميزة عن الخطأ الجنائي . وينتج عن ذلك استقلال الدعوى المدنية عن القواعد الجنائية في حجية الحكم ومدة السقوط فشبه الجريمة المدنية تنفصل عن المخالفة غير أنه من الواضح أنه اذا كان المجنى عليه يركز على الأفعال المكونة للمخالفة فإنه لا يكون مشرا في الحقيقة أية

(أ) متى يتطابق الخطأ الجنائي والخطأ المدني

الشخصي .

ان التطابق بين الخطأين المذكورين يكون امرا غير قابل للمناقشة عند ما يؤتم نص قانون العقوبات كل خطأ باهمال مهما كان خفيفا ، ذلك ان تحليل لكل من الخطأين الجنائي والمدني يؤدي الى التطابق بينهما . واذا كان قد حدث تردد في اول الامر في شأن ازدواج الخطأين أو وحدتهما فان القضاء بحكم النقض المدني الفرنسي في ١٨ من ديسمبر ١٩١٨ قد حسم النزاع وان كان هذا القضاء لم يقنع جانبا من الفقه الجنائي (دوندييه دي فابر وفيدال ومانيول) وتعليق «رو» على حكم نقض جنائي ١٩٢٦/١٠/٢١ الذي يستند الى الاختلافات في الروح بين قانون العقوبات والقانون المدني وضرورة الاتعاقب الاوجه الاهمال البالغة الجسامه ، ذلك انه لا يجوز أن يفرض على الأفراد - بتهديد بتوقيع عقوبات جنائية - التزام بأن يسلكوا في جميع التصرفات اقصى درجة من درجات الحرص وقد رتب القضاء على مبدأ وحدة الخطأين نتائج هامة من حيث حجية الحكم الجنائي وتفيد تقادم الدعوى المدنية بمدة التقادم الجنائية . ذلك أن الحكم ببراءة المتهم في القتل أو الجرح باهمال يفترض بالضرورة أنه لم يرتكب أي خطأ شخصي (حتى أخف خطأ) وطالما أنه لا يوجد أي اختلاف في الطبيعة أو في الجسامه بين الخطأ الجنائي والخطأ المدني باهمال لا يستطيع القاضى المدني أن يقرر وجود خطأ مدني دون أن يشير من جديد ما فصل فيه القاضى الجنائي من عدم توافر الجريمة الجنائية .

غير أن الأمر يختلف بالنسبة لجرائم الاهمال التي لاتقع على الأشخاص وانما تقع على الأموال مسببة أضرارا مادية فليس كل خطأ يحدث ضررا ماديا يكون دائما جريمة جنائية لأنه لا يوجد نص عام يعتبر جريمة المساس الغير العمدى بمال الغير ، وانما هناك فحسب نصوص خاصة تستهدف اضرارا محددة ، ولذلك فإنه يمكن أن يوجد - خارج الحالات التي ينص عليها قانون العقوبات - اخطاء اهمال تمس الأموال ولكنها تكون مدنية بحتة .

وقبل أن نتناول هذه الفروض يحسن أن نستبعد حالة النصوص التي تعالج أضرارا معينة ولكنها تجعل من كل خطأ باهمال يكون قد أحدثها جريمة جنائية ، ويذكر الفقيهان « مازو » م ٨١ من

حتى إذا نعلق الأمر بأضرار تصيب شخص الإنسان، فحيث يقع الضرر - جسمانياً كان أو مادياً - نتيجة تصرف شخص أو شيء خاضع لرقابة آخر تقيم المادة ١٣٨٤ مدني للدعوى المدنية أساساً مستقلاً عن الجريمة نظراً لأن الخطأ الجنائي بالاهمال يتطابق فقط مع الخطأ المدني الشخصي م ١٣٨٢ مدني، ولكنه لا يتطابق مع الخطأ المدني في الرقابة أو الحراسة م ١٣٨٤ و ١٣٨٥ مدني.

(ب) أما التمييز بين خطأ الاهمال الجنائي والخطأ المدني في الرقابة فإنه سهل تفسيره إذا وضعنا في الاعتبار أن القانون الجنائي لا يعاقب سوى الأخطاء الشخصية أما الخطأ في الرقابة الناتج عن فعل الأشياء الغير المتحركة والحيوانات أو فعل الغير فإنه ليس خطأ شخصياً ولا يمكن في أية حالة أن يماثل بينه وبين الخطأ الجنائي ولا يملك القاضي الجنائي أن ينظر فيه. ومثل هذا الخطأ يمكن أن يستخدم اذن أساساً للدعوى المدنية بالتعويض عن الأضرار الجنائية أو المادية التي تكون قد أصابت المجنى عليه وهو يكون أساساً اجنبياً عن الجريمة الجنائية. فالدعوى المدنية المؤسسة على المادتين ١٣٨٤ و ١٣٨٥ مدني تركز اذن على نفس الواقعة على نحو ما ترتكز الدعوى الجنائية والمدنية على المادة ١٣٨٢ مدني، ولكنها لا تركز على نفس الخطأ، وقد رتب القضاء على ذلك عدم حجية الحكم الجنائي وعدم التقيد بمواعيد السقوط الجنائية.

فالحارس على الشيء أو الحيوان الذي أحدث الضرر يمكن أن يسأل مدنياً على الرغم من حصوله على حكم جنائي بالبراءة ذلك أن هذا الحكم يعني فحسب أن المذنب لم يرتكب خطأ شخصياً، غير أن تقرير ذلك لا يكفي لجعله متفادياً الحكم عليه بتعويض لأن المسؤولية المدنية عن فعل الأشياء الغير المتحركة أو الحيوانات تتقرر فحسب حيث يكون الشيء أو الحيوان قد خرج عن رقابة الحارس عليه وأحدث ضرراً ولكي يتفادى مسؤوليته لا يستطيع الحارس أن يقنع بأن يثبت بأنه لم يرتكب أي خطأ وإنما يجب أن يبين السبب الحقيقي للحادث وهو وقوع حادث فجائي أو تدخل الغير أو خطأ المجنى عليه، والحكم بالبراءة لا يعني سوى تقرير عدم وجود خطأ ولكنه لا ينفي سبب الحادث ولذلك يستطيع المجنى عليه في حادث نتيجة فعل شيء أو حيوان أن يحصل على تعويض عما أصابه جثمانياً أو مادياً على الرغم من حصول الحارس على حكم بالبراءة في جريمة

واقعة متميزة، وعندئذ يجب أن يسترد مبدأ وحدة الأخطاء سيطرته فأوجه الخروج على قاعدة وحدة الخطأين لا تقبل إلا حيث تؤسس الدعوى المدنية على خطأ مدني متميز عن الخطأ الجنائي (١).

ومع ذلك فإن القضاء قد وضع حاولاً غريبة في شأن الدعوى المدنية التي تهدف الى التعويض عن الأضرار المادية فلرغبة الدائرة المدنية بمحكمة النقض في أن تنقص الى أبسط تعبير فكرة الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية طورت هذه الفكرة بحيث جمعتها « الدعوى التي خارج أي فعل جنائي - تجدد مبادئها في نص من نصوص القانون المدني ». وفي عبارة أخرى أن الدعوى المدنية بالتعويض عن الضرر المادي بسبب جريمة جنائية تؤسس على نص في القانون المدني وهي بهذا الوصف لا تخضع لمدة التقادم الجنائية. وقد انتقد هذا النظر بأنه عودة غير مباشرة الى ازدواج الخطأ. طالما أن الأحكام تجرى بأن « الدعوى تجدد مبادئها خارج الجريمة الجنائية أي في خطأ مدني بمعنى المادة ١٣٨٢ قانون مدني - ومن بين عديد التطبيقات القضائية يمكن الإشارة الى تلك الخاصة بالتعويض عن الأضرار المادية التي تحدث بسبب تصادم العربات بالمخالفة لتقنين المرور. وقد قضى بعدم جواز تطبيق التقادم الحولي لأن الدعوى ترمى الى اصلاح الضرر الذي أحدثه تصرف ينتهك المادة ١٣٨٢ مدني. وتحتوي الأحكام القضائية فوق ذلك على تدليل آخر هو أن المجنى عليه يطالب بتعويض عن ضرر غير عمدي أصاب ملكيته المتقولة، وهذا الضرر غير معاقب عليه في قانون العقوبات وأنه لذلك يكون شبه جريمة مدنية.

ولقد انتقد هذا الرأي بأن القول بأن الضرر المادي هو خطأ مدني خاطئ بين الخطأ والضرر، فالمسؤولية تتطلب الخطأ وإذا تحلل هذا الخطأ الى الجريمة لا يستطيع القاضي أن يتجنبه والا أن يضع في اعتباره سوى الضرر بقصد تجنب التقادم الجنائي.

ولما كان هذا القضاء منتقداً فإن محكمة النقض لم تدمه الى الدعوى المدنية التي تطالب بتعويض عن الأضرار التي تصيب الشخص في جسمه. ولذلك فإن القضاء قد اكتشف وسيلة أكثر شرعية في تأسيس الدعوى المدنية على أمر آخر غير الجريمة

(١) بحث الأستاذ Deprez سابق الإشارة اليه بنسب

مستقر على ذلك وان لم يعط دائما لحلوله أساسا دقيقا تماما وهو مع ذلك يرى في الطلب المؤسس على المادة ١/١٣٨٤ ف طلبا جديدا متميزا عن الطلب المؤسس على م ١٣٨٢ مدنى أو على الجريمة (١) .

وينتهى الأستاذ Deprez من بحثه القيم ودراسته الممتازة - المقارنة بين الخطأين المدنى والجنائى - فيقول انه « أيا كانت الزاوية التى تنظر منها دراسة مقارنة للخطأ المدنى والخطأ الجنائى ، فاننا نقرر الذاتية التى لاجدال فيها بالنسبة للقانون الجنائى فى علاقته بالقانون المدنى وليست هذه الذاتية سوى خصوصية particularisme ومغايرة فنية differentiation technique

لو اننا قنعنا بأن نضع فكرة الخطأ داخل مجموع المسؤولية المدنية والجنائية ، فثمت مقتضيات أمره خاصة بالقانون الجنائى imperatife تفسر - فى هذه النقطة - لماذا يقوم الخطأ الجنائى (وان كان اضيق مدى فى مجاله) بدور أكثر أهمية من الخطأ المدنى فى النظام العام للمسئولية .

غير أن هذه الذاتية تغدو اولوية عندما يتطابق الخطأ الجنائى مع الخطأ المدنى ، وحيث يتولد عن نفس الواقعة التى أحدثت الجريمة . وهذه الأولوية التقليدية للجنائى على المدنى - تساهلها مطابقة شائعة فى طبيعة الخطأين - لا يمكن تجنبها الا فى الفروض التى يمكن أن تتميز فيها هذه الأخطاء . ومع ذلك فان القضاء لا يأخذ دائما - فى هذا الصدد - بأكثر الحلول الراشدة » (١) .

هذا هو مجهل ما يقال عن الخصائص المميزة للمسئولية الجنائية - عن المسؤولية المدنية سواء فى طابعها العام أو فى عناصرها المكونة لها . . فهل بقيت هذه الخصائص قائمة فى القانون الجنائى المعاصر ؟ هل لا يزال الخطأ شرطا متطلبا للمسئولية الجنائية ؟ وهل لا تزال المسؤولية شخصية ؟ ان ما سوف تقدمه فى الدراسات التالية من معالجة للتشريعات الجنائية المعاصرة سيؤكّد أن الدعامين الكبريين اللتين يقوم عليهما صرح القانون الجنائى التقليدى - ونعنى بهما أن المسؤولية شخصية وضرورية أن تقوم على خطأ - قد انهارتا . . فهل كان هذا الانهيار مؤثرا فى جرائم الإهمال ، أم أن جرائم الإهمال كانت الثغرة التى نفذ منها التمرد على أوضاع القانون الجنائى التقليدى ؟

القتل أو الجرح بإهمال - وهذا الحل الذى تأكد قضائيا بصفة مستقرة يفرضه من باب أولى أن المادتين ١٣٨٤ و ١٣٨٥ مدنى تفرضان مسؤولية مستقلة تماما عن كل فكرة للخطأ .

وثمة حالات للمسئولية عن فعل الغير يمكن أن تكون منفصلة هى الأخرى عن فكرة الخطأ فالتبوع يجب أن يصلح النتائج المدنية لأخطاء تابعة حتى لو لم يرتكب خطأ شخصيا وليس لديه أى سبب للاعفاء فحتى اذا برىء المتبوع بوصفه مرتكبا لخطأ شخصي ، فإنه يبقى مع ذلك مسئولاً عن خطأ تابعه ذلك ان حكم البراءة الذى حصل عليه المتبوع لايعنى سوى أنه لم يرتكب أى خطأ شخصي ، ولكن مسئوليته عن تابعه تكون قائمة حتى فى حالة عدم ارتكابه هو خطأ شخصيا ، والقاضى المدنى عندما يحكم بمسئولية المتبوع فإنه لا يمس الجريمة التى قرر حكم البراءة عدم وجودها .

والأمر على خلاف ذلك بالنسبة لمسئولية الوالدين عن فعل أبنائهما اذ ان هذه المسؤولية تركز على خطأ الوالدين فى الرقابة وتعليم اولادهما وبالتأكيد ان الوالدين لا يستطيعان ان يعفيا نفسيهما بمجرد اثبات عدم وجود أى خطأ فى الاشراف ، وانما يجب عليهما ان يثبتا انهما أحسنا تعليم اولادهما وان كان يبدو ان الشراح يقنعون بأن يثبت الوالدان عدم وجود خطأ فى الاشراف ، ومؤدى ذلك ان الحكم ببراءة الوالدين يمنع من مساءلتهم مدنيا بهذا المعنى الأستاذان « مازو » و« بلانيول » و« ريسير » وعكس هذا الراى « سافاتييه » ورايه هو الأفضل .

وبتدليل مماثل يسمح بتفسير الحلول القضائية المتعلقة بتقادم الدعوى المدنية المؤسّسة على المادتين ١/١٣٨٤ و ١٣٨٥ مدنى فـ إذا كان الإخلال بالتزام الحراسة ينطوى على المسؤولية المدنية فان القاضى المدنى يستطيع ان يقرر هذا الإخلال دون ان يتعرض للجريمة ، وهذا التدليل يركز على ان الضرر قد تسبب بوساطة الشيء أو الحيوان الذى كان فى حراسة المدعى عليه . ولا يغير من الأمر ان تكون قد ارتكبت جريمة فى هذه المناسبة ، وانما يستطيع القاضى المدنى ان يؤسس المسؤولية على إخلال بالتزام بالحراسة دون ان يكون عليه ان يبحث فيما اذا كانت الظروف تكشف عن وجود جريمة ما ، وبالتأكيد على أن الدعوى المدنية هنا كذلك تجد مصدرها فى نفس الواقعة التى تولدت عنها الدعوى العمومية التى تكون تقادمت ، وليس ذلك مهما لانه ليس على القاضى المدنى ان يقرر قيام الجريمة لتسبيب أو اسناد المسؤولية والقضاء

(١) بحث الأستاذ Deprez سابق الإشارة اليه بنسبة

الحضور المستقط لحق التمسك بالبطلان

مبناه

آشاره

شروطه

للكسور أحمد أبو الوفا
أستاذ ورئيس قسم المرافعات بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

١ - مقدمة (١) :

صدد تكليف هذه القاعدة ومبناها . فقد ذهب رأى الى ان حضور المعلن اليه في الجلسة يصحح العيب الذي يعترى الورقة المعلقة بينما ذهب رأى آخر الى ان هذا الحضور يصحح البطلان وذهب رأى ثالث الى ان الحضور يزيل هذا البطلان على تقدير انه يعتبر بمثابة رد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا . كما اتجه رأى الى ان مبنى هذه القاعدة هو ان حضور الخصم في الجلسة التي دعى فيها بمقتضى الورقة الباطلة يعد نزولا عن التمسك ببطلاتها ، فيكون اساس سقوط الحق في التمسك بالجزاء هو نزول ازادى او مفترض ، على تقدير انه اتخذ الاجراء في مواجهة شخص ما فيفترض العلم به ، ومتى رد عليه بما يفيد اعتباره صحيحا ، فيفترض نزوله عن التمسك ببطلاته . وهذه شيمة القوانين الاجرائية التي توجب توالى الاجراءات ، ولا تبيح انقطاعها لأسباب تعطّلها ، كثيرا ما يقصد منها مجرد المشاكسة .

كل هذه المسائل هي محل دراستنا التالية ، مع ملاحظة ان هذا الموضوع هو ، في ذاته ، قيد من بين القيود التي تضعها القوانين الحديثة لمنع الحكم بالبطلان ، ذلك لانه اذا كانت القاعدة انه متى حصلت المخالفة وجب الحكم بالجزاء المقرر في التشريع ، الا ان هذه القوانين تحاول تفادى الحكم بالبطلان اما باجازه تصحيح العيب المبطل للاجراء بالتكلمة ، او باجازه اثبات تحقيق المصلحة التي قصد القانون الى صيانتها وحمايتها بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة فتتفى حكمه الحكم بالجزاء ، والذي يقوم بهذا أو ذلك هو الخصم الذي اتخذ الاجراء . واما بالنص على أن مجرد التكلم في

اذا كان البطلان من مشكلات قانون المرافعات فان هذا الموضوع من أهم مشكلاته ، اذ لم ينقطع الخلاف بصده في الفقه والقضاء ، سواء من ناحية البيانات التي تؤدي حضور المعلن اليه الى زوال البطلان الناتج عن التجهيل بها ، أو من ناحية تحديد الأوراق التي تؤدي الحضور الى زوال بطلاتها ، أو من ناحية ذات الحضور الذي يؤدي الى زوال هذا البطلان ، وهل هو الحضور الناتج من تكليف المعلن اليه به بمقتضى ذات الورقة الباطلة أم اى حضور يعقب هذا التكليف ، أو من ناحية تعطيل هذه القاعدة اذا كان الحكم الصادر في الدعوى لا يقبل الطعن حتى لا يصبح هذا الحكم مبنيا على اجراءات باطلة اذا تخلف المعلن اليه عن الحضور ، دون ان يكون قابلا للتصحيح .

كذلك ، لم ينقطع الخلاف حول اثر الحضور على البطلان ، وهل يتم باثر فوري فيعد بمثابة تصحيح للورقة ، أم يتم باثر رجعي فيعد ازالة للبطلان ، أو حول مبنى هذه القاعدة ، فمع تسليم الشراح بأن حكمة هذه القاعدة هي تفادى الحكم بالبطلان في حالة يكون فيها الاجراء الباطل قد حقق الغرض المقصود منه الا أن رأى قد اختلف في

(١) انظر في هذا الموضوع على وجه الخصوص :

مؤلفات المرافعات لكل من

ومؤلفات المرافعات للمرحوم الاستاذ محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى والدكتور رمزي سيف الطبعة السابعة ورسالة الدكتور فتحي والى في البطلان . ومؤلفات الدكتور أبو الوفا نظرية الدفع في قانون المرافعات الطبعة الرابعة - والتعليق على نصوص قانون المرافعات الجديد والمرافعات الطبعة التاسعة والعاشر تحت الطبع .

الموضوع أو الرد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا
يعتبر في ذاته مسقطا للحق في التمسك بالبطلان ،
والذى يصدر منه كل هذا هو الخصم الموجه اليه
الاجراء .

وبعبارة اخرى ، تفادى الحكم بالبطلان ينظر
اليه من زاويتين مختلفتين ، زاوية المخالفة أو العيب
وزاوية الجزاء أو البطلان . والاجراء المعيب يصححه
من اتخذه بتكامله دون ان يكون للتكملة اثر رجعى ،
كما يملك تفادى البطلان باثبات ان العيب لا اثر له
لان الغاية من الشكل الجوهرى قد تحققت . فلا محل
لحكم بالبطلان ، وعندئذ يتضمن انتفاء المخالفة
تمسك بصحة الاجراء منذ ولادته ، بينما تكملة
الاجراء لا تحييه الا من تاريخ حصولها كما قدمنا .

ومن ناحية اخرى ، وبالنظر الى الزاوية لآخرى
وهى زاوية الجزاء ، يسقط الحق في مسك بالبطلان
الاجراء بالتكلم في الموضوع او بالرد على الاجراء
بما يفيد اعتباره صحيحا وذلك يصدر الخصم
الموجهة اليه الاجراء الباطل ، وعندئذ يزول هو
البطلان عيب كما في الحالة المتقدمة .

وبعد كل هذا نعيد التساؤل ، هل الحضور بعد
الاعلان المعيب الباطل يزيل البطلان ؟ وهل تتم
الازالة باثر رجعى .

٢ - أصل القاعدة - موقف القانون الفرنسى والمختلط والأهلى والسابق والجديد من القاعدة :

لم ينص القانون الفرنسى على أن حضور المعلن
اليه يزيل بطلان صحف التكليف بالحضور ، وعلى
العكس جاءت المادة ١٧٣ - وحتى بعد تعديلها
بمقتضى قانون ٣٠ اكتوبر ١٩٣٥ الذى اوجب على
التمسك بالبطلان اثبات حصول ضرر أصابة من جراء
هذا البطلان - جاءت المادة تقرر قاعدة عامة لا استثناء
عليها مقتضاها ان البطلان المتقدم لا يزول الا بالتكلم
في الموضوع . ومن ثم يقرر كل من الفقه والقضاء
الفرنسيين ان البطلان الناشئ عن عيب في الاعلان
بسبب تمامه في غير الوطن مثلا ، أو بسبب التجهيل
بالمعلن اليه أو بمن تسلم الاعلان ، أو بسبب التجهيل
بالمحكمة التى تنظر الدعوى أو بتأخير الجلسة - هذا
البطلان لا يزول بحضور المعلن اليه . وكان الفقه
الفرنسى القديم ينتقد هذا الاتجاه ، ومع هذا قيل
انه اذا اعتبر حضور المدعى عليه مزيلا للبطلان
المتقدم ، فانه سوف يترتب على هذا ان يكون التخلف

عن الحضور هو وسيلة التمسك بالبطلان ، وعندئذ
يتخلف عن الحضور وعندما تصدر المحكمة حكمها
بظعن فيه بالمعارضة ، ويضمن صحيفتها التمسك
بالبطلان فتتبار الخصومة برمتها ، وفي هذا مضیعة
للوقت بالنسبة لطرفي الخصومة وبالنسبة الى
المحكمة . كما انه يزيد مصاريف التقاضى (١) . وقيل
انه متى كان القانون يجيز الحضور ثم التمسك
بالبطلان ، فلا يمكن ان يعتبر مجرد الحضور بمثابة
رد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا أو بمثابة
نزول عن التمسك بالبطلان لانه في الواقع هو الخطوة
الاولى للتمسك بالبطلان . وقيل أيضا بوجوب
تعديل قانون المرافعات الفرنسى في هذا الصدد (٢) .

وجاء القانون المصرى الاهلى سنة ١٨٨٣ معتدا
بالنقد المتقدم ونص على انه اذا كانت صحيفة الدعوى
أو صحف التكليف بالحضور باطلة وحضر الخصم
المطلوب حضوره فيزول ما استملت عليه الورقة من
البطلان ويسقط الحق في الدفع به (م ٣٨ / ١ منه) .
ونصت الفقرة الثانية من ذات المادة على انه اذا
تخلف المعلن اليه عن الحضور وصدر عليه الحكم
جاز له التمسك بالبطلان عند المعارضة أو الاستئناف
قبل أى دفاع في الموضوع ، وهذا يقتضى ابداء
التمسك بالبطلان في ذات صحيفة المعارضة أو
الاستئناف (١) .

ونصت المادة ١٣٩ من القانون الاهلى على انه
يزول بطلان كل ورقة غير الاوراق المذكورة سابقا
بمجرد الرد عليها من الخصوم بما يستفاد منه انه
اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شيء من
الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها
صحيحة .

هذا بينما القانون المختلط كان ينص في المادة
١٥٣ منه شأنه شأن القانون الفرنسى على ان الحق
في التمسك بالبطلان يسقط بالتكلم في الموضوع .
ومعنى هذا انه أجاز للمعلن اليه الحضور ثم التمسك

(١) جلاسون ٢ رقم ٤٤٢ ص ٢٤٦ والمراجع والاحكام المشار
اليها ونقض ٢٢ مايو ١٨٦٠ سريه ٦٠ - ١ - ٧٢٠ ونقض ١٧
يوليو ١٨٨٦ سريه ٩١ - ١ - ٣٩٩ ونقض ٢ يناير ١٩٠١ سريه
١٩٠٢ - ١ - ١٧٣ وتطبيق تسييه . وانظر أيضا تعليقات دالوز
على المادة ١٧٣ والاحكام العديدة المشار اليها فيه .

(٢) المرجع السابق .

(١) انظر محمد حامد فهمى رقم ٤٥٥ ص ٢٩٦ والاحكام
المشار اليها فيه .

١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد اعتبر - في المادة ٩٢ معدلة بمقتضاه - ان ايداع مذكرة بدفاع الخصم يعتبر بمثابة حضور يعنى عن اعاده الاعلان عند التفتيش في الجلسة الاولى لنظر الدعوى ، فان الامتناع عن تقديم المذكرة اعتبر في ظل هذا القانون هو ايضا والى جانب التخلف عن الحضور وسيلة التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور في الاحوال المقررة المادة ١٤٠ (١) .

وفي قانون المرافعات الجديد جاءت المادة ١١٤ على هدى ما تقدم مقررة ان « بطلان صحف الدعاوى واعلائها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ من عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة او بايداع مذكرة بدفاعه » .

والجديد في المادة المتقدمة انها أولا - نصت على امتداد أثرها الى صحف الدعاوى التى تودع قلم الكتاب والى لا تعتبر في ذاتها من أوراق التكليف بالحضور . ولما كانت آثار رفع الدعوى تسرى من تاريخ ايداع صحيفتها قلم الدب (م ١٠) ، وعندها تغد الخصومة ، فان اعلان المدعى عليه بها لم يعد يرتب كعاقبه عامة (وما لم ينص القانون على غير ذلك - راجع م ٩٦٦ مدنى على سبيل المثال) اى أثر اللهم الا مجرد دعوته للحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الدعوى المرفوعة عليه من قبل والى انعقدت الخصومة فيها ببداع عريضتها قام الكتاب ، وبهذا يمتنع اعتبارها ان لم تكن عملا بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات اى ترجب اعلان المدعى عليه بالصحيفة في خلال ثلاثة شهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب .

وترتبا على ما تقدم اذا حضر المدعى عليه الجلسة الاولى المحددة لنظر الدعوى دون أن يكون قد أعلن بصحيفتها على وجه الاطلاق ، واعتمادا على بياناتها التى اطلع عليها في قلم الكتاب ، فانه يفرق بين ما اذا كان هذا الحضور يقع في خلال الاشهر الثلاثة التالية لرفع الدعوى وايداع صحيفتها قلم الكتاب ، وبين ما اذا وقع هذا الحضور بعد الميعاد المتقدم . وفي الحالة الاولى تكون الدعوى قد رفعت

ببطلان ورقة التكليف بالحضور - بترتيب خاص بين الدفوع الشكلية - وقبل التكلم في الموضوع . ولان القضاء المختلط يجيز التمسك بالبطلان بعد الحضور تطبيقا للمادة المتقدمة ، على الرغم من تسليحه بان الاعلان ، مع بطلانه ، قد حقق اثره بالحضور ، وكان القانون المختلط شأنه شأن القانون الفرنسى (قبل تعديده سنة ١٩٦٥) لا يسترط اصرار بالبعدن (١) .

وندرت بعض الاحكام المختلطة التى ذهبت الى أن الحضور يمنع التمسك بالبطلان على تقدير أن بيانات الاعلان قصد بها أصلا حضور المعلن اليه ، فمتى حضر يكون التمسك بالبطلان مشوبا بسوء نية (٢) .

وجاء بعدئذ القانون السابق الصادر سنة ١٩٤٩ وامامه مذهب القانون الاهلى ومذهب القانون المختلط ، فأخذ عن كل منهما بما رآه « أوفق لمقتضيات الحال واقرب الى الانصار بين طرفي الخصومة » (٣) . ونص في المادة ١٤٠ منه على ان بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة (او عن عدم مراعاة مواعيد التكليف بالحضور) يزول بحضور المعلن اليه وذلك بغير اخلاص بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور .

وفي غير الحالات المتقدمة يكون للمعلن اليه الحضور والتمسك بالبطلان بدفع شكلى يبدى قبل التكلم في الموضوع . ثم جاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ معدلا هذه المادة بسبب عدم النص على البطلان عند عدم مراعاة مواعيد الحضور (راجع المادة ٨٠ من القانون السابق معدلة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) ، ونصت المادة ١٤٠ معدلة على أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة . ولما كان القانون رقم

(١) استئناف مختلط ٢٧ ابريل ١٩٢٢ - جازيت ١٢ - ١٧٠

- ٢٩٩ .

(٢) القاهرة الابتدائية المختلطة ٩ مارس ١٩٢٨ جازيت ٢٩

- ٦٦ - ١٠١ - والتعليق ضد الحكم .

(٣) المذكرة التفسيرية للقانون السابق .

(١) نظرية الدفوع الطبعة الرابعة رقم ٦٩ .

خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ايداع العريضة قلم الكتاب والا اعتبرت الخصومة كأن لم تكن (م ٨١) . ومن ثم يتبين ان صحيفة الدعوى المودعة قلم الكتاب لا تعد قبل اعلانها من اوراق التكليف بالحضور (١) ، وهي ترتب كما قدمنا آثار رفع الدعوى . ولهذا اضطر المشرع الى النص صراحة في المادة ١١٤ على انها تأخذ حكم اوراق التكليف بالحضور من ناحية التمسك بطلانها لعيب يتصل بالبيانات الثلاثة المقررة . وانما فاته ان هذه الصحيفة قبل اعلانها لا يتصور ان يعتريها عيب في الاعلان ، ومن ثم يستبعد هذا العيب بصدد صحيفة الدعوى المودعة قلم الكتاب قبل اعلانها .

ولما كانت كل من المادة ٢٢٠ بصدد الاستئناف والمادة ٢٢٢ بصدد اتماس اعاده النظر توجب رفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقا للدواعي المقررة لرفع الدعوى ، ويحدد فيها تاريخ الجلسة والمحكمة التي تنظر الطعن . فان المادة ١١٤ تسرى ايضا بالنسبة الى صحف الاستئناف والتماس اعاده النظر .

ولما كانت المادة ١١٤ تقرر قاعدة استثنائية ، فلا تسرى الا بالنسبة الى الاوراق المشار اليها فيها وهي صحف الدعاوى واعلانها واوراق التكليف بالحضور . ولا تسرى بالنسبة لاوراق المرافعات الاخرى ولو كانت تنشئ خصومة جديدة او مرحلة من مراحلها ما دامت لا تتضمن تدليف الخصم بالحضور . ولما كانت ورقة التكليف بالحضور على النحو المتقدم هي ورقة المقصود بها دعوة الخصم للحضور في يوم معين وساعة معينة الى محكمة معينة لسماع الحكم في دعوى مرفوعة عليه ، فان ورقة اعلان الطعن بالنقض في كل من القانون السابق والجديد لا تعتبر من اوراق التكليف بالحضور لانه لا يقصد بها الا مجرد اخطار المطعون عليه برفع الطعن عليه (٢) ، وذلك قبل تحديد جلسة نظر الطعن (م ٢٥٦) ، وتحديد الجلسة بعدئذ وبعد تحضير الطعن في قلم الكتاب ، ويخطر بها محامو الخصوم

(١) ولا تعد في ذاتها من اوراق المحضرين فلا تشتمل على كل بيانات اوراق المحضرين عملا بالمادة من القانون الجديد .

(٢) انظر نقض ٥ يناير ١٩٥٦ السنة ٧ ص ٥٦ ونقض ١٢ مارس ١٩٥٢ السنة ٤ ص ٦٦٠ ونقض ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ ، لسنة ٢ ص ١٨٠ وقارن ايضا نقض ٣٠ يناير ١٩٤٧ مجموعة عمر ٥ ص ٢٤٣ .

صحيفة منتجة لكل آثارها القانونية من تاريخ ايداع صحيفة قلم الكتاب ، ويكون حضور المدعى عليه الجلسة الاولى المحددة لنظر الدعوى قد حقق الغاية من اجراء الاعلان الذي لم يتم ، والذي لم يعد يقصد به في الواقع في ظل القانون الجديد الا مجرد حضوره الجلسة المحددة لنظر الدعوى . وبعد من قبيل المغالات في التمسك بالشكليات الاعتداد بالمخالفة التي تمت والحكم بتأجيل الدعوى لاعلان المدعى عليه لجلسة جديدة .

اما اذا لم يعلن المدعى عليه بصحيفة الدعوى في خلال الاشهر الثلاثة التالية لايداع الصحيفة قلم الكتاب وحضر جلسة نظر الدعوى بعد الميعاد المتقدم فانه يملك رغم حضوره التمسك - قبل التكلم في الموضوع - باعتبار الخصومة كأن لم تكن (م ٧٠) (١) . وبعبارة اخرى ، الذي يمنع اعتبار الخصومة كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٠ ليس مجرد تكليف المدعى عليه بالحضور تكليفا صحيحا في خلال الميعاد المتقدم وانما هو ايضا ذات حضوره في خلال هذا الميعاد .

ثانيا - نصت المادة ١١٤ صراحة على ان ايداع مذكرة المدعى بدفاعه يسقط الحق في التمسك بالبطلان شأنه شأن الحضور ، وهو ما كان الراي يتجه اليه في ظل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على ما قدمناه .

٣ - شروط أعمال المادة ١١٤ :

الشرط الأول - وجوب تعلق البطلان بصحف الدعاوى واوراق التكليف بالحضور

ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٦٣ من قانون المرافعات الجديد بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة يحدد فيها تاريخ الجلسة والمحكمة المرفوعة اليها الدعوى . ومن تاريخ هذا الايداع تسرى الآثار القانونية المترتبة على رفع الدعوى ، ما لم ينص القانون على آثار معينة لا تسرى في حق المدعى عليه الا من تاريخ اعلانه بها (٢) . وبعدئذ يوجب القانون الجديد اعلان ذات الصحيفة الى المدعى عليه ، ويجب ان يتم هذا في

(١) انظر نقض ٢٥ ابريل ١٩٦٨ السنة ١٩ ص ٨٦٨ .

(٢) التعليق الجزء الاول المادة ٦٣ رقم (٣) ص ٢١٨ وانظر المادة ١٦٦ من القانون المدني .

تصحیح صحیفة الدعوى او اعلانها او هما معا بالتكملة عملا بالمادة ٢٣ ، وعندئذ لا تسرى الآثار المترتبة على رفع الدعوى الا من تاريخ التكملة عملا بالقواعد العامة ، كذلك لا يعتد بالاعلان الا من تاريخ اعادته مصححا او من تاريخ اجراء التكملة في مواجهة المدعى عليه (م ٢٣) .

ومن امثلة البطلان بسبب عيب في الاعلان ان تعلن الصحيفة مثلاً في يوم عطلة رسمية ، او قبل الساعة السابعة صباحاً او بعد الساعة الخامسة مساءً ، او تسلم الصورة الى أحد اقارب المراد اعلانه في موطنه دون ان يثبت المحضر انه من الساكنين معه ، او تسلم في موطن الأعمال او في الموطن المختار في احوال يتعين فيها تسليم الصورة لذات المراد اعلانه او في موطنه الأصلي ، او لا يوجه المحضر الى المعلن اليه خطاباً موصى عليه يخبره فيه بمن تسلم الصورة في موطنه ، او تسلم الصورة الى مدير المصلحة المختصة بدلاً من تسليمها الى ادارة قضايا الحكومة عملاً بالمادة ١٣ ، او تسلم الى النيابة لجهل المدعى بمواطن خصمه دون أن تتضمن آخر موطن معلوم في مصر او في الخارج . ففي كل هذه الاحوال وغيرها من الاحوال الأخرى التي تكون فيها الورقة باطلة بسبب عيب في الاعلان يزول البطلان بحضور الخصم .

كذلك الحال اذا لم يذكر في الورقة بيان يتعلق بالمحكمة التي تنظر الدعوى او اذا كان البيان يجهل بالمحكمة او اذا لم يذكر فيها تاريخ الجلسة .

ويقصد بعارة العيب في الاعلان . . العيب في طريقة الاعلان على ما تقدم ذكره . ومع ذلك بتجهر رأي يدخل من بين عيوب الاعلان التي قصدها المشرع العيب من حيث التاريخ الذي الذي حصل فيه الاعلان والعيب في البيانات الخاصة بالمدعى والمدعى عليه او من يمثلها ، ويقرر أن الحضور يزول ما بالورقة من بطلان شكلي عن اهمال هذه البيانات (١) .

ونقول كما قلنا من قبل (٢) ، أننا لا نرى هنا

بخطاب مسجل بواسطة قلم الكتاب (م ٢٦٤) (١) . كذلك لا يعتبر اعلان الحكم من قبيل اعلان أوراق التكليف بالحضور ، ومن ثم يملك المعلن اليه رغم حضوره التمسك ببطلان الاعلان (٢) .

٤ - الشرط الثاني - وجوب تعلق البطلان بأحد الأمور الثلاثة المقررة في المادة :

احسن القانون السابق اختيار البيانات التي يؤدي حضور المعلن اليه الى زوال البطلان الناتج عن التجهيل بها . وقالت بحق مذكرته التفسيرية في صدر المادة ١٤ « انه قد اخذ عن كل من القانون الاهلي والمختلط ما رآه أوفق لمقتضيات الحال وأقرب الى الانصاف بين طرفي الخصومة » . وهذه الأمور الثلاثة هي :

١ - البطلان الناشئ عن عيب في الاعلان .

٢ - البطلان الناشئ عن عيب في بيان المحكمة .

٣ - البطلان الناشئ عن عيب في تاريخ الجلسة .

ولقد قصد القانون السابق ، ومن بعده القانون الجديد ، أن يكون مجرد حضور المعلن اليه ، وفي ذاته ، بمثابة رد على الإجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة ، دون اضافة بيانات جديدة ، أو تصحيح بيانات قائمة .

وبعبارة أخرى ، الضابط الذي وضعه المشرع للتفرقة بين العيب الذي يزول البطلان الناشئ عنه بالحضور ، وبين العيب الذي لا يزول البطلان الناشئ عنه بالحضور هو أن الأول لا يتطلب التصحيح أو اضافة أية بيانات جديدة للورقة .

وواضح أن الأمور الثلاثة المقررة في المادة ١١٤ قد وردت فيها على سبيل الحصر ، وأنه فيما عداها يكون للمعلن اليه الحضور والتمسك بالبطلان على صورة دفع شكلي يبدى قبل التكلم في الموضوع على النحو المقرر في المادة ١٠٨ ما لم يتعلق البطلان بالنظام العام ، فعندئذ يجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الإجراءات . وبداية ، يملك المدعى

(١) المدونة ص ٤٠٩ . وقد أيد هذا الرأي المرحوم الاستاذ العشماوى ٢ رقم ٧٧٠ وأيده في بعضه الدكتور فتحي والى رقم ٣٠٠ .

(٢) التعليق على نصوص القانون الجديد عن المادة ١١٤ ونظرية الدفوع - الطبعة الرابعة رقم ٦٥ .

(١) راجع ما قلناه في مقالنا « طريقا الطعن في قرارات لجان الطعن بمصلحة الضرائب » المحامة ابريل ١٩٧٠ .

(٢) استئناف مصر ٢٧ يناير ١٩٣٠ المجموعة الرسمية ٣٢

أم هو شخص آخر فتعتبر الورقة كأن لم تكن ولا يكون لها وجود أو كيان بصرف النظر عن تحقيق الفرض من الاعلان وهو حضور الخصم في الزمان والمكان المعينين لحضوره . فمثلا الدعوى الشفوية التي يوجهها المدعى الى خصمه تحقق الفرض المقصود من ورقة التكليف بالحضور اذا حضر فعلا المدعى عليه الى المحكمة في الوقت الذي حدده له خصمه ومع ذلك فهي لا تكفي لقيام الخصومة . وعلى ذلك اذا ثبت أن الورقة لم تعلن بواسطة محضر فلا يكون لها وجود ، أما اذا ثبت أنها أعلنت بواسطة محضر غير مختص فان البطلان الناشئ عن ذلك يزول بحضور المعلن اليه .

وتوقيع المحضر كما نعلم شرط لازم لوجود الورقة الرسمية ، فخلو الورقة منه يوجب على المحكمة أن تقضى ببطلانها من تلقاء نفسها ، وحضور المعلن اليه لا يسقط حقه في التمسك ببطلان الورقة في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف أو النقض .

وأخيرا يلاحظ أن المدعى عليه يملك الحضور والتمسك بتزوير محضر الاعلان ، الذي ينطوي على تمسك بانعدام الاعلان ، ولا يعد مجرد تمسك بعيب في طريقة الاعلان مبطل له . ولا تزول حالة الانعدام بالحضور أو بالتكلم في الموضوع ، لأن هذا أو ذاك لا يخلق الحالة القانونية الناشئة عن اعلان صحيفة الدعوى (١) .

٥ - الشرط الثالث - وجوب حضور المعلن اليه بناء على الورقة الباطلة أو تقديم مذكرة بدفاعه ردا عليها .

يشترط في الحضور الذي يزول البطلان المتقدم ما يلي :-

١ - أن يحضر ذات الخصم المعلن اليه والمكلف بالحضور هو أو وكيله ، وإذا حضر محام بغير توكيل، عن خصم كان اعلانه باطلا فانه لا يعتد بهذا الحضور، ولا يسقط حق الخصم في التمسك بعدئذ بالبطلان بشرط تخلفه عن الحضور وتمسكه بالبطلان في صحيفة الطعن . فإذا تعدد المعلن اليهم بورقة باطلة وحضر بعضهم دون البعض الآخر ، فلا يعتد بزوال

(١) المرجع السابق ص ٢٠٤ ، ص ٢٠٥ والمراجع المشار اليها فيه .

الاتجاه اذ لو أراد المشرع ذلك ما سكنت عن النص عليه . (ومن الناحية التشريعية) هذه البيانات خطيرة وبغير توافرها لا يمكن أن يقال بأن الخصومة قد انعقدت ونشأت من وقت ايداع صحيفة قلم انكتاب . وقد لا يدق الامر اذا حضر المدعى والمدعى عليه الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وانما اذا فرض حضور المدعى عليه وحده فكيف يتسنى النقاش في صفة رافع الدعوى أو صفته هو في إقامة الدعوى عليه وكيف يتصور أن يكون مجرد حضوره مصححا لشكل الورقة وما علة حرمانه من التمسك بالبطلان في صورة دفع هذه الحالة ثم ما شأن حضور المدعى عليه باغفال موطن خصمه ذلك الاغفال الذي قد يعجزه عن الاتصال به لتسوية الخلاف (١)

أما بالنسبة الى اغفال ذكر تاريخ اعلان الورقة فانه يؤدي الى بطلانها بطلانا متعلقا بالنظام العام لا يزول بالحضور ولا يزول بالتكلم في الموضوع ، اذ تفقد ورقة التكليف بالحضور رسميتها وتجرد من هذه الصفة اذا افتقرت الى تاريخها عملا بالقواعد العامة (٢) .

ويلاحظ أن بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها يقصد به التحقق من صفة الشخص الذي باشر اعلان وهل هو المحضر فيكون للورقة رسميتها

(١) يؤيد رأينا الدكتور رمزي سيف رقم ٢٢٧ - ويلاحظ أننا لا نرتب زوال البطلان بالحضور أو عدم زواله على مبلغ ما للبيان المغفل من أهمية كما تصور البعض ، وانما وكما قلنا في المتن وفي المراجع المقدمة المشرع وحده والذي يحدد البيانات التي يترتب على حضور الخصم زوال البطلان الناشئ عن التجهيل بها . وقلنا أن الرأي قد اختلف في تفسير عبارة « عيب في الاعلان » على النحو المتقدم ، ولكل رأي مبناه (المدونة ص ٤٠٩ رأى المستشارين محمد نصر الدين كامل ومحمد عبد الوهاب يوسف) والعشماوى ٢ رقم ٧٧٠ وفتحى والى رقم ٣٠٠ ، وقلنا أن المشرع يقصد بعبارة « العيب في الاعلان » العيب في طريقة الاعلان على ما تقدم ذكره .

ويقل الدكتور فتحى والى في رسالته ص ٥٤٥ بالنسبة الى البيانات المتعلقة باسم المعلن اليه وموطنه ، أن الفرض من هذه البيانات تعيين شخصيته وتحديد موطنه لامكان تسليم الاعلان اليه ، فاذا حضر ويده الاعلان ويحد أنه هو المطلوب حضوره ، فقد تحققت الغاية من هذه البيانات .

وتقول في الرد على ما تقدم ، أنه في بعض الاحوال الاخرى قد لا يكون المعلن اليه هو المدعى عليه ، وذلك بسبب التجهيل به في الورقة فكيف يتصور أن ينص المشرع على أن حضور المعلن اليه (وقد لا يكون هو المدعى عليه) يزول بطلان ورقة التكليف بالحضور الناشئ عن التجهيل بالمدعى عليه . وبداهة من الممكن - من الناحية التشريعية - زوال البطلان بحضور المعلن اليه اذا كان هو المرفوعة عليه الدعوى .

(٢) التعليق الجديد عن المادة ٢٠ ص ٨٣ .

التمسك ببطلاتها - هذه العلة لا تتوافر في الفرض المتقدم . كذلك لا يعتبر هذا الحضور بمثابة رد على الاجراء الباطل .

واذا قيل ان علة النص على زوال البطلان في الحالة المتقدمة هي ان الورقة تكون قد حققت الفرض المقصود منها بحضور الخصم في الزمان والمكان المعينين لحضوره مما يجعل الحكم بطلانها من قبيل المفالة في التمسك بالشكليات ، فان هذه العلة أيضا تستقيم مع ما تقدمت الاشارة اليه لأن الخصم لم يحضر بناء على تلك الورقة الباطلة - اذ الحضور الذي يعنيه المشرع هو الذي يتم بناء على الورقة الباطلة حتى يعتبر بمثابة رد عليها . وبذا لا يزول بطلانها بحضوره بناء على ورقة اخرى وبالتالي لا ترتب الاولى أى اثر (١) .

وقيل انه لا يجوز تخصيص المادة ١١٤ بغير مخصص فهي مطلقة تفيد الحضور في أية جلسة تالية ، وان الذي يريد التمسك بالبطلان عليه ان يمتنع أصلا عن الحضور حتى اذا صدر الحكم جاز له التمسك بالبطلان عن طريق الطعن فيه ، ومن ثم - وفقا لهذا الرأي - اذا أعلن المعلن اليه باجراء باطل في خلال ميعاد الطعن ثم تخلف عن الحضور ، وأعيد اعلانه بعد فوات ميعاد الطعن ، فان حضوره بناء على الاعلان الآخر الذي تم بعد الميعاد يزول بطلان الاعلان الاول ، ويعتبر الطعن قد رفع صحيحا في الميعاد (٢) .

وقيل أنه حتى مع استبعاد نص المادة ١١٤ (م ١٤٠ من القانون السابق) فان البطلان المتقدم يزول بالحضور عملا بالمادة ٢٢ (٢٦ من القانون السابق) على تقدير أنه يعتبر بمثابة رد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة . وبناء على هذا الرأي أى حضور للمعلن اليه يزول بطلان الاعلان الاول ، ولو كان هذا الحضور قد تم بناء على اعلان تال تم بعد الميعاد المقرر لرفع الدعوى أو الطعن (٣) . ويلاحظ أنه بعد صدور القانون رقم

البطلان الا بالنسبة لمن حضر منهم . واذا حضر شخص ليست له صفة في تمثيل المعلن اليه فلا يعتد بحضوره ، كما اذا حضر أحد أقاربه أو أصهاره دون ان يكون وكيلًا عنه ، أو حضر القاصر الذي لا يملك مباشرة حق التقاضي بينما المعلن اليه كان الولى أو الوصى أو حضر عن الشركة أو المؤسسة أو الجمعية من لا يمثلها قانونا بينما الاعلان كان قد سلم الى من يمثلها قانونا ، ففي كل هذه الاحوال لا يعتد الا بحضور ذات الخصم المعلن اليه أو وكيله .

واذا أعلن القاصر الذي لا يملك مباشرة حق التقاضي ، أو أعلن من لا يمثل الشركة أو الجمعية أو المؤسسة ، ومع هذا حضر الولى أو الوصى أو الممثل القانونى للشركة أو الجمعية أو المؤسسة فان هذا الحضور - هو الآخر - يسقط الحق في التمسك بالبطلان لأنه يحقق الفرض المقصود من ورقة التكليف بالحضور .

٢ - ان يحضر المعلن اليه الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، فلا يعتد بحضوره الى مبنى المحكمة أو قلم الكتاب اذا لم يثبت حضوره في محضر الجلسة ولا يعتد بحضوره بعد انقضاء الجلسة (١) . ويكفى اثبات الحضور في محضر الجلسة ولو لم يدل بأى طلب أو دفع أو لم يتكلم (٢) .

٣ - ان يكون الحضور بناء على اعلان الصحيفة الباطلة (٢) . بمعنى أنه اذا أعلن المدعى عليه بصحيفة باطلة ولم يحضر في الجلسة الاولى ، ثم أعيد اعلانه لجلسة أخرى وحضر - أو حضر من تلقاء نفسه بغير اعلان (٤) - فله علم ، الرغم من حضوره التمسك سطلان الاعلان الاول لان علة النص علم ، زوال البطلان - وهى أن حضور الخصم في الجلسة التال دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة بعد تنازلا عن

(١) مستعجل القاهرة ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ المحاماة ٢٤ ص ٤٥ ، وحكم نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٥٢ السنة ٤ ص ٢٤٥ .

(٢) أنظر هذا المعنى في : فتحي والى ص ٥٥١ .

(٣) في تأييد هذا النظر راجع : رمزي سيف رقم ٢٣٨ وفتحي والى ص ٥٥٢ .

(٤) في ظل القانون السابق راجع في هذا المعنى نقض ١٩٦٩/٦/٢٤ الطعن رقم ٣١٢ سنة ٣٥ ق - أما في ظل القانون الجديد فان مجرد الحضور في خلال الاشهر الثلاثة التالية في الدعوى يحقق الغاية من الاجراءات على تقدير أن الدعوى تعتبر قائمة منعقدة منتجة لانثارها من تاريخ ايداع صحيفةها قام الكتاب براجع ما قلناه في رقم ٢ من هذا البحث .

(١) قارن حكيم لحكمة استئناف الاسكندرية في ٧ فبراير ١٩٥٢ المحاماة ٢٢ ص ١٥٤ .

(٢) استئناف اسكندرية ١٩ أبريل ١٩٥١ مجلة التشريع والقضاء السنة ٤ ص ٥٣ والعشماوى ٢ ص ٢٩٠ .

(٣) استئناف اسكندرية في ٧ فبراير ١٩٥٤ مجلة التشريع والقضاء ٤ ص ١٠٣ ويؤيد المرحوم الاستاذ العشماوى هذا الرأي (الجزء الثانى ص ٢٨٩ و ٢٩٠) .

وإذا أعلن المدعى عليه بإجراءات صحيحة ثم تخلف عن الحضور ، فأعيد اعلانه - عملاً بقواعد القياب - فتم الاعلان الثانى باطلا ومع ذلك حضر فان حضوره يزيل هذا البطلان . ويلاحظ هنا أن الاعلان ينفذ أثره من تاريخ حصوله في المرة الاولى . ويلاحظ أن الحضور يسقط الحق في التمسك بالبطلان ولو تعددت مواطنه في الورقة المعلنة مادام يصدد الحالات الثلاثة المقررة في المادة ١١٤ .

وبالنسبة لتقديم مذكرة بدفاع ذات المعلن اليه فانها شأن الحضور تزيل البطلان المتقدم في الحالات المقررة في المادة ١١٤ ولو تضمنت التمسك بالبطلان لأن شأن هذا شأن من يحضر ويتمسك بالبطلان على الفور وفي الحالتين يسقط الحق في التمسك بالبطلان .

وانما اذا أعيد الاعلان بإجراء صحيح فان المدعى عليه يملك تقديم مذكرة بدفاعه ويجب أن يضمنها تمسكه ببطلان الاعلان الاول ، وعندئذ لا يعتد إلا بتاريخ اجراء الاعلان الثانى الصحيح .

أما اذا أعيد الاعلان اجراء صحيح وقدم المدعى عليه مذكرة بدفاعه دون أن يضمنها تمسكه ببطلان الاعلان الاول أو حضر وتكلم في الموضوع فان هذا أو ذاك يسقط الحق في التمسك ببطلان الاعلان الاول لا على أساس المادة ١١٤ وانما تطبيقاً للقواعد العامة المقررة في المادة ١٠٨ .

وانما يلاحظ أنه اذا لم يتم الاعلان الاول الباطل في مواجهة المدعى عليه كما اذا أعلن في مكان لا يمت اليه بأية صلة فانه لا يكون قد اتخذ في مواجته ، وبالتالي يكون معدوم الأثر ، وتكلمه في الموضوع لا يسقط حقه في التمسك بهذا الانعدام على ما قدمناه .

وإذا كان البطلان راجعاً لتخلف غير البيانات المقررة في المادة ١١٤ وعن المدعى عليه التمسك بالبطلان وجب عليه أن يدلى به قبل التكلم في الموضوع أو في مذكرة بدفاعه حسب الأحوال ولا يسقط حقه في الإدلاء به .

ويلاحظ أخيراً أن قبول تسلم الاعلان لا يفيد النزول عن التمسك بأوجه البطلان التي تشوبه ، لأن المشرع لم يجعل الامتناع عن استلام الاعلان وسيلة للتمسك بما يشوبه من بطلان (١) .

١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أجاز تصحيح الاجراء الباطل بالتكملة بشرط أن يتم في الميعاد المقرر لاتخاذ الاجراء م ٢/٢٥ من القانون السابق مضافة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - م ٢٣ من القانون الجديد) لم يعد للرأى المتقدم محل .

وإذا أعلن الطعن في قرار لجنة الطعن بمصلحة الضرائب الى المطعون عليه في الميعاد ، وانما لم يحدد فيه جلسة نظره ، وأعلن بها بعدئذ بخطاب مسجل بواسطة قلم الكتاب ، فحضر المعلن اليه الجلسة الاولى المحددة لنظر الطعن فان حضوره يكون بناء على كل من اعلانه بالطعن واعلانه بالجلسة وبالتالي يزيل بطلان اعلان الطعن .

وإذا أعلن المدعى عليه للجلسة الاولى بإجراء باطل فتخلف عن الحضور ، ثم نظرت الدعوى في الجلسة الاولى (على أساس اعلانه لشخصه مثلاً) وأحيلت الى التحقيق ، وأعلن المدعى عليه بجلسة التحقيق فحضر ، فان حضوره لا يزيل بطلان الاعلان الاول ، وبملك التمسك ببطلانه وباعتبار الخصومة كأن لم تكن (١) . اذا كان حضوره الى جلسة التحقيق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب عملاً بالمادة ٧٠ . أما اذا كان حضوره جلسة التحقيق في خلال الأشهر الثلاثة المتقدمة فانه يكون قد حقق الفاية من الاجراءات (٢) . وانما يجب أن تمنحه المحكمة فسحة زمنية لبدء دفاعه ، كما يجب عليها أن تمكنه من الرد على التحقيق بأنه نافلة مثلاً ولا داعى له وتملك بعدئذ العدول عنه عملاً بالقواعد العامة .

ويمكن أن يقال كقاعدة عامة أن تمسك المدعى عليه ببطلان الاعلان الاول لا يجدى في ظل القانون الجديد اذا كان قد حضر بناء على اعلان تال صحيح تم في خلال الأشهر الثلاثة التالية لايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب ، لأن المدعى سوف يتمسك دائماً بنفى البطلان لتحقيق الفاية من الاجراءات .

وإذا أعلن المدعى عليه بصحيفة باطلة فتخلف عن الحضور ، ثم أعلن بصحيفة أخرى باطلة فحضر فان حضوره يزيل البطلان في الاعلان الثانى ، ولا يزيله من وقت تمام الاعلان الاول لانه لم يحضر بناء عليه .

(١) انظر في هذا المعنى نقض ٢٥ ابريل ١٩٦٨ السنة ١٩

ص ٨٦٨ .

(٢) انظر ما قلناه تفصيلاً في نهاية الفقرة الثانية من هذا

المقال .

(١) راجع التعليق الجديد عن المادة ١١٤ ص ٣٠٥ ونظرية الدفوع رقم ٦٨ والاحكام العديدة المشار اليها فيهما ، وقارن حكم غير صحيح لحكمة المنصورة الابتدائية مشار اليه في المرجعين .

الفرض منها هو دعوة الخصم الى الحضور في يوم معين الى محكمة معينة لسماع الحكم في دعوى مرفوعة عليه ، فحضوره قد حقق الفرض المقصود من هذه الورقة . الخ اذا كان هذا هو رأى جميع الشراح بلا استثناء (١) فكيف يتسنى القول بعدئذ بأن المعلن اليه يملك الحضور ثم التمسك بالبطان في بعض الأحوال على خلاف ما تقرره المادة ١١٤ . واذا كان الحضور يكشف عن النزول الضمنى عن التمسك بالبطان ، فان هذا الحضور يشف عن هذا النزول في جميع الأحوال ، ولا يتصور عقلا غير هذا .

اما القول بأن مبنى عدم زوال البطان بالحضور في الأحوال التى يكون الحكم الصادر فى الدعوى غير قابل للطعن هو تفادى صدور احكام لا سبيل للطعن فيها بناء على أوراق تكليف بالحضور باطله ، فهو قول غير صحيح أيضا ، لأن تفادى صدور احكام لا سبيل للطعن فيها اذا كانت باطله او مبنية على اجراءات باطله هو من عمل المشرع وليس من عمل الشراح . ويمكن ان يعتبر مجرد نقد تشريعى . وانما لا يجوز ان يخلق الفقه او القضاء للخصوم وسيلة جديدة للتمسك بالبطان غير مقررة فى التشريع . واذا كان مبنى الرأى المتقدم صحيحا فلماذا لا يؤخذ به بالنسبة الى جميع حالات البطان المتعلقة بأحكام غير قابلة للطعن اذا كانت باطله او مبنية على اجراءات باطله .

فمثلا الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى استئناف حكم صادر من المحكمة الجزئية غير قابل الاى طعن ، واذا صدر باطلا ، فلا سبيل للمحكوم عليه فى التمسك بهذا البطان .

٧ - أثر الحضور على البطان :

تنص المادة ١١٤ (ومن قبلها المادة ١٤٠) على أن حضور المعلن اليه يزيل البطان فى الحالات المقررة فى المادة . وواضح أن هذه المادة لا تشترط حتى يزول البطان أن يتم الحضور فى ميعاد معين أو يتم فى الميعاد المحدد لرفع الطعن . وبعبارة أخرى ، مجرد الحضور - فى ذاته - يزيل البطان بقوة القانون ، ولا يقتضى الأمر بعدئذ اضافة أية بيانات جديدة أو تصحيح بيانات قائمة . وبعبارة أخرى ،

كما يلاحظ أنه - لما كان أثر المادة ١١٤ يمتد الى صحف الدعاوى المودعة قلم الكتاب فى ذاتها وذلك بمقتضى القاعدة المستحدثة فى قانون المرافعات الجديد وعلى ما قدمناه - فان البطان الناشئ عن عيب فى بيان المحكمة أو فى تاريخ الجلسة فى هذه الصحيفة المودعة يسقط - هو الآخر - التمسك به بحضور المعلن اليه بها . وبخصوص هذه الصحيفة فان أى حضور للمدعى عليه يسقط التمسك ببطانها ، ولو تم بتكليف صحيح بالحضور ، وذلك تطبيقا لصريح نص المادة ١١٤ . بمعنى أنه اذا كانت صحيفة الدعوى تجهل بتاريخ جلسة نظرها ، وتخلف المدعى عليه عن الحضور فى الجلسة الاولى ثم أعيد اعلانه بها مصححا ، فان حضوره فى الجلسة التالية اذا كان يسقط حقه فى التمسك ببطان الاعلان الاول (اذا كانت له مصلحة فى هذا التمسك) الا أنه حتما يسقط حقه فى التمسك ببطان صحيفة الدعوى المودعة قلم الكتاب .

٦ - لا يشترط بعدئذ أن يكون الحضور هو الوسيلة الوحيدة للتمسك بالبطان :

يتجه رأى غير صحيح يذهب الى أنه حتى يؤدى الحضور الى زوال البطان يشترط الا يكون الحكم الصادر فى الدعوى غير قابل لاي طعن ، وذلك - فى رأى - على تقدير أن الحضور يعتبر نزولا عن التمسك بالبطان ولا يمكن ان يعتبر الحاضر متنازلا اذا لم تكن لديه وسيلة أخرى للتمسك بالبطان ، والا اعتبر ملتزما بمستحيل (١) ، وفى رأى آخر ، على تقدير نفادى صدور احكام لا سبيل للطعن فيها بناء على أوراق تكليف بالحضور باطله ، ولأنه اذا تخلف المدعى عليه عن الحضور فلن يتمكن من التمسك بالبطان عن طريق الطعن فى الحكم لعدم قابليته للطعن فيه (٢) .

والرأى المتقدم غير صحيح لأن نص المادة ١١٤ مطلق لا يجوز تخصيصه بغير مخصص ، واذا كان رأى جميع الشراح بلا استثناء يتجه الى أن مبنى القاعدة المقررة فى المادة ١١٤ هو أنه بالحضور تتحقق الغاية من الأوضاع التى خولفت وترتب على مخالفتها البطان ، وأنه بالحضور والتمسك بالبطان مغالة فى التمسك بالشكليات ، لأن ورقة التكليف بالحضور

(١) العشماوى ورمزى سيف وفتحى والى المراجع السابقة .

(١) العشماوى ٢ رقم ٧٧١ .

(٢) رمزى سيف رقم ٣٢٩ .

المعلن اليه يعتبر الاعلان صحيحا من وقت حصوله ونيس من وقت حضور المعلن اليه (١) .
ويلاحظ ان هذه هي القاعدة العامة في البطلان .
فالاجراء يعتبر صحيحا الى ان يحكم ببطلانه ، واذا حكم ببطلانه فالحكم ينسحب الى يوم اتخاذ الاجراء واذا حكم بصحته فالحكم ينسحب ايضا الى يوم اتخاذ الاجراء . واذا زال لبطلان سواء بالحضور في الاحوال المقررة في المادة ١١٤ او بالتكلم في الموضوع عملا بالمادة ١٠٨ او بالرد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة عملا بالمادة ٢٢ فان هذه الازالة تتم ايضا بأثر رجعي ، وتجعل الاجراءات صحيحة منذ حصولها .

٨ - يعتبر المتخلف عن الحضور قد تمسك بالبطلان

لما كان الحضور يزيل البطلان المتقدم ، فان التخلف عن الحضور هو وسيلة التمسك بهذا البطلان . وانما اذا حضر بعدئذ بناء على اعلان آخر صحيح وجب عليه التمسك ببطلان الاعلان الاول قبل التكلم في الموضوع عملا بالمادة ١٠٨ . كذلك اذا طعن في الحكم الصادر في الدعوى وجب عليه أن يضمن صحيفة طعنه تمسكه بهذا البطلان (م ١٠٨)

واذا طعن المتخلف عن الحضور أمام محكمة الاستئناف في الحكم الصادر منها بطريق النقض ، فانه ، بداهة ، يملك التمسك بالبطلان امامها ، ولا يعتبر هذا من قبيل التمسك بسبب جديد لأول مرة أمام محكمة النقض ، لان تخلفه عن الحضور يعتبر هو وسيلة التمسك بالبطلان أمام محكمة الاستئناف .

٩ - حكم القاعدة المقررة في المادة ١١٤ ومبناها

لما كان الغرض من اعلان ورقة التكليف بالحضور واشتمالها على كل البيانات المنصوص عنها في القانون واستيفائها للاوضاع القانونية هو دعوة المعلن اليه الى الحضور أمام محكمة معينة في تاريخ معين ، فاذا ما حضر بالفعل في الزمان والمكان المعينين لحضوره فقد تحقق بالفعل الغرض المقصود من الورقة ويكون الحكم ببطلانها من قبيل المفالة في التمسك بالشكليات ، فقد اعتد المشرع بهذا النظر

وكما قلنا من قبل ، الضابط الذي وضعه المشرع للتعرفه بين العيب الذي يزول بالحضور وبين العيب الذي لا يزول به هو ان الاول يزول بمجرد الحضور فتصبح الاجراءات صحيحة دون اضافه اية بيانات جديدة لورقه . ففي الحضور ازالة لبطلان صحيفته ونيس صحيحا لها . وتتم الازالة بأثر رجعي . وهذا على عكس الصحيح . فاذا تمت اعاده الاعلان مصححا ، فيجب ان يكون ذلك في خلال الميعاد المقرر لرفع الدعوى او الطعن - أي في ميعاد اتخاذ الاجراء . وهذا ما كنا ننادي به قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي استحدث القاعدة التي تجيز تصحيح الاجراء بالتكملة بشرط ان يكون ذلك في الميعاد المقرر لاسخاذه (١) . (م ٢٣ من القانون الجديد . واذا تمت اعادة الاعلان بعد الميعاد وحضر المعلن اليه بناء على الاعلان الصحيح الاخير ، فقد قلنا ان هذا الحضور لا يزيل بطلان الاعلان الاول ، ولا يعتد باعلان الصحيح الا من تاريخ حصوله (٢) . ومن ثم اذا تم اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وكان هذا الاعلان باطلا ، وحضر المدعى عليه بناء عليه ، فان هذا الحضور يزيل البطلان ، ولو كان الحضور بعد الاشهر الثلاثة المقررة في المادة ٧٠ والتي يترتب على مضيها دون اعلان اعتبار الخصومة كأن لم تكن .

وانما اذا تم اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى الباطلة في خلال الثلاثة اشهر المتقدمة ، ثم تخلف عن الحضور وأعيد اعلانه بعد هذا الميعاد وحضر بناء على الاعلان الاخير الصحيح الذي تم بعد الميعاد المقرر في المادة ٧٠ ، فان المدعى عليه يملك الحضور والتمسك قبل التكلم في الموضوع ببطلان الاعلان الاول وباعتبار الخصومة كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٠ لان اعلانه بها قد تم بعد الميعاد المقرر في هذه المادة (٣) .

ولقد قضت محكمة النقض في حكم هام بان الاجراء القابل للبطلان ، اذا كان من الجائر قانونا أن تلحقه الصحة ، فان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره . ومن ثم بحضور

(١) نظرية الدفع في قانون المرافعات .

(٢) انظر وقادن ما قلناه في رقم ٥ والمراجع والاحكام المشار اليها فيه .

(٣) المرافعات الطبعة التاسعة ص ٥٨٢ و ٥٨٣ .

(١) تقض ٥ مارس ١٩٥٢ السنة ٤ ص ٦٠٧ ونقض ١٠ فبراير ١٩٧٠ - لم ينشر بعد . (الطعن رقم ٥٢٦ سنة ٢٥ ق ٢) .

سولعلنا لسنا في حاجة الى ترديد الاساس الذي يقوم عليه أى قانون اجرائى ، والذي يردده كل فقهاء قانون المرافعات ، وهو أن المشرع يفترض نزول الخصم عن التمسك بالجزاء بمجرد حصول الامر الذى يسقط الحق فى التمسك به . فقانون المرافعات يسقط الحق فى التمسك بالدفع الشكلى بمجرد التكلم فى الموضوع على تقدير افتراض النزول عن التمسك بها وقانون المرافعات يسقط الحق فى التمسك بالبطان بالرد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة على تقدير افتراض النزول عن التمسك به . وقانون المرافعات يفترض نزول المحكوم عليه عن الطعن فى الحكم الصادر عليه بمجرد فوات ميعاد الطعن فيه ولو اثبت انه لم يكن على علم بصدور الحكم أو انه كان متغيبا ولم يقصد النزول عن الطعن على وجه الاطلاق وانه يتمسك صراحة بالطعن فى الحكم . كل هذا لان القانون يفترض ايضا العلم بالقانون بنصوص البطان والعلم بمواطن البطان فى الاجراءات متى اتخذت فى مواجهة الخصم (١) . واذا

بصد البطان فى الحالات الثلاثة المقررة فى المادة ١١٤ . ويسلم جميع الشراح فيما نعلم بما تقدم .
، انما يختلف الراى بصد مبنى زوال البطان فى الاحوال المتقدمة . وقلنا من قبل « ان حضور المعلن اليه فى الجلسة التى دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة (فى الحالات المقررة فى المادة ١١٤) يعد تنازلا عن التمسك ببطانها » (١) . وذلك على تقدير ان المعلن اليه يملك التخلف عن الحضور اذا عن له التمسك بالبطان عملا بالمادة ١١٤ ، فلذا حضر يكون قد نزل عن هذا البطان ، وعلى تقدير ان المعلن اليه الذى يدعى الى الحضور بمقتضى صحيفة تجهل بتاريخ الجلسة ومع هذا يسعى هو الى معرفة هذا التاريخ بوسيلة او بأخرى ويحضر الجلسة على الرغم من علمه بان الحضور هو وسيلة التمسك بالبطان فى الحالات المقررة فى المادة ١١٤ يكون حتما متنازلا عن التمسك بالبطان ، وعلى تقدير ان المعلن اليه الذى يدعى الى الحضور بمقتضى صحيفة تجهل بالمحكمة التى تنظر الدعوى ومع هذا يسعى الى معرفة هذه المحكمة من دليل خارج عن الورقة ويحضر الى هذه المحكمة ومع علمه بان الحضور هو وسيلة التمسك بالبطان فى هذه الحالة يكون حتما متنازلا عن التمسك بالبطان ، وعلى تقدير ان المعلن اليه الذى يعلن باجراءات باطلة ومع هذا وعلى الرغم من نص المادة ١١٤ يحضر جلسة نظر الدعوى يكون حتما متنازلا عن التمسك بالبطان ، وعلى تقدير انه اذا كان الحضور فى الاصل هو الخطوة الاولى للتمسك بالبطان ، ومن ثم لا يمكن ان يعتبر فى ذاته نزولا عن التمسك به الا أن هذا الحضور فى الاحوال المقررة فى المادة ١١٤ يعتبر على العكس نزولا عن التمسك بالبطان ، ومن ثم لا يمكن ان يعتبر فى ذاته وسيلة التمسك بالبطان فى هذه الاحوال ، وعلى تقدير ان المشرع يفترض علم الشخص بالقانون ويفترض علمه بمواطن البطان التى تشوب الاجراءات الموجهة اليه . واذن فمبنى زوال البطان المتقدم بالحضور هو نزول ضمنى عن التمسك به من جانب المعلن اليه ، وهذا النزول المضمن يفترض من جانب المشرع (٢) .

(١) انظر فى كل هذا : كتاب نظرية الدفع رقم ٥٦ ، والعشاوى ٢ ص ٢٩٠ . وقارن فيما تقدم كتاب الدكتور ومزى سيف رقم ٢٤٠ الذى يقول « وليس صحيحا ما يقول به البعض من أن أساس زوال البطان نزول الخصم الحاضر عن التمسك به لان العمل الذى يفيد النزول عن حق هو الذى يدل على أن من قام به أراد النزول عن الحق ، والحضور بذاته لا يدل على شيء من ذلك فقد يحضر الشخص دون أن يكون عالما بما يشوب ورقة التكليف من بطان ، وقد يحضر لانه يريد التمسك بالبطان كما هى الحال بالنسبة للبطان الناشئ عن الميوب الاخرى غير الميوب التى نصت عليها المادة ١١٤ ، ولا أدل على فساد هذا الراى من أن مقتضاه أنه اذا حضر الخصم وتمسك صراحة بالبطان كان له ذلك لانه لا يتصور افتراض النزول عن البطان مع الاعلان المريح عن ارادة الخصم فى التمسك به . ان الحضور هو الوسيلة الطبيعية للتمسك بالبطان شأن سائر الدفع والطلبات ، فالقول بأنه يفيد النزول عن البطان فيه مجازاة للحقيقة ومسح للواقع بإباء المنطق القانونى » . وواضح أن فى المتن ردا - موضوعيا - كافيا على هذا الكلام . والغريب أنه قد ورد فى ذات المرجع المتقدم ، وفى موضع آخر منه بصد شرح المادة ١٢٨ التى تجبر اتفاق الخصوم على وقف الدعوى ، وتوجب تعجيلها فى ثمانية الايام التالية لانقضاء مدة الوقف والا اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنائه - جاء فى ذات المجمع المتقدم رقم ٤٤٤ ص ٥٧٠ : « ان سكوت المدعى عن تعجيل الدعوى فى الميعاد يعتبر بحكم القانون نزولا منه عنها ، وكذلك سكوت المدعى عليه عن تعجيلها فى الميعاد يعتبر قبولا لترك الخصومة المفترض بحكم القانون » (راجع وقارن ما قلناه فى كتاب الدفع رقم ٤٣٦) . واذا سلم المرجع المتقدم أن النزول يفترض من جانب قانون المرافعات بالنسبة الى المدعى الذى تحمل عناء رفع الدعوى اذا لم يعجلها فى ثمانية الايام المتقدمة ولو كان فى الحقيقة لا يقصد هذا النزول ، ولا يسلم المرجع أن النزول عن التمسك بالبطان يفترض من جانب المدعى عليه فى الحالات المقررة فى المادة ١١٤ التى تعتبر التخلف عن =

(١) نظرية الدفع رقم ٦٧ والتعليق الجديد عن المادة ١١٤ والمذونة ٢ رقم ٨٧٩ ، وايدنا فى هذا المرجع الاستاذ العشاوى ٢ ص ٢٩٠ .

(٢) قارن فتحى والى رقم ٣٠٠ .

وثمة فارق هام بين تحقق الغاية من الاجراء وتحقق الغاية من الشكل (١) .

١٠ - الحضور يسقط الحق في التمسك بالبطلان ولايزيل العيب :

من كل ما تقدم يتضح (٢) أن الحضور لا يزيل المخالفة أو العيب الذي اعتور الاجراء ، وانما هو يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، شأنه تماما شأن التكلم في الموضوع أو الرد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة . وبداهة الحضور لا يصح البطلان ، لأن البطلان لا يصح وانما الذي يصح هو الاجراء الباطل . هذا مع ملاحظة أن الفقه والقضاء قد درج على القول بأن الحضور يصحح البطلان أو يزيل العيب أو أنه بالحضور يعتبر البطلان كأن لم يكن . الخ .

١١ - مقارنة : بين الحضور المسقط للتمسك بالبطلان وبين غيره من القيود التي تضعها القوانين الجديدة لتفادي الحكم بالبطلان .

إذا كانت القاعدة انه متى حصلت المخالفة تعين الحكم بالجزاء المقرر في التشريع ، الا أن القوانين الحديثة تذهب الى وضع وسائل قانونية متعددة لتفادي الحكم بالجزاء ، أما من ناحية المخالفة أو من ناحية الجزاء .

فمن ناحية المخالفة الموجبة للحكم بالبطلان ، تجيز هذه التشريعات تصحيح الاجراء الباطل بتكلمته ، ولو حصل التمسك بالبطلان ، على الا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تكلمته ، وتجيز لمن اتخذ الاجراء أيضا ان يتمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة على تقدير تحقق الغاية من الشكل ، أي تحقق المصلحة التي قصد القانون صيانتها وحمايتها بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة ، وعندئذ تنتفي آثار المخالفة ، وبالتالي ينتفي البطلان ويعد الاجراء صحيحا منذ حصوله .

واذن ومن ناحية المخالفة الموجبة للحكم بالبطلان - الذي يقوم بتصحيح الاجراء الباطل بتكلمته أو الذي يتمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة لتحقيق الغاية من الشكل هو بداهة الذي اتخذ الاجراء .

لم تتخذ في مواجهة الخصم كالصحيفة المعلنة في محل لا يمت بصلة للمدعى عليه تكون معدومة لا ترتب أي اثر .

ويقول المرحوم الاستاذ ابوهيف : « ليس من العدل أن يبقى المدعى مهتدا بالدفع الفرعية (الشكلية) في كل ادوار القضية لان المظنون ان الذي يدخل في الموضوع ويناقش في عدم وجوب الدين أو الحق المطلوب منه ولم يتعرض للمسائل الفرعية (الدفع الشكلية) التي من مصلحته التمسك بها ، المظنون انه تنازل عنها بتكلمه في الموضوع اذ ليس من العدل ولا من الحزم في سرعة انجاز الاعمال القضائية ان يسمح للمدعى عليه بابطال أو تعطيل جميع اعمال المرافعات التي تمت في القضية بقبول دفعه الفرعي بعد ان كان يمكنه ان يوقف القضية في اولها بالتسمك بهذا الدفع الفرعي » (١) .

ويقول المرحوم الاستاذ محمد العشماوى : ويجب افتراض أن الخصم يسكوته عن التمسك بهذه الدفع الشكلية في مبدأ الخصومة يكون قد تنازل عنها ضمنا » (٢) .

واخيرا ، يجب الا نفهل ما قيل من انه حتى مع استبعاد المادة ١١٤ فان البطلان المشار اليها فيها يزول بالحضور عملا بالمادة ٢٢ (م ٢٦ من القانون السابق) على تقدير انه يعتبر بمثابة رد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة (٣) .

بقى أن نلاحظ أنه اذا كان الحضور يحقق الغاية من الاجراء ، الا ان هذا الاجراء لا يكون قد حقق الوظيفة الاجرائية التي رسمها له القانون ، فلا تكون به وبداته قد تحققت المصلحة التي قصد القانون صيانتها وحمايتها بما أوجبه وحصلت فيه المخالفة .

= الحضور هو وسيلة التمسك بالبطلان ، والتي تفترض ان المدعى عليه الذي يسعى الى معرفة المحكمة التي تنظر الدعوى أو تاريخ نظرها من دليل خارج عن الورقة ثم يحضر جلسة نظرها يكون متنازلا ضمنا عن التمسك بالبطلان (وقارن المرجع المتقدم في صدد مبنى سقوط الخصومة أيضا على أساس النزول الضمني المفترض) .

(١) المرافعات للمرحوم ابرهيف الجزء الاول ص ٢٨٠ ، و ص ٢٨١ .

(٢) العشماوى ٢ ص ٢١٩ رقم ٧٢٧ وانظر أيضا جلاسون وتسييه ٢ رقم ٤٤٣ وسوليس وبيرو رقم ٤١٩ وما يليه .

(٣) استئناف الاسكندرية ٧ فبراير ١٩٥٢ مجلة التشريع والقضاء ٤ ص ١٠٢ .

(١) كتاب التعليق الجديد عن المادة ٢٠ ص ٨١ .

(٢) قارن فتحي والى رقم ٢٩٤ وما يليه .

إذا تطلب القانون أن يتخذ الاجراء في ميعاد معين وجب أن يتم التصحيح في هذا الميعاد . بينما الحضور المتقدم يسقط الحق في التمسك بالبطان ، وعندئذ ، وإما كانت القاعدة أن الاجراء يعتبر صحيحا الى أن يحكم بطلانه ، فإن الاجراء يعتد به صحيحا من يوم اتخاذه أى من يوم اعلان ورقة التكليف بالحضور (١) .

٦ - أن التكملة هي تصحيح للمخالفة بينما الحضور المتقدم هو مسقط للتمسك بالجزاء .

ومن ناحية مقارنة التمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة لتحقيق الغاية من الشكل - أى نفي البطان - بالحضور المسقط للبطان يلاحظ أن الاول يتصل بنفى آثار المخالفة والاعتداد بالاجراء صحيحا منذ حصوله ، بينما الحضور المسقط للبطان يتصل بالجزاء وسقوط الحق فيه وبالتالي يعتد أيضا بالاجراء صحيحا منذ حصوله على ما قدمناه . وفي الحالة الاولى الذى ينفي البطان هو الذى اتخذ الاجراء بينما في الحالة الثانية الذى يسقط حقه هو الموجه اليه الاجراء . وفي الحالتين لا يضاف الى الاجراء أى بيانات ولا يصحح .

ومن ناحية مقارنة الحضور المسقط للبطان بالتكلم في الموضوع (م ١٠٨) أو بالرد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا (م ٢٢) يلاحظ أنها كلها من قبيل القيود التى تسقط الحق في التمسك بالبطان ، على النحو المتقدم شرحه ، ويترتب عليها جميعا الاعتداد بالاجراء صحيحا منذ حصوله .

ويلاحظ أخيرا أن الحكم الذى يصدر عند التمسك ببطان الاجراء - بصحته أو ببطلانه - هو مقرر إحالة قانونية قائمة ، ومن ثم ينسحب الى يوم اتخاذ الاجراء ، فيعتبر منذ ذلك اليوم صحيحا أو باطلا (٢) . وإذا صدر حكم بصحة الاجراء ثم ثلته احكام بنيت عليه ، فلا تعتبر هذه الأخيرة قد بنيت على اجراء باطل ، وإنما تعتبر قد بنيت على حكم قضى بصحة الاجراء (٣) .

ومن ناحية الجزاء ، تضع التشريعات قيودا تقصد بها تفادى الحكم بالبطان ، وتسقط الحق في التمسك به إذا اتخذ الموجه ضده الاجراء أى أمر من الأمور التى ترد فيها على سبيل الحصر ، إذ تفترض نزوله عن التمسك بالبطان بمجرد حصولها . وبداية الذى يسقط الحق في التمسك بالجزاء هو الموجه ضده الاجراء ، أما بالتكلم في الموضوع أو بالرد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا ، أو بالحضور .

واذن ، إذا أسقط الخصم حقه في التمسك بالجزاء ، فإنه لا يصحح بهذا المخالفة ، ولا يصحح الاجراء ، ولا يزيل العيب ، ولا يكمل الاجراء الباطل ، ولكنه فقط يسقط حقه في التمسك بالجزاء وهو بهذا لا يزيل الجزاء أو البطان أو يعتبره كأن لم يكن .

بعد هذه المقدمة تسهل مقارنة الحضور المسقط للتمسك بالبطان بغيره من الوسائل القانونية التى يحد بها المشرع الحكم بالبطان .

ففى صدد مقارنته بالتصحيح بالتكملة (م ٢٣)

١ - أن الذى يصحح بالتكملة من الخصوم هو كقاعدة عامة الذى اتخذ الاجراء الباطل ، بينما يسقط الحق في التمسك بالبطان يتم بحضور الموجه اليه الاجراء .

٢ - أن التصحيح بالتكملة يتبع بالنسبة الى أى اجراء ، بينما الحضور لا يسقط الحق في التمسك بالبطان الا بالنسبة للأوراق المقررة في المادة ١١٤

٣ - أن التصحيح بالتكملة جائز بالنسبة لأى عيب يشوب الاجراء بينما الحضور لا يسقط الحق في التمسك بالبطان الا بالنسبة للأمور الثلاثة المقررة في المادة ١١٤ .

٤ - أن التصحيح بالتكملة يتطلب اضافة بيانات جديدة للاجراء أو تصحيح البيانات القائمة ، بينما الحضور ، فى ذاته ، يسقط الحق في التمسك بالجزاء .

٥ - أن التصحيح بالتكملة يتم بأثر فوري ، بحيث لا يعتد الا بالتاريخ الذى يتم فيه التصحيح ولا ينسحب الى يوم اتخاذ الاجراء الباطل ، وبحيث

(١) انظر ما قدمناه ونقض ٥ مارس ١٩٥٢ السنة ٤ ص ٦٠٧ .

(٢ و ٣) انظر فى هذا الموضوع نظرية الدفع الطعنة الرابعة رقم ٧٢ .

١٢ - خاتمة :

ينبني من كل ما تقدم ان المادة ١١٤ من قانون المرافعات الجديد التي نص على ان « بطلان صحف الدعاوى واعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة او بإيداع مذكرة بدفاعه - هذه المادة قد نصت على امتداد اثرها الى صحف الدعاوى التي تودع قلم الكتاب ، والتي لا تعتبر في ذاتها من أوراق التكليف بالحضور ولما كانت آثار رفع الدعوى تسري من تاريخ ايداع صحيفتها قلم الكتاب (م ٦٣) فان اعلان المدعى عليه بها لا يرتب كقاعدة عامة (وما لم ينص القانون على غير ذلك - راجع م ٩٦٦ - مدني على سبيل المثال) اي اثر اللهم الا منعها من اعتبارها كأن لم تكن عملاً بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات التي توجب ان يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ايداع الصحيفة قلم الكتاب ، وبناء عليه ، اذا حضر المدعى عليه الجلسة الاولى المحددة لنظر الدعوى دون ان يكون قد أعلن بصحيفتها على وجه الاطلاق ، واعتمادا على اطلاعه عليها في قام الكتاب ، وكان هذا الحضور يقع في خلال الأشهر الثلاثة التالية لايداع الصحيفة قلم الكتاب ، فانه يكون قد حقق الغاية من اجراء الاعلان الذي لم يتم ، والذي لم يعد يقصد به في ظل القانون الجديد الا مجرد حضوره الجلسة المحددة لنظر الدعوى . اما اذا لم يعلن المدعى عليه اعلانا صحيحا بصحيفة الدعوى في خلال الأشهر الثلاثة التالية لايداع الصحيفة قلم الكتاب وحضر جلسة نظر الدعوى بعد الميعاد المتقدم فانه يملك رغم حضوره التمسك قبل التكلم في الموضوع باعتبار الخصومة كأن لم تكن (م ٧٠) ، ولو كان قد أعلن بها اعلانا صحيحا ما دام ان هذا الاعلان قد تم بعد الميعاد لان التصحيح لا يترتب اثره الا من يوم اتخاذه (م ٢٣ من القانون الجديد) .

ورأينا ايضا ان المقصود من العيب في الاعلان هو العيب في طريقة الاعلان وانه لا يدخل في عداد هذا العيب ما تعلق باسم المدعى والتعريف به وما تعلق باسم المدعى عليه وتاريخ حصول الاعلان لانه ومن الناحية التشريعية هذه البيانات خطيرة وبغير توافرها لا يمكن ان يقال ان الخصومة قد انقضت ، ولانه لو اراد المشرع ذلك ما سكنت عن

النص عليه . ولاحظنا ان اغفال ذكرى تاريخ لاعلان الورقة يرتب بطلانا من النظام العام يفقد ورقة التكليف بالحضور رسميتها .

واشترطنا في الحضور الذي يسقط التمسك بالبطلان ان يتم من جانب ذات المعلن اليه او وكيله وان يثبت في محضر الجلسة وان يكون بناء على الاعلان الباطل . ولاحظنا ان اي حضور للمعلن اليه - ولو تم بتكليف صحيح بالحضور - يسقط التمسك ببطلان ذات الصحيفة المودعة بالمادة ١١٤ واكدنا ان نفاذ القاعدة المقررة في هذه المادة ليس مشروطا بكون الحكم الصادر في الدعوى قابلا للطعن ، لان هذه القاعدة مطلقة ولا يجوز تخصيصها بغير مخصص ، واكدنا عدم صحة الرأي الذي يذهب الى عكس هذا .

ورأينا ان الحضور المتقدم يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، ومن ثم هذا الحضور يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت حصوله ، وليس من وقت الحضور . وهذه هي القاعدة العامة في البطلان : فاذا سقط الحق في التمسك بالبطلان بالتكلم في الموضوع (م ١٠٨) او بالرد على الاجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة (م ٢٢) او بالحضور (م ١١٤) فانه يترتب على هذا اعتبار الاجراءات صحيحة منذ اتخاذها . وقلنا ان مبنى سقوط الحق في التمسك بالبطلان بالحضور هو افتراض النزول عن التمسك به ، لانه اذا كان الحضور في الاصل هو الخطوة الاولى للتمسك بالبطلان ، ومن ثم لا يعتبر في ذاته نزولا عن التمسك به الا ان هذا الحضور في الاحوال المقررة في المادة ١١٤ يعتبر على العكس نزولا عن التمسك بالبطلان لان التخلف عن الحضور هو وسيلة التمسك بالبطلان في هذه الاحوال ، ولان المعلن اليه الذي يدعى الى الحضور بمقتضى صحيفة تجهل بتاريخ الجلسة او بالمحكمة التي تنظر الدعوى ومع هذا يسعى هو الى معرفة هذه المحكمة او ذلك التاريخ من دليل خارج عن الورقة ويحضر رغم علمه ، بان الحضور هو وسيلة التمسك بالبطلان في الاحوال المقررة في المادة ١١٤ . يكون حتما متنازلا عن التمسك بالبطلان ، ولان القانون يفترض العلم بالقانون والعلم بنصوص البطلان بمواطن البطلان في الاجراءات متى اتخذت في مواجهة الخصم . فالنزول الضمني المتقدم هو نزول مفترض

المخالفة بتكملة الاجراء الباطل وتجزئ التمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة على تقدير تحقق الفاية من الشكل وعندئذ تنتفى آثار المخالفة . والذي يكمل الاجراء الباطل والذي يتمسك بعدم الاعتداد بالمخالفة هو بداهة الذي اتخذ الاجراء ، وعندئذ يصح الاجراء من وقت التكملة في الحالة الاولى ، وينتفى البطلان وبعد الاجراء صحيحا منذ حصوله في الحالة الثانية .

كل هذا من ناحية المخالفة ، ومن ناحية الجزاء . تضع التشريعات قيودا تقصد بها تفادي الحكم بالبطلان ، وتسقط الحق في التمسك به اذا اتخذ الموجه ضده الاجراء أى امر من الامور التي ترد فيها على سبيل الحصر ، اذ تفترض نزوله عن التمسك بالبطلان بمجرد حصولها . وبداهة الذي يسقط حقه في التمسك بالجزاء هو الموجه ضده الاجراء ، اما التكلم في الموضوع ، او بالرد على الاجراء بما يفيد اعتباره صحيحا ، او بالحضور .

من جانب المشرع . واكدنا عدم صحة الراى الذى يذهب الى عكس ما تقدم .

كذلك اكدنا ان الحضور المتقدم ، لا يزيل المخالفة او العيب للذى اعتور الاجراء ولا يصحح المخالفة او البطلان ، وانما هو فقط يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، وان هذا الحضور وان كان يحقق الفاية من الاجراء الا ان هذا الاجراء لا يكون قد حقق الوظيفة الاجرائية التى رسمها القانون ، فلا تكون قد تحقق به وبذاته المصلحة التى قصد القانون صيانتها بما اوجبه وحصلت فيه المخالفة . وثمة فارق هام بين تحقق الفاية من الاجراء وتحقيق الفاية من الشكل .

واخيرا لاحظنا ان هذا الموضوع هو قيد من القيود العديدة التى تضعها القوانين الحديثة لتفادي الحكم ببطلان الاجراءات . وقلنا انه اذا كانت القاعدة انه متى حصلت المخالفة تعين الحكم بالجزاء المقرر في التشريع الا ان هذه التشريعات تجيز تصحيح



العقوبات

في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية

للككتور على العريف
المهام امام محكمة النقض

قليلة نادرة كالتوفيق والتحكيم (٢٣٢ و ٢٣٣)
والعامل الاجنبى الذى يعمل فى هذه البلاد بدون
تصريح (م ٢١٩) .

ويمكن تفسير ذلك بأن صاحب العمل هو
المسئول عن تنظيم العمل وادارته فضلا عن ان
الفرض الاصيل من تدخل الشارع هو حماية العامل
لأنه الطرف الضعيف .

نوع العقوبات - تعتبر معظم العقوبات المنصوص
عليها فى قانون العمل غرامات مالية . واما حالات
الحبس فهى قليلة نادرة ومثال ذلك المواد
٢١٧ و ٢٢٥ و ٢٣٠ و ٢٣٣ . ويضاف اليها حالات
العود كالحاصل مثلا بالمواد ٢٢٢/٢٢٥ .

نوع الجرائم - تدل العقوبات المنصوص عليها
فى قانون العمل على أن جرائم المخالفين لاحكامه
تعتبر جنحا عدا القليل النادر الذى يعتبر جرائم
مخالفات كالحاصل مثلا بالمادة ٢٢٢ بشأن نظام
ساعات العمل اليومى وبالمادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ بشأن
قواعد تشغيل الاحداث والنساء .

تعدد القوانين - يحدث احيانا أن تكون بعض
جرائم قانون العمل معاقبا عليها أيضا بقانون
العقوبات أو بآى قانون آخر باعتبارها من الجرائم
العادية . ويؤدى ذلك الى اختلاف العقوبات المقررة
للجريمة الواحدة خصوصا فى حالات التعديلات
التشريعية حيث لا يتسع الوقت لانسجام التشريع
فضلا عن ان لكل قانون أهدافه وظروفه .

وقد رأى الشارع أن أهمية التزامات قانون
العمل تبرر اعتبار عقوباته مجرد حد أدنى بحيث
يجب الاكتفاء بتوقيع العقوبة الأشد اذا وجدت
بقانون آخر .

ينص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على
عقوبات ضد المخالفين لمعظم احكامه (م ٢١٥/٢٣٥) .
وكذلك فعل قانون التأمينات الاجتماعية رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ (م ١٣٣/١٣٩) .

وحقيقة أن القواعد العامة تقرر حق الدائن فى
التقاضى ضد مدينه والزامه بالوفاء أو التعويض
ولكن رأى الشارع عدم الاكتفاء بهذه المسؤولية
المدنية لأن المسؤولية الجنائية اعظم زجرا مما يساعد
على احترام القانون . فضلا عن ان بعض الالتزامات
تعتبر تنظيمية كتعليق جدول وقت العمل فيكون
الضرر غير مباشر أو بسيطا فلا يستأهل متاعب
التقاضى المدنى .

وتعتبر العقوبات فى قانون العمل اكثر من
مثيلاتها فى قانون التأمينات الاجتماعية . ولكن مع
ذلك فالتشابه قائم بينهما مما يبرر بحث هذه
العقوبات فى كل من القانونين .

قانون العمل

ينص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
بالباب السابع وعنوانه (فى العقوبات) على المواد
٢٣٥/٢١٥ التى تقرر عقوبات مخالفات بعض
التزامات هذا القانون .

ويلاحظ كثرة هذه الالتزامات المعاقب على
مخالفتها بحيث يمكن القول بأن ذلك هو الأصل .
وأما الالتزامات الغير معاقب عليها فهى قليلة
نادرة .

كما يلاحظ أن معظم الالتزامات المعاقب عليها
تعتبر خاصة بصاحب العمل وحده دون العمل .
والواقع ان التزامات العامل المعاقب عليها

وبالاحظ أن المواد التي نصت على تعدد الغرامة بتعدد العمال تشمل كل واحدة منها عدة جرائم لأن كل مادة تعاقب على مخالفة مواد كثيرة واردة بها . ويؤدى ظاهر النص الى وجوب تطبيق قاعدة تعدد الغرامة على جميع الجرائم المشمولة بالمادة .

ولكن اعتادت المحاكم على عدم تطبيق قاعدة التعدد بطريقة شاملة وانما قصرتها على التزامات صاحب العمل التي اعتبرتها تمس الحقوق الفردية للعمال كتحرير عقود العمل الفردية (م ٤٣) ومنحهم الاجازات (م ٥٨) واعداد ملف لكل منهم (م ٦٩) .

بينما رفضت المحاكم تطبيق هذا التعدد على التزامات صاحب العمل التي اعتبرتها تنظيمية بقصد سهولة الرقابة كتحديد العمال بموجب شهادات القيد بمكاتب الترخيم (م ١٦) وارسال الكشوف الدورية من الوظائف الخالية (م ١٧) وتنظيم الاسعاف (م ٦٥) ووضع لائحة العمل والجزاءات (م ٦٨) وسجل الغرامات (م ٧٠) . وتعليق جدول مواعيد العمل والراحة (م ١٢٢) وسجلات وجدول تشغيل عمال المناجم (م ١٤٤ و ١٤٨ و ١٥٠) .

ومثال ذلك - نقض جنائي ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ طعن ٣٤/١٦١٩ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٥ ص ٧٢٦ قاعدة ١٤٣ وجاء فيه (وحيث ان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته وقد اشتملت على نوعين من الالتزامات . الاولى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب أن يؤديه اليهم من اجر واعانة غلاء وما يكلفه لهم الى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح افراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١١ من هذا القانون وهي صريحة في أن الغرامة تعدد بقدر عدد العمال الذين اجحفت المخالفة بحق من حقوقهم . واما النوع الثاني من الاحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الامر احكام تنظيمية هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب

ولذلك تنص المادة ٢١٥ من قانون العمل على انه (مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها اي قانون) .

تعدد الغرامة بتعدد العمال - ينص احيانا قانون العمل (م ٢١٦ و ٢١٧ و ٢٢٠/٢٢٥ و ٢٢٨ و ٢٣١) على أن تعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة .

مثال ذلك - امتنع صاحب العمل عن دفع اجور مائة من عماله فانه يعتبر مرتكباً لجريمة مخالفة عقد العمل (م ٢٢١) فاذا حكم عليه مثلاً بغرامة جنهين فيجب النص في الحكم على تكرار هذه الغرامة بقدر عدد هؤلاء العمال . وبذلك تباع جملة الغرامة مبلغ مائتي جنيه .

مثال آخر - اهمال صاحب المحل في منح عماله الاجازات السنوية والأعياد (نقض جنائي ٢٠ مايو سنة ١٩٦٨ طعن ٣٨/٥٩٧ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٩ ص ٥٧٨ قاعدة ١١٤) .

أو اهماله في اعداد ملف لكل عامل (نقض جنائي ٢٣ يناير سنة ١٩٦٧ طعن ٣٦/١٤٧٧ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٨ ص ٨٤ قاعدة ١٤) .

ويعتبر هذا التعدد وجوبياً على المحكمة وليس جوازياً لها فلا يلتفت الى الرافة وظروف المتهم . ولكن تلزم المحكمة بالنص في الحكم على عدد العمال الذين وقعت بشأنهم الجريمة وعدم الاكتفاء بالاحالة الى محضر الضبط نظراً لاستقلال الاحكام بحيث لا يكملها أى بيان آخر خارج عنها (نقض جنائي ٢٣ يناير ١٩٦٧ وهو الحكم السابق) .

ويعتبر هذا التعدد مخالفاً للقواعد العامة المعروفة في الفعل الواحد (م ١/٣٢ عقوبات) ولكن يمكن تفسير غرض الشارع بالخوف من استهتار اصحاب الأعمال معتمدين على بساطة قيمة الغرامة الواحدة مهما تعدد العمال الذين وقعت بشأنهم الجريمة .

وعلى كل حال فهذا التعدد استثناء بحيث يعتبر مقصوراً على المواد التي ذكرتها دون باقى مواد هذا القانون . كما انه خاص بالغرامة وحدها فلا يشمل الحبس لأنه لا محل للتوسع في المسؤولية الجنائية فضلاً عن عدم جواز القياس على الاستثناء .

قصره على فريق من العمال . وفضلا عن تفاهة الضرر الناتج من مخالفته بل ربما لم يحدث هذا الضرر . والواقع أنه مجرد تنظيم ووقاية واحتياط للطوارئ .

الجرائم المرتبطة - ينص قانون العقوبات بالمادة الثانية والثلاثين فقرة ثانية بأنه (إذا وقعت مدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم) .

ونظرا لسكوت قانون العمل عن هذا الموضوع فإن المحاكم تطبق هذه القاعدة إذا تعددت جرائم المخالف وقام ارتباط بينها وتكتفى بتوقيع عقوبة الجريمة الأشد .

ويعتبر قيام الارتباط بين الجرائم مسألة تقديرية تفصل فيها محكمة الموضوع ولكن تحت رقابة محكمة النقض (نقض جنائي ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ طعن ٣٧/١٧٢٤ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ١١٦٨ قاعدة ٢٤٥ ونقض جنائي ١١ أكتوبر ١٩٦٥ طعن ٣٥/٤٧٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ ص ٦٨٣ قاعدة ١٣٠) .

ولذلك فإن القاعدة هي استقلال محكمة الموضوع بالفصل في وجود هذا الارتباط ولكن إذا كانت الوقائع التي أثبتتها الحكم غير مبررة لمنطوق هذا الحكم فيكون الطعن بالنقض مقبولا .

مثال ذلك - استخدام العامل بدون شهادة قيد بمكتب حكومي للتخديم وإهمال الاخطار عن الوظائف الخالية خلال أسبوع من خلوها (م ١٦) تعتبران جريمتين مرتبطتين فتكفى عقوبة واحدة (نقض جنائي ١٧ أبريل ١٩٦٧ طعن ٣٧/٥٧١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٥٤١ قاعدة ١٠٥) .

ولكن استخدام العامل بدون شهادة القيد بمكتب التخديم (م ١٦) وإهمال ارسال الكشوف الدورية الى وزارة العمل عن الوظائف الخالية (م ١٧) تعتبران جريمتين مستقلتين غير مرتبطتين (نقض جنائي ٦ مارس ١٩٦٧ طعن ٣٦/٢١٥١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٢٠٥ قاعدة ٦٠) .

بينما قبلت الطعن في الحكم الذي قضى

النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من اصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٨ من الزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر من مؤسسته وايداعها الجهة الادارية المختصة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص) .

وكذلك نقض جنائي ٢٤ أبريل طعن ٣١/١٧٩٩ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٣ ص ٤٣٠ قاعدة ١٠٨ والتي حكمت بالتعدد في جريمة عدم تحرير عقود العمل الفردية (م ٤٣) واعداد ملفات العمل (م ٦٩) بينما رفضت التعدد في جريمة اهمال وسائل الاسعاف (م ٦٥) وسجل الغرامات (م ٧٠) وذلك بشأن تطبيق المادة ٢٢١ .

وكذلك نقض جنائي ٢٣ يناير ١٩٦٧ طعن ٣٦/١٤٧٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٨٤ قاعدة ١٤ والتي رفضت التعدد في جريمة استخدام العمال بدون شهادات القيد في مكاتب التخديم (م ١٦) وذلك بشأن تطبيق المادة ٢١٦ .

وكذلك نقض جنائي ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ طعن ٣٤/٧١٠ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٥ ص ٧٠٢ قاعدة ١٣٨ والتي رفضت التعدد في مخالفات المواد ١٤٤ و ١٤٨ و ١٥٠ بشأن سجلات وجداول عمال المناجم ورغمما من النص على التعدد بالمادة ٢٢٥ من قانون العمل .

وكذلك نقض جنائي ٢٣ مارس ١٩٦٥ طعن ٣٤/١٩٦١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ ص ٢٦١ قاعدة ٥٦ والتي حكمت بعدم التعدد في مخالفة اهمال تعليق جدول مواعيد العمل والراحة (م ١٢٢) وذلك بشأن تطبيق المادة ٢٢٢ .

وكذلك فعل القضاء الفرنسي في الحالات المماثلة (نقض جنائي فرنسي ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٧ ص ١٣٦) .

ويمكن تفسير ذلك بأن المحكمة من تعدد الغرامة مفهومة في حالة الحقوق الفردية للعمال حتى يهتم صاحب العمل بعدم التوسع في عدد ضحايا المخالفة اعتمادا على بساطة الغرامة الواحدة . وذلك بعكس الالتزام التنظيمي فانه شامل للجميع ولا يمكن

وقد أدى هذا السكوت الى اختلاف الآراء في حق النقابة في الادعاء المدني في الحالات الأخرى خلاف العقد المشترك .

فأنكرت بعض الاحكام هذا الحق (كلى القاهرة ١٩٥٥/١٢/١٩ قضية ١٩٥٥/١٨٥ المدونة العمالية ج ٣ طبعة أولى ص ٦٠ قاعدة ١٤ وكلى القاهرة ١٩٥٦/٥/٢٨ قضية ١٩٥٦/٢١٥ بالمرجع السابق ص ٦١ قاعدة ١٥) .

ولكن اعترفت محكمة النقض بهذا الحق للنقابات (نقض جنائي ٢٦ يونيو ١٩٥٦ طعن ٢٦/٦٩٠ ق . مجموعة احكام النقض سنة ٧ ص ٨٩٩ قاعدة ٢٤٧) .

وكانت هذه الدعوى الأخيرة جنحة مباشرة مرفوعة من نقابة عمال مستشفى الجمعية الخيرية الاسلامية ضد رئيس مجلس ادارة هذا المستشفى المقيدة برقم ١٩٥٤/٣٨٩ جنح الجيزة وذلك لعدم وضع لائحة العمل وعدم قيد الغرامات في السجل وعدم صرف هذه الغرامات في أمور العمال . فدفع المتهم بعدم قبول الادعاء المدني ولكن رفضت المحكمة هذا الدفع وحكمت بالادانة بواقع جنيهين عن كل تهمة من التهم الثلاث فضلا عن التعويض المؤقت المطلوب للنقابة وقدره واحد وخمسين جنيها . وقد ألغى هذا الحكم بالمحكمة الاستئنافية التي حكمت بالبراءة ورفض التعويض فطعن النقابة بالنقض التي حكمت بقبول الطعن والغاء الحكم الاستئنافي وتأييد الحكم الابتدائي بجميع محتملاته .

واذا كانت الدعوى الجنائية مرفوعة ضد المتهم باعتباره صاحب عمل خاضعا لقانون العمل فيجب التحقق من صفته باعتباره يستخدم عمالا تحت سلطته مقابل أجر . لان انعدام هذه الصفة يخرج به من نطاق هذا القانون .

مثال ذلك - نقض جنائي ١٧ مايو ١٩٦٦ طعن ٣٦/١١٣ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٧ ص ٢٢١ قاعدة ٨١ والتي حكمت بأن الجمعية التعاونية لعمال تجهيز ونقل اللحوم ليست صاحبة عمل فلا تخضع لعقوبات قانونى العمل والتأمينات الاجتماعية لأن أعضاء الجمعية متساوون .

وكذلك نقض جنسائي ٢ يناير ١٩٦٧ طعن ٣٦/١٩٦٥ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٨

بالارتباط بين جرائم عدم تحرير عقد العمل واستخدام العامل بدون شهادة القيد وعدم تعليق لائحة العمل (نقض جنائي ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ طعن ٣٧/١٧٢٤ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٨ صفحة ١١٦٨ قاعدة ٢٤٥) .

كما قبلت الطعن في الحكم الذي قضى بوجود الارتباط بين جرائم اهمال وسائل الاسعاف (٦٥م) وعدم تحرير عقد العمل وعدم تعليق لائحة العمل (نقض جنائي ٢١ فبراير ١٩٦٦ طعن ٣٥/١٩٣٩ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٧ ص ٢٢٥ قاعدة ٤٣) .

كما قبلت الطعن في الحكم الذي قضى بوجود الارتباط بين جريمتى عدم تحرير عقد العمل وعدم اعداد ملف لهذا العامل المنصوص عليهما بالمادتين ٤٣ و ٦٩ (نقض جنائي ١١ نوفمبر ١٩٦٥ طعن ٣٥/٤٧٧ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٦ ص ٦٨٣ قاعدة ١٣٠) .

اجراءات الدعوى :

سكت قانون العمل عن اجراءات رقم الدعوى الجنائية ضد المتهم بارتكاب احدى الجرائم المعاقب عليها بموجب هذا القانون . ولذلك تطبق القواعد العامة في قانون الاجراءات الجنائية فتختص النيابة العامة برفع الدعوى أمام المحاكم المختصة (الجنح والمخالفات) .

كما يجوز لصاحب الشأن الادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على هذه الجرائم أمام المحاكم الجنائية وسواء عن طريق التدخل في الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة أو عن طريق رفع الجنحة المباشرة .

وقد كان القانون الملغى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن النقابات ينص بالمادة السادسة عشر على حق النقابة (بالادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الجرائم التي تلحق ضررا بالمصالح المشتركة بأرباب المهنة التي تمثلها النقابة) .

ولكن سكت القانون التالى للنقابات رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ عن هذا الموضوع . وكذلك فعل القانون الحالى للعمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى أحل محل القوانين القديمة الملغاة سالف الذكر . واكتفى بالنص بالمادة ١٠٤ على حق النقابة في التدخل في حالة مخالفة عقد العمل المشترك .

و ٢٢٣ و ٢٢٤ . وسواء في ذلك كان صاحب العمل انسانا أم شخصا اعتباريا .

الطعن في الأحكام - طبقا للقواعد العامة يجوز الطعن بالمعارضة والاستئناف في الأحكام الصادرة بعقوبات هذا القانون (م ٣٨٩ و ٤٠٢ قانون الاجراءات الجنائية) .

وكذلك يطبق النظام العادي للتقادم فتتقضى الدعوى الجنائية كما تسقط العقوبة بمضى المدة (م ١٥ و ١٧ و ٢٧ و ٥٢٩ قانون الاجراءات الجنائية) .

عدم وقف تنفيذ الغرامات - تقضى القواعد العامة (م ٥٩/٥٥ قانون العقوبات) بحق القاضى ان يشتمل حكمه الصادر في جناية أو جنحة . على ايقاف تنفيذ العقوبة اذا كانت الحبس لمدة سنة واحدة على الأكثر أو بالغرامة وذلك اذا كانت ظروف المتهم وجريمته تبرر هذا الايقاف .

ولكن ينص قانون العمل بالمادة ٢٣٥ على أنه (لايجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية) .

ولذلك فان الغرامات المحكوم بها طبقا لقانون العمل غير جائز وقف تنفيذها (نقض جنائى ١١ اكتوبر ١٩٦٦ طعن ٣٦/١٠١٣ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ٩٣٦ قاعدة ١٧٣) ومهما كانت ظروف المتهم وجريمته مما يعتبر خروجاً عن القواعد العامة سالفة الذكر .

ويمكن تفسير غرض الشارع بأهمية التزامات قانون العمل حيث المقصود بها عادة حماية صحة العمال وأرزاقهم مما يبرر منع المحاكم من وقف تنفيذ الغرامات حتى لا يستهتر أصحاب الأعمال الذين قد يهملون واجبهم معتمدين على التحصيل وتقديم الأعداد الوهمية لأجل استحقاق الرافعة وصدر الحكم بالعقوبة مع وقف التنفيذ .

ولكن هذا التفسير محل نظر لانه يحمل الشك في قدرة القضاء على التمييز فضلاً عن أنه يؤدي في الحياة العملية الى الظلم وغلق باب الرافعة امام مستحقها .

ولذلك فالمأمول إعادة الشارع بحث هذه القاعدة خصوصاً أنها جديدة حيث خلت منها قوانين العمل الملغاة .

ص ٣٧ قاعدة ٥ والتي حكمت بأن الجمعية الدينية لا تلزم بعقوبات قانون العمل ما لم يثبت ارتباطها بعلاقة عمل مع المدرسات الراهبات بحيث يكون أساسها التبعية والأجر .

كما حكمت محكمة النقض بأن نضامن صاحب العمل مع المقاول من الباطن (أو المتنازل له) وهو المقرر بالمادة السابعة والثمانين من قانون العمل يعتبر مقصوراً على المسؤولية المدنية وحدها بعكس المسؤولية الجنائية بشأن الجرائم المعاقب عليها بهذا القانون حيث ينفرد بها هذا الأخير (المقاول من الباطن) دون صاحب العمل الاصيل الذى لا تربطه في الواقع علاقة مباشرة بعمال هذا المقاول (نقض جنائى ١٨ مايو ١٩٦٥ طعن ٣٤/١٧٧٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ ص ٤٨٢ قاعدة ٩٨) .

كما حكمت بأن محكمة الموضوع ملزمة ببحث دفاع صاحب العمل الذى يدعى بأنه أجر المحل اشخص آخر ولا يجوز الاكتفاء برأى محرر المحضر الذى يرى صورية الاجارة (نقض جنائى ٦ يونيو ١٩٦٦ طعن ٣٦/٦٩٣ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ٧٥١ قاعدة ١٣٩) .

ويحدث أحياناً أن يكون صاحب العمل شخصاً اعتبارياً كشركة مساهمة وفي هذه الحالة ترفع الدعوى الجنائية ضد ممثله القانوني وهو عادة رئيس مجلس الإدارة (نقض جنائى ٢١ فبراير ١٩٦٦ طعن ٣٥/١٩٣٨ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ١٦٦ قاعدة ٣٠ ونقض جنائى ٢٨ مارس ١٩٦٦ طعن ٣٦/١٣٢ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ٣٧٨ قاعدة ٧٥) .

وذلك لانه جرت العادة على عدم تجريم الشخص الاعتباري والاكتفاء بالمسؤولية الجنائية للمثله القانوني .

وعلى كل حال فقد يكتفى الشارع أحياناً بمسؤولية مدير المحل كالحاصل بالمادة ٢١٧ وسواء كان صاحب العمل انساناً أم شخصاً اعتبارياً .

ويضيف القانون أحياناً بأن تقام الدعوى الجنائية أيضاً ضد صاحب العمل (اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة) كالحاصل بالواد ٢٢٢

الأولى - عقوبة المادة ٢١٦ :

تنص هذه المادة على أن يعاقب بفرامة عشرة جنيهاً على الأكثر كل من يخالف إحدى المواد ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ . وهى المواد المنظمة لتخديم العمال .

كما تنص المادة ٢١٦ أيضاً على أن يعاقب بفرامة من جنيهاً إلى عشرين جنيهاً كل من يخالف المادة ٢٢ وهى الخاصة بمتعهد توريد العمال .

كما تنص أيضاً بأنه « فى حالة مخالفة المواد ١٤ و ١٦ و ١٧ تقام الدعوى العمومية على رئيس المكتب ويكون مدير الجمعية أو المؤسسة أو الهيئة مسئولاً معه إذا كان عالماً بالوقائع المكونة للمخالفة » والمقصود بذلك حالة المكاتب الحرة للتخديم التى تشرف عليها الجمعيات أو المؤسسات أو الهيئات طبقاً للمادة ١٨ من قانون العمل . وقد رأى الشارع أن ارتكاب رئيس المكتب الحر للتخديم لأحدى جرائم هذه المواد الثلاث يبرر أيضاً مسئولية مدير الجهة المشرفة على هذا المكتب إذا كان هذا المدير مطلعاً على الحقيقة .

كما تنص أيضاً على أن « تعدد العقوبة بتعدد من وقعت فى شأنهم الجريمة » .

وأخيراً تنص المادة ٢١٦ سالفه الذكر على أن يحكم بإغلاق مكتب التخديم عند مخالفة المادة التاسعة عشر التى تمنع قبول أجر من العامل مقابل تخديمه . والفهم أن المقصود بهذا الإغلاق هو المكاتب الحرة للتخديم وليس مكاتب وزارة العمل . كما أن هذا الإغلاق وجوبى بجانب الغرامة المقررة بصدر المادة ٢١٦ سالفه الذكر .

ويلاحظ أن المادة الرابعة عشر تنص على منع التوظيف أو التخديم بدون شهادة قيد العامل فى أحد المكاتب الحكومية للتخديم (وتسمى أحياناً مكاتب القوى العاملة) .

والمعروف أن التوظيف والتخديم هما بمعنى واحد وسواء فى اللغة أو فى قانون العمل (م ١٣) وهو الوساطة فى الاستخدام مما يعتبر من أعمال مكاتب التخديم . ولذلك يعاقب مدير مكتب التخديم بالمادة ٢١٦ إذا خالف المادة ١٤ سالفه الذكر وتوسط فى تشغيل العامل الغير حامل لشهادة القيد .

ولكن ذهب بعض الأحكام إلى أن غرض الشارع من المادة الرابعة عشر سالفه الذكر يتسع أيضاً

وعلى كل حال فإن قاعدة منع وقف التنفيذ مقصورة على الفرامات وحدها لأن المادة ٢٣٥ سكنت عن وقف تنفيذ عقوبات الحبس مما يبرر وقف تنفيذها طبقاً للقواعد العامة ولا محل للقياس على الاستثناء .

انتفاع وزارة العمل بالفرامات :

تقضى القواعد العامة بأن يكون تنفيذ عقوبات الفرامات لمصلحة الخزانة العامة بحيث تدخل فى إيرادات ميزانية الدولة دون تخصيصها لاعتماد معين .

ولكن رأى الشارع الخروج عن هذه القواعد العامة بشأن الفرامات المحكوم بها بموجب قانون العمل بحيث تخصص هذه الفرامات لوزارة العمل وذلك لصرفها فى الأوجه والشروط التى يحددها وزير العمل بقرار منه (م ١١ من مواد إصدار قانون العمل) .

كما ينص قانون العمل بالمادتين ٢١٧ و ٢١٨ على أن يكون تمويل خدمات التأهيل المهنى للعاجزين عن طريق الفرامات المحكوم بها بسبب الامتناع عن استخدام هؤلاء العاجزين .

كما تستفيد وزارة العمل أيضاً من حالات تكرار تعويض العاجز الذى يمتنع أصحاب الأعمال عن استخدامه حيث تنص المادة ٢١٧ من قانون العمل على إلزام كل صاحب عمل يمتنع عن استخدام هذا العاجز فى الحالات المقررة قانوناً بأن يدفع تعويضاً معادلاً لأجره حتى يتم استخدامه مع حد أقصى لأجر سنة واحدة . ويؤدى ذلك إلى تكرار التعويضات المستحقة لهذا العاجز عن المدة الواحدة لأنه إذا رفضت عدة محال استخدامه فيكون كل منها مسئولاً عن تعويض الأجر السنوى .

وقد رأى الشارع بموجب المادة ٢١٧ سالفه الذكر وجوب اكتفاء العاجز بالتعويض المدفوع من أول محل يمتنع عن استخدامه وترك التعويضات المستحقة على المحال الأخرى لحساب وزارة العمل لأجل صرفها فى تمويل خدمات التأهيل المهنى للعاجزين طبقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل (م ٢١٨) .

وستعرض فيما يلى للعقوبات المنصوص عليها فى قانون العمل وهى واردة فى سبع عشر مادة (م ٢٣٤/٢١٦) كالآتى :

العمال بمقابل (م ١٩) فأرى تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين دفعوا هذا المقابل لمكتب الترخيم وطبقا للمادة ٢١٦ سالف الذكر .

والواقع لم تطبق المحاكم بطريقة حرفية شاملة قاعدة تعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم الجريمة . وسواء في تطبيق المادة ٢١٦ أو المواد الأخرى التي نصت على هذه القاعدة . وكما سبقت الإشارة الى ذلك .

الثانية - عقوبة المادة ٢١٧ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢١٧ على أن يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الرابع من الباب الأول وذلك بغرامة عشرة جنيهاً على الأكثر وبالحبس أسبوعين على الأكثر أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتتعدد العقوبة بتعدد الدين وقعت في شأنهم الجريمة .

ويشمل الفصل الرابع سالف الذكر المواد ٢٣/ ٣٤ وعنوانه (في التأهيل المهني للعاجزين عن العمل وتدريبهم) .

ويعتبر أهم أحكام الفصل الرابع المذكور هو الزام كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر على استخدام العاجزين المؤهلين في حدود ٢٪ من مجموع عماله (م ٢٤ و ٢٩) .

الثالثة - عقوبة المادة ٢١٩ :

تنص المادة ٢١٩ على أن يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأكثر وبغرامة خمسين جنيهاً على الأكثر أو باحدى هاتين العقوبتين كل أجنبي يخالف نظام تشغيل الأجانب في هذه البلاد المبين بالمادتين ٣٥ و ٣٦ من قانون العمل كالحصول على ترخيص بالعمل والاذن بالإقامة .

وأضافت الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٩ سالف الذكر (ويعتبر كل من صاحب العمل ومدير المحل أو من ينوب عن أيهما مسئولاً عن المخالفات المذكورة) .

ولذلك تقع المسؤولية على كل من العامل الأجنبي ومخدومه . والواقع أن الجريمة تتم بتعاون الطرفين معا لأن الواجب على صاحب العمل الامتناع عن استخدام العامل الأجنبي الغير حائز للشروط المقررة قانوناً .

لحالة الاستخدام ذاتها بحيث يعاقب بموجبها صاحب العمل الذي يستخدم عاملاً بدون شهادة القيد (نقض جنائي ٥ يونيو ١٩٦٧ طعن ٣٧/٧٣٨ ق مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٧٦٠ قاعدة ١٥٢) .

وربما يرجع هذا الاجتهاد والتوسع في التفسير الى غموض المادة السادسة عشر التي اكتفت بالزام صاحب العمل برد شهادة القيد الى مكتب الترخيم بمجرد استخدام العامل ولكن دون أن تقرر صراحة الزامه بعدم استخدام العامل بغير هذه الشهادة .

وكذلك جرت عادة النيابة العامة بالتمسك بالمادة ١٤ سالف الذكر ضد أصحاب الاعمال وعدم الاكتفاء بالمادة ١٦ .

ولكن محكمة النقض مترددة فقد حكمت أحيانا بالاكْتفاء في هذا الموضوع بالمادة السادسة عشر ضد أصحاب الاعمال (نقض جنائي ١٧ ابريل ١٩٦٧ طعن ٥٧١ / ٣٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٥٤١ قاعدة ١٠٥) .

ولا شك أن هذا الرأي الأخير هو الأفضل لأن صلاحية المادة الأصلية للوصول الى غرض الشارع تفنى عن الاجتهاد في تفسير المواد الأخرى .

وعلى كل حال فقد حكمت المحاكم بعدم تعدد الغرامة ضد صاحب العمل في حالة استخدامه العمال بغير شهادات القيد لأن غرض الشارع من التعدد هو حالة الالتزامات التي تمس الحقوق الفردية للعمال بعكس الالتزامات التنظيمية حيث المقصود بها مجرد سهولة الرقابة كالحاصل في هذا الالتزام (نقض جنائي ٢٣ يناير ١٩٦٧ طعن ١٤٧٧ / ٣٦ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٨٤ قاعدة ١٤ ونقض جنائي ١٧ ابريل ١٩٦٧ طعن ٣٧/٥٧١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٥٤١ قاعدة ١٠٥) .

كما حكمت بعدم تعدد الغرامة في حالة مخالفة المادة ١٧ بشأن اهمال الكشوف الدورية الواجب ارسالها الى مكاتب الترخيم خلال شهرى يناير ويوليو من كل سنة (نقض جنائي ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ طعن ١٠١١ / ٣٦ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ٩٢٩ قاعدة ١٧١) .

وأمم الالتزامات الغير تنظيمية كمنع تخديم

الرابعة - عقوبة المادة ٢٢٠ :

تنص المادة ٢٢٠ على أن يعاقب كل صاحب عمل يخالف أحكام الفصل الأول من الباب الثاني بفرامة من مائتي قرش إلى ألفي قرش .

وعنوان الفصل الأول سالف الذكر هو (في التدرج والتدريب المهني) ويشمل المواد من ٣٧ إلى ٤١ من قانون العمل .

ويعتبر من أهم أحكام الفصل المذكور هو وجوب كتابة عقد العمل وأن يبين فيه مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتالية والاجر بصورة متدرجة في كل مرحلة (م ٣٨) .

الخامسة - عقوبة المادة ٢٢١ :

تنص المادة ٢٢١ على أن يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك بفرامة من جنيهين إلى عشرين جنيها . وتتعدد الفرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

وللفصل المقصود عنوان (عقد العمل الفردي) ويشمل المواد من ٤٢ إلى ٨٨ وهي المنظمة لهذا العقد .

ويلاحظ أن المادة ٢٢١ سالف الذكر لم تحدد المخالف بأنه صاحب العمل بل اكتفت بالنص على كل من يخالف مواد هذا الفصل الخاص بعقد العمل الفردي (م ٨٨/٣٢) وهي تشمل تنظيم علاقة الطرفين وتحديد التزامات كل طرف أمام الآخر .

ولذلك فإن عموم النص يبرر القول بمسئولية كل طرف يهمل في التزاماته المقررة بموجب عقد العمل الفردي . كأن يفسخ أحدهما العقد فجأة دون احترام مهلة الاعلان (م ٧٢) .

ففي هذه الحالة يعاقب الفاسخ بموجب المادة ٢٢١ سالف الذكر وسواء كان هو صاحب العمل أم العامل .

ولكن جرى العمل على عدم اهتمام النيابة العامة برفع الدعوى العمومية ضد العامل المخالف لالتزامات هذا العقد .

وربما يرجع ذلك إلى تفاهة الاضرار الناتجة عن مخالفات العامل في الحياة العملية .

والواقع أن الاحكام المنشورة الصادرة في تطبيق المادة ٢٢١ سالف الذكر تكاد تكون مقصورة على مخالفات صاحب العمل .

وكل ما هناك فقد يضطر صاحب العمل إلى رفع الجنحة المباشرة ضد عامله ردا على الجنحة المباشرة المرفوعة من هذا العامل ضده . ويتبادل كل منهما الاتهام بمخالفة التزامات العقد . ولكن تعتبر هذه الحالات قليلة نادرة .

ويلاحظ أنه من جهة تعدد الفرامة بتعدد العمال فإن المحاكم تميز كماداتها في تطبيق هذا التعدد بين التزامات صاحب العمل التي تعتبرها تمس الحقوق الفردية للعمال لتحرير عقود العمل واعداد الملفات ومنع الاجازات واداء الاجور حيث يجب التعدد وبين التزاماته التي تعتبرها تنظيمية كلائحتي العمل والجزاءات وسجل الفرامات وتنظيم الاسعاف حيث ترفض الحكم بهذا التعدد .

وسنعرض فيما يلي الأهم الاحكام التي طبقت المادة ٢٢١ سالف الذكر .

١ - تحرير عقد العمل . يلزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل الفردي الذي يربطه بعامله فلا يكفي التعاقد الشفوي (م ٤٣) والا يعتبر مخالفا للقانون ويعاقب (نقض جنائي ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ طعن ١٧٢٤/٣٧ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٨ ص ١١٦٨ قاعدة ٢٤٥ ونقض جنائي ٢١ فبراير ١٩٦٦ طعن ١٩٣٩/٣٥ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٨ ص ١٦٩ قاعدة ٣١) .

ولا يهم أن يكون هذا العقد قديما قبل صدور قانون العمل لانه يكفي استمراره قائما في ظل هذا القانون مما يوجب تحريره بمجرد صدور القانون (نقض جنائي ٥ فبراير ١٩٥٧ طعن ١٠٩٧/٢٦ ق . مجموعة احكام النقض سنة ٨ ص ١١٤ قاعدة ٣٥)

وتتعدد الفرامة بقدر عدد العمال الذين لم تحرر عقودهم (نقض جنائي ٢٤ ابريل ١٩٦٢ طعن ١٧٩٩/٣١ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٣ ص ٤٣٠ قاعدة ١٠٨) .

٢ - اعداد ملف لكل عامل :

يلزم صاحب العمل بأن يعد ملفا لكل عامل يوضح فيه تاريخ ابتداء الخدمة والاجر وبينان ما حصل عليه العامل من اجازات اعتيادية أو

ولكن تعتبر هذه الجريمة عمدية فيجب توافر القصد الجنائي بحيث اذا وجد عذر مقبول كخلاف قانوني على استحقاق الجزء الغير مدفوع فلا محل للدانة (الحكم السابق وكذلك نقض جنائي ٥ يونيو ١٩٦٧ طعن ٣٦/٤٧٥ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٧٤٤ قاعدة ١٤٩ وهذا الحكم الاخير بشأن اعانة الغلاء) .

ويمكن القياس على ذلك بحالة اغلاق المحل اداريا وتشميع الخزانة او افلاس صاحب المحل وعلى العموم يعتبر وجود العذر مسألة موضوعية تفصل فيها المحاكم .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين لم يقبضوا أجورهم لأن هذا الالتزام يمس الحقوق الفردية للعمال ولا يعتبر التزاما تنظيميا بحال

ومن أحكام المحاكم أن العامل الذي أعيد للخدمة بأجر يقل عن أجره السابق فلا يعتبر ذلك تخفيضا للأجر لأن التعيين الجديد مستقل فلا توجد مخالفة للقانون ولا محل لعقاب صاحب العمل (نقض جنائي ٥ يونيو ١٩٦٧ طعن ٣٧/٧٤١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٧٦٤ قاعدة ١٥٣) .

٥ - الاجازات :

ينص قانون العمل بالزام صاحب العمل بأن يمنح كل عامل اجازة سنوية من ١٤ يوما الى ٢١ يوما حسب مدة الخدمة (م ٥٨) فضلا عن اجازة الاعياد (م ٦٢) .

واذا أهمل صاحب العمل في ذلك فيعتبر مخالفا للقانون ويعاقب بالمادة ٢٢١ من قانون العمل (نقض جنائي ٢٠ مايو ١٩٦٨ طعن ٣٨/٥٩٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٩ ص ٥٧٨ قاعدة ١١٤) .

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين شملتهم الجريمة (الحكم السابق) .

ومن أحكام المحاكم أن صاحب العمل غير مكلف باثبات منحة لهذه الاجازات مادام ملف كل عامل موضحا فيه حصوله على اجازاته (نقض جنائي ٦ نوفمبر ١٩٦٧ طعن ٣٧/١٣٩٩ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ١٠٧٤ قاعدة ٢٢٠) .

وذلك لأن القانون سكت عن ذلك بعكس اثبات

مرضية (م ٦٩) والا يعتبر مخالفا للقانون ويعاقب (نقض جنائي ٢٣ يناير ١٩٦٧ طعن ٣٦/١٤٧٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٨ ص ٨٤ قاعدة ١٤ ونقض جنائي ٢٥ يناير ١٩٦٥ طعن ٣٤/١٧٢٠ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ ص ٩٣ قاعدة ٢٢) . وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين لم تعد ملفات لهم (الحكمان السابقان) .

ويجب أن تكون الملفات مستوفاة البيانات والا كانت عديمة الفائدة ويستحق صاحب العمل العقاب كالحاصل في حالة انعدام هذه الملفات (نقض جنائي ٤ نوفمبر ١٩٦٨ طعن ٣٨/١٢٩٣ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٩ ص ٩١٣ قاعدة ١٨١ بشأن ملفات بدون بيانات الاجازات) .

٣ - لائحة العمل ولائحة الجزاءات :

ينص قانون العمل بالمادة ٦٨ على أن يلزم صاحب العمل الذي يستخدم خمسة عشر عاملا فأكثر على أن يضع في مكان ظاهر من محله لائحة النظام الاساسي للعمل وأن يودع صورتها الجهة الادارية المختصة . كما يلزم أيضا بوضع لائحة اخرى للجزاءات .

واذا أهمل صاحب العمل في ذلك فيكون مخالفا للقانون ويعاقب (نقض جنائي ٢١ فبراير ١٩٦٦ طعن ٣٥/١٩٣٨ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ١٦٦ قاعدة ٣٠ ونقض جنائي ٩ ديسمبر ١٩٦٢ طعن ٣٣/٨٩٣ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٤ ص ٢٢١ قاعدة ١٦٢) .

ولكن هذا الالتزام تنظيمي فلا تتعدد الغرامة بتعدد العمال (الحكمان السابقان) .

٤ - الأجر :

يلزم صاحب العمل بأداء أجور عماله في مواعييدها (م ١٤٧) والا يعتبر مخالفا (١) . للقانون ويعاقب (نقض جنائي ٣ يونيو ١٩٦٨ طعن ٥٩٧/٣٨ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٩ ص ٥٧٨ قاعدة ١١٤) .

(١) ولكن لم يلزم القانون بعمل كادر للترقية والعلاوات ويعتبر في حقه امتياز كل زيادة في الأجر اعانة غلاء وليست علاوة دورية (نقض جنائي ١٧ يونيو ١٩٦٨ طعن ٢٨/٦٠٠ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٩ ص ٧٠١ قاعدة ٤٣) .

١٣٤٩/٣٥ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧
ص ٣٨٤ قاعدة ٧٦) .

٨ - عرض الفصل العامل على اللجنة الثلاثية :

ينص قانون العمل (م ٦٦) بأن يكون تنظيم
الجزاءات بموجب قرار وزاري . وقد صدر هذا
القرار برقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ويشمل الزام كل
صاحب عمل يستخدم خمسة عمال على الأقل بأن
يعرض على اللجنة الثلاثية مشروع قرار فصل
عامله تأديبيا . ويكون رأى اللجنة استشاريا
لا م ٦ معدلة بقرار ٨/١٩٦٥) .

ولذلك اذا فصل صاحب العمل عامله تأديبيا
دون عرض أمره على اللجنة الثلاثية يكون مخالفا
للقانون ويعاقب بالمادة ٢٢١ (نقض جنائي ٢٨ مارس
١٩٦٦ طعن ١٣٢/٣٦ ق . مجموعة أحكام النقض
سنة ١٧ ص ٣٧٨ قاعدة ٧٥) .

وذلك رغم أن رأى اللجنة استشاري غير
مقيد لصاحب العمل (الحكم السابق) .

السادسة - عقوبة المادة ٢٢٢ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٢٢ على أن يعاقب
بغرامة مائة قرش على الأكثر كل من يخالف أحكام
الفصل الثاني من الباب الثالث في شأن تحديد
ساعات العمل .

ويشمل الفصل سالف الذكر المواد من ١١٤
الى ١٢٣ . ويقرر الحد الأقصى لساعات العمل
اليومي فضلا عن تنظيم فترات الراحة اليومية
والراحة الأسبوعية .

وقد اضافت المادة ٢٢٢ سالف الذكر يانه فضلا
عن الغرامة فانه يجوز لرجال الضبط القضائي
منع استمرار المخالفة بالطريق الإداري . والمقصود
بذلك هو خشية الشارع أن تؤدي بساطة الغرامة
الى استهتار صاحب العمل واستمراره في ارتكاب
هذه المخالفات .

تعدد الغرامة - أوضحت المادة ٢٢٢ أيضا بأن
تعدد الغرامة يقدر عدد العمال الذين وقعت
المخالفة في شأنهم .

وكما لحاصل في الحالات الأخرى لهذا التعدد
السابق شرحها فإن المحاكم تقصر هذا التعدد على
الالتزامات التي تمس الحقوق الفردية للعمال

الاجر المقرر بالمادة ٤٩ (نقض جنائي ٢٧ نوفمبر
١٩٦٧ طعن ١٧٢٤/٣٧ ق . مجموعة أحكام النقض
سنة ١٨ ص ١١٦٨ قاعدة ٢٤٥) .

وعلى كل حال فان بيانات هذه الملفات غير مقيدة
للمحاكم لأن صاحب العمل ينفرد بتحريرها بدون
شأن للعامل فيجوز اثبات عدم صحتها . كما أن
اهمال هذا القيد أو عدم وجود الملفات يعتبر غير
مسقط لحق صاحب العمل في اثبات الاجازة بجميع
الوسائل (نقض مدني ٢٣ ابريل ١٩٥٩ محامة
سنة ٤٠ ص ٨٨٢) .

٦ - الاسعاف :

ينص قانون العمل (م ٦٥) بالزام صاحب
العمل بتوفير وسائل الاسعاف لعماله . ولذلك
يعتبر صاحب العمل المهمل في هذا الالتزام مخالفا
للقانون ويعاقب بالمادة ٢٢١ من قانون العمل
(نقض جنائي ٢١ فبراير ١٩٦٦ طعن ١٩٣٨/٣٥ ق .
مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ١٦٦
قاعدة ٣٠) .

ولكن يعتبر هذا الالتزام تنظيميا فلا تتمدد
الغرامة بتعدد العمال (الحكم السابق ومثله نقض
جنائي ٢١ فبراير ١٩٦٦ طعن ١٩٣٩/٣٥ ق .
مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ١٦٩
قاعدة ٣١) .

٧ - سجل الغرامات :

ينص قانون العمل (م ٧٠) بالزام صاحب
العمل بأن يقيّد الغرامات التأديبية التي يوقعها
على عماله في سجل خاص معد لذلك . فاذا أهمل
صاحب العمل فيكون مخالفا للقانون ويعاقب
بالمادة ٢٢١ (نقض جنائي ٢٤ ابريل ١٩٦٢ طعن
١٧٩٩/٣١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٣
ص ٤٣٠ قاعدة ١٠٨) .

ولكن يعتبر هذا الالتزام تنظيميا فلا تتمدد
الغرامة بتعدد العمال (الحكم السابق) .

وبهذه المناسبة فقد حكمت المحاكم بأن صاحب
العمل غير مسئول عن عدم تشكيل لجنة التصرف
في هذه الغرامات لأن التزامه مقصور على تنفيذ
قراراتها طبقا للقرار الوزاري المنظم لهذه اللجان
(نقض جنائي ٢٩ مارس سنة ١٩٦٦ طعن

السابعة - عقوبة المادة ٢٢٣ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٢٣ على ان يعاقب كل من يخالف احكام الفصل الثالث في شأن الاحداث بغرامة لا تزيد على مائة قرش .

ويشمل الفصل المذكور المواد من ١٢٤ الى ١٢٩ من هذا القانون .

تعدد الغرامة - اوضحت المادة ٢٢٣ ايضا بان تعدد الغرامة بقدر عدد الاحداث الجارى تشفيهم او قبولهم في عنابر العمل بحالة مخالفة لاحكام الفصل الثالث المذكور .

كما تعدد الغرامة ايضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العامل .

العود - اوضحت المادة ٢٢٣ ايضا بأنه اذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية خلال السنة التالية للحكم جاز الحكم عليه فضلا عن الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا .

ولذلك تظل الغرامة اجبارية في حالة العود ومع جواز اضافة الحبس ايضا . ولكن لا محل للتعدد في عقوبة الحبس لانه مقصور على الغرامة .

الشخص المسئول - تنص المادة ٢٢٣ ايضا على ان تقام الدعوى على مدير المحل او الماقل او المشرف على المكان الذى يؤدى فيه العمل . وكذا تقام الدعوى على صاحب العمل اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة .

ولذلك فالقاعدة هى رفع الدعوى العمومية ضد مدير المحل (او الماقل او المشرف) . ولكن يجوز ايضا رفعها ضد صاحب العمل اذا وجدت شبهات على علمه بالجريمة . ومع حقه في اثبات برائته بهدم هذه الشبهات .

وقد اضاقت المادة ٢٢٣ ايضا بأن (تقام الدعوى ايضا على الاشخاص الذين لهم الولاية الشرعية او الوصاية على الاحداث اذا تركوهم يشتغلون بحالة مخالفة لاحكام الفصل آنف الذكر) .

والمقصود بذلك هو حالة اشتراك الولى الشرعى او الوصى في المخالفة بأن يرضى بتشغيل الحدث بما يخالف النظام القانونى . لان واجبه هو حماية الحدث

كاحترام الحد الأقصى لوقت العمل اليومى وحقوق الراحة الأسبوعية . وبعبكس الالتزامات التنظيمية كتعليق جدول مواعيد العمل وفترات الراحة (م ١٢٢) حيث لا محل لهذا التعدد (نقض جنائى ٢٢ مارس ١٩٦٥ طعن ٣٤/١٩٦٣ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٦ ص ٢٦١ قاعدة ٥٦) .

العود - اهتمت المادة ٢٢٢ ايضا بحالة العود فنصت على انه اذا ارتكبت مخالفة مماثلة خلال سنة من تاريخ الحكم جاز الحكم على المخالف فضلا عن الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا .

كما اوضحت المادة ايضا بأنه اذا ارتكب المخالف مخالفة جديدة خلال سنة حكم عليه فيها مرتين لمخالفة احكام المادتين ١١٨ و ١١٩ (وهما بشأن الراحة الأسبوعية) جاز الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز اسبوعا .

والمفهوم ان التعدد مقصور على الغرامة وحدها فلا يشمل الحبس أو اغلاق المحل .

الشخص المسئول - اوضحت المادة ٢٢٢ ايضا بأن (تقام الدعوى على مدير المحل . كما تقام ايضا على صاحبه اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد بأنه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة) .

ولذلك ينفرد مدير المحل بهذه المسئولية . ولكن يجوز ايضا رفع الدعوى العمومية ضد صاحب العمل اذا وجدت ظروف تبرز علمه بالحقيقة .

وأما قصد الشارع من ذلك فهو زيادة اهتمام صاحب العمل باختيار المدير ورقابته وابعاد نفسه عن الشبهات .

وحقيقة ان ذلك مخالف للقواعد العامة في المسئولية الجنائية حيث لا محل لمسئولية الشريك ما لم يثبت الاتهام هذا الاشتراك . ولكن الضرورات العملية قضت بهذا الشذوذ لان الظروف فى أعمال المدير انها لمصلحة صاحب العمل وبرضائه فى معظم الاحيان .

وعلى كل حال فيمكن لصاحب العمل اثبات برائته وجهله بتصرف المدير .

ويلاحظ ان لهذه المسئولية نظير بالمادتين ٢٢٣ و ٢٢٤ بشأن تشغيل الاحداث والنساء .

وكذا تقام على صاحب العمل اذا كانت الظروف تحمل على الاعتقاد انه لم يكن يجهل الوقائع المكونة للمخالفة .

التاسعة : عقوبة المادة ٢٢٥ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٢٥ على ان يعاقب بالحبس من اسبوع الى شهر كل من يخالف احكام المادة ١٥٢ وهي الخاصة بالزام صاحب العمل بانشاء نقطة انقاذ في حالة استخدام عماله في المناجم .

كما تنص ايضا على ان يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا الفصل بغرامة من مائتى قرش الى الفى قرش . والمقصود هو الفصل الخامس من الباب الثالث في شأن تشغيل العمال في المناجم والمهاجر الذى يشمل المواد ١٤١/١٥٥ من قانون العمل .

كما تنص المادة ٢٢٥ ايضا على ان تتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . ولكن المحاكم ترفض هذا التعدد في حالة الالتزامات التنظيمية كالمواد ١٤٤ و ١٤٨ و ١٥٠ بشأن السجلات والجداول (نقض جنائى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٤ طعن ٣٤/٧١٠ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٥ ص ٧٠٢ قاعدة ١٣٨) .

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٥ سالفه الذكر على ان يعاقب بالحبس من اسبوع الى شهر في حالة العود الى مخالفة المادة ١٥٥ ب خلال السنة التالية للحكم في المخالفة السابقة .

وأما المادة ١٥٥ حرف ب فهي التى تلزم صاحب العمل بتقديم ثلاث وجبات غذائية يوميا لعماله الذين يستخدمهم في المناجم والمهاجر اذا كانت بعيدة عن العمران .

وبلاحظ أن المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ نظمت حق الجهات الادارية في التدخل لحماية هؤلاء العمال اذا توافرت شروط معينة وذلك بسبب خطورة أعمالهم واهمية السرعة لوجودهم في أماكن بعيدة عن العمران كوقف العمل او القيام بالاصلاحات العاجلة على نفقة صاحب العمل .

العاشر - عقوبة المادة ٢٢٨ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٢٨ على ان يعاقب

ومنع هذا التشغيل وابلاغ الشرطة . ولكن يلزم الاتهام باثبات هذا الاهمال فلا تكفى الشبهات والظنون .

وكذلك تنص المادة ٢٢٣ سالفه الذكر بأن تقام الدعوى ايضا (على الشخص الذى تسبب في استخدامهم بحالة مخالفة لهذه الاحكام او الذى يخالفها باى شكل كان) .

والمقصود بذلك هو مسئولية الشخص المتعهد بتوريد الاحداث اذا خالف القانون فمثلا يتوسط في استخدام حث قبل السن المقررة او في عمل ممنوع .

فصل رئيس العمل - وكذلك تنص المادة ٢٢٣ سالفه الذكر على انه (اذا صدر حكم على الشخص الذى يستخدمه صاحب العمل لرقابة عمل الاحداث في جنائية او جنحة ارتكبها اثناء تأدية أعماله او بسببها او اذا تعددت الاحكام الصادرة ضده لارتكابه مخالفات لاحكام الفصل المذكور خلال ثلاث سنوات وجب على اصحاب ومدير العمل او المقاوله او المحل بناء على تبليغ المركز او القسم ان يفصلوه خلال ثمانية ايام من تاريخ ذلك التبليغ والا طبقت الاحكام المدونة في الفقرة الاولى من هذه المادة) .

الثامنة - عقوبة المادة ٢٢٤ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٢٤ على ان يعاقب كل من يخالف احكام الفصل الرابع الباب الثالث في شأن تشغيل النساء بغرامة لا تتجاوز مائة قرش . ويشمل الفصل المذكور المواد من ١٣٠ الى ١٤٠ من هذا القانون .

تعدد الغرامة - وتنص المادة ايضا على ان تتعدد الغرامة بقدر عدد العاملات الجارى تشغيلهن بحالة مخالفة لاحكام هذا الفصل .

وتتعدد الغرامة ايضا كلما تكررت المخالفة بالنسبة لنفس العاملة .

العود - كما تنص ايضا على انه اذا ارتكب شخص سبق الحكم عليه مخالفة ثانية خلال السنة التالية للحكم جاز الحكم عليه فضلا عن الغرامة بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا .

الشخص المسئول - كما تنص ايضا على ان تقام الدعوى على مديري المحل او المقاوله او المحل .

الثانية عشر - عقوبة المادة ٢٣٠ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٣٠ بفقرتها الاولى على ان يعاقب بالغرامة من جنيتين الى عشرين جنيتها كل من يخالف أحكام المادة ١٧٢ . وهذه المادة خاصة بالزام صاحب العمل بأن يستقطع من أجر العامل قيمة اشتراكه في النقابة وتسليم المبلغ الى أمين صندوق هذه النقابة خلال النصف الاول من كل شهر .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ سالفه الذكر على ان يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأكثر وبغرامة مائة جنيه على الأكثر او باحدى هاتين العقوبتين كل عضو بمجلس ادارة النقابة (يعتمد اعطاء بيانات غير صحيحة تتعلق بالنظام الأساسي او السجلات او الدفاتر او الحسابات التي فرض الباب الرابع في شأن نقابات العمال ابلاغها لدوى الشأن) .

واما الباب الرابع فانه يشتمل على المواد ١٨٧/١٦٠ من قانون العمل وتكفي الإشارة الى ان المادتين ١٧٥ و ١٧٦ تلزمان مجلس ادارة النقابة بوضع سجلات ودفاتر النقابة تحت اشراف مفتشى العمل فضلا عن وجوب ابلاغ وزارة العمل عن الحساب السنوى لميزانية النقابة .

كما تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٠ سالفه الذكر على ان يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأكثر وبغرامة مائة جنيه على الأكثر او باحدى هاتين العقوبتين كل شخص معين لادارة هيئة ويطلق عليها اسم نقابة بدون حق او زاول أعمالا نقابية بدون حق ويحكم ايضا بمصادرة الاشياء موضوع الجريمة والاموال التي تكون قد جمعت فضلا عن جواز الحكم باغلاق مقر هذه الهيئة .

والقصود بذلك هو حماية النقابة من منافسة الهيئات التي تحاول حمل لقب (نقابة) او تزاول أعمالا نقابية رغما من انها تكونت خارج قانون العمل وغير خاضعة لاشراف وزارة العمل . ويكون المقصود عادة من وجودها هو منافسة النقابة القانونية والاعتداء على اختصاصها ومنضايقتها بسبب فشل زعماء هذه الهيئات في انتخابات النقابات .

بغرامة من خمسة جنيتها الى خمسين جنيتها كل من يخالف القرارات الوزارية الصادرة تطبيقا للمادة ١٥٩ في شأن تحديد الأجور .

واضافت المادة ٢٢٨ ايضا بأن تقضى المحكمة فضلا عن ذلك بالزام المخالف بأن يدفع فرق الاجر والعلاوة المستحقة . كما تعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

ويلاحظ ان المادة ١٥٩ سالفه الذكر خاصة بتحديد الحد الأدنى للاجور بمعرفة لجان مختصة . ولكن لم تتكون هذه اللجان بعد .

وعلى كل حال فان الشارع نظم الحد الأدنى للاجور في بعض الحالات بقوانين أخرى كالحاصل بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ الذى يحدد خمسة وعشرين قرشا على الأقل للاجر اليومي الشامل في بعض المحال الصناعية للعامل الذى تجاوز عمره ثمانى عشر سنة (١) .

وكذلك فعلت بعض الاوامر العسكرية المنظمة لاسانة الغلاء في المحال الصناعية والتجارية حيث حدد الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ هذا الحد بواقع ١٢ر٥ قرشا يوميا او ٣١٢ر٥ شهريا . وذلك للبالغ عمره ثمانى عشرة سنة على الأقل (٢) .

الحادية عشر - عقوبة المادة ٢٢٩ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٢٩ على ان يعاقب بالغرامة من خمسة جنيتها الى خمسين جنيتها كل من يخالف القرارات الوزارية التى تصدر تطبيقا للمادتين ١٠٧ و ١٠٨ من قانون العمل .

اما المادتان ١٠٧ و ١٠٨ فينظمان الوسائل اللازمة لوقاية العمال من مخاطر المهنة والاضرار الصحية . وقد وردا بالباب الثالث الخاص بتنظيم العمل .

(١) ويعاقب المخالف بالغرامة من خمسين جنيتها الى الف جنيه . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس ثلاثة أشهر على الأكثر فضلا عن الغرامة (م ٢ قانون ١٩٦٢/١٠٢) .

(٢) ويعاقب المخالف بغرامة من خمسة جنيتها الى خمسين جنيتها (م ٧ من الامر ١٩٥٠/٩٩) .

الثالثة عشر - عقوبة المادة ٢٣١ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٣١ على أن يعاقب بالفرامة من عشرين جنيها إلى مائة جنية كل صاحب عمل أو من يقوم مقامه فصل أحد العمال أو أوقع عليه عقوبة لارغامه على الانضمام إلى النقابة أو عدم الانضمام إليها أو بسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذ قراراتها المشروعة . وتتعدد العقوبة بتعدد الأشخاص .

وقد أوضحت المادة سالفة الذكر بأن تعتبر اللجنة المؤقتة التي تبشر اجراءات تأسيس النقابة في حكم النقابة .

كما أوضحت بأن يسرى هذا الحكم أيضا بالنسبة لأعضاء النقابات الفرعية واللجان النقابية .

والمقصود بذلك هو حماية حرية العمال في الانضمام إلى النقابات وفي ممارسة أعمالهم النقابية وفي انسحابهم من هذه النقابات .

الرابعة عشر - عقوبة المادة ٢٣١ مكررا :

أضيفت هذه المادة إلى قانون العمل بموجب قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . وتنص على أن يعاقب المتخلف بدون عذر عن الاشتراك في انتخابات أعضاء مجالس الإدارة . وذلك بفرامة مائة قرش على الأكثر .

وأوضحت المادة ٢٣١ مكررا سالفة الذكر بأن (يعتبر من قبيل العذر التخالف لمرض أو سفر) والمفهوم أن ذلك مجرد مثال على العذر المقبول وليس حصرا لهذه الحالات . وربما كان الأفضل النص على عذر الشيخوخة وتحديدده بسن ٥٥ رحمة بالشيخوخة وعدم أرهاقهم بإجراءات الحصول على شهادة مرضية وما في حكمها . بل المأمول أن يمتد هذا الاعفاء إلى الانتخابات العامة والاستفتاء القومي .

ولم توضح المادة المقصود بمجالس الإدارة . ولكن المفهوم أن ذلك يشمل مجالس إدارة جميع التشكيلات النقابية وهي إدارة كل من النقابة العامة واللجنة النقابية والنقابة الفرعية والاتحاد العام للعمال والاتحادات المحلية للعمال .

وطبقا للقواعد العامة يجب عدم التوسع في تطبيق هذه المسؤولية الجنائية فلا تشمل مثلا حضور جلسات الجمعيات العمومية للتشكيلات النقابية

التي يخلو جدول أعمالها من انتخاب أعضاء مجالس الإدارة .

وعلى كل حال فيجب في المخالف أن يكون مشتركا في النقابة وحائزا للشروط المقررة للاشتراك في الانتخابات .

الخامسة عشر - عقوبة المادة ٢٣٢ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٣٢ على أن يعاقب صاحب العمل الذي يمتنع عن تنفيذ قرار التحكيم الصادر من هيئة التحكيم طبقا للمادة ٢٠٣ من هذا القانون خلال أسبوع من الموعد المحدد لذلك بالفرامة من عشرة جنيها إلى ألف جنية .

كما يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ هذا القرار من العمال بالفرامة من جنيهاين إلى عشرة جنيها .

السادسة عشر - عقوبة المادة ٢٣٣ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٣٣ بفقرتها الأولى على أن يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة كل من يخالف المادة ٢٠٩ من هذا القانون . وهي تمنع الإضراب أو إغلاق المحل خلال مرحلة التوفيق والتحكيم .

ومن تطبيقات المحاكم - نقض جنائي ٢٩ مارس ١٩٦٦ طعن ٣٦/٨٧ ق . مجموعة أحكام النقض سنة ١٧ ص ٤٠٦ قاعدة ٨٠ والتي حكمت بأن وقف العمل بسبب قلة الخامات هو دفاع جوهري يبرر قبول الطعن والاحالة حيث تلزم محكمة الموضوع يبحث هذا العذر الذي يدعيه صاحب العمل المخالف للمادة ٢٠٩ سالفة الذكر .

كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٣ سالفة الذكر على أن يعاقب بالفرامة من جنيهاين إلى عشرين جنيها كل من يخالف المادة ٢١٣ وهي التي تلزم صاحب العمل بتسهيل مهمة مفتشي العمل وتقديم المعلومات الصحيحة لهم .

السابعة عشر - عقوبة المادة ٢٣٤ :

ينص قانون العمل بالمادة ٢٣٤ على أن يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في القوانين النافذة كل من أفشى سرا من أسرار الصناعة أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها أثناء التفطيش .

في قانون العمل لصالح وزارة العمل (م ١١ -
اصدار) .

كما سكت القانون عن اجراءات الدعوى العمومية
فتطبق القواعد العامة المعروفة في الجنح كما سبق
شرحه في قانون العمل .

وسنعرض فيما يلي للعقوبات المنصوص عليها
في قانون التأمينات الاجتماعية وهي واردة في خمس
مواد (م ١٣٣/١٣٧) .

ويلاحظ ان المادة السابعة عشر من القانون
سالف الذكر تلزم صاحب العمل بمبالغ إضافية
تعادل نصف الاشتراكات عن العمال الذين يتخلفون
عن التأمين عليهم . كما يلزم بمبلغ اضافي بواقع
١٠٪ عن كل اشتراك يتأخر في سداده وذلك شهريا
بحد أقصى ٣٠٪ وفضلا عن فوائد ٦٪ المقررة بالمادة
١٤ . ولكن هذه المبالغ الاضافية ليست عقوبات مالية
بل تعتبر تعويضات مكملة للفوائد وتخضع للقواعد
المدنية وحدها .

الأولى - عقوبة المادة ١٣٣ :

ينص قانون التأمينات الاجتماعية بالمادة ١٣٣
على أن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرا واحدا
وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين كل من تواطأ عن طريق اعطاء بيانات خاطئة
للحصول على تعويض أو معاش دون وجه حق له أو
لغيره من هيئة التأمينات الاجتماعية .

وواضح أن المقصود بهذه المادة هو مكافحة
الفسح في البيانات المقدمة من أى شخص الى الهيئة
بقصد الحصول على تعويض أو معاش دون حق .

ولا يهم في هذا الشخص أن يكون عاملا أو صاحب
عمل أو من فئة أخرى . كما لا يهم أن يكون غرضه
مصلحة نفسه أو مصلحة غيره .

الثانية - عقوبة المادة ١٣٤ :

ينص هذا القانون بالمادة ١٣٤ على أن يعاقب
بغرامة من جنيه واحد الى عشرين جنيه كل من
يخالف أحكام المواد الآتية (م ١٣٠ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨
و ٦١ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦) .

١ - المادة ١٣ - وهي تلزم صاحب العمل بتقديم
البيان السنوى بأجر العاملين لديه

والمقصود بذلك مفتشو العمل ولاجل اطمئنان
أصحاب الاعمال الى حفظ أسرارهم فيتعاونون مع
هؤلاء المفتشين بدون خوف من افشاء أسرار المحل .

والمفهوم انه بجانب المسؤولية الجنائية (م ٣١٠
قانون العقوبات) ضد هؤلاء المفتشين فانه يمكن
للوزارة الرجوع عليهم بالجزاءات التأديبية فضلا
عن حق أصحاب الشأن في الرجوع عليهم بالتعويض
طبقا للقواعد العامة (م ١٦٣ مدنى) .

قانون التأمينات الاجتماعية

يتشابه نظام العقوبات في هذا القانون مع نظيره
في قانون العمل . وينص قانون التأمينات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالباب العاشر وعنوانه
(العقوبات) على المواد ١٣٢/١٣٩ التى تقرر هذه
العقوبات ضد المخالفين لالتزامات معينة من هذا
القانون .

وتعتبر معظم هذه العقوبات غرامات . وأما
حالات الحبس فهى قليلة نادرة . كما تدل هذه
العقوبات على أن الجرائم المفصودة هى جنح .

وقد أوضحت المادة ١٣٢ بأنه (مع عدم الاخلال
بآية عقوبة اشد ينص عليها أى قانون آخر) كما فعل
قانون العمل بالمادة ٢١٥ .

كما تتعدد الغرامة أحيانا بتعدد العمال (م ١٣٥
و ١٣٦) وأن كانت المحاكم تقصر هذا التعدد على
الالتزامات التى تمس الحقوق الفردية للعمال كعدم
اشتراك صاحب العمل فى الهيئة بعكس اهماله فى
الدفاتر والسجلات (نقض جنائى ٦ مارس ١٩٦٧
طعن ٣٦/٢١٦١ ق . مجموعة أحكام النقض سنة
١٨ ص ٣١٩ قاعدة ٦٤) وعلى العموم كما سبق
شرحه فى الحالات المماثلة بقانون العمل بشأن هذا
التعدد . وكل ما هناك فقد وضع قانون التأمينات
الاجتماعية حدا أقصى لهذا التعدد وهو مبلغ
خمس مائة جنيه بعكس قانون العمل الذى سكت عن
ذلك .

كما يمنع القانون (م ١٣٨) وقف تنفيذ
الغرامات كالحاصل فى قانون العمل (م ٢٣٥) .

كما ينص القانون (م ١٣٩) على انتفاع هيئة
التأمينات الاجتماعية بالغرامات المحكوم بها كالحاصل

مثال ذلك - مخالفة صاحب العمل للمادتين ١٣ و ١٢٦ بشأن ارسال الاستثمارات واعداد السجلات والدفاتر (تقض جنائي ٦ يونيو ١٩٦٦ طعن ٣٦/٦٥٣ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٧ ص ٧٦٨ قاعدة ١٤٣) .

وكذلك مخالفة صاحب العمل للمادة ١٣ بعدم سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة (تقض جنائي ١٨ يناير ١٩٦٦ طعن ٣٦/١٠٢٥ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٧ ص ١٠٢٣ قاعدة ١٩٢) .

الثالثة - عقوبة المادة ١٣٥ :

ينص هذا القانون بالمادة ١٣٥ على أن يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل خاضع لهذا القانون ولم يشارك في الهيئة عن أي من عماله .

كما يعاقب بذات العقوبة كل صاحب عمل يخالف حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة (وهي تنص على عدم جواز تحميل العاملين أي نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص) وتحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بالزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين .

والمقصود بهذه الفقرة الثانية هو الزام صاحب العمل وحده بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية دون الرجوع على عامله مالم يوجد نص يقرر هذا الرجوع كالحاصل مثلاً في اشتراك العامل في تأمين الشيخوخة حيث يقتطعه صاحب العمل من الاجر (م ٧٥ بند ٢) ويورده الى الهيئة .

وتحكم المحكمة الجنائية برد هذه المبالغ الى العمال بدون طلب وبدون الادعاء المدني وعلى العموم بدون اجراءات وذلك لأجل راحة العمال .

وقد أضافت المادة ١٣٥ سالفه الذكر بفقرتها الثالثة (وتعدد الغرامة في جميع الاحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها خمسمائة جنيه عن المخالفة الواحدة) .

ولذلك اذا لم يشترك صاحب العمل في هيئة التأمينات الاجتماعية عن بعض عماله فانه يعاقب بغرامة مائة قرش وتعدد هذه الغرامة بقدر عدد

واشتراكاتهم الشهرية فضلاً عن البيان الشهري بالتعديلات . كما يلزم بأداء الاشتراكات شهرياً .

٢ - المواد ٣٦/٣٨ - وهي تلزم صاحب العمل بتقديم البلاغات اللازمة عن كل اصابة عمل تقع لأحد عماله فضلاً عن نقل المصاب الى مكان العلاج الذي تعينه الهيئة .

٣ - المادة ٦١ - وهي تلزم الجهات العلاجية التي تعالج العمال المصابين باصابات العمل بتقديم البيانات اللازمة للهيئة . كما تلزم ايضاً صاحب العمل والجهة العلاجية بموافاة وزارة العمل بما تطلبه من بيانات واحصاءات .

٤ - المادة ٦٩ - وهي تلزم صاحب العمل خلال ثلاثة ايام من انتهاء خدمة العامل بأن يخطر مكتب الهيئة المختص بذلك بخطاب مسجل يعلم وصول ويرفق معه الاستثمار الخاصة بانتهاء الخدمة وسبب ذلك . وعليه ايضاً ان يخطر عامله بتاريخ ورقم الاخطار المشار اليه .

٥ - المادة ٧٤ - وهي تلزم صاحب العمل ببناء على طلب الهيئة بأن يخصم من اجر العامل في الحدود القانونية المبالغ التي حصل عليها هذا العامل بدون حق من تعويضات تأمين البطالة .

٦ - المادة ١٠٦ - وهي تلزم المستحق في معاش الوفاة ابلاغ الهيئة بكل تغيير يؤدي الى قطع المعاش او وقفه او خفضه خلال شهر من تاريخ التغيير .

٧ - المادة ١٢٦ - وهي تلزم صاحب العمل بأن يقدم للهيئة الكشوف اللازمة وأن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات وفقها للقرارات الوزارية .

كما يلزم بأن يعد ملفاً لكل عامل بشأن التأمينات الاجتماعية .

كما يلزم باخطار الهيئة باسم العامل قبل انتهاء مدة خدمته لبلوغ سن التقاعد وذلك بثلاثة اشهر على الاقل (م ١٢٦) .

ولكن خلت المادة ١٣٤ سالفه الذكر من النص على تعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة . ولذلك لا محل لهذا التعدد .

المحكمة من تلقاء ذاتها بما يكون مستحقا للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه) .

وأما المادة ٨٩ المشار اليها فهي انظم تصفية المزايا الاضافية للانظمة الخاصة التي كان اصحاب الاعمال ملتزمين بها امام عمالهم بشأن المكافآت والمعاشات والادخار قبل صدور هذا القانون .

الخامسة - عقوبة المادة ١٣٧ :

ينص هذا القانون بالمادة ١٣٧ على ان يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأكثر وبغرامة خمسين جنيها على الأكثر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من افشى من موظفي الهيئة أسرار العمل التي يكون اطلع عليها بحكم المادة ١٢٩ وهي التي تقرر حق هؤلاء الموظفين في التفتيش على محال العمل والاطلاع على الدفاتر والسجلات والقيام بالتحريات اللازمة .

وعلى العموم فقد سبق شرح حالة مماثلة في قانون العمل (م ٢٣٤) .

ومن تطبيقات المحاكم بشأن عقوبات قانون التأمينات الاجتماعية (نقض جنائي ١٨ يناير ١٩٦٦ طعن ٣٦/١٠٢٥ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٧ ص ٩٨٢ قاعدة ١٨٢) التي حكمت بأن مخالفة المادة ١١٤ بشأن تعليق شهادة الاشتراك في الهيئة بالحل غير معاقب عليها لعدم وجود النص .

هؤلاء العمال ولكن في حدود مبلغ خمسمائة جنية على الأكثر (نقض جنائي ٦ مارس ١٩٦٧ طعن ٣٦/٢١٦١ ق . مجموعة احكام النقض سنة ١٨ ص ٣١٩ قاعدة ٦٤) .

ويجب التمييز بين عدم الاشتراك في الهيئة وبين عدم سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة لان هذه الحالة الاخيرة مشمولة بالمادة ١٣٤ التي لم تنص على تعدد الغرامة بتعدد العمال كما سبق بيانه .

الرابعة - عقوبة المادة ١٣٦ :

ينص هذا القانون بالمادة ١٣٦ على ان يعاقب كل من يخالف المادة ٨٩ بغرامة من جنييه واحد الى عشرين جنيها .

واضافت المادة سالفه الذكر (وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة بشرط الا يجاوز مجموعها خمسمائة جنييه عن المخالفة الواحدة) .

واضافت أيضا فقرة ثالثة ونصها (فاذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضرها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث تجاوز عشرة أمثالها) .

واخيرا اضافت الفقرة الرابعة الآتية (وتقضى

للأستاذ
عبد الرحمن
جهندي
المحامي

الإجراءات القضائية أمام المحكمة العليا

تمهيد

توشك المحكمة العليا مباشرة اختصاصها .

وعلى صفحات « المحاماة » أيدي الدكتور جمال العطيني « ملاحظات حول المحكمة العليا » ثم بين لنا الدكتور مصطفى كمال وصفي « طبيعة اختصاصات المحكمة العليا » ولئن كانت التشريعات الموضوعية ، هي موطن العدل بمضمونه ونحوه فان التشريعات الاجرائية هي اليه ، الطريق والأداة « كما تقول المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات المدنية . ومن ثم فاهمية الاجراءات القضائية أمام المحكمة العليا غير خافية ، واستكمالا لسلسلة البحوث التي قدمتها « المحاماة » رايت التصدي لهذا الجانب من الدراسة .

وعدنا المشرع باصدار قانون خاص بالاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا في المادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ونحن لا نتوقع ان يمر مشرعنا في القريب العاجل بوعده هذا ، فمئذ ما يزيد على الخمسة عشر عاما سبق ان وعدنا باصدار قانون للاجراءات الادارية - في قانون تنظيم مجلس الدولة - ورغم ما بلغه قانون الاجراءات الادارية من تأصيل شارك فيه القضاء الاداري والفقهاء رغم ذلك فان المشرع لم ينفذ وعده ، فما بالك بقانون لم يتبلور بعد اصوله المادية !

فلا محيص اذن من تضافر المحكمة العليا وجهود الفقهاء في ابتداع الاجراءات الخاصة بالمحكمة حتى يوطأ السبيل أمام مشرعنا ولا يبقى له من فضل سوى صياغة وتقنين التشريع الموعود .

لقد استعمار المشرع اجراءات القضاء الاداري وبعض الاجراءات أمام محكمة النقض لتطبيق - خلال فترة الانتقال - أمام المحكمة العليا . فالمادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص على انه « الى ان يصدر قانون خاص بالاجراءات والرسوم

أمام المحكمة العليا تتبع في اجراءات رفع الدعوى وتقديم الطلبات الى المحكمة والفصل فيها وتحديد الرسوم المستحقة عليها الاحكام الصول بها أمام مجلس الدولة » كما ان المادة الخامسة من قانون المحكمة تقول « يكون رفع الدعوى أمام المحكمة بطريق الابداع بقلم كاتبها وتتبع في شأن المواعيد والاجراءات الخاصة بتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة الاحكام الواردة في هذا الخصوص في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام الواردة في هذا القانون » أما المادة الثانية عشرة فقد نصت على ان « تكون جلسات المحكمة علنية ... ويكون النطق بالحكم في جميع الاحوال في جلسة علنية وتسرى على الاحكام التي تصدرها المحكمة العليا ونظام الجلسات القواعد المطبقة أمام محكمة النقض » .

فالأصل في الاجراءات أمام المحكمة اذن هو التشريع اي النصوص الاجرائية الواردة في قانون انشاء المحكمة وكذلك النصوص التي استعارها التشريع من قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات غير ان هذه النصوص المستعارة لا تطبق في رأينا بحرفيتها وانما تتلون بما يتلاءم مع وظيفة المحكمة وطبيعة اختصاصاتها ثم يلي هذا المصدر المبادئ القضائية التي سترسيها المحكمة وآراء الفقهاء .

والمحكمة العليا تختص بحسب قانون انشاءها بامور اربعة هي الطعن بعدم دستورية القانون ، وقضايا تنازع الاختصاص ، وطلبات ايقاف تنفيذ احكام هيئات التحكيم وأخيرا طلبات تفسير القانون .

وغنى عن البيان ان طلب تفسير القانون ليس خصومة قضائية اذ لا تثار بشأنه منازعة بين خصمين يتصارعان وانما اختصاص المحكمة في شأنه ولائي ، ولان المحكمة هي السلطة القضائية العليا فان قراراتها في طلبات التفسير تلزم المحاكم المختلفة وشأن قرارات المحكمة في ذلك شأن رأي الجمعية العمومية للقسم

بالإضافة الى انه لا شك في أن حكم المحكمة العليا سيكون ملزماً لغيرها من المحاكم .

أطراف الدعوى :

تستهدف دعوى عدم دستورية القانون عدم تطبيق هذا القانون ، فالدعوى بطبيعتها ليست منازعة ذاتية يدافع فيها الخصوم عن حقوق أو مراكز ذاتية . وإنما هي دعوى مقصود منها إرساء مبدأ المشروعية ، وتدرج القواعد القانونية ، شأنها في ذلك شأن دعوى إلغاء القرار الإداري فهي إذن دعوى موضوعية يختصم فيها القانون ذاته المطعون بعدم دستوريته .

وبالنظر الى أنه لا بد ، في كل خصومة ، أن تكون بين طرفين يتصارعان أمام القضاء فلا بد إذن أن يكون لدعوى عدم دستورية القانون طرفين وبالنظر الى أن الدعوى يختصم فيها القانون المطعون عليه ذاته فإن المدعى هو ذلك الطرف في الخصومة التي كانت منظورة أمام المحكمة ودفع بعدم دستورية القانون في الدعوى الأصلية .

وليس شك في نظرنا في أن المدفوع ضده بعدم دستورية القانون يجب اختصاصه في دعوى عدم الدستورية إلا أنه في رأينا ليس هو المدعى عليه في هذه الدعوى بل ولا يجب اعتباره كذلك .

ذلك أن الدولة هي المتصلة بالنزاع حول دستورية القانون وهي المسؤولة عن الدفاع عن شرعية القانون الذي سنته وتتولى تنفيذه أحكامه على المواطنين .

فمن هو إذن المدعى عليه الأصيل في دعوى عدم دستورية القانون ؟

نبادر الى استبعاد السلطة التشريعية إذ أن هذه السلطة لا تختص بالدفاع أمام القضاء وإنما المختصة بذلك الدفاع هي السلطة التنفيذية المسؤولة عن الدفاع عن النظام العام .

فالمدعى عليه الحقيقي إذن هو الدولة وهو يقول ادق السلطة التنفيذية .

وقد يذهب رأى الى أن الجهة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ القانون المطعون عليه بعدم دستوريته هي التي يجب اختصاصها في الدعوى فإذا كان هذا القانون من قوانين الإسكان تعين توجيه الدعوى الى وزير الإسكان والمرافق وأن كان القانون من قوانين المواضلات وجهت الى وزير المواضلات وهكذا وتنبأ إدارة قضايا لحكومة عن هذه الجهات الإدارية .

الاستشارى بمجلس الدولة وإن كانت قرارات الجمعية لا تلزم إلا جهات الإدارة .

وفي هذا المقال سنتناول بالدراسة إجراءات كل دعوى من الدعاوى الثلاث على التوالى ثم نختم دراستنا ببيان الأصول العامة الجامعة للإجراءات القضائية .

المبحث الأول

دعوى عدم دستورية القانون

كان الرأى قد استقر على سلطة المحاكم - عادية كانت أم إدارية - في التصدى لبث دستورية القانون ولم تعد هذه الوظيفة محل جدل بعد تلك الأحكام الرصينة التي أرسى هذا الحق ، وقد كانت المحاكم تمارس بحث الدستورية عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون ، وتفصل فيه عن طريق استبعاد القانون الغير دستوري من نطاق التطبيق على النزاع .

وتقضى الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا بأن « تختص المحكمة العليا بما يأتى :

١ - الفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم . وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاداً للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع . فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » .

فالمشرع قد حجب عن المحاكم فحص الدفع بعدم دستورية القانون ، وقصر اختصاص فحص دستورية القانون على المحكمة العليا وحدها ، ولما كان هذا القيد استثنائى على ولاية القضاء فإننا نرى قصره على القانون دون القرارات الجمهورية أو غيره من القواعد التنظيمية بمعنى أننا نرى قصر الحظر على القانون بمعناه الشكلى دون غيره من القواعد ذات الطبيعة القانونية بمضمونها المادى ، ومن ثم فللمحاكم أن تتصدى للحكم في الدفع بعدم دستورية القرارات الجمهورية ولها أن تستبعداها من التطبيق .

وليس شك في أن مسلك المشرع حميد بقصره اختصاص فحص دستورية القانون على المحكمة العليا وحدها حتى لا تتضارب وجوه الرأى بين المحاكم المختلفة في شأن دستورية قانون واحد

بجدول المحامين المقبولين امام المجلس » والمادة ١٤ من قانون المحكمة العليا تقضى بأن « يقبل المرافعة امام المحكمة العليا المحامون المقبولون امام محكمة النقض او المحكمة الادارية العليا » فعريضة دعوى عدم الدستورية يجب ان يصورها ويوقعها محام مقبول امام محكمة النقض . ولو ان القضاء الاداري تساهل في شأن حضور المحامين امام هيئة مفوضي الدولة اثناء تحضير الدعوى وامام المحكمة اثناء المرافعة الا اننا نرى ان القانون يوجب ضرورة حضور المحامين امام المحكمة العليا لان ذلك هو ما يوجب قانون المحاماة واذا كان القضاء الاداري قد استقر على بطلان العريضة الغير موقعة من المحامي فان هذا الحكم واجب اذا لم يوقع المحامي عريضة عدم الدستورية او اذا وقعها وتبين انها اعدت بمعرفة محام من غير المقبولين امام النقض .

وتنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة على انه « يجب ان تتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسماء الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم وموضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب وان تقرر العريضة بصورة او ملخص من القرار المطعون فيه وللطالب ان يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اسانيد الطلب وعليه ان يودع قلم كذب المحكمة عدا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات وذلك لاجراء الاعلان المنصوص عليه في المادة التالية » وليس شك في ان هذه المادة لا تنطبق بحرفيتها على عريضة دعوى عدم دستورية القانون وانما تتلون بما يتلائم مع دعوى عدم الدستورية .

فعريضة الدعوى يجب ان تتضمن البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب - المدعى - وعنوانه وعمله وموطنه المختار ومن يوجه اليهم الطلب - المدعى - اليهم وهم كما سبق القول خصمه في الدعوى الاصلية. التي دفع فيها بعدم دستورية القانون والنائب العام - وصفاتهم ومحال اقامتهم وموضوع الدعوى اي بيان القانون او مواد القانون المطعون عليها بعدم دستوريته واسباب هذا الطعن ورقم الدعوى واسم المحكمة التي دفع امامها بعدم دستورية القانون وتاريخ حكمها ومنطوقه ثم الطلبات اي الحكم بعدم دستورية القانون وطلب الغاءها ويجب في رايانا ان تقرر عريضة الدعوى بصورة رسمية من حكم

وقد يذهب راي آخر الى توجيه الخصومة في الدعوى الى النائب العام باعتبار ان وظيفة النيابة العمومية تقوم اساسا على تمثيل المجتمع في الدعوى العمومية وقد مد قانون المرافعات المدنية هذا التمثيل الى الدعوى المدنية كلما اتصلت بمصالح المجتمع فاجاز المشرع للنيابة العامة ان تتدخل في كل دعوى تتعلق بالنظام العام واوجب عليها التدخل اذا عرضت في الدعوى المدنية مسألة من هذا القبيل ورات المحكمة مناسبة تدخل النيابة العامة فيها بل واجاز المشرع للنيابة العامة الطعن في الاحكام التي اوجب او اجاز للنيابة العامة التدخل فيها ولو لم تكن قد تدخلت اذا خالف الحكم قاعدة من قواعد النظام العام كما ان المشرع استحدث نظام الطعن بالنقض من النائب العام لمصلحة القانون في الاحكام الانتهائية ايا كانت المحكمة التي اصدرتها اذا كان القانون لا يجيز لخصوم الطعن فيها او فوتوا ميعاد الطعن او نزلوا عنه .

ولما كانت مشروعية القانون ومطابقته للدستور من النظام العام ومن سلطات النيابة العامة التدخل في دعوى دستورية القانون فمن الاصوب من رايانا ان تكون النيابة العامة هي الخصم الاصيل في الدعوى ، وانه لما يؤيد رايانا هذا ان مشرع قانون المحكمة العليا ناط بالنائب العام تمثيل النظام العام امام المحكمة عندما اختصه بناء على طلب الوزير المختص بتقديم طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم اذا كان من شأن تنفيذها الاضرار باهداف الخطة الاقتصادية للدولة او الاخلال بسير المرافق العامة فالقياس اذن والصالح العام اختصاص النيابة العامة بتمثيل النظام العام كل ذلك يؤيد ما نذهب اليه .

عريضة الدعوى :

صياغة عريضة اي دعوى من الاعمال الفنية التي يجب ان يتولاها محام ، وليس شك في وجوب ان يقوم بصياغة عريضة دعوى عدم دستورية القانون محام من المقبولين امام محكمة النقض ذلك لما لهذه العريضة من خطر ولما تثيره من مسائل قانونية دقيقة والقرينة التي يستفاد منها هذا الحكم هي اشتراط توقيع محام على العريضة فالمادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة تحتم ان « كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب ان يقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيّد

اثير امامها الدفع بعدم الدستورية في تحديده للخصوم لكي ترفعوا دعوى عدم الدستورية امام المحكمة العليا فخاص بتحديد مصير الدفع ذاته اذ افصح المشرع صراحة عن ان عدم مراعاة رفع الدعوى خلاله يترتب عليه الحكم باعتبار الدفع كأن لم يكن .

وقد راينا ان هذا الميعاد الذي تحدده محكمة الدفع ميعاد لا يتعلق بالنظام العام وانما هو ميعاد تنظيمي ، فلا يترتب على تفويته عدم قبول دعوى عدم الدستورية لان القانون لم ينص على هذا الجزاء بلا نص ومن ثم فان دعوى عدم الدستورية مقبولة شكلا وفي أي ميعاد ترفع وكل ما هنالك ان عدم مراعاة الميعاد يجيز للخصم تعجيل الدعوى التي اثير فيها الدفع من الايقاف وطلب اعتبار هذا الدفع كأن لم يكن ولانه صاحب المصلحة - في طلب الحكم بهذا الجزاء فيجوز له عدم طلبه بل والانتظار ، دون تعجيل الدعوى ، ومن ثم يتبين ان هذا الميعاد ليس من النظام العام وان الهدف منه هو مجرد حث الخصوم على سرعة رفع الدعوى امام المحكمة العليا لسهولة الفصل في الدعوى الاصلية وبالتالي يجوز للمحكمة التي دفع امامها بعدم دستورية القانون مد هذا الميعاد كما يجوز لها رفض اعتبار الدفع كأن لم يكن اذا ما تبين لها ما يبرر ذلك .

الصفة والمصلحة :

ليست دعوى عدم دستورية القانون دعوى حسبه فيجوز لأي مواطن رفعها اعلاء لمبدأ المشرعية وانما لا يجوز اقامتها الا لمن مس القانون غير الدستوري مصلحة له ولا يمكن تحديد مدى مساس ذلك القانون بمصلحته الا اذا اثبت في هذا الشأن خصومة ودفع فيها بعدم دستورية القانون ومن ثم فان ذا الصفة في رفع الدعوى وصاحب المصلحة هو ذلك الذي يدفع بعدم دستورية القانون في اي دعوى منظورة امام القضاء .

وترفع الدعوى لا على الخصم في الدفع وانما ترفع اصلا ضد النائب العام ذي الصفة في تمثيل المجتمع والدفاع عن النظام العام ، وما اختصاص المدعى عليه - في الدفع - في دعوى عدم الدستورية الا ليصدر الحكم في مواجهته ولكي يمارس حقه في طلب الحكم باعتبار الدفع كأن لم يكن .

تحضير الدعوى :

بعد ان يتم اعلان العريضة الى الخصوم بطريق البريد وفي موعد لا يتجاوز سبعة ايام من تاريخ

التي اثير امامها دفع عدم الدستورية حتى تتمكن المحكمة العليا من التحقيق من ركن المصلحة . وفي راينا انه لا توجد مستندات تقدم في دعوى عدم الدستورية سوى حكم المحكمة التي اثير امامها الدفع بعدم الدستورية ذلك ان النزاع لا يمت الى الوقائع بصفة وانما هو نزاع هو التدرج القانوني ومدى مطابقة القانون للدستور .

وجرى العمل امام القضاء الاداري على اكتفاء المحامين بتقديم عريضة الدعوى مفصلة لتفني عن المذكرة ولا بأس من اتباع هذا الاجراء امام المحكمة العليا .

وغير خاف ان العريضة لا تحرر في شكل تكليف بالحضور ، وانما تحرر في شكل طلب الى رئيس المحكمة العليا لان الجلسة المعينة لنظر الدعوى لا يحددها قلم كتاب المحكمة وانما تتحدد بمعرفة رئيس المحكمة بعد الفراغ من تحضير الدعوى .

تقديم الدعوى :

تتصل الدعوى بالمحكمة العليا بايداع عريضتها قلم كتاب المحكمة وبهذا الايداع تفتتح الخصومة اسوة بدعوى الغاء القرار الاداري اذ تقضي المادة الخامسة من قانون المحكمة العليا على ان « يكون رفع الدعوى امام المحكمة بطريق الايداع بقلم كتابها » .

يترتب على ذلك ان بطلان اعلان العريضة لا يترتب بطلان اجراءات رفع الدعوى ما دامت العريضة في ذاتها صحيحة وادعت ايداعا صحيحا بقلم الكتاب ويعتبر الايداع صحيحا ما دامت قد استوفت العريضة بياناتها الجوهرية .

واعلان العريضة اجراء مستقل فهو ليس ركنا من اركان الدعوى او شرطا من شروط صحتها ويجوز اعلان العريضة بالبريد - كنص قانون مجلس الدولة - كما يجوز اعلانها عن طريق قلم المحضرين .

ميعاد رفع الدعوى :

يتعين التفرقة في شأن المواعيد بين امرين : فالمشرع لم يحدد موعدا معيناً - يجري من تاريخ نشر القانون - لرفع دعوى عدم الدستورية اسوة بما فعل بالنسبة لميعاد دعوى الغاء القرار الاداري ويترتب على ذلك ان القانون لا يتحصن من الالغاء بقوات ميعاد معين فيجوز اذن رفع دعوى عدم دستورية القانون في أي وقت .

اما الميعاد الذي فوض المشرع المحكمة - التي

المطبقة امام محكمة النقض ومن ثم فان المحكمة العليا تحكم في الدعوى بغير مراعاة طبقا للمادة ٢٦٥ من قانون المرافعات وفي رأينا ان نظام المستشار المقرر الذي يجرى عليه العمل بمحكمة النقض لا يسرى على دعوى عدم دستورية القانون اذ ان وظيفة هذا المستشار ان يحضر الدعوى ويتلو تقريرها يلخص فيه أسباب الطعن والرد عليها ويحصر فقط الخلاف التي تنازعها الخصوم دون ابداء الراى فيها - ذلك ان هذا النظام يجبه نظام مفوضى الدولة التي قامت بتحضير الدعوى وايداع تقرير فيها بالراى القانونى وليس من شك في ان تقرير مفوضى الدولة سيتضمن أسباب الدعوى والرد عليها وحصر نقط الخلاف التي تنازعها الخصوم ورأى هيئة مفوضى الدولة بشأنها واذا كان نظام النقض قد حظر على المستشار المقرر ابداء رايه فذلك لانه عضو بهيئة المحكمة فلا يجوز ان يبدى رايه الا عند المداولة اما هيئة مفوضى فهي ليست من اعضاء المحكمة وتلتزم بحكمها وظيفتها بابداء الراى في الدعوى ولصالح القانون ذاته .

هذا ولا يؤذن للخصوم ان يحضروا بأنفسهم امام المحكمة من غير محام معهم من المقررين امام محكمة النقض ، وليس للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق في ان ينيبوا عنهم محاميا في الجلسة . ولا يجوز ابداء أسباب شفوية في الجلسة غير الأسباب التي سبق بيانها في الاوراق غير انه يجوز للمحكمة العليا استثناء ان ترخص لمحامي الخصوم للنائب العام في ايداع مذكرات تكميلية اذا رأت بعد اطلاعها على القضية انه لا غنى عن ذلك وحينئذ تؤجل القضية لجلسة أخرى وتحدد المواعيد التي يجب ايداع تلك المذكرات فيها .

وغنى عن البيان وجوب حضور مفوض الدولة لجلسة المحكمة بل وتبطل الاجراءات بعدم حضوره وجلسات المحكمة علنية الا اذا قررت جعلها سرية . ولا تسرى على الدعوى قواعد غياب الخصوم وحضورهم لعدم تلاؤمها من نظام المحكمة .

المحكمة :

ذهب راي :

١ - الى ان اختصاص المحكمة العليا في شأن فحص دستورية القوانين انما هو فصل في دفع فرعى في دعوى منظورة فعلا ، وانه ليس فصلا في طلب أصلى بالغاء قانون .

تقديمها طبقا للمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة . يتم تحضير الدعوى بالطريقة الاستباقية أى بالمذكرات الكتابية .

فيجوز لدوى الشأن - أى المدعى عليهم - طبقا للمادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة - ان يودعوا قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم بالعريضة - ان يودعوا مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والاوراق والملفات الخاصة بها .

ويكون للطالب - أى المدعى - ان يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات في المهلة التي يحددها له المفوض اذا راي وجها لذلك . فاذا استعمل المدعى حقه في الرد كان للمدعى عليهم ان يودعوا مذكرة بملاحظاتهم على هذا الرد مع المستندات في مدة مماثلة .

ولو ان قانون المحكمة العليا لم ينص على الجهة التي تتولى تحضير الدعوى الا ان مقتضى استعارة قواعد الاجراءات القضائية امام القضاء الادارى يحتم انشاء هيئة لمفوضى الدولة بالمحكمة العليا . تتولى تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة .

ولمفوضى الدولة الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما لتهيئة الدعوى من بيانات واوراق وللمفوض ان يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها او دخول شخص رابع في الدعوى او بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات او مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الأجل الذي يحدده .

وبعد اتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا .

ويجوز لدوى الشأن ان يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة او يطلبوا صورة منه على نفقتهم . وتقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير بعرض ملف الدعوى على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

المرافعة :

يلغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة أيام .

وتنص المادة ١٢ من قانون المحكمة العليا على ان تسرى على الاحكام ونظام الجلسات القواعد

وتلك يتعين عدم الخلط بين الدفع بعدم الدستورية الذى اثر امام محكمة الموضوع وبين الطلب الذى يقدم على استقلال الى المحكمة العليا للفصل فى دستورية القانون ، فهذا الطلب الاخير هو دعوى مبتدأة يقيمها ذى مصلحة امام المحكمة العليا وينتهى بصدر حكم .

والقضاء المصرى يعرف حالة مماثلة نصت عليها المادة ١٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٦٥ فى شأن السلطة القضائية والتى تقضى على انه « اذا دفعت قضية مرفوعة امام المحكمة بدفع يثير نزاعا تختص بالفصل فيه جهة قضاء اخرى ، وجب على المحكمة اذا رأت ضرورة الفصل فى الدفع قبل الحكم فى موضوع الدعوى ان توقفها وتحدد للخصم الموجه اليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من الجهة المختصة واذا قصر الخصم فى استصدار حكم نهائى فى الدفع فى المادة المحددة كان للمحكمة ان تفصل فى الدعوى بحالتها ، ولم يقل احد ان الجهة القضائية المختصة بالفصل فى موضوع الدفع تفصل فى الدفع وانما هى تفصل فى دعوى اصلية . فمجرد تقديم العريضة الى قلم كتاب المحكمة العليا يبين منه ان المحكمة تفصل فى دعوى وليس فى دفع .

بل ان غاية التشريع ذاته تناقض ما ذهب اليه اصحاب هذا النظر فقضائنا التقدمى حتى فى احلك عهد الرجعية والاستبداد - استقر على اختصاصه بفحص دستورية القوانين عن طريق الامتناع عن تطبيق القانون الغير دستورى سواء ادفع الخصوم بذلك ام لم يدفعوا وقد استقر ذلك الاختصاص للمحاكم ادارية او تأديبية ام عادية مدنية كانت ام جنائية وبمختلف درجاتها فهل من المعقول ان يجرى المشرع الثورى فيحصر هذا الاختصاص الشامل المطلق فى رقابة دستورية القوانين بقصره على محكمة واحدة دون غيرها لا شك فى ان الاخذ بهذا النظر سيكون مجرد خطوة رجعية الى الوراء وتغويت لدرجات التقاضى المختلفة فى الدفع بعدم الدستورية بقصرها على درجة واحدة ولا يكون مشرعا قد اتى بجديد وهو الامر الذى لم يستهدفه المشرع ولم يدر بخالده ذلك ان السلطة التأسيسية المصرية التقدمية سواء فى تقرير الميثاق ام فى بيان ٣٠ مارس قد افصحت عن ارادتها فى انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق فى فحص دستورية القوانين وتطبيقها مع الميثاق والدستور ، فالمشرع بانشائه

ورتب اصحاب هذا النظر على رأيهم ان قضاء المحكمة العليا هو قضاء امتناع عن تطبيق الحكم القانونى المخالف للدستور .

٢ - وان المنازعة التى تنظرها المحكمة العليا منازعة ذاتية وليست موضوعية عينية ولذلك فان حجية حكم المحكمة العليا الصادر فيها نسبى الاثر وانه كلما تجدد نزاع - فى وقائع شبيهة لما صدر فيه حكم - بعدم الدستورية فان الامر يستلزم طبقا للفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا احالة الامر اليها من جديد .

٣ - وهذا الراى مردود من وجوه عدة .

فمن الاصول المقررة وجوب احترام ارادة التشريع اذ القاعدة انه لا اجتهاد مع صراحة النص والفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا يجرى نصها بأنه « وتحدد المحكمة التى اثر امامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا » فالمحكمة التى اثر امامها الدفع لا تعيل الدفع الى المحكمة العليا لتفصل فيه ، وانما يقيم الخصوم دعوى مبتداه امام المحكمة العليا ، ولو كان هدف المشرع قصر اختصاص المحكمة العليا على الفصل فى الدفع لنص على وجوب احالته صراحة وخصوصا وان الدعوى الاصلية التى اثر فيها الدفع ستوقف رلحين صدور حكم المحكمة العليا .

وانه لما يؤيد ما سبق المعيار الذى حدده فقه المرافعات للفرقة بين الدعوى والدفع .

٤ - فالدكتور رمزى سيف يقرر : ان الطلب هو الاجراء الذى يعرض به الانسان على القضاء ادعاء طالبا منه الحكم بما يدعيه على خصمه فالطلب اذا اجيب ادى الى الحكم لمقدمه بشئ على خصمه . اما الدفع فهو الاجراء الذى يجيب به الخصم على طلب خصمه بقصد منع الحكم عليه بطلبات خصمه فنتيجة الدفع اذا اجيب الا يحكم بما يطلبه الخصم الاخر ، فاذا شبها الدعوى بمعركة كانت الطلبات هى وسائل الهجوم ، وكانت الدفوع هى وسائل دفاع بحتة .

٥ - والدكتور احمد ابو الوفا . يقرر ان « الطلب هو الاجراء الذى يتقدم به الشخص الى القضاء ، عارضا عليه ما يدعيه ، طالبا الحكم له به ، اما الدفع فهو الوسيلة التى يجيب بها الخصم على دعوى خصمه بقصد تفادى الحكم لخصمه بما يدعيه » فالتكييف السليم يقضى بأن ما يقدم للمحكمة العليا ليس دفعا وانما هو دعوى مبتدأة .

بالمصروفات في هذه الحالة فتحكم المحكمة بالزام النيابة العامة بها .

والخلاصة ان دعوى عدم دستورية القانون هي في طبيعتها دعوى الفاء وليست حكما بالامتناع عن تطبيق قانون - ولان الخصومة فيها موجهة الى القانون ذاته فهي دعوى موضوعية لا ذاتية ولان القانون المقضى بالفائه كان قاعدة عامة مجردة فانه يترتب على ذلك ان حكم المحكمة العليا بالالغاء يكون حجة على المواطنين كافة بل وعلى السلطات كافة فهو حجة على السلطة التشريعية ، وعلى السلطة التنفيذية كما انه حجة على السلطة القضائية ومن ثم فهو ملزم لهم جميعا حتى ولو لم يكونوا اطرافا في دعوى الالغاء وبناء على ذلك لا تلتزم المحكمة التي اثير امامها الدفع بعدم دستورية القانون بتنفيذ حكم المحكمة العليا وحدها بل تلتزم به غيرها من المحاكم ولا حاجة ولا ضرورة لاعادة رفع دعوى اخرى من آخرين بالفاء ذات القانون المحكوم بالفائه اذ تكون دعواهم غير مقبولة في هذه الحالة السابقة الفصل فيها . ولان لا مصلحة لهم في رفعها .

والقاعدة الاصلية في الاجراءات مدنية كانت ام ادارية هي ان الاحكام كاشفة وليست منشأة واعمال حكم هذه القاعدة يوجب سحب اثر حكم الفاء القانون الى تاريخ نشر هذا القانون واعتباره كأن لم يكن من هذا التاريخ ولما كان المشرع لم ينص - اسوة بما فعلت التشريعات المقارنة - على عكس القاعدة المتقدمة فان النظر الصحيح يوجب سحب اثر الالغاء الى تاريخ نشر القانون ، ليس هذا بدعا ذلك ان المشرع ذاته اصدر قوانين بالفاء قواعد تشريعية باثر رجعي من تاريخ صدورهما . كما ان في اعمال ما نذهب اليه من رأى تطبيق لقاعدة مساواة المواطنين امام القانون اذ لا نرى مبررا للتفرقة بين المواطنين فيطبق على البعض من تاريخ نشره حتى تاريخ الفائه ثم لا يطبق على البعض الآخر بعد الحكم بالغاء . وليس امام المواطنين سوى اتوفيق مراكزهم باعتبار القانون منعما من تاريخ صدوره .

وبالنظر الى ان الدستور يوجب نشر القانون في الجريدة الرسمية لعلم الكافة به فائنا نرى وجوب نشر حكم المحكمة العليا بالفاء القانون غير الدستوري في الجريدة الرسمية ايضا حتى يعلم الكافة بمضمون حكم الالغاء ويوفقوا اوضاعهم على مقتضاه .

المحكمة العليا - وهو لم يأت بجديد ذي شأن في قانونها سوى اختصاصها بدعوى عدم دستورية القوانين ودون غيرها - انما هو تنفذ لارادة السلطة التأسيسية الامر الذي اتضحت ضرورته اعلاء لمبدأ الشرعية وسيادة القانون فذلك كان أحد الدروس المستفادة من اسباب النكسة ، فغاية التشريع اذن بسط الاختصاص القضائي في رقابة دستورية القوانين وتشكيل محكمة ذات خبرة خاصة لهذا الغرض لا العكس . من كل ما سلف بيانه نعلم ان الى ان المحكمة العليا لا تفصل في دفع وانما في دعوى . وان الآثار التي رتبها اصحاب الراى المخالف على مذهبهم محل نظر هي الاخرى .

هذا « وتسرى على الاحكام القواعد المطبقة امام محكمة النقض » طبقا للمادة ١٢ من قانون المحكمة العليا . ولما كانت محكمة النقض محكمة قانون لا وقائع وهي تنظر في مدى مطابقة الاحكام للقانون فاذا ما شبهنا القانون المدفوع بعدم دستورية بالحكم القضائي امكن التعرف على مدى الحكم الذي يجوز للمحكمة الادارية العليا اصداره ومدى حجيته .

فاذا ما قضت المحكمة العليا بعدم قبول دعوى عدم الدستورية او برفضها حكمت على رافعها بالمصاريف طبقا للمادة ٢٧٠ مرافعات وليس من شك في ان حجية هذا الحكم قاصرة على طرفي الدعوى اعمالا للقاعدة العامة في حجية الاحكام . ولا تعدى آثاره الى الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى فيجوز لهذا الغير ان يدفع في اى دعوى بعدم دستورية ذات القانون - السابق صدور حكم من المحكمة العليا برفض عدم دستوريته - وبالتالي رفع دعوى جديدة مبتدأة بعدم دستوريته امام المحكمة العليا .

غير ان الجوهرى هو ان المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات تنص على انه « اذا قبلت المحكمة - محكمة النقض - الطعن بتنقض الحكم المطعون فيه كله او بعضه وتحكم في المصروفات » وتطبيق هذا النص في دعوى عدم دستورية القانون يوجب على المحكمة العليا - في حالة قبولها للدعوى واستظهارها مخالفة القانون للدستور - يوجب عليها - ان تحكم بالغاء القانون المخالف للدستور كله او بعضه . وان تحكم في المصروفات ونرى ان السندولة هي المستزمنة

نظام تحكيم القطاع العام

الدكتور محي الدين اسماعيل عالم الدين
المهام بالنيابة الأستاذ المساعد

التحكيم نهائية ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن . وترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم الى هيئة التحكيم التى أصدرت الحكم . وتسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة فى قانون الرسوم القضائية فى المواد المدنية .

والآن وقد مرت أربعة أعوام على العمل بنظام تحكيم القطاع العام ، يجدر بنا أن نلقى نظرة تقدير على هذا النظام فنرى ما اذا كان قد اثمر ثماره المرجوة .

يبدو لنا أن نظام التحكيم لم يكن نظاما موفقا ، اذ أنه لم يعالج المشاكل التى شرع من أجلها تماما ، وكانت له « أعراض جانبية » أخرى . واليك بيان ذلك .

١ - تأخير الفصل فى القضايا

لم تلتزم كثير من هيئات التحكيم بالمدة التى حددها المشرع للفصل فى الدعوى وهى ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة ، حتى اننا رأينا بعض القضايا لا يفصل فيها الا بعد أكثر من سنة . ويرجع التأخر فى الفصل فى هذه القضايا الى أن المدة المحددة للفصل مدة قصيرة ، ولذلك يحرص المستشارون على عدم التأجيل خاصة وان عملهم فى التحكيم عمل اضافى على أعمالهم الأصلية . ومن هنا وجدت شركات القطاع العام ومؤسساته وسيلة أخرى للحصول على فرصة للتأجيل وهى أن يتخلف المحكم الذى عينته (وهو عادة أحد العاملين بها) عن حضور جلسة هيئة التحكيم . وهذا المحكم قاض ولا تنعقد الجلسة فى غيابه ، وبذلك يصير التأجيل هو الأمر الواقع المفروض على هيئة التحكيم ولا تستطيع تفاديه بأى وسيلة .

كان الهدف من اقامة نظام التحكيم فى منازعات القطاع العام هو تفادى ازدياد قضايا هذا القطاع وتراكمها لدى المحاكم ، خاصة وأن هذه المنازعات لا تمثل مشاكل حقيقة لأن الأطراف فيها يدافعون عن مصلحة واحدة هى مصلحة الدولة .

وتحقيقا لهذا الهدف اتجه المشرع الى نزع الاختصاص بنظر منازعات القطاع العام من المحاكم على أن يعهد بها الى هيئات التحكيم . وجعل الأساس فى هذه الهيئات هو العنصر القضائى بأن يرأس هيئة التحكيم مستشار وأصدر وزير العدل فى يناير ١٩٦٦ قواعد لنظام التحكيم ثم لم يلبث أن صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام فى أغسطس من ذلك العام متضمنا قواعد التحكيم فى منازعات القطاع العام وهى تلخص فى أن تختص هيئات التحكيم بالنظر فى المنازعات التى تقع بين شركة من شركات القطاع العام من ناحية وبين جهة حكومية (مركزية أو محلية) أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو شركة قطاع عام أخرى . واختصاص هيئات التحكيم اختصاص اجبارى فلا يجوز أن ترفع الدعوى أمام المحاكم المدنية أو الادارية . ويمكن للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية عند رفع الدعوى منهم أو عليهم أن يقبلوا اختصاص هيئات التحكيم اذا كان الطرف الآخر فى النزاع شركة قطاع عام . ويختار كل طرف من أطراف النزاع محكما عنه ثم يصدر قرار من وزير العدل بتشكيل الهيئة من أحد المستشارين رئيسا ومن المحكمين الذين عينهم الأطراف أعضاء . وتصدر هيئة التحكيم حكمها بأغلبية الاصوات . ويجب أن يصدر الحكم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة . وأحكام هيئات

عامة . ومن هنا نجد أنه من العسير أن نطلب إلى المحكم الذي يعمل في الجهة التي عينته أن يتجرد عن ولائه لهذه الجهة أو عن علاقته بها ، فهذه أمور أقرب إلى الخيال ، ولهذا السبب يكون موقف المحكم دائما في جانب الجهة التي عينته ، وهذا ينأى به عن أن يصلح قاضيا إذ أن أول شروط القاضي الحيطة والتجرد للعدالة ، وأشد ما يقدر في صلاحيته وجود مصلحة له في الدعوى .

٤ - نظام القاضي الفرد

يعين كل طرف من أطراف النزاع محكما ، ثم يمثل كل طرف منهم محام للدفاع عنه . فوجود المحكمين هو تكرار لوجود المحامين المترافعين . والواقع أن نظام تحكيم القطاع العام صورة من نظام القاضي الفرد . ذلك أن المستشار الذي يرأس الهيئة هو الذي يفصل في النزاع بمفرده . لأن موقف كل من المحكمين معروف سلفا كما تقدم ، ويبقى أن ينضم صوت المستشار إلى أحد الجانبين فيرجحه . وينعى فقهاء المرافعات على نظام القاضي الفرد عيوباً كثيرة لا محل لسردها الآن ، ولكن الجدير بالملاحظة هو أن قوانين المرافعات لا تأخذ بنظام القاضي الفرد إلا مقترنا بضمانات كثيرة ، فلا يعهد إلى القاضي الفرد إلا بالدعوى زهيدة القيمة (التي لا تتجاوز ٢٥٠ جنيها في القانون المصري) ، وتكون أحكامه قابلة للطعن فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية إلا في حدود النصاب الانتهازي اليسير (خمسين جنيها في القانون المصري) . أما الدعوى الكبيرة (التي تزيد عن ٢٥٠ جنيها) فيعهد بها إلى المحكمة الابتدائية المشكلة من ثلاثة قضاة ، ويجوز الطعن في أحكام هؤلاء القضاة مع ذلك بطرق الطعن العادية وغير العادية . ودعوى القطاع العام تكون عادة كبيرة القيمة ، لذلك كان من الخطورة بمكان أن تسند إلى قاض فرد وأن يجعل المشرع من حكم هذا القاضي الفرد حكما نهائيا غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

٥ - عدم اشتراط التخصص في المحكمين

لم يشترط قانون المؤسسات العامة في تنظيمه للتحكيم أن يكون المحكم من رجال القانون . ولذلك تختار بعض شركات القطاع العام ومؤسساته مهندسين أو محاسبين كمحكمين عنها في القضايا التي ترفع منها أو عليها .

٢ - التسرع في الفصل في بعض القضايا

ونتيجة للمشكلة التي ذكرناها من اعتياد المحكمين على التغيب عن جلسات التحكيم كلما أرادوا التأجيل ، بدأ المستشارون يتمسكون بضرورة الفصل في الدعوى في الجلسة التي يكتمل فيها عدد المحكمين . ويتشددون في رفض التأجيل خشية أن تؤجل الدعوى فيتمذر جمع شمل المحكمين في جلسة أخرى . وقد تكون هنالك مستندات لازمة للفصل في القضية أو دفاع جوهري يحتاج إلى تحقيق وتمحيص فيأتي رفض التأجيل والتسرع في الفصل ضارا بمصالح بعض الأطراف .

٣ - هل المحكم قاض بمعنى الكلمة ؟

يحاول كثير من المستشارين اقناع المحكمين أثناء نظر منازعات القطاع العام بأن مهمتهم هي مهمة القاضي وأن عليهم أن يتجردوا من تبعيتهم للجهة التي يمثلونها وأن يحكموا بالحق ولو ضدها . وهذا ما يجب أن يكون ، ولكنه بعيد عما هو كائن ، فهناك اعتبارات عملية كثيرة يجب ألا نغفلها . فالمحكم عادة شخص يعمل في الجهة التي عينته وكسب القضية لصالحها يظهره بمظهر مشرف امامها من الناحية الادبية ، ويعود عليه بالنفع من الناحية المادية أما بطريق مباشر بأن تصرف له مكافأة تشجيعية (خصوصا بعد أن الغت كثير من شركات القطاع العام العمل بنظام مكافآت المحكمين) وأما بطريق غير مباشر بأن تزيد أرباح الجهة التي يعمل بها بما حصلت عليه من الحكم لصالحها ، فتساعد زيادة أرباحها على التوسع في ترقية العاملين بها أو منحهم مكافآت أو أرباحا ، وذلك يعود عليه شخصيا بالنفع بطريق غير مباشر . ومن ناحية أخرى يخضع هذا المحكم لأشراف رؤساء الجهة التي عينته ، ويضع عنه هؤلاء الرؤساء تقارير سنوية تؤخذ في الاعتبار عند منحه العلاوات وعند النظر في ترقيته . فإذا اشترك هذا المحكم في اصدار أحكام ضد الجهة التي يعمل بها عدة مرات فإن ذلك قد يؤدي إلى أن يكتب عنه رؤساؤه تقارير سنوية غير مشرفة وقد يترتب على هذه التقارير حرمانه من ترقية أو علاوات دورية . وبديهي أن رؤساءه لا يذكرون في تقاريرهم أن انخفاض مستواها يرجع إلى الأحكام التي شارك في إصدارها وإنما يذكرون أن انخفاض تقاريره يرجع إلى انخفاض مستواه في أداء العمل بصفة

يعملون بها من الأرباح أو الخسائر . فإذا نقصت أرباح وحدتهم مبلغا كبيرا حكم به خطأ عليها ، ضيق ذلك من فرص الحصول على نسبة من الأرباح أمامهم ومن فرص الترقية والحصول على علاوات كاملة . ولا يخفى أن هذا ظلم يحق هؤلاء العاملين . وعلى العكس من ذلك نجد الوحدة التي حكم بهذا المبلغ الكبير لصالحها قد تضخمت أرباحها وعاد ذلك بالنفع على العاملين فيها بحصولهم على نسبة من الأرباح قد تصل إلى الحد الأقصى وعلى فرص أوسع في الترقية والعلاوات والمكافآت التشجيعية وذلك على حساب العاملين في الوحدة الأولى . هذه نتائج غير مباشرة للحكم ولكنها تتنافى مع العدالة . لذلك يجب عند إصدار الأحكام الحذر تماما من التأثير بفكرة الجيب الأيمن والجيب الأيسر إذ أن لها أثارا سيئة أبعد من النظرة العاجلة التي تبدو ولاول وهلة .

٨ - الرسوم القضائية

كان المفروض في نظام التحكيم أن يكون نظاما اقتصاديا يوفر الوقت ويوفر المال أيضا . ولكن الرسوم القضائية التي تدفع في دعاوى التحكيم هي نفس الرسوم العادية للدعاوى ، بل أن نظام التحكيم جاء أكثر كلفة من نظام التقاضي أمام المحاكم ، لأن الرسوم تضاف إليها مكافأة التحكيم التي يتقاضاها المستشارين وذلك يزيد العبء على شركات القطاع العام .

٩ - نهائية الأحكام

لعل أخطر عيوب نظام التحكيم هو كون الأحكام التي تصدر من هيئة التحكيم نهائية لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن . فإذا أضفنا إلى ذلك كون الحكم يصدر عن قاض فرد في واقع الأمر ، وكون الهيئة يشترك فيها أحيانا أشخاص لا يعرفون شيئا عن القانون ، وكون المحكمين بطبيعة عملهم ينحازون إلى الجهات التي يعملون فيها لمصلحة شخصية لهم في ذلك . فإن أضفاء صفة النهائية على هذه الأحكام بعد ذلك يزيد الافتئات على العدالة وينفي كل ضمان لها .

المعالجة

وبهنا الآن أن تقدم بعض المقترحات لازالة هذه العيوب :

والقضاء مهنة تحتاج إلى تخصص معين ، تماما كالهندسة والمحاسبة والطب والصيدلة ، وإذا جاز أن يعهد إلى قاض بوضع تصميم لبناء أو بعمل الميزانية السنوية لشركة ، جاز أن يعهد إلى المهندس والمحاسب بعمل القاضى .

ولست أتصور كيف يمكن أن تصدر الأحكام وتكون أحكاما نهائية ، ممن لم يدرس شيئا عن القانون وخاصة قواعد المرافعات .

٦ - اتحاد مصلحة أطراف معينين في النزاع

تصدر الأحكام من هيئة التحكيم بأغلبية أصوات أعضاء الهيئة . ومن المتصور أن تتحد مصلحة أطراف عديدين في النزاع ضد مصلحة طرف واحد . فإذا فرضنا أن أطراف النزاع أربعة واتحدت مصلحة ثلاثة منهم ضد مصلحة الرابع فإن ثلاثة من المحكمين سيكونون في جانب ويكون صوت المستشار والمحكم الرابع في الجانب الآخر فيصدر الحكم لصالح الأطراف الثلاثة لأنهم الأغلبية ، وهنا لا يجدى صوت المستشار في تحقيق العدالة إذا رأى أن الحق في جانب الأقلية ، إذ أن صوته لا يجعل من الأقلية أغلبية .

٧ - نظرية الجيب الأيمن والجيب الأيسر

سادت في دعاوى التحكيم فكرة أن الحكم لصالح هذا الطرف أو ذاك لا يؤثر كثيرا طالما أن المدعى والمدعى عليه جهات تابعة للدولة والمبالغ المحكوم بها مصيرها في النهاية إلى الدولة سواء ذهبت عن طريق الطرف المدعى أو عن طريق الطرف المدعى عليه . وعبر عن ذلك بعض المستشارين بقولهم : أنك تأخذ من الجيب الأيمن لتضع في الجيب الأيسر .

ولكن هذه الفكرة يجب استبعادها تماما . لأن الحكم يجب أن يكون مبناه الاقتناع التام ومعرفة الحقيقة كاملة . ولا يجب أن يصدر الحكم عن مجرد تخمين الحقيقة بل يجب أن يصل الأمر إلى حد اليقين قبل إصدار الأحكام .

ومن ناحية أخرى ليس صحيحا أن الحكم لصالح هذا الطرف أو ذاك لا يؤثر كثيرا . ذلك أن وحدات القطاع العام تضم عاملين يعدون بالآلاف وربما بالآلاف . ولحياة هؤلاء العاملين في حاضرهم ومستقبلهم صلة وثيقة بما تحققه الوحدة التي

لذلك بأن يقدم طلب وقف التنفيذ الى رئيس المحكمة العليا من النائب العام بناء على طلب الوزير المختص . « ولا يجوز من وقت تقديم الطلب تنفيذ الحكم الى أن تبت المحكمة في الطلب . وتصدر المحكمة أمرها بوقف تنفيذ الحكم أو بتعديل طريقة تنفيذه أو برفض الطلب . وعلى المحكمة اذا امرت بوقف تنفيذ الحكم أن تتصدى للفصل في موضوع النزاع » (المادة ٤ من قانون المحكمة العليا) .

وواضح من هذا النص أنه لا يعالج من آثار الحكم الا الزاوية الاقتصادية اذا كان للحكم تأثير سيء عليها بأن اضر بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو اخل بسير المرافق العامة . اما الآثار القانونية من حيث مدى تحقيق الحكم للعدالة وللتطبيق القانوني السليم ، فهو الأمر الذي لم يتناوله قانون المحكمة العليا والذي مازال في حاجة الى علاج . وعلاجه هو ما قدمناه من احوالة الاختصاص بهذه المنازعات الى القضاء العادي وفتح باب الطعن في الأحكام التي تصدر فيها ، على الأقل بطريق النقض .

اولا : نرى من الضروري اعادة الاختصاص بمنازعات القطاع العام الى القضاء العادي على أن نكون هناك دوائر متخصصة لنظرها . فهذا من شأنه أن يحقق مزايا كثيرة منها ، تفادي انحياز المحكمين والتغلب على العقبات التي يضعونها في طريق الفصل في الدعوى بغيابهم ، ومنها ألا يصدر الحكم عن قاض فرد ، ومنها تفادي اشتراك اشخاص غير متخصصين في اصدار الأحكام .

ثانيا : يجب أن يفتح باب الطعن في منازعات القطاع العام ، ولو بطريق النقض ولأسبابه المعروفة .

ويلاحظ بهذه المناسبة ان قانون المحكمة العليا قد استحدث طريقا مضيقا للطعن في احكام هيئات التحكيم وذلك بأن منح لهذه المحكمة ساطة الفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم المشكلة للفصل في منازعات الحكومة والقطاع العام وذلك اذا كان تنفيذ الحكم من شأنه الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الاخلال بسير المرافق العامة . ورسم الطريق



نظام التحكيم في القطاع العام..

وهل يجوز استمراره بحالته الراهنة ؟

بقلم: الدكتور محمد مصطفى

تمهيد

نشرنا في هذا العدد مقالا عن « تجربة اربعة أعوام في نظام تحكيم القطاع العام » أوضح العيوب التي تكتشفت عنها هذه التجربة ، ونتقدم باقتراحات لازالة هذه العيوب ومن بين هذه المقترحات إعادة الاختصاص الى القضاء العادى على ان يفتح باب الطعن في قرارات التحكيم ولو بطريق النقض . ونظام التحكيم يمثل خطورة خاصة في القطاع العام تنبه اليها المشرع في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا ، فأجاز في المادة الرابعة وقف تنفيذ الحكم الصادر من هيئة التحكيم اذا كان من شأن هذا التنفيذ الاضرار بأهداف الخطة الاقتصادية العامة للدولة أو الاخلال بسير المرافق العامة . ويقدم طلب وقف التنفيذ الى رئيس المحكمة العليا عن طريق النائب العام بناء على طلب الوزير المختص . واذا كان هذا هو مدى اهتمام المشرع بنظام التحكيم حتى انه جعل من بين اختصاصات المحكمة العليا اختصاصا ينصب على جانب من قراراته ، فلا أقل من أن نتعقب النظام في نشأته ، وأن نبين مصادره البعيدة أو تجارب الدول التي استوحينا منها هذا النظام ، لنرى ما اذا كان النظام القائم يفي بالأغراض التي اقيم من أجلها . أم انه في صورته الراهنة مسخ بين نظم التحكيم والنظم القضائية ، فلا هو تحكيم بصورته المألوفة ، ولا هو نظام قضائى صرف يتزود بضماناته المألوفة !

الأصول الأولى لنظام التحكيم عندنا :

بدأ نظام التحكيم في القطاع العام عندنا بتوصية صادرة من مؤتمر الانتاج المنعقد خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ باقتراح انشاء هيئات تحكيم لفض المنازعات القائمة بين المؤسسات

أو شركات القطاع العام بقرارات نهائية وملزمة . وقد تقدم وزير العدل وقتها بمذكرة الى مجلس الوزراء أرفق بها قرارا بالأحكام الرئيسية في نظام التحكيم . . . ولأهمية هاتين الوثيقتين رأينا أن ننشرها بالكامل حتى تكون مصدرا يرجع اليه في تاريخ نظام التحكيم جاء في مذكرة وزير العدل المؤرخة في ٣ من يناير ١٩٦٦ :

« يستوقف النظر في القضايا المعروضة على المحاكم أن من بينها ٣١٥٠ قضية تمثل منازعات بين الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة - الشركات والجمعيات التابعة لها ، بل قد يكون بعض تلك المنازعات بين الفروع والأقسام التابعة لقطاع واحد من هذه القطاعات .

ولما كانت القطاعات المشار اليها أيا كانت صورها وأشكالها انما تمارس نشاطها باسم الدولة ولحسابها ولا تتشكل المنازعات التي تقع بينها في العمل خصومات حقيقية تتعارض فيها المصالح الأصلية للأطراف المتنازعة باعتبار ان جميعها يتفيا غاية واحدة ويعمل للمصلحة العامة المشتركة بينها وهي مصلحة الدولة التي تؤول اليها جميع النتائج في النهاية ، فانه لذلك يكون من غير الملائم أن تطرح المنازعات بين تلك القطاعات على المحاكم في شكل خصومات قضائية مع ما يستتبع هذه التقاضى من بعثرة الجهود وزيادة الانفاق بالإضافة الى اثقال كامل المحاكم بأعباء لا طائل من ورائها في آخر الأمر ، ولعل أنجع السبل لفض أمثال تلك المنازعات هي الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على التحكيم فيها ، وهي أيضا إحدى توصيات مؤتمر الانتاج الأخير ضمن مقرراته بشأن المنازعات التي تقع بين مؤسسات القطاع العام وشركاته .

المادة الثانية :

إذا قام نزاع بين جهتين أو أكثر من الجهات المشار إليها في المادة السابقة . وجب على الجهات المتنازعة التقدم الى وزير العدل بطلب لطرح النزاع على إحدى هيئات التحكيم .

ويجب أن يكون الطلب من أصل وصور بقدر عدد الخصوم ويشتمل على موضوع النزاع والطلبات واسانيدها وبيان الجهات المختصة ، على أن يرفق بهذا الطلب المستندات المؤيدة له .

المادة الثالثة :

إذا كانت المنازعات المشار إليها مطروحة على جهات القضاء عدا محكمة النقض - وجب على أطرافها الاتفاق على وقف السير في الدعوى لمدة ستة أشهر ، ثم التقدم في خلال الأسبوع من تاريخ الوقف بطلب الى وزير العدل لعرض الخصومة على إحدى هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكام هذا القرار .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات المشار إليها في المادة السابقة ورقم الدعوى الموقوفة والجهة القضائية القائمة أمامها .

المادة الرابعة :

ينشأ بوزارة العدل مكتب للتحكيم يتكون من عدد كاف من رجال القضاء يختارهم وزير العدل ويلحق به العدد اللازم من الموظفين الإداريين والكتابيين .

ويتولى مكتب التحكيم قيد الطلبات المقدمة من الجهات المتنازعة الى وزير العدل واخطار باقى الجهات المختصة بصورة من تلك الطلبات وتكليفها باختيار محكم لها خلال اسبوعين من تاريخ اخطارها فإذا انقضت المدة المذكورة دون ابلاغ وزارة العدل بما يفيد اختيار إحدى الجهات المتنازعة محكم لها ، قام وزير العدل باختيار أحد رجال القضاء كمحكم من تلك الجهة .

المادة الخامسة :

يصدر وزير العدل قرارا بتشكيل هيئة تحكيم في كل نزاع برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف أو مستشار من مجلس الدولة يرشحه رئيس هذا

والى أن يصدر تشريع بتنظيم هذه المسائل .
فانه تحسن المبادرة الى اتخاذ قرار مؤقت لحلها تلافيا للمضار الناجمة عنها وذلك بتكليف الجهات المتنازعة في الدولة ايا كانت القطاعات التى تنتمى اليها بفض ما يشجوا بينها من منازعات بطريق التحكيم فيها وعدم التقاضى بشأنها ، ولضبط نظام التحكيم وضمان حيده وسرعته يجب أن تقوم الجهة أو الجهات ذات الشأن باخطار وزير العدل بالمنازعة وأطرافها وموضوعها ويكون عليه الاتصال بالأطراف المعنية لأختيار من يمثلها في لجنة التحكيم كما يكون عليه ندب من يرى ندبه لرياسة اللجنة من رجال القضاء أو أعضاء مجلس الدولة بعد الاتفاق في هذه الحالة الأخيرة مع رئيس المجلس ، وعلى أن يحدد للجنة مدة لإصدار قرارها تبعا لطبيعة المنازعات وظروفها وينبغى على اللجنة التى تنظر النزاع أن تفصل فيه وفقا للأصول العامة فى التقاضى على أن يكون قرارها غير قابل لأى طعن أو معارضة أمام أية جهة إدارية أو قضائية ، ومن اللازم أن يمتد التحكيم بهذه الصورة الى المنازعات المطروحة الآن على القضاء على أن يتفق أطرافها فى الجلسات المحددة لنظرها أمام المحاكم على وقفها أو تأجيلها الى ما بعد الأجل الذى يتحدد لإصدار قرار التحكيم فيها ، فإذا ما صدر القرار اعتبرت الخصومة منتهية أمام القضاء .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى اذا ما وافق عليها تفضل بإصدار القرار المرافق للعمل بما تضمنه من الأحكام .

وبناء على هذه المذكرة صدر فى ١٠ من يناير ١٩٦٦ قرار مجلس الوزراء فى شأن انتهاء المنازعات التى تقع بين الهيئات الحكومية والؤسسات العامة وشركات القطاع العام بطريق التحكيم .

وقد اقتصر هذا القرار على عشر مواد نبينها فيما يلى :

المادة الأولى :

يجب على الجهات الحكومية مركزية أو محلية - والهيئات العامة والؤسسات العامة وشركات القطاع العام اذا تعذر عليها تسوية المنازعات التى تقع بينها بالطرق الودية ان تلجأ الى فضها بطريق التحكيم وفقا لأحكام هذا القرار دون اللجوء الى المحاكم .

المادة التاسعة :

يجب على الجهات العامة المشار إليها في المادة الأولى أن تعتبر النزاع القائم بينها منتهيا بمجرد صدور حكم من إحدى هيئات التحكيم المشكلة وفقا لاحكام هذا القرار كما يجب عليها تنفيذه وعدم الطعن فيه بأى وجه من أوجه الطعن .

المادة العاشرة :

ترفع المنازعات المتعلقة بتنفيذ احكام هيئات التحكيم بطلب يقدم الى مكتب التحكيم بوزارة العدل ، ليتولى عرضه خلال أسبوعين على رئيس هيئة التحكيم التى أصدرتها لتحديد جلسة لنظر تلك المنازعات بالفصل فيها خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ عرضه على رئيس الهيئة .

المادة الحادية عشر :

على السادة الوزراء تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره كل فيما يخص وزارته .

ثم أصدر وزير العدل قراره رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء وتنظيم مكتب التحكيم ويهمننا منه طريقة توزيع منازعات التحكيم على رجال القضاء ، فلقد التزم فيها - فى المادتين ٣ ، ٤ - بمعايير تبعد كل مظنة فى الانحراف بسلطة توزيع منازعات التحكيم على رجال القضاء أو المساس على أى وجه باستقلالهم فقد نصت المادتان ٣ ، ٤ من القرار الوزارى المذكور على ما يأتى :

م ٣ يكون ترشيح رؤساء هيئات التحكيم بأقدمية بين مستشارى محكمة الاستئناف مع استثناء من سبقت اعازتهم ولم يمض على انتهاء الاعازة ثلاثة سنوات والمنتدبين لأحدى جهات الحكومة أو القطاع العام نظير مكافآت أو مرتبات اضافية ، ويبدأ الترشيح بمن لم يصبهم دور الانتداب للجان التقييم ثم بين بمن ندبوا للجنة واحدة ثم بمن ندبوا للجنةين وهكذا مع مراعاة التسوية بينهم فى عدد مرات الندب باعتبار الاختيار لرئاسة أربع هيئات تحكيم بمثابة ندب للجنة تقييم واحدة .

وتعد إدارة التفتيش القضائى سجلا خاصا وفقا لهذا الترتيب .

م ٤ يطلب مكتب التحكيم من مجلس الدولة موافاته بكشف بأسماء السادة المستشارين الذين يرشحهم لاختيار رؤساء بعض هيئات التحكيم فى

المجلس وعضوية عدد من المحكمين بقدر الخصوم الاعلىين فى النزاع .

ويبين فى القرار النزاع الذى سيعرض على هيئة التحكيم والمدة الواجب حسمه خلالها .

المادة السادسة :

يتولى مكتب التحكيم بوزارة العدل ضم ملفات القضايا الموقوفة التى طرحت الخصومة فيها على هيئات التحكيم وتكليف أى من الخصوم بتقديم المستندات اللازمة للفصل فى النزاع ، ثم يعرض أصل الطلب وملف النزاع على رئيس هيئة التحكيم المشكلة لنظره وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تشكيل تلك الهيئة .

وعلى رئيس هيئة التحكيم تحديد جلسة لنظر النزاع خلال أسبوعين من تاريخ عرض الامر عليه ويتولى مكتب التحكيم اخطار الخصوم بتلك الجلسة .

المادة السابعة :

تعقد هيئات التحكيم جلساتها بمقر وزارة العدل العدل ما لم يحدد قرار تشكيلها مكانا آخر لانعقادها وتبظر المنازعات المعروضة عليها على وجه السرعة دون التقيد بقواعد الاجراءات المدنية والتجارية الا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الاساسية فى التقاضى .

تصدر هيئة التحكيم حكمها بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويجب ان يكون الحكم مكتوبا ومشملا بإيجاز على أقوال الخصوم ومستنداتهم والأسباب التى بنى عليها ويوقع عليه من رئيس هيئة التحكيم وأمين السر .

ويجب على رئيس هيئة التحكيم ان يودع لدى مكتب التحكيم بوزارة العدل خلال أسبوعين من تاريخ صدوره .

ويحق لكل جهة صدر الحكم لصالحها أن تستلم صورة رسمية منه للتنفيذ بمقتضاها .

الجلسة . وكانت المادة التاسعة من قرار مجلس الوزراء قد أوجبت على الجهات العامة (الملزمة بعرض منازعاتها على التحكيم) ان تعتبر النزاع القائم بينها منتهيا بمجرد صدور حكم فيه من احدى هيئات التحكيم المشكلة وفقا لأحكام هذا القرار كما يجب عليها تنفيذه وعدم الطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن . ويفهم من ذلك ضمنا أن أحكام التحكيم نهائية ولا تقبل الطعن وهو ما أكدته في صراحة المادة ٧٥ من قانون المؤسسات العامة اذ نصت على أن تكون هذه الأحكام نهائية. ونافذة وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من وجوه الطعن « وان يقوم مكتب التحكيم بتسليم صورة من الحكم مبدئية بالضيعة التنفيذية الى من صدر الحكم لصالحه ، ورددت المادة ٧٦ من القانون - ما كانت المادة العاشرة من قرار مجلس الوزراء تنص عليه - وهو ان ترفع جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ الحكم الى هيئة التحكيم التي أصدرت الحكم . ونصت المادة ٧٧ من القانون على أن تسرى على رسوم التحكيم القواعد المقررة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية . ثم فوضت المادة ٧٨ وزير العدل أن يحدد بقرار « قواعد تنظيم أتعاب ومصرفات المحكمين » .

واذا كان قانون المؤسسات العامة لم يجز تعديلات جوهرية في القواعد الموضوعية والاجرائية للتحكيم التي كان قد تضمنها من قبل قرار مجلس الوزراء ، فإنه يبدو أن صياغة المادة ٦٦ من القانون « والتي تعالج أنواع المنازعات التي تقض بها هيئات التحكيم » تختلف من عدة وجوه عن صياغة المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء المقابلة لها .

أما المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء فتوجب على الجهات الحكومية (مركزية أو محلية) والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، اذا تعذر عليها تسوية المنازعات التي تقع بينها بالطرق الودية أن تلجأ الى فضها بطريق التحكيم وفقا لأحكام هذا القرار دون الالتجاء الى المحاكم .

أما المادة ٦٦ من قانون المؤسسات فقد نصت على أن تكون هيئات التحكيم - المنصوص عليها في هذا القانون - مختصة دون غيرها بنظر المنازعات الآتية :

- (أ) المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام
- (ب) كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة

المنازعات الادارية من بينهم ويعد بالمكتب سجل خاص بأسمائهم على أن يراعى في الاختيار ترتيب الأقدمية فيما بينهم .

وحتى الكتب وضعت ضوابط وثيقة لاختيارهم امناء سر فنصت المادة الخامسة من القرار الوزاري على ان : « يكون لهيئة التحكيم أمين سر يختار من بين العاملين الممتازين الشاغلين للدرجة السادسة فأقل في الديوان العام أو محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية أو النيابة العامة ، على أن يكونوا حاصلين على تقدير ممتاز خلال العامين الماضيين ، ويستثنى منهم من حصل على أجور اضافية أو ندب للجان التقييم أكثر من مرة » .

نظام التحكيم في قانون المؤسسات العامة :

وعندما صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، تضمن الباب السادس منه (المواد ٦٦ حتى ٧٨) المبادئ الخاصة بالتحكيم التي كان قد صدر بها من قبل قرار مجلس الوزراء مع بعض التعديلات : فالمادة ٦٨ من قانون المؤسسات تكاد تكون بعينها المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء والمادة ٥٦٧ من قانون المؤسسات تطابق المادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء . والمادة ٧٤ من قانون المؤسسات هي المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء . مع بعض التحوير في اللفاظ . أما المواد ٦٩ حتى ٧٣ فتضع اجراءات مبسطة لطريقة تقديم طلب التحكيم (م ٦٩) وكيفية اعلان الاوراق المتعلقة بالتحكيم والاحظارات بالبريد المسجل مع علم الوصول (م ٧٠) وطريقة نظر الهيئة للنزاع على وجه السرعة ودون تقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية الا ما يتعلق منها ، بالضمانات والمبادئ الاساسية في التقاضي ، وعليها أن تصدر حكمها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة « (م ٧١) وتكاد تكون العبارة الواردة في هذه المادة هي بعينها الواردة في الفقرة الثانية من المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء . فيما عدا عدم تحديد مدة الثلاثة الأشهر من تاريخ القرار الصادر بتشكيل الهيئة . . وقد استحدثت المادة ٧٢ حكما خاصا بسلطة هيئة التحكيم في التحقيق وتقديم الشهود ، كما استحدثت المادة ٧٣ حكما خاصا بجواز الحكم في غيبة الخصم الذي لم يحضر بعد اعلانه بميعاد

وعلى الرغم من وضوح عبارات النص فإن هيئات التحكيم قد توسعت توسعا كبيرا في اختصاصها :

● فقضت باختصاصها بنظر المنازعات التي تقدم من الهيئات والمؤسسات العامة . على الرغم من أن الفقرتين ١ و ب من المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة قاطعتان في ضرورة وجود شركة القطاع العام طرفا في أية منازعة تختص بها هيئة التحكيم وجوبيا . وقد جاء في أسباب إحدى هيئات التحكيم تأييدا لاختصاصها بنظر منازعة بين هيئة عامة ومؤسسة عامة (النزاع رقم ١٥٣١١ سنة ٦٨ تحكيم عام بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٧٠) :

« وحيث أن الحاضر عن الهيئة المدعى عليها دفع بعدم اختصاص هيئات التحكيم بنظر هذا الطلب استنادا الى المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ التي تشترط أن يكون أحد أطراف الطلب إحدى شركات القطاع العام وهو ما يخلو منه الطلب المطروح للتحكيم الحالي وفي الموضوع طلب رفض الطلب والزام الهيئة المدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

« وحيث أن الحاضر عن المدعى بصفته طلب رفض الدفيع استنادا الى ما توافرت عليه أحكام سابقة من رفضه ولعله في ذلك يشير الى بعض أحكام صادرة في مواد تحكيم مماثلة استندت في اثبات اختصاصها في منازعات بين هيئات أو مؤسسات دون أن تكون إحدى الشركات طرفا فيها - الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٦٦ والذي نص في مادته الأولى على أنه : « يجب على الجهات الحكومية مركزية أو محلية - والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام اذا تعدر عليها تسوية المنازعات التي تقع بينها بالطرق الودية أو تلجأ الى فضها بطريق التحكيم وفقا لأحكام هذا القرار دون اللجوء الى المحاكم . »

« وحيث أن هذا القرار الصادر من مجلس الوزراء لا يعد بذاته أساسا يصلح وحده الآن يفسى اختصاصا ولائيا على هيئات التحكيم المنشأة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ٦٦ ذلك أن المشرع في هذا القانون الأخير قد استحدث هذا النظام بأداة تشريعية عامة ولا يكون قرار مجلس الوزراء المذكور الا مجرد سند تفسيري ، لارادة المشرع ومؤشر على قصده من أحداث القاعدة بالقانون ٣٢ سنة ٦٦ وقد أشارت

حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة .

ويجوز لهيئات التحكيم ان تنظر أيضا في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية (وطنيين كانوا أو أجانب) ، اذا قبل هؤلاء الأشخاص .

وبعد وقوع النزاع إحالته الى التحكيم .

ويبين من المقارنة بين المادتين : أن المادة ٦٦ من قانون المؤسسات أكثر تضييقا وتحديدا من المادة المقابلة لها في قرار مجلس الوزراء من جهة وانها أكثر توسعة من تلك المادة من جهة أخرى :

● فالواضح من مطالعة الفقرتين ١ و ب من المادة ٦٦ أنهما تشترطان لوجوب عرض النزاع على هيئة التحكيم أن تكون شركة القطاع العام طرفا في أية خصومة : فيكون النزاع بين شركتين من شركات القطاع العام (الفقرة أ) أو يكون النزاع بين شركة من شركات القطاع العام من جهة وبين الإدارة (ح) حكومة مركزية أو محلية) أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة . وهذا يعنى استبعاد المنازعات التي قد تقوم بين مؤسستين ، أو بين هيئتين عامتين ، أو بين مؤسسة وهيئة عامة ! أو بالأقل لا تكون هيئات التحكيم حسب صياغة النص ذات الولاية الوحيدة في نظر هذه المنازعات . وهو تفسير لا يتفق مع صياغة المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الذي كان عاما ومتسعا وشاملا لكافة أوجه النزاع بين وحدات القطاع العام بعضها البعض أو بينها وبين الإدارة أو بين وحدات الإدارة أو بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة . والحقيقة أن علة قصر التحكيم على المنازعات التي تكون شركات القطاع العام طرفا فيها ، علة غير مفهومة .

وإذا كان نص المادة ٦٦ (فقرتان ١ و ب) قد ضيق حسب صياغته الظاهرة من الاختصاص الوجوبى لهيئات التحكيم إلا أنه توسع فيه من جانب آخر في الفقرة الأخيرة منه اذا جاز نظر النزاع الذي يقوم بين شركة من شركات القطاع العام وبين أحد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ولكنه اشترط لذلك أمرين : أولهما أن يكون النزاع قد تولد بالفعل وهو لا يكون كذلك الا اذا رفع أمره الى القضاء بدليل استخدام المشرع لفظ الإحالة والأمر الثاني أن يقبل الطرف الآخر في المنازعة (غير شركة القطاع العام) إحالة النزاع الى التحكيم .

الاجراءات حائلا دونه ودون تحقيق دوره في تنمية الاقتصاد القومي للبلاد (المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ٦٦) ولما كانت المؤسسة تقوم بنشاطها عن طريق الوحدات الاقتصادية التابعة لها في حدود هذا الاطار العام المستمد من دواعي التشريع فان الحكمة العامة من انتهاج سبيل التحكيم في فض منازعات القطاع العام تمتد لتشمل جميع مسمياته في مراحل الأداء المختلفة اخذا في ذلك بحكمة التشريع وغرض الشارع وغايته بما لا ضرر منه في النهاية على الصالح العام طالما ان هذه النزعة تنتهي جميعا في نيتها الى جهة واحدة هي الدولة ، والقصد الى تبسيط الاجراءات ، وسرعة حسم المنازعات هو ما هدف الشارع الى تحقيقه استقرارا لأموال الدولة عامة لا تحقيقا لميزة خاصة تنفرد بها شركات القطاع العام ولعل استقرار هذا الاتجاه قضاء على أصوله المستمدة من قواعد التفسير المسموح به قانونا ما يعجل بتعديل تشريعي يرفع كل مظنة وينأى به عن كل خلاف .

وحيث انه لما تقدم من أسباب تكون الدفع بعدم اختصاص هذه الهيئة في غير محله متعين الرفض .

كما قضت إحدى هيئات التحكيم باختصاصها بنظر منازعة أحد الأفراد الطبيعيين ضد مؤسسة عامة ورفعت مباشرة الى التحكيم . وذلك على الرغم من أن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ قاطعة في ضرورة أن توافر شروط ثلاثة لجواز نظر المنازعة أمام هيئة التحكيم وهذه الشروط هي :

١ - أن يكون أحد طرفي الخصومة شركة من شركات القطاع العام

٢ - أن لا يرفع النزاع ابتداء الى هيئة التحكيم وانما يكون قد رفع الى القضاء العادي

٣ - أن يقبل الطرف الآخر (غير شركة القطاع العام) اختصاص هيئة التحكيم فيحال اليها وهذا التوسع في اختصاص قضاء التحكيم لا تسانده الصياغة الظاهرة والواضحة لنص المادة ٦٦ بدليل مطالبة هيئات التحكيم بتدخل تشريعي في هذا الصدد وليس هناك من سبيل لصدد هذا التوسع في اختصاصات هيئات التحكيم طالما بقي النص على اعتبار أحكامها نهائية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن ، ذلك ان انعدام الولاية في التحكيم لا يعتبر سببا من أسباب الطعن في قرارات هيئات التحكيم

المذكورة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ٦٦ الى هذه المعاني فيما جاء في عباراتها التالية . « استحدثت المشرع نظام للتحكيم الاجباري في منازعات القطاع العام على نمط يختلف عن التنظيم الوارد بقانون المرافعات اتفاقا مع صفته الاجبارية فأمد التحكيم الى كل نزاع بين شركات القطاع أو بينها وبين أية جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ذلك أن هذه النزعة لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل تنتهي جميعا في نيتها الى جهة واحدة هي الدولة . »

« وحيث انه يستفاد مما ورد بالمذكرة الايضاحية ان نظام التحكيم المقرر بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هو نظام مستحدث ومن ثم لا يعد امتدادا قانونيا لأية قاعدة سابقة مقررة بقرارات وزارية أو صادرة من مجلس الوزراء . وان ما تضمنه القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في ذلك هو استحداث لقاعدة من قواعد المرافعات تتصل بالاختصاص القضائي بهدف تبسيط الاجراءات وسرعة فض المنازعات في أمور تتصل أولا وأخرا ، بأموال الدولة ذاتها . وأما ما كان الخلاف حول طبيعة قواعد المرافعات فسواء اعتبرها البعض قواعد جزائية أو نظر اليها البعض الآخر باعتبارها قواعد شكلية فلا ينبغي أن يسرف القاضي في احترام هذه الأوضاع متجاوزا في ذلك علة تقريرها حتى لا ينقلب الغرض من فرضها بضياغ حقوق لمجرد مخالفات شكلية لا ضرر منها أو لقيام مخالفة يمكن تداركها . وعلى هذا تار الخلاف في اعتبار قواعد المرافعات قواعد أمرة من عدمه فقد رأى البعض أن الاضبط والأوفق أن ينظر في هذا الاعتبار الى كل قاعدة على حدتها فينظر الى غرض الشارع من وضعها والى الغاية التي يرمى اليها من تقريرها (شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية للدكتور عبد المنعم الشرقاوي الجزء الأول الطبعة الثانية ص ٤ و ٥) .

وحيث أن هدف المشرع من اصدار القانون ٣٢ لسنة ٦٦ قد أفصح عنه فيما تضمنه نصوص هذا القانون من تنظيم . فالمرحلة القادمة من تاريخ أمتنا تحتاج الى دفعة قوية لتحقيق أكبر قدر من الانتاج وفي سبيل ذلك لابد من تحديد اختصاصات والمسؤوليات تحديدا واضحا والعمل على تبسيط الاجراءات داخل القطاع العام حتى لا تقف هذه

هل يحقق نظام التحكيم بصورته الراهنة الأغراض المقصودة من إقامته ؟

« أول ما يلفت النظر في نظام التحكيم شذوذ وضعه البالغ في التنظيم القضائي . فعلى الرغم من أنه تشكيل فريد في نوعه يرأسه أحد المستشارين . إلا أنه لا يمكن اعتباره جهة قضاء بالمعنى الصحيح ، ذلك أن اشتراك غير القضاء فيه من جهة ، واشتراكهم كممثلين عن طرفي الخصومة من جهة ثانية ، وإصدار الحكم بأغلبية الآراء التي يكون صوت الرئيس فيها (أى صوت العنصر القضائي بالإضافة إلى أحد طرفي الخصومة !) كل ذلك من شأنه أن يهدم أية فكرة تنادى بأن القرار الصادر عن هذه الهيئة الشاذة في تركيبها يعتبر حكماً أو حتى قراراً قضائياً . يضاف إلى ذلك أن هيئات التحكيم لا تمثل أى نوع من الاستقرار أو التخصص : فقرارات التشكيل التي تصدر من وزير العدل ! حتى إذا هي التزمت الضوابط التي تضمنها القرار الوزاري التي قصد بها عدالة التوزيع الأعمال الإضافية (فحسب) لا تلتزم في الاختيار تخصصاً يتفق مع المنازعات المطروحة ، وليس هناك جهاز فني مستقر وضخم قادر على أن يزود هيئات التحكيم بعناصر تضي على العمل طابعاً من الفنية والجيدة . ولسنا ندرى علة للبقاء على مثل هذا النظام الغريب : ذلك أنه إذا أريد تحقيق السرعة في فض منازعات القطاع العام وعدم إخضاعها لقواعد قانون المرافعات وما يصاحبها من بعض البطء في الإجراءات ، فإن ذلك ليس مبرراً لإخراج هذه المنازعات من ولاية القضاء بصفة مطلقة للاعتبارات الآتية :

١ - أن المشرع نفسه لم يرد أن تكون هذه الأنزعة من اختصاص الجهة الإدارية بدليل أنه تمسك بالعنصر القضائي وجعله رئيساً لهيئة التحكيم ولكن من غير السائق أن يعطى وزير العدل سلطة اختيار رئيس هيئة تحكيم بمناسبات كل نزاع يثار ، إذ ليس من المألوف أن يعين قاضٍ للفصل في قضية بذاتها . !

٢ - أن المشرع لم يعتبر قرارات التحكيم مجرد قرارات إدارية بدليل أنه أخضعها لرقابة المحكمة العليا فأجاز الطعن فيما يوقف التنفيذ بإجراءات خاصة . وليس من المقبول أن يكون لأمثال هذه المنازعات (المتصلة

بالخطة الاقتصادية) كل هذه الأهمية ، وأن تظل على تشكيلها المعيب الحال الذي يخضع للمصادفات ! فضلاً عن أن العناصر التي ينص القانون على تشكيل هيئات التحكيم منها عناصر غير فنية وليست لديها الخبرة ولا المعلومات الاقتصادية والفنية المعقدة التي يتطلبها الحرص على سلامة الخطة ومراعاتها عند الفصل في منازعات القطاع العام .

٣ - أن المشرع يستطيع أن يعهد بالتحكيم إلى جهة قضائية معينة ولتكن إحدى دوائر محكمة الاستئناف على أن يضاف إلى عضويتها ممثلان عن الطرفين المتخاصمين وممثلون فنيون متخصصون ، وأن ينص على أن يفصل في منازعاتها على وجه السرعة ، وأن يكون حكمها غير قابل للطعن إلا بطريق النقض مثلاً كما يستطيع أن يعهد بهذه المنازعات التي لا تمس سوى مصالح القطاع العام وحده إلى جهات فنية متخصصة لا شأن لها بالقضاء دون أن يقحم رجال القضاء في أمور يرجح فيها المشرع اعتبارات الخطة على حكم القانون .

نقلنا عن غيرنا .. فاسأنا النقل !

والحقيقة أن كل ما يشوب نظام التحكيم في القطاع العام من عيوب مرده أننا قد نقلنا عن تجارب غيرنا من الدول الاشتراكية دون أن نحسن النقل ، ودون أن نضع في الاعتبار المفارقة التامة بين الأساس القانوني الذي يقوم عليه نظامنا ، وبين الأساس القانوني الذي يقوم عليه النظام الذي نقلنا عنه : وربما كان أول المصادر التي استقيناه منه نظامنا في التحكيم هو النظام السوفيتي . ولسنا نرى بداً - حتى تتضح المفارقة الصارخة - من رسم الإطار العام لهذا النظام الأخير وتقدير الفقه له حتى نتبين مدى الهوة السحيقة التي تفصل بين نظامنا في صورته المشوهة ، وبين نظامهم في صورته التي تتفق تماماً وأوضاعهم القانونية .

التحكيم في النظام السوفيتي :

ميررات التحكيم يشير الفقهاء إلى أن ثم سببين رئيسيين لقيام نظام التحكيم :

أولهما - الطبيعة المعقدة - وهي غالباً طبيعة فنية - للمنازعات التي تقوم بين الجهات الإدارية أو بين مشروعات الدولة . ولا تعتبر الهيئات

مقار كل جمهورية اشتراكية تابعة لمجلس وزرائها والطائفة الثالثة من لجان التحكيم توجد في الأقاليم . وتتعدد أنواع المنازعات تبعاً لأهميتها وتوزع على هذه الطوائف الثلاثة ، ولا تعتبر إحدى الطوائف درجة أولى لطائفة أخرى ، وإنما تصدر قرارات التحكيم من كل طائفة بوصفها قرارات نهائية لا يظعن فيه الاستثناء . إذ تستطيع السلطات العليا التي تعمل هيئات أو لجان التحكيم في ظلها أن تُلغى قرار تحكيم ، كما يستطيع رئيس اللجنة أن يوقف تنفيذ قرار ما أو أن يأمر بإعادة فحص الموضوع . هذا ويتولى رئيس تحكيم الدولة ويطلق عليه رئيس المحكمين للاتحاد السوفيتي .

arbilve - chef de l'u. R.S.S.

رقابة على قرارات جميع هيئات التحكيم مماثلة لرقابة رئيس النواثر المجتمعة للمحكمة العليا للاتحاد السوفيتي على نشاط جهات القضاء كلها : فهو يستطيع أن يراقب - لمصلحة تطبيق صحيح للقانون - أي قرار تحكيم ، حتى لو كان صادراً عن اللجنة التي يرأسها ، وهو يستطيع كذلك (كما هو الشأن بالنسبة للمحكمة العليا للاتحاد السوفيتي) أن يصدر توجيهات تستخدمها لجان التحكيم المختلفة على مستوى الجمهوريات والاتحاد .

جهاز التحكيم جهاز إداري فني ضخم - وتتكون كل لجنة من لجان التحكيم من عدد من الخبراء والفنيين أو القانونيين . ويوجه رئيس اللجنة نشاطها ، وطالما يطرح نزاع على اللجنة - ، يعين الرئيس من بين الخبراء ، من الذي سيتخذ صفة الحكم . وهؤلاء الخبراء لا ينتخبون كالقضاء وإنما تعينهم جهة الإدارة . وإذا كان يعاون المحكم في الأصل ممثل عن كل طرف من أطراف الخصومة إلا أن هذا ليس أمراً إجبارياً . ولئن لم تكن لجنة التحكيم جهة قضاء إلا أنها تلتزم في فحص النزاع بقواعد قانون الإجراءات المدنية كما تطبق قواعد القانون المدني . ويجب أن يكون قرارها مسبباً وأن يشير إلى مادة القانون التي طبقت .

دور التحكيم في الاقتصاد والخطوة - ويقوم التحكيم العام بدور كبير في الاقتصاد السوفيتي وكفالة الشرعية السوفيتية واختصاص لجان التحكيم واسع للغاية ، إذا وضع في الاعتبار تركيب الاقتصاد السوفيتي - حيث يمتد إلى جميع المنازعات التي تقوم بين المنظمات والهيئات والمؤسسات في القطاع الموم أو المشترك . ولئن كان

القضائية العادية والشعبية مؤهلة للفصل في أمثال تلك المنازعات التي تحتاج إلى خبرة فنية عالية . والسبب الثاني لقيام نظام التحكيم هو قيام رابطة وثيقة بين المنازعات التي من هذا القبيل وبين الخطة الاقتصادية الخمسية . فالمنازعات التي تثار تتعلق إما بتفسير أو تنفيذ أو عدم تنفيذ هذه الخطة . ولهذا يجب أن تفحص معقبات النزاع (سواء في الماضي أو بالنسبة للظروف التي تولد فيها النزاع) على الخطة . ومن هنا كانت الجهة الإدارية أقدر من غيرها على الفصل في أمثال تلك المنازعات ، لأنها وثيقة الصلة بالخطة الاقتصادية سواء في نشأتها أو تنفيذها أو مقتضيات تعديلها .

طبيعة هيئات التحكيم : لم يشر في الدستور السوفيتي ولا في قانون التنظيم القضائي إلى هيئات التحكيم . وفي الحقيقة أن التنظيم القضائي السوفيتي - شأنه شأن التنظيم القضائي في الدول القريبة - يرتبط بفكرة حماية المواطن إزاء السلطات الضخمة للحكومة . ولا يقام لمثل هذا الاعتبار في منازعات لا تثار بين الأفراد والدولة ، وإنما بين أجزاء الدولة بعضها وبعض . ومن هنا كان الطابع القضائي لهيئات التحكيم متنازعا فيه ، حتى أن البعض يذهب إلى حد اعتبار هذه الهيئات أجزاء من الإدارة نفسها . وإن كان الفقيه السوفيتي V.N. Mojeiko قد ذهب إلى اعتبار هيئات التحكيم ممثلة لنمط خاص Suigereris ، وإنما لذلك لا يمكن أن تعتبر عضواً من أعضاء الإدارة ، ولا مجرد جهة قضاء خالصة . ولكن أيا كانت نظرة الفقه المدققة في الطبيعة الحقيقية لهيئات التحكيم فإن المشرع السوفيتي يعاملها على أنها جهاز إداري أكثر من أن تكون جهة قضاء ، وهذا هو السبب الحقيقي في عدم ذكر الدستور أو قانون التنظيم القضائي لها في عداد جهات القضاء . في حين أن نصوصاً عديدة تصدرها الحكومة الاتحادية - تعتبر من قبيل المصالح الوزارية لجان التحكيم التي تنشأ داخل الوزارات أو الجهات المركزية .

ما يدخل في اختصاصات هيئات التحكيم :

وينظم تحكيم الدولة (gosarbitraj) مرسوم صادر في ٣ من مايو سنة ١٩٢١ عن اللجنة المركزية التنفيذية ومجلس قوميسرى الشعب . وهناك ثلاث طوائف من هيئات التحكيم : أحدها في مجلس الوزراء والثانية تتكون من لجان التحكيم القائمة في

المفهوم ان تلتزم لجان التحكيم - كالمحاكم - باحترام القوانين السوفيتية ، الا ان عليها واجبا آخر هو الكفاح من أجل ضبط أدق للعمل بحيث تكشف عن كل العيوب التي تعترضها . كما ان واجبها الأهم أن لا تنقيد بحرفية القانون ، وانما يجب عليها أن تضع في الاعتبار ضرورة تنفيذ الخطة الاقتصادية للامة . وهذا يؤدي في الواقع الى أن لا تنتهي لجان التحكيم الى حلول تتفق مع أوامر القانون بقدر ما تتواءم مع تنفيذ الخطة . ويشبه الشراح الفرنسيون موقف لجان التحكيم في هذا الصدد ، بمجلس الدولة الفرنسي ، الذي يطوع بنصوص القانون وأحكامه الجامدة لكي تتفق مع الفرض الأسمى من الإدارة وهو العمل المستمر والمنظم للمرافق العامة . ولا يجب أن يغيب عن البال ان النزاع الذي يطرح على التحكيم العام هو نزاع بين مشروعين مملوكين لسيد واحد هو الدولة . ومن الواضح أن هذا السيد المشترك - في حل النزاع المطروح - حريص على أن يضع في اعتباره مصلحته هو أكثر من أن يضع في اعتباره البحث عن عدالة مجردة . وأن يملك أن يضع للنزاع أحسن حل تسمح به الظروف ، كما وانه يستطيع - حتى مستقلا عن أي نزاع مطروح - أن يعيد تنظيم الأمور بين المشروعات بحيث يسلب بعضها بعض اختصاصاته ويوزد بها الأخرى . وهذا هو ما يؤدي بنا الى نتيجة لا مفر منها بالنسبة لنشاط لجان التحكيم هو اشتراكها الحتمي في العمل

لقد أردنا بهذه الكلمة الموجزة عن خصائص التحكيم في النظام السوفيتي أن نبرز الطابع الفني البحت الذي يتميز به نظام يبعد كثيرا عن الصيغ القانونية المعتادة التي يراد أن تفرض فرضا على منازعات تقوم بين وحدات القطاع العام ، وهي تختلف جوهريا عن المنازعات العادية بين الأفراد ، طالما ربطها المشرع بالخطة الاقتصادية ، واعتبر هذه الرابطة سببا من أسباب الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة العليا ! وربما كان الأولى والأكثر اتفاقا مع المنطق اما أن يتخفف - ولا أقول أن يتحلل أو يتجرد - نظام التحكيم عندنا من طابعه القانوني وان يعهد به ابتداء وانتهاء الى جهات فنية متخصصة ، وأما أن يفرض الطابع القضائي على نظام التحكيم ابتداء وانتهاء بحيث تتولاه جهات قضائية حقيقية وأن تخضع قراراته لرقابة القضاء ، اما ان يكون نظام التحكيم - بصورته الراهنة - مسخا بين القضاء والتحكيم فهو أمر شاذ .

(١) يراجع في كل ما تقدم وتفصيلات او في مؤلف

R. David-le Drait Savietique T.T.

الطلاق

بحكم

القاضي

للإستاذ أنور العمروسي القاضي بمحكمة المنصورة

١ - شرع الطلاق أصلا ليكون بيد الزوج يستعمله في أى وقت متى كان أهلا لايقاعه ، وقد يكون التطلاق بحكم القاضي بناء على طلب الزوجة . وهو يكون في خمس صور ، نص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على اثنتين منها هما : التطلاق لعدم الإنفاق ، والتطلاق للعيب ، ونص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على الثلاث صور الأخرى وهى : التطلاق للضرر ، والتطلاق لغيبة الزوج بلا عذر ، والتطلاق لحبسه (١) .

وسنفضل هذه الصور في الفروع الخمسة التالية ، مقدمين لكل حالة بمذاهب الفقه . وما كان عليه العمل قبل صدور القانونين المذكورين تعميما للفائدة .

الفرع الأول

التطلاق لعدم الإنفاق

٢ - نفقة الزوجة واجبة على زوجها شرعا .

(١) أهم المراجع : رسالة la Repadiation dans le Droit Positif de l'Islam

الدكتور مصطفى الرافعي - جامعة باريس - طبعة ١٩٥٠ - ص ٦٤ وما بعدها ، والأحوال الشخصية - للشيخ عبد الوهاب خلاف - طبعة ١٩٣٥ - ص ١٣٢ وما بعدها ، حقوق المرأة - للأستاذ حسنى نصار - طبعة ١٩٥٨ - ص ٤٢٠ وما بعدها ، الزواج والطلاق - للأستاذ محمد جواد مغبية - طبعة - بيروت - ١٩٦٠ - ص ١٩٠ وما بعدها ، والمرجع الوافى في قضاء الأحوال الشخصية - للقاضي أنور العمروسي - طبعة ١ - ١٩٦٣ - ص ٣٦١ وما بعدها ، والأحوال الشخصية - للشيخ محمد زكريا البرديسي - طبعة ١٩٦٥ - ص ٤٥٩ وما بعدها ، والأحوال الشخصية للمفتربين المسلمين - للمستشار محمد الدجوى - طبعة ١٩٦٩ - ص ٢٥٠ وما بعدها والمرجع في قضاء الأحوال الشخصية - للمستشار صالح حنفي - جزءان ، وقضاء الأحوال الشخصية نفسا ومالا - للمستشار صالح حنفي - طبعة ١٩٦٨ .

والزوج اما أن يكون موسرا واما أن يكون معسرا . فان كان له مال ظاهر نفدت الزوجة حقها في النفقة منه حاضرا كان الزوج أم غائبا وليس لها من بعد طلب التفريق لتمكنها من الحصول على حقها في النفقة ، وذلك بالاتفاق بين الفقهاء .

اما اذا لم يكن لها مال ظاهر (مجهولا كان أم الخفاء الزوج عنها) ففي المسألة رأيان : رأى - يقول بأن ليس لها في هذه الحالة سوى طلب حسبه (الحنفية) .

ورأى - يقول بجواز طلب التفريق (الجمهور) .

ودليل الحنفية أن في التفريق تفويتا لحق الزوج وابطاله ، وفي عدم الإنفاق تأخير حق الزوجة ، وتفويت الحق وابطاله أكثر ضررا من تأخير الحق فيرتكب اخف الضررين ، ودليل الجمهور الآية (فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) وامتناع الزوج عن الإنفاق امسك بغير المعروف فيتعين التفريق .

واما اذا كان الزوج معسرا - فاما ان ترضى الزوجة بالمقام معه رغم اعساره واما أن لا ترضى .

فان رضيت فلا تطلاق ولا فسخ بالاتفاق .

وان لم ترضى ، ففي المسألة آراء ثلاثة .

الأول - يقول بالتفريق بينهما وللزوجة حق طلب التفريق من القاضي (جمهور الفقهاء ، ومن الصحابة عمر وعلى وأبى هريرة) .

الثاني - يقول بعدم التفريق ولو لم ترضى الزوجة المقام (أبو حنيفة ، وعطاء ، والزهرى ، وابن شيرجة والثوري) .

على نفسها أو لم يحضر للانفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل . فان كان بعد الغيبة لا يسهل الوصول اليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا ويثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي . وتسرى هذه المسألة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

وهذه المادة تضمنت القواعد التالية :

١ - إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة (١)، وكان له مال ظاهر نفدت الزوجة حكم النفقة الصادر لها عليه في هذا المال .

٢ - إذا غاب غيبة قريبة ولم يكن له مال ظاهر، وطلبت الزوجة من القاضي أن يطلقها عليه ، وثبت للمحكمة قيام الزوجية وعدم وجود مال ظاهر للزوج وأنه تركها بلا نفقة ولا منفق وأنه غائب تحدد له أجلا تراه مناسبا وتنص في قرارها هذا السابق على الفصل في الموضوع بأنه إذا لم يرسل خلال الأجل الذي حددته ما تنفق الزوجة منه النفقة الحاضرة الواجبة عليه أو لم يحضر للانفاق عليها تطلق عليه ، وتكلف المحكمة قلم الكتاب بأن يعلن الغائب بصورة من هذا القرار وتحدد لنظر طلبات الزوجة جلسة مقبلة . فإذا انقضى الأجل المحدد للاعلان دون أن يرسل الزوج لزوجته ما تنفق منه ولم يحضر هو للانفاق عليها وتحققت المحكمة من وصول الاعلان اليه طلقت عليه .

٣ - أما إذا غاب الزوج غيبة بعيدة ولم يترك لزوجته نفقة ولا منفق ولم يكن له مال ظاهر يمكن تنفيذ النفقة فيه ، فبعد أن تتحقق المحكمة من قيام الزوجية ومن غيبة الزوج ومن عدم وجود مال تطلق عليه .

٤ - أما إذا غاب الزوج ولم يعلم مكانه ولم يترك مالا ظاهرا تنفق منه الزوجة وطلبت هي التطليق

(١) تعتبر غيبة الزوجة قريبة إذا كان في مكان يمكن اتصال الاعلان اليه في مدة لا تزيد على تسعة أيام وتعتبر بعيدة إذا كانت على خلاف ذلك ، وراجع رسالة الدكتور مصطفى الراعي - جامعة باريس - طبعة ١٩٥٤ -

la repudiation dans le droit Positif de l'Islam

- ص ٦٤ وما بعدها ، والمرجع الوافي في قضاء الاحوال الشخصية للقاضي أنور العمروسي - طبعة ١ - ١٩٦٣ - ص ٣٦١ وما بعدها ، والاحوال الشخصية - للشيخ محمد زكريا البرديسي - طبعة ١ - ١٩٦٥ - ص ٤٥٩ وما بعدها ، والاحوال الشخصية - للشيخ عبد الوهاب خلاف - طبعة ١٩٣٥ - ص ١٢٢ وما بعدها .

الثالث - للزوجة طلب التفريق ان كان قد غرها ، وليس لها ذلك ان لم يكن قد غرها أو كانت تزوجته عالمة باعساره أو كان موسرا ثم أعسر (ابن القيم) .

وكان العمل بالمحاكم يجرى على مذهب الحنفية حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فأخذ جملة أحكامه من مذهب مالك .

٣ - أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في التطبيق لعدم الانفاق :

تناولت أحكام التطبيق لعدم الانفاق المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . فقد نصت المادة ٤ على أنه :

إذا امتنع الزوج عن الانفاق على زوجته ، فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة على ماله ، فان لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسرا وموسر ولكن أصر على عدم الانفاق طلق عليه القاضي في الحال ، وان ادعى العجز ، فان لم يثبت طلق عليه حالا ، وان أثبت أنه مهله مدة لا تزيد على شهر ، فان لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

تضمنت المادة الرابعة حالات التطبيق المبني على عدم الانفاق . وليس للزوج مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه بالنفقة المحكوم بها للزوجة . وهذه الحالات ثلاثة :

١ - أن يتصادق الطرفان على اعسار الزوج ، أو تنكره الزوجة ويثبت الزوج وعندئذ يمهل القاضي مدة شهر لكي يقوم بالانفاق على زوجته ، فان أنفق فيها ، وعندئذ يقضى برفض الدعوى ، وان لم يقم بالانفاق طلق عليه القاضي .

٢ - أن يدعى الزوج أنه معسر ولم يثبت بمصادقة أو بنية ، فيطلق القاضي عليه في الحال .

٣ - أن يسكت الزوج فلا يقول أنه معسرا أو موسرا ، أو يقول أنه موسر ويصر على عدم الانفاق ، فيطلق القاضي عليه في الحال .

ونصت المادة ٥ على أنه :

« إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة فان كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وان لم يكن له مال ظاهر أعذر اليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا ، فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته

الفرع الثاني التطليق للعيوب

٤ - من الفقهاء من ضيقوا دائرة العيوب التي توجب لأحد الزوجين طلب التفريق إذا أصابت الآخر ، والبعض منهم وسع دائرتها ، والبعض الثالث لم يعتبرها سببا موجبا للتفريق (١) .

وهم في ذلك ينقسمون الى آراء ثلاثة :

الأول - يقول بمنع طلب التفريق مطلقا ، اذ لا خيار لأحد الزوجين اذا ما وجد بالآخر عيبا من العيوب بالجذام والبرص والجنون والقرن ... الخ (الظاهرية) .

الثاني - يجيز طلب التفريق بعيوب خاصة ، وهم فريقان :

فريق يقول بأن لا تفريق الا لعيوب خاصة في الرجل (الحنفية) - واختلف فقهاء الحنفية في عدد هذه العيوب .

فيحددها أبو حنيفة وأبو يوسف . بالجرب ، والخصاء ، والعنة .

وحددها محمد - بالجرب ، والخصاء ، والعنة ، والجنون ، والجذام ، والبرص .

ان هذه العيوب تحدث النفرة وتلحق ضررا بالزوجة يجب رفعه لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » .

واتفق الفقهاء على أنه اذا وجدت هذه العيوب بالمرأة فليس ثمة ما يدعو الزوج الى طلب التفريق لانه يستطيع ان يطلقا رفقا بالمرأة ويشتري الحنفية لكي تطلب الزوجة التفريق بسبب عيوب الجرب والخصاء والعنة الشروط التالية :

١ - الا يكون الزوج قد وصل الى الزوجة ولو مرة واحدة .

(١) الاحوال الشخصية - للشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ١٣٥ ، وحقوق المرأة - للأستاذ حسني - ص ٤٢٢ ، والرجع الوافي في قضاء الاحوال الشخصية - للقاضي أنور المعروسي - ص ٣٦٢ ، والاحوال الشخصية - للشيخ محمد زكريا البرديسي - ص ٤٦٩ ، والاحوال الشخصية - للمستشار محمد الدجوي - ص ٩٢٦ .

la Repudiation dans le Droit Positif de l'Islam

- رسالة - الدكتور مصطفى الراعي - ص ٨٧ .

عليه ، واثبتت قيام الزوجية والفيبة وعدم وجود مال وعدم العلم بمكان الزوج طلقت المحكمة عليه في الحال .

اما اذا كان الزوج مفقودا ولم يكن له مال ظاهر تنفق الزوجة منه وطلبت التطليق واثبتت الزوجية والفقد وعدم وجود المال طلقت المحكمة عليه .

٦ - اما اذا كان الزوج مسجوناً ولم يكن له مال ظاهر يمكن اخذ النفقة منه وطلبت الزوجة من المحكمة التطليق عليه لاعتساره ، واثبتت عناصر دعواها على الوجه المتقدم ضربت المحكمة للزوج اجلا وأعدرت اليه حسبما تقدم في الحالة الثانية .

ويلاحظ ان قواعد الالبينات الخاصة بعناصر الدعوى تقوم بالنسبة للزوجية على وثيقة رسمية عملا بالمادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، بالنسبة لباقي العناصر وهي وقائع مادية جائز اثباتها بطرق الالبينات القانونية كافة بما فيها البينة تثبت بالبينة وفقا لاحكام قانون المرافعات وقانون الالبينات ، وان يسبق اجراء التحقيق صدور حكم تمهيدي قبل صدور الحكم القطعي الحاسم للخصومة .

ونصت المادة ٦ من القانون المذكور على أن :

« تطليق القاضم لعدم الانفاق يقع رجعيا وللزوج أن يراجع زوجته اذا ثبت ايساره واستعد للانفاق في اثناء العدة ، فان لم يثبت ايساره ولم يستعد للانفاق لم تصح الرجعة وقد تضمنت هذه المادة بيان حكمين :

١ - ان الطلاق الذي توقعه المحكمة لعدم الانفاق طلاق رجعي يجوز للزوج ان يراجع فيه ما دامت الزوجة في العدة .

٢ - انه يجوز للزوج ان يراجع زوجته بشرطين :

(أ) ثبوت ايساره بحيث يظن بقدرته على استدامة الانفاق عليها نفقة مثله .

(ب) استعداده للانفاق عليها نفقة مثله .

فاذا لم يتوافر الشرطان لم تصح الرجعة .

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ (م ١٠) (١) .

٦ - أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في التطبيق للعيب :

تناولت أحكام التطبيق للعيب مواد ثلاثة هي :
١٠ ، ١١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

فقد نصت المادة ٩ منه على أنه :

« للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجزام والبرص سواء أكان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق » (٢) .

ونصت المادة ١٠ منه على أنه :

« الفرقة بالعيب طلاق بائن » .

ونصت المادة ١١ منه على أنه :

« يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب نسخ الزواج من أجلها » .

والمستفاد من نص المادة ٩ أن العبرة بكون العيب مستحكما ، وبرضاء الزوجة به أن كان العيب بالزوج قبل الزواج ، وبعدم رضائها بالعيب بعد العلم به صراحة أو دلالة . فإن لم يكن العيب مستحكما ترفض دعوى التطبيق . وكذلك الشأن إذا كانت قد ارتضت معاشرة الزوج بعد علمها بالعيب صراحة أو ضمنا وأن مناط ذلك حصول الضرر .

والعيوب ليست محصورة في القانون ، فمنها

(١) الأحوال الشخصية - لامتازنا الشيخ محمد زكريا البرديسي ، حيث يقول أن النص الشرعي يشهد للحنفية ومعتول غيرهم - ص ٤٧٧ .

(٢) ويعلق الدكتور مصطفى الرافعي على المادة ٩ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ تحت عنوان :
(la séparation pour maladies contagieuses.)

قائلا :

"l'article 9 de cette loi prévoit les maladies contagieuses et édictent les mêmes prescriptions que la loi ottomane sur les droits de Famille"

٢ - ألا تكون الزوجة عالة بالعيب وقت النكاح .

٣ - ألا ترضى بالعيب بعد علمها به ، وألا تصرح برضاها بالبقاء معه على تلك الحال ، وألا يكون سكوتها رضا بالعيب .

٤ - ألا يكون بالزوجة عيب يمنع من الاتصال الجنسي بها كالرتق (١) ، والقرن (٢) فإذا وجد بها هذا العيب لم يكن لها الحق في طلب التفريق لأن المنع من الاتصال الجنسي الذي هو حقها قد فات بسبب من جهتها فلا يكون الزوج ظالما في إمساكها حتى يؤمر برفع الظلم عنها بالتفريق .

وفريق يطلق طلب التفريق بسبب العيوب الخاصة سواء أكانت في الرجل أو في المرأة (الشافعية ، الحنابلة ، المالكية ، والزيدية ، والشيعة ، والجعفرية) ، وهؤلاء يختلفون مع الفريق الأول في عدد العيوب التي يثبت بها حق طلب التفريق . وفي أن هذه العيوب تجيز طلب التفريق سواء أكانت في المرأة أو في الرجل .

والثالث - يجيز طلب التفريق مطلقا (شريح ، وابن شهاب ، والزهرى ، وأبو ثور ، وابن القيم) .

٥ - هل التفريق بالعيب طلاق ؟ :

في المسألة خلاف ..

فيرى الحنفية والمالكية - أن طلاق القاضي عليه هو طلاق بائن ، لقوله تعالى « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » وقد فات الامسك بالمعروف بسبب العيب فوجب على الزوج أن يطلق ، فإذا لم يطلق طلق عنه القاضي وكان طلاقه بائنا دفعا حتى لا يعود بالمراجعة .

ويرى الحنابلة والشيعة والشافعية والزيدية أن التفريق للعيب فسخ لا طلاق ذلك أن الفرقة تتم باختيار المرأة ولا بد للزوج فيها ولا اختيار فلا تكون طلاقا ، لأن المرأة لا تملك الطلاق أصلا .

والراجح ما ذهب إليه الحنفية وهو أن

(١) الرتق هو انسداد موضع اتصال الرجل بالمرأة اتصالا جنسيا .

(٢) القرن هو غدة المرأة تمنع الاتصال الجنسي .

يطلق الزوج طلق عليه القاضى والطلقة تكون بائنة ، والأصل الذى يرجع اليه عندهم فى تقدير الضرر هو العرف والبيئة التى يعيش فيها الزوجان - ولا يطلق القاضى عند المالكية الا اذا اثبتت الزوجة أن زوجها قد الحق بها الضرر قولاً أو فعلاً حسب العرف والبيئة ، وثبوت ذلك يكون بالبينة وهى لا تكون الا من رجلين فلا تقبل فيها شهادة النساء . وان عجزت الزوجة عن اثبات دعواها رفضها القاضى . وان تكررت الشكوى مع العجز عن الاثبات وطلبت مع ذلك التفريق بعث القاضى حكمين أحدهما من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج ان أمكن ذلك ، فان لم يمكن بأن لم يوجد فى أهل كل منهما ما يصلح لذلك بعث أجنيين ولا يبعث حكماً من أهل أحدهما مع الأجنبى . ويشترط فى الحكمين أن يكونا رجلين عدلين رشيدين عالين بما يطلب منهما شرعاً .

فاذا ظهر للحكمين أن الاساءة من الزوج طلقاً عليه طلقة بائنة بلا عوض ، وان ظهر لهما أن الاساءة من الزوجة كانا بالخيار بين أن يبقيا على الحياة الزوجية ويأمر الزوج بالصبر وحسن المعاملة . وبين أن يخلعاها نظير عوض يلزمانها به . وان كانت الاساءة من الجانبين بقدر من الأذى متساو طلقاها منه بلا عوض (على قول) أو بعوض يسير (على قول آخر) . وان كانت الاساءة من الزوج أكثر طلقاً عليه بلا مال ، وان كانت الاساءة من المرأة أكثر طلقاها بعوض لا يصل الى صداقها . وبعد أن ينتهى الحكمان من مهمتهما يرفعان رأيهما الى القاضى الذى يحكم بما رآه دون مناقضة .

وأدلة الجمهور تقوم على المعقول قولاً بأن الطلاق خالص حق الزوج فلا يملك القاضى إيقافه بغير رضاه فى غير ما نص عليه ، والمدونان من الزوج لا يقتضى التفريق لأن الحاكم يملك رفع الظلم .

بينما يستدل المالكية على نظيرهم بالآية : « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » . وبالصديت « لا ضرر ولا ضرار » وبأن الضرر كالعيب المثبت للخيار فيأخذ حكمه . ويرجح استاذنا الشيخ البرديسى ما ذهب اليه المالكية ، لأن معقول الجمهور لا يقف على قدميه أمام

عيوب مرضية كالتى وردت بنص المادة ٩ (الجنون والجذام ، والبرص) ومنها عيوب تحول دون اتيان المرأة جنسياً أو الاتصال بشهوتها ومنها (العناء ، والخصاء ، والجب) .

فالعنين - هو من لا يقدر على مباشرة النساء . والمجبوب - هو الذى استؤصل عضو تناسله . والخصى - هو الذى سلت خصيتاه .

وفى حالة طلب التطليق للعنة والخصاء يمهل الزوج سنة قمرية لعل فى تغير الفصول ما يكشف عما اذا كان مرضه عارضاً أم مستحكماً - فاذا عادت الزوجة وادعت أنه لم يباشرها جنسياً طلق عليه القاضى طلقة بائنة .

وعلى كل حال فانه لا يمكن للمحكمة أن تستعين بأهل الخبرة فى اثبات قيام العيب وكونه عارضاً أو مستحكماً ، ومدى ما يلحق بالزوجة من الضرر ، لأن ذلك امر نصت عليه المادة ١١ صراحة .

الفرع الثالث

التطبيق للضرر

٧ - الضرر الذى يصدر من الزوج اما ان يكون ايجابياً ، واما ان يكون سلبياً فالضرر الايجابى ما يصدر من الزوج من قول أو فعل يوجب تأذى الزوجة وتضررها ويحدث الشقاق بين الزوجين كالضرب المبرح والسب المقذع (١) .

والضرر السلبى هو هجر الزوج للزوجة ومنها مما تلحق اليه الناحية الجنسية وقد اختلف الفقهاء فى اجازة طلب الزوجة التفريق بالنسبة للضرر الايجابى .

فيرى الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، والزيدية ، والشيعة ، والجعفرية - أنه ليس للزوجة هذا الحق .

ويرى مالك - ان الخيار للزوجة ان شاءت اختارت الاقامة مع زوجها والقاضى يتولى حينئذ زجر الزوج - وان شاءت طلبت التفريق فان لم

(١) الشيخ خلاف - ص ١٣٥ ، وحسنى نصار - ص ٤٢٦ ، ومحمد جواد مفتية - ص ١٩١ - وانور العمروسى - ص ٢٦٥ ، وذكربا البرديسى - ص ٢٧٩ ، ومحمد الدجوى - ص ٢٥٠ .

النصوص الصريحة التي استدلت بها المالكية اذ لا معقول في مقابلة النص (١) .

وقد أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بمذهب مالك (م ٦ : ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١) أما بالنسبة للضرر السلبى ، فنصوه :

(١) هجر الزوج للزوجة - يرى المالكية أنه يكون سببا للتفريق عملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » - ويرى جمهور الفقهاء ان ذلك لا يكون سببا في التفريق .

(ب) عدم القربان لعنة الزوج - فاما ان يقر الرجل بالعنة ، اولا يقر - فان اقر امهله القاضى سنة قمرية عند الحنفية كصنيع عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقد كان التقويم عند الصحابة قمريا . ليتبين من مضى الزمن وتغير فصول السنة ما اذا كان عيبه مستحكما فيطلق عليه (عند الحنفية) ويتفق معهم الشافعية والحنابلة والزيدي والشيعة والجعفرية في التأجيل خلافا للمالكية ، او انه عيب عارض فلا تطليق - فان مضت وعادت الزوجة الى القاضى مصرّة على طلب التفريق لاستمرار عجز الزوج ، فان اقر بهذا العجز امره القاضى بان يطلقها فان امتثل فيها والا طلق عليه ، ويعتبر الطلاق بائنا . وان ادعى انه اتصل بها في خلال السنة فان كانت ثيبا حين العقد عليها فالقول قوله مع يمينه لشهادة الظاهر له اذ الاصل في الانسان السلامة من العيوب . فان حلف رفضت دعوى الزوجة . وان امتنع عن الحلف فرق القاضى بينهما . وتلك الفرقة تعتبر اطلاقا . اما اذا كانت بكرا حين العقد عليها طلب القاضى عرضها على اهل الخبرة من الأطباء ، فان ثبت أنها ثيب كان القول قول الزوج يمينه لان الظاهر يشهد له . وان ثبت انها لا تزال بكرا طلقها القاضى ان اختارت الطلاق - فان انكر الزوج العنة وقال انه اتصل بها جنسيا بعد الزواج فان كانت ثيبا فالقول قول الزوج مع يمينه لشهادة الظاهر له ، لان الاصل سلامة الانسان من العيوب وان كانت بكرا حسبما اثبت الكشف الطبى الذى توقع عليها اجل القاضى الزوج سنة ، فان مضت السنة وجاءت الزوجة مصرّة على طلب التفريق

لعجزة أعيد الكشف عليها . فان اثبت الكشف انها كما هى خيرها القاضى بين الفرقة وبين البقاء معه ، فان اختارت الفرقة امر القاضى الزوج بتطليقها ، فان لم يفعل طلق عليه لامتناعه عن دفع الظلم عن الزوجة والقاضى ولاية رفع المظالم . والخصى مثل العنين في التأجيل سنة ولا كذلك المجبوب اذ لا فائدة ترجى من التأجيل .

(ج) عدم القربان بغير عذر - وقد اختلف الفقهاء في الفرقة لهذا السبب فيرى الحنفية والشافعية وقول للمالكية وظاهر قول الحنابلة - انه لا يفرق بينهما ويرى الحنابلة في قول لهم والمالكية في قول - انه يفرق بينهما ان تركها أربعة اشهر ولو لم يقصد ضررا عملا بقول الرسول عليه الصلاة والسلام .

« لا ضرر ولا ضرار » ويرجع استاذنا الشيخ البرديسى الراى القائل بالتفريق - لأن امسالك الزوج لزوجته في هذه الحالة امسالك بغير معروف واذا ثبت ذلك وجب المتصير الى التسريح بالتفريق (١)

٨ - احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في التطليق للضرر :

تناولت احكام التطليق للضرر المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ : ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فنصت المادة ٦ منه على أنه :

« اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضى طلاقه بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما ، فاذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حكيمين على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ »

ونصت المادة ٧ منه على أنه :

« يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من اهل الزوجين ان أمكن ، والا فمن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الاصلاح بينهما » .

(١) الاحوال الشخصية : لاستاذنا الشيخ محمد زكريا البرديسى - المرجع السابق ص ٤٩٠ .

(١) الاحوال الشخصية - طبعة ١٩٦٥ - ص ٤٨٢ .

الاساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعيا
لاغراء الزوجة المشاكسة على قسم عرى الزوجية
بلا مبرر .

الفرع الرابع التطليق لغيبة الزوج

٩ - اذا غاب الزوج عن زوجته مدة تخاف
فيها على نفسها الفتنة ، فهل تكون هذه الغيبة
سببا في طلب التفريق بينها وبين زوجها ؟ .

ذهب الحنفية والشافعية والزيدية والجعفرية
الى أن هذه الغيبة لا تكون سببا في التفريق بين
الزوجين - سواء أكانت هذه الغيبة بعذر ،
(كالغيبة للتجارة أو لطلب العلم) أو لغير عذر .

وذهب الحنابلة - الى أنه يفرق بين الغيبة
التي بعذر والتي بغير عذر - فالأولى لا تكون سببا
في طلب التفريق ولا يطلق القاضى بسببها ، والثانية
وهى التى تكون سببا للتفريق ويطلق بها القاضى
اذا كانت مدة الغيبة ستة أشهر وأعذر القاضى الى
الزوج اذا كان يمكن أن يصل اليه الاعذار والا فلا
داعى له لاتعدام فائدته ، وقيدت مدة الغيبة عندهم
بستة أشهر لأن عمر رضى الله عنه استفسر من
حفصة أم المؤمنين كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت
خمسة أشهر أو ستة أشهر .

وذهب مالك - الى أنه اذا غاب الزوج غيبة
تتضرر منها المرأة سنة بناء على الراى الراجح في
المذهب سواء كانت الغيبة بعذر أو بغير عذر . فاما
أن يكون الزوج في مكان بحيث يصل اليه اعذار
القاضى أو لا .

فاذا كان يصل اليه اعذار القاضى أعذر اليه
بأن يحضر الى البلد التى تقيم فيه الزوجة أو ينقلها
اليه والا طلق . وضرب له الأجل المناسب الذى
يراه ليقوم بما طلب منه فان فعل كان بها والا طلق
عليه القاضى بعد مضي الأجل بناء على اصرار الزوجة
على طلب التفريق .

ونصت المادة ٨ منه على أنه :

« على الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق
بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح فان أمكن
على طريقة معينة قرراها » .

ونصت المادة ٩ منه على أنه :

« اذا عجز الحكّمان عن الإصلاح وكانت الاساءة
من الزوج أو منهما أو جهل الحال قررا التفريق
بطلقة بائنة » .

ونصت المادة ١٠ منه على أنه :

« اذا اختلف الحكّمان أمرهما القاضى بمعاودة
البحث فان استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما » .

ونصت المادة ١١ منه على أنه :

« على الحكّمين أن يرفعا الى القاضى ما يقررانه
وعلى القاضى أن يحكم بمقتضاه وهذه الأحكام
ماخوذة من مذهب مالك » .

ومن صور الضرر الذى لا يستطيع معه دوام
العشرة بين الزوجين : الضرب المبرح ، والسب ،
والاكراه على محرم .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ فى خصوص المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ الخاصة بأحكام التطليق للضرر ما يلى :

« الشقاق بين الزوجين مجلبة لأضرار كبيرة ،
لا يقتصر أثرها على الزوجين بل يتعداها الى ما خلق
الله بينهما من ذرية ، والى كل من له بهما علاقة قرابة
أو مصاهرة . . وليس فى أحكام مذهب أبى حنيفة
ما يمكن الزوجة من التخلص ولا ما يرجع الزوج
من فيه فيحتال كل الى ايداء الآخر قصد الانتقام -
تطالب الزوجة بالنفقة ، ولا غرض لها الا احراج
الزوج : بتفريم المال ، ويطالب الزوج بالطاعة ولا
غرض له الا أن يتمكن من اسقاط نفقتها وأن تنالها
يده فيوقع بها ما شاء من ضروب العسف والجور .
هذا فضلا عما يتولد عن ذلك من اشكال فى تنفيذ
حكم الطاعة وتنفيذ بالحبس لحكم النفقة . وما قد
يؤدى الى استمرار الشقاق من الجرائم والآثام .
تبينت الوزارة هذه الآثار واضحة جليلة مما تقدم
اليها من الشكايات فترأت أن المصلحة داعية الى
الأخذ بمذهب الامام مالك فى أحكام الشقاق بين
الزوجين ، عدا الحالة التى يتبين للمحكّمين أن

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ١٣٢ ، وحسنى نصار
- ص ٤٣٠ ، ومحمد مغنية - ص ١٩١ ، وأنور العمروسي -
ص ٣٦٦ ، وزكريا البرديسي - ص ٤٩١ ، ومحمد الدجوى ،
ص ٢٨٥ ، وكتابنا : أحكام القضاء الحديثة فى منازعات الأحوال
الشخصية (فى المسدة من ١٩٣١ حتى ١٩٧٠) للمسلمين وغير
المسلمين والاجانب - منشأة المعارف بالاسكندرية - باب : الانبات
- والشهادة - والطلاق .

القاضي أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه أن لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها - فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضي بينهما بتطبيقه بآئنة وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا عذر وضرب أجل » .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن التطبيق لغيبة الزوج :

« قد يغيب الزوج عن زوجته مدة طويلة بلا عذر مقبول كطلب العلم أو التجارة أو لانقطاع المواصلات ثم لا هو يحمل زوجته إليه - ولا هو يطلقها لتتخذ لها زوجا غيره ومقام الزوجة على هذا الحال زمنا طويلا مع محافظتها على العفة والشرف أمر لا تحتمله الطبيعة في الأعم الأغلب وإن ترك لها الزوج مالا تستطيع الانفاق منه » .

الفرع الخامس

التطبيق لحبس الزوج

١١ - لا يجيز الحنفية التفريق بسبب حبس الزوج (كما لا يجيزونه بسبب غيبته لعذر أو لغير عذر) .

وقد كان العمل جاريا في الاقليم المصري قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على هذا المذهب : الى أن صدر ذلك القانون فجرى العمل على التفريق بين الزوج وزوجته بسبب حبس الزوج مدة لا تقل عن ثلاث سنوات بحكم نهائي (م ١٤ منه) ، وقد اشترط مضي سنة تستوحش فيها الزوجة وتتضرر فعلا لأن الفرقة في الحبس للضرر الواقع بالفعل وليست للضرر المتوقع ، وكذلك اشترط أن تكون مدة الحبس ثلاث سنوات لتتأثر الزوجة من عودة زوجها عودة قريبة حيث يتحقق الضرر - المالكى الذى يجيز التفريق بين الزوج والزوجة بسبب الغيبة سواء أكانت هذه الغيبة بعذر أو بغير عذر ، والغيبة بسبب الحبس غيبة بعذر (١) .

ولم يأخذ القانون بالمذهب الحنبلى الذى لا يفرق بين الزوج وزوجته في الحبس ، لأن الغيبة فيه بعذر كما فعل بالنسبة للغائب نظرا لأن المحبوس إنما

أما إذا كان الزوج في مكان مجهول أو في مكان لا تصل إليه الرسائل فإن القاضي يطلقها عليه بدون عذر .

وقد كان العمل جاريا في الاقليم المصري قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على عدم التفريق بسبب الغيبة طبقا لمذهب الحنفية ومن وافقهم - لكن عدل عن ذلك بعد صدور القانون المذكور حيث أصبح العمل يجرى على التفريق بسبب الغيبة ، ومصدر القانون في ذلك مذهب المالكية والحنابلة حيث أخذ من كل ما يتفق ومصلحة الناس ، فقد أخذ برأى مالك في مدة الغياب وهي السنة التى عدد أيامها ٣٦٥ يوما (م ١٢ ، ٢٣) ولم يأخذ برأى الحنابلة في هذا الشأن ، وأخذ برأى الحنابلة في التفريق بين الغيبة التى بعذر والتى بغير عذر فأجاز التفريق بالغيبة التى بلا عذر مقبول .

١٠ - احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

في التطبيق لغيبة الزوج :

تضمنت المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ احكام التطبيق لغيبة الزوج فنصت المادة ١٢ على أنه :

« إذا غاب الزوج سنة فاكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب الى القاضي تطبيقها اذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه » .

فيستفاد من نص هذه المادة انه لكى تطلب الزوجة تطبيقها أن يكون الزوج قد غاب لمدة لا تقل عن سنة ، وأن يكون غيابه بغير عذر مقبول ، فإذا كانت مدة الغياب تقل عن عام عدد أيامه ٣٦٥ كما تذهب الى ذلك المادة ٢٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، أو كان غيابه بغير عذر مقبول ولو تجاوز هذه المدة فلا يجوز للزوجة طلب التفريق ، كما أن طلب التطبيق هذا مشروط كذلك بأن ينال الزوجة من هذا الغياب ضرر ، ولا يفنى عن ذلك أن يكون قد ترك لها قبل غيابه مالا تنفق منه . كما يلاحظ على هذا النص أنه أجاز طلب التطبيق اذا ماتوا فرت جميع الشروط ولم يوجب طلب ذلك ، تاركا الأمر لتقدير الزوجة .

ونصت المادة ١٣ منه على أنه :

« اذا أمكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب

(١) المراجع السابقة .

٤ - أن يكون الحكم قد نفذ على الزوج بالفعل، فلو كان هاربا منه مثلا فلا يكون سببا لقبول دعوى التطلاق .

٥ - أن ترفع دعوى التطلاق بعد مضي سنة عدد أيامها ٣٦٥ يوما من تاريخ تنفيذ الحكم القاضى بالعقوبة المقيدة للحرية على الزوج ، فلو رفعت قبل انتهاء السنة كانت الدعوى غير مقبولة لرفعها قبل أوانها .

وعلى الزوجة أن تقيم الدليل على صحة دعواها وأن تقدم على وجه خاص الوثيقة الرسمية الدالة على قيام الزوجية بينها وبين الزوج وأن تقدم صورة من الحكم النهائى الدال على معاقبة الزوج بعقوبة مقيدة للحرية أو شهادة من الجدول أو أن تطلب من المحكمة ضم القضية الصادر فيها ذلك الحكم النهائى ، وأن تقدم شهادة بالتنفيذ الفعلى ، كما أن لها أن تقيم الدليل على باقى العناصر بالبينه . ولا ينفى وقوع الضرر بالزوجة أن يكون الزوج قد ترك مالا تنفق منه ويلاحظ أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قد نص صراحة على أن التطلاق لحبس الزوج يكون بائنا .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى شأن المادة ١٤ :

« وقد يعترف الزوج من الجرائم ما يستحق عقوبة السجن الطويل فتقع زوجته فى مثل ما وقعت فيه زوجة الغائب وليس فى أحكام مذهب أبى حنيفة ما تعالج به هذه الحالة ومعالجتها واجب اجتماعى محتم . ومذهب الامام مالك يجيز التطلاق على الغائب الذى يترك لزوجته ما تنفق منه على نفسها اذا طالت غيبته سنة فأكثر وتضررت الزوجة من بعده عنها بعد أن يضرب له أجلا . ويعذر اليه بأنه اما أن يحضر للاقامة معها أو بنقلها اليه أو يطلقها عليه القاضى . هذا اذا أمكن وصسول الرسائل اليه والا فيطلق القاضى عليه بلا ضرب أجل ولا اعدار . وواضح أن المراد بغيبة الزوج هنا غيبته عنها بالاقامة فى بلد آخر غير بلد الزوجة . اما الفية عن بيت الزوجة مع الاقامة فى بلد واحد فهى من الأحوال التى يتناولها التطبيق للضرر والزوج الذى حكم عليه نهائيا بالسجن ثلاث سنين فأكثر يساوى الغائب الذى طالت غيبته سنة فأكثر فى ضرر زوجته من بعده عنها كما يساوى الأسير فى ذلك فيجوز لزوجته طلب التطلاق عليه بعد

حبس للجريمة وهو لذلك ليس جديرا بالعطف . والأنسب به التشديد زجرا له .

كما لم يأخذ بالمذهب الحنبلى فى عدم التفريق بسبب الحبس لما سبق من تعليل لم يأخذ به ايضا فى اعتبار التفريق فسخا وليس طلاقا تأسيسا على أنه فرقة لم تصدر من الزوج ولم يفوض احدا فيها، وانما هى فرقة بحكم القاضى فتكون فسخا .

أما اعتبار القانون تطلاق القاضى بسبب الحبس طلاقا بائنا كما هو نص المادة ١٤ منه ، فقد استمد ذلك من المذهب المالكى ، فقد جاء فى حاشية الدسوقي على الشرح الكبير جزء ٢ « وكل طلاق أوقعه الحاكم (أى القاضى) كان بائنا الا طلاق المولى والمعسر بالنفقة فإنه يكون رجعيا » .

١٢ - أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فى التطلاق لحبس الزوج :

تضمنت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أحكام تطلاق الزوجة لحبس الزوج فنصت على أنه :

« لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب الى القاضى بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه بائنا للضرر ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه » . فيشترط لكى يحق للزوجة طلب التطلاق توافر ما يلى :

١ - أن يكون الزوج قد حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية (الحبس أو السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة) ، فلو قضى فى حقه بعقوبة غرامة ولو نفذت عليه بطريق الاكراه البدنى فلا يتوافر هذا الشرط .

٢ - أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة قد صار نهائيا وتنفذ بالفعل ، فلو كان غيابيا أو حضوريا ومطعون عليه بلا استئناف أو كان غيابيا استئنافيا فلا يكون سببا لقبول دعوى التطلاق .

٣ - أن تكون العقوبة المقيدة للحرية لمدة ثلاث سنوات فأكثر ، فان كان مدة العقوبة اقل من ثلاث سنوات كانت الدعوى مرفوضة بالنسبة لهذا السبب وكان السبب بحكم المادة ١٢ الخاصة بالفيات .

الطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها . هذا ويلاحظ أن نصاب الشهادة هو شاهدان (رجلان أو رجل وامرأتان) في مسائل الأحوال الشخصية لتعلق ذلك بقواعد موضوعية من النظام العام وفقا لاحكام اللائحة الشرعية ، بحيث تعد مخالفتها خطأ في القانون . أما اجراءات سماع الشهود فالقانون الواجب التطبيق فيها القانونان ١٣ ، ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن المرافعات والاثبات . اعمالا لاحكام القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (١) .

سنة من سجنه اذا تضررت من بعد الزوج عنها ولا دخل لكون البعد باختياره او قهرا عنه بدليل النص على أن لزوجة الأسير حق طلب التطليق اذا تضررت من بعد زوجها عنها .

١٣ - المحكمة المختصة بنظر دعوى الطلاق :

كان الاختصاص بنظر دعوى الطلاق والفرقة بجميع أسبابها الشرعة والخلع والمباراة منعقدا للمحكمة الجزئية (الشرعية) وكان حكمها في هذه الدعاوى قابلا للاستئناف دائما عملا بالمادة ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، حيث تقول في فقرتها الاولى « تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية ... » .

فلما صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفناء المحاكم الشرعية والمحلية نص صراحة في المادة ٨ منه على أن تختص المحكمة الابتدائية دائما بدعاوى

(١) نقض - جلسة ١٩٦٣/١/٢ - الطعن ٤٨ لسنة ٢٠ ق (أحوال شخصية) - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٤ - مدنى - العدد ١ - ص ١٨١ وما بعدها ، وقارن : تعليق المستشار صالح حنفى - قضاء الأحوال الشخصية نفسا ومالا - ص ١٠ ، وقارن أيضا : نقض - جلسة ١٩٦٠/٢/١٨ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١١ - مدنى - العدد ١ - ص ١٨١ وما بعدها ، وأحكام عديدة منشورة في كتابنا : أحكام القضاء الحديثة في منازعات الأحوال الشخصية - منشأة المعارف بالاسكندرية - أبواب : الاثبات - والشهاد - والطلاق .

تعيين الموظف على درجة غير موجودة

الدكتور مصطفى كمال وصفي
المحامى أمام محكمة النقض

وهي الاختصاص والشكل ومطابقة القانون وسلامة الغاية (عدم التعسف) - فان القرار يكون باطلا فحسب وليس منعدما .

ولقد استقر هذا الراى قضاء . ولكن الفقه لم يستقر عليه .

ولقد اطلعت مؤخرا على النقد الذى وجهه اليه الدكتور رمزي الشاعري فى رسالته تدرج البطلان ، فقال ان التحديد الذى ذهبت اليه لا يتفق مع قضاء مجلس الدولة فى تعريفه للقرار الادارى فان هذا التعريف لا يفرق بين الأركان والشروط . ثم نسب اليه التناقض اذ يعتبر اصابة القرار بعيب من عيوب الرضا (الفلظ أو التدليس أو الإكراه) من اسباب الانعدام وليس من اسباب البطلان مع أن الإرادة هنا تكون موجودة وليست منعدمة . وأن معظم الحالات التى ذكرتها تتعلق بالاختصاص . وافنا فارقنا المنطق لما استثنينا ركن السبب من هذه النظرية .

والواقع ان النقد الوجيه فى هذا هو نقده الثانى المتعلق بأثر عيوب الرضا فى صحة القرار (١) .

(١) أما سائر أوجه النقد فيمكن الرد عليها فيما نظن - فبالنسبة لنقده الخاص بالتعريف فإنه حتى لو قلنا بالالتزام بتعريف المحكمة للقرار الادارى ، فان الواقع أن التعريفات تفرق دائما بين الأركان والشروط والخصائص ويجب على الفقيه استيعار ذلك ، فالتعريف سواء كان بالحد أو بالرسم أو بالفصل أو بغير ذلك انما يتضمن دائما تحديدا لماهية الشيء ببيان أركانه ثم يفصل بينه وبين غيره بالشروط والخصائص . والركن كما هو معروف هو ما يوجد الشيء به وينعدم بالانعدام . أما الشرط فهو أمر اذا وجد وجد الشروط ويدخل فيه (فى مصطلحنا الحديث) المانع وهو أمر اذا وجد انتفى الشروط فإذا تناولنا تعريف القضاء للقرار الادارى نجده ينص على ماهيته وهو أنه « افصاح للإرادة الادارية لأحداث أثر قانونى » فالافصاح هو الركن الأول . والعلة وهى حرف اللام أو لاجل من السبب وأحداث اثر هو ركن المحل . أما كون الادارة مختصة أو غير مختصة ، والإرادة فى

حكمت المحكمة الادارية العليا فى ١٣ من نوفمبر ١٩٦٦ (١) .

« ان القرار الادارى هو افصاح الجهة الادارية المختصة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن ارادتها المقررة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة . ولما كان الثابت من رد الوزارة المطعون عليها فى الدعوى أنه جرى تعيين بعض المدرسين والمستخدمين ، ومن بينهم المتخية على درجات الباب الأول من الميزانية بينما كانت هذه الدرجات مشغولة فى ذلك الوقت ، وقد جوزى المسئولون عن هذا ، (فان القرار) لم يصادف محلا لانعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه هذا التعيين الذى لا يزدوج فى الدرجة الواحدة . ومن ثم فلا تنقيد الوزارة بالمهاد المقرر لسحب القرارات الادارية » .

وأن هذا الحكم يشير كثيرا من المسائل التى نعرض بعضها .

ميماد الانعدام :

يأخذ هذا الحكم بالرأى القائل بانعدام القرار الادارى اذا انعدم أحد أركانه . فقد قرر أن التعيين « لم يصادف محلا لانعدام المركز القانونى الذى يمكن أن يرد عليه هذا التعيين » وقررت انعدامه بالجازتها سحبه دون تقييد بميماد .

ولقد عرضت فى بعض مقالاتى (٢) مبينا أنه اذا ادى العيب الى انعدام ركنى الإرادة أو المحل فى القرار ، فإنه ينعدم . وأما اذا غاب أحد شروطه

(١) مجموعة مجلس الدولة السنة ١٣ رقم ١٦ صفحة ١٨٤

(٢) مجلة مجلس الدولة السنة السابعة . ومجلة المحاماة .

وما بال رأى أن الفلظ في الوقائع سبب في البطلان بلا خلاف ؟ وهل يستحق أن يكون ذلك بلا خلاف ؟ وعلى أية حال فإن هذا النقد ليس في أصل النظرية، ولكن في أحد الفروض التي خرجناها عليها ولا يمس جوهرها . فإن صدق فإنه لا يؤدي إلا أكثر من أرجاع هذا الفرض لأصل آخر فيها ، بأن يقال - كما نقول الآن بالنسبة لتعيين الموظف على درجة غير موجودة - أن بعض فروض الفلظ لا تؤدي إلى الانعدام .

وعلى أية حال أيضا فإن رأى الذى قلنا به هو أكثر الآراء سندا لقضاء المحكمة الإدارية العليا . ففي الحالة المعروضة مثلا لا يسندها (١) معيار الفصب أو الظهور أو المعيار الجديد الذى اختاره الدكتور رمزي ، والذى نجد لنا عليه ملاحظات كثيرة (٢) رغم تقديرنا له .

هل ينطبق هذا المعيار على الخصوصية المعروضة ؟

فإذا كان يصدق في الأصل أن انعدام المحل يؤدي إلى انعدام القرار ، فإن انضواء حالة تعيين الموظف على درجة غير موجودة محل نظر وشك كبير .

وقد قلنا ذلك في المقالة السابق ذكرها :

« أما انعدام المحل فمثاله التعيين في وظيفة لا وجود لها . وهذا الفرض يختلف عن التعيين في وظيفة موجودة ولكن لا درجة لها أو ليس لها اعتماد مالى . ففي الحالة الأخيرة يكون المركز ممكنا في حد ذاته ، وإنما بعد إنشاء الاعتماد .

(١) وإن كان تحليلنا قد أخرجه منها ، ولكنه على أية حال مستند ومنبعث من هذا الأصل الذى قرناه . فموضع بحثنا هو : هل يسع أو لا يسع أن يدخل هذا الفرض في هذه النظرية فهو لم يرفضها بل يبحث حدودها .

(٢) هو يقول بمعيار « جسامه مخالفة القاعدة القانونية » وفصله إلى حالتين حالة ما إذا كان مصدر القرار تنتفى عنه صفة عضو السلطة الإدارية وحالة مخالفة موضوع القرار للقاعدة العليا للدولة . وهذا المعيار فيما نرى ناقص . فهو يسقط فروض انعدام الإرادة - كأن يكون مصدر القرار مجنونا - وفروض انعدام المحل . وهو في فروضه أكثر اتصالا بأحوال الاختصاص . ثم أن الفروض التى ساقها لا تتخرج كلها على أصل المعيار وهو جسامه مخالفة القاعدة القانونية ، مما يريد هذا المعيار غموضا وقلقا ، ونراه أيضا لم يعرض انتقاده للآراء التى تقدمها على هذا المعيار الجديد وكان يجب أن يكون نقده تدعيما لرأيه الجديد . ولكنه على أية حال وجهة شيقة يجب استقصائها والإفادة منها رغم أنها ليست جامعة .

وهي مسألة مختلف فيها تماما في القانون الإداري حتى أن بعضهم - كما ذكر سيادته - لا يعتد بها . والسبب الذى بنيت عليه هذا النظر هو أننى وجدت أن هناك فارق بين الإرادة في القانون العام والإرادة في القانون الخاص . فهي في الأول ليست إرادة ذاتية لشخص المتصرف ، بل هي إرادة موضوعية معروفة بإجراءات وشكليات ونظم ، فاما أن توجد طبقا للقانون أو لا توجد . وهي ليست تصرفا في مال الذى يصدر القرار أو في شأنه أو ذمته حتى تكون نسبية قابلة للإجازة كما هو الحال في القانون الخاص ، ولذلك فنحن لم نعرف في القانون العام تقسيم البطلان إلى نسبي ومطلق ، بل كله مطلق لولا أن عامل الاستقرار أدى إلى تحصن القرار بعد المدة . وإذا نحن ناقشنا تطبيق عيوب الرضا هنا ، لوجدنا أن أكثرها مادية ، أولى بالانعدام لأنه أفعال في القضاء على هذه الإرادة الموضوعية . فلا نشك أن اكراه رجل الإدارة حقيق بأن يؤدي إلى انعدام الإدارة . ولا يمكن أن نقول أن الإدارة رضيت متى كان رجلها مكرها على التصرف . وكذا في التدليس . والقضاء ينفر تماما من القرارات التى يشوبها غش من صدرت لأجله ويقرر انعدامها . وأما الفلظ فهو الذى يتطلب تفصيلا . فمن الصور ما نرفض فيه التجاوز من الفلظ ، كما لو أرادت هدم عقار لظنها أنه آيل للسقوط ، فهل إذا انتضى الميعاد ولم يطعن نسلم باستحقاق العقار للهدم مع أنه قد يكون مصنعا قيما أو مبنى عظيم القيمة غالى التجهيز ؟ وإن عينت موظفا على أنه هو وتبين أنه آخر ، فهل يستقر تعيينه بصرف النظر عن نوع العمل وخطورته ؟ هذه فروض أوافق الدكتور رمزي على ضرورة فحصها . فإن قلنا : لا : قبل :

الشكل أو في غير الشكل ، والآخر جائز أو غير جائز فهذه شروط أن وجدت وجد الشروط وهو الصحة ، ولا يمكن أن نقول أنها تدخل في البنيان لأنها أوصاف - ليست مهاييا . وأما أن معظم الحالات تتعلق بالاختصاص فغير صحيح فقد نسي أحوال انعدام الإرادة وأحوال انعدام المحل وهي كثيرة في المقال . وأما أننا فارقنا المنطق لما استثنينا ركن السبب فليس الأمر علاقة بالمنطق أى هي حدود التطبيق كما وقتنا في تخريجها ولم نجد فرضا يسعفنا في القول بانعدام السبب لأن ذلك لا يكون إلا أن تنعدم الإرادة ذاتها فنقول إلى الركن الأول . وقد قال ودا علينا : أن السبب في القانون الإداري أمر خارجي ، ولذلك فقد ينعدم ولكن هذا الأمر الخارجى إذا انعدم في الواقع ، فإنه يقوم بدله في ذهن رجل الإدارة سببا آخر . ألا بد أن يتصور شيئا وهو يصدر القرار فيكون السبب منصوبا في الواقع ولكنه موجود في عملية إصدار القرار .

وأول هذه الاعتبارات هي المصرف المالى .

اذ لابد من أن يكون ثمة مصرف ، يصرف منه راتب الموظف . وعدم وجود المصرف يؤدي - في نظر قضائنا - الى استحالة ترتيب آثار القرار ، فلا يعود جائزا او ممكنا .

فانه لو قلنا بأن هذا القرار ينقلب صحيحا بعد مدة ، فمن أين تستطيع الإدارة الإنفاق على هذه الوظائف التى ليس لها مصرف ؟ وليس تصحيح أمر هذا العيب فى يدها ، فاذا أرادت التصحيح فانها تضطر لطلب الاعتماد من السلطة التشريعية وقد لا توافق على امدادها به .

وكذلك فان هناك فاصلا جوهريا بين حالة الموظف الذى على درجة والموظف الذى ليس على درجة ، أهمها الأقدمية التى يقيد عليها الموظف ، والتى تعتبر بين أقرانه عند الترقية ، وكذا تدرجه بالعلاوات ، وتثبيتته واستحقاقه للمعاش ، فهذه كلها تفصل بين الموظفين على درجات معينة والموظفين على اعتمادات .

والذى نراه أن الذى أنشأ هذه العقوبات كلها حكم أصدرته المحكمة العليا فى نوفمبر ١٩٥٥ - تتابع واستقر بأمثاله - يشترط للقرار الإدارى أن يكون جائزا ممكنا ، قاصدا بذلك أن يتوفر الاعتماد المالى اللازم للصرف منه - اقتنع المجلس بذلك وسدد فى أحكام على هذا المعنى حتى تقيد بذلك فى فروض عديدة وتجمد قضاؤه فيها . فهو يشترط دائما الاعتماد المالى قبل الاستحقاق .

ولو سائرنا منطق المجلس فى ذلك لوجد السبيل لأن تعذر الإدارة عن تسديد دين يحكم به عليها ، فان الميزانية لا تتضمن سلفا بطبيعة الحال المبالغ المحكوم بها وخاصة فى التعويض وأمثالها من الديون التى ينشئوها الحكم ذاته فى ذمة الإدارة . وهذا باب خطير لا نأمن أن ننزلق وراءه بمثل هذا التفكير وكذا فقد يتعسر تنفيذ أحكام الإلغاء للأسباب ذاتها .

وانما الواقع أن التسويات وسداد المبلغ يتم بطرق محاسبية لا شأن لرجل القانون بها . وليس على القاضى الا أن يحكم حسب العناصر الظاهرة أمامه من وقائع الدعوى وأن يعلن الحقوق على أساس هذه الوقائع وبانزال حكم القانون عليها ،

وتكون العلة فى وقت التنفيذ وليس فى الوجود . ومثال هذه الحالة أن تعين المصلحة من المهندسين أكثر مما تسمح به ميزانيتها ، ولا يضار الموظف بذلك لأن له من التعويض فى هذه الحالة ما يؤدي الى استحقاقه كاملا وفى حدود ما ظهر فى القرار من أمر تعيينه . ويكون المظن على هذا القرار بالبطلان وليس بالانعدام (١) .

وقد أسس السيد المفوض رأيه فى هذه الدعوى على هذا الرأى فقال فى تقريره : « يجب التفرقة بين صورتين من صور التعيين المماثل لتعيين المصلحة الصورة الأولى أن يكون التعيين فى وظيفة لا وجود لها فى الميزانية وهذه الصورة يكون القرار فيها معدوما لانعدام محله وهو المركز القانونى الذى يتم التعيين عليه . والصورة الثانية تكون فيها الوظيفة موجودة ولكن لا توجد الدرجة الخالية التى صدر القرار بالتعيين فيها او لا يوجد الاعتماد المالى الذى يصرف منه المرتب ، وفى هذه الحالة يكون المركز ممكنا فى حد ذاته ، ومن ثم يكون القرار باطلا ، فلا يجوز سحبه الا خلال ستين يوما من تاريخ صدوره ، وهذه هى حالة الطاعة » .

وكذا أسست الطاعة طعننا على أن تعيينها على درجة غير خالية لا يؤدي الى انعدام قرار التعيين لعدم تخلف محل القرار ما دامت توجد وظائف مدرسين بالميزانية مما يجعل المحل ممكنا اذ يترتب على القرار اثره عند وجود درجات خالية .

الاعتبارات التى تساند الحكم ومناقشتها :

ولا شك الاعتبارات العملية - ولو أن الحكم لم يصرح بها - لها اثر كبير فى تبريره فى نظر مصدره .

وهذه الاعتبارات مفهومة لنا من تواتر القضاء فى المسائل المشابهة والمتصلة .

(١) والواقع أن هذا ليس رأى الخاص ، وانما هو مستمد من استقرار القضاء الفرنسى فى هذه الخصوصية . ولا أدري كيف فات على النشر أن يرصد تاريخ الحكم ومرجه ، ويبحث عبثا فى مسوداتى القديمة ، وفى المراجع التى امتدت الرجوع اليها ولكن لم أجده . وأغلب الظن أنه فى كتاب Auby من انعدام القرارات الادارية *linexistence des actes administratifs* وهكذا يقدم الباحث على أن يفوت منه ما يتيسر له وقت ساعته . فالعلم صيد والكتابة تبه .

أو وفر في الميزانية . فانه يجوز تعيين الموظفين على مثل ذلك . وهذا التحول يحول دون الفصل . ويوفر على الحكومة مبالغ طائلة كتعويض . فهي إذا لم تقبل تدبير الصرف المالى للامر فعليها تدبير اضعافه كتعويض .

ومن اجل ذلك فنحن لا نستطيع عملا أن نساير منطق السحب في شيء .

فلا نحن نستطيع مسايرته في الامتناع عن صرف الأجر طوال مدة العمل ، ولا عن استرداد ما دفع للموظف اثناء فترة عمله . ولا نستطيع مسايرته في ابطال أعماله واختصاصاته ولا نستطيع مسايرته بفصله .

كان القول بالسحب يقتضى استرداد ما دفع له ، وابطال أعماله وفصله أو اعتباره مفصولا من بدء التعيين . وهذه النتائج كلها تعذر انزالها في هذه الأحوال .

بل ان الفوارق العملية بين حالة الموظف المعين على غير درجة وزملائه في نفس التدرج تزول تماما بما يستلزمه التعويض الكامل من احتساب ما فاتهم من ترقيات وعلاوات في هذا التدرج بالذات . ولا معدى من استحقاق الموظف المعين على غير درجة من التعويض كاملا على هذا الاساس ولا تملك الادارة أن تعدو على حقه في ذلك لما بيناه من عزلها عن الاعتداء على اللزم المالية فيما استحققت .

هذه النتائج العملية هي التي جعلت الراى يتجه الى أن التعيين على غير درجة لا يؤدي الى الانعدام ، بل الى البطالان ، فيتصحح الوضع ماديا وتقصر يد القانون عن أن تمتد الى آثار هذا العمل بعد مدة من التعيين . وهذه وجهة نراها تتفق ايضا مع حسن الادارة ويساندها الاعتبارات الاجتماعية الواجب رعايتها في هذه الأحوال .

دون أن يجعل القدرة على التنفيذ عنصرا من عناصر اللجوء ولا أن يدخله في استحقاق الحقوق . والا فقد صار اليسر والقدرة عنصرا من عناصر الحق وهذا لا أساس له ، فليس الحق حقا في مواجهة المؤسر فقط ، بل في مواجهة المؤسر ايضا ، وعليه أن يدبر امكانية التنفيذ ، فهذا شيء آخر لاحق على صدور الحكم . وليست القدرة على التنفيذ بأى حال عنصر من عناصر الحق ولا سبب من أسباب السقوط .

ونرى انه اذا عين شخص تعيينا باطلا ، أو منعما ، فانه يستحق تعويضا يوازي أجره في المدة التي عين بها . ويتم ذلك على أساس ما تسمح به الدرجة التي يعين مثله عليها وتدرجه فيها . ولا يعوق ذلك أن يكون التعيين باطلا لأن هذا حق متعلق بالذمة الفردية واستحقاق مالى بحت والادارة معزولة عن الاعتداء على اللزم الخاصة . وكذلك فان السلطة التشريعية ذاتها معزولة عن الاعتداء على استحقاق الفرد فلا يجوز الاعتذار بعدم اذن هذه السلطة بانشاء درجة للموظف الذى عين على غير درجة . ولا يتأتى أن يكون ذلك سببا في ضياع حق الفرد الا بقانون فردى خاص بهذا الشخص بالذات ينزع حقه في الاستحقاق من المدة التي عمل فيها .

وكذا أعمال هذا الموظف في فترة تعيينه الباطل تكون صحيحة بلا ريب وكأنها صدرت من موظف حقيقى .

واخيرا لا يتيسر فصل هذا الموظف من عمله . لانه من المقرر أن القرار الادارى الباطل يتحول الى ما هو جائز بعناصره . أى أن نظرية تحول القرارات الادارية - التي أخذت بها المحكمة الادارية العليا - تصحح هذا التعيين ، فاذا كان باطلا لحصوله على غير درجة فانه يصح على اعتباره حاصل على اعتماد

أحكام القضاء

تنفيذه عملاً بمبدأ تحمل التبعة في العقد المأزم للجسمانيين .
واذ كان وقوع الاستحالة بهذا السبب الأجنبي لا يعفى البائع من رد الثمن الذي قبضه بل أن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله تبعة انقضاء التزامه الذي استحال عليه تنفيذه ومن ثم يكون غير منتج دفاع البائع بعدم وقوع خطأ منه .

(و) بيع : هلاك مبيع ، تبعته .
تأميم . مدني م ٤٢٧

٦ - انهلاك المعنى بنص المادة ٤٢٧ من القانون المدني ، التي تجعل تبعة انهلاك على المشتري بعد انتقال الحيازة اليه بالتسليم هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية ، وهو مالا يصدق على التأميم .

(ز) شهر عقارى : انتقال ملكية قواعدها . نظام عام . تأميم لجنة تقدير ، قرارها . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦

٧ - الأحكام الواردة في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى متعلقة بالنظام العام ولذلك تكون القواعد التي قررتها قواعدها أمرة وواجبة التطبيق حتماً ومن ثم لا تسوغ مخالفتها فيما يتعلق بانتقال ملكية العقار بمقولة أن لجنة التقدير قد قدرت أصول المنشأة - المؤممة - وخصومها باعتبار أنها مملوكة للمشتري دون البائع بالمخالفة لتلك الأحكام .

(ح) تضامن : التزام . أوصافه حكم ، تسبيب .

هذه الملكية الى المشتري بغير تسجيل ، ولا يفنى تسليم المبيع عن التسجيل في نقل الملكية .

(ج) تأميم : انتقال الملكية بسببه ، عقد ، انفساخ .

٣ - عينية التأميم لا تفنى الا انه يرد على مشروع أو مشروعات بعينها ، دون اعتبار لشخص المالك أو الحائز لها . ولئن كان يترتب على التأميم نقل ملكية المنشأة المؤممة الى الدولة فور صدور قانون التأميم ، من يد الحائز لها ايا كان ودون حاجة الى تسجيل ، الا انه لا اثر له على الالتزامات الناشئة عن عقد يتضمن بيع عقار من عناصر ذلك المشروع في تاريخ سابق على التأميم الا من حيث ما ترتب عليه من استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار الى المشتري .

(د) مالك : تصرف سابق على التأميم .

٤ - لم يتضمن قانون التأميم نصاً كالذي تضمنته قوانين الاصلاح الزراعى بالاعتداد بتصرفات المالك الثابتة التاريخ قبل العمل به ، بل انه قد خلا من أى تنظيم لهذه التصرفات ، وبذلك بقيت على اصلها خاضعة لاحكام القانون المدني .

(هـ) عقد : انفساخه لاستحالة تنفيذ التزام مدني م ١٥٩ و ١٦٠

٥ - يفسخ عقد البيع حتماً ومن تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبي ويترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويتحمل تبعية الاستحالة في هذه الحالة المدين بالتزام الذي استحال

قضاء

مركز القضاء

المدنية

— ٢٥٤ —

المبادئ القانونية :

(أ) أموال : عقار ، آلات مطحن ثابتة في الارض منقول . محل تجارى .

١ - تعتبر آلات المطحن الثابتة في الارض على سبيل القرار عقارا فإذا كان الثابت بعقد البيع انه انصب على أرض ومباني وآلات مطحن وأنه خلا من الإشارة الى مقومات المحل التجارى غير المادية والى المهمات والبضائع ، فان البيع يكون قد وقع على عقار ولم يتضمن بيع منقول .

(ب) تسجيل : عقد ناقل للملكية . بيع مطحن . ملكية ، تأميم .

٢ - اذا كانت ملكية العقار لا تنتقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير الا بالتسجيل ، وكان عقد بيع المطحن لم يسجل قبل حصول تأميمه ، فان تلك الملكية تكون قد بقيت للبائع حتى نقلها التأميم الى الدولة . ولا يترتب على التأميم أو كونه عينياً انتقال

٨ - لا يفترض التضامن ولا يؤخذ فيه بالظن ، ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو إلى اتفاق صريح أو ضمني ، وعلى قاضي الموضوع إذا استخلصه من عبارات العقد وظروفه أن يبين كيف أفادته هذه العبارات والظروف .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٥ من نوفمبر ١٩٦١ ، والقرار الصادر من الطاعن الأول أن البيع قد انصب على أرض ومباني والآلات المطحن ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القرار عقارا ، وكان عقد البيع قد خلا من الإشارة إلى مقومات المحل التجاري غير المادية ، وإلى المهمات والبائع ، فإن البيع يكون قد وقع على عقار لا بين ولم يتضمن بيع منقول . واذ كانت ملكية العقار لا تنتقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى التسجيل ، وكان عقد بيع المطحن لم يسجل قبل حصول التأميم ، فإن تلك الملكية تكون قد بقيت للبائعين حتى نقلها التأميم إلى الدولة ، وبذلك استحال على البائعين تنفيذ التزامهم بنقلها إلى المشتريين .

ومتى تقرر هذا فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر : « وبما أنه بذلك يكون المطحن المذكور قد خرج من ملكية البائعين إلى ملكية الدولة ولم يعد في استطاعة البائعين التصرف فيه على أي شكل من الأشكال كان ، ولا يغير من هذا الوضع استلام المشتريين للمطحن ، لأن ملكيته لم تكن قد دخلت بعد في ذمة هؤلاء المشتريين عن طريق شهر العقد الابتدائي » يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ، ولا يؤثر في سلامته خطؤه في التعبير عن عدم استطاعة

البائعين نقل ملكية المبيع إلى المشتريين بعد التأميم بفوه أنه « لم يعد في استطاعة البائعين التصرف في المطحن بأي شكل من الأشكال » إذ أن سياق أسبابه وأسباب الحكم الابتدائي التي اعتمدها تدل على أن ما قصده من هذه العبارة إنما هو التعبير عن عدم استطاعة البائعين نقل ملكية المطحن المبيع بسبب انتقال ملكيته إلى الدولة نتيجة لتأميمه وليس نفى حصول التصرف في المطحن قبل التأميم أو نفى ما ينتج عنه عقد البيع غير المسجل من آثار عدا انتقال الملكية .

وحيث أن عينية التأميم لا تعني إلا أنه يرد على مشروع أو مشروعات بعينها دون اعتبار لشخص المالك أو الحائز لها ، ولئن كان يترتب على التأميم نقل ملكية المنشأة المؤممة إلى الدولة فور صدور قانون التأميم من يد الحائز لها ، أيا كان ودون حاجة إلى تسجيل إلا أنه لا أثر له على الالتزامات الناشئة عن عقد يتضمن بيع عقار من عناصر ذلك المشروع في تاريخ سابق على التأميم إلا بمقدار ما يحصل دون تنفيذه من الالتزامات التي تتعارض مع أحكام التأميم ومتى تقرر ذلك فإنه لا أثر للتأميم على العلاقة بين البائعين والمشتريين الناشئة عن عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥ نوفمبر ١٩٦١ إلا من حيث ما تترتب عليه من استحالة تنفيذ التزام البائعين بنقل ملكية العقار إلى المشتريين ذلك أن البائعين صاروا بصدور قانون التأميم غير مالكيين للمطحن الذي بالهوه وأصبحت الدولة هي المالكة له قبل أن تنتقل ملكيته إلى المشتريين وبذلك استحال على البائعين تنفيذ التزامهم بنقل ملكيته إلى أولئك المشتريين .

ومتى كان ذلك وكان قانون التأميم لم يتضمن نصا كالذي تضمنته قوانين الإصلاح الزراعي

بالاعتداد بتصرفات المالك الثابتة التاريخ قبل العمل به ، بل أنه خلا من أي تنظيم لهذه التصرفات وبذلك بقيت على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدني ، فإن عقد البيع المبرم بين الطرفين يظل من حيث العلاقة بين عاقيه خاضعا لأحكام القانون المدني . فإذا كان ذلك وكان التسجيل شرطا لازما لانتقال ملكية العقار فيما بين المتعاقدين وكان لا يترتب على التأميم أو كونه عينا انتقال هذه الملكية بينهما بغير هذا التسجيل ولا يفنى التسليم عنه شيئا في نقل الملكية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر وقرر أنه يترتب على استحالة تنفيذ التزام البائعين بنقل الملكية إلى المشتريين انقراض العقد وقضى تبعا لذلك برد ما دفع من الثمن فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث أن تسليم العقار دون تسجيل عقد بيعه لا ينقل الملكية إلى مشتريه ، لأن التسجيل شرط لازم لانتقالها ، ولما كان ذلك وكان عقد البيع يفسخ حتما ومن تلقاء نفسه طبقا للمادة ١٥٩ من القانون المدني بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب اجنبي ويترتب على الانقراض ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد ويتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالالتزام الذي استحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجانبين . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التزام البائعين بنقل ملكية المطحن المبيع قد صار مستحيلا بسبب التأميم فإنه يكون بذلك قد أثبت أن استحالة تنفيذ هذا الالتزام ترجع إلى سبب اجنبي لايد للبائع فيه واذ كان وقوع الاستحالة بهذا السبب الاجنبي لا يعفى الطاعنين البائعين من رد الثمن الذي قبضاه بل أن هذا الثمن

— ٢٥٥ —

المبادئ القانونية :

(أ) علامة تجارية : ملكيتها ، كسبها ، تزوير علامة ، تقليدها .
ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

١ - يترتب على كسب العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يخوله وحده استعمال العلامة ومنع الغير من استعمالها ، والاعتداء على هذا الحق لا يتحقق إلا بتزوير العلامة أو تقليدها من المزاحين لصاحبها في صناعته أو تجارته .

(ب) تشابه : علامات تجارية ، تقديره ، محكمة موضوع .

٢ - استخدام علامة لتميز منتجات معينة لا يمنع الغير من استخدام نفس العلامة لتميز منتجات أخرى مختلفة عنها .
اختلافاً متميزاً عنه الخطأ بينهما .
وتقدير قيام التشابه أو الاختلاف بين المنتجات هم مما تستقل به محكمة الموضوع .

(ج) اسم تجاري : ملكية : مناعة ، حمايتها ، اتفاقية اتحاد باريس م . ٨ ، ملكية .

٣ - متى نفر الحكم ان العلامة التجارية - محل النزاع - تحتوى على اسم تجاري وهم ، أو مقلد أو مزور للشركة الطاعنة ، فإنه لا تتوافر شروط تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية اتحاد باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق هذه المادة على غير أساس .

المحكمة :

وحيث انه . . « ليس يجدى الشركة الطاعنة قولها ان كلمة فراي FRY التي اتخذتها الشركة المَطعون ضدها علامة تجارية لمنتجاتها تحمل الاسم التجاري للشركة الطاعنة ، ذلك ان الاسم التجاري لهذه الشركة حسبما هو

مثل هذا المبلغ بعد أن دفعوا من ثمن المَطحن المبلغ الذي أقر به المدعى عليه الاول بمحضر اثبات الحالة المؤرخ ١٩٦٢/٢/١ وقدره ١٢١٧٥ ج » واذ كان في هذا الذي قرره الحكم الرد الكافي على ما اثاره الطاعنان من دفاع في هذا الخصوص ، وكانت الاحكام الواردة في القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري متعلقة بالنظام العام وبذلك تكون القواعد التي قررتها قواعد آمرة وواجبة التطبيق حتماً ولا تسوغ مخالفتها فيما يتعلق بانتقال ملكية العقار بمقولة أن لجنة التقدير قدرت أصول المنشأة وخصومها باعتبار أنها مملوكة للمطعون ضدهم فان النعى على الحكم بالقصور يكون في غير محله

وحيث ان . . الحكم الابتدائي الذي اُحال اليه الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالتضامن على قوله علم ان يكون التزام المدعى عليهم (البائعين) بالرد بتضامن المدعى عليه الاول (الطاعن الاول) مع باقي المدعى عليهم لقبضه مبلغ ٩٠٠٠ ج بمفرده لحساب الباقي ولمعلم توقيع المدعى عليهما الاخيرين على عقد البيع العرفي . وهذا الذي قرره الحكم لا يكفي لحمل قضاءه بهذا التضامن ذلك ان التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي ان يرد الى نص في القانون أو الى اتفاق صريح أو ضمير . وعلى قاضي الموضوع ان يبين كيف استخلصه من عبارات العقد وظروفه : لما كان ذلك وكان ما ساقه الحكم في هذا الشأن لا يسهل غائه فاقضاءه بالتضامن فان الحكم يكون معيباً في هذا الشق من قضائه . وتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً . .

طعن مدني رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ ق في ١٩٦٨/١٢/٢٦ بالهيئة السابقة .

واجب رده في جميع الاحوال التي يفسخ فيها العقد أو يفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدني ويقع الغرم على البائعين نتيجة تحملهما تبعة انقضاء التزامهما الذي استحال عليهما تنفيذه - لما كان ما تقدم فانه يكون غير منتج دفاع البائعين بعدم وقوع خطأ منهما . وليس بجدي الطاعنين قولهما ان تسليم المَطحن قد نقل ضمان مخاطر المبيع من عاتق البائعين الى عاتق المشتريين عملاً بالمادة ٤٣٧ من القانون المدني التي تحصل الهلاك علم المشتري بعد انتقال الحيازة اليه بالتسليم ، ذلك ان الهلاك المعنى بنص تلك المادة هو - علم ما جرى به قضاء هذه المحكمة - زوال الشيء المسم من الوحد بمقوماته الطبيعية وهو ما لا يصدق علم التأميم . ولا محل لما نشه الطاعنان في خصمهم الاستحقاق لأن قضاء الحكم المطعون فيه قام أساساً على ان استحالة التنفيذ تؤدي الى انفساخ العقد .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اُحال الى أسبابه الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين المشار اليه بسبب الطعن ورد عليه بقوله « ولا وجه للتحدي بمحضر اثبات الحالة المحرر بناء على طلب المدعى عليه الاول بمعرفة مفتش التموين في ١٩٦٢/٢/١ ولا بقبول المدعين ان صح ما يدعيه المدعى عليهم لمبلغ ٥٠٠ ج من حساب استغلال المَطحن من مؤسسة الطاعن خلال الفترة من ١ / ٢ / ١٩٦٢ الى ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٢ اذ ان ذلك لا يعتبر بحال قبولاً منهم لمشاركة الحكومة لهم في ملكية المَطحن مناصفة ، تلك المشاركة التي تغل يد المدعين عن ادارة النصف الآخر الباقي لهم وليس من المقبول ان يرفض المدعون (المطعون ضدهم) قبول

خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة « . ولما كان غرض الشارع من إيراد هذا النص هو التسامح عن هذه النسبة من النقص الجئي في البضاعة لما لاحظته من أن النقص بالنسبة المذكورة قد يكون منشؤه عوامل طبيعية أو خطأ في الشحن والتفريغ يتفق معها افتراض تهريب هذا النقص ، فإن ذلك يقتضي عدم ادخال النقص بالنسبة سالفة الذكر في حساب الرسوم الجمركية لانتهاء المسوغ لاستحقاقها ، الذي لا تستحق في حالة النقص الجزئي في البضاعة الا حيث لا تنفي القرينة على التهريب وقد اقتضى المشرع انتفاؤها في حالة النقص الذي لا يجاوز النسبة التي حددها .

(ب) رسوم جمركية : اعفاء بالنسبة للنقص في البضائع المشحون في طرود ، والمشحونة صبا . ق ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - النص على الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للنقص الجزئي لم يكن واردا أصلا في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ ، بل كان نصها مماثلا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ ثم أضيف إليها النص على الاعفاء من الرسوم عند تعديلها بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ تبعا لتعديل آخر في نصها قصد به بيان أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ سري على البضائع المشحونة صبا دون غيرها وكلا التعديلين كاشف عن غرض المشرع وليس منشأ لحكم جديد ، أما المادة ٣٨ فلم يتناولها التعديل بل بقيت على أصلها الوارد في اللائحة الجمركية وليس ثمة مبرر للفرقة بين البضائع المشحونة صبا والمشحونة في طرود فيما يختص بالاعفاء من الرسوم الجمركية في حالة العجز الذي لا يجاوز نسبة التسامح التي

مختلفة عنها اختلافا يمتنع معه الخلط بينهما . وتقدير قيام التشابه أو الاختلاف بين المنتجات وبعضها ، هو مما تستقل به محكمة الموضوع وكانت محكمة الموضوع قد انتهت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة الى اختلاف منتجات الشركة الطاعنة عن منتجات الشركة المطعون ضدها اختلافا لا يمكن معه وقوع اللبس أو الخلط بينهما ، فإن ما تشره الطاعنة في هذا الشق من لنعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طن مدني رقم ٤٣٥ لسنة ٢٤ ق تي ١٩٦٨/١٢/٢٦ بالهيئة السابقة .

— ٢٥٦ —

المبدأ القانونيان :

(١) جمارك : عجز في البضاعة أو عدد الطرود . رسوم ، استحقاقها مع الغرامة . قانون ، تفسير تشريعي ق ٥٧ لسنة ١٩٥٥ ٣٧ م و ٣٨ و ١٧ و ٣٦ .

١ - وإن كان وجود نقص في مقدار البضائع أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في « المايستو » يفترض معه أن الريان قد هز به الى داخل البلاد ، ولا تنفي هذه القرينة الا اذا برر الريان هذا النقص وفقا لما تتطلبه المادة ١٧ من اللائحة الجمركية ، فاذا عجز عن تبريره ظلت القرينة قائمة في حقه والتزم بالغرامة المقررة في المادتين ٣٧ و ٣٨ من لائحة الجمارك علاوة على الرسوم الجمركية ، الا أن هذه اللائحة قد نصت في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ على أنه « اذا لم تتجاوز اختلاف المقادير والأوزان

ثابت بملف علامتها ليس Fry فحسب بل

T.S. Fry and Sons L.T.D.

وإن استعمال كلمة Fry كعلامة تجارية لمنتجات الشركة المطعون ضدها من فوط صحية للسيدات لا يتضمن استغلالا للاسم التجاري للشركة الطاعنة التي تنتج صنفا من الأغذية « وهذا الذي قرره الحكم سائغ في نفي أن كلمة Fry التي اتخذتها الشركة المطعون ضدها علامة لمنتجاتها تحتوي على اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور للشركة الطاعنة ، وبذلك لا تتوافر شروط تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية اتحاد باريس ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق هذه المادة على غير أساس وأنه وإن كان مؤدى المادة الثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أنه يترتب على كسب ملكية العلامة حق خاص لصاحبها يخوله استعمال العلامة وحده ومنع الغير من استعمالها ، الا أن الاعتداء على هذا الحق لا يتحقق الا بتزوير العلامة أو تقليدها من المزاحمين لصاحبها في صناعته أو تجارته . لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد أسست دفاعها على أن الشركة المطعون ضدها قامت بتقليد علامتها التجارية المستمدة من اسمها التجاري ، وكانت محكمة الموضوع قد أوردت في حكمها أن علامة Fry الخاصة بالشركة الطاعنة مقصورة على ما تنتجه من الكاكاو والكاكاو باللبن ، وأن الشركة المطعون ضدها اتخذت نفس العلامة بالنسبة لمنتجاتها من الفوط الصحية من الورق والسليوز ، ورتبت على ذلك عدم إمكان الخلط بين منتجات كل من الشركتين ، ذلك بعد أن نفت عن الشركة المطعون ضدها قيامها بتقليد اسم الشركة الطاعنة . لما كان ذلك وكان استخدام علامة لتمييز منتجات معينة لا يمنع الغير من استخدام نفس العلامة لتمييز منتجات أخرى

حددها القانون ، لتحقيق حكمه الاعفاء من الرسوم في الحالين . المحكمة :

وحيث انه . . وان كان وجود نقص في مقدار البضائع أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في المانيستو يفترض معه ان الربان قد هربه الى داخل البلاد ولا تنتفى هذه القرينة الا اذا برر الربان هذا النقص وفقا لما تتطلبه المادة ١٧ من اللائحة فاذا عجز عن تبريره ظلت القرينة قائمة في حقه والتزم بالفرامة المقررة في المادتين ٣٧ و ٣٨ من لائحة الجمارك ، علاوة على الرسوم الجمركية الا ان هذه اللائحة قد نصت في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ على انه : « اذا لم تتجاوز اختلاف المقادير والاوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة » ولما كان غرض الشلوع من ايراد هذا النص هو التسامح عن هذه النسبة من النقص الجزئي في البضاعة لما لاحظته من أن النقص بالنسبة المذكورة قد يكون منشؤه عوامل طبيعية أو ضعف الفسلافات واتسياب محتوياتها ، أو غير ذلك من اخطاء الشحن والتفريغ التي تنتفي معها افتراض تهريب هذا النقص ، فان ذلك يقتضي عدم ادخال النقص بالنسبة المنصوص عليها في الفقرة المشار اليها في حساب الرسوم الجمركية لانتفاء المسوغ لاستحقاقها ، اذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي في البضاعة الا حيث لا تنتفى القرينة على التهريب ، وقد افترض المشرع انتفاءها في حالة النقص الذي لا يجاوز النسبة التي حددها .

ولا يقلح في صحة هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦ من اللائحة من انه لا علاقة لتقرير الغرامات المنصوص عليها في الباب الثامن بالرسوم المستحقة طبقا للمعاهدات والقوانين - ذلك ان شرط اعمال هذا النص ان تكون الرسوم الجمركية مستحقة طبقا للقانون

صبا والمشحونة في طرود فيما يختص بالاعفاء من الرسوم الجمركية في حالة العجز الذي لا يجاوز نسبة التسامح التي حددها القانون وذلك لتحقيق حكمة الاعفاء من هذه الرسوم في الحالين . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح وقضى بعدم استحقاق الرسوم الجمركية في حالة النقص الجزئي الذي لا تجاوز ٥ ٪ فان النقص عليه في هذا الخصوص بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير اساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

طن مندى رقم ٥٤١ لسنة ٢٤ ق في ١٢/٢٦ ١٩٦٨ بالهيئة السابقة .

— ٢٥٧ —

المبدآن القانونيان :

(١) تنفيذ : عقارى . اعلان . محل مختار . بطلان . نزع ملكية

١ - متى قضى الحكم المطعون فيه بصفة اجراءات نزع الملكية المتخذة تنفيذا لعقد القرض لتوجيهها الى المدين في المحل المختار الثابت في هذا العقد والذي لم يقيم دليل كتابي على تغيره ، فان الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(ب) نقض : الطعن ، اسباب ، بطلان في الاجراءات . مرافعات ١٢ م . نظام غام . محكمة الموضوع . دفاع جديد .

٢ - اذا كان ما يشبه الطاعن من بطلان الاجراءات والاعلانات بسبب عدم اتباع المحضر احكام المادة ١٢ من قانون المرافعات هو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض لما يخالفه من واقع . هذا الى ان البطلان المترتب على مخالفة المادة ١٢ لا يتعلق بالنظام العام .

وهو الامر غير المتوافر ، اذ ان لائحة الجمارك لم تنص على استحقاق الرسوم في حالة النقص الجزئي الذي يدخل في حدود نسبة التسامح المقررة في المادة ٣٨ وذلك على خلاف ما جرت عليه اللائحة من النص على استحقاق الرسوم الجمركية مع الفرامة في حالة عجز الربان عن تبرير النقص في عدد الطرود ، وقد سلف القول بانتفاء المسوغ لاستحقاق الرسوم في الحالة الاولى ، كما انه لا حجة فيما تقوله الطاعنة من ان المشرع لو اراد الاعفاء من الرسوم الجمركية في تلك الحالة لنص على ذلك كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة بشأن النقص الذي لا يجاوز ٥ ٪ في البضائع المشحونة صا - لا حجة في هذا القول لان النص على الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لهذا النقص لم يكن واردا اصلا في هذه الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ ، ان كان نصها مماثلا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ ثم اضيف اليها النص على الاعفاء من الرسوم عند تعديلها بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨ ، تنما لتعديل آخر في نصها قصد به بيان ان حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ سار على المشابه المشحونة صا - لا حجة في غمها ، كلا التعديلين يعتبر كاشفا عن غرض المشرع وليس منشئا لحكم جديد ، وقد برزت المذكرة الانصاحية للقانون المشار اليه الاعفاء من الرسوم الجمركية في حالة النقص الذي لا يجاوز ٥ ٪ في البضائع المشحونة صبا بقولها « ولما كانت العدالة تقتضى عدم ادخال النقص بالنسبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ في حساب الرسوم الجمركية فقد روى النص على ذلك صراحة » اما المادة ٣٨ فلم يتناولها التعديل بل بقيت على اصلها الوارد في اللائحة الجمركية وليس ثمة مبرر للفرقة بين البضائع المشحونة

المحكمة :

وحيث ان ما قرره الحكم المطعون فيه من ان الطاعن لم يتخل عن المصنع ولم تنقطع صلته به صحيح وله سند في اوراق الدعوى ومستنداتها ، اذ بالرجوع الى الطلب المورخ ١٩٥٦/٢/٢ يبين ان الطاعن عرض التخلي عن ادارة مصنعه للبنك

المطعون ضده بسبب توقفه عن سداد أقساط الدين المستحقة فرفض البنك ذلك ووافق في ١٩٥٦/٤/٥ على تعيين مندوب من قبله للإشراف على الإدارة بشرط تعيين مدير فني من معهد الزجاج لإدارة المصنع وتعيين محاسب من الخارج لتنظيم حساباته . وفي ١٩٥٦/٦/٦ طلب مندوب البنك اعفاءه من مهمة الاشراف بسبب عسر قلة صاحب المصنع وموظفيه للنظم الموضوعية كما يبين من المستندات المقدمة من الطاعن لمحكمة اول درجة والتي أشار اليها الحكم الابتدائي ، ان الطاعن قام بتأجير المصنع لآخر لمدة سنة اعتبارا من

١٩٥٦/٨/١ بعد علمه بتنجي المشراف عن مهمته - لما كان ذلك وكانت اجراءات نزع الملكية لم تبدأ الا في ١٩٥٦/١١/٧ باعلان السند التنفيذي ولم يتم اعلان تنبيه نزع الملكية الا في ١٩٥٧/١٠/١٧ أي بعد انتهاء كل صلة للبنك المطعون ضده بالمصنع المملوك للطاعن ، فان كل ما رتبته الطاعن على انقطاع صلته بالمصنع قبل توجيه اجراءات نزع الملكية اليه يكون منهار الأسس . . . والنعي بان البند ٢٤ من عقد الرهن الرسمي نص على ان الطاعن اتخذ المحل المدين بصدر عقد الرهن هو ٣١٩ شارع شبرا لا الى محله المذكور في عقد الشركة الذي اوفق بعقد الرهن لمجرد اثبات صفة الطاعن في التوقيع عن الشركة التي تعاقدت مع البنك نيابة عنها - واذا قضى

الحكم المطعون فيه بصحة اجراءات نزع الملكية المتخذة تنفيذا لعقد القرض المذكور لتوجيهها اليه في المحل المختار الثابت بالكتابة والذي لم يقم دليل كتابي على تغييره اذ ان كتاب الطاعن المورخ ١٥ من مارس ١٩٥٦ المتضمن موافقته على تعيين مدير للمصنع وقبوله الالتزام بمرتب هذا المدير لا يتضمن - خلافا لما بقوله - تعديلا للمحل الذي اختاره لنفسه في عقد الرهن ، اذ كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث ان هذا السبب مردود بان ما نشره الطاعن فيه من بطلان الاجراءات والاعلانات بسبب عدم اتباع المحضر أحكام المادة ١٢ من قانون المرافعات هو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع - هذا الم - ان البطلان المترتب على مخالفة المادة ١٢ سائلة البيان لا يتعلق بالنظام العام . وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٥٤٩ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٨/١٢/٢٦ بالهيئة السابقة .

— ٢٥٨ —

المبادئ القانونية :

(١) شفعة : رغبة اعلانها ، علم بالبيع .

١ - لا التزام على الشفيع باعلان رغبته الا بعد اذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك ، بل يستطيع ان يبادر باعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الاذار اليه .

(ب) ثمن حقيقي : ايداعه ، شفعة ، دعوى ، قيدها ، مدني ١٤٠ م و ١٤٢ و ١٤٣ .

٢ - متى اعلن الشفيع رغبته رسميا الى كل من البائع والمشتري - ولو كان قبل اذاره من أيهما - فان هذا الاعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيسري من تاريخه ميعاد الثلاثين يوما التي أوجب القانون ان يتم في خلالها ايداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به ورفض دعوى الشفعة وقيدها بالجدول والا سقط حق الأخذ بالشفعة .

(ج) قانون : مرافعات ، سرياته . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مدني ١٤٣ .

٣ - اذا كان طالب الشفعة لم يقيد دعوى الشفعة بالحصول في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المنع ، وكان ذلك قبل تعديل المادة ٧٥ من قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - فان حقه في الأخذ بالشفعة يكون قد سقط .

المحكمة :

وحيث انه وان كان علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتا في نظر الشارع في القانون المدني القائم الا من تاريخ الاذار الرسمي الذي يوجه اليه البائع أو المشتري ، ولا يسري ميعاد الخمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشفيع اذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه الا من تاريخ هذا الاذار مما مؤداه انه لا الزام على الشفيع باعلان رغبته الا بعد اذاره من المشتري أو البائع ، ولو علم بالبيع قبل ذلك فانه يستطيع مع هذا ان يبادر باعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الاذار اليه ، اذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك .

ولم يقصد المشرع بما اوردته في المادة ٩٤٠ من القانون المدني تحديد بداية الاجل الذي يجوز للشفيع اعلان رغبته فيه أو ان يجعل من اذار المشتري والبائع اجراء حتميا يتوقف على اتخاذها

- ٢٥٩ -

المبدآن القانونيان :

(١) ولاية الأب : سلطته في التصرف في مال القاصر . مرسوم ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

١ - جميع القيود الواردة في المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على حق الولي في التصرف في مال القاصر أو في إدارة هذا المال سواء كانت هذه القيود قيود أشرف ورقابة ، أو قيود حظر موضوعية لا تسرى على ما يكون الولي الأب قد تبرع به من مال للقاصر صريحا كان هذا التبرع أو مستترا ، ويكون للولي التصرف في هذا المال بجميع التصرفات ومنها رهنه في دين على الولي نفسه وذلك دون أي قيد على سلطته في هذا الخصوص .

(ب) خير : حكم بنديه . طعن في الحكم .

٢ - متى اقتصر الحكم المطعون فيه - في شأن الرد على الاعتراض على الدين المنفذ به - على الأمر بنديب خير لتحقيق ادعاء الطاعن بسداد مبالغ من الدين المنفذه ، فإن هذا القضاء لا يتضمن التسليم بجدية المنازعة في الدين من حيث كونه ديناً مستحق الأداء ومعين المقدار ويعتبر على هذا الأساس حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع في هذا الخصوص ، ولا يجوز الطعن فيه - إلا مع الحكم الصادر في الموضوع .

ثلاثين يوماً فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع الذي أبداه الطاعنان (المشتريان) بسقوط حق المطعون عليهما الثاني والثالث في الأخذ بالشفعة طبقاً للمادة ٩٤٣ من القانون المدني لقيد دعوى الشفعة بعد الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة - اذ قضى الحكم برفض هذا الدفع تأسيساً على القول بأن المادة ٩٤٠ تشترط أن يكون إعلان الرغبة من الشفيع مسبقاً بالمدار رسمي من البائع أو المشتري وأنه لذلك يكون إعلان الرغبة الحاصل في ١٧ من أغسطس ١٩٥٧ قبل إوانه ولا ترتب عليه آثار قانونية وبالتالي فلا يسرى من تاريخه ميعاد الثلاثين يوماً المحدد لإيداع الثمن ورفع دعوى الشفعة وقيدتها بالجدول - فإن الحكم يكون بذلك مخطئاً في تطبيق القانون وفي تأويله بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه من أن طالبي الشفعة لم يقيدا دعوى الشفعة بالجدول في ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المدني وكان ذلك قبل تعديل المادة ٧٥ من قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - فإن حقهما في الأخذ بالشفعة يكون قد سقط عملاً بصريح نص المادة المذكورة ويتعين لذلك الغاء الحكم الابتدائي الصادر في ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٧ برفض الدفع بسقوط حسيق المدعين في الشفعة وبحقهما فيها والقضاء بقبول هذا الدفع وبسقوط حق المدعين في الأخذ بالشفعة .

طعن مدني رقم ٥٦٥ لسنة ٢٤ ق في ١٢/٢٦/١٩٦٨ بالهيئة السابقة .

صحة إعلان الرغبة ، وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً لسقوط حق الشفيع ، ومتى أعلن الشفيع رغبته رسمياً إلى كل من البائع والمشتري ، ولو كان ذلك قبل إنذاره من أيهما ، فإن هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية ، فيسرى من تاريخه ميعاد الثلاثين يوماً الذي أوجب القانون أن يتم في خلاله إيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به ورفع دعوى الشفعة وقيدتها بالجدول وإلا سقط حق الأخذ بالشفعة .

ذلك لأن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفي المادة ٩٤٣ على سريان ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة الوارد ذكره في الفقرة الأولى من المادة ٩٤٢ ، ولم يعلق سريانه على انقضاء ميعاد الخمسة عشر يوماً الوارد في المادة ٩٤٠ ، وكل ما اشترطه القانون في هذا الإعلان هو أن يكون رسمياً وأن يوجه من الشفيع إلى كل من البائع والمشتري ، ولم يستلزم فيه أن يكون حاصلاً بعد الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع . لما كان ذلك وبأن الثابت من الأوراق ومن تقارير الحكم الابتدائي الصادر في ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٧ الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الثاني والثالث أعلنوا رغبتهما في الشفعة إلى المشتريين (الطاعنين) وإلى البائعة (المطعون عليها الأولى) بإعلان على يد محضر بتاريخ ١٧ من أغسطس ١٩٥٧ وأنهما وإن كانا قد قاما بإيداع كامل الثمن ورفع دعوى الشفعة في ١٢ من سبتمبر ١٩٥٧ إلا أنهما تراخيا بعد ذلك في قيد هذه الدعوى بالجدول فلم يقيداها إلا في ٢٦ من سبتمبر ١٩٥٧ بعد أن كان قد انقضى على تاريخ إعلان الرغبة أكثر من

المحكمة :

وحيث انه لما كان المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ قد نظم احكام الولاية على المال وضمن المواد ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩ قيودا يرد بعضها على حق الولي في التصرف في مال القاصر ويرد البعض الآخر على حقه في ادارة هذا المال وذلك حماية لمصالح الصغير ، وكانت المادة السادسة قد نصت على انه « لا يجوز للولي ان يتصرف في عقار للقاصر لنفسه او لزوجه او لاقاربه او لاقاربها الى الدرجة الرابعة الا باذن المحكمة ولا يجوز له ان يرهن عقار القاصر لدين على نفسه » ونصت المادة الثالثة عشرة على انه « لا تسري القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل الى القاصر من مال بطريق التبرع من ابيه صريحا كان التبرع او مستترا ، ولا يلزم الاب بتقديم حساب عن هذا المال » ، وكان قد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون تعليقا على هذه المادة انه : « قد رؤى من الاسراف اخضاع الولي للقيود المتقدم ذكرها فيما يتعلق بالتصرف في المال الذي يكون الولي نفسه تبرع به للقاصر سواء اكان التبرع سافرا ام مستترا فنصت المادة الثالثة عشرة على ان القيود المنصوص عليها في هذا القانون لا تسري على ما آل الى القاصر من مال بطريق التبرع من ابيه صريحا كان التبرع او مستترا وان الاب لا يلزم بتقديم حساب عن هذا المال ، والمتصور بهذا النص اعفاء الولي من اجراءات الحصول على اذن من المحكمة حيث يشترط الاذن لجواز التصرف واعفائه كذلك من الاحكام الخاصة بالالتزام بالجرد وتقديم الحساب والمسئولية عند التجهيل » ، واذا ورد نص المادة الثالثة عشرة سالف البيان عاما مطلقا من اي تحديد ولم يخصص القيود التي نص على عدم سريانها ولم يقصرها على قيود الاشراف

والرقابة واعفى الاب - على ماورد في المذكرة الايضاحية في تفسير هذا النص - من الالتزام بتقديم الحساب ومن الالتزام بالمراد في الحالة التي يكون فيها المال قد آل الى القاصر بطريق التبرع من ابيه فان مفاد ذلك كله ان جميع القيود الواردة في المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على حق الولي في التصرف في مال القاصر او في ادارة هذا المال سواء كانت هذه القيود قيود اشراف ورقبة او قيود حظر موضوعية لا تسري على ما يكون الولي الاب قد تبرع به من مال للقاصر - صريحا كان هذا التبرع او مستترا - ويكون للولي التصرف في هذا المال بجميع التصرفات ومنها رهنه في دين على الولي نفسه وذلك دون اي قيد على سلطته في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اعتبر العقد الصادر من الطاعن الاول الى اولاده القصر يبيع اطيانه التي رهنها الى البنك عقدا سافرا لتبرع لانه لم يدفع فيه ثمن من لهم رغم ما اثبت بالعقد من ان الثمن دفع من مالهم الخاص ، بأن استظهر الحكم في حدود سلطته الموضوعية وفي اسباب سائفة حقيقة هذا التصرف من الظروف التي احاطت به باعتبار انه صادر من الطاعن الاول يبيع اطيانه مملوكة له الى اولاده القصر ، مما مؤداه ان للطاعن الاول ان يرهن هذه الاطيانه التي آلت منه الى اولاده القصر بل تبرع به الطاعن الاول نفسه دون ان يخضع تصرفه للخطأ الذي نصت عليه المادة السادسة من المرسوم بقانون المشار اليه . . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون اذ قضى برفض اعتراض القصر - الطاعنين - المؤسس على بطلان عقد الرهن بالنسبة لهم لان الطاعن الاول رهن اطيانهم موضوع التنفيذ في دين عليه البنك . ولما

كانت الدعامة سالفه البيان التي اقام عليها الحكم قضائه في استخلاص حقيقة التصرف الصادر من الطاعن الاول الى اولاده القصر تكفي لحمل الحكم ، فان تعييبه فيما اورده عن قرار محكمة الاحوال الشخصية الصادر بتاريخ ١١/١/١٩٥٥ - ايا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ولا يكون هناك محمل بعد ذلك للنعي على الحكم بالقصور اذ لم يرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ، ومن ثم فان النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير اساس . . وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يتعرض لبحث موضوع الاعتراض الخاص ببطلان عقد الرهن بالنسبة للطاعنة الاخيرة بل قضى بنسب خبر لتحقيق بعض اوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعنون ودون ان يفصل في موضوع الخصومة برمته ، ومن ثم فان النعي بهذا السبب لا يصادف محلا من قضاء الحكم . .

وحيث ان هذا النعي غير مقبول ذلك انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اقتصر في شأن الرد على الاعتراض على الدين المنفذ به على الامر بنسب خبر لتحقيق ادعاء الطاعنين الذي اثاروه في اعتراضهم المشار اليه ، فان هذا القضاء لا يتضمن التسليم بجدية المنازعة في الدين من حيث كونه دينا مستحق الاداء ومعين المقدار، ويعتبر على هذا الاساس حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع في هذا الخصوص ولا يجوز الطعن فيه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

طعن مدني رقم ٥١٦ لسنة ٢٤ ق في ١٢/١٢/١٩٦٨ برئاسة
وعضوية السادة عبد السلام بليغ
واحمد حسن هيكل ومحمد صادق
الرشيدي وادريس الديواني
وعبد العليم البهشان المستشارين

فان هذا النعى لا يصادف محلا من قضاء الحكم .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان واقعة رهن المطعون عليها للمنزل موضوع النزاع الى الطاعن الثاني بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٢ - لم يسبق عرضها او مناقشتها سواء في اقوال الشهود او دفاع الخصوم امام محكمة الموضوع قبل اصدار حكمها الملتمس فيه ، كما ان الاقرار المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢١ الذي التزمت فيه المطعون عليها بأن تدفع الى الطاعن الثاني مبلغ ١٧٠٠ ج لم يتضمن الإشارة الى عقد الرهن . ولما كان تقدير مدى اثر الورقة التي حال الخصم دون تقديمها ومصرفه ما اذا كانت قاطعة في الدعوى حتى تصلح سببا يبيح قبول الالتماس - هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاءها على أسباب سائفة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اعتبر العقد المؤرخ ١٩٥٨/١٠/٢٢ الذي ارتهن بمقتضاه الطاعن الثاني المنزل موضوع النزاع من المطعون عليها وحصلت الاخير على صورته المحتجزة بعد صدور الحكم الملتمس فيه - هو ورقة قاطعة في عدم صحة البيع المسنوخ ١٩٥٨/٣/١ وملحقه المؤرخ ١٩٥٨/٧/١٥ المنسوب بصدورها من المطعون عليها الى الطاعن الثاني ببيع ذات المنزل ، واستند الحكم في ذلك الى ان عقد الرهن المشار اليه ينطوي على اقرار من الطاعن الثاني بملكية المطعون عليها لهذا المنزل في تاريخ لاحق على تاريخ عقد البيع وملحقه لانه لا يتصور ان يرتهن الشخص ملك نفسه بأن تكون العين المرهونة له سبق أن اشتراها بعقد عرفي ، واذا رتب الحكم على ذلك قضاءه بقبول هذا السبب للالتماس ، وكانت هذه الأسباب التي استند اليها الحكم سائفة ، وكان العدول عن عقد

١٩٦٣ بصحيفة الاستئناف رقم ٨١/٢١٣ ق المرفوع من المطعون ضده الثالث عن الحكم الابتدائي بمثابة اعلان له بهذا الحكم بحجة أن هذا الاعلان قد وفر له العلم الكافي بما تضمنه الحكم الابتدائي واجدى ميعاد الاستئناف في حق الطاعن بالنسبة لذلك الحكم من التاريخ المشار اليه ، وكان الحكم قد انتهى من ذلك الى أن حيق الطاعن في الاستئناف قد سقط لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على انه لم يقدم صحيفة استئنافه الا في ٢٨ يولييه سنة ١٩٦٣ ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

طن مدني رقم ٥٢٢ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٨/١٢/٣١ بالهيئة السابقة

— ٢٦١ —

المبدأ القانوني :

ورقة : حال الخصم دون تقديمها ، التماس إعادة النظر ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير مدى اثر الورقة .

تقدير مدى اثر الورقة التي حال الخصم دون تقديمها ومعرفة ما اذا كانت قاطعة في الدعوى حتى تصلح سببا يبيح قبول الالتماس ، هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاءها على أسباب سائفة .

الحكمة :

وحيث انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يؤسس قضاءه بقبول الالتماس على وقوع غش من الطاعن الثاني ، وانما استند الى سبب آخر هو حصول المطعون عليها بعد صدور الحكم على ورقة قاطعة في الدعوى كان خصمها قد حال دون تقديمها ،

— ٢٦٠ —

المبدأ القانوني :

استئناف : ميعاده ، مرافعات م ٣٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . متى كان المحكوم عليه لم يمثل أمام محكمة أول درجة أثناء نظر الدعوى ولم يقدم أى مذكرة بدفاعه ، فان ميعاد استئناف الحكم الابتدائي لا يبدأ - عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الا من وقت اعلان الحكم له أو لمن يستطيع الاستلام عنه بالاجراءات التي رسمها قانون المرافعات لاعلان أوراق المحضرين حتى يعلم المحكوم عليه بكل أجزاء الحكم علما كاملا ، ولا يغنى عن ذلك ثبوت علمه به بأى طريقة أخرى ولو كانت قاطعة .

الحكمة :

وحيث انه لما كان ميعاد استئناف الحكم الابتدائي الصادر في هذه الدعوى لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق ، بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ اذ أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يمثل أمام محكمة أول درجة أثناء نظر الدعوى ولم يقدم أى مذكرة بدفاعه فيها ، وكان سريان هذا الميعاد انما يبدأ طبقا للمادة المذكورة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من وقت اعلان الحكم لن صدر ضده أو لمن يستطيع الاستلام عنه وبالاجراءات التي رسمها قانون المرافعات لاعلان أوراق المحضرين حتى يعلم المحكوم عليه بكل أجزاء الحكم علما كاملا ولا يغنى عن ذلك ثبوت علمه به بأى طريقة أخرى ولو كانت قاطعة . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اعتبر اعلان الطاعن في ٣٠ من يناير

الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها من أدلة ولا تثريب عليها أن هي لم تر الأخذ بصور شمسية لأوراق أريد التدليل بها في الدعوى وأقامت قضاها على ما استخلصته من قرائن اطمانت اليها متى كان استخلاصها لها سائعا وله أصله الثابت بالأوراق لما كان ذلك وكان من شأن القرائن التي استخلصتها المحكمة وهي بصدد الموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى - على النحو السالف بيانه - أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت اليها ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطاعن سواء أكانت صوراً شمسية أم أصل هذه المستندات وقرر عدم التعويل على المستندات التي لم يقدم منها سوى صور شمسية وبين القرائن التي استنبطها لأطراح دفاع الطاعن والاخذ بدفاع المطعون عليه الأول ، واجه الحكم المستندات المقدمة أصلها ومنها المخالصة المقدمة من الطاعن فقال « كما أن المخالصة المسؤرخة ١٩٦٠/٩/١ والثابتة التاريخ في ١٩٦٠/٩/٢٢ فهي من غير شك قد صدرت بعد اعلان الحوالة للمستأنف ونفاذها ضده بمقتضى صحيفة افتتاح الدعوى في اللجنة المباشرة التي صدر فيها الحكم الجزئي في ١٩٦٠/٩/٤ والا فما السر في التأخر في اثبات تاريخها ما دامت صدرت في ١٩٦٠/٩/١ » ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه فرق بين المحررات المقدمة منها صور شمسية والمحررات المقدمة أصلها واستند الحكم في أطراحه الأولى إلى أنه رأى عدم الأخذ بالصورة الشمسية وبالنسبة للثانية ومنها المخالصة المسؤرخة ١٩٦٠/٩/١ فإنه رأى

الذي طرح على محكمة الجنجح يتعلق بقبول أو عدم قبول الدعوى المدنية من المطعون عليه الأول ضد الطاعن ، واذ انتهت محكمة الجنجح إلى عدم قبول الدعوى المدنية لأنها غير مختصة بنظرها وذلك تأسيساً على أن المطلوب ليس هو التعويض عن ارتكاب جنحه ، وكان لا علاقة لهذا القضاء بموضوع الدعوى الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه - وهو قيمة الشيكات المحولة إلى المطعون عليه الأول - فان هذا الحكم لا يكون فيه افتيات على الحكم السابق لاختلاف المسألة التي قضى فيها كل منهما .

المحكمة :

وحيث أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على الاتفاق المسؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٢ أو الأوامر المؤرخ ١٩٦٠/٣/٢٢ ولم يرتب أثراً على ما يثريه الطاعن بسبب النعى من أنهما قد تضمنتا شرط عدم جواز حوالة الشيكات الثلاثة موضوع النزاع وذلك على أساس أن ما قدم من هذين المحررين هما صورتان شمسيتان ، وأن المطعون عليه الثاني والطاعن اصطنعا هذين المحررين وغيرهما من الأوراق المقدمة من الطاعن لخدمته وقت أن كان متهما في جنحة إصدار شيك بدون رصيد ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض دفاع الطاعن بأنه لم يكن مديناً للمطعون عليه الثاني تأسيساً على ما قرره من أنه ليس من المستساغ أن يحرج الطاعن ثلاثة شيكات كلا منها بمبلغ ١٠٠٠ ج للمطعون عليه الثاني وأن يسلمها مقدماً إذا كان هذا الأخير لم ينفذ تعهده ، وأن القبول عقلاً هو ما قال به المطعون عليه الأول من أن المطعون عليه الثاني جاءه بهذه الشيكات وخولها اليه ثمناً لما يحتاج اليه من أخشاب تنغيداً للمقاولة التي التزم بها من باطنه قبل الطاعن وأنه تسلم الأخشاب بالفعل ، وكانت محكمة

الرهن فيما بعد لا تؤثر في دلالة الاقرار الذي حصله الحكم المطعون فيه على النحو سالف البيان ، لما كان ذلك فان النعى على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث أن ما يثريه الطاعن ينطوي على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٥٢٢ لسنة ٢٤ ق. في ١٦٦٨/١٢/٢١ بالهيئة السابعة

— ٢٦٢ —

البيان القانوني :

(١) دليل : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره : صنبورة شمسية .

١ - محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها من أدلة ولا تثريب عليها أن هي لم تر الأخذ بصور شمسية لأوراق أريد التدليل بها في الدعوى وأقامت قضاها على ما استخلصته من قرائن اطمانت اليها متى كان استخلاصها لها سائعا وله أصله الثابت بالأوراق .

(ب) حكم تسميته : حجية ، حكم جنائي . قديم استسمى ، تظهير .

٢ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المفضى فيها يستلزم أن تكون المسألة واحداً في الدعوى وإن يشترط لتوافق هذه الوحدة أن تكون المسألة المفضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تنظر ، وتكون هي بقائتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية ، وكان النزاع

— ٢٦٣ —

المبدأ القانوني :

اعلان : نيابة ، نقض ، طعن ،
اعلانه ، ميعاده . بطلان . قانون
٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٤٣١ ق
٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة
١٩٦٧ مرافعات قديم م ١١/١٤
مرافعات .

يكون الاعلان باطلا ، متى كانت
ورقة اعلان الطعن قد وجهت
الى المطعون ضده في النيابة
لمغادرته مصر الى الخارج على
اساس انه لا يعرف له موطن ،
وخلت هذه من بيان آخر موطن
معلوم له في مصر أو في الخارج كما
خلت مما يدل على أن الطاعنين
بدلوا أي جهد في سبيل التحري
عن موطن المطعون عليه قبل تسليم
صورة اعلان الطعن للنيابة . ولما
كان هذا الطعن قد أدركه القانون
٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض
على دائرة فحص الطعون ، وكانت
أوراق الطعن قد خلت مما يشتر
قيام الطاعن بالاعلان طبقا للمادة
الثالثة من القانون المشار اليه
وخلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١
من قانون المرافعات السابق قبل
تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥
أو خلال الميعاد الذي منحه له
القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فإنه
يتعين اعمال الجزاء المنصوص عليه
بالمادة ٤٣٤ السابقة البيان
والقضاء ببطلان الطعن .

المحكمة :

وحيث أن الثابت من عريضة
الدعوى الابتدائية أنها أعلنت
للمطعون ضده في مواجهة الوكالة
الرسمية عنه السيدة كلوتيد مائس
المقيمة بشارع السلطان حسين
٢٩ بالاسماعيلية ، كما أن الثابت
من الحكم المطعون فيه أنه قد
حضر عن المطعون ضده محام أمام
محكمة الاستئناف هو الاستاذ
يحيى سيد حسين بشارع سعد
بالاسماعيلية . ولما كان يبين من
الاطلاع على أصل ورقة اعلان

بطبيعة الحال لا يمنع من نظير
الدعوى بعد ذلك أمام الجهة
المختصة . ولما كان المنع من
اعادة النزاع في المسألة المفضي
فيها يشترط أن تكون المسألة
واحدة في الدعويين . إذ يشترط
لتوافر هذه الوحدة أن تكون
المسألة المفضي فيها نهائيا مسألة
أساسية لا تتغير وتكون هي بذاتها
الاساس فيما يدعيه في الدعوى
الثانية ، وكان النزاع الذي طرح
على محكمة الجنح يتعلق بقبول
الدعوى المدنية من المطعون عليه
الاول ضد الطاعن ، واذ انتهت
محكمة الجنح - على ما سلف
بيانه - الى عدم قبول الدعوى
المدنية لأنها غير مختصة بنظرها
وذلك تأسيسا على أن المطلوب
ليس هو التعويض عن ارتكاب
الجنحة ، وكان لا علاقة لهذا
القضاء بموضوع الدعوى الذي
فصل فيه الحكم المطعون فيه ،
فان هذا الحكم الأخير لا يكون
فيه افتيات على الحكم
لاختلاف المسألة التي قضى فيها
في كل منهما . ولا يؤثر في ذلك
ما استورد اليه حكم محكمة
الجنح من أنه لا صفة للمطعون
عليه الاول في اقامة دعوى الجنحة
المباشرة ضد الطاعن لان الشيكات
اسمية فلا يجوز تظهيرها اذ ان
ذلك يعتبر تزييدا من الحكم غير
لازم للفصل في الدفع بعدم قبول
الدعوى المدنية أمام محكمة الجنح
بعد أن أوردت في حكمها الاسباب
التي تحمل قضاءها في هذا
الخصوص ، ومن ثم يكون النعى
بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض
الطعن .

اطراحها لتحريرها بعد اعلان
الطاعن بالحوالة وللتراخي في
اثبات تاريخها ، فإنه يكون غير
صحيح ما يسوقه الطاعن من أن
الحكم قد شابه التناقض حين
تحدث عن المخالصة المشار اليها
واطرح دفاع الطاعن بشأنها بعد
اطراحه المحررين المؤرخين
١٩٦٠/٢/٢٢ و ١٩٦٠/٣/١٢
المقدم منهما صورة شمسية ، ومن
ثم يكون النعى على الحكم بالتناقض
في هذا الخصوص على غير اساس
والنعى في شقه الثاني غير صحيح
اذ أن الثابت بالمخالصة وبمحضر
الصلح أنهما ينصبان على جميع
الاعمال المبينة بعقد الاتفاق المؤرخ
١٩٦٠/٢/٢٢ والتخالص على
جميع الشيكات الواردة به ومن
ضمنها الشيكات موضوع النزاع
مما لا يعيب الحكم بمخالفة الثابت
بالأوراق .

وحيث انه يبين من حكم محكمة
الجنح المستأنفة رقم ٥٤٠٤ لسنة
٦٠ القاهرة أنه قضى في الجنحة
المباشرة التي كان قد اقامها المطعون
عليه الاول ضد الطاعن والمطعون
عليه الثاني بعدم قبول الدعوى
المدنية أمام محكمة الجنح تأسيسا
على أن المطعون عليه الاول المدعى
بالحقوق المدنية - قصر طلباته
على قيمة الشيكات وأن هذه
القيمة ليست تعويضا عن الجريمة
بل دين سابقا على وقوعها غير
مترتب عليها ، ثم استورد الحكم
فقال بأنه لا صفة للمطعون عليه
الاول في توجيه دعواه الى الطاعن
لان الشيكات اسمية باسم المطعون
عليه الثاني ، كما يبين من الحكم
المطعون فيه أنه اقام قضاءه برفض
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها في الجنحة
المباشرة التي قضى فيها بعدم
قبولها تأسيسا على أن حكم
محكمة الجنح « لم يتناول موضوع
الدعوى وإنما هو حكم قضى بعدم
قبول الدعوى لرفعها أمام جهة
غير مختصة بنظرها فهذا الحكم

طعن مدني ٥٦١ لسنة ٢٤ ق
في ١٩٦٨/١٢/٢١ بالهيئة السابقة

٤٣ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون، وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يثبت قيام الطاعن بالإعلان طبقاً للمادة الثالثة من القانون المشار إليه وخلال الميعاد المقرر بالمادة ٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٥٥ أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧، فإنه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أعمال الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ السالفة البيان والقضاء ببطالان الطعن .

طعن مدني رقم ٥٦٧ لسنة ٣٤ ق في ١٩٦٨/٢٢/٣١ بالهيئة السابقة .

الطاعنين بذلوا أي جهد في سبيل التحري عن موطن المطعون عليه قبل تسليم صورة اعلان الطعن للنيابة رغم أن في أوراق الدعوى ما يشير - على النحو السالف بيانه - الى هذا الموطن ويسر السبيل الى معرفته عن طريق الوكالة للمطعون عليه التي أعلنت لديها الدعوى أمام محكمة أول درجة ووكيله الذي مثله في الخصومة أمام محكمة الاستئناف، وكان تسليم أوراق الاعلان للنيابة اجراء استثنائيا لا يجوز اللجوء اليه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا بعد التحري الدقيق عن موطن من يراد اعلانه ، فان اعلان المطعون ضده بالطعن في النيابة يكون قد وقع باطلا . ولما كان هذا الطعن قد أدركه القانون

الطعن أن الاعلان وجه الى المطعون ضده في النيابة وأثبت فيه أنه تم في مواجهة وكيل النيابة لمقادرة المطعون ضده مصر الى الخارج حيث لا يعرف له موطن ، وكانت هذه الورقة لم تشتمل على آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج وهو بيان تستلزمه الفقرة ١١ من قانون المرافعات السابق والمنتطبق على الدعوى حتى تستطيع النيابة الاهتداء الى المعلن اليه وتسلمه الصورة ولتراقب المحكمة مدى ما استنفذ من جهد في سبيل التحري عن موطنه ، فان ذلك مما يترتب عليه بطلان الاعلان كنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات السالف الاشارة اليه . لما كان ذلك وكانت الأوراق فضلا عما تقدم قد خلت مما يدل على أن



— ٢٦٤ —

المبدأ القانوني :

محاماة : قيد بجدول المحامين
ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ م ٥١ و ٥٢ .
وظيفة ، جمع بينها وبين المحاماة .

اختصاص الإدارة القانونية
للمؤسسة بمباشرة القضايا وإبداء
الفتاوى والآراء القانونية، وصياغة
العقود والوثائق ، وإعداد
التشريعات ، وإجراء التحقيقات
واقترح الجزاءات ، ومراقبة
تطبيق الشركات للقوانين واللوائح
من شأنه أن يضفي صفة المحامي
على الموظف بهذه الإدارة الذي يقوم
بمباشرة القضايا التي ترفع على
المؤسسة أو الشركات التابعة لها،
ويأذن له بالجمع بين الوظيفة وبين
المحاماة .

المحكمة :

« وحيث انه يبين من مراجعة
القرار المطعون فيه انه قام على
ما نصه : « لما كان الاصل هو عدم
جواز الجمع بين المحاماة والوظائف
العامة والخاصة . وكان الاستثناء
الوارد عليها هو الاشتغال بأعمال
المحاماة . وكانت وسيلة النقابة
في التأكد من اشتغال الطالب -
الطامن (الأستاذ محمد فوزي
البحطيطي) - بأعمال المحاماة هي
مطالعة ملف خدمته بجهة عمله

للتأكد من ان وظيفته المعين عليها
بالإدارة القانونية والعمل الذي
يقوم به من أعمال المحاماة . ولما
كانت مطالعة ملف الطالب تبين منها
انه معين بوظيفة اخصائي شئون
أفراد . ثم نقل منها للعمل بمكتب
الشكاوى وكلا الوظائف ليستا
من وظائف الإدارة القانونية وكلا
العملين ليسا من أعمال المحاماة
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢
من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨
الخاص بالمحاماة الصادر في
١٩٦٨/١١/٦ الواردة بالبواب
الثاني الخاص بشروط القيد
بجدول النقابة ومزاولة المهنة ،
تنص على انه لا يجوز الجمع بين
المحاماة وبين الوظائف العامة أو
الخاصة والدائمة أو المؤقتة ،
بمرتب أو بمكافأة عدا من يتولى
أعمال المحاماة والهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها ، وشركات
القطاع العام . وكانت مدونات
القرار المطعون فيه - السالف
ايرادها - تفيد ان القرار فصل
في طلب الطامن على سند من نص
هذه المادة ، وكان الثابت بملف
اللجنة المطعون في قرارها ، وجود
شهادة تاريخها سنة ١٩٦٨ -
سابقة على القرار - صادرة من
مدير عام المؤسسة المصرية العامة
للسياحة والفنادق ، تفيد بأن
الطامن من خريجي كلية الحقوق
دفعة ١٩٦٥ وأنه يعمل بالإدارة
القانونية اعتبارا من ١٩٦٧/٥/١ ،
وكان الطامن قد قدم مستندات
تضمنت قرارا من رئيس مجلس
إدارة المؤسسة بتاريخ ٦٦/١١/٧ ،
- بتعيينه عضوا بمكتب الشكاوى
بها بالإضافة الى عمله الأصلي
بالإدارة القانونية ، وكشفا رسميا
من محكمة العمال الجزئية بالقاهرة
يفيد انه حضر وتراجع في اثنتي

عشرة قضية مرفوعة ضد المؤسسة
وشركة مصر للسياسة وشركة
نفرتيتي وذلك في الفترة من -
١٩٦٨/٨/١٠ حتى ١٩٦٨/١/١٩ ،
وأخيرا مستخرجا رسميا من قرار
رئيس مجلس الإدارة رقم ٢ لسنة
١٩٦٩ بتشكيل الإدارة القانونية -
ومن بين أعضائها الطامن وتحديد
اختصاص هذه الإدارة ، بمباشرة
القضايا وإبداء الفتاوى والآراء
القانونية، وصياغة العقود واللوائح
وأعداد التشريعات اللازمة وإجراء
التحقيقات ، واقترح الجزاءات
المناسبة ، ومراقبة تطبيق
الشركات للقوانين واللوائح .

لما كان ذلك ، وكان البين من
الأوراق المار ذكرها ان الطامن ،
في وظيفته بالمؤسسة يقوم بأعمال
المحاماة مما يوفر انطباق حكم
المادة ٥٢ من قانون المحاماة ٦١
لسنة ١٩٦٨ على حاله ويأذن
له بالجمع بين هذه الوظيفة وبين
المحاماة ، وكانت الأوراق خلوا
مما يمس توافر الشروط العامة
للقيد في جدول المحامين المنصوص
عليها في المادة ٥١ من القانون ،
فان رفض القرار المطعون يكون غير
سديد ، ويتعين لذلك إلغاء هذا
القرار واجابة الطامن الى طلب
قيده ، بجدول المحامين تحت
التمرين .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ ق تظلم
محامين في ١٩٦٩/٥/٥ رئاسة
وعضوية السادة محمد عبد المنعم
حمزوى ونصر الدين عزام ومحمد
ابو الفضل حفى ونور خلف
المستشارين للاستاذ محمد فهم
أمين المحامي .

— ٢٦٥ —

المبدأ القانوني :

اختصاص . تنازع سابي بين محكمتي جنائيات واحداث . نقض . طعن خطأ في تطبيق قانون ، اجراءات ٢٢٦ م ٢ و ٢٢٧

متى كانت محكمة الجنائيات قد تخطت عن نظر الدعوى - بناء على ما صورته خطأ من حادثة سن المتهم - وكانت محكمة الاحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من ان سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تريد على خمس عشرة سنة ، مما يوفر وقوع التنازع السابي بين المحكمتين الذي يتعقد الفصل فيه لمحكمة النقض الجنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنائيات للفصل في الدعوى .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة الاوراق ان الدعوى رفعت على المتهم لاحرازه بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨ « سلاحا ناريا غير مششخن بدون ترخيص » وبعد ان نظرت محكمة جنائيات سوهاج الدعوى واطلعت على البطاقة الشخصية للمتهم وتقلت عنها انه من مواليد ١٩٥١/٨/٢٩ قررت اعادة الاوراق للنيابة العامة لاجراء شئونها فيها لحادثة سن المتهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان النيابة العامة اثبتت في تحقيقها انها اطلعت على مستخرج رسمي بميلاد المتهم في التاريخ المذكور ، فقد دل ذلك فضلا عما كشفت عنه البطاقة الشخصية عن ان سن المتهم كانت قد جاوزت عند ارتكاب الجريمة - في ٨ من سبتمبر ١٩٦٦ خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب اليه محكمة الجنائيات في قرارها . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الجنائيات قد اخطأت بتخليها عن نظر الدعوى وكانت محكمة الاحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها

- فان ذلك يعد منه تنازلا عن المطالبة في الاثبات بالكتابة بمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(ج) دفاع : اخلاص بحقه ، محكمة موضوع ، رد واقعة دعوى الى صورتها الصحيحة .

٣ - الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان ترد الواقعة الى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصا سابقا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(د) شهود : أقوالهم ، تقديرها ، قاضي موضوع .

٤ - من سلطة محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها ، وفي اطمئنانها الى أقوالهم ما يفيد انها طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

المحكمة :

لما كان ما يشبه الطاعن من نعى على الحكم الطعون فيه لاعتياده في ادانته على أقوال شاهد الاثبات محمد . . مع انها لا تصلح في صحيح القانون دليلا يصح الاعتماد عليه لمخالفتها لآقراره المكتوب باستلام الاسمنت ، فلا يجوز اثبات حكمه الا بالكتابة ، ما يشبه الطاعن من ذلك مردود بأن الاصل في المحاكمات الجنائية هو ان العبرة في الاثبات هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه واطمئنانه الى الأدلة التي عول عليها في قضائه ، فقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وهو لا يتقيد بقواعد الاثبات المقررة

بنظرها لما ثبت من ان سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تريد على خمس عشرة سنة ، مما يوفر وقوع التنازع السابي بين المحكمتين الذي يتعقد الفصل فيه الى محكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنائيات سوهاج للفصل في الدعوى

طعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٨/١٢/٩ رئاسة وعضوية السادة محمد صبرى ومحمد عبد المنعم حمزادى ونور الدين عويس ونصر الدين عزام ومحمد أبو الفضل حفنى المستشارين .

— ٢٦٦ —

المبادئ القانونية :

(أ) اثبات : شهادة ، قرائن حكم ، تسبيب عيب . دفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . نظام عام . نقض ، طعن ، سرقة .

١ - اذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات اتفاق مدنى ، وانما هى تواجه واقعة مادية بحث هى مجرد اتصال المتهم بالمسروقات قبل انتقالها من يده الى يد من ضطت عنده ، فانه يجوز اثباتها بطرق الاثبات كافة بما فيها البينة والقرائن .

(ب) اثبات بالبينة : تمسك الطاعن بالدفع بعدم جوازه قبل سماع الشهود . اثبات بالكتابة اعتبار الطاعن متنازلا عن التمسك به بنظام عام .

٢ - احكام الاثبات في المواد المنية ليست من النظام العام بل هى مقرررة لمصلحة الخصوم فقط ، ومادام الطاعن لم يتمسك امام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة - حسبما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةها

— ٢٦٧ —

المبدأ القانوني :

مسئولية جنائية . خطأ قائد
سيارة . قتل خطأ . حكم ،
تسبيب ، عيب .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لما أمامه من عربات نقل ما يوفر الخطأ في جانبه على الرغم من ظهور المجنى عليه أمامه فجأة من بين هذه العربات التي تصحب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجأة أمام الطاعن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف وتلك المسافة على تلافى الحادث وأثر ذلك كله أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - وعلى ما جاء بمدونات الحكم - بإنقطاعها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ سكت عن بحث كل ما تقدم يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي بين واقعة الدعوى بقوله : « أنه لدى محاولة المتهم سبق عربات كارو تسير بذات الطريق الذي يسلكه انصرف لناحية اليسار مندفعاً بسيارته وقبل أن ينتهي من ذلك فوجيء بالمجنى عليه . يعبر الطريق أمامه فانحرف لاقصى اليسار

للشركة المجنى عليها وباعها الى آخرين حدهم ثم ضبطها لديهم وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في التصوير الذي اعتنقه الحكم لواقعة الدعوى ونعيه عليه اطراحه الصورة التي اوردتها الطاعن للحادث من احتمال سرقة مساعد أمين المخازن للمسروقات فمردود بأن الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان ترد الواقعة الى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الادلة المطروحة أمامها على بساط البحث ، وان تطرح بما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . أما ما يثيره الطاعن من منازعة في القوة التدليلية لشهادة مساعد أمين المخزن ، فإنه لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام هذه المحكمة لما هو مقرر من سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتقديرها ، وفي اطمئنان المحكمة الى أقوال الشهود ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . أما سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه ، فإنه ينحل الى جدول موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي اليه مما تستقل به بغير معقب عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

طن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٨ ق في
١٩٦٨/١٢/١ بالهيئة السابقة .

في القانون المدني الا اذا كان قضاؤه في الدعوى الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها، أما اذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات اتفاق مدني وإنما هي تواجه واقعة مادية بحث - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - وهي مجرد اتصال المتهم بالمسروقات قبل انتقالها من يده الى يد من ضبطت عنده ، فإنه يجوز اثباتها بطرق الاثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن . على أنه بغرض ان الواقعة المدنية تكون عنصراً من عناصر الجريمة ، فإن ما يثيره الطاعن يعد - رغم ذلك - غير سديد في القانون ، ذلك بأن احكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط، ومادام الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبيئة - حسبما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها - فإن ذلك يعد منه تنازلاً عن المطالبة بالاثبات بالكتابة يمنع فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مردودة الى أصلها الثابت في الأوراق استمدتها من أقوال شهود الاثبات وتحريات رجال المباحث وما ثبت في دفاتر المرور من اعتراف المتهم الرابع في جميع مراحل التحقيق بأنه اشترى من الطاعن الاربعمئة شيكارة للمسروقة من الاسمنت الملوک

لتفادي الاصطدام به ولكن دون جدوى . وعرض الحكم الصادر في المعارضة أمام محكمة أول درجة الى دفاع الطاعن بانتفاء الخطأ في جانبه وانقطاع علاقة السببية ورد عليه بقبوله : « ان خروج المجنى عليه من بين العربات التي تسير امام المتهم وتحجب عنه الطريق امر يجب ان يتوقعه سائق أى سيارة ، فاذا ما استبعد المتهم هذا الفرض من تصوييره وفوجيء بالمجنى عليه فلا يلومن الا نفسه » . وقد اعتنق الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه .

لما كان ذلك ، وكان مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان امامه في الطريق من عربات نقل لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجباً لمسئوليته مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم عدم الاقدام عليه ، اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائماً من حالات

الخطأ من شأنه ان يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفة للمألوف نزولاً على حكم الضرورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لما امامه من عربات نقل ما يوفر الخطأ في جانبه على الرغم من ظهور المجنى عليه امامه فجأة من بين هذه العربات التي تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون ان يستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها

ومدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجأة امام الطاعن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف وتلك المسافة على تلافي الحادث واثرب ذلك كله في قيام أو عدم

قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - وعلى ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ سكت عن بحث كل ما تقدم ، فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

طعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٨/١٢/٩ رئاسة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود عباس

— ٢٦٨ —

المبدأ القانوني :

بطلان : حكم ، براءة ، توقيع ، اسبابه دعوى جنائية . دعوى مدنية . نيابة عامة . ق ٣٠٧ لسنة ١٩٦٢ اجراءات م ٣١٢

الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المقرر قانوناً ، أما أطراف الدعوى المدنية ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعاً للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويبطل الحكم اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٦٨/٦/٩ بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصروفات المدنية عن الدرجتين وحتى يوم ١٠ من يولييه ١٩٦٨ لم يكن قد تم التوقيع عليه وايدامه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم

الكتاب المرافقة لاسباب الطعن . لما كان ذلك ، وكان القانون على ما استقر عليه قضاء المحكمة وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفه الذكر بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى احكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل - وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانوناً ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعاً للاصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه . لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون باطلاً ويتعين القضاء بنقضه مع التزام المطعون ضده المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٨/١٢/٩ بالهيئة السابقة.

— ٢٦٩ —

(١) في النقابات

المبدأ القانوني :

محاماة : جدول مشغولين ، نقل . قانون ، تفسيره . ق ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ان القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ،

قرش وفقا لاحكام المادتين ٢٢ و ٢٦ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

لما كان ذلك . وكان القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها المعمول به من تاريخ نشره في ٣ من مايو ١٩٦٦ ، قد نص في المادة الثامنة منه على أنه يجب ان يكون المشتغلون في تداول الاغذية خالين من الامراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار وزير الصحة ، والى ان يتم اصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون اوجبت المادة ٢٠ منه استمرار العمل بالمواصفات الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة ومنها قرار وزير الصحة ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن الاجراءات الوقائية لمكافحة الامراض المعدية التي تنتقل عن طريق الغذاء والشراب الذي صدر تنفيذا للمادة ٢٣ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الامراض المعدية وقد نصت المادة الاولى من القرار على انه لا يجوز الاشتغال في اى عمل له اتصال بتحضير المواد الغذائية او المشروبات من اى نوع كانت او نقلها او توزيعها او بيعها او طرحها او عرضها للبيع او حيازتها بقصد البيع الا لمن كان حاصلا على شهادة من الجهة الصحية المختصة الواقع في دائرتها محل العمل تثبت انه خال من الامراض المعدية وانه غير حامل لجراثيمها .

واذا اوجبت المادة ١٧ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ معاقبة كل من يخالف المادة الثامنة من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسة جنيهات ، او باحدى هاتين العقوبتين فان مخالفة ما نص عليه القرار الوزاري ٧٨٦

المشتغلين يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك الغرض واعادة نقل اسم الطاعن الى جدول المحامين المشتغلين .

طعن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق في ١٦/١٢/١٩٦٨ رئاسة وعضوية السادة مختار مصطفى رفوان ومحمد عبد المنعم حمزاوي ومحمد نور الدين عويس ونصر الدين عزام ومحمد أبو الفضل حفنى المستشارين .

— ٢٧٠ —

(ب) في الأحكام

المبدأ القانوني :

عقوبة : مواد غذائية ، بيعها . قانون ، تفسيره ، سريانه من حيث الزمان ، قرار وزاري . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون ، قرار وزير صحة ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ و ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ ق ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ ق ١٠ لسنة ١٩٦٦ م ١٧ وقرار وزير صحة ٩٧ لسنة ١٩٦٧ .

متى كانت الواقعة موضوع الدعوى قد تمت في ظل القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فان عقابها يخضع لحكم المادة ١٧ من هذا القانون . ولما كانت المادة المذكورة قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة الغرامة خمسة جنيهات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش يكون قد أخطأ صحيح القانون .

الحكمة :

وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٦ من مايو ١٩٦٦ اشتغل في بيع المواد الغذائية قبل الحصول على شهادة صحيحة تثبت خلوه من الامراض المعدية وعدم جملة لجرائيمها وقضى بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بتغريمه مائة

في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة اذ نص في المادة الاولى منه على أن ينقل الى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ، المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ من ديسمبر ١٩٥٠ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها وبأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين .

الحكمة :

لما كان . . القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة ، اذ نص في المادة الاولى منه على أن ينقل الى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية ، المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها وبأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين الى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين الى جدول المشتغلين امامها . لما كان ماتقدم ، وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ، فان القرار المطعون فيه اذ رفض طلب نقل اسم الطاعن الى جدول المحامين

ان المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور وان من واجبه ان تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لان وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم - الا انه اذا تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحرير كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في تزوير الى شريك فيه - فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذ طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، هذا الى انها حين دانت في هذه الجريمة الاخيرة لم تورد مؤدى الادلة التي استندت اليها في ثبوتها في حقه ولم تبين طرق الاشتراك التي ارتكبها او تدلل على توافر رابطة السببية بين سلوك الطاعن كشريك وبين الجريمة التي وقعت من الفاعل الاصلي بما يجعل حكمها من هذه الناحية مشوبا بالقصور . ولا محل للقول بان العقوبة مبررة للجريمتين الاخيرتين المستندتين للطاعن مادامت جريمة التزوير هي الاساس فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تنبه الطاعن على هذا التعديل فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

طعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٨ ق
في ١٦/١٢/١٩٦٨ بالهيئة السابقة.

اختلاس اموال اميرية . عقوبات
م م ١١٨ ، ١١٩ ، ١١١٠ / ٦ و ١١٣
مكررا و ٢١٣ مكررا و ٢١٤ مكررا .

١ - اذا دانت المحكمة حين دانت
المتهم في جريمة التزوير لم تورد
مؤدى الادلة التي استندت اليها
في تبويبها في حقه ولم تبين طرق
الاشتراك التي ارتكبها او تدلل
على توافر رابطة السببية بين سلوك
المتهم كشريك وبين جريمة التي
وقعت من الفاعل الاصلي ، فان
حكمها من هذه الناحية يكون مشوبا
بالقصور ، ولا يكون فيه محل للقول
بان العقوبة مبررة للجريمتين
الاخيرتين المستندتين الى المتهم
ما دامت جريمة التزوير هي
الاساس فيهما .

(ب) وصف تهمة : محاكمة ،
اجراءاتها ، بطلانها . دفاع ، اخلال
بحقه . فاعل أصلي اشتراك .
نقض ، طعن ، بطلان اجراءات
م ٣٠٨ .

٢ - اذا تعدى الامر مجرد تعديل
الوصف الى تغيير التهمة ذاتها
بتحوير كيان الواقعة المادية التي
اقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني
نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف
الى تلك التي اقيمت بها الدعوى
- وتكون قد شملتها التحقيقات
كتعديل التهمة من فاعل أصلي
في تزوير الى شريك فيه - فان
هذا التغيير يقتضى من المحكمة
تنبيه المتهم عليه ومنحه اجلا
لتحضير دفاعه ، اذا طلب ذلك
عملا بالمادة ١٠٨ من قانون
الاجراءات الجنائية .

المحكمة :

لما كان يبين من الاطلاع على
محضر جلسة المحاكمة ان مراقبة
الدفاع عن الطاعن دارت حول
الوصف الذي اقيمت به الدعوى
الجنائية دون تعديل المحكمة وصف
التهمة في مواجهته او تلفت نظر
الدفاع كي يعد دفاعه على اساسه
مما يعيب اجراءات المحاكمة بما
يبطلها - ذلك بانه اذا كان الاصل

لسنة ١٩٦٢ سالف البيان من
وجوب حصول المشتغل في تداول
اغذية على شهادة صحية تثبت
خلوه من الامراض المعدية وعدم
حملة لجراثيمها اصبح معاقبا عليها
منذ العمل بالقانون ١٠ لسنة
١٩٦٦ في ١٩٦٦/٥/٣ بمقتضى
المادة ١٧ منه لا المادة ٢٦ من القانون
١٣٧ لسنة ١٩٥٨ التي نصت على
عقوبات مخالفة والتي اوضحت
ملغاة بالنسبة للجريمة موضوع
الدعوى اعمالا لحكم المادة ٢٠ من
القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . يؤكد
ذلك انه صدر اخيرا قرار وزير
الصحة ٩٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن
الاشتراطات الواجب توافرها في
المشتغلين في تداول الاغذية للتأكد
من خلوه من الامراض المعدية
 واجراءات فحصهم تنفيذا للقانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و اشار في
ديباچته الى انه صدر بعد الاطلاع
على القرارات الوزارية ٧٨٦ لسنة
١٩٦٢ و رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣
أنفى الذكر ثم نص في مادته
السابعة على الغائمتها . لما كان
ما تقدم ، وكانت الواقعة موضوع
الدعوى قد تمت في ظل القانون
١٠ لسنة ١٩٦٦ فان عقابها يخضع
لحكم المادة ١٧ من هذا القانون
ولما كانت المادة المذكورة قد
جعلت الحد الأدنى لعقوبة الغرامة
خمس جنيهات فان الحكم المطعون
فيه اذ قضى بتفريم المطعون ضده
مائة قرش يكون قد اخطأ صحيح
القانون مما يستوجب نقضه نقضا
جزئيا وتصحيحه يجعل الغرامة
خمس جنيهات .

طعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٨ ق
في ١٦/١٢/١٩٦٨ بالهيئة السابقة.

— ٢٧١ —

البدآن القانونيان :

(ا) عقوبة : مبررة . اشتراك
ورابطة مسببية . حكم ، تسبیب ،
عيب . تزوير أوراق رسمية .

— ٢٧٢ —

المبادئ القانونية :

(أ) موانع عقاب : اطاعة المرعوس الأمر رئيسه . موظف عام . مستخدم عام . مؤسسة عامة . شركة . تأميم . خدمة عسكرية . عقوبات م ٦٣ قرار رئيس جمهورية ١١.٦ .

١ - أحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وأن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تفرض عليه طاعته .

(ب) خدمة عسكرية : قانون سريانه من حيث الأشخاص ، تفسيره . حكم ، تسبيب ، عيب ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٥ م ٦٤ ق ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ .

٢ - يحظر قانون الخدمة العسكرية والوطنية استيفاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحادية والعشرين والثلاثين، دون أن يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها قانونا .

(ج) مهلة : تقديرها . عامل من غير خربج الجُمعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة .

٣ - لم يحدد قانون الخدمة العسكرية أمدا معينا يقدم فيه العامل الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ منه . ومن ثم فإن تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب .

(د) استخدام : مواطن بين الحادية والعشرين والثلاثين .

٤ - لم يفرق قانون الخدمة العسكرية بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمي .

(هـ) عقوبة : مبررة ، تطبيقها نقض ، طعن ، مصلحة ، خدمة عسكرية . ارتباط . عقوبات م ٢/٣٢ . دخول العقوبة المتضي بها عن التهمتين في حدود العقوبة المقررة .

٥ - إذا كان اليمين من مدونات الحكم أنه قضى بأدانة التهم عن

التهمتين المستندتين اليه وهما استخدامه عاملا يتراوح عمره بين الحادية والعشرين والثلاثين دون أن يكون حاصلا على شهادة معاملة عسكرية واستبناؤا هذا العامل في عمله رغم عدم حصوله على تلك الشهادة ، وأوقع عليه عقوبة واحدة لارتباطهما ، تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية ، وهي عقوبة مساوية لعقوبة الجريمة موضع التهمة الاولى ، فإن مصلحة المتهم في هذه الحالة تكون منتفية .

(و) دفاع : اخلال بجه . اثبات ، حكم تسبيب ، عيب . حالة ضرورة . محكمة رد على دفاع .

٦ - ان قول المتهم ان حالة العمل في المحلج ادارته كانت تجعل من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة - لا تشكل حالة ضرورة تبيح مخالفة القانون (ز) محكمة : عقيدتها ، تأثير عليها .

٧ - ان ما يثيره المتهم من ان الحكم قد اخطأ اذ أورد أنه لم يتحرك لاجبار العامل على تقديم الشهادة المطلوبة لولا بلاغ التجنيد فإنه - بفرض صحته - لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن منطقة تجنيد الاسكندرية أبلغت النيابة الادارية في ١٧ من فبراير ١٩٦٥ بأن فؤاد حمزة السيد المولود بتاريخ ١٤ اكتوبر ١٩٣٦ قد تقدم الى منطقة التجنيد وتبين من التحقيق انه يعمل بالشركة العربية لمحلح الاقطان بدمهور - التي يديرها المتهم (الطاعن) على الرغم من أنه لم يحصل على شهادة المعاملة . واذ تولت النيابة الادارية تحقيق الواقعة أسفر تحقيقها عن أن

العامل المذكور التحق بالعمل بالشركة المشار اليها بعقد مؤرخ ١٥ من سبتمبر ١٩٦٢ وفي أوائل عام ١٩٦٤ اكتشف عبد السلام عبد الجليل موظف الشركة الذي أسندت اليه عملية مراجعة ملفات العاملين بها أن بعضها منهم لم يستكمل مسوغات تعيينه فعرض الأمر على الطاعن بوصفه مديرا للشركة وقدم اليه مذكرة متضمنة أسماءهم ومن بينهم العامل المشار اليه . وبسؤال الطاعن قرر أن ذلك العامل قد عين ابتداء بعمل موسمي ثم تقرر تثبيته في عمله خلال سنة ١٩٦٤ فطالبته الشركة هو وأقراته باستكمال مسوغات التعيين مما حدا به على التقدم لمنطقة التجنيد للحصول على شهادة المعاملة وقد ردد موظف الشركة عبد السلام عبد الجليل عند سؤاله أمام محكمة أول درجة ما تقدم وأضاف انه عندما تبين ان العامل سالف الذكر وبعضا من زملائه لم يقدموا شهادات المعاملة وكان ذلك في يناير ١٩٦٤ عرض الأمر على الطاعن فأصدر في ٦ من فبراير ١٩٦٤ منشورا بالتنبيه على هؤلاء العمال بضرورة احضار تلك الشهادة والا أوقف صرف مرتباتهم وقد التزم الطاعن في ذلك بتعليمات المركز الرئيسي بالقاهرة واستدل على ذلك بخطاب قدمه موجه من الشركة العربية لمحليح الاقطان الى نيابة المؤسسات والشركات في ٣ من يولييه ١٩٦٥ في شأن هذه الواقعة مؤداه انه من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يقدموا شهادات المعاملة دفعة واحدة خلال موسم العمل كما قدم حافظة مستندات ضمنها المنشور السالف الإشارة اليه وشهادة ادارية مقدمة من العامل فؤاد حمزة السيد تفيد اعفائه مؤقتا من التجنيد واستند الحكم في ثبوت الواقعة في حق الطاعن الى بلاغ منطقة التجنيد وما ثبت من تحقيقات النيابة الادارية . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١/٦٣

من قانون العقوبات لا يعين الطاعن في منعه على الحكم من أنه لم يأخذ بدفاعه القائم على أنه كان ملتزماً فيما أناه بتعليمات إدارة الشركة بالقاهرة التي أرتأت فيها لصالح العمل عدم فصل العمال الذين لم يقدموا شهادات المعاملة مما يترتب عليه امتناع مسئوليته الجنائية . ذلك بأن الأحكام التي تتضمنها تلك المادة خاصة بالموظف العام ، ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تفرض عليه طاعته . ولما كان الواضح من سياق نصوص القانون ٣٨ سنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة واخضاعها لاشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية ان الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها مما مؤاه عدم اعتبار موظفي وعمال هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين العامين في حكم المادة ١/٦٣ من قانون العقوبات وبالتالي فان الحكم اذ لم يأخذ بدفاع الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مخطئاً في القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد عرض الى دفاع الطاعن المبني على انه لم يكن مديراً للمحليج عندما التحق العامل فؤاد حمزة السيد بالعمل به حتى يكون مسئوفاً وخاصة انه ما أن علم بأن مسوغات التعيين غير مقدمة من بعض العمال حتى أصدر منشورا كلفهم فيه باستيفاء مسوغات تعيينهم في خلال شهر ورد عليه بما أورده من ان الطاعن وان كان قد طالب العامل المذكور هو واقرانه من

العمال بتقديم شهادات المعاملة بمجرد ان علم في فبراير ١٩٦٤ بخلو ملفاتهم منها الا ان هذا العامل تراخى في تقديمها حتى شهر سبتمبر ١٩٦٤ ومع هذا السلوك من جانب العامل فان الطاعن سمح له بالبقاء في العمل رغم عدم حصوله على الشهادة المطلوبة لمدة استطالت حوالى السبعة شهور مما لا يجدى الطاعن تمسكه باصدار تعليمات في صورة منشور نبه فيه على العاملين باستكمال مسوغات التعيين بتقديم شهادات المعاملة وهذا السلوك من الطاعن يؤدي الى تعطيل القوانين . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة ٥٨ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على انه لا يجوز استخدام أى مواطن من الاقليم الجنوبي بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره أو بقاءه في وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصاً في مزاولة اية مهنة حرة أو قيده في جدول المشتغلين بها ما لم يكن حاملاً ببطاقة الخدمة العسكرية والوطنية . كما لا يجوز ذلك أيضاً بالنسبة الى أى منهم فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من عمره ما لم يقدم احدي الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ أو النموذج « وضع المواطن تحت الطلب لاجل معين » . ومقتضى هذا النص ان استيفاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحادية والعشرين وبين الثلاثين دون ان يقدم احدي الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون سالف البيان محظور ولم يحدد القانون أمداً معيناً يقدم فيه العامل هذه الشهادة ومن ثم فان تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أرفأى أن المدة التي استبقى فيها الطاعن العامل فؤاد حمزة السيد في خدمة المحليج بعد التنبيه عليه بتقديم

شهادة المعاملة ودون تقديمه اياها انما تجاوز المهلة المعقولة والتي كان الطاعن نفسه قد حددها في المنشور الذي أصدره في ٦ فبراير سنة ١٩٦٤ ، وكان الطاعن قد تقاعس عن متابعة تنفيذ المنشور الذي أصدره في هذا الشأن واستبقى العامل في العمل بعد انتهاء المهلة التي حددها دون أى مبرر مقبول فان الحكم اذ أطرّح دفاع الطاعن الذي أثاره في هذا الخصوص للأسباب السائفة التي أوردها يكون سديداً ولا يعتد بالشهادة الادارية المقدمة من العامل فؤاد حمزة السيد لانها فضلاً عن انها لا تحمل اعتماداً من الجهة الادارية كما يبين من الاطلاع عليها فانها لا تدخل في عداد الشهادات أو النماذج التي أوجب القانون تقديمها طبقاً لما جرى به نص المادة ٦٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ولا محل للتحدى بأحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٦٤ لان أحكامه لا تسرى الا على خريجي الجامعات والازهر والمعاهد العليا . هذا وان قول الطاعن بأن حالة العمل في المحليج كانت تجعل من العسير الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة - لا تشكل حالة ضرورة تبيح للطاعن مخالفة القانون خصوصاً وان العامل فؤاد حمزة السيد - كما يبين من المفردات المضمومة وعقد العمل الخاص به لم يكن عاملاً فنياً يعتذر الاستغناء عن خدمته وانما خفياً بالمحليج ، وبالتالي فان ما يشبه الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . أما ما يشبه الطاعن من ان الحكم قد أخطأ اذ أورد ان الطاعن لم يتحرك لاجبار العامل على تقديم الشهادة المطلوبة لولا بلاغ التجنيد فانه - بفرض صحته - لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . ولما كان البادي من مدونات الحكم أن هذه الواقعة

٢ - متى كان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الاصل في الاجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم قد اثبت بمدوناته أن الشاهد قد تليت أقواله بالجلسة ، فلا يجوز للمتهم أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء لا بالطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله ، ومن ثم فإن عدم الإشارة بمحضر الجلسة الى تلاوة أقوال الشاهد لا يبرر في حد ذاته القول بطلان الاجراءات .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ماوتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الاصل في الاجراءات أنها روعيت وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت بمدوناته أن الشاهد ثابت . . قد تليت أقواله بالجلسة فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ومن ثم فإن عدم الإشارة بمحضر الجلسة الى تلاوة أقوال الشاهد لا يبرر في حد ذاته القول بطلان الاجراءات . لما كان ذلك ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه عرض الى دفاع الطاعن بشأن قطع الجلباب ورد عليه بقوله « ان الجلباب الذي يرتديه الشخص لا يتخذ وضعاً ثابتاً وواحداً على جسد الشخص الذي يرتديه بل يتغير وضعه تبعاً لحركة ذلك الشخص وسرعته وعوامل الهواء العادي العادي والريح التي لا يمكن معها القول بأنه يلزم أن تكون قطعة منه بالذات

الحق العامل بالعمل في المحلج ابان ادارته له بصفته شريكا متضامنا قبل تأميمه على ما بين من عقد استخدامه الأورخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ م لا . لما كان ما تقدم جميعه ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٢٨ ق في ١٦/١٢/١٩٦٨ رئاسة وعضوية السادة محمد محفوظ ومحمود العمراوى ومحمود عطيفه والدكتور احمد ابراهيم المستشارين .

— ٢٧٣ —

المبادئ القانونية :

(١) اثبات : شهادة ، حكم ، تسبیب ، عیب . نقض . طعن ، ضرب أقصى الى موت .

١ - ان الجلباب الذي يرتديه الشخص لا يتخذ وضعاً ثابتاً وواحداً على جسد الشخص الذي يرتديه ، بل يتغير وضعه تبعاً لحركة ذلك الشخص وسرعته وعوامل الهواء العادي والريح ولا يمكن معه القول بأنه يلزم أن تكون قطعة منه بالذات ثابتة قبالة جزء معين من جسمه ولا تفارقه ولا تتزحزح عنه ، فالجلباب بطبيعته ثوب فضفاض ولا يتحتم أن يكون أثر الطعنة به مقابل تمام المقابلة للطعنة .

(ب) شهود : محكمة ، حق في ايراد شهادة الشهود جملة .

٢ - من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة لا خلاف بشأنها فلا تثريب على المحكمة ان هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة واحدة ثم نسبته اليهم جميعاً تفادياً للتكرار الذي لا موجب له .

(ج) المحاكمة : اجراءاتها ، جاسة . حكم . بطلان . اثبات . تزوير . طعن . شهاد ، تلاوة أقواله بالجلسة .

لم يكن لها أثر في تكوين عقيدة المحكمة أو في النتيجة التي انتهى اليها ، فان ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان لا جدوى مما يشير الطاعن من ان العامل فؤاد حمزة السيد كان عاملاً موسمياً باليومية ولم يثبت الا بتاريخ ٢٢ من يناير ١٩٦٤ . مادام انه قام فعلاً بتثبيته دون أن يكون حاصلًا على شهادة الخدمة العسكرية أو يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون سالف الذكر واستبقاه في العمل رغم ذلك قرابة الثمانية شهور . وبالإضافة الى ذلك فان ما خلص اليه الحكم من ان القانون لم يفرق بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمي صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة ٥٨ من ذلك القانون قد حظرت استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر ما لم يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها في المادة ٦٤ وهو حظر عام لا محل لتخصيصه بعمل دون آخر أو وظيفة دون أخرى .

أما ما يشير الطاعن من جدل حول ادانته في التهمة الاولى التي موضوعها استخدام عامل دون أن يكون حاصلًا على شهادة المعاملة مع انه عين قبل اختيار الطاعن مديراً للمحلج ، فانه لما كان البين من مدونات الحكم أنه قضى بادانة الطاعن عن التهمتين المسندتين له ووقع عليه عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لارتباطهما وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية وهي جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة الجريمة موضوع التهمة الاولى فان مصلحة الطاعن في هذه الحالة تكون منتفية ويكون ما يشير من جدل في هذا الخصوص لا جدوى منه وبالتالي فلا محل لبحث ان كان الطاعن هو الذي

ضده الأول لم يقبل الرشوة واستفاد من اعتراف الثاني أنه عرض الرشوة ، ولكنه اطرح من اعترافه أن الأول قبلها ، فيكون بذلك قد محص أدلة الدعوى كافة بما فيها من الشواهد والبيانات واقسطها حقها ، والتفت الى اعتراف المتهم الثاني وتفهم دلالة ثم جزاه ، وكان من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تظمن اليه وتطرح ما عداه ، ولا تناقض بين تبرئة المتهم الأول على أساس رفضه الرشوة التي عرضت عليه ، وبين اثبات أن المتهم الثاني عرض الرشوة على المتهم الأول فلم تقبل منه . فان الحكم المطعون فيه ينحصر عنه دعوى الفساد في الاستدلال ، والقصور في التسبب في شأن تبرئة المتهم الأول ، ويتعين لذلك رفض الطعن بالنسبة اليه . لما كان ذلك وكان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصورا على حالة وقوع جريمة الرشوة بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبوله الرشوة . ذلك أن الراشي أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها ، وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الراشي أو الوسيط منتقية في حالة عدم قبول الموظف الرشوة ، وكان الحكم المطعون فيه أجرى حكم الاعفاء من العقوبة على جريمة عرض الرشوة التي لم تقبل من المطعون ضده الثاني ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه بالنسبة اليه وحده والاحالة .

من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة الرشوة بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة . (ب) اثبات : شهادة . اعتراف . محكمة ، موضوع دليل ، سلطتها في تجزئته . من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تظمن اليه وتطرح ما عداه ، ولا تناقض بين تبرئة المتهم الأول على أساس رفضه الرشوة التي عرضت عليه ، وبين اثبات أن المتهم الثاني عرض الرشوة على المتهم الأول فلم تقبل منه . المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه اثبت بيانا لواقعة الدعوى بحسب تصوير الاتهام أن المطعون ضده الأول يعمل كمساريا بالسكة الحديد ، وأن المطعون ضده الثاني قابلة بالمحطة وعرض عليه خمسين قرشا على سبيل الرشوة ليسيّر له شحن الماشية بالقطار الذي يعمل به وخلص من استعراض التناقض بين الشهود وقول البعض منهم أن المتهم الثاني وضع المبلغ في يد المتهم الأول ، وقول البعض الآخر أنه أراد أن يضعه في جيبه فسقطت النقود على الأرض ، إلا أن المتهم الأول رفض قبول الرشوة مرجحا في ذلك ما صرح به الشاهد الأخير ، وقضى بناء على ذلك ببراءته .

ولكنه أذ عرض لتبرئة المتهم الثاني قال ما نصه (وحيث أن المتهم الثاني وأن أنكر بالتحقيقات إلا أنه عاد فاعترف في الجلسة بأنه قدم مبلغ الرشوة للمتهم ، ولما كان المتهم في هذه الحالة يعتبر راشيا ولو أن الرشوة لم تقبل منه كما سلف البيان ، فانه يعفى من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا فقرة ثانية من قانون العقوبات) ولما كان يبين من المساق المتقدم أن الحكم استفاد من تناقض الشهود أن المطعون

بالذات ثابتة قبالة جزء معين من جسمه ولا تفارقه ولا تتزحزح عنه فالجواب بطبيعته ثوب فضفاض ولا يتحتم أن يكون أثر الطعنة به مقابلا تمام المقابلة للطعنة .

لما كان ذلك ، وكان مارد به الحكم هو من الحقائق التي لا تخفى باعتبارها من المسائل العامة ، فان ما يشبه الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي لا تقبل آثاره أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة - كما هو الحال في الدعوى - ولا يوجد خلاف بشأن تلك الواقعة فلا تثريب على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهاداتهم جملة واحدة ثم نسبته اليهم جميعا تفاديا للتكرار الذي لا موجب له ، وكان ما اثبتته الحكم من شهادة الشهود واستندت اليه المحكمة في مجال التدليل على ادانة الطاعن مسلم به ولم يكن محل نعي منه ، فان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه بمقولة أنه لم يورد شهادة كل شاهد على حدة وأنه جمع بينها باسناد واحد ، لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٨ ق في ١٦/١٢/١٩٦٨ ولاة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد نور الدين عويس ومحمد أبو الفضل حفنى وانور احمد خلف المستشارين .

— ٢٧٤ —

المبدآن القانونيان :

(١) عقوبة : اعفاء ، موانع عقاب ، رشوة . حكم ، تسبب ، عيب . عقوبات م ١٠٧ مكررا .

١ - ان العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا

طعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٨ ق في ١٦/١٢/١٩٦٨ بالهيئة السابقة .

— ٢٧٥ —

المبادئ القانونية :

(أ) حكم : تسبيب ، عيب .
اثبات . عرف .

١ - متى كان قول الحكم بأن العرف قد جرى في الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو أجران الدرس قد سبق بصدد الاستدلال على صحة تصوير شهود الاثبات للواقعة وبيان الباعث عليها دون أن يكون لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها ، وكان العلم بحدوث مثل هذه المنازعات بين الجيران هو من العلم العام بما يجرى بين الناس في الريف ، فإن النعى على الحكم بالاستناد في هذا الشأن الى غير الثابت في الأوراق يكون نعيًا غير سديد .

(ب) سهو : مادي ، تأثيره في الحكم .

٢ - مجرد السهو المادي الذي وقع فيه الحكم لا يؤثر في سلامته .

(ج) شهود نفى : استناد الحكم الى أقوالهم في اطراح دفاع الطاعن .

٣ - متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه عول في ادانة الطاعن على أقوال شهود الاثبات من وقوع الحادث بالصورة التي اعتنقها ، وكان استناد الحكم الى أقوال شاهدي النفي في اطراح دفاع الطاعن الموضوعي سائغا يكون منعي الطاعن في غير محله .

(د) محكمة موضوع : استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه .

٤ - محكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه .

(هـ) شاهد : تعويل على أقواله في أى مرحلة .

٥ - محكمة الموضوع أن تقول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها .

(و) دليل : خطأ في تحديد مصدره .

٦ - ان الخطأ في تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق ، ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما أدلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد الا في أحدهما دون الآخر .

(ز) جريمة : أركانها ، آلة اعتداء . حكم ، تسبيب ، عيب .

٧ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، فلا يجدى الطاعن ما ينصاه على الحكم من قالة التناقض في وصف آلة الاعتداء اذ وصفها تارة بأنها ماسورة من الحديد ، وتارة أخرى بأنها قطعة من الحديد ، ذلك أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من حديد .

(ح) نقض : طعن . جدل موضوعي .

٨ - لا يجوز اثاره الجدل الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ط) تحقيق : لم يطلب من المحكمة ، اجراؤه .

٩ - لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .
المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « ان يعقوب جاد الله ابراهيم كان يعمل في جرنه يوم ٧ من يونيه ١٩٦٦ وكان المتهم أحمد .. - الطاعن - يعمل هو الآخر في جرن مجاور له

هو وشقيقاه محمود وعبد الله وفي خلال عملهما شاهد يعقوب .. المتهم سالف الذكر يبعثر قش القمح من جرنه على الأرض بغية افساح الطريق لمرور الهواء لجرنه هو . ولا حاول منعه والحد من بعثرته اعتدى عليه هو وشقيقه بالضرب ، وحضر على أثر استغاثته اخوة المجنى عليه المرحوم بخيت .. والشاهد محمود .. وقد بادر اخوة المجنى عليه المرحوم بخيت .. (المجنى عليه) بصفع محمود عبد الغفار على وجهه وتماسكا الا أن محمود .. فرقهما عن بعضهما ، فعاود محمود .. اخ المتهم الامسالك بالمجنى عليه وضربه بماسورة حديد ضربة واحدة على رأسه دون أن يقصد من ذلك قتله فسقط على الأرض وأصيب بالاصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .. وان الواقعة بصورتها المتقدمة لقاطعة بأن المتهم - الطاعن - ضرب المجنى عليه في الزمان والمكان سالف التحديد بخيت .. بقطعة من الحديد على رأسه ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب افضى الى موته قد ثبت صحتها وتوفرت الادلة عليها من أقوال كل من يعقوب .. ومحمود .. وعلام .. التي وردت بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة ومما بان من تقرير الصفة التشريحية « والبين من سياق عبارة الحكم أن المتهم الطاعن هو الذي ضرب المجنى عليه بماسورة من الحديد . أما قول الحكم « فعاود محمود عبد الغفار اخ المتهم الامسالك بالمجنى عليه وضربه بماسورة حديد ضربة واحدة على رأسه » فالواضح بغير شبهة انه سقط من هذه الجملة لفظ « المتهم » بعد كلمة « ضربه » يؤيد ذلك ما استطرده اليه الحكم بعد ذلك مباشرة من ترديد أن المتهم الطاعن هو وحده الذي ضرب المجنى عليه بالماسورة ولو كان ما قصدت اليه المحكمة هو

استخلص أقوال الشهود مما أدلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد في أحدهما دون الآخر ، ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل - بفرض وقوعه - لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من حالة التناقض في وصف آلة الاعتداء إذ وصفها تارة بأنها ماسورة من الحديد وتارة أخرى بأنها قطعة من الحديد ، فإنه مردود بأنه فضلا عن أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من حديد فإن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة فلا يجدي الطاعن المنازعة في هذا الخصوص . أما القول باحتمال تفسير رأي الطبيب الشرعي لو علم أن الضرب كان بسيخ من الحديد لا بماسورة من الحديد فهو جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض وما دام الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيقا معينا في هذا الصدد فلا يقبل منه أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان كل ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس وأحب الرفض موضوعا .

الرياح وتغذر عليهما الاستمرار في الدراوة غادرا الجرن وبقي المتهم ليحرسه . أما وجوده بمنزل خلف الله خلف فكان بعد وقوع الحادث وضربه المجنى عليه وهربه - كما قال الخفير النظامي علام . - بناحية الدمر ليثبت حضوره لدى خلف الله خلف ، وهذا لا يجديه قتلا بعد ما شهد جميع الشهود على أنه كان موجودا بالجرن وقت أن قامت المشاجرة وأنه اعتدى بالضرب على المجنى عليه بماسورة حديد كانت لديه وبعد ما أطمأنت المحكمة إلى صدق ما شهد به شهود الإثبات الذين أيدت أقوالهم بما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من وجود إصابات رضية بالمجنى عليه نشأت عنها وفاته ومن ثم يتعين أطراح دفاع المتهم وعدم التعويل عليه . ولما كان الواضح من مدونات الحكم أنه عول في ادانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات يعقوب . . ومحمود . . وعلام . . من وقوع الحادث بالصورة التي اعتنقها الحكم ، وكان استناد الحكم إلى أقوال شاهدي النفي في أطراح دفاع الطاعن الموضوعي سائفا لأنهما إذ شهدا أنهما انصرفا من الجرن وتركوا الطاعن به لحراسته ، فإن

شهادتهما لا تتعارض البتة مع تصوير شهود الإثبات للواقعة ولا تتسق مع ما أشهدهما الطاعن عليه من أنه لم يكن بالجرن وقت الحادث ، وبالتالي يكون منعي الطاعن في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات له أصله الثابت في الأوراق ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه ، ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد أطمأنت إليها ، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه

أن محمود . . قد ضرب المجنى عليه لما وصفته بأنه شقيق المتهم ، خاصة إذا لوحظ أن الدعوى الجنائية قد رفعت على متهم واحد هو الطاعن ، ويؤكد ذلك ما رددته الحكم في أكثر من موضع من مدوناته بأن المتهم الطاعن هو وحده الذي ضرب المجنى عليه بالماسورة فأصابه ، ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم لا يعدو أن يكون مجرد سهو مادي لا يؤثر في سلامته ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكانت حالة الحكم بأن العرف قد جرى في الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو أجراء الدرس فإنها سيقب بصدد الاستدلال على صحة تصوير شهود الإثبات للواقعة وبيان الباعث عليها دون أن يكون لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ، وكان العلم بحدوث مثل هذه المنازعات بين الجيران هو من

العلم العام بما يجري بين الناس في الريف ومن ثم فإن النعي على الحكم بالاستناد في هذا الشأن إلى غير الثابت في الأوراق يكون نعيًا غير سديد .

لما كان ذلك وكان الحكم قد عول وهو بصدد أطراحه دفاع الطاعن بشأن عدم وجوده بالجرن وقت الحادث إلى أقوال شهود الإثبات فضلا عن حالة شاهدا النفي وذلك في قوله « يضاف إلى ذلك أن كلا من صادق . . وعبد الله . . شاهدي النفي - وهما من عمال الدراوة قد كذبا المتهم فيما قرره من أنه لم يكن موجودا بالجرن وقت الحادث ، فشهدا في التحقيق أمام النيابة أن المتهم أحمد . . كان موجودا في جرنه المجاور لجرن المجنى عليه وأنهما - أي الشاهدان المذكوران - كانا يقومان بدراوة القمح في جرنه أثناء وجوده به ، ثم لما اشتدت

طن رقم ١٩٢٦ لسنة ٢٨ ق في
١٦/١٢/١٩٦٨ رئاسة وعضوية
السادة محمد صبري ومحمد
محفوظ ومحمود العمراوى ومحمود
عطيفة والدكتور أحمد إبراهيم
المستشارين

— ٢٧٦ —

المبدأ القانوني :

دعوى مدنية : دفع بعدم قبول ، رد عليه دفاع ، أخلال بحقه ، حكم تسبيب ، عيب ، نقض ، طعن . محكمة الموضوع .

وبذلك يكون الدفع المشار اليه في غير محله متعينا رفضه .

وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يتضمن ردا سائفا على الدفع ببطلان القبض والتفتيش اذ أوضح عند بيانه للواقعة أن الضبط تم عند مدخل ناحية القلج التي لا ينزع الطاعن في أنها تتبع نيابة بنها الكلية ، وأن اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز اثارها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معانة محل الحادث فلا يصح النعي عليها بأنها لم تجر معانة لم تر هي حاجة لاجرائها .

لما كان ما تقدم ، وكان ما يشير الطاعن من عدم أخذ المحكمة بشهادة شهود النفي أو تبرير اطراحها لأقوالهم وعدم الرد على ما قاله الدفاع من أن المخدرات تنقل من القلج الى القاهرة لا من القاهرة الى القلج ، مردود بأن لمحكمة الموضوع ان تعول على أقوال شهود الاثبات وان تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالاشارة الى أقوالهم طالما لم تستند اليها في قضائها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ذلك أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها لها . ولما كان مؤدى قضاء المحكمة بادانة الطاعن استنادا الى أقوال رجال الشرطة هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها

— ٢٧٧ —

المبادئ القانونية :

(أ) اثبات : شهادة . محكمة موضوع ، دليل سلطتها في تقديره حكم ، تسبيب ، عيب ، شهود نفى ، اشارة المحكمة الى أقوالهم

١ - لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الاثبات وان تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالاشارة الى أقوالهم طالما لم تستند اليها في قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

(ب) تفتيش : اذن . بطلان قبض وتفتيش .

٢ - أن اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل التي تستقل بالفصل فيها ، ولا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .

(ج) معانة : محكمة الموضوع محل الحادث ، طلبه .

٣ - متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معانة محل الحادث فلا يصح النعي عليها بأنها لم تجر معانة لم ترهن حاجة لاجرائها .

المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى . . ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : ان الثابت بالأوراق أن الذي أصدر اذن التفتيش هو وكيل نيابة بنها الكلية ومن ثم فيكون الاذن بضبط المتهم وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الاذن وبالتالي يكون اذن التفتيش قد صدر صحيحا ممن يملك إصداره

الدفع المبدى من المسئول المدني بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه لقصره ، هو من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق أن المجنى عليه اختصم الطاعن بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية وطلب الزامه بالتضامن مع المتهم بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض وقضت محكمة أول درجة بالزامهما متضامنين بأن يدفع للمجنى عليه مبلغ ١٥٠٠ ج فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم وعدلت محكمة ثاني درجة التعويض الى مبلغ ١٠٠٠ ج . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن قدم لها بطاقته الشخصية وهي تتضمن أنه من مواليد ١٩٤٩/٥/٨ وفي ذلك ما يفيد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه . ولما كان هذا الدفع من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفع ولم يرد عليه ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث وجه الطعن الآخر مع الزام الطعون ضده المصاريف المدنية .

طن رتم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٨/١٢/٣٠ رئاسة ومضوية
السادة مختار مصطفى رشوان
ومحمد محمد محفوظ ومحمد
عبد الوهاب خليل ومحمود عطيفة
واحمد ابراهيم المستشارين .

فانه لا يجوز الجدل فيه امام محكمة النقض ، ولا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شاهدي النفي لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شهود الاثبات . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢٨ ق في
١٩٦٨/١٢/٣٠ بالهيئة السابقة .

— ٢٧٨ —

المبدآن القانونيان :

(١) سرقة : اكراه ، تهديد باستعمال سلاح ، عقوبة ، ظرف مشدد ، سلاح ، عقوبات م ٣١٤ مشروع قانون عقوبات جديد م ٤٣٧ .

١ - تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح (ب) اثبات : شهود . حكم تسبيب ، عيب .

٢ - للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « انه في يوم ١٩٦٧/٧/٢١ قدم عبد الحميد محمد الحناوى ومحمد عوض نصر الى محطة شبرا الخيمة ومقصدهما البيت عند شقيق الثانى وأرادا الاستعلام عن طريق الوصول الى المنزل فقابلهما المتهم سيد عبد الفتاح هلال (الطاعن) وآخر لا يعرفانه

وعرض عليهما ارشادهما الى الطريق وأثناء سيرهم قابلهم عبد الرضى خطاب على وسأله المتهم عن الطريق السوى فأرشده اليه وانطلق الجميع في سيرهم وابان ذلك تخلف المتهم قليلا وهددهما بآلة في يده وقام شريكه الذى لم يتعرف عليه بتفتيشهما واستولى منهما على مبلغ ٤ ج و ٦٠٠ م كما أخذ سلة كانت تحوى بعض الملابس الخاصة ثم لاذا بالفرار . وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو في حق الطاعن الأدلة السانغة المستمدة من أقوال المجنى عليهما وشاهدي الاثبات التى من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها . وبعد أن حصل الحكم مؤدى تلك الأدلة استظهر ظرف الاكراه في جريمة السرقة في قوله « وحيث أن ركن الاكراه متوفر لأن المتهم كان ممسكا بقطعة من الحديد وهددهما (أى المجنى عليهما) وأوقع الرعب في قلوبهما : وتمكن من ذلك من شل مقاومتهم وتمكن بهذه الوسيلة من اتمام السرقة » وانتهى الحكم من ذلك الى تقرير أن ما وقع من الطاعن يكون الجناية المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ودانته بها . وما أثبتته الحكم فيما تقدم سائغ وسليم ، ذلك أنه وإن كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الاكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى ، إلا أنه ما دام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الاكراه لأن شأنه شأن الاكراه تماما من حيث اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ومادام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الاكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحديث عن وجود السلاح مع الجانبيين كظرف مشدد ولم يقصد التفريق بينه وبين الاكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في

الحكم وهو ما افصح عنه المشرع في المادة ٤٣٧ من مشروع قانون العقوبات الجديد ، فان مفاد ذلك ان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسم المجنى عليه كما يصح أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وفي اشارة المادة ٣١٤ عقوبات الى الاكراه اطلاقا ما يكفى لأن يندمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لفعل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته ، ويستوى في الاداة المهدد بها أن تكون سلاحا بطبيعته او بالتخصيص متى ثبت أن الجاني قد حملها عمدا لمناسبة السرقة ليشد بها أزره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة وهو ما يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية .

ولما كان ما أورده الحكم من امسالك الطاعن بقطعة الحديد وتهديد المجنى عليه بها له أصله الثابت من أقوال الشاهد عبد الحميد محمد الحناوى بالجلسة وكان للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى وكان الثابت أن الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليهما في ارتكاب جريمة السرقة فان الاكراه الذى يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققا على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض . ولما كان الحكم قد اعتبر التهديد باستعمال السلاح ضربا من ضروب الاكراه المكون لجناية السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، فانه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يشير به الطاعن في طعنه إنما هو جدل

موضوعي في أدلة الدعوى وفي صورة الواقعة التي اعتنقها الحكم مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٨/١٢/٢٠ بالهيئة السابقة .

— ٢٧٩ —

المبادئ القانونية :

(١) فعل فاضح . مكان عام ، مصادفة ، علانية حادث قهري سبب غير مشروع .

١ - المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكان خاص مقصور على أفراد أو طوائف معينة ، ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياة في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، أما في غير هذا الوقت فانه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فاذا اتخذ الفاعل الاحتياطات كافة اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل ، انتفى تحقق العلانية ولو افتضح الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع .

(ب) مكان عام : حكم ، مسبب عيب ، عمومية المكان العام ، عناصرها .

٢ - متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على

المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياة ، ولم يبين ان كان الطاعن قد اتخذ الاحتياطات كافة اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر في اتخاذها ولم يتحقق ان كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الأجل لو لم يعمدوا الى النظر من ثقب الباب أو تسلق النافذة أو السور ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور في بيان ركن العلانية التي تتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

(ج) نقض : اثره . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢

٣ - لئن كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالطاعن ومتهمة أخرى لم تقرر بالطعن - إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لان هذه المتهمة ، وإن استأنفت الحكم الاستئنافي المصادف ضدها إلا ان استئنافها كان بعد الميعاد القانوني وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا ، والمحكمة الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا اذا كان الاستئناف مقبولا شكلا .

(د) حكم : تسبب ، بطلان ، خلو الحكم من الاسباب . اجراءات ٣١٠ و ٣١٢

٤ - واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاسباب التي استندت اليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجريمة استعمال القوة التي دان الطاعن بها ، فلا هو اخذ بالاسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فانه يكون باطلا ويتعين نقضه .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه

بين واقعة الدعوى بما حصله ان أحد المرضى بمستشفى الفيوم اتجه في الساعة ٣.١١ من مساء يوم الحادث الى دورة المياه بالمستشفى فشهد امرأة بحجرة الاستقبال تجلس مع الطاعن ، وعند عودته وجد باب الفرفة مغلقا فنظر من ثقب الباب وشاهد الطاعن يواقع تلك المرأة ، فارتقى النافذة وتمكن من رؤية الفعل كاملا فأخطر زميلين له من المرضى قدم أحدهما مسرعا ورأى الفعل من ثقب الباب ثم ارتقى السور وشاهد الفعل بحالة واضح اما ثانيهما فقد قدم متأخرا فرأى المتهمين أثناء ارتداء كل منهما سرواله . وقد اعتدى الطاعن على الشاهد الأول بالضرب عندما أشهد عليه مرضى القسم فحدث بكل منهما اصابة . ثم عرض الحكم الى ركن العلانية في جريمة الفعل الفاضح واستظهره في قوله « وحيث ان الفقه والقضاء قد استقر على أن غرفة الاستقبال في مستشفى عام هي محل عام وتكون العلانية قد توفرت » . لما كان ذلك ، وكان المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكان قاصرا على أفراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من أفراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح المخل بالحياة وقت اجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يراه أحد أما في غير هذا الوقت فانه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد أصحاب المكان أو نزلائه أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فاذا اتخذ الفاعل الاحتياطات كافة اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية حتى

ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهرى أو بسبب غير مشروع .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر عناصر المصادقة التى تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخل بالحياء ، ولم يبين ان كان الطاعن قد اتخذ الاحتياطات كافة اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر فى اتخاذها ولم يتحقق ان كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل فى هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعمدوا الى النظر من ثقب الباب أو تسلق النافذة والسور ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى بيان ركن العلانية التى تتطلبها القانون فى هذه الجريمة بما يوجب نقضه .

وجدر بالذكر انه وان كان العيب الذى شاب الحكم بتصل بالمحكوم عليها الثانية التى لم تقرر بالظعن - الا أنه لا محل لاعمال حكم المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واحراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لأن هذه المتهمه وان استأنفت الحكم الابتدائى الصادر ضدها الا ان استئنافها كان بعد الميعاد القانونى وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا والمحكمه الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى الا اذا كان الاستئناف مقبولا شكلا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار اليه على أن الحكم يبطل لخلوه من الاسباب . ولما كان البين من الاطلاع على الحكم

المطعون فيه أنه خلا من الاسباب التى استندت اليها المحكمة فى تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للجريمة الثانية الخاصة باستعمال القوة التى دان الطاعن بها ، فلا هو أخذ بالاسباب الواردة فى الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فانه يكون باطلا . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق
فى ١٢/٢٠/١٩٦٨ رئاسة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد
عبد النعم حمزاوى ونصر الدين
عزام ومحمد ابو الفضل حنفى
وانور احمد خلف المستشارين .

— ٢٨٠ —

المبدأ القانونى :

عقوبة : تعددها ، ارتباط .
هرب المقبوض عليهم ، مقاومة
موظف . سرقة . موظف عام .
حكم ، تسبب ، نقض ، طعن ،
خطا فى تطبيق قانون ، عقوبات م
٣/٣٢ و ١٣٧ و ١٣٨ . رقيب
بالشرطة عقوبات م ٥/٣١٧ .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهمين بجريمة الهرب بعد القبض عليهما قانونا ، وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجناية استعمال القوة مع موظف عام هو الرقيب المكلف بتوصيلهما الى قسم الترحيلات وبجنيحة سرقة القيد الحديدى ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة عن كل من هذه الجرائم المرتبطة .

الحكمة :

حيث ان البين من الحكم المطعون فيه أنه دان المطعون ضدهما بجناية استعمال القوة المنصوص عليها فى المادة ١/١٣٧

مكرر (أ) من قانون العقوبات وبجنيحتى الهرب بعد القبض والسرقة المنصوص عليهما فى المادتين ١٣٨ و ٥/٣١٧ من القانون المشار اليه وأعمل فى حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن أوقع عليهما عقوبة الجريمة الأشد للارتباط القائم بين الجرائم الثلاث .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٨ من قانون العقوبات اذ نصت على « أن كل انسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . فاذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وايداعه فى السجن وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية . وتتعدد العقوبات اذا كان الهرب فى احدى الحالتين السابقتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى » فقد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن الشارع قد استثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقبوض عليهم اذا كان الهرب مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى ، فتتعدد العقوبات على الرغم من الارتباط ووحدة الغرض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بجريمة الهرب بعد القبض عليهما قانونا ، وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجناية استعمال القوة مع موظف عام هو الرقيب المكلف بتوصيلهما الى قسم ترحيلات قنا ، وبجنيحة سرقة القيد الحديدى فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة عن كل من هذه الجرائم المرتبطة

كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك عرض بالقوة التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وشقيقة ..

ووالدهما .. وكان قد أوردها بما لا تناقض فيه ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . فان ما يشبه الطاعن في شأن تناقض أقوال الشهود وعدم كفايتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فان الطاعن يكون على غير أساس متقينا برفضه موضوعا .

طن رقم ١٩٤٠ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٨/١٢/٣٠ رئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى ورضوان
ومحمد محمد محفوظ ومحمد
عبد الوهاب خليل ومحمود عباس
المبراوي وبمحمود عفيفه
المستشارين .

— ٢٨٢ —

المبادئ القانونية :

(١) أثبات : شهادة ، الحالة الحكم في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم فيها ، وما دام أن الطاعن لا ينازع في سلامة هذا الاسناد .

١ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم فيها ، وما دام أن الطاعن لا ينازع في سلامة هذا الاسناد .

(ب) حكم : تسليط ، عيب ١٤

بوقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتهِ ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حسر ملابس المجنى عليه عنه دون رضاه حتى كشف جزءا من جسمه ، ولما أن أعاد المجنى عليه ملابسه كما كانت أمسك بيده على غير رضاه ووضع فيه قبله حتى أمنى ، وكانت هذه الملامسة - وإن لم تقع في موضع يعد عورة - فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي بما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة ، فان ذلك مما تتحقق به أركان جريمة هتك العرض كما هي معرفة به في القانون ، ويكون النمر على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي اتیان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه ، وكان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادي على المجنى عليه ، ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن راود المجنى عليه على ارتكاب الفحشاء فأبى ثم حاول حسر ملابسه عنه حتى كشف جزءا منها فأعادها المجنى عليه إلى ما كانت عليه ، وأنه لما أن عرض الطاعن عليه أن يمسك قبله فامتنع ، أمسك الطاعن بيد المجنى عليه على غير رضاه ووضع فيها قبله حتى أمنى ، فان هذا الذي أثبتته الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً متى

بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها . أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت في حقهما المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وقضت على كل من المظعون ضدتهما بعقوبة واحدة هي المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ مكررا (١) من ذلك القانون ، فان حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بالعقوبة المقررة قانونا لكل من جريمتي الهرب والسرقة .

طن رقم ١٦١٦ لسنة ٢٨ ق في
١٩٦٨/١٢/٣٠ بالهيئة السابقة .

— ٢٨١ —

المبادئ القانونية :

(١) هتك عرض : ركن مادي .
١ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتهِ ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية .

(ب) قوة : هتك عرض .
٢ - لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي اتیان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه .

(ج) حكم : تسبيب ، عيب ، تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة .

٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .
الحكمة :

لما كان .. الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق

هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ .

أيراد الحكم تفصيلات معينة
اختلف فيها الشهود .

٢ - لا يؤثر في سلامة الحكم
اختلاف الشهود في تفصيلات
معينة لم يوردها ، وفي عدم إيراد
الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد
اطراحها .

(ج) محكمة موضوع اعتمادها
على ما تظمن إليه من أقوال
الشاهد واطراح ما عداها .

٣ - لمحكمة الموضوع في سبيل
تكوين عقيدتها أن تعتمد على
ما تظمن إليه من أقوال الشاهد
وأن تطرح ما عداها .

(د) عقوبة مبررة . قتل عمد ،
نية . حكم ، تسبب ، عيب .
نقض ، طعن ، مصلحة .

٤ - لا مصلحة للطاعن في النعي
على الحكم بالقصور في استظهار
قصد القتل ، ما دامت العقوبة
المقضى بها مبررة في القانون حتى
مع عدم توافر هذا القصد .

(هـ) أسباب إبادة : دفاع
شرعي ، محكمة موضوع ، سلطتها
في تقدير قيام حالته .

٥ - تقدير الوقائع التي
يستنتج منها قيام حالة الدفاع
الشرعي أو انتفاؤها متعلق
بموضوع الدعوى ، لمحكمة
الموضوع الفصل فيه بلا معقب
ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى
ما انتهى إليه .

الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
العناصر القانونية لجريمة الشروع
في القتل العمد التي دين الطاعن
بها ، وأورد على ثبوتها في حقه
أدلة مردودة إلى أصلها الصحيح
ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه
الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان
ما ينصاه الطاعن على الحكم من
اعتماده في ادانته على شهادة

بعض الشهود دون أن يذكر مؤدى
شهادتهم مردودا بأنه لا يعيب
الحكم أن يحيل في إيراد أقوال
الشهود إلى ما أورده من أقوال
شاهد آخر ما دامت أقوالهم
متفقة فيما استند إليه الحكم
منها ، وما دام أن الطاعن لا ينازع
في سلامة هذا الاسناد . ولا يؤثر
في هذا النظر اختلاف الشهود في
تفصيلات معينة لم يوردها الحكم
ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل
تكوين عقيدتها أن تعتمد على
ما تظمن إليه من أقوال الشاهد
وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد
الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد
اطراحها . أما القول بأن الحكم
عند تحصيله أقوال الشهود قد
نقلها عن قائمة شهود الإثبات فانه
نعي في غير محله ما دام أن الطاعن
لا يمارى في صحة ما أورده الحكم
من مؤدى هذا الدليل ولا يجحد
أنه يلتزم مع أقوال هؤلاء الشهود
الثابتة في الأوراق . لما كان ذلك
وكان لا مصلحة للطاعن في النعي
على الحكم بالقصور في استظهار
قصد القتل ما دامت العقوبة
المقضى بها مبررة في القانون حتى
مع عدم توافر هذا القصد . ولما
كان الثابت بالأوراق أن الجرح
الذي أحدثه الطاعن عمدا بالمجنى
عليه قد أعجزه عن أعماله
الشخصية مدة تزيد على عشرين
يوما ، وكانت العقوبة المحكوم بها
- وهي الحبس مع الشغل مدة
سنتين تدخل في نطاق العقوبة
المقررة لجريمة الضرب العمد
المنطبقة على المادة ١/٢٤١ من
قانون العقوبات ، فانه لا جدوى
من إثارة ذلك النعي لأن مصلحة
الطاعن متفقية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد عرض لما أثاره
الطاعن في دفاعه عن قيام حالة
الدفاع الشرعي وزد عليه في قوله
« وحيث أن ماتمسك به الدفاع
عن المتهم - الطاعن - من أنه كان
في حالة دفاع شرعي مردود بأن

الثابت في الأوراق أن المتهم هو
الذي تصدى للمجنى عليه على
أثر نزوله من القطار ومعه العمال
المرافقين له وطلب منه أن يذهب
في صحبته إلى مصنع الطوب
الذي يعمل فيه للعمل هناك فلما
رفض المجنى عليه طلبه حصلت
بينهما مشادة كلامية أعقبها
تماسكهما وفي أثناء ذلك أطلق
المتهم عيارا ناريا على المجنى عليه
من المسدس الذي أخرجه من
جيبه دون أن يحصل من المجنى
عليه أو من أى من العمال مرافقيه
أى تعد على المتهم سوى ذلك
التماسك بالأيدي الذي حصل
بينه وبين المجنى عليه وقد زعم
المتهم في التحقيقات أن المجنى
عليه اعتدى عليه بمطواة في
الناحية اليسرى من صدره وأن
بعض الأشخاص التفوا حوله
واعتمدوا عليه بالضرب بعضى على
ظهره ولكن التقرير الطبى الشرعى
كذبه فيما ادعاه إذ ثبت منه أنه
شوهده بالمتهم جرح قطعى سطحي
واقع مقابل عظمة الترقوة
اليسرى على يسار الخط
المتوسط بحوالى ٥ سم وان
ذلك الجرح بطول ٢٥ سم رأسى
الوضع ويميل إلى أسفل ويمين
مع تقوس طفيف وأنه لم يتبين به
أية آثار إصابة أخرى وأن الجرح
السالف الوصف يحدث من آلة
صلبة ذات حافة حادة كسكين
أو مطواة أو ما أشبهه وأنه نظرا
لصغر حجم الجرح وسطحيته
ووجوده في مكان في متناول اليد
فانه من الممكن افتعاله » وما أثبتته
الحكم فيما تقدم سائق وكاف
لتبرير ما انتهى إليه من نفي قيام
حالة الدفاع الشرعي عن النفس
ذلك بأنه من المقرر أن تقدير
الوقائع التي يستنتج منها قيام
حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها
متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة
الموضوع الفصل فيه بلا معقب
ما دام استدلالها سليما يؤدي إلى
ما انتهى إليه كما هو الحال في

شيئا عن تزوير الايصال أو يطلب تحقيقا ما ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٨/١٢/٢٠ رئاسة وعضوية السادة مختار مصطفى رضوان ومحمد محفوظ ومحمد عبدالوهاب خليل ومحمود العمراوى واحمد ابراهيم المستشارين .

— ٢٨٤ —

المبادئ القانونية :

(١) تفتيش : اذن ، تنفيذه . نيابة عامة مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .

١ - اذا كان الامر قد صدر من النيابة العامة لاحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الامر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه ، مادام أن من اذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاجازة الى غيره .

(ب) مأمور الضبط : ندب شفوى لاجراء تفتيش ، كفايته .

٢ - لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذى استصدر اذن التفتيش قد ندب زميله كتابة اسوة بالامر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون الذنب شفاهة .

(ج) قوة عامة : استصحاب رجالها في تنفيذ امر تفتيش .

واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن يعمل بشركة مصر لمخازن التبريد وقد أوهم تنظيم . . بأنه يودع جينا بالشركة بأسماء وهمية واعطاء ايصالا مزورا باسم ملاك . . احد عملاء الشركة لاستلام كمية من الجبن المودعة باسم هذا الاخير فأعطى الايصال بدوره الى محمد . . وكلفه باستلام كمية الجبن المثبتة به ، وبعد أن قام المذكور باستلام هذه الكمية اشترى تنظيم . . جزءا منها وسلم الباقي الى الطاعن ، وقد عرض الحكم لثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن بقوله « وحيث أنه بالنسبة للمتهم الثالث فالدليل قائم قبله من أقوال المتهم الثانى وشاهده الذى أكد أن المتهم اتخذ طرقا احتيالية مستغلا موقفه كموظف بالشركة من شأنها الاتهام بأنه صاحب هذا الجبن ثم قدم لهما ايصالا مزورا ما كان ليصل الى يد المتهم الثانى الا عن طريق المتهم الثالث وقد توصل بكل هذه الطرق الى الاستيلاء على الجبن المملوك للملاك اخنوخ ولم تبد دفاعا منه على الاطلاق ولم ينل من أى من كل هؤلاء الذين أشاروا اليه بأصبع الاتهام باى نيل مما يستوجب معاقبته طبق مواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم في حق الطاعن من أنه توصل عن طريق المتهمين الاول والثانى الى الاستيلاء على الجبن المودع بالشركة لحساب ملاك . . بواسطة ايصال مزور على هذا الاخير يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون ، وكانت المحكمة لم تعول في ادانة الطاعن على أقوال صاحب الشركة وإنما اعتمدت على أقوال المتهم الثانى وشاهده وكان الطاعن لم يوجه أى مطعن على أقوالهما فإن ما يدعيه الطاعن من وجود سوء تفاهم بينه وبين صاحب الشركة المذكورة لا ينال من سلامة الحكم .

(ج) دفاع : اخلال بحقه قعود المحكمة عن الرد على دفاع لم يبدأ أمامها أو عن تحقيق لم يطلب .

٣ - لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

الحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين

الدعوى المطروحة . لما كان ماتقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن ١٩٩٢ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٨/١٢/٢٠ رئاسة وعضوية السادة محمد مبرى ومحمد عبد النعم حمزاوى ونصر الدين عزام ومحمد ابو الفضل حفتى وانور خلف المستشارين .

— ٢٨٣ —

المبادئ القانونية :

(١) نصب : اركان احتيال .

١ - توصل المتهم عن طريق المتهمين الاول والثانى الى الاستيلاء على الجبن المودع بالشركة لحساب المجنى عليه بواسطة ايصال مزور على هذا الاخير ، يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون .

(ب) حكم : تسبيب ، عيب ، اثبات شهادة .

٢ - متى كانت المحكمة لم تعول في ادانة الطاعن على أقوال صاحب الشركة وإنما اعتمدت على أقوال المتهم الثانى وشاهده ، وكان الطاعن لم يوجه أى مطعن على أقوالهما فإن ما يدعيه الطاعن من وجود سوء تفاهم بينه وبين صاحب الشركة المذكورة لا ينال من سلامة الحكم .

(ج) دفاع : اخلال بحقه قعود المحكمة عن الرد على دفاع لم يبدأ أمامها أو عن تحقيق لم يطلب .

٣ - لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

الحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين

وإذا تعددت العقوبات المحكوم بها أسندت المدة الى أحدث الاحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكور والذي لم ينسخه قانون الاسلحة والذخائر في شأن الآثار المترتبة على رد الاعتبار بنوعيه القانوني والقضائي . لما كان ذلك ، وكان القانوني للفعل المسند الى المتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق او المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة او التكليف بالحضور وكان عليها ان تنبه المتهم الى هذا التغيير ، وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف او التعديل الجديد ان طلب ذلك ، وهو ما لم تفعله المحكمة بناء على ما ارتأته خطأ من انقضاء المدة المقررة في القانون لرد الاعتبار ، فان حكمها يكون معيبا بما يوجب النقص والاحالة .

طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٨ ق في
١٩٦٨/١٢/٣٠ بالهيئة السابقة .

بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة الا اذا كان رد اعتباره عنها بحكم قضائي او بحكم القانون الثابت من مدونات الحكم ان المطعون ضده سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة لقتل بتاريخ ٢١ من ابريل ١٩٥١ في قضية الجنائية ٣٢٧ لسنة ١٩٥٠ كلى ثم حكم عليه بالاشغال الشاقة لاحتراز سلاح في قضية الجنائية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ كلى النيا في ٨ من اكتوبر ١٩٥٧ قبل ان تنقضى المدة المقررة لرد الاعتبار باسنادها الى الحكم الاخير ، ومن ثم فان العقوبة التي كان يتعين توقيعها هي الاشغال الشاقة المؤبدة التي لا يجوز ان تنقص عن السجن عند اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، وكان للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان تغير في حكمها الوصف بانقضاء اثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة او العفو عنها او سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية

المتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق او المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة او التكليف بالحضور ، على ان تنبه المتهم الى هذا التغيير وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف او التعديل الجديد ان طلب ذلك ، واذ لم تفعل المحكمة ذلك بناء على ما ارتأته خطأ من انقضاء المدة المقررة في القانون لرد الاعتبار ، فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣/٣٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تقضى بمعاينة من يحوز او يحوز سلاحا ناريا ايا كان نوعه بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الجاني من الاشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بان سبق الحكم عليه



— ٢٨٦ —

المبدأ القانوني :

مدة خدمة سابقة : موظف .
قرار رئيس جمهورية ١٥٩ لسنة
١٩٥٨ ق ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ .
تعيين ، مسوغاته ، استيفائها .
اجازة نهاية السنة .

لا تتوافر شروط القسرات
الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨
بالنسبة للفترة التي لا تصرف عنها
مكافاة أعمالا للقاعدة التنظيمية
التي وضعتها وزارة التربية
والتعليم فيما يتعلق بمن نقلوا الى
بند المكافآت لعدم استيفاء
مسوغات التعيين .

المحكمة :

ان وزارة التربية والتعليم قد
وضعت قاعدة تنظيمية عامة
بمقتضاها بنقل الذين لم يستوفوا
مسوغات التعيين في خلال المهلة
المخصوص عليها في القانون ١٩٣
لسنة ١٩٥٥ الى بند المكافآت ،
ولا تصرف لهم هذه المكافآت عن
فترة اجازة نهاية السنة ،
وقدرها شهران لا يؤدون خلالها
عملا ما ، وهو ما اتبعته الوزارة
فعلا في شأن المدعى اذ لم توافق
على صرف مكافاة له عن الفترة
من اول أغسطس الى ٣٠ من
سبتمبر سنة ١٩٥٧ ومن ثم فانه
لا يسوغ حساب هذه الفترة التي

لم يؤد المذكرة خلالها عملا ولم
يتقاضى عنها أجرا في حساب
أقدميته في الدرجة السادسة
بالتطبيق للقرار الجمهوري رقم
١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب
مدد العمل السابقة في تقدير
الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة
لعدم توفر شروط هذا القرار في
حق المدعى عن الفترة المذكورة ،
وعلى هذا تكون اللجنة الادارية
اذ استبعدتها من بين مدد الخدمة
السابقة التي ضمتها الى مدة
خدمته الحالية قد طبقت في شأنه
القانون على الوجه الصحيح .

طنن ادارية عليا رقم ٨٧٩
لسنة ١٠ ق في ١٩٦٩/٣/٢٠
رئاسة وعضوية السادة مصطفى
كامل اسماعيل ومحمد مختار
العزبي واحمد علي البحراوي
وسليمان محمود جاد وابراهيم
خليل الشربيني المستشارين .

— ٢٨٧ —

المبدأ القانوني :

بعثة : عضو . موظف ، تبعيته
خلال مدة بعثة .

يعتبر عضو البعثة في خدمة
الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته
من تاريخ سفره الى الخارج .

المحكمة :

أن عضو البعثة يعتبر في خدمة
الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته
بها من تاريخ سفره الى الخارج ،
وذلك باعتبارها الجهة التي سافر
العضو لحسابها ولأن موضوع
التخصص في البعثة يتصل بنوع
العمل الداخلى في اختصاصها
وفيد المبعوث خبرة تعود عليها
بالمنفعة عند ممارسته العمل
بها ، ولذلك أوجب القانون على
عضو البعثة أن يقوم بخدمة الجهة
التي أوفدته ، ولا ينفك عنها مدة
تحتسب على أساس سنتين عن كل

سنة قضاها في البعثة ، وغنى عن
البيان أن مدة البعثة تحسب
اعتبارا من تاريخ السفر الى
الخارج ، ومما يؤيد تبعية العضو
للجهة الموفدة خلال مدة البعثة أن
القانون قد ألزم هذه الجهة بأن
تدرج في ميزانيتها درجة تذكارية
له طوال مدة دراسته بالخارج .

طنن ادارية عليا رقم ١٢٧٥
لسنة ١٠ ق في ١٩٦٩/٢/٢٠
بالهيئة السابقة .

— ٢٨٨ —

المبدأ القانوني :

(أ) اختصاص : قضاء اداري
ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٨ مرتب ،
دين ، استقطاعه .

١ - يختص القضاء الاداري
بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات .
(ب) خطأ شخصي : اهمال ،
غفلة . خطأ جسيم .

٢ - الخطأ الشخصي الذي
يسأل عنه الموظف هو الذي
سببه المباشر الاهمال والغفلة .
المحكمة :

ان اختصاص القضاء الاداري
بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات
منصوص عليه في الفقرة الثانية
من المادة الثامنة من القانون ٥٥
لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة وهو اختصاص مطلق
شامل لاصل تلك المنازعات ولجميع
ما يتفرع عنها من مسائل ، وبهذه
المثابة تنظر المحكمة في حدود
اختصاصها الكامل ما يكون قد
صدر في شأن تلك المرتبات
من قرارات أو اتخذ من اجراءات
وذلك باعتبارها من العناصر التي
تثير المنازعة حول استحقاق هذا
المرتب كاملا خلال فترة زمنية
معينة ، ومن ثم فاذا استقطعت
الادارة جزءا من راتب المدعى

الاططاء المرفقية وبين الاخطاء الشخصية وانما يتحدد كل نوع من هذه الاخطاء في كل حالة على حده تبعا لما يستتبعه القاضي من ظروفها وملابساتها مستنديا في ذلك بعدد من المعايير منها نية الموظف ومبالغ الخطأ من الجسامة والدافع الى ارتكابه فاذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي بل ينم عن موظف معرض للخطأ والصواب ، كان يهدف من التصرف الذي صدر منه الى تحقيق احد الأغراض المنسوبة بالادارة تحقيقها والتي تدخل في وظيفتها الادارية فان خطاه يعتبر في هذه الحالة مرفقيا ، أما اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسنان بضعفه وشهوته ونزواته وعدم تبصره ويقصد من وراءه النكابة أو الاضرار أو ابتغاء منفعة ذاتية فان الخطأ في هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا ، وهو يعتبر كذلك ايضا - ولو لم تتوفر في مرتكبه هذه النية - اذا كان الخطأ جسيما وتحديد درجة جسامة الخطأ مسألة نسبية تتفاوت تبعا للظروف المختلفة ويستهدى فيها بقدرة الموظف المتوسط الكفاية الذي يوجد في ظروف مماثلة لتلك التي كان فيها الموظف المخطئ ، ويدخل في نطاق الخطأ الجسيم الاخلال بأى اجراء جوهرى يؤثر في كيان العمل المنوط بالموظف ادائه .

طعن ادارية عليا رقم ١١٨٣ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٩/٢/٣٠ بالهيئة السابقة .

— ٢٨٩ —

المبدأ القانونيان :

(١) هيئة عامة : ادارة نقل عام مدينة اسكندرية ، كادر عمالها ، مراقب اشارجية .
١ - لم ينص كادر عمال النقل العام لمنطقة الاسكندرية على وظيفة

طالما كان تحقيق هذا الاجراء امرا في مقدور أى موظف متوسط الكفاية يوجد في الظروف ذاتها التي وجد فيها المدعى ، وطالما لم يثبت أن ثمة اضرار أو ظروفًا تبرر الاخلال بالاجراء المشار اليه .

ومن حيث أن المدعى ساق اعدارا واهية ، لتبرير اخلاله بهذا الاجراء الجوهرى ، منها عدم امانة مساعده السيد / عبد الحليم . . . ومنها تلاحق وصول القطارات في وقت الظهيرة ، وهذه الاعذار التي ساقها لتبرير اهماله هي في حقيقتها ظروف تشدد مسؤوليته وتجسم خطاه ، ذلك ان علمه بان مساعده السيد / عبد الحليم . . . تحوطه الريب ، وتلاحقه الشكوك والتهم ، كان يقتضى منه مزيدا من الحرص في التعامل معه ، ومن اليقظة في تسليمه الطرود والخطابات المؤمنة وفي تسليمها منه ، ولا سيما في فترة الظهيرة التي يتلاحق فيها وصول القطارات والتي قد تسنح فيها الفرصة للعبث بمثل هذه الخطابات ، فاذا كان الأمر كذلك ، وكانت الخطابات التي سلمها السيد المذكور للمدعى في هذه الفترة لم يجاوز عددها خطابين ، لا يحتاج تسليمها منه الى حد يجاوز الطاقة العادية ، التي يتعين توفرها في أى موظف متوسط الكفاية منوط به مثل هذا العمل ، وانه اذا ما اهمل في ذلك ، وأدى اهماله الى فقد أحد هذين الخطابين يكون قد أخطأ - بغير عذر أو مبرر مقبول - خطأ شخصيا جسيما في حق المرفق الذي يعمل به بحيث لا يسوغ بعد ذلك ، أن يتحمل عنه المرفق ، مسؤولية هذا الخطأ لخروجه عن نطاق الاخطاء المرفقية ، وانحصاره في دائرة الاخطاء الشخصية التي تقع مسؤوليتها على عاتق مرتكبها وحده ذلك أنه لا توجد قاعدة عامة مجسدة تضع ضوابط محددة ، تفصل بوجه قاطع بين

استيفاء الدين لها في ذمته ، فان هذا الاستقطاع في ذاته هو مثار المنازعة في الراتب ، فتختص المحكمة بنظره بمقتضى اختصاصها الكامل ، ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا لذلك رفضه والحكم باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ولئن كانت هذه التحقيقات جميعا ، قد قصرت عن تجميع الأدلة الكافية التي تدين المتهم بتهمة الاختلاس ، الا أنها قد أجمعت على أن اهماله وغفله كانا السبب المباشر في فقد المؤمن ، ذلك أن الثابت من التحقيقات أنه وقع الاستمارة رقم ٣٥ ح بما يدل على تسلمه خطابين مؤمن عليهما من مساعده السيد / عبد الحليم . . . ، دون أن يطابق بين ما تسلمه فعلا وبين ما وقع بتسلمه ، وعندما تكشف له فقد المؤمن الذي وقع بتسلمه أمعن في الخطأ بأن مرق الاستمارة رقم ١٥ ح الثابت بها وصول المؤمن المفقود وتسلمه له واستبدل بها استمارة أخرى غير ثابتة بها هذه البيانات ، كما غير في البيانات المدونة في الدفتر رقم ٣٨ ح بأن عدلها على النحو الذي لا يبين منه وصول هذا المؤمن أو تسلمه آياه ، وهو بهذه الاخطاء المتلاحقة انما يخل بكيان العمل ذاته ، ويزعزع الثقة في مرفق البريد يعمل به ، ذلك أن عملية تسليم وتسليم الطرود والخطابات المؤمن عايتها قوامها مطابقة الطرود والخطابات المسلمة على تلك التي يوقع الموظف المسئول بتسلمها ، وبدون انتظام هذه المطابقة تفقد العملية كيانها ، وتصبح مائعة لا ضابط لها ، وتضيع في غمار ذلك مصالح الجمهور ، كما تنهار سمعة المرفق وتختل الثقة في فيه ، ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى يشكل بذاته خطأ شخصيا جسيما

بجانب التنظيم القانوني الذي ارتآه المشرع .

طنن ادارية عليا رقم ٦٩٨ لسنة ١٢ ق في ١٩٦٩/٤/٥ رئاسة عضوية السادة الدكتور احمد موسى ومحمد طاهر عبد الحميد ويوسف ابراهيم الشناوي ومحمد صلاح السعيد وعلى لبيب حسن المستشارين .

— ٢٩١ —

المبدأ القانوني :

(١) تقادم : مبلغ مستحق قبل الحكومة ، ماهية

١ - الماهيات وما في حكمها من البالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة ، تصبح حقا مكتسبا لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها .

(ب) دعوى : ميعاد

٢ - ميعاد الطعن بالالغاء لا يبدأ الا من تاريخ العلم بالقرار .

المحكمة :

ان الماهيات وما في حكمها من البالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا مكتسبا لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها - ومناطق تطبيق حكم هذه المادة رهين بأمرين - الأول نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام أو قرار فردي والثاني : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا أو اداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علما حقيقيا أو افتراضيا .

ولئن جاز القول بأن حق المدعي في المطالبة بالتعويض عما فاتته من فروق مالية بسبب تخطيه في الترقية الى الدرجة السادسة ثابت وقائم منذ تاريخ نفاذ القرار المنطوي على تخطيه والمستفاد من

أي سند من القانون ، ومن المسلم به أن مركز المدعي مركز قانوني تنظمه القوانين واللوائح ، ومن ثم فلا يجوز له المطالبة بحق لا تخوله اياه القوانين أو اللوائح .

طنن ادارية عليا رقم ٢٩٠ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٩/٣/٢١ رئاسة عضوية السادة محمد شلبي يوسف وحسين رفعت ومحمد فتح الله بركات ومحمد بهجت عنييه وابو بكر محمد عطيه المستشارين .

— ٢٩٠ —

المبدأ القانوني :

بطريكية : اقباط ارثوذكس ، كاهن ، موظف عام ، شخص من اشخاص القانون العام .

بطريكية الأقباط الأرثوذكس شخص من اشخاص القانون العام يتولى ادارة مرفق عام مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة . ويعتبر الكهنة من الموظفين العموميين .

المحكمة :

ان بطريكية الاقباط الارثوذكس هي شخص من اشخاص القانون العام ، يتولى ادارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، ويقوم الكهنة بها - والمدعى واحد منهم - بخدمة عامة أساسية تتمثل في أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة ، وتربطهم بالبطريكية بالإضافة الى الروابط الدينية وروابط تدخل في نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة في هذا الشأن وهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين العموميين . ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يؤثر في طبيعتهم هذه ان البطريكية تخضعهم لاحكام قانون العمل

« مراقب اشارجية » ، ولم يرد به نص يخول الادارة سلطة تقييم الوظائف التي لم ينظمها أو قياسها على وظائف أخرى مما ورد فيه .

(ب) مراقب اشارجية : هيئة عامة لادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية

٢ - تقييم جهة الادارة او وظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش أو ناظر محطة أو قياسها عليها ، لا يكسب حقا في التمسك بآثار هذه التسوية .

المحكمة :

لئن كانت جهة الادارة قد قيمت وظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش أو ناظر محطة أو قاستها عليها فان ذلك لا يكسب المدعى حقا في التمسك بأعمال آثار هذه التسوية ، طالما ان جهة الادارة لم تستند في اجرائها الى أي سند من القانون ، ومن المسلم به أن مركز المدعى مركز قانوني تنظمه القوانين واللوائح ، ومن ثم فلا يجوز له المطالبة بحق لا تخوله اياه القوانين أو اللوائح وسكوت الكادر عن تنظيم وظيفة « مراقب اشارجية » التي كانت موجودة بالادارة فعلا عند صدوره لا يمكن أن يحمل الا على أحد أمرين أولهما : ان نية جهة الادارة قد انصرفت الى ابقاء الوضع الوظيفي بالنسبة الى هذه الوظيفة على ما هو عليه ، وثانيهما : ان نية جهة الادارة قد اتجهت الى عدم تمييز وظيفة مراقب اشارجية « عن وظيفة اشارجي » من ناحية الربط المالي وفي كلا الحالتين لا يكون ثمة حق للمدعى في المطالبة بالعلووة موضوع الدعوى .

ولئن كانت جهة الادارة قد قيمت وظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش أو ناظر محطة أو قاستها عليها فان ذلك لا يكسب المدعى حقا في التمسك بأعمال آثار هذه التسوية ، طالما ان جهة الادارة لم تستند في اجرائها الى

— ٢٩٣ —

المبدأ القانونى :

محل صناعى وتجارى : ترخيص موقع .

القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل يتسنى مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يعطيه حقا لا يجوز المساس به الا في حدود القانون .

المحكمة :

ان الموافقة على موقع المحل تصدر بقرار ادارى نهائى فى موضوعه من الجهة الادارية المختصة بمالها من سلطة بمقتضى القانون، يعلن الى طالب الترخيص وتستتبع هذه الموافقة اعلانه بذلك بالاشتراطات الواجب توافرها فى الحق وذلك لتنفيذها فى المواعيد المقررة قانونا، بحيث اذا اتمها صرف له الترخيص ولما كان الامر كذلك وكان من شأن القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل ان ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يكسبه حقا لا يجوز المساس به فى حدود القانون فان تنكر جهة الادارة لهذا الحق والمساس به بقرار لاحق دون مقتضى من قانون يعتبر اعتداء غير مشروع يبرر طلب الفائه لمخالفته القانون والتعويض عن الاضرار التى تنجم عنه .

طعن ادارية عليا رقم ١١٤٦ لسنة ١٠ ق فى ١٢/٤/١٩٦٩ رئاسة وعضوية السادة عادل عزيز زخارى واحمد على البحراوى ويوسف ابراهيم الشناوى ومحمد صلاح السعيد وعلى لبيب حسن المستشارين .

— ٢٩٤ —

المبدأ القانونى :

(١) جنسية : مصرى أصيل ق ١٩ لسنة ١٩٣٩ اقامة . رعوية عثمانية . قانون قرعة عسكرية .

الأوراق انه لم يعلم بهذا القرار فى تاريخ سابق على تقديمه بمظلمة، وبناء على ذلك فانه من هذا التاريخ يبدأ ميعاد الطعن بالالغاء فى القرار المذكور وكذلك يسرى منه ميعاد التقادم الخمس بالنسبة لدعوى التعويض - ذلك انه مما يتنافى مع طبائع الأشياء ان يبقى الحق فى طلب الالغاء قائما بينما يكون الحق فى طلب الفروق المالية وهو الأثر وطلب التعويض وهو المقابل للحرمان من هذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمس

طعن ادارية عليا رقم ٤٢٤ لسنة ١٤ ق فى ١٢/٤/١٩٦٩ بالهيئة السابقة .

— ٢٩٢ —

المبدأ القانونى :

موظف خدمة : موظف ، انتهاءها . تأديب . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

انتهاء خدمة الموظف لا تحول دون استمرار محاكمته عما يثبت فى حقه ، ولا تعفيه من المسؤولية .

المحكمة :

ان انتهاء خدمة الموظف ضده بالقرار الصادر فى ٥ من مارس ١٩٦٦ لا تحول دون استمرار محاكمته عما يثبت فى حقه ولا يعفيه من المسؤولية عما فرط منه وكل ما لانتهاء خدمته بالوزارة من أثر فى هذا الشأن هو الا يوقع عليه الا احد الجزاءات الجائز توقيعها على من تركوا الخدمة وفقا لما تقتضى به المادة ٦٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

طعن ادارية عليا رقم ٢٠٢ لسنة ١٣ ق فى ١٢/٤/١٩٦٩ بالهيئة السابقة .

١ - يشترط لمن يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون ان تتوافر فيه الى جوار شرط الاقامة والرعية العثمانية ، ان يكون قد عمل بقانون القرعة العسكرية قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(ب) تجنس : مدى تقييد الحكومة بمنحه . سلطة تقديرية . خضوعها لرقابة قضاء ، اساءة استعمال سلطة . ق ٨٢ لسنة ١٩٥٨ .

٢ - منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس أمر جوازى للحكومة وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة ، وهى تترخص فى تعيين الوقت المناسب لاصدار قرارها . ولا تخضع سلطتها التقديرية لرقابة القضاء .

المحكمة :

يشترط فيمن يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون ان تتوافر فيه الى جانب شرطى الاقامة والرعية العثمانية ان يكون قد عمل بقانون القرعة العسكرية المصرى قبل تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ فلا يستفيد من هذه النصوص الرعايا العثمانيون الذين قبلوا المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية بعد ذلك التاريخ ، ذلك لان الاحكام التى تضمنها النصوص المشار اليها فيما تقدم هى من ضمن الاحكام الانتقالية التى تضمنها القانون والتى قصد بها تعيين المصريين الاصلاء عند العمل بأحكامه ، لذلك فلا يسرى حكمها الا بالنسبة الى من تمت فى حقه الواقعة القانونية التى تترتب عليها هذه الجنسية ، وهى قبول المعاملة بقانون القرعة العسكرية فى تاريخ لاحق على تاريخ العمل بقانون الجنسية .

ان المادة الخامسة من قانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية

— ٢٩٦ —

المبدأ القانوني :

لجنة شئون موظفين : محضر اجتماعها . بطلان . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١

لجنة شئون الموظفين ليست ملزمة ، وفقاً للقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تحرير محضر باجتماعها ولا يترتب البطلان على اغفال كتابته .

المحكمة :

ليس في نصوص قانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما يوجب على لجنة شئون الموظفين أن تحرر محضراً باجتماعها وأن تدون هذا المحضر في سجل خاص يعد لهذا الغرض ، أما ما جاء باللائحة التنفيذية للقانون المذكور في هذا الشأن ، فلا يعدو وأن يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل ، دون أن يكون المقصود به هو ترتيب البطلان عند اغفاله ، هذا فضلاً عن أن هذه اللائحة لا تملك أية اضافة في التشريع من شأنها ترتيب بطلان لم يقرره القانون ذاته .

طعن ادارية عليا رقم ٥٦٢ لسنة ١٠ ق في ١٣/٤/١٩٦٩ رئاسة وعضوية السادة مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار العسري واحمد علي البحراوي وسليمان محمود جاد وابراهيم خليل الشربيني والمستشارين .

الادارة ، ولا معقب عليها في هذا الشأن ما دام قرارها . خالياً من اساءة استعمال السلطة .

(ب) بطلان : تجاوز مواعيد . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٣ م ١٦

٢ - لا يترتب البطلان على تجاوز المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ .

المحكمة :

ان تحديد طريق الصرف من الملاءمات المتروكة لتقدير الجهة الادارية المختصة بما لا معقب عليه في هذا الشأن ما دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة - ولم يقم ادنى دليل على اساءة استعمال السلطة على العكس من ذلك فان طريق الصرف الذي استقر عليه رأى تفتيش الرى وصدر به القرار المطعون فيه بعد ان ثبت توافر شروط تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والطريق الذي اجمعت المباحث الفنية والهندسية منذ سنة ١٩٤١ على أنه أنسب وأصلح الطرق لهذا الغرض .

طعن المدعى على الجهة الادارية المختصة انها لم تراعى المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٦ سالفه الذكر لاستيفاء الخرائط واصدار القرارات فانه حتى لو صح ليس من شأنه أن يشوب القرار بما يبطله الآن المواعيد المذكورة لا تخرج عن كونها مواعيد تنظيمية لا يترتب على تجاوزها البطلان .

طعن ادارية عليا رقم ٦٦٦ لسنة ١٢ ق في ١٣/٤/١٩٦٩ بالهيئة السابقة .

الجمهورية العربية المتحدة وما يقابلها من نصوص في قوانين الجنسية السابقة ، قد جعلت منح الجنسية عن طريق التجنس أمراً جوازياً للحكومة أن شاءت منحتة وأن شاءت منعتة وفقاً لما تراه محققاً للمصلحة العامة ، كما انها تترخص في تعيين الوقت الملائم لاصدار قرارها ، وهي تملك في هذا الصدد سلطة تقديرية واسعة لا تخضع لرقابة القضاء ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة ، وعلى هذا الاساس فلما كان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية رفضت طلب التجنس المقدم من الطاعن تمثيلاً مع السياسة العامة التي انتهجتها الدولة في الوقت الحالي من ايقاف منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة للاجانب ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أن قرار الرفض مشوب بعيب اساءة استعمال السلطة فمن ثم يكون القرار المطعون فيه مطابقاً للقانون ولا مطعن عليه .

طعن ادارية عليا رقم ٧٠٥ لسنة ١٣ ق في ١٢/٤/١٩٦٩ رئاسة وعضوية السادة الدكتور احمد موسى ومحمد طاهر عبد الحميد ويوسف ابراهيم الشناوى ومحمد صلاح السيد وعلى لبيب حسن المستشارين .

— ٢٩٥ —

المبدأ القانوني :

(ا) رى وصرف : طريق صرف

تحديد ، ملاءمة ادارته . ق ٥٨ لسنة ١٩٥٧

١ - تحديد طريق الصرف من المنازعات المتروكة لتقدير جهة



— ٢٩٧ —

المبادئ القانونية :

(١) نفاذ معجل : حكم ، تظلم ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٧ مرافعات م ٢٩١ و ٢٩٢ . حكم ، مسودته خطأ مادي . دعوى مصلحة .

١ - اقرار الشركة المتظلمة من وصف الحكم بالنفاذ المعجل ، بأن الحكم قد تم تنفيذه فعلا ، من شأنه ان يعدم مصلحتها في التظلم من وصف النفاذ . والخطأ المادي عند نسخ الصورة الاصلية للحكم غير مؤثر في سلامته .

(ب) حكم : طلب بطلانه . طريقة رفعه ، ابدائه في صحيفة الاستئناف ، تظلم في موضوع الدعوى . مرافعات م ٢٢١ و ٢٢٧ . كفالة ، ايداعها .

٢ - يسقط الحق في الدفع بالبطلان ، بعدم ابدائه في صحيفة الاستئناف ، كما يسقط من باب أولى بالتظلم في موضوع الدعوى ولا يقبل الدفع الا برفعه بالطريق القانوني المنصوص عليه بالمادة ٢٢٧ مرافعات ، وعدم ايداع الكفالة المشار اليها في المادة ٢٢١ مرافعات .

(ج) سبب قانوني الترام . حق مصدر مباشر ، مصدر غير مباشر عقد ، ارادة منفردة . مرافعات م ٣٨ .

٣ - المقصود بالسبب القانوني في المادة ٣٨ مرافعات ، هو المصدر

المباشر الذي تولد عنه أو الالتزام . وليس المصدر غير المباشر ، سواء اكان عقدا أم ارادة منفردة أم عملا غير مشروع أم القانون .

المحكمة :

وحيث ان هذه المحكمة تبادر بداءة بشأن تعديل الشركة رافعة الاستئناف الاولى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٩ لطلبها في الشق المستعجل بجلسة ٦٨/٧/١٠ ، الى التظلم من وصف النفاذ طبقا للمادة ٢٩١ مرافعات ، استنادا الى الحكم الصادر بجلسة ٦٩/٦/٣ قد شمل بالنفاذ المعجل ونص فيه على انه يتعين شمول الحكم بالنفاذ المعجل عملا بالمادة ٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، الى ان تنوه الى انه وان كان نص المادة ٢٩٢ مرافعات يجيز ابداء التظلم من وصف الحكم في الجلسة في اثناء نظر الاستئناف المرفوع عنه الحكم ويحكم في التظلم مستقلا عن الموضوع فان الذي ثبت للمحكمة من الاطلاع على مسودة الحكم المذكور ان العبارة الواردة بها هي ان النفاذ المعجل جائز عملا بالمادة ٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مما ثبت عليه القضاء بشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وانه ورد بالنسخة الاصلية للحكم بنقل العبارة المذكورة الى عبارة « ان النفاذ المعجل واجب عملا بالمادة ٧ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ » . فقد كان من قبيل الخطأ المادي عند النسخ هذا فضلا عن اقرار دفاع الشركة المتظلمة من وصف الحكم بجلسة ١٩٦٨/٧/١٠ بأن التنفيذ قد تم فعلا بما تنعدم معه مصلتها في هذا التظلم من وصف النفاذ ومن ثم فان هذه المحكمة تلتفت لذلك عن هذا الطلب .

وحيث انه يجدر التنويه من ناحية أخرى بان طلب الشركة بمذكرتها بجلسة ١٩٦٩/١٠/٣ يبطلان الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٩/٦/٣ مردود بغير ما حاجة الى تقصى انتفاء هذا البطلان عن الحكم المذكور ، بعدم رفعه بالطريق

القانوني المنصوص عليه بالمادة ٢٢١ مرافعات وفي الميعاد القانوني المنصوص عليه بالمادة ٢٢٧ من القانون المذكور ، وعدم ايداع الكفالة المشار اليها بالمادة ٢٢١ سالفه الذكر ، فضلا عن سقوط الحق في الدفع بالبطلان لعدم ايداعه في صحيفة الاستئناف وبالتكم في موضوع الدعوى بالجلسات السابقة بتاريخ ١٠/٧ ، ٨/٧ ، ٢/١٠/٦٩ ومن ثم فان هذه المحكمة تلتفت كذلك عن هذا الطلب لما تقدم بيانه .

ومن حيث انه عن الدفع المبدى من المستئناف عليه دون حاجة الى بحث مدى توافر هذا البطلان (الاستاذ محمد ابراهيم رفاعي المحامي في اول الاستئنافيين المقيدين برقم ٣٨٤ سنة ١٩٦٩ بعد جواز الاستئناف الحكم الصادر بجلسة ٦٩/٦/٣ لقلة النصاب بتعدد طائباته فيها المتولدة عنه وقائع قانونية متعددة بما يترتب عليه نهائية الحكم المطعون فيه فهو دفع يشكل من ناحية أخرى واجبا من واجبات هذه المحكمة بصدد تقصى الاركان الشككية للاستئناف من حيث اقامته في الميعاد ورفعته عن حكم قابل له فعليها ان تعرض من تلقاء نفسها Duffree له فلما كان ذلك وكالت المادة ٤٢ من قانون المرافعات تنص على ان تختص المحكمة الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا يتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسين جنيها ، وكانت المادة ٣٨ مرافعات تنص على انه « اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة فان كانت ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة ، اما اذا تضمنت الدعوى طلبات تعتبر مندمجة في الطلب الاصلى فتقدر قيمتها بقيمة هذا الطلب وحده » وتعتبر الخصومة في حالة ما اذا كانت الطلبات في

الدعوى ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة انما مشتملة على دعاوى متعددة يقدر عدد الطلبات والمقصود بالسبب القانوني الواقعة القانونية أو التصرف القانوني الذي تولد عنه الالتزام أو الحق فهو الاساس القانوني الذي يبنى عليه الطلب وليس المقصود بذلك الدليل الذي يؤيد سبب الطلب أو تثبيته. كالمحرر الكتابي الذي يقدم لاثبات تصرف قانوني (راجع الوسيط في شرح قانون المرافعات للدكتور رمزي سيف الطبعة السادسة بند ٢٧٤ ص ٣٢٥ وما بعدها) أى ان السبب القانوني هو الواقعة التي تولد عنها الالتزام أو تولد عنها الحق الذي يرتكن اليه المدعى في طلبه سواء كان هذا السبب يستند الى عقد أم ارادة منفردة ، أم عمل على مشروع ، أم اثر بلا سبب أو نص في القانون ، وبعبارة أخرى هو الواقعة التي يستند منها المدعى طلبه أو التي يؤسس عليها الطلب مباشرة (راجع شرح قانون المرافعات للعشماوى ص ٥٣) والدكتور حامد فهمي ص ١٧٧ وأبو الوفا في المرافعات بند ٣١٦ ورمزي سيف الوسيط بند ٢٧٤ وتقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه للاستاذ محمد كمال عبد العزيز رئيس المحكمة ص ١٩٥ .

ولا يلزم لاعتبار الطلبات مستندة الى اسباب متعددة ان تستند الى مصادر مختلفة النوع بل العبرة باستناد كل منها الى مصدر متميز عن المصدر الذي يستند اليه الآخر ولو كان الطلبات متمثلين نقض مدنى ١٠ من فبراير ١٩٦٦ ش ١٧ - قاعدة ٢١٩) فتعتبر مستندة الى اسباب متعددة المطالبة بائمان بيوع متعددة متميزة بعقود مختلفة ومن جهة أخرى لا عبرة لوحدة أو تعدد السند المثبت للحق موضوع الطلبات (راجع العشماوى بند ٣٤٩ والدونة

ج ٢ - ١٠٩٨ ومؤلف الاستاذ محمد كمال عبد العزيز المرجع السابق ص ٩٥) فان هذه المحكمة هديا بالنصوص والقواعد القانونية سالفة البيان وباستقراء صحيفة افتتاح الدعوى رقم ٦٧٤٦ سنة ١٩٦٨ عمال جبرئى القاهرة المستأنف حكمها ومذكره دفاع رافعها ترى المحكمة ان طلباته فيها هى طلبات متعددة سواء اصلها أم احتياطيا - يصل عددها الى عشرة طلبات - وكل هذه الطلبات ناشئة عن سبب قانوني مختلف عن السبب في الطلبات الاخرى ان الواقعة القانونية المنشئة لالتزام الشركة بالمكافاة في كل منازعة من منازعات التحكيم تختلف كلية عن السبب القانوني المنشئ لالتزام الشركة بالمكافاة في باقى منازعات التحكيم الاخرى فالالتزام بالمكافاة موضوع كل من هذه الطلبات سببه المباشر هو تكليف الشركة لرافع الدعوى بالقيام بالتحكيم في كل منازعة من المنازعات على حدة وبذلك ينهار دفاع الشركة المتضمن ان صرف الاتعاب والمكافآت والمطالب بها جميعا قد ارساها قانون واحد هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ او يحكمه قرار واحد ولائحة واحدة فهذا الدفاع مردود بان المقصود بالسبب القانوني الواقعة التي يستند منها المدعى طلبه أو التي يؤسس عليها الطلب مباشرة أى المصدر المباشر للالتزام وليس المصدر غير المباشر للالتزام والاراء فى ان مجرود صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ أو القرار الوزاري رقم ٩٨٦ سنة ١٩٦٦ أو القرار الادارى رقم ١١٨ لسنة ٦٨ لا يعطى لرافع الدعوى المذكورة أو لغيره من المحامين أو العاملين بالشركة وغيرها من الجهة المتنازعة حقا وانما مصدر الحق في المكافاة هو اختيار الجهات المتنازعة المحكمين عنها في كل منازعة وتكليفهم بأعباء هذا التحكيم فتكون

المكافاة في مقابل هذا التكليف قلما كان ذلك كذلك كذلك وكانت الدعوى ٦٧٤٦ لسنة ٦٨ عمال جبرئى بالقاهرة المستأنف حكمها قد رفعت متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن اسباب قانونية مختلفة واقعة اختيار رافع الدعوى المذكورة كمحكم وتكليفه بأعباء هذا التحكيم في كل منازعة من منازعات التحكيم العشرة الواردة بصحيفة دعواه ولم تكن هذه الطلبات من قبيل الطلبات المندمجة في طلب اسلى فيكون التقدير باعتبار قيمة كل من هذه الطلبات على حدة وكانت قيمة كل طلب من هذه الطلبات كالثابت بالدعوى المذكورة لا يتجاوز خمسين جنيها ومن ثم يكون حكم محكمة اول درجة الصادر فيها بجلسة ٢٩/٦/٣٠ انتهاؤها طبقا لنص المادة ١/٤٢ مرافعات وبالتالي فلا يجوز للخصوم استئنافه طبقا للمادة ٢١٩ من قانون المرافعات وان كان ذلك فانه يتعين قبول الدفع بعدم جواز استئناف الحكم المذكور اقله النصف وانتهائية الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز استئنافه لما تقدم .

وحيث انه وقد خسر كل من المستأنفين استئنافه فترى المحكمة الزام كل منهما بمصاريف استئنافه عملا بالمادتين ١/١٨٤ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات .

محكمة القاهرة الاستدانة -
الدائرة ٢٢ عمال مستأنف قضية
٢٨٤ لسنة ١٩٦٩ فى ١٢/٢٧/١٩٦٩
رئاسة وعضوية السادة أحمد
صديق جعفر ودكتور أحمد رضا
رئيسا المحكمة ونيل سلطان القاضي
للاستاذ محمد إبراهيم رفاعى
الحامى .

— ٢٩٨ —

المبدأ القانونيان :

(١) عملية تسكين : التحاق عامل فى فترة لاحقة عليها . قبوله

خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً تساعد على زيادة الانتاج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار انواع جديدة منه على أن يعتمد قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة اذا زادت المكافأة للعامل على مائة جنيه في السنة كما نصص المادة ١٤ على انه يجوز لمجلس الإدارة منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة المالية الواحدة للعامل الذي يبذل جهداً خاصاً يحقق للشركة ربحاً أو اقتصاداً في النفقات أو زيادة في الانتاج ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية .

ومؤدى أعمال هذه النصوص جميعاً ان قرار الترقية الصادر من مجلس إدارة الشركة المدعى عليها في ٦٥/١١/٢٥ يخرج عن ولايته في هذا الشأن ويدخل في اختصاص لجنة شئون العاملين المشار اليها في المادتين ٣ : ٤ من القرار الجمهوري أنف الذكر اذ هو لا يملك في هذا المجال أكثر من منح مكافأة تشجيعية أو علاوة استثنائية على موجب المادتين ١٣ و ١٤ المشار اليهما بالتالي فإن هذا القرار فيما قضى به من منح المدعى مكافأة تشجيعية قدرها مرتب شهر يكون قد جاء صحيحاً وبإفذا . ولا يغير من هذا النظر ما أورده وكيل المدعى من أن مجلس إدارة الشركة هو الذي

يصدر قرار تشكيل لجنة شئون العاملين يملك اختصاصه باعتبار أن من يملك الأكثر يملك الأقل باعتبار أن من البديهي أن الأجهزة كافة تشكل بمعرفة أجهزة أعلى في أي تنظيم وظيفي سواء في الحكومة أو القطاع العام ، دون أن يعنى هذا صلاحية السلطات والأجهزة الأعلى لمباشرة اختصاص السلطات الأدنى بدليل أن المشرع ناط بكل جهة اختصاصاً محدداً لا يخرج عنه ، بل أكثر من ذلك

عناصر تأهيل في جانبه يراها توجب وضعه على وظيفة أعلى ، والا لكان القول بغير ذلك معناه بحق تدمير هياكل التوظيف بشركات القطاع العام حسبما أرادها المشرع من ٦٤/٧/١ ، اذ يكفي ان يقبل أى طالب عمل لاتواريه فرصة العمل الملائم لخبرته أو مؤهله العمل بوظيفة أدنى بالقطاع العام ، فيبرز هذه الخبرات أو تلك المؤهلات ليفرض على الجهة التي الحق بها وضعه على الفئة أو الوظيفة التي تناسب مؤهله وخبراته وبالتالي ينهار هيكل الوظائف الموضوع بمعرفة هذه الشركات ليقوم على أنقاض هيكل غير متناسق أو متلائم يحكم عفويًا مثل هذه الأحداث المعارضة .

وحيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون طلب المدعى تسكينه على غير الفئة التي عين عليها اعتباراً من تاريخ تعيينه حليفاً بالرفض ، أي كانت الفئة التي يطلب وضعه عليها أو الخبرة التي يدعيها ، بل دون حاجة الى مناقشة مبلغ إمكان الاعتداد بشهادة الخبرة المدعاة أو موضوعها أو مدتها .

وحيث أنه بالنسبة لطلب المدعى إعتباره مرقى بالفئة الثامنة من ٦٥/١١/٢٥ تاريخ صدور قرار مجلس إدارة الشركة المدعى عليها بذلك ، فإن هذا القرار بذاته صدر في ظل القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي تنص المادة الثالثة منه على أن تنشأ في كل شركة لجنة أو أكثر لشئون الأفراد تشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة وتجتمع بناء على دعوة رئيسها . الخ ثم تنص المادة الرابعة منه على أن تختص هذه اللجان المنصوص عليها بالنظر في تعيين ونقل وندب وإعارة وترقيات وعلاوات العاملين لفأية المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الشركة . الخ . ثم قضت المادة ١٣ على أنه يجوز لمجلس إدارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يؤدي

التعيين بوظيفة فراز سمك بالفئة التاسعة . زعمه بأن عناصر تأهيله توجب وضعه على وظيفة أعلى .

١ - التناقص عامل بشركة بعد فترة عملية التسكين يمنعه من حاجة الشركة بأى عناصر تأهيل في جانبه يراها توجب وضعه على وظيفة أعلى .

(ب) لجنة شئون أفراد اختصاصها بالترقية . مجلس إدارة شركة ولايته في الترقية . قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ م ٢ - قرار الترقية الصادر من مجلس إدارة الشركة يخرج عن ولايته ويدخل في اختصاص لجنة شئون العاملين . المحكمة :

وحيث أن الثابت من جملة ما تقدم ان المدعى الحق بالعمل بالشركة المدعى عليها بناء على طلبه وموافقته وترشيح مكتب القوى العاملة له لشغل وظيفة التي عين عليها وهي : فراز سمك (الفئة التاسعة) بموجب عقد عمل في ١٤/١٠/١٩٦٤ ومن ثم تكون الشركة المدعى عليها قد أوضحت بذلك عن الوظيفة التي ترغب في شغلها وعن توافر شروط الصلاحيه لشغلها في جانب المدعى الذي كان يملك بدوره قبول هذه الوظيفة حسبما كان فعلاً أو اعتباراً دون خبراته أو عناصر إلتأهيل للتوظيف التي يراها متوافرة في جانبه .

وترتيباً على ذلك باعتبار ان الحاق المدعى بالعمل بهذه الشركة على هذا النحو جاء لاحقاً لفترة عملية التسكين التي كانت تمثل مرحلة الانتقال من نظم التوظيف بالشركات التابعة للقطاع العام في صورتها الأولى ونظمها المستقرة أخيراً وهي التي حدد المشرع لها تاريخاً موحداً هو ١٩٦٤/٦/٣٠ على أن يعمل بالنظم الجديدة اعتباراً من ٦٤/٧/١ فإنه لا يملك حاجة الشركة المدعى عليها بأى

بل وفي مستوى له قلعة بين « محامي » الشركة المدعى عليها بان كان مستواه « وكيل قسم » .

ومؤدى ذلك ان المدعى لم يعين « موظفا » أى « موظفا ما » فى الشركة المدعى عليها وانما عين فى وظيفة غير متصور واقعا - وعقلا - ومنطقا - ان تكون سوى « المحام » اذ ان هذه الوظيفة الفنية من شأنها ان تجعله - وهو وكيل قسم بالادارة القانونية - يتولى المرافعة والدفاع عن الشركة امام القضاء . ولما كان هذا الحق فى المرافعة والدفاع عن أى انسان او مؤسسة انما يشترط ان يكون من يتولاه (محاميا) اذ ان المحامين وحدهم هم المقبولون للمرافعة أمام القضاء أما غيرهم كالأقارب الذى نصت عليهم المادة ٧٢ مرافعات فان ذلك هو الاستثناء ولما كانت الشركة المدعى عليها انما هى بعيدة تماما عن نص المادة ٧٢ مرافعات - فان شأنها شأن الأصل العام فى ان يتولى المرافعة عنها « محام » ومن ثم فان المركز القانونى عند تعيين المدعى - قد انصب على وضع خاص وهو ان المدعى انما عين « محاميا » « ومحاميا » على وجه التحديد .

وحيث ان مسلك الشركة المدعى عليها كان يتبع ويتأثر ويتوجه من نقطة البداية هذه - وهى ان المدعى عين محاميا لديها حتى انها عندما اتخذت قرارها الذى اصدره رئيس مجلس الادارة والمعضو المنتدب فى ١٩٦٧/٤/٦ (بعد تاريخ تعيين المدعى الذى تم فى ١٩٦٥/١١/٢٠) اعتبـاراً من قسم (قضايا) المركز الرئيسى إلى وظيفة وكيل قسم (قضايا) السيارات ، فان مسلك الشركة المدعى عليها نفعه على هذا النحو كان مسلكاً طبيعياً يتفق والمركز القانونى للمدعى الذى شغله بمقتضى عقد تعيينه ، ذلك ان نقل المدعى من وكيل قسم (قضايا)

مساس به قرار جمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ م ١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٦ .

١ - قرار نقل محام بالادارة القانونية لشركة الشرق للتأمين ، الى وكيل قسم الشؤون الادارية بادارة العقارات ، ينطوى على مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة ، ويلحق بالموظف المنقول اضرارا خطيرة فيحرمه ممارسة صناعة المحاماة .

(ب) تعويض : ادبى : ضرر . محام ، نقله الى عمل ادارى .

٢ - يستحق وكيل ادارة القضايا بالمؤسسة تعويضا للضرر الادبى الذى لحقه بسبب نقله الى وظيفة ادارية تستلزم نقل اسم صاحبها الى جدول المحامين غير المشتغلين .

(ج) حكم : تنفيذ عينى . اعادة موظف الى عمله الذى نقل منه . مدنى م ١/٢١٣ . غرامة تهديدية .

٣ - للقضاء ان يحكم بتصحيح الوضع الخاطىء ، ويلزم صاحب العمل بازالة المخالفة . ويكون للعامل الحصول على حكم بالزام صاحب العمل بالتنفيذ العينى ويدفع غرامة تهديدية ان امتنع ، وللقاضى ان يزيد مقدار الغرامة التهديدية كلما رى عدم كفايتها لأكراه صاحب العمل .

المحكمة :

وحيث ان هذه الواقعة هى ان المدعى - حسين عين للى المدعى عليه بصفته - انما عين (وكيل قسم بالادارة القانونية) أى ان المدعى عين فى وظيفة فنية بالادارة القانونية وان هذه الوظيفة - ضربة لازم - هى انه عين « محاميا » بالادارة القانونية وهذا امر لم تتركه الشركة المدعى عليها . وهكذا تتحدد نقطة البداية فى محور النزاع بان المدعى عين - مرة أخرى « محاميا » بالادارة القانونية

فقد وزع دور لجنة شئون العاملين ومجلس الادارة فى شأن الترقية والتعين والنقل . . الخ بحيث جعل اللجنة المختصة بأصدار القرار ، ورئيس مجلس الادارة منوطا باعتماده أو الاعتراض عليه فان استجابت اللجنة لوجوه اعتراضه كان بها ، واذا تمسكت بما يخالفها تعين عرض الامور على مجلس ادارة الشركة للتقرير فيه برأى نهائى - كما لا يمكن اعتبار قرار مجلس الادارة المشار اليه فى هذا المقام ايجابا يعدل قبوله من مركز المدعى والمدعى عليه بصفته الثابت بالعقد المؤرخ ١٤/١٠/٦٤ لصدور هذا الايجاب ان جاز ممن لا يملكه بحيث لا يتسنى الحاق اثره بالشركة المدعى عليها ، ويكون فى ذات الوقت معدوما فى نطاق طرفيه (المدعى - مجلس الادارة) لعدم وروده على محل يصلح له .

وحيث انه متى كان ذلك فان دعوى المدعى على غير أساس من الواقع أو القانون حليفة بالرفض .

وحيث انه عن المصروفات فانه وان كان المدعى قد اخفض فى دعواه الا ان المحكمة ترى جواز بحكم المادة السابعة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ اعفاءه منها مع المقاصة فى اتعاب المحاماة .

محكمة ديمقراطية -
دائرة الاحد المدنية قضيه رقم
٥٧٣ لسنة ١٩٦٩ فى ١٥/٣/١٩٧٠
رئاسة وعضوية السادة الدكتور
عبد الرحمن عياد رئيس المحكمة
وفوزى متولى وأحمد النوفى
القاضيين .

— ٢٩٩ —

المبادئ القانونية :

(١) نقل : محام بالادارة القانونية الى وكيل قسم الشؤون الادارية بادارة العقارات . فئة الوظيفة . مركز قانونى قائم ،

المركز الرئيسي الى وكيل قسم (قضايا) السيارات انما يبقى له - ويحافظ له - ويصون له مركزه القانوني من انه محام مع ما لهذا الوصف من آثار شتى .

غير ان الشركة جاءت واصدر رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لها قرارا في ١٩٦٨/٨/٨ ينقل المدعى وكيل لقسم الشئون الادارية بادارة العقارات اعتبارا من ١٩٦٨/٨/١٠ . وهو موضوع هذه الدعوى المطروحة على المحكمة

وحيث انه - ليس من شك - في ان هذا القرار وهو يعهد اليه (بعمل اداري) جرد فيه المدعى من مركزه القانوني وهو انه «محام» منذ تعيينه بل عند تعيينه اذ ان كلمة عند تعيينه اكثر دقة في بيان مركزه القانوني من كلمة (منذ) تعيينه . وجعل شأنه شأن أي (موظف) في الشركة المدعى عليها وخلص عنه المركز القانوني الذي تم تعيينه على اساسه والذي قبل المدعى التعيين بمقتضاه وهو المركز القانوني بوصف تعينه (محاميا) وهكذا يكون قد حدث من جانب واحد - وهو رب العمل - اخلال حسيم تضمن تغيير المركز القانوني لأحد العاملين لديه ، وأنه رغم ان عقد العمل من العقود الرضائية - فانه انفرادي (وحده) بتعديل جوهري فيه . وقد رفض الطرف الآخر في عقد العمل (المدعى) ان يتفق مع رب العمل في اجرائه او في قبول هذا التعديل .

وحيث انه لا يكون مبررا لرب العمل لاتخاذ هذا الاجراء الاستناد الى المادة ٣٣ من قرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام التي تنص على انه (يجوز انقل العامل من أي جهة حكومية مركزية او محلية الى وظيفة (من ذات فئة وظيفته) بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية

التابعة لها . كما يجوز نقل العامل الى وظيفة (من ذات فئة وظيفته) سواء كان ذلك داخل المؤسسة او الوحدة الاقتصادية او الى مؤسسة او وحدة اقتصادية اخرى او هيئة عامة او جهة حكومية مركزية او محلية ويتم ذلك بقرار من رئيس مجلس الادارة اذا كان النقل من ادارة الى اخرى (فقرة ب) ويشترط لصحة القرار بالنقل في جميع الحالات الا يفوت على العامل دوره في الترقية مالم يكن ذلك بناء على طلبه او موافقته او كان نقله بقرار من رئيس الجمهورية .

وحيث ان بالنظر السطحية العابرة لاول وهلة لنص المادة ٣٣ من قرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بين انه يشترط في قرار النقل - في غير حالة بناء على طلب العامل او موافقة او صدور قرار من رئيس الجمهورية - وهو غير حال - المدعى في هذه الدعوى - فانه يشترط ان يراعى في قرار النقل .

أ - صدوره من رئيس مجلس الادارة اذا كان النقل من ادارة لآخرى تباشر فيه المؤسسة او الوحدة الاقتصادية نشاطها .

ب - ان ينقل الى ذات فئة وظيفته .

ج - الا يفوت عليه دوره في الترقية .

وحيث انه قد صدر القرار - محل هذه الدعوى - من رئيس مجلس الادارة كما انه ليس في الاوراق ما يفيد انه قد فات المدعى دوره في الترقية فان المحكمة تقف عند بحث شرط ان يكون النقل الى (ذات فئة الوظيفة) .

وحيث انه لما كان صحيح القانون في تفسير عبارة (ذات فئة الوظيفة) ليس مجرد ان يكون ذلك هو ذات الفئة المالية للوظيفة المنقول منها الى الوظيفة المنقول اليها ، ذلك ان القيد المادي ليس

هو كل شيء . والا جاز لرئيس مجلس ادارة مستشفى ان ينقل (طبيبا) الى وظيفة (معاون للمستشفى) او (وكيل) او حتى رئيس قسم حسابات المستشفى) وهو عمل اداري في ذات الفئة المالية التي كان يشغلها الطبيب وليس هناك ما يمنع ان تكون كذلك .

وحيث ان مؤدى صحيح القانون في تفسير قاعدة النقل الى ذات فئة وظيفته) ان يراعى ان يكون النقل من عمل الى آخر لا يختلف عن العمل الاصل اختلافا جوهريا والا يترتب عليه تغير المركز القانوني للعامل والمركز الادبي له . وحيث انه قد تطلب على نقل المدعى الى وظيفة وكيل قسم الشئون الادارية بادارة العقارات ما باتى من نتائج .

١ - ان صار العمل الجديد للمدعى هو عمل ادارة وليس عملا قانونيا .

٢ - تجريد المدعى من وصفه كمحام . اذ انه قد كف عن مزاوله المهنة - مهنة المحاماة - لمباشرة عملا ادريا فانه نتعن عليه - او تقوم النقابة من تلقاء نفسها بنقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار شتى .

وحيث انه ليس من شك ان هذه الآثار تتضمن تغييرا جوهريا عن العمل الاصل الذي عين على اسمائه كما انه ادى الى تغيير المركز الادبي والقانوني للمدعى .

ولا يرد على ذلك بان صاحب العمل يملك سلطة تنظيم ادارته على الوجه الذي يراه كفيلا بتحقيق مصلحة منشأته ولا وجه للحد من سلطته في هذا الخصوص . حيث ان ذلك مقيد بقيد هو ان يمارس سلطته هذه وحقه هنا دون اساءة استعمالهما (نقض مدني) - القضية رقم ٥٧٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٨ ص ٦٤٤ .

جاء في مذكرة المدعى عليه (مذكرة المدعى عليه صفحة ٥ فقرة ١٤) .
ذلك ان كل موظف في عمله . . بل كل انسان - حتى في حياته الخاصة - وليس في نطاق عمله فحسب - انما يراعى احكام القوانين المختلفة . فهل يعتبر كل موظف . . وكل انسان . . انما يمارس مهنة المخامة .

وحيث انه ليس أدل على وجوب اشتراط الاحتفاظ (بذات المركز القانوني) للعاملين عند نقلهم وضرورة مراعاة (ذات المركز القانوني) تلك الفتوى (الصادرة من مجلس الدولة - ادارة الفتوى والتشريع للجهازين المركزي للتنظيم والإدارة والمحاسبات - ملف رقم ٦ - ١١٤١/١ - منشور في نظام العاملين بالقطاع العام الموسوعة القضائية - عصمت الهوارى المحامى - الجزء الثالث - طبعة ١٩٧٠ - صفحة ٥٩٥ قاعدة ٥٤٩ مبدأ ٨٧٣) . تلك الفتوى التي تتضمن أن نقل الموظف من شركة الى مؤسسة (وترى هذه المحكمة انه - من باب أولى - في ذات الشركة) ان نقل الموظف من شركة الى مؤسسة لا يترتب عليه الا استصحاب العامل (لذات

مركزه القانوني) أى انه يتعين دائماً - وأبداً - مراعاة إبقاء (ذات المركز القانوني) للعامل عند نقله من وظيفة الى أخرى .
وحيث انه فضلاً عن ذلك كله - فان قرار النقل موضوع الدعوى - قد أدى الى خلق حالة عدم مساواة بين المدعى وزملائه المحامين في الادارة القانونية وهي حالة ترجع الى أنه بينما يظلون هم مقيدون بجدول المحامين المشتغلين مع ما في ذلك من آثار شتى ايجابية ولصالحهم فان المدعى يكون وحده محروماً من هذا الحق ويتعين نقله الى جدول غير المشتغلين لعدم ممارسته لمهنة المحاماة مع ما في ذلك من

باقرار المدعى عليه نفسه في دفاعه - فان مؤدى ذلك - وهذا تقدير للمدعى وكفاءته - فانه لما كان قرار النقل هذا قد مس المركز القانوني للمدعى في وجوده عدة وجميعها خطيرة - ادبياً ومادياً - فان اجراء النقل هذا يكون قد صدر غير قائم على سبب .

١- المحكمة الادارية العليا في ١١٥٥/١/٢٠ المجموعة سنة ٩ - صفحة ٢٥١) . فلا يكون من الملائمات المتروكة لتقدير رب العمل وهذا هو المفهوم السليم لحكم المحكمة الادارية العليا الصادر في ١٩٥٨/٣/١ - مجموعة المبادئ القانونية في الخمس سنوات - طبعة ١٩٦٢ ص ٢٦ رقم ٣٨ الذي اشار اليه المدعى عليه في مذكرته (صفحة ٦ من مذكرة المدعى عليه فقرة ١٥)
ذاك ان المحكمة الادارية العليا حين اقرت قرار النقل الصادر في الدعوى المطروحة عليها - اقرته لانه كان قراراً راعت فيه الجهة الادارية في اجرائه المصاحبة العامة وحسن سم العاملين دون المساس بالمركز القانوني القائم بالنسبة للمدعية (في تلك الدعوى) بأى وجه من الوجوه مما يجعله بهذه المثابة من الملائمات المتروكة لتقدير الجهات الادارية « غير ان الدفاع عن المدعى عابه اغفل أعمال الفقرة الاخيرة من حكم المحكمة الادارية العليا وهو دون المساس بالمركز القانوني القائم للمدعية بأى وجه من الوجوه »
مما أدى بدفاع المدعى عليه الى « حصول الى « نتيجة » قد تتفق وطلباته غير انها لا تتفق « وحكم القانون » . كما انها تعترض مستحلاً لفهوم قضاء المحكمة الادارية العليا علم النحر الذي قامت هذه المحكمة بتعريب مفهومه . فضلاً عن ان العمل الجديد الذي نقل اليه يعتبر عملاً ادارياً ولا يعتبر معه شاغله انه يمارس مهنة المحاماة - لا يؤثر في ذلك البتة ما قد يصادف عمله هذا من مراعاة لاحكام قوانين ما ، على النحو الذي

وقد أدى استعمال رئيس مجلس ادارة الشركة المدعى عليها لسلطاته في التنظيم الى اساءة استعمالها والحقت اضراراً خطيرة بالمدعى ، تمس به كيانه كى اخذ مصرح له بممارسة مهنة المحاماة من التسبب المباشر بل الوحيد بسحب هذا التصريح مع ما يتتبع على ذلك من ضرر ادبى ومادى يلحقه في الحاضر والمستقبل .

وحيث ان ما اوردته الشركة المدعى عليها في دفاعها من ان الوظيفة التي نقل اليها المدعى (وكيل قسم الشئون الادارية بادارة العقارات) انما هي تقتصر في ذات المستوى الوظيفى فضلاً عن انه يتضمن مباشرة أعمال ادارية وقانونية لا تقل اهمية أو شأناً عن الأعمال التي كان يتولى مباشرتها قبل نقله ، كما ان (مطبوعة العمل) اقتضت نقله لشغل هذه الوظيفة التي نقل اليها (لما لديه من خبرة قانونية) لتدعيم الشئون الادارية بادارة العقارات .

ومؤدى هذا ان المدعى عليه رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة الشرق للتأمين الذي أصدر قراره الادارى . . بنقل المدعى الى وظيفة (وكيل قسم الشئون الادارية بادارة العقارات) انما يعترف بلسان محاميه بأنه انما نقل المدعى الى هذه الادارة لما لديه - أى لما لدى المدعى - من (خبرة) قانونية (لتدعيم) قسم الشئون الادارية بادارة العقارات أى أن المدعى عليه يقر بكفاءة المدعى وخبرته بل ما هو أكثر من ذلك وهو انه قد لجأ اليه لتدعيم ادارة أخرى - أى انه لم ينقل لمجرد النقل ، وانما للتدعيم مما يدل دلالة شتى على ان الذي لجأ اليه لتدعيم فانه لا شك كفاءة ليست محل طعن وبعد فالدعوى في نقله هو ماله من خبرة قانونية (لها قدرها بطبيعة الحال) هي التي دفعت الى نقله على هذا النحو .
وحيث انه وقد تحدد ذلك

آثار شتى عكسية وجميعها تتضمن الحرمان له وحده .

وحيث أنه من نافلة القول بأن القضاء قد استقر على وجوب المساواة بين العاملين في نفس الظروف . والمدعى باعتراف المدعى عليه في شأنه بأنه ذو خبرة قانونية . . وأنه اختير لتدعيم إدارة أخرى . . أى أنه لا يمكن أن يكون أقل شأنًا من زملائه محامي الإدارة القانونية ومن ثم يتعين مساواته بهم . وهذا لا يتحقق إلا بإلغاء قرار نقله إلى العمل الإداري الذي نقل إليه وأعادته محاميا بالإدارة القانونية . وقد قضى بأنه (بما أنه تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ الذي حصلت التعيينات موضوع النزاع في ظله يسرى على العاملين شركات القطاع العام) والمدعى قد عين في ظل القرار الجمهوري ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ بل قد تضمن قرار تعيينه أنه يعتبر أحكام القرار الجمهوري المذكور جزءًا متممًا لشروط استخدامه . الخاضعين لأحكامه أحكام قانون العمل فيما لم يرد نص خاص يكون أكثر سخاء بالنسبة لهم .

فيجوز عليهم بالتالي نص المادة السادسة من القانون ٩١ سنة ٥٩ ، فيما يختص بنصوص عقودهم التي قد تتعارض مع أحكام هذا القانون ومن ثم يحق لهم التمسك بقاعدة المساواة التي استقرت في الفقه والقضاء استخلاصًا من أحكام المادة ٥٣ من قانون العمل وذلك متى توافرت شروط تطبيقها وكان المشرع لم ينص في أحكام أمره بما يتعارض معها بحيث يكون قد أفصح عن إرادته الخروج على القاعدة في خصوصية ما أورد عليه من نص .

(هيئة تحكيم القاهرة - النزاع ٥١٥ س ١٥ في ١١/٦/١٩٦٩ فضلا عن أن مبدأ المساواة جزء لا يتجزأ من ذات القضاء حيث

يقوم كل منهما على العدالة أساسا بل أن مبدأ المساواة أوجب أعماله للعاملين في القطاع العام . ومن شأن قيام هذا القطاع تغيير مفهوم العلاقة العمالية التي تربطه بالعاملين لديه كما أن طبيعة هذه العلاقة لم تعد تقوم على أسس شخصية بين صاحب العمل والعامل بل صارت علاقة العمل هو عمل العامل نفسه ومدى التزامه بأدائه .

وحيث أنه لا يعنى المحكمة في شيء ذلك الذي ورد في مذكرة الشركة المدعى عليها من أن العمل في إدارة العقارات يحتاج إلى تدعيمه بعناصر قانونية وأن السيد/ محمد محمد الجزار كان مديرا للشئون القانونية وتقرر نقله مديرا لإدارة العقارات في سبتمبر سنة ١٩٦٧ ومن بعده تقرر انتداب السيد/ علي صادق سليل مديرا لإدارة العقارات وكلاهما من حملة ليسانس الحقوق ومقيد بنقابة المحامين (ص ٦ من مذكرة الشركة المدعى عليها) السطور الخمسة منها .

ذلك أنه ليس معروضا الآن على المحكمة حالة هذين الشخصين وظروف النقل أو الانتداب - فضلا عن أنه إذا كان هذين الشخصين قد قبلوا ذلك فهذا شأنهما وحدهما . وما يعنى المحكمة - هذه المحكمة أن المدعى لم يقبل قرار نقله ولجأ إلى القضاء في هذا الخصوص - وإذا كانت الشركة المدعى عليها تبرر قرار نقل المدعى من الإدارة القانونية إلى قسم الشئون الإدارية بأن ذلك سابق فأنها سواء بمخلو أو أنه الشركة المدعى عليها نفسها ، إذا كانت هذه المحكمة ترى في ذلك خطأ وسوء استعمال للسلطة فإن الخطأ لا يبرر الخطأ ولا يبرر الاستمرار فيه وتعين وقف هذا الخطأ بإعادة المدعى إلى عمله المحاماة بالإدارة القانونية .

وحيث أنه وقد قضت المحكمة بإلغاء القرار ٥٥ سنة ١٩٦٨

الصادر من المدعى عليه فإنه عن طلب الحكم باعتباره (معدوم الأثر) فإن ذلك نتيجة حتمية للقضاء (بإلغاء) - دون حاجة إلى النص على ذلك في منطق الحكم - إذا أن الحكم بإلغاء القرار وقد جاء شاملا لجميع القرارات بالنسبة للمدعى - فإنه - بذلك الحكم - ينعلم القرار كله ويعتبر كأنه لم يكن .

(المحكمة الإدارية العليا - القضية ١٦١١ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١٦) .

فضلا عن أنه من المسلم به فقها وقضاء أن الأحكام كاشفة وليست منشئة . غير أنه رغم ذلك فإنه لما كانت الآثار الواقعية التي تنشأ عن حكم الإلغاء - وهو إعادة المدعى إلى عمله بالإدارة القانونية - فإن هذه الآثار الواقعية التي تنشأ عن حكم الإلغاء - بحكم ترتيبها الحتمي ولزومها العقلي مادامت هذه النتائج المحتملة يتعين على المدعى عليه احترامها بل إنفاذها من تلقاء نفسه نتيجة لحكم الإلغاء .

(المحكمة الإدارية العليا - القضيتين ١٥٣١ - ١٥٣٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢١) .

ويعتبر من الفى قرار نقله - وكأنه لم ينقل في القرار الملغى إذ يعتبر في (الإدارة القانونية) لا (الشئون الإدارية بإدارة العقارات) واستتبع إلغاء قرار النقل - استتبع قضائيا - بحكم اللزوم - إعادة المدعى كما كان في وظيفته التي كان يشغلها قبل نقله كما لو لم يصدر قرار بالنقل ذلك أن مقتضى اعتبار - قرار النقل - كأن لم يكن - هو وجوب اعتبار وظيفته السابقة (بالإدارة القانونية) وكأنه لم ينقل قانونا منها مما يستوجب إعادته فيها .

(المحكمة الإدارية العليا - القضية ٩١٣ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٤) .

(المحكمة الإدارية العليا

القضايا ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ١٨
(جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)
والقضايا المذكورة مقيمة بجدول المحكمة الادارية العليا بسوريا
ايام الوحدة والنشورة في كتاب
مجموعة القواعد القانونية التي
قررتها المحكمة الادارية العليا
في خمس سنوات - سمر أبو
شادي - الجزء الاول - نوفمبر
١٩٥٥ - نوفمبر ١٩٦٥ - ص
٩٤٨ - ٩٤٩ قاعدة ٨٩٨) اذ ان
حكم الالفاء يترتب عليه الغاء كل
ما يترتب على القرار اللفي من
آثار في الخصوص الذي انبنى
عليه الحكم وعلى الأساس الذي
اقام عليه قضائه - فان اثر الحكم
يقتضي تصحيح الاوضاع - ومن
ثم فانه - منعا من أي التباس أو
غموض عند تفسير الحكم أو عند
تنفيذه - فان المحكمة تنص في
منطوق حكمها - بالغاء قرار
النقل - الذي هو - عن طريق
اللزوم العقلي والحتمي - باعادة
المدعى الى عمله بالادارة القانونية
نقض مدني - طعن ٣٦٦ - سنة
٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨
السنة ١٦ - القاعدة ٢١٠)
وحيث انه بالنسبة لما اثاره
الدفاع عن المدعى عليها من عدم
حواز الحكم بالتنفيذ العيني -
أي باعادة المدعى الى عمله
الاصلي - اذ ان الجزاء الوحيد
له كان ثمة محل له - انما يكون
بالتعويض فحسب . اذ انه ليس
من سلطة القضاء أن يأمر صاحب
العمل باعادة العامل المنقول الى
عمله الاصلي .
هذا الدفاع مردود كما ترى
المحكمة - اذ أن مثل هذا النظر لا
يتفق مع ما يهدف اليه المشرع من
حماية للعامل من تعسف صاحب
العمل على النحو الذي سارت به
سياسة المشرع دائما في هذا
الخصوص - ذلك لأن التعويض
المحكوم به لا يغير من استمرار
مخالفة صاحب العمل لحكم
القانون ولا يترتب عليه ازالة هذه
المخالفة - ومن ثم للقضاء أن

يحكم بتصحيح الوضع الخاطيء
ويلزم صاحب العمل بازالة
المخالفة ولا يمكن الاحتجاج بتعذر
التنفيذ العيني في هذه الحالة -
لأن هذا التنفيذ يكون أمر
ميسورا لانه عملا بالمادة ١/٢١٣
مدني يجوز للعامل أن يحصل على
حكم بالزام صاحب العمل بهذا
التنفيذ العيني ويدفع غرامة
تهديدية أن امتنع صاحب العمل
عن تنفيذ الحكم القاضي بالتنفيذ
العيني كما أن للقاضي طبقا للفقرة
الثانية من المادة ٢١٣ مدني أن
يزيد مقدار الغرامة التهديدية
كلما رأى عدم كفايتها لأكراه
صاحب العمل الممتنع عن التنفيذ
العيني .

وحيث انه قد تحدد ما تقدم
تعيين الحكم على المدعى عليه الاول
في مواجهة المدعى عليه الثاني
بالغاء القرار الاداري الصادر
برقم ٥٥ سنة ٦٨ بتاريخ
١٩٦٨/٨/٨ من المدعى عليه
الاول .

وحيث انه عن طلب المدعى
الزام المدعى عليه الاول بأن يدفع
له تعويضا قدره عشرة آلاف
جنيه فان المحكمة ترى أن الضرر
الادبي الذي لحق بالمدعى يجعلها
تقدره تقديرا جزافيا في هذا
الشأن له بمبلغ ٥٠٠ جنيه حيث
قد تحقق هذا الضرر الادبي عن
الفترة من ١٩٦٨/٨/١٠ حتى
تاريخ الحكم في هذه الدعوى .
وقد اوضحت المحكمة آتفا عناصر
الضرر الادبي عندما استعرضت
ما لحق المدعى من جراء قرار نقله
الى العمل الاداري بما لا يحتاج
الى مزيد في هذا الشأن - وقد
انتهت المحكمة الى التقدير جزافيا
في هذا الخصوص وهو ما تملكه
(نقض مدني - الطعن ٢٤٢ -
سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩
السنة ١٦ - القاعدة ١٩١ ص
١٢٤٤) كما توافرت رابطة
السببية بين الخطأ والضرر الذي
لحق المدعى .

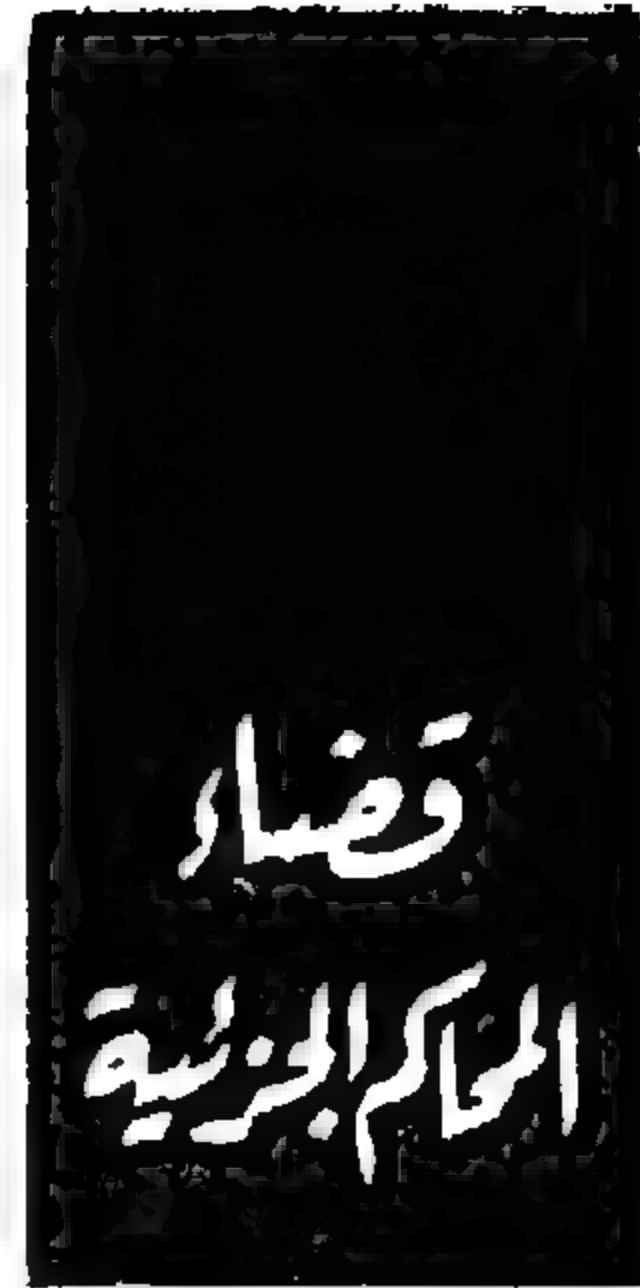
وحيث انه عن المصاريف فيلتزم
المدعى عليه الاول بالمصاريف
المناسبة وبالاتعاب (المادة ١٨٤
مرافعات) مع اعفاء المدعى من باقي
المصاريف (المادة ٧ من القانون ٩١
سنة ١٩٥٩) .

وحيث انه عن طلب شمول
الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة
فان المحكمة ترى رفضه بالنسبة
لما قضت به من تعويض اذ انه
لا مسوغ له من القانون غير انها
ترى أن تأمر به بالنسبة لما قضت
بشأن الغاء قرار النقل لما يترتب
على تأخير التنفيذ من ضرر جسيم
بمصلحة المحكوم له وتنص على
ذلك في منطوق الحكم (م ٦/٢٩٠
مرافعات) .

((فلهذه الاسباب))

- حكمت المحكمة حضوريا .
- ١ - بالغاء قرار النقل رقم ٥٥
سنة ٦٨ موضوع الدعوى وباعادة
المدعى الى عمله الاصلي بالادارة
القانونية وذلك في مواجهة المدعى
عليه الثاني .
 - ٢ - بالزام المدعى عليه الاول
بصفته بأن يدفع الى المدعى مبلغ
٥٠٠ ج (خمسمائة جنيه) .
 - ٣ - الزمت المدعى عليه الاول
بالمصاريف المناسبة وخمسة
جنيهات اتعاب محاماه واعفت
المدعى من باقي المصاريف .
 - ٤ - وأمرت بشمول الحكم
بالنفاذ المعجل وبلا كفالة بالنسبة
لما قضت به بالغاء قرار النقل رقم
٥٥ سنة ٦٨ موضوع الدعوى
فقط .
 - ٥ - ورفضت ما عدا ذلك من
الطلبات .

محكمة القاهرة الابتدائية -
الدائرة ١٢ المدنية القضية رقم
٥٨٩٥ لسنة ١٩٦٩ عمال في
١٩٧٠/٤/٣٠ رئاسة السيد/ جمال
الخشاب رئيس المحكمة وعضوية
السادة محمد عبد الرحيم مبروك
ولويس عزيز ابادير رئيس المحكمة
للاستاذ ضياء الدين غنيم



— ٣٠٠ —

المبدأن القانونيان :

(١) تقادم : خمسى . مؤمن ، مستحقته : مستحقون عنه .
ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١١٩ مدنى م ٦٩٨ .

١ - لا يسرى حكم المسادة ٦٩٨ من القانون المدنى على الدعوى المرفوعة على هيئة التأمينات الاجتماعية المستندة الى احكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن نصا خاصا بتقادم مستحققات المؤمن أو المستحق عنه .

(ب) تعويض الدفعة واحدة : استحقاقه .

٢ - العامل بالجمعية التعاونية الاستهلاكية ، الذى استقال وافتتح محلا لحسابه ، يكون قد خرج نهائيا من نطاق تطبيق احكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ويستحق تعويض الدفعة الواحدة متى توافرت شروطه .

المحكمة :

وحيث ان القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نص فى م ١١٩ منه على انه (لا تقبل دعوى المطالبة

بمستحققات المؤمن أو المستحقين عنه الا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحققات واجبة الاداء ويعتبر اى اجراء تقوم به اى جهة من الجهات الادارية فى مواجهة الهيئة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم أو المستحقين عنه قاطعا للتقادم) .

فهذا النص استثناء من القاعدة العامة ، نظم الأحوال التى تقادم فيها دعوى العامل أو ورثته قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ومن ثم أصبحت جميع المستحققات الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية سواء كانت معاشا أو تعويضا أو اية مبالغ أخرى لا تسقط بالتقادم السنوى وانما تكون الدعوى غير مقبولة اذا لم ترفع فى خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحققات واجبة الاداء .

وحيث انه متى كان القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تضمن نصا خاصا بتقادم الدعاوى المرفوعة استنادا اليه يتعارض فى نطاقه ومداه وشروطه مع الحكم الذى نصت عليه المادة ٦٩٨ من القانون المدنى فان هذا النص يكون فاسخا للحكم الوارد فى ٦٩٨ فيما يتعلق بالدعاوى التى تتعارض مع احكامه ، ومن ثم لا يسرى حكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على جميع الدعاوى المرفوعة على هيئة التأمينات الاجتماعية والمستندة الى احكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وانما ينطبق عليها حكم المادة ١١٩ من القانون الأخير .

وحيث انه متى كان ذلك وكان تاريخ بدء سريان انتقادم وفق النص المذكور هو ذلك التاريخ الذى تعتبر فيه المستحققات واجبة الاداء فانه والهيئة تنازع فى استحقاق المدعى للتعويض بمقولة انه لم يصبح واجب الاداء يكون هذا الدفع غير مقبول منها

هذا فضلا عن ان الدعوى قد رفعت قبل ان تنقضى خمس سنوات من التاريخ الذى أصبح فيه المدعى مستحقا لتعويض الدفعة الواحدة وهو تاريخ خروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعين رفضه .

وحيث انه عن موضوع الدعوى فان مثار الخلاف بين طرفي الخصوم يدور حول ما اذا كان المدعى قد خرج نهائيا من نطاق تطبيق احكام القانون حتى يستحق تعويض الدفعة الواحدة من عدمه فبينما يرى المدعى ان استقالته واشتغاله بالأعمال الحرة انما يخرجها عن نطاق تطبيق احكام قانون التأمينات اذ تصر الهيئة على أن ذلك لا يعد خروجاً نهائياً ومن ثم لا يحق له المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة .

وحيث ان نص م ٨١ من ق ٦٣ لسنة ٦٤ تجرى على أنه :

« اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقا للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين .

(١) فى حالات المتزوجات اللاتى يستقلن من الخدمة .

(ب) فى حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٤ شهورا وفى حالة مغادرة البلاد نهائيا أو الهجرة .

(ج) اذا بلغ المؤمن عليه السن المقررة وفقا للمادة ٧٧ وانتهت خدمته قبل توافر شروط الحصول على معاش أو اذا أصابه عجز كامل أو توفى خلال فترة تعطله عن العمل .

وحيث ان هذه المحكمة ترى أن المقصود بالخروج النهائى من

بها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عملاً بنص م ١٨٤ مرافعات .

وحيث أنه عن النفاذ فتري المحكمة شمول الحكم به لا ينص م/١٢٠ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

محكمة قنا الجزئية - دائرة
الحكومة الجزئية قضية ٢٨٠ سنة
١٩٦٨ مدنى فى ١٩٦٩/١/٢٠
برئاسة الاستاذ يحيى اسحاق
القاضى .

— ١٠٣ —

المبدأ القانونى :

ادارة قضايا الحكومة : صفتها فى تمثيل شركة قطاع عام امام القضاء . ق ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ قرار جمهورى ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ ق ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ق ٥٨ لسنة ١٩٥٩ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ مرافعات م ٦٣ . شخصية اعتبارية . شخص عام .

ليس لادارة قضايا الحكومة
أى صفة فى تمثيل شركات القطاع
العام امام القضاء .

المحكمة :

وحيث أن الشركة المدعية كانت فى أصلها مؤسسة عامة هى « مؤسسة ضاحية مصر الجديد » الصادر بانشائها القانون ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس ، ثم صدر بعد ذلك القرار الجمهورى ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ بتحويلها الى شركة مساهمة عربية يكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقاً لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به ، وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير وهى بهذه الصفة وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لتلك المؤسسة وتخضع لكل الأحكام المقررة لشركات القطاع

المستندات والأوراق المقدمة أن المدعى قد استقال من عمله لدى الجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظة قنا وافتتح محلاً اشتغل فيه بتجارة الخضراوات والفاكهة لحسابه فانه يكون بذلك وفق ما انتهت اليه المحكمة قد خرج نهائياً من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ويستحق تعويض الدفعة الواحدة متى توافرت شروطه .

وحيث أنه لما كان الثابت من ملف خدمة المدعى المقدم من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والاستمارة رقم ٦ تأمينات أن المدعى التحق بخدمة الجمعية فى ١٥/٧/١٩٦٢ وانتهت خدمته فى ١/٦/١٩٦٦ فانه يستحق وفقاً لنص المادة ٨١ فقرة «ب» ١١٪ من متوسط الأجر السنوى عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين لأن مدة اشتراكه تقل عن ٦٠ شهراً .

وحيث أنه متى كان المدعى قد قرر فى صحيفة دعواه أن متوسط أجره ١٦ جنيهاً و ٥٠٠ مليم شهرياً وكان الثابت من الاستمارة رقم ٦ تأمينات المقدمة بحافظة الهيئة أن آخر أجر كان يتقاضاه المدعى هو وفق مبلغ ١٦ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وكانت الهيئة لم تنازع فى ذلك ولم تعارض فيه ومن ثم يكون تعويض الدفعة الواحدة المستحق للمدعى هو مبلغ ١٦ جنيهاً و ٥٠٠ مليم × ١١/٤ سنوات خدمة حيث تجبر العشرة شهور الى سنة كاملة عملاً بنص م ٧٦ فقرة اخيرة فيكون المستحق للمدعى من تعويض هو مبلغ ٨٧ جنيهاً و ١٢٠ مليم وهو ما تقضى به المحكمة .

وحيث أنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فيحكم بها على خاسر الدعوى ومن ثم تلزم

نطاق تطبيق هذا القانون وفق مدلول نص م ٨١ سالف الذكر هو خروج المؤمن عليه من فئات العاملين الخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والدرجة ضمن فئة أخرى لا يسرى عليها أحكام هذا القانون سواء كانت هذه الفئة لا يسرى عليها أحكام هذا القانون أصلاً أم أنها مستثناة بنص فيه كأصحاب الأعمال وذو المهن الحرة والمستغلون بحسابهم وأصحاب الحرف والصاملين فى الزراعة وخدم المنازل ذلك أن هذه هى الحالات الوحيدة التى يتصور فيها صرف تعويض الدفعة الواحدة فى حالة انتهاء خدمة أحد من هؤلاء ومن ثم فان تفسير الخروج التهنئ بأنه ذلك الخروج الذى يؤدى الى الالعودة انما هو تفسير خاطئ لا أساس له من القانون اذ أن الحالات التى يمكن القول فيها بأن المؤمن عليه قد خرج نهائياً من نطاق تطبيق أحكام القانون كالمغادرة النهائية أو الهجرة أو العجز النهائي أو الوفاة أو بلوغ سن التقاعد كل هذه الحالات قد تعرض لها المشرع فى الفقرة (ب، ج) - من م ٨١ والمادة ٨٢، ٨٣ وبين شروط ومقدار التعويض المستحق بالنسبة لكل حالة منها مما مفاده أن هذه الحالات لا تندرج تحت مدلول عبارة (الخروج النهائي) وأن هذه العبارة غير مقصود بها الخروج الذى يؤدى الى الالعودة بالمعنى الذى تقصده هيئة التأمينات الاجتماعية .

والقول بغير ذلك يؤدى الى تعطيل النص وعدم أعماله ، اذ ليس ثمة حالات فى الحياة العملية يمكن اندراجها تحت مدلول عبارة الخروج النهائي سوى الحالات التى عرضت لها المحكمة .

ولما كان ذلك كذلك وكان المقرر قانوناً أن أعمال النص خير من اهماله ، وكان الثابت من

- ٣٠٢ -

المبدأ القانوني :

لجنة : فصل في المنازعات الزراعية ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .
اختصاصى احالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة . مرافعات ١١٠ ٣

لجنة انفصل في المنازعات الزراعية وان كان الشارع قد حولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط به الفصل في الخلاف الذى ينشأ بين مستأجرى الاراضى الزراعية وهؤجرىها حول المسائل المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، الا انها ليست من المحاكم المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية ومجلس الدولة . ومن ثم فان المحكمة اذ تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لا يلتزم بان تحيل النزاع اليها .

المحكمة :

وحيث ان نص م/٣٥ من قانون الاصلاح الزراعى المعدل بمقتضى المادة الاولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ينص على انه «لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد ، الا اذا اخل المستأجر باى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد وفى هذه الحالة يجوز للمؤجر ان يطلب الى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية - بعد اذار المستأجر فسخ عقدا ليجار واخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة . » وتنص المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية على

العام طبقا لما ورد في نظامها الخاص بها والقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ولا جدال انه بالنسبة لشركات القطاع العام فانها ليست من مثل ما قصده المشرع في نص المادة السادسة من القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ٧٥ سنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة عندما عدد من تنوب عنهم هذه الادارة وهم : الحكومة المصالح العامة والمجالس المحلية - كما انها لا تتدرج ضمن الاشخاص العامة الذين تتولى ادارة قضايا الحكومة تسلم صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام نيابة عنها طبقا للمادة ٦٣ من قانون المرافعات ذلك لانه اذا كان هناك مجال لمناقشة هذا النظر بالنسبة للمؤسسات العامة تبعا لما ثار حول طبيعتها من جدل فانه لا محل لهذا الجدل بالنسبة لشركات القطاع العام التى جعل لها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، وعن شخصية المؤسسة العامة التى تتبعها ، وام يضاف عليها فضلا عن ذلك صفة الشخص العام ، ومن ثم لا يكون لادارة قضايا الحكومة اية صفة عن هذه الشركات ومنها الشركة المدعية في الحضور عنها امام المحاكم عملا بحكم القانون المنظم لهذه الادارة التى لاتملك اى صفة الا عن الجهات التى حددها نص المادة السادسة من القانون المذكور بغير حاجة الى افاضة في تبيان اسانيد هذا الذى تراه - المحكمة في هذا الصدد (راجع تفصيلات هذا الراى في الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٦٨ بجلسة ١٢/٤/٦٩)

محكمة دمنهور الجزئية قضية
رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٨ في
١٩٦٩/٤/٢٦ برئاسة الاستاذ
حافظ السلى القاضى .

ان « تختص لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية للاراضى الزراعية وما في حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقبالة للزراعة وبوجه خاص تختص اللجنة وحدها بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام المواد من ٣٢ الى ٣٦ مكرر من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ٥٢ بالاصلاح الزراعى ، وكل خلاف ينشأ حول استخدام السلف النقدية أو العينية في خدمة الارض المؤجرة بواسطة طرف عقد المزارعة المثبتة ببيانات الحيابة باسمه . . الخ » وتنص المادة السابعة من ذلك القانون على انه ١ - استثناء من احكام قانون مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية المنصوص عليها في هذا القانون أو التعويض عنها .

٢ - يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات التى تدخل في اختصاص هذه اللجان طبقا للفقرة الثانية من المادة الثامنة .

ومؤدى هذه النصوص ان لجان الفصل في المنازعات الزراعية اختصاصا خاصا تنفرد به ، ويمتنع على ما عداها من جهات القضاء نظرها ولو اتفق اطراف المنازعة على غير ذلك ، وان هذا الاختصاص يعتبر متعلقا بالولاية ومن ثم يتعين على المحكمة ان تتصدى له من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .

وحيث ان طلب فسخ عقد المزارعة وطرد المدعى عليه يقومان على اخلال المدعى عليه بالتزاماته الجوهرية . وهو طلب يتدرج تحت حكم المادة ٣٥ من قانون الاصلاح الزراعى الذى تختص بنظره لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وحدها ، ومن ثم فان

المدعى اذ اقام دعواه امام هذه المحكمة مؤسسا اياه على هذا السبب الذى تنفرد لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية يبحثه فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر النزاع .

وحيث ان نص ١٠/م من قانون المرافعات الجديد يقضى بأنه «على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها للمحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ويجوز لها عندئذ ان تحكم بفسخ الدعوى لا تجاوز عشرة جنيهات وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

وتقول المذكرة الايضاحية تعليقا على هذا النص « ان المشرع استحدث فى المادة ١١٠ نصا مؤداه انه على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية - بعد ان كان القضاء قد استقر فى ظل القانون القائم على عدم جواز الاحالة عند الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلقا بالوظيفة ، وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها من البعض الآخر ، وهى فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره فى جهتين تتبعان سيادة واحدة . »

ويرى بعض الشراح ان النص الجديد جاء عاما مطلقا غير مخصص ، وان كانت المذكرة الايضاحية تشير الى جهتي القضاء الأساسيتين وهما القضاء العادى والقضاء الادارى ، الا انها لا تقوم حجة فى هذا الشأن لما هو مقرر فى قواعد التفسير من بقاء النص المطلق على اطلاقه الى ان يخصص بأداة مماثلة له فى القوة . وعلى ذلك فانهم يروا وجوب اعمال حكم النص كلما تعلق القضاء بعدم الاختصاص بالولاية . كما لو قضت المحكمة العادى بعدم

اختصاصها ولائيا لدخول الدعوى فى اختصاص لجان التحكيم المنشأة بموجب القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة ، فانه يتعين عليها احالة الدعوى الى هذه اللجنة ، وبالمثل فانه لما كانت قواعد المرافعات تمثل القواعد العامة التى تحكم كافة اجراءات التقاضى ما لم يرد به نص خاص فان على هذه اللجان اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر النزاع المرفوع اليها لدخوله فى اختصاص احدى المحاكم العادية ان تقضى باحالتها الى المحكمة المختصة ، وتلتزم اللجان والمحاكم فى الحالين بحكم الاحالة . ولا محل للاستثناء الى مدلول الجهات القضائية الواردة فى المذكرة الايضاحية او المقصود به فى قانون السلطة القضائية ، اذ الامر مناطه القضاء بعدم الاختصاص لانتهاء الولاية طبقا لصريح النص . « تقنين المرافعات فى ضوء القضاء والفقه - للاستاذ كمال عبد العزيز ص ١٦١ ، ١٦٢ . »

ويرى الدكتور ابو الوفا انه لا يجوز الاحالة الا من محكمة الى محكمة ، اى من محكمة تتبع جهة القضاء العادى الى محكمة تتبع جهة القضاء الادارى او العكس . انما لا تجوز الاحالة من اى هيئة قضائية اخرى ، كما لا تجوز الاحالة اليها . فالمذكرة الايضاحية لا تفترض الاحالة الا بين هاتين الجهتين . وعلى ذلك فلا تعتبر لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية محكمة (المستحدث فى قانون المرافعات الجديد وقانون الاثبات ص ١٠٣) .

وحيث ان هذه المحكمة ترى ان الرأى الاخير هو الذى يتفق وروح التشريع وصراحة النص ، ذلك ان المشرع اذا استعمل فى النص عبارة « المحكمة » . فالتفسير الصحيح يقتضى الالتزام بحرفية النص اذ ان المشرع لو كان يقصد التعميم كما يذهب الرأى الاول لكان قد استعمل عبارة « هيئة ذات اختصاص

قضائى » او عبارة « الهيئات القضائية » . بدلا من كلمة « محكمة » . الا ان الملاحظ ان المخاطب بالمادة هى « المحكمة » . ثم ان الاحالة يتعين ايضا وكما يبين من النص ان تكون الى محكمة . ولما كانت المحاكم فى مصر محصورة فى جهتين ، المحاكم المنصوص عليها فى قانون السلطة القضائية وتلك المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة . وكلا القانونين أوردها على سبيل الحصر ، ومن ثم لا تجوز الاحالة الا من محكمة الى محكمة بالمعنى سالف الذكر . وهذا التفسير هو ما ابانت عنه المذكرة الايضاحية حين قصرت الاحالة على جهتي القضاء سالفى الذكر .

وحيث ان اللجنة التى انشأها القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن الفصل فى المنازعات الزراعية وان كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة ادارية ، الا ان المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معينا حين ناط بها الفصل فى الخلاف الذى ينشأ بين مستأجرى الاراضى الزراعية ومؤجرىها حول المسائل المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . وهى بهذا الوصف ليست من المحاكم المنصوص عليها فى قانونى السلطة القضائية ومجلس الدولة .

ومتى كانت لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية ليست بمحكمة على هذا النحو فلا تلتزم المحكمة اذ تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وتحيل النزاع اليها .

وحيث ان هذا الحكم تنتهى به الخصومة امام هذه المحكمة ، ومن ثم يتعين القضاء بالزام المدعى الجانب الخاسر للنزاع بمصروفات الدعوى عملا بنص ١٨٤ مرافعات .

محكمة طنطا الجزئية قضائية
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ مدي
طنطا فى ١/١/١٩٧٠ رئاسة
الاستاذ يحيى اسماعيل الثانى .

فهرس الأحكام

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٢٥٤	١٠٥	١٩٦٨/١٢/٢٦	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(١) أموال : عقار ، آلات مطحن ثابتة في الأرض منقول . محل تجارى .</p> <p>١ - تعتبر آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القرار عقارا فإذا كان الثابت بعقد البيع أنه انصب على أرض ومباني وآلات مطحن وأنه خلا من الإشارة إلى مقومات المحل التجارى غير المادية وإلى المهمات والبضائع ، فإن البيع يكون قد وقع على عقار ولم يتضمن بيع منقول .</p> <p>(ب) تسجيل : عقد ناقل للملكية . بيع مطحن . ملكية ، تأميم .</p> <p>٢ - إذا كانت ملكية العقار لا تنتقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وكان عقد بيع المطحن لم يسجل قبل حصول تأميمه ، فإن تلك الملكية تكون قد بقيت للبائع حتى نقلها التأميم إلى الدولة . ولا يترتب على التأميم أو كونه عينيا انتقال هذه الملكية إلى المشتري بغير تسجيل ، ولا يفنى تسليم المبيع من التسجيل في نقل الملكية .</p> <p>(ج) تأميم : انتقال الملكية بسببه ، عقد ، انفساخ .</p> <p>٣ - عينية التأميم لا تعنى إلا أنه يرد على مشروع أو مشروعات بعينها ، دون اعتبار لشخص المالك أو الحائزة لها . ولئن كان يترتب على التأميم نقل ملكية المنشأة المؤممة إلى الدولة فور صدور قانون التأميم ، من يد الجائز لها أيا كان ودون حاجة إلى تسجيل ، إلا أنه لا أثر له على الالتزامات الناشئة عن عقد يتضمن بيع عقار من عناصر ذلك المشروع في تاريخ سابق على التأميم إلا من حيث ما ترتب عليه من استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار إلى المشتري .</p> <p>(د) مالك : تصرف سابق على التأميم .</p> <p>٤ - لم يتضمن قانون التأميم نصا كالمذى تضمنته قوانين الإصلاح الزراعى بالاعتداد بتصرفات المالك الثابتة التاريخ قبل العمل به ، بل أنه قد خلا من أى تنظيم لهذه التصرفات ، وبذلك بقيت على أصلها خاضعة لأحكام القانون المدنى .</p> <p>(هـ) عقد : انفساخه لاستحالة تنفيذ التزام مدنى م ١٥٩ و ١٦٠ .</p> <p>٥ - ينفسخ عقد البيع حتما ومن تلقاء نفسه بسبب استحالة تنفيذ التزام أحد المتعاقدين لسبب أجنبى ويترتب على الانفساخ ما يترتب على الفسخ من عودة المتعاقدين إلى الحالة التى كانوا عليها قبل العقد وتحمل تبعه الاستحالة في هذه الحالة المدين بالتزام الذى استحال تنفيذه عملا بمبدأ تحمل التبعة في العقد الملزم للجائين . وإذا كان وقوع الاستحالة بهذا السبب الأجنبى لا يفى البائع من رد الثمن الذى قبضه بل أن هذا الثمن واجب رده في جميع الأحوال التى يفسخ فيها العقد أو ينفسخ بحكم القانون وذلك بالتطبيق للمادة ١٦٠ من القانون المدنى ويقع الغرم على البائع نتيجة تحمله تبعه انقضاء التزامه الذى استحال عليه تنفيذه ومن ثم يكون غير منتج دفاع البائع بعدم وقوع خطأ منه .</p> <p>(و) بيع : هلاك مبيع ، تبعته . تأميم . مدنى م ٤٢٧ .</p> <p>٦ - الهلاك المعنى بنص المادة ٤٢٧ من القانون المدنى ، التى تجعل تبعه الهلاك على المشتري بعد انتقال الحيازة إليه بالتسليم هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية ، وهو ما لا يصدق على التأميم .</p> <p>(ز) شهر عقارى : انتقال ملكية قواعدها . نظام عام . تأميم لجنة تقدير ، قوارها .</p> <p>في ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .</p> <p>٧ - الأحكام الواردة في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى متعلقة بالنظام العام ولذلك تكون القواعد التى ترونها قواعد أمرة وواجبة التطبيق حتما ومن ثم لا تسوغ مخالفتها فيما يتعلق بانتقال ملكية العقار بمقولة أن لجنة التقدير قد قبلت أصول المنشأة - المؤممة - وخصومها باعتبار أنها مملوكة للمشتري دون البائع بالمخالفة لتلك الأحكام .</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٢٥٥	١٠٨	١٩٦٨/١٢/٢٦	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(ج) تضامن : التزام . أوصافه حكم ، تسبيب .</p> <p>٨ - لا يفترض التضامن ولا يؤخذ فيه بالظن ، ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو إلى اتفاق صريح أو ضمني ، وعلى قاضي الموضوع إذا استخلصه من عبارات العقد وظروفه أن يبين كيف أفادته هذه العبارات والظروف .</p> <p>(١) علامة تجارية : ملكيتها ، كسبها ، تزوير علامة ، تقليدها . ق ٥٧ لسنة ١٩٢٩ .</p> <p>١ - يترتب على كسب العلامة التجارية حق خاص لصاحبها يخوله وحده استعمال العلامة ومنع الغير من استعمالها ، والاعتداء على هذا الحق لا يتحقق إلا بتزوير العلامة أو تقليدها من المزاحمين لصاحبها في صناعته أو تجارته .</p> <p>(ب) تشابه : علامات تجارية ، تقديره ، محكمة موضوع .</p> <p>٢ - استخدام علامة لتمييز منتجات معينة لا يمنع الغير من استخدام نفس العلامة لتمييز منتجات أخرى مختلفة عنها اختلافاً يمنع معه الخلط بينهما . وتقدير قيام التشابه أو الاختلاف بين المنتجات هو مما تستقل به محكمة الموضوع .</p> <p>(ج) اسم تجاري : ملكية صناعية ، حمايتها ، اتفاقية اتحاد باريس . م ٨ ، ملكية .</p> <p>٣ - متى نفى الحكم أن العلامة التجارية - محل النزاع - تحتوي على اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور للشركة الطامنة ، فإنه لا تتوافر شروط تطبيق المادة الثامنة من اتفاقية اتحاد باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق هذه المادة على غير أساس .</p> <p>(١) جمارك : عجز في البضاعة أو عند الطرود . رسوم : استحقاقها مع الغرامة . قانون ، تفسير تشريعي ق ٥٧ لسنة ١٩٥٥ م ٣٧ و ٢٨ و ١٧ و ٣٦ .</p> <p>١ - وإن كان وجود نقص في مقدار البضائع أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عما هو مبين في « المانيستو » يفترض معه أن الريان قد هزبه إلى داخل البلاد ، ولا تنفى عبءه القرينة إلا إذا برر الريان هذا النقص وفقاً لما تتطلبه المادة ١٧ من اللائحة الجمركية ، فإذا عجز عن تبريره ظلت القرينة قائمة في حقه والتزم بالغرامة المقررة في المادتين ٣٧ و ٢٨ من لائحة الجمارك ملاوة على الرسوم الجمركية ، إلا أن هذه اللائحة قد نصت في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ على أنه « إذا لم تتجاوز اختلاف المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة » . ولما كان غرض الشارع من إيراد هذا النص هو التسامح عن عبء النسبة من النقص الجزئي في البضاعة لما لاحظته من أن النقص بالنسبة المذكورة قد يكون منشؤه عوامل طبيعية أو خطأ في الشحن والتفريغ ينتفي معها افتراض تهريب هذا النقص ، فإن ذلك يقتضي عدم ادخال النقص بالنسبة سالفة الذكر في حساب الرسوم الجمركية لانتفاء المسوغ لاستحقاقها ، إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي في البضاعة إلا حيث لا تنتفي القرينة على التهريب وقد افترض المشرع انتفاءها في حالة النقص الذي لا يجاوز النسبة التي حددها .</p> <p>(ب) رسوم جمركية : إعفاء بالنسبة للنقص في البضائع المشحونة في طرود ، والمشحونة صبا . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٥ .</p> <p>٢ - النص على الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للنقص الجزئي لم يكن وارداً أصلاً في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ ، بل كان نصها مماثلاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ ثم أضيف إليها النص على الإعفاء من الرسوم عند تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥ تبعاً لتعديل آخر في نصها قصد به بيان أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ يسرى على البضائع المشحونة صبا دون غيرها وكلا التعديلين كاشف عن غرض المشرع وليس منشأً لحكم جديد ، أما المادة ٢٨ فلم يتناولها التعديل بل بقيت على أصلها الوارد في اللائحة الجمركية وليس ثمة مبرر للفرقة بين البضائع المشحونة صبا والمشحونة في طرود فيما يختص بالإعفاء من الرسوم الجمركية في حالة العجز الذي لا يجاوز نسبة التسامح التي حددها القانون ، لتحقيق حكمة الإعفاء من الرسوم في الحالتين .</p> <p>(١) تنفيذ : عقارى . إعلان . محل مختار . بطلان . نزع ملكية .</p> <p>١ - متى قضى الحكم المظنون فيه بسحابة إجراءات نزع الملكية المتخذة تنفيذاً لعقد</p>
٢٥٦	١٠٨	١٩٦٨/١٢/٢٦	
٢٥٧	١٠٩	١٩٦٨/١٢/٢٦	

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض المدنية
			القرض لتوجيهها الى المدين في الحل المختار الثابت في هذا العقد والذي لم يتم دليل كتابي على تغييره ، فان الحكم لا يكون قد خالف القانون .
			(ب) نقض : الطعن ، أسبابه بطلان في الاجراءات . مرافعات م ١٢ . نظام عام . محكمة الموضوع . دفاع جديد .
			٢ - اذا كان ما يشتره الطاعن من بطلان الاجراءات والاعلانات بسبب عدم اتباع المحضر احكام المادة ١٢ من قانون المرافعات هو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع . هذا الى ان البطلان المترتب على مخالفة المادة ١٢ لا يتعلق بالنظام العام .
٢٥٨	١١٠	١٩٦٨/١٢/٢٦	(١) شفعة : رغبة ، اعلانها ، علم بالبيع . ١ - لا الزام على الشفيع باعلان رغبته الا بعد انذاره من المشترك او البائع ولو لم بالبيع قبل ذلك ، بل يستطيع أن يبادر باعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الانذار اليه . (ب) ثمن حقيقي : ايداعه ، شفعة ، دعوى ، قيدها ، مدنى م ٩٤٠ و ٩٤٢ و ٩٤٣ . ٢ - متى أعلن الشفيع رغبته رسميا الى كل من البائع والمشتري - ولو كان قبل انذاره من ايهما - فان هذا الاعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيسرى من تاريخه ميعاد الثلاثين يوما التي اوجب القانون أن يتم في خلاله ايداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به ورفع دعوى الشفعة وقيدها بالجدول والا سقط حق الاخذ بالشفعة . (ج) قانون : مرافعات ، سريانه . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مدنى ٩٤٣ . ٣ - اذا كان طالب الشفعة لم يقيد دعوى الشفعة بالجدول في ميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليه في المادة ٩٤٣ من القانون المدنى ، وكان ذلك قبل تعديل المادة ٧٥ من قانون المرافعات بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - فان حقه في الاخذ بالشفعة يكون قد سقط .
٢٥٩	١١١	١٩٦٨/١٢/٣١	(١) ولاية الأب : سلطته في التصرف في مال القاصر . مرسوم ق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . ١ - جميع القيود الواردة في المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على حق الولى في التصرف في مال القاصر او في ادارة هذا المال سواء كانت هذه القيود قيود اشراف ورقابة ، او قيود حظر موضوعية لا تسرى على ما يكون الولى الاب قد تبرع به من مال للقاصر صريحا كان هذا التبرع او مستترا ، ويكون للولى التصرف في هذا المال بجميع التصرفات ومنها وهنه في دين على الولى نفسه وذلك دون أى قيد على سلطته في هذا الخصوص . (ب) خير : حكم بتدبه . طعن في الحكم . ٢ - متى اقتصر الحكم المطعون فيه - في شأن الرد على الامتراض على الدين المنفصل به - على الامر بتدب خير لتحقيق ادعاء الطاعن بسداد مبالغ من الدين المنفصل به ، فان هذا القضاء لا يتضمن التسليم بجذبة المنازعة في الدين من حيث كونه ديناً مستحق الاداء ومعين المقدار ويعتبر على هذا الأساس حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع في هذا الخصوص ، ولا يجوز الطعن فيه - الا مع الحكم الصادر في الموضوع . الاستئناف : ميعاده ، مرافعات م ٣٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . متى كان المحكوم عليه تم يمثل أمام محكمة أول درجة أثناء نظر الدعوى ولم يقدم أى مذكرة بدفاعه ، فان ميعاد استئناف الحكم الابتدائي لا يبدأ - عملاً بالفقرة الثانية من الم ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الا من وقت اعلان الحكم له او ان يستطيع الاستلام منه بالاجراءات التي رسمها قانون المرافعات لاعلان اوراق المحضرين حتى يعطى المحكوم عليه بكل اجزاء الحكم علماً كاملاً ، ولا يغنى عن ذلك ثبوت علمه به بأى طريقة أخرى ولو كانت قاطعة .
٢٦٠	١١٣	١٩٦٨/١٢/٣١	ورقة : حال الخصم دون تقديمها ، التماس اعادة النظر ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير مدى اثر الورقة . تقدير مدى اثر الورقة التي حال الخصم دون تقديمها ومعرفة ما اذا كانت قاطعة في الدعوى حتى تصلح سبباً يبيح قبول التماس ، هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضاها على أسباب سائغة .
٢٦١	١١٣	١٩٦٨/١٢/٣١	(٢) دليل : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديره ، صورة شخصية .
٢٦٢	١١٤	١٩٦٨/١٢/٣١	

ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
قضاء محكمة النقض المدنية			
١ - محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير ما يقدم اليها من أدلة . ولا تثريب عليها ان هي لم تر الاخذ بصور شمسية لأوراق أريد الدليل بها في الدعوى وأقامت قضاؤها على ما استخلصته من قرائن اطمانت اليها متى كان استخلاصها لها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق .			
(ب) حكم تسبيب ، حجية ، حكم جنائي . قيده اسمى ، تظهيره .			
٢ - النع من اعادة النزاع في المسألة المفضى فيها يستلزم أن تكون المسألة واحدة في الدموين واذا يشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المفضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تنفي ، وتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية ، وكان النزاع الذي طرح على محكمة الجنب يتعلق بقبول أو عدم قبول الدعوى المدنية من المظنون عليه الأول ضد الطامن ، واذا انتهت محكمة الجنب الى عدم قبول الدعوى المدنية لانها غير مختصة بنظرها وذلك تأسيسا على أن المطلوب ليس هو التعويض عن ارتكاب جنحة ، وكان لا علاقة لهذا القضاء بموضوع الدعوى الذي فصل فيه الحكم المظنون فيه - وهو قيمة الشيكات المحولة الى المظنون عليه الأول - فان هذا الحكم لا يكون فيه افتيات على الحكم السابق لاختلاف المسألة التي قضى فيها كل منهما .			
اعلان : نيابة ، نقض ، طعن ، اعلانه ، ميعاده . بطلان . قانون في ٤٣ لسنة ١٩٦٥ م ٤٣١ في ١٠١ لسنة ١٩٥٥ في ٤ لسنة ١٩٦٧ مرافعات قديم م ١١/١٤ مرافعات .	١٩٦٨/١٢/٢١	١١٥	٢٦٣
يكون الاعلان باطلا ، متى كانت ورقة اعلان الطعن قد وجهت الى المظنون ضده في النيابة لمغادرته مصر الى الخارج على اساس أنه لا يعرف له موطن ، وخلت جده من بيان آخر موطن معلوم له في مصر أو في الخارج كما خلّت مما يدل على أن الطامنين بدلوا أي جهد في سبيل التعرّي عن موطن المظنون عليه قبل تسليم صورة اعلان الطعن للنيابة . ولما كان هذا الطعن قد أدركه القانون ٢ لسنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون ، وكانت أوراق الطعن قد خلّت مما يثبت قيام الطامن بالاعلان طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار اليه وخلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ لسنة ١٩٦٧ ، فانه يتعين افعال الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٤٣١ السالفة البيان والقضاء ببطلان الطعن .			
قضاء محكمة النقض الجزائية			
مجاماة : قيد بجدول المحامين في ٦١ لسنة ١٩٦٨ م ٥١ و ٥٢ . وظيفة ، جمع بينها وبين المحاماة .	١٩٦٩/٥/٥	١١٧	٢٦٤
اختصاص الادارة القانونية للمؤسسة بمباشرة القضايا وابداء الفتاوى والآراء القانونية ، وصياغة العقود واللوائح ، واعداد التشريعات ، واجراء التحقيقات واقتراح الجزاءات ، ومراقبة تطبيق الشركات للقوانين واللوائح من شأنه أن يضمن صفة المحامي على الموظف بهذه الادارة الذي يقوم بمباشرة القضايا التي ترفع على المؤسسة او الشركات التابعة لها ، وبأذن له بالجمع بين الوظيفة وبين المحاماة .			
اختصاص . تنازع سلبي بين محكمتي جنائيات واحداث . نقض ، طعن خطأ في تطبيق قانون ، اجراءات م ٢٢٦ و ٢٢٧ .	١٩٦٨/١٢/٨	١١٨	٢٦٥
متى كانت محكمة الجنائيات قد تخطت عن نظر الدعوى - بناء على ما تصورته خطأ من حداثة سن المتهم - وكانت محكمة الاحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة ، مما يوفر وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين الذي بنعقد الفصل فيه لمحكمة النقض الجنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنائيات للفصل في الدعوى .			
(١) اثبات : شهادة ، قرائنه ، حكم ، تسبيب عيب . دفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . نظام عام . نقض ، طعن ، سرقة .	١٩٦٨/١٢/٨	١١٨	٢٦٦
١ - اذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات اتفاق مدني ، وانما هي تواجه واقعة مادية بحث هي مجرد اتصال التهم بالمسروقات قبل انتقالها من يده الي يد من ضبطت عنده ، فانه يجوز اثباتها بطرق الاثبات كافة بما فيها البينة والقرائن .			

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
			(ب) اثبات بالبينة : تمسك الطاعن بالدفع بعدم جوازه قبل سماع الشهود . اثبات بالكتابة ، اعتبار الطاعن متنازلا عن التمسك به نظام عام .
			٢ - أحكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقرر لمصلحة الخصوم فقط ، وما دام الطاعن لم يتمسك امام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة - حسبما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةها - فان ذلك يعد منه تنازلا عن المطالبة في الاثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع امام محكمة النقض .
			(ج) دفاع : اخلال بحقه ، محكمة موضوع ، رد واقعة دعوى الى صورتها الصحيحة .
			٢ - الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان ترد الواقعة الى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الادلة المطروحة امامها على بساط البحث وان طرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصا سائما مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .
			(د) شهود : اقوالهم ، تقديرها ، فاضى موضوع .
			٤ - من سلطة محكمة الموضوع وزن اقوال الشهود وتقديرها ، وفي اطمئنانها الى اقوالهم ما يفيد انها طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .
٢٦٧	١١٩	١٩٦٨/١٢/٩	مسؤولية جنائية : خطأ قائد سيارة . قتل خطأ . حكم ، تسبيب ، عيب .
			ولما كان الحكم المعلوم فيه قد اتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لسا امامه من هربات نقل ما يورف الخطأ في جانب على الرغم من ظهور المجنى عليه امامه فجأة من بين هذه الهربات التي تعجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون ان يستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها واغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجأة امام الطاعن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قسرة الطاعن في هذه الظروف وتلك المسافة على تلافى الحادث واثر ذلك كله او عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - وعلى ما جله بملونات الحكم - بانقطاعها ، لما كان ذلك فان الحكم المعلوم فيه اذ سكت من بحث كل ما تقدم يكون مشوباً بالتصور .
٢٦٨	١٢٠	١٩٦٨/١٢/٩	بطلان : حكم براءة ، توقيف ، اسبابه دعوى جنائية ، دعوى مدنية . نيابة عامة . ق ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ اجراءات م ٢١٢ .
			الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المقرر قانونا ، اما اطراف الدعوى المدنية وبطل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للاصل العام المقرر بالمادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويبطل الحكم اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .
٢٦٩	١٢٠	١٩٦٨/١٢/١٦	محاماة : جدول مشتغلين ، نقل . قانون ، تفسيره . ق ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
			ان القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ ، في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة اذ نص في المادة الاولى منه على ان ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية ، المحامون المقيسون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٢١ من ديسمبر ١٩٥٠ كل في الدرجة المائلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها وبأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين امام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين .
٢٧٠	١٢١	١٩٦٨/١٢/١٦	عقوبة : مواد غذائية ، بيعها . قانون ، تفسيره ، سريانه من حيث الزمان ، قرار وزاري . نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون ، قرار وزير صحة ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ و ١٤٤ لسنة ١٩٦٢ ق ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ ق ١ لسنة ١٩٦٦ م ١٧ قرار وزير صحة ٩٧ لسنة ١٩٦٧ .
			حتى كانت الواقعة موضوع الدعوى قد تمت في ظل القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فان عقابها يخضع لحكم المادة ١٧ من هذا القانون . ولما كانت المادة المذكورة قد جعلت الحسد الادنى لعقوبة الغرامة خمسة جنيهات ، فان الحكم المعلوم فيه اذ قضى بتغريم المظنون ثلثة مائة قرش يكون قد اخطأ صحيح القانون .
٢٧١	١٢٢	١٩٦٨/١٢/١٦	(١) عقوبة : مبررة . اشتراك رابطة سببية . حكم ، تسبيب ، عيب . تزوير اوراق رسمية . اختلاس اموال أميرية م ١١٨ و ١١٩ و ٦/١١١ و ١١٢ مكررا و ٢١٣ و ٢١٤ مكررا .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٢٧٢	١٢٣	١٩٦٨/١٢/١٦	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>١ - إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة التزوير لم تورد مؤدى الادلة التي استندت اليها في ثبوتها في حقه ولم تبين طرق الاشتراك التي ارتكبها أو تدلل على توافر رابطة السببية بين سلوك المتهم كشريك وبين الجريمة التي وقعت من الفاعل الاصلى ، فان حكمها من هذه الناحية يكون مشوباً بالقصور ، ولا يكون ثمة محل للقول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين المستندين الى التهم ما دامت جريمة التزوير هي الاساس فيها .</p> <p>(ب) وصف تهمة : محاكمة ، اجراءاتها ، بطلانها ، دفاع ، اخلال بحقه . فاعل اصلى . اشتراك . نقض ، طعن ، بطلان . اجراءات م ٢٠٨ .</p> <p>٢ - اذا تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى وبنيتها القانونية نتيجة الى ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملت التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل اصلى في تزوير الى شريك فيه - فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم عليه منحه اجلاً لتحضير دفاعه ، اذا طلب ذلك عملاً بالمادة ١٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .</p> <p>(١) موانع عقاب : اطاعة الرؤوس لامر رئيسه . موظف عام . مستخدم عام . مؤسسة عامة . شركة تأميم خدمة عسكرية . عقوبات م ٦٣ قرار رئيس جهة ١١٠٦ .</p> <p>١ - احكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، لا يستفيد منها من ام تكن له هذه الصفة وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الامر تفرض عليه طاعته .</p> <p>(ب) خدمة عسكرية : قانون سريانه من حيث الاشخاص ، تفسيره . حكم ، تسبيب ، عيب ، ق ٥٥ لسنة ١٩٥٥ م ٦٤ ق ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>٢ - يحظر قانون الخدمة العسكرية والوطنية استبقاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحادية والعشرين والثلاثين ، دون أن يقدم احدى الشهادات المنصوص عليها قانوناً .</p> <p>(ج) مهلة : تقديرها . عامل من غير خريجي الجامعات والازهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة .</p> <p>٣ - لم يحدد قانون الخدمة العسكرية امدا معينا يقدم فيه العامل الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ منه ، ومن ثم فان تقدير المهلة التي تمنح له مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع بغير معقب .</p> <p>(د) استخدام : مواطن بين الحادية والعشرين والثلاثين .</p> <p>٤ - لم يفرق قانون الخدمة العسكرية بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمي .</p> <p>(هـ) عقوبة : مبررة ، تطبيقها نقض ، طعن ، مصلحة ، خدمة عسكرية . ارتباط . عقوبات م ٢/٣٢ . دخول العقوبة المفصى بها عن التهمتين في حدود العقوبة المقررة لاحدهما .</p> <p>٥ - اذا كان البين من مدونات الحكم أنه قضى بادانة المتهم عن التهمتين المستندتين اليه وهما استخدامهما عملاً يتراوح عمره بين الحادية والعشرين والثلاثين دون أن يكون حاصلًا على شهادة معاملة عسكرية واستبقاؤه هذا العامل في عمله رغم عدم حصوله على تلك الشهادة ، وأوقع عليه عقوبة واحدة لارتباطهما ، تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية ، وهى عقوبة مساوية لعقوبة الجريمة موضع التهمة الاولى ، فان مصلحة التهم في هذه الحالة تكون منتفية .</p> <p>(و) دفاع : اخلال بحقه . اثبات ، حكم تسبيب ، عيب . حالة ضرورة . محكمة رد على دفاع .</p> <p>٦ - ان قول المتهم ان حالة العمل في المحلج ادارته كانت تجعل من العسر الاستغناء عن العمال الذين لم يستوفوا مسوغات تعيينهم دفعة واحدة - لا تشكل حالة ضرورة تبرح مخالفة القانون .</p> <p>(ز) محكمة : عقيدتها ، تأثير عليها .</p> <p>٧ - ان ما يشير به المتهم من أن الحكم قد اخطأ اذ اورد أنه لم يتحرك لاجبار العامل على تقديم الشهادة المطلوبة لولا بلاغ التجنيد فانه - يفرض صحته - لا يعيب الحكم طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٢٧٣	١٢٥	١٩٦٨/١٢/١٦	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(أ) اثبات : شهادة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، نقض ، طعن ، ضرب أفضى الى موت .</p> <p>١ - ان الجلباب الذى يرتديه الشخص لا يتخذ وضعاً ثابتاً وواحداً على جسد الشخص الذى يرتديه ، بل يتغير وضعه تبعاً لحركته ذلك الشخص وسرعته وعوامل الهواء العساذى والريح ولا يمكن معها القول بأنه يلزم أن تكون قطعة منه بالذات ثابتة قبالة جزء معين من جسمه ولا تفارقه ولا تتزحزح عنه ، فالجلباب بطبيعته ثوب فضفاض ولا يتحتم أن يكون أثر الطعنة به مقابل تمام المقابلة للطعنة .</p> <p>(ب) شهود : محكمة ، حق فى إيراد شهادة الشهود جملة .</p> <p>٢ - من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة لا خلاف بشأنها فلا تثريب على المحكمة أن هى أوردت مؤدى شهادتهم جملة واحدة ثم نسبته اليهم جميعاً تفادياً للتكرار الذى لا موجب له .</p> <p>(ج) المحاكمة : إجراءاتها ، محضر جلسة ، حكم ، بطلان ، اثبات ، تزوير ، طعن ، شاهد ، تلاوة أقواله بالجلسة .</p> <p>٢ - متى كان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الاصل فى الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم قد أثبت بملوناته أن الشاهد قد تليت أقواله بالجلسة ، فلا يجوز للمتهم أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله ، ومن ثم فإن عدم الإشارة بمحضر الجلسة الى تلاوة أقوال الشاهد لا يبرر فى حد ذاته القول ببطلان الإجراءات .</p>
٢٧٤	١٢٦	١٩٦٨/١٢/١٦	<p>(أ) عفو به : اعضاء ، موانع عفا ب ، رشوة ، حكم ، تسبيب ، عيب ، عفو بيات ١٠٧ مكررا .</p> <p>١ - ان العذر المعفى من عفو به الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف من قبول الرشوة .</p> <p>(ب) اثبات : شهادة ، اعتراف ، محكمة ، موضوع دليل ، سلطتها فى تجزئته .</p> <p>من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو دن اعترافاً فنأخذ منه بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولا تناقض بين تبرئة المتهم الاول على أساس رفضه الرشوة التى عرضت عليه ، وبين اثبات ان المتهم الثانى عرض الرشوة على المتهم الاول فلم تقبل منه .</p>
٢٧٥	١٢٧	١٩٦٨/١٢/١٦	<p>(أ) حكم : تسبيب ، عيب ، اثبات ، عرف .</p> <p>١ - متى كان قول الحكم بأن العرف قد جرى فى الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو أجراء الدوس قد سبق بصدد الاستدلال على صحة تصوير شهود الاثبات للواقعة وبيان الباعث عليها دون أن يكون لها أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى اليها ، وكان العلم بحدوث مثل هذه المنازعات بين الجيران هو من العلم العام بما يجرى بين الناس فى الريف ، فان النعى على الحكم بالاستناد فى عدا الشأن الى غير الثابت فى الأوراق يكون نعيها غير سديد .</p> <p>(ب) سهو : ماذى ، تأثيره فى الحكم .</p> <p>٢ - مجرد السهو الماذى الذى وقع فيه الحكم لا يؤثر فى سلامته .</p> <p>(ج) شهود نفى : استناد الحكم الى أقوالهم فى اطراح دفاع الطامن .</p> <p>٣ - متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه عول فى ادانة الطامن على أقوال شهود الاثبات من وقوع الحادث بالصورة التى اعتنقها ، وكان استناد الحكم الى أقوال شهودى النفى فى اطراح دفاع الطامن الموضوعى سائفاً يكون منعى الطامن فى غير محله .</p> <p>(د) محكمة موضوع : استمداد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه .</p> <p>٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه .</p> <p>(هـ) شاهد : تعويل على أقواله فى أى مرحلة .</p> <p>٥ - لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها .</p> <p>(و) دليل : خطأ فى تحديد مصدره .</p> <p>٦ - ان الخطأ فى تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح فى الأوراق ، ومن ثم فإنه لا يقدح فى سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما أدلوا</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
٢٧٦	١٢٨	١٩٦٨/١٢/٢٠	<p>به في مخضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد الا في احدهما دون الآخر .</p> <p>(ز) جريمة : اركانها ، آلة اعتداء . حكم : تسبيب ، عيب .</p> <p>٧ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، فلا يجدى الطاعن ما ينهه على الحكم من قالة التناقض في وصف آلة الاعتداء اذ وصفها تارة بأنها ماسورة من الحديد ، ذلك أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من حديد .</p> <p>(ح) نقض : طعن . جدل موضوعي .</p> <p>٨ - لا يجوز اثارة الجدل الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(ط) تحقيق : لم يطلب من المحكمة ، اجراؤه .</p> <p>٩ - لا يقبل من الطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .</p> <p>دعوى مدنية : دفع بعدم قبول ، رد عليه دفاع ، اخلاص بحقه ، حكم تسبيب ، عيب ، نقض ، طعن . محكمة الموضوع .</p> <p>الدفع المبدئي من المستول المدني بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه لقصره ، هو من الدفع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها .</p>
٢٧٧	١٢٩	١٩٦٨/١٢/٣٠	<p>(ا) اثبات : شهادة . محكمة موضوع ، دليل سلطتها في تقديره ، حكم ، تسبيب ، عيب ، شهود نفى ، اشارة المحكمة الى اقوالهم .</p> <p>١ - لمحكمة الموضوع أن تعمل على اقوال شهود الاثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالاشارة الى اقوالهم طالما لم تستند اليها في قضائها وفي قضائها بالادانة لادلة الثبوت التي اوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .</p> <p>(ب) تفتيش : اذن . دفع بطلان قبض وتفتيش .</p> <p>٢ - أن اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل التي تستقل بالفصل فيها ، ولا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .</p> <p>(ج) معاينة : محكمة الموضوع محل الحادث ، طلبه .</p> <p>٣ - متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معاينة محل الحادث فلا يصح النفي عليها بأنها لم تجر معاينة لم ترهن حاجة لاجرائها .</p>
٢٧٨	١٣٠	١٩٦٨/١٢/٣٠	<p>(ا) سرقة : اكراه ، تهديد باستعمال سلاح ، عقوبة ، ظرف مشدد ، سلاح ، عقوبات م ٢١٤ مشروع قانون عقوبات جديد م ٢٢٧ .</p> <p>١ - تعطيل مقاومة الجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم الجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح .</p> <p>(ب) اثبات : شهود . حكم تسبيب ، عيب .</p> <p>٢ - للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في احدى مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى .</p>
٢٧٩	١٣١	١٩٦٨/١٢/٣٠	<p>(ا) فعل فاضح : مكان عام ، المصادفة ، علانية ، حادث قهري . سبب غير مشروع .</p> <p>١ - المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الأصل مكان خاص مقصور على افراد او طوائف معينة ، ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من افراد الجمهور بطريق المصادفة او الاتفاق فتتحقق العلانية في الفعل الفاضح الخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، اما في غير هذا الوقت فانه يأخذ حكم الأماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح أحد اصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فاذا اتخذ الفاعل الاحتياطات كافة اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل ، انتفى تحقق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع .</p> <p>(ب) مكان عام : بالمصادفة ، حكم ، تسبيب عيب ، عمومية المكان العام ، عناصرها .</p> <p>٢ - متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح الخل بالحياء ، ولم يبين أن كان الطاعن قد اتخذ الاحتياطات كافة اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج ، أو أنه قصر في اتخاذها ولم يتحقق أن كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعتمدوا الى النظر من</p>

الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
			تقب الباب أو تعلق النافذة أو السور ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقضه .
			(ج) نقض : طعن أثره . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢ .
			٢ - لن كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالطعن ومتهمة أخرى لم تقرر بالطعن - إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن هذه المتهمة ، وان استأنفت الحكم الابتدائي - الصادر ضدها إلا أن استئنافها كان بعد الميعاد القانوني وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا ، والمحكمة الاستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الاستئناف مقبولا شكلا .
			(د) مقبولة : موظف حكم تسبیب ، عيب بطلان ، خلل الحكم من الأسباب . إجراءات م ٣١٠ و ٣١٢ .
			٤ - واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب التي استندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجريمة استعمال القوة التي دان الطامن بها ، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون باطلا ويتعين نقضه .
٢٨٠	١٣٢	١٩٦٨/١٢/٣٠	عقوبة : تعددها ، ارتباط . هرب المقبوض عليهم ، مقاومة موظف . سرقة . موظف عام . حكم ، تسبیب ، عيب ، نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون ، عقوبات م ٣٢/٢ و ١٣٧ و ١٣٨ . رقيب بالشرطة عقوبات م ٥/٣١٧ .
			إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهمين بجريمة الهرب بعد القبض عليهما قانونا ، وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجناية استعمال القوة مع موظف عام هو الرقيب المكلف بتوصيلها إلى قسم الترحيلات وبجناية سرقة القيد الحديدي ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضي بعقوبة عن كل من هذه الجرائم المرتبطة .
٢٨١	١٣٣	١٩٦٨/١٢/٣٠	(١) هتك عرض : ركن مادي .
			١ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ، ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويغش عاقله الخياء عنده من هذه الناحية .
			(ب) قوة : هتك عرض .
			٢ - لا يشترط في جريمة هتك العرض بالقوة استعمال القوة المادية ، بل يكفي إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه بغير رضائه .
			(ج) حكم : تسبیب ، عيب ، تحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة .
			٢ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض .
٢٨٢	١٣٣	١٩٦٨/١٢/٣٠	(١) إثبات : شهادة ، إحالة الحكم في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . عقوبات م ١/٢٤١ .
			١ - لا يميز الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، وما دام أن الطامن لا ينزع في سلامة هذا الاستناد .
			(ب) حكم : تسبیب ، عيب ، إيراد الحكم تفصيلات معينة يختلف فيها الشهود .
			٢ - لا يؤثر في سلامة الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة لم يوردها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها .
			(ج) محكمة موضوع اعتمادها على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد واطراح ما عداها .
			٣ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها .
			(د) عقوبة مبررة . قتل عمد ، نيسة . حكم ، تسبیب ، عيب ، نقض ، طعن ، مصلحة .
			٤ - لا مصلحة للطامن في النمی على الحكم بالقصور في استظهار قصد القتل ، ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٢٨٣	١٣٥	١٩٦٨/١٢/٣٠	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(هـ) أسباب اபاحة : دفاع شرعى ، محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير قيام حالته .</p> <p>٥ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليما يؤدي الى ما انتهى اليه .</p> <p>(أ) نصب : أركان احتيال .</p> <p>١ - توصل المتهم عن طريق التهمين الاول والثاني الى الاستيلاء على الجبن المدوع بالشركة لحساب الجنى عليه بواسطة اتصال مزور على هذا الأخير ، يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون .</p> <p>(ب) حكم : تسبيب ، عيب ، اثبات شهادة .</p> <p>٢ - متى كانت المحكمة لم تعول في ادانة الطامن على اقوال صاحب الشركة وانما اعتمدت على اقوال المتهم الثاني وشاهده ، وكان الطامن لم يوجه أى مطعن على اقوالهما فان ما يدعيه الطامن من وجود سوء تفاهم بينه وبين صاحب الشركة المذكورة لا ينال من سلامة الحكم .</p> <p>(ج) دفاع : اخلل بحقه قعود المحكمة عن الرد على دفاع لم يبد أمامها أو عن تحقيق لم يطلب .</p> <p>٣ - لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينمى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .</p> <p>(١) تفتيش : اذن ، تنفيذه . نيابة عامة مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .</p> <p>١ - اذا كان الامر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يماونه أو يندبه ، فان انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الامر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه ، ما دام أن من اذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالأجازة الى غيره .</p> <p>(ب) مأمور الضبط : ندب شغوى لاجراء تفتيش ، كفايته .</p> <p>٢ - لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذي استصدر اذن التفتيش قد ندب زميله كتابة أسوة بالامر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون الندب شفاهة .</p> <p>(ج) قوة عامة : استصحاب رجالها في تنفيذ أمر تفتيش .</p> <p>٣ - من المقرر أن النيابة العامة اذا ندبت أحد مأموري الضبط بالذات لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ، وتكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الامر الصادر بندبه .</p> <p>(١) سلاح : عقوبة ه ظرف مشدد ظرف مخفف رد اقتدار . قانون ، سرقاته ، الضالاه</p> <p>٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢/٢٦ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٨ اجراءات ٥٥١ و ٥٥٢ .</p> <p>١ - ان المادة ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة ، اللخائن المعدن ، والقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضي بمعاينة المدعى أو بحيا سلاحا ناريا أبا كان نوعه بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الحائر من الاشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، الا اذا كان قد دامت اثاره منها بحكم قضائي أم بحكم القانون بانقضاء اثني عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو المقر عنها أو سقوطها بغير المدة طبقا للمادة ٥٥١ من قانون الاحكام الجنائية ، اذا تعددت العقوبات المحكوم بها استندت المدة الى أحدث الاحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكورة ، والله ، له نسخته قانون الاسلحة ، اللخائن في شأن الآثار النحاسية عارضا للاعتبار بتسمية القانون ، القضاء .</p> <p>(ب) اشغال شاقة : مؤبدة محرز سلاح ناري بغير ترخيص انقاصها الى السجن ، عقوبات م ١٧ .</p> <p>٢ - متى كان المتهم سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة في قضية جنائية ، ثم حكم عليه</p>
٢٨٤	١٣٥	١٩٦٨/١٢/٣٠	<p>(١) تفتيش : اذن ، تنفيذه . نيابة عامة مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .</p> <p>١ - اذا كان الامر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يماونه أو يندبه ، فان انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الامر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه ، ما دام أن من اذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالأجازة الى غيره .</p> <p>(ب) مأمور الضبط : ندب شغوى لاجراء تفتيش ، كفايته .</p> <p>٢ - لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذي استصدر اذن التفتيش قد ندب زميله كتابة أسوة بالامر الصادر من النيابة نفسها بل يجوز أن يكون الندب شفاهة .</p> <p>(ج) قوة عامة : استصحاب رجالها في تنفيذ أمر تفتيش .</p> <p>٣ - من المقرر أن النيابة العامة اذا ندبت أحد مأموري الضبط بالذات لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ، وتكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الامر الصادر بندبه .</p> <p>(١) سلاح : عقوبة ه ظرف مشدد ظرف مخفف رد اقتدار . قانون ، سرقاته ، الضالاه</p> <p>٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢/٢٦ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٨ اجراءات ٥٥١ و ٥٥٢ .</p> <p>١ - ان المادة ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة ، اللخائن المعدن ، والقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضي بمعاينة المدعى أو بحيا سلاحا ناريا أبا كان نوعه بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الحائر من الاشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، الا اذا كان قد دامت اثاره منها بحكم قضائي أم بحكم القانون بانقضاء اثني عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو المقر عنها أو سقوطها بغير المدة طبقا للمادة ٥٥١ من قانون الاحكام الجنائية ، اذا تعددت العقوبات المحكوم بها استندت المدة الى أحدث الاحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكورة ، والله ، له نسخته قانون الاسلحة ، اللخائن في شأن الآثار النحاسية عارضا للاعتبار بتسمية القانون ، القضاء .</p> <p>(ب) اشغال شاقة : مؤبدة محرز سلاح ناري بغير ترخيص انقاصها الى السجن ، عقوبات م ١٧ .</p> <p>٢ - متى كان المتهم سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة في قضية جنائية ، ثم حكم عليه</p>
٢٨٥	١٣٦	١٩٦٨/١٢/٣٠	<p>(١) سلاح : عقوبة ه ظرف مشدد ظرف مخفف رد اقتدار . قانون ، سرقاته ، الضالاه</p> <p>٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢/٢٦ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٨ اجراءات ٥٥١ و ٥٥٢ .</p> <p>١ - ان المادة ٢/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة ، اللخائن المعدن ، والقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضي بمعاينة المدعى أو بحيا سلاحا ناريا أبا كان نوعه بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الحائر من الاشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التي صدرت فيها هذه العقوبة ، الا اذا كان قد دامت اثاره منها بحكم قضائي أم بحكم القانون بانقضاء اثني عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو المقر عنها أو سقوطها بغير المدة طبقا للمادة ٥٥١ من قانون الاحكام الجنائية ، اذا تعددت العقوبات المحكوم بها استندت المدة الى أحدث الاحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكورة ، والله ، له نسخته قانون الاسلحة ، اللخائن في شأن الآثار النحاسية عارضا للاعتبار بتسمية القانون ، القضاء .</p> <p>(ب) اشغال شاقة : مؤبدة محرز سلاح ناري بغير ترخيص انقاصها الى السجن ، عقوبات م ١٧ .</p> <p>٢ - متى كان المتهم سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة في قضية جنائية ، ثم حكم عليه</p>

ملخص الأحكام	التاريخ	الصفحة	رقم الحكم
<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>بالاشغال الشاقة لاحراز سلاح في جنابة اخرى قبل أن تنقضى المدة المقررة لرد الاعتبار باسنادها الى الحكم الاخير ، فان العقوبة التي كان يتعين توقيعها هي الاشغال الشاقة المؤبدة التي لا يجوز أن تنقضى من السجن عند أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .</p> <p>(ج) وصف تهمة : تعديله ، دفاع ، اخلال بحقه . محكمة الموضوع ، سلطتها .</p> <p>اجراءات م ٣٠٨ .</p> <p>٣ - للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأسر الاحالة أو التكليف بالحضور ، على أن تنبه المتهم الى هذا التغير وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد أن طلب ذلك ، واذ لم تفعل المحكمة ذلك بناء على ما ارتأته خطأ من انقضاء المدة المقررة في القانون لرد الاعتبار ، فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .</p> <p>قضاء المحكمة الادارية العليا</p> <p>مدة خدمة سابقة : موظف . قرار رئيس جمهورية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في ١٩٣ لسنة ١٩٥٥ . تعيين ، مسوغاته ، استيفاءه . اجازة نهاية السنة .</p> <p>لا تتوافر شروط القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة للفترة التي لا تصرف منها مكافأة اعمالا للقاعدة التنظيمية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بمن تقلوا الى بند المكافآت لعدم استبقاء مسوغات التعيين .</p> <p>بعثة : عضو . موظف ، تبعيته خلال مدة بعثة .</p> <p>يعتبر عضو البعثة في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي اوقدته ، من تاريخ سفره الى الخارج .</p> <p>(١) اختصاص : قضاء اداري ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ م ٢/٨ مرتب ، دين ، استقطاعه .</p> <p>١ - يختص القضاء الاداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات .</p> <p>(ب) خطأ شخصي : افعال ، غفلة . خطأ جسيم .</p> <p>٢ - الخطأ الشخصي الذي يسأل عنه الموظف هو الذي سببه المباشر الاعمال والغفلة .</p> <p>(١) هيئة عامة : ادارة نقل عام مدينة اسكندرية ، كادر عمالها ، مراقب اشارجية .</p> <p>١ - لم ينص كادر عمال النقل العام لمنطقة الاسكندرية على وظيفة « مراقب اشارجية » ، ولم يرد به نص يخول الادارة سلطة تقييم الوظائف التي لم ينظمها أو قياسها على وظائف أخرى مما ورد فيه .</p> <p>(ب) مراقب اشارجية : هيئة عامة لادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية .</p> <p>٢ - تقييم جهة الادارة لوظيفة « مراقب اشارجية » بوظيفة مفتش أو ناظر محطة أو قياسها عليها ، لا يكسب حقا في التمسك بآثار هذه النسبية .</p> <p>بطريركية : اقباط أرثوذكس ، كاهن ، موظف عام . شخص من اشخاص القانون العام .</p> <p>بطريركية الاقباط الارثوذكس شخص من اشخاص القانون العام يتولى ادارة مرفق عام مستمينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة . ويعتبر الكهنة من الموظفين العموميين .</p> <p>(١) تقادم : مبلغ مستحق قبل الحكومة ، ماهية .</p> <p>١ - الماهيات وما في حكمها من البالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة ، تصبح حقا مكتسبة لها اذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها .</p> <p>(ب) دعوى : ميعاد .</p> <p>٢ - ميعاد الطعن بالالغاء لا يبدأ الا من تاريخ العلم بالقرار .</p> <p>موظف خدمة : موظف ، انتهاؤها . تاديب . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>انتهاء خدمة الموظف لا تحول دون استمرار محاكمته عما ثبت في حقه ، ولا تعفيه من المسئولية .</p>	<p>١٩٦٩/٣/٣٠</p> <p>١٩٦٩/٣/٣٠</p> <p>١٩٦٩/٣/٣٠</p> <p>١٩٦٩/٣/٣١</p> <p>١٩٦٩/٤/٥</p> <p>١٩٦٩/٤/١٢</p> <p>١٩٦٩/٤/١٢</p>	<p>١٣٨</p> <p>١٣٨</p> <p>١٣٨</p> <p>١٣٩</p> <p>١٤٠</p> <p>١٤٠</p> <p>١٤١</p>	<p>٢٨٦</p> <p>٢٨٧</p> <p>٢٨٨</p> <p>٢٨٩</p> <p>٢٩٠</p> <p>٢٩١</p> <p>٢٩٢</p>

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء المحكمة الإدارية العليا
٢٩٣	١٤١	١٩٦٩/٤/١٢	محل صناعي وتجاري : ترخيص موقع . القرار الصادر بالموافقة على موقع المحل يتسنى مركزا قانونيا ذاتيا لطالب الترخيص يعطيه حقا لا يجوز المساس به الا في حدود القانون .
٢٩٤	١٤١	١٩٦٩/٤/١٢	(١) جنسية : مصري أصيل ق ١٩ لسنة ١٩٢٩ اقامة . رعية عثمانية . قانون قرعة عسكرية ١ - يشترط ان يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون ان تتوافر فيه الى جوار شرط الاقامة والرعية العثمانية ، ان يكون قد عمل بقانون القرعة العسكرية قبل العمل بالقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ . (ب) تجنيس : مدى تقييد الحكومة بمنحه . سلطة تقديرية ، خضوعها لرقابة قضاء . اساءة استعمال سلطة . ق ٨٢ لسنة ١٩٥٨ . ٢ - منح الجنسية المصرية من طريق التجنس أمر جوازي للحكومة وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة ، وهي ترخص في تعيين الوقت المناسب لاصدار قرارها . ولا تخضع سلطتها التقديرية لرقابة القضاء .
٢٩٥	١٤٢	١٩٦٩/٤/١٢	(١) رى وصرف : طريق صرف تحديده ، ملاءمة ادارته . ق ٥٨ لسنة ١٩٥٧ . ١ - تحديد طريق الصرف من المنازعات المتروكة لتقدير جهة الادارة ، ولا معتب عليها في هذا الشأن ما دام قرارها . خاليا من اساءة استعمال السلطة . (ب) بطلان : تجاوز مواعيد . ق ٦٨ لسنة ١٩٥٢ م ١٦ . ٢ - لا يترتب البطلان على تجاوز المواعيد النصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٢ .
٢٩٦	١٤٢	١٩٦٩/٤/١٣	لجنة شؤون موظفين : محضر اجتماعها . بطلان . ق ٢١ لسنة ١٩٥١ . لجنة شؤون الموظفين ليست ملزمة ، وفقا للقانون ٢١ لسنة ١٩٥١ ، تحرير محضر باجتماعها ولا يترتب البطلان على افعال كتابته .
			قضاء المحاكم الابتدائية
٢٩٧	١٤٣	١٩٦٩/١٢/١٧	(١) نفاذ سجل حكم ، تنظيم . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٧ مرافعات م ٢٩١ و ٢٩٢ . حكم ، مسودته ، خطأ مادي . دعوى مصلحة . ١ - اقرار الشركة المتظلمة من وصف الحكم بالنفاذ المعجل ، بأن الحكم قد تم تنفيذه فعلا ، من شأنه أن يعدم مصلحتها في التظلم من وصف النفاذ . والخطأ المادي عند نسخ الصورة الاصلية للحكم غير مؤثرة في سلامته . (ب) حكم : طلب بطلانه . طريقة رفعه ، ابدائه في صحيفة الاستئناف ، تظلم في موضوع الدعوى . مرافعات م ٢٢١ و ٢٢٧ . كفالة ، ايداعها . ٢ - يسقط الحق في الدفع بالبطلان ، بعدم ابدائه في صحيفة الاستئناف ، كما يسقط من باب أولى بالتكلم في موضوع الدعوى . ولا يقبل الدفع الا برفعه بالطريق القانوني المنصوص عليه بالمادة ٢٢٧ مرافعات ، وعدم ايداع الكفالة المشار اليها في المادة ٢٢١ مرافعات . (ج) سبب قانوني : التزام . حق ، مصدر مباشر ، مصدر غير مباشر ، عقد ، ارادة منفردة . مرافعات م ٣٨ . ٣ - المقصود بالسبب القانوني في المادة ٣٨ مرافعات ، هو المصدر المباشر الذي تولد منه أو الالتزام ، وليس المصدر غير المباشر ، سواء أكان عقدا أم ارادة منفردة أم عملا غير مشروع أم القانون .
٢٩٨	١٤٤	١٩٧٠/٣/١٥	(١) عملية تسكين : التحاق عامل في فترة لاحقة عليها . قبوله التعيين بوظيفة فراغ سمك بالقئة التاسعة . زعمه بأن عناصر تأهيله توجب وضعه على وظيفة أعلى . ١ - التحاق عامل بشركة بعد فترة عملية التسكين يمنعه من محاجة الشركة بأى عناصر تأهيل في جانبه يراها توجب وضعه على وظيفة أعلى . (ب) لجنة شئون أفراد : اختصاصها بالترقية . مجلس ادارة شركة ولايته في الترقية . قرار جمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ م ٣ . ٢ - قرار الترقية الصادر من مجلس ادارة الشركة يخرج عن ولايته ويدخل في اختصاص لجنة شئون العاملين .

رقم الحكم	الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
٢٩٩	١٤٦	١٩٧٠/٤/٣٠	<p>قضاء المحاكم الابتدائية</p> <p>(١) نقل : محام بالادارة القانونية الى وكيل قسم الشئون الادارية بإدارة العقارات . قنة الوظيفة . مركز قانوني قائم ، مساس به قرار جمهورى ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ م ١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٦ .</p> <p>١ - قرار نقل محام بالادارة القانونية لشركة الشرق للتأمين ، الى وكيل قسم الشئون الادارية بإدارة العقارات ، ينطوى على مخالفة القانون واساءة استعمال السلطة ، ويلحق بالموظف المنقول اضرارا خطيرة فيحرمه ممارسة صناعة الحماية .</p> <p>(ب) تعويض : أدبى ، ضرر . محام ، نقله الى عمل ادارى .</p> <p>٢ - يستحق وكيل ادارة القضايا بالمؤسسة تعويضا للضرر الادبى الذى لحقه بسبب نقله الى وظيفة ادارية تستلزم نقل اسم صاحبها الى جدول المحامين غير المشتغلين .</p> <p>(ج) حكم : تنفيذ عيني . اعادة موظف الى عمله الذى نقل منه . معنى م ١/٢١٢ غرامة تهديدية .</p> <p>٣ - للقضاء أن يحكم تصحيح الوضع الخاطيء ؛ ويلزم صاحب العمل بإزالة المخالفة . ويكون للعامل الحصول على حكم بالزام صاحب العمل بالتنفيذ العيني ويدفع غرامة تهديدية ان امتنع ، وللقاضى أن يزيد مقدار الغرامة التهديدية كلما رأى عدم كفايتها لأكراه صاحب العمل .</p>
٣٠٠	١٥١	١٩٦٩/١/٢٠	<p>(١) تقادم : خمس . مؤمن ، مستحقته ، مستحقون عنه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ م ١١٩ معنى م ٦٩٨ .</p> <p>١ - لا يسرى حكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على الدعاوى المرفوعة على هيئة التأمينات الاجتماعية المستندة الى أحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى تضمن نصا خاصا بتقادم مستحقات المؤمن أو المستحق منه .</p> <p>(ب) تعويض الدفعة واحدة : استحقاقه .</p> <p>٢ - العامل بالجمعية التعاونية الاستهلاكية ، الذى استقال وافتتح محلا لحسابه ، يكون قد خرج نهائيا من نطاق تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ويستحق تعويض الدفعة الواحدة متى توافرت شروطه .</p>
٣٠١	١٥٢	١٩٦٩/٤/٢٦	<p>ادارة قضايا الحكومة : صفتها فى تمثيل شركة قطاع عام أمام القضاء . ق ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ قرار جمهورى ٢٩٠٧ لسنة ١٩٦٤ ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ق ٥٨ لسنة ١٩٥٩ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٢ مرافعات م ٦٣ . شخصية اعتبارية . شخص عام .</p> <p>ليس لادارة قضايا الحكومة اى صفة فى تمثيل شركات القطاع العام أمام القضاء .</p>
٣٠٢	١٥٣	١٩٧٠/١/١	<p>لجنة : فصل فى المنازعات الزراعية ق ٥٤ لسنة ١٩٦٦ . اختصاصى احالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة . مرافعات م ١١ .</p> <p>لجنة الفصل فى النزاعات الزراعية وان كان الشارع قد خولها اختصاصا قضائيا معينا حين ناط بها الفصل فى الخلاف الذى ينشأ بين مستأجرى الاراضى الزراعية وموجريها حول المسائل النصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ ، الا أنها ليست من المحاكم النصوص عليها فى قانون السلطة القضائية ومجلس الدولة ومن ثم فان المحكمة اذ تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لا يلتزم بأن تحيل النزاع اليها .</p>

المحكمة

العدد التاسع - السنة ٥٠ - سبتمبر ١٩٧٠

- الوضع القانوني لعقود امتياز البترول .
- تأديب المحامين العاملين بالقطاع العام .
- التعويض عن فسخ الخطبة .
- بعض مشاكل التطبيق في مجال التأمينات الاجتماعية .
- النظام القضائي في السودان .

فتوكل على الله ربك على الحق المبين

مودة الله العظيم

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

فهرست المحتويات

١ الافتتاحية :

صفحة

بيان من اتحاد المحامين العرب ... ٣

٢ دولي :

الوضع القانوني لعقود امتياز البترول ومقتضيات التنمية
للدكتور جمال العطيفي المحامي ... ٥

٣ مدني :

نظرية التدليس في التشريع المصري للأستاذ ابراهيم احمد ابراهيم
المعيد بحقوق عين شمس ... ١٢

٤ مرافعات :

خصوصية التنفيذ على العقار للأستاذ بولس عياد المحامي ... ٣٣

٥ محاماة :

تأديب المحامين العاملين بالقطاع العام للأستاذ أمين صفوت المحامي ... ٤٣

٦ تأميمات اجتماعية :

بعض مشاكل التطبيق في مجال التأميمات الاجتماعية للأستاذ
محب الدين محمد سعد مدير منطقة القاهرة للتأميمات الاجتماعية ... ٥٩

٧ احوال شخصية :

التعويض عن فسخ الخطبة للأستاذ انور العمروسي القاضي ... ٦٨

٨ ايجار اماكن :

حول القانون الجديد لاجار الاماكن للأستاذ محمد حسني
رحمي المحامي ... ٧٦

٩ تعاقب على الاحكام :

اثبات خيانة الأمانة في الأوراق المضاة على بياض للدكتور اداور
غالي الذهبي المستشار الجمهوري المساعد ... ٨١

١٠ قانون مقارن :

النظام القضائي في السودان للدكتور نعيم عطيه المستشار المساعد
بمجلس الدولة ... ٨٩

١١ احكام القضاء :

مجلس التحرير

الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين

الدكتور جمال العطيفي المحامي

الدكتور زكي هاشم المحامي

الدكتور سليمان بركات المحامي

الدكتور علي العريفة المحامي

الدكتور محمد عصفور المحامي

الأستاذ محمد فهمي أمين المحامي

أحمد الخواجه

نقيب المحامين

محمد فهمي أمين

سكرتير التحرير

بمناسبة سفر الاستاذ أحمد
الخواجه نقيب المحامين لحضور
المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين
العرب نعتذر عن عدم نشر افتتاحية
هذا العدد .

بيان

من اتحاد المحامين العرب

ان نقباء المحامين العرب المجتمعين بالامانة العامة لاتحاد المحامين العرب بالقاهرة يومي ١٠ ، ١١ أغسطس (آب) ١٩٧٠ لدراسة الوضع العربى الراهن بمناسبة انعقاد المؤتمر الحادى عشر للمحامين العرب بالجزائر فى اليوم الاول من سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ .

بعد ان تدارسوا الموقف العربى من جميع جوانبه يعلنون :

انهم حريصون كل الحرص على وحدة الأمة العربية فى مواجهة الاستعمار والصهيونية ، تطهيرا لكل شبر من الارض العربية المحتلة ، وتاكيدا لحقوق الشعب العربى الفلسطينى المشروعة فى ارضه وترابه ومصيره . وهى الحقوق الاصلية للشعوب وللانسان ، التى يحميها القانون الدولى والاملان العالمى لحقوق الانسان . ولان كان اتحاد المحامين العرب قد شارك فى حمل رسالة الأمة العربية ، والشعب العربى الفلسطينى بين جماهير العالم ، وجمع حولها كل القوى العالمية الشريفة المناهضة للاستعمار والمقاومة للامبريالية ، والمحبة للسلام العادل ، والتى اصبح معها نضال الشعب العربى الفلسطينى جزءا بارزا من حركة التحرير العالمية ضد الاستعمار بكافة صنوفه ، وبرزها الاستعمار الاستيطانى الذى تمارسه الصهيونية فى فلسطين بمساعدة الامبريالية العالمية ، فان هذه المواجهة الفكرية التى يحملها اتحاد المحامين العرب ضد اعداء الأمة العربية تشكل جزءا هاما من المواجهة العربية الشاملة ضد العدو فى كافة المجالات والميادين العسكرية والسياسية .

ان المقاومة المسلحة التى خاضتها وتخوضها الجيوش العربية وحركة المقاومة الفلسطينية فى سبيل تحرير الارض العربية والانسان العربى ، هى عمل عادل ومشروع . يحظى الآن بتأييد عالمى واسع بعد ان حاولت الامبريالية والصهيونية طمس معالنه لفترة طويلة . وغدت أمرا مسلما به لدى جماهير العالم ، حقيقة الوجود الفلسطينى وطنا وشعبا .

ان هذا التأييد الاعلامى العالمى الذى حظيت به القضية العربية ، سوف يستمر باستمرارنا فى شرح قضايانا العادلة ، وباستمرارنا فى المواجهة الفكرية ، وسوف يوفر للمقاتل العربى قوة ايمانه بحرية وطنه وسلاحه فى سبيل تحرير الارض العربية وحتى النصر .

ان الاستعمار والصهيونية هما العدوان الاساسيان للأمة العربية . ولا يجوز ولا يقتضى أن نختلف حول ذلك ، ولا حول تحديد من هو العدو ومن هو الصديق . ونرفض ونحن المحاميين العرب أية محاولة لتمزيق الأمة العربية ووحدة الشعب العربى ، وهو يخوض ضد عدوه الاساسى معركته المصرية .

ان دماء الشهداء التى روت ارض الجبهات العسكرية وأرواحهم التى ترفرف فوق الأرض العربية المحتلة ، لا تقبل أى تمزيق فى صفوف الأمة العربية حول قضاياها المصرية العادلة . وهى تلزمنا بأن نسلك كل السبل والوسائل التى تحرر أرضنا وتحمى حقوق شعبنا .

ان تعدد الوسائل والأسلحة فى المعركة المستمرة مع العدو عمل مقبول طالما كان الهدف واحدا . وهدفنا الذى لا خلاف عليه فى معركتنا ، هو تحرير الأرض المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطينى فى وطنه وجريته فى تقرير مصيره على أرضه . ولا صلح مع اسرائيل ولا اعتراف بها ، ولا تفاوض مع الصهيونية النازية المستعمرة فى فلسطين والمنتبهة لكل هذه الحقوق العادلة المشروعة .

ان اتحاد المحامين العرب اذ يحيى أرواح الشهداء ، ويبارك تعاظم القوات العربية المسلحة ونمو حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، يناشد قادة الأمة العربية والمسؤولين فيها ، أن يكونوا صورة حقيقية للوحدة القائمة فى الأمة العربية ، وأن يوقفوا كافة الحملات الاعلامية التى تجرى على الساحة العربية ، لتوجه فوراً للخدمة المعركة المصرية مع العدو ولصالح الأمة العربية .

ويهيب بهم أن يعملوا على توحيد كل قوى الأمة العربية، وطاقاتها وامكانياتها ، من أجل معركتها الاساسية ، وضد عدوها الاول ، وهو الصهيونية والاستعمار .

ان اتحاد المحامين العرب ، وهذه هى أهداف نضاله ، مسئول عن تحقيق هذه الأهداف من خلال مؤتمره القادم الذى سيعقد بالجزائر فى أول سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ .

وهو يدعو كافة المحامين العرب فى كل الاقطار العربية للمشاركة فى هذا المؤتمر ، تحقيقاً لهذه الأهداف القومية السامية .

للدكتور

جمال

العطيفي

الحامي بالنقض

الوضع القانوني لعقود امتياز البترول

ومقتضيات التنمية

٤ - أن عوائد الدول المنتجة للبترول وان زادت خصوصا بعد ١٩٥٤ نتيجة تقاسم الأرباح مناصفة حتى زاد الدخل الإجمالي من ٢٥٥٤ مليون دولار إلى ٣٦٣٩ مليون دولار - إلا أن زيادة العوائد لم تحقق أثرا ظاهرا في التنمية ، كما أن أرباح الشركات من استغلال البترول تخرج بحرية من البلاد العربية دون أن يعاد استثمار جزء منها في البلد الذي تحققت فيه ، بل أن نصيب بعض الدول العربية يعود إلى الدول الأجنبية في صورة سلع مستوردة أو ودائع في بنوكها حتى قيل بحق أنه ليس للبترول العربي وجود اقتصادي بل أن وجوده جغرافي فحسب لأن التخطيط لا يمتد إلى قطاع البترول (١) . كما أن الرقابة التي تنص عقود الامتياز على حق الدول في ممارستها ليست فعالة في معظمها كما أن شروطا أفضل من مجرد المناصفة في الربح أصبحت مطروحة في سوق البترول ، بحيث يمكن الوصول مع تنسيق السياسة العربية البترولية وتوجيهها إلى عوائد الدول العربية تبلغ ٧٥٪ .

٥ - أن إنتاج البترول العربي قد ارتفع من حوالي ١٨٦ مليون طن عام ١٩٥٩ حتى وصل إلى أكثر من ٦٦٠ مليون طن عام ١٩٦٩ أي بزيادة قدرها ٢٥٣٪ ، بينما تضاعف الإنتاج العالمي فقط . أي أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي زادت في هذه المدة من ١٨٤٪ إلى ٣١٪ ، كما أن احتياطي البترول العربي يبلغ ٦٧٪ من الاحتياطي العالمي وهو يمثل قوة عالمية لا يستهان بها .

يحسن قبل أن نتناول بالبحث ، الوضع القانوني لاستغلال البترول العربي ، وما إذا كان في إطاره الحالي يسمح بتحقيق أغراض التنمية في الوطن العربي - أن نعرض بعض الحقائق الأساسية ، وهي :

١ - أن تركيب صناعة البترول في العالم يدل على أن مجموعة من الشركات العالمية الاحتكارية لا زالت تسيطر عليها وعلى موارد البترول في الوطن العربي ، وذلك رغم دخول مجموعة الشركات المستقلة وبعض المؤسسات الأوروبية مثل إيني الإيطالية وإيراب الفرنسية وبعض الشركات اليابانية إلى ميدان المنافسة بشروط أفضل .

٢ - أن هذه الشركات الاحتكارية تسيطر على مختلف مراحل صناعة البترول من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق ، كما أنها تسيطر على تحديد الأسعار .

٣ - أن انتهاج الدول العربية لطريق الاستغلال المباشر لا يزال محدودا . وأن طريق الإمتياز كان ولا يزال هو السائد ، ثم اتبعت طريقتي المشاركة والمقايضة في بعض العقود التي أبرمت أخيرا بين شركات البترول الوطنية (١) وبعض الشركات الأجنبية .

(١) ومثال هذه الشركات الوطنية :

شركة النفط الوطنية العراقية والمؤسسة السودانية العربية للنفط ، وشركة البترول الوطنية الكويتية ، مؤسسة البترول والمعادن السعودية ، شركة سوناتراك الوطنية بالجزائر ، المؤسسة الليبية المتحدة للنفط وشركتها لبيتكو ، المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركاتها .

(١) الدكتور نيقولا سركيس في مؤتمر البترول العربي

السابع ، الكويت ١٩٧٠ .

- ٢ - ما هي الطبيعة القانونية لامتيازات البترول ؟
 ٣ - ما هو أثر تغير الظروف على عقود الامتياز ؟
 ٤ - هل يمكن للدولة بناء على سيادتها أن تعدل عقد امتياز مع أجنبي ، وما هي حدود سلطة الدولة في التأميم .

- ١ -

حق الدولة في مباشرة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية

في عام ١٩٥٤ أوصت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة الجمعية العامة ، بأن تنشئ لجنة للقيام بدراسة عن حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية باعتبارها ركنا أساسيا من أركان حق تقرير المصير . وقد تم تشكيل هذه اللجنة فعلا في عام ١٩٥٨ من ممثلي أفغانستان وشيلي وجواتيمالا وهولنده والفيليبين والسويد والاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد ظهر خلال مناقشات اللجنة ومناقشات الجمعية العامة مدى التعارض بين مصالح بعض الدول الصناعية ومصالح الدول النامية . ومع ذلك فقد انتهت الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر الى اصدار القرار رقم ١٥١٥ في ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ الذي أوصت فيه بضرورة احترام الحق المطلق لكل دولة في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية . وقد انتهت اللجنة من ذلك في دورتها الثالثة في مايو ١٩٦١ الى توصيات في هذا الشأن . وقد وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها السابعة عشر بموجب قرارها رقم ١٨٠٣ في ١٦ ديسمبر ١٩٦٢ وذلك بعد بعض التعديلات التي أدخلتها عليها . ويهمننا أن نستعرض النظر من هذه التوصيات الى المبادئ الآتية :

١ - حق الشعوب والأمم في مباشرة سيادتها الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وفقا لمصلحة التنمية القومية فيها ورفاهية شعب الدولة المعنية وأن انتهاك هذا الحق يعد منافيا لميثاق الأمم المتحدة ومعوقا لتنمية التعاون الدولي وصيانة السلام .

٢ - أن يراعى ملائمة استكشاف وتنمية تلك الموارد والتصرف فيها وكذلك استيراد رأس المال الأجنبي اللازم لتلك الأغراض ، مع القواعد والشروط التي تري الشعوب والأمم بمنطلق حريتها التامة انها

٦ - أن هناك بوادر مشجعة حول نوع من التعاون بين الدول العربية المنتجة للبترول ، لا عن طريق منظمة الأوبك وحدها ، بل عن طريق اتفاقيات التعاون البترولي مثل الاتفاقية الموقعة بين ليبيا والجزائر والعراق والجمهورية العربية المتحدة في مطلع هذا العام . ومثل الدعوة الى انشاء شركة البترول العربية ضمن نطاق جامعة الدول العربية .

وقد اصدر مؤتمر البترول العربي المصانع الذي عقد في الكويت في شهر مارس الماضي عدة توصيات هامة ، كان من أهمها « التوصية بأن يقوم كل بلد عربي في اطار سياسته البترولية الوطنية بتنظيم التخلي المطرد عن المساحات المشمولة بمقصور الامتيازات وكذلك المشاركة في اختيار الأجزاء التي يجب التخلي عنها ، بحيث لا تقف العقود عقبة عند الاقتضاء دون استعمال الدولة لحقوقها المطلق في استعادة المناطق غير المستغلة ذات الاحتمالات البترولية الحيدة وتلك التي يثبت وجود البترول فيها ، اذا وجدت الدولة ان مثل هذا الامر يحقق النفع العام لشعبها » .

كما كان من أهم هذه التوصيات في مجال التنمية ان تبقى شركات البترول العاملة في البلدان العربية نسبة من أرباحها في تلك الدول بقصد استثمارها في مشاريع التنمية الاقتصادية وفق أهداف وسياسة الدولة المعنية .

ويلاحظ أن هذه التوصيات تطرح قضية الوضع القانوني لعقود امتياز البترول ، ومدى امكان إسترداد الامتياز أو تعديل شروطه .

كما أن المناقشات التي جرت في هذا المؤتمر قد طرحت موضوع تأميم النصيب الأمريكي في شركات البترول في الدول العربية . وقد عولج هذا الموضوع من نظرة سياسية لوحظ فيها موقف أمريكا وتأييدها للعدوان الاسرائيلي ، لا من نظرة بترولية شاملة .

ويبدو مما تقدم أن التركيب القانوني ، الذي يرد على القضايا التي أثرت في مؤتمر البترول العربي وعلى التوصيات التي صدرت عنه ، يصبح أمرا بالغ الأهمية .

وللوصول الى نتائج محددة ، يبدو أننا يجب ان نعالج الموضوع من خلال الاجابة على الأسئلة الآتية :

١ - ما هو مدى حق الدولة في مباشرة سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية ؟

على مواردها الطبيعية ، بشركات البترول الأجنبية التي تستغل امتيازات ممنوحة لها (١) .

على أننا قبل أن ننتهي من هذه النقطة ، يجب أن نحدد المدى الإقليمي لهذه السيادة على الموارد والثروات الطبيعية . وبمعنى آخر يجب أن تطرح موضوع الثروات الطبيعية ومنها البترول التي توجد في قاع البحار وبالأخص ما يسمى في القانون الدولي بالامتداد القاري ويسمى أحيانا الجرف القاري أو الرفرف القاري وبالإنجليزية Continental Shelf والامتداد القاري هو المنطقة التي تقع في قاع البحار أو المحيطات ويغطيها ماء ضحل وتنحدر تدريجيا من الشاطئ إلى أن تهوى فجأة إلى البحر العميق . وقد أدى تطور البحوث العلمية إلى إمكانيات كبيرة للعثور على ثروات طبيعية في قاع البحر والمحيطات وامكان استخراجها . وقد قررت اتفاقية جينيف عام ١٩٥٨ حق استغلال الثروات الموجودة خارج حدود المياه الإقليمية للدول المتاخمة لها إذا كانت موجودة في امتدادها القاري . وعرفت هذا الامتداد بأنه مناطق قاع البحر وما تحته المتصلة بشاطئ الدولة والخارجة عن منطقة البحر الإقليمي إلى عمق مائتي متر أو أعظم من هذا إلى الحد الذي يسمح بإمكان استغلال الموارد الطبيعية .

بل أن بعض الآراء تذهب إلى حد أن يكون للدولة الشاطئية حق على الثروات الكامنة في طبقات قاع البحر العام المواجه لها ، وذلك تأسيسا على فكرة الجوار كسبب لتملك الإقليم .

وقد صدر في الجمهورية العربية المتحدة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الامتداد القاري مقننا المبادئ المستقرة في القانون الدولي في هذا الشأن ، فنص على أن يكون للجمهورية العربية المتحدة حقوق السيادة على قاع البحر وما تحته في الامتداد القاري خارج المياه الإقليمية إلى حيث يصل عمق البحر إلى ما سُمّي متر أو إلى ما يجاوز هذا العمق إلى الخط الذي يمكن في حدوده استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع وأن يكون لها حقوق السيادة على الامتداد القاري المماثل بالنسبة لجزرها . وأن يكون لها دون

ضرورة أو متطلب للاذن والسماح بمباشرة أو تقييد و حظر تلك الأنشطة .

٣ - أن يطبق على رأس المال المستورد وفوائده في الحالات التي تأذن فيها السلطات بذلك ، شروط هذا الاذن وكذلك أحكام التشريع الوطني المنفذة والقانون الدولي .

٤ - يجب تقسيم الأرباح الناتجة بنسب متفق عليها بحرية ، في كل حالة على حدة بين المستثمرين والدولة المستفيدة مع وجوب العناية بتأكيد أنه لا يمكن الإخلال بسيادة تلك الدولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية لأي سبب من الأسباب .

٥ - أن يكون أساس التأمين أو نزع الملكية أو المصادرة مستندا إلى أسباب أو دعائم تتطلبها المنفعة العامة أو الأمن أو المصلحة الوطنية وأن يكون مسلما بأرجحيتها على المصالح الفردية أو الخاصة البحتة محلية أم أجنبية .

٦ - مراعاة أن يكون التعاون الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية مشجعاً على التنمية الوطنية المستقلة وأن يقوم على أساس احترام سيادة تلك البلاد على ثرواتها ومواردها الطبيعية .

ورغم الخلافات الجادة التي ثارت في الجمعية العامة بين بعض الدول المتقدمة والدول النامية والضغوط التي مارستها بعض الدول الغربية ، فإنه يهمننا في هذا البحث بصفة خاصة أن نشير إلى ما ورد في ديباجة قرار الجمعية العامة من تركيز على التنمية الاقتصادية في الدول النامية وعلاقة هذه التنمية بالسيطرة على موارد الدولة الطبيعية . فالقرار يشير صراحة إلى الأهمية التي تعلقها الأمم المتحدة على تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد النامية ، بتدعيم السيادة الدائمة للدول على ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وأنه وسيلة تدعيم استقلالها الاقتصادي وهو ينص على أن توفر المساعدات الاقتصادية والفنية وتقسيديم القروض وزيادة الاستثمارات الأجنبية يجب ألا يخضع لشروط تتنافى مع مصلحة الدولة المستفيدة .

من ذلك كله ورغم التحفظات والاتفاقات التي أدخلتها بعض الدول المتقدمة كما أسلفنا - إلا أن هذا القرار يعد أرضية صالحة يمكن أن ينطلق منها النقاش حول علاقة الدولة بوصفها صاحبة سيادة

(١) انظر في تطور النظرة نحو حق الدولة في استغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية وثيقة الأمم المتحدة A/AC. 97/13 عام ١٩٦٢ ، وكذلك كتاب الدكتور محمد المغربي بالإنجليزية عن هذا الموضوع ، بيروت ١٩٦٦ .

من اشخاص القانون الخاص فردا كان أم شركة .
ومن ثم فان مثل هذا العقد ، لا يخضع اساسا
لاحكام القانون الدولي .

ولمحكمة العدل الدولية سابقة هامة في شأن
امتيازات البترول بالذات ، حينما قامت حكومة
مصدق بتأميم البترول في ايران عام ١٩٥١ . فرفعت
الحكومة البريطانية دعوى ضد الحكومة الايرانية
امام محكمة العدل الدولية ، بحجة انها اخلت
بالتزامها قبل شركة انجلو ايرانيان التي كانت صاحبة
الامتياز . فقضت محكمة العدل الدولية في ٢٢
يوليو ١٩٥٢ بعدم اختصاصها بنظر النزاع تأسيسا
على ان الحكومة البريطانية لم تكن طرفا في هذا
الاتفاق وانه ليس اتفاقا دوليا ولكنه عقد امتياز
لا يمكن ان يتولد عنه التزام دولي بحسب
طبيعة (١) . وقد استقر هذا المبدأ عملا بعد تأميم
شركة قناة السويس .

فاذا انتهينا الى ان عقد الامتياز ، هو عقد من
عقود القانون الداخلي ، فان المسؤولية عن الاجلار
به لا تخضع لاحكام القانون الدولي ولا ترتب
مسئولية دولية . وان كان هذا لا يحول دون
اخضاعه لبعض المبادئ القانونية الاساسية المتعارف
عليها في المجتمع الدولي .

ومن المقرر وفق هذه المبادئ القانونية المتعارف
عليها في المجتمع الدولي ان حق الدولة في انتهاء
عقود الامتياز التي سبق ان منحتها هو حق اصيل
ثابت لها بمقتضى سيادتها ، حتى لو صاحب ذلك
تأميم المشروع ، لما تراه من دواعي مصلحتها العليا .
ومع التسليم بأن هناك حالات رأت فيها محاكم
بعض الدولة مراقبة سلامة التأميم الأجنبي اذا خلا
من شرط التعويض أو أخل بمبدأ المساواة في المعاملة
أو بالتزام دولي بمقتضى معاهدة - فان بعض المحاكم
في هذه البلاد قد انتهت الى نتائج مغايرة ، ولعل
أشهر هذه الاحكام هو الحكم المعروف بقضية
ساباتينو حيث قررت المحكمة الاتحادية العليا
الأمريكية ان التأميم غير المصحوب بسداد تعويضات
كاملة وحالة وفورية لا يعدو مخالفا للقانون الدولي
ويكفى ان يكون هناك وعد بالتعويض . وهو نفس
الاتجاه الذي اتجهت به بعض المحاكم الفرنسية بالنسبة

غيرها الحق في التحرى والتنقيب والاستغلال لجميع
الموارد الطبيعية في هذه المناطق .

وينص القانون العراقي رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧
الخاص بتخصيص مناطق استثمار لشركة النفط
الوطنية العراقية على منحها حقوق استثمار النفط
والمواد الهيدروكربونية في جميع الاراضي العراقية
بما في ذلك المياه الاقليمية وجرفها القارى .

وفي المملكة السعودية صدر في اول سبتمبر
١٩٦٨ قانون يخولها حق تملك الثروات الطبيعية
الكامنة في طبقات قاع البحر العام في المنطقة الممتدة
تحت البحر العام والملاصقة للجرف القارى
السعودي (١) . وكانت قبل ذلك في عام ١٩٤٩ قد
أعلنت استئاقها لهذا المبدأ ضمن سياستها البترولية ،
اتباعا لما سبق ان قرره الرئيس الأمريكى ثرومان في
عام ١٩٤٥ بنسبة للامتداد القارى للولايات المتحدة
الأمريكية .

ولتحديد المدى الاقليمى لسيادة الدولة على
ثرواتها الطبيعية أهمية خاصة بالنسبة للبترول
وقد ثارت المشكلة فعلا في نزاع بين أبو ظبى وشركة
التنمية البترولية للخليج عام ١٩٥١ . فقد كان
شيخ أبو ظبى قد منح هذه الشركة امتياز استخراج
البترول عام ١٩٣٩ . وفي عام ١٩٥٠ وبعد ان ظهرت
نظرية الامتداد القارى وأعلنت السعودية اعتناقها ،
منح الحاكم امتيازاً الى شركة أخرى للبحث عن
البترول في البحر . فاعترضت شركة التنمية بأن
هذا الامتياز الجديد يتعارض مع الامتياز السابق
منحه لها . وعين اللورد اسكويت محكما . فقضى في
النزاع بأن ما كان تحت المياه الاقليمية يكون امتياز
للشركة الاولى ، وما كان داخلا ضمن الامتداد
القارى ، فمن حق حاكم أبو ظبى ان يتصرف بمنح
امتياز له الى شركة أخرى (٢) .

- ٢ -

الطبيعة القانونية لامتيازات البترول

اول ما يجب ان نلاحظه انه ليس لامتيازات
البترول صفة المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية . بل
انها نصوص تعاقدية مبرمة بين دولة وبين شخص

(١) انظر بحث الدكتور محمد طاعت الغنيمى بعنوان تعليق
على القانون السعودى الخاص بتملك الدولة للثروات الطبيعية
لكائنة في البحر الأحمر .

Simon Siksek, the legal
Framework For oil concessions in the arab world
P. 106.

بما فيها البترول الموجودة في المناجم والمحاجر بمصر وباليام الاقليمية ملك للدولة . وينص قانون البترول الليبي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ على أن يعتبر البترول ملكا للدولة الليبية وينص القانون العراقي رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ على أن تعاقد شركة النفط الوطنية العراقية مع الغير لاستثمار مناطق مخصصة لها ، لا يؤثر على الملكية العامة لما في باطن الأرض من مواد نفطية وهيدروكربونية .

- ٣ -

أثر تغير الظروف على عقود الامتياز

من المقرر أن معظم امتيازات البترول التي منحتها الدولة العربية الى الشركات الاجنبية قد تقررت في ظروف جد مختلفة ، سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية او الدولية ، وأن بعض هذه الشروط يبدو مجحفا بمصالح هذه الدول . خصوصا وان قيام هذه الشركات باستخراج البترول هو استخراج لجزء من رأس المال . فالبترول ليس ناتجا دوريا متجددا من الأرض بل انه جزء منها ، يتناقص تدريجيا حتى يتلاشى بعد زمن . ثم أن الدولة قد ترى من مصلحتها الوطنية أن تتولى الاستغلال بنفسها فتسترد الامتياز أو تقوم بتأميم المشروع .

ولا تثار صعوبة اذا كان عقد الالتزام يرسم الطريق الى ذلك كما هو الامر في حالات الاستيلاء والقوة القاهرة والتخلي عن المساحات أو اذا أخلت الشركة بالتزاماتها المقررة في العقد (١) . أو اذا كانت هذه التعديلات موضع اتفاق .

ويبدو ان النظرية السائدة لتأييد حق الدول مانحة الامتياز سواء في استرداده أو تعديل شروطه هي نظرية تغير الظروف *Rebus sic stantibus* فوق هذه النظرية المستعارة من القواعد المقررة في القانون الدولي ، فان هناك شرطا ضمنيا في الاتفاقيات التي تبرم لمدة طويلة ، مقتضاه أن استمرار الطرفين في تنفيذ التزاماتهما مرتبط ببناء الظروف الجوهرية التي صاحبت توقيع الاتفاق أو العقد بغير تغير . ومن ثم فاذا تغيرت الظروف الجوهرية التي أبرم في ظلها العقد ، أدى ذلك الى سقوط العقد كله أو بعضه . وقد طبقت هذه القاعدة فعلا

(١) انظر نماذج من عقود البترول المتضمنة مثل هذه الشروط في مجموعة وثائق اتفاقيات البترول العربية ، جمع واعداد الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب دهب الطبعة الثانية ١٩٦٩

للتأميمات الجزائية ، ورغم أنها لا تتضمن تحديدا مسبقا للتعويضات ، ما دامت قد قبلت مبدأ التعويض وبينت وسائل تحديده (١) .

فاذا انتهينا الى أن عقد الالتزام ليس معاهدة ولكنه عقد داخلي ، فيجب أن نلاحظ أنه ليس مجرد عقد مدني ، بل إنه عقد يصطبغ بالصيغة الادارية ، لأنه يتعلق بمرفق عام حيوي ، بل انه وفق تعبير البعض عقد تنمية اقتصادية ، أي أنه يجب ألا يهدف الى الاستغلال بقدر ما يهدف الى تحقيق تنمية لصالح الدولة مانحة الالتزام .

وعلى هذا فان الطبيعة التعاقدية للالتزام ، ليست هي طابعه الغالب . بل انه عقد يتعلق بخدمة عامة أو مرفق عام (٢) . ووفق نظرية مجلس الدولة الفرنسي التي جارتها أحكام مجلس الدولة المصري فان الطبيعة اللائحية او التنظيمية لعقد الالتزام هي الغالبة ، وانه بناء على ذلك يكون للدولة تعديل هذا المركز اللائحي بارادتها المنفردة ، فيكون لها أن تتدخل لتعدل شرط الالتزام لا استنادا الى نصوص العقد ، بل استنادا الى سلطتها العامة باعتبارها مهيمنة على رعاية المصالح العام (٣) .

يضاف الى ذلك ، وعلى خلاف ما هو مقرر في الولايات المتحدة الامريكية ، فان قوانين الدول العربية تعتبر جميع موارد الثروة الطبيعية ملكا للدولة ، فلا يعد مالك الأرض التي يكتشف فيها البترول مثلا مالكا لما يتم اكتشافه . وكذلك يصير كثير من عقود الامتياز أو قوانين البترول الى أن منح الامتياز لا يخل بملكية الدولة للبترول المكتشف .

فالدستور المصري الحالي الصادر في مارس ١٩٦٤ ، ينص في مادته الحادية عشر على أن الثروات الطبيعية سواء في باطن الأرض أو في المياه الاقليمية وجميع مواردها وقواها ملك للدولة وهي التي تكفل حسن استغلالها . وقانون المناجم والمحاجر المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ يقضي بأن جميع الموارد الخام

(١) حكم محكمة استئناف اكس برونس في ٢ ديسمبر ١٩٦٥ . وانظر ايضا بحث الدكتور احمد صادق القشيري عن التأميم ، منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة عين شمس ، يناير ١٩٦٩ .

(٢) عكس ذلك رأى هيئة التحكيم عام ١٩٥٨ في النزاع الذي ثار بين الملكة السعودية وشركة أرامكو ، حينما منحت الحكومة السعودية امتياز نقل البترول الى شركة أسسها أوناسيس عام ١٩٥٤ (سيمون سيكسك المرجع السابق ، ص ١١٠) .

(٣) حكم محكمة القضاء الاداري مجلس الدولة المصري الصادر في ٢٧ يناير ١٩٥٧

نشاط الأمم المتحدة التي دعتها الى وضع برنامج لها كوسيلة للمحافظة على السلام . ولم تكن عقود الامتياز التي أبرمت قبل ذلك منذ عشرات السنين تتضمن اى التزامات على الشركات في أن تشارك في التنمية ، كما أن منها ما أبرم في ظل ضغوط اقتصادية وسياسية . ومن ثم فقد أصبح من حق الدول اعمالا لسيادتها الوطنية ووفق مبادئ الأمم المتحدة ، أن تطلب من هذه الشركات أن تستثمر جزءا من ارباحها في اقليم الدولة التي منحتها الالتزام ، أو أن تقيم صناعات بتروكيميائية أو لتصنيع البترول ، مثلما تنص على ذلك اتفاقية الحكومة المصرية مع بان أميركان عن خليج السويس عام ١٩٦٣ ، وقد ترى الدولة أن الاسعار التي تم الاتفاق عليها منذ سنوات لم تعد متفقة مع تغير الاسعار العالمية وظروف السوق العالمية ، فتطلب تعديلها أو تعديل الاتفاقية . وقد ترى الدولة وفق سياستها العليا أن تنتهج طريق الاستثمار المباشر فإذا كانت الدولة مثلا قد اخذت بالتخطيط الاشتراكي لأغراض التنمية ، فإن فعالية هذا التخطيط تقتضى سيطرتها على موارد الانتاج الهامة وفي مقدمتها البترول . فيكون لها أن تسترد الالتزام حتى لو لم يقع خطأ من الملتزم ، اى في غير الحالات التي ينص عليها العقد وحتى لو تضمن العقد نصوصا في أنه لا يجوز للإدارة أن تلجأ الى استرداد المرفق خلال مدة معينة ، فإن هذا لا يعنى أنها تنازلت عن سلطتها . ومثال ذلك ماتم في تأميم شركة قناة السويس البحرية بالقانون المصرى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ وهو في حقيقته استرداد لهذا المرفق الحيوى - كل هذه اسباب مشروعة تجيز للدولة أن تتدخل في عقد الالتزام بتعديل شروطه أو باسترداده أو بأى اجراء من اجراءات التأميم أو نزع الملكية ، مراعية في ذلك بطبيعة الحال مبدأ التعويض اذا كان له مقتضى ، على أن هذا التعويض لا يشترط أن يكون فوريا أو نقدا . . .

ففى المكسيك كانت المادة ٢٧ من الدستور تحدد الحالات التي يجوز فيها نزع الملكية للمنفعة العامة ، ومنها استخدام الموارد الطبيعية . ثم صدر قانون في ٢٣ نوفمبر ١٩٣٦ يحدد الحالات التي يجوز فيها نزع الملكية للمنفعة العامة وفق المادة ٢٧ من الدستور ، وقد جاء من بينها « استخدام الموارد الطبيعية » وتنفيذا لذلك صدر في ١٨ مارس ١٩٣٨ مرسوم ينزع لصالح الأمة ملكية بعض شركات البترول ، ويحدد طريق التعويض عن ذلك .

على عقود امتياز البترول ، وهى التى أدت في كثير من الحالات الى قبول شركات الامتياز تعديل هذه العقود وفق الظروف المتغيرة . كما حدث بالنسبة لقاعدة مناصفة الارباح وقاعدة التخلي عن المساحات واعتبار الربع جزءا من النفقات .

ووفق رأى فرانك هيندركس الذى كان مستشارا قانونيا في شئون البترول في السعودية الذى أدلى به في أول مؤتمر عربى للبترول عام ١٩٥٩ أنه لما كان هدف أى حكومة هو خدمة شعبها فإن هذا يقتضى في بعض الظروف أن تتحلل هذه الحكومات من الاحكام التعاقدية التى تقيدها . وأنه يجوز بناء على ذلك أن تدخل بطريق التشريع على نحو يمكن أن يؤدى الى تعديل عقود الامتياز . وهو وإن كان قد وضع قيودا لذلك ، واستثنى بالذات حالة ما اذا كان عقد الامتياز قد تضمن تعهدا من الدولة بالا تدخل اى تعديل عليه - إلا أن هذا الراى كان يمثل في هذا الوقت نظرة متقدمة بالنسبة لعقود البترول (١) .

هل يجوز للدولة تعديل عقد الامتياز بمقتضى سيادتها ويهمنى في هذا الصدد أن أصل الى تأصيل أكثر شمولاً من مجرد نظرية تغير الظروف ، التى لا يتصور اعمالها إلا بعد أن تنقضى فترة طويلة على إبرام العقد حتى يمكن القول بتغيير الظروف . فالسؤال المطروح هو هل يجوز حتى لو لم تتغير الظروف السائدة وقت إبرام العقد ، أن تصدر الدولة تشريعا يترتب عليه تعديل في الالتزامات أو الحقوق التعاقدية التى قررها عقد الالتزام ؟ .

لقد طرأت على المجتمع الدولى في السنوات الاخيرة في الستينات تغييرات عميقة . وقد أصبحت سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية ركنا أساسيا من حق تقرير المصير ، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المعروف في ١٦ ديسمبر ١٩٦٢ ورغم أنه لم يحقق جميع الامانى التى كانت معقودة على نشاط لجنة السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية ، إلا أنه أقر مشروعية التأميم ونوع الملكية والمصادرة اذا تطلبتها المنفعة العامة أو المصلحة الوطنية .

وقد أصبحت « التنمية » اليوم من بين أوجه

(١) سيمون سيكسك ، المرجع السابع ص ٤٩ - ٥٤ ، وقارن عكس ذلك راي جورج راي مستشار ارامكو الذى أدلى به عام ١٩٦٠ في مركز القانون الدولى المقارن بدالاس (١) ص ٥٥ وما بعدها ، نفس المرجع .

سياسة اقتصادية ضد مصالح الاقتصاد الكوبي .
وقد نصت قوانين التأمين على تعيين خبراء لتحديد
قيمة الاموال المؤممة على أن يصرف التعويض في
صورة سندات على الخزانة العامة .

وفي سيلان وضعت ثلاث شركات بترولية (شل
واسو وكالتكس) تحت الحراسة في يناير ١٩٦٤
ثم أمت بعد ذلك ثم صدر قانون في ١٧ ديسمبر
١٩٦٥ بتقرير تعويضات عن هذا التأمين بلغت قيمتها
٢٥ مليون روبية وهو ما يوازي ٤ مليون جنيه
و ١٢٥٠٠٠٠ جنيه استرليني للشركات الثلاث .

وفي ايران صدر في عهد حكومة مصدق في أول
مايو ١٩٥١ قانون يلزم الحكومة بأن تحل محل شركة
الأنجلو ايرانيان للبترول وأن يحل الخبراء الايرانيون
في صناعة البترول محل الخبراء الاجانب مع الاستمرار
في تزويد عملاء الشركة السابقين بالبترول بأسعار
معقولة مقبولة دوليا .

وفي كوبا صدرت قوانين تأمين المشروعات
الامريكية عام ١٩٦٠ وكانت تمثل ٣٠ و ٧١٪ من
الاستثمارات الاجنبية . ومنها القانون رقم ٨٥١
لسنة ١٩٦٠ وكان من بين ما تناوله تأمين ستاندرد
اويل . وكان أساس التأمين اتهام امريكا بانتهاج

الخلاصة

استثمار شركات النفط الاجنبية بالمساحة التي
كانت تستغلها فعلا واستردادها بمقتضى ذلك
مساحة تبلغ ٩٩٦٪ من المساحة التي كان قد منح
امتياز البحث فيها للشركات الاجنبية . بل ومثال
ذلك اصرار ليبيا على رفع الاسعار المعلنة للبترول
في تعاملها مع الشركات صاحبة الامتياز وقيامها في
شهر يوليو من هذا العام بتأمين الشركات الاجنبية
التي تقوم بتوزيع البترول في ليبيا (١) . وتصبح
القضية العاجلة المطروحة هي قضية الزام الشركات
الاجنبية بتخصيص جزء من ارباحها للاستثمار في
الدول العربية مانحة الالتزام . وهو خطوة نحو
تحقيق هدف أن يصبح البترول العربي في خدمة
التنمية في البلاد العربية .

ونخلص مما تقدم الى ان سيادة الدولة على
ثرواتها ومواردها الطبيعية تعد قاعدة من قواعد
« النظام الدولي » أي التي لايجوز مخالفتها في أي
اتفاق من ثم واستنادا الى ذلك يمكن إعادة النظر في
العقود القائمة التي تتنافى مع هذه القاعدة
الاساسية .

ولا شك أن اصرار الدول العربية على حقها من
شأنه أن يدينها من تحقيق أغراضها . ومثال ذلك
الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية منذ
عام ١٩٦٥ للحد من حرية تصرف الشركات الاجنبية
في الغاز الطبيعي واجراءات وضعها بعض الشركات
الاجنبية تحت اشراف الدولة بعد عدوان يونيو
وما أدى اليه ذلك من الوصول الى شروط أفضل
وما انتهت اليه بعدها ، في يونيو من هذا العام من
تأمين المصالح الامريكية والبريطانية والالمانية الغربية
والايطالية . في بعض الشركات المنتجة للبترول .
بل ومثال ذلك القانون رقم ٨٠ الذي أصدرته
العراق في ديسمبر ١٩٦١ والذي حددت فيه مناطق

(١) انظر تعليق مجلة MEED في عددها الصادر في ١٠ من
يوليو ١٩٧٠ على قرارات التأمين وتوقعاتها أن تقوم ليبيا على
تأمين انتاج البترول

نظرية

التدليس في التشريع المصرى

لأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم

المعيد بطنية الحقوق - جامعة القاهرة

الالتزام ولكن أهميته لا تظهر الا في الالتزام الذى ينشأ من العقد .

ويترتب على أن الرضى جوهر العقد والمحل والسبب شروطا للرضى أنه لا يقوم اذا تخلف احد هذه الأمور ويكون العقد باطلا أى أن البطلان هو الجزء الذى فرضه القانون على تخلف احداها واذا كان البعض يضيف الى اركان العقد ركنا آخر هو الشكلية أو التسليم فاننا نرى ذلك طريقة معينة لصدور الرضى وليس ركنا فى العقد .

ويتطلب التراضى وجود ارادتين متطابقتين هما الإيجاب والقبول ، ويتطلب انعقاد العقد وجود التراضى وهو يوجد بتبادل التعبير عن الارادتين المتطابقتين فضلا عن توافر شروط المحل والسبب ، وقد يكون التراضى موجودا ولكنه غير صحيح وذلك عندما تكون الارادة معيبة بغلط أو تدليس أو اكراه أو استغلال ، أو عندما يقيم القانون قرينة قاطعة على أنها معيبة ، وقد فعل ذلك فى حالة ناقص الأهلية بحيث لا يمكن نفي دلالة ارادته ولا محاولة الإبقاء على العقد بدعوى أن العاقد القاصر لم يصبه ضرر ولو حتى كان قد أصاب من العقد مفعما ، أى أن التراضى لا يكون صحيحا اذا صدر من غير ذى أهلية أو ممن شاب ارادته عيب من عيوب الارادة ، ومتى فسدت الارادة بشئ من ذلك فان العقد يكون قابلا للإبطال لمصلحة من عيبت ارادته حقيقة أو افتراضا خلافا لما سبق ذكره من أن العقد يكون باطلا (بطلانا مطلقا) اذا انعدم الرضى .

فالرضاء المعيب هو رضاء موجود ولكن احدى الارادتين أو كلاهما غير سليمة لأنها لم تصدر عن بيئة أو عن بصر كامل أو حرية تامة فى الاختيار .

التراضى هو ركن العقد الرئيسى والذى يجب أن ينصب على محل معين (أو قابل للتعين) وممكنا ومشروعا ، كما يجب أن يرمى المتعاقد برضاه بالعقد الى غرض مشروع يسعى الى تحقيقه .

فالعقد جوهره الرضى ، ويقوم الرضى على محل وسبب ، ولكل من المحل والسبب شروطهما المستقلة . واذا كان هناك من يقول بأن الركن الوحيد للعقد هو الرضى - والمحل والسبب هما ركنا فى الالتزام وليس اركان فى العقد فان الاصطلاح قد جرى على اعتبارهما من اركان العقد فالعقد لم يقصد لذاته وإنما لما ينشئه من التزام وهو لا بد فيه من محل وسبب والا كان باطلا وترتب على ذلك بطلان العقد .

ثم انه لا يتصور أن يكون للالتزام اركان ، انما الذى يتطلب الأركان هو الواقعة التى أنجبت الالتزام ، هذه الواقعة القانونية هى التراضى والذى من عناصره المحل والسبب ، ثم أن المحل والسبب متصلان أوثق اتصال بالادارة وبالتراضى الذى هو جوهر العقد ، فارادة كل عاقد لا تصدر الا مقدرة لمحل التعاقد عارفة بسببه ، وبغير ذلك لا تكون هناك ارادة وبالتالي فان المحل والسبب من عناصر الرضى لا من اركان الالتزام .

وقد حصر الدكتور السنهورى اركان العقد فى التراضى والمحل والسبب الا أنه فصل بين المحل والسبب فجعل السبب ركنا فى العقد حيث أن العقد يقوم على الارادة وهى يجب أن تتجه الى غاية مشروعة وهذا هو السبب ، أى أنه يرى أن للعقد ركنان هما التراضى والسبب ، أما المحل فهو ركن فى

وإذا كنا نتكلم عن التدليس في التشريع المصري فإننا لا نجد مفرا من محاولة البحث عنه في القانون الروماني والشرعية الإسلامية ، فنخصص الباب التمهيدى للتدليس في القانون الروماني والشرعية الإسلامية .

الباب التمهيدى - التدليس في القانون الروماني والشرعية الإسلامية

إذا كان قانوننا المصري قد استقل بذاته وأصبح له كيانه الخاص بين تشريعات الدول ، فإن هذا لا يجعلنا نفعل عن مصدره الحقيقى ، فلقد كان قانوننا في بداية أمره منقولا من القانون الفرنسى ثم تشكل وصقل في قالب وطنى متأثرا بظروف مجتمعنا فأضحى معبرا عن بيئة مصرية صميمية ، وإذا ما سائرنا هذا المنطق لنهائيه لوجدنا أن القانون الفرنسى قد انحدر بدوره من القانون الروماني ونرى اتماما لفائدة البحث أن نعرض لمنبع نظرية التدليس ، أى نحاول تلمس جذور النظرية في القانون الروماني أيضا للرؤية وملاحقة لما أصاب النظرية من تطور وما لحقها من صقل .

ثم أننا لا نستطيع إخفاء حقيقة شعورنا في وجوب أن تكون الشرعية الإسلامية هي الشرعية العامة المنطبقة في كافة المعاملات ولرغبتنا في الإفادة بما لفقهاء الشريعة الفراء من بعد نظر وعمق في التفكير يصل الى أغوار بعيدة وقوة في القرينة فنحاول الاستقصاء والبحث لنعرف كيف نظر علماء الشريعة الى التدليس ، وما هو حكم القرآن واحاديث الرسول (صلعم) فيه ؟

فينقسم الباب الى فرعين نخصص الاول للقانون الروماني ، والثانى للشرعية الإسلامية .

الفرع الأول - القانون الروماني (١)

لم يتضمن القانون المدنى نصا يعاقب على التدليس ، فلم يكن القانون الروماني في عهده الاول يعرف التدليس ، فالقانون في ذلك الحين كان معروفا بشدة قيوده الشكلية من الاشارات والالفاظ بحيث كان لا يعول على ما انتواه الافراد بعقودهم

وحيث ان الرضى جوهر العقد فلن يكون صحيحا متى كان الرضى معيبا .

وإذا كان الفقه قد عمل معاولة في مبدأ سلطان الارادة في تطور طويل لا مجال للخوض في تفاصيله فلا شك أنه لا يزال هناك بصيص لا يزال باقيا من المبدأ وتجد جانباً كبيراً من هذا البصيص تحتلته النظرية العقدية ، ولو دققنا النظر لوجدنا أن عيوب الرضاء تتصل به أوثق اتصال فالعبرة في قيام العقد بالارادة الحقيقية وهي التي يأخذ بها القانون وما دام للارادة الشأن الاول في انشاء الروابط القانونية وفي ترتيب آثارها فيجب أن يظل للارادة سلطانها الكامل بأن تكون مبراة من كل ما يشوبها ، أما ان اعتورها عيب من عيوب الرضى ويظل العقد مع ذلك ملزماً فلن يكون لها ذلك السلطان . . . ولكن يجب التحفظ على هذا القول إذ أننا لو أطلقنا في الامتداد بمبدأ السلطان الكامل للارادة لأطاح ذلك بما يجب أن يتوافر للمعاملات من الاستقرار وأودى بالثقة بين المتعاقدين .

ولا شك في أن القانون يعتد بسائر هذه الاعتبارات المتعارضة فهو ان كان يجيز ابطال العقد لعيب شاب الارادة متأثراً بمبدأ سلطان الارادة فهو يشترط مثلاً اتصالاً العيب الذى شاب احدى الارادتين بعلم المتعاقد الآخر على الأقل (إذا لم يكن قد صدر منه) لئى يقضى بابطال العقد ، كما أنه في التدليس والاكراه تمنع مشروعية الفرض لدى المدلس أو المكره من ابطال العقد ويبقى صحيحا . ولا شك ان في ذلك رغبة أكيدة من المشرع في الحفاظ على الثقة التى يجب أن تتوافر في التعامل .

ولقد كانت عيوب الارادة في التقنين المدنى القديم ثلاثة هي : الغلط والتدليس والاكراه وكان يلحق بها الغبن في بعض تطبيقاته وان لم يكن عيب في الارادة ، بل عيب في العقد ذاته ولقد اضاف المشرع في التقنين الأخير الى هذه العيوب عيباً رابعاً هو الاستغلال ، كما توسع في الأخذ بنظرية الغلط على أوسع نطاق ولقد كان في ذلك ما يقتضى أن يلغى نظرية التدليس حيث أغناه التوسع في نظرية الغلط عن الإبقاء عليها ولكنه لم يفعل فأضحت العيوب الحقيقية التى تشوب الارادة وتجزئ طلب ابطال العقد فضلاً عن العيب الافتراضى وهو نقص الأهلية عيوباً أربعة هي : الغلط والاستغلال والاكراه والتدليس . . .

(١) الدكتور محمود سلام زناي - القانون الروماني .

يفترض في كل انسان أن يكون على شيء من الحرص وأن يتوقع ممن يتعاقد معه محاولة الحصول على أكبر فائدة مستطاعة لنفسه . وثانيهما الغش المعاقب عليه لانطوائه على سوء نية ويسمى بالغش السيئ *dolus malus* .

وأما عن الشق الثاني من السؤال فلقد قرر البريتور لمن يقع ضحية الغش أكثر من وسيلة قانونية ليصلح بها ما أصابه من ضرر بسبب ما أوقعه به المتعاقد معه فله أن يطلب إعادة الشيء إلى أصله فيمكن لمن نفذ التصرف المقترن بالغش أن يلغى هذا التصرف ويعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل أجرائه ، وكان له دعوى يرفعها على مرتكب الغش وتعرف بدعوى الغش ودفع يدفع به المجنى عليه دعوى مرتكب الغش .

أما عن الوسيلة الأولى وهي إعادة الشيء إلى أصله *Restitutio in integrum* فبمقتضاها كان لمن وقع ضحية الغش أن يطلب إلى الريتور إعادة الشيء إلى أصله فكان هذا الاجراء يستتبع الغاء التصرف الذي تم تحت تأثير الغش ، ولا شك أن في هذا الاجراء تقدما في الفكر لا يجحد ، ونظرا لخطورة الأثر المترتب عليه قد أحيط ببعض الضمانات فكان البريتور لا يقرر إعادة الشيء إلى أصله إلا بعد فحص الموضوع ثم أنه لا يمنحه إلا في حالة عدم وجود وسيلة أخرى لتحقيق العدالة .

والوسيلة الثانية دعوى الغش *actio doli* دعوى بريتورية مبنية على الواقع *infactum* لأن صيغتها كانت تتضمن عرضا لوقائع ما حدث ويجب رفعها خلال السنة التالية لوقوع الغش فإذا رفعت بعد ذلك لم تكن تمكن المدعى إلا من الحصول على ما أثرى به الفاعل نتيجة الغش وقد أطل قسطنطين مدة رفع هذه الدعوى إلى سنتين ، كما أنها دعوى تحكيمية بمعنى أنه كان يمكن للمدعى عليه تفادي الحكم عليه برد ما يطالب به .

ويؤدي الحكم في هذه الدعوى إلى إلحاق الوصمة بالمحكوم عليه ، لذلك أحيط استعمالها ببعض الضمانات فلم تكن الدعوى تمنح للراغب في استعمالها بمجرد طلبها فقد كان الحاكم القضائي يحتفظ لنفسه بالحق في فحص الموضوع قبل إعطائها ثم أن هذه الدعوى لم تكن تمنح إلا في حالة عدم وجود دعوى أخرى في متناول يد المجنى عليه

بل كانت العبرة بالقالب القانوني الذي أفرغ فيه العقد وما احتواه ذلك القالب من عبارات ورموز في وضع معين ، ثم أن التصرفات القانونية كانت قليلة العدد وكانت تتطلب شيئا من العلانية ، لو أضفنا إلى ذلك صرامة الأخلاق وبساطتها في ذلك العهد ومعرفة الناس بعضهم البعض لأدركنا العلة في ندرة التجاء أحد المتعاقدين إلى غش المتعاقد معه ، إلا أن المجتمع الذي يعيش فيه القانون الروماني خضع هو الآخر لدستور التطور الحيوي وأصابه ما أصاب كل كائن من أحداث بسبب ما يعرفه بالحياة من مفاجآت وما يتولاها من شئون مختلفة بحكم أفاعيل الزمن إذ أصبحت روما مدينة كبيرة تعج بالناس من كل جنس ولون ومن ناحية أخرى وجدت تصرفات رضائية لا تتطلب شيء من العلانية فشاع الالتجاء إلى الغش وكثر ضحاياه ، فكان من الطبيعي أن يتدخل البريتور لحماية المتعاقدين منه ومعاينة مرتكبيه بفرض جزاء على الغش وقد تم ذلك في أواخر عصر الجمهورية وفي حوالي منتصف القرن الأول قبل الميلاد على يد « اكويليوس جالوس » .

وأول ما يعن لنا هو التساؤل عن ماهية التدليس كما عرفه الرومان ؟ وما هو الجزاء الذي وضعه البريتور عليه ؟

وفي الإجابة عن الشق الأول من السؤال نجد الفقيه « اكويليوس جالوس » يعرف الغش بقوله : « اتيان أمر ما مع التظاهر باتيان آخر » أي أن الغش هو مظهر خداع أو هو « كل احتيال يرتكب من أجل خداع الغير ويتمثل في التظاهر بأمر ما مع اتيان أمر آخر » ولقد عمم الفقيه « لابيوس » فكرة التدليس بتعريفه بأنه « كل مكر أو خداع أو احتيال بهدف التدليس على الغير أو خداعه أو الاحتيال عليه (ليفي بريل ص ٩٦ - لوبوانت مونييه ص ١٦٨) » .

ثم أن الرومان كانوا يفرقون بين فرعين من الغش : أولهما الغش المسموح به ويسمى الغش الحسن أو المباح *dolus bonus* وكان يتمثل في محاولة المتعاقد الاستفادة من ذكائه ومهارته في التعامل واستغلال جهل المتعاقد معه وقلة خبرته للاستفادة من العقد بأكثر صورة ويكون ذلك بالمبالغة في تقدير قيمة الشيء والتحويل في بيان صفاته ، ولقد كان يعتبر هذا الفعل أمرا مشروعاً على أساس أنه

لا يستطيع المجنى عليه سوى المطالبة بتعويض الضرر الذي أصابه .

أى أنها اتخذت انصفة التعويضية المقررة على ارتكاب التدليس في وقتنا الحالى .

الفرع الثانى - الشريعة الإسلامية (١)

الحيلة هى الحقد وجودة النظر والقدرة على التصرف وما أحوله وما أحيله والحيلة والحيلة وما يتوصل الى حاله وما خفيه ، وأكثر استعمالها فيما فى تعاطيه خبث وقد تستعمل فيما فيه حكمة - قيل فى وصف الله عز وجل وهو شديد المحال ، أى الوصول الى ما فيه حكمة فى خفية من الناس ، وعلى هذا النحو وصف بالمكر والكيد ، لا على الوجه المذموم تعالى الله عن القبيح وفى العرف اللغوى غلب إطلاقها على ما يكون من الطرق الخفية التى يتوصل بها الى حصول الغرض بحيث لا يتفطن له الا بنوع من الدكاء والفطنة ، وتنصرف أيضا الى الطرق الخفية التى يتوصل بها الى الغرض الممنوع منه شرعا أو عقلا أو عادة ، والحيلة لغة وعرف المكر والخديعة والكيد لكل فعل يقصد فاعله به خلاف ما يقتضيه ظاهره . وأكثر ظهورها فى الفعل المذموم ويقصد فاعله انزال مكروه بغيره .

والرسول عليه الصلاة والسلام يقول « المكر والخديعة فى النار » . وقد ترمى الحيلة الى الفعل الحمود وهو أن يقصد فاعله الى استدراج غيره لما فيه مصلحة ، ويقول الرسول « الحرب خدعة » ويقول الله تعالى : « ولا يحق المكر السيئ الا بأهله » ..

من هذا يتبين أن التدليس منه ما هو مشروع وجائز ، ومنه ما هو محظور غير جائز . وغير الجائز محظور بالقرآن من حيث ذم النفاق وهو الاحتيال والمراوغة باظهار الخير مع ابطال الشر وفيه آيات كثيرة على اعتبار النفاق حيلة ظاهرها الايمان والتسليم والاذعان وباطنها التكذيب والخبث والشر والله يقول « ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم » وقوله عز وجل « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

والحيلة غير الجائزة محظورة بالسنة الشريفة

فاذا كان فى وسعه اصلاح الضرر بمقتضى وسيلة قانونية أخرى لم يكن له الحق فى استعمال دعوى الغش ، ولقد كان بين يدى ضحية الغش فى أغلب الأحوال وسيلة أخرى للحصول على اصلاح الضرر فأدى هذا القيد من الناحية العملية الى تضيق مجال استعمال هذه الدعوى فلا محل لاستعمالها فى عقود حسن النية لأن الدعوى التى تحمل العقد تنطوى فى ذاتها على جزاء الغش الذى يرتكبه أحد المتعاقدين فى مواجهة الآخر ، كذلك لم يكن الغش يؤخذ مأخذ الاعتبار فى عقود القانون الضيق .

وكان فى متناول يد من يقع ضحية غش وسيلة يستطيع بمقتضاها تعادى الحدم عليه بتنفيذ العقد وهى الدفع بالغش *exceptio doli* فكان له التمسك بالدفع بالغش اذا ما رفع المتعاقد المرتكب الغش دعوى على المتعاقد معه لمطابقته بتنفيذ العقد وكان يلجأ لهذا الدفع فى دعاوى القانون الضيق ، وقد استعمل الدفع بالغش فى مجالات أخرى غير الغش أو التدليس على يد فقهاء القرن الثالث الميلادى .

واذا ما أردنا تقييم النظرية فى القانون الرومانى بعد هذا العرض السريع لوجدنا أنها تعكس تقدما فى الفن القانونى وفخازرة فى التفكير ، فلقد منح المدلس عليه أكثر من وسيلة لحمايته ، ولا شك أن فى اعطائه الحق فى طلب إعادة الشئ الى أصله ما يبارى القوانين الحديثة ثم أنهم قد عرفوا التفرقة بين التدليس المذموم المعاقب عليه وبين المهارة فى التعامل وأسموها بالتدليس الحسن ، وهى تفرقة معمول بها فى أحدث القوانين ومنها القانون المدنى الحالى واذا كان القانون لم يكن فى بادىء الأمر يعاقب على الغش فلقد تدخل البريتور قائما بواجبه فى حماية المتعاقدين ملاحقا لتطورات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الخبرة والرقابية ولقد كان تدخله لفرض جزاء على المدلس وهو يتخذ فكرة العقاب فكانت دعوى الغش دعوى جزائية فاذا ارتكب الغش بواسطة أحد الخاضعين لسلطة غيرهم كانت دعوى الغش توجه على سبيل التخلل *Noxaliter* ضد صاحب السلطة عليه ، وقد فقدت الدعوى هذا الطابع تدريجيا فهى لم تكن تمكن المدعى من الحصول على أكثر من تعويض ما أصابه من ضرر ، وفى حالة تعدد مرتكبي الغش

(١) انظر رسالة الشيخ محمد عبد الوهاب بحرى فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥ - جامعة الأزهر .

ولهذا ابيح في الشريعة الاسلامية الحنيئة
ما يكون متروعا من الحيل ووسائل المزعج
الدموم شرعا وان الضابط في معرفه المباح من
الدموم ان الاولى هى التى يكون مقصودا بها احياء
حق او دفع ظلم او فعل واجب او ترك محرم او
احقاق حق او ابطال باطل كالاكتيال على اظهار
الحق ودفع التهمه عن البرىء وجواز التخلص من
الذى بالحيله . وللحيلة المشروعه دلاله من السنة
الشريعه ، من ذلك التحايل لاستخراج الحقوق او
للتخلص من الظلم ، ومنها الى ستر ما يستحسن
منه بالحيله وليس يدخل هذا في باب الرياء والكذب
وانما هو من باب التجمل واستعمال الخياء وطلب
السلامه من الناس « اذا حدث احدكم في صلاته
فليأخذ بانه ثم لينصرف » .. وعن عائشة رضى
الله عنها قالت : دخلت هند بنت عتبة على رسول
الله فقالت ان ابا سفيان رجل شحيح لا يعطينى من
النفقة ما يكفينى ويكفى بنى ، الا ما اخذت من ماله
بغير علمه فهل في ذلك جناح ؟ فقال خذى من ماله
ما يكفيك وبنيك ..

من هذه النظرة السريعة نرى أن علماء الشريعة
الاسلامية قد عنوا بأمر الحيلة التدليسية وقرروا
لها بحوثا ، وفي الواقع فان أهم ما يلفت النظر هو
هذه القاعدة العامة الشاملة التى عرفها فقهاء
الشريعة والتى تقضى باعتبار المقاصد فى التصرفات
والاعتداد بالنيات ومحاسبة كل متعاقد بقدر
ما انتوى .

ولا نفعل عن حقيقة ادراكهم للتفرقة بين الحيل
المشروعة الجائزة بين الناس ، وبين الحيل المدمومة
المقوتة بينهم ..

ويكفى لبيان مدى ما وصلت اليه الشريعة
الاسلامية مما لم تبلغه القوانين الوضعية الا فى
القرن العشرين من تقدم فى الفكر ، أن نذكر الحديث
الشريف عن الرسول عليه الصلاة والسلام « انما
الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » ، فمهما
أظهر الشخص من صفات حميدة ففى النهاية لن
يحاسب الا على ما كان يبطنه فى نفسه من مكر أو
خدعة ، وفى ذم المدلس وتوعده بالجزاء الأخرى
حديث الرسول « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة
بقدر غدوته فيقال : هذه غدرة فلان » .

والتي تنهى عن الفس فى المعاملات كالنهي عن حيلة
التصرية ، ويقول الرسول « لا تصروا الابل والغنم
فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها
ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر »
- متفق عليه - ولمسلم « فهو بالخيار ثلاثة أيام » ،
ومعنى التصرية الجمع مثل تصرية الماء فى الحوض
أى جمعها ومعنى الحديث الشريف : لا تجمعوا
اللبن فى ضرع الابل والغنم عند ارادة بيعها حتى
يعظم ضرعها ويمتلئ باللبن فيظن المشتري أن كثرة
اللبن عادة لها فيندفع الى شرائها متأثرا بهذا الوهم
الذى ادخله فى نفسه البائع . ويجيز الرسول لمثل
هذا المتعاقد ان يبطل العقد باعادة الابل التى اشتراها
ورد مقدارا من التبر بدلا من لبنها الذى استفاد به .

كما أن الرسول يقول « من غش فليس منى » فى
حكاية اصابة الأصبع بالبلل عند ادخالها فى
الطعام ..

والتدليس محظور ايضا على أساس اعتبار
الأعمال بالنيات فى العبادات والمعاملات قال
الرسول : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ
ما نوى » ، « من غشنا فليس منا » .

وواضح من تحرى النهج العام فى المعاملات فى
نطاق الشريعة الاسلامية ما للعبرة بالنية والمقاصد
والمعاني من الأثر فى تفسير العقود والمعاهدات ، وإذا
ما أجلنا النظر فى بعض الأحاديث الواردة عن الرسول
عليه الصلاة والسلام لوجدنا منها ما يدل على النهي
عن أمر لا يخرج عن كونه أحد الوسائل التدليسية
التي توقع المتعاقد فى وهم زائف يدفعه لبرام العقد
فالرسول قد نهى عن جلسة النجش ، وهو أن
يزيد فى السلعة من لا يريد شراءها ليقترى به
المستسام فيظن أنه لم يزد فيها هذا القدر من
الضمن الا وهى تساويه فيفتر بذلك ويشترى بضمن
أكثر ارتفاعا ، ومثالها حديث التصرية السابق
ذكره . ولقد سار الصحابة رضوان الله عليهم فى
نفس هذا النهج ، فلقد أجمع أصحاب الرسول
صلى الله عليه وسلم على تحريم الحيل وابطالها
وكان مرجعهم فى ذلك القواعد الشرعية وهى بناء
الشريعة على مصالح العباد وسد ذرائع الفساد
والاعتداد بالمقاصد فى التصرفات مقتدين فى ذلك
بالكثير من الأحاديث والآيات القرآنية والتي أوردنا
أمثلة لها فيما تقدم .

العيين على أساس أن الغلط في حالة التدليس يكون غلطا مستشارا في نفس العاقد بمعنى أنه قد قام في ذهن العاقد بسبب نشاط خارجي قام به شخص آخر ، أما في الحالة الثانية فيكون الوهم قد قام في ذهن العاقد من تلقاء نفسه ودون تأثير خارجي من أحد ، ويمكننا أن نقول إذا أن التفرقة بين الغلطين تكون على أساس أن أحدهما غلطا مستشارا والآخر غلطا تلقائيا .

وإذا كان التدليس هو استعمال شخص طرقا احتيالية لايقاع شخص آخر في غلط يدفعه الى التعاقد ، فإنه يختلف عن الغش Traude الذي هو عمل يعتمد اليه الشخص بقصد الاضرار بحقوق شخص آخر فهو يحصل بعد تكوين العقد كأن يبدد المدين ما في ذمته حتى لا يجد الدائنون فيها شئنا ينفذون عليه ، بعكس التدليس الذي يكون في اثناء التعاقد ويدفع الشخص الى التعاقد فلا يمكن ان يقع خارج دائرة العقد او بعد التعاقد .

أما الغبن فهو الضرر الذي يلحق أحد المتعاقدين بسبب شروط العقد التي تخل بالتعادل بين المنافع فهو اختلاف في التعامل بين ما يعطيه العاقد وما يأخذه بمقتضى العقد ، فالبائع الذي يبيع عقاره بثمن بخس يعتبر مغبونا لأن المنفعة التي تلحقه بالتزام المشتري بالثمن أقل من المنفعة التي يحصلها لهذا المشتري بتمليكه العين ويكون الطعن في مثل هذا العقد في حالات خاصة يقضى بها القانون مجردا من قواعد الارادة ويكون الاعتداد بالغبن لابطال العقد باعتباره عيب فيه متعلقا بنظرية السبب في عقود المفاوضات على أساس أن اختلال التعادل بين الالتزامات إذا كان كبيرا يشكل اختلالا في سبب اقدام العاقد على إبرام العقد بصرف النظر عن الدافع الذي حدا بالمغبون الى إبرام العقد الذي يجب ان يكون الغلط الناجم عن احويل التي ادخلت عليه في حالة التدليس .

ثانيا - التدليس المدني والتدليس الجنائي :

يبتعد التدليس المدني Dol civil عن التدليس الجنائي Dol criminel بعد القانون المدني عن قانون العقوبات ، فالأول يندرج كعيبا من عيوب الرضى في إبرام العقود تحت نظرية الالتزامات بالقانون المدني ومن ثم فإنه يخضع في تنظيمه وفي

الباب الأول - حصر نطاق التدليس

وتحديد أسبابه

قبل أن نقيم نظرية التدليس كما حددها القانون لنهدمها بعد ذلك فأننا نجد أنفسنا ملزمين بتحديد نطاق بحثنا ، ويقتضى ذلك أن ننفض الغبار حول ما نقصد ونعنى ، حتى نسلم لنا جوهر نظرية التدليس خاليسا مما قد يعلق به في ذهن من شواذب ، وفي الحقيقة فإن التدليس قد تشابه بأمور كثيرة كالفسخ مثلا وهو الضرر الذي يلحق أحد المتعاقدين من العقد وكذلك الغش وهو لا يفترق عن التدليس إلا في وقت حدوث كل منهما ، ثم أن التدليس ليس إلا وسائل معينة تؤدي الى ايقاع المتعاقد في غلط ، فما الفارق بين التدليس والغلط إذن ؟ وإذا كان القانون الجنائي يعاقب على النصب باعتباره جريمة جنائية فلماذا يعتد القانون المدني بالتدليس وهو ليس إلا نصب واقع على المتعاقد ، ثم أن المدين حين تقوم بالاتفاق مع شخص من الغير على التعاقد معه الاضرار بالدائنين فهو ليس إلا تدليسا عليهم بالاشتراك مع شخص آخر متعاقد معه وإذا كنا نبحث عن الشخص الذي يحاول استغلال حذقه ومهارته فستفعل المتعاقدين معه فلماذا لا نعنى بمن يستغل حذقه ومهارته للافلات من أحكام القانون والهروب من تطبيق القانون عليه وهو ليس إلا مدلس على القانون ، وأخيرا وليس آخرا فإن تحديد جوهر نظرية التدليس يقتضى البحث عن الأساس الذي اقام عليه الفقه هذه النظرية فيقتضى منا حصر نطاق التدليس افراد فرع أول لتمييز التدليس عما يشابهه من أنظمة ، وآخر لتحديد الأساس الذي قامت عليه نظرية التدليس .

الفرع الأول : تمييز التدليس عما يشبهه به .

أولا - التدليس والغلط والغش والغبن :

غلط Erreur هو أن يتوهم العاقد غير الحقيقة فيندفع الى التعاقد ، والتدليس Dol هو ايقاع المتعاقد في غلط يدفعه الى التعاقد ، ففي كلا الحالتين يشوب ارادة العاقد عيب يجوز له أن يطلب ابطال العقد ، وفي كلا الحالتين يكون هذا العيب هو غلط أو تصور غير الحقيقة ، ويتميز

المفسد للتصرفات وبين النصب حيث جوهه الوسائل الاحتيالية ، كما بين الغرض من هذه الوسائل اذ لابد وفقا لهذا القانون أن يعمل الجاني بوسائل خارجية ترقى بفشه وخداعه الى مصاف اساليب الاحتيال الواردة فيه على سبيل الحصر وأن يكون استخدام هذه الوسائل لغرض الاستيلاء على كل أو بعض ثروة الغير وهذا هو ما اقتدى به المشرع المصري في تقريره العقاب على التدليس الجنائي .

وايا ما كان من شأن هذا التداخل فلا شك في وضوح التفرقة الآن بين الشبهين فمن حيث الغرض نجد أن الغش في النصب يتخذ وسيلة لسلب مال الغير كله أو بعضه في جميع الاحوال أما في التدليس فإن الغرض من الغش هو مجرد جر المدلس عليه الى التعاقد ، ومن حيث الجوهر يمكن القول أن النصب اقوى واشد جسامة من التدليس ، فاذا كان يكفي في الوسائل الاحتيالية المكونة للآخر الكذب العادي أو مجرد الكتمان ، لابد في الاول أن يكون الكذب مدعما بشيء من الحبك المسرحي أو الخارجى mise en scène أو على الأقل يكون مؤيدا بادعا اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ولست واضحة الزعم متى كان لها تأثيرها في انطواء كذب الجاني وتوصله للمال ، ثم ان الوسائل الاحتيالية التي يتكون بها النصب محددة في النص على سبيل الحصر حيث جمع فيها المشرع أشد درجات التدليس وأقصى صورها .

ولا شك اذا ان الطرق الاحتيالية التي يتكون بها النصب يتحقق بها كذلك التدليس ولكن العكس غير صحيح ، فدائرة التدليس المدني أوسع من دائرة التدليس الجنائي ، فلا يشترط في الطرق الاحتيالية أن تبلغ الجسامة المطلوبة في حرمة النصب الجنائية بل يكفي أن تتجاوز حدود النزاهة المألوفة في التعامل ، ومرد ذلك الى أن القانون المدني يعنيه سادة مبدأ حسن النية في ابرام العقود وتنفيذها ، أما النخبة الجنائية بتجريم النصب فقد روعى فيها صيانة أموال الناس مما يفوت عليهم ملاحظته من الخداع المسبوك والذي يستهدف الاستيلاء على مال الغير . .

(حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ مايو سنة ١٩٣٤ م ٤٦ ص ٢٨٢ في التمييز بين التدليس المدني والتدليس الجنائي) .

احكامه لهذا القانون اما التدليس الجنائي أو النصب Escroquerie فهو أحد الجرائم المعاقب عليها في الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري وهو « استعمال طرق احتيالية أو وسائل أخرى محددة في القانون المذكور للتوصل الى الاستيلاء على منقول للغير » ويمكننا القول ان التدليس والنصب قد نشأا مختلطين فكما رأينا في القانون الروماني كان الغرض من فكرة التدليس أو الغش هو عقاب المدلس ، ومن ناحية أخرى فإن النصب في بداية تقرير العقاب عليه كان يشمل التدليس في العقود بمختلف مظاهره ، ونشير هنا الى أول نص فرنسي يحرم التدليس وهو قانون ٢٢ يوليو سنة ١٧٩١ حيث كان يعهد بالعقاب على النصب الى القضاء المدني وذلك عند النظر في الدعوى المدنية المحكم بالبطالان في العقد الحاصل تحت تأثير التدليس وكان القانون يتناول بالاضافة الى ذلك استغلال سرعة تصديق الأشخاص أو سداجتهم باتخاذ اسم كاذب أو بالايهام بمشروع أو بضمان خيالي دون بيان وسائل الاحتيال التي تمارس في تضليل المجنى عليه وخداعه على سبيل التجديد .

الا أن القضاء قد حاول فيما بعد بالتمييز بين التدليس والنصب وذلك بوضع تعريف يجد من اتساع النصب على هذا النحو ليعده عن نطاق التدليس المدني حيث قضى بأن النصب يتطلب حتما استعمال وسيلة من شأنها تضليل الاحتياط والتعقل العادي (نقض ١٣/٣/١٨٠٦ - ٤/١٨ - سنة ١٨٠٦ - جارسون بند ١٤) .

كما عني ببيان التفرقة بين استغلال سرعة التصديق في مواجهة شخص دون سبك وهو التدليس المدني والتوصل الى التصديق بالحبك والنسج لما يخالف الحقيقة بفن لايقاع الشخص في الغلط وهو النصب (حكم نقض ٢٤/٤/١٨٠٧) وإذا تابعنا التطور التشريعي في هذا المجال اوجدنا ان المشرع الفرنسي قد اقتدى بمذهب القضاء فحرص في المادة ٤٠٥ من قانون سنة ١٨١٠ على تحديد نطاق جريمة النصب اذ تحرز في التعبير فتفادي كلمة an واستعاض عنها في النص Imanoeuvres Frauduleuses بكلمة (الوسائل الاحتيالية) .

وبذلك نشأت التفرقة بين التدليس المدني

الذي لم يعمل من جنباته على صيانة حقه برهن خاص وهو في ذلك معرط لا محالة ، أم المشتري بحسن نية وهو لا يعلم من أمر التدليس المشترك شيئا وشرأوه صحيح فابوا اذ هو صادر من مالك لا تشوب ملابته شائبة ما .. لا شك في وجوب الأخذ بناصر المشتري من الباطن لموافقة هذا الحل للعدالة والمنطق .

ويتوافق التدليس المشترك مع الفردي في أن أساسه النية ، فالمدين قد بيت نية الإيذاء لدائنه وقد اشرك المتعاقد معه في هذا الاحساس والشعور ، الا ان للدعوى البوليصية (التي يفتضاها يحمي القانون الدائن من تلاعب المدين ووسائله المتلوية) شروطا عليه ، اذ يجب أن يكون التصرف الذي عقده المدين قد انقص من حقوقه او زاد من التزاماته وترتب عليه اعساره او زيادة اعساره كما يجب ان يكون هذا التصرف لا حقا على حق الدائن الذي يلجا للدعوى البوليصية حتى يتأكد أنه اصيب بضرر من جراء هذا التصرف كما يجب ان يكون حقه مستحق الأداء تأكيدا لهذا الشرط أيضا .

ففي التدليس المشترك يكون المتعاقد مع المدلس هو شريكه في التدليس ويكون الضحية شخص من الغير (دسن) في حين يكون ذلك المتعاقد هو الضحية في التدليس الفردي واذا كان اثر هذا التدليس الاخير هو ابطال العقد فان اثر التدليس المشترك هو عدم الاعداد بالتصرف في مواجهته المضار مع بقاءه صحيحا بين الطرفين .

ومن هذا نجد دائرة التدليس المشترك حيطة محدودة الاثر ضيقه الا في المسائل للابطال البوليصي من اثر نسبي تبعي .

رابعا - التدليس بالمتعاقد والتدليس بانقذون :

اذا كان التعاقد بتدليسه يستهدف ايقاع المتعاقد معه في وهم لما ادخله في روعه من زيف فيوقعه في التعاقد فان هناك مدلس آخر يتصرف وفقا للقانون في الظاهر ويستهدف بتصرفه التحايل على القانون والتهرب من احكامه الواجبة الانطباق ، ولتوضيح ذلك نقول ان الجماعة تشرع القوانين وتسن لاصول العامة وهي ترمى من وراء ذلك ان يستتب لها من عام ويحفظها نظام عام يشمل افرادها يسير بهم في طريق معين حفظ لكيان الجماعة ويتولى هذه الوظيفة في المجتمع الدولة ممثلة في الحكام من

ثالثا - التدليس الفردي والتدليس المشترك :

واذا كان التدليس هو ايهام المتعاقد بغير الحقيقة لحمله على التعاقد فهو يكون من ناحية التعاقد وحده ودون مشاطرة التعاقد الآخر له ، ومعه ، لذلك نطلق عليه هنا التدليس الفردي لنميزه عن نوع آخر من التدليس يقوم الى جانبه وهو التدليس التواطؤي او التدليس المشترك او التدليس من الناحيتين ، ومثاله ما يقع من مدين مع متعاقد معه كمشتري اضرارا بدائنيه اذا ما اعوز وضاق به ماله ولم تتسع ثروته الى الوفاء بما عليه من ديون لدائنيه ، فاذا ما احس المدين المعوز بقرب ساعة الاعسار واستشعر ان دائنيه قد اعدوا العدة العدة للوثوب عليه بدعوى المطالبة بالدين قام المدين من فوره بالاشتراك مع آخرين في التصرف اليه وكان المشتري من المدين يعلم علما اكيدا بما بيت عليه المدين من نية التهريب والتصرف بقصد الاضرار بالدائنين او يعلم بما يترتب على اخراج المال من حظيرة المدين من الضرر المحقق او شبه المحقق بدائنيه جاز للدائن الذي شرع المدين في الاضرار به المطالبة باعتبار التصرف كأن لم يكن بالنسبة له واعادة الشيء الذي وقع عليه التصرف عقارا او منقولا الى حظيرة المدين حتى ينفذ عليه الدائن .

فالتصرف التهريبي وليد التدليس المشترك هو عمل تدليسي وحيلة تدليسية من جانب المدين بالاشتراك مع من تصرف معه وليتمكن بذلك من الاضرار بحقوق الغير ، وقد جعل المشرع جزاءه ابطال التصرف في مواجهة ذلك الغير وهو الدائن من طريق تخويله الحق في الطعن في التصرف وطلب الحكم بعدم نفاذه في مواجهته بالدعوى البوليصية .

ويسقط الجزاء عن التصرف اذا ما جاء المتصرف اليه . والمتصرف واوبى بالدين للدائن البوليصي او اذا حصل التصرف بابيا الى اخر حسن النية لا يعلم بامر المدليس المشترك شيئا ولم يكن له ضلع فيه ، دبت لان ابطال نسبي غير مطلق يزول بما يعتوره من اسباب قابلية يؤثر عليه تاثيرا يذهب بكيانه ، وامله في ذلك بحسن في حاله التعاضل او اضطرار المشرع ان يفضل احد اثنان الدائن العبادي او المشتري بحسن نية من المتصرف اليه شريك المدين المعسر في التدليس ، ولا بد ان يضحى المشرع باحدهما تحقيقا لمصلحة الآخر او حماية احدهما اضرارا بالآخر ، فايهما اولى بالحماية ؟ هل الدائن العادي

قوانين (جوليا وبابيا بوبيا) الخاصة بحق رب العبد في تركه عبده المعتوق والقانون الفليني الخاص بضمان النساء ويتطور الجماعة تطورت وسائل الأفراد في الافلات من محظورات القانون ، فالزوجان اذا ما أرادا الانفصال بالطلاق الذي لا يبيحه قانونهما الوطني فيعمدان الى التجنس بجنسية اجنبية تبيحه خارج بلادهما .

وقد يقوم المراهب بالمسارعة بالتعامل مع السفينة قبل الحدم بسفنه بهذه قصيرة فيعوز بصفحه رابحة له هايته بعريسته وهو يعلم بما سيصدر قريبا من قرار الحجر ، وقد يتجنس الزوج بجنسية اجنبية ليغيب بها مما استغنت به دمنه من واجبات وديون نحو روجه وفي هذا خروج على العرض الجديد للتجنس بجنسية اجنبية وقد يدون التجنس بعد الفرار من واجبات وظيفه بالخدمة العسكرية - وادى دس الحصم في الدعوى وصدر الحكم مانرا بدلت التدليس والحصم المحكوم ضده قد فعل مما نصبه به خصمه من شباك الادى جاز الطعن مع ذلك في الحكم برغم صدور هاتين وجاز له طلب العوده اليه بالسطر فيه من جديد لان الادعاء في الدعوى والمحاصمه العضايه وان كان حرا ، الا انه يجب ان يتجه في الطريق السليم الذي لا يشوبه الفس والتدليس ، فالالتجاء الى التدليس في المدافعة والخصومه قائمه ، حيلة ممقوتة يسترها صاحبها بستر حرمة الدفاع وحرية .

هذه الحيل على اختلاف صورها انما ترمى في الحقيقة الى تحقيق غاية مبتغاة عن طريق اللب والدوران بقانون وصيغ الحيلة بصفة قانونية في شكلها بحيث يعمل صاحب الحيلة على ذر الرماد في عين الناس عن طريق التلقيق القانوني وعن طريق استخدام القانون بوجه عام في غير ما شرع له وفي التوجه في غير ما توجه له .

فصاحب الحيلة يعمل في الحقيقة في معناه وروحه ومرامه وما يتتبعه وما ينهض به ويستتر هدفه المقيت وغايته الشائنة وراء القانون ليصنع عمله بصيغة قانونية سليمة في ذاتها مقبولة معيبة في حقيقتها وجوهرها .

واذا كان التدليس بالقانون هو اعتداء على القانون اساسا ومباشرة ، فلا شك في ان التدليس بالفرد هو ايضا اعتداء على القانون بطريق غير مباشر

مشرعين وقضاة ، والفرد الواحد من جانيه وان كان يرمى في حياته الى المساهمة مع الحاكمين في الشعور بضرورة المحافظة على كيان الجماعة التي ينتمى اليها وانه لابد في سبيل حفظه هو ان تكون له من الجماعة مناعة تحميه وسلطان يأوى اليه كلما دعت الحاجة ومست الضرورة ، الا ان ذلك الفرد قد تطفى عليه نزعته الفردية وتملكه شهوة وثابة وتسوقه تيارات نفسية يندفع فيها اندفاعا لا يلوى فيه الا على قضاء ليانه له وغرض قائم وحاجة لديه ملحة ينسى فيها المصلحة العامة وما لها من حكم عليه واثر في نفسه وسلطان على كيانه في هذه الحالة تعمل المصلحة الفردية في تقايل وتصارع مع المصلحة العامة ويتبارى الغرض الفردى مع الغرض الجماعى وتآبى النزعة الشخصية الا ان يتوارى امامها سلطان الجماعة وما لها من حرمة عامة فيندفع الفرد نحو الغرض الذي يهدف اليه وقد تعامى عما للجماعة وكيانها عليه من سلطان .

ونظرية التدليس بالقانون تستند في تكوينها من حيث اعتبارها اصلا قانونيا الى عنصر النية لدى المدلس بالقانون الذي يعمل على الافلات من محظوره والقرر من فيده والتبو بنفسه من وامره وما يعضى به فهو يندفع في عمله ويتورط في تفكيره بعد الالام بروح اسنوب واعرض من سترينه تم بعد عدته على ان يسير في غير الطريق الذي عبده القانون والتمويه والتدليس على الافراد والحكام حفظه القانون وسدته فلجا الى عمل قانوني في ظاهره اخاذ بشكله بحيث يخيل للناظر اليه بصحته بينما النية مبيتة لدى المدلس على محالفة القانون بما يذهب بروحه وينافض هدفه التشريعى الافلات من نواهيته والفرار من محظوراته وقد عرفت هذه الحيل التدليسية بالعننون من زمن بعيد منذ الرومان ، ومرت بتطور طويل على مر العصور والتشريعات ، ففي روما وخوما على الانباء الاترياء من المراهبين احيى لهم الادلاء في وجه المقرضين بالدفع الخاص بعدم جواز مطالبتهم بمال الربا كما قرر ذلك القانون الماسدوانى فتلمس المراهبون مخرجا للافلات من محظور القانون فاخذوا يبيعون للانباء حبوبا باثمان مرتفعة جدا فيبيعونها الانباء باثمان منخفضة جدا ويصرفون الثمن في شئونهم ويرفع المقرضون عليهم الدعاوى على اساس البيع لا على اساس القرض ، فافتى الفقهاء بعدم جواز قبول الدعوى لان البيع جاء على خلاف القانون الماسدوانى في نصه وروحه وهكذا فعل الرومان في

للتدليس في القانون الروماني ، ولنبين اختلاط صورة التدليس بهذا المعنى نبرز ان دعوى الفس كأت من الدعاوى التي يؤدي الحكم فيها الى الحاق الوصمة بالمحكوم عليه ، يضاف الى هذا اننا لو افترضنا ان الفس ارتكب بواسطة احد الخاضعين لسلطة غيرهم كانت دعوى الفس توجه ضد صاحب السلطة عليه كما كان من الممكن رفع هذه الدعوى في مواجهة ورثة مرتكب الفس ، ولاشك في وضوح الصفة الجزائية للدعوى الفس من هذه الامثلة .

ومن ناحية أخرى فان دعوى الفس هذه كانت تقترب من الدعاوى التعويضية من عدة وجوه فهي لم تكن تمكن المدعى من الحصول على اكثر من تعويض مما اصابه من ضرر ، ثم انه لم يكن جائزا الجمع بينها وبين أى دعوى أخرى فضلا عن انه في حالة تعدد مرتكبي الفس لا يستطيع المجنى عليه سوى المطالبة بتعويض الضرر الذي اصابه وبمجرد حصوله على هذا التعويض يفقد كل حق في أى دعوى أخرى .

ولقد انتقلت هذه الصورة المختلطة الى اذهان الفقه المعاصر بحالتها ، ويبدو هذا واضحا في انهم ينظرون الى التدليس من ناحيتين ، من ناحية الحيلة في من ناحيه المدلس فسرى ان الخداع واستعمال الحيل استعمالا غير مشروع عبارة عن جريمة مدنية وتفضي الى وقوع تحت تأثير التدليس بالحق في ازالة الضرر الذي لحقه ثم من ناحية اثر الحيلة أى من ناحية التعاقد المخدوع فنرى انه عيب يشوب ارادة التعاقد ، والنظره الاولى تعنى قواعد المسؤولية الاتعاقدية أما النظره الثانية فهي تعنى قواعد الرضاية (دكتور حلمي بهجت بدوى) ، ومنهما كان من امر فان الرضى في القوانين الحديثة هو جوهر العقد وفساده يستتبع انهزام العقد ، فالتدليس اساسا عيب يشوب ارادة التعاقد وهو يطلب ابطال العقد على اساس الاوحد ، ولكن نبرز الفارق بين الاساسين ليستبين اساس ابطال العقد للتدليس في التشريعات الراهنة نقول انه حتى لو كانت هذه الحيل صادرة من اخذ المتعاقدين على التعاقد الآخر ، وحتى لو كانت هذه الحيل تكون عملا غير مشروع فلن تبطل العقد اذا لم تبطل هذه الحيل على التعاقد المدلس عليه الذي اقدم على التعاقد مع علمه بالحقيقة ومع علمه بمحاولة التعاقد الآخر اخفائها وذلك لان رضاه سليم لم يشبه شائبة ثم ان المشرع قد ادرج نظرية التدليس ضمن عيوب الرضى واشترط ان يكون التدليس دافعا الى التعاقد .

فهو اعتداء على روح القانون وعلى المعاملات فصاحب الحيل يرمى الى هضم حق مقرر للغير فردا كان او جماعة وهو يبقى من وراء ذلك أن يحق حقا لنفسه وهذا التصوير العدواني وهذا الاعتداء من جانب المحتال المدلس في كلا الصورتين هو في ذاته اجرام مدنى لا يقف القضاء اذنه مكتوف اليدين بل يقوم بواجبه في رد الصاع صاعين وفي ارجع المدلس الى ما وراء حدوده حماية لاستقرار الجماعة وأمنها .

الفرع الثاني - تحديد أساس التدليس

من المتصور القول بأن التدليس اجرام مدنى فهو في حقيقته عمل غير مشروع يصدر من أحد المتعاقدين على التعاقد الآخر ، والحرء البدهى الذى يجب توقيعه هو ابطال العقد عقابا للتعاقد المدلس ، واذا ما كان الامر كذلك فان التدليس يخرج عن نطاق العمل المدنى ويلبس ثوبا جنائيا ويكون تحرك القانون لابطال العقد المبرم بتأثير التدليس عندما يصدر من المدلس اعتداء تدليسى .

وفي القانون الروماني كان هذا هو الأساس الذى اعلم عليه البرينور نظريه التدليس في البداية فما كان يحق للمتعقد المدلس عليه ابداءه من دفع ودعوى لابطال التصرف تستند الى صدور عمل غير مشروع يستوجب توقيع عقاب ، ولاشك ان اول ما يتبادر الى الذهن أن يكون هذا العقاب عقابا عينيا وهو عدم الاعتداد بالتصرف ، ولقد رتب هذا الاساس الذى اقيمت عليه نظرية التدليس في القانون الروماني - آثاره على نظرية التدليس في القوانين الحديثة مما سنعرض له في حينه .

وعلى العموم فان هذا التأسيس يجد تبريرا في ان القانون الرمانى كان قانونا شكليا في جوهره يعتد فقط بالقالب القانونى الذى افرغ فيه العقد وما احتواه ذلك القالب من عبارات ورموز في وضع معين في شكل محدود وكانت الرضاية فيه تمثل استثناء محدود النطاق فمتى اتخذت اجراءات خاصة وفق نظام معين انعقد التصرف مهما شاب رضى العاقد من عيوب فلا يعول على ما انتواه الافراد بعقودهم ، واذا كان القانون الروماني فيما بعد قد اخذ يتخف من شكلية المقيته فان التدليس ايضا قد اخذ يفقد هذا الطابع الجزائى وان ظل محتفظا ببعض ملامحه فظهرت صبورة مختلطة

خسارة او حتى دمار فلا تهم سوى مصلحتهم الذاتية .

فالمتعاقد حسن النية يقدم على التعاقد بنية سليمة بيضاء خالية من اى شوائب تدنسها والمدلس يقدم على التعاقد ايضا ولكنه يكون مسلحا بوسائل القدر والخديعة المتجسمة فى الوسائل الاحتيالية . منتويا تضليل المتعاقد معه وفى الحقيقة فان هذا هو جوهر التدليس (وسائل احتيالية تتخذ لتضليل العاقد) وهو على ما يبدو متحلا الى عنصرين احدهما خارجى او مادى والاخر داخلى او نفسى .

العنصر المادى - الوسائل الاحتيالية :

Manoeuvres do.osives

ولقد عبر عنها المشرع بلفظ الحيل وهى كافة الوسائل التى يستعملها المدلس لالباس الباطل مظهر الحقيقة ، وفى الحقيقة فانها هى النشاط التدليسى ذاته او هى الركن المادى فى التدليس وهذه الوقائع المفتراه تستهدف ايهاء الزيف ومحو الحقيقة حيث انها تعمى ناظرى المدلس عليه فتجعله يضع يده على مالا يريد ، فاذا سار مغمض العينين فسيقع حتما فى الفراغ ولا يفيق فيفتح عينيه الا على عقد معقود وامر واقع لايجد منه فكاكا . وهذه الوسائل لاتقع تحت حصر او تعداد فهى تتوقف على كلا من الخادع والمخدوع ، الاول من حيث دهائه وحيله خطته ، والثانى من حيث غبائه وسداجة عقليته .

ولا ينبغى الاعتقاد فى وجوب ان تكون هذه الوسائل وسائل مادية متميزة ، وفى الوقائع فان هذا ما ينبغى نوافره فى جريمة النصب ، ولاشك فى وضوح التعرفه الان بين النطائين (النصب والتدليس) بعدما قدمنا ويراعى ان الوسائل الاحتيالية الصالحة لتكوين جريمة النصب تصلح من باب اولى لتوافر التدليس ولكن العبرة هى بان يسلك المدلس سلوكا منافيا للاخلاى الجارية يخرج عما هو مألوف فى التعامل ، فاذا كان التعاقد حرا فى ذاته فى حدود التدافع بالمهارة والمران واللبوة والخبرة وما فاز به كل عاقد فى معترك الحياة من مزايا الأخذ والرد والتزاحم بالمناكب والتصادم فان الامر فى ذلك كله لا يخرج عن حدود المنطقة الحرام بين العاقدين فلاشك فى لكل منهما ان يتسلح فى وجه الآخر بما شاءت له قدرته وواتت به قدرته فى التفكير والوزن والتقدير ولكن ليس لايهما وبمحظر عليه ان يلجأ الى اساليب خداعة يدخل بها الغش

الباب الثانى - جوهر التدليس وشروطه وآثره

التدليس هو وسائل احتيالية توقع المتعاقد فى غلط يدفعه الى التعاقد ويعلم بها المتعاقد الاخر اذا لم تصدر منه .

وهو بهذا المعنى يؤدى حتما الى قيام حالة غلط لدى المتعاقد ، هذا الغلط لم يقم نديه من تلقاء نفسه ونما نتيجة ما استعمل من حيل ضده ، وفى الواقع فان نقطة الخلاف والتى يميز الغلط والتدليس بظهر من هنا ، فالغلط الناتج عن التدليس غلط مستتار ، والغلط العادى هو غلط تلقائى وهذا الخلاف هو الذى كان يجعل النظرية التدليس الكيان الخاص المستقل ، الا ان ما حدث هو ان العاقد المدنى الاخير قد اثر ابلغ تأثير فى هذا الكيان الخاص بحيث انتفت فى ظله كل فائدة بتوهم تحميمها من نظريه التدليس المستعملة ، واذا كنا نسوصح وجهه بصرنا فى موقف المشرع فى هذا المجال فان ما يعيننا هنا هو ان جوهر التدليس كما هو قائم فى التشريع المصرى وسائل احتيالية تتخذ لتضليل العاقد ويرتب عليها جعل العقد قابلا للابصار لمصلحة من يحدث فى مواجهته منى بوافر لها سرورها وهى ان تكون دائمة للمعاقد وان تكون متصلة بالمعاقد الاخر ، لذلك يبرز فى الفروع التالية جوهر التدليس فى فرع اول وشروطه فى فرع ثانى ، وآثر نوافر شروطه فى العقد فى فرع ثالث .

الفرع الاول - جوهر التدليس

مقتضى النظم العام تحقيق الاستقرار فى التعامل ليستتب الوثم فى المجتمع ، كما ان ذلك يتطلب تحقيق حسن النية فى التعامل كفاه للطمانينة بين افراد الجماعة ، ولا يحفى ما للمعاملات من معان سامية واغراض عمرانية بيته تقتضى ان يقدم المتعاقد على التعاقد مستهدفا غرضا اجتماعيا شخصيا نبيل يرجو منه صاحبه منفعة خاصة معينة يجودها الامة الاجتماعية وتسودها الطمانينة ولا يغفل القانون باستهدافه كفالة تحقيق هذه الاغراض النبيلة عن وجود المدلسين وسط هؤلاء المتعاقدين .

فيراهم يصرفون امورهم تصرفا ماديا وآليا اعمى بحيث لا يرجون سوى قضاء لبانات لهم لحمتها السوء وسداها القدر وقوامها التنكيل وسنداها الايداء وبفيتها الخراب كل الخراب ولا يعينهم فى قليل او كثير ماقد يلحق المتعاقد معهم من اذى او

الوطنية ٣٠ مارس سنة ١٨٩٣ الحقوق ٨ ص ٧٥ ولنفس المحكمة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ - المحاماه (٢٢ ص ٣) او اذا ما اتخذت شركة او جمعية من مظاهر الاعلان ما لا يتفق مع حقيقتها فيتحدث الناس في امرها كأن تدعى راسملا ضخما لها او أن العمل فيها يسير في مشروعات ضخمة لوجود لها أو أن اعضاءها مسئولون شخصيا عن التزاماتها (٣ ابريل سنة ١٩٢٩ م ٤١ ص ٣٣٣) .

وليس من المحتم أن يكون التدليس بواسطة وسائل مادية متميزة كما في هذه الامثلة السابق ذكرها ، فحقا أن الكذب وحده لا يكفي لتكوين التدليس (في الاصل) فمن المعام انه ليس هناك واجب قانوني يفرض قول الصدق فهذا هو ما يقتضيه استقرار التعامل في المجتمع الا انه يجب الاخذ بهذا القول على اطلاقه فقد ذهب «بلانيول» الى أن الكذب وحده يكفي لتكوين التدليس متى افاج في ايقاع المتعاقد في غلط ، واذا كان القضاء الفرنسي قد ذهب الى غير ذلك فقضت محكمة رنيه في ٢١ يوليو سنة ١٨٨٠ دالوز ١٨٨٣ - ١ - ٣٣١ بأن ادلاء أحد المتعاقدين للمتعاقد الآخر ببيانات كاذبة لا يعيب الارادة مالم يقترن هذا الكذب بوسائل احتيالية لتعزيزه وقد تأيد هذا الحكم من محكمة النقض الفرنسية في ١٥ يونيو سنة ١٨٨١ دالوز ١٨٨٣ - ١ - ٣٣٣ .

كما قضت محكمة استئناف Doval بأن المبالغة في مبيعات محل تجارى لا تكفى وحدها لتكوين التدليس بل لابد من أن يقترن ذلك بوسائل احتيالية بقصد اقناع المشتري بصحة هذه المبالغة (١٩٣٦/١/٣١ - جازيت دى باليه ١٩٣٦ - ١ - ٧٠٢) .

وفي الواقع فإن الاصل هو أن مجرد الكذب لا يكفي لتوافر التدليس ما لم يتبين بوضوح أن التعاقد المخدوع لم يكن يستطيع استجلاء الحقيقة بالرغم من هذا الكذب واذا كان يستطيع ذلك فلا تدليس ، والعبرة في ذلك هي بالظروف التي احاطت بالكذب وهل من شأنها أن تلبس على المتعاقد وجه الحق فتحمله على التعاقد تضليلا ، وباختيار المدلس الطريق الذي يصلح لهذا الغرض بالنسبة لهذا المتعاقد فمن الناس من يصعب التدليس عليه فتنبص له حبال معقدة ومنهم من يسهل غشه فيكتفى في التدليس عليه بمجرد الكذب ، فمثلا يعد تدليسا الكذب في بيانات

على التعاقد الآخر فيكون كمن يلتقى بالرماد في عين زميله فيسلبه وضوح الرؤية وقوة البصر فيفسد عليه مزية التمييز والحكم السليم فيناقى بتصرفه الاخلاق الجارية ويخرج على المألوف في التعامل فتقوم بذلك التفرقة ذاتها التي عرفها الرومان بين تدليس مسموح به *dolus bonus* وهو لا يؤثر في صحة العقد ، وتدليس مذموم *dolus malus* وهو الذي يعتد به وحده ، فلا شك أن التعاقد في مجال المهارة المشروعة يخرج سليما له اثره القانوني ولا محالة واما اذا حصل التعاقد في جو التبس فيه الحق بالباطل وسادته عوامل الخدعة وعصفت به عواصف الفس وطفى عليه طغيان التلغيق والتلبس بما جعل التعاقد الآخر قد بعد كثيرا عن المنطقة السليمة للتعاقد الصحيح فالتعاقد خارج عن النطاق المشروع ، وترى المحاكم أن مجرد مبالغة التاجر في ذكر محاسن بضاعته ووصفها بما ليس فيها بقصد ترويجها لا يعتبر تدليسا ما دامت هذه المبالغة في الاوصاف مألوفة في التعامل ولم تتعد حدود الاطراء العام (استئناف مختلط ٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ - مجلة التشريع والقضاء المختلط - السنة ٢٨ ص ٤٨) واذا ورد ببعض الاعلانات أو النشرات عبارات غير صحيحة كالوعد الكاذبة *Promesses falacieuses ou mensongeres* فلا تعتبر من نوع التدليس اذا لم تتأكد بوسائل احتيالية معينة (الدكتور عبيد السلام ذهني الالتزامات ص ١٢١) .

هذا السلوك - كما نقول - ليس من المحتم أن يكون على درجة من التخطيطة ما يرقى به الى درجة النصب الجنائي اذ تتسع دائرته فتشمل النصب وغيره فيعتبر تدليسا انتحال أحد المتعاقدين اسما أو صفة كاذبة كانت لها قيمتها في نفس المتعاقد معه فادت اثرها في ايهام التعاقد الآخر وجره الى التعاقد أو اصطناع عقود أو مستندات مزورة لحمل المتعاقد الآخر على التعاقد أو تقديم صديق بدلا من صاحب الشأن في كشف طبي يتوقف على نتيجة قبول التعاقد الآخر أو عدم قبوله للتعاقد كالتعيتين في وظيفة مثلا أو ابرام عقد تأمين على الحياة مع اشتراط الخلو من امراض معينة (استئناف مختلط في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ - م ٣٨ ص ٩٠) أو اذا اظهر الدائن بوسائل معينة من شأنها أن توهم الكفيل على خلاف الحقيقة بقيام الدين بتعهداته فيحدد الكفيل كفالاته تحت تأثير هذا الايهام (الاستئناف

يجب ان يصطحب بأساليب معينة بل لانه لم يؤثر في التعاقد فيدفعه للتعاقد .

واما الحيلة من حيث صدورها من التعاقد فيكفى فيها ان تكون مجرد كذب وعلى العموم فاذا كان توهم مثل هذا الخلاف الذى لا وجود له من الممكن التفكير فيه في ظل القانون المدنى القديم فان القانون المدنى الجديد يعتد ولا شك بالكذب بل انه يعتد بمجرد الكتمان من الشخص لاعتباره مدلسا في بعض الاحيان .

م ٢/٢٥ « ويعتبر تدليس السكوت عمداً عن واقعة او ملابسة اذا ثبت ان المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة او هذه الملابسة » .
ومن هذا يتضح ان كل اخفاء للحقيقة اذا يصلح لان يعتبر تدليساً يقطع النظر عن الاساليب التدليسية ، واذا كان الكذب او الكتمان لا يؤدي لبطان العقد في كثير من الصور فليس ذلك لانه مجرد اخفاء للحقيقة لم يتخذ صورة المناورات التدليسية بل لان هذا الكذب او ذلك الكتمان لم يستجما بقية العناصر اللازمة لتكوين التدليس ، ولقد حسم المشرع بهذه الفقرة في القانون الجديد تردد القضاء في ظل التقنين المدنى القديم حول اعتبار الكتمان تدليساً (س م في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٣٦٢ - نقض مدنى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ مجموعة عمر ح ٤ ص ٥٩ رقم ٢٩ - نقض مدنى اول ديسمبر سنة ١٩٤٩ هامش ٤ ص ٢١٢) .

واذا كان المشرع قد حسم مثل هذا الخلاف فانه قد استعمل عبارة تؤدي الى توسيع نظرية التدليس (١) الى اقصى حد بمعنى انه في ظل هذا النص يكفى لتوافر التدليس ان يعتمد المدلس كتمان امر له باعتباره لدى التعاقد بحيث ما كان ليبرم العقد لو علم بهذا الامر وفي هذا ما يدخل في نطاق التدليس صوراً من الغلط ، فالمميز الوحيد بين الاثنين هو ان الاول غلطاً مستثارا لم يتولد في ذهن العقاد من تلقاء نفسه كما في الثانى ، والعبارة السليمة التى كان على المشرع ان يحسم بها خلاف القضاء في ظل القانون القديم هي ان يعتبر التدليس كتمان واقعة او ملابسة ان من الواجب القضاء بها - فيجب الابعاء على الفارق بين التدليس بطريق الكتمان وبين حاله علم احد العقادين بالغلط الذى

محددة مع العلم بما يعلقه عليها التعاقد الآخر من اهمية خاصة . اذا كان ذلك في الاجابة على سؤال محدد سألته العقاد الآخر ، فالكذب للتحايل للحصول على عمل باعطاء بيانات غير صحيحة عن كفاية الطالب وخدماته السابقة من شأنه ان يؤثر التأثير الكافى في رضاه من ثم التعاقد معه على العمل وبذلك يكون العقد قابلاً للإبطال (٢٩ مارس سنة ١٩٢٨ المحاماة ٩ ص ٥٥٥ حكم لمحكمة أسيوط الكلية) .

وقد قضت محكمة مصر الكلية الوطنية بأن التأكيدات غير الصحيحة التى تصدر من أحد المتعاقدين ويكون لها على الطرف الآخر التأثير الذى يحمله على قبول التعاقد من شأنها ان تجعل العقد قابلاً للإبطال متى ثبت انه لولا هذه التأكيدات لما حصل الرضا (٢٤ يناير سنة ١٩٢٣ المحاماة ٣ ص ٢٨١) وكثيراً ما يعتبر اعطاء بيانات كاذبة لشركة التأمين تدليساً يبطل العقد ، كما اذا ذكر المؤمن له وهو بحار انه مزارع فيخفى بذلك عن الشركة الاخطار التى تنجم عن مهنته (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ٣١٦) وكما اذا ذكر المؤمن له بيانات كاذبة عن تاريخ صنع السيارة المؤمن عليها وتاريخ شرائها (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ م ٤٢ ص ٣٢٥) وقد قضى ان اخفاء المؤمن له نفسه وذكر اسم شخص آخر فان هذا البيان الكاذب يعتبر تدليساً (محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٣ م ٥ ص ٢٦٩) . كما ان المبالغة في قيمة الشيء المؤمن عليه او مقدار الضرر الحاصل تدليس متى كانت بسوء نية (المحكمة السابقة في ١٨٩٣ م ٥ ص ٦٩ ، وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ - جازيت ٢٠ ص ٧٩ ، وفي ٤ فبراير سنة ١٩٢١ م ٤٣ ص ٢٠٣ ، وفي ٢/٢/١٩٣٣ م ٤٥ ص ١٥٤) .

واحيانا ما تقضى احكام المحاكم بأن الكذب لا يكفى للتدليس رغم العديد من الاحكام التى اوردناها والتى تعتبر التدليس كذبا ، فهل من الممكن القول بان هناك خلاف في القضاء حول اعتبار الكذب تدليساً ؟ واذا ما تصورنا امكان هذا الخلاف فهل يكون هذا الجانب الآخر من المحاكم قد اخطأ في حكمه ؟ اذا ما دققنا النظر في مثل هذه الاحكام (س م في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ٢٨ ص ٤٨) لانه لا يضح ان هذه الاحكام لا تعدو الحقيقة في القضايا المرفوعة اليها ولكنها تصيغ القاعدة صياغة غير سليمة ، فاذا كان الكذب لم يؤد الى بطلان العقد فليس ذلك لانه

(١) الدكتور اسماعيل غانم ص ٢١٤ هامش ١

ان يتوقعها لدى من تعاقد معه ولو كان في استطاعة المتعاقد معرفة ما كتم عنه لو تحرى الامر .

ويغنيها عن الخوض في هذا الخلاف القول بان الكتمان التدليس هو كتمان مالا يجب كتمانه او ما يجب الافضاء به ، ويستخلص هذا الواجب من امور متعددة تختلف باختلاف ظروف كل عقد وما أحاطه به فقد يكون مصدر هذا الوجوب نص في القانون او بحسب ما هو مألوف في التعامل او ما جرى عليه العرف او من ظروف التعاقد كطبيعة التعاقد او الصلة التي تربط الطرفين او انعدام الطريق الذي يمكن المتعاقد من العلم بالامر الذي كتم عنه مثال استخلاص هذا الواجب بالافضاء من نص القانون الزام المؤمن عليه في عقد التأمين ، يقدم للمؤمن جميع البيانات اللازمة لتقدير الخطر المؤمن منه وهو نص المادة ٧٥٢ مدنى فقرة ٢ - ١ وقد يكون مصدر الوجوب مستخلاصا من ظروف التعاقد كان يصطلح وارث مع مدين التركة ويكتفى الوارث بأخذ جزء من الدين وهو يجهل ان هناك تأمينا يضمن الدين كله ويعلم المدين جهل الوارث بذلك فيكتم عنه امر الضمان حتى يحمله على هذا الصلح ، ومثله ايضا ان يبيع شخص لآخر عقار ويكتم عنه ان العقار قد شرع في نزع ملكيته للمنفعة العامة وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأن بائع العقار اذا كتم عن المشتري ان هذا العقار مستحق كليا أو جزئيا وهو يعلم بذلك أو أخفى عنه ما يشغل العقار من حقوق كان هذا تدليسا (١١ فبراير سنة ١٩٠٩ م ٢١ ص ٢٢٧) كما ان كتمان المؤمن على حياته لمرض أصابه قبل التأمين يعد تدليسا (محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ ديسمبر ١٩٢٥ م ٣٨ ص ٩٠) .

وقضت محكمة النقض بأنه اذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين على البضائع الموجودة في محله من السرقة وقرر في اجابته عن الاسئلة المدونة في طلب التأمين انه يقيد مشترياته ومبيعاته في سجل خاص وأنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته ثم استخلص الحكم استخلاصا سائفا ان هذه البيانات جوهرية ذات اثر في تكوين العقد ورتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين اعمالا لنص العقد ، فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ولا يغير من ذلك ان البيان الكاذب لم يكن له دخل في وقوع الخطر الذي حصل من أجله التأمين (نقض مدنى ١٤ ابريل سنة ١٩٤٩)

وقع فيه العاقد الآخر فيتركه يسترسل فيه فالمميز للتدليس في كل صوره كما ذكرنا - والتدليس بطريق الكتمان احداها - هو انه هو الذي نتج عنه الغلط ، اما اذا كان أحد العاقدين قد وقع في غلط تلقائي فعلم به العاقد الآخر وسكت عنه فلا يكون سكوته هو الذي سبب الغلط ولا يعتبر تدليسا بالمعنى الدقيق وان كان سوء النية متوافرة في هذه الحالة . ويشترط الدكتور السنهورى في الكتمان لكي يكون تدليسا أربعة شروط وهى :

١ - أن يكون الامر المكتوم خطيرا بحيث يؤثر في ارادة المتعاقد الذي يجهله تأثيرا جوهريا .

٢ - أن يعرفه المتعاقد الآخر ويعرف خطره .

٣ - أن يعتمد كتمه عن المتعاقد الاول .

٤ - الا يعرفه المتعاقد الاول او يستطيع ان يعرفه عن طريق آخر .

فهو يشترط ان يكون التدليس متصلا بالتعاقد الآخر وان يكون دافعا الى التعاقد وهى شروط لا بطل العقد للتدليس ، ولا تعرض لها في بيان جوهز التدليس وماهيته ، وما يغنيها هو تحديد الكتمان الذي يمكن اعتباره تدليسا وهو يرى في ذلك ان هذا الكتمان هو الذي لا يعرفه المتعاقد الاول او يستطيع ان يعرفه من طريق آخر (الوسيط ح ١ بند ١٨١ ص ٣٢٤) ويرى الاعتداد بهذا الشرط في الكتمان ايضا (الدكتور حشمت ابو ستيت بند ١٧٣ ص ١٦١) (ودكتور عبد المنعم الصدة بند ١٦٩ ص ٢٠٠) والدكتور أنور سلطان بند ١٢٩) .

وفي هذا المعنى صدر حكم استئناف اسبوط ١٢ فبراير ١٩٤٢ المحاماه ١٢ ص ٦٩٨ رقم ٢٤٤ حيث اعتبر ان مجرد الكتمان لا يكفي اعتباره غشبا وتدليسا مادام الامر الذي تعمد أحد العاقدين كتمه على المتعاقد معه يمكن لهذا ان يعرفه من طريق آخر ، واذا كنا نعتبر ان عدم استطاعة المتعاقد الآخر معرفة الامر الذي كتمه المدلس عن طريق آخر يكفي في بعض الحالات لاعتبار الكتمان تدليسا فهو لا يكفي لاعتبار الكتمان تدليسا في كل الحالات ، ويؤيدنا في هذا النظر الدكتور اسماعيل غانم في النظرية العامة للالتزام ج ١ طبعة ١٩٦٦ بند ١٠٥ ص ٢١٣ حيث يرى اعتبار الكتمان تدليسا مادام يتضمن اخلاا بمقتضيات حسن النية التي كان من حق المتعاقد

تعمل في نفسه ويبتغيها ولو على حساب التعاقد المخدوع وتكون نية الايقاع والتضليل هذه هي الركن الثاني المعنوي الذي يخرج ماهية التدليس وجوهره ومن هذا الجوهر بعنصره ترتسم صورة المدلس القبيحة ولا تكتمل هذه الصورة باختلال أى من أركانها كمن يبالغ في قيمة الشيء المؤمن عليه اذا كان هذا ناشئا عن سوء تقدير لا عن تعمد الاضرار بالشركة والحصول منها على فائدة غير مشروعة ومن يخفى عن شركة التأمين وقائع تؤثر في مقدار التبعة اذا كان جاهلا بهذه الوقائع ، وكالبائع الذي يطري المبيع ويخلع عليه أوصافا ليست فيه ، وكالتاجر الذي يبالغ في الترويج لبضئته . وفي الواقع فان هذا ليس الا كذب جرى التعامل على السماح به ومن السهل على المتعاقد ان يحمي نفسه منه .

ولكن نية التضليل لا تكفى وحدها لتوافر هذا الركن الثاني النفسى بل يجب ان يكون قصد من ضل هو الوصول الى غرض مشروع ويترتب على ذلك انه افترضنا ان غرض المدلس مشروعاً فانه لا يكون مدلساً ، فاذا استعمل المودع طرقاً احتيالية تدفع المودع عنده الى الاقرار بالودعية متى كان غير أمين فلا يكون المودع مدلساً في هذه الحالة ويتضح هنا مدى التأثير بالاساس القديم لابطال العقد للتدليس والذي كان قائماً في القانون الرومانى من اعتبار ابطال جزاء على عمل غير مشروع وتكون الوسائل الاحتياطية التي تدفع العاقد الى ابرام العقد غير كافية لاعتبارها تدليساً متى لم تتوافر لدى من صدرت منه نية التضليل والايهام بقصد الوصول الى تحقيق غرض غير مشروع ، وعلى العموم فان في مشروعية الغرض كما ذكرنا آنفاً نجد في التدليس (كما في الاكراه) من اطلاق الاخذ بمقتضى مبدأ سلطات الارادة والابقاء الى المجال الضيق الذى يبقى لهذا المبدأ العتيق .

الفرع الثاني - شروط التدليس

يقتضى مبدأ سلطان الارادة الاعتداد بالتدليس في مقام ابطال العقد في كل حالة يتحقق فيها بعنصره السابق عرضهما ، فبمقتضى ذلك المبدأ ان العبرة بما اتجهت اليه الارادة ما يبتت عليه وقصدته ، واذا كان هذا المبدأ العتيق قد أرسى دعائمه المذاهب الفردية التي بلغت أوجها في القرن الثامن عشر فلاحظ في انهياره الآن في القرن العشرين امام اعتبارات

مجموعة عمر ٥ رقم ٤٠٨ ص ٧٠٦) ، كما قضت في حكم آخر بأنه اذا اخفى شريك على شريكه وهو يقتسم معه ان الاطيان التي يأخذها هذا الشريك هي اطيان مرفوع بها دعوى استحقاق من جهة وقف بحيث لو علم الحقيقة وان معظم ما اختص به بمقتضى عقد القسمة يدخل في مستندات الوقف وان معظم ما اختص به شريكه يخرج عنها لما رضى بالقسمة فان هذا يكفى لاعتباره حيلة تفسد رضاء من خدع بها (أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ الدائرة المدنية لمحكمة النقض) .

كما يعد تدليساً كتمان المؤمن له عن شركة التأمين ان شريكه كان قد توعدده باحراق متجره لان هذا الكتمان من شأنه ان يؤثر في تقدير التبعة (استئناف مختلط في ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ جازيت ٢٠ ص ٧٩) .

ومثال للعقود التي يجب ان تتوافر فيها درجة عالية من الثقة بحيث يترتب على ذلك التزام العاقد بالافضاء لزميله بالامر الذى يعنيه عقد الشركة او عقد الوكالة (مازور ح ٢ بند ١٩٣ ص ١٥٥) وقد يكون الالتزام بالافضاء مستمداً من اعتماد العاقد الى ما يتمتع به المتعاقد معه من تخصص فنى او سمعة مدوية في مهنته كمشتري اللوحة الفنية عندما يكون البائع ناقد فنى مشهور وخبير في اللوحات القديمة وعضو في جمعية رجال الادب الفرنسية ومحكما لدى محكمة السين التجارية (استئناف باريس ٢٢ يناير ١٩٥٣ جازيت دى لايبه ٩٥٣ - ١ - ١٣٧) .

وقد يكون مصدر الالتزام او الوجوب كما تقول الصلة الخاصة التي تربط الطرفين فتوصي بالثقة بين الطرفين كصلة القرابة مثلاً وكعلاقة الورثة عند اقتسام التركة او كون طرفا العقد منشأتين من منشآت القطاع العام (دكتور اسماعيل غانم السابق ص ٢١٢) حيث ان لكل منشأة ان تتوقع من الاخرى من مظاهر حسن النية مالا يتصور ان تتوقعه منشأة رأسمالية من منشأة رأسمالية أخرى .

العنصر النفسى - نية التضليل :

الوسائل الاحتياطية التي عرضنا لها لسيت سوى المظهر الخارجى او المادى الملموس أو هو الصدى الذى يعبر عما يعمل في داخل المدلس وفي نفسيته فهو قد فكر ودبر وتدبر ونصب شبابه حول ضحيته بوسائل خداعه تحقيقاً لاغراض غير مشروعة

قاضي الموضوع حسب ظروف التعاقد واحوال العاقدين مبلغ اثر الوسائل الاحتمالية في نفس العاقد الذي وجهت اليه وما اذا كانت هي التي اوهمت على خلاف الحقيقة وما اذا كان توهمه خلاف الحقيقة هو الذي دفعه الى ابرام العقد أم لا في كل حالة على حدة ، والتقدير في هاتين الواقعتين ذاتي شخص يتوقف على النظر في شخص المتعاقد المدلس عليه ذاته فتراعى درجة ثقافته وعمله وذكاؤه وخبرته وسنه وجنسه وتجربته وبيئته ووسطه الاجتماعي ، ولا شك في اختلاف اثر الوسائل الاحتمالية في نفس الشخص الواقعة عليه باختلاف ظروفه وحالته بهذا المعنى فليست العبرة بوسيلة التدليس في ذاتها وفي مدى تأثيرها في الشخص العادي ، بل العبرة بتأثيرها في المتعاقد نفسه .

وتقوم في الفقه تفرقه مصطنعة بين التدليس الدافع على هذا النحو dol principal والتدليس غير الدافع dol incident وهو لا يدفع المتعاقد الى التعاقد وانما يحمله على قبول شروط ابهظ وهو لا يكون دافعا للتعاقد ويقتصر امر فيه على تهويض يسترد به المدلس عليه ما غرمه بسبب هذا التدليس ويكون التعويض وفقا لقواعد المسؤولية التقصيرية .

وقد اخذ بهذه التفرقة القانون المدني الايطالي اذ نص في المادة ١٤٤٠ على انه « اذا كانت الحيل المستعملة ليست من الجسامة بحيث تؤثر في الرضاء يظل العقد صحيحا بالرغم من انه لولا هذه الحيل لتم ابرام العقد بشروط أخرى ، ومع ذلك يكون المتعاقد المدلس مسئولا عن الاضرار » .

وقد احتوى مشروع تنقيح القانون المدني على نص يفيد اعتناق هذه التفرقة ، فلقد كانت المادة ١٧٥ من المشروع تنص على ان : « التدليس الذي يجعل العقد أثقل عبئا دون ان يكون هو الدافع الى التعاقد ، لا يعطى للمدلس عليه الا الحق في مطالبة المدلس بالتعويض » ولقد جاء في المذكرة الايضاحية بصدد هذه المادة ما يأتي « اذا لم يكن من اثر التدليس دفع من دلس عليه الى التعاقد وانما اقتصر امره على استدراجه الى قبول شروط اشد وقرا مما كان يقبله او تبين حقيقة الواقع فلا يعتبر عيبا من عيوب الرضاء بل يعتبر تقصيرا او خطأ من جانب المدلس عليه تترتب عليه مسؤوليته ويعطى الحق في طلبه التعويض سواء اوقع التدليس من أحد المتعاقدين أم من أجنبي عن العقد » ، ولقد حذف

أخرى ، واذا كان هناك من يقول بقيامه حتى الآن فنحن نسأله في قوله ونضيف اليه ان المبدأ مستغرق بالاستثناءات التي تكاد تؤدي به ، واذا كان هناك بصيص لازال باقيا من المبدأ في عيوب الارادة ويقتضى هذا البصيص الاعتداء بأي تدليس يفلط الارادة ، واذا كان ذلك يقتضيه ايضا حسن النية في التعامل فحتى هذا البصيص مقيدا اذ انه حتى لو اعتدنا بالاعتبارات الخلقية التي توجب الوفاء بالعهد المقطوع وتنهى عن اظهار عكس ما تبطن ، فان هناك الاعتبارات الاجتماعية التي قوامها ضرورة تحقيق الاستقرار في المعاملات وعدم الاخلال بالثقة التي يولدها التعاقد في النفوس والقانون يوائم بين هذه الاعتبارات جميعا مستهدفا تحقيق الصالح العام فهو بالتدليس الدافع للتعاقد المتصل بالتعاقد الآخر وهذا هو نتاج تصارع الاعتبارات التي يجرى القانون ورائها . ومهما كان الامر فان ما يعنيه هنا هو ان التدليس بجوهره الذي حددناه حالا لا يعتد به القانون الا بقيدتين أو ان التدليس الذي يدخله المشرع في اعتباره هو التدليس الذي يتوافر فيه شرطان : الاول هو ان يكون دافعا للتعاقد والثاني ان يكون متصلا بالتعاقد الآخر . .

الشرط الاول : يجب ان يكون التدليس دافعا للتعاقد

ينطق بهذا الشرط نص القانون في المادة ١/١٢٥ « يجوز ابطال العقد للتدليس اذا كانت الحيل التي لجأ اليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما ابرم الطرف الثاني العقد » .

اي انه يجب ان تكون الطرق الاحتمالية التي اتخذت هي التي دفعت العاقد الى ابرام العقد .

فيرجع في تحديد قيام التدليس من عدمه الى ارادة العاقد الذي كان ضحيته ، والحقيقة ان هذا العنصر المطلوب في التدليس لكي يفسد الارادة يقوم على توافر واقعتين لا بد من توافرها معا بحيث لا تكون بصدد تدليس طالما اختلفت احدهما ، وهما اولاً نجاح الوسائل الاحتمالية في جعل المتعاقد يتوهم خلاف الحقيقة ، والواقع - اي بعبارة أخرى يكون من اثر الحيل ان يقع المتعاقد في غلط . . وثانياً اندفاع المتعاقد الى ابرام العقد تأثرا بما قام لديه من وهم ، وفي تحديد قيام التدليس من عدمه يرجع الى البحث في ارادة العاقد المدلس عليه بحيث يقدر

لا يجوز اعتبار المدلس عليه متعسفا اذا اصر على ابطال العقد رغم هذا العرض كى يتحلل من علاقته بمن اظهر نحوه سوء نية واضح بتعمده تضليله فيكون من حقه ان يرفض الإبقاء على العقد المبرم معه ولا يستقيم هذا القول اذا لم يكن التدليس صادرا من التعاقد الآخر وانما كان صادرا من الغير (انظر السنهاورى فى الوسيط ح ١ فقرة ١٨٢ ص ٢٥٢ هامش ١) .

الشرط الثانى - يجب ان يتصل التدليس بالتعاقد الآخر :

ولقد اثار هذا الشرط فى ظل القانون السابق خلافا كبيرا (١) فى الفقه والقضاء وكان مناط الخلاف امران : الاول وجود اختلاف بين النص العربى والنص الفرنسى للمادتين ١٣٦/١٩٦ ، فى القانون المدنى السابق ، والثانى هو تشابه النص العربى مع القانون الفرنسى فى المادة ١١١٦ مدنى وافتراق النص الفرنسى عنهما .

فالنص العربى للمادتين ١٣٦/١٩٦ يقضى بان التدليس موجب لعدم صحة الرضاء اذا كان رضاء احد المتعاقدين مترتبا على الحيل المستعملة له من التعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى ويتفق هذا النص مع النص ١١١٦ مدنى فرنسى الذى يشترط ان يكون التدليس صادرا من التعاقد الآخر حتى يجعل العقد قابلا للابطال وكان هذا النص يتمتع بتأييد الفقه والقضاء المصريين (والتون ١ ص ٢٥٢ - دهلتس ١ بند ٦٤ فتحى زغلول ص ١٣٣ الدكتور محمود وهيب ص ١٩٥ - محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٥ مايو سنة ١٩١٢ م ص ٣٤١ ، ٢٩ مايو ١٩١٣ م ٢٥ ص ٤١٧ ، نقض مدنى ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ مجموعة عمر ١ رقم ١٢٣ ص ٢١٤ ، وفريد ريك والتون عميد كلية الحقوق) حيث لم تعتمد محكمة النقض بالتدليس الصادر من اجنبى الا لانه متواطىء مع احد المتعاقدين .

وكان هذا الفقه يؤيد ذلك القول بمقولة ان التدليس اذا صدر من الغير فلا يجوز ان يكون سببا فى ابطال العقد ، فليس من العدل ان يعزى التعاقد الآخر بالابطال عن ذنب اقترفه الغير ويكفى الرجوع على المدلس بالتعويض .

هذا النص فى المشروع النهائى لانه يقرر حكما يكفى فيه تقرير مواعد المستنويه (مجموعه الاعمال التحضيرية ٢ ص ١٧٥ فى الهامش) ويأخذ بالتفرقة ايضا قانون الموجبات البنائى م ٢/٢٠٨ .

وفى الواقع فان هذه التفرقة مصطنعة لانها تفرقه لا وجود لها فتحن لا نرى ان هناك تدليس غير دافع ، واما ان يكون هناك تدليس واما الا يكون ، والفصل بين الاثنيين يتحدد على اساس اثر الوسائل الاحتياطية المتخذة على التعاقد فى قبول ابرام عقد معين بجميع شروطه وظروفه وآثاره واراده ابرام هذا العقد داه ، فاذا وجد عاقد قبل شروطه ابهظ للعقد فيتعين لمعرفة توافر التدليس من عدم توافره ان نحدد ما اذا كان هذا العاقد كان سيبرم العقد بنفس هذه الشروط الباهظة ولو لم يقع ضحية وسائل تدليسية وهذا لا نكون بصدد تدليس ، اما اذا كان علم العاقد بالحقيقة سيؤدى به الى رفض التعاقد لكنت هذه الحيل تدليسية وتبطل العقد متى قيل المدلس عليه ابرام العقد تأثرا بها .

فهذه التفرقة تقوم على فيصل مصطنع بين ارادة التعاقد فى ذاتها وبين الشروط التى تحركت الارادة (١) على دائرتها وارادة التعاقد هى ارادة ابرام عقد معين بشروط معينة هل كان منيبرمه العاقد ولو علم بالحقيقة فلا تكون بصدد تدليس ، ام كان سيمتنع عن ابرامه فنكون بصدد تدليس .

واذا كان المدلس عليه قد يختار فى بعض الحالات طلب التعويض مع الإبقاء على العقد لما قد يراه فى ذلك محققا لمصلحته فليس ذلك لان التدليس غير دافع وانما لان الابطال مقرر لمصلحته فيكون له اذا شاء الا يتمسك به وأن يقتصر على طلب التعويض باعتبار ان التدليس عمل غير مشروع يلزم مرتكبه بتعويض الضرر الناتج عنه طبقا لقواعد المسؤولية التقصيرية (٣١ ديسمبر ١٩٢٩ م ٤٢ ص ١٣٤ - ٢٠ مارس سنة ١٩٣٥ م ٤٧ ص ٣٦٢) .

وقد يختار المدلس عليه ابطال العقد فيعرض التعاقد الآخر تعديل شروط العقد على الوجه الذى يرضى المدلس عليه ويرفع عنه الضرر ولا يكون فى رفض المدلس عليه لهذا العرض ما يعذر متعسفا فى استعمال الحق كما هو الحال فى الغلط (المادة ١٢٤) وذلك لانه

(١) السنهاورى - الوسيط - م ١ بند ١٨٢ .

(١) دييرو بولانجيه ج ٢ بند ٢٢٨ - ١٩٤٩ .

هذا الشرط ثم صاغ القاعدة مع التضييق في تطبيقها ثم عملت المحاكم الفرنسية على مداورة هذا الشرط والانتقاص من احكامه فجعل هذه القاعدة لا تنطبق الا بالنسبة للعقود فتخرج الاعمال القانونية الصادرة من جانب واحد كالتنازل عن حق ارتفاق والوصية وتبطل هذه الاعمال بالتدليس ولو لم يصدر ممن يتنفع منها وهي كذلك لا تنطبق الا بالنسبة لعقود المعارضة فتخرج الهبات بل وحتى في عقود المعارضة يبطل العقد ولو لم يصدر التدليس عن المتعاقد الآخر متى كان هذا المتعاقد متواطئا مع المدلس او متى كان يعلم بهذا التدليس ولم ينبه التدليس عليه اليه ولقد انتقل ذلك للمحاكم المصرية والفقه الفرنسي كما سبقنا (س م في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩ والزقازيق في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠) .

امام هذا الخلاف اتضح للمشرع في القانون الحالي الطريق السليم فتجنب الافتداء بقاعدة تقليديه ترجع لاسباب خاصة بالقانون الفرنسي ووضعنا الامور في نصايها فما دما تأخذ بالمعيار الذاتي وننظر لا الى التدليس في ذاته بل الى ما أحدثه من الاثر في نفس المتعاقد ، والتدليس يعيب الارادة سواء صدر من المتعاقد الآخر او صدر من الغير فيجب عدم التفريق بين تدليس صدر من المتعاقد الآخر وتدليس صدر من الغير لان التعاقد المخدوع مضلل في الحالتين وقد صدرت ارادته على غير هدى وهذا هو ما فعله القانون الحالي بنصه في المادة ١٢١ على انه : « اذا صدر التدليس من غير المتعاقدين فليس للمتعاقد المدلس عليه ان يطلب ابطال العقد ما لم يثبت ان المتعاقد الآخر كان يعلم او كان من المفروض حتما ان يعلم بهذا التدليس » .

وهكذا اعتمد القانون بارادة المدلس عليه دون اغفال لاستقرار التعامل فسوى بين تدليس صادر من الغير او من المتعاقد ، الا انه اشترط في حالة التدليس الصادر من الغير ان يكون التعاقد الآخر عالما وقت ابرام العقد او كان من المفروض ان يعلم بالتدليس الصادر من الغير حتى يتمكن المدلس عليه من طلب ابطال العقد . ولقد انتقد الدكتور السنهوري لفظ « او كان من المفروض حتما ان يعلم » حيث يرى الاكتفاء باستطاعته العلم ، وفي الحقيقة فاننا لانرى فارقا بين التعبيرين (الوسيط السنهوري ح ١ ص ٣٣١ هامش ١) ، ولقد سوى القانون بين تدليس صادر من المتعاقد وتدليس

ويقال « بوتييه » Pothier هذا الحكم بأن التدليس يزعم من ارتكبه بتعويض الضرر الذي نشأ عنه ، فاما ان هذا الاخير احد العاقدين يكون تعويض التعاقد الآخر بتخليصه من العقد الذي اندفع اليه تحت تأثيره ، اما اذا ارتكبه شخص غيره فلا يكون امام التعاقد الذي كان ضحيته سوى الرجوع عليه بالتعويض لأن ابطال العقد في هذه الحالة يلحق عبء تعويض الضرر على عاتق من لم يكن له دخل في احدثاته على غير ما يقضى به العدل . ولا يعوتنا التنبؤ بما فم في المعه في ظل هذا النص - واعتمادا على النص الفرنسي للمادة العربية والتي جاء فيها « ان التدليس يعيب الرضاء اذا كانت الحيل المستعملة ضد المتعاقد جسيمة بحيث انه لولاها لما رضى » - من راي معارض يجاهر

بالقول بأن التعاقد المخدوع مضلل في الحالتين وقد صدرت ارادته على غير هدى فلا يجوز ان يلتزم بمثل هذه الارادة فيستوى صدور الاعمال الاحتيالية من التعاقد الآخر او من الغير (الدكتور السنهوري ١٩٤٠ الموجز بند ٨٨ ، الدكتور حلمي بهجت بدوى بند ١٢٨ ، الدكتور عبد السلام ذهني ص ١٢٨) .

واذا دققنا النظر وارتفعنا مجلقين فوق هذا الخلاف لوجدنا جذوره تفوص فتصل الى القانون الروماني ويتلقاها القانون الفرنسي ميراثا من التعاليد ويتبعه القانون المصري في ذلك فما كان يمنحه البريتور من دعوى ودفع فيما يختص بالتدليس كانت ضد من صدر منه التدليس فاذا داخل العقد تدليس صار من الغير لم يكن للمتعاقد الذي وقع في التدليس الا الرجوع على هذا الغير ولا رجوع له على المتعاقد الآخر فيبقى العقد صحيحا لا سبيل الى ابطاله فنظرة القانون الروماني للتدليس كانت كما سبق ان ذكرنا تعتبره عملا غير مشروع ، وبالتالي فلا يتحمل نتائجه سوى مرتكبه وحده ، فاذا ابطال العقد لتدليس صدر من الغير فان التعاقد الآخر يكون قد تحمل جزاء وزر ارتكبه غيره وقد لفت نظر هذا التأثير بالقانون الروماني نظر الفقه والقضاء الفرنسي والمصري (وحتى من كان يشترط صدور التدليس من المتعاقد الآخر كان يعلم بهذا التأثير الاعمل بالقانون الروماني الدكتور محمود وهيب في النظرية العامة للالتزامات ١٩٣٦ بند ٩٤) فبدأ الفقه الفرنسي بانتقاد النص من حيث اشتراطه

الأخلاقية وتجردت من العنصر الأدبي في التعامل الحيوى بين الافراد وجب تدخل افعالون حيثما حصل التعاقد على تلك الحال الملوثة بالاكاذيب الخادعة فيكون التعاقد فاسدا لا يهدف لتحقيق الآثار القانونية الصحيحة التى يتتبعها القانون بتأصيل حرية التعاقد ويكون تدخله بواسطة قاضيه ليفسل الحق مما ران عليه من شوائب الفس والتدليس وليعيد الحق الى حظيرته الاولى نقيضا طاهرا لا يلحقه عيب ولا يمس مشين والقول بغير ذلك يبعد القانون عن تحقيق وظيفته وواجبه المقدس في حماية الافراد من المدلسين وتأييد الحقوق المقررة بينهم على النحو الذى يشرعه .

الباب الثالث - لا جدوى من نظرية التدليس في التشريع المصرى

هدف القوانين هو ان يستتب الجماعة أمن عام وان يحفظ لها نظام عام يشملها بأن يشمل أفرادها وان يسير بالافراد فى طريق معين حفظا لكيان الجماعة وتحقيق هذه الاهداف يتطلب مراعاة قواعد واعتبارات عديدة والمحافظة على تطبيقها ويتوقف نجاح القوانين فى تحقيق اهدافها على مدى قدرتها على الواعة بين هذه الاعتبارات ، واذا كان اعتبار استقرار التعامل قد أدى بالمشرع فى مجال التدليس الى اشتراط اتصاله بالتعاقد الآخر ليبطال العقد حتى لا يفاجأ عاقد حسن النية بإبطال عقده بعد مدة من ابرامه وبعد الاعتقاد المشروع الذى قام لديه على ان العقد سينفذ وانه سيعتمد عليه كليا او جزئيا ، الا ان هناك اعتبار آخر هو المحافظة على قواعد الرضائية وهى تقتضى الاعتداد بالارادة الفعلية ومن ثم تعطيل آثار الارادة وعدم نشوء الالتزام متى كانت الارادة معيبة بنقص عنصر من عناصرها ، وقد أدى هذا الاعتبار الآخر بالمشرع الى اجازة طلب ابطال العقد للتدليس مع عدم الاعتداد بنوع الوسيلة المستعملة فيه ومقدار جسامتها ، فكما رأينا يصبح الكذب والكتمان وسائل تدليسية تكفى لتوافر اركان التدليس بل وعدم الاعتداد ايضا بمصدر هذه الوسيلة فيعد العقد قابلا للإبطال سواء صدر التدليس عن التعاقد او عن اجنبى عن العقد مادام التدليس الصادر من هذا الاجنبى قد اثر فى ارادة التعاقد فجعلها مصوبة بتوهم غير الحقيقة . ويخلص لنا من هذا ان القانون يعتد بارادة التعاقد ذاتها - وهو ما أدى بنا الى القول بأن عيوب الارادة

صادر من نائب التعاقد فى المادة ١٢٥ وعلى هذا فلا يشترط لإبطال العقد لتدليس صادر من النائب علم الاصيل أو استطاعته العلم بهذا التدليس كما فى حالة ما اذا كان التدليس صادرا من الغير .

الفرع الثالث - أثر توافر شروط التدليس

ينتج التدليس أثره بتوافر تلك الشروط التى ذكرناها ويتركز هذا الأثر فى جعل العقد الذى يقوم على اساسه قابلا للإبطال ، ويعنى ذلك ان العقد الذى وقع فيه تدليس على النحو السالف ذكره هو عقد قائم منعقد ترتب عليه كافة آثاره طالما ان العقد قد قام مستوفيا اركانه ، حقيقة ان الرضى ركن من اركان العقد يختل العقد بغيابه ، ولكن الرضاء الصادر من المدلس عليه يكون رضاء موجودا مستوفيا شروطه ، ولكنه يكون رضاء معيبا غير صحيح بمعنى ان التعاقد الذى صدر منه رضاء معيب يكون من حقه ان يبحث عن حماية القانون له متى طلب هو هذه الحماية فله وحده ان يطلب ابطال العقد كما له ان يجيزه ، واذا سكت سقط حقه بالتقادم ولم يكن له ان يعاود طلب ابطال العقد . ذلك ان هذا الحق فى ابطال العقد انما قرره القانون لا لحماية مصلحة عامة بل لحماية مصلحة التعاقد الخاصة يعالج به ما اعتور رضاه من نقص ، واذا ما قلنا بأن التدليس عمل غير مشروع ممن وقع منه فان هذا يخول ضحيته متى اصابه ضرر ان يطالب بتعويض هذا الضرر ان كان لهذا التعويض محل .

ويكون على القاضى ان يحكم بإبطال العقد للتدليس متى اثبت المدعى وهو العاقد المدلس عليه وجود التدليس بعنصره المادى والنفسى متى كان هو الدافع على التعاقد بحيث لولاه لما أبرم العقد وكان قد اتصل بالتعاقد الآخر بأن كان صادرا منه او كان من المفروض حتما ان يعلم به اذا لم يكن قد صدر منه .

وتثبت الوقائع التدليسية بكافة طرق الاثبات بما فيها الشهود والقرائن (استئناف مختلط ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - مجلة التشريع والقضاء المختلط س ٣٧ ص ٢٩ ، ٢٩ مايو سنة ١٩١٣ نفس المجلة بالسنة ٢٥ ص ٤١٧) .

فطالما ان القوانين مؤيدة للحقوق المقررة للأفراد فاذا طفى فرد على فرد طغيانا مدنيا ودلس عليه ولف ودار واختفى وظهر ولعب دورا تاباه الكرامة

العشرين ص ٣٩٤ وانظر كذلك الدكتور حلمي بهجت بدوى بند ١٢٩) والتي وصل إليها أيضا مشرعين في عدة دول اغفلوا التدليس كعيب مستقل من عيوب الرضاء (انظر المادة ٦٥٧ والمادة ٦٦٣ من القانون البرتغالي ، م ٥٥ من القانون النمساوي) . واذا كان مشرعنا قد استبعد التقليدية وافر النظرية الحديثة في الغلط فلماذا اورد نظرية مستقلة للتدليس طالما توجد نظرية اخرى تفنيها عنها . . ولماذا عقد العزم على اقامة مثل هذه النظرية دون اى اعتبار والقانون قد قامت فيه نظريات ثم هدمت واستقرت فيه مبادئ ثم انهارت ونظرت الى بعض احكامه نظرة اجلال واكثر ثم تغيرت النظرة الى هذه الاحكام الى نظرة اخرى قائمة مقبولة ، وما كل ذلك الا لان القانون وليد التطور وخادم متطلبات الحياة الاجتماعية يسعى حثيثا من اجل تحقيقها وينصت لالحاحها ويقف خاشعا امام ضرورتها ولو اقتضاه الامران يتزحزح قليلا ليفسح لها مكانا ، واذا كان هذا هو شأن القانون فلا بد وان يكون دائم التغيير والتبديل والتطور ، فهذه نظرية حديثة يتبناها ، واخرى قد عفا عليها الزمن . وثبت عدم جدواها قيلفيها ويستبعدا ، واذا كنا موقنين ان موقف المشرع لو كان سليما لاخرج القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ خاليا من نظرية مستقلة للتدليس ، فاننا هنا نحاول ان نبحت عن علة عدم اقدام المشرع على الفائها فقد يكون هناك ما يحتمل ان تحققه بوجودها ضمن احكامه . .

ويرى الدكتور السنهورى (المرجع السابق بند ١٨٦) عدم جدوى نظرية التدليس الا انه يجد فارقا عمليا بين نظرية الغلط ونظرية التدليس يتمثل فيما اتت به الاعمال التحضيرية لمشروع القانون المدني (٢ ص ١٧٢) حيث جاء فيها ما يأتى :

« وقد يصح التساؤل عن جدوى اقامة نظرية مستقلة للتدليس مادام ان اثره في الارادة يرد الى ما يولد في ذهن العاقد من غلط يدفع به الى التعاقد بمعنى ان ما يشوب الرضاء من عيب بسبب يرجع الى الغلط لا الى الحيلة الا ان لوجود التدليس مزيتين عمليتين : فاثباته ايسر من اثبات الغلط من ناحية وهو يخول حق مطالبة من صدر منه التدليس بالتعويض فضلا عن حق التمسك بالبطلان من ناحية اخرى » .

ويبدو من القول الوارد في الاعمال التحضيرية ان هناك ما يبرر الاحتفاظ بنظرية التدليس المستقلة

هى المرتع الخصب لمبدأ سلطان الارادة ص ٢ - فيقضى بتعطيل آثارها متى تبين ان سبب الارادة غير صحيح وهو يكون غير صحيح اذا لم يتحقق للمتعاقد الغرض الذاتى حفزه على التعاقد والنتيجة الجوهرية لذلك والتي تعنيها هنا ان اعمال هذا الاعتبار الاخير ولا شك ان المشرع بعمله يستوجب تعطيل آثار الارادة متى تبين ان غلطا يستوى قيام هذا الغلط في ذهن المتعاقد دون فعل فاعل وقيامه نتيجة للتدليس الصادر من الطرف الآخر للعقد او من الاجنبى عن العقد ، واذا ما تذكرنا جوهر التدليس كما حددناه ص ١٣ وهو وسائل احتيالية توقع المتعاقد في غلط لا تضح لنا بداءة ان من شأن التدليس ان يقع المتعاقد في غلط فاذا كان رضاه معيبا فانما يكون ذلك بسبب الغلط الذى وقع فيه التدليس ومع ذلك فاذا ما احتفظنا بالنظرية التقليدية للغلط وهى تستبعد الغلط في الباعث وفي القيمة لكأن دائرة التدليس اوسع من دائرة الغلط لوجود احوال لا يكفى فيها الغلط لابطال العقد وانما لابد فيها من وجود نظرية مستقلة للتدليس والا لظل العقد في هذه الاحوال سليما ويترتب على ذلك حتما ان الغلط لا يفنى عن التدليس بل يجب في ظلها النظرية التقليدية الحرص على التمييز بين التدليس والغلط اما في النظرية الحديثة في الغلط وهى التى اخذ بها مشرعنا يكون العقد قابلا للابطال للغلط حتى ولو كان هذا الغلط في القيمة او في الباعث متى كان دافعا للتعاقد (جوهرى) اذا ما قارنا ذلك بما ذكرنا في التدليس من اشتراط كونه دافعا للتعاقد فيكون السبب في الابطال هو ما توقعه الاعمال التدليسية في نفس المتعاقد من غلط فكان الغلط الناشئ عن التدليس الذى يبطل العقد لابد وان يكون هو الدافع للتعاقد والنتيجة المنطقية لهذا هى انه لن يوجد عقد يبطل للتدليس دون ان يكون قابلا لان يبطل للغلط في الوقت ذاته ، واذن فنظرية الغلط تفنى عن نظرية التدليس .

واذا كنا قد وصلنا الى هذه النتيجة المنطقية والحتمية والتي وصل اليها العديد من اساتذتنا (دكتور عبدالفتاح عبد الباقي ، ودكتور اسماعيل غانم ودكتور أحمد حشمت أبو ستيت مصانير الالتزام بند ١٧٧ - السنهورى - الوسيط ح ١ بند ١٨٥) بل ولقد وصل اليها العديد منهم قبل الاخذ بالنظرية الحديثة في الغلط (انظر مذكرات الاستاذ ليفي ايلمان في الالتزامات في الربيع الاول من القرن

فتظهر في هذا الوقت فائدة نظرية التدليس لا نعتقد ذلك لأنه كان بإمكانه أن يترك نظرية التدليس طالما قد توسع في نظرية الغلط وإذا كان ينوى أن يعدل فيما بعد التشريع مضيقا من نظرية الغلط فليعيد نظرية التدليس لتؤدي فائدة بادراجها ضمن أحكام التشريع .

ولأننا نستبعد أن يعاود المشرع الإخلال بنظرية تقليدية تركها إلى نظرية حديثة طالما قد ثبت نقص القديمة .. وخوفا من أن تفشل في تبرير مسلك المشرع فلا نجد بد من القول بأنه استبقى التدليس إلى جانب الغلط جزيا على التقاليد (الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت مصادر الالتزام ١٦٣ بند ١٧٧ ص ١٦٧ ، السنهوري السابق) .

وما يهم في هذا الشأن هو أننا نمحو كل فرق بين الغلط والتدليس أو بتعبير أدق نستغنى عن التدليس وضعاً مستقلاً وننتهي إلى ادماج نظرية التدليس في نظرية الغلط مادام وقوع التدليس المفسد للإرادة يفترض دائماً وقوع الغلط ، فالتدليس إذن مندمج في الغلط بوصفه غيباً يشوب الإرادة وعلى هذا الوصف لا تكاد تظهر فائدة أو أهمية للفرقة بينه وبين الغلط فالتعاقد الذي وقع تحت تأثير التدليس يستوى لديه طلب إبطال العقد على أساس التدليس أو على أساس الغلط وإذا كان المشرع يتوافر لديه الشجاعة الكافية على الخروج على وضع تقليدي بالفناء نظرية لا توجد منها فائدة أو جدوى ولا يتصور الالتجاء إليها لمجرد أنها تقليدية فلاشك في أنه سيدرك أن عاجلاً أو آجلاً ما نقول وننادي به .. فيلغى نظرية التدليس ويجعل عيوب الرضاء ثلاث : هي الغلط والاكراه والاستغلال فليس في هدم نظرية التدليس ما يتجاوز حد الطاقة .

ويتمثل هذا المبرر في الفروق بين كلا من الغلط والتدليس وأن هناك فوائد للتدليس تميزها عن الغلط ، ونحن لا نفهم أن القانون يحافظ على قاعدة أو نظرية لأنها تحقق فوائد معينة إلا إذا كان في الغاء هذه القاعدة أو تلك النظرية ما يذهب بهذه الفوائد ، فهل في الغاء نظرية التدليس ما يذهب بتلك الفوائد التي أوردتها الأعمال التحضيرية ؟ ولا شك لدينا في أن هاتين الفائدتين باقيتان ولو ألغيت نظرية التدليس ، ففي الحالات التي تصدر فيها الأعمال الاحتياطية سيسهل على المدلس عليه إثبات أنه قد وقع في غلط فيتحقق إبطال العقد لهذا الغلط الذي وقع فيه دون احتياج إلى نظرية في التدليس مستقلة وهذا ليس إلا تأييداً لما نقول وأما الفائدة الثانية وهي الزام المدلس بالتعويض فهي أيضاً متحققة ولو بعد الغاء نظرية التدليس فالمدلس قد ارتكب وسائل تدليسية أي أعمالاً غير مشروعة وهو ملزم بتعويض ما أصاب المدلس عليه من ضرر من جراء هذه الأعمال وفقاً للمسئولية التقصيرية .

ونخرج من هذا إلى أن الأعمال التحضيرية قد زادت موقف المشرع سوءاً بمحاولة تبرير موقفه من الإبقاء على التدليس .

ويرى الأستاذ الدكتور اسماعيل غانم أن إبقاء المشرع إلى نظرية التدليس إنما يكشف عن تردده بشأن ذلك التوسع الذي استحدثه في نظرية الغلط، وكأنه غير مقتنع تمام الاقتناع بهذا التوسع (دكتور اسماعيل غانم - مصادر الالتزام - بند ١٠ ص ٢١٠ ح ١) .

ولا نعتقد أن المشرع وهو يبقى على نظرية التدليس إلى جانب نظرية الغلط التي توسع فيها كان ينوى أن يضيق فيما بعد من نظرية الغلط

خصومة التنفيذ على العقار في مرحلتها الثانية

للأستاذ بولس عياد الحامى
أمام محكمة النقض

وفي سبيل الإلمام بمجموعة الاجراءات التى تنتهى
بصدور الحكم بإيقاع البيع ، يتعين علينا ان نتحدث
عن الخطوات التالية :

مجمل اجراءات المرحلة الثالثة وهى مرحلة
« ايقاع البيع » . وسنتناول بالشرح المسائل
الآتية :

- ١ - كيفية تحديد يوم البيع
 - ٢ - جواز أن يكون مكان البيع فى ذات العقار ،
أو فى أى مكان آخر .
 - ٣ - وجوب ابداء طلب اجراء البيع قبل المزايدة .
 - ٤ - شطب قضية البيع كجزاء على عدم طلب
اجراء البيع .
 - ٥ - طبيعة شطب قضية البيع ، ومصيرها بعد
الشطب - آراء الفقهاء
 - ٦ - طلب تأجيل البيع .
 - ٧ - طلب وقف البيع .
- ونتحدث فى هذا المجال عن ثلاث مسائل هامة
يثيرها وقف البيع .

أولاً - حالات الوقف القانونية .

ثانياً - حالات الوقف الجوازية

ثالثاً - الطعن فى حكم قاضى التنفيذ الصادر
بوقف البيع ، أو برفض طلب الوقف والاستمرار فى
البيع .

٨ - اجراءات المزايدة

٩ - آثار اعتماد العطاء .

سبق التحدث من مرحلتين سابقتين : مرحلة
« وضع العقار تحت يد القضاء » ، ومرحلة
« التمهيد لبيع العقار » . واليوم نتحدث عن المرحلة
النهائية وهى « ايقاع البيع » . وتشمل هذه المرحلة
مجموعة من الأعمال الاجرائية تنتهى بالحكم بإيقاع
بيع العقار . ومن الجدير أن نذكر أنه لم يعد يطلق
على الحكم الذى تنتهى به خصومة التنفيذ على
العقار اسم « حكم مرسى المزاد » اذ استحدث
المشرع فى قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة
١٩٦٨ لفظ « حكم ايقاع البيع » ، وأوردت المادة
٤٤٦ مشتملات حكم ايقاع البيع .

كما أنه عند دراسة هذه المرحلة بالتفصيل
سنجد أن المشرع اضاف سببا جديدا لاسباب طلب
تأجيل اجراءات البيع فى حالة كفاية صافي ما تغله
أموال المدين للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين ،
وذلك الى ما قبل اعتماد العطاء ، تأسيسا على أن
غلة العقار ظلت محجوزة من بدء الاجراءات ، وربما
تستمر محجوزة لبضع سنوات على طول المدة التى
تستغرقها الاجراءات ، فيمكن أن يتفادى المدين بيع
العقار فى هذه الحالة بالنص الصريح الذى تضمنته
احدى فقرات المادة ٤٢٤ من القانون الجديد .

كما أنه من العلامات الواضحة فى هذه المرحلة
أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أدمج مراحل رسو
المزاد ، والزيادة بالعرض ، واعادة البيع على مسئولية
المشتري المتخلف بما استحدثته فى المادة (٤٤٠)
من وجوب ايقاع البيع فى الجلسة الاولى المحددة
للبيع لصالح من يتقدم بأكبر عطاء ، ويدفع كامل
الثمن المعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل ، فى
ذات الجلسة ، فان فعل ... حكمت المحكمة بإيقاع
البيع عليه .

وكذلك لو تقدم المدين أو الحائز أو الكفيل العيني بطلب الى قاض التنفيذ بتحديد يوم للبيع - وكل هذا مستفاد من نص المادتين ٤٢٦ ، ٤٣٥ من قانون المرافعات الجديد .

٤ - ويراعى انه كلما وقفت اجراءات التنفيذ لاي سبب من الاسباب ، فلكل من الدائنين المنفذين والمدين والحائز والكفيل العيني الحق في أن يطلبوا من قاضي التنفيذ تحديد يوم للبيع .

٥ - ويراعى عند تحديد يوم البيع الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٤١٩ ، ٤٤١ مرافعات جديد بحيث لا يقل عن ثلاثين يوما ولا يزيد عن ستين يوما .

٢ - جواز أن يكون مكان البيع في ذات العقار أو في أى مكان آخر

يجرى البيع امام قاض التنفيذ بالمحكمة المختصة (م ٤٣٥) ، ولكن يجوز لمباشر الاجراءات وللمدين والحائز والكفيل العيني ، وكل ذي مصلحة أن يطلب بعريضة يقدمها لقاض التنفيذ اذا باجراء البيع في نفس العقار ، أو في أى مكان آخر . وهذا ما أجازته القانون الجديد في المادة (٤٢٧) رغبة في تيسير بيع العقار بأحسن الأثمان .

٣ - وجوب طلب اجراء البيع

لا يحصل البيع بمجرد حلول اليوم المحدد لاجرائه . وانما يجب أن يطلبه الدائن مباشر التنفيذ ، أو المدين ، أو الحائز ، أو الكفيل العيني ، أو أى دائن آخر أصبح طرفا في الاجراءات وفقا للمادة (٤١٧) . فهؤلاء هم اصحاب المصلحة في طلب البيع

ورتب المشرع **البطلان** اذا تم اجراء البيع من غير طلب أحد أطراف التنفيذ (المادة ٤٣٥) فقرة اخيرة) .

وحكمة تعليق حصول البيع على طلب من أحد الأشخاص السابق ذكرهم هي احتمال اتفاق المدين أو الحائز أو الكفيل العيني مع أطراف التنفيذ الآخرين على وقف البيع ، للاتفاق على تسوية الديون بطريق ودية ، وحتى لا يباع عقار المدين بغير داع .

وهناك حكم شهير أصدرته محكمة النقض برئاسة المغفور له عبد العزيز فهمي باشا وبحضور

١٠ - الاعفاء من ايداع الثمن في جلسة المزااد .

١١ - اعادة المزايدة على مسئولية المزايد المتخلف

١٢ - آثار اعادة المزايدة على مسئولية المزايد المتخلف

١٣ - الأشخاص المنوعون من المزايدة .

١٤ - التقرير بالشراء لحساب الغير

١٥ - الحكم بإيقاع البيع .

ونتحدث في هذا الصدد عن المسائل الآتية :-

(أ) مشتملات حكم ايقاع البيع .

(ب) اعلان حكم ايقاع البيع

(ج) تنفيذ حكم ايقاع البيع

(د) تسجيل حكم ايقاع البيع

(هـ) الآثار التي تترتب على تسجيل حكم ايقاع البيع .

وبعد الانتهاء من التحدث عن مجموعة الأعمال الاجرائية التي تنتهى بصدر الحكم بإيقاع البيع . . سوف نوالى الحديث عن طبيعة حكم ايقاع البيع ، والاسباب الثلاثة التي أجازها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة (٤٥١) للطعن على الحكم الصادر بإيقاع بيع العقار .

تفصيل وشرح خطوات المرحلة النهائية

في خصومة التنفيذ على العقار

١ - كيفية تحديد يوم البيع :

١ - يحدد يوم البيع مؤقتا عند ايداع قائمة شروط البيع .

٢ - يسقط هذا التحديد بمجرد تقديم اعتراضات على القائمة .

٣ - بعد التحقق من الفصل في جميع الاعتراضات المقدمة في الميعاد بأحكام واجبة النفاذ ، وبعد التحقق من أن الحكم المنفذ بمقتضاه ، قد أصبح نهائيا ، يأمر قاضي التنفيذ بتجديد يوم البيع على عريضة يتقدم بها الدائن مباشر الاجراءات ، أو أى واحد من الدائنين الذين أصبحوا طرفا فيها وفقا للمادة (٤١٧) -

عن الحضور ، بل يحدث شطب قضية البيع ولو حضروا جميعا مادام أن احدا منهم لم يتقدم بطلب البيع . وإذا شطب قضية البيع ، ترتب على الشطب وقف الاجراءات الى أن يتقدم احد اطراف التنفيذ الى قاضي التنفيذ بعريضة لتحديد يوم آخر للبيع .

مصر قضية البيع بعد الشطب .

واوضح الدكتور فتحى والى فى كتابه « التنفيذ الجبرى » بند ٢٨٧ صفحة ٤٧٥ هامش ٣ بأن القضية اذا بقيت مشطوبة ستة أشهر (ستين يوما فى قانون المرافعات الجديد) فلا تعتبر كأن لم تكن ، لانها لا تسقط الا بمضى خمسة عشر عاما مستشهدا بالحكم الذى اصدرته محكمة القاهرة الابتدائية فى ٨ من ابريل سنة ١٩٥٧ والمنشور بمجلة المحاماة سنة ٣٨ العدد الخامس صفحة ٧٥٧ بند ٢٩٦ حيث قضى بأن شطب الدعوى امام قاضى البيوع ليس من قبيل شطب الخصومة المنصوص عليه فى المادة (٩١) مرافعات قديم . بل هو اجراء قصد به مجرد الفاء واسقاط يوم البيع . وقالت المحكمة ان الشطب يحصل اذا لم يطلب احد اصحاب الشأن البيع ، ولا يلزم لحصوله تخلف جميع الخصوم عن الحضور او انسحاب بعضهم بل يحصل ولو حضروا جميعا ، ولم يطلب من قاضى البيوع اجراء البيع ، وليس يترتب عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن لو بقيت مشطوبة ستة أشهر ، ولا تسقط الدعوى الا بمضى خمسة عشر عاما .

هذا - ونوجه النظر الى ان القانون الجديد اجرى تعديلا فى حكم المادة (٩١) مرافعات قديم بما استحدثته فى المادة (٨٢) مرافعات جديد بتقصير المدة التى تبقى فيها الدعوى قائمة بعد شطبها من ستة اشهر الى ستين يوما .

وفى هذا المعنى - من طبيعة شطب قضية البيع ، ومصرها بعد الشطب - ذهب الدكتور أحمد أبو الوفا فى كتابه « اجراءات التنفيذ » صفحة (٨١٩) بند (٣٤٢) طبعة ثالثة « اذ تحدث سيادته عن مصر قضية البيع بعد الشطب قائلا انها تبقى منتجة لاثارها ولا تسقط الا بالمدة المسقطة لاصل الحق بالتقادم . وتبدأ المدة من تاريخ آخر اجراء صحيح من اجراءات التنفيذ ، يعد فى ذاته قاطعا لمدة التقادم . واستشهد سيادته (بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة ٢٠ من مارس

المستشارين مراد وهبة ومحمد فهمى حسين وحامد فهمى وعبد الفتاح السيد ، تقرر فيه أن المزايدة لا يسير فيها القاضى من تلقاء نفسه ، بل ان السير فى اجراءات المزايدة موقوف على طلب الدائن طالب البيع ، او غيره من ارباب الديون المسجلة بحيث اذا لم يطلبه احد من هؤلاء فواجب القاضى ايقاف البيع ، فاذا وقع البيع من تلقاء نفسه مع عدم وجود طلب من صاحب الحق القانونى فيه ، فان حكمه يقع بطلان ، لعدم استيفائه شرطا اساسيا من الشروط المقررة ، ويصح استئنافه .

(النقض رقم ٤٥ لسنة ٤ ق جلسة ٦ يونية سنة ١٩٣٥ منشور فى مجموعة القواعد القانونية جزء (١) صفحة ٨٣٢ .

٤ - شطب قضية البيع كجزاء على عدم طلب اجراء البيع

الشراح على اتفاق فى انه اذا لم يطلب البيع احد من المنصوص عليهم فى المادة (٤٣٥) مرافعات ، وجب على قاضى التنفيذ شطب قضية البيع . ويبقى البيع موقوفا نتيجة للشطب الى ان يقوم احدهم بتحديد يوم بأمر يصدر من قاضى التنفيذ على عريضة يقدمها له احد من اطراف التنفيذ قياسا على كيفية تحديد يوم البيع بعد الحكم فى الاعتراضات (م ٤٢٦) .

يقول الدكتور رمزي سيف : « انه يجب لحصول البيع ان يطلبه الدائن مباشر التنفيذ ، أو المدين أو الحائز ، أو الكفيل العينى أو أى دائن آخر اصبح طرفا فى الاجراءات وفقا للمادة (٤١٧) ، فهؤلاء هم اصحاب المصلحة فى البيع . فاذا لم يطلب البيع احد ممن تقدم ، وجب على قاضى التنفيذ شطب البيع ، ويبقى البيع موقوفا نتيجة للشطب الى ان يقوم احدهم بتحديد يوم بأمر من قاضى التنفيذ » (قواعد تنفيذ الأحكام والمحركات الموثقة فى قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ٦٨ الطبعة الثامنة) .

٥ - طبيعة شطب قضية البيع ، ومصرها بعد الشطب - آراء الفقهاء .

أجمع شراح القانون على أن شطب البيع هو من قبيل وقف الاجراءات ، وليس مشابها لشطب الدعوى . فهو عبارة عن اجراء يرمى الى اسقاط يوم البيع ، ولهذا لا يلزم للأمر به تخلف الخصوم

أولاً - الأسباب القانونية لوقف البيع :

ان قيام أحد الأسباب الستة التي سنوضحها فيما بعد ، واقف للتنفيذ بحكم القانون ، ويتعين على قاضي التنفيذ ان يوقف البيع .

١ - التنفيذ بمقتضى حكم حائز لقوة الشيء المقضى به ، وطقن فيه بالالتماس أو النقص ، وأمرت محكمة الالتماس أو محكمة النقص بوقف التنفيذ مؤقتاً عملاً بنص المادتين ٢٤٤ ، ٢٥١ مرافعات جديد .

٢ - إذا شرع في التنفيذ بمقتضى حكم معجل النفاذ ، ولم يصبح نهائياً عند حلول جلسة المزايدة . فيجب إيقاف البيع (م ٤٢٦) .

« يراجع الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١/١١ قاعدة رقم ٨ عدد (١) صفحة ٤٦ مجموعة أحكام النقص سنة ١٩ » قالت محكمة النقص « صلاحية الحكم المعجل النفاذ أن يكون سنداً لاتخاذ اجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة . عدم صلاحيته بالنسبة للمزايدة والاجراءات اللاحقة لها ومنها حكم مرسى المزايدة وجوب صيرورته نهائياً قبل اجراء المزايدة ، والبيع ، والا كانت باطلة . جواز استئناف حكم مرسى المزايدة (بحسب التسمية القديمة) وحكم ايقاف البيع بحسب التسمية الجديدة في هذه الحالة من المدين » .

٣ - إذا شرع في التنفيذ بمقتضى محرر موثق ثم ادعى أحد أصحاب الشأن بتزويره . وقضت المحكمة التي نظرت الادعاء بالتزوير بالاحالة الى التحقيق (م ٥٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) .

٤ - إذا رفعت دعوى من الغير باستحقاق العقار المراد بيعه ، واستوفيت في هذه الدعوى الشروط التي يستلزمها القانون في المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ لوقف البيع .

شرح وتفصيل بشأن دعوى الاستحقاق المرفوعة من الغير :

(١) ان المقصود بما نصت عليه المادة (٤٥٤) مرافعات جديد هو تلك الدعوى التي يرفعها غير

سنة ١٤٩١ والمنشور بالمحكمة سنة (٣١) صفحة (١٧٠٩) ، الذي جاء فيه : « ان البيع لا يشرع فيه أصلاً الا اذا طلبه الدائن المباشر للتنفيذ ، أو أحد الدائنين المسجلين ، أو المدين نفسه . فان لم يطلبه أحد من هؤلاء ، فلا تحصل المزايدة وتشطب القضية وفي هذه الحالة يجب على من يريد استئناف السير في اجراءات البيع ، ان يعمل على تحديد يوم آخر ، واجراء ما يسبقه من النشر والصلق » .

٦ - طلب تأجيل البيع

تجيز المادة (٤٣٦) من القانون الجديد لكل ذي مصلحة ان يطلب تأجيل البيع بذات الثمن الاساسي لاسباب قوية تبرره مثل .

١ - قيام ظرف يؤدي الى تقليل عدد الزائدين كانقطاع المواصلات . .

٢ - قيام اسباب من شأنها تمكين المدين من الوفاء كحصوله على مال من طريق الميراث .

وتقدير هذه الاسباب متروك لقاضي التنفيذ . والحكم الذي يصدره بتأجيل البيع يجب ان يشتمل على تحديد جلسة لاجرائه تقع بعد ٣٠ يوماً وقبل ٦٠ يوماً من يوم الحكم بالتأجيل . . اي لا يجوز التأجيل لأكثر من ستين يوماً (دكتور رمزي سيف هاشم ١ صفحة ٤٦٧ من كتابه قواعد تنفيذ الاحكام والمحركات الموثقة) .

وحكم قاضي التنفيذ في طلب تأجيل البيع ، والقاضي بالتأجيل أو يرفض التأجيل ، لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن (م ٤٣٦) .

٧ - طلب وقف البيع

ان موضوع وقف البيع من الموضوعات الهامة في قانون المرافعات . ويختص قاضي التنفيذ بالفصل في جميع الحالات باعتبار ان ما يثار في هذا المجال ، منازعة من منازعات التنفيذ . ولكن سلطة قاضي التنفيذ تختلف باختلاف الاسباب ان كانت قانونية او جوازية . ويترتب على ذلك جواز الطعن في الحكم الصادر بالوقف ، أو برفض وقف البيع ، من عدمه . ونحدث في هذا الشأن عن ثلاث مسائل : -

أولاً - الاسباب القانونية لوقف البيع .

ثانياً - الاسباب الجوازية لوقف البيع .

ثالثاً - الطعن في حكم قاضي التنفيذ الصادر بوقف البيع أو رفض طلب وقف البيع .

الفسخ لعدم دفع ثمن العقار المحجوز عليه ، أو فرق القيمة في حالة المقايضة .

ثانياً - الأسباب الجوازية لوقف البيع :

هي حالات يكون لقاضي التنفيذ فيها أن يجيب طلب الوقف ، أو يرفضه ويمضي في التنفيذ . لأن سلطة قاضي التنفيذ في الحالات الجوازية هي تقدير مدى جدية طلب وقف البيع حسب ظروف كل قضية ، دون التعرض لبحث الموضوع .

(يراجع الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٨ منشور بمجموعة أحكام النقض - المكتب الفني - سنة (١٥) قاعدة (١١٦) صفحة (٧٣١) .

أمثلة لحالات وقف البيع الجوازي

المثل الأول - يكون لطالب الوقف منازعة في إجراءات التنفيذ لم يسقط الحق في ابدائها ثم يطلب من قاضي التنفيذ وقف البيع حتى يفصل في النزاع من المحكمة المختصة .

المثل الثاني - ادعاء المدين بطلان التنفيذ لعدم اخباره بايداع قائمة شروط البيع ، ويعتبر هذا الطلب اشكالا وقتيا في التنفيذ يملك قاضي التنفيذ ازاله وقف البيع مؤقتا .

المثل الثالث - حالة العرض الفعلي .

نصت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الجديد على أن العرض الحقيقي لا يترتب عليه وقف التنفيذ إذا كان العرض محل نزاع ولذلك يكون لقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف البيع مع ايداع المبلغ المعروض ، أو مبلغ أكبر منه إذا قدر جدية العرض ، كما أن له أن يرفض طلب وقف البيع ، ويمضي في إجراءات المزايدة .

(يراجع الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٨ المنشور في مجموعة أحكام النقض سنة (١٥) قاعدة ١١٦ صفحة (٧٣١) .

وإذا ما حكم قاضي التنفيذ بوقف البيع تقديرا لجدية السبب المعروض عليه فإن لصاحب المصلحة بعد زوال سبب الوقف ، أن يتقدم بطلب تحديد جلسة البيع بأمر يستصدره من قاضي التنفيذ على عريضة ، ويمهد صاحب المصلحة للبيع بالإعلان عنه

من أصبحوا طرفا في الإجراءات عملا بحكم المادة (٢١٧) مرافعات ، ويطلب فيها رافعها بطلان إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز عليه أو بعضه ، ولو بعد انتهاء الميعاد المقرر للاعتراض على قائمة شروط البيع ، وهي دعوى ترفع بالطرف المعتادة أمام قاضي التنفيذ ، ويختصم فيها مباشر الإجراءات ، والمدين ، أو الحائز ، أو الكفيل العيني ، وأول الدائنين المقيدين .

(ب) والمقصود بالحالة التي نصت عليها المادة (٤٥٥) مرافعات جديد هي حالة الدعوى التي ترفع من الغير بطلب بطلان إجراءات البيع واستحقاق العقار المحجوز عليه أو بعضه ، ثم « يودع » الطالب خزينة المحكمة بالإضافة إلى مصاريف الدعوى ، المبلغ الذي يقدره قلم الكتاب للوفاء بمقابل أتعاب المحاماة ، والمصاريف اللازمة لاعادة الإجراءات عند الاقتضاء ، وكانت صحيفة الدعوى قد اشتملت على بيان المستندات المؤيدة لها ، أو على بيان دقيق لأدلة الملكية ، أو وقائع الحيازة التي تستند إليها الدعوى .

في هاتين الحالتين سألتي الذكر :

يحكم قاضي التنفيذ بوقف إجراءات البيع إذا حلت الجلسة المحددة لنظر دعوى الاستحقاق قبل حلول جلسة البيع . فإذا حل اليوم المحدد للبيع قبل أن يحكم قاضي التنفيذ بإيقاف البيع - كان على قاضي التنفيذ الذي يتولى البيع ، أن يأمر بإيقاف البيع بناء على طلب رافع دعوى الاستحقاق بشرط أن يطلب الوقف قبل الجلسة المحددة للبيع بثلاثة أيام على الأقل (م ٥٥٥ فقرة ثانية) .

٥ - إذا لم يطلب البيع أحد الأشخاص الذين نص عليهم القانون في المادة (٤٣٥) مرافعات جديد وهم الدائن المباشر للتنفيذ ، أو المدين أو الحائز ، أو الكفيل العيني ، أو أي دائن أصبح طرفا في الإجراءات وفقا للمادة (٤١٧) ، وذلك قبل إجراء المزايدة . ويتولى قاضي التنفيذ إصدار أمره بوقف البيع ، لأنه إذا جرت المزايدة بدون طلب أحد من هؤلاء الذين اشارت اليهم المادة ٤٣٥ مرافعات جديد ، كان البيع باطلا .

٦ - إذا حصلت اعتراضات على قائمة شروط البيع ، ولم يكن قد فصل فيها بأحكام واجبة النفاذ . أو إذا دون في ذيل القائمة ما يفيد رفع دعوى

مرافعات جديد) اذ انها لاحقة على المادة ٥٦ .

يراجع الدكتور رمزي سيف في كتابه قواعد تنفيذ الاحكام والمحركات الموثقة طبعة ثامنة فقرة ٤٧٢ صفحة ٤٧١ .

ويراجع الدكتور احمد ابو الوفا في كتابه التعليق على نصوص قانون المرافعات الجديد المجلد الثاني - في التنفيذ والاثبات - صفحة ٩٠٦ . . فقد افصح سيادته بقوله : ان ترتيب المواد لم يات عفوا ، وانما وضعت على هذا النحو عن قصد ، لترتب الاحكام المتقدمة والتي تناولناها بالشرح فيما سبق .

٨ - اجراءات المزايدة

اراد المشرع في القانون الجديد أن يتفادي كل الصعوبات التي كان يشيها نظام الزيادة بالعرض ، واعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف . فنظم اجراءات المزايدة تنظيما مقتضاه ان قاضي التنفيذ لا يوقع البيع الا للمشتري الذي يتقدم بأكبر عرض ويدفع في حال انعقاد الجلسة كامل الثمن مع المصاريف ورسوم التسجيل .

وبصدور الحكم بايقاع البيع ، يصبح البيع نهائيا فلا تعاد المزايدة ، ولو تقدم أحد الراغبين في شراء العقار بثمان أزيد بمعنى أن المشرع في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى نظام الزيادة بالعرض بعد ايقاع البيع ، وان كان قد أجازته في « صورة واحدة قبل ايقاع البيع » سيأتي ذكرها بعد قليل .

ان التشريع الجديد أدمج مراحل رسو المزايدة ، والزيادة بالعرض ، واعادة البيع على مسؤولية المشتري المتخلف في مرحلة واحدة ، تنتهي بايقاع البيع نهائيا على المشتري بعد دفع كامل الثمن .

وتبدأ اجراءات المزايدة بمناداة المحضر على الثمن الاساسي والمصاريف (م ٤٣٧) . . كما ينبغي على قاضي التنفيذ أن يقدر مصاريف اجراءات التنفيذ بما فيها من اتعاب المحاماه ، ويعلن هذا التقدير قبل افتتاح المزايدة .

احكام المزايدة :

أولا : لا تجرى المزايدة في جلسة البيع الا بناء على طلب الدائن مباشر الاجراءات ، أو المدين ، أو الحائز أو الكفيل العيني ، أو أي دائن من الدائنين

ثالثا : الطعن في حكم قاضي التنفيذ الصادر

بوقف البيع ، أو رفض طلب وقف البيع .

المشرع في قانون المرافعات الجديد فرق من حيث الطعن في احكام قاضي التنفيذ الصادرة بوقف البيع ، والاحكام الصادرة برفض طلب وقف البيع واجراء المزايدة . . فرق بين ما يستوجب وقف البيع حتما وبين ما لا يستوجب الوقف حتما على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للحالات التي يكون فيها وقف اجراءات البيع واجبا قانونا ، لا يجيز القانون الطعن في تلك الاحكام بالاستئناف الا اذا رفض قاضي التنفيذ وقف البيع .

(ب) وحيث لا يكون الوقف واجبا قانونا ، فإن حكم قاضي التنفيذ برفض طلب وقف البيع ، لا يجوز الطعن فيه .

(ج) في حالة رفع دعوى الاستحقاق الفرعية بناء على ما نصت عليه المادتان ٥٤ ، ٥٥ من قانون المرافعات الجديد ، فان حكم قاضي التنفيذ بوقف البيع أو رفض طلب الوقف والمضى في البيع ، لا يجوز الطعن فيه عملا بنص المادة (٥٦) من قانون المرافعات الجديد .

(د) استثنى القانون الحالة المنصوص عليها في المادة (٥٧) مرافعات ، وهي حالة ما اذا رفعت دعوى الاستحقاق عن « جزء من العقارات » المطلوب بيعها . فانه وان كان الاصل في هذه الحالة أن وقف البيع لا يكون الا بالنسبة للجزء المرفوع عنه دعوى الاستحقاق نفاذا لحكم المادة ٥٧ فقرة أولى مرافعات . ولكن يجوز لقاضي التنفيذ بناء على طلب ذوي الشأن أن يأمر بوقف البيع بالنسبة الى كل العقارات اذا دعت الى ذلك اسباب قوية . وهذا الاستثناء تقرره الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون المرافعات الجديد . وان حكم قاضي التنفيذ في هذه الحالة بوقف البيع أو برفض طلب الوقف يخضع للقواعد العامة ويجوز الطعن فيه ، ولا يخضع لحكم المادة ٥٦ مرافعات جديد . ويستفاد هذا الاستثناء من وضع النصوص . فان المنع من الطعن المنصوص عليه في المادة ٥٦ هو بالنسبة لحكم قاضي التنفيذ بوقف البيع أو بالمضى فيه وفقا للمادة السابقة (م ٥٥) ، فلا يشمل الحكم بالوقف أو المضى في البيع الحالة المنصوص عليها في المادة (٥٧)

ولا شك أن الفرض من البيانات الإضافية هو
ترغيب أكبر عدد من المزايدين للحضور في الجلسة
التالية ، والزيادة بالعشر على الثمن الذي اعتمد

هـ - كيف يتم إيقاع البيع في الجلسة التالية ؟

أولاً : إذا تقدم من يقبل شراء العقار مع زيادة
العشر على الثمن الذي اعتمد في الجلسة الأولى ،
مصحوباً بعرض كامل الثمن المزداد ، تعاد الزيادة في
نفس الجلسة على أساس هذا الثمن ، ويصدر
القاضي حكمه بإيقاع البيع على من يتقدم بأكبر عرض
لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق .

ثانياً : إذا لم يتقدم أحد للزيادة بالعشر ، وقام
المزايد الأول الذي اعتمد عطاؤه في الجلسة السابقة
بإيداع الثمن كاملاً ، أوقع قاضي التنفيذ ، البيع عليه

ثالثاً : إذا لم يتم المزايد الأول بإيداع الثمن
كاملاً في هذه الجلسة ، وجبت إعادة الزيادة فوراً
على ذمته ، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير
مصحوب بكامل قيمته (م ٤٤٠ فقرة أخيرة) .
وحكمة هذا النص أن المشرع يهدف إلى إنهاء
إجراءات البيع في هذه الجلسة .

١٠ - الإعفاء من إيداع الثمن في جلسة المزداد

أعفى القانون الجديد بنص المادة ٤٤٢ المزايد
التي حكم بإيقاع البيع عليه من الإيداع إذا كان
دائماً ، وكان مقدار دينه ومرتبته يبرران إعفائه من
الإيداع . .

ويشترط لصحة الشراء بهذه الطريقة أن لا يكون
الموكل من الأشخاص المنوعين من التقدم للمزايدة
حتى لا يتخذ الشراء بهذه الطريقة وسيلة للتحايل
على القانون .

وبين من نص المادة ٤٠٤ أن شرط اعتماد عطاء
المزايد هو وجوب قيامه بدفع كامل الثمن والمصاريف
ورسوم التسجيل . وظاهر من نص المادة ٤٤٢ أن
الإعفاء يشمل جميع هذه المبالغ ، كما أنه واضح أن
الإعفاء خاص بمن حكم بإيقاع البيع عليه بمعنى أنه
لا يعفى من الإيداع إلا شخص صدر الحكم بإيقاع
البيع عليه .

هل يشمل الإعفاء رسوم التسجيل ؟

أن الدكتور رمزي سيف في أحدث طبعات كتابه
« قواعد تنفيذ الأحكام والمحركات الموثقة بند ٧٧ »

الذين أصبحوا طرفاً في الإجراءات وفقاً للمادة ١٧٤
(يراجع نص المادة ٣٥٤ مرافعات جديد) .

ثانياً : إذا لم يتقدم أحد للشراء ، يحكم قاضي
التنفيذ بتأجيل البيع مع نقص عشر الثمن الأساسي
(م ٤٣٨) .

ثالثاً : إذا تقدم في جلسة البيع مشتر أو أكثر ،
فيعتمد قاضي التنفيذ العطاء ، لمن يتقدم بأكبر عرض
لا يزداد عليه خلال ثلاث دقائق ، ويعتبر منهياً
للمزايدة .

رابعاً : يحكم قاضي التنفيذ بإيقاع البيع لصالح
المزايد الأخير الذي اعتمد عطاؤه ، إذا أودع حال
انعقاد الجلسة كامل الثمن الذي انتهت به المزايدة ،
والمصاريف ، ورسوم التسجيل (م ٤٤٠) .

آثار اعتماد العطاء

١ - التزام المزايد الذي اعتمد عطاؤه بدفع
كامل الثمن والمصاريف ورسوم التسجيل حال
انعقاد الجلسة ، فإن دفع هذه المبالغ ، حكم قاضي
التنفيذ بإيقاع البيع عليه (م ٤٤٠) .

٢ - إذا لم يتم المزايد الذي اعتمد عطاؤه بإيداع
كامل الثمن في الجلسة الأولى . وجب عليه إيداع
(خمس) الثمن على الأقل ، والا أعيدت المزايدة على
ذمته في ذات الجلسة (م ٤٤٠ فقرة ثانية) .

٣ - إذا أودع المزايد (خمس) الثمن يؤجل
البيع إلى جلسة تالية . ويعاد الإعلان عن البيع مع
مراعاة ميعاد الإعلان (م ٤٤١) وتراعى الإجراءات
التي نص عليها القانون في المواد ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠
فقرة أولى وهي الإجراءات الخاصة بالإعلان عن البيع
واللصق والنشر في إحدى الصحف اليومية المقررة
للإعلانات القضائية .

بيانات إضافية تزداد في الإعلان عن الجلسة التالية

٤ - يوجب المشرع أن يشتمل الإعلان في هذه
الحالة ، فضلاً عن بيانات الإعلان العادية التي نص
عليها القانون ، بيانات إضافية :

أولاً : بيان إجمالي بالعقارات التي اعتمد عطاؤها .

ثانياً : اسم من اعتمد عطاؤه ومهنته وموطنه الأصلي
أو المختار .

ثالثاً : الثمن الذي اعتمد به العطاء .

قبل ايقاع البيع ، وليس بعد ايقاعه كما كان يجري عليه العمل في القانون الملغى .

١٢ - آثار إعادة المزايدة على مسئولية المزايد المتخلف .

رتب القانون الجديد اثرين هامين في المادة ٤٤٣ :

الأثر الاول : اذا وقع البيع الجديد بثمن أكبر من الثمن الذى عرضه المزايد الذى تجرى إعادة المزايدة على مسئوليته ، فلا يستحق الزيادة ، وانما يستحقها المدين أو الحائز أو الكفيل العينى بحسب الاحوال .

الأثر الثانى : اذا تمت إعادة المزايدة بثمن ينقص عن الثمن الذى عرضه المزايد الذى تجرى إعادة على مسئوليته ، فإنه يلزم بالنقص وبالفوائد نتيجة لاخلاله بالتزامه الذى يترتب على اعتماد عطائه .

وينص القانون على أن الحكم بايقاع البيع يتضمن - فى هذه الحالة - الزام المزايد المتخلف بفرق الثمن ، فيعتبر سنداً تنفيذياً عليه لاقتضاء الفرق (م ٤٤٣) ، ويوزع هذا الفرق كما يوزع الثمن بين الدائنين المتنازين .

١٣ - الاشخاص المنوعون من المزايدة :

نص القانون الجديد فى المادة (٣١١) على تحديد هؤلاء الاشخاص المنوعين من التقدم للمزايدة سواء بأنفسهم ، أو بطريق تسخير غيرهم . وهذا النص يسرى على العقار كما يسرى على المنقول أيضاً . وفيما يلى بيان هؤلاء الأشخاص :

١ - المدين : لأنه لا مصلحة له فى الشراء ، ثم ان الشراء لا يحول دون المضي فى التنفيذ ضده ولكن الحائز والكفيل العينى ، فيجوز لهما الشراء ... لان الحائز غير مسئول عن الدين مسئولية شخصية ، والكفيل العينى مسئوليته محددة بقيمة العقار . فان هو استخلص العقار بالشراء ، ودفع ثمنه ، لم يبق للدائنين من حق عليه .

٢ - القضاة الذين نظروا باى وجه من الوجوه

اجراءات التنفيذ ، أو المنازعات المتفرعة عنها :

وحكمة ذلك صيانة القضاة من كل شبهة ، ورفع كل مظنة عنهم ، ولكى يقوم القاضى بعمله فى حيدة تامة ، غير متأثر بمصلحة شخصية

٣ - المحامون الوكلاء عن مباشر الاجراءات أو

صفحة ٤٧٨ » يرى أن الاعفاء لا يشمل رسوم التسجيل ، لأن قلم الكتاب هو الذى يقوم باجراء التسجيل من تلقاء نفسه بالنيابة عن ذوى الشأن وكذلك يجب أن تكون تلك الرسوم مدفوعة حتى يتمكن قلم الكتاب من تسجيل حكم ايقاع البيع فى الثلاثة الايام التالية لصدور الحكم نفاذا لاحكام المادة (٤٤٧) فقرة اولى) . ويرى سيادته أن القول بغير ذلك يؤدى الى أن تصرف رسوم التسجيل من الخزانة العامة ، وهو غير متصور .

ولكننا نضيف فى سبيل تأييد هذه الفكرة ، أن هناك آثاراً بالغة الأهمية تترتب على تسجيل حكم ايقاع البيع ، ومن مصلحة المشتري بالمزاد ، أى من أوقع عليه البيع ، أن يتم تسجيل الحكم فى ميعاده المنصوص عليه فى القانون ، وبأسرع وقت حتى تعود اليه المزايا التى تترتب على التسجيل ومنها انتقال الملكية ، وعدم نفاذ التصرفات ، وتطهير العقار ، فمن صالحه أن يبادر الى سداد رسوم التسجيل حتى لا يتعطل التسجيل ، وبالتبعية تتعطل آثاره .

١١ - إعادة المزايدة على مسئولية المزايد المتخلف

تعاد المزايدة على ذمة المزايدة المتخلف الذى اعتمد قاضى التنفيذ عطائه فى حالتين :

الحالة الاولى : اذا لم يقم المزايد الذى اعتمد عطائه فى الجلسة الاولى بايداع خمس الثمن الذى عرضه بالجلسة ، واعتمده قاضى التنفيذ ، فتعاد المزايدة على ذمته فى ذات الجلسة (م ٤٤٠) فقرة ثانية) .

الحالة الثانية : اذا دفع المزايد الذى اعتمد عطائه فى الجلسة الاولى خمس الثمن ثم تأجل البيع الى جلسة تالية ، وفى الجلسة التالية لم يتقدم من يقبل الشراء مع زيادة العشر ، ولم يقم المزايد الذى اعتمد عطائه فى الجلسة الاولى ، بدفع الثمن كاملاً فى هذه الجلسة التالية (م ٤٤٠) فقرة ٤) .

قصر الزيادة بالعشر على هذه الحالة فقط فى قانون المرافعات الجديد .

ونلاحظ أن نظام الزيادة بالعشر لم يجزه القانون الجديد الا فى تلك الحالة . فتجوز الزيادة بالعشر فى الجلسة التالية عندما لا يقيم المزايد الذى اعتمد عطائه بالجلسة الاولى بايداع كامل الثمن . ويترتب على الزيادة بالعشر إعادة المزاد . غير انه يجب ملاحظة أن الزيادة بالعشر فى القانون الجديد تتم

المدين : وذلك للتعارض بين مقتضيات واجب المحامي فوكيل عن الدائن أو المدين ، وما تقتضيه مصلحته الشخصية في الشراء بثمن ضئيل ، أو غير مناسب لوكله .

ونوجه النظر الى ما نصت عليه المادة (٤٧٩) من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو أمر من السلطات المختصة ان يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ، ولو بطريق المزااد العلنى ما يخط به بيعه بموجب هذه النيابة ما لم يكن ذلك باذن القضاء ، ومع عدم الاخلال بما يكون منصوصا عليه في قوانين أخرى » .

١٤ - التقرير بالشراء لحساب الغير :

المادة (٤٤٤) من القانون الجديد تقرر انه يجوز لمن حكم بايقاع البيع عليه أن يقرر في قلم الكتاب قبل انقضاء الثلاثة الأيام التالية ليوم البيع ، أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين ، فاذا وافقه الموكل ، اعتبر الموكل مشتريا .

وحكمة جواز الشراء بهذه الطريقة هي تمكين الاشخاص غير ممنوعين قانونا من التقدم للمزايدة والشراء ، اذا كان تقدمهم باشخاصهم في جلسة المزايدة يتنافى مع مصلحتهم . أو اذا كانت توجد اعتبارات شخصية تقتضى عدم ظهورهم في جلسة المزايدة .

١٥ - الحكم بايقاع البيع :

تنتهى اجراءات المزايدة بصدر الحكم بايقاع البيع . والواقع ان حكم ايقاع البيع هو نهاية مجموعة من الاجراءات تبدأ باعلان تنبيه نزع الملكية وتسجيله وتنتهى بايقاع البيع .

ومن الجدير ونحن نتحدث عن حكم ايقاع البيع ، ان نستعرض المسائل الآتية .

أولا - مشتملات حكم ايقاع البيع :

ثانيا - اعلان حكم ايقاع البيع .

ثالثا - تنفيذ حكم ايقاع البيع .

رابعا - تسجيل حكم ايقاع البيع .

خامسا - آثار تسجيل حكم ايقاع البيع .

أولا - مشتملات حكم ايقاع البيع :

يصدر الحكم بذيابة الاحكام (م ٤٤٦) ،

ويشتمل على البيانات الآتية .

١ - صورة من قائمة شروط البيع .

٢ - بيان الاجراءات التي اتبعت في تحديد يوم البيع والاعلان عنه .

٣ - صورة من محضر جلسة البيع .

٤ - يشتمل منطوق الحكم على امر صادر من المحكمة الى المدين ، أو الحائز ، أو الكفيل العينى بتسليم العقار لمن حكم بايقاع البيع عليه .

٥ - يجب ايداع نسخة الحكم الأصلية ملف التنفيذ في اليوم التالى لصدوره م ٤٤٦ مرافعات جديد .

ثانيا - اعلان حكم ايقاع البيع :

ينص القانون على عدم اعلان الحكم الصادر بايقاع البيع (م ٤٤٩) . وهذا النص استثناء من نص المادة (٢٨١) مرافعات التي توجب اعلان السند التنفيذي الى المدين قبل تنفيذه عليه تنفيذا جبريا ، وقد بررت المذكرة الايضاحية للقانون الملفى هذا الاستثناء بأن الغرض منه التيسير على من وقع عليه البيع .

ثالثا - تنفيذ حكم ايقاع البيع :

نصت المادة ٤٤٩ مرافعات جديد على أن يجرى تنفيذ حكم ايقاع البيع جبرا بأن يكلف المحكوم لصالحه المدين أو الحائز أو الكفيل العينى أو الحارس على حسب الاحوال ، الحضور في مكان التسليم في اليوم والساعة المحددين لاجراء التسليم على أن يحصل الاعلان بذلك قبل اليوم المحدد للتسليم بيومين على الاقل .

رابعا - تسجيل حكم ايقاع البيع :

تنص المادة (٤٤٧) من القانون الجديد على قيام قلم الكتاب بالنيابة عن ذوى الشأن بطلب تسجيل الحكم بايقاع البيع خلال الأيام التالية لصدوره ، وذلك حتى تنتقل الملكية من مالك العقار المنزوعة ملكيته الى من وقع عليه البيع عملا بنص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى التي توجب تسجيل جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية ، أو نقله ، أو تغييره . وعملا بنص المادة (٢٠) من القانون المذكور التي تقرر بأن اجراءات الشهر تتم في جميع الاحوال بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم .

لا ضرورة لتسجيل في حالة واحدة :

غير أن المادة (٤٤٨) من القانون الجديد تنص على أنه إذا حكم بإيقاع البيع على الحائز ، فلا وجوب لتسجيل الحكم ، ويكتفى بالتأشير بالحكم على هامش تسجيل السند الذي تملك الحائز بمقتضاه العقار أصلا وكذلك على هامش تسجيل انذار الحائز .

خامسا - آثار تسجيل حكم إيقاع البيع :

الآثر الأول - يترتب على تسجيل حكم إيقاع البيع انتقال الملكية من مالك العقار المنزوعة ملكيته لدينا كان أو حائزا أو كفيلا عينيا إلى من وقع عليه البيع . . ويجب أن يكون واضحا أن انتقال الملكية لا يتم بصدر حكم إيقاع البيع ، وإنما يتم بتسجيل الحكم عملا بنص المادة (٩) من قانون تنظيم الشهر العقاري .

الآثر الثاني - لا تنفذ في حق مشتري العقار بالمزاد كافة التصرفات والإجراءات عملا بنص المادة (٤٠٥) من القانون الجديد ، وذلك على الوجه التالي .

أولا - لا يسرى على مشتري العقار بالمزاد كل تصرف يترتب به المدين أو الحائز أو الكفيل العيني حقا عينيا على العقار . . كحق الملكية أو الارتفاق أو الانتفاع مادام هذا التصرف لم يكن مشهورا قبل تسجيل تشبيه نزع الملكية .

ثانيا - لا تسرى على مشتري العقار بالمزاد الإجارة غير الثابتة التاريخ رسميا قبل تسجيل التشبيه . وهي الإجارة التي يعقدها المدين والكفيل العيني . وقبل انذار الحائز بالنسبة لتلك التي يعقدها الحائز ما لم تكن من أعمال الإدارة الحسنة .

الآثر الثالث - تطهير العقار :

نص القانون الجديد في المادة (٤٥٠) على أنه يترتب على تسجيل حكم إيقاع البيع ، أو التأشير به وفقا للمادة (٤٤٨) الخاصة بحالة إيقاع البيع على حائزه . . رتب القانون على هذا التسجيل أو التأشير ، تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والحيازية التي أعلن أصحابها بإيداع قائمة شروط البيع ، وأخبروا بتاريخ جلسته طبقا للمادتين ٤١٧ و ٤٢٦ فلا يبقى لهم إلا حقهم في الثمن .

صفوة القول أن المشتري بالمزاد يتلقى الملكية خالية مما كان مقررا عليها من حقوق (باستثناء حق الارتفاق وحق الانتفاع) ، بحيث لا يكون لأصحاب هذه الحقوق إلا حق الأولوية في استيفاء ديونهم من ثمن العقار .

وبذلك النص الوارد في التشريع الجديد وهو نص المادة (٤٥٠) ، أعفى المشرع كل مشتر بالمزاد من مشقة القيام بتطهير العقار وفقا لقواعد القانون المدني المنصوص عليها في المادة (١٠٦٥) مدني وما بعدها .

وينبغي التنويه ونحن في صدد الحديث عن تطهير العقار المبيع بالمزاد إلى ما أورده الدكتور السنهوري في أحدث مؤلفاته (الوسيط في شرح القانون المدني جزء عاشر وأخير طبعة سنة ١٩٧٠) . فقد تحدث سيادته عن التعارض بين نصوص القانون المدني ونصوص قانون المرافعات الجديد بشأن « الرهن الحيازي » . فذكر سيادته أن قانون المرافعات الجديد أوجب أن يكون التطهير شاملا للرهون الحيازية ، في حين أن التطهير لا يشمل الرهن الحيازي في القانون المدني . . ثم تحدث سيادته عن الحالة التي ينعدم فيها التعارض بين القانون المدني وقانون المرافعات .

ولست أرى أن المقام يسمح باستعراض تفصيلي لهذا الموضوع ، مكتفيا بالإشارة إلى بندي ٦٠٥ و ٦٠٦ صفحتي ٨٥٨ و ٨٥٩ من مرجع الدكتور السنهوري الوسيط جزء (١٠) ، إذ تناول سيادته هذا الموضوع باستفاضة .

الآثر الرابع - سقوط الحق في الاحتجاج بدعوى الفسخ .

نص القانون الجديد على أن بعض الحقوق التي يمكن التمسك بها على المدين لا يحتج بها على المشتري بالمزاد إذا لم يدون في ذيل قائمة شروط البيع في ميعاد الاعتراض على القائمة ما يفيد التمسك بها مثل حق بائع العقار في الفسخ لعدم دفع الثمن ، أو حق المقايض به في الفسخ لعدم دفع فرق الثمن ، فإذا لم يدون في ذيل قائمة شروط البيع في ميعاد الاعتراض على القائمة ما يفيد رفع دعوى الفسخ ، سقط الحق في الاحتجاج بالفسخ على من يحكم بإيقاع البيع عليه .

[٢] تأديب المحامين بالقطاع العام

للاستاذ أمين صفوت
المحامى لدى محكمة النقض

(أ) مخالفات تتعلق بالمهنة في حد ذاتها وبالنسبة لها يخضع في تأديبه لأحكام التأديب الواردة في الباب الخامس من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماه في المواد ١٤٢ وما بعدها .

(ب) مخالفات يرتكبها المحامى بحكم عمله بالمؤسسة أو الشركة ولا تتعلق بالمهنة من قريب أو بعيد كمخالفة مواعيد الحضور والانصراف مثلا - ففي هذه الحالة يخضع في تأديبه لأحكام القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

وهذا الرأى مردود عليه بأنه لا يمكن أن يتصور عقلا وبداهة أن يخضع عامل ما لنظامين تأديبيين مختلفين في وقت واحد . هذا فضلا عن أنه قد يدق الامر في بعض الحالات فيصعب رد المخالفة الى نوع معين بذاته ، الامر الذى يشكل معه تعيين السلطة التأديبية المختصة ، بالتطبيق لهذا النظر .

والرأى عندنا - عند المؤلفين - ان المحامين بالادارات القانونية الذين يعملون بتلك الجهات يخضعون في تأديبهم لأحكام القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظم العاملين بالقطاع العام والقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية استنادا الى أن :

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ لم يغفل تنظيم كافة أحكام العاملين بالادارات القانونية في المؤسسات العامة ، فنص في المادة

تفضلت مجلة المحاماه فنشرت في عدد فبراير (العدد الثانى لسنة ١٩٧٠) مقالى الاول في هذا الموضوع الذى ذهب فيه الى أن أحكام الباب الخامس الخاص بالتأديب في قانون المحاماه الجديد هي أحكام لا تفرق من حيث عمومها وشمولها ونطاق تطبيقها بين المحامين العاملين في القطاع العام ، وبين المحامين أصحاب المكاتب الخاصة . كما أنها لا تفرق بين مخالفات مهنية وبين مخالفات ادارية .

وقد ظهر في المكتبات القانونية بعد نشر المقال كتاب جديد هو كتاب « الاجراءات التأديبية للعاملين المدنيين بالحكومة والقطاع العام » للاستاذ محمد رشوان احمد، رئيس النيابة الادارية ومدير ادارة الدراسات والبحوث الفنية بها والاستاذ ابراهيم عباس منصور وكيل اول نيابة الدعوى التأديبية .

وقد عقد المؤلفان فصلا في كتابهما الحديث لبيان رأيهما في الموضوع في صفحة ١٧١ وما بعدها نددا فيه بالرأى الذى صدر عن المحكمة التأديبية للصناعة والذى ذهب الى وجود نوعين من المخالفات ولكنهما انتهيا الى اعتناق رأى عكسى تماما يذهب الى أن قانون المحاماه الجديد لا علاقة له بالمحامين العاملين في القطاع العام .

وفيما يلى نبدا بعرض وجهة نظر المؤلفين ثم نرد عليها .

يقول المؤلفان :

وذهب البعض الى أن المحامى الذى يعمل بالادارة القانونية يمكن أن يرتكب نوعين من المخالفات:

(ب) ورد في نص المادة ١٤٢ من هذا القانون أن المنع من مزاوله المهنة هو احدى العقوبات التي توقع على كل محام يخالف أحكام هذا القانون وهذه العقوبة في حد ذاتها لا يضار بها المحامي بالادارة القانونية لان المؤسسة او الشركة التي يعمل بها هي التي ستضار أصلا وكلية من توقيع هذه العقوبة .

(ج) نصت المادة ١٤٤ من نفس القانون على أنه لا يجوز للمحامي المنوع من مزاوله المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع .

٦ - لا مقيع في القول بتبعية المحامين بالادارات القانونية لقانون المحاماه توحيدا للمعاملة بينهم وبين باقي المحامين المستقلين بالمهنة ، لأن هناك من يمارسون نفس المهنة ولا يخضعون لقانون المحاماه مثل المحامين بادارة قضايا الحكومة .

وهذه النتيجة تطبيق للمبدأ العام الذي يقضى بأن علاقة العمل تستتبع العقاب ، فالمحامي الذي يعمل بالادارة القانونية وان كان يتمتع بصفة المحامي القيد بجدول المحامين المستقلين لا يعدو ان يكون عاملا بالمؤسسة او الشركة يخضع لاشرافها وتوجيهها ولسلطاتها الرئاسية ولكافة أحكام القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في علاقة عمله هذا ، ومن هذه الاحكام احكام التحقيق والتأديب . .

رد المؤلفين على رايهما :

وقبل أن نناقش هذه الحجج ونتولى تفنيدها نورد فقرة ناقض بها المؤلفان منطقهما هذا في موضع آخر من كتابهما فهما اذ يريان بالنسبة للمحامين ان علاقة العمل تستتبع العقاب يقولان في موضع آخر من كتابهما ان هناك وظائف خاصة رأى الشارع ان يسلب الرؤساء بالنسبة لشاغليها سلطة توقيع الجزاءات التأديبية عليهم بقصد تأكيد استقلالهم وزيادة ضماناتهم ولا يريان في ذلك حرجا على الشارع ولا مخالفة للعقل والمنطق .

يقول المؤلفان في صفحة ١١٣ من كتابهما تحت عنوان الرئيس الاداري وشاغلو بعض الوظائف التي تنظمها قوانين خاصة :

قدر المشرع لبعض فئات من العاملين وضعهم الخاص بالنسبة للوظائف التي يشغلونها فنظم

الثالثة منه على ان يضع مجلس ادارة المؤسسة لائحة بنظام العمل في الاداره المذكوره وترتيب الوظائف والدرجات في حدود القواعد المقرره في القرار الجمهوري ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظم موظفي وعمال المؤسسات العامة الذي حل محله حاليا القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وأصبح واجب التطبيق على العاملين في الادارات القانونية أسوة بغيرهم من العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها ، كما نص في المادة التاسعة منه على التزام موظفي الادارات القانونية بمراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها ، وقرر في حالة مخالفتها سريان العقوبات التأديبية التي تتضمنها اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة الثالثة والتي توضع في حدود القواعد المقررة في قرار رئيس الجمهورية ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

٢ - المحامي الذي يعمل بالادارة القانونية وان كان يتمتع بصفة المحامي القيد بجدول المحامين المستقلين - لا يعدو ان يكون عاملا بالمؤسسة او الشركة يخضع لاشرافها وتوجيهها ولسلطاتها الرئاسية ، وقيد بجدول المحامين المستقلين لا يسحب عنه صفته الوظيفية هذه .

٣ - لا يمكن أن يتصور عقلا ومنطقا أن يتمتع المحامي بالادارة القانونية بصرية - تتمثل في خضوعه لنظام تأديبي خاص وهو نظام تأديب المحامين - لا يتمتع به رؤساؤه من العاملين بالمؤسسة او الشركة الذين يكونون بداهة أعلى منه درجة ويشغلون بحكم مراكزهم وظائف هامة وحساسة .

٤ - لا يجوز للمحامين بالادارات القانونية مزاوله أي عمل من اعمال المحاماه المنصوص عليها في قانون المحاماه ٦١ لسنة ١٩٦٨ لغير الجهات التي يعملون بها (م ٥٥ من القانون المذكور) الأمر الذي يباعد بين خصائص العمل المتوطبهم وتلك الخاصة بالمحامين من ذوى المكاتب .

٥ - هناك أحكام وردت في القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا يتصور تطبيقها بالنسبة للمحامين بالادارات القانونية بل الواضح أنها انما تخاطب المحامين من ذوى المكاتب دون غيرهم ، وعلى سبيل المثال :

(١) نصت المادة ١٢٦ من ذلك القانون على أنه لا يجوز للمحامي أن يكون له أكثر من مكتب واحد في الجمهورية العربية المتحدة .

اتقطاع الصلة تماما بين العاملين في الإدارات القانونية وبين تطبيق أحكام قانون المحاماه عليهم بصفته قانونا خاصا بهم الى جانب اللائحة ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أو ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها قانونا عاما لجميع العاملين في القطاع العام مع أن صياغة المادة (١) - على عكس ذلك تماما - حرصت على تأكيد تطبيق قانون المحاماه عليهم .

فهذه الصياغة - اذن - يختلف مفهومها عما فهمه المؤلفان من أن نطاق التأديب فيها مقصور على العقوبات التأديبية التي تتضمنها اللائحة الداخلية التي افترض القرار الجمهوري أن يقوم مجلس إدارة المؤسسة بوضعها .

ذلك بأن المادة تنص صراحة على أنه في حالة مخالفة أصول المهنة وواجباتها وآدابها تسرى في شأن المخالف القوانين الخاصة في هذا الشأن أولا . والمقصود بالقوانين الخاصة بالنسبة لأصول المهنة وواجباتها وآدابها هو دون شك قانون المحاماه .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نشير الى ما قضى به القواعد العامة في التفسير من أنه عند وجود قانون خاص تعارض أحكامه مع أحكام قانون عام كانت أحكام القانون الخاص هي الواجبة التطبيق وعند وجود قانون لاحق فإن أحكامه تنسخ أحكام القانون السابق ولا يقتصر ذلك على حالة الالفاء الصريح . . وقد قننت هذا المبدأ المادة الثانية من القانون المدني . لا يجوز الفاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على الالفاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

وبمعنى ذلك أن كل الأحكام التي تتعلق بتأديب المحامين في القطاع العام تعتبر منسوخة بصدور قانون المحاماه لأنه تشريع ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قررت قواعده لوائح العاملين بالقطاع العام بالنسبة للمحامين .

(ب) أن ما يتصوره المؤلفان من أن هناك لائحة داخلية صدرت بنظام العمل في الإدارات القانونية

(١) م ٩ في جمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ (على موظفي الإدارات القانونية في المؤسسات المشار اليها مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها . وفي حالة مخالفتها تسرى في شأنهم - فضلا عن القوانين الخاصة - في هذا الشأن العقوبات التأديبية التي تتضمنها اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ٣ ولا يحول ذلك دون اتخاذ الإجراءات الجنائية أو المطالبة بالتعويض المدني عند الاقتضاء) .

تأديبهم بقوانين خاصة بقصد تأكيد استقلالهم وزيادة ضماناتهم ومن ثم سلب رؤسائهم الإداريين سلطة توقيع الجزاءات التأديبية عليهم ، وناط هذه السلطة بمجالس تأديب خاصة أو لجان تأديب معينة ، تشكل عادة من كبار العاملين في هذه الجهات ، فمثلا بالنسبة لرجال القضاء وهيئة التدريس في الجامعات ورجال النيابة الإدارية وغيرهم من رجال الشرطة والقوات المسلحة ، تشكل مجالس تأديب من كبار العاملين بذات الجهة التي يعمل بها العضو للتصرف فيما ينسب اليه من مخالفات وظيفية .

الى هنا . .

انتهى كلام المؤلفين عن حكمة الشارع في تنظيم تأديب بعض فئات من العاملين بقوانين خاصة . وفيه دون شك الرد - اجمالا - على رأيهما الذي سنتناوله بالتفصيل - تفصيلا - فيما يلي .

وقد أوردنا في تعزيز رأيهما برأيهن ستة هذا ردنا عليها :

أولا - فأما احتجاجهما بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ لم يغفل تنظيم كافة أحكام العاملين بالإدارات القانونية فإن هذا القرار قد جاء من بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٤٧ لسنة ١٩٦٦ ناسخا لأحكامه مقررًا في مادته الوحيدة بصريح اللفظ الغاءه وكان ذلك قبيل إعداد مشروع قانون المحاماه الجديد فلما صدر القانون أصبح وحده هو القانون الواجب التطبيق بالنسبة للعاملين في الإدارات القانونية بالقطاع العام .

وعلى ذلك فإن قول المؤلفين أن القرار ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قد نص في المادة الثالثة منه على أن يضع مجلس إدارة المؤسسة لائحة بنظام العمل وترتيب الوظائف والدرجات كما ورد في المادة التاسعة منه التزام موظفي الإدارات القانونية بمراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وفي حالة مخالفتها سريان العقوبات التأديبية التي تتضمنها اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة الثالثة . كل ذلك لا موضع له اليوم بعد الغاء القرار نفسه .

وفضلا عن ذلك .

فإن الاستنتاج المؤلفين قد أخطأه التوفيق في موضعين :

(١) يفهم من حديث المؤلفين عن المادة التاسعة

تطبيقاً للمادة الثالثة من القرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ لا أساس له من الصحة ، فلم يحدث أن وضعت أية مؤسسة عامة مشروعاً لهذه اللائحة خرج إلى حيز التنفيذ . وبقي بذلك نص المادة الثالثة نصاً معطلاً حتى الفى القرار الجمهوري نفسه في سنة ١٩٦٦ .

فإذا اردنا - بعد أن عرفنا عدم وجود لائحة داخلية - محاسبة المحامين تأديبياً في ظل أحكام المادة التاسعة من القرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ لم نجد تشريعاً منظماً لهذه الأحكام معمولاً به في نظر هذا القرار الجمهوري المذكور سوى ما تشير إليه عبارة « القوانين الخاصة في هذا الشأن » .

وبذلك ننتهي إلى أن أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ - في ظل غياب اللائحة الداخلية المشار إليها - كانت تحيل إلى القانون الخاص الذي تدرى أحكامه على المسؤولين عن مراعاة أصول المهنة والالتزام بواجباتها وآدابها وهي دون أدنى شك مهنة المحاماة . والقانون الخاص بهذه المهنة هو دون أدنى شك أيضاً قانون المحاماة .

وهكذا نرى أن الشارع كانت عينه دائماً على قانون المحاماة وهو ينظم أحكام العاملين بالإدارات القانونية في القطاع العام لم يشأ أن يباعد لحظة واحدة بينهم وبين قانون مهنتهم الشامخة النبيلة .

وأنه لحق يقال أنه لا مجال في التصور العقلي لمهنة المحاماة بغير محامين ، ولا مجال لتقويم أعمال المحامي وانزال حكم القانون الصحيح عليها بغير الرجوع إلى أحكام قانون المحاماة .

ولا شك أن ما ذهب إليه المؤلفان في بداية بحثهما من أنه لا يمكن أن يتصور عقلاً وبداهة أن يخضع عامل ما لنظامين تأديبيين يتمشى معه من الناحية المنطقية أن اللائحة الداخلية التي أشار إليها القرار الجمهوري ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ كان ينبغي لها أن تكون متمشية ومطابقة لأحكام القانون الخاص الذي أشارت إليه المادة التاسعة . وهو قانون المحاماة حتى لا يخضع العاملون بالإدارات القانونية لنظامين تأديبيين .

ثانياً وثالثاً - وأما احتجاج المؤلفين بأن قيد المحامي بجدول المحامين المشتغلين لا يسحب عنه صفته الوظيفية كعامل فقد ناقشناه في مقالنا السابق

وأما قولهما أنه لا يتصور عقلاً ومنطقاً أن يتمتع المحاسي بالإدارة القانونية بمزية - تتمثل في خضوعه لنظام تأديبي خاص وهو نظام تأديب المحامين - لا يتمتع به رؤسائهم من العاملين بالمؤسسة أو الشركة الذين يكونون بداهة أعلى منه درجة ويشغلون بحكم مراكزهم وظائف هامة وحساسة فإن نظام العاملين بالقطاع العام نفسه ينص على أن يتمتع بعض العاملين ولو كثروا في الفئة العاشرة بضمانات لا يتمتع بها رؤسائهم مهما كانت مراكزهم هامة وحساسة .

فالشارع ينص في المادة ٦٣ من النظام على أنه « استثناء من أحكام المواد ٥٠ و ٦٠ و ٦٨ لا يجوز وقف أحد أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية أو أحد أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو توقيع جزاء الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية » .

ويتضح من هذا النص أن الشارع قد أعطى هذه الفئات ضمانات لم يكفلها لرؤسائهم ، فإذا كان عضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركة أو عضو اللجنة النقابية بها في الدرجة العاشرة بالإدارة المالية ومديرها في الفئة الثانية أو الأولى وعضوا معينا بمجلس الإدارة استطاع رئيس مجلس إدارة الشركة أن يوقف مدير الإدارة المالية احتياطياً عن العمل أو أن يوقع عليه الوقف كعقوبة دون أن يكون في استطاعته أن يتخذ الاجراء نفسه ضد فراش أو خفير بالإدارة نفسها متى كان هذا الأخير عضواً في التشكيلات النقابية أو المنتخبة .

والحكم الذي جاء به نص المادة ٦٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كان قائماً قبل ذلك بموجب القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أضاف تعديلاً إلى المادتين الأولى والثانية من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات . الخ .

وكانت المادة الأولى من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه :

مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تدرى أحكام المواد من ٣ إلى ١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « قانون النيابة الإدارية » على .

بها رؤساؤهم مهما كانت الوظائف التي يشغلونها هامة وحساسة (١) .

وفي الهدف من هذه الحماية تقول المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ .

(رغبة في أن يتمتع أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وكذلك أعضاء مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ بضمانات تحميهم من الفصل التعسفي الموكول للجهات التي يتبعونها أو باضطهادهم بوقفهم عن العمل . لذلك فقد رأى نقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل الى سلطة التأديب القضائية .. الخ) .

وهكذا قدر الشارع أن النقابيين قد يتعرضون للاضطهاد . فحماهم في القطاعين العام والخاص ، فاية غرامة في أن يتمتع المحامون في القطاع العام بنظام تأديبي خاص لا يتمتع به رؤساؤهم . ومن هم هؤلاء الرؤساء الذين يقول عنهم المؤلفان أنهم يشغلون وظائف هامة وحساسة ؟ .

ان المادة السابعة من القرار ١٥٧ لسنة ١٩٦١ لا تجعل عضو الادارة القانونية مسئولا إلا امام رئيس مجلس الادارة نفسه فهل رئيس مجلس الادارة في حاجة الى ضمانات ونظام تأديبي خاص .

ان نظام العاملين بالقطاع العام (٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦) لا يتضمن مادة واحدة تحاسب رئيس مجلس الادارة لو أساء استعمال سلطاته كلها أو خالف نصوص النظام كلها . وكل هذه النصوص لم تضع جزاء واحدا على مخالفتها . فرؤساء مجالس الادارة لهم في هذه اللائحة حقوق وسلطات وليس عليهم أية التزامات أو واجبات فهي لائحة يمكن أن تسمى بحق ((لائحة رؤساء مجالس الادارة)) .

(١) يراجع في بيان الهدف من اصدار القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي ادخلت عليه كتاب الاستاذ محمد لهيم امين (شرح لائحة نظام العاملين بالشركات طبعة ١٩٦٥ فصل ثالث بند ٢٥٩ ص ٣٢٦) . وقد ادخلت المحكمة الادارية العليا بوجهة نظر المؤلف في حكمها الذي أصدرته بعدم دستورية المادة ٦٠ من ق ج ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لتعارضها مع حكم القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في يونيو ١٩٦٨ كما سنشرحه فيما بعد .

١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة .

٢ - موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية .

٣ - موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأس مالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح .

فأضاف القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ فئة رابعة الى هذه الفئات الثلاث هي أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الادارة المنتخبون طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

وكانت المادة الثانية تحدد اختصاص الرئيس الاداري في المؤسسة أو الشركة أو الهيئة بتوقيع الجزاءات على الموظفين الذين لا تتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها في الشهر وبالتصرف في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين تتجاوز مرتباتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق أو ان المخالفة لا تستوجب جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما كما جعلت المادة من اختصاص الرئيس الاداري اصدار قرارات الوقف عن العمل . فجاء القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ وأضاف فقرة جديدة الى هذه المادة تقول :

« ومع ذلك فلا يجوز وقف أحد الأعضاء المشار اليهم في البند الرابع من المادة الاولى أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على حكم من المحكمة التأديبية المشار اليها في المادة ٥ من القانون » .

وبهذا الحكم الجديد أصبح النقابيون يمتازون بضمانات لا يتمتع بها جميع العاملين في القطاعين العام والخاص .

وقد جاء هذا النص محققا هدفا ضخما من أهداف الاشتراكية هو تأمين المسيرة العمالية ضد التعسف والاضطهاد بادئا باضفاء هذه الحماية على القيادات العمالية الممثلة في أعضاء التشكيلات النقابية في أي جهة تخضع لقانون العمل (قطاعا عاما أو قطاعا خاصا) .

وسوى المشرع في هذه الضمانات بين النقابيين وبين ممثلي العمال في مجالس الادارة وميزهم الشارع بضمانات ضد الفصل والايقاف لا يتمتع

عدم الاعتراف بالقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩

السلطات الرئاسية في القطاع العام لا تعترف بالقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ فمئذ صدور هذا القانون كان من المفروض أن يمتنع رؤساء مجالس الإدارة عن فصل أى عامل يزيد مرتبه على خمسة عشر جنبها في الشهر .

ولكن الواقع العملى أثبت عكس هذا مع الأسف فان قرارات الفصل قد تعاقبت منذ انشاء القطاع العام رغم صراحة نصوص هذا القانون استنادا الى الخدعة الضخمة التي توارثناها من الفقه الرأسمالى والاقطاعى في شرح قانون العمل من أن العلاقة تعاقدية وأن حق الفسخ فيها مكفول للطرفين وأن في اعطاء كل منهما حق فسخ العقد تأكيداً لمبدأ سلطان الارادة وأن العامل إذا كان سيفقد بيمين الطلاق التي يلقيها في وجهه صاحب العمل عمله الذي يستمد منه مصدر الرزق الا انه لا ضرر عليه في ذلك لانه سيسترد حريته في التعاقد ، وكان فرص صاحب العمل في العثور على عامل هي نفس فرض العامل المسكين في الحصول على عمل .

ومن المؤسف ان القضاء العمالى عندنا استمر جامدا امام التحول الاجتماعى الضخم الذى هز حياتنا من الاعماق فاستمرت الاحكام العمالية تؤمن بحق صاحب العمل في فسخ العقد واقتصار حق العامل على التعويض غير مؤمنة بأن القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو قانون من قوانين الدولة واجب التطبيق . بل وصدرت فتوى من اللجنة الاولى للقسم الاستشارى بمجلس الدولة فى ١٤/١١/١٩٦٠ ذهبت الى أن القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ لم يقصد به ايجاد ضمانات أو حماية للعمال وإنما قصد به احكام الرقابة عليهم حتى لا يفلت من العقاب من يرتكب منهم مخالفات خطيرة (١) .

وزاد الامر صعوبة أن القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ كان قد صدر دون مذكرة ايضاحية .

واستمرت الرئاسات الادارية لا تعترف بالقانون المذكور حتى صدر حكم من دائرة عمالية برئاسة المستشار محمد ناهيد أبو زهرة (وقت أن كان رئيسا لدائرة استئنافية عمالية بمحكمة الاسكندرية) بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٥ فى الاستئناف رقم ٢٣٨

(١) أورد مؤلف الاستاذ محمد نعيم أمين الفتوى تفصيلا فى ص ٢٢٢ وما بعدها . (المرجع السابق) .

سنة ١٩٦٥ عمال مستأنف المرفوع من الشركة الاهلية للغزل والنسيج ضد الاستاذ مكرم الياس مكرم مدير الشئون القانونية بالشركة وكان عضوا منتخبا بمجلس ادارة الشركة وأصدرت الشركة قرارا من مجلس ادارتها بفصله فى ٣/٩/١٩٦٤ فطلب الاستاذ مكرم الياس مكرم الحكم له ضد الشركة بأن تدفع له مرتبه كتملا استنادا الى عدم مشروعية قرار الفصل لصدوره ممن لا يملكه استنادا الى احكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ . وقد اخذ الحكم بهذا الدفاع ومما جاء فى أسبابه :

وحيث انه يتعين لتفسير التشريعات الثورية التى قد بينت اتجاهات الثورة فى نطاق الملكية وعلاقات العمل الاهتداء بنصوص الميثاق الوطنى باعتباره الأساس الفكرى الذى صدرت هذه القوانين تنفيذا له وتحقيقا لاهدافه يقوم منها مقام مذكرة ايضاحية شاملة لها صفة الالتزام باعتبار الميثاق وثيقة وطنية مكتملة للدستور المؤقت ، أما محاولة تفسير هذه القوانين على نفس الأساس التقليدى الذى كان قائما قبل الثورة فسينتهى الى تجريد التشريعات العمالية من مضمونها الثورى ويحول دون تطوير علاقات العمل تطويرا اشتراكيا لتقف حيث كانت قبل التحول الاشتراكى العظيم مجرد علاقة شخصية مرتبهة بتوافق ارادتين خاضعة لمبدأ حرية التعاقد تكون فيها سلطة صاحب العمل مطلقة بغير قيد . وهذا الأساس التقليدى الذى تقوم عليه علاقات الانتاج فى ظل النظام الرأسمالى أصبح يتناقض تناقضا جذريا مع الأوضاع السائدة فى العالم المتحضر كافة وفى الجمهورية العربية خاصة إذ رابطة العمل وأن كانت تنشأ نتيجة توافق ارادتين فى شكل تعاقدى الا انها تصبح عند ابرام العقد وفى أثناء تنفيذه بل وبعد انتهائه خاضعة لقواعد آمرة فرضها الشارع لاعتبارات متعلقة بالنظام العام كما فرض عقوبات جنائية جزاء مخالفتها ليلزم الكافة باحترامها الامر الذى يجعل علاقة العمل كبا قالت محكمة اول درجة بحق أقرب الى العلاقة التنظيمية بعد أن تقلصت الرابطة الشخصية بين العامل وصاحب العمل . وهى سمة عقد العمل فى ظل الاقطاع لتحل محلها علاقة العامل بالعمل نفسه فى ظل الصناعة الكبيرة . . وبعد أن أصبحت المشروعات المؤممة ملكا للشعب « الميثاق » والدولة هى صاحب العمل الوحيد بها .

منتخب بالشركة ... فيكون قرار إنهاء العقد قد صدر ممن لا يملكه قانونا ، ويعتبر القرار على هذا التوجيه مشويا بعيب اغتصاب السلطة فيصبح هو والعلم سبوا وليس باطلا لأن البطلان يكون لعيب في الشكل أو في الاجراءات ، أما عيب عدم الاختصاص فيجعل القرار معدوما لا ينتج أي أثر في حق من صدر بشأنه - والقول يغير ذلك يجعل الصمته التي فرضها اشباع لكفائه الحرية في مرائر الانتاج كما حددها الميثاق الوطني باتسار العاملين في ادارته وسائل الانتاج والاشراف عليها وهنا يبرأه من فساد المشرع حماية الانتاج من افرادهم بتوجيهه والتسلط عليه .

وليس من قبيل المصادفة ان يكون يوم تعيين المستأنف ضده عضوا منتخبا بمجلس الاداره في ١٩٦٤/٩/٢ هو نفس اليوم الذي صدر فيه القرار غير المشروع بانهاء عقده وهو ما يدل على ان هذا القرار استهدف منع المستأنف ضده من ممارسة اختصاصه كعضو منتخب في هذا المجلس ... الخ . بيد ان هذا الحكم السديد الذي ثبت سلامة اجتهاده بعد صدوره بثلاث سنوات بقضاء المحكمة الادارية العليا بقي في القضاء العمالي وحيدا فريدا ... تعاقبت من بعده احكام تؤسس قضاءها على ان القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ هو قانون اخلاقي يدعو الى ان يكون من الاحسن ان يحال العامل الذي يزيد مرتبه على خمسة عشر جنيها للنيابة الادارية والمحكمة التأديبية ، ولكن لا حرج على الشركة ان هي قامت يفصله رأسا أو مجازاته دون أي تدخل من النيابة الادارية . وذهب رأي متهافت آخر الى ان الشركة لا تلتزم باحالة العامل في هذه الحالة للمحاكمة التأديبية الا اذا احواله هي بنفسها أولا للنيابة الادارية لأنها تكون بذلك قد احتكمت الى النيابة الادارية .

ثم جاء من بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفيه نص المادة ٦٠ الذي اعتدى اعتداء صارخا على القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنته هذه المادة من اعطاء رؤساء مجالس ادارة الشركات سلطات توقيع جزاءات خيالية فصلناها في مقالنا السابق .

المحكمة الادارية العليا تقضي بعدم مشروعية المادة ٦٠
وفي ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٨ اصدرت المحكمة الادارية العليا حكما في الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة

وعلى ضوء هذا كله يتعين بحث مدى حق مجلس ادارة الشركة المؤممة في إنهاء عقد موظفيها الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنيها وأولئك المنتخبين من عمالها أعضاء مجلس الادارة .

« وحيث ان المادة ٧٢ من قانون العمل تنص على أن لكل من طرفي العقد غير محدد المدة أن يفسخه بإرادته المنفردة وكانت الرابطة الشخصية بين العامل وصاحب العمل هي التي تبرر ذلك حتى لا تصبح العلاقة مؤبدة وهو ما ينطوي على معنى الرق الا ان هذا الحق كان ولا يزال سيفا مسلطا على العمال الذين يهمهم الاحتفاظ بعملهم باعتباره مورد رزقهم الوحيد . ونتيجة للتحويل الاشتراكي بعد الثورة والاتجاه الى ان يحل النظام الاشتراكي بما فيه من ضمانات للعمال وكفالة لحقوقهم محل سيادة رأس المال وسيطرته على مقدرات الطبقة العاملة وبعد ان أصبح العمل حقا للعامل على الدولة ان تكفله له وواجبا على العامل ان ينهض به على الوجه الأكمل فقد اتجه المشرع الى تقييد حق صاحب العمل في فسخ العقد بإرادته المنفردة فتدرج في حظر الفسخ التعسفي ... ثم انتهى الى اسناد حق الفصل كعقوبة تأديبية الى المحاكم التأديبية بالنسبة لعمال الشركات التي تملكها الدولة ... ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٩ » .

« أما ما يذهب اليه الرأي العكسي من أن احكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ لا تضيف ضمانات جديدة للعمال وان المقصود بها متابعة ما يرتكبون من مخالفات وان سلطة المحاكم التأديبية لا تتعارض مع سلطة صاحب العمل ولا تقيدها - هذا الزعم ينهار أمام نص المادة الثانية من القانون ١٩٦٣ ... وقالت المذكرة الايضاحية لهذا القانون في تفسير ذلك انه رغبة في ان يتمتع أعضاء مجالس ادارة الشركات المنتخبون ... بضمانات تحميهم من الفصل التعسفي الموكول للجهات التي يتبعونها واضطهادهم بوقفهم عن العمل ، لذلك رؤى نقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل الى سلطة التأديب القضائية ... وهذا الذي تضمنته المذكرة الايضاحية قاطع في الدلالة على ان توقيع جزاء الفصل من الخدمة ... تختص به المحكمة التأديبية دون غيرها بالنسبة للمستأنف ضده باعتباره موظفا يزيد مرتبه على خمسة عشر جنيها في شركة تملكها الدولة وهو في نفس الوقت عضو مجلس ادارة

العليا لتقول كلمتها في دستورية السلطات المطلقة التي نجح رؤساء مجالس الإدارة في الباس بها ثوب الشرعية بتضمينها في القرار الجمهوري ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ متذرعين بدعاوى حماية الانتاج وضرورة كفالة الروادع والحوافز السلبية وكان العمال فريق من أسرى قرطاجنة يساقون للعمل في مزارع روما فهم لا يعملون الا بهذه الحوافز السلبية المدمرة لكيانهم وأدميتهم ...

حتى يتم عرض هذا كله على المحكمة العليا من جديد ستستمر الجهات الادارية في القطاع العام تشهر في وجوه العاملين حراب مواد القرار ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي لا نظن انه صدر في اى وقت من الاوقات تشريع مماثل لما جاء فيه من جعل السلطة التي توقع الجزاء هي نفس الجهة التي يرفع اليها التظلم منه وفي نفس الوقت أعطيت هذه الجهة حصانة لقراراتها الصادرة في التظلم المقدم اليها لضدها فنص التشريع على أن تكون قراراتها نهائية وغير قابلة لأي طعن تماما كأحكام محكمة النقض والمحكمة العليا .

وهذه هي أحكام التأديب التي يريد المؤلفان أن يخضع لها المحامون في القطاع العام ، أحكام قضت المحكمة الادارية العليا بعدم مشروعيتها وتبرأت منها .

رابعاً - وأما احتجاج المؤلفين بأن المحامين بالقطاع العام ممنوعون من مزاوله مهنة المحاماة لغير الجهات التي يعملون بها وهذا يباعد على حد قولهما بين خصائص العمل المنوط بهم وتلك الخاصة بالمحامين ذوي المكاتب فان المحامين في المجالين يتراجع كل منهم بحسب درجة القيد المقبول بجدولها ويلتزم بأداب المهنة وواجباتها وليس في تقييد حقه في ممارسة المهنة بصالح الجهة التي يعمل بها أى معنى يباعد بينه وبين خصائص المهنة وإنما قصد من ذلك أمران :

أولهما - ان يتفرغ المحامون في القطاع العام لتطلبات العمل القانوني في الجهات التي تدفع لهم أجورهم أسوة بالمحامين في ادارة قضايا الحكومة .

وثانيهما - كفالة مبدأ تكافؤ الفرص حتى لا يجمع المحامي في القطاع العام بين دخله الثابت من وظيفته وبين دخل آخر يحققه من فتح مكتب خاص

١٣ قضائية قضت فيه بعدم دستورية المادة ٦٠ من اللائحة ٢٣٠٩ فيما تضمنته من اهدار لاحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ وردت الى هذا القانون ما كان نظام العاملين بالقطاع العام قد سطا عليه من فاعلية .

قالت المحكمة الادارية العليا .

« ومن حيث ان اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة محدد بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهذا القانون لم يرخص لأجهزة القطاع العام الا في توقيع جزاء الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وناط بالمحاكم التأديبية وحدها - متى كان مرتب العامل خمسة عشر جنيها شهريا - توقيع باقى الجزاءات حتى غدت هذه المحاكم بحق صاحبة الولاية العامة في التأديب بعد استبعاد ذلك النطاق الضيق الذي تباشر فيه الهيئات الرئاسية بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سلطتها .

وقد جاءت المادة ٦٠ سالفه الذكر بأحكام خالفت ذلك القانون وأمدت أجهزة القطاع العام باختصاصات تأديبية واسعة حلت فيها محل المحاكم التأديبية وبدت بها وكأنها صاحبة الولاية العامة في التأديب .

ومن حيث انه لذلك واذا كان حكم المادة ٦٠ آنفة الذكر فيما قضى به من سلب اختصاص المحاكم التأديبية مخالفا لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فانه يتعين استبعاده من دائرة التطبيق لعدم مشروعيته » .

ولما كان من المعروف ان قضاء المحكمة الادارية العليا بعدم دستورية المادة ٦٠ مقصور الأثر على القضية التي طرحت عليها وغير ملزم لغيرها من المحاكم - الا في حدود الالتزام الادبي - فقد أنشأ المشرع المحكمة العليا وجعل منها الهيئة القضائية العليا بالجمهورية بالقانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ (الصادر في ١٩٦٩/٨/٣١) وجعل من اختصاصها وحدها دون غيرها الفصل في دستورية القوانين - م ٤ ف ١ - كما جعل تفسيرها ملزما لغيرها من المحاكم - م ٤ ف ٢ -

بيد انه حتى يتم عرض المادة ٦٠ وما صاحبها من مواد نظام العاملين بالقطاع العام على المحكمة

على أن « يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب .. فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه حكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه » - يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على وجوب أن يكون التقرير بالطعن من محام موكل عن الطاعن لامن الطاعن نفسه وهو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن ، ولا يغير من هذا النظر ما طرأ عليها من تعديل بمقتضى القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والنص فيها على أن « يرفع الطعن بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم ويوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض » - لأن هذا التعديل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - إنما أريد به « إلغاء ما كانت تشترطه من ضرورة حصول المحامي المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير » وعلته « أن المحامي قد يضطر في كثير من الأحيان إلى المبادرة بالتقرير بالطعن قبل تمام إجراءات التوكيل » . على أن ذلك وبطبيعة الحال « لا يعفى المحامي من إبراز التوكيل » ولم يجاوز به الشارع هذا النطاق ، وإذا كان التقرير بالطعن لم يحصل من محام موكل عن الطاعن ولكن من الطاعن شخصياً ، فإنه يكون باطلاً وللمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها ببطلانه ولا يمنع من ذلك كونه محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض لأن النص على أن تقرير الطعن « يوقعه محام مقبول أمام محكمة النقض » . يدل بمفهومه ويقتضى هو الآخر المفارقة بين الطاعن والمحامي الحاصل منه التقرير وهو ما لم يتحقق » . وهذا الحكم منتقد لسببين .

(١) اعفى قانون المحاماة القديم (م ٣٣) والجديد (م ٩٠) المحامي من ضرورة توثيق توكيل لمحام آخر في قضيته الشخصية فأجاز له سواء كان خصماً أصلياً أو وكيلًا في دعوى أن ينيب في الحضور أو المرافعة أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص .

(ب) المحكمة من اشتراط توقيع محام مقبول بالنقض على صحيفة الطعن بينتها المذكرة الإيضاحية لقانون المحاماة القديم إذ تقول :

« وقد قصد بهذا التنظيم رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في نفس الوقت ، ذلك أن

له وما يترتب على ذلك من مزاحمة أصحاب المكاتب الخاصة مزاحمة غير مشروعة .

ولكن ليس معنى ذلك وجود أية قسوق بين المحاماة أمام المحاكم إذا مارسها محام بالقطاع العام أو محام بالقطاع الخاص متى انتفت شبهة الكسب غير المشروع .

وقد أجاز القانون لوحدات القطاع العام أن تنيب في الحضور عنها في قضاياها أمام المحاكم المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ولو لم يكونوا من العاملين . (م ٥٤) كما أجاز انابة المحامين العاملين بها المقيدين بجدول المحامين المشتغلين طبقاً لدرجات قيدهم .

وفي هذا يختلف المحامون بالقطاع العام عن المحامين في إدارة قضايا الحكومة الذين يجوز لأي منهم الحضور أمام جميع درجات التقاضي . فالتماثل بين المحامين المقيدين بجدول المشتغلين يجعل العاملين في القطاع العام أصحاب مهنة واحدة وطبيعة واحدة تتميز عن المحامين في إدارة قضايا الحكومة .

وليس حرمانهم من أن يؤدوا أي عمل من أعمال المحاماة لغير الجهات التي يعملون بها بالذي يوجد أي فارق في وضعهم كمحامين ، ويستدل على هذا النظر من أن المحامي في القطاع العام يستطيع أن يوقع على صحيفة دعوى بنفسه في قضيه الشخصية فتكون الصحيفة صحيحة بينما لا يملك المحامي في إدارة قضايا الحكومة ذلك لأنه ليس مقيداً في جدول المحامين المشتغلين .

وكانت محكمة النقض قد أصدرت حكماً منتقداً ذهبت فيه إلى بطلان صحيفة الطعن التي يوقعها المحامي بنفسه ولو كان مقيداً بجدول النقض استناداً إلى أن القانون أوجب أن توقع الصحيفة من محام موكل عن الطاعن .

وقالت المحكمة في ذلك الحكم (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق . صادر في ٣١/٥/١٩٦٧ ومنتشور بمجلة المحاماة عدد ٧ لسنة ٤٨ (سبتمبر ١٩٦٠) ص ١٥٢) :

« النص في المادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ -

وحذف القانون لهذه الفقرة دليل على أنه لم يرى داعياً للتشديد بترتيب البطلان اكتفاء بتعرض المحامي للمساءلة التأديبية عند المخالفة طبقاً للقواعد العامة التي بينها القانون في المواد الأخرى .

والخلاصة أن طبيعة المحاماة التي يمارسها المحامي في القطاع العام هي بعينها طبيعة المحاماة التي يمارسها زميله من المحامين ذوى المكاتب وليس هناك كما يقول المؤلفان خصائص تباعد بين طبيعة العاملين .

خامساً - وأما قول المؤلفين أن بالقانون الجديد أحكاماً لا يتصور أن تكون موجهة للمحامين بالقطاع العام بل هي مقصورة على المحامين أصحاب المكاتب فليس فيه شيء جديد فقد أوضحنا في مقالنا السابق أن القانون نظم أحكام ممارسة المهنة بالنسبة للفريقين فخص كل فريق بما يلائم ظروف عمله بأحكام مستقلة أحياناً وجمع بين الفريقين في أحكام أخرى هي الأحكام التي تحدث فيها بعبارة عامة مجملة . .

والزعم بأن كل أحكام القانون الجديد خاصة بممارسة المحاماة في المكاتب الخاصة قد تكفلت بالرد عليه عشرات النصوص التي أوردها القانون موضحاً فيها بعبارة صريحة أنها تطبق على المحامين بالوحدات الاقتصادية والمؤسسات والهيئات فمن أين يأتي مجرد التفكير في أن هذا القانون لا علاقة له بالمحامين في القطاع العام ؟ وقد ضرب المؤلفان أمثلة حسباً أنها تؤيد رأيهما فخانهما التوفيق ومن ذلك :

(١) قولهما أن المادة ١٢٦ نصت على أنه لا يجوز للمحامي أن يكون له أكثر من مكتب واحد في الجمهورية العربية المتحدة وهما يحاولان الإيهام من سردهما للنص بهذه الصياغة الناقصة أنه يخاطب المحامين ذوى المكاتب وحدهم . ولكن الصياغة الحقيقية لهذا النص لم تغفل الإشارة إلى المحامين بالقطاع العام فهي تقول : « مع مراعاة حكم المادة ٥٥ لا يجوز أن يكون للمحامي أكثر من مكتب واحد في الجمهورية العربية المتحدة .

ونص المادة ٥٥ هو الذي يتحدث عن وجوب قصر مزاوله أعمال المحاماة بالنسبة للمحامين في القطاع العام على الجهات التي يعملون بها . وحرصت المادة ١٢٦ على مراعاة حكم المادة ٥٥ يقصد به استثناء جهات القطاع العام التي قد تستلزم أعمالها

إشراف المحامي على تحرير صحف الاستئناف والدعوى والعقود ذات القيمة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشؤون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على ذوى الشأن » .

ولا شك أن المحامي المقبول بجدول النقض هو أقدر من غيره على مراعاة أحكام القانون في قضيته الشخصية وهو وحده الذي يضار لو صاغ صحيفة الطعن شخص لا تتوافر فيه الخبرة الكافية وهو مالا مجال للتفكير في احتمال وقوعه إذا كان هو شخصياً الذي سيوقع على الطعن ولا معنى إطلاقاً لزامه بتوكيل محام أو باللجوء إلى محام يكتب له صحيفة الطعن والأقرب للناحية العملية أنه لو التزم بذلك فعلاً فإن ذلك سيكون إجراء شكلياً لا يقوم فيه المحامي الموكل بأكثر من التوقيع على الصحيفة التي سيكتبها دون شك المحامي الأصلي صاحب الشأن . وهذا اغراق في الشكليات وامعان في التعقيدات الإدارية جاء قانون المحاماة الجديد ليحاربه ويقضي عليه .

وقد فعل القانون الجديد فعلاً ما كان يجب فعله من القضاء على الشكليات في هذه الحالة في المادتين ٨٣ و ٨٧ فأجاز في المادة الأولى للمحامين المقبولين بجدول النقض أن يترافعوا عن أنفسهم أمام محكمة النقض أو أمام المحكمة الإدارية العليا وأجاز في المادة الأخرى لهم أن يقوموا بالتقرير بالطعن أمام محكمة النقض وأمام المحكمة الإدارية العليا متى كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة عن الغير .

ولم يستثن القانون في المادتين المحامين بالقطاع العام وبذلك يكون لهم أن يترافعوا وأن يوقعوا صحف الطعون والدعوى المرفوعة منهم شخصياً لانتفاء شبهة الإثراء غير المشروع ولانتفاء الدليل على المنع .

ومما يؤكد هذا المعنى أن مشروع القانون في المادة ٥٥ كانت به فقرة حذفها القانون بعد صدوره وكانت هذه الفقرة تنص « ويترتب البطلان على مخالفة هذه الأحكام فضلاً عن مساءلة المحامي تأديبياً دون إخلال بحق صاحب الشأن في الرجوع عليه بالتضمينات » .

وهذا يوضح أن هدف واضع المشروع كان منع المحامي من أداء عمل للغير وليس لنفسه .

المؤلفان من أن المحامين بإدارة قضايا الحكومة يمارسون نفس المهنة ولا يخضعون لقانون المحاماة ومن ثم فانه يجب في نظر المؤلفين ألا يخضع المحامون في القطاع العام لقانون المحاماة فان المحامين في إدارة قضايا الحكومة يتمتعون بنظام خاص مستقل في تأديبهم فعدم خضوعهم لقانون المحاماة لم يستتبعه خضوعهم لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بنظام العاملين المدنيين في الدولة ولم يمنع أن يكون لهم نظام تأديبي مستقل فإذا أراد المؤلفان أن يمنعوا عن المحامين بالقطاع العام ميزة النظام التأديبي المستقل استنادا الى عدم تمتع المحامين بإدارة قضايا الحكومة بهذه الميزة فهذا استدلال في غير محله .

وكل ما أحدثه قانون المحاماة الجديد بالنسبة للمحامين بالقطاع العام هو أنه سوى بينهم وبين المحامين في إدارة قضايا الحكومة في هذين الأمرين :

١ - نظام التأديب المستقل .

٢ - المعاملة المالية الخاصة .

(م ١٠٥ فقرة أخيرة) .

وقد زادت أوجه التشابه بين خصائص العمل في الطائفتين - القطاع العام وإدارة قضايا الحكومة - بما نص عليه قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية المنعقد برئاسة السيد وزير العدل في يناير سنة ١٩٧٠ من اعتبار القائمين بأعمال قانونية في الإدارات القانونية بالقطاع العام نظراء للقضاء .

علاقة العمل والعقاب :

أنهى المؤلفان براهينهما الستة بقولهما بأن النتيجة التي وصلا إليها تطبيق للمبدأ العام الذي يقضى بأن علاقة العمل تستتبع العقاب فالمحامي لا يعدو أن يكون عاملا بالمؤسسة أو الشركة يخضع لإشرافها وتوجيهها ولسلطاتها الرئاسية ولكافة أحكام القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ في علاقة عمله هذا ، ومن هذه الأحكام التحقيق والتأديب .

وقد أوضحنا أن المشرع له حق تقييد سلطة الإدارة في التحقيق والعقاب وضربنا أمثلة لذلك بما أصدره من تشريعات ثورية منها القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي أدخلها عليه . وأزاء عدم اعتراف الرئاسات الإدارية في القطاع العام بهذا

القانونية الكثيرة انشاء مكاتب أو فروع لإدارتها القانونية في أماكن مختلفة بالجمهورية مع أسناد الإشراف على شئونها القانونية لمحام واحد يكون مديرا لإدارتها القانونية فأجازت له المادة أن يكون له أكثر من مكتب في الجمهورية ولا ضير في ذلك ما دام نطاق عمله محصورا بمصالح المؤسسة أو الشركة التي يعمل بها ولو تعددت أماكن هذا العمل وتعددت بالتالي المكاتب التي يستلزم اتخاذها صالح العمل .

وهكذا نرى أن نص المادة ١٢٦ لا يخاطب المحامين ذوي المكاتب وحدهم ولو فعل لما كان في ذلك أي دليل على أن القانون كله كذلك لأن في القانون مواد أخرى تنظم ممارسة المهنة بالنسبة للمحامين في القطاع العام لا شك في وجودها ولا معنى لإقامة الدليل على هذا الوجود .

(ب) وأما قولهما أن المادة ١٤٢ ورد فيها أن المنع من مزاولة المهنة هو إحدى العقوبات التي توقع على المحامي المخالف وأن هذه العقوبة تضاربها الشركة لا المحامي فقول غير سديد لأن المنع من مزاولة المهنة لمدة شهر مثلا هو إيلام نفسي للمحامي ووصمة ذل له كأنه غير جدير بشرف الانتماء إليها فلا يمكن القول أنه لا يضار منه - هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن الشركة يمكنها أن تحبس عنه أجره خلال فترة المنع لأنه في حكم الإيقاف والإيقاف إسقاط لولاية الوظيفة عن العامل ولما كان استحقاق الأجر يدور وجودا وعدما مع العمل فإن للشركة أن تحبس عنه الأجر فيكون في ذلك عقوبة مادية ولا يكون ضرر هذه العقوبة واقعا على الشركة كما تصور المؤلفان . وللشركة - أن شاءت - أن تندب المحامي خلال فترة عقوبته لعمل غير قانوني وفي هذا تكدير له وتكدير له بوجوب التكفير عن ذنبه .

(ج) وأما قولهما أن المادة ١٤٤ نصت على منع المحامي من فتح مكتبه طوال المنع فهو فقرة من الفقرات التي وردت في هذه المادة والتي أغفل المؤلفان الإشارة إليها . والفقرات الأخرى ترتب أحكاما على المنع تسرى على المحامين في القطاعين منها أن فترة المنع لا تدخل في حساب مدة التمرين ولا مدة التقاعد ولا المدد اللازمة للقيود بحدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة . كما نصت المادة على أن يحرم المحامي في حالة المنع من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي .

ببساطة - وأما الحجة الأخيرة التي استند إليها

المعاش أو المكافأة أو الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

أما بالنسبة لشاغلي الدرجات من الثالثة فما فوقها فلا توقع عليهم إلا العقوبات الآتية :

١ - اللوم .

٢ - الإحالة إلى المعاش .

٣ - العزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

وهكذا نرى أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يرمى لكبار الموظفين اعتبارات أدبية لا يتبقى معها للرئيس الإداري من سبيل لتوقيع أي جزاء عليهم إلا بأحالتهم للمحاكمة التأديبية .

ذلك بأن أحكام القانون تحد سلطة الرئيس الإداري - ولو كان الوزير - بتوقيع عقوبات الإنذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصم في السنة الواحدة على ستين يوما أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من المحكمة التأديبية . (م ٦٣ من نظام العاملين بالدولة) .

وعلى ذلك فإذا أراد الرئيس الإداري أن يوقع عقوبة على عامل من الدرجة الثالثة فما فوقها فليس أمامه إلا أن يحيله إلى المحكمة التأديبية لأن العقوبات التي يمكن توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثالثة فما فوقها أصبحت كلها من اختصاص المحكمة التأديبية .

وقبل صدور قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة كان تحديد العقوبات التي يجوز توقيعها على كبار الموظفين باللوم والإحالة إلى المعاش والعزل مقصورا على شاغلي الفئة الأولى وما فوقها (م ٣١ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨) فجاء نظام العاملين المدنيين ووسع نطاق تطبيق هذه الميزة ليشمل جميع شاغلي الفئات من الثالثة فما فوقها .

وبينما يعتبر ذلك اتجاها تقدميا في أخذ المشرع لنضج الموظف بعين الاعتبار في تحقيق المساواة بينه وبين أصحاب الكادرات الخاصة من حيث نوع الجزاءات التأديبية التي توقع عليه (مثلا أعضاء النيابة الإدارية مهما كانت فئاتهم لا توقع عليهم إلا جزاءات الإنذار - اللوم - العزل ، ويكون توقيع عقوبة الإنذار بقرار من مدير عام النيابة لإدارية بعد

المفانون رأى المشرع أن يدخل النص على ضمانات أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين وأعضاء التشكيلات التأديبية في سلب نظام العاملين بالقطاع العام (م ٦٣) حتى لا تحتج الرئاسات الإدارية بتعارض أحكام النظام مع أحكام القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

والواقع أن السلطات الخيالية التي أعطتها المادة الستون من النظام لرؤساء مجالس الإدارة والتي يمكن استخدامها ضد المحامين في القطاع العام - أو صرح رأى المؤلفين - هي سلطات شديدة الغرابة على فلسفة ندرج العقاب وملاءمته بالنسبة لطبيعة الوظيفة التي يشغلها المحامي ودرجتها في السلم الوظيفي فالمفروض أن المحامين من أصحاب التخصصات الفنية العالية وقد أصبحوا نظراء للقضاة فكيف يمكن أن توقع جزاءات الخصم من المرتب وتخفيض الدرجة على مدير إدارة قانونية في الفئة الأولى بالقطاع العام بينما القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة يرى أن الموظف إذا وصل إلى الدرجة الثالثة أصبح له من النضج ما يجعله أهلا لأن يسوى بينه وبين أصحاب الكادرات الخاصة من رجال القضاء وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية من حيث استبعاد جزاءات الخصم والحرمان من العلاوة والوقف عن العمل دون مرتب أو بمرتب مخفض إلى آخره .

فالمادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص :
الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

١ - الإنذار

٢ - الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذه العقوبة ربع المرتب شهريا بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا .

٣ - تأجيل موعد استحقاق العلاوة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - الحرمان من العلاوة .

٥ - الوقف عن العمل بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

٦ - الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في

الالتجاء الى ادارة قضايا الحكومة لتتولى الدفاع عن وجهة نظرها أمام تلك المحكمة ، وهو أمر واضح الشذوذ اذ النيابة الادارية هيئة قضائية تملك بإمكانياتها الفنية الدفاع عن رأيها ، وهى فى نفس الوقت ذات شأن بوصفها صاحبة الدعوى ، والوضع الطبيعى ان تقوم بنفسها ودون وساطة بممارسة حقها .

وهكذا تتلخص ضمانات التحقيق فى القطاع العام فى مشيئة رئيس مجلس الادارة أمام نظرة المشرع للنيابة الادارية على انها جهة ناقصة الاهلية فى حاجة الى الوصاية عليها من ادارة قضايا الحكومة وحول اهدار المشرع للقيمة الفنية لتحقيقات النيابة الادارية فقد سبق لى أن أجريت حديثاً مع الاستاذ عبد الحكيم ضرار مدير عام النيابة الادارية السابق نشرته مجلة العمل فى عدد فبراير سنة ١٩٦٦ ومما جاء فيه :

ان عيباً من عيوب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وثقرة من ثفراته الحكم الوارد فى المادة ١٢ . ومفاد هذه المادة أن قرار النيابة الادارية بالحفظ او بالجزاء الى درجة معينة لا يعتبر فى الواقع قراراً ملزماً لجهة الادارة اذ لا يعدو أن يكون مجرد اقتراحات وتوصيات للادارة الحق ان تأخذ بها أولا تأخذ فإذا اقترحت النيابة الحفظ كان للادارة ان تخالف هذا الاقتراح فتوقع على العامل المخالف جزاء الانذار أو الخصم من المرتب عن مدة لاتزيد على ١٥ يوما .

واذا اقترحت النيابة توقيع احد الجزاءين سالفى الذكر كان للادارة الحق فى ان تتجاهل هذا الاقتراح وتصدر قراراً بحفظ الاوراق . بل لها فوق ذلك أن تتجاهل الخيار بين سالفى الذكر من حفظ وجزاء وان تعيد الاوراق للنيابة الادارية لى تقوم بتقديم الموظف المخالف الى المحكمة التأديبية .

وفى هذا كله ما يتضمن اهدار رأى النيابة الادارية والالتفات عنه على الرغم من كونها هيئة محايدة شكلها الشارع على صورة استقلالية عن الادارة وناط بها التحقيق بعيدة عن عسف الادارة و تحيزها .

وفى حديث آخر أجريته مع سيادته ونشرته مجلة العمل ايضا فى عدد ابريل ١٩٦٩ قال السيد مدير عام النيابة الادارية السابق :

سماع اقوال العضو وتحقيق دفاعه . أما عقوبتها اللوم والعزل فيكون توقيعهما بقرار من مجلس التأديب - م ٣٩ ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

فاننا على العكس من ذلك نجد المادتين ٥٩ ، ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام تمثلان نكسة حادة فقد اجازت المادة ٥٩ توقيع جزاءات خفض المرتب وخفض الفئة أو خفضهما معا فضلا عن جزاءات الخصم من المرتب والوقف عن العمل والحرمان من العلاوة بالنسبة لجميع العاملين دون أى مراعاة لنضج كبار الموظفين منهم ولو كانوا فى الفئة العالية . وأصبح لرئيس مجلس الادارة ان يشهر فى وجوه شاغلى الوظائف الرئيسية هذه العقوبات التى يملك توقيع بعضها عليهم دون حاجة لاحالتهم الى المحكمة التأديبية او حتى دون ضمانات تحقيق محايد تجريه جهة خارج الشركة كالنيابة الادارية فهو يستطيع ان يجرى داخل الشركة تحقيقا مع مدير عام أو وكيل وزارة (فى الفئة العالية) ثم يصدر برادته المنفردة قراراً بوقفه عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة ستة اشهر ولا يكلفه ذلك أكثر من الحصول على موافقة رئيس مجلس ادارة المؤسسة على اعتماد الجزاء والتصديق عليه .

بل ان رئيس مجلس الادارة يستطيع ان يحيل عاملاً للتحقيق معه فى النيابة الادارية ثم يضرب عرض الحائط بالرأى الذى تنتهى اليه لأنه هو صاحب الرأى الأعلى فى تقدير ما يراه من أدانة أو براءة فى وقائع التحقيق وأما النيابة الادارية فيبدو أن المشرع لا ينظر اليها نظرة جدية لأنه لا يزال حتى اليوم يعتبر رأيها استشارياً ويعتبر النيابة الادارية نفسها ناقصة الاهلية ولا يراها قد بلغت من النضج ما يسمح لها بأن تدافع عن رأيها أمام المحكمة الادارية العليا ويلزمها بأن تلجأ فى ذلك الى ادارة قضايا الحكومة لتتولى الدفاع عنها .

وفى هذا الشأن ينتقد المؤلفان عضوا النيابة الادارية موقف المشرع فيقولان فى ص ٣٩٧ من مؤلفهما :

(والاكثر غرابة عندما ترى النيابة الادارية نفسها وجها للظلم فى أحد الأحكام التأديبية أو يطلبه الجهاز المركزى للمحاسبات باعتباره من ذوى الشأن فتضطر أمام سبوت التشريع عن النص على حقها فى مباشرة الظن أمام المحكمة الادارية العليا الى

وخيالية هذه السلطات من سبيل لكى يطمئن كل منهم الى قدره فى عمله ، والى عدم التنكيل به اذا تمسك بما يمليه عليه الواجب والضمير فى ابداء رايه الا بأن يفزع المحامون الى قانونهم الجديد يتمسكون بتطبيق احكامه عليهم لائذين بما فيه من ضمانات لهم فى التحقيق بمعرفة جهة لا تخضع لسيطرة الشركة ولا تملك الشركة اهدار القيمة الفنية لتحقيقاتها وهى النيابة العامة ، وبمحاكمة عادلة لا تخضع الآية مؤثرات هى مجلس تأديب المحامين الذى يشكل من ثلاثة من المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة ، ومن عضوين من أعضاء مجلس نقابة المحامين يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية .

دلالة البيئة التى ولد فيها القانون الجديد :

اذا رجعنا الى المذكرة الايضاحية لقانون المحاماة القديم وكان عنوانه القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة امام المحاكم وجدنا أن الحكومة وحدها هى التى قامت باعداد مشروع ذلك القانون بعكس القانون الجديد الذى قام المحامون أنفسهم بوضع كل كلمة فى مشروعه ، وكان نصيب الحكومة منه بعض التعديلات اليسيرة .

وتقول المذكرة الايضاحية للقانون القديم عن القانون السابق عليه رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة امام المحاكم الوطنية .

« وقد اسفر تطبيق هذا القانون - خلال الفترة التى انقضت منذ بدء العمل به - عن اوجه نقص كانت مثار الشكوى مما دعا الحكومة الى وضع هذا المشروع علاجا لهذا النقص حتى يكون التشريع بعيدا عن الجمود مسائرا لتطور نظم القضاء » .

وأما القانون الجديد فقد نسجت كل خيط من خيوطه أيدي المحامين ممثلين فى مجلس نقابتهم وفى المحامين من ممثلى الشعب فى السلطات السياسية . وفى ذلك تقول مذكرته الايضاحية :

« لما كانت نقابة المحامين ، هى اقدم النقابات المهنية فى البلاد ، التى شاركت الشعب نضاله ، فى سبيل تحقيق الاستقلال وكان أعضاؤها حريصين على تعبئة جهودهم وطاقاتهم فى خدمة جماهير الشعب العامل ، التى يتكون منها الاتحاد الاشتراكي

ان قانون النيابة الادارية الحالى قانون معيب به مفارقات وثغرات وأوجه نقص . وهو لا يعطى ضمانات لآى عامل أو موظف يحال الى النيابة للتحقيق معه بل ولا يعطى ضمانات للنيابة نفسها . والامثلة على ذلك كثيرة واضحة فرأى النيابة الادارية غير ملزم للجهة الادارية بل ان الرئيس الادارى يملك ان يفسد عمل النيابة الادارية اثناء قيامها بالتحقيق فيسارع الى اصدار قراره بالحفظ او بتوقيع الجزاء قبل أن تنتهى النيابة الادارية من التحقيق او ابداء الرأى فيه فيضع النيابة الادارية امام الأمر الواقع فلا تملك الا ان تطوى أوراقها اذ يعتبر الأمر منتهيا بصدور القرار التأديبي من الجهة الادارية .

سلطات رئيس مجلس الادارة اكبر من سلطات الوزير :

ان رئيس مجلس الادارة له - على كبار موظفى الشركة - سلطات أضخم بكثير جدا من سلطات الوزير على صفار موظفى الوزارة ، فالوزير لا يملك ان يجازى موظفا بحرمانه من العلاوة وليس له أكثر من توقيع عقوبات الانذار او الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصم فى السنة الواحدة على ستين يوما مهما تعددت المخالفات المنسوبة للعامل ايا كانت درجته . ووكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه له سلطة توقيع عقوبة الانذار او الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما فى السنة الواحدة وبحيث لا تزيد العقوبة عن المخالفة الواحدة عن خمسة عشر يوما ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التى يصدرها الوزير المختص . (م ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة) .

وأما رئيس مجلس الادارة فى القطاع العام فله أن يوقع على عامل بالفئة الثالثة عقوبة تخفيض الدرجة والمرتب معا عن مخالفة واحدة بناء على تحقيق داخلى وبمجرد تصديق رئيس المؤسسة . وهذا اهدار لضمانات توارثها تقنين العقاب فى تشريعاتنا منذ أن قامت الثورة وحرصت على تأكيده فى كل تشريع جاء بعد الثورة فكيف استطاع رؤساء مجالس الادارة ان يظفروا بهذه السلطات .

سبيل الخلاص :

ليس للمحامين ازاء ضراوة هذه النصوص ،

من الإدارة القانونية بغير موافقته الكتابية بقصد منع الرئيس الإداري من أساءة استعمال سلطته في النقل لتهديد أمن المحامي واستقلاله في عمله فإذا كان القانون قد افترض أن الرئيس الإداري سيكون دائما مغرضا في استخدامه لحق النقل لا يتوخى في ذلك مصلحة عامة ولم يترك له الحق في إقامة الدليل على أنه استهدف صالحا عاما من النقل فحرمه عليه تماما فكيف يحرم عليه النقل ويترك له سلطاته الخيالية في توقيع الجزاءات على المحامي وهي أشد تهديدا لأمن المحامي وأشد اهدارا لضمائم استقلاله في عمله . والقانون كما رأينا يستهدف تمكين المحامي من أداء دوره في تأكيد سيادة القانون ليكون أقوى من مراكز القوة ومن إرادة الأفراد .

مقارنة بين صياغة المشروع وصياغة القانون :

إن الصياغة التي أعدتها نقابة المحامين هي بنفس حروفها الصياغة التي صدر بها القانون في أكثر من تسعين في المائة من مواده وبنفس تسلسل الأرقام في المشروع والقانون .

والخلافا التي وقعت كانت كلها خلافا حول أحكام معينة رأى القانون أن يستبدلها بأحكام كانت واردة في المشروع فلم يقرها القانون وأما الصياغة اللفظية نفسها فقد احتفظت بنفس ترتيب الكلمات والعبارات .

وكان مشروع القانون يقع في ٢٢٦ مادة وصدر القانون في ٢٢٠ مادة بعد حذف ست مواد من المشروع هي المواد ٨٨ و ١٠٦ و ١٥٢ و ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٢٦ . والواقع أن الاطلاع على مشروع قانون المحاميه ومقارنة صياغته بالصياغة التي صدر بها القانون والالمام بالظروف الزمنية والبيئية التي صاحبت النشأة بوضع مشروع قانون جديد للمحامين ... كل ذلك ضروري لمن أراد أن يتفهم قصد الشارع فهمة صحيحة .

فإذا انتهينا إلى أن المحامين بالقطاع العام لم يكونوا بعيدين أبدا عن ذهن واضعي المشروع . وإذا رأينا نصوص المشروع تنظم من شؤون العاملين بالقطاع العام .

١ - شروط ترشيحهم لعضوية مجلس النقابة والنقابات الفرعية (م ١٢ و م ٣٧) .

لذلك ، فقد قامت النقابة بالمشاركة مع أعضاء مجلس الأمة وممثلي وزارة العدل وأعضاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي بأعداد مشروع القانون المرافق .

وكان لزاما أن يحدد المشروع في صدره أغراض النقابة وأهدافها ... من ضرورة أن تتأكد سيادة القانون ليكون أعمق من مراكز القوة وأقوى من إرادة الأفراد ولتحقيق حرية الوطن وحرية المواطن .

... وأباح المشروع لمحامي المؤسسات العامة والشركات التابعة لها حق الانضمام إلى النقابة (المادة ٣/٥٢) لتفيد النقابة من وجود أعضاء فيها يعملون في إطار ملكية الشعب ، ملزمين بدعمها والحفاظ على مآثله الجماهير عابها من أهداف التنمية » .

وهذا يوضح عدة مسائل منها :

(١) هذا القانون صاغه المحامون .

(ب) اشترك مع المحامين في وضعه بعض أعضاء مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي فهو قانون من وضع الشعب .

(ج) استهدف القانون أن يجعل سيادة القانون أقوى من مراكز القوة وأقوى من إرادة الأفراد .

(د) تحقيقا لهذه الأهداف تقرر ضم المحامين بالقطاع العام إلى النقابة .

فكيف يمكن القول إذن أن القانون لا ينطبق على المحامين بالقطاع العام ، أو أن طبيعة عملهم تختلف عن طبيعة المهنة التي ينظم هذا القانون أحكام ممارستها ، وما هي مراكز القوة وأرادات الأفراد التي استهدف مشروع قانون المحاماة أن يجعل سيادة القانون أقوى منها إلا أن تكون هي الرئاسات الإدارية في القطاع العام وأن يكون المحامون في القطاع العام هم الذين يطلب منهم بصفة أصلية الدود عن هذه السيادة وحمايتها ، وكيف بتأجيلهم أداء هذه الرسالة إلا إذا رفعت أيدي هذه الرئاسات الإدارية عن التنكيل بهم .

وأول دليل على هذا الاتجاه هو ما نصت عليه المادة ١٠٥ من القانون في فقرتها الثانية من سلب الرؤساء الإداريين كل سلطة لهم في نقل المحامي

يكون عنوان المحامي من ذوى المكاتب هو عنوان مكتبه (م ١٢٧) .

١٢ - النص على أن تتحمل الشركات والمؤسسات قيمة رسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها (م ١٧٢) .

١٣ - النص على معاملتهم معاملة ممتازة بالنسبة لمعاشاتهم باجازه حصولهم على ٧٥ جنيها بالجمع بين معاش النقابة وغيره .

١٤ - اذا رأينا القانون ينظم من شئون العاملين بالقطاع العام كل هذه المسائل فهل هنالك مجال للتفكير لحظة واحدة في أنه قانون لا علاقة له بالمحامين في القطاع العام وان احكامه كما يقول المؤلفان تخاطب المحامين اصحاب المكاتب وحدهم ؟

وهل من المعقول ان ينظم المشرع كل هذه المسائل الاساسية وغير الاساسية ويترك ناحية هامة هي التأديب لا يشير اليها بكلمة واحدة لو كان يريد ان يفرق بالنسبة لاحكامها بين ذوى المكاتب وبين العاملين في القطاع العام ؟

هل من الممكن ان يحذف القانون المادة ١٥٢ التى كانت تضع في المشرع نظام التأديب المزدوج للعاملين بالقطاع العام وهو يقصد شيئاً آخر غير التسوية بين المحامين جميعاً في أحكام التأديب . لعل الاجابة على هذا السؤال في نص المادة الرابعة التى استحدثها قانون المحاماة في تعديله الأخير الذى وافق عليه مجلس الأمة ونصها : « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

٢ - تفرغهم للعمل النقابى وتحمل شركاتهم بمرتباتهم وعلاواتهم (م ٢١) .

٣ - قبولهم للمرافعة وتنظيم ممارستهم للمهنة (م ٥٤ و ٥٥) .

٤ - تنظيم انضمامهم للجدول والنص على أن يوضع امام اسم كل محام منهم الجهة التى يعمل بها ومقر عمله . (٥٦) .

٥ - الزام جميع الجهات بابلاغ النقابة عن جميع القرارات الصادرة بنقلهم أو تعيينهم أو تركهم وظائفهم . (م ٦٤) .

٦ - النص على أن انقضاء سنتين بالنسبة لهم من العمل فى الادارات القانونية يعطيهم الحق فى القيد بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية دون حاجة الى شهادة من محام بأنهم مضوا فترة التمرين لديه (م ٧٠ و م ٧٢) .

٧ - النص على شروط تعيينهم بالقطاع العام ان يكونوا اصلاً مقيدين بجدول المحامين المشتغلين (م ١٠٤) .

٨ - الزام القطاع العام بالايعين مديرو الادارات القانونية الا اذا كانوا من المحامين المقيدين بجدول النقض أو الاستئناف على الأقل (م ١٠٥ ف ١) .

٩ - النص على منع نقلهم من الادارات القانونية (م ١٠٥ ف ٢) .

١٠ - النص على أن يصدر قرار جمهورى يميزهم بمعاملة مالية خاصة عن سائر العاملين بالقطاع العام (م ١٠٥ ف ٣) .

١١ - بيان طريقة تحديد عنوان المحامى فى القطاع العام بأن يكون عنوانه هو محل عمله بينما

بعض مكلات التطبيق في مجال التأمينات الاجتماعية

للأستاذ محمد الدين محمد
مدير منطقة القاهرة للتأمينات الاجتماعية

المتحدة في الهيئات والمنظمات الدولية - والسفارات
- والقنصليات - والهيئات الحكومية الأجنبية -
والعاملين بالشركات المصرية داخل الجمهورية
وفروعها بالخارج .

الموضوع الأول - تحديد السن الذي يتخذ
أساسا لتقدير التعويضات والمعاشات والتأمينات
المقررة بمقتضى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

عرض للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ان
بعض المؤمن عليهم انتهت خدمتهم لدى صاحب
الاعمال بلوغهم سن الستين ثم تبين ان تاريخ ميلادهم
وفقا للمستند الذي اعتمد عليه صاحب العمل
في انهاء خدمتهم يختلف عن تاريخ الميلاد الذي
اعتمدته وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية
وقد الحق ذلك التعارض اضرارا بالغة بالنسبة لعدد
كبير من المؤمن عليهم حيث امتنع صرف التعويضات
والمعاشات المستحقة لهم وذلك لعدم توافر المدد
المقررة في القانون لاستحقاق تلك التعويضات
والمعاشات وفقا لتقدير الهيئة .

ونار التساؤل واختلفت وجهات النظر في هذا
الشأن على التفصيل التالي :-

الرأى الأول - رأت الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية ان قوانين التأمينات الاجتماعية
المتعاقبة منذ صدور القانون رقم ١٩ لسنة
١٩٥٥ حتى صدور القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٦٤ المعمول به حاليا تضمنت احكاما لتقدير سن
المؤمن عليهم المشتركين لدى الهيئة وانه بالرجوع

نعرض في هذا البحث لبعض المشكلات التي تثار
في مجال التطبيق العملي لقانون التأمينات الاجتماعية
- ونؤثر من تلك المشكلات اكثرها شيوعا في العمل
واشدها اتصلا بحقوق العاملين المنتفعين بأحكام
هذا القانون - ونخص بالذكر الموضوعات التالية :-

أولا - تحديد السن الذي يتعين الاعتماد
به لاستحقاق التعويضات والمعاشات والتأمينات
المقررة بمقتضى أحكامه عند قيام التعارض بين السن
الذي حدده طبيب الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية وتاريخ الميلاد الوارد بشهادة الميلاد او
المستخرج الرسمي من هذه الشهادة او التاريخ المبين
بالبطاقة الشخصية او العائلية الصادرة بموجب
القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والذي أنهى صاحب
العمل خدمة العامل على أساسه .

ثانيا - تحديد بدء سريان قانون التأمينات
الاجتماعية على رؤساء واعضاء مجالس ادارة
الشركات في ظل تأمين وتمصير تلك الشركات حتى
تاريخ العمل بلائحة شركات القطاع العام الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
حيث لم تقم بعض الشركات بالاشتراك عنهم في تلك
الفترة وهل تعد تلك اللائحة كاشفة بحيث تعتبر هذه
الفئة عمالا اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينهم في
التأمين او التمصير او منشئة لتقرير صفة العامل
لهم ومن ثم لا يعتبرون عمالا الا اعتبارا من تاريخ
العمل بأحكام هذه اللائحة في ٢٩/١٢/١٩٦٢ - وما
يترتب على ذلك من آثار قانونية ؟؟

ثالثا - مدى سريان أحكام قانون التأمينات
الاجتماعية على الأجانب العاملين بالجمهورية العربية

البيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم ويجب على الجهات الحكومية كانت وغير حكومية الاعتماد في مسائل الأحوال المدنية على البيانات المقيدة في هذه السجلات .

« المادة (٥١) التي تقتضى بأن تعتبر البطاقة دليلا على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية وغير الحكومية الامتناع عن اعتمادها في اثبات شخصية صاحبها » .

وبتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٦ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وقضت احكام المادة ٧٥ منه بأن تنتهى خدمة العامل ببلوغ سن الستين وتطبيقا لذلك قامت الشركات بمطالبة العاملين بتقديم المستند المثبت لسنهم ليودع في ملف خدمتهم المنصوص عليه في المادة ١٩ من اللائحة وقد تبين أن العائيه العظمى من أصحاب الأعمال يعتمدون في تقدير سن العاملين لديهم على البيانات الواردة في المستندات الرسمية المقدمة من العاملين أو الموضحة في البطاقات الشخصية والعائيه ويحتاجون الى انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن التقاعد وفق هذه البيانات على الرغم من وجود تقدير من طبيب الهيئه لسن المؤمن عليهم واعتبار هذا التقدير نهائيا وفقا لاحكام قوانين التأمينات الاجتماعية المشار اليها .

وتستطرد الهيئه انه ليس من المناسب ان يعامل المؤمن عليه من حيث تقدير سنه بمعيارين سيما وانه يترتب على تقدير السن انهاء العمل وبالتالي وجوب استحقاق المعاش اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء خدمته ولما كان الهدف من اشتراط تقدير سن المؤمن عليهم منذ بدأ العمل الأخذ بنظام التأمينات الاجتماعية بالقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ هو لأهمية تحديد سن المؤمن عليه لتحديد موقفه من الهيئه العامة للتأمينات الاجتماعية وتقدير مستحققاته لديها ونوعها وتاريخ استحقاقها وقد حدا بالمشرع الى تقرير هذا الحكم عدم صدور قانون الأحوال المدنية الا في سنة ١٩٦٠ وعدم وجود تنظيم محدد لتحديد سن العمال لدى أصحاب الأعمال سيما وان أول لائحة للعاملين بشركات القطاع العام صدرت في ١٩٦٦/١٢/٢٩ وقد تبين من التطبيق العملي ان نسبة كبيرة من الحالات التي اعتمدت فيها على تقدير سن العامل بمعرفة طبيب الهيئه أو التي

الى احكام هذه القوانين يتضح انها اوردت الاحكام الآتية :

١ - قضت المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٦ لسنة ١٦٥٥ بأنه على كل عامل ان يقدم الى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في اى من صندوقى الهيئه التأمين والادخار وحسن المعاش المقرر شهادته الميلاد او مستخرج رسمى منها او شهادته من اداره التجيد بتاريخ جنيدته او اعفاه منها او اى مستند آخر يوضح فيه تاريخ الميلاد كما قضت تلك المادة من اللائحة المدوره به اذا تعذر على العامل اثبات تاريخ ميلاده عليه اخطار صاحب العمل بذلك لاجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب العمل بذلك لاجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب الهيئه ويكون تقدير طبيب الهيئه في هذه الحالة نهائيا وعير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقى والسن المقرر .

٢ - نصت المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ٥٩ على انه يجب اثبات سن المؤمن عيه بموجب مستند رسمى واذا تعذر ذلك يجب تقدير السن بمعرفة طبيب الهيئه ويكون تقديره نهائيا وعير قابل للطعن وحتى لو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقى والسن المقرر .

٣ - عدلت المادة ٧١ سالفة الذكر بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ حيث نصت المادة ٦٧ منه بان يكون اثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد او مستخرج رسمى من سجلات المواليد او حكم قضائى او اى مستند آخر يعتمد عليه مجلس ادارة الهيئه فاذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب الهيئه وفي حالة النزاع بشأنه يحال الى لجه التحكيم الطبى المشار اليها في تأمين اصابات العمل ويكون تقديرها نهائيا وعير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقى والسن المقرر .

٤ - اكدت المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ذات حكم المادة ٦٧ المذكورة .

ثم صدر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية وتضمن المادتين الآتيتين :

« المادة (١١) معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وتقتضى بأنه تعتبر السجلات بما تحتويه من

مستند آخر خلاف التقدير الصادر من طبيب الهيئة فانه يقابل هؤلاء فريق قد يضار من عدم اخذ الهيئة بتقدير طبيبها ولذلك رأى القانون وضع معيار في هذا الشأن يعامل به الجميع على حد سواء وأغلق الباب في وجه أية مناقشة أو تعقيب على هذا التقدير أما بالنسبة الى أن صاحب العمل يعتمد على معيار في تقدير سن العامل بينما تعتمد الهيئة على معيار آخر وبالتالي يعامل بمعيارين فإن المفروض أن لا يلجأ الى طبيب الهيئة الا اذا تعذر تقديم شهادة الميلاد أو مستند رسمي يحل محلها فاذا وجدت هذه المستندات لا يكون هناك من الأصل محل الى الالتجاء الى طبيب الهيئة .

كما لا يؤثر في ذلك صدور قانون الاحوال المدنية ذلك انه لا يوجد تضارب بين ما ورد في المادتين ١١ ، ٥١ منه وبين ما جاء بقانون التأمينات الاجتماعية ذلك أن هاتين المادتين تعطيان حجة للبيانات المدونة بسجلات الاحوال المدنية والبطاقة الشخصية ولكن قانون التأمينات الاجتماعية اوجد طريقا خاصا لتقدير السن في حالة تعذر وجود هذه البيانات الرسمية ، واذا كان سن المؤمن عليه مقيدا في سجلات الاحوال المدنية ما كان بحاجة الى اللجوء الى هذا الطريق وهو تقدير السن عن طريق طبيب الهيئة .

هذا فضلا عن أن قانون التأمينات الاجتماعية الحالي لاحق على قانون الاحوال المدنية وأن الاصول المقررة اللاحقة تنسخ السابق بالاضافة الى انه في هذا المجال يعتبر قانون الاحوال المدنية قانونا عاما على حين ان قانون التأمينات الاجتماعية يعتبر قانونا خاصا والخاص يقيد العام .

واذا كانت المصلحة العامة تستوجب ازام كل من اصحاب الأعمال وهيئة التأمينات الاجتماعية بالتعويل على معيار واحد فانه يمكن الوصول الى ذلك عن طريق تدخل المشرع بتعديل القانون بما يكفل تحقيق هذا الغرض .

ومحصل ما تقدم أن نصوص قوانين التأمينات الاجتماعية المتعاقبة ومنها القانون الحالي صريحة في وجوب الاخذ بتقدير السن الصادر عن طبيب الهيئة حتى لو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقي والسن المقدر وأنه لا يمكن مخالفة ذلك الا بتعديل تشريعي على التفصيل المقدم - ويؤيد

اعتمد فيها على مستندات أخرى غير شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي منها ظهر فيها معارفات غير معقولة كان يكون تاريخ ميلاد العامل قبل التحاقه بالعمل بسنوات قليلة أو ان يكون تاريخ ميلاد العامل مقارب لتاريخ ميلاد ابنه الذي يعمل في نفس الشحنة مما يقطع بان هذه التقديرات تمت دون مراعاة للدقة الواجبة لذلك ترى الهيئة حلا لهذا الإشكال أنه بعد صدور قانون الاحوال المدنية ولائحة العاملين بشركات القطاع العام التي تحدم علاقات العمل في هذه الشركات أصبح من المحتم أن يقدم العامل مستندا للميلاد يعتمد عليه صاحب العمل سواء في شكل بطاقة عائلية أو شخصية أو أحد المستندات الرسمية الأخرى وأنه لا مبرر للتمسك بتواريخ الميلاد التي اعتمدها الهيئة من قبل طالما أنها لا تتفق مع الظروف الفعلية للمؤمن عليه وطالما ان الشره صاحبه العمل لم تعرض عليها في السن من النواحي الوظيفية وترى الهيئة أنه من مقتضى الأخذ بهذا الرأي التيسير على العاملين المشار اليهم وصرف مستحقاتهم لدى الهيئة فور انتهاء خدمتهم على أنه يجوز لمن يشاء من العمال اذ رأى وجها لذلك ان يتظلم من انتهاء خدمته امام الجهات المختصة .

الرأي الثاني :

ونرى مع القائلين بهذا الرأي أنه باستظهار نصوص قوانين التأمينات الاجتماعية التي أسلفنا الى بيانها يتضح أنها اجمعت على أنه اذا تعذر على العامل أن يقدم شهادة ميلاده أو مستخرج منها أو أي مستند رسمي آخر يجرى تقدير السن بمعرفة طبيب الهيئة الذي أجاز التظلم منه أخيرا امام لجنة التحكيم الطبي - ويكون هذا التقدير نهائيا غير قابل للطعن منه حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقي والسن المقدر .

ولما كانت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقيدة بقانون التأمينات الاجتماعية ومخاطبة بأحكامه فهي ملزمة باتباع نصوصه وأحكامه طالما أنها لم تعدل أو تُلغى وعلى ذلك ، فإننا نرى امام صراحة النص ووضوحه أنه لا سبيل الى مخالفته فلا تملك ان تفض النظر عن تقدير الطبيب حتى لو تعارض مع غيره من المستندات ايا كانت هذه المستندات .

ولا يغير من هذا الرأي أن بعض المؤمن عليهم قد يضارون من ذلك لأن صاحب العمل اعتمد على

مجلس الدولة هذا الاتجاه في تفسير النصوص القانونية القائمة .

ولما كان يحق لأصحاب الأعمال في القطاع العام وفقا لللائحة العاملين بشركات القطاع العام اصداره بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ان يعتمدوا في انتهاء خدمة العاملين لديهم لبلوغهم سن الستين على شهادة الميلاد او البطاقة العائلية او الشخصية ولا يوجد ثمة ما يلزمهم قانونا بالاعتماد على تقدير السن السابق اعتماده بمعرفة مكاتب الهيئة .

وحتى لا يضار العاملون الذين تنتهي خدمتهم لدى أصحاب الأعمال لبلوغهم سن الستين نتيجة لاختلاف تقديرات السن المشار اليها فقد عرض الأمر على السيد وزير العمل ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الذي وافق بتاريخ ١١/٧/١٩٦٨ على الاعتماد على السن الذي انتهت بمقتضاه خدمة العامل لدى صاحب العمل لبلوغه سن الستين كأساس عند صرف التعويض او المعاش المستحق له دون النظر الى التقدير الذي تم بمقتضاه سن العامل عند بدء اشتراكه لدى الهيئة .

ونستصوب تعديل التشريع القائم بما يكفل ازاله هذا التعارض اعمالا لسيادة القانون .

* * *

الموضوع الثاني : تكييف علاقة رؤساء وأعضاء مجلس إدارة اشركات اتى تم تأميمها او تمصيرها وما يترتب على ذلك من آثار

أثير هذا الموضوع عندما طلب بعض السادة رؤساء وأعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة وكذلك الأعضاء المنتسدين حساب مدد خدمتهم بتلك الشركات السابقة على صدور القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة في ظل القوانين الصادرة بالتأميم والتمصير - ضمن المدد المحسوبة في معاشاتهم .

وتنازع هذا الموضوع حينذاك رأيين - فكان رأى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يتحصل في انه ابان قوانين تأميم وتمصير تلك الشركات وفي ضوء احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية - والقانون رقم ٢٦٥ لسنة

١٩٦٠ بشأن تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي انتفت صفة الوكالة بالنسبة لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة تلك الشركات والجمعيات العمومية لمساهمتها وذلك بدعوى ان مقتضى هذه القوانين ايلولة ملكية تلك الشركات الى الدولة كلياً او جزئياً واصبح للدولة الحق في تعيين مجالس ادارة تلك الشركات ورقابتها واشرفها بمعنى ان شغل هؤلاء لمناصبهم كان يتم عن طريق اختيار من جانب الدولة لفئة تتسم استخداماتها بسمات العمال وذلك من حيث انقطاعهم للعمل المعينين به والتفرغ له وكذا الحصول على مقابل العمل باي صورة من صور الأجر فضلاً عن أن الدولة تعد في هذه الحالة بمثابة صاحب العمل لانها هي التي تقوم بتعيينهم والاشراف على عملهم بواسطة اجهزتها المتخصصة وكذلك هي التي تتولى دفع الأجر لهم وهذه جميعاً مقومات العامل الأساسية طبقاً لقانون العمل - وانتهى رأى الهيئة الى ان رؤساء وأعضاء مجالس ادارة تلك الشركات انما يعتبرون عمالاً من تاريخ صدور قرار التعيين في ظل التمصير او التأميم وما يترتب على ذلك من آثار في تطبيق احكام قانون التأمينات الاجتماعية .

ومن أجل أهمية هذا الموضوع البالغة لمساسه بمصالح تلك الفئة اقتضى الأمر عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة فرأت ان القاعدة المقررة طبقاً لقانون التجارة ان أعضاء مجالس ادارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وعلى أساس من وصف هؤلاء الأعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم في الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين وبهذه المثابة لا يخضعون لنظم التوظيف المقررة في الشركة ولا تسرى في شأنهم بوجه عام لاحكام قوانين العمل وينسحب هذا الوصف في عموميته على رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وسائر أعضاء المجلس ذلك انه ليس ا رئيس المجلس سلطات تزيد عما لبقية الأعضاء كما ان العضو المنتدب لا يعدو أن يكون وكيلاً عن مجالس الادارة تحدد اختصاصاته ومكافآته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسئولية أعضاء مجالس الادارة عن أخطائه لانه يقوم بالعمل نيابة عنهم وبناء على توكيل منهم .

وان هذا النظر ظل صحيحاً وقائماً مع بداية

الفنية في الشركات التي تسهم فيها الدولة دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع الى أعضاء مجالس الإدارة من غير المديرين بما يجعلهم في عداد الموظفين فيها ولو أنه قصد الى اعتبارهم كذلك منذ هذا القانون لنص على هذا كما فعل في التشريعات اللاحقة له ومما يؤكد بقاء أعضاء مجالس الإدارة - غير المديرين - بنفس مركزهم السابق الذي يخرجهم عن زمرة الموظفين أن لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١/١٥٥٨ والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ٦١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٦١/١٥٤ قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعمالها أوردت جدولاً بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الإدارة - غير المديرين - ولا أشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول وأو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الأعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية لنص على ذلك أو أشار اليه في اللائحة الصادرة في شئون موظفي وعمال الشركة واذ لم يفعل فإن ذلك يعتبر اقراراً للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ودلالة على عدم العدول عنها الى سواها .

بيد أن وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦/١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة اذ يبين من الاطلاع على النظام المذكور أنه يحوى عشرة أبواب جمعت شتات الاحكام المتعلقة بالتوظيف في تلك الشركات وأرفق به جدول بفئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وجاء رئيس مجلس الإدارة ضمن هذه الفئات وحدد لفئته أجر سنوي مقداره (١٢٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه) وبديل تمثيل بحد أقصى ١٠٠ ٪ من الأجر الأصلي - كما نصت المادة ٦٣ من هذا النظام على أنه يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة - ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة .

وأنه يستفاد من ذلك أن المشرع اذ جعل مرتب

تدخل الدولة في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وفيما بعد ذلك اذ يبين من مطالعة احكام القانون رقم ٥٧/٢٠ في شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٦٠/٢٦٥ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام في مجالس إدارة الشركات على نحو يتناسب مع الحصصة المملوكة في رأسمالها وناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركات التي تبلغ فيها الحصصة العامة حداً معيناً في رأس المال على أن التدخل على النحو المتقدم في إدارة الشركات المساهمة لم يغير في شيء من اكيان القانوني لمجلس إدارة الشركة كما لم يجعل من أعضاء مجلس الإدارة - وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب موظفين بالشركة بل أن المشرع كان حريصاً على الفصل بين عضوية مجالس الإدارة وبين القيام بأعمال التوظيف بها فنص في المادة ٣٢ مكرراً المضافة الى قانون الشركات رقم ٥٤/٢٦ بمقتضى القانون رقم ٥٨/١١٤ على أنه « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضواً في مجلس إدارتها وقد ظل هذا النص قائماً ومنتجاً لآثاره حتى منتصف عام ١٩٦١ .

وفي أغسطس ٦١ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٦١) وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة اذ جعل تعيينهم من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماماً في الأساس الذي كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس إدارة الشركة المساهمة فإنه يصعب القول بأن المشرع بالقانون المذكور قد مزج بين عضوية مجالس إدارة الشركة وبين وظائفها ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الإدارة في وضعه الجديد أن المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة في الانتاج من رأس المال والعمل والإدارة الفنية نزولاً منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التي توجت بقوانين يوليه الاشتراكية وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثلي رأس المال والإدارة

الى أن رئيس مجلس ادارة الشركة والأعضاء المتفرغين يعتبرون من عداد العاملين في الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر ٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢/٣٥٤٦ المشار اليه .

وقد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢٠ أكتوبر ٦٥ الموضوع الخاص بمدى سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لاعادة التأمين والعضو المنتدب بها فأيدت فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ٦٤ المشار اليها واعتبرت رئيس مجلس ادارة الشركة المذكورة في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية من عداد العاملين بالشركة منذ ٢٩ من ديسمبر ٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات .

ثم تناولت الجمعية العمومية التعقيب على ما تضمنه رأى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن أعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة يعتبرون موظفين بهذه الشركات من تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٧/٢٠ في شأن المؤسسة الاقتصادية فقالت أن المادة ٧ من هذا القانون تنص في الفقرتين الأولى والثانية منها على أن « يكون المؤسسة الاقتصادية ممثلون في مجالس ادارات الشركات التي يكون لها نصيب في رأس المال » .

ويحدد عدد ممثلي المؤسسة في مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها في رأس المال ويشترط في جميع الحالات أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الأقل في مجلس ادارة الشركات التي لا يقل نصيبها فيها عن ٥٪ من رأس مالها .

وتنص المادة ١٠ منه على أن لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية في الجمعية العمومية في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون رأس المال الخاص .

وتنص المادة ١١ من القانون على أن لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارات الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم .

وتنص المادة ١٢ على أن تؤول إلى المؤسسة

رئيس مجلس ادارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها وضمنه جدول هذه المرتبات فان ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس ادارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شاغلها مرتبا ويمكن تبرير هذا الحكم المستحدث أن من الواجب انصراف رئيس مجلس ادارة الشركة الى عمله فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شأنه في ذلك شأن سائر العاملين في الشركة ومن ثم كان وجه النص على اتخاذ فئة رئيس مجلس الادارة قمة لفئات العاملين بالشركة .

وانه يخلص من ذلك أن المشرع بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢/٣٥٤٦ والمعمول بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر ٦٢ قد اعتبر عمل رئيس مجلس ادارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها اجرا أساسيا وبديل تمثيل وبهذه المثابة يكون قد دخل - منذ التاريخ المذكور - في زمرة العاملين بالشركة .

وانه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أي نص في شأن عضو مجلس الادارة المنتدب وسائر أعضاء مجلس الادارة غير المديرين إذ أن الأعضاء المديرين من العاملين أصلا بحكم وظائفهم كمديرين الا أنه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذي قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة موظفا بها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة فاذا استبان من الظروف أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس ادارة الشركة قد تضمن تعيين أحد الأشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبديل تمثيل أو تعيين بعض الأشخاص أعضاء بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمل بالشركة فان ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها لأن الأصل في بدل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفة معينة كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركة تقوم على أساس من الثبات والدوام وهذه سمات الوظيفة .

وانه ترتيبا على ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ١٨ أكتوبر ١٩٦٤

في ظل التمصر والتأمين حتى تاريخ العمل بلائحة الشركات المنوه عنها استنادا الى فتوى مجلس الدولة - لذلك قررت الهيئة عدم اعمال احكام المادتين ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١٩٦٤/٦٣ بخصوص الفوائد والمبالغ الاضافية مع الاكتفاء بتحصيل الاشتراكات فقط عن تلك الفترة ذلك بالنظر الى مآثر من خلاف في الخضوع من عدمه لاحكام قوانين التأمينات الاجتماعية .

* * *

الموضوع الثالث : مدى خضوع الاجانب العاملين في الجمهورية العربية المتحدة لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

ليس هناك في نصوص قانون التأمينات الاجتماعية ما يفيد عدم خضوع الاجانب لقانون التأمينات الاجتماعية ولذلك لا ينبغي اعفاؤهم الا بموجب قانون أو معاهدة ونذكر على سبيل المثال معاهدة فينا المعقودة سنة ٦١ والتي استثنت أعضاء البعثات الدبلوماسية الاداريين والفنيين وزوجاتهم واولادهم الذين يقيمون معهم من الخضوع لاحكام قوانين الضمان الاجتماعي بشرط الا يكونوا متمتعين بجنسية الدولة المعتمدة لديها البعثة ويخضع الاجانب لنظم التأمينات الاجتماعية على التفصيل التالي :

أولا الهيئات والمنظمات الدولية : يجب التمييز بين حالتين :

١ - المنظمات الدولية الحكومية ، التي تنشأ بموجب معاهدات تعقد بين حكومات الدول الاعضاء وهذه المنظمات الحكومية الدولية لا تخضع لقوانين دولة المقر - اي الدولة الكائن بها مقرها وانما هم يخضعون للنظم الخاصة بالهيئة الدولية التي يعملون بها ومثالها ، هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجامعة الدول العربية - ويشبني على ذلك عدم خضوع العاملين بمثل هذه الهيئات والمنظمات الكائن مقرها أو مكاتبها بالجمهورية العربية المتحدة لقانون التأمينات الاجتماعية .

٢ - المنظمات الدولية غير الحكومية : وهي التي تنشأ بموجب اتفاقيات خاصة تعقد بين هيئات أو منظمات خاصة وليس بين حكومات ومثال ذلك الاتحاد الدولي للنقابات - ونظرا لان هذه المنظمات ليست من اشخاص القانون الدولي العام وتطبقا

الاقتصادية المبالغ التي تستحق لمندوبيها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت .

والمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكافآت التي تصرف من خزانتها الى هؤلاء العاملين المندوبين .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص جميعها أن أعضاء مجالس الادارة انما يمثلون رأس المال الخاص والعام فالاعضاء الذين يمثلون رأس المال الخاص تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركهم في ذلك مندوبو المؤسسة الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين والاعضاء الذين يمثلون رأس المال العام والذين ينوبون عن المؤسسة الاقتصادية في مجلس ادارة الشركة يعتبرون أما موظفين في المؤسسة الاقتصادية أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها يتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانتها وتؤول اليها المبالغ التي تستحق لهم في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وعلى ذلك فان أيا من الفريقين لا يعتبر من العاملين في الشركات المذكورة .

ويؤيد هذا النظر ويؤكد أن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لم يغير من طبيعة الوضع القانوني لاعضاء مجالس ادارة الشركات الى تساهم فيها الدولة واخذى الهيئات أو المؤسسات العامة اذا ان هذا القانون ردد في هذا الخصوص احكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ .

ولما كان العمل قد استقر بالهيئة على خلاف رأى مجلس الدولة من حيث اعتبار رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات ايام الفترة من تاريخ صدور القرار بالتعيين في ظل التمصر والتأمين وحتى تاريخ العمل بلائحة الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ عملا في تلك الفترة رأى عرض الامر على السيد/ وزير العمل ورئيس مجلس ادارة الهيئة فاقر سيادته وجهة نظر الهيئة استنادا الى توافر علاقة التبعية والاشراف والرقابة على هؤلاء الاشخاص في الشركات المعنيين بها بموجب قرارات صادرة من الجهات الادارية التابعة لها هذه الشركات وانتفاء فكرة الوكالة في القرارات الصادرة بتعيينهم .

ولما كانت بعض الشركات لم تشترك من المذكورين في الفترة منذ تاريخ صدور قرار التعيين

خامسا - عقود استخدام الأجانب :

يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية اذا أبرمت عقود استخدامهم في مصر أو قاموا بتنفيذ العمل بها أما بالنسبة للأجانب السائحين والعابرين ذوى الإقامة المؤقتة لا مجال لاختصاصهم لقانون التأمينات الاجتماعية بوصفهم عمالا حيث لا تتوافر فيهم الشروط اللازمة للترخيص لهم بالعمل ، غير أنه اذا ما قاموا باستخدام عمال لديهم أثناء فترة إقامتهم فانهم يخضعون بالتالى لأحكام هذا القانون بوصفهم أصحاب أعمال ويلتزمون باشتراكه عن عمالهم كما لو استأجر أحدهم سائقا لقيادة سيارته الخاصة .

سادسا - العاملون بفروع الشركات المصرية بالخارج :

يفرق في شأنهم بين المصريين والأجانب :

١ - بالنسبة للمصريين يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة ذلك لانهم يخضعون له أصلا وانتقالهم للعمل بفروع هذه الشركات بالخارج لا يسلبهم حقهم في الانتفاع بأحكام القانون المذكور .

٢ - أما بالنسبة للأجانب المقيمين بهذه الفروع بالخارج فانهم يخضعون للقاعدة العامة التي تحكم عقود الأجانب والتي من مقتضاها أنه يسرى عليهم قانون الدولة الأجنبية التي تمارس فيها تلك الفروع نشاطها والتي أبرمت فيها عقودهم ما لم يتفق المتعاقدان على خلاف ذلك . وقد اذاعت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بهذا الشأن الكتاب الدورى ١٩٦٤/٩ متضمنا هذه الأحكام .

الكيان القانونى لمنظمة التحرير الفلسطينية :

ان مؤتمر القمة العربى (مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية) المنعقد بالقاهرة بدورته الأولى بمقر الجامعة العربية في الفترة من ١٣ حتى ١٦ من يناير ١٩٦٤ بدعوة السيد/ الرئيس جمال عبد الناصر قد أعطى السيد أحمد الشقيرى صلاحيات للاتصال بالشعب الفلسطينى لإبراز الكيان الفلسطينى :

وبتاريخ ٦٤/٥/٢٨ اجتمع بالقدس المؤتمر الفلسطينى الأول وقرر قيام منظمة التحرير الفلسطينية (قيادة معبئة لقوى الشعب العربى الفلسطينى لخوض معركة التحرير ودرعا لحقوق شعب فلسطين وأمانيه وطريقا للنصر) .

لمبدأ اقليمية القوانين تخضع لقوانين الدولة التى تمارس فيها نشاطها وترتيباً على ذلك يخضع العاملون بمثل هذه الهيئات الكائن مقرها أو مكاتبها بالجمهورية العربية المتحدة لقانون التأمينات الاجتماعية .

ثانيا : السفارات والقنصليات :

١ - المبعوثون الدبلوماسيون والقنصليون ومن فى حكمهم الذين يمثلون الدول الأجنبية بالجمهورية العربية المتحدة لا تسرى بشأنهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٤/٦٣ حيث انهم ليسوا عمالا وإنما هم ممثلون لدولهم أو موظفون لديها وترتبطهم بها علاقة لائحية تنظيمية وكذلك الحال بالنسبة لجميع أعضاء البعثات من فنيين واداريين (م ٣٣٠ اتفاقية فينا سنة ١٩٦١) .

٢ - الموظفون الذين تعينهم السفارات والقنصليات الأجنبية للعمل بها من غير الفئات سالفة الذكر بالفقرة السابقة كالكتبة والمترجمين والسائقين والفراشين والسعاة فهؤلاء يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية سواء كانوا مصريين أو أجانب .

ثالثا - الهيئات الحكومية الأجنبية :

١ - الموظفون أصلا بالهيئات الحكومية الأجنبية والمفودون من قبلها للعمل بالجمهورية العربية المتحدة كما هو الحال بالنسبة للخبراء الامان والسوفيت أو اليوغوسلافيين فان هؤلاء بوصفهم موظفين لدى حكوماتهم ليسوا عاملين لدى الجمهورية العربية المتحدة وبالتالي لا يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المعمول به فيها .

٢ - باقى الموظفين من غير الفئة المذكورة فى البند (١) والذين تعينهم هذه الهيئات العمل بها فى الجمهورية العربية المتحدة وسواء كانوا مصريين أو أجانب فؤلاء يخضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المعمول به فيها .

رابعا - الشركات الأجنبية :

يخضع العاملون بها - أيا كانت جنسياتهم لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المعمول به فى الجمهورية العربية المتحدة وذلك متى اتخذت مركز ادارتها الرئيسى الفعلى أو باشرت نشاطها فيها .

وقد كان من أبرز مقومات الوجود لهذه المنظمة اتخاذها علم وقسم ونشيد قومي واستقلالها بميزانية مستقلة عن ميزانيات الدول العربية ولهذه الميزانية موارد وأبواب للصرف .

لذلك نرى أن هذه المنظمة بوضعها الحالي هي تجسيد حي لابرار الكيان الفلسطيني وهي النواة الأولى لحكومة فلسطينية مستقلة حيث اقتضت طبيعة المرحلة النضالية أن تكون قيادة هذا الشعب سياسية وعسكريا في بدء المنظمة يشرف عليها مجلس وطني منتخب .

وتأسيسا على ما تقدم فإن هذه المنظمة يطاعها القيادي لهذا الشعب سياسيا وعسكريا تستمد وجودها من ارادة شعب فلسطين الذي منحها سلطة التعبير عنه ولها بذلك ارادة ذاتية مستقلة عن ارادة دولة المقر وهي بوضعها هذا انما تخرج عن نطاق اقليمية القوانين باعتبارها نواة لحكومة مستقلة ولا تخضع لقوانين دولة المقر وانما تخضع للنظم الخاصة بها وبالتالي لا يخضع العاملون بها لاحكام قوانين التأمينات الاجتماعية المصرية **ازدواج نظم التأمينات الاجتماعية** : لم يصدر أى تشريع دولي يعالج حالة الازدواج في هذا الخصوص وقد أفتى مجلس الدولة بجواز الجمع بين تأمين اصابات العمل بالنسبة للعاملين بالشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية لدى هيئات الحماية الدولية ضد الاخطار التي تتعرض لها السفن والطاقم الذي يعمل عليها - واحكام التأمين ضد اصابة العمل المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣/٦٤ ومن ثم فهي تلتزم بسداد ادارة الاشتراكات المقررة بمقتضاه بواقع ٣٪ من اجور عمالها الا انه يجوز لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس الادارة تخفيض هذا الاشتراك بما لا يقل عن ٥٠٪ طبقا لحكم هذا القانون باعتبار ان هناك نظام افضل تقدمه تلك الهيئات الدولية .

وقد تم بهذا المؤتمر وضع ميثاق قومي فلسطيني أعلنه الشعب الفلسطيني وأقسم على تحقيقه وقد تضمن هذا الميثاق نصوصا توضح دور المنظمة في معركة التحرير وقد نص على مسؤولية هذه المنظمة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما يتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي ويكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد .

كما يكون لها مجلس وطني وهو السلطة العليا لها وهو الذي يضع سياستها ومخططاتها وبرامجها وينتخب اعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني وينتق عن هذا المجلس الوطني لجنة تنفيذية تعتبر أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة . وقد وضعت هذه اللجنة الأخيرة نظام للموظفين العاملين بالمنظمة تطبيقا لنص المادة ٢٨ من النظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

وقد تضمن نصوصا خاصة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين المسرحيين والمتوفين في الخدمة - من كل ما تقدم يتضح لنا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة المعينة لقوى الشعب العربي الفلسطيني أي التي تعبر عن ارادة هذا الشعب في نضاله من أجل تحرير وطنه .

وحيث ان هذه المنظمة وان كانت حاليا لم تكتمل لها مقومات وعناصر الحكومة بشكلها الحديث الا أن الامر في هذه المرحلة من مراحل التحرير اقتضى أن يتخذ الشعب الفلسطيني بارادته قيادة له تتمثل في هذه المنظمة لتتحمل عنه المسؤولية في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

التعويض

عن

فسخ

الخطبة

للأستاذ أنور العمروسي

القاضي بمحكمة المنصورة

مقدمة :

١ - يسبق البحث عن الزوجة المناسبة التفكير في الزواج ، ثم يتخذ ذلك شكلا ايجابيا باجراء البحث عن الزوجة ، وفي البيئات المحافظة يتم ذلك عن طريق بعض سيدات الأسرة بعد أن يكون طالب الزواج قد شاهد الفتاة عرضا مع أسرته في المدين أو في سوقية القرية مثلا ، ويتخذ هذا الاجراء في المجتمعات المتدينة شكلا آخر ، حيث يكون الاتصال بمعرفة الفتاة برؤيتها في المحلات العامة أو محل العمل أو الدراسة ، وقد يكون البحث من غير سابق معرفة عن طريق (الخاطبة) ، وقد تتولى ذلك مكاتب خاصة أو مجلات - فاذا ما وجد الرجل ضالته المنشودة بدأت المرحلة الثانية وهي الاتصال بأهل الفتاة أو المرأة التي يريد الزواج بها .

٢ - واعتاد بعض الناس قراءة الفاتحة ، التي تحصل مادة بين طالب الزواج وبين ولي الفتاة أو وكيلها في حفل صغير يضم نفرا قليلا جدا من أهل الطرفين ، لجرد التدليل على الرضا بالزواج والوعد به من الطرفين (٢) .

وهاتان المرحلتان لا ترتبان لاي من الطرفين قبل الآخر حقوقا ، فيجوز لكل منهما أن ينقض ما تم الاتفاق عليه (٢) .

ثم تبدأ المرحلة الثالثة أو الهامة الى حد ما وهي : الخطبة .

احكام الخطبة وآثارها :

٣ - الخطبة - شرعا - هي طلب المرأة للزواج

(١) الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية - للاستاذ المرحوم الشيخ عبد الوهاب بخلاف - طبعة ١٩٣٥ - ص ٨ .

(٢) وتنص المادة ١/٤ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية ل محمد قنري (باشا) على أن : " الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء عقد شرعي بايجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحا " .

بها (١) ، وقبل هي ما يفعله الطالب من استلطاف بالقول والفعل (٢) ، أو هي الذكر الذي يستدعى به الى عقدة النكاح (٣) ، والخطبة وسيلة الى عقد الزواج ومقدمة تسبقه .

وقد شرعت حتى يتسنى للمخطوبين أن يتعرف كل منهما أحوال الآخر وطباعه لتدوم العشرة بينهما بالزواج (٤) وحتى لا يكون الزواج على عمي (٥) .

وتكون الخطبة تصريحاً بلفظ يفيد ذلك ، كأن يقول الرجل : أريد أن أتزوج منك ، وتكون تعريضا بالفاظ تحتمل الخطبة وغيرها ولكن القرائن ترجح الخطبة ، كأن يقول الرجل : أريد أن أتزوج ، أنك لجميلة ، أنك لصالحة ، ان الله لسائق اليك خيرا . وليس ما يمنع شرعا أن يهدي الخاطب الى مخطوبته ، وأن يمتدح نفسه اليها (٦) .

ويدل لفظ الخطبة (بكسر الخاء) - في نظر الفقهاء على معنيين : (الأول) اظهار الرغبة من جانب

(١) مدى استعمال حقوق الزوجية - رسالة دكتوراه - لاستاذنا العميد الدكتور السعيد مصطفى السعيد - طبعة ١٩٣٥ - ص ٩٠ ، والزواج في الشرع الاسلامي والتوانين اللبنانية - للاستاذ أنور الخطيب - دار العلم للملايين ببيروت - طبعة ١٩٦٠ - ص ١٩ ، وحقوق المرأة في الشريعة الاسلامية والقانون المقارن - للاستاذ حسنى نصار - طبعة ١٩٥٨ - ص ٢٧٥ .

(٢) نيل الرام في تفسير آيات الاحكام - للشيخ محمد صديق حسن خان - طبعة ١٣٤٧ هـ - ص ٧٧ .

(٣) احكام القرآن - للامام أبي بكر احمد بن علي الرازي الجصاص - ص ٤٢٢ .

(٤) الاحوال الشخصية - للشيخ عبد الوهاب بخلاف - المرجع السابق - ص ٦ .

(٥) محاضرات في عقد الزواج وآثاره - معهد الدراسات العربية - لاستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة - طبعة ١٩٥٨ - ص ٤٩ ، والطبيعة القانونية للخطبة ، وأساس التمويض في حالة العدول عنها - للدكتور توفيق حسن فرج - طبعة ١٩٦٣ - ص ١٠ .

(٦) احكام الاحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - طبعة ١ - ١٩٦١ - (الزواج) - ص ٢٢ وما بعدها .

الطرفين في الزوج من الآخر ، و (الثاني) . توافق الطرفين على ذلك (١) .

رؤية المخطوبة والاختلال بها :

{ - ومن مقتضى الخطبة رؤية الخاطب لمخطوبته ، ورؤيتها له ، وتحل له رؤيتها من وقت قيام الرغبة لديه في الزواج منها ، بحيث اذا لم تنل منه قبولا أعرض عنها بغير ايلامها ، ولا تتوقف الرؤية على رضاها .

ومرد ذلك ما روى من أن المغيرة بن شعبه خطب امرأة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنظرت اليها ؟ » قال : لا . فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : « أنظر اليها فانه احرى أن يؤدم بينكما » (٢) .

وقد روى عن جابر قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « اذا خطب احدكم المرأة ، فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى تكاها فليفعل » . قال جابر : فخطبت امرأة ، فكنت اتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني الى تكاها فتزوجتها - رواه أبو داود (٣) .

واذا لم يتيسر للرجل رؤية من يريد خطبتها امكنه التحقق من ذلك بتكليف احدى النساء - موضع ثقته - لتنظر اليها وتخبره بما رأت ، فقد روى انس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أم سليم الى امرأة فقال : « انظري الى عرقوبها ، وشمى معاطفها - أو عوارضها » .

٥ - واختلف الفقهاء فيما يباح رؤيته من بدن المرأة (٤) ، فمن قائل بالنظر الى الوجه والكفين والقدمين وتكرار ذلك اذا لزم الأمر ، اذ الوجه عنوان الجمال ، والكفان والقدمان ينمان عن الجسم وخصوبة البدن ، ومن قائل (الاوزاعي) ينظر الى مواضع اللحم منها الذراعين والساقين ، ومن قائل

(١) مدى استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - رسالة الدكتوراه - المرجع السابق - ص ٩١ وما بعدها ، والمراجع العديدة التي أشير اليها في الهامش ، واحكام الاحوال الشخصية - للدكتور محمد يوسف مرسى - رقم ٦٢ - ص ٥٤ ، والاحوال الشخصية - لاسناذنا الشيخ محمد زكريا البرديسي - طبعة ١ - ١٩٦٥ - ص ٤ وما بعدها .

(٢) أى أن يدوم الوفاق والبودة اللذين يكون الزواج بدونهما جحيما لا يطاق - عمدة القاري - جزء ٢٠ - ص ١١٩ .

(٣) احكام الاحوال الشخصية - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - المرجع السابق - ص ٢٨ .

(٤) الاحوال الشخصية - للشيخ عبد الوهاب خلاف - المرجع السابق - ص ٦ ، واحكام الاحوال الشخصية - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - المرجع السابق - ص ٣٠ .

(داود) ينظر الى جميع بدنهما (١) .

٦ - غير أن الخطبة ، واباحة رؤية المراد خطبتها لا تحل للرجل أن يختلئ بها خلوة لا تحمد عقباها ، فقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا يخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان » . وقال صلوات الله وسلامه عليه : « أن يطعن في راس أحدكم بمخيط من حديد خير له أن يمس امرأة لا تحل له » .

ولكن يباح له الجلوس معها في وجود محرم من محارمها لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يخلون احدكم بامرأة الا مع ذى محرم » . وقد حرمت الخلوة المطلقة بين المخطوبين لسببين :

الأول - انها فترة يعمل كل منهما فيها على أن يستحوذ على رضاء الآخر ، ويبالغ في التكلف والتجمل ، ولا يظهر على حقيقة أمره ، ومن ثم فلا يتحقق الغرض المقصود منها .

والثاني - أن الخلوة لا تحمد عقباها ، وقد يغير الخاطب رايه ، فتتأذى المخطوبة بتركه لها ، وتنتابها الازمات النفسية (٢) .

ومن أجل هذا اتخذ الاسلام موقفا وسطا ، تحقيقا لمصالح الناس ، فلا هو منع الرؤية كلية ، ولا هو أباح الخلوة بالمخطوبة ، فما أعدل طريقة الاسلام (٣) .

من تحل خطبتها ومن لا تحل :

٧ - قال المرحوم محمد قدرى (باشا) في المادة الاولى من كتابه : « الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب أبى حنيفة النعمان » (٤) مانعه :

« تجوز خطبة المرأة الخالية من نكاح وعدة » . وبناء على هذا النص يمكن استخلاص انه يشترط فيمن تحل خطبتها من النساء شرطان : الأول - أن لا يحول بينه وبين الزواج منها في الحال مانع .

والثاني - أن لا تكون مخطوبة للغير .

(١) تنص المادة ٣ من الاحكام - لقدري باشا على انه : « يجوز للخاطب أن يبصر المخطوبة وينظر الى وجهها وكفيها » . (٢) وخلاصة ما استقر عليه رأى الفقهاء في هذا الشأن هو انه لا يجوز الغلو في حجب المخطوبة عن الخاطب تجنباً لزواج ينتهي بالفشل ، كما انه لا يجوز الغلو في اباحة الخلوة منعا لمساء المظنة .

(٣) عيون المسائل الشرعية - للشيخ على حسب الله - ص ١٢ ، والزواج في الشرع الاسلامي والقوانين اللبنانية - للاستاذ انور الخطيب - المرجع السابق - ص ٢٢ .

(٤) الطبعة ٦ - مطبعة هندية - ص ٤ .

٨ - أولا - فالحرمة مؤبدا كالعمة والاخت وابنة الأخ مثلا لا يحل الزواج بهن ، ولما كانت الخطبة من مقدمات عقد الزواج ووسيلة اليه كان الاشتغال بالوسيلة عبث يسان العاقل عنه (١) .
والحرمة مؤقتا كأخت زوجته ، وزوجة الغير ، ومعتدة الغير ، فلا تحل خطبتها ، ويستوى في الحكم أن تكون معتدة وفاة أو طلاق رجعى أو بائن بينونة صغرى أو كبرى ، ولأن في خطبة أيهن اعتداء على الغير قد يؤدي الى خصومات وكيد .
ولكن يباح خطبة المعتدة من وفاة تعريضا (تلميحاً) لا تصريحاً ، لقوله تعالى جل شأنه في الآية ٢٣٥ من سورة البقرة : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور حلیم » ، والآية السابقة عليها ٢٣٤ تقول : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير » .

وتقول المادة ٢ من كتاب الأحكام الشرعية لقدرى باشا :
« تجرم خطبة المعتدة تصريحاً سواء كانت معتدة لطلاق رجعى أو بائن أو وفاة ، ويصح اظهار الرغبة تعريضا لمعتدة الوفاة دون غيرها من المعتدات ولا يجوز العقد على واحدة منهن قبل انقضاء عدتها » .
ويجيز المالكية والشافعية والحنابلة خطبة المعتدة لطلاق بائن تعريضا قياسا على المعتدة من وفاة (٢) ، ويخالفهم الحنفية في ذلك ، ويؤيد البعض (٣) رأى الحنفية ، لاحتمال عودة المطلق الى زوجته بعد ندمه على طلاقها .

٩ - ثانيا - ولا يسوغ لانسان أن يتقدم لخطبة

(١) شرح الاحكام الشرعية - للمرحوم الشيخ محمد زيد الابياني - طبعة ١ - ١٩٠٣ - جزء ١ - ص ٥ .
(٢) ويلهه استاذنا الشيخ ذكريا البرديسي الى ان الراجح القول بجواز التعريض بخطبة المعتدة من الطلاق البائن عملا بالعموم الموجود في قوله تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء » ، اذ لا معقول في مقابلة النص ، وفوق ذلك ان ما ذكره المانعون من الفرق لا يستقيم - في نظره (الاحوال الشخصية - طبعة ١ - ١٩٦٥ - المرجع السابق - ص ١٣) .
(٣) احكام الاحوال الشخصية - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - المرجع السابق - ص ٣٨ وما بعدها .

امراة يعلم أن غيره قد سبقه الى خطبتها ، لما في ذلك من اعتداء على حق قد يشير العدواة والبغضاء بين الناس ، ومن أجل ذلك نهى الرسول على أن يخطب الرجل على خطبة غيره . روى أحمد ومسلم عن عقبة بن عامر أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » . وروى أحمد والبخارى والنسائي ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب » ، وروى البخارى والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك » .

والنهي دليل التحريم .

١٠ - وقد اجمع الفقهاء على تحريم الخطبة الثانية اذ قبل طلب الخاطب الأول من المخطوبة أو من وليها ، ولكنهم اختلفوا فيما اذا كانت الخطبة الاولى ما زالت بعد في دور المشاورة .
فذهب الحنفية والمالكية - الى أنها حرام ، لان عدم الرد على رغبة الخاطب الاول (السكوت) لا يفيد عدم الرضا .

وذهب الشافعية والحنابلة - الى جوازها . واستدلوا على ما روى عن فاطمة (إحدى المهاجرات) أنه تقدم لخطبتها ثلاثة من الصحابة ، وهم معاوية بن أبى سفيان ، وأبو جهم بن حدافة ، وأسامة بن زيد ، فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكرت له ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما معاوية فرجل ترب لا مال له . وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ولكن أسامة .. » فقالت بيدها هكذا : (أسامة ، أسامة) ، فقال عليه السلام : « طاعة الله وطاعة رسوله » ، فرضيت بأسامة وتزوجته ، فجعل الله فيه خيرا ، واعتبطت به (١) .

ويؤيد البعض ما ذهب اليه المالكية (٢) .
الخطبة عند العرب في الجاهلية :

١١ - كان من عادات العرب في الجاهلية

(١) نيل الاوطار - للامام محمد الشوكاني - طبعة ٢ - الطبعة المنوية - ١٣٤٤ هـ - جزء ٦ - ص ٢٩ ، وأحكام الاحوال الشخصية - الزواج - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - المرجع السابق - ص ٤٠ وما بعدها .
(٢) أحكام الاحوال الشخصية - الزواج - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - ص ٤٢ .

يجوز لكل من طرفيها العدول عنها بغير قيود ولا استلزام مبررات ، وينبنى على ذلك أنه لا يقضى بالتعويض ، لان الخطبة لا تعدو في الواقع إلا أن تكون عقدا نفسيا وقلبيا ، ويكون للخاطب - من ثم - أن يسترد ما قدم من مهر ، كما يكون لكل من الطرفين استرداد هداياه لانعدام الخطأ المفترض ، أو المسئولية العقدية (١) .

وسواء أكانت تعهدا بين الطرفين على إجراء زواج مستقبل ، حيث لا يوجد في الشريعة الإسلامية ما يعيد أن التعهدات محصورة العدد ، محدودة الصورة ، كما يرى البعض (٢) ، أو أنها ليست عقدا كما يرى البعض الآخر (٣) ولطرفيها العدول عنها على خلاف ما تقضى به المروءة من الوفاء بالعهد - إلا أن من المسلم به أن للعدول عن الخطبة آثار ، ولفسخها أحكام تستعرضها فيما يلي :

حكم المهر ، والهدايا ، في حالة فسخ الخطبة :

١٣ - فبالنسبة للمهر ، فإنه يتعين رده إلى الخاطب ، سواء أكان العدول من جانبه أو من جانب المخطوبة ، ذلك لأن المهر لا يجب إلا بعقد الزواج كي يخرج من ملك الخاطب إلى ملك المخطوبة - ويرد بعينه لأن كان موجودا ، أو قيمته أن كان قيميا أو مثله إن كان مثليا .

وعلى هذا انعقد الإجماع بين الفقهاء (٣) على أن الخلاف قد ثار بين الفقهاء بالنسبة للهدايا .

فذهب الحنفية إلى اعتبار الهدايا هبة ، وتأخذ حكمها من حيث جواز الرجوع فيها ما لم يوجد مانع يمنع من الرجوع ، وموانع الرجوع في الهبة - عندهم - ستة :

موت الواهب أو الموهوب له - هلاك الهبة أو استهلاكها - خروج الهبة من ملك الموهوب له - أخذ

(١) مدى استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ٩٠ .
(٢) أحكام الأحوال الشخصية - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - ص ٤٦ .

(٣) الأحوال الشخصية - للشيخ عبد الوهاب خلاف - ص ٩ ، ومدى استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - ص ٩٦ ، وأحكام الأحوال الشخصية - للدكتور عبد العظيم شرف الدين - ص ٤٧ ، وشرح الأحكام الشرعية - للشيخ محمد زيد الأبياني - ص ٩ ، وكتاب الأحكام - لـ محمد قدرى باشا - ص ٢٧/٤ .

أنهم كانوا يخطبون البنت إلى أبيها وأخيها أو عمها ، فيدخل الخاطب ويقول : عموا صباحا (١) نحن أكفأؤكم ، ونظراؤكم ، فان زوجتمونا رجعنا حامدين ، وان رددتمونا لعلة نعلمها أبنا عاذرين - فان رآه الأب كفتا عرض أمر الزواج على بنته قبل العقد ، وبعد قبولها يمد يده إلى الخاطب أو إلى أبيه ، أو لمن يكون وكيلًا في الطلب ، ويجيب طلبه بعد أن يتفقا على مهر معلوم بحضرة شهود عدول ، ثم يتواعدن على يوم معين للزفاف . فلذا كان يوم الزفاف أولوا الولائم احتفالا بزفاف العروسين ، ثم تضرب له قبة فيدخل عليها بها . وينشر على الحاضرين النثار ، ونثار العرب في أعراسهم من التمر .

وبعد تمام العقد يدخل الرجل ابنته ويزودها بنصائحها التي تحببها إلى زوجها وعشيرته ، كأن يقول لها : عليك بحسن المعاشرة والتجيب إلى أحوائك ، وإياك والكذب في القول . ثم تدخل الأم وتزودها أيضا بنصائحها ، ومن النصائح الذهبية قول امرأة لابنتها ليلة زفافها : أنك خرجت من العش الذي منه درجت إلى زوج لم تعرفه ، وقرين لم تألفه ، فكوني له أمة يكن لك عبدا ، وكوني له مهادا يكن لك عمادا ، وكوني له أرضا يكن لك سماء ، واحفظي بصره وأنفه وسمعه ، فلا يرى منك إلا طيبا ، ولا يشم إلا حسنا ولا ينظر إلا جمالا .

وكان من محاسن الزوجة في الجاهلية أن تكون حية ، منخفضة الصوت ، محبة لزوجها ، فتجيبه إليه ، نفورا من الريبة ، تجتنب الأقدار ، عاملة اليدين ، خفيفتهما في العمل ، ولودا (٢) .

فهل ترى فارقا كبيرا بين ما كانوا عليه ، وما صار إليه الحال الآن ؟ !! .

آثار فسخ الخطبة :

قلنا ان الخطبة مقدمة لعقد الزواج ووسيلة إليه ، يجيز البعض الزواج بدونها ، ويعتبرها البعض الآخر من الأمور المستحبة ضمانا لاستمرار الزواج والعشرة .

ولا تعتبر الخطبة في الشريعة الإسلامية عقدا أو اتفاقا ملزما ولو اقترنت بقراءة الفاتحة ، ومن ثم

(١) تاريخ التشريع الإسلامي - للشيخ أحمد أبو الفتح - ص ٨ .
(٢) الطبيعة القانونية للخطبة - للدكتور توفيق حسن فرج - المرجع السابق - ص ٦٨ وما بعدها .

وذلك اذا كان العدول من جانب الطرف الآخر ،
وليس له أن يسترد شيئاً اذا كان العدول من
جانبه « (١) .

أما مشروع قانون الأحوال الشخصية
(الوحيد) فقد خير المخطوبة أو ولي أمرها بين إعادة
المهر أو تسليم ما يساويه من الجهاز اذا كان قد
تم شراؤه فعلاً ، وعدم رد شيء من الهدايا اذا كان
العدول من جانب الخاطب ، وذلك حتى يخفف الأثر
النفسى المترتب على العدول . أما اذا كان العدول
من جانب الخطيبة ، فإن للخاطب حق طلب هداياه
أو قيمتها - أخذاً بمذهب المالكية أيضاً (٢) .

ولعل المشروع الجديد يسير على نفس الدرب
في الحكم .!!

التعويض عن فسخ الخطبة :

١٤ - هل يلزم الخاطب الذي يعدل عن الخطبة
بالتعويض ؟ وما هي المحكمة المختصة بالفصل فيه ؟
لقد ثار الخلاف بين المحاكم والشرح حول
تقدير تعويض عن فسخ الخطبة .

أولاً - القضاء الفرنسي والمختلط :

١٥ - الراجع في القضاء الفرنسي - ومن ورائه
قضاء المحاكم المختلطة الملفة في ١٥/١٠/١٩٤٠ -
اعتبار أن الخطبة لا تكون عقداً ولا ينشأ عنها ارتباط
قانوني ، وأن العدول لا يترتب عليه مسؤولية تعاقدية
لانعدام العقد ، ولكن قد يترتب عليه مسؤولية اذا
اقترب بخطأ من جانب من عدل يدخل في عداد الأفعال
المعتبرة من قبيل الجحجحة المدنية أو أشباهها مما
يستوجب التعويض (٣) ، وذلك تأسيساً على أن

(١) أحكام الأحوال الشخصية - للدكتور محمد يوسف
موسى - طبعة ١٩٥٨ - ص ٥٢ .

(٢) الزواج - للاستاذ أنور الخطيب - المرجع السابق -
ص ٢١ .

(٣) ومن الصور التي قضت فيها المحاكم الفرنسية بالتعويض
عن فسخ الخطبة : الفاء الخطبة فجأة وفي مظهر عنيف ، أو لغز
باعت مشروع ، أو مجرد الهوى بحيث يحدث للطرف الآخر ضرر
مادى أو أدبى كمصاريف أدوات الزينة وأعداد العرس أو يترك
العمل أو الوظيفة ، أو قارن الفسخ ظروف مكونة لحظاً ضار
(كالاعتداء على المخطوبة) ، أو مجرد الخفة والطمش في الفسخ
وعلى الأخص اذا حصل ليلة العرس ، أو كان العدول بعد أن
طالت مدة الخطبة طويلاً ملحوظاً (نظرية سوء استعمال الحقوق) -
الاستاذ حسين عامر - طبعة ١ - ١٩٤٧ - ص ٢٠٣ وما بعدها
والراجع والأحكام العديدة التي أشار إليها في الهامش ، وعلى
استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى - ص ٦٦ ،
والطبيعة القانونية للخطبة - للدكتور توفيق حسن فرج -
ص ١٢٢ وما بعدها .

عوض عن الهبة - القرابة المحرمة بين الواهب
والموهوب له - زيادة العين الموهوبة .

لا فرق عندهم بين أن يكون العدول من
الخاطب أو المخطوبة .

وذهب المالكية الى التفريق بين ما اذا كان الذي
عدل هو الخاطب أو المخطوبة .

فاذا كان العدول عن الخطبة من جانب الخاطب
فليس له أن يسترد شيئاً مما أهداه .

واذا كان العدول من جانب المخطوبة ، كان له
أن يستردها ان كانت قائمة أو قيمتها أو مثلها ان
هلكت أو استهلك إلا اذا قضى شرط أو عرف بغير
ذلك .

ويرى استاذنا الجليل المرحوم الشيخ
ميد الوهاب خلاف (١) أنه بالنسبة للهدايا فالقائم
منها كالطعام يرد الى مهديه ، وغير القائم كالطعام
والفاكهة لا يرد بدله شيء ، لأن الهدية هبة ، وهلاك
الموهوب من موانع الرجوع فيها ، ولا فرق في هذا
كله بين ما اذا كان العدول عن الخطبة من جانبها
أو من جانبها .

والذي عليه العمل بالمحاكم هو رأى الحنفية ،
مع أن البعض (٢) يرى أن رأى المالكية أكثر عدالة .

وكان مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي
وضع عام ١٩١٦ وعام ١٩١٧ ثم عام ١٩٥٦ قد
أخذ برأى المالكية ، ولكن لم يتح لهذه المشروعات
أن ترى النور (٣) .

وكان نص المادة ٢ من مشروع قانون عام
١٩١٦ هو :

« اذا كان العدول من جهة الزوج فليس له ان
يسترد شيئاً مما أهداه ولا أن يرجع بشيء مما أنفق
وإن كان من جهة الزوجة فللزوج أن يرجع بما أنفق
وإن يسترد الهدية ان كانت قائمة ، وقيمتها ان
استهلك أو هلكت ، ما لم يكن شرط أو عرف بغير
ذلك فيتبع » .

وكان نص المادة ٢ من قانون ١٩١٦ هو :
« وللزوج أن يرجع بما قدمه من هدايا عينا أو
قيمتها نقداً وقت الشراء اذا هلكت أو استهلك ،

(١) الأحوال الشخصية - لاستاذنا الشيخ خلاف المرجع
السابق - ص ٩ .

(٢) أحكام الأحوال الشخصية - للدكتور ميد العظيم شرف
الدين - المرجع السابق - ص ٤٨ .

(٣) ميون المسائل الشرعية - للشيخ على حسب الله -
المرجع السابق - ص ١٥ .

الخطبة حق ما في أي تعويض (١) .

١٨ - أما قضاء التقنين ، فإن لها في التعويض عن فسخ الخطبة ، ورد الهدايا أحكاما .
(١) فقد اطردها في استعويض عن فسخ الخطبة على أن الخطبة ليست بعقد لازم ، ولذا فإن مجرد العدول عنها لا يكون سببا للتعويض إلا إذا اقترن العدول عن الخطبة بأفعال الحققت ضررا بأحد الخطيبين ، فيجوز عندئذ الحكم بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية .

١ - فقد قضت بأنه يتغير الحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شرائط المسؤولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمه أفعال خاطئة في ذاته ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة لأحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض للمطعون عليها عن فسخ الخطبة على ماورد فيه من أن الطاعن أقدم على فسخ الخطبة لغير ما سبب سوى طمعه في مال والد خطيبته لرفضه أن يخص ابنته بنصيبها في مال حال حياته، واعتبرت المحكمة عدول الطاعن لهذا السبب عدولا طائشا ليس له مسوغ يقتضيه ورتبت عليه الحكم للمطعون عليها بالتعويض ، وكان سبب العدول على هذا النحو لاصفا بالعدول ذاته ومجردا عن أي فعل خاطئ مستقل عنه ، فإن الحكم فيه يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى للمطعون عليها بالتعويض (٢) .

(١) وحجة الرأي الذي ينفي التعويض من العدول عن فسخ الخطبة أن فسخ الخطبة أمر مباح ولا سبيل إلى تحميل الخاطب الذي يعدل من خطبته مسؤولية عمل مشروع مباح له ، والقضاء ممنوع من تقييد المباحات (أحكام الأحوال الشخصية - للدكتور محمد بركات مرسى - ص ٥٤) - ومن تطبيقات نفاذ التعويض عن فسخ الخطبة ما قضت به محكمة استئناف مصر من أن الخطبة شرعا ما هي إلا وعد بالزواج ، فهي مجرورة شرعا من كل اعتبار قانوني ، وعليه يكون حق العدول عنها من الحقوق المطلقة التي لا يملك القضاء تقييدها مهما نجم عنها من الضرر ، وأن الخاطب يعتبر أجنبيا من المخطوبة (استئناف مصر جلسة ١٩٣٠/٦/٢٠ - المحاماة - السنة ١١ - رقم ٢١٣ - ص ٦٢٦) ، وبأن الأصل في الحقوق أن تكون مطلقة ، فلا تحدد إلا بما تقيدها به القوانين والشرائع الرعية لصلحة المجموع أو لمنع الضرر والتمتع بالحقوق بما لا يخرج عن الحدود التي ترسمها القوانين لا واجب الأخذ أمام القضاء ، حتى ولو ترتب عليه أحيانا مضايقة للغير أو الأضرار به (استئناف مصر - جلسة ١٩٣١/١٢/١٧ - المحاماة السنة ١٢ - رقم ٤١٢ - ص ٨٥٥) ، ويقول الاستاذ حسين عامر أن في الحكم الأخير تناقضا (نظرية سوء استعمال الحقوق - المراجع السابق - ص ٢٠٧ هامش ٢) .

(٢) نقض - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ - الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٥ القضائية - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١١ مدنى - العدد ١ - ص ٣٥٩ وما بعدها .

الزواج في ذاته مظهر من مظاهر الحرية الفردية ، وإن العدول عن هذا الزواج من مظاهر هذه الحرية فلا يمكن أن تكون استعمال هذه المظاهر محلا لاساءة تستوجب التعويض ، لأنها من الحريات التي تتصل بالنظام العام .

ثانيا - الفقه الفرنسى :

١٦ - ويذهب البعض الى اعتبار الخطبة عقدا ملزما للجانبين يوجب عدم الوفاء به ترتب التعويض بينما يرى البعض الآخر في الفقه الفرنسى أن الخطبة تخلق صلة قانونية من نوع خاص *suis generis* بينما يذهب الرأي الراجح الى أن كل من يعدل بغير سبب مشروع عن وعد بالزواج فيسبب بخطئه ضررا للآخر يجب عليه اصلاح هذا الضرر (١) .

ثالثا - القضاء المصرى :

١٧ - أما القضاء المصرى فقد ترددت أحكامه الى آراء ثلاثة :

الأول - يذهب الى أن الفسخ في ذاته وإن لم يكن موجبا للتعويض فإن الظروف التي تلابس هذا الفسخ قد تكون موجبة للتعويض (٢) .

والثاني - يقول بأن فسخ الخطبة هو حق مقيد، وإن الاساءة في استعماله تستوجب الحكم على المسمى بالتعويض (٣) .

والثالث - يقول بأنه لا يمكن أن يترتب على

(١) ديموج - في الالتزامات - الجزء ٢ - ص ٤١ وما بعدها ، وماولين - جزء ٢ بند ٢٩٣ وما بعده .

(٢) انظر في استعراض حجج هذه الآراء الثلاثة وتطبيقات من أحكام المحاكم : مدى استعمال الحقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - ص ٧٦ وما بعدها ، ونظرية سوء استعمال الحقوق - للاستاذ حسين عامر - ص ٢٠٥ ، والطبيعة القانونية للخطبة - للدكتور توفيق حسن فرج - ص ١٢٩ .

(٣) ويعمل أصحاب الرأي الثانى مذهبهم بأنه وإن كانت الخطبة ليست عقدا يربط الطرفين لا يفيد براءة الخاطب من المسؤولية المدنية عن الضرر الذي يلحقه بمخطوبته إذا هو أساء العدول ، كما تو اطل الخطبة ظاهرا بمظهر زوج المستقبل فانصرف عنها طالبو الزواج ، ولا كانت مشروعية حق العدول من عن الخطبة ، مناطها تفادى الارتباط بزواج لا يحقق العاية المرجوة منه ، إلا أن القوانين لا تحمى عدولا طائشا لا يبرره مسوغ ، إذ تزول - في هذه الحالة - عن العدول صفة (الحق) ليصبح مجرد (فعل) ترتب على فاعله المسؤولية إذا ترتب عليه (ضرر) ، (الزواج - لزهدي يكن - ص ١٣٢ ، والزواج - لانور الخطيب - ص ٢٠) .

الطاعن نفسه - في تقرير مسئوليته عن الأشياء والنقود التي سلمت إليه من جهاز المطعون عليها وملابسها التي أعدت لزواجها أثناء الخطبة ، كما استند إليه أيضا فيما انتهى إليه من أن تقدير المجلس الملى للجهاز والملابس هو تقدير صائب لا مغالاة فيه ، وكان ماورد بالحكم المطعون فيه بشأن ما جاء في دعوى رفعها الطاعن من أن حكم المجلس الملى قد حاز قوته القانونية فيما انتهى إليه من حقيقة المطعون عليها للجهاز لا يعدو أن يكون تقريراً لما ورد فيه لا أساساً من الأسس التي بنى عليها الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على أساس قانوني سليم وأدلة سائغة ويكون النعى عليه بمخالفة القانون وبالقصور وبالخطأ في الاسناد لا أساس له .

٣ - وقضت (١) بأن الهدايا التي يقدمها أحد الخطابين الى الآخر أثناء فترة الخطبة تعتبر من قبيل الهبة لأنها ليست ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه اذ يتم الزواج صحيحاً بدونها ولا يتوقف عليها ، ولذلك فإن القضاء بردها يخرج عن اختصاص (المحاكم الروحية) ، وعلى ذلك فإن المحكمة الروحية اذ قضت في حكمها المطعون فيه بالزام الطاعنة بأداء مبلغ معين في مقابل تلك الهدايا تكون قد فصلت في نزاع خارج عن ولايتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة الى مناقشة بقية أوجه الطعن .

رابعاً - الفقه المصري :

١٩ - لقد ثار الخلاف بين الشراح كذلك حول مدى التعويض عن استعمال الخاطب أو المخطوبة لحق فسخ الخطبة ، وانقسمت آراؤهم على نحو ما ذهب اليه المحاكم (٢) .

فيذهب أستاذنا فضيلة الشيخ محمد أبو

زهرة (٣) الى أنه لا يقر الرأي الذي يمنع كل تعويض

(١) نقض - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥ - الطعن رقم ١٧٤ لسنة

السنة ١٢ - العدد ٢ - مدني - ص ٢٣٩ و ٢٤٠ .

(٢) مدى استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ٨٨ و ٨٩ .

(٣) الاحوال الشخصية - الزواج - ص ٢٤ وما بعدها ، وقارن : أبحاث : تعويض الزوجة عن الاخلال بومد الزواج -

للمرحوم الشيخ أحمد ابراهيم - الجريدة القضائية - السنة

١ - العدد ٤ - ص ٣٠٢ ، والمخطوبة التي يهجرها الخاطب ،

الفقه الاسلامي ونظرية التعويض - للاستاذ أحمد محمد الأزهرى

الحامى - الجريدة القضائية - السنة ١ - العدد ١١ - ص ٢٠١ ،

وهل يدفع الخاطب تعويضاً لمخطوبته اذا اخل بومد الخطبة -

فتوى شرعية - للشيخ محمد بخيت الطيمى - مجلة المعاماة

الشرعية - السنة ٢ - ص ٤٤ .

٢ - وقضت أيضاً (١) بأن استطالة أمد الخطبة في الزواج والاحجام عن اتمامه ثم العدول عن الخطبة كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن اتمام الخطبة ولا تعد أعمالاً مستقلة بذاتها عن هذا العدول ، ومجرد العدول عن الخطبة لا يعد سبباً موجباً للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة الا اذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضرراً بأحد الخطابين (٢) .

(ب) أما بالنسبة للهدايا والشبكة فقد اختلف

قضاء محكمة النقض على النحو التالى :

١ - فقد قضت (٣) بأن الخطبة ليست الا تمهيداً لعقد الزواج ، وهذا الوعد بالزواج لا يقيد أحداً من المتواعدين ، فلكل منها ، أن يعدل عنه في أى وقت شاء ، خصوصاً وأنه يجب في هذا العقد أن يتوافر للمتعاقدين كامل الحرية في مباشرته لما للزواج من الخطر في شئون المجتمع ، وهذا لا يكون اذا كان أحد الطرفين مهتداً بالتعويض ، ولكن اذا كان الوعد بالزواج والعدول عنه ، باعتبار انهما مجرد اوعده فعدول ، قد لازمتها أفعال أخرى مستقلة عنهما استقلالاً تاماً ، وكانت هذه الأفعال قد ألحقت ضرراً مادياً أو أدبياً بأحد المتواعدين ، فانها تكون مستوجبة التضمنين على من وقعت منه ، وذلك على أنها هي في حد ذاتها - بغض النظر عن العدول المجرد - أفعال ضارة موجبة للتعويض .

٢ - وقضت أيضاً (٤) بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند الى الخطابات الصادرة من الطاعن ، والفواتير المتعلقة بجهاز المطعون عليها ، وقرار

(١) نقض - جلسة ١٩٦٢/١١/١٥ - الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ القضائية - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٢ - مدني - العدد ٢ - ص ١٠٢٨ .

(٢) وحاصل قضاء النقض انه يتجه الى اعتبار مسئولية انتهاء الخطبة بالعدول عنها مسئولية تقصيرية ، تماماً مثلما اتجه اليه القضاء الفرنسى (الطبيعة القانونية للخطبة - للدكتور توفيق حسن فرج - المرجع السابق - ص ١٢٩ وما بعدها والمراجع

العديدة المشار اليها فيه) ، ويؤيد الفقه الاسلامي وفقه القانون الحديث ما اخذ به القضاء الفرنسى والمصرى في هذا الصدد (محاضرات في الزواج وآثاره - لاسناذنا الشيخ محمد أبو زهرة - ص ٦٠ وما بعدها ، والطبيعة القانونية للخطبة - للدكتور

توفيق حسن فرج - المرجع السابق - ص ١٣٤ وما بعدها ، ومدى استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ٧٠ وما بعدها ، والوسيط - للدكتور السنهورى - جزء ١ - طبعة ١ - ص ٨٢٧ وما بعدها) .

(٣) نقض - جلسة ١٩٣٩/١٢/١٤ - الطعن ١٣ - لسنة ٩ ق - مجموعة القواعد القانونية - مدني - جزء ١ - ص ١١٨ .

(٤) نقض - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨ - الطعن ٤٢٨ لسنة ٢٥ ق - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١١ - ص ٢٥٩ وما بعدها .

للحكمة العالية التي من أجلها شرع ، حقيقة أن هناك حقاً في العدول مما يشعر بانعدام الأساس التعاقدى للمسؤولية إذا ما وجدت ، ولكن هذا الحق مقيد بالقيود الذي أشرنا إليه وهو عدم الإساءة ، فإذا أساء في استعمال هذا الحق أى حق العدول لم يكن الفعل تطبيقاً لهذا الحق الذي يكون غير قائم لعدم قيام موجبه ، وبذلك يكون تصرف الناكث منافياً لتعهدة وموجباً لمسئوليته على أساس العقد .

ويرى المستشار حسين عامر (١) أن الخطبة تنشئ علاقات بين طرفين لا يمكن تجاهلها ، كما لا يمكن اغفال اعتبارها ، ولا تجريدها من أى تقدير قانونى ، ففيها يصدر إيجاب يقترن بقبول على الوعد بالزواج ، فهو ارتباط قانونى وعقد كامل ، يلتزم فيه كل من الطرفين بأجراء التعاقد النهائى فى الوقت الملائم ، وليس ثمت ما يوجب وفاء الالتزام عيناً ، أى إجراء التعاقد النهائى ، لأن الوعد بالعقد لا ينشئ إلا حقاً شخصياً ، فليس لأى الطرفين قبل الآخر إلا المطالبة بالتعويض عن الرجوع فى هذا الوعد ، وليس فى هذا ما يمس حرية الزواج إطلاقاً ، إذ لكل من الطرفين أن يعدل عن وعده ، ولكنه إذا أساء استعمال ذلك فإنه يجب مساءلته والزامه بالتعويض .

٢. - والرأى عندى (٢) أن فسخ الخطبة حق مقيد ، وأن إساءة استعماله تستوجب الحكم على الطرف المئس بالتعويض ، ذلك أن الحق لم يعد سلطة مطلقة ، يستعمله صاحبه على النحو الذى يراه ، بل أصبح وظيفة مقيدة بعدم إساءة استعمالها ومن ثم يكون الطرف الفاسخ للخطبة مسئولاً عن تعويض الطرف الآخر متى ثبت تعسفه فى استعمال حق فسخ الخطبة ولحق الضرر بالطرف الآخر من جراء هذا الفسخ ، طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية وأعمالاً لنظرية التعسف فى استعمال الحق . . . وقيام تلك الأركان أو عدم قيامها مسألة موضوعية لقاضى الموضوع أن يستجلبها .

عن الضرر باطلاق ، ولا الرأى الذى يمنحه باطلاق ، بل يقول قولاً وسطاً ، فيقرر أن العدول عن الخطبة فى ذاته لا يكون سبباً للتعويض لأنه حق ، والحق لا يترتب عليه تعويض قط ، ولكن ربما يكون الخاطب قد تسبب فى أضرار نزلت بالمخطوبة لا بمجرد الخطبة والعدول ، كان يطلب هو نوعاً من الجهاز أو تطلب هى أعداد المسكن ثم يكون العدول والضرر ، فالضرر نزل بسبب عمل كان من الطرف الذى عدل غير مجرد الخطبة فيعوض ، وإن لم يكن كذلك فلا يعوض .

ويرى أستاذنا الشيخ محمد زكريا البرديسى (١) أن مجرد العدول عن الخطبة حق العادل ، فلا ينبغى أن يترتب على الضرر الذى يصيب الطرف الآخر بسبب ذلك العدول تعويض ، لأن العادل لم يكن إلا مستعملاً حقه فى هذه الحالة ، واستعمال الحق لا يوجب الضمان . أما الضرر الذى لم يكن لاستعمال الحق دخل فيه ، فهذا يجب أن يعوض عنه عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

ويرى أستاذنا العميد الدكتور السعيد مصطفى السعيد (٢) أن أصح الآراء هو الرأى الذى يقرر مبدأ المسؤولية عن فسخ الخطبة على أساس سوء استعمال الحق باعتبار أن حق العدول عن الخطبة لم يشرع إلا لمسوغ يقتضيه (٣) عندما يظهر أن الزواج المزمع لا يحقق غايته المأمولة ، فقد وافق الشريعة الإسلامية بكونه لم يجرد الخطبة من كل أثر قانونى ، بل إنها طبقاً لهذا الرأى تعتبر اتفاقاً مستحجاً ينشأ عنه ارتباط ، وأن العدول عن الخطبة حق ولكنه مقيد فى استعماله بوجوب أن يكون مطابقاً

(١) الأحوال الشخصية - للشيخ محمد زكريا البرديسى - المرجع السابق - ص ١٦ .

(٢) مدى استعمال حقوق الزوجية - للدكتور السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ١١٧ .

(٣) ويرى الأستاذ حنى نصار أنه يشترط فى طلب التعويض عن فسخ الخطبة أو العدول عن الوعد بالزواج ، شرطان :

الاول - أن يقع العدول دون مبرر جدى صحيح ، وفى وقت غير مناسب .

الثانى - أن يقع ضرر أدبى أو مادى نتيجة لهذا العدول (حقوق المرأة - المرجع السابق - رقم ٤٤٦ - ص ٢٨٧) .

(١) نظرية سوء استعمال الحقوق - المرجع السابق - رقم ٢٥٧ - ص ٢٠٥ .

(٢) كتابنا : المرجع الواقع فى قضاء الأحوال الشخصية للمسلمين - طبعة ١٩٦٣ - ص ١٠١ ، وقارن : الوسيط - جزء ١ - مصادر الالتزام - للدكتور السهوى - طبعة ١ - المرجع السابق - ص ٨٤٤ و ٨٤٥ .

حول القانون الجديد لإيجار الأماكن

للأستاذ محمد حسني رضى المحامى بالنقض

من الأحكام مغلقاً أيًا كان ما اعتورها من أخطاء من حيث بطلانها أو خطئها في الإسناد أو مجانبتها لصريح نص القانون وبذلك أصبح تدارك هذا الخطأ للمحكمة الأعلى ميسوراً كما أصبح الطعن فيها بطريق النقض بمقتضياته أيسر وهذا النحو من قبل المشرع نحو جميل مستساغ به فتح أبواب الاجتهاد وبراسا يضىء أماننا ما غمض وما استعطى .

ولقد كنا أمام ما ورد في نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في حيرة من أن قرار مجلس المراجعة الصادر في التظلم المطروح عليها معلق الطعن فيه إلا في حالة ما إذا كان النعى على القرار خاصاً بعدم انطباق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على النزاع فكان كل من المالك والمستأجر تحت رحمة ما تقدره اللجنة وما يراه مجلس المراجعة من تأييد القرار أو تعديله ولا سبيل إلى من يستشعر باجحاف مسه للجؤ إلى جهة قضائية تنصفه فجعل المشرع باب الطعن في تقدير اللجنة منوط لهيئة قضائية كاملة هي المحكمة الكلية الواقع في دائرتها جهة النزاع هذه مزايا كانت محل اغتباط وفرحة وخاصة وقد لاحظ المشرع أن مشكلة المساكن وما يلاقىه الشعب من متاعب ومن عنت من بعض مستغلى حاجة الناس وعذرهم بسبب أزمة المساكن والزيادة المضطردة في عدد السكان حيث نص المشرع في المادة ٤٠ من ذلك القانون باختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون وحتى يقضى على اللبس من حيث الاختصاص القيمي فنص على أن ترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار .

وتأكيداً لما نقول أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في واقعة تعديل للقوانين التي سبقتة قول المشرع في

بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية الحاصل في ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ والقانون المذكور ولو أنه ذكر في المادة ٤٧ منه أنه ملغ للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة لها إلا أنه في واقعة معدل لتلك القوانين حيث قد ورد بالمادة ٤٣ منه باستمرار العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن والقوانين المعدلة لها وذلك بالنسبة لنطاق سريان كل منها .

ومفاد هذا النص أن القوانين المذكورة بالمادة ٤٣ آنفة الذكر لازال تطبيقها وإجبه الأعمال بالنسبة للأماكن التي تنطبق عليها وفي حدود التواريخ التي يتصل بها العقار المؤجر من حيث تاريخ انشائه وبدء شغله للسكنى والاستغلال .

ولا نستطيع أن نقول أن النص اللاحق ملغ للنص السابق في هذا الصدد على أن القانون المذكور أي القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أوجد تعديلات غاية في الأهمية لما لاحظته من تضارب في الأحكام وعدم استقرارها مما حدا به إلى أن يفتح أبواب الطعن في تلك الأحكام بعد أن كان سبيل الطعن فيما يصدر

١٣ لسنة ١٩٦٨ نص على سريان قانون المرافعات على مالم يكن فصل فيه من الدعاوى أو مالم يكن تم من الاجراءات قبل العمل بها .

ومفاد هذا ان الاحكام التى تصدر فى ظل قانون الايجارات الجديد هى بلا شك قابلة للطعن بكافة الطرق التى نص عليها قانون المرافعات وباستثناءات التى وردت فى تلك المادة .

وقبل ان يصدر القانون رقم ٥٢ ألف الذكر كان جواز وعدم جواز الطعن فى الاحكام التى تصدر فى ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له مثار بحث فمن رأى يقول بعدم جواز الطعن الا فى مسائل الاختصاص الولاىى فيما يتعلق بخضوع عين النزاع للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وعدم خضوعها لذلك القانون .

ويقول الدكتور السنهورى فى مؤلفه الوسيط فى الايجار والصادر به جزء سادس /٢ ص ١٢٦٢ وما بعدها ما يلى :

وقد ذهبت بعض المحاكم الا ان المشرع لم يقصد من جعل الحكم الصادر فى منازعة ايجارية نهائيا الا ان يحرم الطعن فيه بالطرق العادية وهى المعارضة والاستئناف اما الطعن فيه بالطرق غير العادية فجائز شأنه فى ذلك شأن كل حكم نهائى (مصر الكلية ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤ دائرة رابعة القضية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٣) ويقول الدكتور السنهورى تعقيبا على هذا الراى بأن هذا القضاء لا يخلو من الوجهة اذ يمكن من تصحيح اخطاء قد تكون وليدة الغش أو التزوير عن طريق التماس اعادة النظر ويمكن عن طريق النقض من توحيد البادىء المعارضة التى نراها منتشرة فى الاحكام النهائية التى تصدرها المحاكم الكلية فى المنازعات ايجارية وهو فى الوقت ذاته لا يتعارض تعارضا صريحا مع نص القانون .

فان المادة ١٥ من قانون ايجار الاماكن تقول أن الحكم الصادر فى منازعة ايجارية لا يكون قابلا لاي طعن ويستطرد سيادته قائلا :

ويمكن تفسير هذه العبارة بأن الحكم يكون نهائيا ولا تمنع نهائية الحكم من أن يكون قابلا للطعن فيه بوجود الطعن غير العادية ويكون المقصود بعبارة أى طعن الطعن بأى وجه من وجوه الطعن العادية .

ويضيف سيادته فى الصفحة رقم ١٢٦٣ من مؤلفه المذكور بأن هذا الراى لم يظفر بتأييد

المادة ٤١ منه باستمرار لجان تقدير القيمة ايجارية بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن والمعدل للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ فى الحالات المعروضة عليها عند العمل بأحكام هذا القانون .

على ان المطلع على هذا النص يعتقد ان عمل هذه اللجان ينتهى بانتهاء الحالات المعروضة عليها ولكننا لو رجعنا الى نص المادة ٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ موضوع البحث نجد انه نص على أن يتولى تحديد ايجار الاماكن التى تنشأ عند العمل بهذا القانون لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تعمل وتقدر طبقا للاسس التى نص عليها القانون الجديد وهى لاتخرج فى كمها عن التقديرات التى وردت فى القانون القديم .

وبجىء التحدث عن النصوص التى استحدثها القانون الجديد بصدد ايجار الاماكن المفروشة اذ قد اختص المشرع المالك دون سواه فى أن يؤجر شقة مفروشة واحدة فى كل عقار يملكه كما أجاز للمستأجر من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة فى حالة اقامته بالخارج وبصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروشة هذا عدا ما نص عليه المشرع باعطاء وزير الاسكان والمرافق من وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض .

وما أجازد للملاك وللمستأجرين فى المصايف والمشائى تأجير اماكن مفروشة طبقا للقرار الذى يصدره وزير الاسكان والمرافق .

ومع مانص عليه المشرع فى المادة ٢٦ وما بعدها خاصا بإيجار الاماكن المفروشة فانه قد أباح تأجير شقق مفروشة خلاف الحدود الذى نص عليها فى تلك المواد باعتار تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملا تجاريا .

جواز الطعن فى الاحكام التى تصدر فى ظل القانون الحالى رغم رفعها فى ظل القانون المتفقى أو المعدل

ذلك لأن النص الوارد فى المادة ٤٠ باختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون ويرفعها أمام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار هو نص اجرائى متعلق ومتصل بقانون المرافعات والمادة رقم ١ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم

الاحكام التي تصدر في حدود اختصاص القاضى الجزئى النهائى غير قابلة للطعن كما منع الطعن بالاستئناف فى الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية اذا كانت قيمة النزاع المطروح امامها لا يزيد على مائتين وخمسين جنيها مصريا مادة ٤٧ مرافعات جديد .

كما جعل من اختصاص المحاكم الابتدائية اللانهائى فى الفصل فى الدعاوى مجهولة القيمة هذا ومما لا شك فيه ان دعوى المستأجر تخفيض اجرة عين ما او طلب المؤجر تقدير ايجار عين ما هو طلب مجهول القيمة الطعن فى الحكم الذى يصدر بصدد احدهما حكم قابل لكافة اوجه الطعن ويطلع فى هذا على مؤلف الدكتور سليمان مرقص ص ٦٣٦ ومصام الدين طوس ٥٢٦ واذن تستطيع ان تقول ان اى دعوى ترفع بطلب تخفيض اجرة عين قيمتها الاجارية المدونة بعقد الايجار جنيها شهريا الى ستين مليما شهريا جائز الطعن فيها امام محكمة الاستئناف ثم امام محكمة النقض .

هذا القول فيه خطورته وان كنا جميعا امام القانون سواسية وان كانت اوجه الطعن بطريق النقض مقيدة بنصوصه ذلك لانه يفتح الباب لكل الاقضية على مصراعيه وعندى ان الفصل فى ذلك يكون للقيمة الاجارية السنوية لعين النزاع ولكن يرد على هذا اننا نكون قد حرمانا كثيرا من الحالات التى تجب عرضها على محكمة أعلى لثقل رايها فيه مما اذا كان الحكم اصاب وجه الحق والقانون ام جانب الصواب .

الاماكن التى ينطبق عليها القانون

جاء نص المادة الاولى من ذلك القانون عاما شاملا ولم يستثن سوى الاراضى الفضاء بقوله : - مادة ١ - فيما عدا الاراضى الفضاء تسرى احكام هذا الباب على الاماكن واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المعدة للسكنى او لغير ذلك من الأغراض سواء اكانت مفروشة او غير مفروشة مؤجرة من المالك او من غيره وذلك فى عواصم البلاد المتبعة مدنا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ويجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق مد نطاق سريان احكامه كلها او بعضها على القرى بناء على اقتراح مجلس المحافظة وكذلك على المناطق السكنية التى لا ينطبق عليها نظام الادارة المحلية المشار اليه .

محكمتنا العليا والتي قضت فى جملة طعون ومنها الطعن الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ بعدم الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى منازعة ايجارية . كما لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر وانما اجازت محكمة النقض الطعن فى حكم فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم فيه قائلة :

وان كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بعدم جواز الطعن بطريق النقض فى الاحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين الا انه لما كانت المادة ٤٢٦ مرافعات تجيز الطعن بالنقض فى اى حكم نهائى ايا كانت المحكمة التى اصدرته فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم به سواء ادفع بهذا الدفع ام لم يدفع وكان الطعن مقصورا على خطأ الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم صادر فى دعوى كانت بين نفس الخصوم فانه اعمالا للمادة المذكورة المطلق نصها بحيث يشمل كل حكم انتهائى صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم ايا كانت المحكمة التى اصدرته يكون الطعن بطريق النقض فى هذه الحالة جائزا ولو كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية تطبيقا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ (نقض مدنى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ مجموعة احكام النقض جزء رابع رقم ١١٥ ص ٧٨)

وقد آمل سيادته ان يفتح باب الطعن بالنقض فى الاحكام التى تصدر فى المنازعات الاجارية هذا وقد تحقق أمل سيادته بصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذى اطلق الطعن فى تلك الاحكام وساوها بالمنازعات الاخرى بكافة انواعها .

ولكن .

هناك ثمت خاطر يجول فى خواطرنا ويحفزنا لتوجيه السؤال التالى :

هل الطعن بكافة درجاته جائز فى منازعة ايجارية وغيرها من المنازعات التى تناولها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على اطلاقها .

ان المشرع فى قانون المرافعات حد من جواز الطعن بالاستئناف فى القضايا القيمة بان جعل

الظروف الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ولا مجال لتطبيق احكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال .

فيما يتعلق بالشقة المفروشة

افرد المشرع في القانون الجديد الفصل الرابع منه في المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ بابا خاصا بايجار الاماكن المفروشة فاعطى في المادة ٢٦ منه الحق للمالك دون سواه ان يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه كما أعطى للمستأجر من مواطني الجمهورية العربية المتحدة في حالة اقامته بالخارج وبصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش وهي اباحة اعطاها المشرع لذلك الشخص استثناء كما اباح له ان يسترد ما اجر عند عودته للاقطار المصرية من الخارج وفي حقه في اخراج المستأجر من باطنه .

كما اجاز المشرع في المادة ٢٧ للملاك والمستأجرين في المصايف والمشااتي والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الاماكن مفروشة طبقا للشروط التي ينص عليها ذلك القرار . وجعل في المادة ٢٨ من القانون من حق المالك في الاحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان المؤجر مفروشا أجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من الاجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا .

ولم ينص المشرع على جزاء تأجير أكثر من شقة مفروشة واحدة في عمارة واحدة الا أنه اعتبر في الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من القانون تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشا عملا تجاريا يطالب عند حدوثها ما يطالب به التاجر من التزامات باعتباره يقوم بعمل تجارى .

وأما القانون القديم فلم يكن به نص متعلق بالامكنة التي تؤجر مفروشة الا ما ورد بالمادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وهي صنو مع بعض تعديلات للمادة الاولى الحالية وما ورد بعجز الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من ذلك القانون بحق المالك في اقتضاء ٧٠٪ زيادة عن الاجرة المتفق عليها واجرة المثل .

وثمت ملاحظة نسوقها خاصا بالزيادة التي اعتبرها القانون من استحقاق المالك عند قيام المستأجر الاصلى بتأجير الشقة من باطنة مفروشة ولم يشر المشرع الى حق المالك في اقتضاء زيادة اذا

ولا يكون لهذا القرار اثر على الاجرة المتعاقد عليها قبل صدوره وتسرى احكام الفصل الثالث من هذا الباب على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية على هذه المادة ما يلي :

« حدد القانون نطاق سريانه المكاني بحيث يطبق على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا وفقا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية .

« وأجاز المشروع تطبيق احكامه كلها أو بعضها على القرى وعلى المناطق التي لم يطبق عليها قانون نظام الادارة المحلية وذلك بقرار يصدر من وزير الاسكان والمرافق مع النص على سريان احكام الفصل الثالث من هذا الباب على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق وذلك تحقيقا للمصالح العام بالنسبة لهذه الاماكن » .

ويقول الاستاذ / محمد عبد الرحيم عنبر من مؤلفه شرحا لقانون الايجارات الجديد ص ١٤ بعدم خضوع الاراضى الفضاء بصريح النص لاحكام هذا القانون ولا للقانون السابق بل تخضع للقواعد العامة .

وقد عرضت المحاكم المقصود بعبارة الاماكن واجزاء الاماكن الواردة في هذا النص والنصوص المقابلة له في التشريعات السابقة بأنه الاماكن المغلقة والمحاطة بسور (الدكتور سليمان مرقص شرح قانون الايجارات ص ١٨ فقد اعتبرت محكمة النقض من هذا القبيل سطح المنزل ولواجه لوضع لافتة عليه تحمل اعلانا ضخما (نقض ٧ مايو سنة ١٩٥٣) وكذلك الحال فيما اذا ثبت ان المكان المؤجر لغرض معين انتفت عنه فكرة المضاربة والاستغلال من ذلك ما قضت به محكمة النقض في حكم لها صادر بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٨ هامش الدكتور السنهورى في الوسيط فى الايجارات جزء سادس بند ٥٧٥ بأن المشرع لم يقصد بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وما تسبقه من تشريعات استثنائية سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك الذين ارادوا استغلال

قام بإعلان المؤجر في مدى اسبوعين على الأكثر من تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويحظر على المالك التعاقد قبل اقتضاء هذه المدة .

كما أوجب النص على العامل المنقول ان يخلي سكنه في البلد التي نقل منها بمجرد حصوله على سكن في البلد المنقول اليه الا اذا قامت ضرورة ملجئة تمنع من اخلاء سكنه .

كما اجاز المشرع في المادة المذكورة بجواز اجراء تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر ولكن طبقا للشروط والاجراءات التي يحددها قرار وزير الاسكان والمرافق .

وقد نص المشرع في المادة ٢١ من القانون الجديد على عدم انتهاء ايجار المسكن بوفاة المستأجر او تركه العين اذا بقى فيها زوجته او اولاده او والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك وفيما عدا هؤلاء من اقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة مع وجوب ان يشترط في الاجارة اقامتهم في المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على الوفاة (وفاة المستأجر) او مدة شغله للمسكن ايها اقل ويلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لهم .

هذا النص استحدث تأييدا للمبادئ التي قررتها محاكمنا مع حصر النص في حيز شرط ثبوت وجودهم ساكنين قبل الوفاة او الترك لمدة سنة .

عقوبة المخالفة للقانون

نص القانون الجديد على انزال عقوبات جزائية لكل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، فقرة اولى و ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٩ ، من القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين . مادة ٤٤ منه كما نص في المادة ٤٥ على معاقبة من يخالف أحكام المادة ١٧ منه وهي الخاصة باقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين سواء اكان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا .

مع اعفاء المستأجر أو الوسيط إذا ابلغ أو اعترف بالجريمة .

هذا ما عن لنا تجميعه وقدوينه والله ولى التوفيق .

ما اجر شقة في عمارة يملكها مفروشة مثيلا لما فعله في القانون القديم من تعميمه النص بقوله « على انه اذا كانت هذه الاماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة او اجرت مفروشة جاز زيادة الاجرة الى ٧٠٪ من الاجرة المتفق عليها أو اجرة المثل ولكننا نعود ونقول ان المشرع لم يفته ذلك بل اشار في المادة ٤٣ منه باستمرار العمل في القوانين الملقاء أو المعدلة حسب رأينا الى سريان العمل بها كل بالنسبة الى نطاق سريانه .

ويقول الدكتور سليمان مرقص في شرحه قانون ايجار الاماكن طبعة رابعة ص ٤٤ بأنه بامعان النظر يبين ان قصد المشرع من العبارة المشار اليها في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لا يمكن ان يكون قد اتجه الا الى هذا النوع الأخير من الاماكن (اى حالة ما اجر المستأجر الاصلى العين المؤجرة اليه من الباطن مفروشة ذلك ان النص يخول المؤجر زيادة الاجرة بنسبة ٧٠٪ اذا كان قد اجر العين الى المستأجر خالية بقصد قيام المستأجر باستغلالها مفروشة باثاث من عنده فلا يعقل ان يخوله الا هذه الزيادة ذاتها اذا قام بتأثيث العين من ماله وتأجيرها مفروشة .

التأجير من الباطن والتنازل عن الايجارة

جاء المشرع ونص في المادة ٢٣ الفقرة ب واعطى للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا اجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير اذن كتابى صريح من المالك وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المواد ٤ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

وكان النص القديم يجعل حق الاخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل عن الايجارة للمالك دون غيره بمعنى انه اذا كان المؤجر غير مالك يبيع له القانون باستعمال هذا الحق مع خلاف لا محل له الآن بعد ان جعل القانون الجديد هذا الحق للمؤجر دون غيره .

لكن المشرع عاد واستثنى أو بالحرى نص على عدم الاخلال بأحكام المواد ٤ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون .

فجعل في المادة ٤ من حق العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر جق الاولوية على غيره في استئجار المسكن الذى كان يشغله هذا العامل اذا

تعليق على الأحكام

إثبات خيانة الأمانة في الأوراق الممضاة على بياض

للككتور ادوار غالى الديبى المستشار الجمهورى المساعد

المبادئ : (١)

١ - تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الامضاء الا اعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقول بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الامضاء وهذا الاتفاق هو الذى يجوز ان يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه .

٢ - لا تنقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدنى الا اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فاذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الامضاء - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وانما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها افتثا على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الامضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زورا قولا منه بأن المستند المدعى بتزويره تزيد قيمته على

عشرة جنيهات ، اذ ان مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا اذ لازمه ان يترك الامر في الاثبات لمشئته مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفي التهمة عن نفسه الامر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الاثبات عن وضعها .

الوقائع :

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٦٠ حتى ١١ ابريل سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية او من عني نموذج لعقد ايجار اطيان زراعية موقع عليه على بياض من كل من على محمود مرعى وشقيقه محمد محمود مرعى فخان الأمانة وملا ببياناته مما ترتب عليه حصول ضرر على المذكورين بأن اثبت على خلاف الحقيقة استجارهما لقطعة ارض زراعية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٥٩ بالأجرة التى حددها ثم طالبهما قضائيا بهذا المبلغ . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات . وادعى على محمود مرعى مدنيا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنح الشهداء الجزئية نظرت اندعوى وامامها دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز الاثبات بالبينة كما دفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بأمر أداء ثم قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتفريمه خمسين جنيها وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والزامه بان يدفع الى المدعى المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - سمعت الاستئناف وامامها دفع الحاضر مع المتهم بما

(١) تطبيق على حكم محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ قضائية الصادر بتاريخ ١٦ يناير ١٩٦٩

التوقيع تزيد قيمته على عشرة جنيهات يكون بمنأى عن الصواب . بيد أن هذا التفسير الخاطئ الذي تردى فيه الحكم ليس بلذى اثر في سلامته ما دام قد انتهى الى جواز اثبات هذه الجريمة بالبينة بالنظر الى قيام المنع الادبي الذي حال دون الحصول على دليل كتابي . .

التطبيق :

تنص المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات على أن « كل من أئتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا . وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعد مزورًا ويعاقب بعقوبة التزوير » (١) .

ومن أهم ما تثيره هذه الجريمة من مشكلات اثبات خيانة الائتمان الذي ارتكبه من تسلم الورقة الممضاة على بياض ، ذلك لأن المادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعًا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل » . ومن ناحية أخرى تنص المادة ٦٠ من قانون الاثبات الجديد على أنه « في غير المواد التجارية اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرين جنيهًا أو كُن غير محدد القيمة ، فلا تجوز شهادة الشهود في اثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك . . » . كما ان المادة ٦١ تنص على عدم جواز الاثباتات بشهادة الشهود ولو لم تزد القيمة على عشرين جنيهًا فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي (٢)

(١) وهذا النص مأخوذ من المادة ٤٠٧ من قانون العقوبات الفرنسي .

(٢) انظر أيضا المادة ١٢٤١ من القانون المدني الفرنسي اذ تشترط الكتابة لاثبات الالتزامات التي تزيد قيمتها على خمسين فرنكًا . ويجوز الاعفاء من هذا القيد اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على كتابة (مادة ١٢٤٨) - انظر نفس الفرنسي (الدائرة الجنائية) في ٣ مايو سنة ١٩٦٧ وتطبيق بونا عليه في مجلة العلم الجنائي وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٦٧ ص ٨٧٣ .

سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة كما دفع بإبطال الحكم المستأنف لعدم ختمه في الميعاد القانوني ثم قضت حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع بالنسبة الى الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم وبالنسبة الى الدعوى المدنية برفضها وتأيد الحكم المستأنف والزممت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية ومائة قرش تعديلا للمحاماه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة شبين الكوم الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة بهيئة استئنافية أخرى قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وبالنسبة للدعوى المدنية برفضها وتأيد الحكم المستأنف والزممت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماه فطعن المحكوم عليه للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن بين الأسباب التي اقيم عليها الطعن إن الطاعن دفع بعدم جواز اثبات عكس ما هو مدون بمقتضى الإيجار الا بالكتابة ، وقد اخذت محكمة الموضوع بهذا الدفاع ، ولكنها من ناحية أخرى أجازت الاثبات بالبينة تأسيسا على وجود المانع الأدبي ، أما محكمة النقض فقد خالفت محكمة الموضوع في هذا التخريج ووضعت المبدأ سالف الذكر ، ومؤداه جواز الاثبات بالبينة في هذه الحالة ، ليس تأسيسا على وجود المانع الأدبي وانما على أساس أن ما يكتب زورا فوق الامضاء هو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه ، وأن المحكمة في هذه الحالة ليست بصدد اثبات عقد مدني وانما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد اتصال المتهم بالورقة عن طريق تغيير الحقيقة فيها افتثاتا على ما اجتمع اتفاقهما عليه . . وازدادت محكمة النقض قولها : لما كان ذلك ، فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك الرأي من عدم جواز اثبات جريمة خيانة ائتمان الامضاء المسلمة على بياض للطاعن بغير الكتابة متى كان المحرر المهور به هذا

وقد أخذت بهذا الرأي أيضا بعض المحاكم المدنية في مصر ، فقضت محكمة المنيا الابتدائية بأن من شأن التوقيع على بياض أن يكسب البيانات التي ستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع حجية الورقة العرفية لان هذه الحجة تستمد من التوقيع لا من الكتابة فيستوى أن تكون الورقة قد كتبت قبل التوقيع أو بعده . إلا أن للمدين الحق في أن يثبت أن ما كتب لم يكن هو المتفق عليه ، ولكن لا يمكنه اثبات ذلك إلا بالكتابة وفقا للقواعد العامة ، وهذه القواعد ذاتها تزعج في اثبات الجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ عقوبات ، أما إذا كانت الحيلة قد استعملت في الحصول على الورقة الموقعة على بياض فيجوز عندئذ اثبات الفس بجمع طرق الاثبات ، كما انه اذا لم تكن الورقة مسلمة للخائن وانما حصل عليها بأية طريق كان التوقيع نفسه غير صحيح وكانت الورقة باطلة وعوقب من أساء استعمال التوقيع بعقوبة التزوير ويصح اثبات ذلك بشهادة اشهود والقرائن (١)

وقضت محكمة استئناف مصر بأنه لما كانت الامانة من العقود المدنية كان اثباتها تابعاً لقواعد الاثبات في المواد المدنية ، وعليه فلا يمكن لصاحب الامضاء اثبات تسليم الورقة الممضاة على بياض بالشهود متى زادت قيمة العقد المكتوب فيها عن ألف قرش ، خصوصا وان السماح بذلك يؤدي الى اضطراب جسيم في معاملات الناس (٢) .

ويلاحظ ان هذا القضاء قد جاء تأييدا لما ذهب اليه فريق كبير من الفقه المصري ينادى بعدم جواز اثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على

والسؤال الان هو : هل يجوز القول بأنه يجب اثبات تسليم الورقة الممضاة على بياض بدليل كتابي اذا كانت قيمة الاتفاق الذي خانته الزور تتجاوز نصاب الاثبات بشهادة الشهود عملا بالمادة ٦٠ من قانون الاثبات ؟! وهل يتعين اثبات عكس ما كتب فيها بدليل كتابي مثلها عملا بالمادة ٦١ من قانون الاثبات ؟!

اختلفت الدائرتان الجنائية والمدنية بمحكمة النقض عندنا في الرد على هذا السؤال ، فكان لكل منهما رأى مختلف في هذا الصدد نعرضه فيما يلي :

أولا : رأى الدائرة المدنية بمحكمة النقض :

قضت الدائرة المدنية بمحكمة النقض في ٩ مارس سنة ١٩٦١ بأن الأصل في الاوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة ، ومن ثم فانه يرجع في اثباته الى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز اثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض الا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . ولا يخرج عن هذا الأصل الا حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة الطرق (١) .

وقضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٦٦ بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى من اقوال الشهود التي اعتمد عليها في قضائه الى أن المطعون ضده لم يسلم الورقة التي وقعها على بياض باختياره الى الطاعن وانما سلمها لموظف ادارة التجنيد لبحرر عليها طلبا باعفائه من الخدمة العسكرية وان الطاعن حصل عليها بطريقة ما واثبت فيها الاقرار المدعى بتزويره فان الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويرا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لا خيانة أمانة ومن ثم يجوز اثبات التزوير المدعى به بطرق الاثبات كافة وذلك لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات مسالفة الذكر لا تشترط لاعتبار الواقعة تزويرا أن يكون الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الاحتيال وانما يكفي أن يحصل عليها المتمسك بها بأية طريقة كانت (٢)

(١) نقض مدني في ٩ مارس سنة ١٩٦١ مجموعة احكام النقض س ١٢ رقم ٢٧ ص ٢١٢ .
(٢) نقض مدني في ١٦ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة احكام النقض س ١٧ رقم ١٩٣ ص ١٣٩٩ .

(١) محكمة المنيا الابتدائية في ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٥٠ ص ٤١٤ .

(٢) محكمة استئناف مصر في ١٩ مايو سنة ١٩٦٤ أشار اليه في الموسوعة الجنائية للاستاذ جندى عبد الملك ج ٢ سنة ١٩٣٦ بند ٢٢ ص ٤٢٠ كما أشار الى حكم قديم لمحكمة النقض جاء به انه لا يجوز لمحكمة الجنج قبول الاثبات بانبيبه لانسبات اتوديعه التي صار اختلاسها متى كانت قيمتها ازيد من الف قرش ، لان بحريم اقبانون المدني هذا الاثبات يكون عديم الجدوى فيما لو اكتفى لاجل التخلص منه بالالتجاء لمحاكم الجنج (نقض ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ الموسوعة الجنائية بند ٢٠١ ص ٢٩١) .
انظر أيضا حكم محكمة مصر الابتدائية في ١١ يناير سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٥٨ .

دين أو مخالصة أو غير ذلك من السبندات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله فانه يعد مزورا طبقا للجزء الأخير من المادة ٣٤٠ عقوبات . ويصح اثبات ذلك بشهادة الشهود والقرائن اذ ليس في الوسخ أخذ كتابة بالاختلاس (١) .

وياخذ القضاء الفرنسي في جملته بهذا الرأي (٢) ويقول جارسون Garçon تبريرا لهذا القضاء ان

(١) أحمد نشأت - المرجع السابق - بند ١٩٦ ص ٢٢٣ - وبهذا المعنى أيضا : سليمان مرقس - أصول الاثبات - طبعة ثانية سنة ١٩٥٢ - بند ١٩٣ ص ٣٥٢ ، جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٢٢ ص ٤٢٠ ، عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ثانية سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩ بند ٥٦٠ ص ٦٨٢ وهو يقول ان اليات عكس مادون بالورقة الموقعة على بياض لا يكون الا بالكتابة متى كانت قيمة الالتزام الذي سطره "نجاني فوق التوقيع تجاوز عشرة حنيهات الا اذا كان لهذا الالتزام صبغة تجارية أو وجد مبدأ ثبوت بالكتابة . ويستثنى من ذلك الحالات الآتية : ١ - اذا اعترف المتهم بان الورقة سلمت اليه موقعة على بياض ولم يحاول الا في حقيقة الانسان المعقود بينه وبين المجنى عليه ٢ - اذا كان تسليم الورقة الى المتهم نتيجة لاستخدام وسيلة من وسائل التدليس المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات ٣ - اذا كانت الورقة وقت تسليمها الى الجاني تتضمن بعض البيانات فغير فيها هذا الأخير بطريقة ما لان فعله ينطوي على تزوير مادي ظاهر .

(٢) نقض فرنسي في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨ بلبتيان ١٩٢٨ . ١٢٨ ، محكمة روان Rouen في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ وتعليق بورا على هذا الحكم بمجلة العلم الجنائي واذنون العقوبات القانون سنة ١٩٤٩ ص ١١٣ ، محكمة ليون Lyon في ٢ فبراير سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ - ٢ - ٣٢٥ ، محكمة تولوز Toulouse في ٥ يونيو سنة ١٨٤١ سيري ١٨٤٢ - ١ - ١٢ ، محكمة ريوم Riom في ٣٠ مارس سنة ١٨٤٤ سيري ١٨٤٤ - ٢ - ٣٢١ ، محكمة نانس في ٨ فبراير سنة ١٨٤٥ دالوز ١٨٤٥ - ٢ - ٧٠ ، نقض في ٥ مايو سنة ١٨٢١ سيري ١٨٢١ - ١ - ١٨٨ .

وجاء بأسباب هذا الحكم :

« que lorsque le délit allégué Consiste dans l'abus d'un blanc — seign au-dessus duquel on aurait écrit une convention d'une valeur supérieure à 150 francs (aujourd'hui à 50 fr.), la feuille sur laquelle le prétendu blanc — seign aurait été donné contient un acte complet et qu'on ne peut séparer la convention qu'il renferme de la feuille qui la constate, pour être admis à prouver par témoins la remise d'un blanc — seign sur cette feuille, et par suite l'abus qui en aurait été fait, à moins qu'il ne fût articulé que cette remise a été le résultat de la fraude ou de la violence; que s'il en était autrement, il ne serait pas d'acte pris d'une valeur supérieure à 150 fr. (aujourd'hui à 50 fr.) qui ne pût être attaqué et détruit par la preuve testimoniale, contrairement aux dispositions du C. civ.»

بياض الا بالكتابة طالما كان من عبث بها قد استؤمن في ملء ما بها من بياض . وفي هذا الصدد يقول استاذنا الدكتور السنهوري :

« . . للمدين الحق في ان يثبت انه انما سلم توقيع على بياض للدائن وان ما كتبه هذا فوق التوقيع لم يكن هو المتفق عليه بينهما . ويكون اثبات ذلك طبقا للقواعد العامة . أي انه لا يجوز اثبات عكس المكتوب الا بالكتابة . . . ولكن اذا كان بالتوقيع على بياض ذاته قد تم الحصول عليه من غير علم صاحب التوقيع ، ولم يقصد الموقع ان يسلم توقيع على بياض الى من اساء استعمال هذا التوقيع ، بل حصل عليه هذا خلسة ، كان التوقيع نفسه غير صحيح ، وكانت الورقة باطلة ، وعوقب من اساء استعمال التوقيع بعقوبة التزوير (مادة ٣٤٠ عقوبات) ، ولصاحب التوقيع ان يثبت هذا الاختلاس بجميع الطرق ، ومنها البيينة والقرائن ، لانه انما يثبت غشا . . (١) ويقول أيضا الأستاذ أحمد نشأت : « الورقة الموقعة على بياض عندما تملأ أي عندما يكتب في البياض الذي فوق التوقيع سند بدين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والعقود تصبح قيمتها كايه ورقة أخرى كتبت ثم وقعت ، الا ان للمدين الحق في ان يثبت ان ما كتب لم يكن هو المتفق عليه . ولكن لا يمكنه اثبات ذلك أي اثبات ما يخالف ما كتب في الورقة الا بالكتابة . . . ولا يمكنه الاثبات بالشهود ولا بالقرائن الا اذا كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة اللهم الا ان كان هناك غش أو طرق احتيالية أمكن الحصول بها على تلك الورقة . ولا يمكن أيضا رفع الدعوى العمومية لخيانة هذه الأمانة طبقا للمادة ٣٤٠ عقوبات واثبات ذلك بشهادة الشهود والقرائن الا اذا كان هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولو ان القاعدة ان الجرائم يصح اثباتها بشهادة الشهود والقرائن - ذلك لان قواعد الاثبات يجب ان لا تختلف في المسألة الواحدة ما دام الأساس تعاملًا مدنيًا ، حيث لا يمنع مانع من أخذ كتابه . . . (٢) ويقول في موضع آخر : « ولكن اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة للخائن وانما حصل عليها بأية طريقة وكتب في البياض الذي فوق الامضاء أو الختم سند

(١) السنهوري - الوسيط في شرح القانون المدني - ج ١ سنة ١٩٥٦ - بند ١٠٧ ص ١٧٩ .

(٢) أحمد نشأت - رسالة الاثبات - طبعة سادسة - ج ١ سنة ١٩٥٥ - بند ١٩٤ ص ٢٢٢ .

المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وامينه على ما يكتب فيما بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الامضاء ، وهذا الاتفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، اما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة انه قنوقه ، ولا تتقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فاذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات اتفاق مدني بين المتهم وصاحب الامضاء وانما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها افتثانا على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الامضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زورا قولا منه بأن السند المدعى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهاً ، فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا اذ لا زمه أن يترك الامر في الاثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفى التهمة عن نفسه الامر الممتنع قانونا لما فيه من خرق بقواعد الاثبات من وضعها (١) .

ثم جاء الحكم محل التعليق وردد نفس عبارات الحكم سالف الذكر ، بحيث يمكن القول ان قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض قد استقر على جواز الاثبات بشهادة الشهود في جميع حالات خيانة الائتمان على بياض ، سواء كان المجنى عليه (وهو من وقع الورقة على بياض) قد قام بتسليم الورقة اختياري ، أو أن مرتكب الفعل قد حصل على الورقة بأية طريقة كانت دون رضا صحيح من المجنى عليه **راينا في الموضوع :**

يتعين علينا بادىء ذي بدىء أن نوضح التكييف القانوني للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات . فمن المسلم به أن احكام التزوير تسرى بصفة عامة على كل تغيير للحقيقة في المحررات ومن ذلك تغيير الحقيقة في المحررات الممضاة أو المختومة على بياض ، فاذا قام من أو ثمن على الورقة بملء الفراغ الذي فوق الامضاء أو الختم بكتابة تختلف عما حصل الاتفاق عليه يعتبر مرتكبا لتزوير

(١) نقض جنائي في ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام النقض من ١٠ رقم ٣١ ص ١٤٣ .

إباحة الاثبات بشهادة الشهود تؤدي الى ثغرة خطيرة في نظام الاثبات المدني ، واضطراب جسيم في المعاملات اذ يكفي لهدار اى دليل كتابي أن يقول المدعى عليه انه حرر هذه الورقة على بياض وسلمها الى من يحتج عليه بها توصلنا الى اثبات عكس ما ورد بها بشهادة الشهود (١) وقيل ايضا تبريرا لهذا القضاء انه اذا ابيح الاثبات بالبينة فإن اثبات الاخلال بالائتمان يتضمن بلا شك اثبات وجود الاتفاق موضوع المحرر على بياض ، وبهذا يمكن بطريق خلفى اثبات العقود المدنية بدليل لا يأخذ به القانون المدني . ويستثنى من ذلك بطبيعة الحال ما اذا كانت الورقة الموقعة على بياض قد سلمت بطريق الاحتيال أو بالاكره (٢) وعلى وجه العموم في جميع الحالات التي لا يكون التسليم فيها قد تم باختيار من وقع الورقة على بياض .

وخلاصة القول أن الدائرة المدنية بمحكمة النقض عندنا - شأنها في ذلك شأن القضاء الفرنسي في مجموعه - قد فرقت بين حالتين : الأولى - حالة تسليم الورقة الممضاة على بياض الى من استؤمن عليها فخان الأمانة . وهنا يجب التقييد بقواعد الاثبات المدنية ، فلا يجوز اثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض الا بالكتابة . والثانية - حالة الحصول على الورقة الممضاة على بياض بدون رضا صحيح من الموقع عليها ، كأن يكون التسليم قد تم نتيجة غش أو طرق احتيانية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري ، وهنا يجوز الاثبات بكافة الطرق .

ثانيا - رأى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض :

أما الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فلم تأخذ بالتفرقة التي ذهبت اليها الدائرة المدنية واقضاء الفرنسي ، وانما قضت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ بأن تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء الا اعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة

(١)

E. Garçon, Code pénal annoté, art. 407, n. 63, p. 170.

(٢) انظر في هذا المعنى : حكم محكمة أورليان Orléans

في ٧ فبراير سنة ١٨٥٢ سري ١٨٥٣ - ٢ - ٦٢١ ، نقض ١٠ مارس سنة ١٩١١ بليتان ١٩١١ - ١٤٢ ، نقض في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ دالرز ١٩٤١ - ٣٧٤ ، ٥ يناير سنة ١٨٨٣ سري ١٨٨٥ - ١٤٠٥ - ١

زمام أمره في يد من لا يصلح لحمل الأمانة (١) .
واذن فخرج الشارع الفرنسي عن تقرير عقوبة
التزوير المتعددة لجريمة خيانه ائتمان الامضاء ليس
من شأنه ان يقطع النسبة بين التزوير وبين انشاء
محرر كاذب فوق الامضاء أو تغيير شيء من البيانات
المتفق عليها ، ففعله الأمين عندئذ هي تزوير في أصله
ومبناه وما استغلال الامضاء في اصطناع محرر أو
تغييره سوى التزوير بعينه (٢) .

وقد جرى الشارع المصري على نفس الخطة التي
اتبعها الشارع الفرنسي باستثناء هذه الصورة من
أحكام التزوير والعقاب عليها باعتبارها جريمة
خاصة . ولكن يلاحظ ان التزوير في المحررات
العرفية معاقب عليه في التشريع المصري بعقوبة
الجنحة ، واذن فافعله التي دعت الشارع الفرنسي
الى استثناء هذه الجريمة من أحكام التزوير غير
قائمة في مصر (٣) . بل ان الشارع المصري قد تزيد
ففرض لهذه الجريمة عقوبة أشد من عقوبة التزوير
في المحررات العرفية ، ذلك ان هذا التزوير يعاقب
وعليه بالحبس مع الشغل (مادة ٢١٥ عقوبات)
اما خيانة الأمانة في الأوراق الممضاة على يياض
فيعاقب عليها بالحبس « ويمكن أن يزداد عليه غرامة
لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » .

ولذلك ذهب البعض الى الاعتقاد بأن الشارع
المصري قصد اخراج هذه الحالة من التزوير في
المحررات لعكس العلة التي راعاها الشارع الفرنسي ،
فشدد العقاب لأن الجاني ، فضلا عن أنه ارتكب

معنوي بتغيير اقرارات أولى الشأن التي كان الغرض
من تحرير السندات ادراجها بها (انظر مادة ٢١٣
عقوبات) (١) أما اذا كان من قام بملء الفراغ فوق
التوقيع قد استحصل على الورقة بدون وجه حق ،
فان فعله يعتبر تزويرا ماديا .

واذن فالجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠
عقوبات ، سواء وقعت ممن أوتمن على الورقة أو
ممن حصل عليها بدون وجه حق بأية طريقة كانت ،
لا تخرج في الحقيقة عن أن تكون تزويرا . ولو لم
يوجد هذا النص لما قام خلاف في اعتبار الفعل
نوعا من التزوير . ومما يؤكد هذا النظر أنه على
الرغم من قصر نطاق المادة ٣٤٠ عقوبات على المحررات
العرفية ، فانه اذا سلمت ورقة رسمية موقعة على
بياض للغير لملء ما بها في حدود معينة ، فان هذا
الفعل يعد تزويرا ويعاقب عليه - ليس بموجب
المادة ٣٤٠ عقوبات اذ هي مقصورة على المحررات
العرفية ، وانما طبقا للقواعد العامة للتزوير في هذا
النوع من المحررات (٢) . وقد عني قانون العقوبات
الاطلي بافراد نصين يعالج كل منهما التزوير في
ورقة رسمية أو عرفية ممضاة على يياض (المادتان
٤٨٦ و ٤٨٧) .

وقد كانت هذه الجريمة معتبرة في التشريع
الفرنسي القديم تزويرا وقد استثناءه المشرع الفرنسي
من أحكام التزوير لعله خاصة ، وهي ان جرائم
التزوير في القانون الفرنسي كلها من الجنائيات ، حتى
ما يقع منها في المحررات العرفية ، وقد اراد الشارع
الفرنسي تخفيف العقوبة في هذه الصورة فاعتبرها
جنحة وعاقب عليها بعقوبة الحبس والغرامة
المقررتين لجريمة النصب المنصوص عليها في المادة
٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي وذلك لعله لاحظها
هي ان صاحب التوقيع مفرط في حق نفسه بلقائه

(١) ويلاحظ ان مسلك الشارع الفرنسي في تخفيف العقاب
في هذه الحالة موضع نقد الفقه في فرنسا ، ان الفعل فضلا عن
كونه تزويرا فانه ينطوي على خيانة أمانة ، فالجرم مضاعف مما
كان يستلزم تشديد العقاب لا تخفيفه ، انظر في هذا المعنى .

Rene Garraud, Traité théorique et pratique du
droit pénal français, T. VI, 3e éd. 1935 n. 2607 p.
477;

Emile Garçon, Code pénal annoté, T. III art. 407.
n. 1

(٢) نقض جنائي في ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام
النقض من ١٠ رقم ٢١ من ١٤٣ .

(٣) أحمد أمين - المرجع السابق من ٤٢٨ ، جنسدي
عبد الملك - المرجع السابق - ج ٢ بند ٤٠٥ من ٥٣٣ ، محمد
مصطفى القلبي - شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال - ط ٢
سنة ١٩٤٥ - من ٤٢٣ ، محمود مصطفى - المرجع السابق - بند
٥٢١ من ٥٨٤ ، عمر السعيد رمضان - المرجع السابق بند ٥٥٥
من ٦٧٥ ، محمود ابراهيم اسماعيل - جرائم الاعتماد على الاشخاص
وجرائم التزوير - ط ٣ سنة ١٩٥٠ بند ٢٥٤ من ٤٢٩ .

(١) أحمد فتحي سرور - الوسيط في شرح قانون العقوبات
- القسم الخاص - سنة ١٩٦٨ بند ٢٤٣ من ٣٤٩ - عكس ذلك
جمهور الشراح ان يرون أن الفعل في هذه الحالة يعتبر تزويرا ماديا
بطريق اصطناع السند أو المحرر - انظر في هذا المعنى : السعيد
مصطفى السعيد - جرائم التزوير - ط ٣ سنة ١٩٥١ من ١٩٢ ،
أحمد أمين - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ج ١
سنة ١٩٤٩ من ٤٢٨ ، جنسدي عبد الملك - الموسوعة الجنائية -
ج ٢ سنة ١٩٣٢ بند ٤٠٥ من ٥٣٣ ، عمر السعيد رمضان -
المرجع السابق - بند ٥٥٥ من ٦٧٥ ، محمود محمود مصطفى -
شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة سادسة سنة ١٩٦٤
بند ٥٢١ من ٥٨٤ .

(٢) أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - بند ٢٤٣
من ٣٤٩ .

خيانة الائتمان في التوقيع على بياض طبقا لقواعد القانون المدني، فان ذلك لا يحول دون معاقبة الجاني بوصف التزوير في المحررات العرفية، وهنا يجوز اثبات جريمة التزوير بكافة الطرق القانونية.

وبالإضافة الى ذلك فان ما ذهبت اليه الدائرة الجنائية بمحكمة النقض هو ما يتفق والتفسير السليم لقواعد الاثبات، كما انه لا يعد خروجاً على نصوص المادتين ٦٠ و ٦١ من قانون الاثبات، ودليلنا على ذلك ما يأتي:

١ - أن تسليم ورقة موقعة على بياض هو واقعة مادية (١) وليس تصرفاً قانونياً يخضع للقواعد المقررة لاثباته، وبالتالي فان اثبات هذه الواقعة المادية جائزة بكافة الطرق القانونية.

٢ - لا تقوم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ عقوبات الا اذا قام من أئتمن على التوقيع بكتابة أمور تخالف ما تم الاتفاق عليه، ومن هنا جاء تكليف الواقعة بأنها تزوير. واذن فيجب التفرقة بين امرين:

(١) الاتفاق الصحيح المعقود بين من وقع الورقة ومن تسلمها ملء الفراغ، وهذا الاتفاق هو الذي يجوز ان يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته. ولو كان من أئتمن على الورقة قد التزم حدود هذا الاتفاق لما ثار اي خلاف يدعو الى اتهامه بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ عقوبات، ولا يقتصر الأمر على اثبات هذا الاتفاق طبقاً لنصوص قانون الاثبات.

(ب) التزوير الذي ارتكبه من أئتمن على الورقة وهو أمر مغاير تماماً للاتفاق المعقود بين الطرفين، وهذا التزوير باعتباره فعلاً محرماً يجوز اثباته بكافة الطرق القانونية.

ولعل هذه التفرقة هي ما قصدها محكمة جنح بندر المنيا عندما قضت بأنه اذا نشأت الجريمة عن نقض عقد من عقود الامانة فانه يجب التفرقة بين وجود هذا العقد أولاً وبين نقضه بالجريمة ثانياً، ومع جواز اثبات نفس الجريمة بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن فانه لا يمكن اثبات

تزويراً، فهو قد خان الامانة وأخل بثقة المجنى عليه فيه (١).

واذن فالجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ عقوبات لا تعدوان تكون نوعاً من التزوير. ولو ان الشارع المصري قد فطن الى ذلك لما كان بحاجة الى وضع نص المادة ٣٤٠ اكتفاء بالقواعد العامة في التزوير. وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض ان العلة التي قدرها الشارع الفرنسي لاستثناء الصورة الواردة بالمادة ٤٠٧ عقوبات فرنسي من أحكام التزوير منتفية بالنسبة لأحكام قانون العقوبات المصري التي تفرق بين التزوير في محرر رسمي وهو جنابة وبين التزوير في محرر عرفي وهو جنحة، ولذلك رد الشارع المصري في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ والشارع الفرنسي في المادة ٤٠٧ الفعل الى كيفه الصحيح فنصت المادتان المذكورتان على أن الفعل يكون تزويراً اذا وقع من غير الأمين، وهذه العلة المتقدمة لو تنبه لها الشارع المصري لما كان في حاجة الى اضافة نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٠ الى قانون العقوبات اجتزاء بكفاية تطبيق الأحكام التي نص عليها في باب التزوير (٢).

ومن ناحية أخرى فان السلوك الاجرامي المعاقب عليه طبقاً للمادة ٣٤٠ عقوبات يتوافر فيه تعدد معنوي لجريمتي التزوير وخيانة الامانة. اما التزوير فهو واضح وقد أسلفنا بيانه، اما خيانة الامانة فهي أيضاً واضحة من طبيعة الجريمة التي تفرض أن الجاني قد كتب في الورقة المسلمة اليه على بياض خلافاً لما أئتمن عليه.

ومن المسلم به أن اثبات التزوير جائز بكافة طرق الاثبات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ بأن القانون لم يجعل لاثبات التزوير طريقاً خاصاً مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة، ومن ثم فلا محل له ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها (٣). وبناء عليه فاذا سلمنا جدلاً بأنه يجب اثبات

(١) السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق ص ١٩٤،

عمر السعيد رمضان - المرجع السابق - بند ٥٥٥ ص ٦٧٥.

(٢) نقض جنائي في ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ سبقت الاشارة اليه.

(٣) نقض جنائي في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النفس ص ٢٠ رقم ٣٥ ص ١٦٤.

هذا العقد الا بالطرق المقررة لاثبات العقود في القانون المدني (١) .

٣ - نحن لا ننكر أن اثبات ما كتب زورا في الورقة المضاة على بياض بشهادة الشهود يستلزم حتما اثبات الاتفاق الصحيح المبرم بين الطرفين بنفس الطريق ، فمثلا اذا أراد صاحب التوقيع أن يثبت أن من تسلّم الورقة قد حرر سنداً عليه بمبلغ مائة جنيه في حين أن حقيقة الاتفاق المعقود بينهما قيمته عشرة جنيهات فقط ، فإن اثبات كتاب مبلغ المائة جنيه زورا يستلزم اثبات أن حقيقة الاتفاق كان عشرة جنيهات وليس مائة جنيه . ولكن يلاحظ في هذا الصدد أن اثبات حقيقة الاتفاق المبرم بين الطرفين لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما هو مجرد وسيلة لاثبات التزوير الذي ارتكبه من اتّهم على

التوقيع . والقول بغير هذا يؤدي - كما قال بحق الحكم محل التعليق - الى ترك الأمر في الاثبات لمشئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفى التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الاثبات عن وضعها .

وخلاصة القول انه اذا اقتصر النزاع على اثبات الاتفاق الصحيح الذي كلف الأمين بتحريره فوق التوقيع ، ففي هذه الحالة يتعين أن يكون الاثبات مقيدا بالقواعد الواردة بالمادتين ٦٠ و ٦١ من قانون الاثبات . اما اذا استطال الأمر الى اتهام من اتّهم على الورقة بخيانة الأمانة وكتابة أمور مغايرة لما تم الاتفاق عليه ، ففي هذه الحالة يجوز اثبات ما كتب زورا بكافة طرق الاثبات القانونية ، وهو أمر مغاير تماما للاتفاق الصحيح المعقود بين الطرفين . وليس في ذلك خروج على قواعد الاثبات المقررة بالمادتين ٦٠ و ٦١ من قانون الاثبات طالما أن محل الاثبات هو في هذه الحالة ما كتب زورا وليس ما تم الاتفاق عليه .

(١) محكمة جنح بنابر النيابة في ٢٥ مايو سنة ١٩٦١ المجموعة الرسمية س ٦٢ رقم ٢٤ ص ١٨٦ .

النظام القضائي في السودان

للدكتور نعيم عطية

المستشار المساعد بمجلس الدولة والمعار للتدريس بجامعة القاهرة فرع الخرطوم

(الكتاب الأول) وبعض الاحكام التكميلية (الكتاب التاسع) . (١) .

الجرائم والعقوبات في القانون السوداني :

تقسم قوانين العقوبات في كثير من الدول - مثل الجمهورية العربية المتحدة والعراق وفرنسا - الجرائم تقسيما ثلاثيا فتفرق بين الجنايات والجناح والمخالفات . كما تكتفى بعض الدول - مثل ايطاليا وهولندا بتقسيم الجرائم تقسيما ثنائيا الى جناح ومخالفات . اما قانون العقوبات السوداني فلم يعتد بتقسيم الجرائم ، واقتصر على تعداد العقوبات المقررة فيه وذلك في القسم العام منه (٢) . ثم وضع لكل فعل رأى تجريمه عقوبته في القسم الخاص او في اى قانون معمول به حسب جسامته . وقد احتلدى المشرع السوداني في ذلك بالشارع الهندى . اما العقوبات التى يمكن ان يعاقب بها مرتكبوا الجرائم فى السودان فهى :

١ - **الاعدام** : وهو اشد العقوبات فى القانون السودانى كالقانون المصرى . وهى عقوبة تصيب البدن ، فتستأصل المحكوم عليه من المجتمع ، وهى عقوبة أصلية يحكم بها فى الجرائم الخطيرة كالقتل العمد (٣) .

٢ - **الحبس** : وهو عقوبة أصلية قد تكون مؤبدة أو مؤقتة . واذا كان القانون المصرى قد عرف من العقوبات السالبة للحرية الحبس والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة والسجن ، فان القانون

بعد أن اخمدت الثورة المهديية فى ٤ سبتمبر ١٨٦٨ بدأت فى السودان مرحلة « الحكم الثنائى » وأبرمت فى ١٩ يناير ١٨٩٩ اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن ادارة السودان . وخولت المادتان الثالثة والرابعة منها « الحاكم العام » سلطة اصدار القوانين وتعديلها فى السودان . وقد استمرت النظم القضائية التى استنها الحاكم العام معمولاً بها مع بعض التعديلات التى ادخلها « قانون الحكم الذاتى » الصادر بناء على الاتفاق المبرم فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وبعض تعديلات اخرى صدرت بها قوانين بعد استقلال السودان فى اول يناير ١٩٥٦ .

ويعتبر عام ١٨٩٩ فاتحة التشريعات السودانية الحديثة والمعاصرة . فقد استلهم الحاكم العام القوانين التى وضعت للهند على الاخص . فصدر فى تلك السنة **قانون عقوبات السودان** . وفى السنة التالية صدر **قانون الاجراءات الجنائية فى السودان** . وقد حل محله قانون آخر صدر فى اول اغسطس ١٩٢٥ لا زال مطبقا الى اليوم فى السودان . ويتألف هذا القانون الاخير من القواعد الخاصة بتشكيل المحاكم الجنائية وسلطتها (الكتاب الثانى) والقواعد الخاصة بالقبض والاحضار (الكتاب الثالث) والقواعد الخاصة بمنع الجرائم (الكتاب الرابع) والقواعد الخاصة بتبليغ البوليس عن الجواذب وسلطته فى التحريات (الكتاب الخامس) والقواعد الخاصة باجراءات الدعوى (الكتاب السادس) والقواعد الخاصة بالاجراءات اللاحقة للحكم (الكتاب السابع) والقواعد الخاصة بالاجراءات التى تتبع بالنسبة لبعض الجرائم الماسة بالقضاء (الكتاب الثامن) . كما تضمن بعض الاحكام التمهيدية

(١) راجع فى تفاصيل ذلك الدكتور محمد محيى الدين موسى - القانون الجنائى : اجراءاته فى التشريع المصرى والسودانى - الجزء الاول - طبعة ١٩٤ - ص ٩ وما بعدها .
(٢) المادة ٦٤ من الباب الرابع على الاخص .
(٣) المادة ٢٥١ من قانون العقوبات السودانى .

٧ - **الضرب بالمقرعة** : اذا كان الجانى ذكرا

تقل سنه عن احدى وعشرين سنة فيجوز الحكم عليه بما لا يزيد عن خمس وعشرين ضربة بالمقرعة او العصا بدلا من اية عقوبة اخرى يجوز الحكم بها عليه عن اية جريمة غير معاقب عليها بالاعدام .

ولما كانت عقوبتا الجلد والضرب مما يخذش كرامة الانسان ، فقد جعل المشرع السودانى هاتين العقوبتين جوازيتين بديلتين ، واوكل امرهما الى تقدير القاضى واختياره ، فمن المجرمين من لا يعمل لكرامته أى اعتبار . وقد يوجه العقاب فيكون رادعا له مستقبلا . وهؤلاء تجوز في حقهم هاتان العقوبتان وتصلحان له كل الصلاحية .

ولما كان القاضى هو الذى يوكل اليه وزن العقوبة وادخال العوامل المحيطة بارتكاب الجريمة في حسابه عند النطق بالحكم لذلك حرص المشرع السودانى على ان يضع تحت يد القاضى من الوسائل ما يعينه على تقدير العقاب حتى ياتى ملائما لتلك العوامل جميعا . وتلك الوسائل هي :

١ - اطلاق العقوبة او النص على الحد الاقصى

وحده .

٢ - تخيير القاضى بين عقوبتين او اكثر .

٣ - الاعتداد بالظروف المخففة وتخفيض العقوبة نتيجة لها .

٤ - التشديد على معتادى الاجرام .

٥ - الاذن بالافراج عن المحكوم عليه تحت

الاختبار .

ومن السمات المميزة لاجراءات القضاء المدنى في السودان قلة النصوص القانونية الموجبة على القاضى باجراءات محددة ، ويجعل ذلك القاضى اكثر حرية في نظر الدعوى مما يزيد من ارتباطه بالسوابق القضائية Precedents التى يجد فيها سندا وهاديا لما يقتضيه الوضع المعروض عليه . وقد ساعدت هذه السوابق القضائية في سد كثير من الثغرات ومعالجة كثير من المشكلات التى اسفر عنها تطبيق التنظيمات القضائية السودانية (١) .

(١) راجع مثالا على ذلك في ص ١٢١٢ من :

Egon Guttman, A survey of the Sudan Legal System. The Sudan Law Jurnal and Reports, 1956.

السودانى لم يقرر عقوبة سالبة للحرية بالنسبة لمن تزيد عمره على ست عشرة سنة غير الحبس .

والحبس المؤبد عقوبة قد تصل الى عشرين عاما وتستهدف بذلك الى استئصال المحكوم عليه من المجتمع مثل الاعدام . وهى عقوبة تليه في الشدة .

اما الحبس المؤقت فلا يقصد به الاستئصال بل الاصلاح والتهذيب اذا كان لمدة طويلة الى حد ما ، والردع اذا كان لمدة قصيرة . ولم يضع المشرع السودانى حدا ادنى لعقوبة الحبس ، اما الاقصى فقد جرى على ان يبينه في كل جريمة على حدة .

٣ - **الحجز في اصلاحية** : وهو عقوبة تقويمية

تحل محل العقوبات الاصلية بالنسبة لمن تثبت ادانته في جريمة ويكون قد اتم سبع سنين ولم يتم العشرين من عمره . وعندئذ يحكم بحجزه في مدرسة اصلاحية او في اية مؤسسة اخرى يعينها رئيس القضاة لهذا الغرض مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنين .

٤ - **التجريد من المال** : وهو عقوبة رادعة

تمس المال . وكما قد يكون التجريد من المال مصادرة جزئية ، يكون ايضا مصادرة كلية او عامة فتتمتد يد الدولة الى كل ما تحويه الذمة المالية للمحكوم عليه فتتزع منها كل حقوقه العينية والشخصية . ولئن كانت المصادرة العامة محظورة في اغلب التشريعات الجنائية الا انها قد وزدت في القانون السودانى . ولكنه لم يجعل التجريد من المال عقوبة اصلية بل عقوبة تبعية تقع بقوة القانون في جرائم محدودة .

٥ - **الغرامة** : وهى من العقوبات الاصلية

الرادعة . وتمس المال فتلزم المحكوم عليه بان يدفع الى الخزانة العامة مبلغا محددا من المال . ولئن كان المشرع السودانى لم يحدد حدا اقصى لما يجوز ان تبلغه الغرامة في كل الاحوال الا انه لا يجوز عند الحكم بها ان يكون المبلغ المحكوم به فادحا .

٦ - **الجلد بالسوط** : وهو عقوبة رادعة تمس

البدن ، ويمكن ان تحل محل عقوبة الحبس الاصلية ايا كانت مدته بالنسبة للمجرمين الكبار من الذكور دون الاناث الذين تبلغ سنهم الحادية والعشرين او تجاوزها . ولم يحدد المشرع السودانى لهذه العقوبة حدا ادنى اما حدها الاعلى فلا يزيد عن خمس وعشرين جلدة بالسوط .

لم يجد القاضي نصا تشريعا قائما يستنبط حكمه من مبادئ الشريعة الاسلامية ونظرياتها العامة وكذلك العادات الحسنة التي تتمشى معه وتلائم مبادئ الشريعة الاسلامية وقواعد العدالة والضمير السليم « (قرارات حول مشروع الدستور - الخرطوم - طبعة ١٠/١/١٩٦٧) .

ويشبه القاضي السوداني في ذلك القاضي الاداري في فرنسا وفي مصر الذي يهيمن على الدعوى الادارية منذ رفعها اليه ويوجه اجراءاتها بما يمكنه من استجلاء وجه الحق بحرية اكبر مما لزميله القاضي العادي الذي تقيده في ذلك قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويقوم النظام القضائي في السودان كقاعدة عامة على نظام القاضي الفرد . فلاختصاص الابتدائي للمحكمة العليا يباشره قضاتها عند جلوس كل منهم منفردا (١) . كما يختص قاضي المديرية بالنظر في الدعوى الابتدائية مهما تكن قيمة الدعوى (٢) .

ويؤيد انصار نظام القاضي الفرد (٣) هذا النظام بأنه ينمي في القاضي الشعور بالمسئولية عن الحكم الذي سيصدره منفردا ، كما لا يبدد رايه في خضم مداولة هي في اغلب الوقت عقيمة ومضيعة للوقت . ثم ان هذا النظام يقلل من عدد القضاة مما يمكن الدولة من اختيار كبار رجال القانون لشغل مناصب القضاة . اذ سيقبلون على شغلها لما لها من مستوى ادبي مرموق ، فضلا عن أنه سيتسنى للدولة أن تدفع لهم مرتبات مجزية . وكل ذلك يفضي في النهاية الى تمتع القاضي بنوع من الاستقلال الفعال (٤) .

على ان نظام القاضي الفرد لا يسلم من النقد ، فهو يحتاج الى نفوس محاطة بسياسات قوى من الحكمة والنزاهة والعفة . وليس من السهل أن تتوافر هذه الصفات في كل القضاة على الدوام . ولا يعتبر ذلك طعنا في القضاة بدواتهم ، ولكن ايماء

وتخول المادة ٢٠٩ من قانون القضاء المدني السوداني للجنة مشكلة من رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا تسمى « لجنة القواعد » الحق في وضع القواعد المنظمة لاجراءات المحاكم المدنية التي لا تتعارض مع التي ينص عليها القانون (١) .

ويتمتع القاضي السوداني بسلطات واسعة تمكنه من تصحيح العيب والخطأ في الاجراءات (٢) كما تجيز له استبعاد خصوم أو ادخال خصوم جدد في الدعوى (٣) وتكليف أى شخص أو اجباره على الحضور في حالة امتناعه متى كان حضوره لازما لسير العدالة (المواد ٧٥ و ٧٦ و ٨٢ من قانون القضاء المدني) . كما للقاضي سلطة من مواعيد التقاضي (المادة ٢١٤ من قانون القضاء المدني) . واسقاط الرسوم المقررة وتأجيل دفعها متى تبين عجز المزم بها (الدكتور محمد عبد الجواد - المبادئ العامة في قانون المرافعات السوداني - مجلة القانون والاقتصاد - س ٣٧ - العدد ٣ ص ٤٨٦) . وقد نصت المادة ٢٢٦ من قانون القضاء المدني بصفة عامة على أنه « ليس في أحكام هذا القانون ما يعتبر مقيدا أو ما يمس بصورة ما السلطة الطبيعية للمحكمة في اصدار الاوامر اللازمة لتحقيق العدالة أو منع اساءة استعمال اجراءات المحكمة » . ويتيح هذا النص للقاضي سلطة واسعة في تطبيق القانون بهدى من روح العدالة في حدود النصوص الصريحة والمبادئ العامة ليصل بوحى من الضمير الحى الى احقاق الحق . وغير متيح للخصوم أن يعملوا على الانحراف باجراءات التقاضي .

ولا شك ان القاضي لا يملك أن يمتنع عن تطبيق نص قانونى صريح express provision ولكن كلما كان النص يحتمل التأويل جاز للقاضي أن يتبنى التفسير الذى يفي بمطالب العدالة كما تتسع سلطة القاضي عند عدم وجود نص يحكم المسألة المعروضة فلا يتقيد الا بالمبادئ العامة للقانون . وقد رأت اللجنة القومية للدستور بجلساتها رقم ١٤ أن يضمن مشروع الدستور . نصا يقضى بأنه « اذا

(١) المادة ٣٣ من قانون القضاء المدني .

(٢) المادة ٣٤ من قانون القضاء المدني .

(٣) وهو النظام الذى تأخذ به النظم الانجلو ساكسونية وتنبه النظم اللاتينية .

(٤) على أن قاعدة تعدد القضاة مطبقة في السودان بالنسبة لمحكمة الاستئناف ومحاكم المدن والمحاكم الاهلية - د . محمد عبد الجواد - المرجع السابق - مجلة القانون والاقتصاد س ٣٦ عدد ١ - ص ٢٤ وما بعدها .

(١) راجع د . محمد عبد الجواد - المبادئ العامة في قانون المرافعات السوداني . طبعة ١٩٦٦ - ص ١٤ وما بعدها . (مستخرج من مجلة القانون والاقتصاد العدد الاول من السنة السادسة والثلاثين) .

(٢) المادة ٢١٥ من قانون القضاء المدني .

(٣) القاعدة ٨ من الامر السابع من الاوامر المكحلة لقانون القضاء المدني وعددها ثلاثة وعشرون امرا .

حلت محله أن يأمر بتشكيل مجالس القضاة وتتألف من عدد من القضاة يجلسون بالتناوب في دوائر تكون كل منها من ثلاثة قضاة .

وقد تدعو الأحوال أيضا إلى تشكيل ما يعرف بالمحاكم الكبرى وبالمحاكم الصغرى وهي محاكم غير دائمة تشكل بأمر من قاضي المحكمة العليا أو قاضي المديرية على حسب الأحوال ، وذلك للنظر في قضايا معينة ، بعد أن يتم التحقيق في تلك القضايا بواسطة قاض الإحالة (وقاض التحقيق الابتدائي) .

والأصل أن القانون يتولى تبيان المحكمة المختصة بنظر أنواع الجرائم ، وإذا بين القانون هذه المحكمة فإنها تكون هي المختصة بالمحاكمة عن الجريمة وكذلك كل محكمة ذات اختصاص أعلى منها (١) .

وفي ظل الحكم الثنائي صدر أول قانون للمرافعات في السودان بأمر من الحاكم العام سنة ١٩٠٠ . وقد استمدت قواعده من القانون الهندي . وتتكون الهيئة القضائية في السودان من قسمين كبيرين هما القسم المدني والقسم الشرعي (٢) ويكون رئيس القضاء وقاض القضاة على التوالي رئيسيهما ورأسيهما القضائيين (٣) .

ويشمل القسم المدني محاكم تمارس الاختصاص الموضح في قانون القضاء المدني الصادر عام ١٩٢٣ وقانون العقوبات وقانون التحقيق الجنائي وقانون محاكم الرؤساء لسنة ١٩٣١ ، وقانون المحاكم الأهلية لسنة ١٩٣٢ ، أو أي تعديل لتلك القوانين ، كما يشمل أي اختصاص آخر يوكل إليه من وقت لآخر بقانون (٤) .

والى جانب القضاء المدني قام القضاء الشرعي في السودان . وتنظمه « لائحة ترتيب ونظام المحاكم الشرعية السودانية »

The sudan Mohammedan law courts Organization and Procedure Regulations

التي أصدرها قاضى القضاة بمصادقة الحاكم العام سنة ١٩١٦ وذلك بمقتضى المادة الثامنة من « قانون المحاكم الشرعية السودانية » .

الى الفرض المحتمل الذى يمكن أن يصير حقيقة في حالات فردية . وعندئذ فإذا قسد القضاة ، فقد تنعكس ظلال الريية على النظام القضائى كله . ولهذا فإن نظام الدوائر القضائية وبخاصة في القضايا الكبيرة ذات الحساسية سواء من الناحية المالية أو المعنوية يجد له مبررا قويا فلا يترك الفصل فيها بين يدى قاض فرد بل يجدر أن تنعقد للفصل فيها دوائر من ثلاثة قضاة على الأقل . وهذا ما يأخذ به النظام القضائى اللاتينى والمصرى بحق .

الهيئة القضائية ونظمها

ان وسيلة حماية الحقوق التى يقرها القانون في السودان هي الدعاوى التى ترفع أمام المحاكم . وتتولى ادارة القضاء في السودان مصلحة منفصلة عن أجهزة الدولة الأخرى تسمى « الهيئة القضائية » (١) .

والهيئة القضائية مستقلة وليس لاية سلطة حكومية تنفيذية كانت أو تشريعية حق التدخل في أعمالها أو الرقابة عليها ، اذ لا سلطان للإدارة على القضاء ، وهو لا يخضع إلا لحكم القانون .

وأعضاء الهيئة القضائية هم : رئيس القضاء ، وقاضى القضاة والمفتى ، وأعضاء المحكمة العليا ، وقضاة المديريات ، والقضاة الجزئيون ، والقضاة الشرعيون ، وقضاة الجنائيات ، ومديرا المحاكم المدنية والشرعية والمساعدون القضائيون ، وكبير مسجلى المحاكم .

ولرئيس القضاة الاشراف والرقابة الادارية العامة على الهيئة القضائية (٢) .

والقضاة في السودان متفرغون لعملهم ، ويسمون بالقضاة المقيمين . والقضاة في كل مديرية خاضعون لقاضى المديرية (أو قاضى المحكمة العليا) الذى يوزع العمل على القضاة التابعين له .

وتشكل المحاكم القضائية من قاض واحد من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة . على أن لرئيس القضاء ثم للدائرة التى

(١) الفقرة الأولى من المادة ٨٩ من دستور السودان المؤقت المعدل سنة ١٩٦٤ .

(٢) المادة ٨٩ فقرة ٣ من الدستور المذكور . ويراعى ما كان قد نص عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل محكمة الاستئناف المدنية العليا والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ .

(١) د . محيى الدين عوض - ص ٥٩ وما بعدها .

(٢) المادة ٩ من الدستور المذكور .

(٣) وهو ما نصت عليه المادة المذكورة أيضا .

(٤) المادة ٩١ من الدستور المذكور .

ويعين رئيس القضاة ، وقاضى القضاة ، وأعضاء المحاكم العليا ، وذلك بعد التشاور مع الرئيس المختص والرئيس المختص المتقاعد (١) . ومفاد ذلك أن تتم المشاورة مع رئيس القضاة في حالة تعيين أعضاء المحكمة العليا المدنية ، ومع قاضى القضاة في حالة تعيين أعضاء المحكمة العليا الشرعية . كما تتم المشاورة مع الرئيس المتقاعد في حالة تعيين خلفه (٢)

ولقد أخذ النظام القضائي في السودان بنظام تعيين القضاة ، ولم يأخذ بنظام انتخاب القضاة ، وذلك حتى بالنسبة لقضاة المحاكم المحلية المتمثلة في محاكم الرؤساء والمحاكم الأهلية ، ويجرى مجراها محاكم المدن ، فحتى أعضاء هذه المحاكم معينون .

ويبقى رئيس القضاة وقاضى القضاة وأعضاء المحاكم العليا في مناصبهم حتى يبلغوا الخامسة والخمسين من العمر ، أو أى عمر بعد ذلك حسب موافقة مجلس السيادة .

ولا يجوز عزل رئيس القضاة وقاضى القضاة وأعضاء المحاكم العليا من مناصبهم إلا بناء على توصية بعزلهم من الرئيس المختص وجميع أعضاء المحكمة العليا عدا العضو الموصى بعزله .

ويجوز لرئيس القضاة وقاضى القضاة وأعضاء المحاكم العليا الاستقالة من مناصبهم فى أى وقت ، وذلك باعلان مكتوب .

ويعين الرئيس المختص أعضاء المحاكم الفرعية . ويؤدى أعضاء المحاكم المدنية الفرعية القسم أو الاعلان أمام رئيس القضاة - مع مراعاة التعديل المدخل بالقانون رقم ١٥/١٩٦٧ - ويظل أعضاء المحاكم الفرعية فى وظائفهم حتى يبلغوا الخامسة والخمسين .

على أنه يجوز لهم أيضا الاستقالة من مناصبهم فى أى وقت باعلان مكتوب .

ويقسم أعضاء الهيئة القضائية عند التعيين قسما أو علانا تجرى صيغته بالآتى : « أنا ... (الاسم) أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقا) باننى طالما أشغل منصب ... (يذكر المنصب) أن أعمل بكل ما فى وسعى بأن أناصر دستور السودان

(١) المادة ٩٤ فقرة ١ من الدستور المؤقت المعدل سنة ١٩٦٤ .

(٢) د . عبد الجواد - ص ٤٩ - مجلة القانون والاقتصاد

- العدد الاول - السنة ٢٦ .

The Sudan Mohammedan low Courts ordinance. الذى كان قد أصدره الحاكم العام سنة ١٩٠٢ بناء على ما له من سلطة تشريعية قلدها إياه المادتان الثالثة والرابعة من اتفاقية الحكم الثنائى سائلة الذكر .

وإذا كانت اتفاقية الحكم الثنائى قد فصمت الرابطة بين القوانين المصرية والسودانية بما نصت عليه فى المادة الخامسة من أنه « لا يسرى على السودان أو على جزء منه شئ من القوانين أو الأوامر أو القرارات الوزارية المصرية متى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السلف بيانها » - إذا كان ذلك إلا أن لائحة ترتيب نظام المحاكم الشرعية فى السودان أخذت فى جملتها من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المصرية الصادرة فى سنة ١٨٩٧ (١) .

وتشتمل لائحة ترتيب ونظام المحاكم الشرعية السودانية القواعد الخاصة بشروط انتخاب القضاة وتعيينهم وندبهم (الكتاب الأول) والقواعد الخاصة باختصاص المحاكم الشرعية والمراقبة القضائية (الكتاب الثانى) والقواعد الخاصة بطرق رفع الدعوى والمرافعات وما يلزم فيها الاعلانات بوجه العموم (الكتاب الثالث) والقواعد الخاصة بالأحكام وطرق الطعن فيها (الكتاب الرابع) والقواعد الخاصة باعلانات الوراثة والأشهاديات (الكتاب الخامس) والقواعد الخاصة بالتنفيذ (الكتاب السادس) والقواعد الخاصة بالدفاتر (الكتاب السابع) .

وفى حالة تنازع الاختصاص بين القسمين المدنى والشرعى يحال ذلك لتنازع الى محكمة اختصاص لاتخاذ قرار بشأنه . وتشكل هذه المحكمة من رئيس القضاة رئيسا ومن أربعة أعضاء هم قاضى القضاة وقاضيان من المحكمة المدنية العليا وقاض واحد من المحكمة الشرعية العليا (٢) .

(١) راجع د . محمد عبد الجواد - المبادئ العامة فى قانون

المرافعات السودانى ص ١٢ و ٤٠ هامش - مجلة القانون والاقتصاد

ص ٣٦ عدد ١

(٢) المادة ٩٢ من الدستور المذكور .

« فللمجلس » ان يعقد امتحانات في فروع القانون التي يرى انها ملائمة للانشخاص الذين يرغبون في الالتحاق بمهنة القانون كمحاميين او كاعضاء بالهيئة القضائية او كضباط قانونيين » و « يكون أى شخص حاصل على درجة جامعية في القانون اهلا للجلوس لتلك الامتحانات اذا استوفى الشروط الخاصة المنصوص عليها في اللوائح » .

ويكون تعيين أعضاء الهيئة القضائية من بين الفئات الآتية :

(أ) الحاصلين على درجة او دبلوم في القانون من جامعة الخرطوم .

(ب) أعضاء نقابة المحامين في السودان .

(ج) الحاصلين على درجة او دبلوم في القانون من الجامعات الأخرى بشرط النجاح في امتحان يعقد في القانون السوداني ، يحدد من ناحية موضوعه بواسطة لجنة الخدمة القضائية او لجنة الموظفين المختصة من وقت لآخر .

(د) أية طوائف أخرى من الاشخاص تحددها من وقت لآخر لجنة الخدمة القضائية او لجنة الموظفين المختصة ممن تكون لديهم معلومات قانونية ومؤهلات ثقافية عامة وخبرة كما تجدها لجنة الخدمة القضائية او لجنة الموظفين المختصة على حسب الاحوال .

وتكون مرتبات أعضاء الهيئة القضائية وحقوقهم في المعاش وفقاً لما يحدده القانون . على انه لا يجوز بعد تعيين عضو في الهيئة القضائية تعديل مرتبه او حقه في المعاش بما يعود عليه بالضرر (١) .

وقد أصدر رئيس القضاة في سنة ١٩٥٥ ايضاً لائحة تأديب أعضاء الهيئة القضائية بالسودان .

وبمقتضى هذه اللائحة قسم أعضاء الهيئة القضائية الى ثلاث فئات طبقاً لدرجاتهم الوظيفية .

فقضاة المحكمة العليا يكون تأديبهم بواسطة جميع أعضاء المحكمة العليا التابع لها العضو (٢) .

وقضاة المديرية يمكن عزلهم بواسطة رئيس القضاء - مع مراعاة التعديل التشريعي بالقانون رقم

وان احقق العدالة لجميع طبقات الشعب بمقتضى القوانين والمعروف في هذه البلاد دون خشية او محاباة او سوء قصد ، والله المستعان (١) .

وتكون شروط خدمة أعضاء الهيئة القضائية بما في ذلك الشروط الخاصة بالتوظيف والتعيين والترقيات والنقل والتقاعد والتأديب والمعاش ، حسبما ينص عليه في اللوائح .

وقد صدرت في سنة ١٩٥٥ لائحة المستخدمين بالهيئة القضائية وتشرف بمقتضاها على شئون أعضاء الهيئة القضائية لجنة استشارية تسمى « لجنة الخدمة القضائية »

The Judicial Service Board

وتتولى وضع المبادئ العامة في الأمور المتعلقة بأعضاء الهيئة القضائية والموظفين بها ، وتقديم التوصيات لرئيس القضاء (٢) . وتختلف بذلك هذه اللجنة عن مجلس القضاء الأعلى في الجمهورية العربية المتحدة .

وتعين « لجنة الخدمة القضائية لجنة لموظفي القسم المدني من بين أعضاء هذا القسم ، ولجنة لموظفي القسم الشرعي من بين أعضائه ايضاً . وتقوم كل من هاتين اللجنتين Establishment committees بتقديم التوصيات اللازمة الى رئيس القضاء او قاضي القضاة على حسب الاحوال في شأن موظفي كل قسم وعلى الاخص تحديد العاملين به .

كما نص قانون تنظيم مهنة القانون لسنة ١٩٦٢ على تشكيل لجنة تسمى « مجلس انتظام انقائونى » برئاسة النائب العام وبعضوية واحد من الهيئة القضائية وعدد من مزاوى مهنة القانون لا يزيد على خمسة يعينهم وزير العدل على أن يراعى في تعيينهم تمثيل نقابة المحامين وكليات القانون الموجودة في السودان .

ومهمة المجلس « التأكد من أن مزاوى مهنة القانون حاصلون على مستوى عال من القدرة المهنية ومن أجل ذلك تكون للمجلس سلطة تقرير الحد الأدنى للمستويات الأكاديمية والمهنية اللازمة للالتحاق بمهنة القانون من طريق عقد الامتحان المنصوص عليها في هذا القانون وفي اللوائح

(١) جدول الدستور المذكور .

(٢) د . عبد الجواد - ص ٥٤ - مجلة القانون والاقتصاد

- ص ٢٦ عدد ١ .

(١) الفقرة الاولى من المادة ٩٨ من الدستور المذكور .

(٢) أى مدنية او شرعية .

وقد اعتنق المتمسكون بنظام القضاء المحلي في السودان بأنه يجب ألا تبهرنا الأنظمة القضائية في الغرب ، فليس فيها ما يجعلها منزهة عن التجريح بطبيعتها وليس ثمة ما يمنع من أن يوصل تطبيقها في غير البيئة التي وضعت لها إلى نتائج مخيبة للآمال . ولهذا فمن الحكمة الاعتماد على الوسائل والامكانيات الأهلية والاقليمية ، وعدم نبذها إلا كلما ثبت عملا عدم صلاحيتها . فالحفاظ على التقاليد الصالحة يجب أن تكون البداية .

ويضرب هندرسون في مؤلفه عن « جمهورية السودان » (١) مثلا على ذلك جريمة سرقة جمال في كردفان بغرب السودان عقوبتها عادة هي السجن سنتين . هل تتحقق العدالة على نحو أفضل في هذه القضية من طريق قاض زائر في صحبة كاتب ومترجم يسجلون كل دقائق القضية بالتفصيل في محاضر وملفات حتى يصدر الحكم فيها على ضوء ما كتب ودون ، أم عن طريق جماعة من كبار السن في القبيلة يلمون كل الإلام بحقيقة الشهود وقيمة أقوالهم وكل الحقائق في متناول أيديهم ؟

ويقول معارضو إلغاء المحاكم المحلية أن إحلال قضاء رسمي محل هذا القضاء الأهلي يكبد الدولة نفقات كبيرة لا داعي لها ، كم سيعوق الفصل في القضايا المحلية وينمى روح التحايل وتزييف الشهود وهما أمران يقضى عليهما التشكيل القبلي للمحكمة المحلية (٢) .

ويجدر أن نمضي إلى استعراض موجز لتفاصيل هذا القضاء الشعبي السوداني فيما يلي :

أولا - محاكم المدن Town Courts (٣) :

توجد هذه المحاكم في بعض المدن ، وتتبع محكمة المديرية ، ويعين قضاتها من بين التجار والموظفين المتقاعدين ممن يرى رئيس القضاء صلاحيتهم وجدارتهم لعضوية محكمة المدينة ، وله بالطريقة ذاتها أيضا إلغاء هذا التعيين .

و « تختص محكمة المدينة بالنظر في أية مسألة خاصة بالوقائع المتنازع عليها في أية دعوى إذا

١٥ لسنة ١٩٦٧ - بتوصية من مجلس تأديب مشكل من ثلاثة أعضاء أحدهم قاض بالمحكمة العليا على الأقل . ولا يكون من بين الأعضاء من هو أحدث من القاضي المتهم .

وأما بقية أعضاء الهيئة القضائية الأدنى من ذلك فلا يشترط أن يشترك في محاكمته عضو من المحكمة العليا ، وأن كان يلزم ألا يكون المشتركون في ادانته أحدث منه في الأقدمية .

القضاء الشعبي

يأخذ السودان ، إلى جانب نظام القضاء الرسمي أو قضاء الدولة ، بنظام القضاء الشعبي ويتمثل في محاكم المدن والمحاكم الأهلية ومحاكم الرؤساء ، فهي محاكم مشكلة من مواطنين عاديين لا يشترط فيهم التأهيل القانوني ، وتطبق هذه المحاكم عادة العرف السائد في المنطقة أو القبيلة التي تنعقد فيها .

وفي هذا النظام نفقات عمال نراه في نظم المحلفين في الدول الغربية ونظام القضاء الشعبي في روسيا ، وما كان مغروفا عندنا بمحاكم الاخطاط التي أنشئت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ وألغيت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ وكانت تطبق - كمثيلاتها من المحاكم الأهلية ومحاكم الرؤساء في السودان - العادات المحلية الثابتة التي لا تخالف قواعد العدل والقانون الطبيعي .

وإذا كانت الضرورات العملية قد دعت إلى العمل بنظام المحاكم المحلية في السودان تقريبا للعملية القضائية من اذهان المواطنين القبليين على الأخص ، إلا أن بعض الاعتبارات القومية قد دعت أيضا إلى المنادة بالاتجاه إلى إلغاء تلك المحاكم المحلية الشعبية في السودان ، وذلك رغبة في القضاء على التعدد في المحاكم والتعدد في القوانين المطبقة ، واستبدال كل ذلك بالمحاكم المدنية التي تطبق على كل المنازعات على اختلاف المتنازعين قانونا واحدا هو قانون الدولة . وقد ذهب المناوون بوجوب الإلغاء إلى أن القضاء المحلي ، شأنه في ذلك شأن الإدارة الأهلية ، يعوق من اتوطين أوامر الوحدة القومية بين أهل البلاد في مختلف أرجائه ، ويتيح الفرصة المواتية لدعاة الفرقة والانفصال (١) .

(١) ص ٦٦ من :

K.D.D. Henderson, Sudan Republic, London 1965.

(٢) هندرسون - المرجع السابق - ص ٧٠ .

(٣) المادة ٢٧ وما بعدها من قانون القضاء المدني .

(١) راجع الدكتور محمد عبد الجواد - ص ٣٦ وما بعدها من دراسته - سألقة الذكر - مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول ص ٣٦ ، وص ٢٧ وما بعدها من مقالة جوتان سالف الإشارة إليها .

الحكومة سلطات قبلية أو عرقية على قبيلة أو على جزء من قبيلة أو على قرية أو مركز .

ومحاكم الرؤساء ثلاث درجات على النحو التالي:

١ - محكمة تتكون من رئيس يجلس بمفرده .
achief sitting alone

٢ - محكمة تتكون من رئيس يجلس مع أعضاء
A chief as president sitting with menbeis

٣ - محكمة مخصوصة تشكل طبقاً لنص المادة الثامنة من قانون محاكم الرؤساء .

وتنشأ هذه المحاكم بأمر من رئيس القضاء ، وفي المناطق أو الأماكن التي يراها مناسبة ويجب أن يبين في أمر التأسيس سلطات المحكمة وحدود ولايتها القضائية . ويجوز إيقاف أو الفاء هذا الأمر أو استبداله بأمر جديد 'يوسع أو ينقص من سلطات المحكمة أو حدود ولايتها القضائية' (١) .

ولمحاكم الرؤساء اختصاص في المواد الجنائية والمواد المدنية ويدخل فيهما منازعات الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث وما شاكل لك على أن اختصاص هذه المحاكم في المواد الجنائية أوسع منه في المواد المدنية على أي حال .

ولرئيس القضاء سلطة واسعة في تحديد الاختصاص النوعي لمحاكم الرؤساء (٢) .

فمع أن قانون هذه المحاكم (٣) يقصر اختصاصها أصلاً في المنازعات المدنية على المنازعات التي لا تزيد فيها قيمة النزاع على خمسة جنيهات إلا أن لرئيس القضاء عندما يصدر أمراً بتأسيس أية محكمة من هذا القبيل أن يرسم حدود ولايتها القضائية . ولقد اختلف الحد الأعلى لنصاب المحاكم المحلية فعلاً فوصل بالنسبة لبعضها إلى الاختصاص بالمنازعات المدنية التي تبلغ قيمتها مائتي أو ثلثمائة جنيه (٤) . وتختص محاكم الرؤساء في المواد الجنائية بالنظر في الادعاءات الجنائية على المتهمين من المواطنين ، فإذا كان المتهم غير متوطن في دائرة اختصاص المحكمة أو كان موظفاً فلا اختصاص لمحاكم الرؤساء إلا بموافقة قاضي الدرجة الأولى المختص بالنسبة

أحيلت إليها هذه المسألة لنظرها من المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى الأصلية (١) .

وواضح من ذلك أنه ليس لمحاكم المدن أي اختصاص مبتدأ بالدعوى ، ولا يجوز أن ترفع إليها أية دعوى رأساً ومباشرة . كما لا تنظر محكمة المدينة في قضية تكون فيها الحكومة طرفاً ولا في منازعة موضوعها حق عيني على عقار . وتصدر محكمة المدينة حكمها في الحالة الموضوعية أو الوقائع المحالة إليها بأغلبية الأصوات (٢) .

ثانياً - المحاكم المحلية Local Courts (٣) :

يتأثر النظام القضائي في السودان بتركيبه القبلي ، فلما كان إقليم السودان شاسع المساحة مترامي الأطراف ، وتتنوع طبائع أهله بتنوع المناطق التي يعيشون فيها والقبائل التي ينتمون إليها فقد رأى (٤) أن يترك القضاء المحلي قدر الامكان بين أيدي سلطات قضائية محلية تحت إشراف الإدارة المركزية (٥) . ولهذا الاعتبار أنشئت محاكم محلية سميت محاكم الرؤساء أو السلاطين ، ومحاكم محلية أخرى سميت المحاكم الأهلية . وقد تولت هذه المحاكم القضاء المحلي في المناطق والبقاع التي أنشئت فيها (٦) .

(١) محاكم الرؤساء Chiefs Courts أنشئت

بقانون محاكم الرؤساء الصادر في ١٥ من يوليو ١٩٣١ . وهي خاصة بمديريات الجنوب الثلاث ، بحر الغزال ، والاستوائية ، وأعلى النيل والمناطق التي تسكنها عادة قبيلة نجورك الدينكا Ngork Dinka بمديرية كردفان .

وتشكل هذه المحاكم من رؤساء القبائل أو القرى أو أي شخص من الأهالي يباشر بموافقة

(١) المادة ٣٦ من قانون القضاء المدني .

(٢) راجع بحث جوتمان سالف الإشارة إليه - ص ٢٣ .

(٣) راجع في هذا المقام مقالة الأستاذ محمد النور عن دور المحاكم الأهلية في إقرار العدالة في السودان - مستخرج مستقل من مطبوعات السودان في مدونات ٤ .

(٤) تقرير ميلز Milner Report عام ١٩٢٠ .

(٥) المحاكم العام من قبل .

(٦) راجع بالنسبة لإقليم السودان وأهله - ص ١٥

وما بعدها من مؤلف هنريسون عن جمهورية السودان سالف الإشارة إليه .

(١) المادة ٥ من قانون محاكم الرؤساء .

(٢) وكذلك بالنسبة للمحاكم الأهلية - راجع في ذلك المواد ٦ وما بعدها من قانون المحاكم الأهلية .

(٣) المادة ٥ و ٧ من قانون محاكم الرؤساء .

(٤) راجع د . محمد عبد الجواد - ص ١٢٨ - مجلة القانون والاقتصاد السنة ٣٦ العدد الأول .

(ب) أما المحاكم الأهلية Native Courts فهي من نوع محاكم الرؤساء ولكنها تقوم في غير المديرية الجنوبية . فهي توجد في مختلف أنحاء السودان فيما عدا المديرية التي يطبق عليها قانون محاكم الرؤساء . وقد صدر بانثائها قانون المحاكم الأهلية الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ والذي ألغى قانون سلطات المشايخ لسنة ١٩٢٨ وقتون المحاكم القروية لسنة ١٩٢٥ والقانون المعدل له في سنة ١٩٣٠ (١) .

وتشكل هذه المحاكم في العادة من زعماء القبائل أو الأقاليم وبعض الأهالي كبار السن . وهي خمسة فئات على النحو الآتي :

(١) محكمة الشيخ : وهي محكمة يرأسها شيخ ويجلس معه بقى الأعضاء . والشيخ يشمل أى زعيم قبلى أو اقليمى خولت له سلطة على قبيلة أو على جزء منها أو على مركز أو جزء من مركز أو على قرية (ب) محكمة الشيخ الجالس في المجلس : وهي محكمة شيخ يجلس مع كبار السن .

(ج) محكمة القرية .

(د) محكمة الشيخ بمفرده .

(هـ) محكمة مخصوصة : تشكل طبقا للمادة ١٣٠ من قانون المحاكم الأهلية .

وتنشأ هذه المحاكم (٢) بأمر من رئيس القضاء (ثم محكمة الاستئناف المدنية العليا منذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧) في المناطق والأماكن التي يرى من المناسب إنشاء محاكم فيها . وتحدد في أمر إنشاء المحكمة سلطاتها وولايتها القضائية . ويذكر عادة اسم رئيس المحكمة وأسماء كبار السن وغيرهم من المؤهلين للجلوس مع الشيخ . كما يجوز لرئيس القضاء إلغاء ما أنشأه من هذه المحاكم وسحب السلطات الممنوحة لها ، متى اقتنع بأن هذه السلطات قد أساء استعمالها .

وكما هو الحال بالنسبة لمحاكم الرؤساء ليس للمحاكم الأهلية أن تختص بنظر الدعوى متى كان

للمتهم الموظف . كذلك الاختصاص لهذه المحاكم متى كان المجنى عليه موظفا .

أما بالنسبة للمواد المدنية فلكل محكمة من محاكم الرؤساء كامل الاختصاص والسلطة في الحدود المبينة في هذا القانون أو في الأمر الصادر بتأسيسها وفي لائحتها في جميع القضايا المدنية التي يكون فيها كل من الخصمين وطنيا (١) .

وتطبق كل من محاكم الرؤساء على الاختصاص العرف السائد في دائرة اختصاصها على الا يكون هذا العرف منافيا للعدالة أو الاخلاق أو النظام . كما تطبق القوانين التي تخولها أوامر انشائها أو اللوائح السارية عليها تطبيقها .

ولرئيس القضاء أو من يفوضه من قضاة المديرية أو قضاة المحكمة العليا أن يضع لوائح تحدد سلطات محاكم الرؤساء ومدى اختصاصها والعقوبات التي تملك توقيعها وغير ذلك مما يرتبط بسير العمل فيها مثل الرسوم والاجراءات وكل ذلك بموافقة عدم الاخلال بقانون محاكم الرؤساء (٢) .

الظعن في أحكام محاكم الرؤساء : للمحكوم عليه من إحدى محاكم الرؤساء أن يستأنف الحكم الى قاضي المديرية أو قاضي المحكمة العليا المفروض في ذلك .

وفضلا عن الاستئناف فان لقاضي المحكمة العليا أو قاضي المديرية المختص سلطة إعادة النظر في الأحكام الصادرة من محاكم الرؤساء ، وذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على الالتماس يتقدم به أحد ذوى الشأن .

هذا ، وليس للمحاكم الجنائية العادية ، وهي مايمكن أن يطلق عليها أيضا محاكم الدولة أن تعيد النظر في أية قضية سبق نظرها بمعرفة محكمة من محاكم الرؤساء طالما أن حكمها قائما . كما أنه ليس لأية محكمة من محاكم الرؤساء أن تفصل في أية قضية نظرتها محكمة عادية الا بموافقة هذه المحكمة (٣)

(١) a native راجع في هذا الصدد المادة الثالثة والمقدمة الأولى من المادة السادسة من قانون محاكم الرؤساء سالف الإشارة اليه . وتراعى أيضا المادة الخامسة من هذا القانون .

(٢) راجع الدكتور محمد محيي الدين عوض - القانون الجنائي : اجراءاته في التشريعين المصرى والسوداني - الجزء الثانى طبعة ١٩٦٤ ص ٤٢٨ وما بعدها .

(٣) راجع مزيدا من التفصيل في مؤلف الدكتور محمد محيي الدين عوض : القانون الجنائي اجراءاته في التشريعين المصرى والسوداني - جزء ثان - ص ٤٣٦ وما بعدها .

(١) فيما يتعلق باختصاص المحاكم الأهلية في المواد الجنائية . راجع مؤلف الدكتور محمد محيي الدين عوض - القانون الجنائي : اجراءاته في التشريعين المصرى والسوداني - الجزء الثانى - ص ٤٤٥ وما بعدها .

(٢) كانت هذه المحاكم تنشأ قبل الاستقلال بأمر من الحاكم العام .

واحكام المحاكم الاهلية شأنها شأن احكام
محاكم الرؤساء قابلة للطعن فيها اما بالاستئناف
او اعادة النظر .

ويمكن ان نقول بايجاز وبعبارة عامة ان المحاكم
المحلية انما تمارس اختصاصها تحت هيمنة واشراف
رئيس القضاء وقضاة الدولة المعينين في المديرية
المختلفة .

وهذه المحاكم المحلية يقع على عاتقها في الواقع
الفصل في اغلب المنازعات القانونية في الاقاليم .
على ان المحاكم ذات الاختصاص العام تبقى مع
ذلك هي محاكم الدولة او المحاكم العادية التي
يمكن ان تسميها القضاء الرسمي .

الفصل بين القضائين المدني والشرعي

يقوم القضاء غير الجنائي في السودان على
الفصل بين القضائين المدني والشرعي (١) ولقد كان
هذا الازدواج بين جهتي القضاء محل نقد من دعاة
وحدة القضاء . ودعاة وحدة القضاء يدورهم
فريقان . فريق يذهب الى وجوب إلغاء القضاء
الشرعي وضمه الى القضاء المدني حتى يشمل هذا
القضاء منازعات المعاملات المالية والاحوال
الشخصية على حد سواء ، وعلى هدى من القوانين
الفريية والعربية الحديثة . وفريق يذهب الى
وجوب إلغاء القضاء المدني وادماجه في القضاء
الشرعي حتى تكون الشريعة الاسلامية هي القانون
العام الذي لا قانون غيره في البلاد ، فهي صالحة
لكل زمان ومكان .

وربما كان مرد هذا الازدواج بين القضائين
المدني والشرعي قيام هوة بين ثقافة كل من القائمين
بكل من هذين القضائين فبينما يدرس الدين
يؤولون لتولي مناصب القضاء المدني القانون والفقه
الانجلو ساكسونيين بشيء كثير من التعمق مع المامه
عابرة بمبادئ الشريعة الاسلامية ، يتعمق الذين
يؤولون لتولي مناصب القضاء الشرعي في دراسة

المتهم موظفا حكوميا . كما انها لا تختص ببعض
انواع الجرائم مثل جرائم القتل ، والجرائم المرتكبة
ضد الحكومة وقواتها العسكرية ، وكذلك الجرائم
المتعلقة بالرق .

وتطبق المحاكم الاهلية مثل محاكم الرؤساء
العرف والمادات القبلية في كل المسائل الجنائية
وغير الجنائية المقلدة اليها في الحدود التي لا تتعارض
هذه المادات والقواعد العرفية فيها مع العدالة
والنظام .

ولما كانت المادة ٤١ من قانون القضاء المدني
تقرر قاعدة عامة مؤداها ان « وجود نزاع في مسألة
معروضة في دعوى منظورة امام محكمة في السودان
مختصة بالحكم في الطلبات المدعى بها يحول بصفة
فاطمة دون اثاره المسألة نفسها محل النزاع او
النظر فيها في أية دعوى اخرى من الخصوم أنفسهم
او بين اشخاص يدعى الخصوم او احدهم انه
يتقاضى عن طريقهم بنفس الحق » . فان مفاد ذلك
انه لا يجوز لاية محكمة من محاكم الرؤساء ان تحكم
في قضية منظورة بالفعل او كانت منظورة امام
محكمة من المحاكم العادية (١) .

على انه لما كانت قواعد الاختصاص في السودان
ليست من النظام العام فانه يجوز لمحكمة من محاكم
الرؤساء ان تنظر دعوى قائمة امام محكمة عادية
او سبق الفصل فيها بواسطة هذه المحكمة ، اذا
وافقت هذه المحكمة على ذلك (٢) .

كما انه في الدعاوى المدنية التي يكون فيها
واحد او اكثر من اطراف الخصومة موظفا حكوميا
او من الوطنيين غير المتوطنين او غير المقيمين عادة
في مديريات أعالي النيل او بحر القززال او خط
الاستواء لا تكون محكمة الرؤساء مختصة الا بموافقة
ذلك الخصم او هؤلاء الخصوم (٣) .

وكذلك الحال بالنسبة للمحاكم الاهلية اذ
لا يجوز للمحكمة الاهلية ان تسمع أية دعوى مدنية
لا يكون طرفاها من الخاضعين لاختصاصها الا بموافقة
الطرفين . واذا كان أحد طرفي الدعوى غير خاضع
لاختصاصها فيجب الحصول على موافقته (٤) هو .

(١) وان كان يخفف من هذا الانفصال إمكان الاحالة من أحد
القضائين المدني والشرعي الى الآخر نظرا لعدم اعتبار الاختصاص
الوظيفي في السودان من النظام العام كما يبين في موضع آخر من
هذه الدراسة ولا يمكن أن تحدث مثل تلك الاحالة الا بالنسبة
لمحاكم الجهة القضائية الواحدة .

(١) المادة ١١ من قانون محاكم الرؤساء .

(٢) المادة ١١ من قانون محاكم الرؤساء آنفة الذكر .

(٣) المادة ٦ من قانون الرؤساء .

(٤) المادة ٨ بند أ و ب من قانون المحاكم الاهلية .

وعلى ذلك فإن مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين هي أصلاً من اختصاص المحاكم المدنية في السودان ، وتلعب محاكم الرؤساء والمحاكم الأهلية دوراً كبيراً في هذا المقام نظراً لوجود قبائل وثنية في أقاصي السودان تتنوع عقائدها ومللها بحيث يجعل المنازعات التي تعرض على المحاكم المحلية تتميز بقسط كبير من الغرابة على أذهان الكثيرين من ذوي العقائد السماوية (١) .

على أن من المقرر أن للمحاكم المدنية أن تنظر في مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين أنفسهم مما يدخل أصلاً في اختصاص المحاكم الشرعية وذلك برضاء الخصوم جميعاً . وهو أمر نادر الحدوث فعلاً (٢) .

ويقابل ذلك أيضاً أن للمحاكم الشرعية أن تنظر في مسائل غير الأحوال الشخصية للمسلمين مما يدخل في اختصاص المحاكم المدنية أصلاً وذلك بشرط أن يتفق جميع الخصوم سواء كانوا مسلمين أو لم يكونوا كذلك على قبول حكم الشريعة الإسلامية في النزاع (٣) .

ويجعل ذلك القواعد المتعلقة باختصاص الوظيفة في السودان غير متعلقة بالنظام العام مادام يجوز للمتقاضين أن يطرحوا نزاعاً هو من اختصاص أي من القضائين المدني أو الشرعي على الآخر برضائهم واتفاقهم على ذلك .

ويتألف القضاء الشرعي في السودان من المحاكم الآتية :

أولاً - المحكمة الشرعية العليا : وتسمى أحياناً « محكمة التمييز » وهي على قمة القسم الشرعي من الهيئة القضائية - وتشكل من قاضي القضاة رئيساً ومن مفتي عموم السودان وعضو آخر أو أكثر . وتصدر أحكامها من دوائر ثلاثية عندما تنعقد كمحكمة استئناف . كما يوجد قاضي محكمة عليا

الشريعة الإسلامية ، ولا يتزودون من الفقه القانوني المعاصر ، وأسهم الغرب فيه كبير ، إلا بالنذر اليسير .

ولهذا يدعو المفكرون والمصلحون من رجال القانون السوداني إلى محاولة التقريب والتوحيد بين الدراسات القانونية التي تقوم بعينها في السودان ثلاث جامعات مختلفة المشارب والميول ، هي جامعة الخرطوم ، وجامعة القاهرة ، وجامعة أم درمان الإسلامية (١) .

واختصاص المحاكم الشرعية وارد على سبيل الحصر ، فهي تتولى الفصل في مسائل محددة أوردها قانون محاكم السودان الشرعية (٢) في مادته السادسة وهي :

أولاً : في المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق وإقامة الأوصياء على القصر ، وجميع العلاقات العائلية إذا كان عقد الزواج الذي تتعلق به هذه المسائل حصل بالتطبيق لأصول الشريعة الإسلامية أو كان كل الإخضام متدينين بالدين الإسلامي .

ثانياً : في أية مسألة تتعلق بالوقف والهبة والموارث والوصية وإقامة القيم على المحجور عليه وعلى المفقود إذا كان الواقف أو الواهب أو المورث أو الموصى أو المحجور عليه أو المفقود متدينين بالدين الإسلامي .

ثالثاً : في أية مسألة سوى ما ذكر بالفقرتين السابقتين بشرط أن يقدم جميع الإخضام سواء كانوا مسلمين أو لم يكونوا كذلك طلباً رسمياً مضي منهم يطلبون فيه من المحاكم الشرعية النظر في مسألتهم متعهدين فيه بقبول أحكام الشريعة الإسلامية .

أما فيما عدا هذه المسائل الواردة على سبيل الحصر فإن الاختصاص ينعقد للمحاكم المدنية التي يمكن أن نطلق عليها أيضاً القضاء العادي ، وهي المحاكم ذات الاختصاص العام في السودان بخلاف المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص المحدد على ما أوضح آنفاً (٣) .

(١) راجع أمثلة على ذلك في

P.P. Howell, a monuel, a manuel of Nuer law

Oxford University Press 1954.

وأحكام

الزواج والطلاق في السودان تأليف س . دوليفر فاران الأستاذ السابق للقانون الدولي بجامعة الخرطوم وترجمة الأستاذ هنري رياض المحامي والاستاذة كرم شفيق المحامية طبعة دار الثقافة بيروت .

(٢) راجع المادة ٢٨ من قانون القضاء المدني .

(٣) راجع المادة ٦ من قانون المحاكم الشرعية آنفاً الذكر .

(١) راجع في هذا الصدد رأي الدكتور محمد عبد الجواد في

دراسته سالف الإشارة إليها (العدد الأول من ٣٦) من ٤٣ وما بعدها وراجع رأي الأستاذ هنري رياض المحامي في مؤلفه بعنوان « القضاء الإداري والدستور في السودان » . ومن قبل في أحاديثه الإذاعية التي طبعت بعنوان « القسانون والمجتمع » من ١٢ وما بعدها .

(٢) الصادرة سنة ١٩٠٢ .

(٣) راجع في هذا الصدد المادة ٩٢ من الدستور المؤقت

آنفاً الذكر ، وإلّا بدين ٤ و ٣٧ من قانون القضاء المدني .

ويمكن لقاضي القضاة أن يفوت على الخصوم درجة من درجات التقاضي متى استعمل سلطته المقررة في المادة ٣٦ من اللائحة سالفة الذكر وهي تنص على أنه « عند اقتضاء الحال لقاضي القضاة أو القاضي الذي ينتدبه الحق في سماع أية دعوى لم يسبق الحكم فيها أمام محكمة شرعية » ويترتب على ذلك أن بعض الأحكام التي تقبل الاستئناف أصلاً وطبقاً للقواعد العامة تصبح غير قابلة للاستئناف متى نظر الدعوى قاضي القضاة أو من ينتدبه من القضاة لذلك (١) .

ثانياً - محاكم المديرية : وهي صاحبة الاختصاص العام بالنسبة لجميع الدعاوى الشرعية إلا بما أسند الاختصاص فيه إلى المحاكم المركزية (٢) وعندئذ تعتبر محاكم المديرية جهة استئناف بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم المركزية .

وتتألف محاكم المديرية أو المحافظات من قاض واحد ، يعين له نائب عند الاقتضاء . ويمتد اختصاص محكمة المديرية أو المحافظة محلياً إلى كل البلاد الداخلة في المديرية أو المحافظة التي تنتهي إليها (٣) .

ثالثاً - المحاكم المركزية : وتتبع كل محكمة من محاكم المديرية أو المحافظات عدد من المحاكم المركزية يوزع الاختصاص بينها فتختص كل منها محلياً بالبلاد الداخلة في مركز أو أكثر من المراكز التابعة لها بحسب التقسيم القضائي .

وتشكل كل محكمة مركزية من قاض واحد . وتنقسم المحاكم المركزية إلى محاكم قضاة من الدرجة الأولى ومحاكم قضاة من الدرجة الثانية . كما يجوز أن يتولى القضاة في المحاكم المركزية موظف قضائي جاصل على مؤهلات القاضي ، ولكنه لم يصل في السلك القضائي إلى درجة قاض من الدرجة الثانية بعد .

وإذا كانت أحكام المحاكم المركزية كلها قابلة للاستئناف أمام محاكم المديرية ، إلا أن لهذه

في خمس مديريات هي : الخرطوم ، والنيل الأزرق ، الشمالية ، وكردفان ، ودارفور (١) .

وليس للمحكمة الشرعية العليا - بخلاف المحكمة المدنية العليا ممثلة في قضاتها كما سنرى - اختصاص بالدعاوى المبتدأة ، وذلك فيما عدا ما نصت عليه المادة ٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أن لها « الحق في طلب أية قضية في أي وقت من الأوقات للاطلاع عليها (٢) » .

على أن لرئيس المحكمة الشرعية العليا وهو قاض القضاة Grand Kadi اختصاص مبتدأ في تصفية تركات المسلمين (٣) وفي أن يسمع - هو أو القاضي الذي ينتدبه لذلك - أية دعوى لم يسبق الحكم فيها أمام محكمة شرعية (٤) وأن يصدر قراره بأن تنظر قضية أمام محكمة مختصة بها إذا وجد سببها من الأسباب المقبولة تقتضي ذلك (٥) . ومفاد ذلك أن قاضي القضاة غير مقيد بقواعد الاختصاص المحلي ولا بقواعد الاختصاص النوعي متى رأى سبباً يدعو إلى ذلك .

ويترتب على خروج قاضي القضاة على قواعد الاختصاص النوعي أثره بالنسبة للاستئناف ذلك أن الحكم الصادر في هذه القضايا سواء كان صادراً من محكمة مديرية أو من محكمة مركز يعتبر دائماً كأنه صادر من محكمة مديرية بالنسبة لقبول الاستئناف وعدمه . فإن كان في موضوع جزئي لا يقبل الاستئناف وإن كان في موضوع كلي يقبل الاستئناف وتطبيقاً لذلك فإذا كانت الدعوى من اختصاص محكمة من محاكم المركز أصلاً ومما يجوز استئناف الحكم الصادر فيها ، فإنه في الحالة التي يستعمل فيها قاضي القضاة سلطته المقررة في المادة ٣٧ من اللائحة آنفة الذكر يصبح الحكم غير قابل للاستئناف مما يفوت على الخصوم درجة من درجات التقاضي بلا مبرر سوى رأي قاضي القضاة (٦) .

(١) المادة ٣ من قانون المحاكم الشرعية السودانية .

(٢) ويرى الدكتور محمد عبد الجواد في بحثه السابق أن هذا الحق إنما هو أقرب إلى الإشراف والرقابة منه إلى الاختصاص النوعي بدعاوى مبتدأة - من ١٠٠ مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول س ٣٦ .

(٣) المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السودانية .

(٤) المادة ٣٦ من اللائحة المذكورة .

(٥) المادة ٣٧ من اللائحة المذكورة .

(٦) راجع د . محمد عبد الجواد ص ١٢٨ و ١٢٩ (٦) مجلة القانون والاقتصاد . العدد الأول من السنة ٣٦ .

(١) د . محمد عبد الجواد - ص ١٢٩ . (مجلة القانون والاقتصاد . العدد الأول من السنة ٣٦) .

(٢) المادة ٢٩ من اللائحة المذكورة .

(٣) المادة ٤٠ من قانون المحاكم الشرعية والمادة ١١ من لائحة هذه المحاكم .

العلياء أيضا ، الحق في أن يسحب أية دعوى منظورة أمام أية محكمة مدنية في السودان ويحيلها الى محكمة أخرى تابعة لها ومختصة بنظرها (١) .

ثانيا - محاكم المديريات (٢) The Province Courts

توجد في كل مديرية محكمة تسمى محكمة المديرية . وتتكون محكمة المديرية من قاضي المديرية وهناك القضاة الجزئيون الموجودون في عواصم المراكز ، وهم من ثلاث درجات .

ويختص القاضي الجزئي الموجود بعاصمة المركز بالدعوى التي ترفع في الحدود الإقليمية لهذا المركز أو في المنطقة الإقليمية التي تحدد له ، وتسمى هذه المنطقة بدائرة اختصاص المحكمة الجزئية (٣) .

ولقاضي المديرية بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسه أن يسحب أية دعوى أثناء نظرها أمام قاض جزئي تابع له وأن يحيلها الى قاض جزئي آخر تابع له ومختص بنظر الدعوى .

« وترفع الدعوى الخاصة بالمال الثابت ، أي العقار ، في المديرية الكائن بها هذا المال أو جزء منه » (٤) .

و « في دعاوى التعويض عن الضرر الواقع على الأشخاص أو على الاموال المنقولة اذا كان الضرر قد وقع في مديرية وكان المدعى عليه يقيم أو يؤدي أعماله أو يشتغل في مديرية أخرى ، جاز للمدعى أن يرفع دواة أمام محاكم إحدى المديرتين على حسب اختياره » (٥) .

وترفع الدعوى الأخرى في أحد الامكنة الآتية (١) في المديرية التي نشأ فيها سبب الدعوى كله أو بعضه .

(ب) في المديرية التي يقيم فيها عتبه رفع

(١) المادة ٥٠ من قانون القضاء المدني . وقد انتقد رجال القانون السوداني كثيرا هذا الحق المخول لرئيس القضاء الذي يبيع له أن يتدخل في سير العدالة أمام المحاكم مخرجا الدعاوى من حوزة المحاكم التي تنظرها أصلا محيلا اياها الى قضاة أو محاكم أخرى حسب هواه . وقد انعكست وجهة هذا النقد على « الميثاق الوطني » المعلن في ١٠/٣٠/١٩٦٤ فنص على ضرورة تكون محكمة استئناف من عدد من القضاة لا يقل عن خمسة تؤول اليها سلطات رئيس القضاة القضائية منها والإدارية . وكان قد صدر فعلا القانون رقم ٦٧/١٥ .

(٢) الزاد ٢٠ وما بعدها من قانون القضاء المدني .

(٣) المادة ٤ من قانون القضاء المدني .

(٤) المادة ٤٦ من قانون القضاء المدني .

(٥) المادة ٤٧ من قانون القضاء المدني .

المحاكم الأخيرة نصا با انتهائية تكون احكامها في حدوده غير قابلة للاستئناف .

وقد تولت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية توزيع الاختصاص تصاعديا فبدأت بتحديد اختصاص محاكم المراكز (١) ثم اختصاص محاكم المديريات (٢) ثم اختصاص المحكمة العليا (٣) . وربما كان هذا التوزيع التصاعدي للاختصاص - بأن يبدأ بالمحكمة الأدنى فالأعلى - أكثر منطقية من توزيع الاختصاص تنازليا كما هو الحال بالنسبة للقضاء المدني وهو ما يراعيه التنظيم القضائي في الجمهورية العربية المتحدة بصفة عامة ، ومرد ذلك سواء عندنا أو في مجال القسم الشرعي من القضاء السوداني ، عدم الاعتراف باختصاصات ممتدة للمحاكم العليا .

ويتألف القضاء المدني أو القضاء العادي من المحاكم الآتية

أولا - المحكمة المدنية العليا :

The High Court of Justice (٤)

وهي تتكون من :

(١) محكمة استئناف The Court of appeal

تتألف من رئيس القضاء ، وقضاة المحكمة العليا ، وقضاة المديريات ، ومن أي شخص آخر يعينه رئيس القضاء من ذوي الجدارة والصلاحية والخبرة القانونية الكافية .

(ب) محاكم ذات اختصاص ابتدائي

Courts of original Jurisdiction والاختصاص الابتدائي للمحكمة المدنية العليا معقود لقضائتها منفردين . فالاختصاص الابتدائي للمحكمة العليا مباشره قضائتها عند جلوس كل منهم كقاض فرد (٥) .

هذا ، ومن الممكن أن تعقد جلسات المحكمة العليا في أي مكان في السودان . ولهذه فهي غير مقيدة بأية قيود مغلبيه (٦) .

ولرئيس القضاء ، وهو رئيس المحكمة المدنية

(١) المادة ٢٢ وما بعدها .

(٢) المادة ٢٥ وما بعدها .

(٣) المادة ٣٠ وما بعدها .

(٤) المواد ١١ وما بعدها من قانون القضاء المدني .

(٥) المادة ٣٣ من قانون القضاء المدني .

(٦) جوتمان - المرجع السابق - ص ٢٢ .

يكون تم تنفيذه ذلك الحكم قبل رفع الدعوى أمام المحكمة الأخرى (١) . وذلك لانه اذا ادخل احد المحكمين الى التنفيذ فسيعرض الخصم على المحكمة المهيمنة على التنفيذ امر هذا التنازع مما يفضى الى فضه بالطريق المقرر قانونا .

والطريق المقرر في النظام القضائي السوداني لفض التنازع في الاختصاص بين القسمين المدني والشرعي ان « يحال ذلك لاتخاذ قرار بشأنه بواسطة محكمة اختصاص تتكون من رئيس القضاة كرئيس، وقاضى القضاة وقاضيين من المحكمة المدنية العليا وقاض واحد من المحكمة الشرعية العليا (٢) » .

وبمجرد ان يثبت المدعى عليه امام احدى المحكمتين المدنية أو الشرعية ان الدعوى المقامة عليه مرفوعة امام المحكمة الأخرى ، ويطلب الحكم بعدم الاختصاص ، كان على تلك المحكمة ان تقرر ايقاف السير في الدعوى ، وتعلن في الحال المحكمة الأخرى بذلك القرار لتقرر ايقاف السير فيها أيضا (٣) . فاذا اوقفت الدعوى امام المحكمتين المدنية والشرعية ، لا يصبح على الخصوم الا انتظار ما ستقضى به محكمة التنازع ، وينتقل العبء الى المحكمتين المدنية والشرعية ، فعلى كل منهما ان تبعث باوراق القضية ومحاضر الجلسات الى محكمة الاختصاص مشفوعة بتقرير من القاضي يتضمن رؤية فيها والبراهين التي يستند اليها في أن القضية من اختصاصه أو ليست من اختصاصه (٤) .

ولا تتعرض محكمة التنازع بطبيعة الحال لموضوع الدعويين الا بالقدر اللازم لتحديد اى المحكمتين صاحب الاختصاص بالفصل في النزاع ، وهى لا تنصب بعد ذلك نفسها محل المحكمة المختصة فتقضى في الموضوع لصالح المدعى أو المدعى عليه ، بل هى تقتصر على الحكم بتحديد من هى المحكمة المختصة بالفصل في موضوع النزاع ، المحكمة الشرعية أم المحكمة المدنية . ومحكمة التنازع اذ ثبت في هذه النقطة بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى ، انما ثبت فيها بحكم نهائى غير قابل للطعن فيه (٥) .

(١) المادة ٣٩ من اللائحة المذكورة . ويلاحظ في هذا المقام ان الحكم السوداني نال بمجرد صدوره ولا يعوق ذلك كونه قابلا للطعن فيه .

(٢) المادة ٩٣ من الدستور المؤقت المعدل سنة ١٩٦٤ .

(٣) المادة ٣٩ من اللائحة المذكورة .

(٤) المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة .

(٥) المادة ٤١ من اللائحة المذكورة .

الدعوى جميع المدعى عليهم او التى يؤدون فيها أعمالهم ، او يكسبون فيها عيشهم .

(ح) فى المديرية التى يقيم فيها عند رفع الدعوى احد المدعى عليهم ، او التى يؤدى فيها عمله او يكسب فيها عيشه ، وذلك اذا اذنت المحكمة بذلك (١) .

ثالثا - محاكم المدن :

رابعا - المحاكم المحلية التى تضم - كما رأينا - المحاكم الاهلية ومحاكم الرؤساء . ازدواج القضائين المدني والشرعي ومعالجة ما قد ينشأ بسببه من تنازع الاختصاص :

نظرا لقيام جهتين بالقضاء فى السودان، هما القسم المدني والقسم الشرعي ، فقد ثور فى العمل القضائي صور كثيرة من تنازع الاختصاص الايجابى وذلك اذا رفعت دعوى امام محكمة شرعية ثم رفعت هذه الدعوى بعينها امام محكمة مدنية أو بالعكس (٢) . « كما قد ثور صور اخرى من تنازع الاختصاص السلبى » اذا صدر حكم شرعي وحكم مدني بعدم الاختصاص فى أية قضية (٣) .

وتثير حالات الزواج المختلط اغلب الاشكالات لا بصدد الاختصاص فحسب بل وفى صدد القانون واجب التطبيق . فمثل هذا الزواج قد يعقد وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية رغم ان الزوجة قد لا تكون مسلمة أو ربما ارتد الزوج أو الزوجة عن الاسلام بعد ابرام هذا العقد . وفى كل هذه الحالات قد يحتاج الامر الى اللجوء الى فض التنازع بتحديد اى الجهتين المختصة بالفصل فى مسائل الزواج والطلاق والحضانة والولاية أو الوصاية على الاولاد القصر وبقية الروابط العائلية .

وقد يوصى المسلم بجزء من ماله فى حدود الثلث الى زوجة غير مسلمة أو الى احد اقربائه غير المسلمين . وقد يكون الواهب مسلما والموهوب له غير مسلم . وفى حالات الارث والوصية والهبة قد ثور كثير من مشاكل تنازع الاختصاص بين القضائين المدني والشرعي مما يجعل الالتجاء الى فض التنازع أمرا محتملا .

ويتوافر تنازع الاختصاص فى القانون السوداني بالنسبة « الى القضايا التى أصدرت فيها احدى المحكمتين أو كلاتهما حكمها وأمرت بتنفيذه ما لم

(١) المادة ٤٨ من قانون القضاء المدني .

(٢) المادة ٣٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السودانية .

(٣) المادة ٤١ من اللائحة المذكورة .

(ج) وبالقضايا التي ينص القانون على نظرها بواسطة (١) .

هـ - ويختص قاضي المحكمة المدنية العليا اختصاصا مبتدئ بدوره بذات المسائل الثلاثة التي يختص قاضي المديرية .

على ان الدستور المؤقت المعدل سنة ١٩٦٤ قد زاد على اختصاص قاضي المحكمة المدنية العليا بهذه المسائل الثلاثة اختصاصا بحراسة الدستور (٢) فلاي شخص ان يطلب من المحكمة المدنية العليا حماية أى حق من الحقوق الممنوحة بموجب الدستور او تطبيقها ، وللمحكمة العليا السلطة في اصدار جميع الاوامر اللازمة والمناسبة لكي تكفل لمقدم الطلب الاستمتاع بأى من الحقوق المذكورة (٣) ثم كانت « الهيئة القضائية هي حارسه الدستور ولها اختصاص النظر والحكم في اية مسألة تشمل تفسيره .

وتختص المحكمة العليا تبعا لذلك :

(١) بالنظر في الدعاوى الدستورية التي يرفعها الافراد ضد الحكومة فيما يتعلق بالحقوق الاساسية المنصوص عليها في الدستور .

(ب) تفسير الدستور ، وذلك سواء بمناسبة نظر دعوى من الدعاوى المذكورة سابقا ، او بناء على طلب تقدم به الحكومة كهيئة تنفيذية (٤) .

تفسير القضاء السوداني لعبارة « في حدود القانون »

وقد دعت عبارة « في حدود القانون » التي تتردد في النصوص المقررة للحريات والحقوق العامة القضاء السوداني الى التقصى عن التفسير اللائق لها، وخلص الى النقاط الآتية :

١ - ما من تعريف دقيق لهذه العبارة ينطبق على جميع القضايا ، بل يجدر استخلاص الأغراض والمعاني التي تتضمنها كلمات تلك العبارة بالنسبة لظروف كل قضية على حدة .

(١) راجع في ذلك المنشور المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١٦ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٥/١/١ .

(٢) راجع في هذا الصدد ص ٢٢ من بحث ايجون جوتمان المشار اليه ، وفيه يؤكد ان قاضي المديرية ليس له ان ينظر أية دعوى دستورية متعلقة بالحقوق الاساسية التي قررها الدستور المؤقت للمواطنين .

(٣) المادة ٨ من الدستور المذكور .

(٤) د . عبد الجواد - المرجع السابق ص ٨٦ و ٨٧ . مجلة القانون والاقتصاد العدد الاول من السنة ٣٦ .

وبطبيعة الحال يجب ان تقتفى محكمة التنازع اجراءات وقواعد خاصة بها فلا هي ملزمة باتباع قواعد المرافعات المدنية ولا هي ملزمة باتباع قواعد المرافعات الشرعية ، بل هي تبتدع لنفسها ما يتناسب من قواعد واجراءات مع الوظيفة المطلوبة منها (١) .

الاختصاص النوعي المبتدئ

يختص القضاة (٢) بجميع درجاتهم في النظام القضائي السوداني - حتى قضاة المحكمة العليا بالنظر في دعاوى مبتدئة Original Jurisdiction كل في حدود اختصاصه فكل القضاة السودانيون يجلس كل منهم كقاض فرد Judges sitting singly للفصل في دعاوى ترفع اليه ابتداء حسب اختصاص نوعي يحدده قانون القضاء المدني السوداني (٣) .

وهذا الاختصاص النوعي المبتدئ يمكن ان نوجزه في الآتي :

١ - يختص القاضي الجزئي من الدرجة الثالثة بالنازعات التي لا تتعدى الثلاثين جنيها في بعض الحالات ، او الخمسين جنيها في بعض الحالات الأخرى .

٢ - يختص القاضي الجزئي من الدرجة الثانية بالنازعات التي لا تقل قيمتها عن ثلاثين او خمسين جنيها والتي لا تتعدى قيمتها مائة جنية .

٣ - يختص القانون الجزئي من الدرجة الأولى بالنازعات مهما كانت قيمتها على الاقل من مائة جنية ، والا تدخل في اختصاص القضاة الاعلى منه ، وهم قضاة المديرية وقضاة المحكمة العليا .

٤ - يختص قاضي المديرية :

(١) بالتفليس .

(ب) وسائل الاحوال الشخصية لغير المسلمين

فيما عدا ما يدخل في اختصاص المحاكم المحلية بطبيعة الحال .

(١) جوتمان - المرجع السابق - ص ٤١ و ٤٢ .

(٢) غير الشرعيين .

(٣) المادة ٢٣ وما بعدها .

واستطرد حكم قاضي المحكمة العليا المذكور الى القول بان الدستور المكتوب يحتاج الى تفسير نهائي، وتقوم بهذا الدور الهيئة القضائية . ويكتب الدستور حتى لا يخطئ أحد في الحدود المرسومة للتشريع . والدستور السوداني قد نص صراحة على حق الهيئة القضائية في مراجعة القوانين حسب نصوص المادة الثالثة والمادة الثامنة والمادة التاسعة والتسعين سالف الاشارة اليها . ومؤدى مراجعة الهيئة القضائية للقوانين أن تقرر ما اذا كان التشريع دستوريا ام لا ، وما اذا كانت الاوامر واللوائح والقوانين قد تولت على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور وجعل المحكمة حارسا عليها (١) .

مدى رقابة القضاء السوداني على أعمال الإدارة :

أثار الاستئناف رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ أمام محكمة الاستئناف العليا بالخرطوم مسائل على غاية من الأهمية في صدد مدى ولاية الهيئة القضائية في إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون . وقد انتهى الحكم الصادر في هذا الاستئناف (٢) بجلسته ٢٨ من إبريل ١٩٥٨ الى القول بأن السلطة الإدارية اذا تجاوزت حدودها فانها تخضع لرقابة القضاء . وليس للمحاكم سلطة الرقابة على أوامر جهات الإدارة للحد من تجاوز استعمال السلطات . فحسب بل أيضا لمنع أساءة الاستعمال فعلا ، ذلك أن مباشرة السلطة لفرض غير مشروع لا يعتبر تنفيذا للسلطات المشروعة للأفراض التي من أجلها صدر القانون . وقد تبدو الأعمال مشروعة لأول وهلة لكنها تبطل اذا صدرت أو نفذت لأغراض خاطئة ، أو تمت بإجراءات غير صحيحة (٣) .

فاذا كانت « لجنة المباني » - هي جهة من جهات الإدارة - قد خولت سلطات واسعة بمقتضى لوائح الحكومات المحلية ، فيجوز لها أن تأمر بهدم أية مباني مهما بلغت قيمتها متى أصبحت هذه المباني خرابا أو آيلة للسقوط بدرجة تصير معها غير صالحة

٢ - تقرر هذه العبارة الضمانات للأفراد ضد كل إجراء حكومي يكون فيه اعتداء على حقوق الأفراد ، سواء كان ذلك الإجراء تشريعيًا أو تنفيذيًا متى كان العيب الذي شابته ناجما عن محاولة تطبيق قانون باطل أصلا أو عن عدم اتباع إجراءات القانون اتباعا صحيحا .

٣ - اذا كان لا حدود للضمان الدستوري ضد حرمان الفرد من حقه في الحياة والحرية أو المال دون اتباع الإجراءات التي رسمها القانون ، فانه لا يعصد بذلك الضمان تقييد السلطات التي يباشرها البوليس في حدود القانون . ومن ثم لا يجب تفسير تلك الضمانات على انها تتناقض مع مبدأ لا يقل أهمية عن مبدأ الضمانات المذكورة بالنسبة لحفظ الأمن والسلام ، وهذا المبدأ يقضي بأن تخضع ممارسة الملكية والمكنتات التي تخولها لصاحبها لالتزام قانوني مؤدا عدم الاضرار بمصلحة الجماعة (١)

القضاء السوداني ورقابة دستورية القوانين :

في الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٦٦ اصدر السيد صلاح حسين قاضي المحكمة العليا حكما هاما في صدر حماية القضاء السوداني للحريات والحقوق العامة قرر فيه أن دستور السودان قانون أساسي ، وانه يعلو القوانين الحالية والقادمة حسب نص المادة الثالثة منه التي نصت على أن « تسود أحكام هذا الدستور على جميع القوانين القائمة المستقبلية » . وتلقى من أحكام هذه القوانين ما يتعارض مع أحكام هذا الدستور بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض » وان الفصل الثاني من الدستور المذكور يعالج الحقوق الأساسية . وتنص المادة الثامنة على ان للمحكمة العليا حق النظر في أي تقول على الحقوق التي كفلها الفصل الثاني . ونصت المادة التاسعة والتسعون على ان الهيئة القضائية هي حارسة الدستور ، وهي التي تفصل في أي أمر يتعلق بتفسير الدستور أو كفالة الحقوق والحريات المنصوص عنها في الفصل الثاني . وتعطى هاتان المادتان المحكمة العليا سلطة النظر في أعمال السلطة التشريعية والتنفيذية حتى لا تخرج عن حدودها التي رسمها الدستور .

(١) نشر هذا الحكم في الجرائد السودانية الصادرة في حينه ، وقد استرشدنا هنا بالعدد رقم ٤٩٣٦ من جريدة « الأيام » .

(٢) أصدر الحكم رئيس القضاء أبوونان والقاضيان د. س. سوني وبابكر عوض الله .

(٣) راجع ترجمة لحكم محكمة الاستئناف العليا المذكور بالجموعة التي ترجمها وأصدرها الأستاذ هنري رياض والأستاذة كرم شفيق المحاميان بعنوان « أشهر الأحكام السودانية » طبعة « دار الثقافة » بيروت - ص ١٧٥ وما بعدها .

(١) راجع في هذا الصدد حيثيات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا بالخرطوم في الاستئناف رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ بجلسته ٢٨/٤/١٩٥٨ وسنعود اليه بالتفصيل فيما بعد .

ثانياً - يجب أن تحاول بامانة ان تبت في الموضوع بما يتفق والعرض الذي منحت من اجله سلطه الفصل في النزاع ، والا تحاول استغلال الموضوع بصوابها او لمن توترهم بالا فضليه او من ترغب في محاباته دون وجه حق .

ثالثاً - يجب أن تكون أغراضها مستقيمة وشريفة ، وسلوكها منزها عن الهوى ، بعيدا عن المؤثرات الخارجية .

ولكى تقرب الامر من الأذهان نذكر انه قد قضى بأن اعطاء شهادة من طبيب مستخدم بالحكومة على ان موظف التلغراف يشوم من صمم لاصوات التلغراف يعتبر قرارا جائز الطعن فيه امام القضاء بطريق اعلان بالتظلم من قرار قضائي (١) .

وفي قضية آدم بشارة وآخرين ضد مدير الفاشر (٢) قررت المحكمة انها بصدد استئناف ضد قرار اداري أصدره الحاكم الاداري لاقليم الفاشر في نزاع على الحدود بين مدينتين داخلتين في نطاق مديريته . وقد أوضحت المحكمة ان الطعن بالاستئناف في القرارات الادارية امام القضاء ليس حقا طبيعيا *Natural Right* بل لا يكون حقا الا بالنص عليه في القانون *Created by Statute* ولما كان القرار الذي وجه اليه الاستئناف في الحالة المعروضة قد أصدره حاكم الاقليم في نطاق سلطته كرجل ادارة مسئول عن الامن في اقليمه ازاء خلاف استحکم وترتب عيه الاخلال بالسكينة وتوالت الاضطرابات التي ترتب عليها مقتل أربعة أشخاص مؤخرا - لما كن اقرار كذلك فهو قرار اداري لا يدخل في ولاية القضاء التعرض له .

واستطردت المحكمة تقول في حكمها ان من القواعد الاصولية المسلم بها في القانون الدستوري ان الرقابة على السلطة الادارية انما تمارس اساسا من خلال الاجهزة الرئاسية في الادارة ذاتها ، ثم من خلال المسؤولية الوزارية امام البرلمان في النهاية . ولا تملك المحاكم ان تعمل رقابتها على الادارة اذا لم يخولها القانون ذلك صراحة الا اذا تجاوزت سلطاتها او اساءت استعمالها . فاذا لم يتوافر احد هذين السببين (النص الصريح أو اساءة

للسكنى او في حالة ما تكون تلك المباني على صورة ضاره بالعمارة نفسه أو بالجيران أو بالجمهور . وعلى ذلك فاذا اصدرت الادارة ممثلة في اللجنة المذكورة امرا بهدم مبنى لم تتوافر فيه الشروط التي تجعله مستاهلا للهدم ، او دون أن تتبع الاجراءات التي تكفل ما يتطلبه القانون لأفراد المواطنين من ضمانات وفي مقدمتها الاستماع الى اقوال صاحب البناء المذكور ومعاينته وغير ذلك من الاجراءات التي يتطلبها ان يصدر امر الهدم في صدد مبنى مستاهلا للهدم حقا - مثل هذا القرار يخضع لرقابة المحاكم المدنية العادية في السودان ، وتتولى النظر في الدعاوى التي ترفع بشأنها من الافراد مثلما تنظر في غيرها من الموضوعات المدنية والجنائية . وتختص بولاية النظر في هذه الموضوعات الادارية المحاكم العليا دون غيرها عادة (١) .

وتتولى المحاكم المدنية في السودان اختصاص النظر في الدعاوى المقامة عن قرارات ادارية على اساس من النصوص القانونية التي كثيرا مارست اجراءات محددة للاستئناف امام القضاء او من القواعد العامة في القانون التي تجوز توجيه اعلان بالحضور امام القضاء للتظلم من قرار قضائي .

ولهذا كلما كنا بازاء قرار قضائي ماس بصالح فرد من الافراد فلهذا الفرد أن يلجأ الى القضاء متظلما منه . ولكن متى تصدر الادارة قرارا قضائيا ؟

تصدر الادارة مثل هذا لقرار متى كانت جهة الادارة شخصا خوله انقانون سلطه الفصل في منازعة تتصل بحقوق الافراد ، واصدرت في منازعة من هذا القبيل قرارا يبت فيها ، فان هذا القرار يخضع لرقابة القضاء في السودان عن طريق اعلان بالتظلم متى شابه تجاوز لاستعمال السلطة . ويعنى ذلك أن جهة الادارة في هذا المقام يجب ان تراعى ثلاثة شروط :

أولا : يجب ان تدقق النظر في النزاع وتستعمل القدرة العقلية في الوصول الى النتائج المنطقية المقبولة في موضوع النزاع .

ويعنى هذا مثلا وبالضرورة أن على جهة الادارة تلك الا تقوم بالفصل في موضوع سبق أن افصحت عن رأيها فيه من قبل

(١) راجع في ذلك حيثيات الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ سالف الإشارة اليه وص ٦١ وما بعدها من القضاء الاداري والدستور في السودان لهري رياض .

(٢) راجع ص ١٥٦ وما بعدها من :
The Sudan Law Journal and Reports - 1964.

(١) هنري رياض - القضاء الاداري والدستور في السودان - ص ٦١ .

القضائية وهي بحسب القوانين التفصيلية المعمول بها شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصت بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعل لها وحدها التصرف فيها تحت إشراف وزير العدل ومراقبته الإدارية ، فهي بحكم وظيفتها مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق لا يمس مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أياً تبعية إدارية في أداء شئون وظيفتها (١) .

وتختص النيابة العامة في السودان :

أولاً - بالدفاع عن الحكومة أمام القضاء المدني :

فلا يجوز رفع دعوى ضد الحكومة أو ضد أى موظف عام عن فعل أسند إليه بصفته واثناء قيامه بواجبات وظيفته الرسمية إلا بعد أن يقوم المدعى أو تقوم المحكمة التى تقدم إليها صحيفة الدعوى بإبلاغ النائب العام بإعلان كتابى بطلبت المدعى أو بالنسبة فى اتخاذ الاجراءات .

كما يقوم ديوان النائب العام بتمثيل الحكومة أمام المحاكم المدنية ولجان التحكيم ، سواء أكانت الحكومة مدعية أو مدعى عليها ، بل أنه يقوم فى بعض الأحيان بتمثيل المجالس البلدية فى بعض القضايا (٢) .

ثانياً - الفتوى والتشريع - فالنيابة العامة فى السودان تقوم بإبداء الراى فى المسائل القانونية التى تطلب اليها الوزارات والمصالح الفتوى فيها . ويلاحظ أن الرجوع الى ديوان النائب العام بطلب الفتوى ليس وجوبياً على جهات الادارة . ويحدث كثيراً أن تتخذ بعض الأجهزة الادارية قرارات فى موضوعات قانونية قبل استشارة النيابة العامة . كما أن الفتوى التى تصدر من النيابة المذكورة فى موضوع طلب فيه النصح منها ليس ملزماً لجهة الادارة التى طلبتها . وقد طالب كثير من رجال القانون فى السودان أن ينص قانوناً على التزام جهات الادارة باستشارة ديوان النائب العام ، وبالتقيد بالراى الذى يشير به فى فتواه (٣) .

كما يتولى ديوان النائب العام صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة . وقد طالب رجال

استعمال السلطة وتجاوزها) فليس بالإمكان أن تتصدى المحاكم للقرار الإدارى . أما إذا توافر أحد السببين فإن القرار المعروض لن يكون قرراً إدارياً *Administrature decision* بل سيكون قرراً قضائياً *Judicial decision* وهذا هو القرار الذى يخضع فى رقابته لولاية القضاء دون القرار الإدارى . وتخضع هذه التفرقة لمحض تقدير القاضى الذى له أن يزن الأمور فى كل حالة مطروحة عليه على حدة دون اعتداد لزماً حتى بسابقة من نوعها .

وقد ضربت المحكمة فى حكمها أمثلة لحالات أجازت فيها القوانين السودانية اللجوء الى القضاء طعناً فى القرارات الادارية .

١ - ومنها حالة القرار الذى يصدره وزير المالية بشأن الضرائب على الأرباح التجارية والرخص *Traders Licence and Taxation of Busine Profits Ordinance 1930* . فللتاجر أن يستأنف الى المحكمة العليا قرار وزير المالية .

٢ - ومنها قانون الحكومة المحلية لسنة ١٩٥١ الذى يجيز لمن يرفض قيد اسمه فى الكشف الانتخابية أن يلجأ الى القضاء المحلى .

٣ - ومنها قانون إعادة تخطيط المدن لسنة ١٩٥٦ الذى أجاز لمن يتضرر من التعويض المقدّر له عن عقاره أن يلجأ الى المحكمة العليا .

وبإيجاز فقد رأينا أنه ما لم ينص القانون على الحق فى الطعن بالاستئناف فإن القرار الإدارى لا يدخل فى رقابة القضاء (ويصبح قرراً قضائياً) إلا فى حالة تجاوز السلطة التى يقررها القاضى . أما فى هاتين الحالتين فليس للفرد الذى يتضرر من تصرف أو قرار إدارى إلا أن يلجأ الى التظلم منه رياسياً أو الى الوزير المختص .

النيابة العامة والدعوى الجنائية

أنشئ منصب النائب العام فى السودان سنة ١٩٠٤ . وقد اتسع عمل النائب العام وكثر معاونوه على مر السنين . على أن النيابة العامة فى السودان ليست جزءاً من الهيئة القضائية . ويعامل وكلاء النائب العام باللوائح العامة التى يخضع لها سائر موظفى الدولة .

وفى مصر تعتبر النيابة العمومية من النظم المهمة فى الدولة أشارت الدساتير اليها فى كلامها عن السلطة

(١) حكم محكمة النقض المصرية فى ١٩٣٢/٢/٣١ .

(٢) هنرى رياض - القضاء الإدارى والدستور فى السودان

- ص ١٠١ و ١٠٢ .

(٣) هنرى رياض - المرجع السابق - ص ١٠٣ وما بعدها .

نيابة عن المجتمع (١) ومن شأن ذلك أن يجعل دور النيابة العامة في القيام بدور الاتهام في الميدان الجنائي دورا ثانويا ولكنه مع ذلك دور لا يستهان به .

اقامة الدعوى الجنائية :

الأصل في النظام القضائي السوداني أن للمجنى عليه في أية جريمة وللمضروب منها أن يوجه الاتهام إلى الجاني مباشرة ، وذلك بأن يتقدم بشكواه إلى القاضي المختص محررا بذلك الدعوى الجنائية (٢) .

ويشير هذا الأسلوب السوداني في الاتهام نظام تحريك الدعوى العمومية من المدعى المدني في القانون المصري ، وهو النظام المعروف أيضا « بالدعوى المباشرة » فقد سمح القانون المصري لكل من أصابه ضرر من الجريمة سواء أكان مجنيا عليه فيها أم لا بتحريك الدعوى في مواد الجنح والمخالفات الواقعة من غير الموظفين ومأمودي الضبط ، وذلك بأن يرفع المضروب دعواه مباشرة أمام المحكمة المختصة (٣) . مع تكليف خصمه بالحضور أمامها ، إذا لم تكن النيابة العمومية الآمنة على الدعوى الجنائية قد رفعت هذه الدعوى أو أجرت أي تحقيق في الواقعة من قبل .

والأصل في النظام القضائي الانجلوساكسوني أن المحكمة الجنائية غير مخصصة الادعاء أمامها مدنيا بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الجريمة التي تنظرها ، بل أن الادعاء الفردي أمامها إنما هو ادعاء جنائي بتحريك الدعوى الجنائية وحدها . وإذا كان المضروب من الجريمة يريد الحصول على حكم بالتعويض عما لحقه من أضرار من جرائمها فإمامة الحاكم المدنية يرفع دعواه بالتعويض أمامها .

على أن النظام القضائي السوداني تخلف من هذا الفصل بين القضاء الجنائي والنظر في الادعاء

(١) راجع د. محمد محيي الدين هوش - القانون الجنائي ، إجراءاته في التشريعين المصري والسوداني . جزء أول ص ١٩ وما بعدها .

(٢) وذلك إلا في الحالات التي علق فيها القانون السوداني اتخاذ الاجراء الجنائي على شكوى أو إذن من شخص معين بالدات، ومن هذا القبيل على سبيل المثال الجرائم المرتكبة ضد الحكومة وجرائم الفتنة ، فهذه لا يجوز اقامة الدعوى الجنائية في صندها إلا بأذن سابق من وزير الداخلية أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة - راجع أمثلة أخرى ص ١٢١ وما بعدها من الدكتور محيي الدين هوش - القانون الجنائي : إجراءاته في التشريعين المصري والسوداني سالف الإشارة إليه .

(٣) ولو كانت محكمة الجنائيات .

القانون في السودان تطوير العمل في « قسم التشريع » بديوان النائب العام حتى لا يظل « عمل هذا الديوان محصورا في نطاق روتيني لا يتعدى تحضير القوانين الجديدة دون أن يكون له ضلع هام في مراجعة القوانين وتطويرها بما يتمشى وحاجة البلاد » واقترح « أن يوسع قسم التشريع في هذا الديوان ، وأن يكون ميدانا للبحث والدراسة ، وأن يتسنى من وقت لآخر تكوين اللجان اللازمة تحت قيادته لدراسة القوانين المختلفة وادخال الاصلاحات اللازمة عليها اسوة ببلدان العالم الأخرى » (١) .

ومتى روعي أن السودان بحاجة ماسة إلى مراجعة شاملة لتشريعته حتى تتمشى مع تقدمه الحديث وبخاصة أن الكثير منها قد طال الأمد على وضعها - متى روعي ذلك فإنه يبين مدى أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه ديوان النائب العام في المرحلة الحاضرة من حياة السودان .

ولا يقتصر هذا الدور على مجال التشريعات بل أن مجال مراجعة اللوائح الإدارية السابقة يحتاج إلى أن يعهد إلى ديوان النائب العام بفحص تلك اللوائح وتنسيقها وتقديم المقترحات لاصدار لوائح جديدة تتفق وتطور الإدارة الحكومية والحياة الاجتماعية (٢) .

وواضح مما تقدم أن النيابة العامة في السودان تقوم به في الجمهورية العربية المتحدة كل من إدارة قضايا الحكومة التي ينظمها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ والقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة وينظمه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ثالثا - باختصاص جنائي محدود : فضلا عما

تقدم فإن قانون الإجراءات الجنائية في السودان يجيز للنائب العام أو أي شخص يعينه النائب العام أن يتولى الادعاء (٣) . ويلاحظ أن القانون السوداني بأخذ بنظام الاتهام الشخصي أو الفردي المتطور إلى النظام الشعبي وذلك على أساس أن الفرد هو صاحب الحق في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها

(١) راجع مذكرة المستشارين القانونيين الذين يعملون بديوان النائب العام المؤرخة ١٩٦٤/١١/٢٣ وقد عرضها الاستاذ هنري رياض في مؤلفه سالف الذكر - ص ١٠٢ .

(٢) هنري رياض - المرجع السابق ص ١٠٢ وما بعدها .

(٣) المادة ٢١١ منه .

المباشرة « في النظام القضائي المصري وبين نظام تحريك الدعوى الجنائية من المضرورة من الجريمة في النظام القضائي السوداني ، ذلك أن الشكوى الفردية التي تتحرك بها الدعوى الجنائية في السودان ليست ادعاء متغيا بل هي اتهام حقيقي الى شخص بارتكاب جريمة ومطالبة بتوقيع العقاب عليه طبقا لما ينص عليه قانون العقوبات ، وهو الأمر الذي لا يملكه رافع الدعوى المباشرة في مصر إذ لا تتعدى دعواه المطالبة بالتعويض المدني عما لحقه من أضرار من جراء الجريمة المرتكبة . ويظل ثمة انفصال بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية في القانون المصري ، فإذا نزل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه أثناء نظرها أمام القضاء فلا يؤثر ذلك على السير في الدعوى الجنائية (١) .

كما تختص المحاكم عموما في النظام القضائي السوداني بتحريك الدعوى الجنائية في الجرائم المعلق اتخاذ الإجراءات فيها على إذن (٢) إذا وقعت أمامها أو علمت بها أثناء أي إجراء قضائي . وتعتبر الإجراءات التي تتخذها المحكمة - سواء أكانت جنائية أو مدنية أو شرعية - في هذه الحالة كما لو كانت محركا بناء على شكوى ، ويتولى القاضي المرسلة اليه الأوراق - وهو قاض من الدرجة الأولى أو الثانية - باتخاذ إجراءات التحقيق اللازمة ثم يحيل الدعوى الى المحكمة الجنائية المختصة بنظر الجريمة طبقا للقانون (٣) .

ويقصر اختصاص المحاكم السودانية في هذا المقام على تحريك الدعوى الجنائية دون النظر فيها . على أنه بالنسبة لبعض تلك الجرائم المنوه عنها يكون للمحاكم الجنائية والمدنية دون الشرعية بعد تحريكها للدعوى الجنائية أن تنظرها وتقضي فيها بنفسها ومن قبيل هذه الجرائم جريمة الامتناع عن حلف اليمين ، وجريمة الامتناع عن التوقيع على الاقرار (٤) .

(١) إلا في الجرائم التي يقتضى لرفعها تقديم شكوى من شخص معين أو استدلانه في رفعها فان النزول عن الدعوى المدنية يستتبع انقضاء الدعوى العمومية في أي حالة تكون عليها الدعوى حتى صدور حكم نهائي فيها .

(٢) من موظفين أو محكمة أو قاضي المحكمة العليا المختص أو ممثل الحكومة على حسب الأحوال - المادة ١٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية السوداني .

(٣) راجع الدكتور محيي الدين عوض - المرجع السابق - ص ١٤٩ وما بعدها .

(٤) المادة ١٥٥ و ١٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية السوداني .

المدنى بالتعويض وذلك على الأخص أن القاضى الجنائى قد يكون أقدر من زميله القاضى المدنى من تلمس مدى الاحقية فى التعويض بسبب وجود كل مقومات الجريمة ومن ثم كل مقومات الفعل الضار مطروحة أمامه ، فاجاز القانون السودانى للمحكمة الجنائية عندما تثبت الأدلة أمامها التحكم الى جانب العقوبة التى يستأهلها قانونا بغرامة يجوز أن تأذن المحكمة الجنائية بمنحها كلها أو بعضها للمجنى عليه أو للضرورة للتعويض عن الضرر الذى أحدثته الجريمة المرتكبة ، وذلك عندما ترى المحكمة امكان الحصول على تعويض على قدر من الاهمية برفع دعوى مدنية ، كتعويض مشترك حسن النسبة عن مال ارتكبت الجريمة بالنسبة له وأجبر هذا المشتري على التخلّى عنه أو دفع المصاريف التى تنفق فى العلاج الطبى لشخص اصابه المتهم بضرر وكان ذلك الضرر متصلا بالجريمة .

وهذا ما قضت به المادة ٣١١ من قانون الإجراءات الجنائية السودانى - معدلة - على أنه فضلا عن الغرامة التعويضية التى يجوز للقاضى الجنائى أن يحكم بها على الجانى ، فان للمحكمة الجنائية أيضا إذا أدانت المتهم ، سواء أصدرت حكما بالعقوبة أم لا ، أن تأمره بدفع تعويض لاي شخص اصابه ضرر من الجريمة إذا كان التعويض من الممكن - فى رأى المحكمة - الحكم به إذا ما رفعت دعوى مدنية . على أن مقدار هذا التعويض المحكوم به مضافا اليه مبلغ الغرامة التعويضية التى يحكم بها على نحو ما تقدم يجب ألا تزيد عن ضعف مقدار أية غرامة يمكن أن تقضى بها المحكمة فى حكمها (١) .

على أن المضرورة من الجريمة يبقى له على الدوام أن يلجأ الى المحكمة المدنية لتحكم له بتعويضه كاملا . وهى تدخل فى اعتبارها عند تقدير التعويض المدنى ما سبق أن حصل عليه من تعويض وغرامة بالحكم الجنائى (٢) .

وإذا كانت « الدعوى المباشرة فى القانون المصرى من الآثار الباقية عن نظام الاتهام الشخصى القديم والذى تطور فى الانظمة اللاتينية والمصرية الى اتهام تتولاه النيابة العامة نائبة عن المجتمع - إذا كان ذلك فانه يجب أن تلاحظ الفارق بين « الدعوى

(١) الامر التشريعى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠ .

(٢) راجع الدكتور محمد محيى الدين عوض - القانون الجنائى اجراءاته فى التشريع المصرى والسودانى - الجزء الاول - ص ٢٠٢ وما بعدها .

المحكمة ليقدم ما لديه من أسباب تبرر عدم مغادرته المنطقة والإقامة في مكان آخر . وللمحكمة في حالة عدم تقديم هذه الأسباب أو عدم اقتناعها بها أن تصدر إليه أمرا بالمغادرة (١) .

وإذا أبلغ القاضي من الدرجة الأولى أو الثانية عن وجود أحد من معتادي الإجرام في دائرة اختصاصه ، جاز له أن يعلنه بالمثل أمام المحكمة لاستجوابه ، أو ليقدم تعهدا بكفالة يلتزم فيه بحسن السلوك مدة لا تتجاوز السنتين ، فإذا لم يرد على استجوابه بأسباب مقنعة أو رفض تقديم التعهد المطلوب منه دون اعداد مقبولة ، فللقاضي أن يأمر بوضعه تحت مراقبة البوليس (٢) .

كما يجوز للقاضي أن يأمر بالقبض على مثل هذا الشخص إذا رأى - بناء على تقرير من البوليس أو بناء على أي بلاغ آخر - ما يدعو إلى الخوف من أن يرتكب اخلافا بالأمن أو اقلاقا للراحة العمومية إذا ظل طليقا ، وأن في اعتقاله ما يحول دون ذلك (٣) .

وإذا قام اجتماع غير مشروع وهو كل تجمع لم يصدر بشأنه ترخيص أو خولفت في شأنه شروطا لترخيص فلكل قاض - أوضابط بوليس - أن يأمر المجتمعين بالتفريق . فإذا تعذرت تفرقة الجمع بالمخالفة لمقتضيات الأمن فلاكبر قاض موجود أن يأمر القوات العسكرية بتفريقه إن لم يكن ثمة وسيلة أخرى للتفرقة (٤) .

وإذا تسلم القاضي من الدرجة الأولى أو الثانية تقريرا من البوليس أو أي بلاغ آخر ، وسمع البينة على صحة ما جاء به ، وإيقن أن إحدى جرائم الازعاج العام (٥) ترتكب ، جاز له أن يصدر أمرا مشروطا يطلب فيه إلى المبلغ ضده أما أن يوقف ارتكاب الجريمة ويزيل أسبابها أو ما ترتب عليها بالكيفية المحددة بالأمر وفي الوقت المعين له ، أو أن يمثل أمام القضاء في ميعاد يحدده الأمر ليطالب نقض هذا الأمر أو تعديله .

(١) الأمر التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٤٥ - د . محيي الدين عوض - القانون الجنائي : إجراءاته - الجزء الأول - ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) المادة ٨٢ من قانون الإجراءات .

(٣) المادة ٨٣ من قانون الإجراءات .

(٤) المادتان ٩٥ و ٩٧ من قانون الإجراءات .

(٥) النصوص عليها في المواد ٢٢٤ وما بعدها من قانون العقوبات .

وتقترب هذه الناحية في النظام القضائي السوداني مما هو مقرر في النظام القضائي المصري للمحاكم المدنية والجنائية من عقاب الجنب والمخالفات التي تقع أمامها (١) .

كما خول القانون المصري لمحكمة الجنايات سلطة توجيه الاتهام في دعوى مرفوعة أمامها إلى متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو بخصوص وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم ، أو أن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها . كما منح القانون محكمة الجنايات سلطة تعيين أحد أعضائها للقيام بالتحقيق تكون له جميع سلطات قاضي التحقيق . وهذا ما يعرف في القانون المصري « بحق التصدي » وقد خوله أيضا لمحكمة النقض في حدود ضيقة (٢) .

دور السلطة القضائية في منع الجرائم :

تقوم في النظام السوداني سلطة تتولى منع ارتكاب الجرائم . وتتمثل هذه السلطة المنع في رجال البوليس ، والمشايخ والخبراء العموميين ، وقضاة الدرجتين الأولى والثانية .

فإذا وصل إلى علم القاضي من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية أن ثمة شخصا يرجع اقدامه على ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون ، فله أن يكلفه بالحضور أمامه لاستجوابه وله إذا اقتضى الأمر :

(١) أن يأمر بوضعه تحت رقابة البوليس . على أن يعرض هذا الأمر على قاضي المحكمة العليا أو قاضي المديرية المختص لتأييده .

(ب) أو يكلفه بتقديم تعهد - بكفالة وبغير كفالة - بالامتناع عما يمكن أن يعكر صفو الأمن وإذا رفض تقديم هذا التعهد الذي يسرى لمدة سنة فللقاضي أن يتحقق منه عن السبب في هذا الرفض (٣) .

كما أنه متى أبلغ القاضي بأن وجود شخص معين في المنطقة التي يوجد فيها يتعارض مع صوالح الأمن العام فللقاضي أن يصدر إليه تكليفا بالمثل أمام

(١) راجع في هذا الصدد المواد ١٢٥ و ١٢٦ و ١٣١ من قانون

المرافعات والمواد ٢٤٣ و ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٢) راجع المواد ١١ و ١٢ و ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية

المصري .

(٣) راجع دكتور محمد محيي الدين عوض - القانون الجنائي : إجراءاته في التشريع المصري والسوداني - الجزء الأول -

ص ٢٦٦ وما بعدها .

القضائية ، ومن ثم له الاشراف الكامل على اعضائها فله ان يطلع على يومية التحرى اثناء جمع الاستدلالات (١) . فاذا ما رفع اليه التقرير الابتدائي اشار بتوجيهاته الى البوليس ، وطلب مزيدا من التحريات كما له ان يوقف التحريات ويضطلع هو او من ينوبه من القضاة المرؤوسين له بمواصلة التحقيق والتحري (٢) .

وبعد ان يفرغ ضابط البوليس من تحرياته يحضر التقرير النهائي ويرفعه مصحوبا بيومية التحري الى القاضى المختص . ويرسل اليه ايضا المتهم اذا كان مقبوضا عليه . ويحفظ القاضى الاوراق المرفوعة اليه اذا رآى انه لا محل للسير في الدعوى ، فقد نصت المادة ١٣٩ على انه يجوز للقاضى الذى اتصل بالجريمة المدعى وقوعها ان يرفض اتخاذ الاجراءات فى الدعوى اذا رآى بعد استجواب الشاكي (٣) او بعد الاطلاع على نتيجة التحريات التى اتخذت بناء على الباب الثانى عشر (٤) أو بناء على المادة ١٣٨ (٥) انه ليس هناك أساس كاف لاتخاذ تلك الاجراءات . ويجب عليه فى هذه الحالة ان يبدى باختصار الاسباب التى من اجلها يرفض اتخاذ الاجراءات ، ويخلى سبيل المحجوز أو المفرج عنه بضمان .

اما اذا رأى القاضى ان الدعوى صالحة لاتخاذ اجراءات فيها ، فاما ان يقوم بتحقيق الواقعة ، واما ان يقوم بالمحاكمة عنها اذا كان مختصا بها ، او يحيل الاوراق الى القاضى المختص ، فقد نصت المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه متى اقتنع القاضى عند اتصاله بالجريمة ان هناك اساسا كافيا لاتخاذ الاجراءات وجب عليه بعد اصدار تنبيه بحضور المتهم - مالم يكن فى الحراسة او مفرجا عنه بكفالة - ان يقوم بالتحقيق فى الجريمة او يقوم بالمحاكمة عنها طبقا لاي من البابين السادس عشر او السابع عشر بشرط ان يكون ذلك من اختصاصه .

واذا اعتقد القاضى الذى اصدر امرا مشروطا (١) ان ثمة تدابير عاجلة ان تتخذ لدرء خطر محقق بالجمهور او منع ضرر جسيم حال به جاز له ان يوجه امرا وقتيا الى من صدر ضده الامر المشروط يطالبه فيه بان يتلافى هذا الضرر او الخطر حتى يفصل فى الموضوع . فاذا لم يستجب الى ذلك فورا او لم يكن فى الامكان اعلانه بالامر فى الحال ، جاز للقاضى ان يتخذ بنفسه التدابير التى يراها ملائمة .

سلطة جمع الاستدلالات او الضبط القضائي :

اذا لم تؤت الاجراءات الوقائية او المنعمية ثمرتها ووقعت جريمة من الجرائم بدات سلطة الضبطية القضائية عملها فتتلقى التبليغات الجنائية وتنشط للكشف عن الجريمة (٢) . وسلطة الضبط القضائي يراسها فى الجمهورية العربية المتحدة النائب العام ومن افرادها رجال الشرطة .

ويقوم بسلطة الضبطية القضائية فى السودان رجال الشرطة اساسا فيتلقون التبليغات الجنائية ، وينتقلون الى محل الواقعة لعمل المعاينات وجمع الايضاحات المتعلقة بالجريمة ، ويستعينون بالخبراء لفحص الآثار المادية التى قد توجد فى محل الحادثة وبصفة عامة يقومون بعمل التحريات ويجمعون الاستدلالات ضد من يظن انه الجاني . ويتعقبونه حتى يضبطوه (٣) . على ان للقضاة ايضا مزاولة اعمال سلطة الضبطية القضائية فى السودان .

فقد نصت المادة ١٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لم يقتنع القاضى بوقوع الجريمة التى شرع فى النظر فيها جاز له ان يباشر التحري فيها بنفسه او يامر اى قاض آخر مرؤوس له او رجل بوليس بمباشرة التحري ، وله ان يفعل ذلك ان استحسنته لاي سبب آخر . ويحصل هذا التحري على قدر الامكان بالكيفية وبالسلطة التى يباشر بها التحري بمقتضى البابين الثانى عشر ، فان كان قد سبق البوليس وتحري فى الواقعة اعتبر التحري الحاصل منه اتماما لتحري البوليس .

وفيه من نصوص قانون الاجراءات الجنائية ان القاضى فى دائرة اختصاصه هو رئيس الضبطية

(١) المادة ١٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية معدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤ .

(٢) المادة ١١٤ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الاجراءات .

(٣) اذا كانت هناك شكوى .

(٤) أى بمعرفة ضابط نقطة البوليس .

(٥) أى بمعرفة القاضى او بناء على طلبه .

(١) بالتطبيق للمادة ٩٩ من قانون الاجراءات .

(٢) المادة ٢١ من قانون الاجراءات المصرى .

(٣) راجع المادة ٦ من قانون البوليس والباب الثانى عشر الوارد ضمن القسم الخامس من قانون الاجراءات الجنائية مواد ١١١ وما بعدها الخاص بالتبليغ عن الحوادث للبوليس وسلطة فى التحري .

أحكام القضاء

— ٣٠٤ —

المبدأ القانوني :

فسخ : عقد تفاسخ ضمنى .
حكم ، تدليل ، عيب . محكمة
موضوع . نية تفاسخ ضمنى
مدنى ٣٣٧

لئن كان استخلاص نية
المتعاقدين على التفاسخ الضمنى
وتحصيل فهم الواقع في الدعوى
هو مما تستقل به محكمة
الموضوع الا انها متى قالت بهذا
التفاسخ فن عليها أن تورد من
الوقائع والظروف ما اعتبرته
كاشفا عن ارادتي طرفي التعاقد
وان تبين كيف تلاقى هاتان
الارادتان على حل العقد وأن
يكون ما تورده من ذلك من شأنه
أن يؤدي عقلا إلى ما انتهت إليه .

المحكمة :

وحيث أن . . الحكم المطعون فيه
قد استند في استخلاصه للتفاسخ
إلى قوله « انه بعد إبرام العقد
قد انصرفت نية كلا الطرفين إلى
العدول عنه ، وتلاقى نية كليهما
في ذلك ويستفاد ذلك مما يأتي
(أولا) لقد تم التعاقد على
الصفقة في ١٩٦١/١/٢٤ على أن
يقوم المستأنف (المطعون ضده
الأول) بفتح الاعتماد ولم يصدر
منه ما يدل على نيته في تنفيذ
ذلك كما ان الشركة البائعة
(الطاعة) لم يصدر منها ما يدل
على تسجيل تقصير المستأنف في
هذا الشأن من اعداد او تنبيهه
كما ان المستأنف لم يصدر منه
ما يفيد مطالبة الشركة بالأوراق

اللازمة لفتح الاعتماد (ثانيا) ان
الشركة البائعة لم تخطر المستأنف
بقيامها بشراء البضاعة المتعاقد
عليها في حينه بل سكتت حتى
ارسل إليها السيد محامى
المستأنف خطابه المؤرخ

ان الشارع قصد فرض الضريبة
العامة على ما يقتضيه الممول من
ايراد سنوى صاف يجاوز حد
الاعفاء ويملك التصرف فيه ولو
لم يكن مالكا لمصدره ، ومن ثم
فايراد العقار الذى تم التصرف
فيه بعقد لم يسجل يدخل في وعاء
الضريبة العامة بالنسبة للمتصرف
إليه الذى دخل العقار فعلا في
حيازته وحصل على ايراده ، لا
في وعاء الضريبة العامة للمالك
قانونا . اذ كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد التزم هذا النظر
وجرى في قضائه على انه « ثابت
بمشاركة التحكيم الحاصلة بتاريخ
١٩٤٤/٦/٢ بين المورث وأولاد
أخيه ان مورث المستأنف ضدهم
اختص بتسعة وستين فدنا زيدت
بعض افدنة بطريق الشراء في سنة
١٩٤٩ فأصبحت ٧٣ ف و ٢٠ ط
و ٢٢ س وان وعاء الضريبة العامة
على الايراد يتكون من المصادر
المنتجة لذلك الايراد . وان الملكية
العقارية وان تكن أحدا هذه
المصادر الا انها ليست كذلك في
بعض الاحوال ، من ذلك بقاء
العقار في ملك بائعه بموجب عقد
لم يشهر مع ايلولة حيازته إلى
المشتري الذى يستحق غلته كائنا
للتعاقد « ورتب على ذلك « ان
لجنة الطعن تكون على حق بما
نهجت من تقدير لمشاركة التحكيم
وتخفيض ايراد المورث الخاضع
للضريبة العامة على مقتضاها .
فانه لا يكون قد خالف القانون أو
أخطأ في تطبيقه .

طعن مدنى رقم ١٤٥ لسنة ٢٢ ق
في ١٩٦٩/١/١ رئاسة وعفوية
السادة حين مسقوت السركى
ومحمد ممتاز نصار وصبرى أحمد
فرحات ومحمد أبو حمزة مندور
وحسين أبو الفتوح الشربيني
المشتارين .

قضاء

محكمة النقض

المدنية

— ٣٠٣ —

المبدأ القانوني :

الضريبة العامة على الايراد .
وعاؤها . ق ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ق
٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٦ ق ١١٤
لسنة ١٩٤٦ ق ١٨ لسنة ١٩٢٣

ان الشارع قصد فرض
الضريبة العامة على ما يقتضيه
الممول من ايراد سنوى صاف
يجاوز حد الاعفاء ويملك التصرف
فيه ، ولو لم يكن مالكا لمصدره
ومن ثم فان ايراد العقار الذى تم
التصرف فيه بعقد لم يسجل
يدخل في وعاء الضريبة العامة
بالنسبة للمتصرف إليه ، الذى
دخل العقار فعلا في حيازته وحصل
على ايراده ، لا في وعاء الضريبة
العامة للمالك قانونا .

المحكمة :

وحيث أن . . النص في الفقرة
الاولى من المادة السادسة من
القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد
تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١
على أن « تسرى الضريبة على
المجموع الكلى للايراد السنوى
الصافى الذى حصل عليه الممول
خلال السنة السابقة » يدل على

١١/١٠/١٩٦١ (ثالثا) ان ادعاء الشركة بشراء البضاعة وتخزينها ادعاء لا ترى المحكمة ما يؤيد صحته . . وانه لو صح ما تدعيه الشركة وكانت جادة في تنفيذ العقد وتخشي أن ينفضي الموسم ويحل موسم جديد تنخفض معه اسعار محصول الموسم السابق كما تقول لقامت بئذار المستأنف ولجأت الى القضاء لاستئذانه في بيع المحصول وفقا لما تخوله لها المادة ٣٣٧ مدني (رابعا) ان المستأنف قد قام بشراء ما يحتاج اليه من الشطة من شركة أخرى وذلك دون أن يتصل بالشركة المستأنف عليها أو يعذرهما وقبل ارسال خطاب محاميه المؤرخ ١١/١٠/١٩٦١ (خامسا) ان خطاب المستأنف لا يطلب فيه تنفيذ التعاقد وإنما يطلب تسوية الموضوع وان رد الشركة البائعة بالئذارها إنما تناول ما قالت انه يحق المطالبة به كتعويض دون أن تبدي استعدادها لتنفيذ التعاقد وحيث ان المحكمة تخلص مما سبق ايضاحه أن العقد المبرم بين الطرفين قد انحل ولم يعد له وجود بتلافي نية الطرفين وأرادتهما وذلك بتصرفاتهما السلبية والايجابية على السواء . على النحو المتقدم بيانه الأمر الذي تنعدم معه مسئولية كل منهما قبل الآخر » . وهذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه ينطوي على فساد في الاستدلال ذلك أنه وان كان استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمني وتحصيل فهم الواقع في الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع الا انها متى قالت بهذا التفاسخ فان عليها أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن ارادتي طرفي التعاقد وان تبين كيف تلاقت هاتان الارادتان على حل العقد وان يكون ما تورده من ذلك من شأنه أن يؤدي عقلا الى ما انتهت اليه ، ومتى كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على العقد المؤرخ ٢٤ من يناير ١٩٦١

ان المشتري قد التزم فيه بفتح اعتماد بالثمن على أحد بنوك الخرطوم على أن يتم شحن البضاعة خلال ثلاثة شهور من تاريخ اخطاره الشركة البائعة بفتح هذا الاعتماد ، وعلى ذلك يكون شحن البضاعة وتسليمها معلقا على تنفيذ التزام المشتري بفتح الاعتماد فاذا هو لم يفتح ذلك الاعتماد أو يطالب الشركة بتزويده بالاوراق اللازمة لذلك - لو صح ما يقوله من أن فتح الاعتماد كن في حاجة الى غير الترخيص والعقد اللذين كانا في حوزته - واشتري ما يحتاج اليه من الشطة من شركة أخرى دون أن يتصل بالشركة الطاعنة فان ذلك كله يكون اخلا لا منه بالتزاماته الواردة في العقد لا يصح أن يستفاد منه ان نيته قد انصرفت الى العدول عن تنفيذه وبخاصة انه في خطابه المؤرخ ١١ من أكتوبر ١٩٦١ الذي أرسله الى الشركة الطاعنة اخذ عليها فيه عدم تنفيذها للعقد وذكر أن ذلك قد اضر به لانه كان ملتزما مع عملائه بارتباطات مترتبة على تنفيذه ثم أقام على الشركة دعوى فرعية يطلب التعويض على أساس انها اخلت بالتزاماتها الواردة في العقد ولا يسوغ بعد أن أفصح هو عن تمسكه بالعقد على هذا النحو أن ينسب الحكم اليه نية العدول عنه وأن يستدل على ذلك بتقصيره في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد . لما كان ذلك وكان استدلال الحكم المطعون فيه على نية الشركة الطاعنة في حل العقد بانها لم تخطر المشتري بقياسها بشراء البضاعة التعاقد عليها في حينه ولم تسجل عليه تقصيره في فتح الاعتماد وبانها لم تلجأ الى القضاء لاستئذانه في بيع المحصول بالزاد وفقا للمادة ٣٣٧ من القانون المدني هذا الاستدلال هو أيضا غير سائغ لان العقد لم يلق على الشركة واجب اخطار المشتري بشراء البضاعة ولان تقصيرها في

ان تسجل عليه التأخير في فتح الاعتماد لا يمكن أن يدل على نيته في العدول عن تنفيذ العقد بعد ان أفصحت عن نيته في التمسك به في ائذارها المعلن في نوفمبر ١٩٦١ ونبهت فيه على المشتري بأن يدفع لها المبالغ التي حددتها في هذا الائذار كتعويض لها عن الاضرار التي أصابتها بسبب اخلاها بالتزاماته الناشئة عن العقد ولان التجاءها الى القضاء لاستئذانه في بيع المحصول وفقا للمادة ٣٣٧ من القانون المدني هو أمر جوازي لها متروك لمشيئتها فدا هي قدرت انه لا مصلحة لها في اتخاذ هذا الاجراء فانه لا يمكن ان يتخذ قعودها عنه قرينة على نيته في العدول عن التعاقد ، لما كان ذلك وكان ما اتهم اليه الحكم من اتجاه نية طرفي العقد الى التفاسخ عنه يتناقض مع اصرار كل منهما على التمسك به في الدعوى التي أقامها على الآخر وطالب فيها بالتعويض على أساس اخلا الطرفين الآخر بالتزاماته الناشئة عن هذا العقد ومع استمرار كل منهما متمسكا بالعقد وباخلا الطرفين الآخر بالتزاماته الناشئة عنه طوال نظر الدعوى امام درجتي التقاضي دون أن يدعى أيهما حصول التفاسخ عنه . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

طعن مدني رقم ٤٧٢ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦١/١/٢ برئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ومحمد حافظ هريدي وعبد النعم المراف وسليم راشد أبو زيد ومحمند صدقي البشبيشي المستشارين .

— ٣٠٥ —

المبدأ القانوني :

اثبات : دينه . مانع مادي أو ادبي تقدير قيامه ، محكمة موضوع ، مدني م ٤٠٣ / ١

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٠٣ من القانون المدني اذ اجازت الاثبات بالبينة فيسما كان يجب اثباته بالكتابة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي لم تضع قيودا لقيام المانع ، بل جاء نصها عاما مطلقا فان تقدير قيام المانع مادي كان أو أدبيا متروك لقاضي الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف كل حالة وملابساتها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي الصادر في ٢٦ من مارس ١٩٦٢ باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي صورية العقد الصادر من المطعون ضده للطعن اقام قضاءه بجواز اثبات الصورية بالبينة على قوله « انه في خصوص العلاقة بين المدعى (المطعون ضده) والمدعى عليه (الطاعن) فانها موسومة بطابع الحذب والعطف من جانب المدعى يشهد على ذلك الباعث الانساني الذي تتحدث عنه الوصية الرسمية الصادرة منه الى أشخاص من ذوى قرياه من بينهم المدعى عليه (الطاعن) ووالده فسط لهما من ماله شيئا كثيرا فاذا اضافت المحكمة الى جانب الدلالة المستفادة من هذه الوصية ان المدعى عليه ليس غريبا عن المدعى بل هو ابن اخ شقيق له يكون قد قامت بينهما علاقة تقرب من علاقة الاب بابنه في مظهرها المادي والمعنوي ولا شك ان مثل هذه العلاقة تعصم المدعى (المطعون ضده) - وهذه منزلته في نفس المدعى عليه (الطاعن) من أن يطالب من هذا الاخير ورقة ضد فيما لو كان عقد البسم موضوع هذه الدعوى سوريا كما يدعى المدعى . ومن ثم ترى المحكمة اجابة المدعى الى طلبه باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات الصورية المدعاة بالبينة لتوفر قيام المانع الادبي من الحصول على كتابة » . ولما كانت الفقرة

الاولى من المادة ٤٠٣ من القانون المدني اذ اجازت الاثبات بالبينة فيما كان يجب اثباته بالكتابة ، عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي لم تضع قيودا لقيام المانع بل جاء نصها عاما مطلقا . فان تقدير قيام المانع مادي كان أو أدبيا متروك لقاضي الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف كل حالة وملابساتها فتقدير المانع بجميع ظروفه ومنها القرابة أو النسب أو غيرها من الصلات لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان مستخلصا من أمور مؤدية اليه . لما كان ذلك وكانت الظروف والاعتبارات التي اوردها الحكم لقاضي الاحالة الى التحقيق والتأكد بالحكم المطعون فيه تسوغ اعتبار صلة القرابي التي بين أخيه المتصرف اليه وكانت صلة القرابي هذه ثابتة باقرار الطاعن في مذكرته المودعة برقم ٦ بملف محكمة الدرجة الاولى اذ ورد فيها ان المطعون ضده عمه وكانت النتيجة التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه لا تتأثر بكون الطاعن ابن اخ شقيق للمطعون ضده أو ابن اخ غير شقيق ، لما كان ذلك فان النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره .

وحيث أن . . الحكم المطعون فيه استند في اثبات صورية العقد صورية مطلقة الى أقوال شهود الاثبات التي رجحها على أقوال شهود النفي للاعتبارات التي أفصح عنها والتي من بينها ما دالت عليه المحكمة من أن أسرة فايد التي ينتمى اليها المتعاقدان درجت على أن تحتفظ بمنصب العمدة منذ سنة ١٨٩٥ حتى الوقت الحاضر وان والد المتصرف اليه استمر يشغل هذا المنصب حتى وفاته في سنة ١٥٩٨ وشغله بعده ابنه فوزى اخ المحجور عليه المتصرف اليه وكان في نية كبار الاسرة أن يشغله الاخير

لولا ارتكابه الجناية التي حكم عليه من اجلها بالاشغال الشاقة وان المطعون ضده أصدر العقد المطعون عليه استجابة لهذه الرغبة لمجرد توفير النصاب المالي لديه قبل أن يترك والده العمدة وهو النصاب الذي كان قانون العمد والمشايع رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ يشترط توافره لدى من يعين عمده وان يكون متوافر قبل حلول الوظيفة . ولما كانت أقوال شهود الاثبات التي استند اليها الحكم المطعون فيه تؤدي الى ما انتهى اليه من صورية العقد صورية مطلقة وكان تقدير أقوال مختلف الشهود مرهونا بما يطمئن اليه وجدان المحكمة منها وكانت الاعتبارات التي اوردها الحكم لتبرير ترجيحه لأقوال شهود الاثبات على أقوال شهود النفي سائفة ولا يشوبها فساد في الاستدلال فان النعى بهذين الوجهين يكون على غير اساس . والنعى في وجهه الثالث مردود أيضا بأن الحكم دلل على عدم ملأة الطاعن وقت حصول التصرف المطعون عليه بقوله « وحيث انه مما يعزز أقوال هؤلاء الشهود ويؤيدها من أن المدعى عليه لم يكن يملك وقت صدور التصرف المطعون عليه شيئا يستطيع منه ان يدفع المبلغ المسمى في هذا العقد ، أن مستندات المدعى عليه (الطاعن) على كثرتها لا تفيد انه كان له مصدر دخل ثابت كنشاط تجاري أو زراعي مستقل يمدد به المال الوفير . أما العقود المقدمة منه فلا تصلح دليلا على ملأته من وجهين فهي مجرد تصرفات لاتدل بفرض صحتها على يسار المدعى عليه وملأته ، ومن جهة أخرى فانها صادرة بعد تحرير العقد المطعون عليه اللهم الا عقدا واحدا مؤرخا ١٩٥٤/٣/١ قيمته ٢٥٠ ج وهذا المبلغ زهيد . ثم ان النهاية التي انتهت بها حياة المدعى عليه (الطاعن) وهي سلوكه سبيل

صورة نسبية بطريق التستر ، ومن حقه كوارث أن يثبت هذا الدفاع بجميع طرق الإثبات بما فيها البيينة لأن المتصرف يكون في هذه الحالة قد صدر اضطراراً بحقه في الإرث الذي تتفق أحكامه بالنظام العام فيكون تحصيله على القانون .

١. ب (عقد : تكييفه ، محكمة موضعتها ، ساطتها . دعوى صحة ونفاذ عقد .

٢ - لا تستطيع محكمة الموضوع البت في أمر صحة ونفاذ العقد الصادر من المورث سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية إلا بعد أن تحدد نوعه إذ يتوقف على هذا التحديد معرفة الأحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ، ولا يجوز للمحكمة حتى بفرض أن التركة تتسع لنفاذ التصرف في الحالين أن تقضى بنفاذه قبل أن تبت في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية .

١. ج (إثبات : قرينة . وصية وارث ، طعن في تصرفات مورث مدني م ٩١٧ .

٣ - عدم انطباق المادة ٩١٧ من القانون المدني لكون المتصرف إليه غير وارث وأن كان يؤدي إلى عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة وبالتالي إلى عدم إعفاء الوارث الذي يطعن على التصرف بأنه ستر وصية من إثبات هذا الطعن إلا أن ذلك لا يمنع من أن يتحمل هو عبء إثبات طعنه هذا وأنه في سبيل ذلك أن يثبت احتفاظ المورث بحيازة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاة وإقاضه بذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية التي تخضع لمطلق تقديره .

١. د (وصية : وارث . حيازة شرطها .

الخصومة صلة من قرابة وهو في الوقت نفسه كان شاهداً سواء في العقد الابتدائي أم في العقد المسجل وحمل أعباء مباشرة إجراءات شهره ودليل ذلك أقوال الشاهد الأول من شهود النفي وبديل ذلك أنه مؤثر على هامش العقد المسجل بما يفيد أن طلب الشهر مقدم من الشاهد المذكور .

ومفاد ذلك أن محكمة الموضوع لم تستند إلى أقوال الشاهد الأول من شهود النفي في التدليل على صورة العقد بل أنها استندت في ذلك إلى أقوال شهود الإثبات فحسب وإن استنادها إلى أقوال الشاهد الأول من شهود النفي إنما كان في معرض التدليل على أنه أيد ما قرره أحد شهود الإثبات من أنه وقع على العقد كشاهد وحمل أعباء مباشرة إجراءات شهره . ولما كان شاهد النفي المذكور قد شهد فعلاً في التحقيق بذلك فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاستناد يكون منهار الأساس لابتناؤه على مالا أصل له في الحكم المطعون فيه .

وحيث أنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٥٤٢ لسنة ٢٤ في ١٩٦٩/١/٢ رئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل والسيد عبد المنعم الصراف ومثمان زكريا ومحمد سيد أحمد حماد وعلى عبد الرحمن المستشارين .

— ٣٠٦ —

المبادئ القانونية :

١ (أ) صورة : نسبية إثبات بالبيينة . ارث . وصية . نظام عام . بيع .

١ - الطعن من الوارث في عقد البيع الصادر من المورث بأنه في حقيقته وصية وأنه لم يدفع فيه ثمن خلافاً لما ذكر فيه ، إنما يعد طعناً منه بصورية هذا العقد

الخارجين على القانون تثير ظنوناً وشبهات حول حقيقة هذه التصرفات . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في التدليل على عدم قدرة المتصرف إليه - الذي يمثل الطاعن - على دفع الثمن المذكور في العقد على ما قرره شهود الإثبات الذين اطمانت المحكمة إلى أقوالهم من عدم وجود مال لديه وقت صدور هذا العقد يمكنه دفع الثمن منه ، ولم ير الحكم في عقود البيع المقدمة من الطاعن ما ينقض هذا الذي قرره الشهود لأنها فيما عدا واحد منها لاحقة لتاريخ العقد المطعون عليه بأكثر من سنتين وهي بذلك لا تدل على يسار المتصرف إليه في التاريخ المذكور أما العقد السابق منها على هذا التاريخ فإن قيمته ٢٥٠ ج وهي قيمة زهيدة بالنسبة للثمن المذكور في العقد المطعون عليه وقدره ٢٢٥٠ ج ومن ثم فلا يدل على قدرة المتصرف إليه على أداء هذا الثمن . ولما كان هذا الذي استند إليه الحكم في التداييل على عدم ملاءة المتصرف إليه الذي يمثل الطاعن وعدم قدرته بالتالي على دفع الثمن المذكور في العقد المطعون عليه وفي أطراح المستندات المقدمة منه لإثبات هذه الملاءة سائماً ولا عيب فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن النفي عليه بهذا الوجه لا يعدو في حقيقته أن يكون مجادلة موضوعية مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض .

وحيث أن الثابت أن محكمة الدرجة الأولى قالت في خصوص ما يثيره الطاعن في هذا السبب ما نصه « وحيث أن المحكمة بداخلها اطمئنان فيما شهد به شهود المدعى (المطعون ضده) من أن العقد صوري ولم يدفع فيه ثمن ولا وضع المدعى عليه (الطاعن) يده على الاطيان ذلك أن الشاهد الأول تربطه بطرق

٤ - تحدث محكمة الموضوع - وهي بصدد انفصل في حقيقة ما انتزاه المتصرف من نصيبه بالعقد محل النزاع - عن وضع يد المتصرف انما يكون من حيث انه قرينة من القرائن التي يستدل بها على انه قد قصد أن يكون تملك المتصرف له مضافا الى ما مابعد موت المتصرف وبهذا فلم يتخل له عن الحيابة التي يتخلل له عنها، ولو كان المتصرف منجزا ومن ثم فلا يكون على المحكمة في هذه الحالة ان تبحث اركان الحيابة انقذولة ونزولها : هذا البحث لا يكون لازما الا اذا كانت بصدد الفصل في حيابة بالمعنى الذي يستوجب القانون في دعاوى الحيابة أو كسب الملك بالتقادم .

(هـ) عقد : تكييفه . دعوى أساسها . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

٥ - متى كانت محكمة

الاستئناف قد انتهت الى ان التكييف الصحيح للعقد بحسب ما عناه العاقدان هو انه وصية وليس بيعا فانه كان عليها ان تأول عليها حكم النقض المنطوق على وصفه الصحيح ، ولا يعتبر ذلك منها تغييرا لاساس الدعوى لانها لا تتقيد في التكييف بالوصف الذي يعطيه المدعى للحق الذي يطالب به ، بل عليها ان تتحرى طبيعة هذا الحق لتصل بذلك الى التكييف القانوني الصحيح له وتطبق عليه حكم القانون . واذا كانت الوصية بحسب أحكام القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ المنطبق على الواقعة الدعوى سواء اكانت لوارث أو لغيره تصح وتنفذ في ثلث الشركة من غير احياء الورثة وكان المطعون ضده قد طلب اعتبار المتصرف وصية وهو ما يفيد عدم منازعتهم في صحته ونفاذه على أساس هذا الوصف فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى برمتها دون أن يبحث ما اذا كان المقدار الموصى يدخل في حدود ثلث الشركة

أو لا يدخل ، يكون مخطئا في تطبيقه .

وحيث أن . ما دفع به المطعون ضدهم الاربعة الاول من أن عقد البيع المطلوب الحكم بصحته هو في حقيقته وصية ، وانه لم يدفع فيه ثمن خلافا لما ذكر فيه انما هو طعن منهم بصوريته هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ومن حقهم كورته ان يثبتن دعاهم هذا بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة ، من المتصرفين في هذه الحالة قد صدر اضرارا بحقهم في الارث الذي تتعلق احكامه بالنظام العام ، فيكون تحايلا على القانون ومن ثم فاذا قضى الحكم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم الاربعة الاول ان عقد البيع في حقيقته وصية وان المشترين - الطاعنين - لم يدفعوا ثمنا وليس لديهم مال يمكنهما من دفعه ، وان المورث الذي كان مليئا استقل بوضع يده على البيع حتى وفاته ، وانه ما كان بحاجة لبيع شيء من ملكه فان الحكم يكون قد قضى باثبات الصورية المدعاة من الورثة واثبات الوقائع المادية التي ساقوها لتأييد هذه الصورية وكل ذلك مما يجوز اثباته بالبينة .

اما تكييف العقد فيجىء دوره بعد ان تبين المحكمة من التحقيق الذي امرت به حقيقة نوع العقد الذي قصده الطرفان ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون بمقولة انه ترك للشهود البت في امر تكييف العقد على غير أساس .

المحكمة لا تستطيع البت في امر صحة ونفاذ العقد سواء باعتباره بيعا أو باعتباره وصية الا بعد ان تحدد نوعه ، اذ يتوقف على هذا التحديد معرفة الاحكام القانونية التي تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ، ولا يجوز

للمحكمة حتى بفرض ان الشركة تتسع لنفاذ التصرف في الحالتين ان تعضى بنفاذه قبل ان تبث في امر تكييفه وهل هو بيع أو وصية .

وحيث . . انه يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يشر الى المادة ٩١٧ من القانون المدني ، ولم يعمل القرينة القانونية المنصوص عليها فيها ، وانما اقام فضائه باعتبار المتصرف الذي تضمنه عقد البيع المطعون عليها مضافا الى ما بعد الموت وتسرى عليه لذلك احكام الوصية ، على ما شهد به شهود الاثبات الذين اطمأنت اليهم المحكمة ورجحت اقوالهم على اقوال شهود النفي من أن عقد البيع لم يظهر الا بعد وفاة المتصرف ، وانه ظل واضعا يده على الاطيان المتصرف فيها حتى وفاته وان المتصرف اليهمما - الطاعنين - لا يستطيعان دفع الثمن المذكور في العقد كما استندت المحكمة الى ما ثبت لها من المستندات المقدمة في الدعوى من أن المتصرف كان مليئا ولم يكن في حاجة الى البيع ، ولما كان ذلك وكان للوارث - على ما سلف بيانه في الرد على الوجه الاول من السبب الاول - أن يثبت طعنه على التصرف بأنه يستر وصية اضرارا بحقه في الميراث بكافة طرق الاثبات وكان عدم انطباق شروط المادة ٩١٧ من القانون المدني لكون المتصرف اليه غير وارث وان كان يؤدي الى عدم جواز اعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة وبالتالي الى عدم اعفاء الوارث الذي يطعن على التصرف بأنه يستر وصية من اثبات هذا الطعن الا أن ذلك لا يمنعه من أن يتحمل هو عبء اثبات طعنه هذا وانه في سبيل ذلك أن يثبت احتفاظ المورث بحيابة العين التي تصرف فيها كقرينة قضائية يتوصل بها الى اثبات مدعاه والقاضي بعد

ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية التي تخضع لمطلق تقديره ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بأن العقد في حقيقته وصية الى التحقيق الذي أجرته المحكمة والذي تحمل فيه المطعون ضدهن الأربعة الأول عبء الإثبات وإلى القرائن التي ساقها الحكم فإنه لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه بتطبيقه المادة ٩١٧ من القانون المدني غير مصادف محلا فيه .

وحيث أن . . . الثابت من التحقيق الذي قامت به محكمة الاستئناف في ١٩ من فبراير ١٩٦٤ نفاذا للحكم الصادر منها في ١٩ من ديسمبر ١٩٦٣ أن شاهد الإثبات الأخير قرر أن الأحمدي - زوج الطاعنة الأولى وحفيد المورث - كان وكيلا عنه حتى وفاته ينوب عنه في وضع يده على الأرض المتصرف فيها ، كما أقر الأحمدي بوكالته هذه في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة عندما سئل شاهدا ، بل أن الطاعنين أكدا قيام تلك الوكالة بمذكرتهما المقدمة الى محكمة الاستئناف . ومن ثم كان النعى على الحكم في هذا الصدد غير صحيح . والنعى في شقه الثاني مردود بأنه وقد استخلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائفة أن الأحمدي عبد العزيز كان يضع يده على الأرض المتصرف فيها بصفته نائبا عن المورث فإن قول الطاعنين بأن الأولى اعتبار وضع يد هذا الوكيل نيابة عن زوجته الطاعنة الأولى وليس نيابة عن المورث يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . كذلك فإن النعى على الحكم لعدم بيانه أركان وضع البد مردود بأن المحكمة وقد كانت بصدد الفصل في حقيقة ما أنتواه

المتصرف من تصرفه بالعقد محل النزاع فإن تحدثها في هذا المقام عن وضع يد المتصرف إنما يكون من حيث أنه قرينة من القرائن التي يستدل بها على أنه قد قصد أن يكون تملك المتصرف له مضافا الى ما بعد موت المتصرف ولهذا فلم يتخل له عن الحيابة التي يتخللها عنها لو كان المتصرف منجزا ومن ثم فلا يكون على المحكمة في هذه الحالة أن تبحث أركان الحيابة القانونية وشروطها إذ هذا البحث لا يكون لازما الا اذا كانت بصدد الفصل في حيابة بالمعنى الذي يستوجب القانون في دعاوى الحيابة أو كسب الملك بالتقادم . والنعى في شقه الأخير مردود بما سبق بيانه رداً على الوجه الأول من هذا النعى من أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضائه على القرينة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني حتى يقال بعدم توافر شروطها .

وحيث أن . . . الحكم المطعون فيه دلل على أن العقد في حقيقته وصية وليس بيعا بما تبين من أقوال شهود الإثبات التي أطمأنت المحكمة اليها ومن المستندات المقدمة في الدعوى من أن العقد لم يظهر الا بعد وفاة المورث وأنه ظل واضعا اليد على الاطيان المتصرف فيها طوال حياته ولم يتخل عن حيابتها للمتصرف لهما - الطاعنين - وإن المتصرف كان موسرا وفي غير حاجة الى بيع شيء من أرضه وإن المتصرف لهما لم يكن لديهما مال يدفعان منه الثمن المذكور في العقد ، ولما كانت هذه الأدلة والقرائن من شأنها أن تؤدي في مجموعها الى ما رتبته الحكم عليها وليس بينها ما لا يصلح للاستدلال به على هذه النتيجة وكان تقدير الأدلة والقرائن مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في تقديره لقرينة من

شأنها أن تؤدي الى الدلالة التي استخلصها هو منها ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها فإن النعى بهذا الوجه يكون جدلا فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره . وحيث . . . أنه متى كنت محكمة الاستئناف قد انتهت الى أن التكييف الصحيح للعقد بحسب ما عناه العاقدان هو أنه وصية وليس بيعا ، فإنه كان عليها أن تنزل عليه الحكم القانوني المنطبق على وصفه الصحيح ، ولا يعتبر ذلك منها تغييرا لأساس الدعوى لأنها لا تتقيد في التكييف بالوصف الذي يعطيه المدعي للحق الذي يطالب به بل عليها أن تتحرى طبيعة هذا الحق . لتصل بذلك الى التكييف القانوني الصحيح له وتطبق عليه حكم القانون . ولما كانت الوصية بحسب أحكام القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ المنطبق على الواقعة سواء كانت لوارث أو لغيره تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير اجازة الورثة ، وكان المطعون ضدهن الأربعة الأول المنازعات قد طلبن اعتبار التصرف وصية وهو ما يفيد عدم منازعتهم في صحته ونفاذه على أساس هذا الوصف ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى برمتها دون أن يبحث ما اذا كان المقدار الموصى به يدخل في حدود ثلث التركة أو لا يدخل ، يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده . ولما كان الفصل في الدعوى على الأساس المتقدم الذكر يستلزم الاحاطة بجميع أموال التركة من عقار ومنقول وكان الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى الأخرى خلوا من هذا البيان فإنه يتعين بعد نقض الحكم احالة القضية .

طعن مدني رقم ٥٥ لسنة ٢٤ ق
في ١٩٦٩/١/٢ رئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل
وسليم راشد أبو زيد ومحمد
صدقي البشبيشي ومحمد سيد
أحمد حماد وعلى عبد الرحمن
المستشارين .

— ٢٠٧ —

المبادئ القانونية :

(١) وكالة : ماهيتها . معتمد تجاري .

١ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت - بأسباب سادعة - في حدود سلطتها الموضوعية أن عمل المطعون ضده اشأنى بوصفه « المعتمد التجاري » محل مورث المطعون ضدها الأولى كان يقتصر على الأعمال المادية ولم يبرم قبل العقد موضوع النزاع عقودا مع الشركة الطاعنة وهو ما يكفي لنفي الوكالة الحقيقية والظاهرة ، وكان ما حصاه الحكم لا يتعارض مع استعمال لفظ المعتمد في اللغة ولم تتمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن العرف قد جرى في المعاملات التجارية على استعمال وصف المعتمد التجاري في التعبير عن الوكيل ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ رتب على انتفاء صفة الوكالة عن المطعون ضده الثاني في العقد الذي أبرمه باسمه مع الشركة الطاعنة ووصف نفسه فيه بالمعتمد أن آثار هذا العقد لا تنصرف إلى مورث المطعون ضدها الأولى ، وبالتالي لا تكون هي مسؤولة عنه ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون أو مسخ العقد .

(ب) وكالة : أثرها .

٢ - لتقرير ما إذا كانت آثار العقد تنصرف إلى الأصيل أو لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبرم العقد ومن ثم فلا تشرب على محكمة الموضوع في اعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث

المطعون ضدها الأولى وبين المطعون ضده الثاني في نفي قيام وكالة بينهما . ولا يجدي الطاعنة (المتعاقد الآخر) القول بأنها لم تكن طرفا في عقد العمل المشار إليه ولم تعلم به . إذ كان عليها أن تتحرى صفة من تعاقد معها وحدود تلك الصفة ، وإما في سبيل ذلك الاطلاع على السند الذي يحدد علاقته بمن ادعى أن وكالة عنه فإن قصرت في ذلك فعليها تبعة هذا التقصير .

(ج) حكم : بيانات ، مستندات ، نصوصها .

٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم عدم ذكره نصوص المستندات التي اعتمد عليها ، ما دام الثابت أنه أورد عند سرده الوقائع مضمون هذه المستندات ، وما دامت تلك المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة مما يكفي معه مجرد الإشارة إلى مكانها بملف الاستئناف .

(د) وكالة خاصة : وكيل ، صفته .

٤ - الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجاري وذلك على ما تقتضي به المادة ٢/٧٠٢ من القانون المدني .

المحكمة ،

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض انزعاع الذي دار بين الطرفين حول قيام علاقة الوكالة بين مورث المطعون ضدها الأولى وبين المطعون ضده الثاني ورقض الأخذ بما رآه الحكم الابتدائي من الرجوع إلى القانون الليبي في تعريف « المعتمد التجاري » قال الحكم بصدد هذه العلاقة أن « الثابت من مطالعة عقد العمل المؤرخ ١٥/٩/١٩٥٩ المقدم من المستأنفة

(المطعون ضدها الأولى) .. والذي يربط بين المستأنف عليه الأخير (المطعون ضده الثاني) ومورث المستأنفة أن ذلك المستأنف عليه مجرد موزع لعموم أصناف المصنع والمحل وليس من شك في أنه لا يرقى ذكر لفظ « المعتمد » الوارد بالخطابات المتبادلة بين المورث والشركة المستأنف عليها (الطاعنة) إلى مرتبة الدليل على أن ذلك المستأنف عليه الأخير قد أصبح وكيل بالمعنى القانوني ، وإنما لا يعدو انصراف هذا اللفظ إلى كونه ممثلا تجاريا أو مندوبا عن المورث في نقل وتلقي الرغبات والعروض بين العملاء وآية ذلك ما درج عليه مورث المستأنفة من اتمام العقود والصفقات مباشرة واقتضاء مقابل الشحن أو التسليم حسبما هو مستفاد من المستندات المقدمة من المستأنفة بحفاظتها رقم ١٢ ملف ، ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه في سبيل التعرف على مقصود العقادين من عبارة المعتمد التي وصف بها المطعون ضده الثاني في العقد محل النزاع استظهر من عقد استخدام المطعون ضده الثاني ومن المكاتبات المتبادلة بين مورث المطعون ضدها الأولى والشركة الطاعنة والمعاملات السابقة التي جرت بينهما أن عمل المطعون ضده الثاني مقصور على توزيع البضاعة على عملاء المحل والبحث عن العملاء الراغبين فيها وأنه غير مخول بإبرام العقود والصفقات نيابة عن المورث ، ولما كان هذا الذي حصله الحكم تؤدي إليه المقدمات التي ساقها ولا يتعارض مع استعمال لفظ المعتمد في اللغة وكانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بأن العرف قد جرى في المعاملات التجارية على استعمال وصف المعتمد التجاري في التعبير عن الوكيل وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت - في حدود سلطتها الموضوعية - أن

عمل المطعون ضده الثانى بوصفه المعتمد لمحل مورث المطعون ضدها الاولى كان يقتصر على القيام بالاعمال المادية ولم يبرم قبيل العقد موضوع النزاع عقودا مع الشركة الطاعنة وانما كان المورث يقوم باتمام العقود والصفقات معها مباشرة فى معاملاته السابقة لابرام هذا العقد معها وهو ما يكفى لتفى الوكالة الحقيقية والظاهرة فان الحكم اذ رتب على انتفاء صفة الوكالة عن المطعون ضده الثانى فى العقد الذى ابرمه باسمه مع الشركة الطاعنة ووصف نفسه فيه بالمعتمد ، أن آثار هذا العقد لا تنصرف الى مورث المطعون ضدها الاولى وبالتالي فلا تكون هى مسئولة عنه فان الحكم لا يكون قد اخطأ فى القانون او مسخ العقد ، ولا تثريب عليه فى اعتماده على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضدها الاولى وبين المطعون ضده الثانى فى نفي قيام وكالة بينهما ذلك انه لتقرير ما اذا كانت آثار العقد الذى ابرمته الطاعنة مع المطعون ضده الثانى تنصرف الى هذا المورث او لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين المطعون ضده الثانى وما يحكمها من عقود ان وجدت ولا يجدى الطاعنة القول بأنها لم تكن طرفا فى عقد العمل المشار اليه ولم تعلم به ، اذ كان عليها أن تتحرى صفة من تعاقد معها وحدود تلك الصفة ولها فى سبيل ذلك الاطلاع على السند الذى يحدد علاقته بمن ادعى الوكالة عنه ، فان قصرت فى ذلك فعليها تبعة هذا التقصير . ولا يؤثر فى سلامة الحكم انه لم يذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ما دام الثابت انه اورد عند سرده الوقائع مضمون هذه المستندات الدالة على حصول المعاملات بين المورث والطاعنة مباشرة قبل ابرام العقد محل النزاع وما دامت هذه المستندات كانت مقدمة الى المحكمة وخاصة بهذه المعاملات

السابقة على نحو ما قرره الحكم بشأنها مما يكفى معه مجرد الاستدلال الى مدتها بمقتضى انشائها باحطاب المورث ١٦١٠/١/٥ المودع بالمورث ان المورث قد دفع له لم يستلم مبلغ ٥٠ ج الذى ادعى تسريته فى خطاب سابق انها دفعته للمعتمد رياض وطلب منها ارسال ردها بالمواضع على السعر وتسيك بالقيمة او عربون كاف لتسحق لقيمة الشئ المطلوبه وان ماورد بهذا الخطاب لا يعتبر اقرارا من المورث بأنه وكل عنه هذا المعتمد فى ابرام الصفقة التى قام باتمهيد لها مع الطاعنة كما ان ما ورد فى صحيحه الاستئناف على سبيل الدفع بخصوص استلام المضمون ضده الثانى مبلغ ٢٤ ج بالاصال المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٣ من أن هذا الاصل مزور لا ينطوى على الاقرار بقيام الوكالة ، فان الحكم المطعون فيه وقد اخذ بدلالة المستندات السابق بيانها يكون قد تضمن الرد المسقط لما عداها ولا يكون بحاجة الى التحدث عنها استقلالاً .

وحيث . . انه يبين من لحكم المطعون فيه انه بعد ان انتهى الى ان المطعون ضده الثانى لم يكن وكيلاً عن مورث المطعون ضدها الاول فى العقد المحرر بينه وبين الشركة الطاعنة والمؤرخ ١٩٦٠/٧/١٣ والى ان المورث غير مسئول عن رد المبلغ الذى دفعته الطاعنة للمطعون ضده الثانى من ثمن الشئ المبيع بهذا العقد عرض الحكم بعد ذلك الى دفاع الطاعنة الخاص باستلام المورث هذا المبلغ بمقتضى الشيك المؤرخ ١٩٦٠/٧/١٤ الصادر اليه من المطعون ضده الثانى ورد على هذا الدفاع بأن المورث سلمه كمبيالات وبوالص شحن برسم التحصيل مبنية بالكشف المؤرخ ١٩٦٠/٧/٧ والموقع عليه من المطعون ضده الثانى قبل وفاة المورث وان هذا

الشيك انما يمثل المبالغ التى حصلها من عملاء آخرين خلال جولته السابقة لفاة المورث . ولما كانت الوكالة الخاصة فى نوع معين من الاعمال القانونية لاتجعل للوكيل صفة الا فى مباشرة الامور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الامور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل امر وللعرف الجارى وذلك على ما تقضى به المادة ٣/٧٠٢ من القانون المدنى فان تفويض المورث للمطعون ضده الثانى فى تحصيل قيمة اوراق معينة لا تجعل له صفة الا فى هذا التحصيل وتوابعه الضرورية ولا يمتد التفويض الى غير ذلك من التصرفات القانونية ومن ثم فان ماقرره الحكم المطعون فيه من تفويض المورث للمطعون ضده الثانى فى تحصيل قيمة اوراق محددة لا يضى عليه صفة الوكيل عنه فى ابرام العقود وبالتالي فلا تناقض بين هذا الذى قرره الحكم وبين ما قرره من انتفاء صفته فى ابرام عقد البيع محل النزاع مع الطاعنة ويترتب لذلك النعى بهذا السبب على غير اساس .

وحيث انه يبين من خطاب مورث المطعون ضدها الاولى المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٥ المودع صورته بالاوراق انه اعاد فيه الى الطاعنة الشيك المرسل منها اليه وذكر فيه انه لم يصله أى مبلغ من المعتمد ولم يأذن باعطائه أية مبالغ وان لدى هذا المعتمد تعليمات بذلك كتابة ولما كان الحكم المطعون فيه قد استنبط مما ذكره المورث فى هذا الخطاب ومن سكوت الطاعنة عن الاعتراض عليه أثناء حياة المورث ومن مطالبتها للمطعون ضدها الاولى بالمبالغ لأول مرة بخطابها المؤرخ ٨ من ديسمبر ١٩٦٠ بعد مضي نحو خمسة أشهر على تاريخ العقد وبعد وفاة المورث ، استخلص الحكم من ذلك صحة

القانون في هذا الصدد وهذا يعنى وجوب الاخطار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول فاذا لم تسلك الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية هذا السبيل الذى رسمه لها القانون تكون قد بعدت بالاجراءات عن مدى هذا القانون وما اورده من قيود على حقوق ذوى الشأن التى تنزع ملكية عقاراتهم واصبح لا جدوى من الاستناد الى قانون لم تلتزم الجهة القائمة باجراءات نزع الملكية بالقيود الواردة به . ومتى كان ذلك فلا يكون هناك مجال للتحدث عن التزام قيود هذا التشريع او الاعتراض على المالك المنزوعة ملكيته اذا لم يسلك فيه طريقا خالفته من قبله الجهة نازعة الملكية ويكون لصاحب الشأن الذى تخلفت بالنسبة له تلك الشروط الحق فى الالتجاء الى القضاء المعقود له الولاية الاولى فى جميع المخاصمات وقد ثبت من مطالعة حافظة المستندات المقدمة من الحكومة انها تضمنت الاخطارات المرسلة الى المستأنف والتي نص عليها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهذه لا تحمل أى دليل على وصولها اليه وعلمه بمضمونها . وقد انكر المستأنف استلامه شيئا منها . ولم يقدم خصمه ما يثبت وصولها اليه ، ومتى ثبت ذلك تكون الدعوى لها قوامها واساسها القانونى ويتعين قبولها والقضاء بالحكم المستأنف الذى قضى بعدم قبولها . وانه بخصوص عناصر الدعوى الموضوعية فان المحكمة ترى تقديرا لها ندب مكتب الخبراء ، وكان هذا الذى اورده الحكم المطعون فيه لا يعدو ان يكون تقريرا قانونيا مؤداه ان لصاحب الشأن الذى لم يتم اخطاره باجراءات نزع الملكية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول الحق فى الالتجاء الى المحاكم المدنية واذا رتب الحكم على عدم اخطار المطعون عليه الاول عن نفسه

لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .
وحيث انه كما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ٥٧٢ لسنة ٢٢٤
فى ١٩٦٩/١/٢ برئاسة وعضوية
السادة محمود توفيق اسماعيل ،
ومحمد حافظ مريدى وعثمان زكريا
وسليم راشد أبو زيد ومحمد
سيد احمد حماد المستشارين .

— ٣٠٨ —

المبدأ القانونى :

نقض : طعن ، حكم . مرافعات
سابق م ٣٧٨ ، ٥٧٧ لسنة
١٩٥٤ م ٦ .

متى كان الحكم قد رمى بقضائه
الى اعداد الدعوى للفصل فى
موضوعها بعد ان يقدم الخبر
تقريره ، لانه لا يكون قد أنهى
الخصومة كلها او فى شق منها ،
فلا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن
فى الحكم الصادر فى الموضوع
عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون
المرافعات السابق .
المحكمة :

وحيث . . انه لما كانت المادة ٣٧٨
من قانون المرافعات السابق
تقضى بعدم جواز الطعن فى الاحكام
التي تصدر قبل الفصل فى
الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة
كلها او بعضها الا مع الطعن فى
الحكم الصادر فى الموضوع ، وكان
الحكم المطعون فيه قد أسس
قضاءه بالفناء الحكم الابتدائى
فيما قضى به من عدم قبول
الدعوى لرفعها بغير الطريق
القانونى وبقبولها على الاسباب
التالية ، ان نص المادة السادسة
من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
تضمن وجوب اخطار الملاك
باجراءات نزع الملكية وحدد ذلك
بطريق ارسال خطاب موصى عليه
بعلم الوصول ، وذلك محافظة
على مصلحة ذوى الشأن وحتى
تكون امامهم الفرصة متسعة فى
مناقشة الامر والسعى للمحافظة
على حقوقهم بالطريق الذى رسمه

ما قرره المورث بخطابه من انه لم
ياذن للطاعة بتسليم هذا المبلغ
الى المطعون ضده الثانى نيابة
عنه وانه - اى المورث - لم يقبض
من هذا المطعون ضده قيمة
الشيء الذى تقول الطاعة انه
يمثل جزءا من هذا المبلغ وكان
الحكم قد اعتمد فى استخلاصه
على الاقوال الثابتة بهذا الخطاب
وعلى ما ذكرته الطاعة فى خطابها
المرسل للمورث بتاريخ
١٩٦٠/٧/٢١ من ان صفقة
السته اطنان شاي تمت تليفونيا
مع المورث دون ان تشير الى ابرام
عقد بشأنها مع المطعون ضده
الثانى فان الحكم يكون قد انتهى
من استخلاصه الى نتيجة تؤدى
اليها مقدماتها ولها اصلها الثابت
بالاوراق . لما كان ذلك وكان
الحكم قد اتخذ من هذا الذى
استتجه ومن تعارض مادكره
المطعون ضده الثانى فى خطابه
للمورث عن اتمام الصفقة فى
اسيوط واقتضائه مبلغ ١٥٠٠
جنيه كعربون ومبلغ ٢٤ جنيه
حساب سابق فى ١٩٦٠/٧/١٣
مع رساله الشيك فى ١٩٦٠/٧/١٤
من ابي تيج بمبلغ ٧٨٠ جنيهها
ومع ما اثبتته بالاىصال المؤرخ
١٩٦٠/٧/١٣ من ان مبلغ ٢٤
جنيه قيمة عربون بضاعة ومن
قبض المورث قيمة هذا الشيك
قبل ارساله الى الطاعة خطابه
الذى اكر فيه قبض اى مبلغ
لحسابها من المطعون ضده الثانى
اتخذ الحكم من ذلك كله مايسوغ
عدم اطمئناؤه الى مستندات
الطاعة ويرجح لديه صحة دفاع
المطعون ضدها الاولى بأن الشيك
لا صلة له بصفقة الشاي موضوع
النزاع وانه انما يمثل مبالغ
حصلها المطعون ضده الثانى
من عملاء آخرين فى جولته السابقة
لتحرير الشيك . واذا كانت هذه
القرائن التى استند اليها الحكم
تؤدى فى مجموعها الى ما انتهى
اليه فان النعى بهذين السببين
يكون فى حقيقته جدلا موضوعيا

وبصفته قضاءه بقبول الدعوى دون أن يقطع في الخصومة الأصلية المتعلقة بذات الحق المطالب به والمرددة بين الطرفين والتي هي في الدعوى الحالية بيان ما إذا كان المطعون عليه الأول يستحق تعويضاً عن نزع ملكية العقار بأكمله أو عن المباني التي أقامها فقط ومقدار هذا التعويض أو أنه لا يستحق تعويضاً أصلاً ، وإنما رعى الحكم بقضائه إلى أعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبير تقريره ، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات المشار إليها ، ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن .

طعن مدني رقم ٥١٢ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٩/١/٧ برئاسة وعضوية السادة عبد السلام بليغ واحمد حسن ميكل وأمين فتح الله وإبراهيم علام وإبراهيم الديواني المستشارين

— ٣٠٩ —

المبادئ القانونية :

(١) حكم : قضاء بصفة قطعية في جزء من أصل الحق ، طعن فيه على استقلال . مرافعات م ٣٧٨

١ - متى كان الحكم قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة ، وأنهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة التي حددها الحكم لقيامها واذ يجوز وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مدساً يدل على أن الطاعن قد استأنف الحكم في شقه الذي حسم النزاع في هذه المسألة

الموضوعية ، وكان لا يعتبر هذا القضاء مستأنفاً باستئناف الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك ، فإنه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ويكون الطعن الموجه إلى هذا القضاء غير مقبول .

(ب) اثبات : دفاتر ، أطراحها خبير ، أخذ بتقريره مسائل واقع قاضي موضوع .

٢ - أطراح محكمة الموضوع الدفاتر والامسند بتقرير الخبير المستند مما استخلصه استخلاصاً سليماً من أوراق المدعى وملاساتها ، هو من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع بلا مهقب عليه .

(ج) خبير : مأمورية ، طلب إعادتها إليه ، رد .

٣ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو مناقشته متى دلت في تقريره وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

المحكمة :

وحيث .. أنه يبين من حكم محكمة أول درجة الصادر في ١٩٦٠/٣/٢٦ والذي قضى برفض الدفع بعدم قبول طلبات المطعون عليه وبقبولها وبندب خبير حسابي لايضاح نشاط الشركة المسقودة بين طرفي الخصومة بموجب العقد المؤرخ أول مارس ١٩٥٥ وذلك إبان عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ أنه أورد في أسبابه قوله «أنه متى كان الواقع في الدعوى أن المدعى عليه - الطاعن - قد أسندت إليه إدارة الحاسبة وفقاً لنصوص عقد الشركة ، وكانت الفواتير المقدمة منه والمؤرخة ٢ و ٤ من مارس ١٩٥٥ و ٢ و ٤ من مارس ١٩٥٦ إنما تشهد بتنفيذ عقد الشركة وامتداده حتى سنة ١٩٥٦ اذ تضمنت بيان مقدار ما ابتاعه من البصل ضمن ما اشتراه إبان عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وهي السلعة التي انعقدت الشركة للتجارة فيها وكان تحرير الفواتير المذكورة

باسمه خاصة إنما يدل على قيامه بتنفيذ عقد الشركة اذ هو المكلف بالشراء باسمه أعمالاً لنص العقد ومقتضى القانون ، لما كان ذلك وكان المدعى عليه لم يعرف النشاط التي تمثله تلك الفواتير بدليل يؤيده إلى غير ما توحى إليه من أنه كان تنفيذاً ومباشرة لعقد الشركة ، وكان سبق اتفاق الطرفين على عدم تجديد عقد الشركة بعد انتهاء موسم سنة ١٩٥٥ إلا باتفاق مكتوب لا يعد مؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من امتداد العقد لسنة ١٩٥٦ مادام قد تراضى الطرفان على الامتداد باستمرار مزاولة الشركة لنشاطها خلال عام الامتداد وفقاً لما كشفت عنه فواتير سنة ١٩٥٦ - وأنه أخذ بما ورد بعقد الشركة وبما يشهد به خطاب المدعى عليه - الطاعن - المؤرخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٦ الذي وجهه إلى المدعى بطلب إرسال الفواتير لقيدها ومراجعتها وكان وجود رأس مال الشركة وعدم المحاسبة عنها في تاريخ رفع الدعوى لا يدل على امتداد العقد لسنة ١٩٥٧ .. فان الدفع المبدي من المدعى عليه بعدم تنفيذ العقد وبعدم امتداده لا يكون قد أصاب الصواب إلا بالنسبة للامتداد عن سنة ١٩٥٧ فحسب » . ولما كان مفاد ما أورده هذا الحكم أنه قضى في أسبابه المتعلقة بالمنطوق بامتداد العقد لمدة سنة أخرى هي «موسم سنة ١٩٥٦» فإنه بذلك يكون قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة وأنهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة التي حددها الحكم لقيامها واذ يجوز وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن

المأمورية الى الخير او مناقشته
للاسباب السائفة التي أوردها على
النحو السالف البيان ، فان
تعيب الحكم بالقصور في التسبيب
او بالاخلال بحق الدفاع يكون على
غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض
الطعن .

طعن مدني رقم ٥٥٥ لسنة ٢٤٤
في ١٩٦٩/١/٧ برئاسة وعضوية
السادة الدكتور عبد السلام بلبح
واحمد حسن هيكل ومحمد
صادق الرشيدى وامين فتح الله
وابراهيم الديوانى المستشارين .

— ٣٩٠ —

المبدآن القانونيان :

(١) حكم : تسبيب ، كفايته .

١ - متى كان ما أورده الحكم
مطابقاً للثابت بالأوراق ويتفق مع
التطبيق القانونى الصحيح ويكفى
دعامة لحمله فيما انتهت اليه من
القضاء بوقف دعوى الطاعن
بالمطالبة بالتعويض عن الارض
المنزوعة ملكيتها حتى يقدم ما يدل
على انتهاء ما ثار حولها من نزاع
فإن النعى على الحكم بالخطأ في
تطبيق القانون فيما استورد اليه
بعد ذلك - ايا كان وجه الراى
فيه - يكون غير منتج ظالماً أن
الحكم يستقيم بدونه .

(ب) نقض : طعن ، أسباب .

٢ - اذا لم يبين الطاعن في تقرير
الطعن ملاحظاته على تقرير الخبير
التي يدعى ان الحكم قد أغفل
مناقشتها ، فإن نعيه بهذا السبب
يكون مجهلاً اذ العبرة في بيان
مواضع القصور بالحكم هو بما
جاء بشأنها في تقرير الطعن .

الحكمة :

وحيث .. انه لما كان البين
من الحكم الطعون فيه أنه أقام
قضاءه بوقف الدعوى بالنسبة
لطلب الطاعن التعويض عن الارض
المنزوعة ملكيتها على ما أورده
ضمن أسبابه من أنه قد ثبت لديه
من كتاب المدير العام لإدارة التعمير

الطاعن قد استأنف الحكم الصادر
في ١٩٦٠/٣/٢٦ في شقه الذي
حسم النزاع في هذه المسألة
الموضوعية ، وكان لا يعتبر هذا
القضاء مستأنفاً باستئناف الحكم
الموضوعى الصادر بعد ذلك في
١٩٦٣/٦/٢٤ ، فإنه يكون قد
اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه
واذ وجه الطعن بهذا السبب الى
هذا القضاء فإنه يكون غير مقبول

وحيث .. انه لما كان يبين
من مفردات الملف الابتدائى والملف
الاستئنافى المنضمين أنهما جاءا
خلوا من دفتر اليومية أو ما يدل
على سابق تقديمه لمحكمة
الاستئناف وكان يبين من الحكم
المطعون فيه أنه اخذ بتقرير الخبير
الذى ناقش كل من سنتى ١٩٥٥
و ١٩٥٦ على حدة واستبعد دفاتر
الطاعن بالنسبة للمصروفات

واحتمسها بطريق التقدير ، وكان
الحكم قد اعتمد الأسباب التى
ساقها الخبير لتبرير استبعاد
الدفاتر في هذا الخصوص كما اعتمد
الأسس التى أقام عليها الخبير
تقديره للمصروفات فقال « أن
استبعاد الخبير لدفاتر الطاعن
يقوم على أسس سليمة حيث قام
بتصفية الحساب بطريقة التقدير
ما دام المستأنف يسلم بنقص
الدفاتر المثبتة لتفاصيل المشتريات
والمبيعات والمصروفات ، وقد بنى
تقرير الخبير على أسس محاسبية
سليمة محمولة على النتيجة التى
انتهى إليها » . وكان أطراح محكمة

الموضوع للدفاتر والاخذ بتقرير
الخبير المستند مما استخلصه
استخلاصاً سليماً من أوراق
الدعوى وملابساتها هو من مسائل
الواقع التى تخضع لتقدير قاضى
الموضوع بلا معقب عليه ، وكانت
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب
إعادة المأمورية الى الخبير أو
مناقشته متى رأت أن فى تقريره
وفى أوراق الدعوى وعناصرها
الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها
للفصل فيها ، واذا أخذ الحكم
بتقرير الخبير ولم ير مبرراً لإعادة

والاسكان المؤرخ ٥ مارس سنة
١٩٦٤ والمودع بملف نزاع الملكية
رقم ٤/٦٥/٢٥ (حافظة رقم ١١
من الملف الاستئنافى) تحت رقم
١٨٧ - ١٨٨ ومن كتاب مستشار
الدولة المؤرخ ٣٠ أبريل سنة
١٩٦٤ المودع بملف نزاع الملكية
المشار اليه تحت رقم ٢٠٣ - ٢٠٧
أن ثمة نزاعاً كان قائماً حول ملكية هذه
الارض بليت صورته أثناء انعقاد

لجنة حصر الممتلكات اذ قرر
مستحقو وقف على موسى
شوربجى جميليان أنهم يملكون
الارض المنزوعة ملكيتها ، مما

مفاده من الحكم ان المستحقين فى
هذا الوقف لا يقرون التصرفات
التي اجراها الحارس السابق
عليها ويعتبرونها صادرة ممن
لا يملك التصرف وكان من شأن
هذه المنازعة أن تتأثر حقوق
المشتريين المتصرف اليهم مما دعى
مستشار الدولة الى اقتراح تلبية
مبلغ التعويض المقرر عن هذه
الارض بالامانات مع اخطار
أصحاب الشأن بضرورة انهاء
النزاع القائم على ملكيتها فيما
بينهم ، وكان يبين من الاطلاع على
المستندين السالفى الذكر
والمودعين بملف نزاع الملكية المنضم
أنهما يشيران الى أن الارض
المنزوعة ملكيتها والمثار بشأنها
النزاع بين المستحقين فى الوقف
من جهة والحارسين عليه من جهة
أخرى وبالتالي بين هؤلاء المشتريين
لهذه الارض تشمل القطعة رقم
٨٧ الكائنة بحوض الاعجام رقم ١٧

بالجيزة والدقى التى تقع ضمنها
المساحة المتصرف فيها للطاعن
والتي يطلب تعويضاً عن نزاع
ملكيتها ، واذا يطابق ما أورده
الحكم على النحو السالف بيانه

الثبت بالأوراق ويتفق مع
التطبيق القانونى الصحيح ويكفى
دعامة لحمله فيما انتهت اليه من
القضاء بوقف دعوى الطاعن
بالمطالبة بالتعويض عن الارض
المنزوعة ملكيتها حتى يقدم ما يدل
على انتهاء ما ثار حولها من نزاع ،

فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون فيما استطرد اليه بعد ذلك - ايا كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج طالما أن الحكم يستقيم بدونه ..

وحيث ان الحكم المطعون فيه استند في تأييد تقدير الخبير لمساحة المباني التى قضى بالتعويض للطاعن عن نزاع ملكيتها الى أنه قدر مساحتها من واقع مستنديين هما كشف مقاس وتحديد العقار المنزوعة ملكيته ومحضر التسليم المرفقين بملف نزاع الملكية تحت رقمى ٢٢ و ٢ من الملف وعلل الخبير استناده الى هذين المستنديين الى عدم وجود المباني وقت اجرائه للمعاينة بسبب ازلتها . ولما كان يبين من الرجوع الى تقرير الخبير ان ما ورد بمحضر التسليم عن حدود المباني القائمة على الارض المنزوعة ملكيتها مطابق لما ورد بكشف مقاس وتحديد العقار المنزوعة ملكيته ، فان ذلك ما يقطع بصحة ما انتهى اليه الحكم من الأخذ بمحضر التسليم فى شأن مساحة المباني ومن ثم يكون النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال فى هذا الخصوص على غير اساس ..

وحيث ان .. الطاعن اذ لم يبين بتقرير الطعن ملاحظاته على تقرير الخبير التى يدعى ان الحكم قد اغفل مناقشتها ، فان نعيه بهذا السبب يكون مجهلا اذ العبرة فى مواضع القصور فى الحكم هو بما جاء بشأنها فى تقرير الطعن ..

وحيث .. انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان المحكمة قررت بجلسة ١٩٦٥/٦/١٩ استدعاء الخبير لمناقشته وقامت بالمناقشة فى جلستى ١٩٦٥/١٠/١٧ و ١٩٦٥/١١/٢١ ثم رأت بعد ذلك بما لها من سلطة تقديرية الاكتفاء بهذه المناقشة ، لما كان ذلك فان

النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .

طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ ق
فى ١٩٦٩/١/٧ برئاسة وعضوية
السادة الدكتور عبد السلام بليغ
واحمد حسن هيكل وامين فتح الله
وابراهيم الديوانى المستشارين

٣١١ -

المبدا انقانونى :
ضريبة : ربط اضافى ، احواله .
ق ١٤ سنة ١٩٣٩ م ٤٧ مكررا .
ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٢٤ .
الربط الاضافى غير جائز الا فى حالات الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، وفى غير هذه الاحوال لا يجوز اجراء ربط اضافى .
المحكمة :

وحيث ان .. ما جاء بالحكم المطعون فيه من ان « الشابت فى الاوراق ومما حصلته لجنة الطعن فى اسباب قرارها ان المأمورية عند قيامها بفحص اقرارات مورث المستانفين عن سنة ١٩٥١ ثم ادخالها تصحيحات عليها كانت على علم بالتغيير الذى طرأ على كيان شركة توتونجى التضامنية بتحويلها الى شركة توصية بسيطة دخل فيها ولدا كل من الشريكين المتضامنين فى الشركة الاولى شركاء موصين فى الشركة المعدلة ، فقيام المأمورية بادخال تصحيحات على اقرار مورثهم عن سنة ١٩٥١ لم يتناول اعمال المادة ٢٤ مكررا فقرة زابعة والتى كان يوصى بتطبيقها الى اضافة صافى ايراد ولدى المورث فى حق التوصية الى ايرادات الممول الاب ثم بادخالها هذا الايراد ضمن ايرادات الوالدين الخاضعة للضريبة ليس له من معنى سوى ان المأمورية كانت قد قررت ان تعديل الشركة على النحو السابق اخطاها به والذى تضمنه عقدها الذى كان بالملف وقتذاك لم ينطو على تصرف صادر من اصل لاحد فروعه وهو تقدير موضوعى تملكه المأمورية بلا شك بوصفه اجراء تمهيديا

ولازما قبل البت فيما اذا كان التعديل قد تضمن أو لم يتضمن تصرفا مما يدخل فى نطاق النص القانونى المشار اليه توطئة لعماله أو عدم اعماله ، ومتى كان الامر كذلك فيكون لا حق للمأمورية فى المساس بتقديراتها الاولى « وهى تقارير تتفق مع الشابت فى الاوراق وتتضمن الرد على ما تمسكت به الطاعنة من دفاع امام محكمة الاستئناف . ومردود الشق الثانى من الوجه الثانى بان الفقرة الاولى من المادة ٤٧ مكررا من القانون ١٤ لسنة ١٩١٩ اذ نصت على انه « يعتبر التنبيه على الممول بالدفع نهائيا وقطعيا ومع ذلك اذا تحققت مصلحة الضرائب دون اخلال باجل التقادم المنصوص عليه فى المادة ٩٧ من هذا القانون والفتاوى المعدلة لها من ان الممول لم يتقدم باقرار صحيح شامل بان اخفى نشاطا او مستندات او غيرها او قدم بيانات غير صحيحة او استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها او بعضها وذلك باخفاء او محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فتجرى المصلحة ربطا اضافيا يكون قابلا للطعن فيه كالربط الاصلى « فانها تكون قد دلت على ان الربط الاضافى غير جائز الا فى حالات حددها المشرع وحصرها وهى احوال الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة وفى غير هذه الاحوال لا يجوز اجراء ربط اضافى لان الممول اذا قبل تقدير المصلحة لارباحه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فانه يكون قد تم الاتفاق بينهما على وغاء الضريبة وجه صحيح قانونا وهو اتفاق ملزم للطرفين ومانع لهما من العودة الى مناقشة موضوعه متى كان هذا الاتفاق قد خلا من شوائب الرضاء ولم يثبت العدول عنه بدليل جائز القبول قانونا ، اذ كان ذلك وكانت المادة ٢٤ من القانون

الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف على أنه ، من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارقه وشروطه ، ولا الاستبدال به من الواقف ، إلا إذا صدر بذلك أشهاد ممن يملكه ، لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة ، وضبط بدفتر المحكمة وفي المادة الثانية على أن ، « سماع الأشهادات المبينة بالمادة الأولى عدا ما نص عليه في المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدأرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحيلها عليه من القضاة أو الموظفين . . » وفي المادة الثالثة على أن ، سماع الأشهاد المشتمل على الحرمان الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٢٧ وسماع الأشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون أو بالتغيير في مصارقه من اختصاص هيئة التصرفات بالحكمة التي بدأرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة دون غيرها ، يدل على أن سماع الأشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ كان من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو من يحيله عليه ، ولما صدر المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالقضاء نظام الوقف على غير الخيرات ظلت المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على حالها فيما يتعلق بالآوقاف على الخيرات ، ويصدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالقضاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية والنص في المادة الأولى منه على أن ، تلقى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لفاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها ، وفي المادة الثالثة على أن ، ترفع الدعاوى التي

هذه السن دون حاجة لخطر سابق من أي الطرفين للآخر ، فإذا استمر العامل في عمله بعد بلوغه بموافقة رب العمل فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مبرره إذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها حددت في لائحتها سن الخامسة والستين لتقاعد عمالها الإداريين ومن بينهم الطاعن ، وبعد بلوغه هذه السن وافقت على استمراره في العمل ثم فصلته دون إخطار سابق وبغير مبرر ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن « بقاء المستأنف عليه في عمله استمرار لعقد قائم بينه وبين الشركة المستأنفة ، ومادامت هذه الشركة قد أنهته بعد ذلك لبلوغ المستأنف عليه سن التقاعد فإنها تكون قد باشرت حقاً مقروراً لها » ورتب على ذلك أن الفصل « لا ينطوي على أية إساءة أو تعسف » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني .

طعن مدني رقم ٨٠ لسنة ٢٣ ق في ١٩٦٩/١/٨ برئاسة ومضوية السادة حسين صفوت السركي وإبراهيم عمر هندی وصبري أحمد فرحات ومحمد شبل عبد القمود وحسن أبو الفتوح الشريبي المستشارين .

— ٣١٣ —

المبدأ القانوني :

وقف : أشهاد الرجوع فيه ، اختصاص . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ١٢٢ و ٢ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . حياة تصرفات . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . سماع الأشهاد بالرجوع في الوقف من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية . المحكمة : وحيث أن . . النص في المادة

٩٩ لسنة ١٩٤٩ قد أحالت إلى هذا النص وأعملت حكمة في الضريبة العامة على الأيراد وكان الثابت في الدعوى أن مأمورية ضرائب اللبان أخطرت ورثة الممرل بعد وفاته بالتصحيحات التي أجرتها على إقراراته عن إرادته في سنوات النزاع على النموذج ٥ ضرائب في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم يعترض الورثة على هذه التصحيحات بشيء مما يفيد قبولهم وإبرام اتفاق بينهم وبين المصلحة له كيان قانوني ، وجرى الحكم المطعون فيه على الاعتداد بهذا الاتفاق وأعمال أثره وألغى الربط الإضافي الذي أجرته المصلحة بعد ذلك في ٣١ من مارس ١٩٥٧ وأول ديسمبر ١٩٥٧ لانعدام مبرره قانوناً فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدني رقم ٨٩ لسنة ٢٢ ق في ١٩٦٩/١/٨ برئاسة ومضوية السادة حسن صفوت السركي ومحمد ممتاز لصار وصبري أحمد فرحات ومحمد أبو حمزة مندور وحسن أبو الفتوح الشريبي المستشارين .

— ٣١٢ —

المبدأ القانوني :

عمل : عقد عمل . بلوغ سن تقاعد . تحديد رب العمل سناً معينة لتقاعد عماله ، يترتب عليه انتهاء العقد تلقائياً ببلوغ هذه السن دون حاجة لإخطار سابق من أحد الطرفين للآخر ، فإذا استمر العامل في عمله بعد بلوغه بموافقة رب العمل ، فإنه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير إخطار سابق ودون مسوغ . المحكمة :

وحيث أن . . تحديد رب العمل سناً معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائياً ببلوغ

تسجيل صحائفها ولم يقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذي يقرر حق المدعى فيها . ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بتسجيل صحيفة الدعوى رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٦١ مدني ديروط التي رفعها بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر من مورثه الطرفين إلى أولاده القصر والمتضمن بيعها لهم جزءا من الأطنان التي باعها للمطعون ضدها بالعقد موضوع الدعوى الخالية وكان الثابت بالأوراق أنه لم يؤثر على هامش تسجيل صحيفة تلك الدعوى بمنطوق

الحكم الذي صدر فيها بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢١ بصحة ذلك التعاقد ، أثناء نظر الاستئناف في الدعوى الحالية ولم يسجل ذلك الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا ينقل ملكية المبيع إلى المشتري رافعي هذه الدعوى وبالتالي فلا يحول دون القضاة للمطعون ضدها بصحة التعاقد الصادر لها يكون قد التزم صحيح القانون ولا عليه أن هو أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من صدور الحكم له بصحة التعاقد أثناء نظر الاستئناف طالما أنه لم يسجل هذا الحكم أو يؤثر بمنطوقه على هامش تسجيل الصحيفة وأن مجرد صدوره لا يؤدي إلى انتقال الملكية والنعمى في شقة الثاني مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه استعرض أقوال شهود الطرفين في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وأطمأن إلى ما شهد به شهود المطعون ضدها من أن البائنة قد وقعت على العقد الذي دفع الطاعن بأنه يجهل توقيع مورثته عليه واعتمد على هذه الأقوال في قضائه بصحة العقد كما استند في رفض طلب

الخيري الصادر بعد العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فهو غير مقبول ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

طن مدني رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق
في ١٩٦٩/١/٨ برئاسة وعضوية
السادة حسين صفوت السركي ،
ومحمد ممتاز نصار وإبراهيم عمر
هندي ومحمد شبل عبد القصور
وحسن أبو الفتوح الشرييني
الستشاريين .

— ٣١٤ —

المبدأ القانوني :

تسجيل : ملكية . دعوى .
دعوى صحة التعاقد ، تسجيل
صحيفتها . ق ١١٤ لسنة
١٩٤٦ م ٢/١٥ و ١٧ .

تسجيل دعاوى صحة التعاقد
على حقوق عينية عقارية ، ورتب
على التأشير بمنطوق الحكم الصادر
فيها طبق القانون ، انسحاب أثر
الحكم إلى تاريخ تسجيل صحيفة
الدعوى ، حماية لأصحاب هذه
الدعاوى قبل من ترتبت لهم
حقوق على ذات العقار المبيع بعد
تسجيل صحائفها ، ولم يقصد
أن يرتب على مجرد تسجيل
صحة التعاقد انتقال الملكية قبل
التأشير بالحكم الذي يقرر حق
المدعى فيها .
المحكمة :

وحيث أن ... التسجيل لا يترتب
عليه أثره إلا من تاريخ تسجيل
العقد أو الحكم الذي من شأنه
إنشاء حق الملكية أو أي حق عيني
آخر على عقار أو نقله ، وأن
القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بالشهر العقاري إذ أجازا بنص
الفقرة الثانية من المادة ١٥
تسجيل دعاوى صحة التعاقد
على حقوق عينية عقارية ورتب
على التأشير بمنطوق الحكم
الصادر فيها طبق القانون
انسحاب أثر الحكم إلى تاريخ
تسجيل الدعوى (المادة ١٧) إنما
قصد حماية أصحاب هذه
الدعاوى قبل من ترتبت لهم
حقوق على ذات العقار المبيع بعد

كانت من اختصاص المحاكم
الشرعية أو التي كانت من
من اختصاص المجالس المليية إلى
المحاكم الوطنية ابتداء من أول
يناير ١٩٥٦ ، وفي المادة الخامسة
على أن ، تتبع أحكام قانون
المرافعات في الإجراءات المتعلقة
بمسائل الأحوال الشخصية
والوقف التي كانت من اختصاص
المحاكم الشرعية أو المجالس المليية
عدا الأحوال التي وردت بشأنها
قواعد خاصة في لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية أو القوانين
الأخرى المكمل لها ، أصبح سماع
الأشهاد بالرجوع في الوقف الصادر
بعد العمل بقانون الوقف ٤٨
لسنة ١٩٤٦ من اختصاص رئيس
المحكمة الابتدائية أو من يحل
عليه . ولا وجه للتجدي بما نصت
عليه المادة ٢٧ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية من أن « التصرف
في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر
وضم ناظر إلى آخر واستبدال
وإذن بعمارة أو تاجير أو استئانة
أو بخصومة وغير ذلك يكون من
اختصاص هيئة تصرفات المحكمة
التي تكون في دائرتها أعيان الوقف
كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام
المحكمة التي بدائلتها محل توطن
الناظر ، ذلك أن القانون ٤٨ لسنة
١٩٤٦ قد حدد الاختصاص
بسماع الأشهاد بالرجوع في الوقف
الصادر بعد العمل بهذا القانون
وناطه برئيس المحكمة الابتدائية
أو بمن يحل عليه ، وإذا التزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر
وقضى بعدم اختصاص هيئة
التصرفات بنظر طلب الرجوع عن
الوقف الخيري الصادر بعد العمل
بقانون الوقف ، فإنه لا يكون قد
خالف القانون أو أخطأ في
تطبيقه . . .

وحيث أن هذا النعمى لا يتجه
إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه
من عدم اختصاص هيئة التصرفات
بطلب رجوع الطاعن عن وقفه

الصدد قوله « وحيث انه بالنسبة لموضوع الطعن فان السبب الأول ومبناه النعى على محكمة الدرجة الأولى لامرها باستبعاد دعوى الضمان من الرول لعدم أداء الرسم المستحق عليها فانه لما كان الثابت أن محكمة الدرجة الأولى لم تفصل في طلب الضمان موضوع تلك الدعوى . فانه يكون نتيجة حتمية لذلك أن الاستئناف لا يشمل ذلك الطلب لعدم الفصل فيه من المحكمة الابتدائية ويجوز المستأنف السير فيه بتكليف خصمه الحضور أمام محكمة الدرجة الأولى وليس عن طريق الطعن فيه أمام هذه المحكمة . وتري المحكمة ترتيبا على ذلك أن الاستئناف الراجع يعتبر قاصرا على قضاء محكمة الدرجة الأولى الصادر في موضوع الدعوى الأصلية وحدها » وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يعتبر قضاء قطعا أنهى الخصومة في شقها الخاص بدعوى الضمان الفرعية ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشارع فرق في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بين نوعين من الأحكام ، الأول هو الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها والنوع الثاني أحكام صادرة في الموضوع ولم يجر الطعن في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ومقتضى ذلك هو الطعن في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية ويرتب على عدم مراعاة تلك المواعيد سقوط الحق في الطعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٥ من يناير ١٩٦٤ وتضمنت أسبابه قضاء قطعا منهيًا للخصومة في الاستئناف في شقها الخاص بدعوى الضمان الفرعية فان الطعن فيه بطريق النقض إنما يكون على استقلال

في الأحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية .

(ب) تزوير : ادعائه به ، خصومة ، انتهاؤها .

٢ - الادعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى ، فان قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الادعاء لا ينتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

(ج) حكم : تسبيب ، عيب ورقة تجارية ، تطهير ، سوء نية ، تجارة م ١٣٦ و ١٧٥ مدني م ٤٠٨ .

٣ - لا تنتفي سوء نية المظهر اليه الا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر ، أما اذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء وهو فرض لم ينفيه الحكم المطعون فيه فان ما قرره عن ثبوت صحة السند وحصول التخالص عن قيمته مع المظهر بعد اعلان البروتستو للمدين (الطاعن) لا يمنع من علم البنك المظهر اليه (المطعون ضده) به اقامة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند اليه ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لاثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو - وهو ما تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة - ولم يبت الحكم فيها اذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لا حقا له اذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو ، يكون مشوبا بفساد الاستل والقصور في التسبيب .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه جاء به في هذا

وقف الدعوى حتى يفصل في الدعوى رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦١ ديروط الى أن الفصل في الدعوى الحالية لا يتوقف على الفصل بصحة التعاقد في تلك الدعوى ولما كان الطاعن قد تمسك بالوجهين الثاني والثالث من أوجه استئنافه بطلب وقف الدعوى وبأن نتيجة التحقيق لم تسفر عن ثبوت توقيع البائعة على العقد وكانت أسباب الحكم الابتدائي قد تناولت الرد على هذا الدفاع ردا سائغا واشتملت على ما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى اليها فان الحكم المطعون فيه وقد اخذ بهذه الأسباب واحال اليها يكون قد تضمن هو أيضا الرد على دفاع الطاعن الوارد بهذين الوجهين من أوجه استئنافه والذي لا يخرج عن مضمون دفاعه أمام محكمة أول درجة ويعتبر الحكم المطعون فيه بذلك مسببا تسببا كافيا . لما كان ما تقدم فان النعى بشقيه يكون على غير اساس .

طعن مدني رقم ٥١٧ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٩/١/٩ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، وعثمان زكريا وسليم راشد ابو زيد ومحمد صدقي البشبيشي ، ومحمد سيد احمد حماد المستشارين

— ٣١٥ —

المبادئ القانونية :

(١) حكم : طعن ، ميعاد . مرافعات م ٣٧٨ و ٣٨١ .

١ - الشارع فرق في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات بين الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها الأحكام الصادرة في الموضوع ، ولم يجر الطعن في الأولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع ، دون أن يعرض للثانية وتركها للقواعد العامة ، ومقتضى ذلك هو الطعن

السبب إنما هو دفاع في موضوع تلك الدعوى فإنه لم يكن على الحكم المطعون فيه أن يبحثه لأن أو أن بحثه إنما يكون عند الفصل في هذا الموضوع .

وحيث أنه .. يبين من الأوراق أن الطعن تمسك في صحيفة استئنافه بأن من حقه الاحتجاج على البنك المظهر إليه بوفائه قيمة السند للشركة المظهرة بمقتضى المخالصة التي قدمها والمؤرخة ٤ من يناير ١٩٦٢ لأن التظهير الوارد بالسند تم في تاريخ لاحق لتاريخ استحقاقه وتاريخ إعلان البروتستو أضرارا به بدليل خلو البروتستو من إثبات هذا التظهير في الخانة المعدة لإثبات ما يكون على السند من تظاهرات ومع وجوب إثبات هذه التظاهرات في البروتستو طبقا للمادة ١٧٥ من قانون التجارة وأن البنك إذا أعطى للتظهير تاريخا غير صحيح يسبق تاريخ البروتستو فإنه يكون سييء النية ويجوز لذلك الاحتجاج ضده بهذا الوفاء . وقد استعرضت محكمة الاستئناف هذا الدفاع في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٤ ورات تحقيقا له أن تحويل الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة والقرائن حصول التظهير الثابت بالسند المطالب بقيمته في تاريخ لاحق لميعاد الاستحقاق أو لتاريخ السداد أضرارا به وقالت في أسباب هذا الحكم أن للمدين (الطاعن) مصلحة في إثبات عدم صحة التاريخ المعطى للتظهير الذي يحمله السند محل النزاع حتى يقوم حقه في الدفع بالتخالص قبل المظهر إليه غير أن المحكمة غادت بعد تنفيذ هذا الحكم والتفتت عن نتيجة التحقيق الذي أجرته وقضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بقيمة قضاءها هذا على أن التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق يكون له نفس الأثر الذي للتظهير الحاصل قبل

بوجه هذه الدعوى للمطعون ضدهما الثاني والثالث لتظهرهما السند على الرغم من تخالصهما معه عن قيمته بمقتضى المخالصة المشار إليها فيما سبق . وأن ذلك الذي قرره الطاعن أثناء سير الدعوى يعتبر اقرارا قضائيا منه بصحة السند ويكون حجة عليه عملا بالمادة ٤٠٨ من القانون المدني - وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه عليه قضاءه سائغ ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أن دفاع الطاعن أمام المحكمة الابتدائية بتخالصه عن قيمة السند وتقديمه المخالصة المثبتة لذلك يتضمن تسليمه بصدور هذا السند منه ويتعارض مع ادعائه أمام محكمة الاستئناف بتزوير السند فإذا استخلصت محكمة الاستئناف من ذلك فساد هذا الادعاء، فإن هذا الاستخلاص سائغ ولا عيب فيه ، ولئن كان ما ذكرته المحكمة في أسباب حكمها يؤدي إلى القضاء برفض الادعاء بالتزوير وليس إلى الحكم بعدم قبوله إلا أنه ليس للطاعن مصلحة في التمسك بهذا الخطأ لأنه قد ترتب عليه نفع له إذ قد أعفته المحكمة من الغرامة التي كان يجب الزامه بها في حالة الحكم برفض الادعاء بالتزوير .

وحيث أن هذا النعي لا يجوز توجيهه إلى الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٥ من يناير ١٩٦٤ إذ أن قضاءه قد اقتصر على الفصل في أمر استبعاد الدعوى الفرعية من جدول الجلسة والادعاء بتزوير السند وعلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن حصول التظهير الثابت بالسند المطالب بقيمته في تاريخ لاحق لميعاد الاستحقاق أو لتاريخ السداد أضرارا به ولينفي البنك المطعون ضده الأول ذلك وبالتالي فإن هذا الحكم لم يفصل في موضوع الدعوى الأصلية وإذا كان الدفاع المشار إليه في هذا

وفي خلال ستين يوما من تاريخ صدوره وإذا فوت الطاعن هذا الميعاد ولم يطعن في ذلك الحكم إلا في ٢١ من يونيو ١٩٦٤ مع الحكم الأخير الصادر في الدعوى فإن حقه في الطعن يكون قد سقط طبقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات وبالتالي يكون النعي بهذا السبب غير مقبول ..

وحيث أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تثار عرضا بشأن دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . ولما كان الادعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الادعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ويكون دفع المطعون ضده بعدم قبول هذا السبب غير سديد .

وحيث أنه .. يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في الادعاء بالتزوير على أن دفاع الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى قد جرى بأن السند المطعون فيه قد صدر منه للمطعون ضدهما الثاني والثالث وأنه تخالص معهما عن قيمته بمقتضى مخالصة قدمها مؤرخة ٤ من يناير ١٩٦٢ وثابت بها أن المطعون ضده الثالث قبض مبلغ ١٥٠٠ جنيها قيمة السند المستحق في ١٩٦٢/١/٥ وتعهد بأن يرد إليه هذا السند بعد سحبه من البنك وأن الطاعن أكد ذلك بما قرره في صحيفة دعوى الضمان من أنه

الكتاب أو المحضرين باهماله في تأخير إعلان صحيفة الدعوى وتوقيع جزاء عليه بسبب هذا الإهمال إذا رأى القاضي مبررا لذلك وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن بطلان الإعلان راجع إلى خطأ المحضر الذي قام به لاغفاله إثبات عدم وجود المراد اعلانه بموطنه ، فإنه لا تكون للطاعنة مصلحة في النعي على الحكم المطعون فيه بعدم توقيعه هذا الجزاء إذ أن توقيعه أو عدم توقيعه لم يكن ليؤثر على النتيجة التي انتهى إليها هذا الحكم .

(ب) إعلان : ورقة محضرين ، ذكر وجود المراد اعلانه في موطنه بطلان . مرافعات م ١١ و ١٢ و ٢٤

٢ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب اعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من اقاربه واصهاره ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة إلى أي من هؤلاء أو لجهة الإدارة إلا إذا لم يجده في موطنه وعلى المحضر أن يثبت في هذه الحالة في محضره عدم وجود الشخص المراد اعلانه في موطنه الذي طلب اعلانه فيه ويترتب على اغفال هذا البيان بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

(ج) محل مختار : ورقة إعلان حكم . مرافعات م ٣٨٠ .

٣ - لا يكون إعلان الطعن في محل المختار صحيحا - عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات إلا إذا اتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . المحكمة :

وحيث أن . . الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون

السند وثبوت حصول الوفاء بعد تاريخ إعلان البروتستو لا يمنع من علم البنك المظهر إليه بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند إليه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ استغنى عن بحث القرائن التي ساقها الطاعن لإثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو وهو الأمر الذي تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة ، وذلك لما رآه الحكم من أن ثبوت صحة السند وثبوت عدم الوفاء بقيمته عند إعلان البروتستو في ٦ من يناير ١٩٦٢ ينتفى بهما سوء النية عن البنك حامل السند مع أن ثبوت هاتين الواقعتين لا ينتفى به سوء النية عن البنك في الفرض الثاني المتقدم ذكره والذي تركه الحكم المطعون فيه قائما بسبب أنه لم يثبت فيما إذا كان التظهير سابقا على التخالص أو لاحقا له إذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو - وهو ما افترضه الحكم - فإنه يكون مشوبا بفساد الاستدلال والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

طعن مدني رقم ٥٢٣ ق لسنة ٢٤ في ١٩٦١/١/١ برئاسة ومضوية السادة محمود توفيق اسماعيل والسيد عبد المنعم المراف وسليم راشد ابو زيد ومحمد سيد أحمد حماد وعلى عبد الرحمن المستشارين . .

٣١٦ -

المبادئ القانونية :

(أ) دعوى : إعلان صحيفتها ، ميعاده . غرامة مدنية . إعلان مرافعات م ٧٧ .

١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون المرافعات قررها الشارع لمصلحة الخزينة العامة لا لمصلحة الخصم ، وقصد من تقريرها بسط رقابة القاضي على من يتسبب من موظفي قلم

هذا الميعاد من حيث تظهير الورقة من الدفع إذا كان حامل حسن النية ثم قال الحكم « أنه لما كان ذلك وكان الثابت من اجابة المدين (الطاعن) بورقة إعلان احتجاج عدم الدفع أنه لم يسبق له تحرير هذا السند وكان من غير المعقول أن يكون لديه المخالصة المحررة بتاريخ ١٩٦٢/١/٤ أي في تاريخ سابق على اجابته بيومين ولا يتمسك بالتخالص عند اعلانه بورقة البروتستو ومن ثم فإنه بمسيرة المستأنف (الطاعن) في أن التظهير التأميني قد حصل بعد اعلانه بالبروتستو فإن ذلك لا يحول بين البنك وبين الاستفادة من قاعدة تظهير الدفع طالما قد ثبت صحة السند الذي يطالب به وعدم تخالصه عنه عند اعلانه بورقة الاحتجاج بعدم الدفع الأمر الذي ينفي سوء النية عن البنك حامل الورقة » - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يصلح ردا على دفاع الطاعن آنف الذكر والذي كانت المحكمة قد رأت من قبل أنه مجد وأمرت بتحقيقه ، ذلك أنه لو صح ما ادعاه الطاعن وسأيره فيه الحكم المطعون فيه من أن التظهير التأميني الوارد بالسند حصل بعد اعلانه بالبروتستو الحاصل في ٦ يناير سنة ١٩٦٢ وأعطى تاريخا سابقا على هذا الإعلان هو ٥ يناير سنة ١٩٦١ فإن ثبوت صحة السند وحصول التخالص عن قيمته مع الشركة المظهرة بعد إعلان الطاعن بالبروتستو وهما الأمران اللذان اعتبرهما الحكم المطعون فيه نافيين لسوء نية البنك المظهر إليه لا ينفيان منه سوء النية إلا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء إذ في هذا الفرض لا يمكن أن يكون البنك عالما وقت التظهير بهذا الوفاء لأنه لم يكن قد وقع بعد في هذا الوقت . أما إذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء - وهو فرض لم ينفيه الحكم المطعون فيه - فإن ما قرره عن ثبوت صحة

المرافعات قد قررها الشارع لمصلحة الخزنة العامة لا لمصلحة الخصم وقصد من تقريرها بسط رقابة القاضي على من يتسبب من موظفي قلم الكتاب أو المحضرين بإهماله في تأخير إعلان صحيفة الدعوى وتوقيع جواز عليه بسبب هذا الإهمال إذا رأى القاضي مبررا لذلك وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن بطلان الإعلان الحاصل في ١٩٦٤/٣/١٩ راجع إلى خطأ المحضر الذي قام به لإغفاله إثبات عدم وجود المراد إعلانه بمواطنة فانه لا تكون للطاعة مصلحة في النعي على الحكم المطعون فيه لعدم توقيع هذا الجواز إذ أن توقيع أو عدم توقيع لم يكن ليؤثر على النتيجة التي انتهى إليها هذا الحكم...

وحيث .. أنه عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات لا يكون إعلان الطعن في المحلل المختار صحيحا إلا إذا اتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم وإذا كانت الطاعة لم تقدم صورته الحكم المطعون فيه المعانة إليها للتدليل بها على أن المطعون ضده اتخذ في ورقة إعلان هذا الحكم مكتب الاستاذ ابراهيم عبد الغنى المحامي محلا مختارا له فإن إعلان المطعون ضده بصحيفة الاستئناف الحاصل في ١٩٦٤/٣/٢٤ قد وقع بطلا وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى بطلان هذا الإعلان للعلة المتقدم ذكرها فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(ب) محكمة موضوع : وضع يد ، استظهار أركانه . مسألة واقع .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن استظهار أركان وضع اليد المؤدى إلى كسب الملكية بمضي المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى قام تقديره لها على أسباب مقبولة (١) .

(ج) استئناف : نظره ، سلطة محكمة الاستئناف .

٣ - محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا ما ألفت الحكم الابتدائي يبحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب كافية لحمله . المحكمة :

وحيث أن .. الطعن قد أدركه المقتنون ٤٣ سنة ١٩٦٥ قبل أن يعرض على دائرة فحص الطعون . وإذا خلت أوراق الطعن مما يشيت قيام الطعن بإعلان الفريقين الثاني والثالث من المطعون عليهم طبقا للمادة الثالثة من القانون المشار إليه خلال الميعاد المقرر بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ أو خلال الميعاد الذي منحه له القانون ٤ سنة ١٩٦٧ ، فانه يتعين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أعمال الجواز المنصوص عنه بالمادة ٤٣١ المشار إليها والقضاء ببطلان الطعن بالنسبة للفريقين الثاني والثالث من المطعون عليهم .

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه برفض دعوى الطعن قبل المطعون عليه الأول استنادا إلى قوله « جاء في تقرير الخبير أن من هذا القدر مساحة ٣ ط و ٣ س ضمن القطعتين ١ و ٥ بحوض المائة ٣١ لا زالت مخصصة للمنفعة العامة ومن ثم لا يجوز تمكها بوضع اليد وأن هذه

طعن مدني رقم ٤٤٨ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٩/١/١ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، والسيد عبد المنعم الصراف وعثمان زكريا ومحمد سيد احمد حماد وعلى عبد الرحمن المستشارين .

٣١٧ -

المبادئ القانونية :

(١) حيازة : تقادم مكسب . أموال عامة ، وضع يد . مدني م ٩٧٠ ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ مرافعات م ٤٣١ .

١ - وضع اليد على الأموال العامة لا يكسب الملكية إلا إذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، إذ أنه من تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الإمكان الخاصة فتأخذ حكمها ثم يشتر بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بمقتضى القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ (١) .

(١) نقض ٢١ من ابريل ١٩٦٦ ، طعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق ونقض ١٠ من يونيو ١٩٦٥ ، طعن ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق .

وحيث أن .. الأصل في إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المراد إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصحابه ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة إلى أي من هؤلاء أو لجهة الإدارة إلا إذا لم يجده في موطنه وعلى المحضر أن يشيت في هذه الحالة في محضره عدم وجود الشخص المراد إعلانه في موطنه الذي طلب إعلانه فيه ويترتب على إغفال هذا البيان بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أصل ورقة إعلان صحيفة الاستئناف أن المحضر لم يشيت بمحضره المؤرخ ١٩٦٤/٣/١٩ عدم وجود المطعون ضده المطلوب إعلانه في موطنه وإنما اكتفى بإثبات أن بواب العمارة الذي تقابل معه امتنع عن تسلم الصورة فانه يترتب على ذلك بطلان هذا الإعلان وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ..

الدعوى وقبل تعديل المادة ٩٧. من القانون المدني بمقتضى القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - لا يكسب الملكية الا اذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة اذ انه من تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الاملاك الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائها القانونية ، واذا رتب الحكم على ذلك رفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا القدر ، فان النعمى على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استظهار اركان وضع اليد المؤدى الى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع متى قام تقديره لها على اسباب ، واذا نفى الحكم المطعون فيه على النحو السالف بيانه وفي اسباب سائفة مستمدة من اوراق الدعوى ومن تقرير الخبير اكتساب الطاعن ملكية المساحة الأخرى المشار اليها بالتقادم ، وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة اذ ما الفت الحكم الابتدائى يبحث اسباب هذا الحكم والرد عليها مادامت قد اقامت قضاءها على اسباب تكفى لحمله ، فان النعمى على الحكم بهذين السببين يكون على غير اساس .

ما مساحته ١ ف و ٥ س فقط ويستفاد من ذلك ايضا ان البائع يقر ان فرع البتانون القديم لا يدخل في القدر المبيع (ثالثا) بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٢ قام مفتش الرى بتسليم مصلحة الاملاك اراضى ، منها القطعة موضوع النزاع وذلك بمحضر تسليم رسمى ثابت فيه ان مساحة القطعة ١١٢ بحوض الملة ٣١ ومساحتها ٨ ط و ١٢ س أصبحت ٦ ط و ١٨ س وذلك نتيجة تصحيحات على خرائط المساحة الحديثة بناء على تحقيق شكوى وهى الشكوى التى قدمها المستأنف عليه الثانى (الطاعن) وكان عمدة البلدة في ذلك الوقت الذى يعرف بحكم وظيفته اطيان الحكومة وما يتم بشأنها . ويبين من ذلك ان شكواه حققت وأسفر التحقيق بعد المقاس ان ملك الحكومة في القطعة ١١٢ هو ٦ ط و ١٨ س مما ينفى وضع اليد الظاهر المجابة لصاحب الملك الاصلى بنية التملك وقدمت الحكومة صورة رسمية من هذا المحضر . (رابعا) ان المشتري (مورث الفريق الثانى من المطعون عليهم) قد استأجرها من الحكومة بعد شرائه مباشرة . (خامسا) يبين من كتاب مفتش رى الغربية وكفر الشيخ المرافق لتقرير الخبير ان القطعتين ١ ، ٥ لاتزالان من المنافع العامة الى الآن ولم تسلما الى مصلحة الاملاك وان تاريخ استثناء مصلحة الرى عن القطعة ١١٢ كان يوم تسليمها الى مصلحة الاملاك في ١٩٥٥/٨/٢٢ وكانت قبل تسليمها من المنافع العامة في حيازة تفتيش الرى . ولما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم انه استخلص من تقرير الخبير ومن اوراق الدعوى ان مساحة قدرها ٣ ط و ٣ س من ارض النزاع لا زالت من الاموال العامة ومخصصة للمنفعة العامة ، وكان وضع اليد على الاموال العامة - في ظل القانون المنطبق على واقعة

المحكمة تقر الخبير على ما انتهى ايه بالنسبة لهذه المساحة للأسس التى أسس عليها رايه ولا يدحض هذا النظر ما ذكره المستأنف ضده الثانى (الطاعن) من ان وضع اليد يرجع الى عقد القسمة المسجل في سنة ١٩٣٠ اذ ثابت من مطابقة ما جاء بعقد القسمة هذا على الطبيعة كما جاء في تقرير الخبير ان عقد القسمة لم يشمل القدر المتنازع عليه وبما انه بالنسبة للمساحة الأخرى وقدرها ٦ ط و ١٨ س وهى القطعة ١١٢ فان الخبير اثبت في تقريره انها متخلفة عن جسر ترعة البتانونية وانها انتقلت الى ملكية الحكومة الخاصة وزالت عنها صفة المنفعة العامة . وبما انه تبين من المستندات المقدمة من الحكومة والتي لم ينكرها المستأنف ضدهم (أولا) ان المستأنف ضده الثانى (الطاعن) وهو البائع للاطيان قدم طلبا الى مديرية الغربية في ١٩٥٣/١/٦ يذكر فيه انه وضع اليد على مساحة ١ ف و ١٨ ط بحوض الملة ٦٩ وقد ظهر خطأ في المساحة الحديثة بعجز قدره تسعة قراريط ويطلب تحقيق ذلك ويؤخذ من هذا الطلب ان الطالب وهو عمدة البلدة على اتصال بأعمال المساحة الحديثة وقد ادعى ان ملكه يقع جميعه في القطعة ٦٩ ولم يذكر انه يضع اليد على شيء من القطعة ١١٢ ولا القطعتين ١ ، ٥ وهى التى تقع فيها الاطيان موضوع النزاع وهذا ثابت من تقرير الخبير كما انه ثابت به ان مساحة القطعة ٦٩ ليست ١ ف و ٥ س وهو القدر المملوك لهذا البائع (ثانيا) يبين من الاطلاع على عقد البيع الصادر من المستأنف ضده في البند الاول فيه ان الاطيان يحددها من بحرى فرع البتانون القديم وجاء في البند الثانى ان هذه الاطيان من ضمن المكلف باسمه وثابت من تقرير الخبير ومن المكلفات الرسمية ان المكلف هو

طعن مدنى رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٦٩
في ١٤/١/١٩٦٩ برئاسة وعضوية
السادة الدكتور عبد السلام بليغ
وبطرس زغلول ومحمد صادق
الرشيدى وأمين فتح الله وعبد
العليم الدهشان المستشارين .

قضاة محكمة النقض المجزائية

— ٣١٨ —

المبادئ القانونية :

(١) مخدرات : منزل .
قانون . تفسيره . ق ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ ق ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ .

١ - يقصد بلفظ المنزل في
معنى قانون الإجراءات الجنائية
أخذاً من مجموع نصوصه كل
مكان يتخذ فيه الشخص سكناً
لنفسه على وجه التوقيف أو
الدوام بحيث يكون حرماً آمناً
لا يباح لغيره دخوله إلا بأذنه .

(ب) حكم : تسبب ، تاريخ .

٢ - خاؤ الحكم من بيان
التاريخ الذي صدر فيه أمر
الإحالة لا يبطئه إذ لا يوجد في
قانون الإجراءات الجنائية نص
يوجب ذكر هذا التاريخ .

(ج) بطلان : حكم ، نص
قانوني ، إرادته ق ١٢٨ لسنة
١٩٦٠ ق ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠
عقوبات م ١٧ .

٣ - لا يعيب الحكم سكرته
عن إيراد نصوص القانون التي
لا تتفق ببيان العقوبة ، ما دام
قد أشار إلى مواد العقاب التي
دان الطاعنتان بها ، وإذا كان ذلك
وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات خاصة بتقييد سيطرة
المحكمة وحرمانها من تطبيق المادة
١٧ من قانون العقوبات في الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام المواد
الثلاث السابقة عليها ولا شأن لها
بالعقوبة المقررة للجريمة التي
دينيت الطاعنتان بها ، فإن اغفال
الحكم إيراد المادة ٣٦ المار ذكرها
لا يعيبه .

(د) إجراءات : سابقة على
المحاكمة ، أوجه بطلان ، أبدأؤها ،
موعده .

٤ - من المقرر أن أوجه
البطلان المتعاقبة بالإجراءات
السابقة على المحاكمة يجب
أبدأؤها أمام محكمة الموضوع ،
ومن ثم فإنه إذا كان يبين من
الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة
أن الطاعنتين لم تدفعا ببطلان
قرار الإحالة ، فإنه لا يجوز لهما
إثارة الدفع به لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(هـ) دفاع : رد المحكمة
المستفاد ضمناً .

٥ - أن الدفع بشيوع التهمة
أو بتأنيقها هو من أوجه الدفاع
الموضوعية التي لا تستوجب رداً ،
ولا تلزم المحكمة بمتابعته في كل
مناحيه والرد استقلالاً على كل
شبهة تثار فيه ، ما دام الرد
يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت
التي أوردها الحكم .

(و) تفتيش : أمر ، إصداره ،
تحريرات تقدير جديتها .

٦ - تقدر جدية التحريات
وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش
هو من المسائل الموضوعية التي
يوكل الأمر فيها إلى سيطرة
التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع .

(ز) دفع ببطلان تفتيش : رد
المحكمة .

٧ - متى كانت المحكمة قد
سوّغت الأمر بالتفتيش وردت
على شواهد الدفع ببطلانه لعدم
جدية ما تضمنه من تحرر .
منتجة لها أصلها الثابت في
الأوراق حسبما يبين من التحقيق
الذي أجرته المحكمة بجاستها ،
فإن إيراد لفظ المنزل بصيغة
الجمع لا بصيغة المفرد في محضر
الاستدلالات ، لا يقدح بذاته في
جدية التحريات التي سبقته بأدلة

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه
أثبت بياناً لواقعة الدعوى ما
محصله أنه نعى إلى أحد مأموري
الضبط أن الطاعنتين تتجران في
المواد المخدرة فاستصدر أمراً من
النيابة العامة بتفتيشهما وتفتيش
منزلهما الذي ثبت أنهما يسكنان
حجرة منه على يمين الداخل وعثر
المأمور بالتفتيش بين حشيتي
السرير على منديل معقود يحتوي
طريبتين من الحشيش مغلفتين

بغلاف أبيض ، وعلى نصف كيس
من أكياس الشاي به قطعة كبيرة
من جوهر الأفيون ، وقد أقررت
المتهمتان بأن السرير خاص بهما
وتنامان فيه وبأن الجواهر المخدرة
المضبوطة ملك لهما وأنهما تتجران
فيها نظراً لأن زوج المتهم الأولى
ووالد الثانية قد سجن تنفيذاً

لحكم صدر عليه لأحرازه مواد
مخدرة ، وأن ذلك وقع على مرمى
هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه
الأدلة وهي شهادة الشهود في
المساق المتقدم ، والمعاينة التي
أجرتها النيابة وتقرير التحليل ،
ونقل عن المعاينة أن النافذة التي
تجاور السرير ترتفع عن مستوى
أرضه بمتر ونصف وأنه من
المتعذر دس المخدر في مكان العثر
عليه من النافذة ، وأفصح في غير
لبس عن اطمئنان المحكمة إلى
جدية التحريات ، وأن الضابط
الذي قام بالتفتيش قصد منزل

فانه يكون على غير أساس متعين
الرفض .

طن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٦/١/٦ دناسة وعصرية
السادة مختار مصطفى ورضوان
ومحمد عبد المنعم حمزوى ومحمد
نور الدين عويس ومحمد ابو الفضل
حفي وانور خلف المستشارين .

— ٣١٩ —

المبادئ القانونية :

(أ) محاكمة : اجراءات
المحاكمة : « حَجَزَ دعوى للحكم » .
اعادتها للمرافعة ، خصوم ،
دعوتهم للاتصال بالدعوى .

١ - اذا بدا للمحكمة بعد
حجز الدعوى للحكم ان تعيدها
للمرافعة استئنافا للسير فيها ،
تحتم دعوى الخصوم للاتصال
بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة الا
بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه
في القانون او يثبت حضورهم
وقت النطق بالقرار .

(ب) حكم : وصفه : حكم
حضورى - حكم غيابى .

٢ - العبرة في وصف الأحكام
هي بحقيقة الواقع : لا يعتبر
الحكم حضوريا بالنسبة للخصم ،
الا اذا حضر وتجهت له الفرصة
لابداء دفاعه كاملا .

(ج) حكم حضورى اعتبارى :
حكم صادر من محكمة جنائيات في
جناية - اجراءات م م ٢٣٧ ،
م ٣٨٨ .

٣ - لم يأخذ الشارع عند
وضع قانون الاجراءات الجنائية
بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى
فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر
في مواد الجنائيات من محكمة
الجنائيات كما فعل بالنسبة للجناح
والمخالفات (المواد ٢٣٧ وما بعدها
من قانون الاجراءات الجنائية) .

(د) نقض : طعن . حكم
صادر في غيبة المتهم بجناية لغيره
من الخصوم . ق ٥٧ لسنة
١٩٥٩ م ٣٣ .

٤ - خول الشارع حق الطعن
بطريق النقض في الأحكام الصادرة

وكان ايراد المنزل بلفظ الجمع لا
بلفظ المفرد بهذا المعنى في محضر
الاستدلال لا يقدر بذاته في جدية
ماتضمنه من تحرر ، وكان ماحصله
الحكم من معانة النيابة العامة له
أصله الثابت في الاوراق ، وكان
الدفع بشيوع التهمة او بتلفيقها
هو من أوجه الدفاع الموضوعية
التي لا تستوجب ردا ، ولا تلزم
المحكمة بمتابعته في كل مناحيه
والرد استقلالاً على كل شبهة تثار
فيه ، مادام الرد يستفاد ضمناً من
أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .
ولما كان من المقرر في القانون أن
أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات
السابقة على المحاكمة يجب
ابداؤها أمام محكمة الموضوع .
وكان يبين من الاطلاع على محضر
جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم
تدفعاً ببطلان قرار الاحالة فلا
تجاوز لهما اثاره الدفع به لأول
مرة أمام محكمة النقض ، وكان
خلو الحكم من بيان التاريخ الذى
صدر فيه أمر الاحالة لا يبطله اذ
لا يوجد في قانون الاجراءات
الجنائية نص يوجب ذكر هذا
التاريخ في الحكم ، وكان قد اشار
الى منواد العقاب التى دان
الطاعنتين بمقتضاها طبقاً لما
أوجبه المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية . فلا يعيبه
سكوته عن ايراد نصوص القانون
الأخرى . التى لا تعلق لها ببيان
العقوبة ، وكانت المادة ٣٦ من
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات خاصة بتقييد
سلطة المحكمة وحرمانها من تطبيق
المادة ١٧ من قانون العقوبات في
الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام
المواد الثلاث السابقة عليها .
ولا شأن لها بالعقوبة المقررة
للجريمة التى دبت بها الطاعنتان
وكانت العقوبة الموقعة عليهما
تدخل في حدود العقوبة المقررة في
النص المنطبق ، لما كان ما تقدم ،
وكان سائر الطعن جدلاً موضوعياً
صرفاً لا يشار لدى محكمة النقض

المتهمتين ومن تلقاء نفسه ، ولم
يصحب شيخ الخفراء لارشاده
اليه ، بل بحكم كونه من رجال
الحفظ المحليين في القرية التى
جرى فيها التفتيش وانتهى الى
معاينة الطاعنتين باحراز المواد
المخدرة بقصد الاتجار طبقاً للمواد
١ و ٢ و ٧/٣٤ - ج و ٤٢ من
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها والبندين
رقم ١ و ١٢ من الجدول رقم
واحد المرافق . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه قد بين
واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية للجريمة التى دان
الطاعنتين بها ، وأورد على ثبوتها
أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما
رتبه عليها . وعرض لدفعهما
ودفاعهما فأقسطهما حقهما ورد
عليهما بما يفندهما . وكان قضاء
محكمة النقض قد استقر على أن
تقدير جدية التحريات وكفايتها
لاصدار الأمر بالتفتيش هو من
المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر
فيها الى سلطة التحقيق تحت
إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت
هذه المحكمة قد اقتنعت بحدثة
الاستدلالات التى بنى عليها أمر
التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه ،
فلا معقب عليها في ذلك لعلقه
بالموضوع لا بالقانون ولما كانت
المحكمة قد بسوغت الأمر
بالتفتيش ، وردت على شواهد
الدفع ببطلانه لعدم جدية
التحريات التى سبقته بأدلة منتجة
لها أصلها الثابت في الاوراق
حسبما يبين من التحقيق الذى
أجرته المحكمة بجلسة المحاكمة
وكان لفظ المنزل في معنى قانون
الاجراءات الجنائية أخذاً من
مجموع نصوصه يقصد به كل
مكان يتخذ الشخص سكناً
لنفسه على وجه التوقيت أو
الدوام بحيث يكون حرماً آمناً له
لا يباح لغيره دخوله الا بأذنه ،

في غيبة المتهم بجناية ان عدا المتهم من خصوم الدعوى .

(هـ) حكم غيابي : بطلانه بحضور المحكوم عليه من محكمة الجنائيات أو القبض عليه . عقوبة سقوطها . اجراءات م ٣٩٥ .

٥ - الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات في جناية يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

المحكمة :

واذ كان الواضح من محاضر الجلسات التي تداولت فيها الدعوى ان المحكمة اعادتها للمرافعة بجلسته ١٩٦٧/٦/١٤ وباشرت بعض اجراءات التحقيق بمعابنتها الوعاء الذي كان الدفاع قد أشار بعرضه على الطبيب الشرعي ، وكان ذلك في غيبة شخص الطاعن الذي تخلف عن حضور الجلسات التالية حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولم يكن قد تقرر بإعلانه لأي منها ، فان هذا الحكم يكون في حقيقته حكما غيابيا وان وصفته المحكمة بأنه حضوري ، لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من ان العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع ، فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لبدء دفاعه كاملا ، ولا يغير من ذلك ان يكون قد حضر بعض جلسات المحاكمة ، ذلك ان الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية) كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بجلسته ١٩٦٧/٦/١٤ التي أعيدت الدعوى فيها للمرافعة ، اذ تقضي المادة ٣٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية بأنه « لا يجوز لأحد أن

يحضر امام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصهاره ويبدى عذره في عدم الحضور . فاذا رأت المحكمة ان العذر مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها » لما كان ذلك جميعه ، وكان الطاعن متهما بجناية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، كما ان الشارع في المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خول حق الطعن بطريق النقض - في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم - لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى ، فان الطعن في الحكم الصادر ضد الطاعن لا يكون جائزا .

طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/٦ رئاسة وعضوية السادة مختار رضوان ومحمد عبد النعم حمزوي ومحمد نور الدين عويس ونصر الدين عزام وأنور خلف المستشارين .

— ٣٢٠ —

المبادئ القانونية :

(١) اعدام : حكم ، اصداره .

عقوبة . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

١ - ربط الشارع بين مبدأ وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام وبين أخذ رأى المفتي ، وهو ، الاجراء الذي كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصدار الحكم بالاعدام ، فاصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالف الذكر بحيث اذا تخلف أحدهما او كلاهما بطل الحكم .

(ب) عقوبة : اعدام ، ابدالها ،

عقوبات م ١٧ .

٢ - يجوز ابدال عقوبة الاعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(ج) قتل عمد : مع سبق الاصرار ، عقوبته ، عقوبات م ٢٣٥ سجن .

٣ - عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة الى عقوبة السجن .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز سلاح ناري غير مششخن ، واحراز ذخيرة مما تستعمل في هذا السلاح بغير ترخيص التي دان المطعون ضده الاول بها والاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار وجريمة الضرب اللتين دان المطعون ضده الثاني بهما واثبت ان هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يتعين معه اعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وطبق المادة ١٧ من هذا القانون نظرا لظروف الدعوى وملابساتها انتهى الى معاقبة المطعون ضده الاول بالسجن لمدة خمس سنوات ومعاقبة المطعون ضده الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات استنادا الى قوله « وبما انه في شأن اعمال حكم المادة ١٧ عقوبات فان الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ ج المعدل بالقانون ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ تقضي على انه لا يجوز لمحكمة الجنائيات ان تصدر حكما بالاعدام الا باجماع آراء اعضائها ومعنى ذلك في صدد الدعوى الماثلة ان عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار

٣ - متى كان الطعن لم يطعن على جريمة احراز السلاح والذخيرة المسندتين اليه في أمر الاحالة ولا على العقوبة المقررة بها عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة اليه جميعا بما فيها جريمة اطلاق الممنوعة - اتى لم تكن واردة بأمر الاحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وهي جريمة احراز السلاح ، فانه لا يكون للطعن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .

الحكمة :

وحيث ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطعن بوصف انه « (أولا) احرز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) بدون ترخيص (ثانيا) احرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له بحيازتها واجرازها ومحكمة جنائيات دمنهور بعد أن سمعت الدعوى انتهت في حكمها المطعون فيه الى ادانة الطعن بوصف انه (أولا) احرز سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) بدون ترخيص (ثانيا) احرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون

ان يكون مرخصا له في حيازتها واجرازها (ثالثا) اطلق طبنجة داخل القرى وعاقبته بالواد ١/١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٣٩٤ من قانون العقوبات وخلصت في أسباب الحكم ان المتهم ارتكب الجرائم سالفة الذكر لفرض واحد لذلك وعملا بالمادة ٣٢ عقوبات يتعين اعتبارها جريمة واحدة وتطبيق العقوبة المقررة لاشدها وهي العقوبة الخاصة باحراز سلاح نارى مششخن وحكمت بحبسه ستة

وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات التى عملها الحكم المطعون فيه فيتعين تصحيح هذا الحكم المطعون وفقا للقانون بمعاقبة المطعون ضده الاول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقررة بها ، ولما كانت عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار الذى دين به المطعون ضده الثانى هى الاعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات وكانت هذه بالعقوبة الأخيرة يجوز النزول بها طبقا للمادة ١٧ من هذا القانون الى عقوبة السجن ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فانه يكون صحيحا فيما قضيه ويتعين رفض الطعن بالنسبة اليه .

طعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦١/١/٦ رئاسة ومضوية السادة محمد صبرى ومحمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود عطيفة والدكتور احمد محمد ابراهيم المستشارين .

٣٢١ -

المبادئ القانونية :

(أ) محاكمة : اجراءات . دعوى جنائية نيابة عامة . أمر الاحالة . اجراءات م ٣٠٧

١ - الأصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف .

(ب) دعوى جنائية : رفعها ، محكمة جنائيات ، اجراءات م ١١

٢ - لمحكمة الجنائيات اذا رأت في دعوى مرفوعة امامها ان هناك وقتئذ اخرى غير المسندة فيها الى المتهم ، ان تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتجهلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .

(ج) مصلحة : نقض ، طعن ، جريمة ، ارتباط ، عقوبات م ٣٢

والاشتراك فيها المسندة للمتهمين الاول والثانى هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأيا على الاعدام فاذا ما رأت بالمتهمين عملا بالمادة ١٧ عقوبات ورد اعمال حكم هذه المادة على العقوبة التى باتت عقوبة الجريمة قانونا ولذا فان المحكمة تنزل بها الى السجن . وما اورده الحكم فيما تقدم غير سديد في القانون ، ذلك بأن النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشارع بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد في الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية الخاص بالاجراءات امام محاكم الجنائيات وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين اخذ رأى المفتى وهو الاجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصدار الحكم بالاعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالاجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو ان يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها اعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قرر ان عقوبة جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأيا على توقيع عقوبة الاعدام يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كانت عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجريمة يجوز ابدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ثبوت اعتيادها ممارسة الدعارة .
لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون
فيه يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب
نقضه والاحالة دون حاجة الى
بحث سائر أوجه الطعن .

طعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٦ رئاسة وعضوية
السادة محمد ضبري ومحمد
محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب
خليل ومحمود عطيفة والدكتور
احمد محمد ابراهيم المستشارين

بعد - مصلحة في هذا الطعن ومن
ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .

طعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٩/١/٦ رئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى وضوان
ومحمد عبد النعم حمزاوي ومحمد
نور الدين عويس ونصر الدين عزام
وانور احمد خلف المستشارين .

— ٣٢٢ —

المبدأ القانوني :

دعارة : جريمة عادة . أركانها .

حكم ، تسبب ، عيب . ق . ١٠

لسنة ١٩٦١ م ١٠

جريمة ادارة منزل معد للدعارة
هي من جرائم العادة التي لا تقوم
الا بتحقيق ثبوتها . ولما كان الحكم
المطعون فيه قد خلا من استظهار
توافر ركن الاعتیاد في جريمة ادارة
محل للدعارة ، ولم يبين الدليل
الوحيده الذي اوردته فان الحكم
الاعوان فيه يكون قاصرا بما يعيبه .
المحكمة :

وحيث ان المادة الماثرة من
القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن
مكافحة الدعارة قد نصت على أنه
« يعتبر محلا للدعارة أو الفجور
في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان
يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير
أو فجوره ولو كان من مارس فيه
الدعارة أو الفجور شخصا
واحدا » ومقتضى ذلك ان جريمة
ادارة منزل معد للدعارة هي من
جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق
ثبوتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد خلا من استظهار
توافر ركن الاعتیاد في جريمة ادارة
محل للدعارة المسندة الى الطاعنة
ولم يبين الدليل الذي اوردته الى ثبوته
في حقها بعد أن اطرح الدليل
الوحيده الذي اوردته الحكم
الابتدائي لاثباته والمستند من
اقرار المتهم الثانية بانها اعتادت
ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة
لقاء أجر كانت الطاعنة تقوم بنفسها
بتحصيله من الرجس ، وقضى
ببراءتها من هذه التهمة لعدم

اشهر مع الشغل عن التهمة المسندة
اليه . لما كان ذلك وكان من المقرر
في القانون أن الأصل في المحاكمات
الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم
عن واقعة غير الواقعة التي وردت
بأمر الاحالة أو طلب التكليف
بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ من
قانون الاجراءات الجنائية وأنه
يجوز استثناء لمحكمة الجنائيات
اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها
أن هناك وقائع أخرى غير المسندة
فيها الى المتهم أن تقيم الدعوى
بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى
النيابة العامة لتحقيقها والتصرف
فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب
الاول من هذا القانون ولا يترتب
على هذا الحق غير تحريك الدعوى
أمام سلطة التحقيق دون الحكم
فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من
قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت
المحكمة قد خالفت صريح نص هذه
المادة بمعاينة الطاعن عن جريمة
اطلاق طبنجة داخل القرى وهي
جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة
عليه لواقعتها فانها تكون قد
اخطأت لأنها عاقبتة عن واقعة لم
ترفع بها الدعوى عليه مما ينبني
عليه بطلان الحكم ، الا أنه لما كان
الطاعن لم يطعن على جريمتي احراز
السلاح والذخيرة المسندتين اليه
في أمر الاحالة ولا على العقوبة
المقضى بها عليه وكان الحكم
المطعون فيه قد اعتبر الجرائم
المسندة اليه - جميعا - بما فيها
جريمة اطلاق الطبنجة مرتبطة
ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم
المادة ٣٢ من قانون العقوبات
واعتبرها كلها جريمة واحدة
واوقع عليه العقوبة المقررة لاشد
تلك الجرائم وهي جريمة احراز
السلاح فانه لا يكون للطاعن - من

— ٣٢٣ —

المبادئ القانونية :

(١) مسؤولية جنائية : أسباب
اباحة . اطاعة رؤس أمر
رئيسه ، موانع عقاب . حالة
ضرورة . دفاع ، اخلاص بحقه
حكم . تسبب ، عيب .

١ - طاعة الرئيس لا تمتد باي
حال الى ارتكاب الجرائم . وليس
على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر
له من رئيسه بارتكاب فعل يعصم
هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن
ثم فان ما يشير به الطاعن في هذا الشأن
لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا
ظاهر البطلان مما لا يستاهل من
المحكمة ردا .

(ب) حالة ضرورة : شرط توافرها

٢ - الأصل ان حالة الضرورة
التي تسقط المسؤولية هي التي
تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة
ضرورة وقاية نفسه أو غيره من
خطر جسيم على النفس على وشك
الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته
دخل في حركته ، فليس للمرء أن
يرتكب أمرا محرما ثم يتألف
جريمة في سبيل النجاة من ارتكبه .

(ج) رئيس : اطاعة امره .

٣ - لا يسري من المتهم القول
باضطراره الى ارتكاب الجرم
انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل
حتى يتسببوا على ما ارتكبه
مادام أن أفعال الاختلاس والتزوير
والاستعمال التي اتاها من قبل
عمدا واتجهت اليها ارادته واستمر

موغلا في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادانته بها - هي أعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة مما لا يشفع المتهم ما يدعيه من عدم مسؤوليته .

(د) دفع بحالة ضرورة : ابدأه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المتهم اثار انه كان في حالة ضرورة الجأته الى ارتكاب ما نسب اليه من جرائم فانه لا تقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه ارد واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كدقة للجرائم التي دان الطاعن بها ودلل على ثبوتها في حتمه بأدلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليه ومن بينها اعتراف (الطاعن) أدلى به في التحقيقات حصل مؤداه في قوله . « وقد اعترف المتهم (الطاعن) تفصيلا في تحقيقات النيابة أكثر من مرة باختلاسه المبالغ التي اسفر عنها تقرير لجان الفحص سابقة البيان اذ كانت النيابة تواجهه بما توصلت اليه بين حين وآخر كما اعترف بتزوير اتصالات الابداع ودفاتر القيد بالمكتب وإيصالات السحب وتزوير توقيع أصحاب الشأن لمداواة الاختلاس وقد عزا ذلك كله الى انه قد وقع في بعض الاخطاء

منذ سنة ١٩٥٧ وقد كشف عن بعضها احد مفتشي هيئة صندوق البريد ويدعى . فاضطر الى تقديم رشوة له لكي يتستر عليه ثم حدث بعد ذلك عام ١٩٦٠ ان طلب احد المودعين سحب عشرة جنيهات من دفتر توفيره الذي كان قد عبث به تزويرا وذلك أثناء وجود مفتش المنطقة المدعو . . والمفتش الآخر المدعو . . وانه ارتكب حينئذ واضطر الى الافصاح سرا لاولهما عن ان دفتر العميل ليس له رصيد وانه

الضرورة التي تدرا عنه مسؤوليته الجنائية عما اقترفه من افعال ولا تتوافر به شروط انعقادها ، وكان لا يسوغ من الطاعن القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على مارتكبه ما دام ان افعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التي اتاها من قبل عمدا واتجهت ايها ارادته واستمر موغلا في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادانته بها - هي أعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة مما لا يشفع لاطاعن ما يدعيه من عدم مسؤوليته . هذا فضلا عن انه من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على مرعوس ان يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فأن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا . الا ان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

طن رقم ١٩١٣ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/٦ بالهيئة السابقة .

— ٣٢٤ —

المبادئ القانونية :

(١) فاعل أصلي : سرقة .

١ - متى كان الحكم قد أثبت ان المحكوم عليهم قد اتفقوا على سرقة مسكن المجنى عليه وتوجهوا جميعا اليه وسأهم كل منهم بفعل من الافعال المكونة للجريمة ، فان هذا يكفي لاعتبارهم جميعا فاعين اصليين في الجريمة سواء من قام منهم بالاستيلاء فصولا على المسروقات ، او من بقى على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقت ارتكابها .

اختلسه فاتهز هذا الاخير الفرصة وطمانه وطب اليه ان يدفع للعميل عشرة جنيهات من جيبه وكان هذا الحادث بداية لابتزاز هذين المفتشين لامواله ومطالبته بعد ذلك بكثير من المبالغ فكان يختلسها من اموال التوفير خوفا من افشائهما لجرمه وضمانا لسكوتهما عن افعاله . « واضاف الحكم الى ذلك قوله : « وقد اعترف المتهم بذلك كله وعلاه باضطراره للاندفاع في الجرم بعد ان كان جرمه بسيطا في البداية بتشجيع من مفتش هيئة صندوق البريد ورؤسائه في العمل الذين حلالهم ان يشاركوه الغنم الحرام حتى انه لم يصل الى يده منه الا اقليل حسب زعمه » . ثم استبعد الحكم ما ذكره الطاعن من وقائع تتصل بمشاركة مفتشي الهيئة له في جرائمهم وعلمهما بها بما اورده في قوله : « فقد تناول التحقيق ما نسب اليهما ولم يسفر عن شيء ينسب اليهما وان كان ما نسب اليهما الهيمما قد يرقى الى حد الشبهات والقرائن التي لا مجال في تقديرها في الدعوى الماثلة » لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن اثار انه كان في حالة ضرورة الجأته الى ارتكاب ما نسب من جرائم فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومع ذلك فان الاصل في القانون ان حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حواره فليس للمرء ان يرتكب امرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه . ولما كان اعتراف الطاعن الذي حصل الحكم مؤداه والذي لا ينزع الطاعن في صحته - لا يوفر في صحيح القانون حالة

محاضر جلسات المحكمة بدرجتها
ان الطاعن او المدافع عنه لم يتمسك
اي منهما بسماع الشهود مما
يستفاد منه التنازل الضمني عن
سماعهم فلن المحكمة لا تكون
مخطئة اذا هي عولت على اقوال
الشهود في التحقيقات دون سماعهم
ما دامت اقوالهم كانت مطروحة
على بساط البحث في الجلسة ،
ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا
الصدد لا يكون له محل . لما كان ما
تقدم ، فان الطعن يكون على غير
اساس واجبا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ت في
١٩٦٩/١/٦ رئاسة وعضوية
السادة محمد صبرى ومحمد عبد
الوهاب خليل ومحمود العمراوى
ومحمود عطيفة والدكتور احمد
محمد ابراهيم المستشارين .

— ٣٢٥ —

المبادئ القانونية :

(١) رشوة : اركانها . اعمال
مطلوب من الموظف اداؤها ق . هـ
لسنة ١٩٥٣ .

١ - لا يشترط في جريمة
الرشوة ان تكون الاعمال التي
يطلب من الموظف اداؤها داخلة في
نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفي
ان يكون له نصيب فيها يسمح له
بتنفيذ الغرض منها ، وان يكون
من عرض الرشوة قد اتجر منه
على هذا الاساس .

(ب) وظيفة : عمل تتحقق به
جريمة الرشوة خارج دائرتها .
عقوبات م ١٠٣ و ١٠٣ مكرر .

٢ - تتحقق جريمة الرشوة
في جانب الموظف ومن في حكمه -
طبقا لنص المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا
من قانون العقوبات - متى قبل او
طلب او اخذ وعدا او عطية لاداء
عمل من أعمال الوظيفة كما تتحقق
الجريمة ايضا ولو خرج العمل عن
دائرة الوظيفة بشرط ان يقتصد

فقد ذهب الثلاثة الى طنطا . .
والطاعن حيث سرقوا المنقولات
الملوكة لعبد الخالق مصطفى
العشرى وقاموا ببيع جزء منها الى
النقيب سيد عزب واخفوا الجزء
الآخر طرف المتهم الخامس . كما
حصل الحكم اقوال المتهم الثانى
بما مؤداه انه توجه صحبة الطاعن
الى طنطا بسيارة استأجرها الاخير
لمدة ثلاثة ايام حيث قابلا المتهم
الثالث وسرقوا مسكن المجنى عليه
وقام الطاعن بسرقة التلفزيون ثم
عادوا الى القاهرة حيث تم بيع
التلفزيون المسروق الى أحد
الضباط وتصرف الطاعن في باقى
المسروقات . ومفاد ما أثبتته الحكم
فيما تقدم ان المحكوم عليهم - بما
فيهم الطاعن - قد اتفقوا على سرقة
مسكن المجنى عليه وتوجهوا جميعا
اليه وسأهم كل منهم بفعل من
الافعال المكونة للجريمة وهو ما
يكفى لاعتبارهم جميعا فاعلين
أصليين في الجريمة سواء منهم من
قام بالاستيلاء فعلا على المسروقات
او من بقى منهم على مسرح الجريمة
للمراقبة والحراسة وقت ارتكابها
ومن ثم فانه لا ينال من سلامة
الحكم ان يكون قد اخطأ في تحصيل
اقوال المحكوم عليه المعترف فنسب
اليه الاقرار باستيلاء الطاعن على
التلفزيون في حين انه انما اسند
هذا الفعل الى المحكوم عليه الثالث
ما دام ان هذا لخطأ - بفرض
وقوعه - لم يكن له اثر في منطق
الحكم او في النتيجة التى انتهى
اليها والاصل ان الخطأ في الاسناد
لا يعيب الحكم ما لم يتناول من
الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩
من قانون الاجراءات الجنائية
المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧
قد خولت المحكمة الاستغناء عن
سماع الشهود اذا قبل المتهم او
المدافع عنه ذلك ويستوى ان يكون
القبول صريحا او ضميا تصرف
المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه .
ولما كان البين من الاطلاع على

(ب) حكم : تسبيب ، عيب ،
خطأ في تحصيل اقوال المحكوم
عليه المعترف .

٢ - لا ينال من سلامة الحكم ان
يكون قد اخطأ في تحصيل اقوال
المحكوم عليه المعترف فنسب اليه
الاقرار باستيلاء الطاعن على الجهاز
المسروق في حين انه انما اسند
هذا الفعل الى محكوم عليه آخر ،
ما دام ان هذا الخطأ بفرض وقوعه
لم يكن له اثر في منطق الحكم او
في النتيجة التى انتهى اليها .

(ح) محكمة : عقيدتها ، خطأ في
الاسناد .

٣ - الخطأ في الاسناد لا يعيب
الحكم ما لم يتناول من الادلة ما
يؤثر في عقيدة المحكمة .

(د) شاهد : استغناء المحكمة
عن سماعه اجراءات م ٢٨٩ ق ١١٣
لسنة ١٩٥٧

٤ - للمحكمة الاستغناء عن
سماع الشهود اذا قبل المتهم او
المدافع عنه ذلك ويستوى ان يكون
القبول صريحا او ضميا تصرف
المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه .
المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائى الذى
اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
العناصر القانونية لجريمة السرقة
التي دان الطاعن بها ، وأورد على
ثبوتها في حقه ادلة سائغة من
شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم
عليها . لا كان ذلك ، وكان الحكم
قد أثبت مقارفة الطاعن وزميليه
لجريمة السرقة في قوله « حيث
ان التهمة ثابتة في حق المتهمين
اثنى والثالث والرابع (الطاعن)
من اقوال المتهم الثانى في محضر
النيابة ومن محضر جمع الاستدلالات
وتحريرات رجال الشرطة ومن توقيع
المتهمين الثالث والرابع على عقد
بيع التلفزيون للسيد النقيب عزب
فقد اختلسوا منقولات مملوكة
للغير بغير رضا مالكة وبنية امتلاكه

انه يعمل وكيلا لقلم المستخدمين بالادارة المالية ، ويدخل في اختصاصه فحص الشروط التي يتطلبها ضم مدة الخدمة السابقة للخدمة الحالية في المعاش ، اما القرار الذي يصدر بالضم فهو من اختصاص قسم المعاشات ، وانتهى من تقريره واستدلله الى ادانة المتهم بجريمة الرشوة المقامة ، وهو تقرير صحيح في الواقع سديد في القانون ، ذلك بانه يبين من المساق المتقدم ان المتهم طلب الرشوة واخذها ليقوم بعمل معين هو توجيه الخطاب الى هيئة النقل العام للاستفسار منها عن مدة الخدمة السابقة للطالب بعد ان تعذر عليه الحصول منها على افادة رسمية بذلك بناء على طلبه توطئة لطلب ضم تلك المدة الى معاشه ، وان هيئة النقل هي التي كلفته بالالتجاء الى الجهة الرسمية التي يعمل بها لمخاطبتها في هذا الشأن . ولما كان المتهم مختصا بالتحقق من استيفاء الشروط التي يتطلبها ضم مدة الخدمة السابقة الى الخدمة الحالية في المعاش ، وكان بالضرورة مختصا بمخاطبة الجهة التي كان يعمل بها طالب الضم لاؤدته عن تلك المدة ، وهو كل العمل الوظيفي الذي دفع الجعل مقابلا له ، ولا يمكن اعتبار الموظف المتهم مقحما نفسه على ما لا شأن له به اذا قام بالاستفسار عن امر لازم لمباشرة اختصاصه بحسب النطاق المرسوم لأعمال الوظيفة كما حددها القانون أو كلفه به رؤساؤه تكليفا صحيحا . وتحرير الخطاب بهذا المضمون امر مستقل عن ضم مدة الخدمة السابقة للموظف الطالب سواء كان هذا الضم جائزا أو ممتنعا قانونا لان بحث أحقية طالب الضم لا يعرض بالبداية الا بعد معرفة المدة المطلوب ضمها ، وهو ما تفتن اليه الحكم وبينه . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه لا يشترط

القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة رمستخدامها ، فتقدم الى المدير العام المالي لهيئة التي يعمل بها بعدة طلبات لضم مدة خدمته السابقة بشركة الترام الى المعاش كان آخرها الطلب المؤرخ ١٦٤/٥/٣٠ والذي طاب فيه الاستعلام من هيئة النقل العام عن مدة خدمته السابقة بعد ان رفضت تسليمه شهادة عنها وكلفته طلبها رسميا من الجهة التي يعمل فيها ، وذلك توطئة لضمها الى معاشه ، وقد اشر مساعد المدير المالي بتحويل الطلب المذكور الى رئيس شئون الافراد بالادارة المالية الذي احالة بدوره في ١٩٦٤/٥/٣١ الى التهم الطاعن (وكيل قلم المستخدمين بالادارة المالية) لاختصاصه بفحص هذه الطلبات واداء الراي الزماني بشأنها ، فاثبت بالطلب ان الطالب يشغل درجة يومية ولا يجوز ضم مدة شركة الترام الى مدة اليومية ، وانه مبرر لذلك للاستعلام عن مدة خدمته السابقة واشرب حفظ الطلب ويتاريخ ١٩٦٥/٥/١٩ تقابل الطالب مع المتهم بمكتبه ليستفسر عن سبب عدم تنفيذ طلباته السابقة فكلفه ان يتقدم اليه بطلب جديد لا يثبت تاريخه بطلب فيه الاستعلام من هيئة النقل العام عن مدة خدمته بشركة الترام توطئة لضمها الى معاشه ، وطالب المتهم منه لنفسه مبلغ جنيتين يدفعه على سبيل الرشوة ليخاطب هيئة النقل العام بشأن مدة عمله السابقة ثم يتخذ بعد ذلك اجراءات ضم مدة خدمته وذلك لقاء مبلغ آخر يتفق عليه مستقبلا بعد ضم المدة . واذا قابله قسدا له طلبه وتقدمه جعل الرشوة مبلغا معلوما ثم ضطه معه بناء على امر من النيابة العامة بذلك . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجود الادلة ، واثبت على الطاعن باقراره وشهادة رؤسائه والعاملين معه تحديدا لاختصاصه الوظيفي

الموظف خطأ انه من أعمال الوظيفة او يزعم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد الراي فيها زعم الموظف او اعتقد .

(ح) جعل : طلبه او اخذه عن عمل من اختصاص الموظف
٣ - تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل ، او اخذه او قبوله ، ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف او لا ينتهي اقيام به لمخالفته لاحكام القانون ، مادام العمل المطاوب في ذاته وبصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف .

(د) اختصاص موظف : انتحاله .

٤ - يتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح عنه الموظف او يصرح به ، اذ يكفي ابداء الموظف استعداده للاقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لان ذلك الساءك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص .

(هـ) غرض الرشوة : تنفيذه بالفعل

٥ - ان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة .
(و) استغلال الثقة الوظيفية : ارتشاء .

٦ - سوى الشارع ، في نطاق جريمة الرشوة ، بما استنته في نصوصه ، ان استجدتها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها .
الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت بيانه لواقعة الدعوى ان من يدعى العزب محمد على كان يعمل بشركة ترام القاهرة قبل ان تتبع هيئة النقل العام في الفترة من عام ١٩٣٧ الى ١٩٤٩ ثم التحق بهيئة السكة الحديد بوظيفة امين مخزن في عام ١٩٥١ الى ان صدر

في جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفي ان يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وان يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الاساس ، وكان المستفاد من نص المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات ان جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ومن في حكمه متى قبل او طمب او اخذ وعدا او عطية لاداء عمل من اعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة ايضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط ان يعتقد الموظف خطأ انه من اعمال الوظيفة او يزعم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد الراشي فيما زعم الموظف او اعتقد ، وكان الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الموظف او يصرح به اذ يكفي مجرد ابداء الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لان ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص ، وكانت جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل او اخذه او قبوله ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حقيق ، ولا يستطيعه الموظف او لا يتتوى القيام به لمخالفته لاحكام القانون ، مادام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف ، ومادام ان زعم الاختصاص يكفي لتتمام الجريمة لان تنفيذ الغرض من الرشوة بافعل ليس ركنا في الجريمة ، ولان الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استثنى في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وان الشارع قدر ان الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في اعمال الوظيفة على اساس موهوم عنه حين يتجر فيها

على اساس من الواقع اذ هو يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء ، فلا جدوى للطاعن من جراء ما يشير من دعوى انتفاء الاختصاص الوظيفي ، وتعدر تنفيذ العمل المطلوب بحسب القانون . لا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد تفتن الى المعاني القانونية المتقدمة ، وكان لم يقصر في بيان حدود اختصاص الموظف ونوع العمل المقصود في جريمة الرشوة ، فان الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض موضوعا .

طعن مدني رقم ٣٠٠٤ لسنة ٢٨
ق في ١٩٦١/١/٦ برئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى ورفوان
ومحمد عبد النعم حمزاوي ومحمد
نور الدين عويس ومحمد ابو
الفصل حنفي وانور خلف
المستشارين .

٣٢٦ -

المبادئ القانونية:

(١) اتعاب محاماة : تقديرها ، زيادة مقدارها عن القدر المحكوم به سابقا ضد الطاعن .

١ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تتمدى العقوبة الحكيم بها عليه او التعمييض المقضى بالزامه به ، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة شدة من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق كما لا يجوز للمحكمة ان تتجاوز في تقدير التعمييض انشائه عن الجريمة بالبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ، اما اتعاب المحاماة فان تقديرها يرجع الى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبدته المحكوم عليه من اتعاب لمحاميه ، والامر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تشربب عليها في تقديرها اتعابا للمحاماة تزيد على السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .

(ب) تزوير ورقة عرقية : ممضاه على بياض . خيانة امانة .
٢ - تسليم الورقة الممضاهة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء الا اعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطة الصلة بالاتفاق الصحيح العقود بين المسام وامينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الامضاء ، وهذا الاتفاق هم الذي يجوز ان يخضع لقواعد الاثبات الجنائية كشفا عن حقيقته ، اما ما يكتب زورا فيرق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة انه قارفه .

(ج) اثبات : قواعد المدنية ، تقيد المحكمة بالتزامها في الدعوى الجنائية .

٣ - لا تنفيذ المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها .
(د) مانع ادبي : تقدير قيامه .

مدني ٤٠٣ م

٤ - المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الاثبات بالبيئة في حالة وجود مانع ادبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع او عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى اقام قضاؤه على اسباب مؤدبة اليه ، فلا تجوز المنقشة في ذلك امام محكمة النقض .

(هـ) حكم : دعوة مدنية ، حجته امام محكمة جنائية .

اجراءات ٢٢١ و ٤٥٧ .

٥ - لا تكون للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية

فيما يتعلق بوقوع الجريمة وسببها الى فاعلها .

(و) شمس . استفتاء عن سماعه ، قبوله اجراءات م ٢٨٩ ق ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

٦ - الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع منه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا او ضمنا بتصرف المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه (ز) شاهد غائب : تلاوة اقواله وجوبها .

٧ - تلاوة اقوال الشهود الغائبين هي من الاجراءات ، لا تكون واجبة الا اذا طلب المتهم او المدافع عنه ذلك .

(ح) محكمة ثاني درجة : تحقيق ، اجراءه .

٨ - ان محكمة ثاني درجة انما تحكم بحسب الاصل على مقتضى الاوراق وهي لا تجري من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجراءه او لاسيما ما يفسد في اجراءات المحاكمة امام محكمة اول درجة .

(ط) قضية : اعادتها للمرافعة بعد حجزها للحكم .

٩ - المحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق ايها بناء على طلب مقدم اليها في فترة حجزها للحكم .

(ي) شهود : اقوالهم في التحقيقات ، تعديل عليها .

١٠ - لا جناح على المحكمة اذا هي عولت على اقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم مادامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(ك) دفاع : اخلال بحقه .

١١ - وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على اقوالهم مهما يوجه اليهم من معاذير يحتم حولهم من الشبهات كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره بتقدير الذي تظن اليه

وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(ل) خطأ مادي : حكم ، نسخته الاصلية .

١٢ - الخطأ المادي الذي وقع فيه امين سر الجلسة سهوا وهو بمعرض نقل المنطوق من رول المحكم بعد ان اتبس عليه الامر بين منطوق الحكم ومنطوق المصون فيه ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع وكان لازم ذلك هو الاعتداد بما تبين يعينا من محضر الجلسة وروى المدعي بن المصون الحكم بعد جري في الدعوى الجزئية بالنص سي ١ - بسنن الحكم المستعجل ٢٠ - بتبني الحكم سنة اشهر مع الشغل وايضا تنفيذ التعديلات مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم اصدار الحكم . وفي استنوع مدعيه بديس الحكم المستعجل ، وذن دس حداد بها ورد باسم الحكم التي تكمل منظوفه في هذا الشأن ، وذن الطاعن لا يدعي في طعنه ان هذا الاختلاف يغير حقيقة ما حكمت به المحكمة ، فان هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يعيبه ولا يقدح في صحته .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه انه نصي بذات العقوبة ونفس التعويض السابق القضاء بهما من قبل في الحكم المنفوض ، وانه صدر اعاب المحاماه عن الدعوى المدنية بثلاثمائة قرش خلافا للحكم السابق الذي صدرها بمائة قرش لما كان ذلك ، وكانت قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه او التعويض المقضى بالزامه به بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة اشد

من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة ان تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنفوض ، اما اتعاب المحاماة فان تقديرها يرجع الى ما تبينه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم له من اتعاب لمحاميه ، والامر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة في تقديرها اتعابا للمحاماه تزيد عن تلك السابق تعيينها بالحكم السابق نقضه اما ما يشتره الطاعن بشأن ما تردى فيه الحكم من اجازة اثبات عكس الثابت بالكتابة بشهادة الشهود لوجود المانع الادبي من الحصول على الدليل الكتابي فالواضح من مدونات الحكم انه عرض لهذا الدفع وسلم بصحته قانونا ، الا انه ذهب الى جواز الاثبات بشهادة الشهود لان المجنى عليه كان مضطرا لتسليم المتهم العقد موقعا عليه على بياض حتى يمكنه الحصول على المساحة المؤجرة التي هو في اشد الحاجة الى زرعها للحصول على قوته وقوت اولاده مما يقوم معه تواتر المانع الذي كان يستحيل معه الحصول من قبل هذا التهم على ورقة مكتوبة بما فوضه كتابته فيها ، لما كان ذلك وكان سليم الورقة المضادة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء الا اعطائه امضائه المكتوب على تلك الورقة الى شخص يختاره وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وامينه على ما يكتب فيما بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف اليه الامضاء وهذا الاتفاق هو الذي يجوز ان يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته اما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو

عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة انه قارفه . ولا تتقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بدواعد ارباب المقررة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها . فاذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات عقد مدني بين المتهم وصاحب الامضاء كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وانما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها افتثانا على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم ان يطالب صاحب الامضاء بان يثبت بانكتابة ما يخالف مادونه هو زورا قولاً منه بان السند المدعى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنيهات . فمثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا اذ لازمه ان يترك الامر في الاثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفي التهمة عن نفسه الامر الممتنع قاوبا لما فيه من خروج بقواعد الابواب عن وضعها . بل ان ذلك فان ماذهب اليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك الذي من عدم جواز اثبات جريمة خيانة ائتمان الامضاء المسلمة على بياض للطاعن بغير الكتابة متى كان المحرر المهور به هذا التوقيع تزيد قيمته على عشرة جنيهات يكون بمنأى عن الصواب ، بيد ان هذا التفسير الخاطئ الذي تردى فيه الحكم ليس بذي اثر في سلامته مادام قد انتهى الى جواز اثبات هذه الجريمة بالبينة بالنظر الى قيام المانع الادبي الذي حال دون الحصول على دليل كتابي ذلك ان المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الاثبات بالبينة في حابه وجود مانع ادبي يحول دون الحصول على دليل

كتابي وقيام هذا المانع او عدم قيامه يدخل في نطاق الوفاق فتعديره من روث لعاصي الموضوع تبعا لوفاتع دل دعوى وملابسها ومتى اقام فصاءه بدت كما هو الحال في الدعوى على اسباب مؤديه اليه فلا تجوز المناقشة في ذلك امام محكمة النقص ومن ثم فان ما يشير الطاعن في شأن ذلك يكون في غير محله ، ولا محل لما يحتج به الطاعن من صدور احكام مدنية حائزة لقوة الشيء المقضي في شأن صحة عقد الاجار المنسوب اليه خيانة ائتمان الامضاء المسلم اليه على بياض لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه لاحون لاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك ان الاصل ان المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية امامها مالم ينص العاين على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين من الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تتقيد بأي حكم صادر من اية جهة اخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على اساس ان مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم او السبب او الموضوع بل لان وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بريء او يفلت مجرم ذلك يقتضي الا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ما تقدم فان ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد

لما كان ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكم الاستثنائية ان الطاعن طلب بنفسه او بلسان الحاضر معه سماع اي شهود وكان للمحكمة وفقا للمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ سنة ١٩٥٧ الاستثناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، يستوى ان يكون القبول صريحا او ضمنيا بتصرف المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه وكان الثابت ان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب اي منهما امام محكمة اول درجة سماع الشهود مما يعد معه نازلا عن سماعهم ، وكانت تلاوة اقوال الشهود الفائين هي من الاجازات فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم او المدافع عنه وهو ما لم يطلبه ايها من المحكمة وكانت محكمة ثاني درجة انما تحكم بحسب امر على مسمى الاورب وصى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه او لاستكمال نقص في اجراءات المحاكمة امام محكمته اول درجة وكانت المحكمة غير ملزمة - بعد حجز القضية للحكم - باعادتها الى المرافعة لاجراء التحقيق فيها بناء على طلب مقدم اليها في فترة حجزها للحكم ، وكان لا جناح على المحكمة من بعد اذا هي عولت على اموال الشهود في التحقيقات دون سماعهم مادامت اقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القصاص على اقوالهم مهما وجه اليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن اليه وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك

الحكم الصادر بالحبس عن جريمة السرقة قد صدر غيابيا وحلت الاوراق من الدليل على انه اصبح نهائيا فانه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢/٧ و ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . كما ان العقوبة المقررة بها عن جريمة التبديد طبقا للمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات لا توفر الظرف المذكور ، لانه لا محل لاعتبار الاختلاس المنصوص عليه فيها في حكم السرقة ذلك ان اشارة بنصه على اسرقة محددة في المادة ٧/ج من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ يكون قد افصح عن ارادته في انها وحدها ذات الاثر في قيام هذا الظرف المشدد في جريمة احرار السلاح ، دون غيرها من جرائم اخرى لم ينص عليها - بطريق القياس - ولا محل ايضا لاعتبار هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادتين ٥/٧ و ٣/٢٦ من هذا القانون ، ذلك ان جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٢٤٢ هي من جرائم الاعتداء على اوامر السلطات فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وانما هي اوامر السلطات التي امرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وانما بعدم تقديمه بقصد عرقلة التنفيذ عليه . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/١٢ رياسة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود عطية واحمد محمد ابراهيم المستشارين

وحيث انه لما سلف يكون الطعن برمته على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا .

طعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/٦ رياسة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد عبد المنى الحبراوي ومحمد نور الدين عويس ونصر الدين عزام واتور خلف المستشارين

٣٢٧ -

المبدآن القانونيان :

(ا) ظرف مشدد : جريمة تبديد ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

١ - العقوبة المقررة بها عن جريمة التبديد لا توفر الظروف المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل ، لانه لا محل لاعتبار الاختلاس المنصوص عليه فيها في حكم السرقة .

(ب) حكم غيابي : غير نهائي ، سرقة ، ظرف مشدد .

٢ - اذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد صدر غيابيا وختت الاوراق من الدليل على انه اصبح نهائيا فانه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمحكوم ضده انه حكم عليه .. من محكمة استيوط في ١٩٥٢/٢/٧ بالحبس اسبوعين مع الشغل لانه في ١٩٥١/٨/٢٠ شرع في سرقة . كما حكم عليه من محكمة منفلوط في ١٩٦٣/٤/٢٩ بالحبس شهرا مع وقف التنفيذ في جريمة تبديد طبقا للمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان

امام محكمة النقض . لما كان كل ما تقدم فان ما يشير الطاعن في هذا الصدد كله يكون في غير محله .

هذا وغنى عن البيان ان ما ورد بالنسخة الاصلية للحكم الطعون فيه من منطوق مغاير لذلك الثابت بمحضر الجلسة باغفال النص على بطلان الحكم المستأنف وكان لم يوقع عليه في الميعاد القانوني وقضت محكمة النقض

بنقض الحكم الاستئنافي لانه تبني منطوق ذلك الحكم الباطل مؤيدا له في شقه المتعلق بالدعوى المدنية ومعدلا له في شقه الآخر المتعلق مما اعتبر تسليمه منه بوجود الحكم الباطل صحيحا في منطوقه مردود الى اسبابه فانه لا يعدو ان يكون من قبيل الخطا المادي الذي وقع فيه امين سر الجلسة سهوا وهو بمعرض تقل ذلك المنطوق من رول المحكمة بعد ان التبس عليه الامر بين منطوق الحكم المنقوض ومنطوق الحكم المطعون فيه ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع وكان لازم ذلك هو الاعتداد بما يتبين يقينا من محضر الجلسة ورول القاضي من ان منطوق الحكم قد جرى في الدعوى الجنائية بالنص على :

١ - بطلان الحكم المستأنف .

٢ - بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم اصدار الحكم وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف ، وكان ذلك قد تاكد بما ورد باسباب الحكم التي تكمل منطوقه في هذا الشأن وكان الطاعن لا يدعى في طعنه ان هذا الاختلاف يفاير حقيقة ما حكمت به المحكمة فان هذا الخطا في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يعيبه ولا يقدر في صحته .

المبدأ القانوني :

معاش : تقادم مبالغة . موظف
ق ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

يسقط الحق في مبالغ المعاش
بعد المطالبة بها في ميعاد سنة
واحدة من تاريخ استحقاقها ، وفي
حالة انقضاء سنة دون تجديد
المطالبة السابقة .

الحكمة :

ان سقوط الحق في مبالغ المعاش
التي اشارت اليه المادة ٦٢ من
القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو
ان يكون نوعا من التقادم المسقط
للحق تناوله المشرع بنص خاص
وحدد له مدة خاصة .

واعمالا للحكم الذي اوردته هذه
المادة يكون حق المدعية في المطالبة
بمبالغ المعاش التي تجمدت لها
منذ تاريخ وفاة زوجها حتى تاريخ
صرف المعاش المستحق لها فعلا
قد سقط بالنسبة الى كل مبلغ
لم تطالب به في ميعاد سنة واحدة
من تاريخ استحقاقه طبقا لما
تقضى به المادة او طالبت به ثم
انقضت سنة من تاريخ هذه
المطالبة دون ان تقوم بتجديدها .

ظمن ادارية عليا رقم ١٠٤٤
لسنة ١٢ ق ١٢ في ١٩٦٩/٤/٢١
رئاسة ومضوية السادة محمد
شليبي يوسف ومحمد عبدالعزيز
يوسف ومحمد فتح الله بركات
ومحمد بهجت محمود عتيبة
وابوبكر محمد عطيه المستشارين .

المبدأ القانوني :

(١) خدمة موظف : انتهاءها ،
قانون . اثر رجعي ق ٢١٠ لسنة
١٩٥١ م ١٠٧ ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤

١ - المجال الزمني للقانون
الجديد لا يمتد الى ما سبق نفاذه
من وقائع تمت وتحقق آثارها
في ظل القانون الملقى .

في المرشح للتعين في خدمة
الحكومة كما اوجب انتهاء خدمة
الموظف اذا ما حكم عليه اثناء
الخدمة في جنابة او في جريمة مخلة
بالشرف وعلى ذلك فان المشرع
لم يترك لجهة الادارة اى حرية في
الاختيار تجاه توافر هذا الشرط ،
بل جعل سلطتها مقيدة على
شأنه ، ويترتب على ذلك ان مخالفة
هذا الشرط او اغفاله من شأنه ان
يعيب القرار الصادر بالمخالفة له
بعبء جسيم ينحدر بالقرار الى
درجة الانعدام وبذلك يجب على
جهة الادارة نزولا على احكام
القانون ان تتدخل وتصحح الوضع
متى استبان لها مخالفة قرار
التعيين لقانون دون ان تتقيد في
ذلك بان يصدر القرار الساحب في
المواعيد المحددة لسحب القرارات
الادارية الباطلة .

وان كانت صحيفة الحالة
الجنائية تعد قرينة على عدم
الحكم على المرشح للوظيفة في
جنابة او في جريمة مخلة بالشرف
الا ان هذه القرينة ليست قاطعة
يمكن اثبات عكسها ، واذا ما ثبت
لجهة الادارة باى طريق آخر عدم
صحة ما جاء بصحيفة الحالة
الجنائية ، وبالتالي تخلف ذلك
الشرط في المرشح للوظيفة ، فانه
يتعين عليها الامتناع عن تعيين
المرشح ، او تصحيح الوضع ان
كانت قد اصدرت قرار التعيين ،
انزالا لاحكام القانون ، وغنى عن
البيان ان قرار وزير العدل
المشار اليه وهو في مرتبة ادنى من
القانون لا يملك ان يعدل في الاحكام
التي تضمنها قانون نظام موظفي
الدولة في شأن الشروط اللازمة
لشغل الوظائف العامة .

ظمن ادارية عليا رقم ١٢٤
لسنة ١٢ ق ١٢ في ١٩٦٩/٤/١٩
رئاسة ومضوية السادة الدكتور
احمد موسى ومحمد طاهر
عبد الحميد ويوسف ابراهيم
الشناوي ومحمد صلاح السعيد
وعلى لبيب حسن المستشارين .



المبدأ القانوني :

(١) وظيفة عامة : صلاحية
ولايتها ، موظف . شرط جوهري
قرار اداري منعدم ، سحبه ،
مواعيد .

١ - القرار الصادر بتعيين
محكوم عليه في جنابة او جريمة
مخلة بالشرف ، في خدمة الحكومة
ينحدر الى درجة الانعدام ،
ومهمه الادارة سحبه دون التقيد
بالمواعيد .

(ب) صحيفة حالة جنائية :
خجيتها ، قرينة غير قاطعة .

٢ - تعد صحيفة الحالة
الجنائية قرينة غير قاطعة ولا عبء
بقرار وزير العدل بعدم اتيان
سابقة ، لان الوزير لا يملك تعديل
احكام قانون موظفي الدولة .

الحكمة :

ان شرط عدم الحكم على
الشخص الذي يعين في خدمة
الحكومة ، في جنابة او في جريمة
مخلة بالشرف هو شرط صلاحية
لتولي الوظائف العامة والاستمرار
في شغلها . وقد اعتبره المشرع من
الشروط الجوهرية فاجب توافره

— ٣٣١ —

المبدأان القانونيان :

(١) مؤسسة عامة : طابع علمي . مركز قومي للبحوث . موظف تعين ترقية . شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة .

١ - تعتبر نقل أى موظف من أى مصلحة حكومية الى المركز القسومي للبحوث ، وبالعكس ، بمثابة تعيين

(ب) مركز قومي للبحوث : تعيين . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ م ٧ قرار جمهوري ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ .

٢ - لا يمتد تطبيق نص المادة ٤٧ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ من النطاق الذي حددته وحيث يوحد نقل للموظف الى حالة التعيين .

المحكمة :

ان للمركز القسومي للبحوث شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، كما ان له ميزانيته المستقلة عن ميزانية الدولة ، ويستتبع هذا الاستقلال اعتبار النقل من أية مصلحة حكومية الى المركز وبالعكس بمثابة التعيين ، ذلك ان النقل في هذه الحالة ينشئ علاقة جديدة بين الموظف المنقول والمركز المنقول اليه وبذلك فان قواعد التعيين هي التي تطبق في هذه الحالة وليست قواعد النقل ، وعلى ذلك لا يخضع الموظف المنقول للقيود الزمنية الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والذي يقضي بعدم جواز ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة الى وزارة أو مصلحة أخرى الا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله .

اذ هذه المادة تتكلم - في الحقيقة - عن نقل الموظف داخل نطاق الكيان الإداري للدولة كشخص اعتباري عام مستقل عن غيره من

وبدا لزم ان تترتب عليه الآثار القانونية التي استتبعها والتي نص عليها هذا القانون ، مادامت الواقعة التي انبثت عليها هذه الآثار ، وهي صدور الحكم . قد تحققت بالفعل قبل الفائه بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وليس من شأن صدور هذا القانون الأخير في اثناء نظر الدعوى ان ينقل الواقعة المذكورة من الماضي ليخضعها لسلطاته ، كما لا ينسحب حكمه عليها بأثر رجعي دون نص فيه على ذلك ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد الذي اشترط لانهاء الخدمة ان يكون الحكم على العامل بعقوبة جنائية ، لتعلق الامر بواقعة لم تستجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاضعة لحكم القانون القديم وحده الذي يبقى بعد الفائه ساريا في شأن الآثار التي تحققت بالفعل ابان نفاذه ، ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط بالتسالي الاستناد الذي قام عليه الحكم المطعون فيه لتطبيق أحكام هذا القانون .

ان مبدأ القانون الاصلح الممتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية التي تتصل بالتجريم والعقاب ، ولا تعد من هذا القبيل النصوص المقررة لاجراء اداري يتحدد على مقتضاه المركز القانوني للموظف العام في مجالات العلاقة الوظيفية ، وهو احراء لا ينطوي على أى جزاء جنائي

طعن ادارية عليها رقم ١٩١ لسنة ١٢ ق في ١٩٦١/٤/٢٦
رئاسة ومضوية السادة مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار العسري ومحمد طاهر عبد الحميد ومحمد صلاح الدين السيد وعلى لبيب حسن المستشارين .

(ب) متهم : قانون اصلح .

٢ - مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية : المحكمة :

ان المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تنص على ان تنتهي خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لاحد الاسباب الآتية :

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .

٢ - الحكم عليه في جنائية او في جريمة مخلة بالشرف

٣ - ومؤدى ذلك ان الحكم الجنائي يقضى وفقا لاحكام هذا القانون الى عزل الموظف العام اذا كان الحكم صادرا في جنائية ، فمتى قام هذا الوصف بالفعل المنسوب الى الموظف العام ، والذي جوzy من ان يؤدى الحكم الصادر بادانته بسبب الى عزله سواء تضمن الحكم توقيع عقوبة جنائية أم تضمن توقيع عقوبة الجنحة في الحالات المعينة التي نص عليها القانون ، ذلك انه واضح ان القانون ٢١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام موظفي الدولة المشار اليه لم يفرق بين الأحكام الصادرة في جنائية من حيث أثرها على مركز الموظف العام تبعا لنوع العقوبة التي تتضمنها كما انه كذلك لم يفرق بين جنائية وجنائية أخرى تبعا لكونها مخلة بالشرف أو غير مخلة به ، فتتسار في الأمر الأحكام الصادرة في جنائية انقتل العمد وجنائية هتك العرض وجنائية احراز سلاح ناري بغير ترخيص أو غيرها ، اذ جميعها أحكام صادرة في جنائيات وكلها تنهى حتما وبحكم القانون العلاقة بين الموظف والدولة .

ولما كان الحكم الذي قضى بادانة المطعون عليه في جنائية احراز سلاح بغير ترخيص قد صدر في ظل العمل بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة آنف الذكر

— ٣٣٢ —

المبدأ القانوني :

(١) تشريع : سريانه من حيث الزمان . كاتب محكمة . كاتب نيابة عامة . محضر . ق ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ دستور مارس ١٩٥٨ م ١٧ اجازة حقوق .

١ - جميع كتساب المحاكم ، والنيابة العامة . والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شباغلين للدرجتين الثامنة والسابعة في الكادر الكتابي عند نفاذ القانون ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ ، ينتقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الاداري .

(ب) قانون : تنفيذه : اعتماد مالي ، تقريره

٢ - تعتبر الآثار المترتبة لمصلحة الموظفين بمقتضى انقضاء قانون ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ من تاريخ نفاذه في ٢٩ من يوليو ١٩٦٠ ، وان لم يتقرر الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ .

المحكمة :

ان جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين لوظائف الدرجتين الثامنة والسابعة في الكادر الكتابي عند نفاذ القانون المشار اليه ينتقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الاداري كل بمرتبه الا اذا كان المرتب يقل عن البداية في الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية وذلك اعتبارا من نفاذ القانون المذكور في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ على اساس ان هذا القانون قد نشر في ١١ من يوليو سنة ١٩٦٠ فيعمل به بعد عشر ايام من هذا التاريخ بالتطبيق للمادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ .

القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ اعتبر نافذا من ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ طبقا للمادة ٦٧ من الدستور المذكور ، ومن ثم فان اثره

اشخاص القانون العام . هذا فضلا عن ان الاصل هو ترقية الموظف المنقول متى توفرت فيه شروط الترقية والقيد الذي اوردته المادة المشار اليها هو في الحقيقة بمثابة استثناء من هذا الاصل ، ولذلك يجب تطبيقه في أضيق الحدود ولا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه انه وان كانت احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تسري على موظفي المركز القومي للبحوث من غير اعضاء هيئة البحوث وذلك فيما لم يرد بشأنه تنظيم خاص في اللائحة الادارية والمالية للمركز الصادر بها القرار الجمهوري ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ، الا ان المادة ٤٧ من هذا القانون لا يسري حكمها الا في النطاق الذي حددته هذه المادة ، وحيث يوجد نقل للموظف ، ومن ثم لا يمتد مجال تطبيقها الى حالة التعيين الذي تنظمه القواعد الواردة في الفصل الثاني من القانون المذكور الخاصة بالتعيين في الوظائف ، وليست القواعد التي تضمنها الفصل الرابع المتعلقة بالنقل والتدب والاعارة .

واذا كان قد اجيز النقل من الحكومة الى المؤسسات العامة لامكان الافادة من خبرة موظفي الحكومة في تطعيم هذه المؤسسات بالعناصر الضالحة - حسبما جاء في اسباب الحكم المطعون فيه - فانه ليس معنى ذلك حرمان هؤلاء الموظفين عند نقلهم اليها من الترقية متى توفرت فيهم شروطها شأنهم في ذلك شأن باقي الموظفين بها ، اذ لا يجوز ان يضار هؤلاء من هذا النقل مع ان القصد من نقلهم الاستفادة من خبراتهم .

ظمن ادارية عليا رقم ١٦٢٢ لسنة ١٠ ق في ١٩٦١/٤/٢٧ رئاسة وعضوية السادة الدكتور احمد موسى وعادل مزور وخاري وسليمان محمود جاد ومحمد نهي طاهر وابراهيم حبل الشرييني المستشارين .

القانونية المترتبة لصالح الموظفين تعتبر نافذة كذلك من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ الا بعد ذلك طالما ان القانون صدر ناجزا لاثر غير معلق على واقعة معينة او على اجل معين ، اذ ان السلطة التنفيذية هي التي تقوم بالاجراءات اللازمة لتقرير الاعتماد المالي عن طريق ادراجه في الميزانية او اتباع ما نصت عليه المادة ٣٣ من الدستور سالف الذكر فاذا تأخر تدبير ذلك الاعتماد والموافقة عليه فلا يؤثر هذا في المراكز القانونية التي رتبها القانون للدوي الشأن منذ نفاذ احكامه .

ظمن ادارية عليا رقم ١٤٥٩ لسنة ١٠ ق في ١٩٦١/٤/٢٨ رئاسة وعضوية السادة محمد شلبي يوسف وحسين رفعت ومحمد يوسف ومحمد فتح الله بركات ومحمد بهجت عتيبه المستشارين .

— ٣٣٣ —

المبادئ القانونية :

(١) استيراد : سلعة مستوردة ، مصادرتها . مصادرة ادارية . ق ٩ لسنة ١٩٥٩ م ١٠ ترخيص وزارية اقتصاد . دعوى جنائية ، اقامتها ، اذن كتابي مصادرة ادارية ، اكتفاء بها .

١ - القانون يحظر الاستيراد كاصل عام الا بترخيص من وزارة الاقتصاد . وللجهة الادارية الاكتفاء بالصادرة الجنائية دون الاذن الكتابي برفع الدعوى الجنائية .

(ب) قرار اداري : مصادرة سلعة مستوردة . رقابة القضاء الاداري على صحة الوقائع التي يقوم عليها القرار الاداري مشروعية . سيادة قانون .

٢ - القرار الوزاري بمصادرة السلع المستوردة ، يجب قيامه

في تلك الجريمة المعينة ، الا انه لا يجوز هذه القوة في ثبوت عدم مخالفة الشركة لترخيص الاستيراد وشروطه ، الذي هو امر يقتضى تأويلا وتكييفا قانونيا على مقتضى القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد .

نص الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة وفجواه جعل الأمر بالتعويض جوازيًا للوزير المختص واعتبر أن ثبوت حسن نية المستورد هو مجرد عنصر يتعين توفره بداءة قبل استخدام الرخصة في التعويض وليس العنصر الوحيد الذي يتحققه يستمد المستورد حقا في التعويض مباشرة من القانون ، ومتى كان الوضع كذلك فإن الأمر بالتعويض المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة المادة العاشرة سائلة الذكر انما يدخل في نطاق الملاءمة التقديرية التي تملكها الادارة بغير معقب عليها فيها من القضاء الاداري الذي ليس له الحلول محلها فيما هو داخل في ضميم اختصاصها وتقديرها ، ولا يحق له بالتبعية مراجعتها في وزنها لمناسبات قرارها وملاءمة اصداره .

طعن ادارية عليا رقم ١٤٦٧ ق
ل ١٩٦٩/٥/٢ وثابة وعضوية
السادة مصطفى كامل اسماعيل
رئيس مجلس الدولة ومحمد
مختار العزبي ومحمد طاهر عبد
الحمد واحمد علي البحراوي
ومحمد صلاح الدين السيد
المستشارين

— ٣٣٤ —

المبدأ القانوني :

وكالة : عقدها ، انعقاده .
موكل قاصر بالغ سن التمييز .
تصرف مالي دائر بين النفع والضرر ، بطلان . اجازة تصرف بعد بلوغ سن الرشد . مدني ١١١ م .

يشترط لصحة انعقاد الوكالة ان يكون الموكل اهلا لان يؤدي

التي اولها خيار الاكتفاء بالمصادرة الادارية ، او تقديم المتهم الى المحاكمة ، او التصالح معه بعد اقامة الدعوى الجنائية ، او صدور حكم نهائي فيها او الامر بالاخراج عن السلع المستوردة .

ان القرار الذي يصدره الوزير المختص او من ينوبه عنه بالنظر الى الظروف وبمراعاة الملبسات على النحو المتقدم ، والاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، هو في حقيقته قرار اداري شأنه في ذلك شأن اي قرار اداري آخر ، ان يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الادارة باجراء المصادرة الادارية الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت وقوع المخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سائلة الذكر ، وللقضاء الاداري سلطة مراقبة صحة قيام هذه الوقائع وضحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

ان المحكمة المدنية تنقيد بما اثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع ، دون ان تنقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع ، وان ما ذهب اليه الفقه والقضاء في المجال المدني اولى بالاتباع واوجب في المجال الاداري ، فلا يتقيد القضاء الاداري بالحكم الجنائي اذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف او تأويل قانوني وذلك وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ولما كان الحكم الجنائي الصادر ببراءة ممثل الشركة من مخالفة قانون النقد قد انبنى على ما فهمته المحكمة الجنائية بحسب تأويلها للنصوص القانونية في هذا الشأن ، ولم يتم على نفى او ثبوت واقعة معينة من الوقائع فان هذا الحكم وان حاز قوة الأمر المقضي

على سببه المسوغ له ، وللقضاء الاداري سلطة رقابة صحة الوقائع التي يقوم عليها ، وصحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

(ج) حكم جنائي : حجية .
محكمة مدنية . قضاء اداري .

٣ - تنقيد المحكمة المدنية بما اثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع ، دون ان تنقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع . ولا يتقيد القضاء الاداري بالحكم الجنائي اذا قام الحكم على تكييف او تأويل قانوني .

(د) سلعة مستوردة : تصرف فيها تنفيذا للمصادرة ، تعويض حسن نية .

٤ - التعويض المنصوص عليه لا قضائي ، وبهذه المثابة يلزم ، في الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ ، امر جوازي للوزير المختص ، وليس ثبوت حسن النية هو العنصر الوحيد الذي يخول المستورد حقا في التعويض ، بل يدخل التعويض في الملاءمة التقديرية التي تملكها الادارة بغير معقب عليها من القضاء الاداري .

المحكمة :

ان المشرع حسبما يؤخذ من المذكرة الايضاحية للقانون ٩ لسنة ١٩٥٩ : المشار اليه ارتأى تمشيا مع سياسة الدولة الاقتصادية الموجهة التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الميادين وحماية لهذه السياسة ان يحظر الاستيراد كأصل عام الا بترخيص من وزارة الاقتصاد ، وحتى لا يتعرض هذا النظام للخطر فقد فرض عقوبات جنائية اضرية بجانب عقوبة تبعية هي المصادرة الادارية ، ثم اورد قيلا على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية فلا تقام في هذه الدعوى الا بناء على اذن كتابي من الجهة الادارية

— ٣٣٥ —

المبادئ القانونية :

(أ) عطاء : قبوله ، علم به .

١ - الاختلاف في عنوان مقدم العطاء لا يعنى حتما عدم وصول الخطاب المتضمن ابلاغه بقبول العطاء .

(ب) اساءة استعمال سلطة : دليل ، افتراضه .

٢ - عيب اساءة استعمال السلطة من العيوب القصدية في السلوك الإداري ، وهو لا يفترض ، بل يجب اقامة الدليل عليه .

(ج) عقد ادارى : تنفيذه . تأمين ، مصادره ، اسعار ، فروقها .

٣ - لا يوجد ما يحول دون مصادرة التأمين عند تقصير المتعهد ، والزامه بفروق الاسعار التي تكون قد تحملتها جهة الادارة نتيجة التنفيذ على حسابه المحكمة :

ان المنازعة الراهنة تقوم على الاحتجاج بان مورث الطاعنين لم يصل الى علمه خطاب المحافظة المؤرخ ١٨ يوليو سنة ١٩٦٢ المتضمن ابلاغه بقبول العطاء المقدم منه بمقولة ان هذا الخطاب ارسل على العنوان ١٢ شارع سوق العقادين بالاسكندرية وهو خلاف العنوان الذى اثبتته في عطائه وهو « صاحب فابريكة الملابس الكبرى بسوق العقادين بالاسكندرية » .

وايا كان الامر في شأن القرائن التي ناقشها الطاعنان في صحيفة الطعن بخصوص ما استخلصه الحكم المطعون فيه من اتصال علم مورثهما بالخطاب فان مجرد الاختلاف عنوان المرسل اليه لا يعنى حتما عدم وصول الخطاب اليه ، اذ ان لموزع البريد بحكم اتصاله بالمنطقة التي يعمل في محيطها ، ما يساعده عادة على الاهتداء الى المجل الصحيح للمرسل اليه ، على الرغم مما يكون قد وقع من تحريف في العنوان ،

بنفسه العمل الذى وكل غيره فيه .

فاذا كان الموكل قاصرا وقت الوكالة ، بالفاسن التمييز ، وكان التصرف محصل الوكالة ماليا دائرا بين النفع والضرر ، فانه يكون قابلا للإبطال لمصلحة القاصر ، ويزول التمسك به اذا اجاز القاصر التصرف بعد بلوغ سن الرشد .

المحكمة :

يشترط لصحة انعقاد الوكالة ان يكون الموكل اهلا لان يؤدى بنفسه العمل الذى وكل غيره فيه ، وكانت الوكالة وقت انعقادها قاصرا ، الا انه طالما انها كانت في السادسة عشرة من عمرها ، وبلغت بذلك سن التمييز ، وكان التصرف القانوني محل الوكالة ليس من قبيل التصرفات المالية الضارة ضررا محضا ، وانما هو من قبيل التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر باعتبار ان محله مجرد استرداد لما انفق على الطالبية من مصروفات في اثناء الدراسة ، فان هذا التصرف يكون في حكم المادة ١١١ من القانون المدني قابلا للإبطال لمصلحة القاصر ، ويزول حق التمسك به اذا اجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، واذ حضرت المدعى عليها الاولى امام محكمة القضاء الإداري على ما سلف البيان ، وأبدت دفاعها على أساس من قيام التصرف القانوني محل هذه الوكالة ، فان هذا يكون اعترافا به واجازة له ، واذ كان الامر كذلك فانه يتعين الاعتداد بهذه الوكالة وبموضوعها ومن ثم ينصرف اثر تصرف المدعى عليه الثاني الى المدعى عليها الاولى مباشرة .

طعن ادارية عليها رقم ١٠٠٣
لسنة ١٢ ق في ١٩٦١/٥/٣
بالبهية السابقة

ومما يؤكد ذلك ما حدث في الخصوصية المعروضة ، اذ ان اختلاف العنوان المدون على خطاب المحافظة المؤرخ ١٨ من يوليو ١٩٦٢ على العنوان الذى اثبتته مورث الطاعنين في عطائه لم يحل على الرغم من ذلك دون وصول هذا الخطاب الى محل

المرسل اليه وتسليمه الى رئيس عمال ورشته طبقا لما اقرت به هيئة البريد ، ذلك ان مورث الطاعنين قد جعل الاهتداء الى المجل الذى يعنيه متروكا لفطنة موزع البريد وخبرته في منطقة سوق العقادين بالاسكندرية الامر الذى يؤخذ منه ان التحديد الحرفي للعنوان لم يكن ذا أهمية خاصة في سبيل ضمان وصول خطابات المحافظة اليه . يؤكد هذا النظر ان خطاب المحافظة المؤرخ ٦ من سبتمبر ١٩٦٢ المتضمن ابلاغه بمصادرة التأمين الودع منه التنفيذ على حسابه قد ثبت انه سلم اليه في موطنه المذكور على الرغم من ان العنوان المدون على هذا الخطاب الأخير هو العنوان المفلوط ذاته المدون على الخطاب المؤرخ ١٨ من يوليو ١٩٦٢ السالف الاشارة اليه .

ومتى كان الامر كذلك ، فان الاختلاف الواقع في عنوان مورث الطاعنين ، لا يعتبر اختلافا جوهريا ، كما ان هذا الاختلاف ، حسبما استخلصه الحكم المطعون فيه ، لم يمنع من وصول خطابات المحافظة الى المجل الذى عينه المذكور في عطائه فضلا عن ان التسليم يكون صحيحا طالما قد تم في الموطن ذاته الذى عينه المعلن اليه ، بغض النظر عما عساه ان يقع من تحريف في كتابة العنوان ، فانه ليس على موزع البريد ان يتحقق من صفات الأشخاص الذين يصح تسليم الخطابات اليهم مادام من تسليم الخطاب في موطن المعلن اليه قد قرر بانه ذا صفة في تسليمه ، ومن ثم فان المرسل اليه ، كما قال الحكم المطعون فيه

عمل المدعى ، غير مستند من اصول ثابتة في الأوراق تؤدي اليه اذا كان القول بسوء سلوك المدعى ، قد أسس على انه شخص غير متزن ، لتهجمه على رؤسائه في برقية أرسلها الى الجهاز والمدعى لم ينكر انه شكك من شغل بعض وظائف الجهاز من الدرجة الثالثة ، بموظفين من خارج الجهاز وقت اعداد تقرير كفايته اذ ترتب على ذلك تأخير ترقيته الى الدرجة الثالثة - التي رقى اليها بعد ذلك - ومن حق المدعى ان يشكو - فحق الشكوى مكفول للجميع - على ان يلتزم في شكواه حدود اللياقة ، فاذا ما خرج عليها وضمن شكواه تهجما أو تجريحا فانه يرتكب مخالفة ، يستطيع الجهاز ان يسأله عنها تأديبا وإذا ما أدين في هذه المخالفة أمكن الاستناد اليها في تقدير كفايته ، اما ان يكون الرؤساء - المشكو منهم - هم قضائه ، فهو مالا يجوز ولما كانت الأوراق قد خلت مما يفيد مساءلة المدعى عن شكواه أو مؤاخذته عنها فانه لا يجوز الاستناد الى هذه الشكاوى في الهبوط بتقدير كفايته الى مرتبة ضعيف . كما انه من نافلة القول ، الا يكون للجزءين اللذين سبق توقيعهما على المدعى في عامي ١٩٣٥ و ١٩٤١ أدنى تأثير على تقدير كفايته في تقريره المظنون فيه المحرر عن عام ١٩٦١ .

ظمن ادارية عليا رقم ١٠٢٧ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٦/٥/٤ رئاسة عضوية الدكتور أحمد موسى وعادل عزيز زخاري ويوسف ابراهيم الشناوي وسليمان محمود ومحمد فهمي طاهر المستشارين

— ٣٣٧ —

المبدأ القانونيان :

(١) دعوى : قبولها . ميعاد

ستين يوما .

١ - يبدأ ميعاد الستين يوما لرفع الدعوى من تاريخ ابلاغ جهة الإدارة بالتظلم بقرارها النهائي ،

موجودا بعد مصادرة التأمين اى تجاوز قيمة هذا التأمين .

ظمن ادارية عليا رقم ٥٩٨ لسنة ١١ ق في ١٩٦٦/٥/٢ بالهيئة السابقة

— ٣٣٦ —

المبدأ القانوني :

كفاية : تقديرها ، موظف ، تخفيض درجة كفايته ، لجنة شئون موظفين . عمل ، ضعف مستواه . سوء سلوك . ضعف مستوى العمل وسوء السلوك ، وعدم الاتزان ، التي تركز اليها لجنة شئون الموظفين في تخفيض درجة كفاية موظف ، يجب ان يكون لها اصول ثابتة في الاوراق تؤدي اليها . المحكمة :

ان الاسباب التي أدت الى تخفيض كفاية المدعى من مرتبة جيد الى مرتبة ضعيف تنحصر في امرين ، هما ضعف مستوى عمله وسوء سلوكه ومن حق المحكمة مراقبة مدى سلامة هذين السببين .

واذا كان فضلا عن ان ملف خدمة المدعى قد خلا مما يدل على ضعف مستواه في عمله فان التفتيشين التابعين لوزارة الري اللذين عمل المدعى بهما طوال عام ١٩٦١ قد قدرا كفايته بمرتبتين جيد وممتاز بل ان الجهاز ذاته لم يذكر في التقرير الذي كان قد أعده عن المدعى عام ١٩٦١ ثم سحب لانه لم يستوف اولى مراحل الشكيلة - اى شيء عن عمل المدعى ، وأرجع تقدير كفايته بمرتبة ضعيف الى عدم اتزانه ولتهجمه على رؤسائه في برقيات وقد اعتنقت لجنة شئون الموظفين هدم الاسباب حينما اعتمدت هذا التقدير دون ان تعقب عليه ، وهي اللجنة التي صدر عنها التقرير المظنون فيه ، بواسطة رئيس المصلحة ذاته - حسبما يبين من التوقيعات على التقريرين - ومن ثم يكون القول بضعف مستوى

يحق ، هو وشأنه مع من تسلم الخطاب دون ان تكون له صفة في ذلك أو مع من تسلمه دون ان يسلمه الى صاحبه - وبناء على ذلك ، فان القرينة الظاهرة هي ان خطاب المحافظة موضوع المنازعة يعتبر انه قد سلم الى مورث الطاعنين تسليمه قانونيا منتجا لجميع الآثار التي يرتبها القانون على هذه الواقعة ، وبالتالي فان تصرف المحافظة على النحو السالف ايضا يحكم القانون ، وفقا لصحيح حكم القانون ، ومطابقا لشروط العقد الذي تم بين الطرفين ومن بينها مصادرة التأمين والغاء العقد والتنفيذ على حساب مورث الطاعن .

ان اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هما من العيوب القصدية في السلوك الاداري ، قوامها ان يكون لدى الادارة قصد اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ، فعيب اساءة استعمال السلطة الذي يبرر الغاء القرار الاداري أو التعويض عنه يجب ان يشوب الغاية منه ذاتها ، بأن تكون جهة الادارة قد تنكبت وجه المصلحة العامة التي يجب ان يتغياها القرار ، أو ان تكون قد أصدرت القرار بباطل لا يمت لتلك المصلحة ، وعلى هذا الاساس فان عيب اساءة استعمال السلطة يجب اقامة الدليل عليه ، لانه لا يفترض ، ولم يقم هذا الدليل .

لا يوجد ما يحول دون مصادرة التأمين عند تقصير المتعهد في تنفيذ التزام من التزامات العقد ، وبين الزامة بفروق الاسعار التي تكون قد تحملتها جهة الادارة نتيجة للتنفيذ على حسابه ، اذ المقصود بها مواجهة الاضرار التي لحقت بالادارة من جراء خطأ المتعاقد معها وهو بمثابة تعويض لها عن تلك الاضرار ، طالما كان الضرر لا يزال

معوقات إنجاز هذا العمل لمعاونته على تدليلها، وسكوته عن التصرف الايجابي الذي يفرضه عليه واجبه فيمثل السلبية الضارة بعينها التي لا يستلزم أمر تأييدها قيام تعليمات تنظم عرض الاعمال على الرئيس في أمد معين . واذا تراخى المدعى في ابلاغ رئيسه بحقيقة الموقف في الاجل المناسب لتدارك عواقبه وظل سادرا في تهاونه ثلاث سنوات ، فانه يكون بذلك قد ارتكب ذنبا اداريا يبيح لجهة الادارة التدخل لتقويم مسلكه وانزال العقاب به .

ظمن ادارية عليا رقم ٢٢٢ لسنة ١٠ ق في ١٩٦٩/٥/١٠ رئاسة وعضوية السادة مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار العزبي ومحمد طاهر عبد الحميد واحمد علي البحراوي ومحمد صلاح الدين السعيد المستشارين .

— ٣٣٩ —

المبدأ القانوني :

خدمة : موظف ، انتهاؤها ، استقالة ، تعليقها على شرط . ق ١٠ لسنة ١٩٥١ م ١١٠ .
تضمن الاستقالة طلب تطبيق قانون المعاشات ، لا يعد من قبيل الشروط التي تجعل الاستقالة كأن لم تكن .

الحكمة :

ان الطالبين اللذين تقدم بهما المدعى يبدى فيهما رغبته في الاستقالة كما هو واضح من سياق عبارتهما غير معلقين على أي شرط ، ذلك ان طلب تطبيق قانون المعاشات في حقه ، وهو ما كان سيجرى حكمه عليه دون حاجة الى التنبيه اليه لو كان له وجه حق في ذلك لا يعد من قبيل الشروط التي تجعل الاستقالة كأن لم تكن طبقا لنص المادة ١١٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المشابه

تراخي الموظف ثلاث سنين في ابلاغ رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بملف ، بعد خروجا على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يسوغ مؤاخذته تأديبيا .
الحكمة :

ان تراخي المدعى ، في الادلاء الى رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بملف الموضوع ، وقد امتد سنوات ثلاث وجاوز بذلك كل عذر معقول ، ينطوي في الواقع في الامر على استهانة سافرة بما تتطلبه المصلحة العامة وحسن سير المرافق العامة من السرعة الواجبة في إنجاز الاعمال والحرم على البت فيها في الوقت المناسب وبهذه المثابة فان تراخي المدعى على هذا النحو يعد خروجا على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يبرر مؤاخذته تأديبيا . ولا يغض من صواب هذا النظر ان رئيسه لم يلجأ بدوره الا الى استعجال الملف من قلم المحفوظات ملتزما نهجه في هذا الشأن ، ذلك انه كان حتما على رئيسه اذا ما اعيتته السبل ان يتصل بالجهات الرئاسية صاحبة الاختصاص في الاشراف والرقابة على قلم المحفوظات لالزامه بإداء واجباته وللنظر في امر المسبب فيه ، بما لم يكن معه بد من وجوب عرضه الامر في الوقت المناسب على الرئيس للتصرف . اما الاحتجاج بانه لا توجد ثمة تعليمات توجب المدعى عرض مثل هذه الموضوعات على رئيسه بعد فترة معينة ، ترتب على مخالفتها توفر عناصر اللذب الإداري ، فهو قول غير سائغ ياباه منطق التدرج الرئاسي الوظيفي ، وما يستتبعه من وجوب عرض كل ما يعين للموظف من مشاكل على رئيسه في الوقت المناسب وتلقى توجيهاته للاسهام في حلها على وجه يتحقق معه حسن أداء العمل . اما استجابة الموظف الانفراد بالعمل ، وقصوره على الالتجاء الى رئيسه في شأن

اذا كانت الادارة لم تهمل النظام بل اتخذت فيه اجراءات ايجابية وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل اجراءات الادارة .
(ب) لجنة شئون موظفين : تعقيبها على تقدير رؤساء مباشرين قرار اداري ، سبب .
٢ - يجب ان يثبت تعقيب لجنة شئون الموظفين على تقدير الرؤساء المباشرين على عناصر ثابتة مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع تنتجها ، لان قرار اللجنة قرار اداري يجب ان يقوم على سببه المسوغ له قانونا .
الحكمة :

انه وان كان الاصل ان فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار بالرفض ، غير انه يكفي لتحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض ان يتبين ان السلطات المختصة لم تهمل التظلم وانها استشعرت حق التظلم فيه اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا نحو تحقيق تظلمه ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الاجراءات بين الادارات المختصة .

ان تعقيب لجنة شئون الموظفين على تقدير الرؤساء المباشرين ليس طليقا من كل قيد ، بل يتعين ان يكون مثبتا على عناصر ثابتة مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع تنتجها ، ذلك لان القرار الصادر من اللجنة ، شأنه شأن أي قرار اداري يجب ان يقوم على سببه المرر له قانونا والا كان فاقد كركن السبب ومخالفا للقانون .

ظمن ادارية عليا رقم ٦١٤ لسنة ١١ ق في ١٩٦٩/٥/٤ بالهيئة السابقة

— ٣٣٨ —

المبدأ القانوني :

تأديب : موظف ، مخالفة تأديبية : مقتضى واجب وظيفة ، خروج عليه : عذر مقبول .

الصلح يستوجب قصر التصالح على ما تنازل عنه المتصالح وحدده دون غيره ، واذا كان التنازل الوارد عن حقوق المدعى في الراتب مختلفا في موضوعه عن طلب التعويض عن فصله من الخدمة ، فإن هذا التنازل يفرض صحته لا ينبغي تفسيره على أنه شامل للتعويض ، ومن ثم يحق للمدعين أن يطالبوا بالتعويض المشار اليه اخذا بقاعدة تفسير الصلح تفسيرا ضيقا .

ان التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء المستخلص من تعديل الطلبات انما يرمى المدعون من ورائه الى أن تحقق لهم المحكمة اثر هذا التنازل الاجرائي بالحكم بانتهاء الخصومة ، لان الخصومة في طلب الالفاء شأنها شأن كل خصومة يتوقف بقاؤها على اصرار رافعها على متابعتها ، فاذا تنازل عنها فلا يجوز للقاضي الاداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم لها على الرغم من عدول صاحب الشأن عنها .

واذ خلصت هذه المحكمة الى انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الفاء القرار الصادر باحالة مورث المدعين الى المعاش ، فإن مركز المذكور يكون قد تحدد نهائيا باعتباره مفصولا من الخدمة مما يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة فصله ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش لتعارض هذا الطلب في الوقت ذاته مع طلب الالفاء غير المباشر وهو التعويض وما دامت مدة الفصل لم تقضى فعلا في الخدمة بصفة قانونية فلا يسوغ بحال حسابها في المعاش اذ لم يتقاض مورث المدعين عنها مرتبا وبالتالي لم يجر عليها حكم الاستقطاع وهو الشرط اللازم لحساب مدد الخدمة في المعاش طبقا للقانون .

طعن ادارية عليا رقم ٧٥٩ لسنة ٩ ق ، ١١٧٩ لسنة ٩ ق بالهيئة السابقة

صدور حكم به ، دعوى الفاء تعويض .

٤ - انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الفاء القرار بالاحالة الى المعاش ، يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة الفصل ضمن الخدمة المحسوبة في المعاش . المحكمة :

ان نص المادة ١٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة قد حدد استثناء من الاصل العام السن التي يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف والخامسة والستين ، ليكون شأنهم في ذلك شأن العلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية الذين يحالون الى المعاش في هذه السن بحكم لائحة التقاعد الخاصة بهم معدلة بالقانون ٢٧ لسنة ١٩٥٤ ، وانه لا يقبل بعد اذ سوى القانون في المعاملة بين الطائفتين وطبق عليهما الحكم ذاته ، أن يفسر النص آنف الذكر بما يخل بهذه المساواة القائمة بينهما بلريعة أن الامر في ذلك - مع أنه بطبيعته مما ينأى عن مجال السلطة التقديرية - جوازي للجهة الادارية تبقى منهم من ترى ابقاءه في الخدمة وتخرج منهم بعد سن الستين من ترى اخراجه ، واذا كان ذلك هو التفسير السليم لحكم القانون وكان السبب في اصدار القرار الذي يطالب المدعون بتعويض مورثهم عنه هو بلوغه سن الستين على حين أن السن التي يحال قانونا عند بلوغها الى المعاش هي الخامسة والستين فان قرار احالة المذكور الى المعاش لبلوغه سن الستين يكون قد صدر والحالة هذه مخالفا للقانون ويحق للمدعين من ثم أن يطالبوا بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به من جراء هذه الاحالة المبكرة . ان التفسير الضيق لعبارة

اليه ، على انه ايا كان وجه الراي في مضمون الطلب الاول الذي استند اليه القرار المطعون فيه قد جاء خلوا من أي شرط مما ينفي أية مظنة يمكن أن تساند المدعى فيما يتحمل فيه الآن ، وقد كان عليه أن يتدبر أمره في ضوء حكم القانون في شأن تسوية حالته قبل أن يقدم على الاستقالة أما وقد تقدم بها والح في قبولها بطلب آخر لم يذكر به أكثر من أنه يطلب الموافقة على قبول استقالته من الخدمة ، فلا تشرب على الوزارة ان هي قبلت الاستقالة وربيت عليها اثرها القانوني ، ومن ثم يكون القرار الصادر منها في هذا الشأن قد جاء مطابقا لاحكام القانون .

طعن ادارية عليا رقم ٤٤٩ لسنة ١٣ ق في ١٠/٥/١٩٦٩ بالهيئة السابقة

٣٤ -

المبادئ القانونية :

(أ) معاش : موظف شؤون دينية ، وزارة اوقاف ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ م ١٧ ق ٢٧ لسنة ١٩٥٤ صندوق تأمين ومعاشات ١ - حدد القانون السن التي يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف والخامسة والستين . (ب) عقد صلح : تفسيره .

فصل ، تعويض

٢ - تفسر عبارات عقد الصلح تفسيراً ضيقاً ، فاذا كان التصالح وارداً على حقوق في الراتب فإنه لا يفسر بأنه شامل للتعويض عن الفصل من الخدمة .

(ج) دعوى الفاء : تنازل

ضمني .

٣ - التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء يقصد به أن تحقق المحكمة أثره بالحكم بانتهاء الخصومة . والتنازل الضمني عن الخصومة في طلب الالفاء ، يمتنع معه على القاضي الاداري أن يتدخل في الدعوى بقضاء . (د) خصومة : انتهاءها ،

فهرس الأحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٠٣	١١١	١٩٦٩/١/١	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>الضريبة العامة على الإيراد . وعلاؤها . ق ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٦ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ .</p> <p>ان الشارع قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه المول من إيراد سنوى صاف يجاوز حد الاعفاء ويملك التصرف فيه ، ولو لم يكن مالكا لمصدره ومن ثم فان إيراد العقار الذى تم التصرف فيه بعقد لم يسجل ، يدخل في وعاء الضريبة العامة بالنسبة للمتعصرف اليه ، الذى دخل العقار فعلا في حيازته وحصل على إيراده ، لا في وعاء الضريبة العامة للمالك قانونا .</p>
٣٠٤	١١١	١٩٦٩/١/٢	<p>فسخ : عقد تفاسخ ضمنى . حكمه دليل ، عيب . محكمة موضوع . نية تفاسخ ضمنى مدنى م ٣٣٧ .</p> <p>لئن كان استخلاص نية المتعاقدين على التفاسخ الضمنى وتحصيل فهم الواقع في الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع الا أنها متى قالت بهذا التفاسخ فان عليها أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن ارادتي طرفي التعاقد وأن تبين كيف تلاقت هاتان الإرادتان على حل العقد وأن يكون ما تورده من ذلك من شأنه أن يؤدي عقلا الى ما انتهت اليه .</p>
٣٠٥	١١٢	١٩٦٩/١/٢	<p>اثبات : بينة . مانع مادي أو أدبي تقدير قيامه ، محكمة الموضوع ، مدنى م ١/٤٠٣ .</p> <p>لا كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٣ من القانون المدنى اذ أجازت الاثبات بالبينه فيما كان يجب اثباته بالكتابة عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي لم تضع قيودا لقيام المانع ، بل جاء نصها عاما مطلقا فان تقدير قيام المانع ماديا كان أو أدبيا متروك لقاضي الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف كل حالة وملابساتها .</p>
٣٠٦	١١٤	١٩٦٩/١/٢	<p>(أ) صورية : نسبية اثبات بالبينه . ارث . وصية . نظام عام . بيع .</p> <p>١ - الطعن من الوارث في عقد البيع الصادر من المورث بأنه في حقيقته وصية وأنه لم يدفع فيه ثمن خلافا لما ذكر فيه ، انما بعد طعنا منه بصورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، ومن حقه كوارث أن يثبت هذا الدفاع بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة لان التصرف يكون في هذه الحالة قد صدر أضرارا بحقه في الارث الذى تتعلق أحكامه بالنظام العام فيكون تعابلا على القانون .</p> <p>(ب) عقد : تكييفه . محكمة موضوعها ، سلطتها . دعوى صحة ونفاذ عقد .</p> <p>٢ - لا تستطيع محكمة الموضوع البت في أمر صحة ونفاذ العقد الصادر من المورث سواء باعتباره بيعا أو باعتباره وصية الا بعد أن تحدد نوعه اذ يتوقف على هذا التحديد معرفة الأحكام القانونية التى تنطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ، ولا يجوز للمحكمة حتى بفرض أن الشركة تنسج لنفاذ التصرف في الحاليتين أن تقضى بنفاذه قبل أن تبين في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية .</p> <p>(ج) اثبات : قرينة . وصية وارث ، طعن في تصرفات مورث مدنى م ٩١٧ .</p> <p>٣ - عدم انطباق شروط المادة ٩١٧ من القانون المدنى لكون المتصرف اليه غير وارث وان كان يؤدي الى عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة وبالتالي الى عدم اعفاء الوارث الذى يطعن على التصرف بأنه مقرر وصية من اثبات هذا الطعن الا أن ذلك لا يمنعه من أن يتحمل هو عبء اثبات طعنه هذا وله في سبيل ذلك أن يثبت احتفاظ الوارث بحيازة العين التى تصرف فيها كقرينة قضائية يتوصل بها الى اثبات مدعاه والقاضي بعد ذلك حر في أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها شأنها في ذلك شأن سائر القرائن القضائية التى تخضع لمطلق تقديره .</p> <p>(د) وصية : وارث . حيازة شرطها .</p> <p>٤ - تحدث محكمة الموضوع - وهى بصدد الفصل في حقيقة ما اتواه المتصرف من تصرفه بالعقد محل النزاع - عن وضع يد المتصرف انما يكون من حيث أنه قرينة من القرائن التى يستدل بها على أنه قد قصد أن يكون تملك المتصرف له مضافا الى ما بعد موت المتصرف وبهذا فلم يتخلل له من الحيازة التى يتخلل له عنها لو كان المتصرف متجرا ومن ثم فلا يكون على المحكمة في هذه الحالة أن تبحث أركان الحيازة القانونية وشروطها اذ هذا البحث لا يكون لازما الا اذا كانت بصدد الفصل في حيازة بالمعنى الذى يستوجب القانون في دماوى الحيازة أو كسب الملك بالتقادم .</p> <p>(هـ) عقد : تكييفه . دعوى أساسها . ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ .</p> <p>٥ - متى كانت محكمة الاستئناف قد انتهت الى أن التكييف الفسخ للعقد بحسب</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٠٧	١١٧	١٩٦٩/١/٢	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>ما مناه العاقدان هو أنه وصية وليس بيعا فإنه كان عليها أن تنزل عليه حكم القانون المنطبق على وصفه الصحيح ، ولا يعتبر ذلك منها تغييرا لاساس الدعوى لأنها لا تتقيد في التكييف بالوصف الذي يعطيه المدعى للحق الذي يطالب به ، بل عليها أن تتحرى طبيعة هذا الحق لتصل بذلك إلى التكييف القانوني الصحيح له وتطبق عليه حكم القانون . وإذا كانت الوصية بحسب أحكام القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ المنطبق على وائعة الدعوى سواء أكانت لوارث أو لغيره تصح وتنفذ في ثلث التركة من غير إجازة الورثة وكان المطعون ضدهم قد طلبين اعتبار التصرف وصية وهو ما يفيد عدم منازعتهم في صحته ونفاذه على أساس هذا الوصف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى بمرمتها دون أن يبحث ما إذا كان المقدار الموصى به يدخل في حدود ثلث التركة أو لا يدخل ، يكون مخطئا في تطبيق القانون .</p> <p>(أ) وكالة : ماهيتها . معتمد تجارى .</p> <p>١ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت - بأسباب سائفة - في حدود سلطتها الموضوعية أن عمل المطعون ضده الثانى بوصفه « المعتمد التجارى » لحل مورث المطعون ضدها . دوى كان يقتصر على الأعمال المادية ولم يبرم قبل العقد موضوع النزاع عقودا مع الشركة الطامنة وهو ما يكفى لنفى الوكالة الحقيقية والظاهرة ، وكان ما حصله الحكم لا يتعارض مع استعمال لفظ المعتمد في اللغة ولم تتسك الطامنة أمام محكمة الموضوع بأن العرف قد جرى في المعاملات التجارية على استعمال وصف المعتمد التجارى في التعبير عن الوكيل ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ رتب على انتفاء صفة الوكالة من المطعون ضده الثانى في العقد الذى أبرمه باسمه مع الشركة الطامنة ووصف نفسه فيه بالمعتمد أن آثار هذا العقد لا تنصرف إلى مورث المطعون ضدها الاولى ، وبالتالي لا تكون هى مسؤولة عنه ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون أو مسخ العقد .</p> <p>(ب) وكالة : أثرها .</p> <p>٢ - لتقرير ما إذا كانت آثار العقد تنصرف إلى الأصيل أو لا تنصرف يتعين بحث العلانية بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبرم العقد ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع في اعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضدها الاولى وبين المطعون ضده الثانى في نفي قيام وكالة بينهما . ولا يجدى الطامنة (المتعاقد الآخر) القول بأنها لم تكن طرفا في عقد الفصل المشار إليه ولم تعلم به . إذا كان عليها أن تتحرى صفة من تعاقد معها وحدود تلك الصفة ، ولها في سبيل ذلك الإطلاع على السند الذى يحدد علاقته بمن ادعى الوكالة عنه فإن قصرت في ذلك فعليها تبعة هذا التقصير .</p> <p>(ج) حكم : بيانات ، مستندات و نصوصها .</p> <p>٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم عدم ذكره نصوص المستندات التى اعتمد عليها ، ما دام الثابت أنه أورد عند سرده الوقائع مضمون هذه المستندات ، وما دامت تلك المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة مما يكفى معه مجرد الإشارة إلى مكانها بملف الاستئناف .</p> <p>(د) وكالة خاصة : وكيل ، صفته .</p> <p>٤ - الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة الا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من تروايح ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى وذلك على ما تقتضى به المادة ٢/٧٠٢ من القانون المدنى .</p> <p>نقض : طعن و حكم . مرافعات سابق م ٣٧٨ ، ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ٦ .</p> <p>متى كان الحكم قد روى بقضائه إلى اعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبر تقريره ، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها ، فلا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .</p> <p>(أ) حكم : قضاء بصفة قطعية في جزء من أصل الحق ، طعن فيه على استقلال ، مرافعات م ٣٧٨ .</p> <p>١ - متى كان الحكم قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة ، وأنهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التى حققتها الشركة خلال المدة التى حددتها الحكم لقيامها وأذ يجوز وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطامن قد استأنف الحكم في شقه الذى حسم النزاع في هذه المسألة الموضوعية ، وكان لا يعتبر هذا القضاء مستأنفا باستئناف</p>
٣٠٨	١١٩	١٩٦٩/١/٧	<p>نقض : طعن و حكم . مرافعات سابق م ٣٧٨ ، ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ٦ .</p> <p>متى كان الحكم قد روى بقضائه إلى اعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبر تقريره ، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها ، فلا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .</p> <p>(أ) حكم : قضاء بصفة قطعية في جزء من أصل الحق ، طعن فيه على استقلال ، مرافعات م ٣٧٨ .</p> <p>١ - متى كان الحكم قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة ، وأنهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التى حققتها الشركة خلال المدة التى حددتها الحكم لقيامها وأذ يجوز وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطامن قد استأنف الحكم في شقه الذى حسم النزاع في هذه المسألة الموضوعية ، وكان لا يعتبر هذا القضاء مستأنفا باستئناف</p>
٣٠٩	١٢٠	١٩٦٩/١/٧	<p>نقض : طعن و حكم . مرافعات سابق م ٣٧٨ ، ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ٦ .</p> <p>متى كان الحكم قد روى بقضائه إلى اعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبر تقريره ، فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها ، فلا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .</p> <p>(أ) حكم : قضاء بصفة قطعية في جزء من أصل الحق ، طعن فيه على استقلال ، مرافعات م ٣٧٨ .</p> <p>١ - متى كان الحكم قد فصل بصفة قطعية في جزء من أصل الحق كان مشار نزاع بين الطرفين وهو امتداد الشركة ، وأنهى الخصومة بشأنه وحصر النزاع بعد ذلك في بيان مقدار الأرباح التى حققتها الشركة خلال المدة التى حددتها الحكم لقيامها وأذ يجوز وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الطعن في هذا الشق من الحكم على استقلال ، وكانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن الطامن قد استأنف الحكم في شقه الذى حسم النزاع في هذه المسألة الموضوعية ، وكان لا يعتبر هذا القضاء مستأنفا باستئناف</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء محكمة النقض المدنية			
الحكم الموضوعي الصادر بعد ذلك ، فانه يكون قد اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه ويكون الطعن الموجه الى هذا القضاء غير مقبول .			
(ب) آليات : دفاتر ، اطراحها خبير ، أخذ بتقريره ، مسائل واقع طاضي موضوع .			
٢ - اطراح محكمة الموضوع للدفاتر والاخذ بتقرير الخبير المستند مما استخلص استخلاصا سليما من أوراق الدعوى وملابساتها ، هو من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير دمي الموضوع بلا معيب عليه .			
(ج) خبير : مأمورية ، طلب اعادتها اليه ، رد .			
٢ - المحكم غير ملزمه باجابه طلب اعاده المأمورية الى الخبير او مناقشته متى رأت في تقريره وفي أوراق الدعوى وعناصرها الاخرى ما يفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .			
(١) حكم : تسبيب ، كفايته .	١٢١	١٢١	١٩٦٩/١/٧
١ - متى كان ما أورده الحكم مطابقا للثابت بالأوراق ويتفق مع التطبيق القانوني الصحيح ويكفي دعامه لحمله فيما انتهت اليه من العضاء بوقف دعوى الطعن بالمطالبة بالتعويض عن الارض المزروع ملكيتها حتى يقدم ما يدل على انتهاء ما ثار حولها من نزاع فان النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون فيما استطرده اليه بعد ذلك - ايا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مستج طالما أن الحكم يستقيم بدونه .			
(ب) نقض : طعن ، اسبابه .			
٢ - اذا لم يبين الطاعن في تقرير الطعن ملاحظاته على تقرير الخبير التي يدعي أن الحكم قد أغفل مناقشتها ، فان نعيه بهذا السبب يكون مجهلا اذ العبرة في بيان مواضع القصور بالحكم هو بما جاء بشأنها في تقرير الطعن .			
ضريبة : ربط اضافي ، احواله . ق ١٤ سنة ١٩٣٩ م ٤٧ مكررا . ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م ٢٤٠ .	٣١١	١٢٢	١٩٦٩/١/٨
الربط الإضافي غير جائز الا في حالات الخطأ والتدليس وظهور نشاط جديد كان خافيا على المصلحة ، وفي غير هذه الاحوال لا يجوز اجراء ربط اضافي .			
عمل : عقد عمل . بلوغ سن تقاعد .	٣١٢	١٢٣	١٩٦٩/١/٨
تحديد رب العمل سنا معينة لتقاعد عماله ، يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ هذه السن دون حاجة لخطر سابق من أحد الطرفين للآخر ، فاذا استمر العامل في عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل ، فانه يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز انهاءه بغير اخطار سابق ودون مسوغ .			
وقف : اشهاد الرجوع فيه ، اختصاص . ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م ١ و ٢ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .	٣١٣	١٢٣	١٩٦٩/١/٨
هيئة تصرفات . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .			
سكاع الاشهاد بالرجوع في الوقف من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية .			
تسجيل : ملكية . دعوى . دعوى صحة التعاقد ، تسجيل صحيفتها . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ م ٢/١٥ و ١٧ .	٣١٤	١٢٤	١٩٦٩/١/٩
أجاز القانون تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق مينية عقارية ، ورب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبق القانون ، انسحاب أثر الحكم الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، حماية لأصحاب هذه الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحائفها ، ولم يقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة التعاقد انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذي يقرر حق المدعي فيها .			
(١) حكم : طعن ، ميعاده . مرافعات م ٢٧٨ و ٢٨١ .	٣١٥	١٢٥	١٩٦٩/١/٩
١ - الشارع فرق في المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات بين الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها او بعضها الاحكام الصادرة في الموضوع ، ولم يجز الطعن في الاولى على استقلال ولكن مع الحكم الصادر في الموضوع ، دون أن يعرض الثانية وتركها للقواعد العامة ، ومقتضى ذلك هو الطعن في الاحكام التي تفصل في موضوع الدعوى أو في شق منها في المواعيد القانونية .			
(ب) تزوير : ادعائه به ، خصومة ، انتهاءها .			
٢ - الادعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى ، فان قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الادعاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها .			

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>بعضها ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .</p> <p>(ج) حكم : تسبب ، عيب ورقة تجارية ، تظهير . سوء نية ، تجارة م ١٣٦ و ١٧٥ مدني م ٤٠٨ .</p> <p>٢ - لا تنتفى سوء نية المظهر اليه الا في حالة ثبوت حصول التظهير قبل حصول الوفاء للمظهر ، اما اذا كان التظهير قد حصل بعد الوفاء وهو فرض لم ينفع الحكم المطعون فيه فان ما قرره عن ثبوت صحة السند وحصول التخالص من قيمته مع المظهر بعد اعلان البروتستو للمدير (الطامن) لا يمنع من علم البنك المظهر اليه (المطعون ضده) بواقعة الوفاء التي تمت قبل تظهير السند اليه . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا استغنى عن بحث القرائن التي ساقتها الطامن لاثبات سوء نية البنك وأهمها تقديمه تاريخ التظهير أكثر من سنة ليكون سابقا على تاريخ عمل البروتستو - وهو ما تنهى عنه المادة ١٣٦ من قانون التجارة - ولم يبت الحكم فيما اذا كان التظهير سابقا على التخالص او لا حقا له اذا كان كلاهما قد تم بعد عمل البروتستو ، يكون مشوبا بفساد الاستلال والقصور في التسبب .</p>
٣١٦	١٢٧	١٩٦٩/١/٩	<p>(ا) دعوى : اعلان صحيفتها ، ميعاده . غرامة مدنية . اعلان مرافعات م ٧٧ .</p> <p>١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون المرافعات قررها الشارع لمصلحة الخزينة العامة لا لمصلحة الخصم ، وقصد من تقريرها بسط رقابة القاضي على من يتسبب من موظفي قلم الكتاب او المحضرين باهماله في تأخير اعلان صحيفة الدعوى وتوقيع جزم عليه بسبب هذا الاهمال اذا رأى القاضي مبررا لذلك واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى أن بطلان الاعلان راجع الى خطأ المحضر الذي قام به لاغفاله اثبات عدم وجود المراد اعلانه بموطنه ، فانه لا تكون للطاعة مصلحة في النعي على الحكم المطعون فيه بعدم توقيع هذا الجزم اذ أن توقيعها أو عدم توقيعها لم يكن ليؤثر على النتيجة التي انتهى اليها هذا الحكم .</p> <p>(ب) اعلان : ورقة محضرين ، ذكر عدم وجود المراد اعلانه في موطنه بطلان ، مرافعات م ١١ و ١٢ و ٢٤ .</p> <p>٢ - الاصل في اعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات أن تسلم الاوراق المطلوب اعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المراد اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من اقاربه واصهاره ولا يكون للمحضر أن يسلم الورقة الى أي من هؤلاء أو لجهة الادارة الا اذا لم يجده في موطنه وعلى المحضر أن يثبت في هذه الحالة في محضره عدم وجود الشخص المراد اعلانه في موطنه الذي طلب اعلانه فيه ويترتب على اغفال هذا البيان بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات .</p>
٣١٧	١٢٨	١٩٦٩/١/١٤	<p>(ج) محل مختار : ورقة اعلان حكم . مرافعات م ٣٨٠ .</p> <p>٣ - لا يكون اعلان الطعن في المحل المختار صحيحا - عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات الا اذا اتخذ الخصم محلا مختارا في ورقة اعلان الحكم .</p> <p>(ا) حيازة : تقادم مكسب . اموال عامة وضع يد . مدني م ٩٧٠ ق ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ق ٤١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ مرافعات م ٣١١ .</p> <p>١ - وضع اليد على الاموال العامة لا يكسب الملكية الا اذا وقع بعد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، اذ أنه من تاريخ هذا الانتهاء فقط تدخل في عداد الاملاك الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت بعد ذلك وضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية وذلك قبل تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بمقتضى القانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧ .</p> <p>(ب) محكمة موضوع : وضع يد ، استظهار أركانه . مسألة واقع .</p> <p>٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن استظهار أركان وضع اليد المؤدى الى كسب الملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى قام تقديره لها على أسباب مقبولة .</p> <p>(ج) استئناف : نظره ، سلطة محكمة الاستئناف .</p> <p>٣ - محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما ألغت الحكم الابتدائي ببحث أسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب كافية لحمله .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣١٨	١٣٠	١٩٦٦/١/٦	<p>قضاء محكمة التقض الجزائية</p> <p>(١) مخدرات : منزل . قانون . تفسيره . ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ق ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠</p> <p>١ - يقصد بلفظ المنزل في معنى قانون الاجراءات الجنائية أخذاً من مجموع نصوصه دل مدان يتحدد الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت او الدوام بحيث يكون حرماً أمناً له لا يباح لغيره دخوله الا بإذنه .</p> <p>(ب) حكم : تسبيب و تاريخ .</p> <p>٢ - نحو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله اد لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ .</p> <p>(ج) بطلان : حكم ، نص قانوني ، إيراد ق ١١٨ لسنة ١٩٦٠ ق ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ عقوبات م ١٧٠ .</p> <p>٣ - لا يعيب الحكم سكوته عن إيراد نصوص القانون التي لا تتعلق ببيان العقوبة ، ما دام قد أشار الى مواد العقاب التي دان الطامنتين بها ، وأد كان ذلك وراثت المادة ٢٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الملل بالعانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن مخالفه المخدرات خاصة بتعميد سلطة المحكمة وحرماها من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات في الجرائم التي تقع بالمخالفة لإحكام المواد الثلاث السابعة عليها ولا شأن لها بالعنوية المفروزة للجريمة التي دبت الطامنتان بها ، فان أعمال الحكم إيراد المادة ٢٦ المار ذكرها لا يعيبه .</p> <p>(د) اجراءات : سايه على المحكمة ، أوجه بطلان ، ابدائها ، موعده .</p> <p>٤ - من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابعة على المحكمة يجب ابدائها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فانه اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسته المحكمة ان الطامنتين لم تدفعا ببطلان قرار الإحالة ، فانه لا يجوز لهما اثاره الدفع به لأول مرة أمام محكمة التقض .</p> <p>(هـ) دفاع : رد المحكمة استفاد ضمناً .</p> <p>٥ - ان الدفع بشيوع التهمة او بتعلقها هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً ، ولا تلزم المحكمة بمناقشته في كل مناحيه والرد استفلالاً على كل شبهة تثار فيه ، ما دام الرد استفاد ضمناً من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم .</p> <p>(و) تفتيش : امر ، اصداره ، تحريات تقدير جديتها .</p> <p>٦ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .</p> <p>(ز) دفع ببطلان تفتيش : رد المحكمة .</p> <p>٧ - متى كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الاوراق حسبما يبين من التحقيق الذي أجرته المحكمة بجلستها ، فان إيراد لفظ المنزل بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد في محضر الاستدلالات ، لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحرر .</p>
٣١٩	١٣١	١٩٦٦/١/٦	<p>(١) محاكمة : اجراءات المحاكمة ، « حجز دعوى للحكم » . اعادتها للمرافعة ، خصوم ، دعوتهم للاتصال بالدعوى .</p> <p>١ - اذا بدأ للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استثنافاً للسير فيها ، تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة الا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .</p> <p>(ب) حكم : وصفه ، حكم حضوري . حكم غيابي .</p> <p>٢ - العبرة في وصف الاحكام هي بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة للخصم ، الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لبدء دفاعه كاملاً .</p> <p>(ج) حكم حضوري اعتباري : حكم صادر من محكمة جنائيات في جنسية - اجراءات ٢٢٧ م ٢٢٨ .</p> <p>٣ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم بالحضور والاعتباري فيما يتعلق بالاحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٣٧ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية) .</p> <p>(د) نقص : طعن . حكم صادر في غيبة المتهم بجنسية لغيره من الخصوم . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٢٣ .</p> <p>٤ - خول الشارع حق الطعن بطريق التقض في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم بجنسية ان عدا المتهم من خصوم الدعوى .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٢٠	١٣٢	١٩٦٩/١/٦	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(هـ) حكم غيابي : بطلانه بحضور المحكوم عليه من محكمة الجنايات أو القبض عليه . عقوبة سقوطها . اجراءات م ٣٩٥ .</p> <p>٥ - الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنابة يبطل بحضور المحكوم عليه و غيبته ، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة وبعد نظر الدوى أمام المحكمة .</p> <p>(ا) اعدام : حكم ه اصداره . عقوبة . ق ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>١ - ربط الشارع بين مبدأ وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام وبين اخذ رأى المفتى ، وهو ، الاجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصدار الحكم بالاعدام ، فأصبح الحكم به وقتا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم .</p> <p>(ب) عقوبة : اعدام ، ابدالها عقوبات م ١٧ .</p> <p>٢ - يجوز ابدال عقوبة اعدام المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفق المادة ١٧ من قانون العقوبات .</p> <p>(ج) قتل عمد : مع سبق الاصرار ، عقوبته ، عقوبات م ٢٣٥ . سجن .</p> <p>٣ - عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار هي اعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ويجوز النزول بالعقوبة الاخيرة الى عقوبة السجن .</p> <p>(ا) محاكمة : اجراءات . دعوى جنائية نيابة عامة . امر الاحالة . اجراءات م ٣٠٧ .</p> <p>١ - الاصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .</p> <p>(ب) دعوى جنائية : رفعها ، محكمة جنايات ه اجراءات م ١١ .</p> <p>٢ - لمحكمة الجنايات اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها الى المتهم ، أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .</p> <p>(ج) مصلحة : نقض ، طعن ، جريمة ، ارتباط ه عقوبات م ٢٢ .</p> <p>٣ - متى كان الطامن لم يطعن على جريمتى احرار السلاح والذخيرة المسندتين اليه في امر الاحالة ولا على العقوبة المقضى بها عليه ، وكان الحكم المظنون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة اليه جميعا بما فيها جريمة اطلاق الطنبجة - التى لم تكن واردة بأمر الاحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وهى جريمة احرار السلاح ، فانه لا يكون للطامن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .</p> <p>دعارة : جريمة عادة . اركانها . حكم ، تسييب ، عيب . ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ١٠ .</p> <p>جريمة ادارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها . ولا كان الحكم المظنون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتياد في جريمة ادارة محل للدعارة ، ولم يبين الدليل المؤدى الى ثبوته فان الحكم المظنون فيه يكون قاصرا بما يعيبه .</p> <p>(ا) مسئولية جنائية : اسباب ابلحة . اطاعة مرؤوس امر رئيسه ، موانع عقاب . حالة ضرورة . دفاع ه اخلال بحقه . حكم ، تسييب ، عيب .</p> <p>١ - طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وليس على مرعوس أن يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يشره الطامن في هذا الشأن لا يملو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا .</p> <p>(ب) حالة ضرورة : شرط توافرها .</p> <p>٢ - الاصل أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هي التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .</p> <p>(ج) رئيس : اطاعة أمره .</p> <p>٣ - لا يسوغ من المتهم القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه ، ما دام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التى اتاها من قبل عمدا وانجحت اليها ارادته واستمر مغلما في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادانته</p>
٣٢١	١٣٣	١٩٦٩/١/٦	<p>(ا) محاكمة : اجراءات . دعوى جنائية نيابة عامة . امر الاحالة . اجراءات م ٣٠٧ .</p> <p>١ - الاصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .</p> <p>(ب) دعوى جنائية : رفعها ، محكمة جنايات ه اجراءات م ١١ .</p> <p>٢ - لمحكمة الجنايات اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها الى المتهم ، أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .</p> <p>(ج) مصلحة : نقض ، طعن ، جريمة ، ارتباط ه عقوبات م ٢٢ .</p> <p>٣ - متى كان الطامن لم يطعن على جريمتى احرار السلاح والذخيرة المسندتين اليه في امر الاحالة ولا على العقوبة المقضى بها عليه ، وكان الحكم المظنون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة اليه جميعا بما فيها جريمة اطلاق الطنبجة - التى لم تكن واردة بأمر الاحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وهى جريمة احرار السلاح ، فانه لا يكون للطامن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .</p> <p>دعارة : جريمة عادة . اركانها . حكم ، تسييب ، عيب . ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ١٠ .</p> <p>جريمة ادارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها . ولا كان الحكم المظنون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتياد في جريمة ادارة محل للدعارة ، ولم يبين الدليل المؤدى الى ثبوته فان الحكم المظنون فيه يكون قاصرا بما يعيبه .</p> <p>(ا) مسئولية جنائية : اسباب ابلحة . اطاعة مرؤوس امر رئيسه ، موانع عقاب . حالة ضرورة . دفاع ه اخلال بحقه . حكم ، تسييب ، عيب .</p> <p>١ - طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وليس على مرعوس أن يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يشره الطامن في هذا الشأن لا يملو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا .</p> <p>(ب) حالة ضرورة : شرط توافرها .</p> <p>٢ - الاصل أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هي التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .</p> <p>(ج) رئيس : اطاعة أمره .</p> <p>٣ - لا يسوغ من المتهم القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه ، ما دام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التى اتاها من قبل عمدا وانجحت اليها ارادته واستمر مغلما في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادانته</p>
٣٢٢	١٣٤	١٩٦٩/١/٦	<p>(ا) محاكمة : اجراءات . دعوى جنائية نيابة عامة . امر الاحالة . اجراءات م ٣٠٧ .</p> <p>١ - الاصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .</p> <p>(ب) دعوى جنائية : رفعها ، محكمة جنايات ه اجراءات م ١١ .</p> <p>٢ - لمحكمة الجنايات اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها الى المتهم ، أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .</p> <p>(ج) مصلحة : نقض ، طعن ، جريمة ، ارتباط ه عقوبات م ٢٢ .</p> <p>٣ - متى كان الطامن لم يطعن على جريمتى احرار السلاح والذخيرة المسندتين اليه في امر الاحالة ولا على العقوبة المقضى بها عليه ، وكان الحكم المظنون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة اليه جميعا بما فيها جريمة اطلاق الطنبجة - التى لم تكن واردة بأمر الاحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وهى جريمة احرار السلاح ، فانه لا يكون للطامن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .</p> <p>دعارة : جريمة عادة . اركانها . حكم ، تسييب ، عيب . ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ١٠ .</p> <p>جريمة ادارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها . ولا كان الحكم المظنون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتياد في جريمة ادارة محل للدعارة ، ولم يبين الدليل المؤدى الى ثبوته فان الحكم المظنون فيه يكون قاصرا بما يعيبه .</p> <p>(ا) مسئولية جنائية : اسباب ابلحة . اطاعة مرؤوس امر رئيسه ، موانع عقاب . حالة ضرورة . دفاع ه اخلال بحقه . حكم ، تسييب ، عيب .</p> <p>١ - طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وليس على مرعوس أن يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يشره الطامن في هذا الشأن لا يملو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا .</p> <p>(ب) حالة ضرورة : شرط توافرها .</p> <p>٢ - الاصل أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هي التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .</p> <p>(ج) رئيس : اطاعة أمره .</p> <p>٣ - لا يسوغ من المتهم القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه ، ما دام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التى اتاها من قبل عمدا وانجحت اليها ارادته واستمر مغلما في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادانته</p>
٣٢٣	١٣٤	١٩٦٩/١/٦	<p>(ا) محاكمة : اجراءات . دعوى جنائية نيابة عامة . امر الاحالة . اجراءات م ٣٠٧ .</p> <p>١ - الاصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .</p> <p>(ب) دعوى جنائية : رفعها ، محكمة جنايات ه اجراءات م ١١ .</p> <p>٢ - لمحكمة الجنايات اذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها الى المتهم ، أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .</p> <p>(ج) مصلحة : نقض ، طعن ، جريمة ، ارتباط ه عقوبات م ٢٢ .</p> <p>٣ - متى كان الطامن لم يطعن على جريمتى احرار السلاح والذخيرة المسندتين اليه في امر الاحالة ولا على العقوبة المقضى بها عليه ، وكان الحكم المظنون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة اليه جميعا بما فيها جريمة اطلاق الطنبجة - التى لم تكن واردة بأمر الاحالة - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وهى جريمة احرار السلاح ، فانه لا يكون للطامن من بعد مصلحة في هذا الطعن ومن ثم يتعين الحكم برفضه موضوعا .</p> <p>دعارة : جريمة عادة . اركانها . حكم ، تسييب ، عيب . ق ١٠ لسنة ١٩٦١ م ١٠ .</p> <p>جريمة ادارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها . ولا كان الحكم المظنون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتياد في جريمة ادارة محل للدعارة ، ولم يبين الدليل المؤدى الى ثبوته فان الحكم المظنون فيه يكون قاصرا بما يعيبه .</p> <p>(ا) مسئولية جنائية : اسباب ابلحة . اطاعة مرؤوس امر رئيسه ، موانع عقاب . حالة ضرورة . دفاع ه اخلال بحقه . حكم ، تسييب ، عيب .</p> <p>١ - طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وليس على مرعوس أن يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يشره الطامن في هذا الشأن لا يملو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا .</p> <p>(ب) حالة ضرورة : شرط توافرها .</p> <p>٢ - الاصل أن حالة الضرورة التى تسقط المسئولية هي التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .</p> <p>(ج) رئيس : اطاعة أمره .</p> <p>٣ - لا يسوغ من المتهم القول باضطراره الى ارتكاب الجرم انصياعا لرغبة رؤسائه في العمل حتى يتستروا على ما ارتكبه ، ما دام أن أفعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التى اتاها من قبل عمدا وانجحت اليها ارادته واستمر مغلما في ارتكابها وانتهت المحكمة الى ادانته</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>بها - هي أعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة مما لا يشفع للمتهم ما يدعيه من عدم مسئوليته .</p> <p>(د) دفع بحالة ضرورة : ابداءه لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>٤ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم أثار أنه كان في حالة ضرورة الجأته الى ارتكاب ما نسب اليه من جرائم فإنه لا تقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .</p>	٣٢٤	١٣٥	١٩٦٦/١/٦
<p>(ا) فاعل أصلي : سرقة .</p> <p>١ - متى كان الحكم قد أثبت أن المحكوم عليهم قد انفقوا على سرقة مسكن الجاني عليه وتوجهوا جميعا اليه وساهم كل منهم بفعل من الافعال المكونة للجريمة ، فإن هذا يكفي لامتهامهم جميعا فاعلين أصليين في الجريمة سواء من قام منهم بالاستيلاء فعلا على الممتلكات ، أو من بقى على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقت ارتكابها .</p> <p>(ب) حكم : تسبيب ، عيب ، خطأ في تحصيل اقوال المحكوم عليه المعتبر .</p> <p>٢ - لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في تحصيل اقوال المحكوم عليه المعتبر فنسب اليه الاقرار باستيلاء الطامن على الجهاز المسروق في حين أنه إنما أسند هذا الفعل الى محكوم عليه آخر ، ما دام أن هذا الخطأ بفرض وقوعه لم يكن له اثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها .</p> <p>(ج) محكمة : عقيدتها ، خطأ في الاسناد .</p> <p>٣ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .</p> <p>(د) شاهد : استثناء المحكمة عن سماعه اجراءات م ٢٨٩ في ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>٤ - للمحكمة الاستثناء من سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .</p>	٣٢٥	١٣٦	١٩٦٦/١/٦
<p>(ا) رشوة : ارتكابها . اعمال مطلوب من الموظف أدائها في ٥ لسنة ١٩٥٣ .</p> <p>١ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه على هذا الاساس .</p> <p>(ب) وظيفة : عمل تتحقق به جريمة الرشوة خارج دائرتها . عقوبات م ١٠٣ و ١٠٣ مكرر .</p> <p>٢ - تتحقق جريمة الرشوة في جانب الموظف ومن في حكمه - طبقا لنص المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات - متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من اعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من اعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد الراشي فيما زعم الموظف أو اعتقد .</p> <p>(ج) جعل : طلبه أو أخذه عن عمل من اختصاص الموظف .</p> <p>٣ - تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل ، أو أخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف أو لا ينشئ القيسام به لمخالفته لاحكام القانون ، ما دام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف .</p> <p>(د) اختصاص موظف : انتحاله .</p> <p>٤ - يتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به ، اذ يكفي ابداء الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص .</p> <p>(هـ) غرض الرشوة : تنفيذه بالفعل .</p> <p>٥ - أن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة .</p> <p>(و) استغلال الثقة الوظيفية : ارتشاء .</p> <p>٦ - سوى الشارع ، في نطاق جريمة الرشوة ، بما استثنى في نصوصه التي استعملتها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة ليه وذلك من طريق الاتجار فيها .</p>			

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٢٦	١٣٨	١٩٦٩/١/١	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(أ) أتعاب محاماة : تقديرها ، زيادة مقدارها عن القدر المحكوم به سابقا ضد الطاعن . ١ - قاعدة عدم جواز أضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به ، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالبلغ الذي كان قد قدر في الحكم النقوض ، أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب لحاميه ، والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تثريب عليها في تقديرها أتعابا للمحاماة تزيد على السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .</p> <p>(ب) تزوير ورقة عرقية : مضادة على بياض . خيانة امانة . ٢ - تسليم الورقة المضادة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الامضاء الا إعطاء امضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح العقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الامضاء ، وهذا الاتفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا من حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه .</p> <p>(ج) اثبات : قواعد المدنية ، تقييد المحكمة بالتزامها في الدعوى الجنائية . ٣ - لا تتقيد المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها .</p> <p>(د) مانع أدبي : تقدير قيامه . مدني م ٤٠٣ . ٤ - المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجبر الاثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى أقام قضاؤه على أسباب مؤدية إليه ، فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .</p> <p>(هـ) حكم : دعوة مدنية ، حجيتها أمام محكمة جنائية . اجراءات م ٢٢١ و ٤٥٧ . ٥ - لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها .</p> <p>(و) شاهد : استغناء عن سماعه ، قبوله . اجراءات م ٢٨٩ ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ . ٦ - الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه .</p> <p>(ز) شاهد غائب : تلاوة أقواله وجوبها . ٧ - تلاوة أقوال الشهود الغائبين من الاجازات ، فلا تكون واجبة الا اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك .</p> <p>(ح) محكمة ثاني درجة : تحقيق ، اجراؤه . ٨ - ان محكمة ثاني درجة انما تحكم بحسب الاصل على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لأجرائه أو لاستكمال نقص في اجراء المحاكمة أمام محكمة أول درجة .</p> <p>(ط) قضية : اعادتها للمرافعة بعد حجزها للحكم . ٩ - المحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادتها إلى المرافعة لأجراء تحقيق فيها بناء على طلب مقدم اليها في فترة حجزها للحكم .</p> <p>(ي) شهود : أقوالهم في التحقيقات ، تعويل عليها . ١٠ - لا جناح على المحكمة اذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .</p> <p>(ك) دفاع : أخلال بحقه . ١١ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما يوجه اليهم من مطامن ويحم حولهم من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطبئن اليه وهي متى أخلت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الامتيازات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،</p> <p>(ل) خطأ مادي : حكم ، نسخته الأصلية .</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء محكمة النقض الجزائية			
١٢ - الخطأ المادي الذي وقع فيه أمين سر الجلسة سهواً وهو بمعرض نقل المنطوق من دول المحكمة بعد أن التبس عليه الأمر بين منطوق الحكم المنقوض ومنطوق الحكم المطعون فيه ، ولا كانت العبرة في الكشف من ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع وكان لازم ذلك هو الاعتداد بما تبين يقيناً من محضر الجلسة ودول القاضي من أن منطوق الحكم قد جرى في الدعوى الجنائية بالنص على ١ - بطلان الحكم المستأنف . ٢ - بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم إصدار الحكم . وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف ، وكان ذلك قد تأكد بما ورد بأسباب الحكم التي تكمل منطوقه في هذا الشأن ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أن هذا الاختلاف يفسير حقيقة ما حكمت به المحكمة ، فإن هذا الخطأ في النقل لا يؤثر في سلامة الحكم ولا يعيبه ولا يقدر في صحته .	٣٢٧	١٤١	١٩٦٩/١/١٣
(١) ظرف مشدد : جريمة تبديد عقوبات م ٢٤٢ ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ق ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .			
١ - العقوبة المقررة بها من جريمة التبديد لا توفر الظرف المنصوص عليه في المادة ٢/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، لأنه لا محل لاعتبار الاختلاس المنصوص عليه فيها في حكم السرقة .			
(ب) حكم غيابي : غير نهائي ، سرقة ، ظرف مشدد .			
٢ - إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد صدر غيابياً وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائياً فإنه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٢/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالتأريخين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .			
قضاء المحكمة الإدارية العليا			
(١) وظيفة عامة : صلاحية ولايتها . موقف . شرط جوهري . قرار إداري منعدم ، سحبه ، مواعيد .	٣٢٨	١٤٢	١٩٦٩/٤/١١
١ - القرار الصادر بتعيين محكوم عليه في جنابة أو جريمة مخلة بالشرف ، في خدمة الحكومة ينحدر إلى درجة الانعدام ، ومهمة الإدارة سحبه دون التقيد بالمواعيد .			
(ب) صحيفة حالة جنائية : حجتها ، قرينة غير قاطعة .			
٢ - تعد صحيفة الحالة الجنائية قرينة غير قاطعة ولا حجة بقرار وزير العدل بعدم البات سابقة ، لأن الوزير لا يملك تعديل أحكام قانون موظفي الدولة .			
معاش : تقادم مبالغة . موقف . ق ٢٧ لسنة ١٩٢٩ .	٣٢٩	١٤٢	١٩٦٩/٤/٢١
يستقل الحق في مبالغ المعاش بعدم المطالبة بها في ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقها ، وفي حالة انقضاء سنة دون تجديد المطالبة السابقة .			
(١) خدمة موظف : انتهاءها ، قانون . أثر رجعي ق ٢١ لسنة ١٩٥١ م ١٠٧ ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .	٣٣٠	١٤٢	١٩٦٩/٤/٢٦
١ - المجال الزمني للقانون الجديد لا يمتد إلى ما سبق نفاذه من وقائع تمت وتحققت آثارها في ظل القانون الملغى .			
(ب) متهم : قانون اصلاح .			
٢ - مبدأ القانون الاصلاح للمتهم لا يكون الا بصدم النصوص الجنائية .			
(١) مؤسسة عامة : طابع علمي . مركز قومي للبحوث . موقف تعيين ترقية ، شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة .	٣٣١	١٤٣	١٩٦٩/٤/٢٧
١ - تعتبر نقل أي موظف من أي مصلحة حكومية إلى المركز القومي للبحوث ، وبالعكس ، بمثابة تعيين .			
(ب) مركز قومي للبحوث : تعيين . ق ٢١ لسنة ١٩٥١ م ٤٧ قرار جمهوري ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ .			
٢ - لا يمتد تطبيق نص المادة ٤٧ من القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥١ من النطاق الذي حددته بحيث يحدد نقل الموظف ، إلى حالة التعيين .			
(١) تشريع : سرياته من حيث الزمان . كاتب محكمة . كاتب نيابية عامة . محضر . ق ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ دستور مارس ١٩٥٨ م ١٧ إجازة حقوق .	٣٣٢	١٤٤	١٩٦٩/٤/٢٨
١ - جميع كتاب الحكام ، والنيابة العامة . والمحضرين من حملة إجازة الحقوق الذين			

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء المحكمة الإدارية العليا
			كانوا شاعليين للدرجتين الثامنة والسابعة في الكادر الكتابي عند نفاذ القانون ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ ، ينتقلون إلى الدرجات السادسة بالخاص الإداري . (ب) قانون : تنفيذه . اعتماد مالي ، تقريره . ٢ - تعتبر الآثار المترتبة لمصلحة الموظفين بمقتضى القانون ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ من تاريخ نفاذه في ٢٩ من يوليو ١٩٦٠ ، وان لم يتقرر الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ .
٣٣٣	١٤٤	١٩٦٩/٥/٢	(أ) استيراد : سلعة مستوردة ، مصادرتها ، مصادرة إدارية . ق ٩ لسنة ١٩٥٩ م . ١ ترخيص وزارة الاقتصاد . دعوى جنائية ، إقامتها ، أدن كتابي مصادرة إدارية ، اكتفاء بها . ١ - القانون يحظر الاستيراد فاصل عام إلا بترخيص من وزارة الاقتصاد . وللجهة الإدارية الاكتفاء بالمصادرة الجنائية دون الإذن الكتابي برفع الدعوى الجنائية . (ب) قرار إداري : مصادره سلعة مستوردة . رقابة القضاء الإداري على صحة الوقائع التي يقوم عليها القرار الإداري مشروعية . سيادة القانون . ٢ - القرار الوزاري بمصادره السلع المستوردة ، يجب قيامه على سببه المسوغ له ، وللمضام الإدارية سلعة رقابة صحة الوقائع التي يقوم عليها ، وصحة تكليفها القانوني نزولا على ميثاق المشروع وسيادة القانون . (ج) حكم جنائي : جنائية . محكمة منية . قضاء إداري . ٢ - تنفيذ المحكم المدين بما أبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع ، دون أن تنقيد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع ، ولا يتقيد القضاء الإداري بالحكم الجنائي إذا قام الحكم على تحقيق أو تاصيل قانوني . (د) سبعة مسورة : تصرف فيها تنفيذ للمصادرة ، تعويض . حسن نية . ٤ - التعويض المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ ، أمر جوازي للوزير المختص ؛ وليس ثبوت حسن النية هو العنصر الوحيد الذي يدخل المستورد حقا في التعويض ؛ بل يدخل التعويض في الملاءمة التعديريه التي تملكها الإدارة بغير معيبة عليها من القضاء الإداري . وكاله : معدها ، انعاده . موكل فاصر بالغ سن التمييز . تصرف مالي دائر بين النفع والضرر ، بطلان . اجازة تصرف بعد بئوع سن ارسد . مئى ١١١ . يتشترط لصحة انعاده الوثالة ان يكون الموكل اهلا ان يؤدي بنفسه العمل الذي وكل غيره فيه . ماذا كان الموكل قاصرا وقت الوكالة ، يالفا سن التمييز ، وكان التصرف محل الوكالة ماليا دائرا بين النفع والضرر ، فإنه يكون قابلا للإبطال لمصلحة الفاصر ، ويؤول التمسك به إذا اجاز الفاصر التصرف بعد بلوغ سن الرشد . (أ) عطاء : قبوله ، علم به . ١ - الاختلاف في عنوان ، مقدم العطاء ، لا يعنى حتما عدم وصول الخطاب المتضمن ابلاغه بقبول العطاء . (ب) أساءة استعمال سلطة : دليل ، افتراضه . ٢ - عيب أساءة استعمال السلطة من العيوب القصدية في السلوك الإداري ، وهو لا يفترض بل يجب إقامة الدليل عليه . (ج) عمل إداري : تنفيذه . تأمين ، مصادره ، أسعار ، فروقها . ٢ - لا يوجد ما يحول دون مصادره التأمين عند تقصير المتعهد ، والزامه بفروق الأسعار التي تكون قد تحملتها جهة الإدارة نتيجة التنفيذ على حسابه . كفاية : تقديرها ، موظف ، تخفيض درجة كفايته ، لجنة شئون موظفين . عمل ، ضعف مستواه . سوء سلوك . ضعف مستوى العمل وسوء السلوك ، وعدم الاتزان ، التي تركز إليها فية شئون الموظفين في تخفيض درجة كفاية موظف ، يجب أن يكون لها أصول ثابتة في الأوراق تؤدي إليها . (أ) دعوى : قبولها . ميعاد سنتين يوما . ١ - يبدأ ميعاد السنتين يوما لرفع الدعوى من تاريخ ابلاغ جهة الإدارة المتظلم بقرارها النهائي ، إذا كانت الإدارة لم تهمل التنظيم بل اتخذت فيه إجراءات إيجابية وكان فوات السنتين يوما راجعا إلى بطء إجراءات الإدارة . (ب) لجنة شئون موظفين : تعقيها على تقدير رؤساء مباشرين قرار إداري ، سبب . ٢ - يجب أن يتبنى تعقيب لجنة شئون الموظفين على تقدير الرؤساء المباشرين على عناصر ثابتة مستخلصة استخلاصا سائفا من وقائع تنبجها ، لأن قرار اللجنة قرار إداري يجب أن يقوم على سببه المسوغ له قانونا .
٣٣٤	١٤٥	١٩٦٩/٥/٢	
٣٣٥	١٤٦	١٩٦٩/٥/٢	
٣٣٦	١٤٧	١٩٦٩/٥/٤	
٣٣٧	١٤٧	١٩٦٩/٥/٤	

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء المحكمة الإدارية العليا			
تأديب : موظف . مخالفة تأديبية . مقتضى واجب وظيفة ، خروج عليه . عذر مقبول . تراخي الموظف ثلاث سنين في ابلاغ رئيسه بامتناع قلم المحفوظات عن موافاته بملف ، يمد خروجاً على مقتضى واجبات الوظيفة العامة يسوغ مؤاخذاته تأديبياً .	٣٣٨	١٤٨	١٩٦٩/٥/١٠
خدمة : موظف ، انتهاؤها ، استقالة ، تعليقها على شرط . ق ٢١ لسنة ١٩٥١ م ١١٠ .	٣٣٩	١٤٨	١٩٦٩/٥/١٠
تضمين الاستقالة طلب تطبيق قانون المعاشات ، لا يعد من قبيل الشروط التي تجعل الاستقالة كأن لم تكن .			
(أ) معاش : موظف شؤون دينية ، وزارة أوقاف ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ م ١٧ ق ٢٧ لسنة ١٩٥٤ صندوق تأمين ومعاشات .	٣٤٠	١٤٩	١٩٦٩/٥/٣
١ - حدد القانون السن التي يحال عند بلوغها العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف بالخامسة والستين .			
(ب) عقد صلح : تفسيره . فصل ، تعويض .			
٢ - تفسر عبارات عقد الصلح تفسيراً ضعيفاً ، فإذا كان التصالح وارداً على حقوق في الراتب فإنه لا يفسر بأنه شامل للتعويض عن الفصل من الخدمة .			
(ج) دعوى الغاء : تنازل ضمنى .			
٣ - التنازل الضمنى عن متابعة دعوى الالغاء يقصد به أن تحقق المحكمة أثره بالحكم بانتهاء الخصومة . والتنازل الضمنى عن الخصومة في طلب الالغاء ، يمتنع معه على القاضى الإدارى أن يتدخل في الدعوى بقضاء .			
(د) خصومة : انتهاؤها ، صدور حكم به ، دعوى الغاء تعويض .			
٤ - انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الغاء القرار بالإحالة الى المعاش ، يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة الفصل ضمن الخدمة المحسوبة في المعاش .			

دار
الشعب

٩٤ شارع قصير المينى بالقاهرة
ت. ٣١٨١٠

المحاضرة

عده خاص عن الزعيم الخالد جمال عبدالناصر



رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ
"صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ"

يا أبناء مصر :

كافحوا .. واحملوا الرسالة والأمانة
يا أبناء مصر، لقد تريت من أجليكم، وسأمت في سبيلكم
أيها المواطنون .

إذا مات جمال عبد الناصر .. فإنه يموت مطمئنا لأنكم تملكون
جمال عبد الناصر، لا تخافوا الموت .. فإن الدنيا فانية .
أيها المصريون :

لن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر
بل هي معلقة بكفاحكم .
أيها المواطنون :

سيرد إلى الأمام .. فمصر اليوم قد وصلت على
عزتها وكرامتها وحريتها .
سيرد إلى الأمام على بركة الله نحو الجود والعزة والحرية .

جمال عبد الناصر

١٩٥٢ / ١٠ / ٢٦

من كلمات القادر

● عن الحرية :

إذا كان مفهوم الحرية السياسية في تصورهما السهل ، هو أن يكون لكل مواطن حق في تقرير أمر وطنه طبقا لفكره الخاص ، فإن مفهوم الحرية الاجتماعية في تصورهما السهل ، هو أن يكون لكل مواطن حق في نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهدده الخاص .
١٩٦١/١٠/١٦

« اما ديموقراطية الاشتراكية ، فهي ديموقراطية الشعب الذي يعمل ، الشعب العامل ، الذي له الحق في ناتج عمله ، وله الحق في بلده ، ديموقراطية الاشتراكية ، هي الديموقراطية الاجتماعية مع الديموقراطية السياسية ، هي القضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال ، وإبجناد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لا يمكن أن تقوم ديموقراطية وهناك اقطاع . ولا يمكن أن تقوم ديموقراطية وهناك استغلال لرأس المال ولا يمكن أن تكون ديموقراطية وهناك احتكار .

ان الذي يمكن أن يقوم في وسط هذه الظروف ليس الا ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال ، وقد اعلنا ان ديكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديموقراطية الاشتراكية ، ديموقراطية الشعب العامل الذي صمم على تحقيق الديموقراطية الاجتماعية ، والذي صمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاقتصادي والسياسي ، والذي صمم على أن يعزل الرجعية ولا يتحالف معها ، والا يدعها ضمن اطار اتحاده الاشتراكي العربي .

١٩٦٢/٧/٢٦

● عن الاشتراكية :

« ناس بتسألني ايه الاشتراكية العلمية .. ما هياش الاشتراكية العاطفية او الخيالية ، بل اشتراكية على اساس علمي . »

١٩٦٢/٥/٢٦

« الاشتراكية هي الكفاية والعدل ، هي العدالة الاجتماعية .. التخلص من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاشتراكية بهذا المعنى هي شريعة العدل ، شريعة الله ، شريعة العدل وشريعة الله تأتي أن يكون الفنى ارثا والفقر ارثا .. تأتي أن يكون هناك طبقة تتمتع بكل خيرات هذا البلد وأن يكون مجموع هذا البلد وابناء هذا البلد جميعا محرومين من كل شيء .. وفي خدمة هذه الفئة القليلة ، ٥ آلاف شخص طبقت عليهم القوانين الاشتراكية كانوا يملكون ٥٥ مليون جنيه وكل الشعب ٢٨ مليون .. قد لا يملك عشر هذا القدر ، شريعة العدل ، شريعة الله ترفض

هذا وثاباً « فريضة العدل هي إقامة العدالة الاجتماعية .. هذه هي الاشتراكية التي نادينا بها والتي نعمل من أجلها من أول يوم من أيام الثورة » .

١٩٦٢/٦/٢٥

« الاشتراكية عموماً هي القضاء على استغلال الإنسان للإنسان ولكن التطبيق الاشتراكي في كل بلد قد يختلف عن البلد الآخر . وفيه ناس بشعب تسميها الاشتراكية العربية على أساس أن دي اشتراكية لها طابع خاص . أنا رايم هي تطبيق عربي للاشتراكية ، مش هيه اشتراكية عربية » . اعتقد أن فيه اشتراكية واحدة بوفيه مبادئ للاشتراكية » .

١٩٦٦/٨/٨

● عن الوحدة :

« إن القومية العربية ليست فقط حركة سياسية ، إنما هي أيضاً فلسفة اجتماعية .. إنها نداء عاطفي .. وهي مصلحة مشتركة . وهي ضرورة استراتيجية ، ولكنها قبل هذا كله فلسفة اجتماعية . كما هي شعارات .. لا بد أن تكون أيضاً تخطيطاً اجتماعياً ، وكما هي جموع وحشود لا بد أن تكون أيضاً تعبئة اقتصادية كاملة ، وكما هي طاقة وحماس ، لا بد أن تكون أيضاً جهداً وعرقاً ، وكما هي حنن لا بد أن تترجم إلى مستوى معيشة لائق لجميع العرب .. تلك هي الحماية الحقيقية للقومية العربية .. ذلك أنه لا كرامة لجائع ، ولا قوة لمريض ، ولا طمانينة لمن لا بيت له ، ولا مقايمة ولا صمود لمن لا يطمئن إلى غده ، ولن لا يشعر أن خوله مجتمعا يكفله ويرعاه ، ولا يسلبه حقه ولا يستغله .. ومن ثم لا يهدد خريته » .

١٩٥٩/٢/٢١

« العمل من أجل الوحدة العربية عمل صعب وشاق وسيأخذ وقتاً طويلاً ، لأن العوامل الموجودة اليوم ضد الوحدة العربية عوامل ما زالت قوية لأن مفهوم الوحدة العربية الاشتراكي يؤثر على عناصر كثيرة جداً قد تكون معادية للاشتراكية وقد تكون خائفة من الاشتراكية ولهذا فهناك عقبات في سبيل الوحدة العربية تظهر يوماً بعد يوم » .

واجب كل فرد عربي أن يزيل هذه العقبات ويجب الانبساط بل بالعكس كل هذه العقبات تجعلنا نصمم ونزداد تصميمنا » .

١٩٦٥/٨/٢٩

« في أول كلامي قلت إن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ضرورية للوحدة .. ليس معنى هذا أنه يتعين علينا الانتظار حتى يتحقق ذلك كله تماماً في كل أرض عربية لكي تبدأ الحديث أو العمل من أجل الوحدة .. أهداف النضال متداخلة .. أهداف النضال تعطي لبعضها وتأخذ من بعضها وتعزز أحداها الأخرى وتعزز بها » .

١٩٦٧/٢/٢٢

جمال عبد الناصر والحامون

لأستاذ أحمد الخواجه
نقيب المحامين

ان اللوعة التي أخذت بقلوب الحاميين منذ ذلك المساء الحزين في الثامن والعشرين من سبتمبر ، بفقد الزعيم القائد والتي لا تزال مطبقة على قلوبنا وعقولنا ، تركت فينا جراحا لا يمكن ان تندمل مهما طال الزمن .

ولكن الزعيم القائد علمنا ان نتغلب على مآسينا ، وان نتفوق في الشدائد على انفسنا ، وان نتذكر دوما ان لنا وطنا ، نحن عن حمايته مسئولون ، وامة نحن يوحدتها الحرة التقدمية مطالبون وشعبا عظيما نحن اليه متمون .

وبين لوعة الفؤاد ، وواجب المواطنين ، نعود الى المحاماة محاولين ، ان نسطر على صفحاتها ما تعودناه ، من احاديث النفس ونتاج العقل .

ولكن ، في مثل هذه المحنة ، نجد لزما علينا ان نبدا اعمالنا ، بالرجوع الى فكر القائد وتعاليمه ، لنجد فيها الزاد الذي طالما التجأنا اليه ، والذي يتعين علينا دوما ان نعود اليه فهو التراث الباقي لنا ، من اعظم زعمائنا ، ومفكرينا ، وفلاسفتنا ومعلمينا . هو صوت امتنا ، في مرحلة من ادق مراحلها واشقها .

واذا كانت المحاماة ، تؤثر في بعض هذه الصفحات نفسها فتسطر في صدر هذا العدد احاديث القائد الى المحامين في لقاءات ثلاثة تمت في مؤتمرات ثلاثة عقدت لكل المحامين العرب بالقاهرة ، تحت رعاية الزعيم الخالد ، فان الحق الذي لا مرية فيه ، ان القضايا التي طرحها الزعيم العظيم في هذه المؤتمرات على تباعد الزمن بينها تكاد تمثل اخطر قضايا الثورة العربية في تطورها ، ففي اول لقاء للقائد بالمحامين العرب في مارس ١٩٥٦ . وقبل معركة السويس بفترة قصيرة ، قال القائد :
« ... فالمحاماة العربية ما استطاعت في أية مرحلة من مراحلها ان تعيش منفصلة عن الحياة العربية ذاتها » .

« ان المحامين لا بد ان يكون هدفهم الأكبر من مؤتمراتهم العظيم ان يهيئوا سببا جديدا من اسباب النهضة العربية وأن يضيفوا دعامة جديدة من دعائم الوحدة العربية » .

« لقد كانت المرحلة الاولى من كفاح العرب ، هي ان يحرروا بلادهم ، وقد تمت اكثر هذه المرحلة ، اما المرحلة التي نحن على ابوابها ، فهي كيف نصون هذه الحرية التي حققناها ، كيف نسهر عليها ، كيف ندعمها ونثبتها ونرسى قواعدها » .

وفي اللقاء الثاني ، في فبراير ١٩٦١ ، وقبل صدور القوانين الاشتراكية ياشهر بخمس ، قال القائد الملهي :

« لابد لنا ان نعرف ما هو الهدف ، وما هي الوسائل قد نتخذ في الهدف ، ولكن قد تختلف الوسائل ، ولكن المهم ان نسعى الى تحقيق الهدف .. المهم ان نحافظ على هذا الهدف ، وفي رأيي ان الهدف الذي نسعى اليه هنا في الجمهورية العربية المتحدة ، هو تحرير كل فرد عربي وكل وطن عربي سياسيا واجتماعيا ... »

« الاستعمار يحاول ان يصرفنا عن تحقيق الهدف الذي نتمناه واعوان الاستعمار والرجعية يحاولون ان يصرفونا عن تحقيق الهدف الذي نسعى اليه ، لاننا حينما نقول اننا نهدف الى تحرير كل فرد عربي وكل وطن عربي سياسيا واجتماعيا ، اننا نجد في نفس الوقت الاصدقاء ونجد في نفس الوقت الأعداء ... »

وفي آخر مؤتمر عقد للمحامين العرب بالقاهرة ، في مارس ١٩٦٧ ، وقبل النكسة بثلاثة اشهر ، كان شعار المؤتمر التاسع للمحامين العرب هو وحدة القوى الثورية ، قال القائد الملهم ..

« اننا لا نواجه معركة عادية ، محددة الخطوط ، تجري في ميدان مقبول ، وانما معركتنا شاملة وغير محدودة .

كل شيء مستهدف ، وكل سلاح مستباح .

ولكن القائد الملهم بفكره الثاقب ، لا يرضى للمحامين ان يناقشوا قضية عامة ، دون ان يسألهم عن دور لهم محتوم بين قوى الثورة ليقول بعد استعراض اعمال المؤتمر :

« واستاذنكم بعده في موضوع آخر ، وهو ان لم يكن مدرجا في جدول اعمالكم ، فهو مطروح دائما في اي اجتماع لكم ، وهو موضوع القانون والثورة .

« ان ذلك الموضوع في ظني من اخطر ما يواجه الثورة العربية وبالتالي فهو جدير بمناقشة جدية نتمنى لمؤتمركم ان يساهم فيها » .

وهكذا ومع مسيرة الثورة وفي ادق ظروف انتقالها ، على دروب التضال ينبه الزعيم ، المحامين الى تاريخهم ودورهم في معركة التحرير في وقت لم تكن قد تخلصنا فيه ، من بقايا الجنود البريطانيين ، ثم يفيض الحديث معهم (قبل اصدار القوانين الاشتراكية) عن تحرير المواطن ، كهدف اشتراكي .

ومع هذا وذاك يؤكد القائد اهمية انتمائنا الى امتنا العربية واثار ذلك كقوة دافعة ، في معركة الحرية والاشتراكية والوحدة .

حتى اذا بلغ التضال حد المواجهة الضارية ضد الاستعمار ، ينبه القائد الى الاستعمار ونظرته الينا ليقدر ان الاستعمار يرى ان كل شيء لدينا مستهدف ، وكل سلاح مستباح .

وليس من وسيلة الى ذلك ، الا ان تعيش الجماهير كلها مسيرة ثورتها ، تدافع عن نضالها ، وتجاهد في سبيل تحقيق اهدافها ، وان يعيش المحامون قضايا امتهم ليصبح القانون قوة دافعة لهذه الثورة تحمي حرية الوطن وحرية المواطن .

ومؤدى ذلك ان يكون القانون تعبيرا عن ارادة الثورة وصياغة امينة لفكرها واهدافها ، ثورة ينميها الاحرار المؤمنون بحق كل مواطن في الحياة ، المؤمنون بتوفير الفرص المتكافئة بين المواطنين ، المؤمنون بما افرقته الارادة الشعبية ، في منهج التقنين بقولها :

« ان الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى

دفعه .. »

والإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقدر .

ان حرية كل فرد في صنع مستقبله وفي تحديد مكانه من المجتمع وفي التعبير عن رأيه وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله في حقوق السياسة للإنسان ولا بد أن تصونها له القوانين .

ولا بد أن يستقر في ادراكنا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مسلطا عليها .

كذلك لا بد أن يستقر في ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من يرث الاستغلال .

((ان ذلك هو الأساس الذي يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هي مدخلها الوحيد)) .

((ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعي في الفرصة المتكافئة وتنويع الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقي الذي يهدد الحرية الفردية للإنسان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بان يفتح من الثغرات في صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد ان تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار)) .

((ان ازالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اشتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تنويع الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية بين يوم وليلة)) .

((ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعي الى تنويع الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية)) .

((لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار)) .

((ان هذا العمل الثوري العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة في مصر)) .

((ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية السليمة وبنفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائي وحاسم لحدودها)) .

((ان حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديمقراطية)) .

((وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها)) .

((كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطورا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا)) .

((ان كثيرا من المواد التي مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف وأن أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من اوضاع المجتمع المتطور)) .

((ان القانون أيضا وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية لا بد أن يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة في حياتنا)) .

هذا هو فكر عبد الناصر الذي حوله الى حقيقة فاستبدل بمفهوم القانون القديم مفهوما جديدا قوامه المساواة بين الافراد ، بحيث لا يتميز مواطن على آخر الا بجهده وعمله ، واصبح العمل وحده هو معيار تقرير الحقوق العامة ، بعد ان كان التمييز بين الناس ، يقوم على اساس ما يملكون .

وسخر القانون لدعم علاقات اجتماعية ، تقوم بين الناس ، بغير استغلال .

ووجدت على ارضنا قواعد قانونية جديدة تفيد من جموع المواطنين ، مستهدفة ، لخلق فرص متكافئة ، بين المواطنين ، في التعليم والعلاج ليكون القانون سندنا لخلق مجتمع جديد ، يقدم الثقافة والعلاج ، للجماهير ، بغير ثمن ، وكان ذلك ركيزة اساسية ، لخلق فرص اخرى ، للعمل ، والتأمينات الاجتماعية .

وكانت التسوية بين المواطنين في هذه الفرص ، اعدل اساس لاقامة المجتمع الجديد . تدعمها قواعد قانونية اخرى ، استهدفت بل وحققت سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، لكي لا تستأثر بمائداتها فئة دون فئة .

وستظل قوانين يوليو ١٩٦١ ، ابرز علامات التحول الاجتماعي في بلادنا ، فيما قدرته من سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، وتمكين العمال من الممارسة الديمقراطية لادارة مؤسسات الشعب .

وكانت هذه القوانين ، الى جوار قوانين اصلاح الرراعى ، بما كفلت للفلاحين من حقوق ، الاساس القوى المتين ، الذي جعل الحرية الاجتماعية ، مدخلا الى الحرية السياسية ، تجعل الحقوق في جانب اصحابها الشرعيين ، المنتجين ، الذي يقوم على جهدهم ، بناء اقتصادنا ، ولم يكن غريبا ان يأتى الميثاق ثم الدستور المؤقت ، ليكفل للفلاحين والعمال اغلبية المقاعد في كافة المجالس النيابية والشعبية ، ليس ضمانا لحقوقهم فحسب بل ضمانا لاستمرار الثورة ، كفالة لكي تستمر الحرية الاجتماعية ، المدخل الاساسى الى الحرية السياسية .

تقريراً لكي تتأكد سيطرة الشعب العامل على سلطة الحكم ووسائل الانتاج .

ونقابة المحامين باعتبارها احدى المنظمات الشعبية لجماهير المثقفين ، سوف تذكر للزعيم دوما ، حرصه ، على ان تكون النقابة تجمعا للمثقفين ، قبل ان تكون تجمعا للمهنيين ، وسوف تذكر القوانين التى صدرت في عهد الزعيم العظيم ، لكي يكون العمل النقابى ممارسة لكل من ينتمى الى النقابة . وليس حكرا على فئة او فريق ، توسعة لقاعدة العمل النقابى ، ضمانا لكرامة المهنة ، دعما لرسالة المحاماة بحماية للمحامى عاملا ومتقاعدا .

لقد اراد الزعيم العظيم للمحاماة والمحامين ما يتمناه كل محام لنقابته ولذاته .

وعهدنا نحن المحامين مع عبد الناصر ان تكون الأوفياء له ، الحفاظ لمبادئه .

ولئن كانت مجلة المحاماة قد أسهمت في حياة الزعيم القائد بجهد متواضع في سبيل ارساء الشرعية الاشتراكية ، فانها تلزم نفسها احياء دائما لمبادئه ، ان تكون أقوى منابر الشرعية الاشتراكية ، أقوى الكلمات في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة ، في سبيل الناصرية . .

قسماً سنظل على الطريق

للأستاذ محمد فهد أمين المحامي
عضو مجلس النقابة
وسكرتير التحرير

يا قائد أمتنا	وستظل على العهد
وزائد نضالنا ومعلمنا	على العهد أوفياء
يا باعث أعظم القوى	علمتنا أن الحق الأول
والطاقات الكامنة في جماهيرنا	هو الثورة من أجل الحق
يا من وهب فقراء شعبنا	وان الثورة
وكادحيه كل الحب	هي التي تصنع التاريخ
ما أشد قسوة الوداع	علمتنا أن الإنسان
الهول كبير	هو مبدع القانون
والفجيرة شاملة	ولا يستطيع القانون
وفجيرة المحامين ورجال القانون	الا أن يكون في خدمة الإنسان
بغيبتك مروعة	طوع أهدافه
فلم تمض أيام على جعلهم رسالتك	وحركة تقدمه واسعاده
الى اخوانهم المحامين العرب	علمتنا أن الثورة
وفخرهم بتمثيل مبادئك	على الاستعمار وجرائمه حق
السامية الرائدة	بل واجب مقدس
حتى فجعهم النبا الرهيب	وان الثورة على الاقطاع
ما أبشع هذا الفراق المباغت	واستبداده .. حق
لقد بكى المحامون ورجال القانون	بل ضرورة إنسانية
منع الملايين الباكية	وان الثورة على الرأسمالية
وساروا مع من ساروا خلفك	واستغلالها حنق
يجادلون الموت ويصارعون	بل حقيقة علمية
وانتصروا عليه حين أعلنوا	وان الثورة في النهاية
أنك حتى خالداً في ضمائرهم	حرب على الظلم
لم تكن مجرد جسد	وسلام قائم على
يا جمالنا الحبيب	الكفاية والعدل
ولكنك كنت .. وستظل دائماً	وان الشعب العامل
مبادئ وقيما ورسالة	هو الحارس الأمين

٥١٠١	مع كل القوى الشريفة	٥١٠١	الذي لا حارس سواه
٥١٠٢	التي ناضلت معك	٥١٠٢	للحق والعدل والتقدم
٥١٠٣	حتى النهاية	٥١٠٣	للحرية
٥١٠٤	ومنظل أبدا على الطريق	٥١٠٤	للاشتراكية
٥١٠٥	الذي رسمت معالمه	٥١٠٥	للوحدة
٥١٠٦	طريق الاستقلال والحرية	٥١٠٦	أنا نعرف
٥١٠٧	طريق العدالة والاشتراكية	٥١٠٧	أن ما يرضى روحك الطاهرة
٥١٠٨	طريق الوحدة النضالية	٥١٠٨	هو القسم وليس البكاء
٥١٠٩	بين كافة الجماهير العربية	٥١٠٩	وأنا لنقسم
٥١١٠	وليرعانا الله	٥١١٠	أن نظل على طريقك
٥١١١	وليسدد الحق خطانا	٥١١١	طريق اسمى المبادئ والقيم
٥١١٢	وليفسح لك أوسع جنات الخلد	٥١١٢	طريق الشعب الذي
٥١١٣	يا شهيد الإنسانية	٥١١٣	يعتضن فكرك وصورتك
		٥١١٤	في أعماق القلب

جمال عبدالناصر والمحامون

إن مؤتمركم يخدم القضية العربية

السيد رئيس المؤتمر

السادة الأعضاء

أحييكم وأحيي مؤتمركم وأحيي الفكرة التي قام عليها ، كما أحسبكم عقدتم هذا المؤتمر لتناقشوا مسائل المحاماة وحدها ، فالمحاماة العربية ما استطاعت في أية مرحلة من مراحلها أن تعيش منفصلة عن الحياة العربية ذاتها . أما وقد امتلأت هذه الحياة اليوم بجليل المعاني وفتح أمامها ميدان فسيح من العمل العظيم ، واتجهت الأنظار إلينا من كل صوب . وعظمت مسؤولياتنا ، فان المحامين ، لا بد أن يكون هدفهم الأكبر من مؤتمرهم العظيم أن يهيئوا سببا جديدا من أسباب النهضة العربية وأن يضيفوا دعامة جديدة من دعامات الوحدة العربية .

ولست أشك في أن كل عربي ينظر اليوم إلى هذا العقد المحبوك من مؤتمرات العرب التي تضم علماءهم وأطبائهم واجتماعيهم ومحاميهم وقلبه يفيض سرورا وغبطة ، فان رغبة كل منا في أن يلقي أخاه ويحدثه ويواجهه معه المشاكل ويحلها ؛ الدليل على أن الأمة العربية يتجمع عناصرها وتوثق أواصرها وتتضح على الأيام ظواهرها . ولو راجعنا في التاريخ الحديث صفحات نشوء القوميات التي بعثرتها المحن لالتقينا أن مثل هذا التلاقي والتجمع كان يسبق ميلادها .

ولذلك أشعر أن مؤتمركم فوق خدماته العظيمة للعدالة في البلاد العربية ، ولتوحيد مصطلحات القانون والتقريب بين المشتغلين به والعاملين في ميدانه ، يخدم القضية العربية ذاتها ، ويؤكد أمل الآملين في نجاحها وينفي عنهم ضعف الشكوك ويدفعهم إلى الأمام أكثر أملا ، وأثبت قدما ، وأقوى عزما ، وأعظم على متاعب الكفاح والجهاد صبرا .

على أن مؤتمركم معنى آخر لا يفوتني أن أنوه به ، وإن أشكركم عليه ، ذلك هو الاهتمام بمشاكلنا ، فلقد انقضى الوقت الذي كنا نحسب فيه أننا نخدم قضايانا بالكلام المرسل الذي لا يكلف صاحبه تفكيراً . انقضى هذا الوقت ، وأصبح كل منا يشعر أن لدينا من المشاكل والمتاعب والصعاب ، ما يحتاج إلى تفكير ومواجهة ومثابرة وسهر ، وأن الجهد المشترك هو السبيل المضمون إلى تحقيق الفوز على هذه العقبات وتذليلها ، لينفتح أمامنا طريق واسع رحب يؤدي إلى العزة بإذن الله .

السيد رئيس المؤتمر

لقد كانت المرحلة الأولى من كفاح العرب هي أن يحاربوا بلادهم ، وقد تمت أكثر هذه المرحلة ، أما المرحلة التي نحن على أبوابها ، فهي كيف نصون هذه الحرية التي حققناها ، كيف نسهر عليها ، كيف ندعمها ونثبتها وترسي قواعدها ، والرأي هندي أن هذه المرحلة أعظم مشقة ، وأنه لا يخفف علينا تكاليفها إلا أن ترداد حقوقنا بماسكا ، وقلوبنا تقارباً ، وعقولنا تفاهياً .

والله نسال أن يكون مؤتمركم هذا ، والمؤتمرات التي تشبهه وتجرى على منواله سبيلاً هادياً إلى التقارب والتفاهم والتماسك .

كتب الله لكم النجاح ، وطابت اقامتكم بيننا وسلمتم في الحل والترحال وسلمت معكم بلادكم متحدة عزيزة آية كريمة .
والسلام عليكم ورحمة الله .

أن الديمقراطية عملية واحدة ذات وجهين : سياسي واجتماعي وبغير الوجهين معا تصبح عملة زائفة لا سعر لها ولا قوة .

أن الديمقراطية لا تحقق في كمالها الا بقيام التنظيم السياسي شامخاً دافعاً لها ، والا بقيام المجالس الشعبية المنتخبة توقع بارادة الجماهير الحرة كل قرار وتؤكد بالفعل لا بمجرد القول ان صوت الشعب من صوت الله .

لا بديل لهذه الامة غير النصر وهي تقدر عليه اذا احسنت الاستفادة من طاقاتها وظروفها واذا استطعنا ان نؤمن ونبنى جبهتنا الداخلية على اساسي المعركة .

جمال عبد الناصر

أنتم طليعة الفجر المشرقة في الأمة العربية

أيها الأخوة ..

يسعدني أن التقى بكم هنا في هذا المؤتمر ، وهذا المؤتمر يمثل معاني كبرى للمحامين وللأمة العربية المكافحة كلها ، فأنتم صفوة الثقافة العربية ، وأنتم في عملكم ، وبحكم مهنتكم ، تعملون من أجل الحصول على الحق وهذا معنى تسيير فيه الأمة العربية في كفاحها من أجل الحصول على الحق . لقد مرت بالأمة العربية أحداث كثيرة متعددة . كانت الآمال على مدى السنين وعلى مدى الأيام تجيش في صدورنا سعيا وراء الحق .. وطلبا للحق .. كانت الآمال تجيش في صدور الأمة العربية ، وكانت الأمة العربية تكافح من أجل تحقيق هذه الآمال ..

بعض هذه الآمال تحققت ، وبعضها لم يتحقق ، وسارت الأمة العربية حتى اليوم تسعى طلبا للحق ، ولكن قابلتنا قضايا عديدة . قابلتنا مشاكل عديدة مع هذه الأحداث ، ومع هذه الآمال ، قابلتنا انتفاضات شعبية قوية كاسحة . وقابلتنا أيضا مؤامرات معتدية تهدف إلى كبت هذه المشاعر ، وإلى كبت هذه الآمال ، ولكن كل هذا لم يثن الأمة العربية عن هدفها ، رغم العثرات التي قابلتنا ، ورغم العثرات التي قابلت الآمال التي جاشت في صدور الأمة العربية لم تنسى الأمة العربية هدفها وهو السعي وراء الحق .

ونحن ، حينما نجتمع اليوم في هذا المكان ، لا بد لنا أن نستعرض الأمور التي تواجه أمتنا ، ثم نرد هذه الأمور إلى أصولها ، لأن المشاكل التي تفرعت كثرت وتعددت ، ولم يكن لأعدائنا من هدف إلا أن تتعدد المشاكل ، فنضل الطريق ، ونتوه في سرداب التيه .

كان هذا هدف أعدائنا حتى نشعر من تحقيق هدفنا الأصلي . أن الجندي في الميدان يسعى إلى النصر ، والأمة العربية في كفاحها تسعى إلى النصر وإلى الحق ، كما يسعى أي فرد منكم في عمله إلى الوصول إلى الحق . واليوم ، ونحن نلتقي ، لا بد لنا من أن نعرف ما هو الهدف ، وما هي الوسائل . قد نتحد في الهدف ، ولكن قد تختلف الوسائل .. ولكن المهم أن نسعى إلى تحقيق الهدف .. المهم أن نحافظ على هذا الهدف ، وفي رأيي أن الهدف الذي نسعى إليه هنا في الجمهورية العربية المتحدة هو تحرير كل فرد عربي وكل وطن عربي سياسيا واجتماعيا .

ذلك هو الهدف الذي يجب أن نتذكره دائما ، ولا ننساه . كما قلت ، قد تختلف الوسائل ، وقد تختلف السبل ، ولكن الهدف لا يختلف ، ذلك لأن الاستعمار يحاول دائما أن يلهينا بالأمور الفرعية ، والمشاكل المتشعبة عن الهدف الذي نسعى

كلمة الزعيم الراحل الرئيس جمال عبد الناصر في ١٩٦١/١/٢١ في حفل افتتاح مؤتمر المحامين العرب السادس المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١ إلى ١٠ فبراير ١٩٦١

الأمة العربية للوصول اليه . وقد جربنا هذا في ثورتنا الوطنية في كل جزء من أنحاء الأمة العربية ، وقد لمسنا هذا في كفاحنا من أجل تحرير الوطن العربي .

فقد حاول الاستعمار ان يلجنا بالمشاكل الصغرى ، حتى لا تستطيع الدفعة القومية ان تصل الى تحقيق الهدف ، وكم من ثورة قامت وبذلت فيها الدماء ، واستشهد فيها الأبرار ، ولكن الاستعمار نجح في ان يكبت هذه الثورة ، ويمنعها من تحقيق هدفها الأصيل . يخلق الظروف التي تجعلها تتعثر في المشاكل ، ويخلق الظروف التي تجعلها تنسى الهدف الأصيل .

حصل هذا في الماضي في سنة ١٩١٩ ، هنا في مصر ، كان هدفنا : هدف الثورة . ان تحرر الأمة العربية . ولكن الاستعمار عمل على بث بذور الفتنة ، وعمل على ان تكون المشاكل هي الأمور التي تهتم بها جموع الشعب ، وعلى هذا استمر الاحتلال بعد سنة ١٩١٩ في بلدنا .

حدث هذا في كل جزء من أنحاء الأمة العربية . ونحن نسمى الى تحقيق هدفنا ، هناك من يسعى الى ان يهزم هذا الهدف ، والى ان تتعثر الأمة العربية في كفاحها . تلك هي الظروف التي مرت بنا ، وتلك هي الظروف التي نمر بها الآن . لأنها حينما تسعى الى تحقيق هذا الهدف ، انما تواجه قوى كبرى . . تواجه قوى استغلتنا في الماضي ، وسيطرت علينا ، وتواجه قوى تحاول ان تبقىنا في داخل مناطق النفوذ ، او تضعنا في داخل مناطق النفوذ . وتواجه قوى وضعت بيننا اسرائيل وتعمل على حماية اسرائيل وتعمل على تسليح اسرائيل . تواجه قوى تنكرت لنا في الماضي ، وتربعت لنا في الماضي ، وما زالت تترصد لنا اليوم .

وعلى هذا فاني اضع لكم هذه الأسس ، حتى تكون موضع مناقشة بينكم ، واضع هذه المناقشة للأمة العربية كلها : الأهداف والوسائل . الهدف ان نححر كل وطن عربي ، وكل فرد عربي سياسيا واجتماعيا .

اما الوسائل التي تمكننا من تحقيق هذا الهدف فقد نختلف عليها . ولكن يجب الا يكون هذا الاختلاف بأي حال من الأحوال دافعا لنا لان ننسى الهدف ، وننوه في المشاكل المتعددة التي تقابلنا .

فانتم بحكم مهنتكم قادة او طليعة الفئة المثقفة في الأمة العربية .

وانتم بحكم مهنتكم دائما طلاب حق بعملكم ، ومهنتكم تجعل من كل فرد منكم المكافح في سبيل الحق لان القانون انما هو تعبير عن الحقوق والواجبات وهذا تعبير ايضا ، كما قلت لكم ، عن كفاح الأمة العربية التي تطالب بحقها .

ايها الإخوة ، في هذه الأيام نمر بمرحلة دقيقة من حياة الأمة العربية ، ولا بد لنا ان نكون على بينة من اهدافنا حتى لا يتمكن الأعداء من ان يشمتوا الشعب العربي ويوقعوا بينه الفتنة .

في هذه الأيام نمر بمرحلة انتقال في جميع أنحاء الأمة العربية بين الاستعمار السياسي والاستعمار الاقتصادي . . والحرية السياسية والحرية الاقتصادية . وأن الأسس التي نضعها اليوم في مجتمعنا وفي جميع أنحاء امتنا لن تؤثر فقط على جيلنا ولكنها ستؤثر على مستقبل الأمة العربية وعلى الأجيال القادمة .

لقد بدأنها نحصد ثمرات الكفاح الطويل في جميع أرجاء الأمة العربية الكفاح الذي استمر عشرات السنين بل مئات السنين من أجل الحرية ومن أجل الاستقلال . من أجل تحقيق الهدف وهو الحصول على الحق .

لقد بدأننا نحصد ثمرات هذا الكفاح الذي قام به الآباء والأجداد ولم يجلبوا الفرصة حتى يجتوا ثمرة النصر . ان النصر الذي نجتبه اليوم ليس بأي حال من الأحوال

ثمرة كفاحنا فقط ولكنه ثمرة كفاح أجيال متعددة قامت على مر الزمن لتبذل الدماء والأرواح من أجل تحقيق الهدف الكبير وهو الحق ، حق كل أمة عربية ، وحق كل بلد عربي في الحياة السياسية الحرة والحياة الاجتماعية العادلة .

وبينما تحررنا هنا في القاهرة لم تستبد بنا الأناية ونغمض أعيننا على ما يجري من حولنا ولكننا كنا انما نعتبر جمهوريتنا طليعة للكفاح العربي وقاعدة له .

حينما أعلننا هذا وحينما قررناه كنا نعرف حق المعرفة ونعلم حق العلم بأن هذا يمثل العرق والدم والتضحية والفداء لأن السياسة المستكنة المنعزلة التي لا تهتم بما يجري في غير أرضها انما هي سياسة الأناية ولكننا كنا نشعر وقد تحررنا أن للأمة العربية حقا علينا في أن نساندها وفي أن نتعاون معها في سبيل الحرية وفي سبيل تحقيق هدفها .

قلنا هذا وأعلنناه وكنا نعلم اننا بهذا نضع جمهوريتنا في موضع الحق ونضع أنفسنا في موقف صعب ذلك أن الاستعمار الذي حكم هذه المنطقة والذي سيطر على الأمة العربية لن يقبل بأي حال من الأحوال أن تهزم سياسته أو أن ينحسر نفوذه أو أن تتحرر هذه الأمة سياسيا واقتصاديا وتكون سيدها نفسها .

كنا نعلم هذا ولكن الاستعمار انبرى لنا ليخارب هذه الفكرة التي أعلنناها ويحارب الدعوة للتحرير في جميع أنحاء الأمة العربية . . . حاربنا بكل وسيلة من الوسائل . . . فحينما أعلننا اننا نتبني فكرة القومية العربية ونبدل في سبيلها كل شيء ، أراد الاستعمار أن يتحرف بهذه الدفعة حتى لا تصل الى هدفها فحول الأمور الى أشخاص وزعامات وقلنا أن الأشخاص زائلون ولكن المبادئ والفكرة من أجل الحق هي الباقية . فسرنا في هذا ونحن على ثقة من وعي الأمة العربية وسار الاستعمار في طريقه وكان يعتقد أنه قد انتصر وكان يعتقد أن الأمة العربية قد تفتت فكانت حرب السويس . كان العدوان الثلاثي الذي أثبت أن كل فرد عربي في كل أمة عربية اعتبر هذا العدوان عدوانا عليه وعلى بلده وعلى شرفه وعلى مبادئه ، فهبت الأمة العربية كلها لنصد هذا العدوان ، وإذا كان ينقصنا السلاح فلا تنقصنا العزيمة وإذا كانت تنقصنا القوى المادية فلا تنقصنا القوى المعنوية ، واستطعنا أن نتصر بالعزيمة والقوى المعنوية على الدول الكبرى وأثبتت الأمة العربية في هذه المرحلة من التاريخ انها تعرف هدفها الاصيل . وأن أعداءها لن يتمكنوا بأي حال من الأحوال أن يصرفوها عن الوصول الى هدفها أو أن يضعوها في سراديب التيه لتتوه وتنسى الهدف الذي هبت لتكافح من أجله .

اننا حينما نرد الأمور الى أصولها وحينما نقول اننا نهدف الى تحرير كل فرد عربي وكل وطن عربي سياسيا واقتصاديا انما نمس بهذا كل قضية من القضايا العربية . حينما نتكلم عن فلسطين نقول اننا نريد أن نحرر شعب فلسطين ونرد له حقوقه السياسية والاجتماعية . لقد اغتصبت حقوق شعب فلسطين السياسية والاجتماعية وطرد شعب فلسطين من بلده ومن أرضه . وكنا نؤمن من السيطرة الأجنبية . . . وكان الاستعمار يستطيع أن يخطط ويستطيع أن يرتب ويستطيع أن يسيطر ولكن دخلنا التجربة والآمال التي جاشت في صدورنا لم تتحقق وخرجنا من هذه المحنة فهل وضعنا في سراديب التيه كما أراد الاستعمار لنا .

لقد استطاع الاستعمار أن يغتصب فلسطين ويعطيها للصهيونية ولكننا لم نضع أبدا في سراديب التيه بل خرجنا من هذه المحنة ونحن أشد عزما وإيمانا على أن نعمل على تحقيق هدفنا وهو أن يحق الحق وأن نضع الحق في نصابه ذلك هو درس فلسطين ، ذلك هو درس محنة سنة ١٩٤٨ ، ذلك هو نتاج التجربة التي دخلنا فيها .

واليوم حينما نعلن وحينما نقول في كل بلد وفي كل مدينة وفي كل قرية من جميع أنحاء الوطن العربي أننا نشارك شعب فلسطين وأننا لن ننسى الهدف الأصلي وأننا سنعمل على وضع هذا الهدف موضع التنفيذ لا يمكن أن تهربنا محاولات الاستعمار ومساعدات الاستعمار لإسرائيل ، اليوم مثلاً أعلم أن بريطانيا أمدت إسرائيل بالدبابات الحديثة . هل هذا يفرغنا ، أننا حينما نتكلم عن إسرائيل ومن هم خلف إسرائيل أن إسرائيل لا تمثل الصهيونية وحدها . أنها تمثل الصهيونية والاستعمار فإن إسرائيل التي أقاموها بين ربوع الأمة العربية ليست إلا رأس جسر للاستعمار يتربص بنا ليجد الفرصة حتى ينقض علينا ويقضى على القومية العربية . وقد حدث هذا في عام ١٩٥٦ ، ولكن لم يستطع الاستعمار الذي تحالف ضد الأمة العربية والقومية العربية أن يحقق أهدافه ولكن الأمة العربية حققت أهدافها .

كان هذا درس عام ١٩٥٦ الذي يجب علينا ألا ننساه ونذكره دائماً .

الاستعمار يحاول أن يصرفنا عن تحقيق الهدف الذي نتمناه وأعوان الاستعمار والرجعية أيضاً يحاولون أن يصرفونا عن تحقيق الهدف الذي نسعى إليه لأننا حينما نقول أننا نهدف إلى تحرير كل فرد عربي وكل وطن عربي سياسياً واجتماعياً ، أننا نحدد في نفس الوقت الأصدقاء ونحدد في نفس الوقت الأعداء .

الأصدقاء هم الذين عملوا على تحقيق هذا الهدف دائماً وقاتلوا من أجله وفي سبيله دائماً . . الشعب العربي الطيب . . الشعب العربي المكافح المواطن العربي السامل في كل بلد عربي . .

أما الأعداء فهم الاستعمار وأعوان الاستعمار والرجعية فهم لا يرغبون للأمة العربية أن تتحرر سواء اقتصادياً أو اجتماعياً كل يجد المصالح والمصالح تجمع بينهم جميعاً فتكون النتيجة تحالف الاستعمار وأعوان الاستعمار والرجعية ضد الأمة العربية وضد أهداف الأمة العربية .

حينما نتكلم عن هذا سنذكر أيضاً الجزائر . أننا حينما نساند الجزائر وحينما يساند كل مواطن عربي الجزائر في كفاحها إنما يعمل على تحقيق هدفه من أجل تحرير الأمة العربية وكل فرد عربي سياسياً واجتماعياً ، يحارب شعب الجزائر من أجل التحرر الاجتماعي . . من أجل التحرر السياسي لإنهاء استعمار فرنسا ، ومن أجل التحرر الاجتماعي لإنهاء السيطرة الاقتصادية والتحكم الأجنبي الذي ساد الجزائر طول فترة الاحتلال وفترة الاستعمار .

لهذا نجد أن الهدف يلتقي في فلسطين ويلتقي في الجزائر ويلتقي في كل جزء من أنحاء الأمة العربية . . ولهذا فأنا أؤكد مرة أخرى أن علينا جميعاً أن نفرق بين الوسائل والهدف . . قد تختلف الوسائل . . قد نختلف على الوسائل . . ولكن الهدف يجب أن يبقى دائماً نصب أعيننا . . يجب أن نسير نحو الهدف كما يسير الجندي نحو النصر ، يجب أن نسير نحو الهدف لأننا بهذا تؤمن لأمتنا العربية الحاضرة السليم والمستقبل السليم . أننا قد نختلف على الوسائل ولكن يجب أن نذكر دائماً أن أعداء الأمة العربية يحاولون دفعنا إلى أن ننسى الأهداف العربية وأن ننغمس في الوسائل ومشاكلها وأن يدب بيننا اليأس وتذب بيننا الفرقة .

أيها الأخوة . . هذه كلمة وجبت من واجبي أن أتحدث بها إليكم وألا أقصر خطابي أو كلمتي على كلمة رسمية في الترحيب بكم وفي مؤتمركم ، لأنني أعلن كما قلت لكم أنكم صفوفة الثقافة في الأمة العربية وطلعيمة الكفاح فيها . والله يوفقكم والسلام عليكم .

إنكم حملة مسؤولية القانون

أيها الاخوة :

لقد أسعدنى كل السعادة أن أدعى الى حضور هذه الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التاسع للمجاهدين العرب وأن أقرب من شواغله وأهتماماته ملتقيا في ذلك مع هذه المجموعة من المتأزمين من المثقفين والرواد العرب . والواقع أيها الاخوة ان الموضوع الذى اخترتموه للمناقشة في هذا المؤتمر - وهو وحدة القوى الثورية العربية - موضوع بالغ الأهمية ، كما أن الظروف التى تجرى مناقشته فيها خلال اجتماعكم تضاعف من هذه الأهمية ، بما يجعل من الموضوع فعلا قضية الساعة .

ان مناقشاتكم من وحدة القوى الثورية تجيء بعد أن اثبتت التجارب العديدة لمحاولات العمل العربى الموحد أن القوى الثورية وحدها هى القادرة على الصمود حتى النهاية ، لأنها وحدها القادرة على قطع صلاتها بالاستعمار والرجعية المتحالفة معه . كذلك تجيء هذه المناقشة في وقت تحتاج فيه الأمة العربية الى كل قواها القادرة لكى ترد وتحطم غارة مركزة من أعنف غارات تحالف الاستعمار والرجعية ضدها بكل أسلحة الحرب الاقتصادية والنفسية والعسكرية أيضا .

وإذا ما جاز لى أن أحاول معكم استكشاف الأفق الذى تحاولون بلوغه بالمناقشة المنتظرة في هذا المؤتمر فانى أطرح أمامكم تصورى للموضوع على النحو التالى :

أولا : ان القوى الوطنية الثورية مطالبة قبل أى شىء آخر بأن تبنى قواعدها الأساسية في أوطانها ومع جماهيرها وهذا هو العامل الذى يحدد مكانها في مجال وحدة القوى القومية الثورية كما أنه يحدد فاعليتها ، وبالتالي فان العمل الوطنى الثورى - في كل وطن عربى - هو مقياس الطاقة على خدمة العمل القومى .

وأقول بأمانة ان الحركات الوطنية التى لا تبنى قواعدها الأساسية في أوطانها ومع جماهيرها لا تستطيع ان تقدم للعمل الثورى الموحد أو تضيف اليه وهى تتحول بغير شك لتصبح قيادا لحركته وعبئا عليه .

تأخذ من العمل الثورى الموحد ولا تعطيه وبالتالي تضعفه ولا تقويه .

وحين أتحدث عن القواعد الأساسية فليست أعنى بذلك قواعد السلطة ، فما أكثر

ما نرى الجماهير الغربية على ناحية والسلطة في أوطانها على الناحية الأخرى .

خطاب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر في حفل افتتاح المؤتمر التاسع لاتحاد المجاهدين العرب المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٧ فبراير الى ٨ من مارس ١٩٦٧ .

ان الجماهير هي القوة الحقيقية ، والسلطة بغير الجماهير مجرد تسلط معساد للجوهر الحقيقة . . .

ثانيا : ان ذلك بغير شك سوف يقدم خدمة كبرى لتحقيق لقاء القوى الثورية ، ذلك ان القوى الثورية في هذه الحالة سوف تتقدم الى ميدان اللقاء القومى على العمل الثورى ، وهى اكثر وضوحا من تأثير تفاعل فكرها بجماهير شعبها ، ثم هى اكثر ثقة بالنفس من تأثير اطمئنانها الى قواعد قوتها . والثقة بالنفس مقدمة طبيعية الى الثقة بالكفاح المشترك ورفاق الكفاح المشترك وعلى أساس هذه الثقة فان القوى الثورية العربية تستطيع ان تدير الحوار البانى لوحدتها الفكرية بما يمكنها من تحديد اهدافها ومراحلها وتحركها عبر المراحل المتعددة الى الهدف الواحد النهائى .

ثالثا : ان وحدة القوى الثورية سوف تقدر في هذه الحالة على تحمل مسؤولية المواجهة الخطيرة المفروضة الآن على الأمة العربية ، والتي لا تحتمل بالنسبة لها - وفي النتيجة الأخيرة - غير النصر الكامل .

اننا لا نواجه معركة عادية ، محددة الخطوط ، تجري في ميدان مقفول ، وانما بمعركتنا شاملة وغير محدودة .

كل شيء مستهدف ، وكل سلاح مستباح .

وذلك يقتضى اول ما يقتضى تحليلا دقيقا لقوى العدوان وكشف اطرافها وتعرية ارتباطاتها ، وذلك فضلا عن انه يسهل عملية ضربها وهزيمتها - يعزز قوى الثورة دائما باحتياطيات جديدة من قوى الجماهير التي سوف يتاح لها اكثر ان ترى الضوء وأن تسير في اتجاهه .

أيها الاخوة :

ذلك ما خطر لى بشأن الموضوع الذى اخترتموه للمناقشة في هذا المؤتمر . واستأذنكم بعده في موضوع آخر ، وهو ان لم يكن مدرجا في جدول اعمالكم فهو مطروح دائما في أى اجتماع لكم ، وهو موضوع القانون والثورة .

ولقد شجعنى على تساوله امامكم ما علمته من ان بعضا منكم قد حضروا امس جانباً من مناقشات اللجنة التحضيرية للدستور وهى اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمة المصرى والذي يتحمل تكليف اعداد الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

ولقد كان لى الشرف يوم دعوت مجلس الأمة الى هذه المهمة ان اقول للمجلس ، « ان جماهيرنا مازالت تتطلع الى مناقشات الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وهو تكليف يتحمل مجلسكم الموقر امانته كما ان تقنين الثورة حصانة اكيدة للتطور الدستورى السليم ليظل القانون دائما اكبر من مراكز القوة ، واعلى من ارادات الافراد » .

ان ذلك الموضوع في ظنى من اخطر ما يواجهه الثورية العربية وبالتالي فهو جدير بمناقشة جدية نتمنى لمؤتمركم ان يساهم فيها .

وثمة اسئلة كثيرة تطالعا فيها .



الرئيس جمال عبد الناصر يلقي كلمة في افتتاح المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب

بينها - مثلا - كيف نستطيع أن نجعل القانون يعبر بصدق عن المجتمع ومطالبه ؟
فان القوانين ليست صياغات بعيدة عن القوى الفاعلة في المجتمع أو عن حركة هذه
القوى ؟

وبينها - مثلا - كيف يستطيع القانون أن يعبر عن روح التطور ذاتها ، فان
الشرعية ليست هي مجرد الأمر الواقع والا كان معنى ذلك أن الشرعية قد أصبحت
مادة جامدة لا نبض فيها على أحسن الأحوال أو استبدادا من طبقة أو سلطة تتصور
خطأ أنه بوسعها أن توقف الزمن نفسه ؟

وبينها - مثلا - كيف نستطيع أن نحقق الوفاق بين حرية المجتمع وحرية الفرد
في هذا المجتمع ، وكيف يمكن أن نحقق انسجاما بين الديمقراطية السياسية وبين
الديمقراطية الاقتصادية ، ولكم شهدنا من تجارب أهدرت فيها الديمقراطية
الاقتصادية بدعوى الديمقراطية السياسية أو العكس ؟

ولقد حاولت التجربة المصرية - بين ما حاولته - أن تجيب على هذه الأسئلة
وخرجت بتطبيقات تستحق الدراسة والبحث . وتستحق ذلك أكثر ما تستحقه مع
شركاء المصير الواحد ، ورفاق الكفاح الواحد ، خصوصا وأنكم حملة مسئولية القانون ،
وبالتالي فأنتم الأكثر احتكاكا بمشاكل الجماهير والأوثق صلة بها والأقدر على التعبير
عنها صياغة وتقينا .

أيها الاخوة :

ليكن التوفيق معكم في كل ما تبدلونه من جهد ، وليكن الله مع أممتنا العربية
تأييدا ونصرا .

والسلام عليكم ورحمة الله .

أنتم

المسؤولون

عن حماية الثورة

● أتركوا الماضي واعطوا لأهداف الثورة :

أخواتي :

أحييكم واشكر لكم هذه الفرصة الطيبة التي جمعتني وإياكم وفي الحقيقة اننا نحتاج الى لقاء وإلى تفاهم وإلى معرفة ، ولهذا اللقاء فوائد ولهذا التفاهم وتلقى المعرفة أثره .

واني أقول لكم في هذه المناسبة اننا نشعر بالمسؤوليات الكبرى التي القيت على عاتقنا ، واننا نشعر في نفس الوقت أن كل فرد من أبناء هذا البلد يجب عليه أن يتحمل نصيبه من المسؤولية ، فلذلك نرحب باللقاء ، لكي يشعر الجميع أن المسؤولية ملقاة على عاتقهم ، وأن يحس الجميع أن الثورة ثورة الجميع وليست ثورة فرد ، لأنها تمثل أهداف الوطن وآماله ، ولهذا انتهز هذه الفرصة لأقول لكم أن هذه الثورة ثورتكم أنتم وليست ثورة الجيش لأنها قامت من أجلكم ، ومن أجل أبنائكم ، ولهذا فأنتم المسؤولون عن حماية هذه الثورة ، والإرشاد عن أهدافها ، حتى يشعر كل فرد أن هذه الثورة قامت من أجله وحتى يعلم كل فرد ماذا كان الحال في الماضي وإلى أي طريق تسير هذه الثورة في المستقبل .

أن كل فرد منكم يستطيع أن يساهم بالإرشاد لأهداف هذه الثورة ، ولهذا يحس كل منكم أن هذه الثورة ثورته ومعقد آماله وآمال أبنائه ، وأنه إذا أيدها فإنه يحقق آماله وأنه إذا عارضها فإنه يقضي على مستقبل أبنائه وأهله ، هذه الآمال التي كنا نعتقد أنها خيال في الماضي قد حققتها لنا الثورة .

لو كانت هذه الثورة ثورة فرد ما استطاعت أن تشق طريقها أو تسير نحو أهدافها وكلنا يعلم العوامل التي تحاول دائما هدم كيان هذا الوطن ، وكلنا يعرف أعداء الوطن والأطماع التي تحيط به من كل جانب وأن الطمأنينة لم ترفرف على بلادنا وقتنا طويلا ، وماذا كنا عليه في الماضي وماذا نطلب الآن .

فعلينا أن نعمل وأن نلقى آثار الماضي خلف ظهورنا ، حتى نحقق ما قامت من أجله هذه الثورة وهو تحقيق العدل والمساواة والعزة والكرامة والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب الزعيم الراحل في ساحة الحكمة الشريعة في الاحتفال الذي أقامته نقابة المحامين الشرعيين تكريما للرئيس ورجال الثورة في ١٣ يونيو سنة ١٩٥٤ م .

كثيرون

س يحملون الرسالة

اخسواني :

حينما بدأت الكلام اليوم بال مؤتمر الشعبى فى ميدان المنشية ، بل بالأحرى قبل أن أبدأ الكلام سرح بى الخاطر الى الماضى فتذكرت الأيام الغابرة عام ١٩٣٠ ، وكنت ابلغ من العمر اثنى عشر عاما تذكرت كفاح الاسكندرية ، وأنا شاب صغير ، تذكرت هذا الوقت وأنا أشارك مع أبناء الاسكندرية فى كفاحهم ضد الظلم وضد الطغيان وضد الاستعباد ، أهتف معهم لأول مرة فى هذا الميدان بالذات بالحرية وأهتف معهم لمصر تذكرت كيف أطلق الاستعمار رصاصه على الشباب الحر الشاثر .. تذكرت الذين استشهدوا من حولى وذكرى الذين نجوا وتذكرت أنى نجوت من رصاص الاستعمار .

تذكرت أنه قد نجا من هؤلاء شباب صغير أحس بالحرية وآمن بها وقرر أن يكافح وأن يناضل فى سبيل الحرية التى كان يهتف بها ، وكان يشعر بها . تذكرت هذا اليوم فى مطلع حديثى الى مواطنى أبناء الاسكندرية فى هذا الميدان بالذات حيث أطلقت علينا يد القدر والخيانة الرصاص .

ماذا تعنى هذه اليد ؟ لقد خرج جمال عبد الناصر من بين الذين نجوا عام ١٩٣٠ من رصاص الاستعمار والاستبداد واستطاع أن يحمل المشعل مع أبناء هذا البلد ليحقق لهم الحرية التى كان يهتف بها صغيرا ، والتى كان يؤمن بها صغيرا .. نجا فى ذلك العام ليقوم بدوره الذى فرضه عليه القدر فى سبيل حمل الرسالة وأداء الأمانة . وإذا مات جمال عبد الناصر فى هذا البلد كثيرون سيحملون هذه الرسالة ويؤدون هذه الأمانة حتى تتحقق الحرية وتناكد العزة وتتحقق الكرامة .

اخسواني :

يا أهل مصر ، لقد ذقتم طعم العزة وطعم الكرامة فليعلم الخوثة أن هذا الوطن الذى صار الى عز بعد ذل والذى رفع رأسه بعد أن حشاها طويلا ، هذا الوطن الأبى لن يعود الى الوراء أبدا . وستحملون انتم الرسالة وستؤدون الأمانة من أجل وطنكم ومن أجل أحفادكم .

اننى أومن ايمانا قاطعا بأنه سيخرج من صفوف هذا الشعب أبطسال مجهولون يشعرون بالحرية ويقذسون العزة ويؤمنون بالكرامة فإذا مات جمال وإذا استشهد جمال فأنا متأكد من أن العزة باقية وأن الكرامة باقية وأن الحرية التى كسبتها لن تضيع أبدا . نبني مصر بناء قويا راسخا ، حتى نحقق لأبناء مصر حرية وعدالة اجتماعية .. لكى يشعر الجميع بالعزة والكرامة والله ولى التوفيق .

فسيروا يا اخوانى الى الامام وليؤمن كل منكم بنفسه وأخيه ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطاب الزعيم الراحل مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالعظلة الكبرى التى أقامها المعامون الوطنيون فى الاسكندرية تكريما لبطل الجلاء وأخوانه قادة الثورة والتهنئة بِنجاحه .

المحامون العرب

ممشلو الوعي

تحدث الرئيس الى أعضاء الوفود عن وحدة العرب وحريتهم • وفيما يلي كلمة الرئيس :

فرصة سعيدة أن اجتمع بمكتب مؤتمر المحامين العرب ، وكما قال أحد الاخوة الآن فالمحامين العرب ممثلو الوعي زى ما قلتوا فى كلمتكم فى افتتاح المؤتمر . المحامى مش يدافع بس عن القضايا فى المحاكم لكن المحامى يدافع عن كل قضية ، لأنه يدافع عن الحق والرعاية المطلوبة هى رعاية المحامين العرب لقضية القومية العربية وقضية التحرر العربى وقضية الوحدة العربية ، واحنا لما بنقول الوحدة العربية برضه أعود وأكرر ان احنا ما ندخلش فى نواحي دستورية . قد تكون النواحي الدستورية سببا للفرقة العربية اكثر مما تكون سببا للوحدة العربية اعنى بالوحدة العربية اللى هيه فى الدار البيضاء ، تجاه العربى الموجود فى عمان ودى لمستها وانا فى زيارتى للدار البيضاء وكانت حاجة تمس قلب اى انسان ان نسمع العربى فى الدار البيضاء يهتف بتحرير عمان ويهتف بتحرير فلسطين ، فاذن هذه هى الوحدة العربية اللى بنادى بها طوال عمرنا واللى خلقنا ونشأنا ونحن نسمع المناداة بها .

ليس معنى الوحدة العربية أبدا ان تكون وحدة زعامة ، وليس معنى الوحدة العربية أبدا ان تكون اجبار اى شعب أن يقبل اى اسلوب من الأساليب الدستورية ، ولكن الوحدة العربية أكبر من هذا بكثير ، الوحدة العربية هى أعلا مراحل الوطنية العربية ، واحنا النهارده بنمشى ونسير فى الوطنية العربية للتحرير الاجتماعى والتحرير السياسى ، وأول ما قابلتكم النهارده بأقول أرجو انكم تكونوا حققتم حاجات أخرى غير القرارات ، وأقصد بهذا التعارف والتقارب والتلاقى ، لان ده يمثل معنى كبير من معانى الوحدة العربية ، اما القرارات ، اذا كان المؤتمر ينتهى بقرارات حتى يجتمع المؤتمر القادم ، ما بتدش أبدا التأثير المطلوب ، أما اذا التقت القلوب ، وتعارفت النفوس ، وخرجتم من هذا المؤتمر وهذه المؤتمرات بمحبة تجمعكم بعضكم ببعض فى البلاد العربية بتكون هنا النتيجة الكبرى ، ممكن يكون لها اثر فى مستقبلنا كله ، واى عمل بسيط ممكن يكون له اثر كبير جدا ...

والوحدة العربية التى نتمناها هى الوحدة التى تبني على الحرية وعلى الاستقلال ...

الاستقلال السياسى والاستقلال الاجتماعى ، والوحدة العربية هى تعبير واسع شامل عن الوحدة ، اى التضامن ، اى الاخاء ، ولكن زى ما قلت اذا دخلنا فى التعبيرات الدستورية قد نفترق ولا نتفق ، ويجب ان نتفق على الأساس ، وبهذا نستطيع فعلا أن نبني قوانا ، ونستطيع أن نمنع أعداءنا من أن ينفذوا بيننا ، ونستطيع فعلا أن

نحقق الوحدة الحقيقية اللى بنهدف اليها ، ونتجنب الفرقة ، ونتجنب طعنات اعداءنا اللى حاولوا دائما أن يفرقونا ...

أنتم المحامين أقدر الناس طبعا على تفسير هذا للرأى العام ، وتفسير هذا للناس ، وأنا زى ما قلت لكم انتم لكم فى هذا القيادة من الناحية الثقافية ، والأمة العربية اعتمدت عليكم دائما فى أن تتقدموا الصفوف فى قضاياها الوطنية ولا زالت تعتمد عليكم فى سبيل تدعيم استقلالها واستكمال استقلالها ، وفى سبيل وحدتها الحقيقية التى يحاول الأعداء أن يقضوا عليها ، والتى يحاول الأعداء أيضا أن يعكسوها لتكون فرقة وحروب وبغضاء ، وكلنا نعرف طبعا على كل هذه الأساليب التى اتبعت ، والتى تتبع ، والتى ستتبع ، لأن وحدة العرب معناها قوة العرب ، وإذا قلت وحدة العرب لا أقصد أبدا وحدة فى سبيل خدمة الاستعمار ، لأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة فى خدمة الاستعمار ، ولكن الوحدة التى أقصدها هى وحدة مبنية على الاستقلال السياسى والاستقلال الاجتماعى والحرية السياسية والحرية الاجتماعية ...

أما الوحدة لخدمة الاستعمار فدى طبعا خارجة عن الكلام اللى أنا باقوله ، لا يمكن لأى وطنى أبدا أن يقبل الوحدة لخدمة مصالح الاستعمار ، وأرجو أن يكون مؤتمرهم القادم ، وقد تحققت آمالكم فى القرارات اللى أنتم عملتوها ، وإذا ما تحققتش كلها ، أو تحقق جزء منها ، يبقى المؤتمر اللى بعده يكون أيضا فرصة تدفعوا دائما هذه القرارات ...

واشكركم وأرجو لكم التوفيق ..»

ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن ان يقود التطور ، وان يشق طريقة بعقيدته الوطنية الى غره الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكي يشرق فجره ، ومن حسن الحظ ، ان حصيلة التجارب الثورية لوطننا قد خلقت الآن ظروفنا يمكن معها للديموقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ومن الاستغلال الداخلى ان تحقق وجودها الفعلى والحيوى .

جمال عبد الناصر

الطريق إلى وحدة القوى الثورية

اعتقد أن المؤتمر كان له فوائد كبيرة جدا .. والفائدة الأولى أن عناصر من جميع الدول العربية تلتقى مع بعض ، والناس التي في الاقطار العربية المختلفة بتبادل الأفكار ، وطريقنا الحقيقي ماهواش طريق سهل .. طريق الناس التي عايزين يكونوا مستقلين ١٠٠ ٪ ، والناس التي عايزين يحققوا الوحدة .. ويرفعوا راية القومية العربية ..

في الحقيقة أنا اتكلمت أساسا على وحدة القوى الثورية ووحدة القوى التقدمية او القومية .. ممكن نسميها تجاوزا .

هو في ناس كثير بيتساءلوا لماذا لا أتدخل أنا في هذا الموضوع .. الحقيقة اني أنا لا يمكن اني أنا أتدخل في هذا الموضوع ، وحتى اذا فرضت حل من الحلول على الناس بدون قناعة فالحل ده سينفرط ..

اذن الثوريين أنفسهم والقوميين أنفسهم هم التي عليهم يحلوا هذا الموضوع .. وفي ناس كثير كانوا قالوا لي اني أنا لازم أتدخل شخصيا وأقول الصيغة ..

النقطة الثانية التي أنا أقولها اني أنا ماقدرش أقول الصيغة .. الناس التي عايشين حياتهم وظروفهم هم التي يقدروا يعملوا هذه الصيغة .. في أي بلد عربي وكل بلد عربي له أيضا ظروفه المحلية .

وإذا نادينا بالوحدة يجب ألا ننسى هذا ، وإذا نسينا الظروف المحلية والاختلاف في العادات والطباع والبيئة والنشأة إلى آخره والتاريخ .. نبقى بنغلط غلطة كبيرة جدا .

أنا بنادى بالشئ الذي أناشأه ضروري في هذه المرحلة ولكن لا أستطيع أن أجد له الحل السليم وحدي ولا أستطيع أن أبشر هذه العملية بنفسى .

الثوريين العرب والقوميين العرب والوطنيين هم التي يقدروا يصلوا إلى الصيغة مع بعض والا مايقوش لا ثوريين ولا قوميين ولا تقدميين .. لأنهم اذا بقوا ذاتيين وكل واحد اتكلم عن ذاته ، بتبقى العملية تجارة وليست بأي حال من الأحوال ثورية ولا قومية ولا وطنية .. وإذا كانوا الثوريين العرب التي ييسموا أنفسهم ثوريين عرب مايفدروش يوصلوا إلى حل اذن هم مش ثوريين ولازم المرحلة تتعدهم .

أما افتعال أي شئ بالدات في أي بلد عربي فلن يحل أبدا أي حل سليم نستطيع أن نفتعل ، ولكن ما هي نتيجة الافتعال ، يكون البناء بيتهاوى ، كل واحد بيكون متربص ينتظر أي فرصة مشان يهد هذا البناء .



الرئيس يلتقي بأعضاء المكتب الدائم لاتحاد الحامين العرب في ٨ من مارس ١٩٦٧
والى يمين سيادته الاستاذ أحمد الخواجة نقيب الحامين ورئيس اتحاد الحامين العرب

فخير لنا ان احنا مانعملش حاجة احسن من احنا نوهم انفسنا ان احنا عملنا حاجة ، وفي الحقيقة نكون مابنيناش شيء .

الظروف النهاردة بتفرض علينا هذا .. المعركة الضاربة الموجوده بتعرض علينا هذا .. اللى بيدور تفكيره حول ذاته وبس وحول وضعه .. مع تنكره لكل الاوضاع العربية والمسالمة الموجودة .. يبقى لا هو ثورى ولا هو قومى ولا هو وطنى ولا هو تقدمى .. يبقى مافيش فايده فيه ، بالعكس حتى اذا دخل بىكون باستمرار مشار تفيض عوامل من العوامل المعوقة .

وما هى الوحدة .. ده برضه موضوع مهم .. جدا .. لان لما نقول وحدة الثوريين العرب ده بعبير صعب جدا .

بنقول الوحدة .. وحدة الثوريين ووحدة القوى الثورية .. ان ساعات الالتقاء بينتج عنه وحدة ، لان وجود الاختلاف يسبب باستمرار تعويق فى السير وتعويق فى التقدم وعدم بلورة أمور لان فيه خلاف .

اذا حصل انشقاق بهذا الانشقاق فى الحال بيبقى وحدة .. لان اما الجزء المختلف يمشى .. الجزء اللى باقى الجزء الاكبر اللى باقى ، بيبقى متوحد فكريا ومتوحد فى عقيدته وايضا الثقة تجمع بينه ، اذن الانشقاق قد تتولد عنه وحدة .

فاحنا النهاردة عايزين مش بالانشقاق نولد وحدة ، لا .. ده احنا عايزين من اطراف مختلفة نولد وحدة .. لان اسهل قوى لما يكون عندك مجموعة منظمة ومختلفة انك تشقها وتقسّمها قسمين .. فالقسم الاول توحد والقسم الآخر توحد .. بهذا يبقى يسبب وحدة وده حصلت فيه وحدة ..

لكن النهاردة لما يكون فيه قوى مختلفة ماير توحدنا ، زى عملية تفتيت الدرة ثم عملية تجميع الدرة ، هم وصلوا الى تفتيت الدرة لكن لم يصلوا الى الآن الى انهم بعد مايفتتوها يجمعوها تانى ..

قد تكون عملية التفتيت اسهل كثيرا من عملية التجميع .. وفي التاريخ السياسى كله بالنسبة للعالم كان من السهل قوى ان الاحزاب تنشق .. لكن مش من السهل قوى ان الاحزاب تتوحد .. الحزب تلاقية بعد كده بيبقى حزبين وثلاثة واربعة وخمسة الى آخره .. كان عندنا فى مصر الامر بهذا الشكل .. لكن من الصعب انك تعمل حزبين حزب ، او ثلاث احزاب حزب ، او تعمل اربع احزاب حزب .. انا بقول هذه الامثلة علشان نعرف معنى مدى الصعوبة لما نتكلم على وحدة القوى الثورية .. فهى عملية صعبة .

● وحدة القوى الثورية تتحقق فى عدة اشكال :

اذن وحدة القوى الثورية ممكن انها تيجي فى عدة اشكال ومش ضرورى أبدا نصمم على الوحدة بصفاتها المطلقة ، اللى هى الوحدة ، اللى هى الدمج والتوحيد الكامل لان انا فى رأى ان هذا الموضوع عسير قوى الوصول اليه .

قد يكون من الاسهل ان نبتدى بنوع من الجبهات او عمليات بهذا الشكل . ودى بتوصل فى المستقبل الى نوع من التفاهم لمواجهة القوى المضادة الموجودة فى العالم العربى .

مضى هذا ايه .. معنى هذا بنقول ان الجبهة هى اللى ممكن تكون مدخل لكل الافكار اللى بتجول برؤوسنا . لان عملية التوحيد بمعنى التوحيد قد تكون عملية عسيرة وقد تكون عملية صعبة بل قد تكون اذا قامت تلقائيا عملية مصطنعة لان ده برضه حيكون تابع لده وده ايضا حيكون تابع لده .

بعدد احنا بالذات ، بالنسبة لنا ، احنا مالناش فروع لنا بره ابدأ .. يعنى احنا من الاول اخذنا على نفسنا هذا المبدأ .. مايقاش فرع لنا فى منطقة أو فى قطر من الاقطار . ولكن احنا مستعدين نتعاون مع كل الوطنيين التقدميين فى العالم العربى نحو قضية الوحدة . وعلى هذا الأساس بيكون ممكن يكون فيه لقاءات ويكون فيه انسجام فى العمل ويكون فيه التخطيط ويأخذ ايضا سيره الطبيعى .

● وحدة القوى الثورية ليست عملية شخصية :

طبعاً بالنسبة للقيادة وده الموضوع اللى احنا باستمرار بنطعن فيه ، ان احنا هايزين نعمل امبراطورية أو ان احنا بنطمع فى كذا وان عبد الناصر عايز يعمل كذا وكذا .. عبد الناصر فى هذا ليس الا ظاهرة بتأخذ وقتها وتنتهى . لكن الحقيقة اللى بيبقى فى هذا هو المبدأ اللى بنؤمن بها فى كل بلد وفى كل مكان . العملية ماهياش ابدأ عملية شخصية ولا عملية متعلقة بى أنا ، مهما كان كل واحد له عمله وله دوره واحنا - كبشر باستمرار دورنا فى الحياة قصير جداً - يعنى دور اى انسان فى الحياة بيبقى قصير جداً بالنسبة للحياة نفسها وبالنسبة لحياة الناس وحياة الشعوب وحياة الأمم . فده الموضوع اللى بيحاولوا يهاجموا بيه ، فاحنا لازم نثبت الحقيقة .. ان وحدة القوى القومية والقوى التقدمية والقوى الثورية أو القوى الوطنية .. ان هذا العمل فى كل بلد عربى ..

الاخ هنانو تكلم من حلب .. انا شفت حلب وسمعت على حلب . وهو بالذات سمعت عليه كثير ويمكن مالتقيناش مع بعض وقعدنا القعدة دى .. القعدة اللى قاعدينها النهاردة بنقعد مع بعض لأول مرة وأنا باسمع اسم ماشفتوش ابدأ . يعنى وماشفتوش وماقعدش معايا وهو له دوره .. وقد يكون ناس حاسبينه على ويقولوا ان ده بياخذ تعليمات من عبد الناصر والكلام اللى انتم بتسمعوه .. (السيد هنانو : هو مش تعليمات هو نضال) .

الرئيس : لا قصدى اللى بيتقال يعنى ، يعنى أنا أول مرة الحقيقة شفته حفظت شكله يوم مارحت الجامعة وقال لى على اسمه .. أنا اعرف اسمه كويس جداً واعرف هو ايه ودوره ايه لكن شكله ما اعرفوش ماقعدناش مع بعض .. وزى الاخ فيه آلاف فى العالم العربى ، يعنى ايه ، هم أصلاً مناضلين ولهم دور قيادى ، وأنا بالذات طبعاً بيبقى عندى جاذبية نحوهم وشعور نحوهم رغم انى أنا ماحصلش تعارف بينى وبينهم ولا قعدنا مع بعض ولا فيه صلة .. صلة ارتباط بينى وبينهم ..

فى كل بلد موجود المناضلين الثوريين ، وده الحقيقة اللى بتخلينى اقول ان الواجب علينا فى هذه المرحلة ان احنا بنعمق النضال وتقوى قيادات هذا النضال ونبلور الأمر امامنا ببساطة ما بنعقدوش ابدأ . احنا هايزين نبقى مستقلين .. ١٠٠٪ ومش هايزين نفوذ استعمارى فى الأمة العربية .. فده الأساس ..

● كل بلد عربى له أوضاعه وظروفه :

وبعددين اما بنتكلم عن الوحدة - الوحدة مش عملية سهلة ابدأ ، الوحدة عملية صعبة ولازم تركيبة الوحدة تكون التركيبه اللى تخلى كل واحد مطمئن على مستقبله ومطمئن على حاضره ايضاً .. طالما بنقول احنا اشتراكية .. مثلاً أنا باقول الأوضاع فى لبنان بتختلف عنها فى مصر ، ولما كان هنا الاخ كمال جنبلاط قلت له انى أنا لو فى لبنان ماعملش اللى أنا باعمله فى مصر ، لان انتم فى لبنان بتستوردوا بألفين مليون ليرة وبتصدروا بـ ٣٠٠ مليون ليرة بتبقوا بتجيبوا الألف وسبعمئة مليون ليرة متنين ماحدش يعرف (ضحك) انتم يمكن تعرفوا .. ده ميركم بأه ..

(أحد أعضاء الوفد من اللبنانيين : الخدمات الغير منظورة) ..

السيد الرئيس : الخدمات غير المنظورة .. فلاشتراكية على طريقتنا بتضييع
الآلاف وسبعمائة مليون ليرة من عندكم (ضحك) فلاشتراكية مهياش أبدا بعني
تخفيض مستوى المعيشة .. الاشتراكية رفع مستوى المعيشة واحنا عندنا
ما بنعرفش السر بتاعكم ده .. احنا ناس هنا في بلدنا فلاحين وبishtغلوا على اتهم
فلاحين .. طبيعي بلد فلاحين وما تقدرش نجيب الألف وسبعمائة مليون ليرة
بالطريقة اللي انتم بتجيبوها بيها ، وانتم توارثتوها عن سنين طويلة ، فاذن احنا
طريقنا لازم نزرع أو نصنع علشان نوازن نفسنا ، تطبيقنا في هذا يختلف جدا عن
التطبيق اللي بيكون موجود في لبنان .

احنا لما نتكلم عن الاشتراكية مفيش داعي أبدا ان اخواننا في لبنان يخافوا من
كلمة اشتراكية ، لأن زى ما بقول لكم أنا لو اتكلم عن لبنان ما اقولش نعمل رقابة على
التقيد مانقولش كده .

لكن طبعا نقول عدالة اجتماعية وكذا وكذا دي مواضيع اخرى وانتم
بتنادوا بيها .

لما واحد يسألني ايه رايتك بالنسبة للبنان ، اقول عايز عدالة اجتماعية ، مافيش
داعي مثلا كذا واحد يبقوا مليونين وكروشهم كبيرة والباقي مش لاقين كذا وكذا ..
اقول ادرسوا فيه ايه في السويد مثلا .. شوفوا كيف يرون الاشتراكية هناك .

فده الوضع لما سألوني مثلا بالنسبة للعراق - انا قلت لهم بالنسبة للعراق ،
لو أنا حخطط للعراق ، أنا بأمم حاجتين بس ، البنوك وشركات التأمين بس .. لكن
ايه بالنسبة للقطاعات الاخرى ، النعو فيها بطيء جدا ، وممكن نوسع المجال
الاشترافي في العراق بأن الدولة تعمل حاجات جديدة والحاجات الجديدة تبقى
ملك الدولة .

أنا معرفتش الى انعمل في العراق ، ولم أعرفه الا من الراديو ، وقيل في العراق
ان احنا اللي عملنا ، كل ده كلام لا أساس له من الصحة ، واقصد من هذا ان كل
دولة لها اوضاعها ، والمطلوب الحقيقة ، حتى نحقق الصيغ المطلوبة ، ان كل واحد
يتنازل عن ٥٠ ٪ أو ٦٠ ٪ من النواحي التكنيكية والنواحي الداتية ، ولم اقل اننا
نتنازل من مبادئنا لأن المبادئ ممكن اجمالها في حاجات محددة .

أما اذا كان كل واحد تشبث بالكلام الذي يقال ، طبعا لن يلتقي انسان بالآخر
أبدا ، وأما اذا تناسول هذه بجزء وذاك بجزء ، ممكن الناس يلتقوا ، ومعرفتنا هي
معركة صعبة الحقيقة ، لأن تحالف الاستعمار مع الرجعية وايضا تحالف الاستعمار
مع اسرائيل يمثل تحدى كبير جدا لكل القوى العربية ، والمعركة النهاردة يتاح فيها
جميع الوسائل والأسلحة والأساليب ..

وطبعا لن يمكن ان يكون هناك وحدة قوى ثورية في الوطن العربي الا اذا كانت
هناك وحدة قوى في كل قطر من الاقطار العربية وهذا يجب ان تعرفه الناس .

كل شيء ممكن ومفيش شيء مستحيل ، وبالصبر والايمان والتعب اى شيء
ممكن أنه يتحقق ، واتمنى لكم عودة سالما ، وأبلغ تحياتي الى كل اخواننا في الوطن
العربي . واتمنى ان احنا نشوف اليوم الذي نلاقى فيه العالم العربي كله مستقل
فعلا استقلالا حقيقيا ليس فيه اى جزء يخضع لنفوذ اجنبى أو فيه قواعد
وشكرا

الرئيس يستقبل : المحامين السودانيين بعد عودتهم من مؤتمر الجزائر

في لقاء الرئيس بالمحامين السودانيين يوم ١٥/٩/١٩٧٠ قال لهم :
في سنة ١٩٥٤ كان الهم هو أن يحصل السودان على استقلاله ، وأن يخلص من
آثار الاستعمار الانجليزي .
ولم يكن مقبولا أن توضع قضية وحدة النيل في مواجهة قضية استقلال
السودان .
ان استقلال السودان هو الذي يمكن الشعب السوداني من تقرير مصيره بإرادته
الحرّة . واختيار الحكم الذي يرضيه آجلا وماجلا .
وكنتم واثقا انه لابد ان ياتي يوم يتمكن فيه الشعب السوداني من اقامة
حكم وطني .



الرئيس يستقبل أعضاء وفد المحامين السودانيين يقدمهم لسيادته
الاستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب .



السيد الاستاذ احمد الخواجه نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب
يقدم للرائد العظيم الدكتور عقيل احمد عقيل نقيب المحامين السودانيين



امام السيد الرئيس يتحدث احمد الخواجة عن مؤتمر المحامين العرب بالجزائر



الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل وفد المحامين السودانيين وقد وقف الى يمين
مسيادته الاستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين ورئيس اتحاد المحامين العرب

وفي هذه الحالة لا يستطيع احد ان يمنع فكرة الوحدة لانه لا يمكن الاستعمار
ان يمنع الوحدة المصرية بين الشعبين الا اذا اكره احدهما على الهجرة وهو امر
غير ممكن . لان الناس في السودان ومصر فلاحون مرتبطون بالارض طيبون حريصون
على تحقيق الكرامة والعزة لوطنهم ولانفسهم وهم مرتبطون طوال التاريخ ارتباط
البلدين بالفعل .

وهذه الحقيقة هي التي تفرض قيمها ايضا على المثقفين .

وعلى نقابتي القاهرة والخرطوم ان تقيما علاقات ثنائية - من الواقع - تعبران
فيه عن امل الجماهير في تحقيق سيادة القسانون ، في ايجاد قانون الثورة ، الذي
يحمي حرية المجتمع وحرية الفرد .

ثم افاض سيادته الحديث عن واقع العالم العربي ، والاسباب الحقيقية لعدم
قيام الجبهة الشرقية ، والمزايدات التي تجرى في الساحة العربية .

وكانه رحمه الله كان يقرأ كتابا مفتوحا ، كل الذي قاله ، شهدت عليه الاحداث
بعد يومين ، فتصدى لها البطل كمادته يحفظ الدم العربي من الاقتتال ليوفره
للقتال .

وتوقف قلب الشهيد البطل يوم ١٩٧٠/٩/٢٨ بعد ان حقق ما ارادته امتنا
حينذاك واعظم ما فيه ان اقواله وافعاله كانت تجسيدا للقاء ثوري قيادي مستم
بينه وبين الجماهير .

الديموقراطية الاشتراكية لسيت عملية تنفيس ، وانما
الديموقراطية الاشتراكية هي ارادة تغيير .. لسيت حق في
الشكوى ، ولكنها واجب بالعمل .
علينا ان نغير النظام الذي ورثناه . لابد من ذلك في كل
المجالات .

جمال عبد الناصر

الحامون ينفون جبر الشّاهر



نقابة المحامين للقائد الراحل

ان المحامين وقد اذهلتهم الفاجعة وصدمتهم الكارثة بكل الاسى والحزن العميق
يسعون الى الأمة العربية والعالم اجمع قائد هذه الأمة وزعيمها البطل الذي نذر حياته
مكافحا مناضلا من أجل قضايا التحرر الوطني والسلام .. والذي ظل يبذل من
ذات نفسه وروحه صامدا ثابتا كأصلب ما يكون الرجال حتى سقط شهيدا في ميدان
الكفاح والنضال ..

ان المحامين الذين آمنوا دوما بعبد الناصر قائدا زعيما وبثورته من أجل تحقيق
اهداف الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة يعاهدون الله وشعبنا البطل
الصامد والأمة العربية المناضلة ان يظلوا جنودا أوفياء لمبادئ ثورته الرائدة .. ان
عبد الناصر حتى لم يمت في مواجهة الصهيونية والاستعمار صامدا معنا بكل تراثه
على خط النار .. حتى بكل ما قدم لشعبه في معركة البناء على طريق الانتصار ..

ويدعو المحامون الى وقوف الشعب العربي في كل مكان في وحدة وطنية وقومية
تحقيقا للرسالة الخالدة التي عاش من أجلها الزعيم واستشهد في سبيلها ..

احمد الخواجة

نقيب المحامين

نعي وعهد



مسيرة المحامين الى قبر الرئيس

ان المحامين الذين حملوا وراء القائد العظيم اعلام الحرية والاشتراكية والوحدة وتفكرونها ويبشرون بها ويناضلون في سبيلها - وقد هزتهم الفجعية بوفاة زعيم امتهم وقائد ثورتهم وفيلسوف رسالتهم - يسجلون في اول يوم عمل بعد الفجعية في محاضر جلسات المحاكم ، باعتبارها الوثائق الرسمية المثبتة لحياتهم ، انهم على درب عبد الناصر سائرون ، وانهم في سبيل حرية الوطن وتحرير المواطن ووحدة امتهم العربية مناضلون ، رسالة باقية يحملونها حتى آخر رمق في حياتهم ليحققوا اسمى ما استهدفه القائد العظيم ، تحقيقا لسلام عادل يظل البشرية كلها ، من خلال تعاون دولي ، بين كل القوى الشريفة في العالم ، يزول به البغى والظلم ، وتحقق به للانسان في كل مكان وزمان امنه ورفاهيته . وعاش عبد الناصر حيا في قلوبنا وعلى ارضنا ، وعاشت الناصرية اسلوبنا ووسيلتنا ورسالتنا ، وبقيت مرفوعة اعلام الحرية والاشتراكية والوحدة .

احمد الخواجة

نقيب المحامين

سجل المحامون هذا البيان في كاتبة معاصر جلسات المحاكم صباح يوم السبت الثالث من اكتوبر ١٩٦٠ الموافق الثاني من شعبان ١٤٢٦ هـ

المحامون

يدعمون استمرار مسيرة الثورة

ان المحامين الذين وقفوا دوما وراء عبد الناصر زعيم امتهم وقائد ثورتهم وفيلسوف ومصلتهم ، يقاومون الاستعمار والاستغلال ، والتجزئة ويرفعون اعلام الثورة العربية اعلام الحرية والاشتراكية والوحدة .

ان المحامين الذين حملوا هذه الاعلام ، مباهين بما انجزته ثورتهم في سبيل تحرير ارادة امتهم ، فخلصت للجماهير السيطرة على سلطة الحكم وسلطة الانتاج ، لانها اصبحت سلطتهم لا يشاركون فيها مستعمر ولا مستغل .

ان المحامين الذين يؤمنون بان امتهم وراء قائدها العظيم جمال عبد الناصر وقفت ولا تزال تقف في معسكر الشعوب معسكر الحرية والسلام القائم على العدل ضد الاستعمار والصهيونية .

ان المحامين وهذا هو ايمانهم ، وتلك هي ثورتهم يعلنون انهم مع جماهير امتهم مع كل قوى الشعب العامل مسئولون مسئولية مصر عن ان تظل اعلام ثورتهم مرفوعة ، وان تظل الثورة مستمرة استمرار الحياة .

واذا كانت ارادة الله التي لا راد لها قد استردت الى رحابها من مقدمة صفوفنا الزعيم العظيم الذي اثرته الامة كلها بكل المحبة والتأييد وودعته وهي تعلن له وللعالَم كله عزما واصرارها على ان تظل اعلام الناصرية مرفوعة .

فان المحامين تأييدا لعهد الشعب وهو عهدهم يعلنون تبنيهم لكل ما ورد بتقرير اللجنة التنفيذية العليا وبيان اللجنة المركزية وقرار مجلس الامة بترشيح السيد انور السادات رئيسا للجمهورية والبيان الذي القاه سيادته امام مجلس الامة ويؤكدون :

اولا - انهم مع جماهير امتهم مسئولون عن دعم مسيرة الثورة وحمايتهم والمحافظة على وحدة امتهم ضد الاستعمار والصهيونية .

ثانيا - انهم يدعمون بكل القوة والتأييد تنظيمهم السياسي المثل لتحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسخين الوطينية باعتباره السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة علم قيم الديمقراطية السليمة .

ثالثا - وانهم يدعمون كافة المؤسسات الدستورية والشعبية التي قامت بنضال الجماهير وبارادتها الحرة لتعبر عن الثورة واستمرارها .

رابعا - انهم بوصفهم رجال قانون مسئولون - حماية للشرعية الاشتراكية - عن دعم سلطة هذه المؤسسات السياسية والدستورية وتعميقها والدود عنها لانها وحدها الممثلة لسلطة تحالف قوى الشعب العامل الممثلة للشعب .



الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين يسجل مراد المحامين لأسرة الراحل العظيم

خامساً - وإنهم لذلك كله مسئولون مع جماهير الشعب عن تحقيق كافة الاهداف التي ألزمت ثورتنا نفسها بها وهي :

- ١ - مواصلة النضال من اجل تحرير كل الاراضي العربية المحتلة والحفاظ على حقوق شعب فلسطين .
- ٢ - الحفاظ على المكاسب الاشتراكية التي تحققت لجماهير شعبنا والمضي في طريق اتمام التحول الاشتراكي .
- ٣ - العمل المستمر في سبيل وحدة الأمة العربية .
- ٤ - التمسك بسياسة عدم الانحياز تحقيقا لحریتنا والسلام وللتقدم .
- ٥ - دعم حركة التحرر الوطنية باتجاهها التقدمي الاشتراكي .
- ٦ - استمرار التعاون مع كل الشعوب الصديقة والمعينة للسلام ولا سيما الشعوب الاشتراكية وعلى رأسها شعوب الاتحاد السوفياتي ، مقاومة للاستعمار وتحقيقا للسلام .

بهذه المبادئ جميعها ، سوف تستمر اعلامنا مرفوعة ، ومن اجل استمرار ثورتنا سوف نقول مع جماهير الشعب نعم يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٧٠ لأننا بها نقول عاشت الجمهورية العربية المتحدة على طريق العزة والحرية والتقدم ، على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة على طريق عبد الناصر .

أحمد الخواجة
نقيب المحامين



المحامون امام قبر الرئيس



المحامون على قبر الرئيس



اتحاد المحامين العرب للرائد والقائد الراحل

استشهد عبد الناصر في المعركة فلنخلد مبادئه ومثله وأهدافه

الى الأمة العربية جمعاء

الى كل المقاتلين في معركة أمتنا المصرية

الى كل المناضلين ضد الاستعمار والصهيونية ..

الى كل المكافحين من أجل قضية الحق والحرية والسلام في العالم

الى كل الجماهير العربية في معركة الحرية والاشتراكية والوحدة

ينمي اتحاد المحامين العرب القائد والرائد الرئيس جمال عبد الناصر
الذي سقط شهيدا وهو يقود كفاح أمته في ذروة معركتها المصرية لقد ماش
عبد الناصر مكانها من أجل قضية أمته

مناضلا في سبيل عزتها وكرامتها وتقدمها ووحدتها

أميننا على حقوقها ونضالها وثورتها وجماهيرها وأهدافها

مقاتلا من أجل الحق العربي المقتصب في فلسطين داعما لثورة أبنائها العادلة
ولحقهم المشروع في العودة والتحرير

نصيرا مخلصا لقضية الحق والحرية والسلام لكل الشعوب

أبا وقائدا ورائدا لجماهير امتنا العربية التي آمنت بقيادته وحكمته وإخلاصه
وكافحت في ظلها من أجل النصر والتحرير

ولقد استشهد القائد في خضم المعركة الدائرة من أجل هذه المثل والمبادئ
والأهداف وسقط الرائد في الساحة وهو يرددها ويحمل رايتها عالية خفاقة
... لقد أعطى عبد الناصر أمته كل قلبه وفكره وجهده وأعطاهم أخيرا روحه وجسده
فاستحق منها التقدير والخلود

فالى الأمة العربية جمعاء حكومات وشعوبا وجماهير

والى كل الشرفاء في العالم

فلنكفكف الدمع .. ولنعمل جميعا على تخليد ذكرى القائد الشهيد بتخليد مثله
ومبادئه وأهدافه ..

ولنوقف البكاء والنحيب .. ولنسارع صفا واحدا الى أخذ الراية واستئناف
النضال وخوض المعركة ..

ولنطرد الصدمة ونبعد الدهول .. ولنواصل الكفاح من أجل تحقيق رسالة
الرائد عبد الناصر .. ومواصلة كفاحه وتحقيق أهدافه بالنصر والتحرير والوحدة ..

الخلود للقائد العظيم عبد الناصر

والمجد والنصر لرسائله وأهدافه



الناصرية: نظرية ومنهج

الأستاذ ماهر محمد علي الحامى
عضو مجلس نقابة المحامين

حال حياته ... ترددت في أعطاف العالم العربى وجنبت الدنيا بأسرها كلمة « الناصرية » تعبيرا عن المفاهيم الجديدة المجيدة التى أثرى بها جمال عبد الناصر واقعنا الوطنى والقومى والانسانى .

أما هو ... فبالرغم من ذبوع وشيوع « الناصرية » بدلالاتها كمذهب جديد فى المعتقد الدولى يختلف عن غيره من المذاهب غاية ووسيلة ... فلقد كان الزعيم لا يجنح الى ترديدتها أو تبني استعمالها لأنه كان يهتم بالمسميات دون الاسماء والجوهر دون المظهر والمضامين دون الأشكال ... وكان أيضا - وهذه حقيقة - يزهّد فى أن ينسب مذهبه اليه تواضعا منه شأن كل زعيم تكاملت فيه سمات الزعامة الحقّة .

ولعلنا اليوم - بعد رحيله - فى أمس الحاجة الى نظرة تتأمل فيها نظراته ونهجه فى مواجهة التحديات العديدة التى تصدت لمسيرة ثورتنا بقيادته ...

حرى بنا أن نتعرف على « الناصرية » نظرية ومنهج .. وهذا أمر ليس باليسير فى تقديرى ، لأن ذلك يحتاج الى تقص وتقنين وتحليل يستطيل أمده ويتعين أن تتضافر فيه هذة جهود .

ومع ذلك ، فمن حقّه علينا ... وواجبنا حياله ... أن لا نقف عند حد أن تنفطر قلوبنا كمدا عليه ، وقد انفطرت ... أو عند حد تأيينه بكلمات داعمات بالأسى أحياء للذكراه ... وهى حية خالدة بلا ريب ... وإنما مسئوليتنا أن نكرم ذاته أبان رحيله كما كنا دائما نكرمها ونكرمها حال حياته بيننا .

وعندما نقف فى - عجالة - على طرف من « الناصرية » نظرية ومنهجنا إنما نضع عبد الناصر - بما خلف - حيا بيننا ... وبالعرض الذى نطرحه فإنا نفتح بابا ... بل ابوابا أمام المجتهدين لتقصى « الناصرية » وتحقيقها والسير فى دروبها السديدة الرشيدة .

وسوف يقتصر بحثنا على وضع بعض العلامات والدلالات التى تتميز بها الصورة بمقوماتها التى تجعل الناصرية متغايرة عن غيرها من النظريات والمناهج الفلسفية والسياسية .

● نصدّر عن واقعنا :

ولعل أول معالم تلك الصورة ... أن عبد الناصر قيما كان يصدر عنه ومنه إنما كان (ينبع من واقعه) ... واقع أرضه وبلاده وصوالحها الاقتصادية وقيمها المعنوية فى المقدمة ذلك دون تصادم أو افتيات على حقوق غيره ... فلم يستورد نظاما سياسية ولم يصدر أيا منها وإنما تشيبت بالخطى وبالقيم التى تلائم ظروف واقعنا .

وتاريخنا ومستقبل أيماننا . باعتبار أن متطلبات الجماهير وخاصة الاقتصادية منها ، هي التي تحدد مسار حركتها السياسية ، إذ أنه كان يرى :

((أنه من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية)) .

● لا عزلة ولا انعزال :

ومع ذلك فلم يكن يصد نفسه أو وطنه عن تراث الحضارة وتجارب الإنسان في كل مكان ، لأنه كان يؤمن .

((أن مشعل الحضارة انتقل من بلد إلى بلد ولكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان)) .

وكان نكره دائما كما قرر :

((فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية يأخذ منها ويعطيها ، ولا يصد عنها بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد)) .

● الشعب أولا والشعب أخيرا :

إن الناصرية تضع الشعب إرادته وطموح آماله ، في صدر أي حركة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ، وعلى قمة أية غاية مستهدفة من العمل الوطني . أو القومي أو الدولي فالشعب هو المعلم . بل .

((أن هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بنور المعلم لطلانه الثورية وإنما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك))

بل حدد موقع جيش الشعب من الشعب منذ ليلة الثورة الأولى :

((أن الثورة التي تفجرت في تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش إلى مكانه الطبيعي تحت قيادة الشعب وفي خدمة أمانه)) .

وكان للشعب مفهوم واضحة معاله في قلب ووجدان عبد الناصر وهو « أرباب المصلحة الحقيقية » . ليس مجتمع النصف في المائة وإنما هو مجتمع ٩٩.٥٪ من جموع هذا الشعب الراخر ومن ثم كانت لأغلبية الشعب من فئات الكادحة بالضنى والعرق مكانها في صدر الثورة وجميع تنظيماتها الشعبية والسياسية .

((أن التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لأبد لها أن تمثل بحق ويعدل القوى المكونة للأغلبية . وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة ، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان)) .

((ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي ، باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها)) .

● الثورة طريق مغالبة التخلف :

ولم ينهج عبد الناصر « الطريق الاصلاحى » التقليدى الوئيد فى معالجة تحديات التخلف الذى يعيشه مجتمع ما قبل الثورة وانما اختار « الطريق الثورى » الانتقضى الذى يغير الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى تغيرا جذريا من اساسه حتى استطاع شعبه « أن يصنع بمقاييس الثورات العالمية تجربة جديدة » .

((ان احتياجات الوطن لم تكن تكفى لترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بالقوائم تسنده واعادة طلائه ... وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بنساء جديدا ثابت الأساس صلبا شامخا)) .

ثم يحدد عبد الناصر الغاية التى تنغياها الثورة كوسيلة لانتفاضة الشعب فيقرر :
((ان الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية ان تخلص نفسها من الاغلال التى كبلتها والرواسب التى أثقلت كاهلها)) .
((والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى ارغمت عليه الأمة العربية نتيجة للفقر والاستغلال)) .

((والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها)) ...

وانتهت الناصرية الى تحديد سمات الثورة الأساسية والرئيسية وهى ان الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى :

((انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والمواقع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدنا ، كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ، ووصولا الى الآمال الكبرى التى تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه)) .

((ان قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها ومدى ما تغير به عن الجماهير الواسعة ومدى ما تعيشه من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل ومدى ما يمكن ان توفره لهذه الجماهير من قدرة فرض ارادتها على الحياة)) .

ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتفاس بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل ، الى ما ينبغى أن يقوم بالامل)) .

● الحرية اولى بخطى التقدم الانسانى :

ان الانسان بلا حريته يفقد قيمة ذاته بل لا يمكن ان ينتسب الى زمرة البشر فالانسان هو الكائن الحر ولذلك تجعل الناصرية « الحرية هى المنطلق لحركة الانسان والمبدأ الأول فى مسيرته نحو التقدم والريكة المتلى لازدهاره » فمن لا يملك نفسه لا يستطيع ان يملك ادنى قدرة على مواجهة اية مسئوليات انسانية .
وليست الحرية معنى ضيقا .

((لقد اصبحت الحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن)) .

((ان العبيد يقدرون على حمل الاحجار واما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم)) .

((ان الحرية وحدها هى أساس المجتمع الحر وهى بناؤه المقدر)) .

والحرية السياسية هى « الديمقراطية » ... والديموقراطية ليست لافتة أو شعارا .

- « ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا » .
- « ان الديمقراطية هي تأكيد لسيادة الشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق اهدافه » .
- والحرية السياسية بالديموقراطية السليمة المستهدفة لا تعيش بمنعزل عن الحرية الاجتماعية والا فقدت ذاتها واضحت عدما .
- « ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال وسيطر عليه يقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملى فوقهم ارادته » .
- « ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات » .
- وضمانات الحرية السياسية والديموقراطية تقوم على امرين :
- « ان حرية الكلمة هي المقدمة الاولى للديموقراطية » .
- « ان النقد والنقد الذاتى من اهم الضمانات للحرية ، وان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح اوضاعه وملاءمتها دائما مع الاهداف الكبيرة للعمل » .
- وسيادة القانون هي الضمان الاخير لها .
- ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية السليمة وبنفس القدر فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .
- كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام » .
- لا حرية سياسية بلا حرية اجتماعية اى بلا اشتراكية :
- لقد اصبحت اشتراكية عبد الناصر وسيلة وغاية وتعنى الكفاية والعدل ولا تعنى الديمقراطية شيئا اذا افتقد المواطن حريته الاجتماعية وخضع للقهر والاستغلال .
- « ان الحرية الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا بفرصة متكافئة امام كل مواطن فى نصيب عادل من الثورة الوطنية » .
- « ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وانما هو يتطلب اولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة » .
- « كذلك فان الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقديما » .
- « فان الاشتراكية هي اقامة مجتمع الكفاية والعسل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة ، مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات » .
- « ان الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين ، انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما او بدون اى منهما لا تستطيع الحرية ان تخلق الى آفاق النصر المرتقب » .

● القيادة الجماعية :

ان الناصرية لا تؤمن بسيطرة الفرد وانما تؤمن بالقيادة الجماعية لانها ضمان وصمام امان وتوكيد للحرية السياسية .

« ان القيادة الجماعية ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وانما هي تأكيد للديموقراطية على أعلا المستويات » .

● تحالف قوى الشعب العامل :

ان عبد الناصر يرفض تسلط الطبقة أو الحزب وابدع نظاما قوامه تحالف قوى الشعب العامل من :

« فلاحين وعمال ومتقنين وجنود ورأسمالية وطنية » .

ليحل الصراع بينها سلميا داخل تنظيم سياسي واحد .

● الأديان ثورات تقدمية :

ان الناصرية في مسيرتها التقدمية تخلصت من مقد التعالي والمغالاة والالحاد فجعلت للقيم الدينية والرسالات السماوية موضعها في ضمير الشعب .

« وان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

« ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان .. وسعادته » .

« ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية » .

● حق الانسان في التملك وصون آدميته وكرامته :

ومن سمات الناصرية التي تميزها عن غيرها من النظم الاشتراكية انها تصون للانسان قيمته وقرائه الروحي والمعنوي وتجعل له حق التملك الفردي فالى جانب ملكية الدولة لوسائل الانتاج عن طريق القطاع العام يقوم القطاع الخاص وملكية الفرد الخاصة .

« ان سيطرة الشعب على أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة » .

« ان التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالاقطاع ان القطاع الخاص له دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ولا بد له من الحماية التي تكفل له اداء دوره » .

ومع الحرص على تملك الفرد تضمن الناصرية الرقابة للشعب ..

« ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي دون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التي لم تولد بعد » .

« ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدتها تجنيدا كاملا لبنساء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاشتراكية يتناقى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل ثم هو يعطل - من غير مبرر حقيقي - امكانيات الوفاء بتطلعاتها المنسقة » .

كما صانت الناصرية للمواطن آدميته :

« ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلة » .

« لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس في جهاز الانتاج » .

« ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل » .

« ان العمل حق ... ان العمل واجب ... ان العمل شرف ... ان العمل حياة » .

هكذا تقوم الناصرية على قداسة انسانية الانسان واعتبارها فيه احد مقومات وجوده لان الانسان وسعادته غاية غايات ما تسعى اليه اشتراكيتنا الانسانية الناصرية .

تلك لمحات وبصمات الناصرية وسماتها في مجال العمل الوطني ... وهي تشكل « البعد الأول » في حركة جمال عبد الناصر كمنطلق « للبعد الثاني » لحركته في نطاق القومية العربية بنعيا للوحدة العربية الشاملة وهذه بدورها زادا قويا وفعالا للتحرك في المضمار العالمى والانسانى والدولى الذى يتمثل فيه « البعد الثالث » للناصرية على المستوى العالمى .

● القومية ... والقومية العربية في مقدمتها خطوة صاعدة في مسيرة البشرية :

لا ريب ان القوميات وتكوينها هي خطوة متقدمة وصاعدة في مسيرة البشرية التي انتقلت من انعزالية الفرد او الأسرة او القبيلة او العشيرة الى الامة بمعناها الواسع التي تستوعب القومية الواحدة متى تتوفر فيها مقوماتها من وحدة اللغة ووحدة للتاريخ ووحدة الأمانى والمصير . فتوحدت ... عاصفة بكل عوامل التفرقة او التجزئة التي تنمو في مناخها تطلعات الاستعمار والامبريالية . والقومية العربية وغايتها الوحدة العربية هي البعد الثانى لحركة عبد الناصر في ثورته الشاملة المتراصة أطرافها .

« فمصر جزء من الامة العربية » .

بتأثر بها وتؤثر فيها .

« ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة في الأرض العربية كلها » .

« وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لامة واحدة مزقتها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها » .

« ان وحدة الهدف لابد أن تكون شعارا للوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية » .

« ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربى سوف يعرض نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

● البعد الثالث للناصرية ... الحياد وعدم الانحياز ... مساندة السلام القائم على العدل :

فدولتنا ليست عادية ولا مستعدية ... ونحن نسالم من يسالنا .. ونعادي من يعادينا ... وتقوم علاقتنا مع غيرنا على ثلاثة :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه في جميع اقنعتة ومحاربته في كل اوكاره .

العمل من اجل السلام لان جو السلام واحتمالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة لرماية التقدم الوطنى .

التعاون الدولى من اجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما انه اصبح في حاجة الى التعاون الجماعى والدولى »

ان شعبنا لم يدخر جهدا في سعيه نحو السلام .

« ان العمل من اجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياة

الاجابى »

ان الناصرية ... نظرية ومنهج :

- تنبع من واقع متطلباتنا المادية وقيمنا المعنوية .
- بفكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ياخذ منها ويعطيها »
- تضع ارادة « الشعب » وطموح آماله هدفا اصيلا .
- بأسلوب ثورى لتغير الواقع جذريا .
- تعتبر « الحرية » السياسية « بالديموقراطية » منطلقا لحركة الانسان .
- والحرية الاجتماعية « بالاشتراكية » كفاية وعدل .
- المجموع فيها قبل الفرد - والقيادة جماعية .
- يفودها تنظيم ثورى يحتوى قوى الشعب العامل .
- تضع رسالات السماء والاديان وقيمها سياجا للتقدم .
- تصون للفرد كرامته وادميته وحقه في التملك .
- تؤمن بالقومية العربية كخطوة صاعدة في تقدم البشرية .
- تقوم على مساندة السلام القائم على العدل .

هذه سمات ودلالات وعلامات ومؤشرات الى ناصرية عبد الناصر وهي ليست طارحة طرحا شموليا كاملا للنظرية والمنهج وانما هي علامات على طريقة ... ليست كل العلامات ... ولكنها بعض منها وقبس من ضوءها ... فان البحر فياض زاخر بثروة وقيم لا متناهية تحتاج الى جهود وجهود لاستيعابها وتبينها ... ان خير ما نركى به روح البطل الراحل ان نجعل الناصرية عهدا وقسما وميثاقا وطريقا نسعى في دروبه لنحقق امجادا ارادها لنا قبل رحيله ووضعها امانة في اعناقنا بعد فراقه .

وقدم دونها دمه وروحه وحياته شهيدا مجيدا فلقد مات وما غاب لتعشن الملايين بمبادئه على مر العصور والدهور .

يا حبيب الملايين

د. سنان عبد الحميد الحميد المحامي
عضو مجلس النقابة

لست اكتب لك ولاء قالقجة فيك اكبر من كل كلمات الرثاء
ومعذرة فالقلم يرتعش من هول المصاب وما عاد طوع البنان
انما هي خفقة قلب من قلوب الملايين التي فطرت حياتك لها واستشهدت من
اجلها ..

انما هي قبضة قلب من ملايين القلوب التي ود كل منها لو اقتدى قلبك الكبير
انما هي لمحة وفاء تقديمها نحن المحامين لمحامي العروبة وقائد نضالها رافع راية
الحق والعدل والسلام ورائد حركة التحرر العالمي ..

انما هو عهد تقطعه على انفسنا نحن المحامين مع الملايين التي احببتها واحبتك ..
عهد ان نظل على دربك سائرون .. في طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ..
لترسم خطاك ونهتدي بهديك ونتمسك بمبادئك ونتشبث بأفكارك ..
وقسم نردده مع الملايين .. يا حبيب الملايين ..

اقسم ان نجود كما علمتنا بأمر ما نملك وان نناضل كما ناضلت حتى النفس الاخير
لكي تكمل مسيرتك ونبلغ اهدافك في تحقيق النصر وآمال ما بعد النصر ..
ولكي تنعم روحك الطاهرة في مثواها الكريم مع النبيين والصديقين والشهداء ..
ودعاء نبتل به الى الله العلي القدير ..

اللهم امسح عليه من رحمتك الواسعة بقدر ما اتيسر كفاحه بطول حياته وعرضها
من اجل كل الاحرار وكل الشرفاء ..

اللهم افسح له من جنات الخلود بقدر ما قدم من امجاد شامخات لوطنه ولامته
العربية وللانسانية جمعاء ..

وانا لله وانا اليه راجعون ..

لا..لم يموت

د. استاذ زكي مراد الهامى

حمامة السلام فى بلادنا

اصابها الدوار

ونكست اعلامنا

ويستظل فى حماه

حلمها فى غدها

لا .. لم يموت

واغمدت خناجر حامية النصال فى قلوبنا وكيف يستطيع الرمح

كانما عاصفة صاعقة مباغتة

والفكرة والمبدأ أن يموت

تحاول اقتلاع خضرة الاشجار

كانما الرلزال

يرزعج الديار

ويرعب الصغار والكبار

كانما اظلمت السماء فجأة

واتشع الفضاء بالسوداء

● ● ●

قد يقرب الجثمان عن انظارنا

وقد يغيب .. وجهه الحبيب

وجسمه الملاق

والنظرة النازلة الدارسة الحنون فى عينية

قد نفتح المديح فى ملحة

فلا يرن صوته العميق

لكن ناصر الانسان والمناضل

ناصر المقاتل الدؤوب

ومر مصر

ابن عمرها العريق

نبات زرعها

نسيج صنعها

ومصر كالحياة

باقية ومعطية

بنت حضارة الانسان .. منذ كان

وما تزال تحرس الانسان

يا مصر يا ابنة الاسى والر والنضال

يا مصر يا حمالة الهموم

يا ام مينا .. وام ناصر الشعوب

تحمل .. تحمل

ولتقسمى فى الموكب المهيبة

ان تنجى للأرض

للحق للنضال

للسلام

من يحمل الرسالة السماء

مثل ناصر الحبيب

● ● ●

وانطلقت من الف الف حنجرة

فالف الف حنجرة

فكل ما تمتلك الجموع من خناجر

الحيرة .. الدهول .. الابتها

يا لهول ما يقال

● ● ●

افجعة فى كل دار

صراخ طفلة صغيرة

وولولات امرأة عجوز

دوامه من الدموع

والالام .. والعذاب

● ● ●

لا .. يا الهى

لا تريد هذه القلوب ان تصدق الخبر

لا .. لم يموت

وكيف يستطيع ان يموت

اقلب يضم كل هذه الجموع والقلوب

يجيش فيه امسها

ينبض فيه يومها

من برقيات العزاء

Ahmed El Khawaga President Barreau

Rau 49 Ramses Cairo

Bouleverses Par Brutale Dispartition President Nasser Libérateur
de la Patrie eminent cause Arabe Independance des peuples et
palx partageons votre immense douleur et celle votre barreau et
votre peuple stop formons voeu.

Continuation son oeuvre affectueusement. Association inter-
nationale Juristes democrates, Joe Nordmann Secrétaire Général

بروكسل :

الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة - القاهرة
صدمتنا الفجيمة . ان وفاة الرئيس عبد الناصر محرر بلاده والمدافع
عن القضية العربية وعن استقلال الشعوب وداعية السلام صدمة أذهلتنا .
نشترككم الحزن العميق الذي تشعر به نقابتكم وشعب الجمهورية العربية
المتحدة . فتعاهد معكم على استمرار رسالته .

جو نوردمان

سكرتير عام الرابطة العالمية للحقوقيين الديمقراطيين بروكسل

نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة .

بالتعبئة عن رابطة الحقوقيين وعن نفسى ارجو ان تقبلوا عزائنا الحار لفقد
الرئيس جمال عبد الناصر .

دكتور توبليتز

رئيس رابطة الحقوقيين بالمانيا

New Delhi 50 1 1200

Ahmed Al Khawaja

President Bar Association

Cairo

Grieved By the irreparable loss arabes as indeed all of us have
suffered in the passing away of beloved President Nasser stop
please accept from me and from Members of our Association
sentiments of deep solidarity in this hour of loss.

Lawyer and International Secretary of International Associa-
tion of Democratic lawyers.

نيودلهي :

السيد/أحمد الخواجة نقيب المحامين - القاهرة

فجعنا بخسارة العرب التي لا تعوض والتي فاسسينا منها جميعا بوفاة
الرئيس ناصر المحبوب .

أرجو أن تقبلوا منى ومن اعضاء رابطتنا خالص العزاء ومشاعر التضامن
في ساعات الحزن والاسى .

هاريش شاندر

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الهنود

Monsieur Le Batonnier El Khawaga 47A Rue Ramses El
Caire

Bouleverses Par Inestimable Perte forces antitmperialistes
Partageons votre deuil.

Avec toute Notre Amitie Solidairite et Confiance Avenir
Roland Weyl Avocat et Rédacteur en chef du "Droit Contem-
porain"
Paris

باريس

السيد الأستاذ أحمد الخواجه تقيب المحامين بالقاهرة

اذهلتنا الخسارة الجسيمة التي منيت بها قوى محاربة الاستعمار
نشترككم الاحزان متعامدين وياكم على التضامن والمحبة واثقين في
المستقبل

رولان فيل

رئيس تحرير مجلة القانون المعاصر

باريس

Union of Czechoslovak Lawyers

Praha 1.— Staré Mesto, Nam ; Curieovych 7.

Prague, le 30 septembre 1970.

M. Ahmed el Khawaga

Président de l'Union des Avocate Arabes, et

Vice-Président de l'A.L.J.D.

47 a, rue Ramses

Le Caire

Chers amis,

Nous venons d'apprendre avec une profonde douleur la mort
du Président de la République Arabe Unie et du combattant héroï-
que pour la liberté de son peuple Mr. Gamal Abdel Nasser.

L'Union des juristes tchécoslovaques exprime sa profonde
sympathie à l'Association des juristes arabes et s'incline devant la
douleur de votre peuple.

Le souvenir et l'exemple de Votre Président et patriote excel-
lent le garderont toujours vivant parmi nous.

Croyez, chere amis et camarades, à l'assurance de nos senti-
ments les meilleurs.

Secrétaire Général :

Dr. Jaroslav Novodvorsky

Président de l'Union

des Juristes Tchécoslovaques :

Dr. Josef Ondrej

بسراغ :

السيد/ أحمد الخواجة رئيس اتحاد المحامين العرب ونائب رئيس رابطة
الحقوقيين الديموقراطيين العالمية .

أيها الأصدقاء

لقد بلغنا بعميق الحزن نبأ وفاة رئيس الجمهورية العربية المتحدة
والمناضل البطل في سبيل حرية أمته السيد/ جمال عبد الناصر

ان اتحاد الحقوقيين التشيكوسلوفاكيين يعبر عن عميق مشاعره لاتحاد
المحامين العرب وينحني أمام آلام شعبكم .

ان ذكرى رئيسكم العظيم وبطلكم القومي الممتاز والمثل الذي ضربه
سيجملانه حيا بيننا .

واننا لنؤكد لكم ايها الأصدقاء والزلاء اخلص مشاعرنا .

السكرتير العام رئيس اتحاد الحقوقيين التشيكوسلوفاك
الدكتور جازولاف نوفورتلى جوزيف اوندرج

هنغاريا :

الأستاذ أحمد الخواجة - القاهرة .

نعازينا الحارة لمناسبة وفاة الرئيس جمال عبد الناصر .

رابطة الحقوقيين بهنغاريا

بيروت :

القاهرة . سيادة تقيب المحامين الأستاذ أحمد الخواجة المحترم .

الخطب بفقد الرجل العظيم سيادة الرئيس جمال عبد الناصر خطب جليل
تقد كان رحمة الله عليه رمزا وقدوة للتضحية والنضال والبطولة والوطنية
والانسانية السامية فالخسارة للبنان جسيمة كما هي لمصر والبلدان العربية
كافة . فباسم نقابة المحامين في بيروت وباسمى الخاص اقدم لسيادتكم
ولاعضاء مجلس النقابة وللزملاء المحامين احر التعازى القلبية سائلا المولى
عز وجل ان يلهم الجميع الصبر والعزاء . وقد ابرقت لسيادة نائب الرئيس
انور السادات .

تقيب المحامين بيروت

فايز حداد

دمشق :

سيادة النقيب احمد الخواجة بالقاهرة .

تعجز الكلمة في التعبير عن مدى الألم الذي يمزق نقوسنا وتقوس جماهير
الامة العربية لفداحة الخسارة وهي المصيبة بفقدان الراحل العظيم المغفور له
سيادة الرئيس جمال عبد الناصر ان غياب البطل العربي الكبير عن ساحة
المعركة هو استشهاد في سبيل امانى الامة العربية جميعها وقضاياها المصرية
وحق الانسان وكرامته . لقد كان الفقيه رائد الجماهير في تطلعاتها نحو
الحرية والوحدة والاشتراكية والحياة الافضل والفد المشرق للامة العربية
جمعاء فسلام على روح الفقيه العظيم الطاهرة وعزائنا فيه هو عهد الجماهير
العربية في تتبع خطاه وحمل رسالته التي حملها وسعى اليه صابرا صبرا
الابطال المجاهدين حتى قضى في سبيلها شهيدا من اكبر شهداء الامة العربية .
فباسم واسم اعضاء نقابة المحامين بدمشق وكافة محامى دمشق المجتمعين
في مقر النقابة ابعث اليكم بجميل الصبر والعزاء والنصر لامتنا العربية والذين
اعلنوا الحداد لمدة ثلاثة ايام .

نقيب المحامين بدمشق
رياض العايد

دمشق :

سيادة الأستاذ نقيب المحامين - القاهرة .

يصل اليوم بالمتحدة وفد نقابة المحامين بدمشق برئاسة أمين سرها
الأستاذ نور الدين الحبال للمشاركة في تشييع جثمان الفقيه العظيم سيادة
الرئيس جمال عبد الناصر .
رجاء تسهيل دخولهم بهوياتهم الشخصية .

نقيب المحامين بدمشق
رياض العايد

حلب :

السيد/ احمد الخواجة نقيب المحامين .

بالجمهورية العربية المتحدة - القاهرة .

فجعة المحامين بزعم الغروبة كارثة عظمى ومأساة مروعة هزت العالم
ومصاب جلال حل بأمة العرب في آمالها وأعز أمانيتها . لقد مات الزعيم الذي
افتدى بنفسه آلاف من الشهداء في سبيل تحقيق الوحدة العربية وهزتهم
وعزير كرامتهم واعلاء كلمة الحق بينهم . لقد كان المغفور له جمال عبد
الناصر كبيرا في حياته عظيما في وفاته . سقط في ساحة التضال ناصع الجبين
شامخ النفس . حقق العزة والفخر لبنى العرب والعروبة واوقد شعلة دائمة
للحرية والسلام لسائر أبناء الإنسانية على مدى الأجيال وحر الزمان . فإذا
خبث هذه الشعلة الوفاة في حياة البطل فلنوقدها نحن بنو العروبة نورا
يهدي للوحدة والصحة والتصميم على السير على هداية وترسم مبادئه واعلاء
كلمته . فالمحامون في حلب يشاركون الإنسانية عزائها . يسألون العلى
القدير الصبر للعروبة والرحمة وفسيح الجنات للراحل العظيم .

نقيب المحامين بحلب
سليم عقيل

خطب

السيد / أحمد الخواجه نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة .
 مشاركة للأمة العربية في مصابها الاليم بقصد الراحل العظيم الرئيس جمال
 عبد الناصر يشارك المحامون في حلب في تشييع جثمان الفقيه العظيم بوفد
 برئاسة النقيب يصل القاهرة على الطائرة السورية في الساعة العاشرة من
 صباح الأربعاء الثلاثين من الشهر الجاري .

نقيب المحامين بحلب
 سليم عقيل



الخرطوم

السيد / أحمد الخواجه نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة .

باسم نقابة المحامين السودانيين وباسم جماهير شعب وادي النيل في
 جنوبه نتضرع الى الله عز وجل أن يلهم امتنا العربية الصبر والسلوان في فقيد
 الأمة العربية جمعاء قائدنا ورائدنا الرئيس الخالد جمال عبد الناصر . ان
 خير عزاء نتوجه به الى امتنا العربية هو الاستهداء والتمسك بتعاليم ومبادئ
 القائد الراحل الرئيس الخالد جمال عبد الناصر في كفاحه ونضاله لارساء قواعد
 الحرية والاشتراكية والوحدة وبتفجيرهِ اروع واعظم ثورة عرفها التاريخ
 المعاصر واتنا يعاهد شقيقنا الشعب المصري على السير في درب عبد الناصر
 صامدين مثل سموه لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل مؤمنين بأولية الكفاح
 المشترك بالثورة الرائدة والقومية العربية حتى ترتفع رايات النصر التي
 اعلاها عبد الناصر .

عاشت ثورتك خالدة يا ابا خالد مشيب بين الشهداء والصديقين وحسن
 اولائك رفيقا .

دكتور عقيل أحمد عقيل
 نقيب المحامين السودانيين



تونس

الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين بالقاهرة .

فجعنا بمزيد الأسى وأعمق التأثر نبأ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر
 دائب في درب الكفاح من أجل حرية وصيانة الأمة العربية وبهذه المناسبة
 الأليمة تتقدم الهيئة القومية للمحامين نيابة عن كافة الزملاء بأحر تعازيها
 لكم ولأسرة الدفاع وكافة شعب الجمهورية العربية المتحدة سائلين الله أن
 يمدنا وإياكم بجميل الصبر .

عن الهيئة
 العميد عز الدين الشريف

الرباط :

سيادة نقيب المحامين بالقاهرة .

ان اتحاد نقابات المحامين بالمغرب وقد تلقت بأسى النبا المفجع بفقدان بطل
العروبة جمال عبد الناصر . وهزها بشدة هذه الخسارة الجسيمة التي
اصابت الامة العربية كلها يقدم لكم ولكل الزملاء في الجمهورية العربية المتحدة
تعزياته الخالصة .

نقيب المحامين بالمغرب
الرئيس معاطي بو عبيد

=====

الجزائر :

السيد نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة بالقاهرة .

ان المحامين الجزائريين قد تلقوا بعميق الحزن والأسى النبا القاسى بوفاة
الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد فقد الوطن العربي فيه مناضلا عظيما ورجل سياسة بارزا . وانسا
في هذه الظروف الاليمة نتقدم الى جميع اخواننا المضربين والى الشعب
المصرى الشقيق والى اسرة الرئيس الراحل اخلص تعزياتنا . وندعو الله تعالى
ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وبان يلهمكم الصبر على فجيعتكم .

نقيب المحامين بالجزائر
عمار بن تومي

=====

اللاذقية :

نقابة المحامين بالقاهرة .

محامو نقابة اللاذقية الذين صعدوا لنبا وفاة الرئيس العظيم والقائد
الملهم جمال عبد الناصر . الفقيد لكل فرد عربى يذكرون معكم بالأسى واللوعة
مآثره المجيدة . ذكراه خالدا ما خلد الزمن انه صفحة مجيدة مشرقة في تاريخ
العرب حتى سلوك التسامى والتفانى في خدمة القومية العربية بالخطط
القومية والاجتماعية والاقتصادية التي فجرها لخير الوطن العربى لكم ولنا
ولامة العربية العزاء بالفاجعة بفقد بطل القومية العربية وقائد نضالها في
معركة التحرير .

نقيب المحامين
حمدي الحمود

=====

طرابلس لبنان :

الأستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين بالقاهرة .

المحامون في طرابلس لبنان الذين يعتصر الحزن العميق قلوبهم على
فقد العروبة ورائد وحدتها وحصن كرامتها وعزتها ومبعث آمالها وامانيها
يشاطروكم هول الفجيعة واللوعة بفقد الرئيس العظيم جمال عبد الناصر
محامي العرب الاول والمناضل الحر الخالد ومرجع الامة وخبيبها تغمده
برضوانه والهمنا الصبر والعزاء والخلود لرسالته ولامة العربية .

نقيب محامي طرابلس لبنان - عثمان الجسر

الكويت :

الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة -
القاهرة .

لقد انعقدت السنين التي طالما ارتفعت لنصرة الحق والعروبة بوقاة
المدافع الأول عن الحق العربي . لقد عاش عبد الناصر بطلا ومات بطلا
وسيبقى ذكره خالدا في سجل تاريخ امتنا العربية المجيدة . وعزاءنا الوحيد
في رفاقه الذين يحملون المشعل من بعده . والمحتمون في الكويت يرفعون
تمازيهم الحارة لهذه الفاجعة الأليمة اليكم وإلى أسرة الفقيد والأمة العربية .
والله نسال أن يلهمنا الصبر والسلوان ، وأنا لله وأنا إليه راجعون .

جمعية المحامين بالكويت

عمان :

السيد نقيب المحامين - القاهرة

يتقدم مجلس نقابة المحامين الاردنيين في اول جلسة تتاح له اثر حوادث
عمان الأخيرة لسيادتكم ولعواننا المحامين في ال ج . ع . م . بخالص العزاء
بإستشهاد الزعيم البطل والقائد المعلم الرئيس الراحل المغفور له جمال
عبد الناصر .

لقد قاد الزعيم الخالد الجماهير العربية في نضالها التحرري الاشتراكي
الوحدوي واستطاع بقيادته الفذة وبمبادئه القائمة على أساس المصير
الواحد للأمة العربية في مشرق الوطن العربي الكبير ومغربه أن يحقق وحده
هذا النضال وأن يرتفع به ليصبح نضالا يسهم في مقاومة الاستعمار
والإمبريالية في شتى بقاع الأرض أن الوفاء للرائد القائد وقد أوفى هو
بالأمانة يحتم علينا أن نتمسك بمبادئه وأن نسير على طريقه القومي ونتابع
النضال من أجل تحقيق أهداف امتنا في الحرية والاشتراكية والوحدة
واجلاء المحتل عن أراضينا واسترداد فلسطيننا السليب وأنا انطلاقا من
مفهومنا القومي لمعركة المصير التي نخوضها امتنا لنؤكد باسم المحامين في
الأردن إيماننا المطلق بالثورة العربية التي قادها وأرسي قواعدها فقيدها
العظيم وتصميمنا على حمايتها ومواصلة المسيرة مهما تكون الصعاب
والتضحيات .

نقيب المحامين

حمدي عبد المجيد

الأستاذ أحمد الخواجة نقيب محامي الجمهورية العربية المتحدة -

مصابنا لا يكفي معه العزاء فالرئيس جمال عبد الناصر أجل من العزاء
لأنه رمز الأمل لهذه الأمة المكشوفة التكلية للأمة التي عودها عبد الناصر أن تركز
إليه مطمئنة لسلامة الوطن وصادق المسيرة ما دامت الدفة بين يديه فانا لله
وأنا إليه راجعون فباسمى والزلاء أعضاء نقابة محامي فلسطين والشعب
الفلسطيني أتقدم اليكم وللأخوة الزلاء محامي الجمهورية العربية المتحدة
وشعب المتحدة بخالص العزاء مبتهلين إليه تعالى أن يقلل عثرة هذه الأمة
ويحقق لها آمالها في الوحدة الكبرى التي هي أجل مبادئ الراحل وأعلن
أمانيسه .

جمال الصوراني

نقيب محامي فلسطين

دير الزور:

نقيب المحامين في الجمهورية العربية المتحدة - القاهرة .

المحامون بمحافظة دير الزور المفجوعون بفقد زعيم الأمة العربية ورائدها
وباني مجدها الحديث سيادة القائد جمال عبد الناصر يعلتون عميق حزنهم
بهذه الفاجعة الكبيرة والخطب الجلل ويعاهدون الله والتاريخ أنهم سيسيروا
على الدرب الذي رسمه الفقيه العظيم درب النضال والكفاح لتحقيق آمال
الأمة العربية وأمانيتها بالنصر .، رحم الله الشهيد الذي قضى في ساعة نحن
أحوج ما نكون فيها إليه وألهم الأمة العربية وإياكم الصبر .،
وانا لله وانا إليه راجعون .،

المحامون بدير الزور

الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين - القاهرة .

لن ترتفع كلماتي الحزينة الى مستوى ألم امتنا بالفاجعة .،
وانا لله وانا إليه راجعون .،

زهير الميداني المحامي - دمشق

وأمين مساعد اتحاد المحامين العرب

ظربلس لبنان ؟

القاهرة - نقابة المحامين - سيادة النقيب .

لقد ادلهمت أضواء الدنيا في وجوهنا نحن معشر المحامين العرب فداة
غاب الوجه الانساني الصافي القسمات . في كل بيت ماتم وفي كل عين دمعة
وفي كل صدر قصة وحرقة على أمل العرب وواحدتهم وقائدهم ورائدهم
المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر .

قال الناس فيه وعنه أمة في رجل ورجل في أمة .

دخل التاريخ من بابه الواسع فسجلنا بداية التاريخ العربي المعاصر
المشرف يوم حمل أعباء الرسالة وطاف بها مبشرا بعدالة قضيته في وجه الملا
الأكبر .،

فيال ضياع القيم ، ويال الخطب الجلل . لقد كادت فداحة المصائب أن
تقضي في نفوسنا على مقومات الصواب فاضطرب إيماننا .،

زودنا الله بالصبر اننا بشر اللهم أنت الثواب والمصاب اللهم أسكن الراحل
الكبير فسيح جناتك أنه رسول المحبة والحق والعدالة . أنه انسان هذه
الأمة العربية .،

حميد معوض الأمين المساعد

الأستاذ النقيب - نقابة المحامين بالقاهرة .

أتقدم لكم والزملاء المحامين وللشعب العربي بخالص التعازي لوفاة
المرحوم قائد العروبة الرئيس جمال عبد الناصر اللهمنا الله وآله الصبر .،
وانا لله وانا إليه راجعون .،

محمد أبو بكر المحامي الفلسطيني

**الأستاذ أحمد الخواجة رئيس اتحاد المحامين العرب •
ونقيب المحامين بالقاهرة •**

ان الفاجعة في موت بطل العروبة والحرية والسلام والاسلام لم يصب
مصر ولا شعب مصر العظيم بل أصابت كل عربي وكل حر في العالم واذا ذهب
جسم البطل فان مبادئه الخالدة وما فجره في الامة العربية من طاقات الشرف
والثحر والوحدة ستبقى خالدة عاملة مؤثرة على مدى الزمان • ان عبيد
الناصر لم يكن بالنسبة اليها قائدا عظيما لامة عظيمة بل كان رمزا وتجسيدا
لكل آمال الامم العربية التي ناضلت عن وحدتها مئات السنين وان الأرض
التي ولدت عبد الناصر ستبقى تحتض باعزاز وبشرف كل ما عاش من اجله
عبد الناصر ودفع حياته اخيرا ثمنها لها • يا ايها النفس العظيمة العطاء في غير
حدود ارجعي الى ربك راضية مرضية •

الصبر والعزاء وان الله وانا اليه راجعون وكلنا على عهدك ايها البطل
الشهيد •

عبد الوهاب الداودي المحامي بتونس

=====

الكويت •

سيادة نقيب المحامين - القاهرة •

فجئنا بانتقال الراحل العظيم الى الرفيق الاعلى أسكنه الله فسيح جناته
والهمنا جميعا الصبر والسلوان •

المحامي

حسن محمد عبد الرازق - الكويت

جمال عبدالناصر ومسيرة الثورة

في مؤتمر بانزويج

سيادة الرئيس ، سادتي :

انه لي شرفني ان انتهر هذه الفرصة لتقديم خالص الشكر للدول الخمس الداعية على ما بذلته من جهود في سبيل عقد هذا المؤتمر ، وانها حقاً لمناسبة عظيمة وحدث جليل كنا جميعاً ننتظره بفارغ الصبر ، ويسرني بصفة خاصة ، بل يشرفني ، ان قد اتيت لي فرصة الوجود في عاصمة هذه الدولة العظيمة ، التي صمدت لطول كفاحها حتى نالت استقلالها ، فكانت مثلاً يحتذى للشعوب المهضومة في انحاء العالم .

ولطالما اعجبنا ببطولة الشعب الاندونيسي ، ولهذا فانا اقدم لاندونيسيا ، شعباً وحكومة ، عظيم اجلالى وتقديرى ، ازاء ما لقينا من حسن الاستقبال وكرم الوفادة في هذا البلد الامين .

لقد اجتمعنا في هذا المؤتمر ممثلين للدول الاسيوية والافريقية وثمة تشابه يسترعى النظر ، بين الظروف القائمة في بلاد القارتين وهو تشابه من شأنه ان يوحد بينها ، وقد تخلصنا من عهد طال امده كنا فيه تحت تأثير نفوذ اجنبى في شئوننا الاقتصادية والسياسية سواء ، تواجهنا الآن مشاكل النهوض الاقتصادى والتطور الاجتماعى والسياسى ، فليس بعجيب اذن ان تقرب هذه الامور بعضنا من بعض فنشعر بشعور واحد ، وهو ما يبدو جلياً في وجهات نظرنا نحو السلم العالمى والعدالة الدولية .

ان ايماننا بعظيم امكانيات بلادنا وهى تعمل متعاونة في سبيل عزة البشرية وكرامتها ، ليقوى ويشتد اذا نظرنا الى ما اصبح معروفاً باسم « الكتلة الاسيوية الافريقية » . وقد اثبتت الاحداث ان التعاون الوثيق بين اعضاء هذه الكتلة من اقوى العوامل على تقدم الشعوب المتخلفة وحماية حقوقها .

وان مصر بوصفها احدى دول الجامعة العربية ليسرها ان تسجل تقديرها لما تظهره الدول الاخرى من اعضاء الكتلة الاسيوية والافريقية من تأييد دائم لقضايا الدول العربية امام هيئة الامم المتحدة .

انا مقدرين كل التقدير اهمية الموضوعات التى عقد هذا المؤتمر للدراستها ، والحق انها ذات اهمية بالغة لبلادى في هذا العهد الدقيق الذى تجتازه مصر عقب ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

لقد كانت اهداف ثورتنا ان نحرر الشعب المصرى من حكم الفساد والطغيان ، ونعيد اليه حقوقه وكرامته وهى العزة والحريية كافراد ، والاستقلال والاتحاد كامة . ولم تكن الثورة حدثاً له اهمية محلية فحسب ، بل كانت اوسع مدى بحيث تهم دول الشرق الاوسط ، او قل دول العالم اجمع ، ولهذا ارانى غير مثقل على سيادتكم اذا انا تحدثت قليلاً في هذا الصدد .

ان ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ لم تكن ثورة على العهد الماضي فحسب بل ان اهدافها واهميتها كانت ابعدا اثرا واعمق صدى اذ كانت ثورة على السيطرة الأجنبية .

ويمكن تلخيص اهداف الثورة وما تنطوي عليه فلسفتها من مبادئ فيما يلي :

- ١ - رفع مستوى معيشة الفرد العادي في مصر ماديا ومعنويا .
- ٢ - اقامة حياة ديمقراطية حقة ، على اساس سليم في البلاد .
- ٣ - القضاء على الاقطاع بالاصلاح الزراعى .
- ٤ - تخطيط الاقتصاد القومى من قبضة الاحتكار . الذى يحرم الفرد من حريته والدولة من سيادتها .
- ٥ - تقوية الجيش للمحافظة على سيادتنا وحماية مسئولياتنا الدولية .
- ٦ - نشر العدالة الاجتماعية .

ايها السادة :

ما كان اشتغال مصر باصلاحاتها الاجتماعية والاقتصادية ليعوقها من القيام بالتزاماتها الدولية في مثل هذا الطرف العصبى الذى تجتازه البلاد . ان مصر التى ظلت امدا طويلا خاضعة للسيطرة الأجنبية تقف الآن وقفة المدافع عن الحرية والرفاهية للشعوب ، كلما سنحت الفرصة لذلك ، وتأييد مبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب . وهذا اظهر ما تتسم به سياستنا الخارجية ولطالما ايدت مصر الجهود التى تبذل في سبيل نصرته الشعوب المختلفة لتحقيق ما لها من حقوق ومصالح مشروعة طبقا لنصوص ميثاق هيئة الأمم .

يبد أن الميثاق تضمن ارتباطات وقيودا محدودة من جانب المنظمة العالمية والتزامات ومسئوليات من جانب اعضائها بشأن المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتى . فقد حدد الميثاق التزامات خاصة فرضها على الدول الحاكمة ومن بينها تنمية الحكم الذاتى في تلك المناطق وان تأخذ في حساباتها الاهداف السياسية لهذه الشعوب وتعينها على النهوض بمؤسساتها السياسية ، غير ان الدول الاستعمارية لم تراعى ذلك وقد كافحنا وسنظل نكافح حتى تطبق هذه الالتزامات التى فرضها الميثاق على الدول الاستعمارية .

والسمة الثانية التى تتسم بها سياستنا الخارجية ايماننا الراسخ وتأييدنا الدائم لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية فعالة تعمل على صيانة الأمن والسلام العالمى ، وتوفير الرفاهية لشعوب العالم .

وفي فترة التوتر بين الدول الكبرى ، التى عاقت تقدم هيئة الأمم ، كانت مصر من انصار الميثاق وما نص عليه من مبادئ . ومع ان الدول العربية كانت من اكثر الدول خلوا من الأوهام بشأن عدم قيام هذه المنظمة بما يطابق حقوق الانسان ولا سيما فيما يتعلق بدول شمال افريقيا وفلسطين ، الا أننا لم نفقد ثقتنا فيها ولم يقل اهتمامنا بشأنها وما كان موقفها ليعوقنا عن التعاون معها في تواجى نشاطها او ليضعف ايماننا بمبادئها الرفيعة واهدافها العالية .

والسمة الثالثة لسياستنا الخارجية توسيع نطاق التعاون بين دول الكتلة الاسيوية والافريقية ، والى لعل يقين من ان التعاون بين الدول الاسيوية الافريقية

من شأنه أن يقلل من حدة التوتر الدولي القائم ، ويساعد على دعم السلم ونشيط الرخاء والرفاهية في العالم .

وإن شعوبنا وغيرها من الشعوب الأخرى لترقب في لهفة هذا الاجتماع الذي هو بداية نشاط المؤتمر ، وفي هذا دليل على رغبة الشعوب في إيجاد وسيلة لتهيئة جو من السلم العالي الذي يقوم على العدالة والمساواة في الحقوق بين جميع الشعوب .

وفي هذا الوقت الذي تجتاز فيه هيئة الأمم مرحلة لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أنها « أزمة » توقع على المؤتمر مسئولية ذات طابع خاص ، ألا وهي أن يعيد إلى شعوب العالم بخطوات عملية وإجراءات متفق عليها ثقتهم في واقعية العدالة الدولية والتعاون الدولي .

ويسود العالم الآن احساس بعدم الضمان يزداد نموا ، ومما زاد شعور الخوف من الحرب زيادة انتساج الأسلحة ذات التدمير الشامل والتي لا تبقى ولا تترك ، فما أجسم الخطر الذي يتعرض له العالم من الحرب وما أغلى الثمن الذي يدفع من أرواح البشر ، حتى ليخيل إلى المرء أن الساعة قد دنت ، وأذنت شمس العالم بالمغيب .

ولست أعرف عصرا اجتمعت شعوب العالم فيه على هدف واحد بمثل ما اجتمعت عليه الآن بتضافرها في بذل الجهود لتحقيق نظام دولي فعال ، هلا حولنا الأمن الذي يقين واقعي ؟

عندي أن خير ما تعله الدول هو العمل على تحقيق السلم العالي . وللوصول إلى هذه الغاية لا بد من توافر خمسة شروط :

● الشرط الأول :

نجاح الجهود التي كانت هيئة الأمم تبذلها وما زالت تبذلها لتنظيم وتحديد وتخفيض القوات المسلحة والتسليح ، وكذلك القضاء على الأسلحة ذات التدمير الشامل .

إن مصر ، وكافة الدول الممثلة في هذا المؤتمر وغير الممثلة سواء ، لتدرك تمام الإدراك ، ويؤلمها أشد الألم ما تتكلفه أعباء التسليح من نفقات وجهود توشك أن تقصم ظهر الاقتصاد العالي ويفوق النهوض الاجتماعي . وتأمل بحماسة وحرارة وقف هذا التسليح فوزا ، حتى يفيق العالم من كابوس الفزع المريع الذي يقض مضجعه من جراء هذا التسليح .

وثمة علاقة وثيقة بين رفع مستوى معيشة الشعوب وخفض نفقات التسليح ، ولا شك في أن العلوم والخبرة الفنية الحديثة ، إذا استخدمت لأغراض سليمة ، سوف تتيح للجنس البشري من الرفاهية قدرا لا يعادله أي قدر في أي زمان ومكان . فالطاقة الذرية مثلا إذا استخدمت في أغراض سلمية ، تهين للشعوب - ولا سيما المتخلفة حيث يعيش السواد الأعظم في فاقة وموز - فرصا لا نظير لها للرخاء الاقتصادي .

● الشرط الثاني :

لتحقيق السلم العالي هو تمسك هيئة الأمم المتحدة باليثاق ومبادئه ، فيجب أن تكون كافة القرارات والإجراءات التي تتخذها هذه المنظمة العالمية ، أساسها اليثاق

ولو روعي هذا لما نزل بشعب فلسطين ذلك الظلم المبين ، ولما وقع عليه هذا الاعتداء الذي لم يسبق له مثيل .

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات على موضوع يثير في نفسي أعمق الأسى ، ذلك أن شعب فلسطين طرد من وطنه وشرد ليحتل مكانه شعب دخيل فرض عليه فرضاً وكل هذا حدث على مرأى من هيئة الأمم المتحدة ، بل بمساعدتها وموافقتها . لست أعرف في تاريخ الشعوب حدثاً فسيه مثل هذا الخرق الوحشي للأئيم للمبادئ الإنسانية ، هل من ضمان يكفل للشعوب الصغيرة أن الدول الكبيرة التي ساهمت في تلك المأساة ، لا تسمح لنفسها بتكرار حدوث مثل هذا الاعتداء على شعب آخر برىء وادع لا حول له ولا قوة ؟

واقسم لا يستطيع إنسان أن يتصور أن ظلماً بينا كهذا يمكن حدوثه في القرن العشرين ، عصر النظام والعدالة العالية ، على مرأى من هيئة الأمم المتحدة ، جامعة القانون الدولي والعدالة الدولية .

● الشرط الثالث :

هناك شرط آخر لقيام السلم العالي لا يقل أهمية عن سابقه وهو احترام الدول لالتزاماتها الدولية ، فبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان لم تعد معارضة الدول لبعض الأفراد أو لجماعة تعتنق مبدأ معيناً سواء أكان هذا تفرقة عنصرية أم سموا مستنداً على انتماء إلى أصل عريق ، مسألة داخلية ، كما تذهب بعض الدول في ادعائها ، بل أصبحت مسألة دولية تهم العالم أجمع . والتمييز في أية صورة من صوره لا يعد إخلالاً بالالتزام الدولي إنما هو أمر يخل بالعلاقات الودية بين الدول .

ومما يؤسف له أن التفرقة العنصرية ما زالت قائمة في جنوب إفريقيا ، وقد وصفت هذا الموضوع لجنة الأمم المتحدة بشأن مسألة الاجناس في اتحاد جنوب إفريقيا بالفقرة الآتية :

« أن نظرية التفريق العنصري والسياسة التي قامت استناداً إليها ، نظرية باطلية علمياً وتهدد السلم والأمن العالي بالخطر كما أنها تتنافى مع عزة الإنسان وكرامته » .

● الشرط الرابع :

هناك شرط آخر أحب أن أشير إليه ، فكثيراً ما تغفله الدول ولا سيما الكبيرة منها ، ألا وهي الإغيب الضغط السياسي التي تعمل الدول الكبيرة على استخدام الدول الصغيرة كأداة لتحقيق أغراض الأولى ، هذا يجب وقفه فوراً ؛ إذا أردنا أن نضع حداً للتوتر الدولي الموجود في الوقت الحاضر .

أن فرض الدول الكبيرة سياسة معينة لتحقيق مصالحها الخاصة له اثره الضار على الدول الصغيرة ، فهو يعزلها ويفرق فيما بينها . كما يضعف الروابط والتعاون الذي قد يكون قائماً بينها ، وبذا تقع السيطرة الأجنبية فان على الدول الصغيرة أن تقوم بدورها الإنشائي في سبيل تحسين العلاقات الدولية وتخفيف حدة التوتر الدولي .

● الشرط الخامس :

وثمة شيء آخر ولكنه ليس بآخر ، ذلك هو موضوع تصفية الاستعمار الذي طالما كان سبباً في الاحتكاك بين الدول وما يستتبعه من قلق ، فانه منذ أن اتسعت رقعة الاستعمار اتسعت معه مشكلة نظام الحكم الاستعماري الأجنبي الذي كان دائماً مثار الحروب .

ولقد شاهدنا منذ سنين وما زلنا نشاهد ارتفاع موجة القومية لا في بلادنا

والمناطق المجاورة لها فحسب ، بل في عدة أقطار اسيوية وافريقية ، ولقد علمتنا تجارب الحياة ان القومية اذا احبطت ترتب عليها عواقب وخيمة ونشأت عنها مشاكل عويصة ، وان الدول اذا تناولتها في حكمة وهوادة وواقعية ، اثمرت ثمرا طيبا من الصداقة والتفاهم والمحبة ، وانا لارجو ان نضع ذلك دائما نصب اعيننا بشأن بقية بلاد العالم التي ما زالت شعوبها متعطشة الى ارواء قوميتها ، ولكنها لم ترتو بهذا ولم تشبع رغبتها في هذا الصدد .

واراني في غير حاجة الى القول باننا نعيش الآن في عصر جديد يختلف عن العصور الماضية فلقد استيقظ في الشعوب وعى جديد ، لا يمكن معه وقف تيار القومية والنهوض .

على اي اساس يستطيع انسان ان يستسيغ ان اقطار شمال افريقية التي ظلت قرونا مستقلة ومقرا للفلم والعرفان والحضارة العريقة ، تنحط مرتبتها الى حد ان تصبح مناطق لا تتمتع بالحكم الذاتي ؟ !

اتتفق هذه السياسة مع السلم والتعاون بين الشعوب ؟
ان اكثر الحروب وما جرته من ويلات للبشرية كانت تعزى في الغالب الى ان القرارات التي اتخذت وان كانت في ذاتها صحيحة سليمة ، الا انها لم يختر لها الوقت المناسب .

الا ان التباطؤ والاحداث تسير واغفال الحاجة الملحة الى تكييف الامور منذ العهد الجديد الذي ترجع بدايته الى سنة ١٩٤٥ ، وتجاهل التقدم الانساني ، ومقاومة قوانين التطور رغم شدته ، والاصلاح رغم قوته ، كل هذا جنيم الضرر لا الشعوب التي ترتكب الخطا فحسب بل للانسانية جمعاء ، وهذا احد اسباب القلق الذي يسود العالم في عصرنا الحالي .

ان التعاون بين الشعوب الاسيوية والافريقية ليس عاملا على تخفيف حدة التوتر الدولي القائم فحسب ، بل هو معوان لتلك الدول - التي تمثل اكبر قارتين وسكانهما اكثر من نصف سكان العالم - على التقدم وتحقيق مستوى معيشة ارفع ، وتحقيق هذا الغرض ، كما لا يخفى ، لازم لهدف تال هو السلم العالي ، فليس معنى السلم مجرد : لا حرب . بل انه يستوجب جهودا متضافرة متواصلة لتهيئة جو من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وكلها مقومات لا غنى عنها لانشاء مجتمع عالمي سليم .

ان التعاون الذي اجتمعت هنا من اجل تنميته فيما بيننا ، انما ياتي بالغرض المقصود منه ، اذا آمنا بضرورة تحقيق المبادئ الاساسية الالية :
اولا - يجب على كل دولة ان تحترم الاستقلال السياسي لاية دولة اخرى ، وان ترمي العدالة الاقليمية فيها ، والا تتدخل في شئونها .
ثانيا - لكل دولة الحق في ان تختار ما تراه صالحا لها من النظم السياسية والاقتصادية .

ويقيني انه ما دامت هذه الاغراض والمبادئ رائدنا فسوف يحقق لنا هذا المؤتمر الوصول الى اتفاق على ما يعرض فيه من مقترحات وخطوات عملية من شأنها ايجاد التعاون المنشود بين بلادنا ثقافيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا .

اني جد واثق من اني اعبر عن رغبات شعوبنا جميعا عندما اعبر عن احس تمنياتي ، ان مباحثات هذا المؤتمر ستكون بمثابة نقطة تحول نحو تحسين الموقف الدولي ، وبداية تطور جديد في سبيل تحقيق السلم والعدالة ولئن كان هذا اليوم قد سبقته ايام لازمها الفشل ، فستلوه ايام لا تخلو من صعاب سيحدوها الامل ، وبالتالي لا يكون بها مجال للفشل .

كسر

احتكار

السلح

إخواني !

يسعدني اليوم أن أرى هذا المعرض الذي أقامت القوات المسلحة ، لتبين به مدى التطور ومدى التقدم الذي وصل إليه الجيش .

ويسعدني أيضا أن أتكم اليكم ، وأنا الآن أذكر آخر حديث إلى رجال القوات المسلحة من أشهر معدودات .. وأذكر أيضا أنني كنت أتكم في ذلك الوقت إلى آلاف من الضباط ، وأنظر إليهم الآن وأراهم بيتنا : أراهم وهم يؤدون واجبهم على حدود الوطن من أجل سلامة الوطن ، ومن أجل عزة الوطن .

فإذا كنت أتكم اليكم الآن أيها الإخوان ، فأنما أتكم إلى رجال القوات المسلحة جميعا . . . إنما أتكم إلى الوطن جميعا . . . إنما أتكم إلى مصر . . . مصر التي ثارت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . . . مصر التي آمنت بأهداف هذه الثورة . . . مصر التي صممت على أن تحقق أهداف هذه الثورة . . . مصر التي وثبتت فرفعت عن رأسها الاحتلال ، ورفعت عن نفسها الاستبداد ، ورفعت عن نفسها الاستعباد .

أننى حينما أتكم اليكم اليوم إنما أتكم إلى مصر جميعا ، هذا يا إخواني هو شعوري حينما أنظر إلى جبهة القتال ، وإلى رجال القوات المسلحة وهم يرابطون على الحدود ، حينما أنظر إلى حدود مصر ، وأرى رجال القوات المسلحة الحقيقية ، ورمز العزة الحقيقية .

وقد أعلننا سياسة مصر في مناسبات عدة . . . أعلننا أن مصر بعد أن قامت بثورتها في ٢٣ يوليو ستسير قدما إلى الأمام في سياستها المستقلة قدما إلى الأمام وقد تخلصت من السيطرة ، نستسير قدما إلى الأمام وقد تخلصت من النفوذ الأجنبي . . . هذه كانت آمالنا وكانت آمالكم . . . أننا عملنا في ما في وسعنا أيها الإخوان حتى نحافظ على هذه الآمال . . . أننا عملنا كل ما نستطيع حتى نحافظ على هذه الأهداف . . . ولقد قابلنا في سبيل ذلك مصاعب ، مصاعب كثيرة . . . ومصاعب كبيرة . . .

فأنكم تعلمون أن الأسلحة الثقيلة تتحكم فيها الدول الكبرى . . . وأنكم تعلمون أن الدول الكبرى لن ترضى أبدا أن تمول الجيش بالأسلحة الثقيلة إلا بشرط ، والا باشتراطات . . . وأنكم تعلمون أننا رفضنا هذه الشروط ورفضنا هذه الاشتراطات لأننا نحرص على الحرية الحقيقية ، ونحرص على السياسة المستقلة ، ونحرص على أن تكون لمصر سياسة مستقلة قوية حتى نخلق من مصر شخصية جديدة مستقلة تخلصت فعلا من الاستعمار ، وتخلصت فعلا من الاحتلال تخلصت فعلا من السيطرة . . . السيطرة الأجنبية بكل معانيها . . .

كنا نسعى في هذا السبيل .. واليسوم يا اخواني نسمع ضجة من لندن .. ونسمع ضجة من واشنطن على تسليح الجيش المصري ، وانا احب ان اقول لكم اننا حاولنا طوال السنين الثلاث الماضية ان نسلح الجيش بأسلحة ثقيلة بكل وسيلة من الوسائل .. لا بفرض العدوان ، ولا بفرض الاعتداء ، ولا بفرض الحرب .. ولكن بفرض الدفاع ، بفرض الامن .. بفرض السلام ..

اننا اردنا ان نقوى جيشنا حتى تؤمن انفسنا وحتى تؤمن قوميتنا .. وحتى تؤمن عروبتنا .. اننا اردنا ان نسلح جيشنا حتى نشعر دائما بالامن والسلام وبالطمأنينة ، ولم تكن نقصد ابدا ان نقوى هذا الجيش للعدوان .. او ان نقوى هذا الجيش للحروب ، ولكن الجيش الذي هو سياج هذا الوطن ، ولكن الجيش الذي هو حامي هذا الوطن يقف دائما على اهبة الاستعداد ليدافع عن شرف الوطن ، هذا هو فرضنا ، وهذا هو هدفنا ، وقد كنا ننادى بذلك دائما طوال السنين الثلاث الماضية ..

اننا لا نريد سلاحا للعدوان .. اننا نريد سلاحا حتى نعلمن وحتى نشعر بالسلام ، وحتى لا نشعر بالتهديد ..

اني يا اخواني اشعر بالضجة من هنا ، واشعر بالضجة من هناك ، اشعر بهذه الضجة حينما استطعنا ان نحصل للجيش على حاجته من الاسلحة .. بدون شرط وبدون قيد .. حتى نحقق الهدف الذي قامت هذه الثورة من اجله .. ان يكون لمصر جيش وطني قوي يحمي الاستقلال الحقيقي ويحمي الحرية الحقيقية ..

واني احب يا اخواني ان اقول لكم في هذه المناسبة قصة تسليح الجيش .. فحينما قامت الثورة التجانا الى كل الدول والتجانا الى كل ميدان من اجل تسليح هذا الجيش ..

التجانا الى انجلترا ، والتجانا الى فرنسا ، والتجانا الى امريكا ، والتجانا الى باقي الدول من اجل تسليح الجيش .. من اجل السلام ومن اجل الدفاع ، فماذا اخذنا ؟ الحقيقة اننا لم نأخذ الا مطالبات ، فقد ارادوا ان يسلح الجيش بعد ان نوقع على وثيقة ، وبعد ان نوقع على موافيق .. واننا اعلنا اننا اذا اردنا او صممنا ان نسلح جيشنا من اجل حريتنا ، ومن اجل شخصيتنا المستقلة .. من اجل حياة ثورتنا .. ومن اجل عزة وطننا .. ومن اجل كرامة مصر .. وعلنا اننا لن نسلح الجيش على حساب استقلالنا .. اننا لن نسلح الجيش على حساب حريتنا ..

وطلبنا السلاح ، فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة يا اخواني قصة طويلة .. قصة مريرة .. واننى اذكر في هذا الوقت .. اذكر وانا اتحدث اليكم اننا في بعض الاحيان قد ارقنا ماء وجوهنا .. ولكننا لم نتخل ابدا عن مبادئنا .. اننا ارقنا ماء الوجوه .. ونحن نطلب السلاح ، ونحن نستجدي السلاح ، ولكننا في نفس الوقت صممنا على المحافظة على المبادئ .. وصممنا على ان نحافظ على مثلنا العليا وماذا كانت النتيجة ؟ لم نستطع ابدا يا اخواني ان نحقق هذا الهدف الاكبر الذي قامت هذه الثورة من اجل تحقيقه وهو اقامة جيش وطني قوي ..

فان فرنسا كانت تساو منا دائما ، تساو منا على شمال افريقيا .. وتقول لنا دائما اننا نعطيكم السلاح على شرط الا تنتقدوا موقفنا في شمال افريقيا .. على شرط ان تتلخوا عن عروبتكم ، على شرط ان تتخلوا عن انسانيتهكم .. على شرط ان نرى المذابح التي تحدث في شمال افريقيا ونسكت عليها ، ونغمض العين عن عروبتنا ، وكيف نتخلي عن انسانيتهنا ؟ اننا لا يمكن ابدا ان نفصل عن عروبتنا ، واننا لا يمكن ان نفصل عن انسانيتهنا ..

ولكن امداد فرنسا لنا بالسلاح كان دائما سيفنا فوق رقابنا ، وكنت دائما يا اخواني اهدد بقطع السلاح ، وكنت دائما يا اخواني اهدد بتموين اسرائيل بالسلاح مع قطع السلاح عن مصر ..

هذه هي قصة فرنسا .. واقول لكم الآن قصة امريكا .. منذ قامت الثورة ونحن نطالب بالسلاح .. ونحن نعهد بالسلاح وماذا كانت النتيجة ؟ كانت الوعود ، وعودا مرتبطة بشروط ، نأخذ السلاح على اساس ان نوقع على ميثاق امن متبادل ، نأخذ السلاح على اساس ان نوقع على حلف من الاحلاف ، ورفضنا ان نوقع وثيقة الامن المتبادل ، ورفضنا ان نوقع على حلف من الاحلاف ، ولم نستطع ابدا يا اخواني ان نأخذ من امريكا قطعة من السلاح ..

وماذا كانت قصة انجلترا ؟ كانت انجلترا تقول لنا انها مستعدة لتمويننا بالسلاح وكنا نقول لها اتنا تقبل هذا شاكرين ، وماذا كانت النتيجة .. لقد مونتنا انجلترا بمقادير من السلاح لا تحقق هدفنا الذي قامت هذه الثورة من اجله ، وماذا كانت النتيجة ايها الاخوان ، كان الجيش المناويء لنا يهون بالاسلحة من دول متعددة من العالم ..

ان جيش اسرائيل قد استطاع ان يأخذ اسلحة من انجلترا ، ومن فرنسا ، ومن بلجيكا ، ومن كندا ، ومن ايطاليا ، ومن دول اخرى متعددة ، وكان هذا الجيش يستطيع ان يجد دائما من يهونه بالسلاح .. وكنا نحن نقرا في الصحف الأجنبية ، سواء في الصحف الامريكية او الصحف الفرنسية ان جيش اسرائيل يستطيع ان يهزم الجيوش العربية مجتمعة .. وقد قرأت في الشهر الماضي يا اخواني كثيرا من المقالات تحمل هذا المعنى : ان جيش اسرائيل يستطيع ان يهزم مصر . ان جيش اسرائيل يستطيع ان يهزم العرب .. ان جيش اسرائيل متفوق في السلاح .. ان جيش اسرائيل متفوق في العتاد !

هذا ما كانوا يقولونه في صحفهم فنقول لهم اذا كنتم تشعررون بهذا فلماذا تمنعون هنا السلاح .. كنت أقول لهم هذا فماذا كانت النتيجة ؟ لقد تدرعت فرنسا بشعورنا نحو شمال افريقيا .. ومنعت عنا السلاح وحينما رأينا هذا ، حينما رأينا هذا التحكم .. وحينما رأينا هذا النفوذ الذي يتحكم فينا ، وفي رقابنا قررنا ان نطالب بجميع دول العالم بأن تمدنا بالسلاح بلا قيد ولا شرط ، وقدمت هذا وانا أؤكد لهم ان هذه الأسلحة لن تستخدم في العدوان ، ان هذه الأسلحة ستستخدم في الدفاع ، اتنا ليست لنا أية نوايا عدوانية .. ولكن نوايانا نوايا سلمية .. اتنا نريد ان يكون لنا جيش حر قوى مستقل ، يسند هذا الوطن في اهدافه الحرة المستقلة .. اتنا نريد ان يكون لنا جيش قوى ، لا للعدوان ولكن للدفاع .

قدمت هذا يا اخواني باسم مصر الى امريكا ، الى انجلترا .. الى فرنسا ، الى روسيا ، الى تشيكوسلوفاكيا ، الى باقى الدول وانتظرت الرد فماذا كانت النتيجة . وصلتني ردود من بعض هذه الدول باتنى يمكن ان اسلح الجيش بالاسلحة ولكن بشروط ورفضت هذه الشروط .. فهذا هدف من اهدافنا ، وقد قلت لكم اتنا قد نستجدي السلاح ، وقد نطلب السلاح .. وقد نريق ماء وجهنا من اجل السلاح .. ولكننا لن نتخلى ابدا عن مبادئنا ..

وانتظرنا حينما وصلنا رد على هذا الخطاب من حكومة تشيكوسلوفاكيا تقول انها مستعدة ان تموننا بالسلاح حسب حاجتنا وحسب حاجة الجيش المصرى على اساس تجارى بحت ، وان هذا التعامل يعتبر كأي تعامل تجارى آخر ، فقبلنا في الحال هذا الاتفاق .

ووقعته مصر في الأسبوع الماضي اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا من أجل
تمويننا بالسلاح . . . وهذه الاتفاقية تسمح لمصر بأن تدفع الثمن منتجات مصرية مثل
القطن ومثل الأرز وقبلنا هذا العرض شاكرين . . .

واننا بهذا يا اخواني نحقق هدفا من اهداف هذه الثورة وهو اقامة جيش وطني
قوي ، وانا اليوم يا اخواني وانا انكم انتم اشعر بالضجة التي قامت هنا وهناك
قامت ضجة في لندن ، وقامت ضجة في واشنطن ، قامت هذه الضجة من اجل
استمرار التحكم . . . ومن اجل استمرار النفوذ . . .

اننا سنكافح من اجل القضاء على هذا التحكم ، وسنكافح من اجل القضاء على
هذا النفوذ . . . اننا سنكافح من اجل تحقيق اهداف هذه الثورة . . . واننا سنكافح
من اجل اقامة جيش وطني قوي يستطيع ان يحقق لهذه الثورة الاهداف الكبرى
التي قامت من اجلها . . . ويستطيع ان يحقق اواصر السلام . . . نعم يا اخواني
السلام ، السلام الذي نادينا به في بانكوك . . . السلام الذي نادينا به في مناسبات
هذه . . .

اننا حينما نبني هذا الجيش النابض من اجل السلام وانما نبنيه حتى نعلم
على مصائرنا ، نبنيه حتى لا تكون مصر دولة من اللاجئين . . . اننا نبنيه ضد
العدوان . . . اننا ضد أي اطماع في ارض هذا الوطن . . .

هذا هو يا اخواني هدفنا الاكبر . . . هذا يا اخواني هدفنا الاعظم وانني حينما
اسمع متحدثا يقول ان هذا فتح للنفوذ الروسي او فتح للنفوذ الاجنبي في الشرق
الوسط او في مصر . . . انني حينما اسمع هذا انظر الى الماضي البعيد . . . واقول
ان هذه الاتفاقية التجارية التي وقعناها بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحا للنفوذ
الروسي ولا للنفوذ الاجنبي . . . ولكنها يا اخواني تعتبر قضاء على النفوذ الطويل
الذي تحكم فينا وعلى النفوذ الطويل الذي سيطر علينا . . .

اننا يا اخواني حينما نستطيع ان نسلح جيشنا بلا قيد ولا شرط نقضي على
التحكم . . . التحكم الذي كنت اشعر به وكنت تشعرون به تحت اسم التسليح . . .
وتحت اسم الامداد بالسلاح . . . هؤلاء الذين يتكلمون عن النفوذ الاجنبي يعرفون
اننا نقصد القضاء على النفوذ الاجنبي . . .

ان مصر . . . مصر المستقلة . . . مصر الثائرة . . . مصر القوية . . . ان يمكن للنفوذ
اجنبي في بلادنا ، وانهم يعلمون اننا لم نقبل نفوذهم وانهم يعلمون اننا لم نقبل
سيطرتهم ، وانهم يعلمون ان مصر اليوم . . . مصر الثائرة التي ثارت في ٢٣ يوليو
قد آلت على نفسها ان تقضي على النفوذ الاجنبي قضاء مبرما . . . وانها قد آلت
على نفسها ان تقضي على الاستبداد الاجنبي وعلى التحكم الاجنبي . . . انها قد آلت
على نفسها ان تسير قدما الى الامام حرة حرة حقيقية لها سياسة خارجية تنبعث
من نفسها وتنبعث من ضميرها لا تنبعث من معسكر من المعسكرات . . .

انهم يعلمون هذا . . . وانهم حينما يتكلمون عن النفوذ انما يتذكرون نفوذهم . . . هذا
النفوذ الذي انتهى . . . وهذا النفوذ الذي مضى . . . ونحن سندافع عن حريتنا . . .
سندافع عن استقلالنا . . . وسنكافح من اجل استقلالنا ، والله يوفقكم . . .

والسلام عليكم ورحمة الله . . .

إعلان الدستور

أيها المواطنين :

هذا يومكم ، من أجل هذا اليوم كافح الشعب ، من أجل هذا اليوم كافح الآباء والأجداد ، من أجل هذا اليوم سقط شهداؤنا . من أجل هذا اليوم قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

إن الدستور الذي نعلنه اليوم هو نتيج لكفاح هذا الشعب على مدى السنين والأيام .

نعم ، لقد كافح هذا الشعب سنين طويلة ، له يسلم ولم يستسلم ، رغم ما قابله من صعاب ، لقد كافح هذا الشعب ضد الاستبداد وضد الاستعباد ، وضد السيطرة ، وضد التحكم ، لقد كافح هذا الشعب لينال حقه في الحرية والحياة ، فإذا كنا نحتفل اليوم بالدستور فإنما نتوج هذا الكفاح ، كفاح هذا الجيل ، وكفاح الأجيال الماضية ، كفاح هذا الجيل وكفاح الآباء والأجداد .

أيها المواطنون :

إن الدستور الذي نعلنه اليوم هو نهاية معركة طويلة ضد السيطرة المعتدية الأجنبية ، وضد السيطرة المستغلة الداخلية ، وإن هذا الشعب كافح طويلا ضد الاعتداء الخارجي ، وضد الاستبداد الداخلي ، وفي أواخر القرن الثامن عشر قام هذا الشعب يطالب بحريته ، ويطالب بدستوره ، ويطالب بحقه في الحياة .

قام هذا الشعب وطالب الأمراء والماليك بأن يشترك في حكم الوطن ، وأن يشترك في تصريف أموره ، ولكنهم رفضوا ولكن الشعب أجبر الأمراء ، أجبرهم على أن يطيعوا رغبته ، وأجبرهم على أن يلبوا إرادته ، ووقع الأمراء في أواخر القرن الثامن عشر وثيقة بناء على رغبة الشعب ، وبناء على طلب الشعب . . قالوا في هذه الوثيقة : إن الأمراء تابوا ورجعوا والتزموا بما طلبه الناس .

وانعقد الصلح على شروط منها : أن يكفوا واتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، وأن يسروا في الناس سيرة حسنة .

هذا يا اخواني ما أجبر الشعب الأمراء في أواخر القرن الثامن عشر على أن يوقعوه وعلى أن يعلنوه . ولكن الشعب اطمأن بعد أن وقعوا هذه الوثيقة ولكن الشعب آمن بعد أن وقعوا هذه الوثيقة إلى أنهم سيطبقونها وإلى أنهم سيكفون اتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس . وإلى أنهم سيسيروا بالناس سيرة حسنة ولكن هل اتبع الأمراء هذه الوثيقة . . هل عملوا بما وقعوه . . أبدا يا اخواني . . لقد اطمأن الشعب وخلصه الأمراء فساروا سيرتهم الأولى مرة أخرى ليستبدوا بحقه في الحياة ، ويستبدوا بإرادته فاستبدوا وسيطروا وتحكموا .

فهل استكان هذا الشعب ؟ هل سلم هذا الشعب ؟ وهل استسلم هذا الشعب ؟ . . لم يسلم أبدا يا اخواني ولكنه كافح كفاحا مريرا . . كافح كفاحا طويلا من أجل الحرية التي نادى بها ونادى بها آباؤه وأجداده واستمر في الكفاح واستمر

في النضال ، حتى كانت سنة ١٨٠٥ حينما كافح ضد سيطرة الوالى التركى وطالبه بأن يشترك في حكم نفسه بنفسه ، وطالبه بأن يقيم دستوراً ليدير به شئون البلاد .

ولكن الوالى العثمانى قال : « اننى هنا والى بامر السلطان . ولا يمكن ان ابى رغبة الفلاحين » فاجتمع الشعب وعلماء الشعب . اجتمعوا وقرروا عزل السلطان وقرروا عزل الوالى . وقال الوالى : « انا لا يمكن ان اعزل الا بامر من السلطان ولا يمكن ان اعزل بامر من العلاحين » فوقعوا هذه الوثيقة وقالوا : كتب ممثلوا الشعب وثيقة بعزل الوالى التركى واثبتوا حقهم الدستورى في هذا .

وكانت الوثيقة تقول : « ان للشعوب طبقاً لما جرى العرف به ، ولما تفضى به احكام الشريعة الاسلامية الحق في أن يقيموا الولاية ، ولهم ان يعزلوه اذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم لان الاحكام الظالمين خارجون عن الشريعة » وعزلوا الوالى واقاموا محمد على . ولى الشعب محمد على كحاكم جمهورى .

ولا بأس ايها المواطنون ولا ملامة على الشعب ان نكت محمد على بالعهد . فليس هو اول من خان العهود المقطوعة . لقد ولى الشعب محمد على ، الولاية بارادته . ولكن محمد على استبد وطغى وصمم على ان يحكم سواء اكان حكمه من ارادة الشعب ام ضد ارادة الشعب ، فاستمر الشعب في نضاله ، واستمر الشعب في كفاحه من أجل حقه في الحياة ، ومن أجل حقه في الحرية .

وقام عرابى سنة ١٨٨١ وطالب الخديو ، طالب الخديو بأن يحقق للشعب حريته . وبأن يحقق للشعب حقه في الحياة ، قام عرابى وهو ينادى بما كان ينادى به الشعب . يطالب بالدستور ويطالب بحق الشعب في ان يقر الضرائب وان يقر القوانين ، ولكن الخديو رفض . واستعان بالقوى الأجنبية فكان الاحتلال .

كان الاحتلال البريطانى . فهل استسلم الشعب ؟ وهل سلم الشعب ؟ ان الشعب لم يستسلم ولم يسلم . ولكنه كافح بعزم وايمان لا ضد السيطرة المستغلة الداخلية فحسب ، ولكن ضد العدوان الخارجى ، وضد السيطرة الداخلية ، واستمر الشعب رغم الآسى ورغم العذاب ورغم ما قاسى من ضروب الأهوال ومن ضروب المقاومة . استمر الشعب يحارب ويكافح ويناضل بعزم وصبر وايمان .

فقامت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ بعد كفاح طويل ضد العدوان الخارجى وضد السيطرة الداخلية ، قامت هذه الثورة تطالب بالدستور الذى يعلن حق هذا الشعب في الحياة ، وحق هذا الشعب في الحرية .

وكافح الشعب واستشهد من ابنائه من استشهد ، وسجن من سجن ، وعليه من عذب ولكن ارادة الشعب انتصرت في سنة ١٩٢٣ باعلان دستور سنة ١٩٢٣ . واعلن دستور سنة ١٩٢٣ فاطمان الشعب . وآمن الشعب بأن هذه الوثيقة التى اعطيت له منحة من الملك سترتب له الخلق في الحياة وسترتب له الحق في الحرية .

فماذا كانت النتيجة ؟ لقد تكثروا ايضا بالعهود والوعود ولم تفن الشعب هذه الوثيقة المكتوبة شيئاً . فاستمر يكافح ايضاً مرة اخرى . استمر يكافح طويلاً فان الدستور الذى اعلن سنة ١٩٢٣ كان دستوراً استخدمت بواسطته كل الوسائل التى تتحكم في هذا الشعب .

دستور سنة ١٩٢٣ أقر الإقطاع وأقر السيطرة ، وأقر التحكم وأقر الرشوة .
انهم اعتبروا الدستور وثيقة شرعية يشبثون بها الإقطاع . ويشبثون بها الرشوة .
ويشبثون بها القسامة ويشبثون بها الاستبداد . يشبثون بها الاستبداد السياسي .
ويشبثون بها الظلم الاجتماعي . واتخذ الاستعمار من هذه الوثيقة أيضا أيها المواطنون
وسيلة حتى يمكن لنفسه في هذا الوطن ، في أرض هذا الوطن ، فهل خدع المواطنون ؟

ان المواطنين الذين اطمأنوا في سنة ١٩٢٢ للدستور والدين وثقوا في سنة ١٩٢٣
بالدستور ، اطمأنوا ولكنهم لم يتخذوا ، لم يسلموا ولم يستسلموا فكافحوا كفاحا
طويلا ميرا من أجل حقهم في الحرية ، ومن أجل حقهم في الحياة ، حتى تامة
ثورة ٢٣ يوليو لتحقيق للوطن حقه في الحرية وحقه في الحياة .

وكانت ثورة ٢٣ يوليو أيها المواطنون ، تنويجا لكفاح المواطنين بنصر هظيم ،
حتى يتولى أمره بنفسه وحتى يمسك زمام شأنه بيده ولكن الوطن ، ولكن الشعب
استلهم العظة من ماضيه تقرر الا يخدع كما خدع في أيام ابراهيم بك ، وفي أيام محمد
على فلم يطمئن إلى الأمراء ولم يطمئن إلى الحكام ، لم يطمئن أبدا كما اطمأن في
الماضي . لم يطمئن أبدا ولم يثق كما اطمأن في الماضي وكما وثق في الماضي ولكنه قرر
ان يستمر في كفاحه .

وأعلنت الثورة في أول يوم من أيامها أنها تهدف إلى إقامة حياة دستورية
مليمة لهذا الوطن . لهذا الشعب . لينظم أمور هذا الوطن وينظم أمور هذا الشعب
وينظم عمل هذا الوطن وكفاح هذا الوطن ، وعمل هذا الشعب وكفاح هذا الشعب .

أعلنت الثورة هذا الإعلان من أول يوم قامت به وهي تعتبر الطريق سهلة
ولكنها قابلت طريقا شاقة وصعبة لأنها قررت الا تخدع ، وقررت الا تطمئن فقابلت
الحكام وقابلت الأمراء ، واصطدمت الثورة مع الحكام واصطدمت الثورة مع الأمراء ،
لأنها كانت تتسلح بالشك ولم تستكن إلى الاطمئنان وإلى الثقة فأعلنت الثورة في
١٦ يناير سنة ١٩٥٣ أنها لاقت مصاعب ومشاق كثيرة من الحكام السابقين ومن
الحزبيين ومن الأحزاب وأنها حتى يمكن أن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها لابد
لها من فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ .

وفي هذه الفترة قررت أن تمهد الطريق وتقضي على المخادعين ، وتقضي على
المضللين ، واصدوت الثورة في ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ بيانا يقول : « لقد استمدت
ثورة الجيش قواها من إيمانها الكامل بحق جميع المواطنين في حياة قوية شريفة
وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة في ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب
وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولما كان أول أهداف الثورة هو إجلاء
الأجنبي عن أرض الوطن ، ولما كنا آخذين الآن في تحقيق هذا الهدف الأكبر والسمر به
إلى غايته مهما تكن الظروف والعقبات فانا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة
الوطن العليا فتتلع من أساليب السياسة المخربة التي أودت بكيان البلاد ، وقررت
وحدتها ، ومزقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة وأدعياء الوطنية ،
ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي
أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ تريد أن تسمى سعيها ثانياة بالتفرقة في هذا الوقت
الخطير من تاريخ الوطن » .

وإذن فإن الثورة حينما قامت سنة ١٩٥٢ لم تطمئن ، ولم تشق كما اطمأنت
الثورات السابقة ، كما اطمأنت ثورة ١٩١٩ ، وكما اطمأنت ثورة ١٩١٩ ، وكما

اطمانت ثورة الشعب ضد الوالى التركى ، وكما اطمانت ثورة الشعب ضد ابراهيم بك ومراد بك ابام الممالك ، ولكنها اخذت من الماضى عظة وعبرة : وتسلمت حتى تقضى على جميع الاسباب التى يمكن ان تسير بهذه الثورة الى الانحراف .

ولهذا اعلنت فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تهدم فيها الفساد ، والاستغلال ، والاستبداد ، والاستعباد .

واليوم يا اخوانى انتهت هذه الفترة ، انتهت فترة الانتقال ، وحقق الوطن ما حقق وحقق الشعب ما حقق ، لقد انتصر الشعب فى هذه السنوات الثلاث ، انتصر على الرجعية ، وانتصر على الاقطاع ، وانتصر على الاستعمار ، وانتصر على الاستعباد ، وانتصر على الاستغلال .

وسارت الثورة ايها المواطنين فى طريقها فى هذه السنوات الثلاث لتحقيق لهذا الوطن اساسا متينا نظيفا ، قد تخلص الوطن من الرجعية ، وتخلص من الاستعمار ، وتخلص من اعوان الاستعمار ، سارت الثورة وهى ترمى مبادئ الانسانية : سارت الثورة نحو هدف كبير ، نحو هدف عظيم ، سارت الثورة وهى تهدف الى اقامة مجتمع وطنى سليم ، تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية لا مكان فيه لسادة ، ولا مكان لعبيد ، كلنا احرار فى هذا الوطن ، كلنا نشعر بالحرية ، كلنا نشعر بالمساواة .

سارت الثورة وهى لا تثق ولا تطمئن ، فقد خدمنا كثيرا فى الماضى ولا بد ان نأخذ من ماضينا عبرة لمستقبلنا ، سارت الثورة لتحقيق الاهداف التى اعلنتها فى اول يوم من ايامها ، وكانت هذه الاهداف عبارة عن آمال هذا الشعب وعن احلام هذا الشعب . احلام من استشهدوا من ابناء هذا الشعب ، وآمال من كافحوا من ابناء هذا الشعب ، آمال ابنائنا ، وآمال اجدادنا .

قامت الثورة وهى تهدف الى اقامة مجتمع وطنى قوى تسوده العدالة وتعرف عليه الرفاهية ، قامت الثورة وهى تعلن اهدافها حتى تحقق هذا الغرض ، واعلنت الثورة انها تهدف اول ما تهدف الى القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة .

وسارت الثورة لتحارب الاستعمار ولكنها اصطدمت باعوان الاستعمار ، ولكنها تبينت ان اعوان الاستعمار خطر على هذا البلد . وخطر على هذا الشعب . خطر بل اشد خطرا من الاستعمار . فان الاستعمار لا يمكن ان يثبت اقدامه الا مستندا على اعوانه من ابناء هذا الوطن . فاتجهت الثورة الى اعوان الاستعمار لتقتلعهم من جذورهم . هؤلاء الاعوان باعوا بلدهم للشيطان لقاء دراهم معدودات .

هؤلاء الاعوان هم الذين باعوا الشرف وباعوا الامانة . وباعوا ارض الوطن . لقاء الجاه والسلطان والشهوات . اتجهت الثورة نحو اعوان الاستعمار لتقضى عليهم وعلى نفوذهم . ولتعرف الشعب بهم . وحينما قضت عليهم استطاعت ان تقضى على الاستعمار . فقد ترنح الاستعمار ولم يجد بين اراضى هذا الوطن وبين اركان هذا الوطن من يسنده ، فاستسلم الاستعمار .

واليوم يا اخوانى . . بعد ثلاث سنوات نحس جميعا ، ونشعر جميعا ، اننا يمكن ان نطمئن وقد قضينا على اعوان الاستعمار . قد تخلصنا نهائيا بعون الله من الاستعمار .

واليوم أيها المواطنون ، ونحن نبدا مرحلة جديدة من تاريخ وطننا ، لن ننسى الماضي أبدا بل سنأخذ من الماضي عظة وعبرة .

سنتسلح بالماضي ، سنتسلح بتاريخ الماضي . لن نخدع مرة أخرى ، لن نخدع ولن نضل مرة أخرى . ولكننا سنحمي ما حققناه . سنحمي حريتنا . سنتكاتف جميعا . سيتكاتف جميع أبناء هذا الوطن من أجل حراسة ما حققناه ، لن يخذعنا الاستعمار . ولن يكون هناك أبدا أعوان للاستعمار لأن الشعب أيها المواطنون قد تولى امره بيده . لأن الشعب أيها المواطنون قد تولى سلطاته بيده لأن الشعب أيها المواطنون أصبح اليوم هو الذي يمثل السلطة وهو الذي يمثل السلطان .

واتجهنا بعد هذا أيها المواطنون لتحقيق الهدف الثاني وهو القضاء على الاقطاع . القضاء على الاقطاع الذي تحكم فينا ، والذي تحكم في أراضينا والذي تحكم في حريتنا ولم يكن هدفنا من القضاء على الاقطاع ان نملك الناس ، وان نملك الفلاحين فان أرض مصر لا يمكن ان تملك لجميع أبنائها ولكننا نهدف الى الحرية وإلى التحرير . حرية النفس وحرية الفرد . اذ لا حرية في بلد لم يكن أبنائه أحرارا . ولا يمكن ان نشعر بالحرية اذا كان أفراد هذا الوطن يشعرون بالاستعباد .

اتجهنا الى القضاء على الاقطاع واستطعنا بعد معركة طويلة شاقة ان نقضى على الاقطاع واستطاع أبناء هذا الوطن . . . جميع أبنائه جميع الأفراد ان يشعروا بأنهم أحرار . . ليسوا ملكا لأحد . ليسوا ملكا لاقطاعي . ليسوا ملكا لصاحب أرض . ليسوا ملكا لصاحب جاه لن يهددوا في رزقهم . لن يهددوا في قوت يومهم . ولن يهددوا في عيشهم .

اننا بهذا يا اخواني نخلق مجتمعا تسوده الحرية الحقيقية لا الحرية الزائفة . الحرية التي يشعر بها العامل في أرضه والعامل في مصنعه والموظف في عمله .

هذه هي الحرية . ولا يمكن ان نقول ان هناك حرية وان هناك برلمانا ، وان هناك دستوروا ، اذا كان الفرد لا يشعر بحريته واذا كان الفرد مهددا في رزقه واذا كان الفرد مهددا في عيشه . . واذا كان الفرد مهددا في يومه . واذا كان الفرد مهددا في قده .

لقد كنا نشعر بهذا . . . وكان آباؤنا يشعرون ايضا بهذا ، وكافحوا حتى يتخلصوا منه .

وحينما قضينا على الاقطاع شعرنا جميعا بأن هناك روحا جديدة من الحرية ترفرف فوق هذا الوطن . . شعر بهذا الفلاح في أرضه ، والعامل في مصنعه ، والموظف في عمله . . شعرنا جميعا بالحرية الحقيقية التي تولدت من القضاء على الاقطاع .

ثم اتجهنا الى القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

هذه هي أهدافنا التي كنا نشعر بها في الماضي . وهذه هي أهدافنا التي تنبثق من آمالنا وأحلامنا في الماضي . أحلام من كافحوا منا ، وأحلام من استشهدوا من أبناء هذا الوطن فاتجهنا للقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، وعلى الاحتكار ، حيث استشرى الفساد وانتشر فاستطاع رأس المال ان يشتري الحكام . ويشترى الوزراء ويشترى العهود جميعا . . ولم يكن الوزراء والحكام الا موظفين عند رأس المال .

فاتجهنا للقضاء على هذه السيطرة وقلنا لراس المال انك حر في هذا الوطن على
الا يكون هناك فساد . انك حر في هذا الوطن على الا تشتري الحكام . انك حر في
هذا الوطن على الا تسيطر على الحكم .

استطعنا يا اخواني في خلال السنوات الثلاث ان نقضى على الاحتكار . وان
نقضى على سيطرة راس المال على الحكم . وان نقيم حكما نظيفا ينبثق من ضمير هذا
الشعب وينبثق من نفسية هذا الشعب . وينبثق من آمال هذا الشعب .

كانت هذه هي اهداف ثورة ٢٣ يوليو . لم نظمئن ولم نثق ولم نخضع كما
انخدعنا في الماضي .

واليوم يا اخواني وانا اتحدث اليكم بعد مرور السنوات الثلاث . وبعد انتهاء
فترة الانتقال . اقول لكم واقول معكم اننا سنكافح دائما من اجل حقنا في الحرية
وسنكافح دائما من اجل حقنا في الحياة .

ولقد استمرت الثورة في تحقيق اهدافها الكبرى التي قامت من اجلها . واعلنت
الثورة انها ستعمل على اقامة عدالة اجتماعية . ولكي يمكن ان نقيم عدالة اجتماعية
في ارض هذا الوطن لابد ان نعمل ولا بد ان ننشئ ، ولا بد ان نشيد ، ولا بد ان نبني ،
ولا بد ان نقيم مصانع ، ولا بد ان نقيم الأعمال الكبرى ، لتكون هناك فعلا عدالة
اجتماعية .

واتجه الوطن جميعا وابناء الوطن جميعا الى العمل ، كل مطمئن الى نفسه ، وكل
مطمئن الى وطنه . لا رشوة ولا فساد . ولكننا نعمل جميعا . نعمل جميعا من اجل
قيادة الانتاج حتى يمكن ان نقيم عدالة اجتماعية . فلا يمكن ان نقيم عدالة اجتماعية
بالكسل . ولا يمكن ان نقيم عدالة اجتماعية بالتراخي . ولكن يمكن ان نقيم عدالة
اجتماعية بالعمل والعمل وحده والجهد . فاستطعنا يا اخواني في هذه السنوات الثلاث
ان نرسي فقط مبادئ العدالة الاجتماعية . فان اماننا شوطا طويلا ، وان اماننا
عملا شاقا كبيرا .

واعلنت الثورة ايضا انها ستعمل على اقامة جيش وطني قوى ووقت الثورة
يا اخواني وعدها واصبح الجيش . هذا الجيش الذي كنت بين افراده والذي كنت
بين صفوفه . فكنت اشعر انه ليس جيش الوطن . ولكنه كان دائما على الوطن .
وكنت اتمنى اليوم الذي ارى فيه هذا الجيش للوطن وللشعب وانا سعيد اليوم
يا اخواني وانا بينكم . وانا سعيد حينما اشعر ان هذا الجيش أصبح جيشا وطنيا
قويا لكم انتم والابنائكم لا للرجعيين ولا للمستبددين ولا للمخادعين .

هذا الجيش الذي قام في ٢٣ يوليو يحمل الرسالة ويؤدي الامانة ويشعر ان
عليه واجبا كبيرا . واجبا عظيما من اجل اخوانه في هذا الوطن . من اجل اخوانه
في مصر . هذا الجيش الذي قام يوم ٢٣ يوليو ليعبر عن آمالكم ويعبر عن الامم ،
هذا الجيش الذي كان الحكام يعتقدون انه اداة طيعة في ايديهم ضدكم انتم وضد
اهدافكم وضد آمالكم وضد حقكم في الحرية وضد حقكم في الحياة .

هذا الجيش قام في ٢٣ يوليو ليقتصب للشعب حقه في الحرية وحقه في
الحياة .

وبهذا ايها المواطنون فانا سعيد اليوم واتنى اشعر بالاطمئنان حينما اقول لكم ان
اليوم جيشا وطنيا قويا يحمي حقكم في الحرية ويحمي حقكم في الحياة .

لقد قام هذا الجيش ايها المواطنين بجميع ضباطه وجميع جنوده . بجميع افراده في ٢٣ يوليو ليكتسب هذا الحق حقنا في الحرية . حقنا في الحياة . ولكنه بعد هذا اثر من كل نفسه واثر من ضميره ، واثر من قلبه ان يعود الى عمله الاصلى - ان يعود الى واجبه الرئيسى وهو الدفاع عن هذا الوطن . وعن بناء هذا الوطن .

ان جيشكم الوطنى القوى ايها المواطنون يوجد الآن على الحدود وهم يستمعون الينا واشعر انهم يشعرون بالسعادة . ويشعرون بالعزة لانهم يستمعون لى . . . يشعرون الجيش الآن بالعزة ويشعرون الآن بالسعادة وهو يرى ان الاهداف التى قام من اجلها في ٢٣ يوليو قد تحققت .

هذا الجيش الذى قام ليكتسب لنا حقنا في الحرية وليعيد لنا حقنا في الحياة . يقف الآن على حدودنا ليدافع منا . وليدافع ايضا عن حقنا في الحرية . وليدافع ايضا عن حقنا في الحياة ضد العدوان الخارجى . ضد العدوان الصهيونى .

هذا الجيش الوطنى القوى كان هدفا من اهدافنا في ٢٣ يوليو وكان هدفا من اهدافنا قبل ٢٣ يوليو .

وانتهنا بعد هذا ايها المواطنون لتحقيق هدفا آخر وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة اذا كنا نؤمن بهذا الهدف .

وقد اعلنت الثورة كما قلت لكم في اول بيان لها انها تهدف الى اقامة حياة ديمقراطية ، حياة ديمقراطية سليمة وليست كديمقراطية دستور ١٩٢٣ ، وليست كديمقراطية ابراهيم بك ومراد بك وليست كديمقراطية محمد على .

ولكنها حياة ديمقراطية تستمد ارادتها من ارادتك وتستمد وجودها من وجودكم .

حياة ديمقراطية لا تحكم فيها الاقلية باسم الاغلبية ، لا تحكم فيها الاقلية بالتخضع الاغلبية ولا يتحكم فيها الاستغلال ولا يتحكم فيها الاستبداد .

كافحنا وعملنا من اجل اقامة هذه الحياة الديمقراطية . فقابلتنا صعاب كبرى . قابلتنا مشاكل عظمى فجاوبناها . . . جابهاها بقوة وجابهاها بعزم لاننا كنا نؤمن بحقنا في الحياة وكنا نؤمن بحقنا في الحرية ، وكنا نستلهم من الماضى عظة وعبرة وقلنا لن نخدع ابدا ولن نثق ولن نخدع ابدا بالوئاثق والعهود ، لن نخدع بهذا الله كما انخدعنا فى الماضى .

واستطعنا فى هذه السنين الثلاث ان نهدم كل آثار الرجعية تقريبا ، وان نهدم كل آثار الاستغلال تقريبا ، وان نهدم كل آثار الاستبداد .

واليوم يا اخوانى ونحن نجتمع فى هذا المكان احتفالا بانتهاء فترة الانتقال وعلان الدستور الجديد نشعر اننا حققنا مرحلة كبيرة من مراحل الكفاح فى سبيل اقامة للحياة الديمقراطية السليمة .

ايها المواطنين :

اننا اذا اخذنا من التاريخ عبرة نشعر ان موقع بلادنا كان دائما سببا رئيسيا وعاملا اساسيا من عوامل العدوان الخارجى ، اننا نشعر باهمية موقعنا ، اننا نشعر بخطورة موقعنا ، اننا نشعر باهمية المكان الذى خلقنا فيه فى ملتقى البحار والقارات،

ولهذا فانا حينما نتجه الى الماضي وحينما نتجه الى دروس الماضي ، نجد أننا يجب ان نتقوى ويجب ان يكون لنا من قوتنا ما يحمينا ضد العدوان الخارجى كما يجب ان يكون لنا من عزيمتنا ما يحمينا ضد الاستبداد وضد الاستغلال الداخلى .

ولهذا يا اخوانى فانا نشعر ايضا اننا عضو فى الكيان العربى الكبير ، ان هذا الشعب يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ، ويشعر ايضا ان ما يحقق باى بلد عربى لابد ان يؤثر عليه .

لقد ارادوا فى الماضي ان يفرقونا ، وارادوا فى الماضي ان يقطعوا اوصالنا وارادوا فى الماضي ان يدسوا بيننا قوميات اخرى ، ولكننا اليوم قد تنبهنا ، ولكننا اليوم سنأخذ من الماضي عظة وعبرة .

لقد انتهت الحرب العالمية الاولى ، فماذا كانت النتيجة ، لقد قسم العرب وقطعت اوصالهم ووزعوا كفنائهم واسلاب . ولكن العرب كافحوا وكانوا يتفاعلون فى كفاحهم وكانت مصر تتفاعل مع العروبة جميعا من اجل تحقيق الحرية بين ربوع العالم العربى جميعا .

ولهذا يا اخوانى فنحن اليوم حينما نعلن اننا نتفاعل مع الشعوب العربية ، ونعلن اننا جزء من الكيان العربى ، نعلن هذا من اجل مصلحتنا . ومن اجل مصلحة العالم العربى كله .

لقد حاولوا ان يخدعونا ، وحاولوا ان يضللونا ، وكانوا يقولون لنا : ما لكم وللعرب ؟ ولكننا اليوم وقد تنبهنا ، لن نخدع ابدا .

ان الكيان العربى يمتد من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى كلنا شعب واحد . شعب عربى واحد . تكافح جميعا متحدين متكاتفين من اجل حقنا فى الحرية . ومن اجل حقنا فى الحياة ، تكافح جميعا ضد الاستعمار وضد اموان الاستعمار ، لن نقطع اوصالنا مرة اخرى ، كما قطعت بعد الحرب العالمية الاولى .

بعد الحرب العالمية الثانية ايها الاخوان ماذا تم وماذا حدث ؟ لقد افتمصت قطعة من قلب العروبة ، من قلب بلادنا لاننا خدعنا ولاننا نفرقنا .

اليوم . ايها المواطنون نحن نعلن غروبتنا الحقيقية ، ونعلن تماسكنا مع العرب جميعا حتى لا يتكرر ما مضى وحتى لا يتكرر ما فات لقد ضاعت قطعة من ارضنا . لقد محيت قومية العروبة من فلسطين ، لاننا انخدعنا ولاننا تبعنا الاستعمار وتبعنا اموان الاستعمار وكانوا يقولون هنا فى مصر ما لكم وللعرب . وكانوا يقولون للبلاد الاخرى ما لكم وللمصر .

ولكننا اليوم بعد ان تنبهنا ، وبعد ان انتصرنا فى ثورتنا التى اثبتت من شعورنا . نعلن اننا نتكاتف مع العرب جميعا من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى من اجل الحرية ومن اجل الاستقلال ومن اجل الحق فى الحياة .

ولهذا يا اخوانى هدف رئيسى من اهدافنا يمليه علينا مكاننا . هذا المكان الذى كان دائما سببا لتهديدنا والذى كان دائما سببا لغزونا ، والذى كان دائما سببا للعدوان الخارجى علينا .

نعلن هذا ونعلن اننا نتضامن جميعا من اجل الدفاع عن حريتنا ونتضامن من اجل الدفاع عن استقلالنا ، ونتضامن جميعا من اجل الدفاع عن حقنا فى الحياة .

أيها المواطنين :

اليوم ، ونحن نعلن هذا الدستور ، نحن الشعب ، شعب مصر ، وأحب أن أقول لكم أن الدستور كان يعتبر في الماضي خاتمة للكفاح فماذا كانت النتيجة ؟ كانت وبالا على الشعب . كانت النتيجة خداعا للشعب وتضليلا للشعب . وكانت النتيجة استبدادا وتحكما واستعبادا واستغلالا . وسيطرة وانتهازا للفرص من فئة قليلة من الناس . ولكننا اليوم نعلن أن الدستور الذي يعلن اليوم هو بداية الكفاح . ولم تكن فترة الانتقال في السنين الثلاث الماضية إلا تمهيدا لهذا الكفاح . لم تكن فترة الانتقال في السنين الثلاث الماضية إلا حربا مع الرجعية وحربا مع المستغلين وحربا مع المريدين للسلطة والجاه والسلطان .

كانت فترة السنين الثلاث الماضية فترة هدم وفترة تصفية للرجعية والاستعمار ولأعوان الاستعمار ، ولكننا اليوم نعلن أن هذا الدستور هو بداية الكفاح من أجل العمل والبناء .

أن الدستور لم يكن هدفنا ولكن الدستور يرسم الطريق إلى غرضنا الأكبر . أن الدستور هو تعبئة كاملة لبناء هذا الشعب . أن الدستور الذي نعلنه اليوم ليس وثيقة تكتب ولا وثيقة للخداع ولا وثيقة للتضليل لأننا نعلنه نحن الشعب لا يعلنه فرد من الأفراد ولا سلطان ولا صاحب سلطة .

أن الدستور الذي نعلنه اليوم يبين خطة الكفاح لا نهاية الكفاح . أن الدستور الذي نعلنه اليوم يبين وسيلة الكفاح ويرسم وسيلة الكفاح .

أيها المواطنين :

أن الثورة الحقيقية تبدأ اليوم ثورة من أجل العمل . ثورة من أجل البناء . ثورة يمارسها الشعب . ثورة يحرسها الشعب . تحرسونها أنتم جميعا ويحرسها أولادكم من بعدكم ويحرسها أحفادكم .

أن الدستور الذي نعلنه اليوم يجمع الوطن جميعا ، كلنا سنكون مجلس الثورة الأكبر . كلنا سنكون مجلس الثورة الأعلى ، كل هذا الشعب كل أبناء هذا الشعب . سيكونون مجلس الثورة .

هذا الدستور أيها المواطنون هو دستور الشعب الذي سيحرسه ويمارسه الشعب .

هذا الدستور أيها المواطنون يمثل الثورة الحقيقية . ثورة الانشاء . ثورة البناء ثورة التعمير لأنه دستور الشعب .

اليوم أيها المواطنون تعلو سيادة الشعب . لا سيادة الأمراء ولا سيادة الحكام . اليوم أيها المواطنون تنتصر سياسة الشعب ، اليوم أيها المواطنون تتحقق أحلام الآباء والأجداد . اليوم أيها المواطنون تعلو سيادة الشعب . هذا الشعب الذي سيباشر هذه السيادة لا ليلهو كما كان يلهو الحكام ، لا ليلعب كما كان يلعب الحكام . ولا ليقامر كما كان يقامر الحكام ولا ليستبد كما كان يستبد الحكام . ولكن تعلو أوجائه أعلام الحرية أعلام العزة وأعلام العدالة . وأعلام الكرامة . وأعلام المساواة . اليوم أيها المواطنون ترتفع سيادة الشعب ليحكم الشعب بأمر الله وبروح الله ليعمل الشعب وليبنى وينشئ ويعمر من أجل تحقيق الهدف الأكبر . وهو إقامة مدالة اجتماعية وبناء مجتمع تسود فيه الرفاهية والمساواة بين الناس وفقكم الله إلى ما فيه الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله .

وتحقق الجلاء

أيها المواطنون :

الحمد لله فقد جاء النصر من عند الله .

لقد تحدثت إليكم مئات المرات منذ قامت الثورة . ولكنني حينما أتكلم اليوم ، أحس بأحاسيس جديدة وأشعر باختلاف في الظروف ، وفي العوامل ، وفي المرامي ، وفي المعاني .

لقد تكلمت معكم كثيرا ، وكنت أتكلم ، وأتحدث إليكم ، وأخطب فيكم ، منذ ٢٣ يوليو ، حتى أمس . ولكنني وأنا أتكلم كنت أحس أن هناك ثقلا على قلبي ، وكنت أشعر بكم .. بالشعب ، أبناء مصر جميعا الذين يحسون بهذا الإحساس ويشعرون بهذا الشعور .

كنت أتحدث إليكم عن الماضي وعن الاحتلال .. ومرات عديدة وكثيرة وأنا أرى الشعور المتبادل والإحساس المتبادل الذي كنا نحس به جميعا . كنت أختتم خطابي أو كلامي بأنه لا يد من تحرير مصر .. ولا بد من جلاء قوات الاحتلال .

كان هذا الكلام تعبيرا عن شعوركم . تعبيرا عن إحساسكم . تعبيرا عن المشاعر التي كنت أحلم بها منذ أن شبيبت في بلدي .. منذ أن خرجت إلى الحياة وبدأت أحس بوجودي . تعبيرا عن الهتافات التي كنا نرددوها في سنة ١٩٣٠ والهتافات التي كنا نهتف بها سنة ١٩٣٦ .. تعبيرا عن الهتافات التي نادى بها اخوان لنا ماتوا وهم يرددونها . تعبيرا عن كفاح الماضي الطويل . تعبيرا عن كفاح الآباء . تعبيرا عن كفاح الأجداد .

كان هذا يا اخواني هو شعوركم ، وكان هذا يا اخواني هو شعوري وأنا أتحدث إليكم . أما اليوم فقد اختلفت الظروف ، واختلفت الأحوال ، فلا يرفرف على مصر سوى علم واحد .. هو علم مصر ..

اليوم يا اخواني أشعر كما تشعرون ، أن نسيم الحرية يهب على أرض مصر ، فلا يرفرف في سماء مصر سوى علم مصر .

أيها المواطنون :

لقد مر علينا حين من الدهر ونحن بجاهد ونكافح . كنا نجاهد وكان آباؤنا واجندادنا يجاهدون ، من أجل حقهم في الحياة .. من أجل حقهم في العيش الكريم .. من أجل حقهم في العدالة وفي الحرية وفي المساواة .

كنا نخرج من محنة لنقع في محنة ، ولكننا كنا نكافح ، ونقاتل ، ونجاهد ، ضد الأجنبي الدخيل ، وضد الخونة المستغلين من أبناء هذا الوطن .

كنا نكافح ونجاهد .. لم نستسلم أبدا .. ولن نستسلم أبدا ، كنا نقف أو كنا ننكس ولكن روح هذا الشعب لم تضعف ، وعزيمته لم تهن . وكان هذا الشعب دائما يحمل مشعل الحرية ، رغم المحن ، ورغم تحالف الأجنبي .. الأجنبي الدخيل والخونة من أبناء هذا الوطن . فاستطاع هذا الشعب على مر السنين . مئات

السنين أن يحافظ على روحه ، وأن يحافظ على معنوياته . وأن يحافظ على حريته ، واستطاع هذا الشعب أن يبقى .

لقد كانت مصر أيها الاخوة .. كانت مصر دائما معبره للطفاة ، فكم من دولة فزت مصر وانتهت وزال اسمها ، وزال اثرها . اما مصر فقد بقيت وعاشت على مر الزمن ، لتثبت وجودها .

نعم يا اخواني . حافظت مصر على شخصيتها .. وحافظت مصر على روحها .. وحافظت مصر على قوميتها .. وحافظت مصر على وحدتها ، ورغم الطفاة ، ورغم المستبدين ورغم الاحتلال . استطاع هذا الشعب على مر السنين أن يحافظ على عنصره ، وأن يحافظ على وحدته ، وأن يحافظ على كيانه ، كان الشعب يكافح .. ويناضل ، ويستشهد ، ويقاوم . وكان بعد هذا يسكن ويسكت ، ويلقى الظلم ، والمحن ، سنين طويلة ..

ولكن هل صرف الظلم ، وهل صرف الاستبداد هذا الشعب عن أن يفكر في حريته وعن أن يفكر في حقه في الحياة ؟ وهل صرف الخوف هذا الشعب عن أن يجاهد ويكافح ؟ لا . لقد كنا نخاف حيناً وكنا نستضعف أحياناً ولكننا لم نسلم ولم نستسلم .

لقد استشهد أناس من هذا الشعب ، بل مات ، نساء من أبناء هذا الشعب .. استشهدوا وحملوا العلم ، وخرجوا ينادون بالحرية .. وينادون بحق هذا الشعب في الحياة . اليوم يا اخواني ونحن نجني هذه الثمرات .. ونتمتع بالحرية .. ونحن نبدا فجر حياة جديدة وتهب علينا نسائم الحرية نشعر بجهود من استشهدوا في سبيل هذه الحرية : نشعر بكفاح الاجيال الماضية . نشعر بكفاح الاجيال السالفة . اليوم يا اخواني . ونحن نبدا فترة جديدة من تاريخ هذا الوطن ، ومن حياة هذا الوطن ننجه الى الماضي ، ونحيى الاجيال الماضية . التي لم تضعف ، ولم تتخاذل ولكنها قاومت وقاومت ، واستبسلت حتى استطعنا في هذا الجيل أن نحقق هذا النصر ، وأن نشعر بالحرية ونرفع على مصر .. علما واحدا ، هو علم مصر .. علم الحرية وعلم العزة وعلم الكرامة .

اليوم أيها الاخوة أصبحت مصر لأبنائها جميعا .. لا لقلة قليلة ، ولا للخونة ولا للمستبدين ، ولا للمستغلين .. مصر لكم كلكم .. لكل واحد منكم .

ان مصر اليوم لم تعد للمحتلين ، او المفتصين ، او المستبدين ولكن مصر اليوم أصبحت للمصريين .

وكما قلت لكم ، في سنة ١٩٣٠ ، وأنا شاب صغير في المدرسة الثانوية . في السنة الثانية الثانوية ، كنت لا اعرف معنى الحرية .. وكنت انادى بالاستقلال وبالعزة ، وبالكرامة .

وفي سنة ١٩٣٠ .. في الاسكندرية .. وفي ميدان المنشية ، كنا ننادى بالحرية « وننادى بالاستقلال .. احاسيس توراها جيلا بعد جيل . مشاعر تعاقبت على هذا البلد من جد لابن . كنا ننادى بالحرية ، وكنا ننادى بالاستقلال ، وكنا ننادى بالعزة ، وكنا ننادى بالكرامة ، ولكننا .. ونحن كشباب في سن صغير لم تكن نعرف هذه المعاني الكبيرة .. بل كنا نعبر عن روح هذا الشعب . كنا نعبر عن روح هذا الوطن .. كانت هذه الالفاظ هي الارث الذي نرثه على مدى الاجيال ..

النداء بالحرية ، وبالعزة وبالكرامة .

في سنة ١٩٣٠ كان الشعب يطالب بحريته . وايت بعيني اناسا اصيبوا ، ولكن لم يكن هذا سببا للخوف ولا سببا للهلع .

وفي سنة ١٩٣٦ تكررت نفس القصة .. هنا في القاهرة .. على كوبري قصر النيل . نفس الشعب ، رايته بعيني ينادي بنفس الشعور ، ونفس الاهداف . وينادي بالحرية ، وينادي بالعزة ، وينادي بالكرامة . وايت الشعب ينادي بنفس النداءات التي كان ينادي بها سنة ١٩٣٠ .

وايت الشعب في سنة ١٩٣٦ ينادي بنفس النداءات التي كان ينادي بها في سنة ١٩١٩ و سنة ١٩٣٠ .. ونفس النداءات التي كان ينادي بها حينما قام عرابي . نادى هذا الشعب بحقه في الحرية والحياة .. نفس المطالب التي كان ينادي بها باستمرار . ولم تكن نعرفها او نحس بها ولم نرها . فلقد ولدنا بعد الاحتلال وفي عهد الاستبداد والاستغلال . لم نتمتع بالحرية . كنا ننادي بالفاظ لم نجربها ولم نختبرها .

واليوم يا اخواني . وانا اتحدث اليكم لأول مرة ، اشعر فعلا بمعنى الحرية . اتحدث اليكم ايها المواطنين . وانا اشعر بشعور الرجل الحر . وانا اشعر ايضا ان كل فرد منكم يشعر بشعور الرجل الحر . ويشعر بهذا الشعور الذي كنا ننادي به ونهتف من اجله ولا نعرفه ولم نختبره ولم نجربه .

اليوم يا اخواني يوم فريد في تاريخنا . في شعورنا ، في نفوسنا . في قلوبنا .

اليوم نحس فعلا بالحرية وبالعزة وبالكرامة .

اليوم يا اخواني نشعر فعلا بقيمة هذه الهتافات التي كنا نهتف بها ، وبقيمة هذه النداءات التي كنا ننادي بها ولا نعرف معناها . اليوم ايها المواطنين اشعر اني اتحدث كرجل حر . في شعب حر ، تخلص من الاحتلال ، وتخلص من الظلم ، وتخلص من الاستبداد ، وتخلص من الاستغلال .

نعم يا اخواني الحمد لله ، لقد انتهت مرحلة من مراحل الكفاح الطويل ، استمرت عشرات السنين ومئات السنين .

اليوم ونحن نشعر بالحرية ونشعر بالعزة ، ونشعر بالكرامة ، لا نريد ابدا ان نزهو بالنصر ، ولا نريد ان يجرفنا الفخر . فالكفاح يا اخواني لا يقف عند غابة .

ان من سبقنا من آباء واجداد . كانوا يكافحون من اجل هذا اليوم . فالكفاح ليس له نهاية ابدا .. الحياة نفسها .. حياة كل فرد من افراد هذا الشعب .. الكفاح يا اخواني مستمر حتى تنتهي هذه الحياة اذا اردنا ان نثبت هذه الحرية وان نثبت هذا الاستقلال . واذا اردنا ان نثبت العزة والكرامة .

ان الكفاح مرحلة طويلة لا تنتهي عند غاية من الغايات ، ولكنها تنتجها قدما . افاغاية تتجدد ، والاماني تتزايد ، والمطالب تظهر دائما امام الشعوب . اننا اليوم يا اخواني قد اختتمنا مرحلة من مراحل الكفاح وبدانا مرحلة جديدة . ان الطريق امامنا لا يزال طويلا .. الطريق من اجل البناء .. من اجل تعزيز الكفاح . فقد انبلج الفجر بالامس فقط ، حينما ارتفع العلم المصري يرفرف فوق ارض الوطن .. انه البداية ..

اليوم يا اخواني لن ننظر الى الخلف ولن ننظر الى الوراء ، سنتنظر الى الامام ، الى الاماني الجديدة ... الى الغايات الجديدة .. الى الاهداف الجميلة .. اننا اليوم نسود في وطننا ، لأول مرة ، منذ زمن طويل . ولا بد ان نعرف ما هي اهدافنا .

هل كانت اهدافنا انهاء الاحتلال فقط . او ان لنا غاية اخرى ؟ ما هي اهدافنا ؟ هل انتهت بجلاء الاجنبي ؟ ابدا . فقد كنا تكافح باستمرار من اجل الاستقلال ، وكانت لنا اماني كنا نعتقد ان الاستعمار كان يحرمنا منها ، ولنا مطالب كنا نعتبر ان الاستقلال يحرمنا منها .

واليوم ، في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الوطن ، يجب ان نتجه الى المستقبل ويجب ان نعرف ما هي غايتنا واهدافنا . كنا في الماضي نتساءل لماذا يحرمنا الاستعمار ولماذا يحرمنا الاستقلال حقنا في الحياة ؟

واليوم حينما قامت هذه الثورة ، قامت على مبادئ . وكانت هذه المبادئ ايها المواطنين تنبعث من احساس هذا الشعب . ومن شعور هذا الشعب . هذه المبادئ التي وضعت قبل ٢٣ يوليو والتي اعلنتها بعد ٢٣ يوليو كنا نحس بانها تعين من احساسكم وعن مشاعركم .

لقد اعلنت هذه المبادئ مئات المرات وسأستمر اذكركم بها في كل مرة . واثبتها حتى تنطبق في نفوسكم ، وصدوركم ، وحتى تعلموها لابنائكم .

هذه المبادئ التي انبعثت من الام هذا الشعب .

وكانت الثورة تهدف اول ما تهدف الى القضاء على الاستعمار ، واليوم نستطيع ان نقول ان الهدف الاول لهذه الثورة قد تحقق .

ان الهدف الثاني من اهداف هذه الثورة هو القضاء على الاقطاع من اجل حرية الفرد من اجل حرية الفلاح . من اجل القضاء على الاستعباد . من اجل اقامة حرية حقيقية . اذ لا حرية اذا لم تكن للفرد حرية .. ولا حرية مع السيطرة ، ومع الاستعمار ومع الاستغلال ، ومع التحكم .. لا حرية اذا كان الفلاح عبدا في الارض يشعر بالرق ، ولا يشعر بحرية عيشه ورؤقه ..

واليوم ايها المواطنون نشعر ان هذا الهدف قد تحقق . وان الفلاح لأول مرة في تاريخ هذا الوطن ، قد تخلص من العبودية ، وانه حر ، وليس مهددا في رؤقه ، ولا في عيشه ، ولا في كرامته ، ولا في امته ، ولا في أسرته ..

ايها المواطنون .. كان الهدف الثالث من اهداف هذه الثورة التي يجب علينا ان نذكرها دائما وان نحفظها وان نقشها في نفوسنا هو القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم . كان يستغلنا ويستبد بنا ، ويتحكم فينا ، ليحقق من وراء ذلك منافع له . كانت العملية عملية استعراض فكانوا يتاجرون فينا ، ويتاجرون بمصائرنا وكان هذا الشعور يحس به كل فرد من ابناء هذا البلد .

واليوم يا اخواني تحقق هذا الهدف فقد قضى على الاحتكار ، وقضى على سيطرة راس المال على الحكم . واصبح راس المال يتجه الى عمله الحقيقي من اجل رفع الانتاج ، ومن اجل رفع مستوى هذا البلد ، ويعمل من اجل مصلحة الجماعة وهذا هو ما نص عليه الدستور ، في ان راس المال حر ، على الا يضر بالجماعة .

لن تكون هناك فرصة ليقوم الاحتكار ، او تعود الالاميب القديمة مرة اخرى حتى لا يعمل راس المال الفاسد على السيطرة على الحكم .

والهدف الرابع هو اقامة عدالة اجتماعية . لقد كنا تكافح دائما من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص ، وكنا نجاهد من اجل الوصول الى هذا الهدف ، الذي يجب ان نكتل كل قوانا من اجل الوصول اليه ، وتحقيقه .

لا نستطيع ايها المواطنون ان نقيم عدالة اجتماعية بين ربوع هذا الوطن اذا لم نعمل عملا مستمرا . فاذا لم نجد ، ونعرق ، لنزيد من ثروة هذا الوطن . لن نستطيع ان نحقق عدالة اجتماعية الا اذا تكاتفنا جميعا ، لنعمل عملا مستمرا ، شاقا ، مضنيا ، من اجل الأمة جميعها . ومن اجل الاغلبية كلها . لا من اجل فئة قليلة من الناس . ولا من اجل فرد من الأفراد ، بل نعمل جميعا متكاتفين متحدين من اجل تحقيق عدالة اجتماعية .

ولن نستطيع ايها المواطنون ان نحقق هذه العدالة الا بالعمل المتواصل . بالعمل الشاق ، بالجهد والجهاد ، والكفاح . بالبناء المستمر . لا بد ايها الاخوة ان نزيد من دخل هذا البلد . ومن ثروة هذا البلد . لا بد ان نزيد الدخل القومي وبهذا فقط نستطيع ان نحقق هذا الهدف .

وانا اعتقد اننا اليوم بعد ان شعرنا باننا سادة في هذا الوطن ، بتخلصنا من الاحتلال الاجنبى ، وتخلصنا من الافتصاب الداخلى ، والمستغلين ، والمستبدين . اعتقد اننا سنعمل جميعا بعزم ، وايمان ، وتصميم ، وجهد ، من اجل رفع هذا الوطن وزيادة دخل هذا الوطن . ولهذا سنتكاتف جميعا من اجل اقامة عدالة اجتماعية . لا اقطاع ولا احتكار ولا رق .

لن يكون هناك احتكار ، ولن يكون هناك اقطاع ، او سيطرة لراس المال على الحكم ولن تكون هناك فئة مستغلة ، لن تكون هناك فئة مستبدة ، ولن يكون هناك رق ولا عبودية . ولكن ستكون هناك حرية فردية .

ان العامل ايها المواطنون يؤمن على رزقه . وان الفلاح يشعر بان رزقه مؤمن . كل سرور في هذا الوطن يشعر اليوم بالحرية الحقيقية . ولهذا فانا اعتقد واومن باننا سنعمل جميعا . وان مصر لن تتخلى عن فرد من ابنائها .

ان مصر اليوم ايها المواطنون ، تحتاج الى جميع ابنائها ، للنس ما مضى ، للنس ما فات ونتجه جميعا الى المستقبل ، ولنس الماضي بما سيه . ولن نأخذ من الماضي الا العظة والعبرة ، حتى نكون على حذر ، وبهذا يا اخواتى نستطيع ان نحقق لهذا الوطن عدالة اجتماعية حقيقية ، تسود فيها العزة ، ونحقق فيها للمجتمع الرفاهية . وهذا هدف من اهداف الثورة لم نستطع تحقيقه حتى الآن ، لانه يحتاج الى وقت ، وعمل مستمر متواصل . هذا العمل ايها المواطنون هو عمل كل فرد منكم ، وواجب كل فرد منكم . وكلما حققنا هدفا ، وجدنا اهدافا اخرى . فتحقيق العدالة الاجتماعية عمل مستمر متواصل ، يحتاج الى كفاح الشعب ، والى قوى الشعب ، والى امكانيات الشعب وسواعده ، وبان الله ايها الاخوة سنتجه الى المستقبل بعزم وايمان وتصميم ، حتى نرسي بين ربوع هذا الوطن العدالة الاجتماعية الحقيقية .

وكان الهدف الخامس من أهداف الثورة التي تعبر عن آمال الشعب وعن آلامه هو الهدف الذي كتب قبل ٢٣ يوليو . . الهدف الذي عبرت عنه أحاسيسكم التي كنا نحس بها، ومشاعركم التي هي عبارة عن مشاعرنا ، لأننا نحس بهذه الأحاسيس، ولا أولنا نحس بها . . فقد كنا أفرادا بين جيش هذا الوطن ، كان هذا الهدف الخامس هو إقامة جيش وطني قوي ، جيش للشعب لأهداف الشعب ، لحماية الشعب ، كان هذا الهدف الذي كنا نحس به ونحن أفراد في الجيش ، هو إقامة جيش وطني . لا يعمل لفرد ، أو لأفراد أبدا ، بل يعمل لكم أنتم . . لأبناء هذا الشعب . فهو الجيش الذي يمثلكم ، والذي يتكون منكم ، ومن أبنائكم ، ومن أخوانكم .

كنا نشعر دائما أننا نريد أن نحقق هذا الحلم لهذا البلد .

اليوم أيها الأخوة ، نحمد الله ، أن تحقق هذا الأمل ، وأصبح لمصر جيش وطني قوي ، جيش للشعب ، يحرص الشعب . وأهداف الشعب وآمال الشعب .

وكان الهدف السادس من أهداف الثورة إقامة حياة ديمقراطية سليمة . ولم نقل حياة ديمقراطية فحسب . فقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية ، وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ، ولكننا لم تكن نتمتع من الديمقراطية إلا باسمها ، ولكن معناها وأصولها وجدورها كانت مفتقدة . كنا لا نحس بها ، ولا نشعر بها ، وكنا نشعر أن هذه الديمقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا ، من أجل فئة من الناس . فقدت الديمقراطية معناها ، وروحها ، وأساسها ، وتحت اسم الديمقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستفلون والانتهازيون ، تحكمت فئات قليلة كانت تتجر بالديمقراطية وكان الشعب ينظر ويكتشف . ويعرف ويعلم .

ونحن كشعب ، قاسينا طويلا ، نستطيع أن نعرف الخديعة والخداع والتضليل .

تحت اسم الديمقراطية يا أخواني قاسينا كثيرا ، كانت الديمقراطية كفاحا من أجل الحكم ، وكفاحا من أجل السيطرة ، والاستغلال ، والثراء ، والسلطة ، والسلطة .

لهذا حينما كتبنا هذه المبادئ ، قبل الثورة ، كنا نعبر عن احساس هذا الشعب . وعن آمال هذا الشعب . كتبنا الهدف السادس من أهداف الثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، نتلافى بها ما فات . لا نكتفى منها بالبرلمانية ولا بالاسم ولكن بحياة ديمقراطية من أبناء هذا الشعب جميعا ، من أجل الأغلبية العظمى من هذا الشعب ، لا من أجل الأقلية ، ولا من أجل المستغلين والمستبدين .

كانت هذه هي أهدافنا . . وكانت هذه هي أهداف الشعب . .

واليوم نشعر بأننا في سبيل تحقيق هذه الأهداف . . في سبيل تحقيق الهدف السادس من أهداف الثورة . . أننا نسعى بعد هذه السنوات الأربع إلى إقامة حياة ديمقراطية سليمة بين ربوع هذا الوطن . أننا بعد هذه السنوات الأربع من الثورة التي كافحنا فيها ، وكافح الشعب ، ولم يخدع ولم يضل . كافح ضد التضليل ، وضد الخداع في هذه السنين الأربع ، أننا في سبيل إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

اليوم يا أخواني عندما ننظر إلى هذه الأهداف ونعيها ، ونرى ماذا حققنا منها وماذا نريده وماذا نطلبه .

اليوم كنا نستطيع نسيان الماضي بمآسيه وعفا الله عما مضى ، ننسأه ونتجه إلى المستقبل .

فعندما قامت الثورة كانت تمثل الطليعة لهذا الشعب لأنها كانت تنادى بأمانى هذا الشعب وبآمال هذا الشعب . كنا نشعر وكنت أشعر ان الطريق سيكون طريقا سهلا ، واننا نستطيع ان نسير . مستكتل الكتل والشعب بجميع هيئاته وأحزابه وافراده وراء هذه الأهداف . ولكن يا اخوانى استطيع ان اقول لكم اليوم ، وقد انتهت فترة الانتقال . استطيع ان اقول لكم ان هذه السنين الأربع تعدل اربعين عاما من الهدم .. هدم المجتمع القديم الذى قام على الاستغلال وعلى الحزبية ، وعلى الطغيان وعلى الاستبداد .. هدم الانانية وهدم الفردية وهدم الانتهازية ..

في الأربع السنوات الماضية قابلنا عدة معارك لم تكن هذه المعارك موجهة ضد جمال عبد الناصر . كانت موجهة ضدكم انتم ، ضد أهداف هذا الشعب .. الأهداف التى اعلنتها ، والتى تعبر عن آمالكم وآلامكم والتى كنت احس بها وأنا بينكم قبل قيام هذه الثورة .. كل المؤامرات التى قامت لم تكن موجهة ضد جمال عبد الناصر فان جمال عبد الناصر لا يساوى شيئا مطلقا ، ولكن كانت هذه المؤامرات موجهة اليكم .. الى هذا الشعب والى آمال هذا الشعب . ولهذا يا اخوانى فنحن حينما قاومنا وكافحنا وحينما قاتلنا في سبيل انتصار هذه المبادئ . كنا نكافح وكنا نقاتل وكنا نتكتل من اجلكم ومن اجل المحافظة على مبادئكم وعلى أهدافكم .

كنا نقاتل وكنا نتكتل وكنا نحارب ، ونحارب بشدة وبعزم ، وبإيمان ، من اجل المحافظة على هذه الأهداف الستة .. من اجل انتصار هذه الأهداف الستة .. من اجل هذا اليوم ، من اجل يوم ١٧ يونيو ، من اجل الجلاء ، من اجل العزة ، من اجل الكرامة ، من اجل الحرية ، من اجل الاستقلال .

ان المعارك التى خاضتها الثورة عندما قامت في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كانت من اجل تحقيق هذه الآمال كلها . فقد كان هناك أيها المواطنون افراد تغلب عليهم الانفرادية ، وأناس تغلب عليهم المصلحة الخاصة ، والمصلحة الذاتية .. وأناس ينظرون الى الماضى ، ويفكرون فى الثراء واستغلال النفوذ . كانت الثورة تحاربهم وتقاومهم ، لانهم كانوا يحاربونها ، لاعتقادهم أنها ستحرمهم من استغلال النفوذ ومن السلطة ومن السلطان .. ستحرمهم مما تعودوا عليه على مر السنين .

كانوا يعتبرون ان هذه الثورة ستخلص الشعب من فئة قليلة سيطرت عليه . وتسلم البلد بقوتها وثروتها الى إبنائها الحقيقيين .. الى الشعب كله لا الى فئة قليلة . ولهذا دخلنا معارك طويلة وممريرة من اجل المبادئ التى كنا نؤمن بها منذ سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ .

دخلنا هذه المعارك من اجل نصره هذه المبادئ .. مبادئ الشعب ..

وكانت الرجعية والانتهازية ضدنا ولكننا اليوم وقد انتهت فترة الانتقال فلنترك الماضى بمأساه وعبره ونتجه الى المستقبل ، لنعمل متكاتفين ومتحدين من اجل مجتمع تسوده الرفاهية .

واليوم ونحن نشعر بالنصر متجهين الى المستقبل من اجل اقامة مجتمع تسوده الرفاهية وكان هناك أناس قاوموا هذه الثورة واعتقل منهم عدد بلغ حوالى ٢٠٠٠ . أعلن اليوم أنهم قد خرجوا كلهم ولشبدأ حياة جديدة ومرحلة جديدة من تاريخ وطننا نشعر فيها بالحرية الحقيقية .

اليوم أفرج من المعتقلين وعفا الله عما سلف .. ولكننى هنا أريد ان أقول شيئا واحدا . أنه لو كانت الثورة هزمت في معركة من هذه المعارك لما كنا نحتفل

بهذا اليوم . ولما كنا نشعر اليوم بالحرية الحقيقية ولهذا قاومت الثورة وقاومت من اجل هذه المبادئ ومن اجل تحقيق هذه الاهداف .

اليوم لا بد ان نعرف اهدافنا وان نعرف طريقنا كمواطنين اخوان في الوطن واخوان في الحرية .

ان اول يوم سود فيه في بلدنا لا بد ان نعرف ما هو طريقنا ، وما هي اهدافنا ، وماذا نريد . . ؟ نحن نريد مجتمعا تسوده الرفاهية هذا ما قاله الدستور ، هذا هو الغرض الذي يتكون منه مجتمع تسوده الرفاهية والعدالة والمساواة .

ليست رفاهية لفئة من الناس وعبودية لفئة من الناس . . بل نريد مجتمعا تسوده الرفاهية هذا هو الهدف الذي نسعى اليه اليوم ، لا بد ان نتكلم ونعمل من اجل تحقيق هذا الهدف ، اليوم كما قلنا لكم سنأخذ من الماضي عبرة من اجل شيء واحد فقط حتى لا نخدع ولا نضل ونكون على حذر دائما . . اليوم من اجل مجتمع تسوده الرفاهية ونرفرف عليه العدالة بين الناس ومن اجل صفحة جديدة في تاريخ هذا الوطن ومن اجل اعطاء الفرصة لكل مواطن تحرر به . . كل مواطن خدع ، كل مواطن ضل . كل مواطن خان الوطن . وخان المثل العليا . ويريد ان يغفر عن سيئاته وان يكفر عن الماضي . من اجل هذه الحياة الحرة المستقلة . ومن اجل الحياة الشريفة التي بدأناها من أمس تحت علم مصر فقط .

من اجل ذلك كله نتجه الى المستقبل ونحن ننسى الماضي وماسى الماضي والم الماضي فلا حساب على الماضي ، ولكن الحساب على المستقبل . فانا كشعب كريم طبيعتنا تجعلنا ننسى ونحاسب على المستقبل وانا اقول لكم يجب ان يكون الحساب على المستقبل حسابا عسيرا . الشعب هو الذي يحاسب حسابا عسيرا . حسابا مريرا ، الشعب لا يتهاون في حذره . الشعب الذي خدع والذي شعر اليوم بالحرية وتخلص من الاحتلال ، ومن السيطرة المستبدة في الخارج والسيطرة المستغلة في الداخل هو الذي لن يغفر في المستقبل ابدية خيانة لاعوان الاستعمار وللرجعيين او للمستبدين او للمستغلين ، او للانهازيين . . ولكننا سنبدأ صفحة جديدة .

وهنا فرصة لكل مواطن ان يكفر عما فات . وان يستغفر مما فات . هناك فرصة لكل فرد فرط في حقوق هذا البلد ، فرط في المثل العليا . فرط في المبادئ فرط فينا كشعب . هناك فرصة لكل فرد في هذا الوطن ان يكفر عما مضى وان يكفر عن سيئاته . اليوم يبدأ صفحة جديدة . يبدأ صفحة جديدة نشعر فيها بالحرية ، نبدأ صفحة نشعر فيها بالحرية . يبدأ صفحة نشعر فيها بالكرامة .

من اجل ذلك قلت لكم انه بالأمس قد تم الافراج عن جميع المعتقلين وافرجنا عنهم لطبيعة هذا الشعب . افرج عنهم ولكن الذي اريد ان أقوله اننا سنكون على حذر .

اننا منذ اعلان الحرب العالمية الثانية ونحن نحكم بالاحكام العرفية . . واليوم يا اخواني اقول لكم واعلم باسم هذا الشعب انه لا احكام عرفية . . بل سنحكم باسم الدستور والقانون . . اننا منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ . كنا نحكم بالاحكام العرفية . ولم تكن الاحكام العرفية ضد اعداء الوطن ، بل كانت تستخدم ضد الوطنيين الذين يطالبون بحقوق هذا الشعب . والذين يطالبون باهداف هذا الشعب ، وكانت الاحكام العرفية تستخدم ضدنا . ضد اهدافنا . . وضد آمالنا . . وضد [ماتينا] .

استمر الشعب بعد دستور ١٩٢٣ يحكم بالأحكام العرفية باستمرار . من يوم
ان اعلنت الحرب العالمية الثانية ، ونحن نحكم بالأحكام العرفية حتى سنة ١٩٤٦ ،
او ١٩٤٧ ، وبعد ذلك اعلنت الأحكام العرفية مرة أخرى من أجل حرب فلسطين .

ثم اعلنت الأحكام العرفية كذلك يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ان الثورة استخدمت
الأحكام العرفية من أجل المحافظة على هذه الأهداف ومن أجل المحافظة على
المثل العليا .

كانت الأحكام العرفية لا تستخدم ضد الوطنيين . كانت تستخدم ضد الخونة
وضد المصلين الذين كانوا يعملون على ان تنتكس هذه الثورة ، وعلى ان تنتكس
أهداف هذه الثورة .

واليوم في عهد الحرية الجديد الذي يرفرف فيه علم مصر فقط . علم مصر
الأخضر بهلاله ونجومه .

اليوم لا احكام عرفية ، لا احكام عرفية منذ اليوم ، فمصر تشعر بحرية
حقيقية .

كل الذي اطلبه من هذا الشعب ان يكون باستمرار على حذر . ووصيتي ان
تنسوا الماضي ولكن لا تنسوا عبره . لا ننسى العبر حتى لا تكون عبرة ثانية في
المستقبل كما كنا عبرة في الماضي . ننسى الماضي ولا ننسى العبر والعظات .

فلنتذكر ، ولكن لنكن على حذر . اليوم ستكون هناك حرية حقيقية ، حرية
الصحافة وكانت دائما في هذا الوطن حرية الصحافة تمارس كوسيلة للحرارات
والأفراض . فالقصر كان يستخدمها ضد الأحزاب والأحزاب كانت تستخدمها
ضد بعضها البعض .

ولم تكن هناك حرية صحافة بل كانت هناك الحرارات والاثنية والحقا
والكراهية وكان كل فرد يبحث عن نفسه . ويبحث عن الحكم ، ويستغل حرية
الصحافة من أجل نفسه ، ومن أجل الوصول الى الحكم .

اليوم نعلن انتهاء الأحكام العرفية ، وبهذا تكون هناك حرية صحافة ان كل
ما اطلبه باسمكم وباسم هذا الشعب ان نستخدم حرية الصحافة في سبيل المحافظة
على السيادة . سيادة هذا الشعب وفي سبيل تحقيق أهداف الثورة التي نادينا
بها وكما قلت لكم في المرة الماضية ان هذه الثورة لم تنته ، هذه الثورة دائمة لأن
هذه الأهداف دائمة .

اليوم يجب ان توجه هذه الحرية لبناء مجتمع تسوده الرفاهية . هذا المجتمع
لن يكون فيه مكان أبدا لا للرجعيين ولا للانتهازيين او أعوان الاستعمار . أعوان
الاستعمار بالذات . وهذا الشعب لن يرحم احدا من أعوان الاستعمار . كل واحد
هنا يعمل من أجل مصر ومصلحة مصر . من أجل الوطن . ومن أجل هذه الأرض
التي نعيش عليها .

ان أي فرد يعمل من أجل مصلحة الاستعمار ، او من أجل نصرة دولة اجنبية
لنعتدى علينا ، وعلى حقنا في الحياة . ان أي فرد يعمل في هذا السبيل ، يكون
خائنا للرسالة التي نطلب اليه ان يقوم بها ، وان يعمل من أجلها . ان أي فرد يعمل
على اعادة الرجعية او تثبيت الرجعية ، أي فرد من هؤلاء يكون خائنا للوطن . لانه
يريد ان يحارب آمالنا . يحارب الأهداف التي كنا نتمناها على من السنين ، والتي
كان آباؤنا واجدادنا يتمنونها على من السنين .

لن يكون هناك مكان للرجعية او الانتهازية او لاعوان الاستعمار ، بل كما قلت لكم يا اخواني في الكلمة التي القيتها في اول يونيو أن الدستور ينظم الحكم ، وقلت لكم ايضا ان نظام الحكم ليس غاية أبدا بل هو وسيلة لتحقيق غاية .

غايتنا مجتمع تسوده الرفاهية .

ان غايتنا هي تحقيق مجتمع تسوده الرفاهية لا وجود فيه للرجعية .

نحن لم نتخلص من الماضي تخلصا كاملا ، وما زالت هناك آثار للماضي ، وما زال هناك من يعتقد ان هناك قوة اجنبية تمكنهم كما كانت تمكنهم وتنفعهم في الماضي . ما زالت مثل هذه الافكار عالقة في الأذهان .

ونحن اليوم بنظام الحكم الموجود نحقق غاية بالدستور الذي سيعرض عليكم للاستفتاء يوم ٢٣ يونيو ان هذا الدستور يحقق فعلا نظاما لا يكون فيه مجال للرجعية او الانتهازية او لاعوان الاستعمار . هذا الدستور يا اخواني سيسمك للأغلبية لأول مرة أن تسود . قد توجد فيه قيود ضد حرية السيطرة وحرية التحكم . وحرية الاستغلال وحرية الاستبداد .

حرية تحكم الاقلية الجشعة في الأغلبية الضعيفة . هذه الاشياء التي كنا نشكو منها باسم الديمقراطية ، او حرية العمل لصالح دولة اجنبية .

وضع الدستور بحيث يحقق مجتمعا تسوده الرفاهية وتتقارب فيه الفوارق بين الطبقات . هذا الدستور وضع نظام الحكم لا ليكون غاية ، ولكن ليكون وسيلة الى غاية هذا الدستور وضع ليحمي الأهداف التي كافح الآباء من أجلها ، والأهداف التي كافح الأبناء من أجلها ، الأهداف الستة التي بينتها لكم .

لقد كنا دائما نشعر بالسيطرة المعتدية من الخارج ، والسيطرة المستغلة من الداخل تتآمر علينا ، وعلى أهدافنا ، وعلى مصائرنا ، وعلى أرواقنا . كنا نشعر بالرق ونشعر بالعبودية . اليوم ونحن نضع هذا الدستور دستور ١٦ يناير نضع هذا الدستور الذي هو وسيلة لأن نشعر بالحرية الحقيقية . الدستور الذي سيحقق لنا الغاية وهي اقامة مجتمع تسوده الرفاهية . وتتقارب فيه الفوارق بين الطبقات ، وبين الناس .

الدستور يا اخواني قال في المقدمة انه ينظم الجهاز ويصونه ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل ويوصل معالم الطريق الى مستقبل يبني فيه الشعب بعمله الايجابي وبكل طاقته وامكانياته مجتمعا تسوده الرفاهية ، الدستور منع تكتل الرجعية والانتهازية في أحزاب تتعاون مع الاستعمار وتعمل من أجل مصالحه وكما نعرف ان الرجعية على استعداد لبيع هذا البلد وكل ما في هذا البلد من أجل مصالحها . الدستور وضع حتى يمكن التخلص من الرجعية ومن الانتهازية ومن الاستغلال ومن آثار الاستغلال .

الدستور وضع حتى يمكن ان يحطم المجتمع الرجعي الذي عشنا فيه وقاسينا منه او المجتمع الانتهازى الذي عشنا فيه وقاسينا منه ، او المجتمع الذي يوزع فيه بعض الناس وبعض الأفراد ولاهم بين مصر ودولة اجنبية او ولاهم كله معطى لدولة اجنبية .

هذا الدستور وضع ليحطم الماضي وآثار الماضي ويحطم اسس المجتمع التي وضعت طوال مدة الاستعمار الإنجليزي . وقيل الاستعمار التركي مضى علينا

سنين طويلة ونحن نثن من الحكم الأجنبي ، وثن من حكم المستغل . . . ونريد أن نقيم مجتمعا يشعر فيه الفرد بالرفاهية . . . نقيم مجتمعا نشعر فيه بالحرية . . . ونشعر فيه بالعدالة ونشعر فيه بالمساواة . . .

إخواني . . . أن هذا الدستور الذي وضع للاستفتاء يوم ٢٣ يونيو نريد أن نفهم ما الغاية من وضعه ، فعندما يتوجه كل فرد من أبناء هذا الوطن لكي يدلي بصوته ليقول رايه في الدستور ، لا بد أن يعرف لماذا وضع الدستور . . . الدستور وسيلة تحمينا من الاحتكار ، وتحمينا من الاستغلال ، ومع الدستور قوانين مكملة له . نحن قاسينا دائما من استغلال النفوذ . . . قاسينا من المتاجرة في رخص الاستيراد والتصدير ، وشراء أراضي الحكومة وأموال الحكومة .

فقبل أن تدلوا بأصواتكم على الدستور أعلن قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء . . .

فهذا القانون يحمي الدستور ، يحمي نظام الجمهورية الذي حققته الثورة والذي ينص بالنسبة لرئيس الجمهورية والوزراء أن الخيانة العظمى أو عدم الولاء للنظام الجمهوري حكمه الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال المؤقتة ، أنتم المسئولون عن مراقبته . . .

أنا كشعب خدع في الماضي كنا نعطي الفرصة ، وكنا كشعب طيب نسمح لأنفسنا أن نخدع مرة ومرتين ، فلا بد بعد ذلك من أن نحاسب حسابا عسيرا . . . أن قانون محاكمة الوزراء ينص على الأشغال الشاقة المؤبدة على استغلال النفوذ ، أو الثراء أو استخدام المنصب ، للحصول على فائدة . . . هذا القانون يجب أن ينفذ .

وهذا القانون يا إخواني تحدث عنه دستور سنة ١٩٢٣ وحتى قيام الثورة لم يكن هذا القانون قد وضع بعد . فكان هناك معارضة لقيام هذا القانون بالرغم من أنه نص عليه في دستور ١٩٢٣ . وكانوا دائما يقولون أن القانون سيظهر ولكن حتى عام ١٩٥٢ لم يظهر هذا القانون لأنه كان تصميم مسبق إصرار على الإثراء وعلى استغلال النفوذ وعلى استخدام السلطة وعلى استخدام هذا الشعب واستغلاله .

واليوم قبل أن تنهى الثورة فترة الانتقال وضعت هذا الدستور كي يحاكم الشعب بنفسه . وهذه المحاكمة يجب ألا نتراجع عنها وإذا خان وزير من الوزراء في الأمانة التي يحملها أو الرسالة التي يحملها يجب أن يحاكم .

وكما قلت لكم اليوم أننا لن نغفر لهم أبدا . . . أننا كشعب لن نغفر أبدا . . . لن نغفر لمن يضلنا أو يخدعنا أو يخون الرسالة .

هذا يا إخواني هو نظام الحكم الذي نتجه إليه . . . هذا هو نظام ٢٣ يونيو . . .

اليوم وكما قلت لكم من قبل أننا من أول يوم كنا نطالب بمجتمع تسوده الرفاهية وتتقارب فيه الفوارق بين الطبقات . . . قلته لكم في الحديث الماضي في أول يونيو . . . في المؤتمر التعاوني .

تكلمت معكم فيما حققته الثورة في الميادين الأخرى ولم أتكم فيما تحقق بالنسبة للقضاء على الاقطاع . . . اليوم أحب أن أقول كيف عملنا على تقريب الفوارق بين الطبقات قبل الثورة . . . قبل قانون الإصلاح الزراعي كان هناك ١٧٨٦ فردا يملكون ٢٠٪ من الأرض ، أي خمس الأرض ، يعني أكثر من مليون فدان ، وكان هناك مليونان و ٤٤٠ ألفا يملكون ٣٥٪ من الأرض . . . واليوم بعد تطبيق قانون الإصلاح

الزراعى أصبح ١٧٦٨. يملكون خمسة وتسعة فى المائة فقط اى يملكون ٣٥٣ الف فدان ، هذا هو الحادث اليوم ، فالذين كانوا يملكون فى الماضى اكثر من مليون ونصف مليون أصبحوا اليوم يملكون ٣٥٪ اليوم زاد عددهم وزادت من خمسة نسبة الذين كانوا يملكون اقل من خمسة فدادين فأصبحوا يملكون اليوم ٤٩٣٪ من مساحة الارض المنزرعة .

اليوم نعمل على اقامة مجتمع تسوده الرفاهية فعلا وتتقارب فيه الفوارق بين الافراد . قبل الاصلاح الزراعى كان عدد الذين يملكون اقل من خمسة افدنة مليونين و ٦٠٠ الف وكانوا يملكون ٣٥٪ من الارض . اما اليوم فان المليونين و ٦٠٠ الف يملكون ٤٩٣٪ من الارض والذين كانوا يملكون من خمسة الى عشرة افدنة كان عددهم ٧٩٠.٠٠٠ يملكون ٨٨٪ من المساحة موجودين اليوم كما هم ، والذين يملكون من ١٠ الى ٥٠ فدان كانوا ٦٩٠.٠٠٠ يملكون ٢١٪ والذين يملكون من ٥٠ فدان الى ١٠٠ فدان كانوا ٦٠.٠٠٠ يملكون حوالى ٧٢٪ والذين كانوا ٣.٠٠٠ يملكون حوالى ٧٢٪ والذين كانوا يملكون ٢٠٠ فدان او اكثر كانوا يملكون مليوناً و ١٧٦ الف فدان اى ٢٠٪ من الارض واصبحوا بعد تحديد الملكية يملكون ٣٥٣ الف فدان اى ٥٩٪ من الارض الموجودة .

اننا اليوم نسير فى بناء مجتمع جديد . مجتمع كنا نحلم به دائما . مجتمع تسوده الرفاهية ، وكل فرد فيه يشعر ان البلد بلده وانه لديه فى هذا البلد فرصة متكافئة ، وان هذه البلد ليس ملكا لفتة قليلة من الناس وانه لا يعمل فيها عبدا او رقيقا .

ان اماننا اليوم رسالة كبيرة جدا فاننا فى مرحلة الكفاح الجديدة التى تتطلب هملا متواصلا ، وجهدا ، وتكاتفا وتآزرا وفهما لما نريد والى اين نسير ، والى اى لغرض نهدف والى اى هدف نسمى .

فنحن لنا مطالب كثيرة ، امان كثيرة ولا يمكن تحقيق هذه المطالب ولا تلك الامانى ، الا اذا عملنا واجتهدنا وعملنا على زيادة الثروة القومية ، وكما قلت لكم فى اول حديثى ان مبادئ الثورة اقامة عدالة اجتماعية وتعرفون اننا قلنا دائما اننا نريد تخليص البلد من الاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى .

فالיום بعد ان خلصنا البلد من الاستبداد السياسى ، من الرجعية والانتهازية واعوان الاستعمار ، لا بد ان نعمل حتى نخلص البلد من الظلم الاجتماعى ونقيم عدالة اجتماعية .

ولاجل تخليص البلاد من الظلم الاجتماعى ، ولتقيم عدالة اجتماعية يجب ان نعمل من اجل مصلحة هذا الوطن واهدافه . . . فبعد ان نحرر القوى الانتاجية ، نستطيع ان نحقق العدالة الاجتماعية وهذا يستلزم منا ان ننشئ صناعة حديثة ، وزراعة حديثة ، وجيشا قويا ، ليحمينا بينما نحن ننتج ونعمل . ان الصناعة هى الاساس والزراعة يجب ان يزيد انتاجها .

وقد بين الدستور القومات الاساسية للمجتمع . فقال ان الاسرة قوامها الدين والاخلاق والوطنية ، ونظم الاقتصاد القومى على اساس مرسومة لرفع مستوى المعيشة وبين ان الاقتصاد حر على الا يخل بأمن الناس وحريةهم . فالملكية الخاصة مصنونة والقانون ينظم وظيفتها الاجتماعية .

وحدد القانون وسائل حماية الملكية الزراعية للمصريين ، كما حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية بحيث يكفل عدم قيام الاقطاع ، كما ورد فيه ان الدولة تشجع الادخار والتعاون من اجل جميع ابناء هذا الوطن لا من اجل فئة معينة .

اليوم يا اخوانى ونحن نسلم عبر الحرية .. ونحن في فجر الحرية .. ماذا نقول العالم .. وماذا نريد ؟ قلنا من قبل انتهت مرحلة كفاح وبدأت مرحلة كفاح من اجل البناء والانتاج والعمل ونعلن اليوم للدنيا كلها .. للعالم كله أننا سنحافظ على استقلالنا لآخر قطرة من دمائنا .. سنحافظ على هذا الاستقلال لآخر قطرة من دمائنا ..

وان سياستنا واضحة وسنعمل كل ما نستطيع حتى نؤمن انفسنا ضد العدوان الخارجى بتقوية جيشنا وقواتنا المسلحة ، لنؤمن انفسنا ضد العدوان الخارجى ، وبعد ذلك لا بد ان نبني بلدنا بكل الوسائل والطرق .. لا بد ان نعبد كل قوى الانتاج ، نعمل ونتعاون مع من يتعاون معنا .. ومن يريد ان يتفق معنا سنتفق معه . لنبنى هذا البلد ومن يبدى استعدادا لمساعدتنا لبناء هذا البلد وتصنيعه ، سنرحب بمساعدته .. هذا كلام صريح .

يقولون ان لنا اطماعا استعمارية او أننا نريد ان يكون لنا نفوذ وهذا غير صحيح كل ما نريده هو استقلالنا وحريتنا وتحرير قوميتنا وتحرير وطننا لنبنى بلدا بعد ذلك .. نريد ان نوجه كل جهدنا الى البناء والى العمل .

نحن في يوم ٢٣ يونيو سنتوجه الى الاستفتاء على الدستور ، وعلى رئاسة الجمهورية ، كل واحد منكم سيقول رايه بحرية كاملة وبسرية كاملة .. كل واحد سياخذ ورقة ويدخل في حجرة ويعلم علامة ولا يعرف احد ما اذا كان قد قال لا ام نعم .. كل واحد سيكون حرا في التعبير عن ارادته والتعبير عن ضميره .. امامكم سؤال لتجيبوا عليه .. ما راىكم في الدستور ونظام الحكم الذى وضع في دستور ١٦ يناير الذى شرحته لكم اليوم وقلت انه وسيلة ليس غاية ، وسيلة لاقامة مجتمع تسوده الرفاهية .

وستسألون سؤالاً ثانياً : ما راىكم في جمال عبد الناصر كرئيس للجمهورية ؟

اريد ان اقول كلمة بسيطة قبل ان يذهب كل واحد منكم للاجابة عن هذا السؤال .. ان جمال عبد الناصر في يوم من الايام قال لهذا الشعب ، قال لكم كأخوة : انى لم اخدكم ابدا ولن اضلكم في المستقبل . جمال عبد الناصر لن يخدع ولن يضل ، ولن يعمل ابدا على ارضاء فئة من الناس على حساب المصلحة العامة مهما كانت الوسائل .. ومهما كانت المكاسب الشخصية .. لن يعمل مطلقا على ارضاء اية فئة من الناس او اية هيئة او جماعة على حساب مصلحة الوطن .. كل ما ساعمله سيكون كالسنوات الأربع الماضية تمسك بالمبادئ والمثل العليا .

كانوا في الماضى يرشون جماعة .. لتصمت ويفدقون على اخرى لتؤيدهم .. ولكنى ساعمل للمجتمع كمجتمع وللوطن ككل .. لا لفئة ولا لجماعة .. للوطن كله لابنائى الاقوياء وابنائى الضعفاء بل انى ساعمل لابنائى الضعفاء اكثر مما اعلم لابنائى الاقوياء للضعفاء اكثر مما اعلم من قبل على مر السنين والايام .

هذه يا اخوانى هى المثل التى اومن بها والتى لن احيد عنها ولو ادى ذلك بربقنى وحياتى ودمى .. هذه المثل اومن بها من سنين طويلة واعتبرها انعكاسا لاحتياجاتكم ..

بقيت بعد ذلك مسألة اقامة عدالة اجتماعية والقضاء على الظلم السياسي والظلم الاجتماعي .. اننا اذا اردنا تحقيق العدالة الاجتماعية وجب علينا ان نعمل عملا شاقا ولا يجب ان يتضجر احد لانه يعمل .. فبدون عمل لن نستطيع بناء بلدنا .

واقول لكم قبل ٢٢ يونيو ان سبيلي وسبيلكم هو تجنيد افراد هذا البلد جميعا للعمل والبناء وحشد القوى الانتاجية لنعوض السنوات الماضية التي فاتتنا .

لقد انتهت كما قلت مرحلة كفاح وبدأت مرحلة اخرى لاقامة عدالة اجتماعية .. والان وقد تخلصنا من السيطرة المعتدية من الخارج ومن الداخل ، فهل حققنا الاماني ، اننا لا نزال في اول الطريق وانه لطريق شاق يتطلب جهدا متصلا .

ايها المواطنون .. في سبيل المحافظة على استقلالنا ، وفي سبيل تأمين حدودنا وفي سبيل بناء وطننا .. في سبيل هذه الاسس الثلاثة والمبادئ الثلاثة تبني علاقتنا الخارجية بكل وضوح وصراحة .

نحن نسالم من يسالمتنا ونعادي من يعادينا .. هذا مبدؤنا فنحن نريد السلام « ونريد ان نعيش في سلام بعيدا عن المؤامرات الدولية .

لا نقبل مطلقا ان نأخذ اوامر من الخارج .. كل سياستنا تنبعث من مصلحتنا .. من ضميرنا ، من نفوسنا ، من ارضنا ، من مصر وليس من آية دولة اجنبية .

نحن مستعدون ان نكون على علاقة طيبة مع الجميع ونتعاون مع الجميع على الا يكون هذا على حساب قوميتنا او على حساب عروبتنا او على حساب اى من الدول العربية .

نحن مستعدون للتعاون مع اى دولة ولكن ليس على حساب قوميتنا او عروبتنا ، كل ما نهدف اليه ان تستقل جميع الدول العربية .

اننى سعيد اليوم بوجود ممثلين لجميع الدول العربية فترى لأول مرة ولى عهدا مراکش المستقلة وممثلى تونس المستقلة وهو نائب رئيس وزراء تونس .

وارجو ان يكون في الاجتماع القادم في هذا المكان ممثل للجزائر العربية المستقلة .

هذا هو ما نرجوه يا اخواني وما نتمناه ان ندعم قوميتنا وعروبتنا .. ان كل ما نرجوه للقومية العربية من مراکش الى بغداد ان تمتع بالحرية وبالكرامة .. كل ما نرجوه هو ان نمد يدا لهدد الدول ولتمد يدها اليها .. يد الاخ الى اخيه .. الذى يشعر بشعوره .

اليوم وقد اختلقت قطعة من ارض فلسطين ، هذا المصير يمكن ان نلقاه جميعا اذا لم نعد التفكير ونعوض ما فات .

هذا يا اخواني هو سبيلنا الى المستقبل .. فلننسى الماضى ونتجه الى المستقبل « ويجب ان نصرف طريقنا اليه .. قلت لكم في كلمة بسيطة ، ان سياستنا واضحة هريجة بسيطة .. ان الله الذى نصرنا يوم ٢٣ يوليو ويوم ١٨ يونيو سينصرنا ان شاء الله دائما وسيمكننا من ان نحقق هذه الاهداف وان نثيت دعائم العزة والحق والكرامة والله يوفقكم جميعا »

والسلام عليكم ورحمة الله »

تأميم القننة

أيها المواطنين :

نحتفل اليوم باستقبال العيد الخامس للثورة بعد أن قضينا أربع سنوات تكافح ونقاتل للتخلص من آثار الماضي البغيض وآثار الاستعمار الذي استبد بنا قرونا طويلة .. وآثار الاستغلال الأجنبي والداخلي . ونحن نستقبل العيد الخامس أمضى قوة واشد إيمانا ، لقد اتحدنا وثرنا وكافحنا وقاتلنا وانتصرنا واليوم ونحن نتجه إلى المستقبل . اليوم أيها المواطنون بعد سنوات أربع من الثورة نعتمد على الله ونعتمد على عزيمتنا وعلى قوتنا من أجل تحديد الأهداف التي جاهد من أجلها الآباء . نتجه إلى المستقبل ونحن نشعر أننا سننصر بعون الله انتصارات متتابة ، انتصارات متوالية ، من أجل تثبيت العزة ومن أجل إقامة دولة مستقلة استقلالاً حقيقياً لا استقلالاً زائفاً . استقلالاً سياسياً واستقلالاً اقتصادياً .

حين نتجه إلى المستقبل نشعر أن معاركنا لم تنته فليس من السهل أبداً أن نبني أنفسنا في وسط الأطماع الدولية والاستقلال الدولي والمؤامرات الدولية .

أمامنا معارك طويلة لنعيش أحراراً كرماء أعزاء . واليوم وجدنا الفرصة ووضعنا أساس العزة والحرية والكرامة . من أجل حرية الإنسان ومن أجل رفاهية الإنسان ولا بد أن نجد الفرصة لنشر هذه المبادئ . نقاوم الاستعمار ، وأعوان الاستعمار أمامنا أيام طويلة مستمرة من أجل كرامة هذا الوطن ، هذه المعارك لم تنته ولن تنتهي ، ويجب أن نكون على حذر وحيلة من الأعياب المستعمرين وأعوان الاستعمار .

حاول الاستعمار بكل وسيلة من الوسائل أن يضعف قوميتنا وأن يضعف عروبتنا وأن يفرق بيننا فخلق إسرائيل صناعية الاستعمار . ففي اليومين الماضيين استشهد اثنان من أخلص أبناء مصر انكرا ذاتيهما وكانا يكافحان في سبيل تحقيق فرض كبير .

في سبيل تحقيق المبادئ والمثل العليا من أجلكم ومن أجل العرب . كان كل واحد منهما يؤمن بمصريته وعرويته فكان يقدم روحه فداء لهذه المبادئ .

استشهد اثنان من أعز أبناء الوطن استشهد مصطفى حافظ الذي آلى على نفسه إنشاء جيش فلسطين فهل تاه عنه الاستعمار وهل سكنت عنه إسرائيل لقد اغتيل مصطفى بأحسن أنواع القدر والخداع ولكن هل يعتقدون أنهم لن يجدوا من يحل محله ؟

إن جميع المصريين كل واحد منهم يحمل هذه المبادئ ويؤمن بهذه المبادئ . أما صلاح مصطفى أخوكم .. أخى الذى قام معى في ٢٣ يوليو قام يجاهد من أجل مصر ووهب روحه ودمه في سبيل مصر وفي سبيل مبادئكم ومثلكم كان يؤمن أنه وهب روحه ونفسه ودمه في سبيل الوطن العربى فان كانوا اغتالوا صلاح مصطفى وقتلوا صلاح مصطفى بأبشع أساليب القدر والخيانة التي كانوا يتبعونها قبل سنة ١٩٤٨ فان العصابات التي تحولت إلى دولة تتحول اليوم ثانية إلى عصابات وهذا يبشر بالخير إذ عادت إلى ما قبل ٤٨ . إن يوم النصر قريب وإذا كانوا يعتقدون أنهم لن يجدوا في مصر أمثال هذا الفرد فهم واهمون . إذا كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون

ان يبنوا الرعب في نفس الأمة العربية فانهم واهمون فكلنا نعمل من أجل المبادئ العليا كلنا نعمل من أجل قوميتنا كلنا نعمل من أجل عروبتنا كلنا سنجاهد كلنا سنكافح .

هذه ايها المواطنون هي المعركة التي نخوضها الآن معركة ضد الاستعمار واعوان الاستعمار واساليب الاستعمار ضد اسرائيل صنيعة الاستعمار ليقضي على قوميتنا كما قضى على فلسطين . كلنا سندافع عن حريتنا وعروبتنا وسنعمل حتى يمتد الوطن العربي من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي .

ايها المواطنون :

ان القومية العربية تتقدم وستنتصر ، انها تسير الى الامام وهي تعرف طريقها وتعرف سبيلها . انها تعرف من هم اعداؤها ومن هم اصدقاءها وان قوتها في قوميتها . وانا اليوم اتجه الى اخوان لنا . في سوريا . . سوريا العزيرة . . سورية الشقيقة . . لقد قرروا ان يتحدوا معكم اتحادا سليما عزيزا كريما لندم سويا مبادئ الكرامة ولنرسي سويا القومية العربية والوحدة العربية . نرحب بكم ايها الاخوة ، وسنسير معا ايها الاخوة متحدين بلدا واحدا ، وقلبا واحدا ورجلا واحدا ، سنسير معا متحدين لنرسي مبادئ الكرامة الحقيقية ونقيم في ربوع الوطن العربي استقلالا سياسيا حقيقيا ، واستقلالا اقتصاديا حقيقيا .

ايها المواطنون :

منذ اعلنت مضر سياستها الحرة المستقلة وبدا العالم ينظر الى مصر ويعمل لها حسابا ، فان الذين كانوا لا يعتدون بنا في الماضي اصبحوا اليوم يعملون لنا حسابا بدعوا يعملون لنا للعرب والقومية الف حساب . . كنا في الماضي نتطلع الى مكاتبهم ، مكاتب المندوب السامي . . وبعد اعلان مبادئنا وبعد تكاتفنا واقامة جبهة وطنية ، متحدة من أبناء هذا الشعب ضد الاستعمار والظلم والتحكم والسيطرة والاستغلال ، اصبحوا يعملون لنا حسابا ويعرفون اننا دولة لها قيمتها .

ونمت مصر في المجال الدولي ، وكبرت قيمة الأمة العربية في المجال الدولي ، وعظمت . . وعلى هذا الاساس كان مؤتمر بريوني وسافرت لاجتمع بالرئيس تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا والرئيس نهرو رئيس وزراء الهند . الاثنين الذين اعلنا سياسة عدم الانحياز السياسة الحرة المستقلة . وانا ذاهب الى بريوني بيوغوسلافيا لمست صداقة الشعب اليوغوسلافي للشعب المصري ، وتقدير الشعب اليوغوسلافي للشعب المصري ، وسافرت الى بريوني وبدانا نبحث ونتبادل الراي في المشاكل الدولية العالمية وانتهى المؤتمر ، انتصار كبير للسياسة التي تتبعها مصر وهي سياسة عدم الانحياز .

واعلنت في المجالات الدولية ان مؤتمر بريوني قرر ان يتبع مبادئ باندونج العشرة وقال في القرار الذي صدر ان رؤساء الحكومات الثلاثة - يوغوسلافيا والهند ومصر - استعرضوا التطورات الدولية ولاحظوا باغتيباط ان سياسة بلادهم قد ساهمت في تخفيف حدة التوتر الدولي .

وناقش المؤتمر وسائل اتمام العلاقات بين الأمم على اساس المساواة ، كما جاء في قرارات مؤتمر باندونج الذي عقد في العام الماضي فقد اصدر قرارات واتخذ مبادئ المساواة ، واحترام حقوق الانسان الاساسية ، واحترام سيادة الأمم ، وسلامة اراضيها ، والاعتراف باحقية الشعوب في تقرير مصيرها ، كبيرها وصغيرها ، والامتناع من أي تدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة ، والامتناع عن استخدام التنظيمات

الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى بحجة اسم الدفاع لكي تخدم مصالحها .

هذه هي المبادئ التي أقرها مؤتمر باندونج والتي أعلن مؤتمر بريوني تمسكها بها وأعلن أن هذه المبادئ يجب أن تكون أساس العلاقة بين الدول .

ثم تكلم مؤتمر بريوني عن الشرق الأوسط ووافق على وجهة النظر العربية زعيما الهند ويوغوسلافيا وقررا أنه يجب البحث في المشاكل العربية على أساس حرية الشعوب التي يعينها الأمر .

وأعلن مؤتمر بريوني أن الموقف في فلسطين على وجه الخصوص يعد خطرا على السلام ، ويؤيد أعضاء المؤتمر قرار مؤتمر باندونج الخاص بتأييد حقوق الشعب العربي في فلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .

وتكلم مؤتمر بريوني عن مشكلة الجزائر التي تعد مشكلة عربية والتي تتطلب اهتماما عاجلا بمطالب الجزائر لدعم السلام في هذه المنطقة من العالم .

ونظرا لايمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان في الأضرار بالحاكمين والمحكومين معا ، فانهم يعبرون عن ايمانهم برغبة الشعب الجزائري في نيل استقلاله . وأيد المؤتمر المفاوضات التي تهدف الى حل سلمى لمشكلة الجزائر على أنه يجب الا يقف هذا في طريق الاعتراف بتحقيق حرية الجزائر وإيجاد حل عادل وسلمي وبخاصة وقف أعمال العنف . وبهذا خرجنا من المؤتمر بتأييد لوجهة النظر العربية . وتكلم المؤتمر في مشكلة المانيا في أوروبا ومشكلة الصين في آسيا ومشكلة فلسطين والجزائر وهي التي تهمننا كأمة عربية .

وكانت وجهة نظر الرئيسين تيتو ونهرو تتمشى مع وجهة النظر العربية التي استطاعت أن تأخذ لها حصنا آخر وتفرض وجودها .

هذا ما حدث في مؤتمر بريوني .

ومصر منذ قامت الثورة كانت تجاهد لنقل قضاياها وقضايا العروبة الى طريق غير طريق الاستجداء غير طريق الاستعمار لقد كنا ندرك منذ عام ١٩٥٢ وقبلها أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يكتمل الا اذا كان معه الاستقلال الاقتصادي السليم يقف ضد مؤتمرات المستعمرين والمستغلين الطامعين ، كنا نعمل من أجل اجلاء الانجليز المحتلين بوسائل مختلفة . بالقوة واللين والعنف والمفاوضات . وكان عزمنا على أن نحقق لمصر الاستقلال السياسي والاقتصادي . والا يرفرف على أرض مصر الا علم مصر كنا نسعى الى ذلك منذ اليوم الأول الذي قامت فيه الثورة . وانتهى الاستعمار ولم يستطع الاحتلال أن يبقى في مصر بين المواطنين لم يجد من يتعاون معه أو يسنده .

فسلم الاستعمار وجلت عن مصر آخر قوة من قوة الاحتلال التي دخلت بلادنا عام ١٨٨٢ وكانوا قبل ذلك قد انهزموا وضربوا في كفر الدوار ، ولم يستطيعوا اكمال غزوهم وحملاتهم ، عندما خرج لهم عرابي ، فانسحبوا والتجأوا الى الخيانة ، واستطاعوا الدخول ، بواسطة أهواتهم ، عن طريق قنال السويس بواسطة الخونة ، هزمناهم عام ١٨٨٢ وفي ١٨٠٧ عند حملة فريزو ، هزمها أهل رشيد المديون . هزمنا بريطانيا مرتين ! ولكن الانجليز اتبعوا معنا أساليب الغدر والخديعة واستطاعوا احتلالنا بذلك ، ووقفت الثورة الى أن ترفع في سماء مصر علم مصر وحدها ، وأن يبقى بين ربوع مصر قيادة مصرية واحدة ، وتحقق هدفا كبيرا من أهداف مصر ، ولكننا لم نعمل أبدا العمل من أجل الاستقلال الاقتصادي ، لاننا توأمنا أن الاستقلال

الاقتصادي مكمل للاستقلال السياسي ، وأن التحكم الاقتصادي يستخدم في الضغط والتوجيه ، وعملنا على زيادة الانتاج ونجحنا في هذا الاتجاه ، لأننا نعتمد على أنفسنا وعزمنا وقوتنا . استطعنا زيادة الدخل القومي من سنة ٥٢ الى ٥٤ الى ما يقرب من ١٦ ٪ ومن ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ زاد زيادة أخرى . لأننا كنا نعمل في نفس الوقت من أجل الاستقلال الاقتصادي .

وفي أيام الجلاء ، وحيثما شعرنا بالاستقلال السياسي ، اتجهنا الى العالم وقلنا لننسى ما مضى من أولئك الذين قتلوا آبائنا وأجدادنا وأن مصر ستسالم من يسالمها وتمهد يدها للجميع ، أن سياسة مصر تنبع من مصر ، لا من لندن ولا من واشنطن ولا من موسكو ، وقلنا أننا مستعدون للتعاون مع الجميع ولكن ليس على حساب كرامتنا أو استقلالنا .

هذا الذي قلته يوم ٢٩ يونيه الماضي قلته منذ قامت الثورة ، وسأقول لكم على كل شيء لتكونوا على بينة .

منذ قيام الثورة بدأت بريطانيا وأمريكا تتصلان بنا ، من أجل محادثات واتفاقيات ولكننا قلنا أننا لا نستطيع التحالف ، إلا في حلف واحد ، وهو حلف الدول العربية وقلت لهم كل هذا ، هل سيكون لمصر رأي على بريطانيا ؟ .. هل يحقق التحالف بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة إلا التبعية .. لا نقبل أبدا أن نكون أذبالا ، أو تابعين .. كان جنرال روبرتسون ، موجودا وطلب منا عقد محادثة مدتها خمس وعشرون سنة ، ولكننا رفضنا ، وما قلناه سنة ٥٢ في جميع محاضر المحادثات هو ما نقوله اليوم .

بدانا نتكلم عن تمويل الجيش المصري بالسلاح ، مع استعدادنا لدفع ثمن السلاح فرفضوا إلا إذا وقعنا ميثاق الأمن المتبادل ومعناه أن تأتي بعثة أمريكية لا يكون لعبد الحكيم عامر فيها رأي قلنا أن لنا تجارب كبيرة بهذا الخصوص ، وكان للبعثة العسكرية البريطانية هدم معنويات الجيش المصري ، لذلك كان لدينا مركب نقص من ناحية البعثات العسكرية ، كان غرضنا أن يكون للجيش المصري شخصيته المستقلة ولذلك قالوا في سنة ١٩٥٢ أنهم مستعدون لتزويدنا بالسلاح ، ولكن عادت بعثتنا خالية الوفاض .

أن ما نقوله اليوم بصوت عال ليس بجديد ، قلناه في أول يوم من أيام الثورة وبدأ بعد هذا كفاحنا في القتال كفاحا وهب فيه الفدائيون أرواحهم وقاتلوا وكافحوا واستطاعوا أن يجعلوا القوة البريطانية غير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن القتال ، أن الجنود المجهولين الذين خرجوا من بينكم ويدلوا أرواحهم أعجزوا الثمانين ألف بريطاني عن الدفاع عن أنفسهم ، وهذا هو السبب الحقيقي في جلائهم . خرجت بريطانيا من مصر لأنها أدركت أن شعب مصر آلى ألا تكون لغيره قيادة في مصر ، هذا هو السبب الحقيقي وليست المفاوضات أو المحادثات .

كانت معركة مريرة طويلة ولكنها لم تنته فالاستعمار له أشكال مختلفة والاستعمار اليوم يتمثل في أعوان الاستعمار الخونة ، الاستعمار يتلون ، وطينيا مقاومته بجميع أنواعه المنيعة تحت تكتل الأعوان والمخالفات والاتفاقيات .

وبدأ الاستعمار يعمل ليضع يده على الدول العربية دولة دولة فقاومنا ، وكان الوعي العربي والقومية العربية قد اشتعلت وتيقظت فلم يستطع الاستعمار تحقيق أغراضه فانتصرت القومية العربية وهزم الاستعمار شر هزيمة - هزم في الأردن حينما أراد تميلر أن يجبر الأردن المكون من مليون أو مليون ونصف على الخضوع ولكن الجنرال تميلر هرب من الأردن فقد آمنت القومية العربية بحقوقها في الحياة

فانتصرت ولم يستطع الاستعمار تحقيق أى فرض من أغراضه ولم يستطع حلف بغداد أن يصنع شيئاً بل وقف وتجمد بفضل الراى العام العربى والقومية العربية . دخلنا فى معارك فى الداخل والخارج عاون الاستعمار فرنسا فى تونس ومراكش والجزائر . انتقلت قوات حلف الاطلنطى لتقاتل فى الجزائر . . أمريكا زعيمة العالم الحر تؤيد كذلك الدول التى عملت الأمم المتحدة وتقرير المصير كل هذا نسوه او تناسوه وبدأوا يقاومون القومية العربية فى الجزائر كل هذه القوى تقاتل عشرة ملايين جزائرى ولكن القومية العربية فى الجزائر استطاعت أن تهزم حلفاء فرنسا واستطاع المجاهدون فى الجزائر بأسلحتهم البسيطة المجدودة مقاومة القوات المدججة بالدبابات وكافة الأسلحة . الأسلحة المعدة لروسيا لم تستطع الوقوف فى وجه الجزائر .

وهذا معناه اشتعال القومية العربية وشعورها بكيانها وحققها فى الحياة ، هذه المعارك التى نخوضها - معركة الأردن والجزائر ومقاومة الاحلاف كلها - معاركنا بمصائرنا جميعاً مرتبطة فى الأردن والسودان ، مصر كل واحد . مصر الجميع . . يريد الاستعمار أن تكون تابعين وحين يأمر نلبي الأمر . هناك دول كثيرة لا داعى لذكرها حتى لا نعمل ازمات دبلوماسية . الدول التى تتلقى الأوامر ، تنفذ الأوامر ، والتى لا تؤمن بوطنها وانما بالسفراء والمندوبين الساميين . يريدوننا أن نكون مثلهم ولكن هذا لن يكون ، فلم تقم الثورة وثورة سنة ١٩١٩ وما بعدها لكى تتلقى أوامر الاستعمار . يريدوننا أن نسمع أوامره بخصوص اسرائيل التى يقولون انها موجودة بحكم الواقع . . ويقولون ان عرب فلسطين ندفع لهم شيئاً من المال ولكننا نعتق بعروبتنا وارضنا . وهى لا تقدر بمال . يريدوننا أن نسلم لاسرائيل بكل شيء ونهمل فلسطين ونتنكر لها ولاخواننا فى شمال افريقيا ، وأن نوافق كما وافق مجلس الأمن على المذابح ، يريدون منا أن ننفذ السياسة التى تملى .

ولكن مصر ابت واراادت ان تكون لها شخصيتها المستقلة فمنع عنها السلاح وسلحت اسرائيل واصبحت خطراً يهدد . . وقالت بريطانيا نحن مستعدون لتسليحكم ولكن على شرط أن يسكت عبد الناصر فى باندونج . ودعونا ننفذ خطتنا فى الاحلاف . . اصبح التسليح اذن أداة لتقييدنا وتقييد حريتنا . ولكننا لسنا على استعداد لدفع الثمن ، شخصيتنا ومبادئنا . وبهذا لم نستطع الحصول على أى شيء من السلاح . لا بالثمن ولا بالمجان .

استطعنا بعد ذلك أن نحصل على السلاح من روسيا . من روسيا لا من تشيكوسلوفاكيا . ووافقت روسيا على امدادنا بالأسلحة . وتمت صفقة الأسلحة فحصلت ضجة ، وقالوا انه سلاح شيوعى ولكننى أعرف أن السلاح هنا سلاح مصر وبدأت صحافتهم تقيم ضجة أما سببها ؟ « قالوا ان لديهم خطة . وهى حفظ التوازن بين الدول العربية واسرائيل ، طيارة للدول العربية كلها واخرى لاسرائيل لحفظ التوازن ! من ذا الذى أقامكم اوصياء علينا لحفظ التوازن ؟ نحن لا نقبل وصاية أحد . ولكنه الاحتكار للسلاح الذى كانوا يتحكمون به فىنا .

فلما استطعنا تحطيم هذا الاحتكار انهارت كل خططهم ، لم يستطع الاستعمار التحكم عن طريق منع الأسلحة ، من ذا الذى أوجد اسرائيل فى هذه المنطقة ؟ من كان مسئولاً عن الانتداب على فلسطين ؟ بريطانيا !

وعد بلفور بريطانيا مسئولة عنه كانت بريطانيا تعلم ان داخل فلسطين جيش مسلح يستعد للاستيلاء على فلسطين . . ومع ذلك وهى تعلم هذا تركت فلسطين . .

ماذا كانت تهدف اليه بريطانيا وأمريكا ؟ كانتا تهدفان الى شيء واحد ، وهو القضاء على قوميتنا .

انهم يعرفون ان لنا قومية تجمعنا من المحيط الاطلسي حتى الخليج العربي . . . هذه القوة يجب ان يعمل لها حساب لأول مرة في التاريخ . اذن يقضون على فلسطين قضاء كاملا .

ويجعل اليهود محل اهلها . اباداة قومية للجنس . عملية اباداة كان الغرض منها اباداة القومية العربية جميعها ! وكان الصهيونيون يعلنون ان وطنهم المقدس يمتد من النيل الى الفرات ! يقولون في برلمانهم عن حرب مقدسة فالعملية اباداة للعرب وقضاء على الجنس .

وكان لا بد من السلاح للدفاع عن انفسنا حتى لا نكون لاجئين ؛ فحصلنا على السلاح وتعاقدنا عليه . واحب ان اقول ان الحصول عليه كان دون اى قيد ولا شرط مجرد دفع الثمن واصبحت الاسلحة ملكا لنا .

وارسلت امريكا مستر آلان مندوبا لها يحمل رسالة من الحكومة الامريكية . وكان المفروض ان يقابلنى ، وقالت الانباء انه يحمل تهديدا لمصر !

واتصل بى احد الرسميين الامريكيين لمقابلتى وقال انه متأسف للحالة التى وصلت اليها العلاقات بين البلدين . ونصحنى بان اقبل الرسالة يا عصاب هادئة . فقلت كيف اقبلها وفيها جرح للكرامة المصرية ؟ فقال لن يترتب عليها اى اثر على فهمي مجرد رسالة .

فقلت انى لست رئيس وزارة محترفا ولكنى رئيس وزارة من طريق ثورة ولن اتردد اذا حضر مندوبكم وتكلم كلمة . . سأطرده ا هذا كلام رسمى وسأعلن للشعب انكم اردتم اهانة عزته وكرامته . . وسنقاتل جميعا لآخر قطرة من دمائنا . وانى سأقاتل فى سبيل مصر لآخر قطرة من دمي . فهددوا بقطع المعونة . فقلت سأعلن قطعها . ونحن لم نتلق دروسا فى السياسة .

فقد قمنا بثورة وسنحافظ عليها . كان ذلك فى اكتوبر .

ثم عاد وقابلنى وقال انه ابلىغ مستر آلان هذا الكلام . وهو فى حيرة لانه لو حضر سيطرد واذا ابلىغ ذلك لدالاس فسوف يطرده . فما هو الموقف ، فقلت له انى لا اعرف الا انه اذا حضر الى فساطرده . جاء لنا مستر آلان ولم يفتح فمه بكلمة . . واستمع الى وجهة النظر المصرية واسرد لكم وجهة نظر امريكا بايجاز . انهم يعتقدون اننا سياسيون محترفون ولكن مصر استطاعت ان تحافظ على كرامتها وعزتها .

قامت الضجة فى كل مكان بشأن الاسلحة فكنت ارى العجب والشتائم فى الجرائد الانجليزية والفرنسية والامريكية . . كانوا يشتموننا لاننا تخلصنا من السلاسل واستطعنا ان نحرر بلدنا وندمم قوتنا ونقرر سياسة مستقلة .

هذه هى ضجة الاسلحة وصفقة الاسلحة .

كنت اتكلم وانا مطمئن اشعر بالقوة . . لماذا ؟ لانى اشعر اننى الشعب جميعه ٢٣ مليوناً كلهم سيكافحون فى سبيل الاستقلال لآخر قطرة من دمائهم ، لم اكن اتكلم بقوة جمال عبد الناصر ولكن كنت متاكدا ان كل ابناء مصر سيكافحون لآخر قطرة من دمائهم . . لا حزبية ولا خلافت . . اننا نحن جميعا كتلة وطنية وراء اهداف الثورة .

كنت أتكلم بشجاعة وكنت أشعر أن الشعب كافح وناضل على مر الأيام ومستعداً لأن يكافح . شعب متحد وشعب قوى .

شعب رأى لأول مرة علم بلده يرتفع وهو مستعد أن يضحي كما ضحى صلاح مصطفى ومصطفى حافظ .

كانت آخر كلمة قالها صلاح مصطفى (الحمد لله بلغوهم في مصر، يخلو بالهم) لقد كنت أشعر أن ٢٢ مليون صلاح مصطفى يقفون ورائي . هذا اللافع الذي كان يعطيني القوة وهذا هو ما جعلني أقول لندوب أمريكا أنني سأطرده لأن الشعب يريد ذلك . وهو مستعد أن يكافح لآخر قطرة من دمه في سبيل حريته وانتهت قصة المفاوضات والاحلاف ثم انتهت قصة السلاح وبدأت قصة السد العالي .

في سنة ٥٣ قمنا بعمل خطة للتنمية الانتاجية . زيادة الدخل القومي بسرعة مضاعفة لأننا نريد كل عام نصف مليون ومستوى المعيشة عندنا يعتبر مستوى متوسطا . أمامنا عمليتان : أن نرفع مستوى المعيشة . وأن نحافظ على الدخل .

زيادة مستوى المعيشة يحتاج الى زيادة الدخل لذلك اتجهنا الى ميساء النيل لنستفيد منها .

وكان قد قدم لنا مشروع السد العالي في ١٩٥٢ . ووضعناه موضع الدراسة وقابلنا عقبة التمويل وبيّن أن المشروع صالح وينتهي بعد ١٠ سنوات . وبدانا نقابل عقبة التمويل فليس لدينا المال الكافي لدفع نفقات المشروع التي تبلغ من ٨٠٠ الى الف مليون دولار تدفع على عشر سنوات في سنة ١٩٥٣ اتصلنا بالبنك الدولي وطلبنا منه ونحن من المشتركين فيه المساهمة في التمويل .

وقال ان فيه عقبات فهناك الانجليز واسرائيل فعندما تنهون خلافكم معهما نستطيع تمويل المشروع ، وليس عندكم نظام برلماني فنطلب منكم عمل استفتاء على هذا المشروع .

وفهمنا من هذا الكلام اننا لن ننال مساعدة من البنك فقررنا الاعتماد على انفسنا وعلى شركات الصناعة .

واتصلنا بالشركات الالمانية فقالوا انهم على استعداد لاعطائنا ٥ ملايين جنيه . ثم اتفقت مع الشركات الالمانية والفرنسية والانجليزية فقالوا ان كل شركة مستعدة اعطائنا ٥ ملايين جنيه على اساس قرض متوسط الاجل .

وسافر وزير المالية الى لندن وقابل وزير مالية انجلترا .

وقالوا له انهم مستعدون - أي الشركات الثلاث - لرفع القرض الى ٤٥ مليون جنيه وتكملة نحن من العملة المصرية ، فسافر وزير المالية الى واشنطن على هذا الاساس فقال الأمريكيون انهم قرروا لمصر ١٠٠ مليون دولار معونة . وكان كلاما هلى ورق .

وقالوا نستطيع تحويل هذه المعونة الى السد العالي ، ورجع الانجليز في كلامهم وقالوا خذوا القرض من البنك الدولي ونحن نعطيكم مليون جنيه والأمريكان يعطون حوالي ٢٠٠ مليون جنيه . والبنك الدولي قال انه مستعد أن يعطينا ٢٠٠ مليون دولار بعد ٥ سنوات ونحن نصرف خلالها ٣٠٠ مليون دولار .

وبدأوا على هذا الاساس يشترطون الشروط فقامت المحادثات في سبتمبر على مليون دولار بعد خمس سنوات على أقساط ثم وضع في خطاب شروطا يجب أن تتبعها مصر لكي تنال هذا القرض وشروط القرض تتفاوض عليها من وقت الى آخر . ثم قال البنك ان هذا القرض يتوقف على الشروط الآتية :

١ - يطمئن البنك الى ان العملات الأجنبية المطلوبة التى سننالها من المنسح
الانجليزية الأمريكية لا تنقطع .

٢ - يجب ان يتفاهم البنك مع الحكومة المصرية ويتفق معها من وقت الى آخر
بحول برنامج الاستثمار اى وصاية من البنك الدولى على الحكومة المصرية .

٣ - حول الحاجة الى ضبط المصروفات العامة للدولة .

وبعد ذلك لا تتحمل الحكومة المصرية اى دين خارجى وكذا لا توقع اتفاقات
تقع كاتفاق الأسلحة مع روسيا وتتفاهم مصر مع البنك اولا قبل الاتفاق على اى
مشروع .

ثم طلب البنك ان ادارة المشروع تخضع للاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك .
وقال البنك ان اتفاقات البنك خاضعة لاعادة النظر فيها اذا حدث ما يستدعى
ذلك . وارسلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين والبنك ارسل الخطاب
اكل واحد فيها يحمل معنى المذكرة الأخرى ، واصبحت العملية مفهومة وظهر ان
هناك فعلا منصوبا للسيطرة على استقلالنا الاقتصادى .

هذا الكلام رفض رفضا باتا ، وقلنا اننا لا يمكن ان نبيع أنفسنا بـ ٧٠ مليون
دولار معونة ، وتكلمنا مع الأمريكان وسألناهم هل مثل هذه الشروط تعمل مع
الاعانات التى تعطى لاسرائيل ؟

وقلنا ان هذا الكلام يتناقى مع استقلالنا . وقارنا بين موقف العرب وموقف
اسرائيل والمساعدات ، التى تمنحها امريكا للطرفين فالهبة السنوية التى تعطىها
امريكا لاسرائيل من ٣٠ الى ٥٠ مليون دولار ، والمساعدة الفنية تبلغ سنويا من ٦ الى
١٤ مليون دولار ، وفائض المواد الغذائية التى تهديها امريكا لاسرائيل ، قيمتها
٧ ملايين دولار . ودهوس الاموال الأمريكية التى تعمل فى اسرائيل ٢١٤ مليون دولار
فى ٥٥/٧/١٢ اعطى بنك امريكا قرضا لاسرائيل قدره ٣٠ مليون دولار ، كما
جمع اليهود فى امريكا ٣ آلاف مليون دولار ، وتبرعات ١٦٤ مليون دولار ومجموع
التعويضات الألمانية ٣٥٠٠ مليون دولار ، تدفع كل سنة منها جزءا بضائع وسفننا
ومصانع .

تبرعات يهود امريكا لاسرائيل ، خلال الأشهر الستة الاولى من هذا العام ٦٥
مليون دولار ، ونحن نعرف ان اسرائيل ربيبة امريكا ولا تستطيع ان تعيش من غير
هذه المعونة .

وتكلمنا مع ممثلى امريكا ، وقلنا لهم انه فى فترة خمس سنوات سيصرف على
السد العالى ٣٧٠ مليون دولارا تدفع مصر ٣٠٠ مليون وتدفع امريكا ٧٠ ، والمشروع
الذى سيتكلف بليون دولار سيتدفع منه ٧٣٠ مليونا اولا . وكيف يمكن لى ان انفذ
الشروط التى املاها على البنك الدولى ؟ وقلنا لهم ان لنا تجربة فى ذلك ، وسبق
او وقعنا فى هذا الاستغلال ، وحضر « كرومر » وبقى فى مصر ،

وفى هذه الايام حضر السفير الروسى ، وقال ان روسيا مستعدة للاشتراك فى
تمويل السد العالى ، وكان ذلك بعد شهر ديسمبر ، فقلت له اننا نتكلم مع البنك
الدولى ، وتأجل الكلام فى التفاصيل .

وعرف الأمريكان ان هناك عرضا روسيا ، فوصل الى مصر فى فبراير الماضى
مدير البنك الدولى ، وارسل خطابا يطلب فيه دعوته الى الحضور الى مصر .

وبدأت المفاوضات معه فى شهر فبراير وحينما قابلته ، قلت له بصراحة ، ان
هندنا عقدة من ناحية الفروغ والفوائد ، ولا يمكن فصلها عن السياسة ، لاننا ونحن

ضحية الاحتلال بسبب القروض . فلن يقبل أى مال يمس سيادتنا ، وقلت له ان اشراقكم على ميزانيتنا لن يصلحها ، وامامنا دولة في شمالنا اقوى مثل ، فانتم تشرفون على اقتصادياتها ومع ذلك فاقصدها منهار . وتقدير البنك يسلم بسلامة الاقتصاد المصرى . وكان مفروضاً ان نبدأ في يونيو الماضى المشروع ، وعلى ذلك ابلغت مدير البنك اننا لن نبدأ في المشروع الا بعد ان نصل الى اتفاق مع البنك وقال مدير البنك انه يجب علينا ان نحل مشكلة المساء بين مصر والسودان ، ثم يوقع البنك معنا الاتفاق ، ولكنه لم يضمن ان تدفع أمريكا وانجلترا لنا أكثر من مبلغ الـ ٧٠ مليون دولار التى وعدونا بها .

وظهر الفخ . . . أى ناخذ السبعين مليون دولار ، ونبدأ في المشروع ، ونصرف المال ثم نعود فنطلب من البنك الـ ٢٠٠ مليون دولار ، فيعرض البنك شروطاً ، ويبقى علينا ان نقبل شروط البنك ، او يتوقف المشروع ولكون اضعنا ٣٠٠ مليون دولار هباءاً

ومعنى ذلك ان يرسل لنا البنك من يجلس مكان وزير المالية . . . وآخر يجلس مكان وزير التجارة . . . وآخر يجلس مكانى أنا .

هذا هو الفخ الذى ظهر . فقرر الا نبدأ في السد الا بعد توقيع اتفاقية المياه مع السودان الشقيق ، وقبول شروط البنك الدولى ، واصدرنا الأمر بإيقاف العمل ، حتى لا ندخل في مغامرة يتحكم فيها الاستعمار بسببها ، وسيطر علينا اقتصادياً ، بعد فشله سياسياً وابلغنا ذلك لمدير البنك الدولى ، فقال انه مستعد لتعديل الشروط ، فلم يضمن ان يكون الاتفاق النهائى مماثلاً للكتاب الذى يبعثه الينا ، فرفض توقيع الاتفاق .

كانت هناك خدمة لنقع في برائتهم . . . يتحكمون فينا عندما تستنزف اموالنا دون ان ناخذ أى نتيجة ، فقررنا الا نبدأ في السد الى بعد ان نعلم كيف يمول السد ويعرف كيف ينتهى ولذلك اوقفنا كل العمل في فبراير ، وارسل الينا مدير البنك خطاباً لا قيمة له ، قال انه يدفع ٢٠٠ مليون دولار بعد حل مشكلة المساء .

ولم يكن في الخطاب ما يمس سيادتنا فقبلناه ، ولكن كانت هناك مذكرة الحكومة الأمريكية والبريطانية . وفيها ما يمس سيادتنا . ففي فبراير ابلغ السفيران الأمريكى والبريطانى عدم موافقتنا على هذه المذكرات وراحت المذكرتان للحكومتين الأمريكية والبريطانية ، وطبعاً لم يجرى أى رد . في ٢٩ فبراير كان الكلام ان بريطانيا تريد التوسط بيننا وبين السودان . فجاء سلوين لويد وقابلنى في منزلى . وعرض معاونته لحل مشاكل المياه بيننا وبين السودان ، فقلت له ان تصرفاتكم تدل على انكم تعمدون المسائل بجرائدكم وأذاعتكم تثير السودان ضد السد العالى لمحطة الاذاعة البريطانية ومحطة الشرق الأدنى والصحف تذيب تعليقات للقيصة بيننا وبين السودان وسفارتكم في الخرطوم تجميع كل ذلك وتطبعه في كتاب وتوزعه على السودانيين . ومعنى هذا خلق عدا بين مصر والسودان ، فكيف يستقيم هذا مع عرضك لان تكون وسيطاً بين مصر والسودان ؟

كان الواضح ان الانجليز يحاولون بث روح الكراهية في اخواننا السودانيين ويهمهم ان يتفقدوا لائزته احداً ضد الآخر . وفي نفس الوقت وقف اللوردن كيلرن ، واحداً يمين مصر . . . كيف نعاونها ونساعدنا وهى تنادى بالتخريب ، فلا يجب منحها ٥ مليون جنيه ، وكلام آخر في منتهى البذاءة من لوردن كيلرن ، وهو معروف .

وفي يوم ١٤ مارس قابلت السفير البريطاني في المنزل ، وقلت له اننا شعب عاطف ، فالكلمة الحلوة افضل من مليون دولار ، ولا تقبل الشتيمة ب ١٥ مليون دولار ، ولا تقبل كلام كيلرن ، ولم ترد المعونة حتى لا يكون ردنا يعتبر اهانة ، ونحن لسنا دولة غنية جدا ، ولكننا نستطيع توفير ٥ مليون جنيه ولو « دقيقتا زلطا او كسرنا طوب » فنحن قبلنا المعونة منعا من ان يقال ان مصر ترفض حسنة منكم ، ولكن اذا تكرر هذا الكلام فسنرفض المعونة .

وسار الحل على هذا ، ثم لم ترد الحكومتان الأمريكية والبريطانية على المذكرتين . ثم طرد جلوب من الاردن ، وضرب مسلوين لويد بالطوب في البحرين ، وقيل ان هذا نتيجة تحريض مصر ، وبدأت حملة شنيعة من اول مارس ضد مصر في الصحف البريطانية ، لدرجة ان رجلا اسمه فريزر ، قال لا بد من بناء سد في (اوغندا) يمنع الماء عن مصر ، وهذا يدل على جنون هؤلاء الناس ، وقالوا اننا نهدهم في البترول ولكنى قلت انه ليس لنا اى دخل في المصالح المشروعة ولكننا تقاوم ما يسمونه بالنفوذ ، لا يمكن ان نكون منطقة نفوذ لاحد ، مصالحكم الاقتصادية المشروعة ليس لنا اعتراض عليها .

وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٦ تقرر زيارة وزير خارجية روسيا مسيو شيلوف الى مصر ، وفي نفس الوقت بعث مدير البنك انه يريد المجيء فقلنا له تفضل .

وحدثت مجادثات بيننا وبين شيلوف الذى مرض مساعدة روسيا لمصر في جميع الميادين ، الى درجة اعطاء قروض طويلة الاجل ، وقال ان ذلك سيكون دون قيد ولا شرط وعلينا ان نطلب منهم ، وقال انهم لا يريدون مواد خاما ، وقال ايضا انهم لا يريدون ان يوقعوا بيننا وبين الدول الغربية . وان روسيا يهمها ان يسود السلام بيننا وبين الدول الغربية .

فالروس يعملون الآن على كسر حدة التوتر في العالم ، ويهمهم ان تكون السياسة بين مصر والغرب طيبة ، فشكرته واجلت الكلام في التفاصيل ، لحين زيارتي في شهر أغسطس ١٩٥٦

وفي ثاني يوم وصل مدير البنك الدولى وقابلنى في البيت في الساعة العاشرة واكد ان البنك عند وعده الذى قاله في شهر فبراير ، وانه مصمم على تمويل المشروع ، وان الحكومتين البريطانية والأمريكية عند هذا الوعد ، وقلت اننا ايضا عند كلمتنا .

هذا ما حدث حتى حوالى ٢٠ يونيو الماضى وقال سفيرنا في أمريكا ان دالاس قال له ان الأمريكان يعتقدون اننا لا نريد ان يمولوا المشروع ، فقلت له اننا نريد ان نتكلم ونفاوض لتمويل المشروع عاد احمد حسين الى واشنطن على ان يقابل دالاس ، ويطلب ارسال الرد على المذكرات التى بعثناها ، وبعد يومين أعلنت الحكومة بيانها ، وقد قلت واى فيه اول أمس .

وفي بيان أمريكا حاولوا اثارة اثيوبيا واوغندا ، لانه يهمهم ان تختلف الدول في هذه المنطقة فتلجأ الى مساعدة أمريكا ، فيحصل التحكم في هذه المنطقة . ولقد ابغتهم اننا لا نريد وساطتهم مع السودان لتفاهمنا مع اخواننا السودانين فاسماعيل الأزهرى كان على استعداد للتفاهم معنا ، وكذلك ميرغنى حمزة تكلم معى ، ولم يكن هناك شئ وجذب ، ولم يكن هناك خلاف . ولما جاء عبد الله خليل ، رئيس الوزارة السودانية الحالى كانت روحه طيبة جدا ، فلا داعى اذن للتدخل وتوسط الأمريكان والانجليز .

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تقر مصالح السودان ومصر . . ولا أدري كيف أن أمريكا تتدخل في صالح البلدين ، فمصر والسودان مرتبطان ببعضهما ببعض منذ بدء الخليقة ، ولا يمكن أن تصبح دولة منهما إلى أمريكا الشمالية أو الجنوبية . ولكن حب الوصاية والتحكم والسيطرة وخلق المنازعات هي التي فرضت عليهم ذلك .

وقال البيان أيضا أن التطورات التي شهدتها الشهور السبعة غير ملائمة لتنفيذ المشروع . فما هذه التطورات ؟ هل هي اقتصادية أو سياسية ؟

وفي البيان الأمريكي أيضا شيء غريب فوزير الخارجية الأمريكية يخاطب الشعب المصري ، أي أن هذا ضد جمال عبد الناصر فقط ؟

ما هي التطورات ؟ أنهم يشكون في الاقتصاد المصري مع أن الانتاج المصري دعم وزاد .

ويقول كتاب الإحصاء السنوي للأمم المتحدة أن مجموع الدخل القومي المصري قد زاد من ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٧٨٠ مليون جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٨٦٨ مليون عام ١٩٥٤ ، أي أننا نعمل وننتج ، وثروتنا تزيد ووضعنا الاقتصادي في تحسن مستمر فدخلنا القومي بلغ ٧٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٥٤ أصبح ٨٦٨ مليون أي أن الدخل زاد ١٢٠ مليون جنيه في سنتين .

وزاد مجموع الدخل الزراعي في عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بمقدار ٢٨ مليون جنيه ، بنسبة ١٥ ٪ فقد بلغ ٤٢٠ مليون جنيه بعد أن كان ٣٨٢ مليون جنيه .

وزاد الانتاج الزراعي من ١٢٣ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٣١ ٪ عام ١٩٥٤ وهذه الأرقام من نفس الكتاب الإحصائي الذي أصدرته الأمم المتحدة .

وفي عام ١٩٥٥ سجل الانتاج الصناعي تقدما كبيرا إذ تراوحت نسبة الزيادة في فروع المختلفة بين ١٥ ٪ و ٢٥ ٪ وقد تكلمت من هذا في الكلمة التي أقيمت في أول يوليو في مؤتمر التعاونيين .

وقد بلغت الزيادة اقصاها في انتاج الحديد والذهب فبلغت ٩٤ ٪ واثبتت حركة المبادلات الخارجية فبلغت الصادرات المصرية في المدة من أول يناير إلى آخر يونيو عام ١٩٥٦ - ٩١ مليون جنيه أي بزيادة قدرها ٢١ مليون جنيه . إلى آخر البيانات الاقتصادية المعروفة والتي نشرت في الميزانية .

ما هي التطورات التي حدثت في السبعة الشهور الماضية ؟ أنهم يحاولون أن يبينوا أنها تطورات اقتصادية . . التطورات هي تطورات استقلالية . . تطورات حرية . . تطورات عزة وكرامة . . التطورات التي حدثت في السبعة الشهور الماضية أننا بنينا سدا من العزة والكرامة ، سدا للحرية والاستقلال ضد الاطماع . . التطورات التي حصلت أننا قد صممنا أن نقوى جيشنا ونسلحه . . صممنا أن تكون لنا شخصية مستقلة . . صممنا أن تكون لنا حرية مستقلة .

والغرض - بالطبع - من هذا الاجراء الذي أعلن يوم ٢٠ يوليو - وأننى سأتكلم عن الحكومة الأمريكية لا عن الحكومة البريطانية ، لأن الحكومة البريطانية أعلنت في اليوم التالي لإعلان الحكومة الأمريكية بعد أن وصلها الخطاب الأمريكي ، والبنك الدولي أعلن بالطبع بعد بريطانيا بعد أن وصلت تعليمات من أمريكا . .

ولهذا فسأتكلم من أمريكا في هذا الموضوع . . ما الغرض من هذا ؟ أنهم يعانون مصر لأنهم رفضت أن تقف بجوار التكتلات العسكرية . . مصر تالفت بالسلام وتحقيق حقوق الإنسان .

مصر نادى بالمبادئ والتي كتبوها في ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ونسوها .. هذه هي المبادئ التي تنادى بها اليوم .. الحرية وحقوق تقرير المصير والقضاء على الاستعمار وعدم الانحياز والتعايش السلمي والحياد الإيجابي والتعاون مع جميع الدول ، تعادى من يعادينا ، ونسالهم من يسالنا .. هذه هي المبادئ التي تنادى بها مصر ..

كيف نقول هذا ولا نسمع كلام الكونجرس الأمريكى ولا نأخذ الأوامر من هناك ؟ ومنذ شهر ونصف شهر وقف أحد أعضاء الكونجرس وقال كيف تتبع مصر هذه المبادئ ولا تقطعوا عنها المونة التي تؤخذ منا ؟ وهذا معناه غرور وتحكم في الشعوب ..

ونحن قد رفضنا قبول هذا التحكم وهذه السيطرة . انهم يعاقبوننا على هذا بالسبعين مليون دولار التي كانوا سيعطونها لنا على خمس سنوات !

اننا نعمل مشروع تنمية ونريد ان ننمي الانتاج ونرفع مستواه وهم يقولون في جرائدهم اننا نفعل هذا ليعرف الشعب المصرى ان ناصر ضده ، فيضبط عليه الشعب المصرى لكي يسمع كلام امريكا .

هنا ما يقولونه في جرائدهم ، ولا يعرفون ان الشعب المصرى غير موافق على هذا الكلام الذي تذكرونه .

وحينما وصل بلاك وهو مدير البنك الدولى .. وبدا يتكلم معى في تمويل السد العالى ، قال اننا بنك دولى ولسنا بنكا سياسيا ، وليس لى شأن بامريكا مطلقا ، فاننا مستقل اقول الراى الذى اؤمن به .

وقلت له كيف يكون مجلس الادارة ممثلا للدول ولا يكون بنكا سياسيا .. بالطبع يعتبر بنكا سياسيا فمجلس الادارة اقلية من الدول الغريبة السائرة في فلك امريكا .

وابتدأت انظر الى مستر بلاك وهو جالس على الكرسي ، وكنت اتخيل اننى اجلس امام فرديناند دلسبس .

عاد بى تفكيرى الى الكلام الذى كنا نقراه ففى عام ١٨٥٤ وصل الى مصر فرديناند دلسبس وذهب الى محمد سعيد باشا - الخديوى - وجلس بجانبه وقال له نريد ان نحفر قناة السويس وهذا المشروع سيفيدك فائدة لا حد لها .. فهو مشروع ضخم وسيعود على مصر بالكثير .

وعندما كان بلاك يسترسل في كلامه معى ، كنت احس بالعقد الموجودة في الكلام الذى يقوله ويعود بى التفكير الى فرديناند دلسبس .

ثم قلت له نحن عندنا عقدة من هذه الموضوعات ونحن لا نريد ان نرى كرومر في مصر مرة ثانية ليحكمنا ..

عقدوا في الماضى قرضا وقوائد على القروض وكانت النتيجة ان احتلت بلدنا قارجوك ان تضع هذا الاعتبار في نفسك وفي كلامك معى ، فنحن عندنا عقدة من دلسبس .. ومن كرومر عندنا عقدة من الاحتلال السياسى عن طريق الاحتلال الاقتصادى هذه هي الصورة التي صورت لى .. صورة دلسبس حينما وصل الى

مصر .. وصل دلسبس الى مصر في ٧ ديسمبر عام ١٨٥٤ .. وصل الى الاسكندرية وبدأ يعمل في حذر وخديعة .. وفي ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ وبعد أن اتصل دلسبس بالخدوي محمد سعيد ، حصل على امتياز القنال ، وفي صدر هذا الامتياز الذي منحه سعيد قال الآتي :

حيث ان صديقنا مسيو فرديناند دلسبس قد لفت نظرنا الى الفوائد التي قد تعود على مصر من توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ، بواسطة طريق ملاحى للبواخر ، وأخبرنا بالفوائد التي تعود على مصر وأخبرنا عن امكان تكوين شركة لهذا الغرض من أصحاب رؤوس الأموال فقد قبلت الفكرة التي عرضها علينا وأعطيناه بموجب هذا تفويضا خاصا بإنشاء وإدارة شركة لحفر قناة السويس واستغلال القناة بين البحرين .

وكن هذا الكلام عام ١٨٥٤ ، وفي عام ١٨٥٦ أى منذ مائة عام صدر فرمان بتكوين الشركة وأخذت مصر من الشركة ٤٤ ٪ من الأسهم والتزمت بالتزامات لدلسبس .. شركة دلسبس شركة خاصة ليس لها علاقة بحكومات ولا بسيطرة ولا احتلال ولا استعمار !! دلسبس قال للخدوي أنا صديقك وقد جئت لأفيدك وأعمل قناة بين البحرين تستفيد منها .

تكونت شركة قناة السويس واشتركت مصر ب ٤٤ ٪ من الأسهم - وتعهدت مصر بأن تورد العمال الذين سيحفرون القناة بأرواحهم وجماجمهم ودمائهم ، ١٢٠ ألف عامل قاموا بحفر القناة مجانا دفعنا ٨ مليون جنيه .. بعد ذلك ولأجل أن يتنازل دلسبس عن بعض الامتيازات كنا ندفع له ايضا .

وكان المفروض أن نأخذ ايضا ١٥ ٪ من أرباح الشركة . زيادة على أرباح أسهمنا وتنازلنا عن ١٥ ٪ من الأرباح .. وبعد أن كانت القنال محفورة لمصر كما قال دلسبس للخدوي أصبحت مصر ملكا للقناة .

وفي الاتفاق الذي عقد في ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ، جاء في المادة ١٦ أنه بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فانها تخضع لقوانين البلاد وعرفها ، وإلى الآن لم تخضع الشركة لقوانين البلاد ولا لعرفها لأنها تعتبر نفسها دولة داخل الدولة .

والمنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة وبين الأفراد من أمة جنسية تختص المحاكم المصرية بالفصل فيها تبعا للأوضاع التي تقرها قوانين البلاد وعاداتها . وتختص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة ويقضى فيها طبقا للقوانين المصرية .

ونتيجة الكلام الذي قاله دلسبس للخدوي عام ١٨٥٦ .. ونتيجة الصداقة والديون .. هي احتلال مصر عام ١٨٨٢ .

واستبدانت مصر بسبب هذا الموضوع ... فماذا فعلت ؟ . اضطرت مصر في عهد اسماعيل الى بيع نصيبها من الأسهم وقدره ٤٤ ٪ من أسهم الشركة .. وقبوا إرساليات إنجلترا تشتري نصيب مصر من الأسهم في الشركة .. واشترتها بأربعة ملايين جنيه . وبعد ذلك تنازل اسماعيل عن الأرباح التي كان يأخذها للشركة وقدرها ٥ ٪ نظير تنازلها عن بعض الامتيازات التي أعطيت لها فاضطر سعيد أن اشترت إنجلترا ال ٤٤ ٪ من الأسهم بأربعة ملايين جنيه .. وأن يدفع لإنجلترا

سنويا ٥ ٪ نظير الأرباح التي كان قد تنازل عنها ، فدفع لها من أربعة ملايين جنيهه
أى أن بريطانيا أخذت نصيب مصر من الأسهم وقدره ٤٤ ٪ بدون مقابل .

هذا هو ما حدث في القرن الماضي . فهل بعيد التاريخ نفسه مرة ثانية ويعود
الى الخداع والتضليل ؟ وهل يكون التحكم الاقتصادي سببا في القضاء على حريتنا
السياسية ؟ .. كلا .. لا يمكن أن يعود التاريخ مرة أخرى ونحن اليوم نقضى على
آثار الماضي البغيض التي تسبب فيها المستعمرون بالخداع والتضليل .

واليوم فإن قناة السويس التي مات من ابنائها في حفرها ١٢٠ ألفا .. حفرها
بالسخرة ودفعنا في تأسيسها ٨ مليون جنيه .. قناة السويس التي أصبحت دولة
داخل الدولة .. والتي أذلت الوزراء والوزارات .. هذه القناة قناة مصر ، شركة
مساهمة مصرية اغتصبت بريطانيا منها حقنا فيها وهو ال ٤٤ ٪ في المائة من
اسهم الشركة .. وما زالت بريطانيا من وقت افتتاح القنال حتى الآن تأخذ فوائد
مقابل هذه الأسهم والدول كلها تأخذ فوائد والمساهمون فيها يأخذون فوائد ..

وبلغ دخل شركة قناة السويس في عام ١٩٥٥ - ٣٥ مليون جنيهه أى مائة مليون
دولار وتأخذ منهم نحن الذين مات من ابنائها ١٢ ألفا أثناء حفرها مليون جنيهه فقط
أى ٣ مليون دولار ؟

شركة قناة السويس التي قامت كما قال الفرمان من أجل مصلحة مصر ومن
أجل منفعة مصر ؟

هل تعلمون مقدار المساعدة التي ستعطيها لنا أمريكا وانجلترا في خمس
سنوات ؟ ٧٠ مليون دولار .. وهل تعلمون من الذي يأخذ المائة مليون دولار وهى
دخل الشركة السنوى ؟ هم الذين يأخذونها بالطبع .

وليس عيبا أن أكون فقيرا واقترض لكى ابنى بلدى ، أو أحاول أن أجد مساعدة
لأجل بلدى .. ولكن العيب هو أن أمتص دماء الشعوب .. وأمتص حقوق الشعوب .
اننا لن نكرر الماضي بل سنقضى على الماضي .. سنقضى على الماضي بأن نستعيد
حقوقنا فى قناة السويس .. هذه الأموال أموالنا .. وهذه القناة ملك لمصر لأنها
شركة مساهمة مصرية .

حفرت قناة السويس بواسطة أبناء مصر ، ومات ١٢٠ ألف مصري في حفرها ..
شركة قناة السويس الموجودة الآن في باريس شركة مغتصبة .. اغتصبت امتيازاتنا .
وعندما جاء دليسيبس الى مصر كان مجيئه يشبه مجيء بلاك الى مصر للتحدث معى ..
والتاريخ لن يعيد نفسه ، بل على العكس سنبنى السد العالى وسنحصل على
حقوقنا المغتصبة .. سنبنى السد العالى كما نريد .. وسنصمم على هذا ، ٣٥
مليون جنيه كل سنة تأخذها شركة القناة .. فلتأخذها مصر .. مائة مليون دولار
سنة تحصلها شركة القناة لمصلحة مصر .. فلنحقق هذه الكلام وتحصل مصر على
المائة مليون دولار لمنفعة مصر ايضا ..

ولهذا فإننا اليوم ايها المواطنين حينما نبنى السد العالى ، فإنما نبنى ايضا
سد العزة والحرية والكرامة ونقضى على سدود الذل والهوان .

وتعلن - مصر كلها - جبهة واحدة انها كتلة وطنية متكاتفه متحدة .. مصر
اكلها سنقاتل لآخر قطرة من دمايتها .. كل واحد من ابنائها سيكون مثل صلاح

مصطفى ومثل مصطفى حافظ .. كلنا سنقاتل لآخر قطرة من دمائنا في سبيل تناء بلدنا ، وفي سبيل بناء مصر .. لن نمكن منا تجار الحروب .. لن نمكن منا المستعمرين .. لن نمكن منا تجار البشر ، وسنعمد على سواعدنا وعلى دمائنا ونحن أغنياء ، لقد كنا متهاونين في حقوقنا ونحن نسترددها ومعركتنا مستمرة ، نسترد هذه الحقوق خطوة بخطوة وسنحقق هل سنبنى مصر لتكون قوية .. وسنبنى مصر لتكون عزيزة .

ولهذا قد وقعت اليوم ، ووافقت الحكومة على القانون الآتي :

قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس

باسم الأمة

رئيسى الجمهورية

مادة ١ - تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية - شركة مساهمة مصرية - وينتقل الى الدولة جميع مالها من اموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل محل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على ادارتها

ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من اسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الأوراق المالية بباريس ويتم دفع هذا التعويض بعد استلام الدولة لجميع املاك وممتلكات الشركة المؤممة .

مادة ٢ - تتولى ادارة مرفق المروز في قناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة - يصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت اعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل ادارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والاوزاع الحكومية .

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى ، يكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها حاليا في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في اول يوليو وتنتهى في آخر يونيو من كل عام . وتعتمد الميزانية والحساب الختامى في كل عام بقرار من رئيس الجمهورية .

تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونيو من كل عام .. وتعتمد الميزانية والحساب الختامى في كل عام بقرار من رئيس الجمهورية .

تبدأ السنة المالية الاولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى في آخر يونيو عام ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة ان تئذب من بين اعضائها واحدا أو اكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد به اليه من اعمال . كما يجوز لها أن تؤلف من بين اعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

يمثل الهيئة رئيسها امام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها في معاملته مع الغير .

مادة ٣ - تجمد اموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والافراد التصرف في تلك الاموال بأى وجه من الوجوه

١٠٠ - أو صرف أى مبالغ أو تأدية أية مطالبات أو مستحقات عليها الا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤسمة ومستخدميهما وعملاتها الحاليين ، وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لآى منهم ترك عمله أو التخلّى عنه بأى وجه من الوجوه أو لآى سبب من الأسباب الا باذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة قوازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أيها المواطنين :

اننا لن نتمكن منا المستعمرين أو المستبدين .. اننا لن نقبل أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى .. اننا قد اتجهنا قدما الى الأمام لبنى مصر بناء قويا متينا .. نتجه الى الأمام نحو استقلال سياسى واستقلال اقتصادى .. نتجه الى الأمام نحو اقتصاد قومى .. من أجل مجموع هذا الشعب .. نتجه الى الأمام لنعمل ، ولكننا حينما نلتفت الى الخلف انما نلتفت لنهدم آثار الماضى .. آثار الاستبداد .. آثار الاستعباد والاستغلال والسيطرة .. انما نتجه الى الماضى لنقضى على جميع آثاره .

واليوم أيها المواطنون ، وقد عادت الحقوق الى اصحابها .. حقوقنا فى قناة السويس .. عادت اليها بعد مائة سنة .. اليوم انما نحقق الصرح الحقيقى من صروح السيادة - ونحقق البناء الحقيقى من ابنىة العزة والكرامة . وقد كانت قناة السويس دولة فى داخل الدولة شركة مساهمة مصرية ، ولكنها تعتمد على أوامرات الأجنبية ، وتعتمد على الاستعمار وأعوانه .

بئيت قناة السويس من أجل مصر ومن أجل منفعة مصر ولكن كانت قناة السويس منبعنا لاستغلال واستنزاف المال وكما قلت لكم منذ قليل .. ليس عيبا أن اكون فقيرا أو أن أعمل على بناء بلدى ، ولكن العيب هو امتصاص الدماء .. لقد كانوا يمتصون الدماء .. يمتصون حقوقنا ويأخذونها .

واليوم حينما نستعيد هذه الحقوق أقول باسم شعب مصر اننا سنحافظ على هذه الحقوق ونعوض عليها بالنواجذ .. سنحافظ على هذه الحقوق .

ودونها أرواحنا وأدماؤنا .. اننا سنحافظ على هذه الحقوق .. لأننا نعوض ما فات .. اننا حينما نبني اليوم صرح العزة والكرامة نشعر أن هذا الصرح لا يمكن أن يكتمل الا اذا قضينا على صروح الاستبداد والدالة والمسكنة .. وقد كانت قناة السويس صرحا من صروح الاستبداد وصرحا من صروح الأغتصاب .. وصرحا من صروح الدل .

اليوم أيها المواطنون أممت قناة السويس ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فعلا وأصبح هذا القرار أمرا واقعا .

اليوم أيها المواطنون نقول هذه أموالنا ردت إلينا .. هذه حقوقنا التي كنا تسكت عليها ، عادت إلينا .

اليوم أيها المواطنون ودخل قناة السويس ٣٥ مليون جنيه ، أى مائة مليون دولار في السنة ، أى خمسمائة مليون دولار في خمس سنوات .. فلم ننظر إلى الـ ٧٠ مليون دولار ، قيمة المعونة الأمريكية ؟

واليوم أيها المواطنون بعرقنا ودموعنا وأرواح شهدائنا وجماجم الذين ماتوا عام ١٨٥٦ ، منذ مائة عام أثناء السخرة .. نستطيع أن نشم هذا البلد وسنعمل ونتج ونزيد في الإنتاج برغم كل هذه المؤامرات وكل هذا الكلام .. اننى كلما صلت من واشنطن كلام ساقول : موتو بفيظكم .

سنبنى الصناعة في مصر وسننافسهم فهم لا يريدون أن تكون دولة صناعية حتى تروج منتجاتهم وتجدها سوقا عندنا .

انى لم أر أبدا معونة أمريكية متجهة إلى التصنيع ، لأن اتجامها إلى التصنيع سيترتب عليه منافستنا لهم .. ولكن المعونة الأمريكية تتجه دائما إلى الاستغلال ..

ونحن في الأربع السنوات الماضية ونحن نستقبل العام الخامس للثورة ، كما قلت في أول كلامي نشعر بأننا أصلب عودا وأشد عزما وأشد قوة وإيمانا .. واليوم ونحن نستقبل العام الخامس للثورة وكما طرد فاروق في ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ تخرج اليوم قناة السويس ، في نفس اليوم نشعر أننا حققنا عزة حقيقية ، فلن تكون سيادة في مصر إلا لأبناء مصر ولشعب مصر .

سننتجه قدما إلى الإمام .. متحدين متكاتفين .. شعب واحد يؤمن بنفسه ويؤمن بوطنه ويؤمن بقوته .. شعب واحد .. كتلة واحدة مترابطة نحو البناء ونحو التصنيع ونحو الانشاء وضد أعوان الاستعمار والاعيب الاستعمار ، تقف ضد الفدر والعدوان .. وتقف ضد الاستعمار الذي آلى على نفسه أن يعمل ويرحف زحفا حثيثا ..

اننا بهذا أيها المواطنون سنستطيع ان نحقق الكثير وسنشعر بالعزة ونشعر بالكرامة ، وسنشعر بأننا نبني وطننا بناء حقيقيا كما نريد .. نبني ما نريد ونعمل ما نريد .. ليس لنا شريك .

واننا اليوم حينما نسترد الحقوق المقتضية والحقوق المسلوقة انما نتجه إلى القوة وكل عام سنزداد قوة على قوة ويعون الله تكون اقوياء في العام القادم وقد ازداد انتاجنا وعملنا ومصانعنا ..

الآن وأنا اتكلم اليكم يقوم اخوة لكم من أبناء مصر ، ليديروا شركة القناة ويقوموا بعمل شركة القناة .. الآن في هذا الوقت يتسلمون شركة القناة .. شركة القناة المصرية لا شركة القناة الأجنبية .. قاموا ليتسلموا شركة القناة ومراقفها ويديروا الملاحة في القناة .. القناة التي تقع في أرض مصر ، والتي تخترق أرض مصر والتي هي جزء من مصر و ملك لمصر ، تقوم الآن بهذا العمل لنعوض ما فات ولنعوض عن الماضي ولنبني صروحا جديدة للعزة والكرامة ..

وفتكم الله والسلام عليكم ورحمة الله ..

سنقاتل ولن نسالم

أيها المواطنون :

السلام عليكم ، في هذه الأوقات الحاسمة ، من تاريخ وطننا ، اتحدث الى كل إفراد منكم ، وفي هذا الوقت ، يتجه تفكيرنا جميعا ، الى الوطن وسلامته وشرفه وكرامته ، فاما أن نحيا حياة شريفة كريمة ، أو نحيا حياة ذليلة . وأنا اشعر واحس أن كل واحد منكم يريد أن يحيا حياة يتمتع فيها بالحرية والشرف والكرامة .

ان الحياة الدليلة هي العبودية ، وان الموت خير من اللذل .

أيها الاخوة : لنفكر جميعا اليوم في وطننا في مصر . . وليكن هدف كل منا أن يحيا حياة شريفة كريمة ، هذه هي سياستنا التي اعلناها ، وهذه هي اهدافنا التي آمننا بها : حياة شريفة كريمة .

لقد اعلنت مصر سياستها الحرة المستقلة ، التي تنبع منها ، وصممت على أن تسير في هذه السياسة ، وكان كل ذلك من أجل هدف أكبر ، هو اقامة حياة تسودها الرفاهية لجميع أبناء الوطن .

ولكن هل تركنا الاستعمار نعمل من أجل هذا الهدف الكبير !!

كان الاستعمار لنا دائما بالمرصاد . . كان الاستعمار يريد منا أن نكون اذلاء تابعين نحيا حياة جردت من الشرف ومن الكرامة .

كنا نتأدى بالسلام ، وكنا نقول أننا نعمل من أجل رفاهية مصر . ولكن الاستعمار كان يريد منا أن نعمل من أجل اهدافه .

كنا نقول أننا نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا ، وليست لنا اية نوايا عدوانية ، كانت هذه هي سياستنا الواضحة .

وتأمرت بريطانيا على مصر ، واستطاعت في هذا الوقت أن تنزل بمصر ضربة ، حينما قضت على أسطولها في معركة « نفارين » من أجل تنفيذ سياستها .

ولكن هل تخلت إنجلترا عن حقدها ؟ وهل تخلت عن مكرها ؟

لقد كانت إنجلترا دائما تقف لمصر بالمرصاد .

وقفت لها في أيام محمد علي ، حينما وجدت أن قواتها المسلحة أصبحت قوية ، وأن قواتها المسلحة أصبحت عاملا في القضاء على اهدافنا التي اعلناها .

وبعد هذا في سنة ١٨٨٢ ، لم تقبل إنجلترا أن تنهض مصر وأن تخلق لنفسها شخصية قوية ، فتأمرت عليها ، واستطاعت بالخديعة أن تثبت اقدامها . هذا هو التاريخ ، تاريخنا في الماضي .

واليوم ، بعد أن أصبحت مصر كتلة واحدة متعايكة متساندة . . هل سيميد التاريخ نفسه ؟

أن ما حدث في الماضي ، كان بسبب الانقسام والتفرقة والتخاذل . . اما اليوم فنحن نقابل هذه المؤامرات ، كتلة واحدة ، وقلبا واحدا ورجلا واحدا .

لقد بدأت هذه المؤامرات ، مؤامرة إنجلترا وفرنسا واسرائيل ، بهجوم اسرائيل الفجائي يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر ، بدون أي سبب الا التآمر ، والا حقد بريطانيا .

بيان الرئيس الراحل للشعب بمناسبة العدوان الثلاثي بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ م

وقامت قواتنا المسلحة بتأدية واجبها ببسالة كبيرة ، فقام سلاحنا الجوى بتأدية واجبه ببسالة خالدة في تاريخ وطننا .

وحينما هجمت اسرائيل ، أعلنت بريطانيا انها لن تستغل الفرصة .. ولكن حينما ظهر أن مصر استطاعت أن تسيطر على أرض المعركة ، وحينما تبين لـانجلترا أن السلاح الجوى المصرى استطاع أن يسيطر على سماء المعركة .. بدأت في اظهار توانها .

وفي يوم ٣٠ أكتوبر ، قدم اليها انذار بريطانى فرنسى يطلب وقف القتال .. وقف القتال والقوات الاسرائيلية المعتدية لا تزال داخل الاراضى المصرية .. ويطلب من مصر ومن اسرائيل الانسحاب عشرة أميال من قناة السويس .. ويطلب من مصر ومن اسرائيل ايضا قبول احتلال بور سعيد والاسماعيلية والسويس بواسطة القوات المسلحة البريطانية الفرنسية من اجل حماية الملاحة في القناة !

حدث هذا ، في وقت كانت الملاحة فيه مستمرة ، ولم تهدد اطلاقا .. وحدث هذا في الوقت الذى كانت القوات المصرية تحشد لمقابلة القوات الاسرائيلية المعتدية وكانت القوات المصرية ترد القوات الاسرائيلية على أعقابها .

وقالت بريطانيا في انذارها : « اذا لم يصل الرد في ١٢ ساعة ، فإنها ستعمل على تنفيذ ذلك .. »

هل تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا لقطعة من أرض مصر ؟ هل تقبل راضين هذا الاحتلال ، او هل تقاتل في سبيل حرية وطننا ، وفي سبيل الشرف وفي سبيل الكرامة ؟

وأعلنت مصر بعد هذا الانذار موقفها .. انها لا يمكن أن تسمح ولا يمكن أن تقبل ، ولا يمكن أن توافق على احتلال بور سعيد ، والاسماعيلية ، والسويس بقوات أجنبية بريطانية او فرنسية ..

وأعلنت مصر أن هذا انتهاك لحريتها .. لحرية الشعب المصرى وسيادته وكرامته .

وأعلنت اسرائيل ، حليفة بريطانيا ، وحليفة فرنسا .. انها وافقت على هذه الشروط !!

طبعا .. اسرائيل توافق على أن تنسحب عشرة أميال من القناة ، وهى بعيدة عن القناة ، وهذا سينضب على مصر .

.. وقف القتال مع اسرائيل توافق عليه طبعا لأنها المعتدية .. وكانت قواتنا منتصرة ، وترغمها على الارتداد .

واحتلال بور سعيد والاسماعيلية والسويس اسرائيل توافق عليه طبعا ، لأن اسرائيل كانت هى الدولة الوحيدة التى عارضت في جلاء بريطانيا عن منطقة قناة السويس .

أبلغنا مجلس الأمن ، ومجلس الأمن عقد جلسة ، ولكن بريطانيا وفرنسا استهانتا بجميع القوانين الدولية ، واستهانتا بميثاق الأمم المتحدة ، واستهانتا بالرأى العام العالمى ، واعترضتا على قرار بوقف القتال ، وقال ايدين : ان بريطانيا لا تعترف بقرارات مجلس الأمن وستعمل ما في وسعها كيلا تعتبر اسرائيل معتدية ، لأن عملها من اجسب الأعمال !

وبهذا لم يستطع مجلس الأمن أن يصل الى قرار .

وامس ٣١ أكتوبر ، كانت قواتنا متفوقة تفوقا ساحقا ، ان سلاحنا الجوى متفوق على السلاح الجوى الاسرائيلى تفوقا ساحقا .

وانا متأكد ان جميع البلاغات الحربية المصرية التى صدرت ، كانت صليمة ، فسياستنا ان نبين لكم الحقائق جميعا .. لان هذه المعركة معركتكم .

الحقائق .. ما لنا وما علينا ، كانت خسائر اسرائيل فى الجو حتى امس ١٨ طائرة ، وكانت خسائرنا طائرتين .

وقواتنا التى كانت موزعة حشدت لتقابل العدوان الاسرائيلى ، استطاعت بسرعة فائقة ان تتجمع لمقابلة هذا العدوان .

وامس ظهرت طائرات فرنسية تساند اسرائيل ، ورغم هذا ، فان قواتنا ابلت بلاء حسنا ، وسيطرت قواتنا الجوية على سماء المعركة .

وفى الساعة السابعة من مساء امس ، بعد هذا النجاح لقواتنا الجوية وقواتنا البرية ، اصدرت وزارة الدفاع البريطانية بلاقا بانها ستضرب المطارات المصرية نتيجة لرفض مصر اللذار البريطانى الفرنسى الموجه اليها والى اسرائيل بسحب قواتهما على بعد عشرة اميال من القناة .

طبعا .. هذا الكلام يظهر فيه الخداع ، فنحن رفضنا احتلال بلدنا ، لان وزارة الدفاع البريطانية تقول انها ستضرب المطارات المصرية لان مصر رفضت سحب قواتها ، وهذا كلام ينطوى على الكذب الصريح ، والكذب الواضح .

ويبدأ بريطانيا وفرنسا فى الساعة السابعة من مساء امس ، بفارتها الجوية على القاهرة وعلى منطقة القناة ، وعلى الاسكندرية .

وكان الفرض من هذا واضحا ، كان غرضهما غارات مركزة على مطارتنا ، وكان الفرض تدمير السلاح الجوى المصرى الذى اظهر تفوقا ساحقا فى اليومين الماضيين ، هذا السلاح الذى سيطر على المعركة واعجز السلاح الجوى الاسرائيلى .

وبهذا اتضح خطة العدو الذى يؤلف التحالف الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى .

اتضح الخطة وتبين انهم كانوا يقصدون تدمير طائرتنا وسحب قواتنا الى داخل سيناء وتدميرها ، ثم احتلال مصر بدون اية مقاومة .

وكان لا بد من اتخاذ قرار خطير : هل نترك قواتنا على الحدود بدون حماية جوية لان السلاحين الجويين الانجليزى والفرنسى ، وكذلك السلاح الاسرائيلى ، تعمل جميعا ضد السلاح الجوى المصرى .

بحث الامر ، وبحث الموقف العسكرى ، وكان لا بد من اتخاذ قرار حاسم حتى يمكن احباط خطط بريطانيا وفرنسا واسرائيل وحتى يمكن المحافظة على قواتنا الرئيسية ، وحتى يمكن ان تكون القوات المسلحة ذاتها مساندة للشعب .

كلف القائد العام اللواء عبد الحكيم عامر بحماية قواته المسلحة ، والعمل على ان ينضم اكبر جزء منها الى الشعب ، والعمل على احباط محاولات بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى عزل وتدمير قواتنا الرئيسية فى صحراء سيناء . وبدأ امس بتنفيذ هذه الخطة .

والان ايها المواطنين ، ونحن نواجه هذا الموقف : هل نقاتل او نسلم ؟

ان تاريخ الشعوب والكفاح هو الذى يكتب لها المستقبل ، فان الايام العصيبة تحتاج الى مزيد من الصبر والثقة والايمان والسيات حتى يتحقق النصر .

لقد اعلنت مصر دائما انها سنقاتل دفاعا عن سيادتها ، ومن حريتها .. ومن كرامتها ..

سنقاتل ايها المواطنون ، قوى الظلم التي تريد انتهاك حريتنا .. سنقاتل ايها الاخوة ، في سبيل حرية مصر .. وفي سبيل حرية الشعب المصري .

سنقاتل كما كنا دائما ، في حرب شاملة جنودها الشعب .. الشعب المصري .. جنبنا الى جنب مع قواته المسلحة .

لقد قاتلت شعوب من قبلنا ضد قوى الظلم التي تفوقها عددا وعدة .. فانتصرت ..

قاتلت يوغوسلافيا ، قاتلت بأسلحتها الصغيرة الفرق المدرعة الالمانية ، والسلاح الجوي الالماني ، وانتهت المانيا المعتدية ، وانتصرت يوغوسلافيا .

قاتلت اليونان قوات تفوقها عددا وعدة ، وانتصرت اليونان .. وانتهت القوات المعتدية ..

قاتلت اندونيسيا قوات تفوقها عددا وعدة ، وانتصرت اندونيسيا .. وانتهت القوات المعتدية .

والآن ان لكم اخوة في الجزائر يقاتلون قتالا مريرا ضد نصف مليون جندي فرنسي في سبيل حريتهم ، وفي سبيل كرامتهم .

والآن يوجد مجاهدون في قبرص يجاهدون ويقاتلون ضد الجيش الانجليزى وضد الجيش الفرنسى الموجودين هناك الآن ، من اجل حريتهم ، ومن اجل استقلالهم .

وكانت قوات منكم في الفالوجا في حرب فلسطين ، قد حوصرت اربعة اشهر ودافعت عن كيانها ضد القوات الاسرائيلية المعتدية ، وكنت موجودا ضمن هذه القوات ، وطلب منا ان نسلم ، وكان ردى على الضابط اليهودى الذى طلب منى ذلك : « اننا الآن ندافع عن شرف مصر وشرف القوات المسلحة المصرية » .

ايها المواطنون :

اننا نقاتل قتالا مريرا ، ولن نسلم دفاعا عن شرف مصر ، ودفاعا عن حرية مصر ، ودفاعا عن كرامة مصر ..

ايها الاخوة :

ان كل فرد منكم جندي في جيش التحرير الوطنى ..

لقد صدرت الاوامر بتوزيع السلاح ، وعندنا منه الكثير .. وسنقاتل في معركة مريرة ، سنقاتل في كل معركة من قرية الى قرية ومن مكان الى مكان ، ليكن كل فرد منكم ايها المواطنون جنديا في القوات المسلحة ، حتى ندافع عن شرفنا ، وحتى ندافع عن كرامتنا ، وحتى ندافع عن حريتنا .

وليكن شعارنا اننا سنقاتل ولن نسلم .. سنقاتل .. سنقاتل .. ولن نسلم .. اننا اليوم ايها الاخوة ، نكتب صفحة جديدة في تاريخنا ، اننا الآن نريد الصبر والايماح حتى نتصر .

وانا اعاهدكم اتى ساقاتل معكم من اجل حريتكم كما اعاهدكم من قبل لاجل قطرة من دمائى ..

وفتكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله ..

مصر مقبرة للغزاة

في هذه الايام التي تكافح فيها من اجل حريتنا ، حرية شعب مصر ، ومن اجل اشرف الوطن ، احب ان اقول لكم ان مصر كانت دائما مقبرة للغزاة ، وان جميع الامبراطوريات التي قامت على مر الزمن انتهت وتلاشت حينما اعتدت على مصر ، ولكن مصر باقية متماسكة متحدة متكاثفة ، انتهى الغزاة ، وانتهت الامبراطوريات ، وبقيت مصر ، وبقي شعب مصر .

واليوم ايها الاخوة ونحن نقاتل عدوان الظلم والاستعمار ، الذي يريد ان ينتهك حريتنا وانسانيتنا وكرامتنا ، ونحن نقاوم هذا العدوان ، اطلب من الله ان يلهمنا الصبر والثقة والعزم والتصميم على القتال ، ويقوى قلوبنا جميعا ونفوسنا حتى ندافع عن وطننا .

ولقد اعلنت باسمكم بالامس اننا سنقاتل ، ولن نسلم ، ولن نعيش عيشة ذليلة مهما اخذوا في غيهم ، ومهما استمروا في خطتهم العدوانية ، وان الموقف اليوم احسن مما كان منذ يومين .

ولقد كانت المؤامرة ان يستدرج جيش مصر الى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر دون جيشها حتى يستطيعوا ان يفعلوا ما يريدون .

وفي يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر هجمت اسرائيل واعلنت انها تغزو الاراضي المصرية ، واعلنت بريطانيا - الشريفة - التي تتبع اساليب الشرف ، انها لن تستغل الاشتباك بين مصر واسرائيل لمصالحها او لتنفيذ نواياها .

واتجهت قواتنا المسلحة الى سيناء لترد جيش اسرائيل وتكيل له الصاع صاعين وفي خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الخبائث الفادحة بجيش اسرائيل ، ولم تستطع اسرائيل ان تطنطن في هذين اليومين ، كما كانت تطنطن في الايام السابقة . ولقد قاتل كل فرد من افراد قواتكم المسلحة في سيناء قتالا مريرا بعزم وتصميم .

هذا هو الموقف يوم الثلاثاء ، قواتنا المسلحة كلها تواجه اسرائيل ، وفي هذا اليوم قدمت بريطانيا اندارا لمصر بان تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للاراضي المصرية ، وانهما سينفذون ذلك بالقوة اذا لم تقبل مصر هذا الانذار خلال ١٢ ساعة .

وهذا لا تقبله العزة ولا الشرف ولا الكرامة فاهون علينا ان نموت دون ان تقبل طوعا احتلال فرنسا وبريطانيا جزءا من اراضيها ، فشراف الوطن كتلة واحدة ، وكل لا يتجزأ ، ورفضنا الانذار رفضا باتا خاسما وتنهينا الى المؤامرة التي دبرتها بريطانيا وفرنسا واسرائيل على ان تقوم اسرائيل بالهجوم في سيناء ، فتتصدى لها قواتنا المسلحة فيخلو الجو لبريطانيا وفرنسا ، فتنفرد بالمواطنين في داخل البلاد .

وفي يومي ٣٠ و ٣١ قامت قواتنا الجوية بالسيطرة على ارض المعارك في سيناء ومنطقة القنال واسقطنا ١٨ طائرة اسرائيلية ، اي ما يعادل ثلث السلاح الجوي الاسرائيلي ، وكان افراد القوات الجوية المصرية يعملون ليل نهار باستمرار ولم نخسر في هذه المعارك سوى طائرتين ، واستشهد طياران في هذا القتال ، ولكن الله وفقنا . وبعد الغارة الاولى البريطانية الفرنسية التي حدثت يوم الاربعاء صرنا نحارب في

جبهتين ، جبهة اليهود على الحدود ، وجبهة الاستعمار الفرنسي الانجليزى فى القنال ، وكان لا بد لنا من ان نتخذ قرارا سريعا حاسما لاحتياط خطة العدو ، وكان الغرض من وجود القوات المسلحة المصرية فى سيناء هو ان تصل القوات البريطانية الفرنسية الى القنال ، فكان لا بد من اتخاذ القرار الخطير وهو توحيد جبهتنا ، فأصدرت الامر الى القسائد العام للقوات المسلحة بسحب جميع القوات المسلحة المصرية من سيناء الى غرب قناة السويس حتى تكون بجانب الشعب لملاقاة قوات الاستعمار .

وقد تم انسحاب قواتنا المسلحة من منطقة سيناء ، وتركنا قوات انتحارية ، ورجعت جميع قواتنا الى القنال والدلتا ، ونحن فى انتظار الانجليز والفرنسيين فى الدلتا ، ويجب ان تعلموا جميعا ان قواتنا ليست معزولة ، وبذلك أجبرت المؤامرة الماكرة التى قامت بها بريطانيا وفرنسا بالاتفاق مع اسرائيل لعزل القوات المسلحة المصرية عن الشعب ، وكانت الخطة هى ضرب المدن المصرية بالطائرات وتدمير الجيش فى سيناء ، ولكننا كشفنا الخطة وحشدت قواتنا المسلحة لصدّها .

وقد وصلت قواتنا الرئيسية الى القنال تاركة القوات الانتحارية فى شبه جزيرة سيناء .

واحب ان اقول لكم ان الجيش سليم وسينضم الى الشعب والجيش الآن قرب القنال ، وقد وحدنا جبهاتنا كلها فى جهة واحدة هى قناة السويس .

لقد سررت حينما رايت امس واليوم كتائب التحرير والحرس الوطنى والمتطوعين يتدفقون الى مكاتب الحرس الوطنى ، وستحارب كتائب التحرير والحرس الوطنى جنباً الى جنب مع الجيش من قرية الى قرية .

ولقد كافحت الشعوب فى الحرب العظمى وانتصرت ، فنحن اليوم نقرر مستقبل وطننا والموقف اليوم والحمد لله احسن مما كان ، فسنقاتل فى كل مكان ، ولن نسلم ، وسيكون شعار كل فرد منا فى القوات المسلحة والشعب : سنقاتل ولن نسلم . نحن اليوم مستعدون للقتال ، وانا فى حرب فلسطين ، كمثلى من الامثلة ، كنت موجودا فى الفالوجا لمدة خمسة اشهر ، وكاتب الفسارات متوالية ، وكان الهجوم مستمرا ولم اكن فى الخنادق ، وانا كنت فى الخلاء ومع ذلك لم امت لان العصى واحد . ولا يستطيع احد ان يعرف ذلك سوى الله ، وانا فى القاهرة ، سأقاتل معكم ، ضد اى غزو ، وسنقاتل الى آخر نقطة دم . لن نسلم ابدا وبسنبنى بلدا وتاريخا ومستقبلا ، وهذا شعار كل مصرى .

واذا كانت بريطانيا تعتبر نفسها دولة عظمى وتعتبر فرنسا نفسها دولة عظمى ايضا فسنعتمد على الله وعلى انفسنا وسنجاهد وتكافح ونقاتل وننتصر باذن الله ، وفقكم الله ، والسلام عليكم ورحمة الله .

الوحدة فتوة للعرب جميعاً

أيها المواطنون :

هذا اليوم الذي تلتقى فيه جمهورية مصر مع جمهورية سورية وتتوحد الجمهوريتان لتكونا الجمهورية العربية المتحدة ، هذا اليوم من أيام العمر التي تعتر بها جمهورية مصر وجمهورية سورية ليتحدوا ويكونا الجمهورية العربية المتحدة ، هذا اليوم من أيام العمر التي تعتر بها على مر الزمن ونعتز بها على مر الأيام ..

ان الشعب العربي في سورية والشعب العربي في مصر يقرر ويعلن مشيئته لقيام دولة جديدة ، دولة عظمى ، دولة قوية تنبع ارادتها من شعبها وتتبع ارادتها من نفسها ، وتتبع ارادتها من ضميرها ..

اليوم الشعب العربي في سورية والشعب العربي في مصر يقرر قيام هذه الدولة التي تثق في قوتها وتثق في حقها في الحرية وتثق في حقها في الحياة ، هذه الدولة التي تعمل من اجل ارساء قواعد العدالة وارساء قواعد السلام .

يا اخواني اننا نشعر جميعا اننا استطعنا ان نقيم دولة عظمى قوية حقيقة لأول مرة في هذا المكان بعد ان كان الاجنبي يقيم بيننا ويعلن عن نفسه انه يمثل القوة الكبرى .. ويمثل القوة العظمى ..

أيها المواطنون :

لقد كنا نتكلم عن القومية العربية وكانت القومية العربية شعارات وهتافات وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية ، كنا نتكلم عن القومية العربية وكنا نشعر بقوتها وكنا نشعر بقيمتها كنا نتكلم عن القومية العربية وكنا نشعر ان اعداءنا ارادوا دائما ان يفرقوا بيننا وكنا نشعر ان اعداءنا ارادوا دائما ان يقسموا الامة العربية الى امم صغيرة يتحكمون فيها ويسيطرون عليها وكنا نشعر ان كل دولة منا تؤثر على مصير الدولة الاخرى وكنا نشعر ان لا بد من ان نتضامن ولا بد ان نتحد ولا بد ان نتآزر ولا بد ان نتآخي حتى ندفع عنا اطماع الطامعين وحتى نرفع عنا غيلة الزمن وحتى لا تتكرر مأساة فلسطين وحتى نستطيع ان نحافظ على الوطن ..

واليوم ايها الاخوة المواطنون بعد ان كانت القومية العربية هتافا وشعارا أصبحت حقيقة واقعة ..

اليوم اتحد الشعب العربي في سورية مع الشعب العربي في مصر ، وكونت الجمهورية العربية المتحدة . هذه الجمهورية المتحدة ستكون سنداً للعرب جميعاً ، ستكون قوة للعرب جميعاً ، ستعادي من يعاديها وتسالم من يسالمها وتتبع سياسة تنبع من نفسها سياسة تنبع من ضميرها :



الزعيم وهو يعلن الوحدة العربية بميدان الجمهورية

اليوم ايها الاخوة المواطنون ، اليوم يوم خالد في تاريخنا ومرحلة حاسمة في تاريخنا ، اليوم نشعر أن القومية العربية تتحقق حقا اليوم ننظر الى المستقبل ونشعر انه سيكون بعون الله مليئا بالعزة والكرامة .. ننظر الى المستقبل وننظر الى الماضي ونقرر في اعماق نفوسنا أن الماضي لن يعود .

لن يسيطر علينا اجنبي ولن يستبد بنا مستبد ولكننا سنتجه للامام لبنى . ونشيد لرفع مستوانا ولنزيد من قواتنا حتى لا يتكرر ما فات ، ننظر الى المستقبل ونتجه اليه ونراه مستقبلا عزيزا كريما ، وننظر الى القومية العربية التي نادينا بها والتي حلمنا بها ، والتي كانت لنا من الاماني وسنعمل جميعا بعون الله على تثبيت اهداف القومية العربية وعلى تثبيت اسمها ، سنعمل ايها الاخوة المواطنون ولنطلب من الله الهداية والتوفيق .

الوحدة تتحقق

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

في حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر ، ويخصها دون غيرها بأن تشهد نقط التحول الحاسمة في التاريخ .

انه يتيح لنا أن نشهد المراحل الفاصلة في تطور الجهاد الخالد ، تلك المراحل التي تشبه مهرجان الشروق حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر ، من ظلام الليل الى ضوء النهار .

ان هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة .

انها تشهد لحظات هي انتصار عظيم ، ثم تصنع وحدها ، ولم تتحمل تضحيات بمفردها ، وانما هي تشهد النتيجة المجيدة ، لتفاعل عوامل أخرى كثيرة ، واصلت حركتها في ظلام الليل ووحشيته ، وعملت وسهرت ، وظلت تدفع الثواني بعد الثواني ، الى الانتقال العظيم ساعة الفجر .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

ان هذا الجيل من شعب مصر ، من تلك الأجيال التي واعدتها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التي تشبه مهرجان الشروق .

لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع ، على ظلمات الليل الطويل .
لقد عشنا وشاهدنا فجر الاستقلال .
لقد عشنا وشاهدنا فجر الحرية .
وعشنا ورأينا فجر العزة والكرامة .
وعشنا ورأينا فجر القوة .
وعشنا ورأينا الأمل في بناء مجتمع سعيد .
واليوم نعيش ونرى فجرا جديدا رائعا .
لقد بدأ مشرق الوحدة .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعته ليل طويلة .

لقد سبق فجر الاستقلال ، وفجر الحرية ، وفجر العزة والكرامة ، وفجر القوة ، وفجر الأمل . . ليال طوال امتدت مئات السنين ، في صراع مستمر مع ظلام الاستعمار والاستبداد والظلم والعسف .

ليال طوال عاشتها أجيال قبلنا ، وقاست أهوالها ، وتحملت مصائبها ، لكي تقرب منا اللحظات الرائعة للانتقال العظيم .

خطاب الرئيس في مجلس الأمة بمناسبة اعلان اسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥ من فبراير ١٩٥٨

وكذلك هذا الفجر الذي نشهد اللحظة مطلعته .

ان الليل الذي سبق فجر الوحدة هو - دون شك - أطول ليالي كفاح امتنا العربية ، ذلك أن الأمل الذي يتحقق لنا اليوم ، هو أقدم عمر في تاريخ امتنا . قد بدأ معها منذ بدأت . ونشأ على نفس الأرض ، وعاش نفس الحوادث ، واندفع الى نفس الأهداف ، فلما استطاعت امتنا أن ترسي قواعد وجودها في هذه المنطقة ، وثبتت دعائم هذه القواعد ، كان مؤكدا أن الوحدة قائمة ، وان موعدها بات قريبا .

لقد كان الكفاح من أجل الوحدة ، هو بنفسه الكفاح من أجل الحياة . ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ امتنا . فما من مرة تختلف الوحدة ، الا تبعثها القوة ، وما من مرة توافرت القوة الا كانت الوحدة نتيجة طبيعية لها .

وليس محض صدفة أن اشاعة الفرقة ، واقامة الحدود والحواجز ، كانتا أول ما يفعله كل من يريد أن يتمكن في المنطقة ويسيطر عليها . وكذلك لم يكن محض صدفة أن محاولة الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ اربعة آلاف سنة ، طلبا للقوة ، بل طلبا - كما قلت - للحياة .

ايها المواطنين اعضاء مجلس الأمة :

ولقد كان أسلوب السعى الى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها ، ولكن الهدف ظل دائما لا يتغير ، وبقيت الغاية في كل وقت ، هي هذه اللحظات التي نعيشها الآن .

لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح ، هو وسيلة التعبير في الطفولة الاولى للبشرية واتحدت المنطقة حين بدأت رسالات السماء تنزل الى الأرض لتهدى الناس .

واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الاسلام تحمل رسالة السماء الجديدة وتؤكد ما سبقها من رسالات وتقول كلمة الله الاخيرة في دعوة عباده الى الحق .

واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في امة عربية واحدة .

واتحدت المنطقة باللغة يوم جرت العربية وحدها على كل لسان .

واتحدت المنطقة تحت دافع السلامة المشتركة يوم واجهت استعمار أوروبا بتقديم منها محاولا أن يرفع الصليب ليستر مطامعه وراء قناع من المسيحية . وكان معنى الوحدة قاطعا في دلالته حين اشتركت المسيحية في الشرق العربي في مقاومة الصليبيين جنبا الى جنب مع جحافل الاسلام حتى النصر .

واتحدت المنطقة بالمشاركة في العذاب ، يوم حلت عليها غارات الغزو العثماني ، واسدلت من حولها أستار الجهل ، تعوق تقدمها ، وتمنعها من الوصول الى عصر النهضة في أوروبا .

بل أن المنطقة اتحدت فيما تعرضت له في كل نواحيها ، من سيطرة الاستعمار عليها . وقد كان اتحادها في الثورة على هذا الاستعمار بكل أشكاله ، ومقاومته في تعدد صورته .

ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات ، فان المشائقي التي نصبتها جمال باشا في دمشق عاصمة سورية ، لم تكن تختلف كثيرا عن المشائقي التي نصبتها اللورد كرومر في دنشواي ، هنا في مصر .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

هكذا ترون الوحدة حقيقة ، حقيقة تسعى اليها ، أو حقيقة قائمة بالفعل .
هكذا ترون أن الظهراغ من أجل القوة ، من أجل الحياة ، يتم ويتحقق بالوحدة ،
وترون أن الوحدة لا تتم ولا تتحقق إلا بقوة الحياة .
وهكذا ترون أن تاريخ القاهرة في خطوطه العريضة ، هو بنفسه تاريخ دمشق
في خطوطه العريضة .

ولقد تختلف التفاصيل ، ولكن العالم البارزة هي نفس العالم .
نفس العالم ، نفس الفزاة ، نفس الملوكة نفس الأبطال نفس الشهداء .
بل أنه لما بدا في بعض الأحيان أن مصر ابتعدت عن الفكرة العربية ، وقطعت
ما بينها وبين المنطقة من صلات ، وذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر ، ثم تحت حكم
أسرة محمد علي باشا ، لم يكن الأمر في باطنه يمثل ما يبدو في ظاهره .
لم يكن البعد سطحيا ، ولم تكن الحقيقة إلا باللسان .
أما الشواهد الحقيقية ، وأما الأدلة الأصلية فكانت تؤكد أن ما قربه الله لا يمكن
أن يتعد وما وصلته الطبيعة لا يمكن أن ينقطع .

من بين الشواهد والأدلة أن جيش الفلاحين الذي سار تحت قيادة إبراهيم باشا ،
ليحرر سورية من الظلم العثماني كان يسمى نفسه الجيش العربي .

ومن بين الشواهد والأدلة ، أن القاهرة التي سارت في النصف الأخير من القرن
التاسع عشر ، إلى فتح التوافد لتيارات النهضة ، تحولت إلى قلعة للفكر الحر في
الشرق العربي ، وما لبث رواد الحرية في سورية ورواد الحرية في المنطقة العربية كلها ،
أن وفدوا إليها يتحصنون بأسوارها المنيعة ، ويبعثون منها إشعاعات الفكر ، لتعبر
وتلهم بل أن القاهرة حولت في مطلع القرن العشرين فأصبحت هي ودمشق ، المركز
الرئيسي للجمعيات السرية ، التي راحت تناضل جبهوت سلاطين استانبول ، من أجل
تحرير الأمة العربية ، بكل ما يملكه الشباب من روح البلل والفداء .

هكذا كانت الوحدة هي الحقيقة ، وكان ما عدا الوحدة اصطناعا .
هكذا كان واضحا أنه إذا تركت المنطقة تستوحى طبيعتها وتستلهم مشاعرها ،
وتستمع إلى دقات قلبها ، فإن اتجاهها إلى الوحدة يصبح لا ريب فيه ولا مناص منه .
وهذا هو ما حدث .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

حين حصلت سورية على استقلالها الكامل تطلعت إلى مصر .
وحين حصلت مصر على استقلالها الكامل تطلعت إلى سورية .
ولقد كان التقارب بل التوافق والتماثل كاملا حتى قبل أن يوقع ميثاق جامعة
الدول العربية وحتى بعد أن تم توقيعه وأرادت له بعض القوى أن يبقى حبرا
على ورق .

لقد كان في سورية رد فعل لكل حركة في مصر كما كانت أصدااء الذي يحدث
في دمشق تتجاوب في القاهرة .

في مصر وسورية ذلك الفوران الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ، وبدأت على
آثره حركات التحرر الهائلة في إفريقيا وآسيا .

في سورية ومصر هذه الهزات العنيفة ووراءها تغير الأوضاع تطلعا الى الافضل والاحسن .

في مصر وسورية ذلك الاندفاع الى حرب فلسطين بالفروسية والايمان ، ولكن من غير سلاح . ثم كانت في القاهرة ودمشق تلك الآثار التي ترتبت على حرب فلسطين ، والتي كان اولها تلك اليقظة التي تشبه انتفاضة من لسعت النار فاستفاق .

ثم في سورية ومصر نفس المعارك ، ولو قصرنا الحساب على الشهور الاخيرة فقط لكان مدهشا أن المعارك التي خاضتها دمشق هي نفس المعارك التي خاضتها القاهرة ، معركة الاحلاف العسكرية معركة السلاح ، معركة عدم الانحياز ، معركة المؤامرات ، معركة التحرر الاقتصادي .

بل ان سورية خاضت معركة قناة السويس ، بنفس العنف ، وب نفس القوة التي خاضت بها بور سعيد معركة قناة السويس .

وكذلك حاربت مصر معركة التهديدات الموجهة الى سورية ، واعصابها كلها في دمشق ، وامام اعصابها قطعة من جيشها احتل جندها مراكزهم جنبا الى جنب مع اخوانهم جنود سورية .

ولقد كان ذلك كله مدهشا ولكنه لم يكن من صنع الصدف .

لقد مهدت عوامل كثيرة وكبيرة ونبيلة وعميقة لهذا الذي ربط بين مصر وسورية مهدت الطبيعة ، مهد التاريخ ، مهد الدم ومهدت اللغة ، مهدت الأديان ومهدت العقائد مهدت السلامة المشتركة ومهدت الحرية .

كذلك اشتركت في التمهيد له تجارب من الألم والعلاب صنعها قرسان الطغيان الثلاثة : السجن والنفي والمشنقة .

ولكن ذلك كله كان يمهد لهذا الفجر الذي نشهد مطلعته بعد ليل طويل .

ايها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

لقد كان البشير بالفجر هو ذلك القرار الذي اتخذته مجلس النواب السوري ، واتخذته مجلسكم ، بالعمل فورا لتحقيق الوحدة بين مصر وسورية .

كان قراركم هذا تعبيرا عن واقع هائل لا يمكن تجاهله وصدى مستجيبا لنداء قدسي لا نستطيع ان نغلق آذاننا دونه .

ولم يكن هذا الواقع موجودا في دمشق والقاهرة وحدهما ، كذلك لم يكن ذلك النداء القدسي في هذا النطاق وحده لا يتجاوزه ، وانما كان الواقع موجودا في كل أرجاء الوطن العربي .

وكان النداء هو هدير التيار المتلاطم بالموج ، ذلك التيار الذي شقت القومية العربية كلها مجراه ، وحددت له خط سيره .

وهكذا بدأت القاهرة محادثات نهائية لرسم الشكل الخارجي للحقيقة الواقعة .

ولقد كانت هذه المحادثات في القاهرة تجربة جديدة في التاريخ .

انها لم تكن اجتماعا يتم بناء على رغبة ساسة أو حكام .

وانما كانت اجتماعات تمت بناء على ضغط والحاج وإرادة متباعدة مصممة صادرة من قلوب الشعب .

ولقد كان خيرا على أي حال أننا تركنا الأمور تصل الى هذا المدى .

فلقد كان ينبغي للشعوب ان تأخذ فرصتها كاملة حتى تثبت وحتى تؤكد لها الحوادث والتطورات ان طريق الوحدة هو طريق القوة ، طريق الحياة . وان الساعة التي تطلع اليها اجدادنا ، وعمل من اجلها آباؤنا قد دقت اجراسها .

وانه قد كتب لجيلنا بعد ليل طويل ان يشهد مطلع صبحها .
كان معناه ان الذي تخيلوه في المتي قد أصبح واقعا ، وان الذي ذاقوا من اجسله الموت قد أصبح هو الحياة نفسها .

كان معناه ان الذي نصبت المشائقي لتحول دونه قد أصبحت له وحدة قوة القانون وقدرته .

كان معناه ان الذي اصطنعت الفركة بينه ، قد عاد الى طبيعته التي اودعها الله فيه ، وكان متجانسنا مشخدا .

كان معناه ان السلاسل تكسرت ، وان السدود انهارت ، وان الحواجز سقطت ، وان الشظايا المتناثرة والأجزاء المتفرقة توشك ان تعود الى بعضها بل الى كلها .

كان معناه ان سوريا ومصر ، قد قررتا تحمل المسؤولية التاريخية التي تهيأتا لها ، بصفة كونهما بلدين عرييين خلص زمام الأمر فيهما لابنائهما ، وتحققت لهما في اراضيهما سيادة حقيقية ، واستقلالاً كاملاً .

كان ذلك هو معنى محادثات القاهرة .
ولقد انتهت محادثتنا ، الى اعلان الوحدة رسمياً وتوقيع هذا الاعلان ، في يوم السبت الاول من فبراير سنة ١٩٥٨ .

وقد اودع هذا الاعلان التاريخي ، في مكتب مجلسكم ، وكانت النتيجة الكبرى له هي توحيد مصر وسورية في دولة واحدة ، اسمها الجمهورية العربية المتحدة .

يكون نظام الحكم فيها ديمقراطياً رياسياً ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسئولين امامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ويكون لها علم واحد ، يظل شعباً واحداً وجيشاً واحداً ، في وحدة يتساوى فيها ابناءؤها في الحقوق والواجبات .
ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادئ التالية لتقوم عليها الجمهورية في فترة الانتقال :

١ - الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الامم العربية .

٢ - الحريات مكفولة في حدود القانون .

٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني عليهم .

٤ - يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة يحدد اعضاؤه ، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط ان يكون نصف الاعضاء على الاقل من بين اعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .

٥ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

٦ - الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل ، وفقاً للقانون .

٧ - انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغائها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون .

٨ - القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .

٩ - كل ما قورته التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند اصدارها ، ويجوز الغاء هذه التشريعات او تعديلها .

١٠ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من اقليمين هما : سوريا ومصر .

١١ - يشكل في كل اقليم مجلس تنفيذي ، يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .

١٢ - تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .

١٣ - تبقى احكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر وبين الدول الاخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الاقليمي المقرر لها عند ابرامها ، ووفقا لقواعد القانون الدولي .

١٤ - تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معنولا بها في كل من سوريا ومصر . الى ان يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ - يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ، ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ - تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ - يجري الاستفتاء على الوحدة ، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة الموافق ٢١ فبراير .

وهنا لا بد لي من وقفة اتحدث فيها عن دستور ١٦ يناير ، الذي كان مجلسكم اعظم نتائجه .

ان هذا الدستور خالد ، ولم يكن معقولا ان الثورة التي وضعت ، واعلنت قيامه منبثقا من صميم ارادة الشعب ، وخلاصة تجاربه ، ترضى لهذا الدستور ان يسقط او يضيع .

ولكن الدستور ، كما قلت لحضراتكم ، يوم كان لي شرف الحديث اليكم هنا ، في يوم ١٦ يناير الماضي ، ليس مجرد النصوص الجامدة ، وانما هو الحركة الدائمة اليقظة ، في اتجاه المستقبل الذي نسعى اليه ، وهو الاطار الذي ينظم هذه الحركة ، ويجمع صفوفها .

ولقد وقعت حركة هائلة جمعت شعبين من امة واحدة في جمهورية متحدة وكان لا بد ان يتسع الاطار لكي يستطيع ان يضم النطاق الجديد .

لذلك كان لا بد لدستور ١٦ يناير ان يدخل في تجربة حياة افسح وارحب . وكذلك كان لا بد لمجلسكم ، الذي كان اعظم نتائج دستور ١٦ يناير ، ان يدخل نفس التجربة .

قلت لحضراتكم مرة ، أننا نعتبركم مجلس الثورة الجديد ، باعتبار أن الثورة مستمرة ، وأنه لما يدعو إلى الأمل أو بحرية الشهور القليلة التي مضت ، منذ بدأ مجلسكم يمارس عمله ، كانت تبشر بتعاون كامل ، يستهدف صيانة مصالح الشعب ، ويسعى إلى بناء المجتمع الجديد .

وأنه لحق علينا أن نقول لحضراتكم في هذه اللحظة الفاصلة في تاريخ شعبنا انكم كنتم على خير ما كنا نؤمل ونتمنى ، وأن مشاركتكم لنا في المسؤوليات كانت خير عون لنا فيما مضينا لتحقيقه من الأمور .

وأنه لما يسعدني ، أن التطور العظيم الذي نعيشه ، لن ينهي صحبتنا على الطريق ، وإنما هو على العكس ، سيقوي الأواصر بيننا ، ويشد الصلات ، ويجعلنا فيما نحن مقبلون عليه أكثر اندفاعا وأصلب عودا ، وأعز وحدة وتضامنا .
أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

علي أنى أرى أن من واجبي في هذه اللحظات أن أصارحكم وشعب الجمهورية العربية المتحدة كله معكم ، أن الطريق الذي تقبل عليه طويل وشاق .
أن رحلتنا عليه ليست تروحة نروح بها عن النفس .
وأنما رحلتنا هي مشاق ومتاعب ، وكفاح وجهاد .

ولكن هذه كلها هي الثمن العادل للامل الكبير الذي نسعى إليه .
ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق أن الذين لا يروقه وحدة سوريا ومصر ، ولا توافق أغراضهم ، لن يتقبلوها بالرضى والسكوت وإنما ستكون المصاعب ، وستكون المحاولات ، وستكون المناورات .
لهذا أقول لكم من الآن - أننا في سعينا على طريق أملنا ، يجب أن نظل مفتوحين الأعين منتبهين الحس والوجدان .

ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضا .
وربما كانت شهوات أنفسنا أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها ، لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا ورغباتنا وأهدافنا حبيسة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار .

ولقد تهاوت الحواجز والسدود ، لما زال وجود الاستعمار من بلادنا ، وهكذا بدأت الأحلام والأمانى والرغبات والأهداف تنطلق من عقابها وتتدافع بسرعة في مثل تدفق الفيضان .

ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا ، وهذا أمر طبيعي .
بعد أجيال عديدة مكبوتة ، ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير .

أنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خرائط على أمانيتنا ثم تفتح عيونها ليعر التيار . . على شكل الفيضان المنظم ، ولا يخر فوق رؤوسنا كالطوفان العالي الشديد .

أنى واثق أن التجربة التي نواجهها اليوم ستحقق كل ما يرجوه لها هؤلاء الذين عطوا لمشرق فجرها ، طوال الليل المظلم .

وأنه لما يؤكد نقى ، أن الله تعالت قدرته ، قد يجمع قلبنا بقلبي خير رفيق .
وخير أخ ، وخير حبيب .



قلب كبير فياض بالحنان

أبو الثورة العربية في لحظة قلق أبوى على طفل عرس امترض
موكبه في الطريق الى ميدان الجمهورية لآله خطاب الوحدة

فقد أكد شعب سوريا بتجارب الأيام ، تجربة بعد تجربة ، انه طليعة القومية
العربية وانه راس الحرية في اندفاعها ، وانه الحارس الأمين لتراثها المجيد .
لقد بزغ أمل جديد على افق هذا الشرق .
ان دولة جديدة تنبعث في قلبه .
لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق ، ليست دخيلة قيسه ، ولا غاصبة .
ليست عادية عليه ولا مستعدية .
دولة تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبذل ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق
تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تتحرب ولا تنصب ، ولا
تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ، تدعم السلام ، توفر الرخاء لها ولبن حولها وللشعب
جميعا ، بقدر ما تتحمل وتطبق .
وفكم الله ، وبارك وحدتكم ، وحمل جمهوريتكم العربية المتحدة ، والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته .

السد العالي رمز لتصميم العرب

الحمد لله ، هذا هو السد العالي ، سدكم العالي الذي طال انتظاركم له وعملكم من أجله ، هذا هو السد العالي الذي كافحت الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها لتراه يتحقق ، وأنه ليسعدني ويسعدنا جميعا أن يشترك معنا في هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا جلالة الملك محمد الخامس ..

الملك محمد الخامس ملك المملكة المغربية والشقيقة المكافحة التي كافحت تحت قيادته في سبيل استقلالها وحريتها وكرامتها ، واستطاعت أن تحصل بقيادته على الحرية والكرامة والاستقلال .

● رمز لتصميم العرب :

أيها الأخوة : هذا هو السد العالي الذي دارت من حوله المعارك ، وحارب من أجله الأبطال ، هذا هو السد العالي الذي شهد كل هذا الكفاح واستحق كل هذا الكفاح ، لا بسبب قيمته الذاتية فحسب .. بل لأنه أصبح كرمز لتصميم الأمة العربية كلها على أن تسير في بناء وطنها الكبير المتحرر .. أن الذين حاربوا أيها الأخوة ليحققوا الأمل والذين كافحوا ليحولوا الأمل إلى حقيقة ، والذين لم ترهبهم النار والحديد ، لم يفعلوا ذلك كله لجرد استخلاص مليون أو مليوني فدان من برائن الصحراء فحسب ، ولا لجرد الحصول على عشرة ملايين كيلوات من الكهرباء فحسب ، وإنما فعلوا ذلك تحقيقا لأرادتهم المستقلة التي انتزعوها انتزاعا من قبضة الظلم والاحتلال والاستبداد والسيطرة .

وما من شك .. أيها الأخوة .. أن الأرض الجديدة التي سنحصل عليها من السد العالي هدف بالغ الأهمية .. كذلك ما من شك أن طاقة الكهرباء التي سنحصل عليها من السد العالي أمر بالغ الأهمية .. ولكن القيمة الكبرى للسد العالي هي قيمته كعزم وإرادة وتصميم ، قيمته الكبرى أنه عزم أصر عليه أصحابه بعد أن استبانوا طريقهم وعرفوه وصمموا عليه ، وصمموا على أن تكون العزة والكرامة طريقهم إليه لا ضعف ولا تخاذل .

وإني أذكر ، أيها الأخوة المواطنون .. حينما أمت القنال في سنة ١٩٥٦ وحينما كانت هناك الصعاب الكبيرة التي تقف أمامنا في بناء السد العالي ، وحينما تحدث إليكم من الإسكندرية في هذه المناسبة أذكر أني قلت لكم أننا سنبني السد العالي ، ولكننا قبل أن نبني السد العالي لا بد أن نبني سد العزة والحرية والكرامة ، وحينما نبني سد العزة والحرية والكرامة فلا بد أن يتحقق الأمل ولا بد أن نبني السد العالي .

وقد بنيتم أيها الأخوة المواطنون - سد العزة والحرية والكرامة بكفاحكم وقاتلكم وتصميمكم وإرادتكم وعدم خوفكم من الدول الكبرى ومن كل التهديدات وانتصرتم في معركة بناء سد العزة والحرية والكرامة .

واليوم أيها الأخوة تنتصرون في بناء السد العالي .. أن الأهداف أيها الأخوة التي لا تحقق العزة والكرامة لا تساوي غناء الكفاح من أجلها .



إشارة السيد في بناء السد العالي
الزيم جمال عبد الناصر والي يمينه الملك محمد الخامس ملك المغرب والسيد شكرى القوتلى

فان الطريق الذى نسلكه فى غاياتنا يجب ان يتناسب فى جلاله مع هذه الغايات ، ولقد كان اعظم ما مكن شعبنا العربى من النجاح ، انه اختار اصعب الطرق ، لا لانه اصعب الطرق ، ولكن لانه اشرفها ، واكثرها استقامة واكثرها اتفاقا مع الهدف الذى نسمى اليه .. قيمته الكبرى انه ارادة حررها اصحابها ثم اكرموها ثم صمموا على ان يسيروا فى طريقها ، ثم صمموا على ان يجعلوا هذه الحرية هائلة مستمرة ، طاقة مشتعلة ، فلم يعطلوها بعد ان تحررت وانما توجهوا بها وتوجهت بهم ليكتبوا ازوع الصفحات فى تاريخ كفاحهم .. ليواجهوا عهد البناء ويعيدوا صنع حياتهم على اساس يرتضونه بعد ان ظلوا طويلا فى حياة فرضت عليهم فرضا من السيطرة الداخلية والسيطرة الخارجية ، السيطرة الداخلية المستغلة ، والسيطرة الخارجية المستبدة .

● صعدنا للعواصف :

قيمته الكبرى ايها الاخوة تصميم بلدنا به تمكنا من المقاومة ، وانتصرنا واثبتنا اننا نستطيع الصمود للعواصف وصعدنا للعواصف وعشنا فيها ثم عشنا بعدها ، صعدنا للعدوان وعشنا فى العدوان ثم عشنا بعد العدوان لنحقق الهدف الذى صممنا عليه ، ولنبنى اوطاننا فى النصف الثانى من القرن العشرين بوسائل النصف الثانى من القرن العشرين .

هذه ايها الاخوة هى القيمة الكبرى للسد العالى بالنسبة للامة العربية كلها .. ان الشعوب تقيم النصب التذكارية تخليدا لانتصاراتها الكبرى ، واننا لنعبر ان السد العالى هو النصب التذكارى لمركة العرب وانطلاق القومية العربية لتحقيق دورها التاريخى ، دورها الانسانى ، انه تذكرا ايها الاخوة يتناسب فى ضخامته ويتناسب فى فوائده ويتناسب فى آفاره مع عظمة الامة التى انشأته .

انه تذكرا حى خلاق وليس مجرد حجر اصم تلقى الزهور من حوله فى المناسبات ، انه حياة جديدة متجددة .. انه قوة دافعة للتطور انه عون وذخر وسند فى معارك طويلة على طريق طويل من اجل تحقيق الاهداف العربية الكبرى .

ثم هو حافز مستمر يذكر امتنا بانه ما من شىء يعز عليها مثاله او يبعد عنها طلبه اذا ما عزمت وارادت وصممت بل اننا لنثق ان هذا السد العالى سوف يكون حافزا مستمرا لامم كثيرة غير امتنا العربية .. امم كثيرة فى افريقيا التى نبع من قلبها هذا النيل العظيم وفى آسيا التى تمتد اليها جمهوريتنا العربية المتحدة المنتصرة وانا اذكر ايها الاخوة المواطنون حينما واجهنا العقبات فى سبيل بناء هذا السد العالى ، وحينما كان يظهر للعالم اجمع ان لا سبيل لنا فى ان نبني هذا السد العالى الذى املنا تصميمنا على ان نبنيه وحينما اخبركم عن ذلك وحينما طلبت منكم ان تقدم جميعا العرق والدم والروح فى سبيل تحقيق هذا الهدف وحينما طلبت منكم ان تعتمد على انفسنا وعلى اواردتنا وعلى قوتنا ، وحينما كانت تظهر الصورة من حولنا صورة مظلمة قائمة كان الامل يملأ قلب هذا الشعب ، وحينما خرجت بعد لقاء هذا الخطاب كانت هناك صيحة كبرى تعم الجماهير بين ارجاء الاسكندرية ثم بعد ذلك بين ارجاء القاهرة وبين ارجاء كل بلد مرت به وزوته فى طريقى من الاسكندرية الى القاهرة ، وكانت هذه الصيحة الكبرى انما هى تعبير عن امل وتعبير عن تصميم وارادة كان كل فرد فى كل مكان وكانت الجموع فى كل مكان تهتف من اعماق قلوبها : اننا سنبنى هذا السد واصبحت كلمة شعبية بل اصبحت اغنية شعبية « حنبلى السد ، حنبلى السد يسواعنا وقلوبنا » .

واليوم ايها الاخوة يظهر هذا الامل ، اليوم ايها الاخوة وأنا أقول الجمهورية العربية المنتصرة . فانما اعني ان آمالكم قد انتصرت .. ان تصميمكم قد انتصر . وان منكم قد انتصر وان الروح العالية التي جابهتم بها هذه الايام العصيبة . وان الروح العالية التي جابهتم بها التهديد والحصار .. هذه الروح تجتني اليوم ثمارها ، ووجد اليوم في هذا المكان .. في أقصى الجنوب من الاقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة ، رمز ارادتها ، تجد هذا الرمز في البدء في بناء هذا السد العالي .

● معنى كبير عظيم :

ايها الاخوة المواطنون .. ان هذا العمل كما قلت لكم له معنى كبير . له معنى عظيم ، وهذا المعنى ان الأمم مهما صغرت فانها تستطيع ان تعمل بهذه الاعمال الكبار اذا اتحدت ارادتها وعقدت عزمها ، واذا صممت واذا كافحت في سبيل وضع اهدافها موضع التنفيذ وانتم ايها الاخوة بهذا العمل الجبار .. بهذا الصبر والعمل والتصميم والكفاح اعطيتم النمل للعالم اجمع ان الأمم الضعوى تستطيع ان تضع ارادتها موضع التنفيذ رغم ارادة الدول الكبرى ورغم ارادة الاستبداد والظلم والخارجي .

ان الدول الضعوى اذا عقدت ارادتها واذا صممت على ان تضحي وتبذل الأرواح والدماء في سبيل اهدافها الكبرى فانها تستطيع ان تصل الى اهدافها الكبرى رغم الأساطيل ورغم الطائرات ورغم العدوان ورغم التهديد ورغم الحصار ورغم الصفحات المظلمة التي تحيط بنا .

اننا استطعنا بصبرنا وكفاحنا واستطعنا بتصميمنا على ان نضع ارادتنا موضع التنفيذ ان يبدد هذا الظلام وان نقضي على هذا العدوان وأن نسير في طريقنا لثرى الهدف الكبير الذي عملنا من اجله يظهر ويتحقق .

ان هذا ايها الاخوة انما هو مثل لجميع الدول في جميع انحاء العالم .. ان السند العالي الذي يبدأ اليوم العمل فيه انما هو حافز مستمر لكل الأمم في افريقية وآسيا يذكرها دائما ان الشعوب الصغيرة مهما تضائل ما تملكه من مخدرات الدمار ، تستطيع ان تقوم دائما باعظم الاعمال الانشائية وتستطيع ولو اقتضى الامر ان تحفر طريقها ولو بأظفارها ودمالها في وسط الصخور .

● انتصر الشعب :

لقد استطاع الشعب ايها الاخوة وليس هو أقوى الشعوب بالسلاح وليس هو اغناها بالمال .. استطاع ان يتصدى لبناء أكبر سد في العالم وفي التاريخ وان يفعل ذلك في ظروف بالغة الصعوبة ووسط أخطار وصلت الى معركة مسلحة بالغة العنف والضرارة فلما حمل السلاح وصمد للقتال وانتصر فيه جرت بعد هذا ايها الاخوة محاولات كثيرة لهزيمته .. محاولات لحصاره حتى يتحقق ما عجز السلاح عن تحقيقه .. ولعل الجوع ايها الاخوة يفل من عزمه ولعل الجوع يحقق ما عجز السلاح عن تحقيقه ولكن الشعب الصغير .. استطاع ان ينتصر في حرب السلاح ويرغم قوى العدوان على التراجع مندرجة مهزومة منكسة الاعلام .

ثم استطاع ان ينتصر في حرب التجويع بل ان يبدأ في أكثر أوقاتها شدة خطواته الاولى في طريق التصنيع .. وكلنا نعلم ايها الاخوة المواطنون اننا قررنا ونحن نواجه الحصار ونحن نواجه حرب التجويع ان نبدا مشروع السنوات الخمس للصناعة وقررنا ان نستثمر ١٠٠٠ مليون جنيه في الصناعة ثم قررنا رغم

هذه الظروف التي كانت تحيط بنا والتي كانت تظهر من حولنا : ظروف الحصار الإقتصادي وتجميد أموالنا ، ظروف التجويع وظروف الضغط ان تقلل مدة الخمس سنوات ليتم مشروع السنوات الخمس في سنتين واستطعنا رغم هذا كله ان ننصر وان نضع ارادتنا موضع التنفيذ لان ارادتنا قد تحررت ولاتنا بنينا فعلا السد العالي للعزة والحرية والكرامة .. استطعنا في هذه الايام ان نسير في التصنيع ولم ترهبنا التهديدات ولم يرهبنا الحصار .. ولم يرهبنا التجويع ..

وحققنا في هذه الفترة التي مرت بنا والتي كانت من اشد الفترات على امتنا ان نحقق فيها اعظم الاعمال وان نحقق فيها اكبر الاعمال ونسير في طريقنا لتحقيق الهدف الكبير الذي صممنا على ان يتحقق .. هذا الهدف هو السد العالي ..

● اقتصاد متحرر :

وسرنا ايها الاخوة ايضا في طريق اقامة اقتصاد متحرر من اساسه على اضخم الدعامات واصلبها .. ولم يرهبنا التهديد ولم يرهبنا العدوان على ان نقرر ان نضع ارادتنا ومشيتنا موضع التنفيذ بان يكون اقتصادنا حرا وطنيا قوميا سليما عربيا .. فعربنا الشركات التي كانت تتحكم في اقتصادنا .. عربنا البنوك بل اقمناها وعربنا شركات التأمين وافمنهاها تم اصبح الاقتصاد الوطني في هذه الاوقات العصبية ، الاقتصاد الذي كان يتحكم فيه الاجنبي اقتصاد وطني من ارادة هذا الشعب .. وسرنا في هذه الاوقات الصعبة ، في هذه الاوقات التي كنا نكافح فيها من اجل حريتنا ، سرنا جنبا الى جنب لنكافح من اجل الحرية والاستقلال ثم لنصد العدوان ونهزم المعتدين .. ثم لبنى الاقتصاد الوطنى القومى المتحرر وكنا ننظر الى الامام حتى نرى هذا السد الذى بدأت المعارك من اجله .. نراه وهو حقيقة واقعة قائمة ، واليوم ايها الاخوة لنا ان نفخر فقد استطعنا ان نحقق الاستقلال ثم استطعنا ان نثبت هذا الاستقلال ثم استطعنا ايضا في نفس الوقت ان نقضى على عدوان الدول الكبرى ، ثم استطعنا ايضا ان نسير في برامج التصنيع واستطعنا ان نقيم الاقتصاد الوطنى العربى القومى المتحرر ثم استطعنا ايضا ان نسير في طريقنا لتطوير بلدنا ..

● تضامن الشعوب العربية :

تم اليوم - ايها الاخوة - نرى اننا نحقق الهدف الذى كنا نأمل ان نحققه في عام ١٩٥٦ نرى اننا نحقق السد العالي .. هذا البناء الكبير ، البناء الضخم ، البناء الذى هو تعبير عن انتصار ارادتكم وانتصار مشيئتكم ..

هكذا - ايها الاخوة - انتصر الشعب .. انتصر لنفسه وانتصر لامته ثم انتصر لامم كثيرة في افريقيا وآسيا تواجها معارك الحرية الكبرى وتواجها معارك ما بعد الحرية من اجل البناء .. ثم انتصر ايضا لمعارك كثيرة تدور بين ارجاء العالم العربى من اجل الحفاظ على قوميته ومن اجل الحفاظ على حقه في الحرية والحياة .. هذه المعارك التي تسير والتي تمتد من الخليج العربى وتمتد الى المغرب العربى ، هذه المعارك التي تمتد من عمان على الخليج العربى وتمتد الى الجزائر في المغرب العربى .. هذه المعارك التي كافحتم ايضا من اجلها والتي حملتهم دائما علمها والتي اعلنتم جميعا انكم توارثون ابناءها العرب في معاركهم بدمايتكم واموالكم وارواحكم .. هذه المعارك التي تمتد في فلسطين العربية من اجل الحفاظ على القومية العربية من الضياع والانقياد .. هذه المعارك التي يعلم كل فرد من ابناء هذا الشعب انها معركة فان اى معركة في اى جزء من اجزاء الأمة العربية انما هي معركةنا ومعركة كل فرد منا ..

بهذا التضامن وبهذا الاتحاد ايها الاخوة نستطيع ان فنتصر ولا يمكن ان ننسى ان الشعوب العربية في جميع انحاء الامة العربية من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي قد سياندتنا في معاركنا ووقفت معنا في معاركنا .. وكان كل فرد من ابناء الامة العربية يشعر ان هذه المعركة هي معركته وانا اعتقد في قرارة نفسي ايها الاخوة المواطنون ان كل فرد من ابناء الامة العربية وفي جميع اوجاء الامة العربية يشعر اليوم ان بناء السد انما هو نصر له ونصر لارادته ونصر لكفاحه ونصر لسيادته لانياء الجمهورية العربية المتحدة حينما كافحوا العسودان وحينما كافحوا الحصار الاقتصادي وحينما صمموا على ان يسيرا في معاركهم حتى النصر .

ايها الاخوة المواطنون ... هذه هي القيمة الكبرى للسد العالي قيمته لشعب الجمهورية العربية المتحدة ، قيمته للامة العربية جمعاء .. قيمته لامم افريقية وآسيا ، وها نحن اليوم نحتفل ببدء البناء في السد العالي ونحتفل به في رضا لا يشوبه الزهو او التفاخر ، نحتفل به في رضا يدفعنا الى خطوات اوسع .. ولا يقيد حركتنا بالوهم او بالغرور .. نحتفل به لانفسنا . ونحتفل به للذين صنعوه منا وللذين سيبقى السد العالي امامهم نموذجا دائما خالدا ، ونحتفل به ايها الاخوة ، والوفاء يملأ قلوبنا تقديرنا للذين ساعدونا ، ذلك انهم اعانونا على البناء .. بل اننا نحتفل به دون حقد على الذين حاربونا ذلك انهم اتاحوا لنا الفرصة حتى ننتصر وان يكون انتصارنا اعتمادا على انفسنا وتصميما على ان نبنيه بأنفسنا في بلدنا المتحرر .. تصميمنا على ان نسير في الطريق الذي اردناه لأنفسنا .

● مساعدة صادقة :

اننا ايها الاخوة ونحن نحتفل ببناء السد العالي لابد ان نذكر الدولة التي قبلت ان تساعدنا في هذا العمل .. ساعدتنا بقرض من اجل البناء ثم ساعدتنا بمعونة فنية من اجل البناء تلك الدولة هي الاتحاد السوفيتي ، وان مساعدة الاتحاد السوفيتي لنا باعطائنا قرض بناء المرحلة الاولى للسد العالي والمساعدة الفنية في بناء السد العالي انما كانت مساعدة خالصة غير مشروطة .. مساعدة تملئها الصداقة .. وتمليها المودة التي تجمع بين الشعب العربي وبين الشعب السوفيتي .. وكانت مساعدته لنا صداقة الى ابعد الحدود لا قيد عليها ولا شرط بل لا علف ولا ارهاق .

واني انتهز هذه الفرصة لاقدم باسمكم .. باسم الحكومة وباسم الشكر لشعب الاتحاد السوفيتي وحكومة الاتحاد السوفيتي على هذه المساعدة .. وايضا اعبر عن التقدير للفنيين الذين يعملون معنا من الاتحاد السوفيتي حتى يسير هذا العمل في تعاونهم مع اخوتهم المهندسين العرب على اساس من الصداقة والمخبة والتصميم على ان يتم هذا العمل في اسرع وقت ممكن .. وانتبه هذه الفرصة لاعبر ايضا عن تقديرنا جميعا للمهندسين العرب وللعمال العرب الذين بدأوا العمل في هذا السد والذين سيعملون في هذا السد حتى يوضع موضع التنفيذ ، وحتى يكتمل والشعب العربي كله ونحن جميعا ننظر اليهم بتقدير ووفاء وعرفان .. وانتبه هذه الفرصة لتعبر لهم عن الشكر والتقدير .

● نحو السلام :

ايها الاخوة المواطنون .. ان العالم اليوم يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه .. يتجه نحو السلام ويتجه نحو التآلف ويتجه نحو النظر الى الدول التي قاتلتها الفرصة في الماضي .. واننا قد ساهمنا في خلق هذا الجو لاننا اثبتنا بتصميمنا

وعزمنا واراقتنا أن سياسة القوة التي كانت تتبع في القرن التاسع عشر لا يمكن أبدا أن تنجح في القرن العشرين . . واثبتناه بصمودنا أمام العدوان الثلاثي الذي وقع على بلدنا ثم أيضا اثبتنا بتصميمنا ثم يوضع هذا التصميم موضع التنفيذ على بناء السد العالي أن الدول الصغيرة لا يمكن أن تهزم إذا اتحدت ارادتها وإذا صدقت عزيمتكم على أن تدافعوا عن حرية بلدكم ودافعتم عن حرية بلدكم ضد العدوان وضد الغزو وانتصرتكم ، ثم اتحدت كلمتكم وانعقدت عزيمتكم على أن تبينوا السد العالي الذي واجهنا كل الصعاب في سبيل بنائه . . وانتصرت ارادتكم ووضعتم موضع التنفيذ وبنيت السد العالي وبهذا أيها الاخوة المواطنون . . وضعتم مبدأ جديدا في القرن العشرين ؛ هذا المبدأ هو أن الدول الصغرى لا يمكن بأي حال أن تتخلى عن ارادتها الحرة أو أن تتخلى عن تصميمها وانها إذا صممت فانما ستسير في طريقها إلى النهاية لتحقيق الهدف الذي تصبوا إليه وان الاساليب التي اتبعت في القرن التاسع عشر من أجل سيطرة دولة على دولة . . دولة كبرى على دولة صغرى انما هي اساليب بالية ولا يمكن لشعب مهما كانت أسلحته محدودة أن يقبلها .

اثبت أيها الاخوة في سبيل الدفاع عن حريتكم كيف تدافع الأمم الصغرى عن حريتها ثم اثبت أيها الاخوة في سبيل تصميمكم على بناء هذا السد كيف تستطيع الأمم أن تصنع ارادتها موضع التنفيذ .

● درس للعالم أجمع :

واليوم ونحن نجابه هذه المرحلة الجديدة في تاريخ الإنسانية والعالم أجمع ؛ واليوم نحن نتنظر أن يجتمع زعماء الدول الكبرى في العالم اننا نعلم اننا وضعنا وارسينا مبدأ كبيرا عاليا وهو أن الدول الصغرى ستسير في طريقها ، وهو أن الدول الصغرى ستعمل من أجل تطوير اقتصادها .

واليوم أيها الاخوة نشعر بالفخر . أن الدول الكبرى بدأت تحس وتشعر أن الدول لا يمكن أن تخضع ولا يمكن أن تقبل السيطرة أو الاستبداد ولا يمكن أن تكون داخل مناطق النفوذ ولا يمكن أن تكون مزارع للمواد الخام ولكنها تريد أن تأخذ دورها في العالم ثم تأخذ دورها في الحياة .

اليوم اثبتنا هذا وشعرنا أن الدول جميعا اخلت بهذا . الدرس الذي اثبتناه للعالم أجمع في كفاحنا من أجل حريتنا ومن أجل بناء السد العالي . . هذا الدرس الذي بدلت في سبيل تحقيقه وفي سبيل اظهاره الشهداء والدماء ولكننا نشعر اننا بهذا الدرس قد خدمنا الإنسانية جمعاء . . أن الإنسانية جمعاء انما هي متكاملة مترابطة ولا يمكن أن تفرق الشعوب ولا يمكن أن تميز الشعوب ولا يمكن أن يكون هناك لبعض الشعوب الحق في التطور ترفرف عليها الرفاهية والبعض الآخر يؤخذ منه هذا الحق ولا حق له في التطور ولا يكون له حق في أن يعيش في مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

اليوم نشعر بالفخر . . اننا كافحنا واثبتنا للعالم أجمع هذا الدرس الكبير ومنسبر في طريقنا نعتمد على الله وعلى وحدتنا وعلى أنفسنا والله الموفق . .

والسلام عليكم ورحمة الله .

في هيئة الأمم المتحدة

سيادة الرئيس :

السادة اعضاء وفود الدول من الجمعية العامة للأمم المتحدة ..

انه لشرف عظيم اقدره حق قدره ان تتاح لي الفرصة للاشتراك في اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويضاعف من تقديري لهذا الشرف ان تتاح لي هذه الفرصة في هذه الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك لعدة اسباب .

سيادة الرئيس :

اولها : ان المشاركة العالمية في اعمال الأمم المتحدة قد اتسع نطاقها بشكل بارز وبعميد الأثر في هذه الدورة بالذات . وذلك بانضمام ثلاث عشرة من الدول الافريقية وكذلك جمهورية قبرص الى الأمم المتحدة ، بعد ان استطاعت شعوبها بكفاحها وصمودها ان تحصل على استقلالها السياسي .

وثانيها : اننا نشعر انه في الوقت الذي يتسع فيه نطاق الأمم المتحدة ويمتد فان هناك اخطارا تهدد الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة مما يفرض على جميع الذين يؤمنون بهذه المنظمة وبالمبادئ التي انبثق منها ميثاقها ان يتجمعوا الآن للدفاع عنها باعتبارها أولى الوسائل التي يستطيع بها مجتمعنا الدولي ان يواصل تطوره السلمي الى مثله العليا .

● الحرب الباردة :

وثالثها : ان هذه الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة قد بدأت في وقت اشتدت فيه حدة التوتر الدولي حتى وصلت الحرب الباردة الى ذروة خطيرة لم تصل الى مثلها منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، مما حمل معه تهديدا خطيرا للجنس البشري ولكل ما استطاع عبر عصور ممتدة الى اعماق الماضي ان يبذعه من حضارات ، الأمر الذي يجعل العمل من اجل انقاذ السلام وتوطيد امكانياته واجبا محتما وحيويا على جميع الذين يؤمنون بالانسانية وبمستقبلها .

هكذا - يا سيادة الرئيس - فانه من دواعي سعادتي ان أضم صوتي الى اصوات الذين تقدموا بالتهنئة الى الدول التي انضمت ، مع مطلع هذه الدورة ، الى الأمم المتحدة ، وان امد اليهم الترحيب ، زملاء في الحرية ، رفاقا في الدفاع عن السلام ، شركاء في مسئولية التطور العالمي .

خطاب الزعيم الراحل جمال عبد الناصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة

عشرة بتاريخ ٢٧ من سبتمبر ١٩٦٠.

● الأمم المتحدة للجميع :

وإذا كان لنا من كلمة بضيفها الى هذه الامنية وهذا الترحيب فانها كلمة الأمل في مزيد من المشاركة العالمية في الأمم المتحدة بحيث تكون أبوابها مفتوحة امام جميع الشعوب دون تحيز او تعصب ودون عوائق او عقبات بحيث يكون المنبر العالمي هو الصدى الحقيقي لآمانى هذه الشعوب والميزان الدقيق لاحتساسها بمسئولياتها كأعضاء في المجتمع الدولي .

هكذا فاني انتهز هذه الفرصة لأكرز مطالبة الجمهورية العربية المتحدة بضرورة فتح باب الأمم المتحدة أمام الصين الشعبية .

وان شعبنا لا يرى ولا يتصور ان يبقى هذا الباب موصدا امام ربع سكان الكرة الأرضية .

واننا لنعتبر انه اذا كان توسيع نطاق الأمم المتحدة امرا هاما فان صيانة الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة امر أشد أهمية فان الأمم المتحدة التي تؤمن بها ليست هذه القاعات الرائعة التي نجلس فيها الآن ، وانما هي مبادئ الميثاق وأحكامه التي جمعت طريقنا الى هنا .

● امتحان قاس :

واني لاستأذنيك - يا سيادة الرئيس - في مواجهة هذه المشكلة الحساسة في صراحة ، ذلك انني أؤمن ان مستقبل الأمم المتحدة كله ومن ثم مستقبل التطور السلمي يواجه هذه اللحظات امتحانا قاسيا .

وان الأمم المتحدة الآن على مفترق الطرق ، وعلينا تجاه التاريخ وتجاه المستقبل مسئولية ان نتدبر موضوع خطانا حتى لا نضل عن الطريق .

وقبل ان ندخل الى صميم هذا الموضوع ، فاني اسمح لنفسي ، تأكيدا لايمان شعبنا بمبادئ الأمم المتحدة ، ان اعلن هنا امامكم ، انه ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، او تتعلق بآمننا العربية او تتعلق بالقسارتين اللتين تمتد بينهما حدودنا ، افريقيا وآسيا او تتعلق بما هو خارج ذلك من القضايا العالمية الا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقرارات الأمم المتحدة وأحكامها ، قضاء عادلا فيها برضاء طيب ونية حسنة .

من هذا الايمان بالأمم المتحدة ومن هذا الاستعداد المتناهي المتعاون في اطارها ، نشعر بحقنا المطلق في مواجهة الظروف التي اطاحت اخيرا بعمل الأمم المتحدة ، بصراحة تنبع من الفيرة عليها والحرص على سلامتها .

فقد شهدت القارة الافريقية نهاية صورة من صور الاستعمار منذ اربعة اعوام ، وتشهد القارة الافريقية اليوم بداية صورة جديدة من صور هذا الاستعمار ، وكانت السويس نهاية الاستعمار للسافر المسلح ومقبرته .

● استغلال الأمم المتحدة :

واليوم نجد ان الكونجو بداية الاستعمار الممنوع الذي لا يتورع حتى عن محاولة استغلال الأمم المتحدة ذاتها . شعباها يخفى وراء مطامعه ويقوم من خلف ظهره بمناورات لتحقيق اغراضه .

ولقد كان المعنى الحقيقي للسويس بالنسبة للحركات التحررية في آسيا

وأفريقيا أنه قد مضى ذلك العهد الذي كانت القوى الاستعمارية تملك أن تحشد الجيوش فيه وتوجه الأساطيل إلى ضرب حركات التحرر . لقد أثبتت حرب السويس أن الحرية لها أسلحتها وأن الحرية لها أصدقاؤها في كل مكان .

ولقد كنتم أنتم هنا في هذا المكان ، في هذه القاعة بالذات ، من أسلحة الحرية وأصدقائها ، وبفضلكم وبفضل جهودكم التي مثلت قمة الإيمان العالي بالحرية ، استطاع شعبنا أن يصمد ضد العدوان . وما لبث المد الاستعماري أن انحصر عن شواطئنا واندجر ، فكان انحصاره واندحاره نهاية عهد المطامع المسلحة . ولقد كان محتما بعدها أن يبحث الاستعمار عن أداة أخرى لمطامعه .

● التردد الاستعماري :

ولقد شهدنا بعد السويس ، ما يمكن أن نسميه فترة التردد الاستعماري . فترة كان الاستعمار فيها حائرا بين دوافعه ومطامعه ، وبين المراكز القوية التي استطاعت حركة التحرير أن تحصن بها نفسها .

وهكذا رأينا الاستعمار مترددا بين الأقدام والأحجام تناديه المطامع أن يضرب وأن يبطش ثم تشده حقائق الحياة عن المضي إلى تنفيذ هواه .

ولقد تجلت فترة التردد الاستعماري بأوضح صورة أيام ثورة شعب العراق ، فحين بدأ الشعب العربي المجيد بحرق بلاده من التبعية ومناطق النفوذ رأينا الاستعمار بثورة الغضب المشتعلة ، يحشد الجيوش ويحرك الأساطيل ، فإذا ما جاءت الساعة الثانية بعد ثورة الغضب الأولى ، وجدنا الاستعمار يفيق للواقع ، فإذا هو لا يدري ماذا يفعل بالجيوش التي حشدتها ولا بالأساطيل التي حركها . حتى جاءت أحداث الكونجو الأخيرة فأظهرت أمامنا كيف حاول الاستعمار أن يستفيد من درس السويس وكيف حاول أن يجد لنفسه مخرجا من حيرته .

هكذا رأينا الاستعمار البلجيكي في الكونجو لا يواجه تيار التحرر الأفريقي بالقوة ولا رأينا هذا الاستعمار يواجه هذا التيار التحرري بالانتظار أو التردد وإنما وجدنا الاستعمار البلجيكي يتراجع بسرعة أو بمعنى أصح ، يتظاهر بالتراجع ، ذلك أن هذا التراجع الاستعماري الظاهر ، لم يكن ، كما خامرنا الشكوك وقتها ، يمثل نوابه الحقيقية وإنما كما أثبتت الحوادث كان هذا الاستسلام السريع للحرية مناورة للتحايل عليها ومحاولة لضربها من ظهرها .

● تجربة الكونجو :

ولقد تصور الاستعمار أن تيار الحرية ثورة عاطفية يترك شعلتها إلى مداها حتى يفرغ وقودها فإذا هي تنطفئ . وكانت التجربة التي واجهها شعب الكونجو الجر ، وأننا لنسانده فيها ونناصره ، أن يثبت الاستعمار أنه إذا كانت الحرية بسلحها وأصدقائها قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العدوان المسلح ، كما حدث في السويس ، فإن للحرية فكرها ووعيا ، وإنما لتقدر على أن تكشف وجه الاستعمار من وراء الأقنعة التي يستتر بها ويتوارى وراءها .

على أن الخطر الأكبر الذي واجهه شعب الكونجو وواجهناه معه ، هو أن الاستعمار يحاول اليوم أن يتخذ من الأمم المتحدة أحد أقنعه .

هكذا وجدنا للمحاولة الاستعمارية في الكونجو ضحيتين : شعب الكونجو والأمم المتحدة ، ومن أجلها الآن وما يواجهان من خطر ، نشاهد الذين يؤمنون بالحرية

وبالأمم المتحدة طريقا الى تقرير المجتمع الانساني ، ان يقفوا صففا واحدا للدفاع
منهما معا .

● الحكومة الشرعية :

ولقد ذهبت الأمم المتحدة الى الكونجو بدعوة من حكومة الكونجو الشرعية ،
وليدة يوم الاستقلال وتمرته ، لتحقيق هدفين :

اولهما : حماية استقلال الكونجو ، وثانيهما : صيانة وحدته الوطنية . وكانت
حماية الاستقلال تستهدف اجلاء جنود الاستعمار ، وكانت صيانة الوحدة الوطنية
تستهدف ازالة الجواجز الصناعية التي حاول الاستعمار بواسطة اعوانه ان يمزق
بها الوطن الواحد ويفرقه .

ونسأل انفسنا الآن : ماذا حدث ؟ . نسأل اين هو الاستقلال في الكونجو ؟
والجواب : ان الاستعمار بجنوده وسلاحه ما زال في اجزاء الكونجو .

ونسأل : اين هي الوحدة الوطنية ؟ . والجواب : انه من المفارقات المروعة
ان حكومة الكونجو الشرعية الوطنية تواجه المصاعب ، بينما جماعة التمرد التي
يحركها الاستعمار هي وحدها المستقرة في كاتنجا وانه لتدهور في الموقف خطير ،
ولكن الخطر الأكبر ان ذلك كله حدث وعلم الأمم المتحدة يرفرف فوق الكونجو .

كيف حدث ذلك ؟ ومن المسئول عنه ؟ تلك أسئلة من حقنا هنا ، بل من
واجبنا ان نجد الاجابة منها ، لامن اجل شعب الكونجو وحده وانما ايضا من اجل
الأمم المتحدة ومن اجل شرف علمها .

ولسوف يبقى بعد ذلك كله سؤال : كيف نواجه الموقف ؟ . والجواب في رأي
الجمهورية العربية المتحدة ، انه لا بد ان تعود الامور سيرتها الاولى ، ان تصحيح
الخطا يقتضي الرجوع الى ما قبل نقطة بدايته واذن ما دام في تصور اي منا ان طريق
الرجوع صعب المنال وان الامر الواقع كما هو الآن ، يصلح ليكون اساسا
لاصلاح الموقف ، فاني اسمح لنفسي من تجربتنا الخاصة ومن الامم منطقتنا من العالم ،
ان ارفع صوتي للتنبيه والتحذير ، ان السكوت على الخطا سوف يؤدي الى سلسلة
من الأخطاء ، وان بدور المشاكل وان بدت صغيرة لو تركت في الارض الآن فان مرور
الزمان لن يدفع بها الى التسيان ، بل ان هذه البدور سوف تكبر مع كل يوم ،
ولن يريدوا من السنين الا تعقيدا وخطورة .

● مأساة فلسطين :

سيادة الرئيس :

في منطقتنا من العالم ، في الشرق العربي ، نسيت الأمم المتحدة ميثاقها
ونسيت مسئولياتها المتعلقة بحقوق شعب فلسطين ، فهل ادى من الايام والسنين
الى حل للمشكلة ، هل نسي شعب فلسطين وطنه وارضه ودياره ؟ هل نسيت شعوب
الامة العربية مأساة شعب فلسطين ، وتآمر الاستعمار الذي كان قائما بالانتداب
عليه بتكليف من عصبة الأمم ، فاذا بهذا الاستعمار يقطع الوعد لآخرين بوطن
يملكه غيرهم .

ومثل متى كانت اوطان الشعوب ملكا للمستعمرين ينزعها بكلمة من اصحابها
ويطعمها لغيرهم وفقا لمشيئته .

ولكن للاستعمار منطقته وكان منطق الاستعمار في جريته من شعب فلسطين ، ان يمزق الوحدة الجغرافية للعالم العربي من ناحية وان يقيم لنفسه وسط العالم العربي من ناحية أخرى ، قاعدة يهدد منها الشعوب العربية .

وما اظننا نملك دليلا على ذلك اقوى من دليل التآمر الذي صاحب العدوان الثلاثي علينا سنة ١٩٥٦ .

والآن .. هل قبلت شعوب الامة العربية الفرقة الجغرافية التي فرضها الاستعمار ؟

ان من المظاهر الجديرة بالتأمل ان تيار الوحدة العربية استمد في هذا العدوان قوته الكبرى فاذا هو في اعقابه يحقق قيام الجمهورية العربية المتحدة .
فهل قبل شعب فلسطين ضياع وطنه . وهل قبلت الشعوب العربية هذا الضياع ؟

من المؤكد ان تصميم الشعوب العربية على الحقوق العربية في فلسطين اصبح بعد هذا العدوان من اظهر القوى المحركة للحوادث في الشرق العربي .

● الحل الوحيد :

والحل الوحيد في فلسطين كما هو الحل الوحيد في الكونجو ان تعود الامون صيرتها الاولى وان نرجع الى النقطة التي بدا الخطا عندها .

في الكونجو لابد ان تعود الامور الى الموقف كما كانت حين قامت الحكومة الشرعية في ليوبولد فيل بدعوة الأمم المتحدة الى مساعدتها . وكما كان حين وافقت الأمم المتحدة على هذه الدعوة بهدف حماية استقلال الكونجو وصيانة وحدته الوطنية .

وفي فلسطين لابد ان تتحمل الأمم المتحدة مسئولياتها تجاه فلسطين وشعبها العربي ، تلك ابسط حقوق ذلك الشعب الباسل الذي يواجه في القرن العشرين محنة لم نسمع بمثلها في اظلم عصور التاريخ .. وذلك هو الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين من ابناء هذا الشعب .. وان الأمم المتحدة هنا تعلم من سوء احوالهم ما يكفي لرسم صورة محزنة للظلام الذي يحيط بمليون من البشر طردوا من اوطانهم وديارهم وسلبوا كل ما كانوا يملكون ، بل كل خيالهم .. ولست اريد هنا ان استدرار الدموع على احوال اللاجئين من شعب فلسطين وانما نريد لشعب فلسطين حقوقه كاملة ولا نريد له الدموع .

وان التعلل بالامر الواقع لخطيئة كبرى ترتكب في حق البساذي . ولو قبلنا هذا التعليل لما جاز مطاردة السارق لنسترد منه ما سرق ولنقتض منه بحكم القانون ما ذنبه ، ذلك ان سرقة تصيح بعد اتمامها امرا واقعا .

انما الامر الواقع على غير اساس من العدل وحكم القانون اوجاج ينبغي على المجتمع تقويمه وتلافيه .

● الجزائر عربية :

سيادة الرئيس :

انه من الامور البالغة الاعمى الا تنسب الامم المتحدة نفسها لا تنسب مشاكلها ولا تنسب قراراتها ، والا لانا نشجع بذلك الذين يحاولون تناسي الامم المتحدة وتجاهل وجودها ، واننا لنرى امامنا المثال الصارخ الفاضح لهذا التجاهل

في سياسة فرنسا تجاه الجزائر . فلقد عرقلت الحكومة الفرنسية كل محاولة للأمم المتحدة تستهدف وضع حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر ، وراحت هذه الحكومة تتصور أنها قادرة بالمداخ على أن تغير إرادة الله الذي جعل الجزائر قطعة من القارة الأفريقية وجعل شعبها جزءا من الأمة العربية ، فإذا هي تحاول أن تجعل من أرضها امتدادا جغرافيا لفرنسا ، ومن شعبها شعبا تاما مستعبدا ، وبرغم كل المحاولات التي بذلتها الحكومة الجزائرية الحرة التي تعبر عن تصميم شعب الجزائر ، وترمز لاصراره على الاستقلال ، رغم كل المحاولات التي بذلتها هذه الحكومة الجزائرية من أجل الوصول إلى حل سلمي فإن هذه المحاولات كلها لم تصل إلى نتيجة ايجابية بل لقد حدثت بإسيادة الرئيس في مطلع سنة ١٩٥٦ أن وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت مرسى بالقاهرة وكان حديثنا بالطبع عن الحرب في الجزائر ، وكانت هذه الحرب قد سلخت حينذاك أقل من عام من عمرها . . . وطلبت منى الحكومة الفرنسية بلسان وزير خارجيتها أن أتوسط لإيجاد حل سلمي .

وكان ردى اثنى على استعداد للتوسط صيانة للحقوق وصيانة للدماء ، وأنه ليس أحب إلينا من عقد سلم شريف يصون لكل صاحب حق حقه . وأبدت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت رغبتها في إرسال وفد إلى القاهرة ليتولى المفاوضات مع زعماء المقاومة في الجزائر . . . ولقد أرسلت فعلا إلى هؤلاء الزعماء آدموهم إلى القاهرة ليلتقوا بالوفد الفرنسي حين يجيء لعل المحاولة أن تسفر عن بارقة ولاء ، ومن المؤسف أن الوفد الفرنسي وصل إلى القاهرة والتقى بالوفد الجزائري ثم سافر هذا الوفد إلى فرنسا لإجراء مشاورات مع حكومته وظل الوفد الجزائري في انتظاره في القاهرة ولكن الوفد الفرنسي لم يعد حتى هذه اللحظة إلى القاهرة ، بل كان ما هو أكثر مدعاة للأسف ، فطلت فرنسا تتحين الفرص لهؤلاء الزعماء حتى استطاعت أن ترغم طائرة مدنية كانوا بين ركابها فوق البحر على النزول في أحد المطارات الخاضعة لسيطرتها ثم ألقت القبض على هؤلاء الزعماء .

ولو أن هذه الرغبة في السلم القائم على العدل من الجانب الجزائري العربي بل ومن الأجماع العربي عموما لقيت ما كانت تستحقه من نية حسنة لما مضت الحرب بعد ذلك أربع سنوات كاملة .

وأنه لمن دواعي الأسف أن الحكومة الفرنسية راحت تقيم معسكرات الاعتقال وراحت تجرب كل ألوان التعذيب الوحشي ضد الأحرار من ثوار الجزائر ، الأمن الذي ثار له الضمير العالمى حتى في فرنسا ذاتها .

وأنه لمن المؤلم أن وفد الحكومة الجزائرية لم يجد حين ذهب أخيرا إلى مليون في فرنسا وراء الأمل الشاحب في إيجاد حل ، غير تلك المعاملة القظة المتجبرة الواقعة في أملاء شروطها ، ولكن وفد الحكومة الجزائرية الحرة لم يذهب إلى مليون للاستسلام وإنما ذهب للسلم .

وليس يخالجننا شك في أن الحرب الدائرة في الجزائر اليوم والتي قدم لها الشعب الجزائري ، طواعية ، أرواح مليون من أبنائه حتى الآن ، لا يمكن أن تنتهى بغير انتصار الحرية .

وإن الأمم المتحدة اليوم ، ليتعين عليها أن تقوم بواجبها ، وما نظن أننا نغالى في الطلب إذا تقدمنا الآن نطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على أساس استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وفي رقابتها وحماها .

● الكفاح العربي :

سيادة الرئيس :

لابد للأمم المتحدة في ذلك وفي غيره على الأخص في مشكلة التمييز العنصري المقيت ، وفي أمر كفاح الشعب العربي في عمان والمحميات في شبه الجزيرة العربية ، ان تذكر وجودها حتى تفرض هذا الوجود باعتباره المفهوم الوحيد للسلام القائم على العدل .

وهنا استاذن الجمعية الموقرة في الاستطراد الى ملاحظتين تتعلقان بمظاهر وجود الأمم المتحدة .

الملاحظة الاولى ، اننا نحس في بعض الاحيان ، ان ثمة محاولة من بعض الدول الكبرى الى اعتبار الأمم المتحدة اداة لها في الحرب الباردة ، وذلك - لو كان هذا الاحساس ينطبق على الواقع - وهم ينبغي العدول عنه .

ان الأمم المتحدة لنا جميعا وبنا جميعا ومن اجلنا جميعا ، لا هي لدولة دون دولة ولا هي لكتلة ضد كتلة ولا هي لحساب معسكر على حساب معسكر آخر . . . صوتها دائما للحق والحق هو الحرية ، والحرية هي الطريق الى السلام .

هذه ملاحظة ، والملاحظة الثانية تتعلق بالجو الذي احاط ببعض وفود الدول الى هذا الاجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان بعض الوفود التي قدمت الى هنا ، ولم يكن وفدنا بينها ، ولذلك نبدي الملاحظة دون تحرج او حساسية ، لم تلق ما كان يجب ان تلقاه في تقديرنا من روح الفهم والتسامح .

واننا لنؤمن انه من حظ الأمم المتحدة ان تكون هنا في ضيافة الشعب الأمريكي العظيم ، ولكننا بنفس المقدار نؤمن انه شرف للشعب الأمريكي ان تكون الأمم المتحدة في ضيافته .

● انتصار المبادئ :

سيادة الرئيس . .

لقد احسست انه من واجبي ان اقول كل هذا الذي قلته من الأمم المتحدة ومن ميثاقها ومن اعمالها ومن الظروف المحيطة بها . لا لاني اقصد نقد او احراجا ، ولكن حرصا على الأمم المتحدة وغيره على ميثاقها وانيانا مطلقا بها منا نحن الذين عشنا خلال كفاحنا ضد الاستعمار وفتاله ، مع الأمم المتحدة في ازوع ايامها ، نحن الذين نعتبر ان تعاون الأمم المتحدة معنا وتعاوننا معها خلال تلك الظروف العصيبة التي مر بها وطننا من اعظم بواعث الأمل في مستقبل المجتمع الدولي .

نحن الذين شهدنا الأمم المتحدة تحسروا في بلادنا اعظم انتصاراتها لمبادئها وميثاقها ، ونحن الذين برز معنى الأمم المتحدة في بلادنا كحقيقة تصبو على مطامع الاستعمار واهواء الدول الكبرى .

وانتقل الان الى السبب الثالث من اسباب اهتمامنا بهذه الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو ازدياد حدة التوتر الدولي واشتداد الحرب الباردة الى حد لم يسبق له مثيل منذ انتهت الحرب العالمية الثانية .

ان اعز امانينا - يا سيادة الرئيس - ان تعفي هذه الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في التاريخ باعتباره دورة للسلام .

وليس معنى ذلك أننا نتصور المشاكل الكبرى ذات الجذور المتشعبة المتشابكة التي تواجه عالمنا الآن ، هي مما يسهل حله في اجتماعات نعقد أو مناقشات ندور خلال الفترة القصيرة من الزمان التي تستغرقها دوره الانعقاد الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

● البحث عن الحلول :

وانما كل الذي نطمح في تحقيقه ، وسوف يكون رضانا كاملا اذا استطعنا مع غيرنا أن نسهم فيه ، فهو خلق جو افضل لا تشوبه الحدة او التوتر وتكون تلك هي الخطوة الاولى تمهيدا لعملية البحث عن حلول لما يعترضنا الآن من مشاكل .

تكون تلك هي الخطوة الاولى لخلق ظروف تكون الغلبة فيها للعقل ، المؤثرات العواطف ، ولتتضيات المستقبل ، لا لعقد الماضي ورواسبه .

وانكم لتعلمون ايها السادة ان الجمهورية العربية المتحدة تؤمن بسياسة عدم الانحياز وتتخذها امامها ميزانا لا يحيد ولا يهتز .

وما اظنني في حاجة الى ان اعيد على مسامعكم قصة التضحيات التي بذلتها امتنا العربية لتحافظ على عدم الانحياز ايمانا منها بان ذلك ادعى الى ضمان استقلالنا من ناحية وادعى الى صيانة السلام الحقيقي من ناحية اخرى .

ولقد رفضنا رغم كل المؤثرات ان نكون من ادوات الحرب الباردة .. وكذلك جاهدنا ما وسعنا الجهد وواتنا الظروف لشرح هذه السياسة ادراكا منا ان السلام لا يتوافر بانقسام العالم الى اجزاء متخاصمة او كتل متباعدة لا صلة بينها غير الحسادق والاسلاك الشائكة ، تربط وراءها معدات العدوان واسلحة القتل والتدمير ، وانما يتوافر السلام بان تتسع جبهة للفناء بين الشعوب وان يجرى بينها الاتصال المنتج والتفاعل الخلاق على اوسع نطاق ممكن .

● الدعوة الى مبادئنا :

ولقد كان مؤتمر باتندونج الذي اجتمعت فيه الشعوب الافريقية الاسيوية ذروة من ذرا كفاحنا الوطني في الدعوة الايجابية الى مبادئنا ، كذلك فان هذه القاعة بالذات ، قاعة الجمعية العامة قد شهدت ذروة استعدادنا للدفاع عن هذه المبادئ وذلك حينما وقفت الامة العربية ثود العدوان المسلح على مصر في شهرى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ .. ولقد كان مما شرف كفاحنا ورفع من قدره ان المجتمع الدولي المتحضر ممثلا في هذه الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انتصر لدفاعنا عن مبادئنا ، ووقف ضد محاولة العدوان عليها . ذلك هو ايماننا بعدم الانحياز طريقا الى السلام .. ايماننا به دعوة صادقة خالصة ، وايماننا به نضالا ايجابيا ، من هذا الايمان بالحق وبالسلام المستند عليه ، تجيء الجمهورية العربية المتحدة الى هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتشارك في اعمالها ، وتشارك في اعمالها بكل طاقاتها وامكانياتها .

● مشكلة السلام والحرب ملك لجميع الشعوب :

وانى لا قول امامكم هنا باسم الجمهورية العربية المتحدة وتعبيرا عن فكرها وضميرها اننا تؤمن ان مشكلة السلام والحرب ملك لجميع الشعوب باعتبارها قدس شعوب الارض جميعا ومصيرها .

ان الدول الكبرى لا تملك وحدها كلمة السلام او الحرب وانما الجنس البشرى كله مستمدا الحق من توضيحات شعوبه على اختلافها من اجل صنع الحضارة ودفع التطور ، ومن تطلع شعوبه كلها الى الأمن ، هو الذي يملك الكلمة العليا ، هكذا فاننا فيما يتعلق بالسلام ننحاز الى جانب السلام وضد الحرب ، واذا كان لنا من تحفظ واحد على هذا الموقف القائم على العدل دون تفرقة دون تمييز بهذا الإيمان في أعماق ضمائرنا ، وبهذا الهدف امام عيوننا ، جئنا الى هذه الدورة مؤمنين أنه في مجالها ، في مجال الأمم المتحدة ، يكون العمل الفعال من اجل السلام ، ومع أننا تؤمن بكل جهد يبذل من اجل السلام مهما كان مجاله ، فاننا تؤمن في نفس الوقت ان احتمالات النجاح اقوى في نطاق الأمم المتحدة منها في اى مجال آخر خارجها .

● مؤتمر القمة :

ومن هنا كان تأييدنا لمؤتمر القمة الذي كان مقررا عقده في باريس في ١٨ مايو الماضي ، ومن هنا كانت امانينا الصادقة لان يحقق ما كان مرجوا له ، او بعضه على الأقل .

ومع أننا تؤمن بأنه قد مضى ذلك العهد الذي كانت الدول الكبرى فيه تملك وحدها تشكيل صورة المستقبل ، الا ان ذلك يقلل من اهتمامنا بمؤتمر باريس او يضعف تقديرنا للآمال المعلقة عليه .

ليس انه في مشكلة السلام يصبح كل جهد مهما كان مصدره ومهما كان شكله بابا من ابواب الرجاء .

ولما انتهى مؤتمر باريس الى النهاية المؤسفة التي سار اليها بحكم ما سبقه وما احاط به من ظروف ، كان رأينا انه لا ينبغي لنا بحال من الأحوال ان نترك هذه الصدمة تقتل الأمل في السلام ، وانما وجدنا في هذه الصدمة حافزا جديدا لشحز العزائم نحو جهود اكبر واوسع مدى ، لم نجد امام العالم خيارا يعوضه عن ذلك الا ان تترك البشرية نفسها للشكوك والخاوف ، وللتخلف والترص والتجسس ، الامر الذي يدفع عالمنا الى ظلام دامس لا يرى فيه مواضع قدميه .

● مسئولية السلام :

ولقد كان ترحيبنا فائقا بأن تكون الأمم المتحدة هي ميدان هذه الجهود وافقها الواسع إيمانا بأن وحدة المصير العالمى اذا ما وقعت الحرب تفرض مشاركة واسعة تحمل المسئولية لصيانة السلام .

وليس هناك من تنظيم يمكن ان يجمع هذه المشاركة الواسعة في تحميل مسئولية السلام خيرا من هذه المنظمة التي هي في حقيقتها تجسيد مهلى لرغبة الشعوب في هذا السلام ، كما انها الاطار الذي فرضته الشعوب الحرة كلها لتنظيمها لهذه الرغبة ، على ان ضرورة مواجهتنا للموقف في امانة تحتم علينا ان نجدد بوضوح ان نصيب كل منا في تحمل المسئولية انما يرتبط ببقوته وطاقته .

وهكذا فان الدول الكبرى تحمل من هذه المسئولية في حدودها حرية اكبر مما تحمله غيرها من الدول ، وان كان التساوى بيننا جميعا في مسئولية الضمير واذا كنا جميعا نملك بغير متكافئ امل السلام ، فان الدول الكبرى تملك اكبر المقاييس لهذا الأمل .

ذلك ان الأمل مهما كانت درجته لا يملك وحده ان يخفف حدة التوتر العالمى ، ولا يملك ان يزيل الشكوى والخوف ، ولا يملك ان يرفع القواعد العسكرية المتجذرة ،

ولا نملك ان بلقى فى المحيط بأدوات التدمير النووى المكثفة فى المخازن او المتاهية على الصواريخ العابرة للقارات .

● بناء الضمير :

واذا كانت الشعوب المحبة للسلام تستطيع ان تكون نداء الضمير فى عالمنا فان الدول الكبرى هى اعصاب هذا العالم .. وعلى سلامة هذه الأعصاب تركز سلامة الكيان كله ، على اننا بعد ذلك كله لا نتصور ان موقفنا هنا سيكون موقف التعلق بالأمل وحده ، وانما - واننى فى هذا لا اعبر عن الجمهورية العربية المتحدة وحدها وانما انقل الى مسامعكم ايضا ما فهمناه واحسنا به من اجتماعات عريضة مع الشعوب الآسيوية الأفريقية ومؤتمرات امتدت على الخط العريض من باندونج الى دلهى الى القاهرة الى اكرا الى كوناكرى .

مؤتمرات اعلنت فيها شعوب هاتين القارتين العظيمتين انها بعد الأمل فى السلام على استعداد للعمل من اجله الى اقصى المدى الذى تسمح به الظروف العملية التى تحكم عالمنا .. فعلى هذا الأساس فاننا نرى ان هناك مشكلتين محليتين تواجهان عالمنا اليوم وعندهما يمكن ان نجد التفسير الحقيقى لما يجرى امامنا من الحوادث .

المشكلة الاولى منهما هى مشكلة نزع السلاح .

والمشكلة الثانية هى مشكلة الاندفاع العظيم نحو الحرية سواء فى ناحتها السياسية ، او - وذلك امر بالغ الأهمية - فى ناحتها الاقتصادية .

● نزع السلاح :

وفيما يتعلق بمشكلة نزع السلاح فاننا نرى ان هناك مرحلة تمهيدية لابد منها قبل الوصول الى تفاصيل الحلول لهذه المشكلة . تلك المرحلة التحتمية هى ضرورة وجود الرغبة فيها عملا قبل ابداء هذه الرغبة فولا . ولا يمكن ان توجد هذه الرغبة الا بعد ان تزول اعراض الحمى المفاجئة التى ارتفعت بها حرارة الحوادث بعد ان تحطم مؤتمر باريس ، واننا لنرى للدول غير المنحازة دورا كبيرا فى هذه المرحلة واننا لنؤمن ان توسيع نطاق التشاور والاتصال هو فى حد ذاته مساهمة ايجابية فى مواجهة الحدة والتوتر ، كذلك فاننا نرى ان اجراء هذه المشورات والاتصالات فى نطاق الأمم المتحدة هو بمثابة محاولة لوضع ضمان يمنع ايا منا ان يخطط لنفسه بعيدا عن المجموعة الدولية طريقا يشرذم اليه . على اننا نعود فنكرر ان مواجهة المشكلة فى اطار الأمم المتحدة لا يتفى عن الدول الكبرى نصيبها الاكبر فى المسئولية . ذلك ان مشكلة نزع السلاح تتصل باعتبارات علمية وفنية بالغة التعقيد وان الدول الكبرى التى استطاعت بامكانياتها ان تصل الى التفوق العلمى والفنى الذى مكنها من صنع الاسلحة النووية لا قدر من غيرها بحكم هذه الامكانيات . على ان نجد الوسائل الفعالة لازالة الخطر الذى يهدد العالم وتحويل الطاقة النووية من مجال التدمير لى تصبح طاقة محركة للتقدم نحو الافق غير المحدود الذى شاء لنا الله ان نصل اليه حين فتح مغاليق الكون واسراره امام عيوننا .

هكذا .. فاننا ، الدول غير المنحازة ، نقدر على الدعوة من اجل السلام ، ونقدر على ان نصل الاطراف المتباعدة وصولا الى التعايش السلمى بين الدول ذات العقائد الاجتماعية المختلفة ، ونقدر على المساهمة فى خلق الجو الذى يساعد على تخفيف حدة التوتر ويشيع الطمأنينة فى النفوس . ثم لا نملك بعد ذلك الا ان نشارك فى وضع

القواعد العامة التي يمكن أن نصل منها إلى النتائج المثمرة .. نملك أن ننادي بإزالة القواعد العسكرية ونملك أن ننادي بوقف التجارب على الأسلحة النووية والتخلص من المخزون المكسب منها في مخازن الدول الكبرى ونملك أن ننادي بوضع نظام للرقابة يكفل الطمأنينة والأمن ، ونملك أن ننادي بتخفيض مستمر ودائم في ميزانيات التسليح ، ثم يبقى الواجب المحتم على الدول الكبرى وهو أن نجد الحلول العملية والفنية للمشاكل المترتبة على تفوقها العلمي والفني وأن يتم أداء هذا الواجب هنا في الأمم المتحدة .

● فرصة تنتظرها شعوبنا :

وما من شك في أن وجود هذا العدد الكبير من أقطاب العالم وزعماء الشعوب هنا في هذه القاعة الآن فرصة يضعب أن تتكرر ولا بد لنا من توجيه هذه الفرصة لصالح السلام .

وما اظن أن شعوبنا سوف تغفر لنا إذا تركنا هذه الفرصة تمر دون أن نعطيها من فكرنا ومن جهدنا ما يكفل حسن الفائدة منها .. ولقد سمعتم هنا قول الرئيس دوايت أيزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بأن بلاده على استعداد للبدء في المفاوضات من أجل نزع السلاح ، كذلك سمعتم مثل هذا الاستعداد من الرئيس نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي . وانني لأسأل ما الذي ننتظره بعد أن أبدى كل من هذين الرئيسين - اللذين تكن لهما شعوبنا كل تقدير واحترام - هذه الرغبة من جانبه ، لكي نطلب منهما على الفور أن يبدأ من غير انتظار ما عرضنا أمامنا .

واننا نقترح أن تصدر الجمعية العامة توجيهها بضرورة أن يجتمع الزعيمان الكبيران تحت علم الأمم المتحدة إما وحدهما أو معهما من ترون من الحاضرين هنا لكي يضعوا تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها قواعد بدء المحاولة من جديد في اتجاه نزع السلاح .

● نحو الحرية الاقتصادية :

سيادة الرئيس ..

ثم تبقى مشكلة الاندفاع العظيم نحو الحرية ، والحرية الاقتصادية منها بوجه خاص ، واننا لنرى وترون معنا هذه الانطلاقات المجيدة الحرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأنه ليكفي في تقديرنا في هذه الزيادة المشجعة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فلقد اشتركت في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ثمان وأربعون دولة ، وما نحن نجد من حولنا الآن في هذه القاعة ما يقرب من المائة دولة . وليس يخالجننا شك ونحن نرى فلول الاستعمار تتراجع في كل مكان أمام زحف الشعوب المنطلقة إلى الحرية في أن نطاق الأمم المتحدة سوف يزداد اتساعاً وقوة ، وأن السنوات القليلة القادمة سوف تحمل إلينا هنا أعلاماً جديدة ، وستمثل انتصارات جديدة في مجال الحرية السياسية .

على أننا نقول من الآن أن هذا التطور العظيم المرتقب لن يخل مشكلة الاندفاع إلى الحرية بل نكاد نقول إنه إذا لم يعالج الأمر بروح من التقدير الواعي فإن مشكلة الاندفاع إلى الحرية سوف تزداد فيما تخلفه من أسباب للشد والجذب ومن دواعي الصراع والصدام ، ذلك أن الشعوب التي حصلت على حريتها السياسية أو تلك التي تتوقع أن تحصل عليه في القريب العاجل تتطلع إلى الحرية الاقتصادية وتستعد

لإعراك الكفاح من أجلها ، بل أن هذه الشعوب الحديثة الاستقلال لتؤمن إيماناً قاطعاً بأنّها إذا لم تحصل على الحرية الاقتصادية فإنها لن تجد الدعامة التي تستطيع بها حماية حريتها السياسية . وأن الكثير مما يجري اليوم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وما قد تدهشنا مظاهره الحادة ، إنما هو في حقيقة أمره من بعض مظاهر الإندفاع نحو التحرر الاقتصادي .

● ظروف الصبر ؟

أن الشعوب الحديثة الاستقلال تؤمن أن حريتها الحقيقية هي في إيجاد مستوى من المعيشة لائق بأبنائها ثم أن الشعوب الحديثة الاستقلال - ومن واجبى أن أقول ذلك هنا بصراحة - تتعجل الطريق إلى النمو الاقتصادي ، وتشعر أنها لم تعد تملك الوقت لتضييعه بعد التخلف الطويل قياساً إلى غيرها . ولقد يكون هناك من يرى أن العجلة طريق إلى الخطأ ، ولكننا إذا سلمنا بذلك نكون قد ارتكبنا خطأ أكبر هو نسيان طبيعة الظروف . أن طبيعة الظروف التي نعيش في ظلها الآن تجعل من الانتظار الطويل أمراً لا تحتمله الشعوب ، ولعل التقدم العلمى أول هذه الظروف التي نعيش في ظلها .

ذلك أن أى فلاح في أقصى الجنوب من وطننا في أسوان إلى أقصى الشمال من وطننا في القامشلي مثلاً يملك بلمسة أصبع أن يدير أحد أجهزة الراديو أو يجرى بعينه على منطوق جريدة فإذا هو يسمع ويرى على مستوى المعيشة الكريم الذى وصل إليه المواطن الأمريكى العادى ، أو يسمع ويرى عن الأعمال الباهرة التى تقوم بها شعوب الاتحاد السوفيتى ، ثم إذا هذا المواطن يقارن بين حالة وبين ما وصل إليه ، ثم إذا الثورة تملك نفسه من غير حقد على غيره نزوحاً إلى رفع مستوى معيشته ومساواة بينه وبين غيره من البشر الأحرار .

ولقد يقال لشعوبنا أن الصبر ضرورة وأن شعوبنا غيرنا قد تحملته ، وإنما دعونى هنا أذكر بأن طاقة أى جيل على الصبر تقاس بظروف هذا الجيل لا بظروف غيره من الأجيال .

والذين كانوا يقدرّون على الصبر مثلاً حتى يقطعوا المحيط فى قارب يدفعه الريح يختلفون تماماً عن الذين يقدرّون على قطع المحيط فى بضع ساعات بطائرة نفاثة .

وليست هذه صورة من صور الكلام وإنما هي صورة من صور الحقيقة ذاتها فى هذا الزمان الذى نعيشه . وأن شعوبنا لتشعر أنها قد فاتها عصر البخار وفاتها عصر الكهرباء ويوشك أن يفوتها عصر الذرة بإمكانياته الرائعة . ومن هنا نرى تصميم الشعوب على تحقيق حريتها الاقتصادية ، ومن هنا نرى اندفاعاً العنيف فى ميادين التطوير الصناعى والزراعى وميادين المساواة الاجتماعية .

● مستقبل كل عون ؟

سيادة الرئيس . .

وإذا كنا نرى للأمم المتحدة دوراً عظيماً فى دفعنا للتطور ، إلا أننا نجد من الأمانة علينا هنا أمامكم أن نقول أن الشعوب المتطلعة إلى الحرية الاقتصادية لن تنتظر ، أنها ستقبل كل عون يقدم إليها من طريق الأمم المتحدة ، وإنما لن تردّد فى قبول كل عون غير مشروط يقدم إليها خارج الأمم المتحدة . . أنها منوف تهاد أقدامها لتخطو كل خطوة تقدر على خطوها ، وليسوف تحارب مصعمة ضد كل عائق يحول بينها

وبين هدفها . كما أنها سوف تقدر شاكراً كل عون يقربها من هذا الهدف . وأنها لتؤمن مخلصاً أن اقترابها منه هو طريقها إلى السلام بل هو طريق غيرها إلى السلام أيضاً . ولسوف تجدون في هذا الاندفاع التاريخي الحتمي تفسيراً أميناً لهذه الهزات العنيفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وعلى ضوءه وحده يبدو المعنى الأصيل للثورات العنيفة التي تعمل في مختلف أقطار هذه القارات .

ذلك هو التفسير الأمين للثورة من أجل التصنيع على أوسع مدى ، ذلك هو التفسير للثورة على المظالم الاجتماعية التي ورثتها الشعوب من عهد الاقطاع ، ذلك هو التفسير والاحتكاكات الاستعمارية ومحاولات التحكم في أسعار المواد الخام ، الأمر الذي يبدو وكأنه محاولة متعمدة لعرقلة تطور الدول المنتجة لهذه الموارد وإبقائها مجرد مخازن لها ، وهو الأمر الذي تبدو معه جميع عروض المعونات البراقة وكأنها تحايل مكشوف ، ذلك أن ما تخسره الدول المتخلفة من التحكم في خاماتها واستغلال مواردها الطبيعية على نحو يحافي العدل لا يكون إلا بنسبة ضئيلة من كل ما يعرض عليها من المعونات والقروض .

● دور آخر للأمم المتحدة :

وما من جدال أنا نشمى لو قدرت الأمم المتحدة على القيام بهذه الرسالة : رسالة دفع الحرية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الحرية السياسية . وأنا لنتصور أن الوصول إلى نزع السلاح يمكن أن يكون ثورة عميقة الجذور في هذا الميدان إذا ما وجهت اعتمادات التسليح أو أجزاء منها نحو التطوير الصناعي والزراعي في البلاد المتطلعة إلى حريتها الاقتصادية .

كذلك فاني أتمنى أن ندرك هنا أنه ليست هناك شعوب متخلفة وشعوب متقدمة ، وإنما هناك شعوب واثتها الفرصة للتعليم وشعوب أخرى حرمت هذه الفرصة بالقوة والضغط ، شعوب انطلقت إلى التجربة وتفاعلت معها ، وشعوب حيل بينها وبين أن تجرب قدرتها أو تكشف ملكاتها وأن تصمد في امتحان الحياة .

ولقد كان يقال لنا أنه ليس من حقنا أن نطالب باستعادة ملكية قناة السويس لأن إدارة القناة من جميع النواحي مشكلة بالغة التعقيد ، وأن شبابنا مهما بلغ من درجة علمه وتمكنه من فنه لن يقدر على تحمل مسئوليات إدارة قناة السويس قبل خمسين سنة . وأنكم لتعلمون الآن أن قناة السويس تحت الإدارة العربية تؤدي دورها في خدمة الاقتصاد العالمي بأكبر وأكفاً مما كان حالها قبل أن نستعيدها للشعب الذي حقها طريقاً لرخاء العالم ورخاء نفسه .

ولقد واجهنا تجربة تطورنا وتفاعلنا معها واثبتنا أنه برغم كل ما وجدنا من صعاب وبرغم كل ما واجهنا وما كان لابد أن نواجهه بالتجربة والخطأ فإن الدخل السنوي للفرد في الإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة قد زاد بعد الحرية بنسبة سبعين في المائة في مدى سبع سنوات .

● أملة عربية واحدة :

سيادة الرئيس . .

أيها السادة . .

لقد بذلت جهدي حتى لا يظن أحساستنا الخاص بقضايانا المحلية على الاحتمالات الخطيرة في الموقف الدولي الآن . وإذا كنت قد أشرت دون دخول في التفاصيل إلى بعض هذه القضايا ، قضايانا ، فلقد قصرت تعرضي لها على الناحية التي تربطها

عموماً بالسلام وبالأمن المتحدة ، ومن الواضح على أي حال أننا نؤمن بأن خدمة السلام في مجاله العام وهي في نفس الوقت خدمة لقضايانا .

كذلك فإننا نؤمن بأن سيادة الأمم المتحدة معناها سيادة المبادئ وغلبة القانون والعدل على احلام الغزو والسيطرة .

بل أننا نؤمن ان جو السلام القائم على العدل هو خير جو يستطيع وطننا فيه ان يباشر تطوره وان يفتح الطريق امام آماله في تغيير أوضاعه وإعادة صنع مجتمعه على اساس جديد .

وانكم تعلمون ان تيارا ثوريا وطنيا يجتاح الآن بلادنا ، أننا نقول ان وطننا ، الجمهورية العربية المتحدة يعيش الآن ثلاث ثورات في وقت معا ، ثورة سياسية عبرت من نفسها بمقاومة الاستعمار في جميع مراحله منذ كان سافرا على شكل قوات احتلال حتى تستر وراء الاحلاف العسكرية التي لم تر فيها غير محاولة لاختصاصها لسياسة مناطق النفوذ .

ثورة اجتماعية عبرت من نفسها بمقاومة الاقطاع والاحتكار وبالعامل المتفاني من اجل زيادة الانتاج رفعا لمستوى المعيشة وتمكيننا لتكافؤ الفرص بين المواطنين تحقيقا للعدل الاجتماعي .

ولقد كانت خطة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات التي بدأ تنفيذها هذا العام ، في اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، هي صورة هذا العمل المتفاني والرمز الواضح لتصميم شعبنا على بناء وطنه . . .

ثم ثورة هزبية عبرت من نفسها بمقاومة الفرقة المصطنعة والحواجز المادية والمعنوية التي وضعها الدين ارادوا ان يحكموا وطننا بالفكرة الميكيفيلية المشهورة : فرق تسد . . .

واننا نعلن أننا نؤمن بأمة عربية واحدة ، لقد كانت للامة العربية دائما وحدة اللغة ، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر ، وكانت للامة العربية دائما وحدة التاريخ ، ووحدة التاريخ هي وحدة الضمير . . . ولسنا نرى اساسا قوميا امكن من هذا الانساق ولا اثبت ، وليس مجرد صدفة ان جميع الدول العربية التي حصلت على استقلالها لم تلبث في دساتيرها بعد الاستقلال ، ان نصت على ان شعوبها انما هي جزء من الامة العربية .

كذلك ليس مجرد عاطفة ان الشعوب العربية تؤمن مخلصا ان كل عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها . وانه ما من ازمة امتحنت بها الامة العربية الا وكانت صفا واحدا امام امتحان الحوادث بل ان قيام الجمهورية العربية المتحدة لهذا الرمز الاكبر لايمان الشعوب العربية بمقيدة القومية العربية والوحدة العربية .

على أننا نقول امامكم ايضا : أننا نؤمن بأن التطور الواعي القائم على الدعوة السلمية والمستند على ضرب المثل عن طريق العمل الايجابي الخلاق هو طريقنا الى هذه الوحدة التي نؤمن بها .

● صوت التاريخ :

واذا كنتم تسمعون من اصدااء الحوادث في منطقتنا ما كان موضع التسائل في كثير من الاحيان ، فاننا نسمح لانفسنا ان نقول امامكم ان هذا الصوت لا يصدر من

التيارات المتدفقة للقومية العربية وإنما يصدر عن الذين يقاومون هذا التيار أو يحاولون تغيير مجراه .»

أنه صوت الحواجز المصطنعة وهي تتمزق .» وهو صوت الحدود الموهومة التي وضعها الاستعمار وهي تطوى وترفع ، وهي صوت بقايا الرجعية والاقطاع والاستغلال تحاول بقلوبها المهزومة أن تمنع التطور الحتمي .»

وهكذا فإن الذي نسمعه ونسمعه معكم هو صوت التاريخ ذاته يباشر جريته ويضع تفاصيل أحداثه ويصحح الأخطاء التي وقعت خلافاً لمنطق الأشياء ومخافة للطبيعة وللحقيقة الخالدة .»

هذه هي ثورات امتنا الثلاث ، وأنها لجمعيتها في حقيقة أمرها ثورة واحدة تنزع إلى الحرية بكل صورة من صورها السياسية والاجتماعية والقومية ، وتعتبر الوصول إليها هدفاً تهون في سبيله جميع التضحيات .»

● روح باندونج :

سيادة الرئيس .»

لقد حان الوقت لكي أغادر هذه المنصة تاركاً الفرصة لقرى من الرمل والأصدقاء لكي يسهموا في مناقشة المشاكل التي تواجهنا الآن بغية الوصول إلى حلول لها .» وإذا جاز لي أن أتقدم أمامكم الآن بحلول لما يواجهنا من مشاكل فإني أجد خير ما يمكن أن أقدمه لكم هو صورة من تفكيرنا عندما كنا تسعاً وعشرين دولة آسيوية وأفريقية اجتمعت في باندونج وناقشت مشاكل العالم وقتها ، ومع الأسف أنها نفس المشاكل التي مازالت تواجهنا اليوم بعد خمس سنوات مع بعض الاختلاف في التفاصيل .»

في القواعد الأساسية العامة التي ينبغي أن تحكم تطوّر مجتمعنا السلمى أعلن هذا المؤتمر ، مؤتمر باندونج ، دعمتين أولهما التأييد الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان وأولهما حق تقرير المصير .»

وثانيتها : المساواة الكاملة بين الجناس والأديان باعتبار أن التمييز العنصرى إنكار للقيم الأساسية للحضارة والكرامة الإنسانية .» بالنسبة لمشاكل الاستعمار ، أعلن مؤتمر باندونج أربع خطوات لابد من اتخاذها ، أعلن أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له ، أعلن أن خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ومعرقل لتنمية السلم الدولى والتعاون العالمى ، أعلن ضرورة التأييد الكامل لقضايا الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب أعلن ضرورة دعوة الدول المعنية إلى وجوب منح الحرية والاستقلال لهذه الشعوب .»

بالنسبة للسلم العالمى ودعمه ، أعلن مؤتمر باندونج أساسين بارزين للوصول إلى السلم ، فتح باب الأمم المتحدة أمام جميع الدول ، ثم ضرورة نزع السلاح وتحريم إنتاج الأسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها .»

وبالنسبة لتوطيد السلام ودعم التعاون العالمى ، وضع المؤتمر هذه الاسس الثلاثة :

ان موضوع السلام هو موضوع الامن الدولى وافضل الطرق لمواجهة ان يتم ذلك خلال الامم المتحدة .

ان الحاجة ماسة ، وخصوصا فى آسيا وافريقيا ، الى التقدم الاجتماعى والى مستويات اعلى للحياة . وان الطاقة الليرة وتوجيهها الى الافراض السلمية يمكن ان يواجه مشاكل التنمية فى الدول المتطلعة اليها .

ان استقرار السلام ان التحرر من الشك والخوف يفرض على الامم المتحدة ان تمارس التسامح وان تغيث معا فى سلام . ولرسم حدود هذا التعايش السلمى وضع المؤتمر صورة للقواعد الاخلاقية التى يمكن ان تربط العلاقات بين الدول . سيادة الرئيس .

هذه المبادئ والقواعد التى اشرت اليها تحمل بالفعل موافقة تسع وعشرين دولة من الامم المتحدة ، شاركت فى اعمال مؤتمر باندونج .

واننا نؤمن ان وراءنا تأييدا اوسع وابعد . واننا نقدمها هنا طريقا للسلام وطريقا للحرية وطريقا للرخاء للبشر كلهم على اختلاف اوطانهم والوانهم واديانهم ، بلا تفرقة او تمييز .

ولعل خير ما فيها ان الذين وضعوها لم يفعلوا ذلك من مراكز القوة العسكرية ولا من اخلام التحكم الاستعماري ولا استنادا الى الاسلحة الليرة التى تملأ مخازنهم وانما من تجاربهم وحدها ومن آمالهم لانفسهم وآمالهم لغيرهم . من هذا كله كان الالهام .

ولو ان الجمعية العامة هنا اقرت هذه المبادئ والقواعد فجعلت منها الاجماع الشامل لازادة شعوب العالم كلها ، فليس يخالجننا شك فى اننا لن ننتظر خمس سنوات اخرى كما انتظرنا من باندونج الى الان .

لقد حان الآن الوقت الذى يجب ان تنتقل فيه اماتى الشعوب وحقوقها من عالم النظريات الى عالم الواقع .

ان الشعوب المناضلة كلها الان مستعدة للحرية ، مستعدة لتحمل مسؤولياتها ، مستعدة للتعاون على اوسع مدى فى سبيل دعم هذه الحرية وتمكينها .

وانه مما يضاف من مسؤوليتنا هنا ، ان الطرف الذى نواجهه خطير ، والمشاكل التى تحكمه معقدة ، والجو المحيط بنا جميعا هو جو الشك والخوف والترعب .

وان خطأ واحد فى الحساب من جانب اى من الاطراف فى وضع دقائق على الاحاطة باجمل واعظم ما حصل عليه جنسنا البشرى خلال كفاح رائع طويل .

سيادة الرئيس . ايها السادة . اشكركم .

نحو

التحول

الاشتراكي

● أمة جديدة تتحرك نحو مستقبل مشرق :

أيها الاخوة المواطنين ..

غدا مع الصباح الباكر تبدأ ثورتكم سنتها التاسعة .. في مثل هذه الليلة وفي مثل هذا الوقت من تسع سنوات كانت الثورة ما زالت خطة في الفكر وأملا في الضمائر وتحفزات تنتظر ساعات الصباح الأولى لتنتقل مع خيوط الضوء لتصنع نهارا جديدا للأمة العربية كلها ، بأمرها وإرادتها وبمشيئتها المستمدة من أمر الله وإرادته ومشيتته .

لم تكن أيها الاخوة الطلائع الثائرة في ليلة ٢٣ يوليو الا تلبية لبداء شعبي واستجابة لحاجة شعبية وهذا هو الذي يعطى يوم ٢٣ يوليو معناه الأكبر وقيمته العظمى في تاريخ أمتنا .

ان الذي قرر نجاح الثورة لم يكن احكام خطتها ولا براعة التدبير فيها ، انما النجاح الحقيقي للثورة تقرر بعد هذا التأييد الشعبي الاجماعي الذي وضعته الجماهير منذ اللحظة الأولى وراء الطلائع الثائرة قوة وسندا ونصرا .. ولم تكن الثورة في حقيقتها الا محاولة شعبية مستميتة استجمعت فيها الجماهير التي ابت ان تغلب على أمرها رغم قوى الظلم .. قوى الظلم بصورتيه ، الاستعمار المحتل والرجعية المستغلة ، ولم تكن طلائع جيش تلك التي صنعت الثورة وانما كانت جحافل شعب يريد ان يري حياته على اساس جديد من الحرية الكاملة .. تسع سنوات مضت منذ ذلك اليوم أيها الاخوة والسنة العاشرة تبدأ غدا .

ان الجماهير العربية .. ان الجماهير التي كانت تش من سيطرة الاستعمار وتش من الاستغلال رسمت خريطة أمتها بنفسها من جديد خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن .. لقد بعثت الأمة العربية من جديد .

ان ملايين الفلاحين الذين كانوا في بلادهم بلا حق ولا أمل يبنون اليوم على انهاره الكبرى أعظم الاعمال الهندسية في العالم .. على نهر الفرات وعلى نهر النيل ..

ان ملايين العمال الذين كان جهنهم وعرقهم يذهب الى السيادة الحكام يبنون اليوم نهضة صناعية من أعظم النهضةات في تاريخ الشعوب .. أعظم ما فيها - أيها الاخوة - انهم يصنعونها بأيديهم وعرقهم .. أعظم ما فيها انهم يصنعونها لأنفسهم ولأولادهم .. أعظم ما فيها انهم يصنعونها على أحدث ما وصل اليه العلم الحديث ..

خطاب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في عيد الثورة التاسع بتاريخ ١٢ يولية ١٩٦٦ - القاهرة

ان مئات الآلاف من الفنيين من العلماء والمتخصصين يقومون اليوم في مراكز الأبحاث ومعاملها .. في الجامعات والمعاهد .. في مؤسسات الانتاج وفي ميسادين الخدمة العامة .. يقفون في شجاعة .. يقودون معركة تطوير شاملة تمنح امتهم حياة جديدة خصبة خلاقة .

ان مئات الآلاف من الضباط والجنود يربضون اليوم بأقوى الأسلحة على حدود وطنهم يحرسون نضاله من أجل ان تعطى الفرصة له ليحقق ذاته من أجل تحقيق رسالته .. من أجل أمانيه ويتصدون لأعدائه الذين ما زالوا يحاولون فرض الهزيمة عليه ليضربوا من ورائه نضال شعبه .

أيها الاخوة المواطنون ..

ان مجتمعنا جديدا يستكمل ملامحه الأساسية ليكون مبعث العزة والكرامة لكل فرد فيه .. ليكون لكل منهم حقه .. ويكون لكل منهم فرصته .. ليكون لهم جميعا حقنا ثابتا في الكفاية والعدل .

ان أمة جديدة تتحرك .. ان أمة جديدة تعيد كتابة التاريخ .. ان أمة جديدة تتحمل مسئولياتها لتكون قوتها دعامة للعرب جميعا وللأحرار جميعا في كل مكان .. لتكون نضالهم قاعدة .. ولتكون لسلامتهم حصنا وقلعة .. لتكون قوتها دعامة للسلام .. دعامة لمعارك التحرير ، ليكون ثقلها كله الى جانب الآمال المنطلقة الى عالم يتم فيه نزع السلاح ويستطيع فيه الانسان ان يعيش بما ينبغي أن يكون للانسان من قيمة عزيزة وأمن كريم .

أيها الاخوة المواطنون ..

على اننى لا أريد هنا ونحن نفتتح بهذا العيد .. ونحن نتأهب للدخول صباح غد الى السنة العاشرة من ثورتنا ان يكون الفخر بما حققنا هو حديثنا وهو غاية مجهودنا .

أريد في هذه اللحظة - أيها الاخوة - ان ندرس معا الموقف من جميع نواحيه .. نريدها فرصة لتأمل صورة نضالنا الشاملة .. نريدها حسابا واضحا نعرف به أين كنا وأين نحن الآن وأين نتجه الى المستقبل .

ان هذا الحساب - أيها الاخوة - أمر بالغ الأهمية لكن ترى الأمة بوضوح مسئولياتها ولكي ترى الأمة بوضوح أهدافها .. ولكي ترى ما بلغته هذه الأهداف .. لكي ترى ما زال محتما عليها أن تحققه .. ولكي ترى ما يعترضها من العقبات .. ولكي ترى ما يواجهها من مصاعب ، ولكي ترى ما ينتظرها من آمال .. لكي تكون الأمة فعلا سيدة مصيرها .. ولكي تكون الأمة حقيقة صانعة أقدارها ولكي تكون هي حارسة أمانيتها وحامية أهدافها .

ان أى فرد - أيها الاخوة المواطنون - ليس مخلدا .. وليس هناك فرد من الأفراد مهما بلغت قيمته في أمته ، الا صفحة من تاريخ هذه الأمة .. الشعب هو الخالد المتجدد .. الشعب هو الباقي .. وهو صانع التاريخ كله .

● المجتمع قبل قيام الثورة :

أيها الاخوة المواطنون ..

بعد تسع سنوات من الثورة ، ترى أننا حققنا مرحلة كبيرة من الأهداف بدون دماء .. بدون حرب أهلية .. بدون احتقاد .. بالحسب بالوحدة الوطنية حققنا

الأهداف .. ولكن الشعب لم يضمن بدمائه من أجل الاستقلال .. ومن أجل تثبيت الاستقلال .. الشعب بذل روحه .. بذل دمه .. بذل كل شيء لكي يحصل على الاستقلال ولكي يثبت هذا الاستقلال .

الصورة التي وجدناها يوم قامت الثورة .. كانت الاستعمار .. الاقطاع .. الاستغلال .. الأوضاع الطبقية .. والحواجز المصطنعة .. وكانت أهداف الثورة - أيها الاخوة - منذ أول يوم واضحة تمام الوضوح .

منذ أول يوم من أيام الثورة ، أعلننا الأهداف الستة :

* القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار .

* القضاء على الاقطاع .

* القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال .

* إقامة عدالة اجتماعية .

* إقامة جيش وطني قوي .

* إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

من أول يوم في الثورة ، قلنا هذه مبادئ الثورة .. قلنا هذه المبادئ الستة ستعمل الثورة على تحقيقها .

وكان من الواضح - أيها الاخوة - من أول يوم من أيام الثورة أنه لن يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نقيم عدالة اجتماعية أو نقيم جيشاً وطنياً قوياً أو نقيم حياة ديمقراطية سليمة ، إلا إذا قضينا على الاستعمار وعلى أعوان الاستعمار .

وقام الشعب ليحارب في منطقة القتال ، ليقضي على الاستعمار وليخرج الانجليز من البلاد .. قام الشعب وهو مصمم كل التصميم على أن يحصل على الحرية والاستقلال .

وكان من الواضح أيضاً - أيها الاخوة المواطنون - من أول يوم من أيام هذه الثورة أنه لا يمكن إقامة عدالة اجتماعية ، طالما كان هناك ظلم اجتماعي ، فكان لا بد لنا من أن نقضي على الاقطاع .. وقضينا على الاقطاع .. وكان الشعب هو الجيش الكبير الذي حمى هذا البلد ، ونحن نقضي على الاقطاع حينما تحالف الاستعمار مع الاقطاع ، وحينما تحالف الاستعمار مع الرجعية .. كان الشعب هو الجيش الكبير الذي آلى على نفسه أن يحمي وطنه بدمه ، والذي آلى على نفسه أن يبذل روحه في سبيل الحرية الاجتماعية .. في سبيل العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعي .

● ثورة سياسية .. وثورة اجتماعية :

وكان من الواضح - أيها الاخوة المواطنون - منذ أول يوم من أيام هذه الثورة أننا لا نستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية إلا إذا قضينا على الاحتكار وسيطرة رأس المال .. وكانت الثورة .. منذ أول يوم لها ثورة سياسية وثورة اجتماعية .

ثورة سياسية ضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار .. وثورة اجتماعية ضد الاقطاع والاحتكار والاستغلال وديكتاتورية رأس المال .. ثورة اجتماعية استمر النضال في سبيلها مئات السنين .. سنين وأجيال .. من قبل هذه الثورة .. ناس ماتت وضحت بدمها من أجل أن تعيش بحرية ومن أجل أن تتمتع بالساواة .. ناس

ضحت بنفسها قبل قيام هذه الثورة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أجل القضاء على الظلم الاجتماعي .

الشعب لم يكف أبدا عن الكفاح ولم يكف أبدا عن الجهاد .. الشعب الذي كان يئن من دكتاتورية رأس المال لم يخف ولكنه تصدى لدكتاتورية رأس المال .. لم تخدعه الألفاظ البراقة ولكنه كان يريد لنفسه ولأبنائه من بعده العيش الحر الكريم .

● الثورة هدفها إقامة عدالة اجتماعية :

أيها الأخوة .. هذه الثورة الاجتماعية التي ناضل من أجلها الآباء والأجداد أعلننا يوم ٢٣ يوليو أن لا بد لها من أن تنفذ وكان هذا هدف من أهداف الستة . إقامة عدالة اجتماعية . وكان هذا - أيها الأخوة المواطنون - هذا شعار يمثل كل آمال هذا الشعب .. يمثل نضال الطبقة المظلومة من أجل العدالة . يمثل نضال الطبقة المستغلة من أجل الحرية والمساواة .. وكان هناك في هذه الأيام نضال من الطبقة المظلومة لتحصل على حريتها ولتحصل على المساواة .. وكان هناك في هذه الأيام أيضا - أيها الأخوة - نضال من الطبقة المتحكمة المسيطرة من أجل السيادة ومن أجل الاستعباد ومن أجل الاستغلال .. كانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥ ٪ من الشعب حرمت من كل شيء لتخدم الطبقة السائدة التي تمثل أقل من ٥ ٪ من الشعب .

وطبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥ ٪ من الشعب مستغلة مستثمرة تقاسى من الاستغلال والاستثمار .. وطبقة تملك كل شيء تحصل على نتيجة عمل الشعب عتدها أكبر سلاح وهو رأس المال .. دكتاتورية رأس المال .. ديمقراطيتها تعبير عن دكتاتورية رأس المال .

● القضاء على الاستغلال :

وكان من الواضح - أيها الأخوة منذ أول يوم للثورة أن الأهداف التي أعلنها لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحرر المجتمع كله من الاستغلال بكل أشكاله وإلى الأبد . كان هذا - أيها الأخوة المواطنون - واضحا كل الوضوح منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لأنه كان يمثل مبدأ أساسيا من مبادئ هذه الثورة . وكان من الواضح أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أقمنا المجتمع المتحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي . وكان لا بد لنا من أن نطبق المبادئ التي أعلنها للقضاء على دكتاتورية رأس المال . وكل وسائل الاستغلال .

وكان من الواضح أن هذا يعنى نهاية الظلم الاجتماعي وإقامة عدالة اجتماعية وكان معنى هذا أيضا أن الثورة إذا نجحت ستعيد تشكيل المجتمع . المجتمع الذي كنا نعيش فيه . كان مجتمع فعلا ينقسم إلى طبقتين .. طبقة السادة .. طبقة الحكام وطبقة العمال .. طبقة الفلاحين .. طبقة الأجراء الطبقة التي كان الواحد فيها لا بد أن يعمل لياكل . الطبقة التي كان الواحد فيها لازم يوفر لابنه العمل لياكل لأن ابنه لا يستطيع بأي حال أن يكون عاطلا بالوراثة كما كان أبناء الطبقة الأخرى دائما عاطلين بالوراثة .

كان فيه طبقتان لا نستطيع أن نقول أننا كنا نعيش في مجتمع بدون طبقات .. كان فيه طبقة مستغلة .. كان فيه طبقة مهيمنة .. كان فيه طبقة متحكمة .. وكان فيه طبقة تعمل وتبذل كل جهدها لتستفيد تلك الطبقة التي تمثل أقلية هذا الشعب ..

وقلنا انه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تسير الأمور على هذا الشأن .. لا بد أن نخلق المجتمع الجديد .. نشكل المجتمع الجديد الذى ينبثق من أمانينا ومن آمالنا .. لا بد أن نقيم البناء الاجتماعى الجديد الذى كافحنا من أجله وناضلنا من أجله والذى كافح من أجله أبلاؤنا .

● بالعمل الجاد نبني المجتمع الجديد :

لا يمكن أن يخلق المجتمع الجديد - أيها الأخوة - بالشعارات - وحدها بل بالعمل .. العمل هو الذى يخلق المجتمع الجديد .. العمل على إنهاء سيطرة رأس المال على الحكم .. والعمل على إنهاء الاقطاع .. والعمل على زيادة الإنتاج .. والعمل على عدالة التوزيع ..

سيطرة رأس المال على الحكم معناه ديكتاتورية رأس المال وبقاء البناء الاجتماعى والاقتصادى لخدمة مصالح فئة قليلة وطبقة محدودة ، لخدمة الطبقة الرأسمالية وإذا سيطرت الطبقة الرأسمالية على البناء الاجتماعى والاقتصادى فإن معناه السيطرة على الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر ومعنى هذا ديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية رأس المال التى تحاول أن تخضع المجتمع كله للاستغلال والسيطرة ..

اننا رأينا قبل الثورة كيف أن الوزراء كانوا يشتغلوا عند الرأسماليين .. ازاي الوزراء يقبضوا .. ازاي الوزير كان فى الحكم وكان يأخذ ماهية من فلان أو فلان .. أمثلة بهذا الشكل كانت معروفة وانتقلت فى محكمة الثورة ..

إذن ديكتاتورية رأس المال تحكم سواء كانت هى فى الحكم أو تحكم بواسطة أعوانها أو عملاءها وهى تبقى خارج الحكم ولكنها تدبر الحكم لتنفذها ولصلحتها من أجل استغلال الشعب ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ..

● القضاء على الاقطاع طريقنا الى بناء المجتمع الجديد :

كان السبيل الوحيد حتى نبني المجتمع الجديد ونقيم الدولة الجديدة التى انبثقت عن ثورة ٢٣ يوليو هو القضاء على الاقطاع .. والقضاء على الاحتكار .. والقضاء على سيطرة رأس المال ..

اعلنت الثورة منذ أول يوم أنها تهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى على أن يتحقق ذلك بالوسائل السلمية بدون حرب أهلية بدون دماء .. بدون انتقام طبقة من طبقة ..

وقلنا أن المجتمع منقسم الى قسمين ، أو منقسم الى طبقتين ، طبقة الملاك المستغلين الرأسماليين ، وطبقة الاجراء ..

والملاك المستغلين الذين اقصدهم هنا ليس كل الملاك ، ولكن المالك الذى يستغل ملكيته حتى يحقق أكبر قدر من الأرباح على حساب الشعب ، وكان فيه طبقة الاجراء التى هى تمثل العامل ، وتمثل الفلاح ، وتمثل الموظف ، وتمثل كل واحد يأخذ أجرا ليعيش ، كل واحد يعمل من أجل أن يعيش ..

والاقطاع والطبقة الرأسمالية جعلت من الحكم دأبها أداة فى يدها لتحقيق اغراضها .. لحماية مصالحها ، ولاستغلال الاجراء ومنعهم من المطالبة بحقوقهم ..

وحينما قامت الثورة كان هذا معناه أن سيطرة الاقطاع انتهت .. سيطرة رأس المالى انتهت .. سيطرة الاحتكار انتهت .. وكان معنى هذا أن الأمانى التى كان الشعب ينادى بها ستأخذ طريقها للتنفيذ .. المجتمع الذى كان كل واحد فينا يحلم به ..

ويفكر فيه لا بد أن نخططه ونرسمه ونبتيه وفق مشيئتنا لا نعيش في المجتمع الذي ورثناه .. ما الذي عمله ؟ نحن تعلمناه ؟ هل آباءنا عملوه ؟ .. هل أجدادنا عملوه ؟ .. المجتمع الذي ولدنا فيه وخلقنا فيه عمله الاستعمار ، وعمله الاقطاع ، عمله الاستغلال لمصلحته .. الاستعمار والاقطاع والاستغلال والراسمالية المستغلة تحالفوا ضد هذا الشعب هم الذين عملوا المجتمع .. وهم الذين عملوا القوانين ، وهم الذين رسموا الحياة التي كنا نحياها ..

● بناء مجتمع جديد :

هل كنا سعداء بهذه الحياة ؟ لم يكن هذا الشعب سعيدا بهذه الحياة .. ولكن كان الشعب يريد حياة يصنعها بنفسه ويخططها بنفسه .. فكان لا بد لنا حتى نحقق هذا الأمل من أن نعيد بناء المجتمع من جديد .. لنعيد بناء المجتمع من جديد لا بد من إعادة البناء السياسي ولا بد من إعادة البناء الاجتماعي ولا بد من إعادة البناء الاقتصادي ..

الثورة لما قامت يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مثلت البناء السياسي الجديد للدولة الجديدة وأعلنت المبادئ التي تحدد البناء الاقتصادي الجديد والبناء الاجتماعي الجديد ..

ثورة ٢٣ يوليو كانت تعنى أن الاستغلال السياسي انتهى والاستعمار انتهى .. وأعوان الاستعمار انتهوا .. وأن الحكم تحرر من سيطرة الاقطاع وديكتاتورية رأس المال .. وأن الحكم سيعمل لإقامة عدالة اجتماعية .. وأن الحكم سيعمل لحل التناقض بين الطبقات .. الحكم سيقضى على الاقطاع .. سيقضى على الاستغلال .. سيقضى على الاحتكار .. سيقضى على ديكتاتورية رأس المال .. الحكم سينصف المظلومين من الظالمين وسيقيم عدالة اجتماعية ..

معنى البناء السياسي الجديد أن الثورة ستحرر الاجراء من سيطرة رأس المال واستغلاله .. من سيطرة الاقطاع واستغلاله .. الثورة ستعمل من أجل الشعب كله .. الشعب الذي يعمل .. الثورة ستحول الاجراء الى ملاك غير مستغلين وترفع عن الاجراء الظلم والاستغلال .. الثورة ستعمل على إعادة البناء الاجتماعي وستعمل على إعادة البناء الاقتصادي لصالح الشعب كله .. لصالح الأمة كلها لا لصالح طبقة من الطبقات وحدها ..

الثورة ستعمل على حل مشاكل الصراع الطبقي لصالح الطبقة المظلومة والعاملة لتحررها من الظلم ولتحررها من الاستغلال .. الثورة التي قامت يوم ٢٣ يوليو كانت تهدف الى تحقيق كل هذا بالوسائل السلمية وكانت تعمل لتحقيق هذا بدون سفك دماء ..

● ثورة بيضاء :

وهذه - ايها الاخوة المواطنين - مقخرة لثورتكم لانها استطاعت أن تحقق الأهداف وهي ثورة بيضاء بدون دماء وبدون حرب أهلية ..

منذ أول يوم للثورة تعرضت الثورة لهجوم عنيف من الاستعمار .. له من الاستعمار ؟

لان الاستعمار شعر أن البناء السياسي الجديد لن يأخذ أوامر منه .. الاستعمار كان يعطى أوامر للوزارات .. كان يبدى أوامر للحكام .. كان يبدى أوامر في هذه البلاد وكان الاستعمار يرى أن أوامره تنفذ ..

منذ قامت الثورة عرف الاستعمار انه لن يستطيع أن يعطى أوامر طبعاً .. معنى هذا أن هناك بناء سياسى جديد ولا بد لهذا البناء السياسى الجديد الذى تمثل فى الثورة من أن يقضى على الاستعمار وهذا ما حصل فعلاً ..

تعرضت الثورة أيضاً لهجوم من الاقطاع .. لماذا ؟ لأن الاقطاع من أول يوم شعر أن البناء السياسى الجديد .. لثورة أسقطته من الحكم قطباً شعراً بعد ذلك فى الحال أن سقوطه من الحكم معناه سقوط الاقطاع وتحرير ملايين الفلاحين ..

هجوم من الرأسمالية المستغلة التى كانت تحكم متحالفة من الاقطاع لأنها شعرت أنها فقدت الحكم وأن البناء السياسى الجديد الذى هو الثورة .. السلطة السياسية الجديدة التى هى الثورة ، تعنى أنها ديكتاتورية رأس المال .. تعنى إنهاء الظلم الاجتماعى .. تعنى إقامة عدالة اجتماعية .. تعنى أن يسترد الشعب حقوقه .. تعنى انتهاء السيطرة والاستغلال والتحكم ..

● القضاء على الاقطاع والاستغلال :

واجهت الثورة أيضاً هجوماً من الانتهازية التى كانت تعيش على فضلات الاستعمار والاقطاع ورأس المال المستغل لأن الانتهازية شعرت وعرفت أن دورها قد انتهى ولن تستطيع أن تعيش على فتات ما ينهبه الاقطاع ورأس المال ولن يمكن أن تعيش إلا بالعمل ، والعمل وحده .. والانتهازية لا تريد أن تعمل ولكنها تريد أن تحصل على المكاسب بأن تكون خادمة للاقطاع أو للاستغلال أو للاحتكار ..

كانت هذه الحملات التى واجهت الثورة من الداخل ومن الخارج ليست إلا دفاعاً عن أوضاع اجتماعية ورثناها وسيطر عليها الاستعمار وأعوانه .. سيطر فيها الاقطاع .. سيطرت فيها الرأسمالية المستغلة .. وقالوا لنا - أيها الأخوة - بعد الثورة بشهر ، أو بعد الثورة بشهرين .. فليعد الجيش إلى ثكناته .. اتركوا الحكم لأهل الحكم .. واركوا السياسة لأهل السياسة .. من الذى كان يحكم ؟ من هم أهل الحكم ؟ أهل الحكم كان الاستعمار وكان الاقطاع وكان ديكتاتورية رأس المال .. أهل الحكم كان الاستغلال .. أهل الحكم كانت الانتهازية .. وكانت هذه الشعارات أطلقوها ليخدعوا الشعب ويضحكوا عليه لأنهم كانوا يعرفون أنهم أصبحوا عجزاً ولن يستطيعوا بأي حال من الأحوال أن يحققوا أهدافهم وأن يضعوا السلاسل مرة أخرى فى رقاب هذا الشعب طامحاً فقدوا السلطة السياسية وطالما أصبح البناء السياسى فى هذه الجمهورية يعمل من أجل أبناء الجمهورية وحدهم .. لا من أجل فئة قليلة من الناس تستغلهم وتستثمرهم .

أصبح البناء السياسى فى هذه الجمهورية يعمل من أجل الشعب جميعاً لا من أجل فئة قليلة من الناس رفعوا هذه الشعارات ، فهل خدعتم هذه الشعارات ، لم يخدع الشعب بهذه الشعارات لأنه كشفها وأسقطها كما أسقط قبل هذا حكم الاستغلال .. الشعب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفقد وعيه وأن يتخلى عن آمانيه وعن آماله وأن يساق خلف الشعارات المضللة وخلف الشعارات الكاذبة ..

قالوا نريد عودة الديمقراطية بعد شهرين من الثورة وهل كانت هناك ديمقراطية لتعود هل يمكن أن نسمى حكومة الاقطاع أو حكومة الطبقة الاقطاعية أو الطبقة الرأسمالية المستغلة ديمقراطية هل يمكن أن نسمى ملكية خمسة فى المائة من الناس لكل موارد البلاد الديمقراطية ؟ هل يمكن أن نسمى سيادة طبقة قليلة على الشعب كله تنهب موارده ديمقراطية ؟

ان الاسم الوحيد لهذا هو ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال .. ديكتاتورية رأس المال ..

هذه الدكتاتورية التي استغلت كل الوسائل لتبقى الطبقة السبائقة .. استغلت اسم الديمقراطية وهل يمكن - ايها الاخوة - ان توجد ديموقراطية بدون عدالة اجتماعية ؟ .. هل يمكن ان توجد ديموقراطية مع الظلم الاجتماعي .. ان الديمقراطية اساسا هي اقامة عدالة اجتماعية وانصاف الطبقة المظلومة من الطبقة الظالمة ، الديمقراطية اساسا هي الا يكون الحكم احتكارا للاقطاع ولرأس المال المستغل بل ان يكون الحكم لصالح الامة كلها ، ان يكون الحكم منصفاً للمظلوم من الظالم .

الديمقراطية - ايها الاخوة - لا توجد بمجرد اصدار دستور او قيام البرلمان .. الديمقراطية لا يحددها الدستور ولا يحددها البرلمان .. بل توجد بالقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار ، والقضاء على سيطرة رأس المال .. فلا حرية - ايها الاخوة - بلا مساواة ، ولا ديموقراطية بدون مساواة .. ولا مساواة مع الاقطاع ، ولا مساواة مع الاستغلال ، ولا مساواة مع سيطرة رأس المال ..

● وعي الشعب هو درع الثورة :

الدستور يهب الحرية ، والدستور يعطي الديمقراطية ، ولكن الاقطاع يسلب الحرية والديموقراطية ، والاستغلال يسلب الحرية والديموقراطية .. ديكتاتورية رأس المال تسلب الحرية والديموقراطية .. فلا حرية حقيقية ، ولا ديموقراطية حقيقية الا بالقضاء على الاقطاع والاحتكار والاستغلال وسيطرة رأس المال .

ايها الاخوة ..

خاربونا بكل شعار من الشعارات ، وبكل وسيلة من الوسائل ، لانهم كانوا يدافعوا عن مصيرهم وعن مصالحهم .. استغلوا الطائفية كسلاح يخدعون به الشعب المظلوم ، حتى يستمروا في السيطرة .. الطائفية لم تكن الا وسيلة لخلق التعصب الديني .. والتعصب يؤمن الاقطاع وسيطرة الاقطاع .. ويؤمن الرأسمالية المستغلة وسيطرتها ، الطائفية تقتل الطبقة العامة المظلومة وتخدعها بسلاح التعصب الأعمى لكي تحارب وتناضل لا في سبيل رفع الظلم او في سبيل اقامة عدالة اجتماعية ، او في سبيل انهاء الاقطاع او الاستغلال او سيطرة رأس المال ، بل لتحارب بعضها البعض .. في سبيل ايه ؟ الطائفية تدفع الطبقة العاملة .. الطبقة الاجيرة ، لان تحارب بعضها البعض .. في سبيل تأمين سيادة الطبقة السبائقة .. في سبيل تأمين الرأسمالية المستغلة .. في سبيل تأمين الاقطاع .

الطائفية السياسية لا تخدم الا مصالح الرجعية والاقطاع والرأسمالية المستغلة .. واذا بصينا وحاولنا نعرف العلاقة بين زعماء الطائفية السياسية والدين نجد لا علاقة ، هل خدمهم بيروح جامع .. او بيروح كنيسة .. ؟

ماfish طائفية وماfish استخدام للدين الا في السياسة .. ليه ؟ .. لانهم بهذا يريدون ان يؤمنوا مصالح الطبقات الرجعية التي تستغل الطبقات العاملة التي تكافح من اجل خريتها ومن اجل رفع الظلم عنها ، ليستغلوا هذه الطبقات ليقسموها ، يستغلون هذه الطبقات ليدفعوا كل جزء منها ضد الآخر ..

تحالف الاستعمار - ايها الاخوة - وتحالف اعوان الاستعمار ، واستخدموا كل هذه الأسلحة ضد الثورة ، ولكن الثورة التي قامت على المبادئ السليمة ، المبادئ

اللى بتعبر عن آماني وآمال هذا الشعب ، بحيث وفشل الاستعمار وفشل اعوان الاستعمار .

● ليه الثورة نجحت ... ؟

كان الشعب .. ووهى الشعب ، هو الدرع الحقيقي لهذه الثورة ، كان الشعب الذى هب للدفاع عن الثورة وعن البناء السياسى .. بل امام العدوان المسلح ..

لما تعرضنا للعدوان المسلح سنة ١٩٥٦ ، هب الشعب كله يحمل السلاح .. بل هب الشعب العربى فى كل بلد عربى علشان يقف ضد العدوان ، لانه كان يشعشع ان الامة العربية كلها قد استيقظت وانطلقت فى طريقها .. وما هذا العدوان الثلاثى الا محاولة اخيرة للاستعمار والرجعية لتقضى على بعث الامة العربية الجديدة لتقضى على وليبتها ..

هب كل واحد .. كل عربى فى بلد عربى .. علشان يقف ضد العدوان ، ولكن هل استطاع الاستعمار ان ينتصر ؟ هل استطاع العدوان ان ينتصر ؟ ..

ابدا .. استطاع هذا الشعب الباسل .. هذا الشعب الوديع .. هذا الشعب المكافح ان ينتصر .. وانتهى الاحتلال .. وانتهى الاستعمار .

انتهى اعوان الاستعمار .. وتم لنا - ايها الاخوة المواطنين - بناء الجيش الوطنى القوي الذى نتمناه .. وعرفت اسرائيل . قاعدة الاستعمار فى الامة العربية ان الشعب العربى لن يتخلى عن حقوقه .. وان حقوق شعب فلسطين لا بد ان تعود ..

كان السبب الاساسى ، والعامل الاساسى فى كل هذا هو البناء السياسى الذى قام فى اول الثورة يوم ٢٣ يوليو .. البناء السياسى الذى قضى على الحكم المستبد ، والذى قضى على الملكية والذى اقام الجمهورية .. البناء الجديد الذى يتمثل فى ثورتكم كان معناه كل هذا ..

قضاء على الاستعمار .. وحصول على الاستقلال وتثبيت للاستقلال .. هزيمة للعدوان .. قضاء على الاقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة راس المال ..

● حماية البناء السياسى للدولة :

البناء السياسى الذى قام يوم ٢٣ يوليو والذى ما زال يحكم هذه البلد هو الذى استطاع ان يحقق اهداف هذا الشعب .. مرحلة .. مرحلة ..

لماذا لان الشعب باستمرار كان له اهداف وكان يريد ان يكون البناء السياسى ملكه ، حتى يحقق هذه الاهداف ، ولكن هناك الطبقة المستغلة ، وكانت تحكم . وكانت تحقق اهدافها وتتنكر لاهداف الشعب ..

البناء السياسى قام يوم ٢٣ يوليو هو الذى سيحقق البناء الاجتماعى ، هو الذى يحقق البناء الاقتصادى ، وقد بدأ هذا العمل فعلا - ايها الاخوة - نجاح البناء السياسى كخطوة اولى ممكننا من ان نقضى على الاقطاع ، وممكننا من ان نعمل على اقامة المجتمع الجديد .. نبني المجتمع الجديد على اساس من العدالة ، وحتى نقيم البناء الاجتماعى والاقتصادى كان لا بد لنا من ان نجرد دكتاتورية راس المال من اسلحتها الرئيسية .

فلو حافظت دكتاتورية راس المال على هذه الاسلحة وقعدوا يطبطبوا علينا على اساس اننا بنقول .. شعارات اشتراكية بس شعارات منطيقهاش .. ويقولون

انهم مسرورون أن شعارات الاشتراكية هذه لا تهمهم ويقولون لا تفضى الملكية الخاصة لأن هذا يتناقض مع العدالة أو مع الديمقراطية .

معنى هذا أننا نترك رأس المال لينتهر الفرصة المناسبة ويفضل يتمسك لفاية ما يجد الفرصة ويتنقض ليستولى على البناء السياسى ما هى أسلحته ؟ ما هى أسلحة رأس المال المستغل ؟ ما هى أسلحة ديكتاتورية رأس المال ؟ ما هى أسلحة الاقطاع ؟ .. سلاح الاقطاع الأرض وسلاح رأس المال المستغل هو أدوات الانتاج التى يستغل بها هذا الشعب ..

● تجريد الاقطاع والاستغلال من أسلحتيهما :

كان لابد لنا من أن نجرد الطبقة التى تحكمت فى الماضى من أسلحتها بطريقتنا .. بطريقة سلمية .. بطريقة ما فيها ش دماء .. بطريقة تتمشى مع طبيعتنا .. بطريقة تتمشى مع تقاليدنا العربية .. لم نقل أننا سننتقم .. لم نقلها أن الطبقة العاملة ستهزم وستهدم الطبقة الأخرى وتقضى عليها وتصادر كل أموالها .. اشتراكيتنا ليست كذلك اشتراكيتنا اشتراكية قائمة على الأخاء والوحدة الوطنية ..

قلنا نحدد الملكية وقررنا تعويضاً .. قلنا بنأىم وقررنا تعويضاً .. قررنا أرباحاً .. قلنا سنحول الأجراء والطبقة المظلومة الى طبقة تتمتع بحقوقها فى الحياة .. لم نقل إن احنا سنخرم الطبقة الظالمة ونحولها الى طبقة من المعدمين .. لم نقل هذا الكلام .. بل قلنا أننا محتاجون لتبنى بلدنا فى إطار من الوحدة الوطنية .. وفى إطار من المحبة ..

ولكن ليس معنى هذا أن نترك للاقطاع سلاحاً ونطلق لرأس المال المستغل سلاحاً ليستخدمه ضدنا حينما يجد الفرصة .. وليعود مرة أخرى ويستولى على البناء السياسى ليسيطر ويحكم ويديز الدولة لمصلحته .. ويعيد الشعب مرة أخرى الى طبقة من المستغلين .. ليزيد أرباحه .. ويزيد تحكمه وسيطرته ..

من أجل حماية البناء السياسى للدولة .. البناء السياسى الذى يؤمن تحقيق أهداف الثورة .. البناء السياسى الذى يساعد على إقامة عدالة اجتماعية من أجل البناء الاجتماعى الجديد والبناء الاقتصادى الجديد .. ثم القضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال المستغل اعلان تحديد الملكية الزراعية ووزعت الأرض على الفلاحين .. أممت الشركات والمؤسسات والبنوك وشركات التأمين ..

أيها الاخوة .. أيها المواطنون - هو فاضل حاجة ؟ .. احنا اممنا كل حاجة لغاية دلوقت ..

● هدفنا ازالة التناقض الطبقي :

أيها الاخوة ..

اننا سرنا فى هذا الطريق .. طريق البناء الاجتماعى البناء الاقتصادى موش من التهمارة بس .. من أول يوم من أيام الثورة كان تأمين قناة السويس رد الأموال التى هى من حق الشعب الى الشعب ..

فى سنة ١٩٥٦ أممنا أموال الانجليز ، وأممنا مؤسسات الانجليز ومؤسسات الفرنسيين بعد ذلك فى سنة ١٩٦٠ أممنا المؤسسات البلجيكية ، وأممنا مؤسسات بنك مصر ، وأممنا البنك الأهلى ، وأممنا صناعات كثيرة ومنشآت كبيرة ملكية خالصة للأمة ، لأن التأمين معناه إن المؤسسة أو المنشأة ملك للأمة ..

الأيام الماضية أمننا وحولنا الى القطاع العام ٤٠٠ مؤسسة ، من ثلاثة ايام أصبحوا داخل القطاع العام ، وهذا يعنى تحويل الملكية الرأسمالية المستغلة الى ملكية عامة للشعب ، ملكية مشتركة للشعب .

● ما هدفنا من هذا ؟

هدفنا ان نزيل التناقض الطبقي ، هدفنا الا تبقى الملكية في يد فئة قليلة من الناس ، ويحرم كل أبناء الشعب ، هدفنا اننا نجعل الملكية في هذا الحال ملك للأمة ، لم يكن هدفنا ان نعاقب فرد او نعاقب مجموعة من الناس ، لأن اذا كنا عازين نعاقبهم كنا صادرنا ولم نعطيهم سندات بأسهم بفائدة ٤٪ ، اننا ننحل التناقض الموجود بين الطبقة التي ملكت كل شيء وورثت كل شيء ، وبين اقلية الشعب الذي حرم من كل شيء ، وكنا نريد ان نحقق هذا كله بوسائل سلمية بدون ما ندبح أحد ، بدون ما نسيح دم أحد ، بدون ما نحقد على أحد ، لم نقل لهم أبدا انه كان فيه ناس موش لاقية تاكل نتيجة استغلالكم ، وعلشان كده جناعيتكم وخنثردكم ونخليكم ماتلاقوش تاكلوا ونحولكو الى معدمين ، لا حقد في انفسنا ، لا حقد في قلبنا ، لا حقد في الطبقة العاملة زى ما قلت بتبدي من رئيس الجمهورية اللى بيعيش على ماهيته الى العامل اللى بيعيش على ماهيته .

هذه هي الطبقة العاملة ، الطبقة التي تعمل بأجر . . . الطبقة العاملة الذين كانوا يشوهون قيمتها وحاولوا انهم يجعلوها شيء مختقر ، والعمل شرف لكل واحد كان يعمل ، لازم نقضى على المتناقضات التي ورثناها عن الارستقراطية ومن أشباه الارستقراطية في الماضي . كان الواحد يستنكف انه يقول انه من الطبقة العاملة او انه عامل ، وكانوا بيعتبروا ان الطبقة العاملة دى شيء منبوذ ، اللى لو ما قبضتش آخر الشهر ما يقدرش ياكل ما يرضاش يقول أبدا انه من الطبقة العاملة ، لازم يقولوا له يا سعادة البية لازم يفخموه وهو في آخر الشهر لو ما قبضش العشرة جنيه لا هايدفع ايجار البيت ولا هايدفع البقال ولا هايلقى ياكل . . .

هذه هي الطبقة العاملة زى ما نفهمها . . . كل واحد بياخد مرتب وياخد ماهية طبقة عاملة ، حتى انهم قسمونا في المصانع . . . قالوا فيه نقابة للعمال وفيه نقابة للموظفين ، طيب ايه الفرق بين العمال والموظفين ؟ . . .

والعامل يعمل وياخذ اجرا والموظف يعمل وياخذ اجرة والاثنين لو لم ياخذوا اجر آخر الشهر لن يلاقوا لياكلوا . . . يعنى الاثنين متساوين في كل شيء اذن عملية التفرقة المصطنعة التي بثها الاستعمار بيننا لابد لنا ان نقضى عليها . كل من ياخذ اجرا فهو عامل كل من ياخذ اجرا على عمله فهو عامل من اول رئيس الجمهورية الى العامل الذي يعمل بالفأس . . . هذا تفسيرا . وهذا مفهومنا للطبقة العاملة . . . الطبقة التي انا أقول عليها . . .

الطبقة الرأسمالية المستغلة ما هي ليس معنى هذا أى واحد يملك فهو مستغل . . .

● الملكية وظيفة اجتماعية :

اقصد بالطبقة الرأسمالية المستغلة الذين يستخدمون اموالهم ليستغلوا هذا الشعب ويمتصوا دمه ولكن ليس معنى هذا ان أى واحد مالك يكون ضده . . . يعنى فيه ملاك ولكنهم لا يستغلون . . . فيه ملاك ثروتهم نتيجة عملهم ولا يستخدمون هذه الثروة للاستغلال . . .

فإننا لسنا ضد الملكية بصورة مطلقة ولكننا ضد الاستغلال .. لو كنا ضد الملكية بصورة مطلقة كنا صادونا ولم نعط سندات والسندات هذه تساوى فلوس تساوى أموال كنا لا نعطي فوائد كنا صادونا كل شيء وكنا نمنع الملكية ولكننا نقول ان الملكية وظيفة اجتماعية اذا اتجهت الى الاستغلال فقد خرجت عن وظيفتها ... وطبعاً المجتمع الذي ورثناه من الاستعمار ومن الاقطاع ومن أعوان الاستعمار ومن الرجعية كانت فيه الملكية الى حد كبير وسيلة من وسائل الاستغلال ..

● خطوات ايجابية لإقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني :

اذن لابد أن نعيد تكوين البناء الاجتماعي كما نريد .. لابد أن نقيم المجتمع الديمقراطي التعاوني كما نريد .. وهذا يستدعي أن تؤمن المنشآت التي استخضمت في الاستغلال .

كانت هذه الطريقة هي السبيل الوحيد لنقضي على التناقض الاجتماعي ..
كان من الضروري أيضاً أن نتخذ خطوات أخرى .

اشتراك العامل في إدارة المؤسسة أو إدارة المصنع له معنى كبير جداً ..
يمكن يكبر من نسبة الربح ، لأنه كان صاحب رأس المال يرأس ماله يقيم مصنع ولكن هل كان يستطيع أن يدير هذا المصنع بدون العمال .. موش ممكن طبعاً .

اذن صاحب رأس المال يتعاون مع العامل على إدارة هذا المصنع .. اذن لا يمكن لمصنع أن يعمل بلاعمال .. اذن انفراد صاحب رأس المال في الإدارة يعتبر ظلم اجتماعي لأن رأس المال وظيفة اجتماعية والعمل الذي يقوم به العامل وظيفة اجتماعية ، اذن رأس المال والعامل لابد أن يشتركوا في الإدارة .. كان لا يمكن أن تساوى العامل بالآلة .. ان الاشتراكية التي نتجه اليها هي اشتراكية انسانية تؤمن بالفرد وحق الفرد في الحياة .. هذا معنى الإدارة .

بعد ذلك اشترك العامل في الربح .. صدرت القوانين التي اشركت العامل في الإدارة .

وصدرت القوانين التي تعطي العمال ٢٥٪ من الأرباح ما معنى هذا .. ؟
معناه قضاء على ظلم اجتماعي ، وإقامة عدالة اجتماعية ..

واحد رأسمالي يقيم مصنع ، ويقيم الآلات ، ويستخدم العمال .. يعطيهم الأجر ، هم يساهموا بعملهم .. هو يساهم بأمواله .. هو يياخذ أكثر من ٦٥٪ من الأرباح ويترك للعمال حوالي ٣٠ أو ٣٢٪ من الأرباح .. هل هذه عدالة ؟ طبعاً هذا ظلم اجتماعي ..

صاحب العمل يساهم برأسماله بإقامة المصنع .. العامل يساهم بعمله في إقامة المصنع ، صاحب العمل يياخذ فائدة على الفلوس التي وضعها والعامل يياخذ اجر على عمله ، واللى بيزيد عن كده بيتقسم بين الاثنين . بين صاحب العمل والعمال .. ولابد للعامل أن يأخذ ربع الأرباح .

الأوضاع التي كنا فيها كانت كالاتي :

الدخل القومي في الصناعة ٢٣٪ منه اجور للعمال و ٦٨٪ أرباح لأصحاب العمل .
طبعاً ان دل هذا على شيء فأنما يدل على تناقض اجتماعي .

● خطة مضاعفة الدخل القومي :

بعد ذلك قررنا مضاعفة الانتاج وقررنا زيادة الخطة ..

الدخل القومي في سنة ١٩٦٤ م يزيد حوالي ٣٠٠ أو ٢٧٠ مليون جنيهه ، حوالي هذا المبلغ بالتقريب ، ولكن بالنسبة المئوية كل الذي سيدخل لصاحب العمل بدل ما هو ٦٨٪ كان يزيد الى ٧٢٪ ، والذي سيدخل للعمال بدل ما هو ٣٢٪ كان سينزل الى ٢٨٪ ، نظرا لاستخدام الصناعة الآلية والأوتوماتيكية والآلات الجديدة التي تأخذ عددا قليلا من العمال .. طبعا هذا شيء يمثل ظلم اجتماعي ويمثل أكبر أنواع الاستغلال .. لذا كانت الملكية ملكية الشعب هذه الأموال ستستخدم لصالح الشعب .. طبعا هذه الخطوات ليست الخطوات الأخيرة لبناء بلدنا اجتماعيا وبناء بلدنا اقتصاديا .. ولكن سنقوم بخطوات أخرى خلال هذا العام ..

اول خطوة من الخطوات هي تحديد ساعات العمل بسبع ساعات بدل ثماني ساعات ، يطبق هذا النظام بالتدريج ، واننا نهدف الى أن يكون الدخل القومي مقسم بطريقة عادلة ، اليوم عمال في الصناعة والكهرباء يباخذوا ٣٢٪ ..

اننا نتجه الى رفع هذا الى ٥٠٪ و ٦٠٪ و ٧٠٪ ، الخطوات التي اتخذت بخصوص اعطاء العمال ٢٥٪ من الارباح بتزيد النسبة المئوية ، ولكن خفض ساعات العمل من ٨ ساعات الى ٧ ساعات بنفس الأجر اليومي ماذا تعني ؟ اننا سنزيد عدد العمال ونزود القاعدة العمالية .. طبعا عندما تقل ساعات العمل سيزيد عدد العمال في الصناعة .. في نفس الوقت لازم نزيد الانتاج ، ولان كل مصنع يعمل ثلاث ورديات .. العمال مسئولون عن زيادة الانتاج .. الحكومة مسئولة عن تصريف هذا الانتاج وعن بيع هذا الانتاج ..

هذه الوسائل التي بواسطتها سنستطيع ان نبني مجتمعنا الاشتراكي الديموقراطي التعاوني المتحرر من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي هذه العدالة الاجتماعية التي اعلنتها الثورة .. هذه الاشتراكية الديموقراطية التعاونية .. اننا في ثورة ٢٣ يوليو ، لا نصلح ، اننا نغير .. بنغير تغيير كامل اذا قلنا سنصلح في المجتمع .. والله لن نستطيع نصلح في المجتمع .. لازم نغير المجتمع تغييرا كاملا من اساسه ..

ولاننا نبني مجتمع جديد من اساسه يتمشى مع اماتينا ، ويتمشى مع ما كافحتنا من اجله ، لازم نبني دولة جديدة ، ولاننا نقيم ديموقراطية جديدة ، لازم نبني دولة جديدة بنظام سياسي جديد وبمنظام اقتصادي جديد وبمنظام اجتماعي جديد ، لازم نبرهن على أن اشتراكييتنا هي تحرير الانسان من العبودية بكل اشكالها ، الاشتراكية التي نعمل في سبيلها معناها ديموقراطية اجتماعية .. معناها ديموقراطية سياسية ..

لازم نبني دولة جديدة من كل نواحيها على اساس من العدالة ، على اساس من التوزيع العادل ، على اساس من الفرص المتكافئة ، معنى الاشتراكية ليس فقط الاقتصاد ، معنى الاشتراكية الديموقراطية التعاونية أن نخطط حياتنا ، نبني حياتنا كلها كما نريد .. في الاقتصاد ، في العمل ، في الأجور ، في ساعات العمل ، في العلاقة بين افراد المجتمع ، في الصحة ، في التعليم ، في التأمين الاجتماعي ، في الثقافة ..

هذه الاشتراكية الديموقراطية التعاونية التي نبنيها تحدد كما نريد مكان الفرد .. طبعا لا بد أن نفهم ان الاشتراكية طريق لا نهاية له لان الاشتراكية التي ننادي بها هي تطوير مستمر للمجتمع .. تطوير مستمر وفقا لحاجات المجتمع اننا قلنا نريد أن نخلق مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية .. فيه ناس قالوا لي ما هو

المقصود بالاشتراكية .. طيب حنوصل لغاية فين حدودا لنا خط .. ما تقدرش واحد ماشى فى سكة مالهاش آخر ..

هذه هي المبادئ التي أعلنها يوم ٢٣ يوليو ، آخرها متى ؟ .. آخرها تسبى .. نقول نريد مجتمعا تفرغ عليه الرفاهية .. بالنسبة للعامل تعتبر الـ ٢٥ ٪ حاجة كبيرة ، بعد سنتين ثلاثة يقول لا .. انه عايز فيلا .. بعد ١٥ سنة يقول انا عايز عربية وثلاجة وعايز كذا وكذا ، عملية نسبية ، وكلنا لازم نعمل من أجل هذا .. المجتمع الذي تفرغ عليه الرفاهية .. انا نبني هذا المجتمع لازم نبنيه بعرقنا ، ونبنيه بعملنا وبجهدنا ، ونبنيه بالمحبة ونبنيه بالأخاء .. الاشتراكية التي ننادي بها طريق للحياة .. اساسي هذا الطريق : العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية ..

● كيف نبني مجتمعنا الجديد ؟

الطريق الذي نبنيه طريق يتمشى معنا .. نقول حنبنى اشتراكية .. وبنأخذ خطوات مستمرة .. نقول سنقيم مجتمع تعاوني نظيف ، كيف نطبق المجتمع التعاوني النظيف الذي نريده ؟ ازاي نخلقه ؟ هل فعلا نقدر نكون قانعين أو مرتاحين ؟ اذا كان المجتمع التعاوني الذي نبنيه .. مجتمع قائم على الربا وعلى الاستغلال دا شيء وورثناه .. انا ورثنا الربا .. اتخلقنا لقينا فيه ربا .. فى بلدنا .. طبعا كلنا نكره الربا ، ونكره الفائدة .. ولكن التعامل الاقتصادي ليس بهذا الشكل ، نعمل تجربة جديدة فى مجتمعنا ، نجرب نلقى الربا والفائدة فى ناحية من النواحي .. وسنجرب هذا فى بنك التسليف الزراعى التعاوني .. لن نسلف الفلاحين بأى فائدة بأى حال من الأحوال .. وندخل فى تجربة جديدة حتى تكون التعاونية بتاعتنا بتنبع من اخلاقنا فعلا ومن ضميرنا .. انا لن نبني مجتمعنا ، لن نأخذ كتب وننقش منها لبنى ، يفكر لبنى مجتمعنا كما نريد ..

كل واحد فى بلده له ظروف ، كل واحد بيتعلم ، بيتعلم من ولاد بلده ، من اهل بلده ، من المجتمع الذي عاش فيه ، من المجتمع الذي يعمل من أجله ، عندما نقول مجتمع اشتراكي ديموقراطى تعاونى عايزين فعلا مجتمع اشتراكي ديموقراطى تعاونى ، عايزين مجتمع متحرر من الاستغلال ، قلنا نقضى على المرابى ، ونريد أن نقضى على المرابى الذي كان موجودا فى القرية ليمص دم الفلاح ..

نعطى مثل : لو نتكتل كشعب وكدولة ونقول انا بنعمل لأول مرة فى هذا التاريخ الحديث تعاونيات بدون فوايد .. بدون ربا نعمل تجربة جديدة .. نقيم التسليف الزراعى التعاونى على أساس جديد خالص ، وندخل فى هذه التجربة ، وان شاء الله هذه التجربة سنطبقها فى هذا العام ..

طبعا الذي نطلبه بعد ذلك من الفلاحين انهم لا يماطلوا فى الدفع ، طبعا كل ما واحد بياخذ حقه ويباخذ نصيبه اكثر .. كل واحد يعتبر خادما .. يعنى عليه واجب بالنسبة لنفسه ، وعليه حق بالنسبة للمجتمع ، كل ما العمال أخذوا حقوقهم واكثر عليهم واجبات ، يعنى كل واحد له حقوق وعليه واجبات .. سواق الأتوبيس الذي يكون قاضى ويمشى على المحطة ويسيب الناس ولا يأخذهم يكون قد تخلى عن مسؤوليته فى المجتمع .. كلنا نعرف هذا اذا كان العامل يريد أن يبقى فعلا هو أساس هذا المجتمع لازم يحس أن المجتمع هذا مجتمعه .. ليس هناك ما يدعو لأن يحقد على المجتمع ، المجتمع مجتمع أولاده ، مجتمع أخوته ..

مجتمع مراته ، مجتمع أمه وأبوه وأهله .. الواحد لازم يقوم بواجبه تجاه هذا الشعب .

من أجل ذلك نقول نجرب في بيتك التسليف الزراعي ونطلب من الفلاحين انهم يسددوا ديونهم ولا يماطلوا لتنجح التجربة ونفتخر بأن التجربة تجربة ناجحة .. بهذا نكون بنطبق فعلا الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .. الاشتراكية التي تزيل الفوارق بين الطبقات ولكن هل الاشتراكية التي تزيل الفوارق بين الطبقات ؟ هل ممكن نشيل الفوارق بين الأفراد مستحيل اننا نقضي على الفوارق بين الطبقات ، سنزيل الفوارق بين الطبقات ، سنعمل على ازالة الفوارق بين الطبقات ، ليس هناك طبقة سنستغل طبقة وتمص دمها وتأخذ نتيجة عرقها ونتيجة عملها .. ولكن طبعا بالنسبة للأفراد هناك العمل وهناك الكفاءة ، طبعا عندما نقول سنزيل الفوارق بين الطبقات معناها اننا نغير البناء السياسي ونغير البناء الاقتصادي ونغير البناء الاجتماعي .

● الاشتراكية تزيل الفوارق بين الطبقات :

ولكن ليس معنى هذا اننا نزيل الفوارق بين الأفراد ، ليس معنى هذا اننا مثلا نساوي في الأجور كل واحد بياخذ أجره وفقا لعمله ووفقا لكفاءته ووفقا لتجربته طبعا ، ولكن هذا لا يعنى التعالي في الأجور ، لهذا اننا وضعنا قانون الضرائب التضاعدية حتى نحد من الدخل العالية .

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التي نتكلم عليها ونقول انها تهدف الى ازالة الفوارق بين الطبقات تهدف ايضا الى رفع مستوى المعيشة ، تهدف كما قلنا الى ان يتساوى الشعب كله ، يتساوى وما تكونشى الاقلية نهاية للأغلبية .
الدولة تكون ملك للجميع ولكل فرد من ابنائها واجبه طبعا .

رفع مستوى المعيشة واجب واقع علينا لاننا اذا لم نعمل على اصلاح أراضى جديدة .. اذا لم نبني المصانع ونقلنا الخطة المقررة في عشر سنوات في ثمانى سنوات لن نقدر أبدا باى حال نرفع من مستوى المعيشة كما نريد .. على مقدار ما يعمل كل فرد من أبناء هذه الأمة على قدر ما سنستطيع أن نرفع مستوى المعيشة .

هذه ايها الاخوة هي الاشتراكية الديمقراطية التعاونية كما نفهمها ، الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التي تمثل القضاء على الظلم الاجتماعي واقامة عدالة اجتماعية .

● الاسلام دين الاشتراكية :

الاسلام في اول ايامه كان اول دولة اشتراكية ، الدولة التي اقامها الاسلام والتي اقامها محمد عليه الصلاة والسلام كانت اول دولة اشتراكية .. محمد النبي اول من طبق سياسة التأمين في هذه الأيام .

فيه حديث عن النبي عليه الصلاة والسلام قال فيه : ان الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلا والنساء .

فيه ناس قالوا ايضا الملح .. معنى هذا في هذه الأيام كانت القومات الأساسية للمجتمع هي المراعى والمساء ، انهم رعاة يرعوا ويموزوا المساء والكلا .. هذه الأشياء كانت حاجة هامة .. في المجتمع .

النبي قال : ان الناس يجب أن يكونوا شركاء في هذا ما يجيش واحد يستولى على الراعى ويقول : هذه ملكى .

التاميم يختلف عن هذا في أى شيء ؟

حين تقارن انفسنا بهذا الوقت .. الأول كان المجتمع يعيش على المراعى .. يعيش على الماء .. ويعيش على الكلا .. والنار كانت مهمة له .. اليوم المصانع فيه تتمثل الاراضى الزراعية وتمثل المقومات الأساسية في المجتمع .

الدولة الإسلامية حينما قامت كانت هى أول دولة اشتراكية والاسلام سار بعد النبي عليه الصلاة والسلام ، في طريق الاشتراكية .. أيام ابو بكر وأيام عمر سار في طريق الاشتراكية .. وفي أيام النبي وفي هذه الأيام أنصفوا اهل الفقر من اهل الغنى ، في أيام عمر أمموا الأرض ووزعوا الأرض على الفلاحين .

جميع الديانات تنص على العدالة الاجتماعية .. جميع الديانات تنص على الزكاة .. الاسلام ينص على الزكاة .. الزكاة التى تمثل ربع العشر من المال الموجود في آخر كل سنة يدفع في ٤ سنة ٢٥٪ كل سنة من المال المتبقى عنده في آخر كل سنة يدفع في ٤ سنة او ٥ سنة كل هذه الاموال .. اذن كان الدين اشتراكى ، لم تكن الزكاة الا اساس من اساس الاشتراكية ، ولهذا فعلا في هذه الأيام لم يكن فيه فقراء ، ولم يكن فيه عجز ، كان فيه تكافل اجتماعى كامل .

طبعاً بعد ذلك يمكن بعض الناس .. بعض المشايخ يقوم يروحوا كل واحد يخطب ديك رومى او خروف عند الاقطاعيين ويطلع يذى فتوى .. ان الملكية لا يمكن ان تقرب لها ، او ان نمسها .

طبعاً هو يفكر .. الذى قال هذا الكلام لا يفكر في حاجة الا الجوز الفسراخ « الى يروح يخطبهم في العشوة او في الديك الرومى الى يروح يأخذه ويطلع بملاً بطشه » .. ده مالوش دعوة .. معنى ذلك ان الذى قال هذا الكلام يكون كالاجير للرجعية .. اجير للاقطاع .. اجير للرأسمالية .. كانوا يحاولون طبعاً في هذا الوقت انهم يضحكوا علينا بها .. الدين عمل من اول الاسلام .. النبي كان يعمل وكل واحد كان يعمل .. لم يكن أبدا تجارة .

والدين في كل الأديان .. في المسيحية ، وفي اليهودية نص على الزكاة التى هى تطبيق الاساس الاشتراكى السليم الصحيح .

● العدالة في توزيع الوظائف :

نحن نهدف - ايها الاخوة - الى ان يكون كل فرد ولكل فرد مكان في هذا المجتمع .. ولكن يجب على كل فرد ان يعرف حقوقه وواجباته .

كل موظف في هذا البلد يقوم بخدمة اجتماعية .. كل موظف يعمل من اجل المصلحة العامة .

العمل في القطاع العام خدمة اجتماعية علينا ان نحقق اهدافه .

العمل في القطاع العام اهدافه الانتاج .. وعلينا ان نحدد المسئولية ونعطى الثقة ، وعلينا ان نحاسب على اساس العمل .. حرية في العمل .. وعلينا ان نمنع احتكار الناس للأعمال .. وانا أصدرت قراراً ابارح بحيث ان كل واحد يعمل عمل واحد .. حتى لا يذهب بعض الناس ليكوشوا على كل الأعمال .. ويحرموا

بقية الناس من الفرص المتكافئة . . . هاتين فرص متكافئة ومنذنا وأعمال كثير من الناس القادرين على العمل . . .

وبعد ذلك فيه ناس يقولوا أننا مشفقون عليكم من أن القطاع العام لما يكبح متحصل فيه أغلاط . . . ليس هناك شيء ليس فيه أخطاء . . . أي حاجة يحصل فيها غلط لكن كان يحصل إيه ؟ . . . يحصل غلط في القطاع العام . . . طبعا كل الراسماليين والرجعيين الذين نعرفهم كلهم يقعدوا يمسكوا الغلطة ويفضلوا يخكروا فيها صبح وظهر وليل ونهار . . . ولكن هل عندهم خطأ . . . ليس هناك مكان ليس فيه أخطاء ، طبعا هما يتحصل عندهم أغلاط أكثر ولكن لا يحاولوا أبدا يستغلوا . . . يحاولوا أن يكبروا في هذه الأخطاء ليسيتروا إلى فكرة الاشتراكية ليؤثروا على تفكيرنا . . .

● التأميم يقضي على الرشوة :

الرشوة . . . الذي يرثى بروج السجن ، أي واحدة ينتضبط في رشوة بروج السجن ويحاكم في محكمة عسكرية . . .

واننا وجدنا ان فيه رشاي من شركات المقاولات ، يعنى شركات التوريدات التوكيلات هما أكبر ناس . . . يعنى يفسدوا بلد بحالها ، لأن الرشوة لما تحصل إلى ٥ آلاف جنيه و ١٠ آلاف جنيه أو ٢٠ ألف جنيه فيه أجراء ، اننا نزلنا مباني في الدولة السنة الماضية بمائة وستين مليون جنيه . . . يعنى المقاولين الذين سيدخلون في هذه العمليات سيكسبوا ٢٠ أو ٣٠ مليون جنيه ، طبعا كل واحد يستقل ليأخذ العملية ولهذا كانوا يبخدو أنه يكسب مثلا ربع مليون أو نصف مليون ، وفيه ناس كانت بتكسب في السنوات نظرا لكثرة المشروعات ملايين . . .

لاجل أن يكسب ليس عنده مانع يدفعه رشوة ٢٠ ألف جنيه أو ٣٠ ألف جنيه ؟ الحل الوحيد لهذا إيه ؟ عاملين الرقابة الادارية ، وتحريات ، ولكن أصبح الحل الوحيد ان تؤمم المقاولات ويبقى القطاع العام لا يعمل الا مع القطاع العام . . . ليس هناك داعى للأساليب المفسدة التي كانت بتتبع في الاول . . .

● الإهمال جريمة :

وفي القطاع العام بودي أقول ان أي إهمال يعتبر جريمة ، حتى اليوم القانون بكل أسف ينص على أن الإهمال ليس جريمة ، اننا الآن نحكم بقوانين عبد الفتاح يحيى وتوفيق نسيم حتى اليوم . . .

يعنى لازم نغير هذه القوانين . لازم الإهمال في حق الشعب يبقى جريمة ، لا نقول أن المال الميرى مال سايب - كمان كان يقال زمان - لأن هذا ملك كل فرد منا .

القطاع العام ملك كل واحد منكم . . . الذي يهمل في هذا العمل لازم يؤاخذ الذي يتولى المسؤولية في القطاع العام ، يعين قرايبه أو يعين باستثناءات لازم تؤاخذ . . . ونعتبره عمل خيانة ، وفيه عمال موجودين في مجالس الادارة ، وفيه عمال موجودين في المصانع . . . ووصلت لى جوابات من عمال من واحد عمل بمسابقة وحددها . . . قلنا مافيش حد يدخل الا بمسابقة ومافيش قرايب تدخل . . . راح عمل المسابقة وحددها ، للدرجة فاضل يقول اتولدت يوم كذا وتولد يوم كذا في شارع كذا في شقة نمرة كذا ليأخذ واحد وهراته يعينهم في هذا المصنع . . .

طبعاً هذا الكلام متناقضه باستمرار ، لاتنا لا نقول ان الناس كلها ملائكة ولكن ليست مسئوليتى بس ان اقاومه ، كل واحد فيكم لازم يقاومه .. أى حاجة بهذا الشكل .. كل جواب يجيلى باشوفه ، أى حد فى أى مكان يعين قرايه تبعثوا لى جواب .. أى واحد يعمل استثناءات ابعثوا لى جواب فى الحال .

طبعاً لما نقول هذا الكلام لبيخدم خدمة اجتماعية موش عايزين جوابات كيدية وموش عايزين جوابات بدون امضاء ، يعنى ماحدث يخاف أبداً .. البلد بلدكم والمصانع مصانعكم والأرض أرضكم ، كل واحد حريص على حاجته ، كل واحد حريص على ملكيته ، وكل واحد سنجاسبه على عمله .

الذى سيتلاعب بهذه المسئولية سنجاسبه ، حانقر القوانين وحانعمل للأهمال عقوبة السجن ، حانعمل لى يهمل فى المصلحة العامة عقوبة موش جنائية .. عقوبة ضد الدولة كلها ، عقوبة موش على أساس أنها خيانة ، ولكن عقوبة على أنها تعريض لامن الدولة كله للخطر .

● مغالبة المهمل .. ومكافأة المجد :

والذى يبنى مصنع يتأكد من بناية المصنع ... والذى يأخذ مسئولية يتأكد من هذه المسئولية ..

المصنع الذى اتبنى فى شين الكوم .. مصنع للفول والنسيج حصل فيه ايه ؟ .. بعد ما اتبنى المصنع وقع سقف المصنع .. وقع والعمال لم يكونوا فى الوردية .. طبعاً من المسئول عن هذا ؟ مدير المصنع .. مدير المصنع اليوم فى السجن .. لانه مسئول .. انه يبنى هذا المصنع الذى من اموال الدولة .. ومسئول انه يرى العطاءات ويشرف عليها ويشرف على كل صغيرة وكبيرة .

وكل واحد سيخطيء ضد الشعب .. وضد حق الشعب .. مافيش غير ان نجاسبه حساب عسير .. تكافء المجتهد ونجاسب المخل بواجباته وتجازيه والعمل خدمة اجتماعية ، والعمل من أجل هذا الشعب .

وفى نفس الوقت نعطي كل واحد مسئولية كاملة وندى كل واحد حرية كاملة ولكن نطلب منه العمل الشريف والعمل الأمين .

هذا سيلنا فى بناء مجتمعنا وسرنا فى هذا السبيل من اول يوم .. من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لغاية النهارده .

بعد تسع سنين يمكن أنا لسه غير مقتنع .. غير مكتفى بالذى اراه حتى الآن بأقول ان المسئولية لسه عايزه عمل .. ولن نستطيع نخلق كل حاجة فى يوم وليلة .. ولكن نستطيع ان نضاعف عملنا .. ونقدر نشتغل أكثر ونقدر لنتج أكثر ونقدر نحول المجتمع بسرعة أكثر .

من اول يوم من ايام الثورة كنا ننادى بالعدالة الاجتماعية والاشتراكية .. وننادى بالاستقلال وننادى بالوحدة العربية .. وننادى بالقومية العربية .. وكان فيه استغراب .. ليه مصر طالعة تنادى بالقومية العربية وبالوحدة العربية ؟ .. السبب بسيط .. الحرية على طول بتعيد الانسان الى طبيعته والى أصله .

● تحررنا من الاستعمار طريقنا الى القومية العربية :

التحرر من الاستعمار ومن سيطرة الاستعمار معناها انه لابد ان نسير فى طريقنا الطبيعى .. طريق القومية العربية وطريق الوحدة العربية ..

الحرية والقضاء على الاستعمار ملازمان للقومية العربية والتضامن العربي .. وملازمان للوحدة العربية .. والحرية أيضا ملازمة للاشتراكية والديموقراطية التعاونية ، بمجرد الشعب ما يحس بحريته ينظر للأمة العربية كلها ويقول يجب أن تقضى على التجزئة المصطنعة .. يجب أن تقوى القومية العربية وترفع علمها .. يجب أن تكون الأمة العربية كلها يدا واحدة .

الاستعمار هو اللى قسمها ، والاستعمار هو الذى فرقها .. أعداء القومية العربية .. وأعداء الوحدة العربية .. طبعاً فى نفس الوقت هى أعداء الشعب العربى لأن الشعب حينما ينادى بالقومية العربية وينادى بالوحدة العربية بعد هذه الأمور تكون مختلطة فى دمه .

يريد أن يستقل ، يريد أن يتحرر ، يريد أن يقيم وحدة عربية وقومية عربية .. يريد أن يقيم اشتراكية ديموقراطية .. يريد أن يقيم مجتمعاً فعلاً ترفرف عليه الرفاهية .

اذن لا نستطيع أبداً أن نقول أننا ضد الرجعية ، وفى نفس الوقت نقول أننا ضد القومية العربية .

مادمننا ضد القومية العربية تكون سرنا واى واحد يسير ضد القومية العربية يكون فى نفس الوقت يسير فى المخطط الاستعماري ومع المخطط المضاد للقومية العربية .

الاساس من هم أعداء القومية العربية ؟ الاستعمار واسرائيل .. طبعاً .. وأعدوان الاستعمار فى العالم العربى .. طبعاً .. هؤلاء أعداء القومية العربية ..

اسرائيل أقامها الاستعمار فى قلب العالم العربى لتقضى على القومية العربية ولتضرب الأمة العربية ، ولتمنع الأمة العربية من أن تصحو وتبنى نفسها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ولكن هل منع قيام اسرائيل الأمة العربية من أنها تحقق طريقها ..

حققنا الاستقلال والحرية وحققتنا الوحدة العربية بقيام الجمهورية العربية المتحدة وفى نفس الوقت نحن نسير فى طريق تحقيق الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ، هل خوفتنا اسرائيل ؟ دفعتنا اسرائيل لأن نبني الجيش الوطنى القوي هل خوفونا الذين وراء اسرائيل ؟ .. الاستعمار الذى أقام اسرائيل .. والذى يخشى اسرائيل .. والذين يقولون اسرائيل قامت لتبقى لم يخوفونا لأننا لازلنا نؤمن بقوة وبشدة بحق شعب فلسطين فى بلده وفى أرضه وفى وطنه ولا يمكن أن يدفعنا هذا إلا الى التصميم وشدة التصميم .

● سياستنا تقوم على المصارحة :

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس كيندى بعث لى جواب من حوالى شهر ونصف اتكلم فيه عن قضية فلسطين وعن وجهة نظره بالنسبة لقضية فلسطين وعن رغبته فى انهاء التوتر .. السفير الأمريكى الجديد قدم أوراق اعتماده من يومين أنا قلت له بعد تقديم أوراق اعتماده اننى سأرسل ردى الى كيندى بعد أعياد الثورة ، سأرسل له هذا الرد .. وفيما يتعلق بيننا بوى أقول حاجة فيه ناس قالوا ليس هناك داعى أبداً نرد على كيندى وأن الرد على كيندى يبقى

مفاوضات ، وأنا بقول ان لنا منطق آخر .. اننا ليس عندنا حاجة أبدا نخاف نتكلم فيها ليس هناك شيء نخشى الكلام فيه ، اننا لا نتكلم لغتين .. لا نرى العالم بوجهين .. نتكلم لغة واحدة في الوثائق السرية نفس اللغة في الخطب والأحاديث العلنية نفس اللغة .. وأظن كلكم عارفين هذا .. طبعا في قضية فلسطين .. القضية التي مست ماضينا وتمس حاضرا ومستقبلا لا نستطيع أبدا أن نقبع وراء السلبية ، لا نستطيع أن ندارى العجز بالألفاظ الرنانة ، من واجبنا أن نتحرك لنصون حقنا ونتحرك للدفاع من حقنا من واجبنا أن تكون حركتنا طليقة .. وحركتنا تمتد على جبهة واسعة بين الكلمة وبين المدفع .. هذه الجبهة اننا أصحاب حق .. أصحاب حق ولنعرف ما هو حقنا .. لنتمسك بحقنا لتكلم عن حقنا وندافع عنه .

هل معقول نترك بن جوريون يروح أمريكا ويروح لندن وفرنسا ، يلف العالم ويشرح للناس ويقنعهم ويحاول يقنعهم أنه هو على صواب واننا على خطأ .. وبعد ذلك عندما يسألنا أحد ويقول لنا رأيكم ايه في هذا الموضوع نقول له « لا ماحناش رادين عليك ؟ » لازم نحاول نقنعه أيضا باللسان اننا على حق وان قيام اسرائيل هو الخطأ .. لما قلت نتحرك على جبهة من الكلمة .. كلمة اللسان الى نهاية الجبهة طلقة المدفع والجيش الوطنى القوى هذه الجبهة التي نتحرك فيها اننا أصحاب حق ونعرف حقنا ونتمسك بيه وتكلم عنه وندافع عنه ونناضل من أجل انتزاعه من فاسديه بكل الوسائل وبكل الطرق .. هذه هي القيم التي يجب أن تتبعها ..

● موقفنا من أزمة الكويت :

نأتى لتكلم من مشكلة أخرى في العالم العربى التي هي موضوع الكويت .. من اللحظة الأولى اننا قلنا وأينا في هذا الموضوع .. لما قلنا رأينا كانت بتمهدنا القيم التي يجب أن تحكم النضال العربى .. المبادئ التي يجب أن تحكم العلاقة بين العربى والعربى ، القيم لا يمكن أن تكون طمعا في ثروة ولا يمكن أن تكون توسعا إقليميا ..

ولهذا منذ اللحظة الأولى أعلننا موقفنا وكنا نستمد من المبادئ الأصلية التي أعلنها قبل ذلك .. خواطرننا طول الوقت طبعا كانت مع شعب العراق ومع شعب الكويت وكنا نرى أن الذى يستفيد من هذه الأزمة لن يكون إلا الاستعمار ولهذا حددنا موقفنا من أول دقيقة ، امامنا شعبين عربيين في أمة عربية واحدة .. شعب العراق وشعب الكويت ولم يكن من حقنا نحن الجمهورية العربية المتحدة إلا أن نتمسك بالمبادئ .. لاحفاظا على المبادئ وحدها وانما أيضا حفاظا على تضامن الأمة العربية .. مستقبل الأمة العربية كله لا يمكن أن يقوم على المناورات .. المناورات ليست وسيلة لتحقيق الأمانى العربية ولكن قد تكون المناورات وسيلة لانتكاس الأمانى العربية وطبعا قد تكون المناورات سببا لعسودة الاستعمار وعسودة الانجليز كما حدث في الكويت ..

لا يمكن لهذه الجمهورية أن توافق على أن يكون مبدأ الضم حكما في العلاقات بين الشعوب العربية أعلننا اظن من سنتين دائما اننا نؤيد منطق الوحدة ونرفض منطق الضم ولكن الوحدة أساس .. هذا الأساس هو الاجتماع الشعبى .. هدفنا جميعا الآن وهدفنا جميعا كان في كل وقت هو التخلص من الاستعمار ، من الاحتلال ، والتخلص من الاحتلال يجب أن يكون هدفنا جميعا الآن بعد أزمة الكويت وبمساهمة

ما رجع الانجليز الى الكويت أن يخرج الانجليز من الكويت ليبقى شعب الكويت المستقل مطمئن الامن .

● موقفنا من أحداث تونس :

تحقيق الاماني العربية يدعونا الى العمل على ضرورة استكمال تحرير الشعوب العربية كلها : الجزائر .. المحميات .. كل منها يناضل من اجل الحرية ومن اجل الاستقلال .. تحقيق الاماني العربية يجب أن يجعل من الأمة العربية كلها سنداً لكل من يكافح في سبيل حريته وكل من يكافح في سبيل استقلاله ، تحقيق الاماني العربية يدعونا جميعاً أن نتكاتف اليوم مع تونس التي تجابه العدوان الفرنسي الفاشم .. تونس التي تجابه الاستعمار الفرنسي .. أي قطرة دم يتراق في تونس هي قطرة من دمائنا .. قطرة من دماء اخواننا .. وأنا اعلن باسم الجمهورية العربية المتحدة أننا نؤيد تونس تأييداً كاملاً في معركتها من اجل الحرية وأننا على استعداد أن نمد تونس بكل ما تحتاجه سواء في الميادين السياسية او الميادين العسكرية ، لان معركة العرب واحدة في كل بلد عربي .

وأعلن باسم شعب هذه الجمهورية العربية المتحدة أننا نؤيد الحبيب بورقيبة في معركته ونناصره ونسنده ، ودي المبادئ العربية الكريمة يمكن فيه ناس تستغرب وتقول كيف كانوا متخافين امبارح وازاي النهاردة ..

انا واخويا على الغريب هذا كلام معروف ، مثل عربي قديم ، يمكن نتخاف ولكن لا يمكن بأي حال من الاحوال أن نسمح للاستعمار أو للأجنبي أن يريق أي دم عربي .. أي دم يراق في بنزرت هو ممسائل للدم الذي أريق في مراكش وفي الرباط .. الدم العربي في كل بلد بور سعيد والسويس ودمشق وبغداد وبيروت ومراكش وفي الرباط الدم العربي في كل بلد هو دم عربي ، مبادئ التضامن مراكش وفي الرباط الدم العربي في كل بلد هو دم عربي ، مبادئ التضامن العربي تدعونا الى أن نتضامن في أي لحظة ضد الخطر ، وشعب الجمهورية العربية المتحدة يتضامن بكل ما في استطاعته مع الشعب التونسي في هذه المعركة ضد قوى الاستعمار الفاشم .

● اسرائيل كلب امين للاستعمار :

اننا - ايها الاخوة - حينما نعلن هذا انما نعبر عما يجيش في قلب كل عربي من ابناء شعب الجمهورية العربية المتحدة .. هذا الشعب الذي آلى على نفسه أن يحقق الاماني العربية ، هذا الشعب الذي آلى على نفسه أن ينصر معركة الحرية في كل مكان .. في افريقيا ناصرنا معركة الحرية في كل مكان .. كنا هنا في هذه الجمهورية العربية المتحدة قاعدة للحرية وقلعة للحرية ونقطة انطلاق للحرية .. وكنا دائماً سنداً لكل من يعمل لتحرير بلده ، كنا نعمل من اجل تحرير افريقيا ، وكنا نعمل في تضامن مع زعماء افريقيا الاحرار .

وكنا نعمل من اجل التضامن الافريقي .. واستطعنا أن نصل الى اتفاقات ونصل الى نتائج تسير مع المنطق ، لان الاستعمار اطلق اسرائيل في افريقيا ، وكان يعتقد أنه بهذا اطلق كلبه الامين ليمهد له الطريق في افريقيا .. خدع الافريقيين بعض الوقت .. ولكن بعد ذلك تنبهوا الى أن اسرائيل هي صنعة للاستعمار

الجديد .. اسرائيل رأس جسر للاستعمار .. اسرائيل ليست الا مقسمة للاستعمار ، وخداما للاستعمار .. على هذا الأساس سرنا لنساعد شعوب أفريقيا من أجل خريتها ومن أجل استقلالها .

سرنا أيضا في موقفنا الدولي من أجل السلام ، ومن أجل تحرير التجارب الذرية ، ومن أجل نزع السلاح .. سرنا على أساس السياسة التي أعلنها والتي صممنا عليها ، سياسة عدم الانحياز ، سياسة الحياد الإيجابي .

ما معنى عدم الانحياز ؟ .. يعنى أننا نقول سياستنا التي تتبع من ضميرنا سواء غضبت الدول الكبرى أو لم تغضب : رأينا بنقله .. لم يتغير ما تقتنع به لنرضى دولة من الدول .. هذه هي سياسة عدم الانحياز .. ودعونا الى مؤتمر لعدم الانحياز وسيعقد في أول سبتمبر في بلجراد لرؤساء الدول التي تتبع هذه السياسة .

في سنة ١٩٥٥ كانت الدول التي تتبع سياسة عدم الانحياز تعد على أصابع اليد الواحدة أقل من أربع خمس دول .. اليوم فيه ثلاثين دولة تتبع سياسة الحياد وعدم الانحياز .

ولكننا بهذا لا نمثل كتلة .. لأننا ضد سياسة الكتل .. وضد سياسة الكتل العسكرية ولكننا نمثل ضمير العالم الضمير الذي يقف ضد الاستعمار .. وضد السيطرة والتحكم .. الذي يقف ضد التجارب النووية .. وضد التسليح .. الضمير الذي يدعو الى نزع السلاح .. وأنا أعتقد ونحن نعتقد أن مؤتمر عدم الانحياز الذي يمثل ضمير العالم ، وروحه المعنوية يستطيع أن يخفف من حدة التوتر الدولي بين الكتلتين المتصارعتين .. يستطيع أن يساعد في حل المشاكل المستعصية يستطيع أن يعلن رأيه بوضوح في كل مشكلة من المشاكل وفي كل مسألة من المسائل على أساس الاستقلال الحقيقي في السياسة وعلى أساس من الحرية الكاملة في اعلان ما تقتنع به الدول غير المنحازة .

● موقفنا من الأمم المتحدة :

إننا نتجه في سياستنا الدولية - أيها الاخوة - الى تدعيم الأمم المتحدة وجعلها أساسا للسلام .. وكانت تجربة الأمم المتحدة في الكونغو تجربة تستدعي أن تراجع الأمم المتحدة طريقة تكوينها لتناسب مع سنة ١٩٦١ ومع السنين القادمة .

الأمم المتحدة اتمت سنة ١٩٤٥ اليوم الدول المستقلة تضاعفت .. اليوم الشعوب تحاول كلها أن تتحرر وأن تستقل ... الحرية متطلعة في جميع انحاء العالم .. آسيا كلها تحررت .. افريقيا كلها تحررت .. والباقي في سبيله الى الحرية ... إذن لا بد أن تشكل الأمم المتحدة نفسها حتى تتوافق مع العصر الحالي ومع الزمن الموجودين فيه ..

هذه - أيها الاخوة - مسئوليتنا تجاه المستقبل .. في كلمتي معكم تكلمت عن الماضي وعن الحاضر وعن مسئولية الأمة تجاه المستقبل .. قلت لكم ان المستقبل يصنعه الشعب .. أى فرد في هذه الأمة ليس الا صفحة في تاريخ هذه الأمة .. الشعب لازم يعرف اهدافه ومسئوليياته ويحدد ما ويدافع عنها ، الشعب لازم يعرف طريقه ويسير في هذا الطريق .. الشعب لازم يحسم المكاسب التي يحصل عليها لأنه هو الخالد .. لن يكون الخلود لفرد أو لأفراد ولكن الخلود للشعب وحده .. ولتبقى هذه الأمة العربية الخالدة بدم كريمة .. عزيزة .. والسلام عليكم ورحمة الله .

الاشتراكية متجددة ومتطورة

أيها الاخوة المواطنون ..

اجتماعنا في هذا المكان اليوم يحفل معنا جديدا . كنا نجتمع هنا لاحتفال بذكرى اليوم الذي تخلصنا فيه من كل ما ثرنا عليه . ولكن نجتمع اليوم في جو مختلف ، فان الاسبوع الأخير شهد التحول الاجتماعي الكبير نحو ما ثرنا من أجله . ان احتفالنا اليوم - ايها الاخوة المواطنون - أكثر ايجابية ، فلم يعد معنى الاحتفال هو تخليد اليوم الذي اسقطنا فيه فاروق ، وانما احتفالنا اليوم يمثل الميلاد الحقيقي للأمل الذي كنا نريد ان نسعى اليه ونحققه بطرد فاروق .

● قسّمات المجتمع الجديد :

لقد تحدّثت - ايها الاخوة - قسّمات مجتمعنا الجديد في هذه الايام الحاسمة . لقد أخذت كل الاجراءات الثورية التي كانت محتمة ، من اجل خلق المجتمع الجديد ، اخذت طريقها الى التنفيذ . بانّت الخطوط الرئيسية لمجتمعنا وتحدّدت . . . أصبح المجتمع الذي كنا نحلم به الهاما من تاريخ أمتنا ووحيا من ضميرنا الوطني . أصبح - ايها الاخوة - هذا المجتمع قانونا ، ملكية فردية من غير استغلال . . . وملكية هامة من غير مصادرة . هذا هو الأمل ، الذي كنا نريد ان نسعى اليه ونحققه ، يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، يوم طرد فاروق ، المجتمع الذي كنا نتمناه ونحلم به تكافؤ في الفرصة . وليس استغلالا للفرصة ، المجتمع الذي كنا نتمناه ونكافح من أجله ، ونناضل من أجله ، حقا لكل مواطن من غير منة ، من غير ذل ، من غير خوف ، حقا تستمد كرامته من كونه حقا . وهذا أساس في فكرنا الاشتراكي . . . العمال - ايها الاخوة المواطنون - الذين يشتركون اليوم في ادارة المؤسسات . . . العمال الذين يشتركون اليوم بـ ٢٥ ٪ من الأرباح ، لم ينالوا هذا الا لأنه حق لهم ، ان الحقوق التي تعطى على شكل تنازلات ، لكي تحول دون المطالبة العنيفة بها ، تصبح أقرب الى المنّة منها الى الحق ، أقرب الى الرشوة منها الى المشاركة ، وليس هذا - ايها الاخوة - طريق الثورة . ان الثورة حق ، ان الثورة عدل .

واذا أصبح الحق مساومة ، وإذا أصبح العدل رشوة ، فقد أقدس ما فيهما ، الحق مقدس لذاته والعدل كرامته في موازينه المستقيمة .

● الاجراءات الثورية . . . كانت طريقنا للانصاف :

نجتمع اليوم - ايها الاخوة - في اطار مجتمع جديد في ظلّ علاقات اجتماعية جديدة . ان قيما أخرى تبرز في مجتمعنا اليوم لكي تشارك في رسم التفاصيل داخل ما تم بالفعل من الاجراءات الثورية . هذه الاجراءات الثورية لم تكن انتقاما ، وانما كانت طريقا الى الانصاف حتى الى انصاف من تعرضت لهم هذه الاجراءات .

كان في الامكان ان نصادر ولكننا لم نصادر لان الانتقام لم يكن طريقنا وانما كان العدل هدفنا .

ولقيد كان - ايها الاخوة المواطنون - كان مجتمعنا في حاجة الى الموازين الواضحة من العدل . لم نفكر ما كان يحدث في الماضي . لم نفكر كيف كانت تنزع ملكية الفلاح الصغير ويطرد من بيته ويطرد من قريته . الشعب الكريم ، الشعب العادل ، الشعب النصف ، لم يرد ابدا ان ينتقم ولكنه كان يريد حقه ، كان يريد الانصاف ، يريد الانصاف لنفسه ولغيره . الشعب الذي قاسى سنين طويلة من السنين ، الشعب الذي قاسى من الاستبداد السياسى ومن الظلم الاجتماعى . الشعب الذي كافح من اجل الحصول على حقوقه ومن اجل الحصول على عدالة اجتماعية ، حينما وجد الفرصة ليسترد هذه الحقوق كان كريما عادلا كان متمسكا بالوحدة الوطنية ، لم يأخذ الحق قلبه ولم يأخذ الحق نفسه ، ولكنه تمسك باطار الوحدة الوطنية .

● روح الشعب :

هذا - ايها الاخوة - هذا هو روح هذا الشعب وتلك هي طبيعة هذا الشعب ، الكرامة والعدل ، حق له وحق للآخرين . لم يرض ابدا ان ينتقم ولم يقبل ان يصادر ولم يرض ان يعامل من عاملوه في الماضي بأسوأ الوسائل وبأخس المعاملات ، بنفس الطريقة . ولكنه رفع راسه عاليا لانه يريد ان يبنى بلده ويبنى مجتمعه ، ولا يريد ان ينتقم ولا يريد ان يتشفى لانه يريد ان يرسم هذا المجتمع ويخططه ولانه يريد ان يرسى قواعد جديدة لتسير عليها جميعا ، من اجلنا ، ومن اجل ابنائنا .

لقد قاسينا - ايها الاخوة المواطنون - في الماضي ، قاسينا الكثير ، قاسينا من الاقطاع ، وقاسينا من ديكتاتورية رأس المال ، وقاسينا من الاستبداد السياسى وقاسينا من الظلم الاجتماعى . وحتى قبل قيام الثورة بأشهر قلائل كان الشعب يثور ليسترد حقه يسترد حقه في الانسانية ، يسترد حقه في ان يعيش كادمى ، يسترد حقه في ان يعامل معاملة الانسان . ولكن الاقطاع كان يتحكم وكانت في يده السلطة السياسية . كان الشعب يسجن في الاسطبلات ، الفلاحون كانوا يسجنوهم في الاسطبلات . الفلاحون كانوا يجلدوهم في القرى .

الفلاح لم يكن يستطيع باى حال من الاحوال ان يحصل على ارضه . قبل الثورة بثلاثة او اربعة اشهر قام الفلاحون في كفور نجم ليطالبوا بحقوقهم الادمية فماذا كانت النتيجة ؟ . قتلوا وشردوا وعوملوا اسوأ معاملة .

وكان الشعب في هذا يطالب بحقه في الحياة ، حقه في الحياة كاتسان له حق الانسان وله حرية الانسان . حقه في المساواة . ولكن هل اعترف الاقطاع بهذا الحق للانسان ؟ وهل اعترفت ديكتاتورية رأس المال بهذا الحق للانسان ؟ . وهل اعترف الاستعمار بهذا الحق للانسان ؟ . لم يعترفوا ابدا ولم يستكن الشعب ايضا ابدا بل كافح حتى قامت ثورته في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

كانت ثورتكم - ايها الاخوة المواطنون - تعبيرا عما يجول في نفس هذا الشعب وفى روح هذا الشعب . تعبيرا عن هذا الشعب الطيب وعن كفاح هذا الشعب الطيب وعن آمال هذا الشعب الطيب . ومنذ اول يوم من ايام الثورة التى اعلنناها ،

ان الثورة ثورة سياسية وثورة اجتماعية .. وكنت ارى الشعب فى هذه الأيام وهو ينظر الى المستقبل بأمل ورجاء حتى تتحقق أهدافه الاجتماعية التى كافح من أجلها . وسرنا فى الثورة وجانبها أعداء الثورة والاستعمار حتى نبتنا أوضاعنا السياسية .
واليوم - أيها الاخوة المواطنين - نشعر أن الثورة مستقرة مستقرة استقرارا راسخا بعون الله وعون الشعب .

ولهذا قررنا ان نضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ بطريقة جسيمة تعيد الحق الى أصحابه . وقررنا أيضا فى نفس الوقت أن تكون كرماء وأن لا ننتقم من الماضى . وقررنا أن تكون كرماء وأن لا تعامل من عاملونا فى الماضى معاملة تتنافى مع الانسانية الا معاملة انسانية . لقد كان الشعب بأغلبه الكبرى يشعر بالظلم الاجتماعى ويشعر بالحرمان .

وكان يرى موارد البلاد وثرواتها فى يد فئة قليلة من الناس وكانوا ينظرون الى الشعب على أنه طبقة من الفلاحين العبيد الذين خلقوا ليخلصوهم .
ولكننا اليوم ، ونحن نعلن ثورتنا الاجتماعية ، نعلن أن عهد الظلم الاجتماعى قد انتهت الى غير رجعة واننا اليوم نعيش فى عهد العدالة الاجتماعية .

● توزيع للبنى .. لا للفقر :

لقد قالوا فى الماضى ان أى إجراء انما يعنى توزيع الفقر ولا يعنى توزيع البنى ، وان التصدي للثروات الكبرى وللأقطاميات الكبرى لا يعنى الا توزيع الفقر . ولا يمكن ان تكون الثورة موزعة للفقر . وهذا خداع - أيها الاخوة المواطنين - كيف يكون هذا توزيعا للفقر ، اننا لم نحرمهم من ثرواتهم ولم نحرمهم من ملكياتهم بل موضحناهم بكرم كبير ، بسندات وبفوائد على السندات ، ولم نحولهم الى طبقة من المعدمين كما كنا نقاسى فى هذا البلد ، لان هذا الشعب شعب كريم ، شعب أبى ، شعب عفو يعفو عن تنكروا له فى الماضى ، ويقول لهم ان الوطن كبير . اننا تكافح ونجاهد فى سبيل يومنا وفى سبيل غدنا .

كيف يكون توزيع الفقر مثلا اذا كنا نترك ١٠٠ فدان لصاحب الأرض ، ونوزع على الفلاح المعدم ٥ فدادين ، طبعا فيه فرق كبير بين الـ ٥ فدادين والـ ١٠٠ فدان .. ولكن ما هى النتيجة بتحصل لهذا ؟ .. الأسرة التى كانت معدومة وتأخذ ٥ فدادين كانت أسرة ، يمكن تنام من غير عشا كان يمكن رب الأسرة لا يستطيع ان يجد العشاء لأولاده وأصبح له ٥ فدادين يؤمن يومه ، ويؤمن غده لأولاده . لم يكن يستطيع ان يعلم أولاده لم يستطيع ان يعطى فرصة متكافئة لأولاده ليخرجوا فى هذا المجتمع ، ويشعروا فعلا بالحرية وبالمساواة .

أين هى الحرية ، وأين هى المساواة ؟ . اذا كانت الثروات فى يد فئة قليلة من الناس . واذا كانت الأغلبية الكبرى تعمل ليومها فقط ، عندما لا يستطيع ان تحصل قوت يومها فقط ، لا عدالة فى هذا - أيها الاخوة - ولا مساواة مطلقا .

● طبقنا العدالة والمساواة :

ولكن اليوم ونحن نريد ان نطبق العدالة الاجتماعية ، نريد ان نطبق هذه العدالة الاجتماعية لا نريد ان نحرم أصحاب الأموال من أموالهم ، ومن أجل ذلك أعطيناهم تعويض عن أسهمهم بسندات ، وبفائدة ، ولا نريد ان نحرم أصحاب الأرض من أرضهم ، ومن أجل ذلك أعطيناهم سندات بفائدة . لم نأخذ الأرض بمصادرة ولم نأخذ الأموال بمصادرة .

لقد كان ٥ ٪ يتحكمون في الـ ٩٥ ٪ من أبناء هذا الشعب بعد كل الاجراءات التي اتخذناها ، ولكن في نفس الوقت الشعب يستطيع ان يعمل ، ويستطيع ان يجد لنفسه المعاملة الانسانية ، الفلاح المعدم يأخذ ٥ فدادين ، العامل الذي كان يشتغل كالالة في العمل أو في المصنع ، أصبح يشعر انه شريك في المصنع ، وشريك في العمل ، لانه ممثل في مجلس الادارة ، ولأن له ٢٥ ٪ من ارباح المصنع .

وإذا كنا نريد ان نحس كيف نعيش ، وكيف يعيش مجتمعنا كيف لا ننظر بأى حال من الأحوال ، الى الأضواء الموجودة في الاسكندرية أو في القاهرة أو في دمشق ، ولكن حينما نحاول ان ندرس موقفنا ، حينما نحاول ان نقيس الحاجة المحتمة لكل اندفاعنا الثورى ، يجب ان ننظر الى مشاكلنا الكبرى التي تعيش بعيدا عن الأنوار الساطعة ، ننظر لمن ؟ .. ننظر للقرية كيف تعيش ؟ .. كيف يعيش الفلاح ؟ .. الفلاح عندما يعيش أجيرا عند صاحب الأرض ، يعيش عامل زراعى ، يشتغل أربع أو خمس أو ست أشهر في السنة وبقية السنة يشتغل ليعيش على الكفاف لا يجد أى حاجة الا الأكل الضرورى له ولأولاده . عامل التراحيل كيف يعيش ؟ .. يعيش بأبخس أجر ممكن يأخذه عامل .»

● رايك في كوم أمبو :

انا زرت كوم أمبو من خمس سنين زرت مصنع هناك رايك رأيت أحد العمال في فترة الفدا ، كان يأكل رغيف عيش شمسي « آيب » من عيش الصعيد وبصل ، ونزلت ونظرت ورأيتهم كلهم يأكلون بهذا الشكل ، هل هذه حياة نرضى بها . وهل هذه حياة يقبلها أحد ان نعيش فيها ؟ . لا يمكن بأى حال من الأحوال ان كانت الأرباح تذهب ؟ . أين كانت أرباح الأرض تذهب ؟ . أين كانت أرباح المصانع تذهب ؟ .. أرباح عرقنا ، وأرباح عمل هؤلاء الناس لن تذهب ؟ تذهب لفئة قليلة من الناس .

الدخل مئات الألوف ، ومئات الألوف تستخدم لتجعل او لتصنع دخل آخر من مئات الألوف ، والعمال يأخذ أجر يؤكله عيش ، أو عيش وبصل ، أو عيش وأى اكل يسير له ولأولاده . هل هذا معناه عدالة اجتماعية ؟ . أو ظلم اجتماعي ؟ . هذا ظلم اجتماعي .. ضد الدين ، وضد الانسانية ، وضد طبيعة البشر ، هل الشعب غندنا هنا رضى بهذا طوال السنين التي مضت ؟ . لم يرض ابدا . كان دائما يثور ضد الاقطاع ، في سوريا كان يثور ضد الاقطاع ، وفي مصر كان يثور ضد الاقطاع . لأن الظروف كانت واحدة ولأن المعاملة كانت واحدة ، ولانه كان يريد ان يشعر بحقه في انسانيته ، ويشعر بحقه في بلده ، ويشعر انه خاضع لصاحب أرض يتحكم فيه ، أو يطرده ، أو يستغله . هذه هي الظروف التي كنا فيها ، والظلم الاجتماعي هل ممكن تقبل ان نسير بهذا الشكل ؟ . لا تقبل بأى حال من الأحوال .

● تحديد الملكية :

حددنا الملكية في سنة ١٩٥٢ بـ ٢٠٠ فدان ، الحقيقة لم يكن بـ ٢٠٠ فدان ؟ وكانت بـ ٣٠٠ فدان ، وعدد كبير منهم باعوا أيضا خمسة أفدنة حسب القانون الذي صدر في سنة ١٩٥٢ ، وماذا نتج عن هذا ؟ . أن حولنا مليون شخص من معديمين الى ملاك ، سميهم ملاك جوازا ، لأن الواحد فيهم يملك ٥ أفدنة ، ولكنه يستطيع ان يؤمن لنفسه ولأبنائه قوت يومه وقوت غده . ويستطيع ان يشعر انه انسان ، يستطيع ان يعلم أبناءه يستطيع ان يستثمر الـ ٥ فدادين ، وفي نفس الوقت يعيش حياة حرة كريمة .»

بعد هذا قلنا الايجار ب ٧ أمثال الضريبة . هل كان الايجار فعلا ب ٧ أمثال الضريبة ؟ . أبدا . حدث تحايل كبير ، وتحايل كثير وكانت تؤخذ نقود ولم يكن ايجار الأرض ، بأي حال من الأحوال ، ٧ أمثال الضريبة .

قلنا نقضى على الاقطاع ، هل قضينا على الاقطاع ؟ . الاسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان ، و ٥٠ لكل ولد من اولادهم ، كتلوا هذه الأرض .. وأنا أعرف مناطق فيها ٣٠٠ فدان ملكية لعيلة واحدة ولا زالوا يعتبرون أنفسهم اسياد البلد كما كانوا قبل الثورة ، ولا زالوا ينظرون الى الفلاحين كعبيد . هل تقبل هذا في عهد الثورة ؟ . هل تبقى هناك ثورة وهذا الكلام مستمر ؟ . لتكون هناك ثورة تسير في الطريق السياسى ، وتسير في الطريق الاجتماعى لتحقيق لهذا البلد كل ما نضبو اليه من آمال ، لنقف ونقول الثورة انتهت وخلصت ونحن سرنا في الناحية السياسية فقط اما الثورة الاجتماعية لا . يقولون لنا ان هذا يؤثر ، ان كفاية الانتاج ، وكفاية التنمية - وتركوا ما فات كما هو - لا يمكن ، كيف تكون هناك عدالة ؟ . كيف تكون هناك مساواة ؟ . كيف تكون هناك حرية ؟ . هل الحرية ممكنة او مستطاعة اذا كانت الاموال في يد ٥٪ من الناس والباقي محرومين ؟ . هل يمكن ان تكون هنا مساواة او تكون هناك عدالة او تكون هناك ديمقراطية اذا كان هناك ٩٥٪ من الشعب يشتغلون عند ٥٪ من الشعب ؟ . طبعا لا يمكن أبدا .

● طريق المحبة والعمل :

ومن اول يوم قلنا هذه الثورة ، ثورة سياسية واجتماعية ، سنقضى على الاقطاع ، سنقضى على الاستغلال ، سنقضى على سيطرة رأس المال ، سنقيم عدالة اجتماعية من اول يوم ، وسرنا في هذا مرحلة مرحلة . وكان لابد ان ندمم بناءنا السياسى وان نجعل من جمهوريتنا قوة صامدة راسخة لتسير في خطنا الاجتماعى .

اليوم بعد هذه القرارات ، قرارات التأميم ، تأميم ٤٠٠ مؤسسة ، وقرارات اعطاء العامل حقه ، وقرارات تحديد الملكية ، نجد ان الفعل الثورى تم . من ناحية الثورة الاجتماعية ، الذى نريده الآن هو التعامل الثورى ، نجد ان الخلق الثورى نبت ، والذى نريده الآن هو النمو الثورى ، القانون وضع واعلن ، ولكن القانون الثورى يجب ان يصنع حياة ثورية .

لا يمكن ان تنتهى الثورة لانها ثورة متجددة متطورة ، والاشتراكية متجددة ومتطورة .

امامنا طريقين لكن نستمر في قوة الدفع الثورى ، طريق المحبة والعمل . المحبة هى صفة من طبيعة هذا الشعب ، الناس الذين اخذنا منهم الاثمن ، أنا لم آخذ . الشعب هو الذى اخذ ، الناس الذين اخذنا منهم الأرض ، للشعب ، عليهم ان يقدروا ان الشعب الثائر ، كان شعب رحيم ، لم يرض بالمصادرة ، ودفع تعويض متكافئ ثمنا لارادته في العدل . وكان الشعب بهذا - أيها الاخوة - عادلا مرتين . كان الشعب عادلا في الوسيلة ، ومادلا في القناعة ، لم يقل اننا نلج هذه الطبقة ، حدث في بلاد كثيرة . لم يقل ان نهدم هذه الطبقة هدمًا كاملا ، حدثت الضأ في بلاد كثيرة ، وسبلته كانت وسيلة كريمة ، بالعكس انه ترك لهم احسن أماكن في البلد اذهبوا الى المنتزه اليوم من الذى ورث المنتزه من فاروق ، هم الذين ورثوا المنتزه من فاروق وجالسين في الكنائس هناك ، لا احد من الشعب يعيش في المنتزه ، كان كريما كرما ، ليس بعده كرم .

● عمل الشعب .. وكرمه :

كريم في وسيلته لم يتعرض لهم ، لم يهتهم ، لم يذبحهم ، لم يصادر أموالهم بل بالعكس ، قال اننى شعب عادل ولهذا حتى ما أخذه ، سادق لكم ثمنه ، وبفايدة عالية ٪٤ .

وكان ايضا عادلا في الغاية ، لان غايته هي اقامة مجتمع ، في اطار الوحدة الوطنية ، اقامة مجتمع تسوده المحبة والأخاء .

الشعب يعرف ان هؤلاء الناس ، مواطنون اذا كنا نتخذ اجراء اجتماعيا في الثورة الاجتماعية ، لا عن عداوة ، ولا عن حقد ، ولا عن كره ولا عن تشفى ، بدليل ان عندهم ما يكفيهم ترك لهم ما يكفيهم وكفاية ، وما اخذوا يخذلون عنه فوائد باستمرار ٪٤ . هؤلاء الناس يجب ان يعيشوا في المجتمع الجديد ويطوروا انفسهم في المجتمع الجديد .

نحن لا نعمل تفرقة ضدهم ، ولا نعمل اى تمييز ضدهم ، بعد هذا بالنسبة للشعب ، غالية الشعب . الناس الذين اخذوا الملكية المؤمنة هي ملك الامة ، الملكيات المؤمنة ملك الامة ، الامتيازات التى اخذها العمال ، واشتراكهم في مجلس الادارة واشتراكهم في الأرباح ، يعتبر اخذ اشياء جديدة ، هؤلاء ليس لهم حق ابدا ، انهم يحقدون . لسبب ، وهم لا يحقدون ، لانهم من الحرمان ، وايام الحرمان ، ومع الايام السوداء التى راوها ، ومع الدل الذى كانوا يتعرضون له حينما تكاتف الظلم السياسى مع الاستبداد السياسى مع الظلم الاجتماعى ضدهم ، لم يحقدوا ، ومن باب اولى انهم لن يحقدوا مع العبل .

الفلاحون تحولوا الى ملاك او هم في طريقهم الى الملكية ، والعمال تحولوا ايضا الى ملاك لانهم يشاركون في الادارة ولكنهم رفضوا وابوا ان يحولوا غيرهم الى معلمين ، لان طبيعة هذا الشعب طبيعة خيرة ، طبيعة طيبة .

وانا اقول ان هذه الثورة ثورة جديدة في التاريخ تضاف الى التراث الانسانى للثورات ، ثورة بلا دم ، تغيير جذرى داخل اطار من الوحدة الوطنية ..

● سبيلنا الثانى :

السبيل الثانى الذى امامنا بعد المحبة وبعد التأخى هو العمل . طبعنا بدون عمل لا يمكن ان تكون هناك كفاية ولا عدل . الشعب الآن يملك كل مصيره ، الالة في المصنع لم تصبح ملكا مستغل وانما أصبحت ملك الشعب ، ملك العامل بقدر ما هي ملك لصاحب السهم في المصنع ، بعدان كان الشعب في خدمة راس المال وديكتاتورية راس المال ، أصبح راس المال في خدمة الشعب . العمل وحده هو الطريق الى اهدافنا ، اهدافنا الكفاية والعدل . العمل هو الطريق الوحيد لشرف المواطن وكرامته . وبدون عمل لا مكان للمجتمع . الفرص المتكافئة في العمل المناسب لكفاية كل شخص تحققت . كل انسان يملك الآن ان يحدد مكانه في المجتمع بعمله . وفي نفس الوقت ، في الوقت الذى نعيد فيه التوزيع وتقيم عدالة اجتماعية بالنسبة لوضعنا الموجود نعمل وقررنا خطة لمضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات . ونحن منذ قيام الثورة ضاعفنا دخلنا القومى . نريد ان تضاعف دخلنا القومى مرة اخرى . نريد ان نرفع مستوى المعيشة ، نريد ان تقلل العشر سنوات لكى تضاعف دخلنا القومى في ٨ سنوات ، وبذلك نكون حققنا الاسس الاساسية للمجتمع الذى تفرق عليه الرفاهية التى هي توزيع عادل وزيادة في الانتاج المحلى .

اليوم في هذه الخطة الأمل الكبير بعد عدالة التوزيع . اذا استطعنا ان ننهى
الخطة قبل الموعد المحدد ، قبل العشر سنوات ، بثمان سنوات أو بسبع سنوات ،
أي بعد سبع سنوات نعود لنضاعف الدخل القومي في خمس سنوات . وبهذا
يستطيع فعلا الذي يملك خمسة فدادين يملك عشرة والعامل الذي في مصنع بأجر
قليل يكون عامل بأجر كثير . واذا كان عندنا اليوم مثلا ٢٠٠٠ مصنع يبقى عندنا
بعد كده ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ وبعدين هذا هو السبيل الذي يحقق لنا ارتفاع مستوى
المعيشة وهذا هو السبيل الذي يحقق لنا الرفاهية .

● أساس البناء والانتاج :

اليوم استطعنا ان نقضى على الظلم الاجتماعى واليوم استطعنا ان نبدا فعلا
ثورة اجتماعية من أجل كل فرد من أبناء هذه الأمة ، من أجلكم ومن أجل أبنائكم .
نريد جهد كل واحد فيكم ، في كل أنحاء الجمهورية للعمل لأن هذا لا يكفى ،
العدالة الاجتماعية التى تحققت اليوم ليست تكفى ولكنها أساس للبناء وأساس
الانتاج . لابد ان نعمل ونضاعف الدخل ثم نضاعف الدخل ثم نضاعف الدخل
ثم نضاعف الدخل .

وبهذا — أيها الاخوة المواطنون — نرسم طريقا جديدا امام الثورة الاجتماعية
العربية ، ثورة خير ، ثورة بدون انتقام ، ثورة بدون دم ، ثورة تعمل في داخل
الوحدة الوطنية ، وفي اطار الوحدة الوطنية . بعد ان سرنا في ثورتنا السياسية
وبعد ان ساندنا كل ثورة تحريرية . ونحن لا زلنا الى اليوم نساند كل ثورة
تحريرية . نحن اليوم على عتبة مرحلة جديدة في تاريخنا . لأول مرة نعيش في مجتمع
جديد لم يعشه أبائنا ولم يعشه اجدادنا . لأول مرة بنجنى ثمار الدم الذى بذله
الآباء وبذله الاجداد من أجل إقامة الحرية وإقامة المساواة .

كانت هناك شعارات كاذبة كانوا يقولون عنها ديموقراطية ، وكيف تكون هناك
ديموقراطية اذا لم تكن هناك حرية اقتصادية ومساواة اجتماعية . اليوم نشعر
بالحرية الاقتصادية الحقيقية لا أن ٥ ٪ من الناس يتحكمون في اقتصاد البلد وفي
أهل البلد ، الحرية الاقتصادية أن كل فرد يشعر أنه حر في بلده من الناحية
الاقتصادية لا يخضع للاستغلال ولا يخضع لديكتاتورية رأس المال .

● الحرية هي المساواة :

الحرية الاقتصادية أو الحرية الاجتماعية هي المساواة معناه أن كل فرد يشعر
ان له فرصة متكافئة مع أخيه وكل فرد يشعر أن مساهمته هي سبيله إلى التقدم
والى التطور ..

والحرية الحقيقية هي الديموقراطية الحقيقية ، هي الحرية الاقتصادية وهي
المساواة الاجتماعية .

ونحن اليوم نبدا أول خطوة في هذه المرحلة . في الخسائر هناك ناس يقولون
هذه تجربة جديدة لنرى هل ستنجح أم لا . بعون الله ستنجح لأن الشعب كله
سيمعمل على انجاحها نحن اليوم نبني ونرسم ونخطط ، ونعلن قوانين ، ولكن القوانين
لا تكفى . القوانين في حاجة الى تدعيم وتثبيت . القوانين في حاجة الى عمل
مستمر . وسنعمل بعون الله وبتوقيقه من أجل ايجاد مجتمع تفرق عليه الرفاهية
في هذه الأمة . والله يوفقكم والسلام عليكم ورحمة الله .

تنظيم القوى الشعبية

أن المسئوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخي كقاعدة لحركة الطليعة العربية ، الهادفة الى تحرير الارض والى تحرير الانسان العربى ، من كل سيطرة اجنبية ، ومن كل استقلال خارجى او داخلى ، استعماري أو رجعي ، أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا على نحو يكفل استمرار العمل الثورى ويضمن تجديده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه ، وكذلك يؤكد للأمة العربية دورها فى دفع التقدم الانسانى وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

● تنظيم القوى الشعبية :

وفى التعرض للتنظيم فإنه لا بد من اعتبارات رئيسية ، يحتم أن يكون التقدم نحو من وحيتها واستنادا اليها ، وهذه الاعتبارات هى :

أولا - أن تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التى تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقى وأصيل فى أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبى أوسع ما يكون وأعمق ما يكون فى نفس الوقت .

ثانيا - أن العمل الوطنى الثورى ، يجب أن يرتبط بميثاق محدد وواضح أن غايات العمل الوطنى والوسائل الوطنية الى هذه الغايات يجب أن تكون وحدها الأساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال أنه قد حان الآن أن توضع حصيلة التجارب الثورية التى عاشها شعبنا وأن توضع مع هذه الحصيلة آماله البعيدة وأن يضم هذا كله بإطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى الوطنى .

ثالثا - أن الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن أن يقود التطور وأن يشق طريقه بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لى يشرق فجره ، ومن حسن الحظ أن حصيلة التجارب الثورية لوطننا قد خلقت الآن ظروفها يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلى أن تحقق وجودها الفعلى والحيوى .

● قد تم وضع الخطوات التنفيذية :

وبناء على هذه الاعتبارات وتمهيدا لمبدأ العمل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة ، بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من أبنائها ، وبكل ما تمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسان عربى .. فلقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

أولاً - صدر قرار جمهوري بتشكيل لجنة تسمى « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية » ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التي يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصلية لشعب الجمهورية العربية المتحدة لكي تجتمع هذه القوى الحقيقية الأصلية في مؤتمر وطني ، ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق إلى تجميع ممثلي هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب وأصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة في جميع نواحي النشاط الوطني .

على أن تنتهي هذه اللجنة من عملها في ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائي وبطريق الانتخاب الحر .

ثانياً - تبدأ عمليات الانتخاب اللازمة لتجميع القوى الشعبية في مؤتمرها الوطني بحيث انعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقية والأصيلة خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطني على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بواسطة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ولجانه ، وتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية أن تكون المناقشات علنية في جلسات مفتوحة .

ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطني الشامل لأساليب العمل الشعبي وأهدافه .

ثالثاً - يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به ، هو أساس الانتخابات العامة التي تجرى بعد ذلك في الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومي في كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية العربية المتحدة ، ويتولى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات العامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التي تجرى الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هي قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومي الذي يعتبر السلطة الشعبية العليا في البلاد والذي يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وبهذه الخطى التي تكفل تعبئة الشعب ديمقراطياً فإن الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها في موضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته في جميع المجالات .

إن الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير المواطن .

نحو

ميثاق

العمل

الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم ..

ايها الاخوة المواطنون اعضاء اللجنة التحضيرية ..

يسعدني ان التقى بكم في هذه القاعة وانتم على وشك ان تبدءوا مهمتكم الكبرى في خدمة امتم المناضلة التي اخذت على عاتقها بشرف وبسالة ان تطور حياتها في جميع المجالات . وان تزيل عن كاهلها اثقال قرون طويلة من الظلم والقهر لتبنى مجتمعا سعيدا تسوده الرفاهية على اساس من العدل والحرية .

امتمكم التي بذرت نفسها برغم ما تحمله من اثقال وما تواجهه من مسؤوليات ان تكون قامة لتحرير الامة العربية كلها سياسيا واجتماعيا .

امتمكم التي تقف في كل مكان على الارض بقدر طاقتها حامية لشرف الانسان ولحقه في الكرامة والسلام .

● امانة الخطوة الاولى :

في خدمة هذه الامة ، تبدءون اليوم مهمتكم الكبرى في التحضير لمؤتمر وطني يمثل القوى الشعبية وتجاربها في شتى الميادين من ان يضع ميثاق العمل الوطني الذي يكون بدوره اساس الانتخابات العامة القادمة بعد انتخاب القواعد الشعبية التأسيسية للاتحاد القومي والتي ينبثق منها بالانتخاب الحر المؤتمر العام للاتحاد القومي الذي يضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة . ويضاعف من خطورة المهمة التي تقومون بها اليوم في خدمة امتم اعتبار ان اولهما انكم بهذه المهمة التي اوكلت اليكم تحملون امانة الخطوة الاولى التمهيدية لقيام التنظيم الشعبي القادر على دفع الثورة الاجتماعية التي آن اوانها في وطننا بعد استقلال الجماهير طال مداه .

خطاب الترميم الراحل في الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة

وثانيهما أن الظروف تحتم عليكم الفراغ من مهمتكم الكبرى في مدى لا يتجاوز شهرا من الزمان على حد ما جاء في البيان السياسي الذي صدر بتحديد خطوات العمل السياسي بتاريخ السبت الخامس من نوفمبر .

مهمتكم اذا دقيقة في التطور الثوري لامتكم ثم هي أيضا . دقيقة بحكم الجهد الذي يتعين عليكم بذله في فترة محدودة مركزة من الزمان .

لكني اثق ، واظنني في هذا أعبر عن رأي الأمة ، بأن في طاقتكم جميعا ، جهودا قادرة على الخدمة العامة باخلاص وشرف .

● تجربة الثورة في معاركها :

وفي الحقيقة ، انني لا اريد هنا أن ألقى خطابا افتتاحيا لأعمال اللجنة ، إنما الذي أريده ، هو أن امامكم تجربة العمل الثوري في وطننا ، كما رايتها ، وكما بدت لي طوال الفترة الأخيرة التي مشتها مع نضال هذا الشعب العظيم ، خلال سنوات حافلة ، مليئة بالأعمال الكبرى ، مليئة بالمعارك الكبرى في نفس الوقت ، بغية تحقيق هذه الآمال .

معارك مع الاستعمار ، متعددة الألوان تبدأ باطلاق الاكاذيب وتنتهي باطلاق القنابل .

معارك مع الرجعية ، المتعاونة مع الاستعمار متعددة الاساليب ، تبدأ بمظاهر المحبة وتنتهي بطعنات الظهر والظلام .

معارك مع التخلف الطويل ، الذي أرغمنا عليه ، والذي ورثنا منه ما يعانيه شعبنا من المشاكل الهائلة ، التي يتحتم علينا حلها ومواجهتها مواجهة عملية مستترة لكي تتيح لشعبنا أن يحقق انطلاقاته الكبرى ، في مجالات الانتاج وحسن توزيع فائضه وهو ما نعبر عنه بالكفاية والعدل .

معارك مع انفسنا . مع نقط الضعف فينا ، حتى لا ننسى على الطريق ، اهدافنا الأصلية ، وحتى لا نخدعنا مظاهر الأمور من حقائقها . وحتى لا ننسى أننا في الأصل والاساس جيل حمل مسؤولية العمل الثوري ، ولا بد له تحت كل الظروف أن يتمسك بعزيمة الثوار ، ويتجرد الثوار . اية مرحلة هي المرحلة القادمة ؟ . اية مرحلة التي بتمر بها الثورة ؟

● مبادئ ٢٣ يوليو :

مرحلة الثورة الاجتماعية ، هذه المرحلة لها بذورها ، هذه المرحلة لها خط سيرها ، هذه المرحلة لها ترابط في كل شيء مرونا فيه ، هذه المرحلة نتيجة كفاح طويل ، ونتيجة وعي وتصميم من الشعب .

قامت الثورة في ٢٣ يوليو سنة ٥٢ ، وكانت هذه الثورة ، هي حصيلة كفاح الشعب من اجل الحرية ، ومن اجل الاستقلال ، ومن اجل العدالة ، العدالة الاجتماعية .

في اول يوم من ايام الثورة ، اعلنت مبادئ الثورة المبادئ الستة ، القضاء على

الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الاحتكار ، إقامة عدالة اجتماعية سليمة ، إقامة جيش وطني قوي ، إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

سنة ٥٢ كان فيه انجليز في بلدنا ، كان فيه ٨٠ ألف عسكري انجليزى ظللنا ٨٠ سنة بنحاول أن نخرجهم من بلدنا بدون شيء خلاف الوعود من بريطانيا ، كنا بنحاول بالمفاوضات وكنا بنحاول بالمساومات والاتفاقات والمعاهدات ولكن وصلنا فيهم الى معاهدات ووصلنا الى اتفاقات ولكن لم نصل الى أن نتخلص من الاستعمار بأي حال من الأحوال لان الاحتلال كان باقى في بلدنا .

● ثورتنا سياسية اجتماعية :

يوم ٢٣ يوليو كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ومن أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار .

وبدأت في نفس الوقت ثورة اجتماعية ، تهدف هذه الثورة الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، واحنا من قبل الثورة كنا نحس ونشعر ونرى دواعى هذه الثورة الثورة الاجتماعية . ولكن منذ أول يوم من أيام الثورة بدانا أيضا في الثورة الاجتماعية ولكن معالم الطريق لم تكن واضحة تمام الوضوح .

من أول يوم في الثورة قلنا ان احنا بنجابه ثورتين ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، في كتاب فلسفة الثورة ، والخطب اللى قلناها من أول يوم من أيام الثورة ان علينا ان نجابه ثورتين ، ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، مرة قلت ان علينا أيضا ان نجابه ثورة ثقافية لان الثورة الثقافية لازمة لنا علشان ندعم ثورتنا السياسية وللازمة لنا علشان ندعم ثورتنا الاجتماعية ، وقلنا أيضا من الأول ان الثورة السياسية بتحتاج الى جميع قوى البلاد ضد الاحتلال وضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار وقلنا ان الثورة الاجتماعية بتفرض ان نمنع الاستغلال وأن نعيد توزيع الثروة ، وكان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين .

الثورة السياسية والثورة الاجتماعية لان الثورة السياسية كانت بتستدعى ان تجمع جميع القوى حتى نقضى على الاستعمار وحتى نقضى على أعوان الاستعمار وحتى نقضى ونتخلص من الاحتلال .

● صدام .. القضاء على الاستغلال :

اما الثورة الاجتماعية فكانت تحتتم علينا أن نضطدم مع قطاعات مختلفة في الأمة من أجل إقامة العدالة الاجتماعية السليمة ومن أجل القضاء على الاستغلال بكل معانيه ، الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى ، وهذا نوع من التضارب غابينا منه في بلدنا وعانت بلاد أخرى كثيرة من البلاد التى استقلت حديثا والتي أرادت أن تضع الثورة السياسية وتضع الثورة الاجتماعية في نفس الوقت موضع التنفيذ .

● تجربة ٢٣ يوليو :

تجربة ٢٣ يوليو ، أنا لما بقول على هذه التجربة اللى مرت في العشر سنين

الى فانت باقولها علشان بنشوف الدروس الى احنا قدمناها ، يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا باى حال من الاحوال ان نستولى على الحكومة ولكن كنا نعبّر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار ، ولكن لم يكن فى خاطرنا أبداً ان نحكم كنا نعتقد اننا قد نستطيع أن ننقذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة وهو حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب .

● محاولة مع الأحزاب :

كان بيان لنا من أول يوم انه عمل سهل خصوصاً بعد ما تخرج الملك وبعد ما تخلصنا منه وطلبنا من حزب الوفد ان يطهر نفسه من المستغلين ثم طلبنا منه ان يستعد ليتولى الحكم باعتباره كان قبل كده يمثل الأغلبية . ولكن كان لنا طلب واحد وهو اننا حين ننقذ الهدف السادس أو حين نضع الهدف السادس من أهداف الثورة أو من مبادئ الثورة موضع التنفيذ وهو اقامة حياة ديموقراطية سليمة ، لم يكن لنا باى حال من الاحوال ان نهمل الأهداف الخمسة الأخرى ، التى تقضى بالقضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال واقامة عدالة اجتماعية واقامة جيش وطنى ، فطلبنا ان تتعهد الأحزاب وان يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .

● ٤ اجتماعات مع سراج الدين :

وكانت البلورة الأولى لاقامة حياة اجتماعية سليمة أو اقامة عدالة اجتماعية البلورة كانت تحديد الملكية أو تنفيذ قانون تحديد الملكية ، حصلت اتصالات مع الوفد . اجتمعت مع نواد سراج الدين اربع مرات من اجل بحث هذا الموضوع . اجتمع مجلس ادارة الوفد مرة واثنين وثلاثة واربعة لبحث طلبنا . طلبنا كان تحديد الملكية ، تحديد الملكية بـ ٢٠٠ فدان و ١٠٠٠ فدان للأبناء ، يعنى تحديد الملكية كان ٣٠٠٠ فدان .

كانت ايه النتيجة ، طوال الاجتماعات ، كانت هناك محاولات من جانبنا لاقتناعهم ، وكانت هناك محاولات من جانبهم لاقتناعنا .

● نظرنا للأرض ونظرتهم :

احنا كنا بنطالب بتحديد الملكية وتوزيع الأرض على الفلاحين على أساس ان هذه هى الوسيلة الوحيدة التى تحرر الفلاح الذى نشأ فى الأرض . ملازم للأرض والذى اعتبر سلعة فى الأرض ، عبد للأرض ، ملك لملك الأرض ، ملك للاقطاعى . هم كانوا بينظروا للأرض نظرة أخرى ، كانوا يقولوا اذا كنتم عايزين تحددوا الملكية طيب ما تفكروا فى أسلوب آخر ، فكروا فى الضرائب التصاعدية ، قد تساعدكم فى رفع دخل الخزانة وتساعد فى رفع ميزانية البلاد . كان مفهوم يختلف عن مفهوم ، كنا بنقول ان احنا مش عايزين فلوس للخزانة ولكننا نريد ان نحرر الانسان ، هم ما كانوا يفهموا معنى تحرير الانسان بالكلام الى احنا بنقله وبيعته كلام شعارات ، كلام ما يجيش عنه ناتج ولا عائد ، ولكن الناتج والعائد يمكن يجى من الضرائب التصاعدية ، وعلى هذا الأساس لم نستطع ان

نتفق .. ما اتفقناش ابدا . هم كانوا يفكرون بعقلية واحنا بنفكر بعقلية ، احنا كنا بنقول نريد الفلاح ان يمتلك حتى يكون حر ويستطيع انه يقول ايوه او لا طالما هو ممتلك الأرض يشعر بحريته ، يكون حر ويستطيع انه يقول ايوه او لا طالما هو ممتلك الأرض يشعر بحريته ، والحرية مش معناها باى حال من الأحوال برلمان وقبة برلمان وشعارات ديمقراطية ، ولكن الحرية هي حرية الفرد . اذا استطاع الفرد انه يقول ايوه واذا استطاع الفرد انه يقول لا يبقى حر ، لكن الفرد اللي ملازم للأرض وملازم للاقطاعي واللى يشغل في الأرض مع الاقطاعي زيه زى البهايم اللي موجودة عنده لا يمكن بحال من الأحوال انه يشعر بالحرية ولا يمكن الا ان يكون تابع للاقطاعي وتابع لصاحب الأرض يسير وفق هوى صاحب الأرض وليست لارادته اى قيمة .

على هذا الأساس رفضوا هم تحديد الملكية الذى طلبناه . رفضوا انهم يحكموا ورفضوا ان يعودوا الى الحكم على أساس تحديد الملكية . طبعا احنا كنا نصمم على تحديد الملكية . وكان الامر بالنسبة لى في هذه الايام غريب كل الغرابة ، ولكن بعد كده طبعا تبين ان العملية لا تحتاج الى غرابة وما فيهاش الفسار وما فيهاش عقلا باى حال من الأحوال . ازاي الواحد يقعد يتفاوض مع الاقطاعي وصاحب الأرض علشان تحديد الملكية ويطلب منه صك على اخذ أرضه وتوزيع املاكه . وكان حزب الوفد في هذا المجال عايز يمثل طبقة من ملاك الأرض ، من طبقة الاقطاعيين ، وده طبيعي انهم لن يقبلوا الوضع الطبيعي انهم يرفضوا هذا الكلام . واحنا فطنا في الآخر ان احنا كنا بسطاء جدا حينما طلبنا من الاقطاع ان يقبل بنفسه ان يوقع صك القضاء على الاقطاع وتحرير الأرض وتحرير الفلاح ، لان معنى هذا حتى من الناحية السياسية ، القضاء على الحزب نفسه لان الحزب كان يعتمد على الاقطاعيين وكان يعتمد على نفوذ الاقطاع ، والاقطاعيين في كل بلد وفي كل مديرية في هذا الوقت كانوا يعتمدوا على الفلاحين اللي يشتغلوا عندهم انهم يدوهم اصواتهم .

● معركة الإصلاح الزراعى :

بعد كده كان لا بد لنا ان نأخذ خطوة حاسمة في الموضوع واصبحت معركة قانون الإصلاح الزراعى في اول الثورة ، وكلكم تعرفوا ، اصبحت معركة منيفة لانه في الوقت اللي احنا كنا بنتكلم والوقت اللي كنا بتفاوض كانوا اصحاب الأرض بيعملوا رابطة . كان رئيس الحكومة في هذا الوقت يعطف على اصحاب الأرض ، مجلس الوصاية ايضا في جانب اصحاب الأرض ، وعقدت هنا في مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من اجل اقناعه بقانون الإصلاح الزراعى ، ولكن ايضا مجلس الوصاية كان يريد ان يقنعنا بشيء ضد قانون الإصلاح الزراعى ولم يكن الإصلاح الزراعى في ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية .. ولكن الإصلاح الزراعى في ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثورة الاجتماعية وعلى الالحاق في طلبها اجتماع مجلس الثورة بعد كده وقرر اقالة الوزارة المدنية الموجودة اللي كان يرأسها على ماهر واقامة وزارة اخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعى . واقيلت الوزارة ونفذ قانون الإصلاح الزراعى .

● وانتصر الفلاح :

بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي مرينا في معركة تدل على صعوبة الثورة الاجتماعية ، الثورة السياسية اسهل بكثير من الثورة الاجتماعية . وزي ما قلت دلوقت له تكن الثورة الاجتماعية بأي حال من الاحوال هي قانون الاصلاح الزراعي ؟ ولكن قانون الاصلاح الزراعي كان تعبيرا عن الحاح وكان تعبيرا عن الحاجة الي هذه الثورة الاجتماعية ، وكان تعبيرا عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من اجل التحرر من ربقة الاقطاع .

● موقف الرجعية من معارك الثورة :

بعد كده دخلنا معركة مستمرة . بدانا اول معركة من اجل تنفيذ الهدف الاول من اهداف الثورة ، القضاء على الاستعمار واعوانه . القضاء على الاستعمار واعوانه معناه ان ندخل مع الانجليز في معارك مستمرة سواء في الناحية السياسية او في منطقة القتال اذا دعا الامر الى حرب العصابات . دخلنا معارك مع الانجليز من اجل الجلاء ، معارك مع الانجليز من اجل الاستقلال . كان ايه موقف الرجعية واجبا نجابه الانجليز سواء من الناحية السياسية او نجابههم في منطقة القتال ؟ الرجعية كانت دايما متخوفة ، والرجعية كانت دائما تعتقد بان المساومة هي السبيل الوحيد للحصول على اتفاق ، بأي طريق كان مع الانجليز . والثورة الاصيل لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تعرف المساومة .

● الانجليز في رأي عبود :

وانا اذكر اول ايام الاتفاق مع الانجليز والحملة التي بدأت على الانجليز وانا شفت ناس من التي كانوا يتعاونوا مع الانجليز ، شفت واحد ، شفت عبود مثلا ، عبود كان يقول لي ، يعني ، انت صغير يا جمال بك ، انت مش عارف الانجليز ابدا ، الانجليز دول دوخوا الدنيا ، ازاي احنا نقف قصاد الانجليز واذا كنت بتتفاوض مع الانجليز ، ما تنساش ان دول انجليز ، الانجليز التي كسبوا الحرب العالمية الثانية ، الانجليز التي دوخوا المانيا ، الانجليز التي عملوا ، الانجليز التي سبوا ، اذن الواقع التي كان موجود في بلدنا او لترات التي كان موجود في بلدنا كان له اثر . السياسيين الاخرين بيعتبروا ان منطق المساومة هو المنطق المفروض ، كانت الرجعية لغاية دلوقت بتعتقد ان السفير الانجليزي او السفير الامريكي يستطيع انه يؤثر او يستطيع ان يكون له دخل في الوزارة . كلنا نعرف قبل الثورة كل شهرين ثلاثة كانت تيجي وزارة ، ويوم السفير البريطاني ما لقي بمساعدة مع علي ماهر قبل الثورة سقطت الوزارة . كانت الرجعية لا زالت تجيد في الانجليز حماية ، حماية لها وحماية لاستغلالها وحماية لتحكمها ، وحماية لسيطرتها . لان الانجليز باستعمار في الماضي كان الانجليز يبحموا الرجعية ويعتبروا الرجعيين هم اصداؤهم الطبيعيين وهم رجالتهم .

● وجاءت أزمة مارس :

إذا الرجعية حتى في كفاحنا مع الاستعمار البريطاني كانت دائما متخوفة ، تبت روح التردد ، تلبعو إلى المساومة ، هل انتهى دور الرجعية من أول يوم من أيام الثورة ؟ لم ينتهي بأي حال من الأحوال . في أزمة مارس ، الأزمة التي حصلت في مجلس الثورة والتي وقف فيها محمد نجيب في جانب والثورة في جانب ، كانت أساسا بفعل الرجعية . بعد نجاح الثورة جاء محمد نجيب ، بعد نجاح الثورة عين محمد نجيب رئيس لمجلس الثورة . بعد نجاح الثورة بدأت الرجعية تسعى إلى محمد نجيب حتى تبت بدور الفرقة .

ونجحت الرجعية واثرت واستطاعت أن تقنعه بأنه يستطيع أن يحكم البلد لوحده . وحصلت أزمة مارس . كلنا نعرف إيه هذه الأزمة . إيه التي حصل في أزمة مارس ؟ خرجت الرجعية كلها من جحورها من أجل إيه ؟ طبعا أولا من أجل الحفاظ ، أو من أجل حماية مكاسبها ومن أجل استغلال الفرصة حتى تقفز لتستغل وتؤمن النظام الرأسمالي المستغل الذي كان موجود قبل الثورة .

● وخرجت الرجعية من جحورها :

خرجت لتحكم ، تحكم بمن ، تحكم بواسطة السياسيين ؟ والرجعية عمرها ماكنتش بتحكم بنفسها ، عمرنا ماشغنا اصحاب ملايين رؤساء وزارة في بلدنا ، ولكن اللي كانوا يبقوا رؤساء وزارات هم اللي يشتغلوا عندهم بمرتبات شهرية ، أما في الشركات ، يا أما محامين للشركات ، يا أما مستشارين للشركات .

اذن كانت الرجعية بتتربص دائما بالثورة ، لتجد أي فرصة ، أو لتنتظر أي أفرصة لتنفذ حتى تستطيع أن تحكم .

وأي ما قلت في خطاباتي قبل كده ان الرجعية لا تستطيع ان تشعر بالطمأنينة بأي حال من الأحوال ، الا اذا كانت تحكم ، والرجعية دائما تحكم بطريقة غير مباشرة .

الرجعية تستطيع ان تكيف نفسها وفق العصر ، ترفع شعار الديمقراطية ؟ اذا كان شعار الديمقراطية يجذب الجماهير ، لأن سلاح الرجعية هو الجماهير . الشعب نفسه ، تخدعه ، ترفع الشعارات ، بعد كده بتكبله ، بعد كده حينما تصل إلى هدفها ، طبعا يتناسى هذه الشعارات .

● وانتهت الأزمة :

وانتهت أزمة مارس ؟ وبدأ موقفنا في السياسة الخارجية يتضح ؟ وابتدأنا نعلن بعد ذلك سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي . وبدأ الانجليز في الجلاء عن مصر ، جلاء كامل لأول مرة .

ما هو موقف الرجعية ؟ الرجعية في هذا يمثّلوا السياسيين القدامى يمثّلوا الاقطاع ، يمثّلوا الرأسمالية المستغلة ، كان موقفهم واضح من أول يوم ، التشكيك ان احنا وقعنا في الواقعة التي مش حانتفد منها ، نقدنا من السلاح ونقدنا في سياسة عدم الانحياز .

ازاي نستطيع ان نتبع سياسة عدم الانحياز ؟ ازاي نستطيع ان ندافع عن بلدنا ؟ الشعارات اللى كانت بترفعها الرجعية ، كيف يمكن ان نحمل بلدنا ضد اسرائيل . . كيف يمكن ان نحصل على السلاح ؟ كيف يمكن ان نعتمد على انفسنا فى اى مجال من المجالات ؟ وكان التشكيك ، كلنا نذكر فى سنة ١٩٥٥ ، التشكيك فى سياسة عدم الانحياز ، وما يمكن ان تجره هذه السياسة على البلاد من اضرار ، وبعد كده حينما فتحنا الطريق الى الشرق ، وحينما بدانا الاتفاقات مع الدول الشرقية ، اول ناس على طول كيعوا نفسهم حسب الوضع ، وتعاملوا مع الدول الشرقية اكثر ناس كسبوا من التجارة مع الدول الشرقية هم الراسماليين ، اللى كانوا بيعارضوا قبل كده ان احنا تكون لنا سياسة حيادية ايجابية غير متحيزة ، فى كسر احتكار السلاح كان للرجعية موقف ، وانا اذكر ازاي الرجعية شعرت بالخوف ازاي فيه بعض الناس ذكرونى بجواتيمالا . ازاي قالو لى جواتيمالا اخدت سلاح من الشرق ، امريكا ما سبتناش ، امريكا مش حائسينا ، امريكا لازم حاتخلص علينا ، امريكا لازم حاتقضى علينا ، باى جال وبابى وسيلة .

التفكير الرجعى كان باستمرار هو المؤثر ، فى تأميم قناة السويس ، موقف الرجعية ايضا من يوم ما اعلنت تأميم قناة السويس ، بدا التشكيك والفرحة . . من عمليات قبل كده ، نفذنا من سياسة الحياد ، اذن الانجليز والغرب مش ممكن يسيبننا باى حال من الاحوال بنفذ بقناة السويس .

● مفاوضات مع الانجليز :

بعد تأميم قناة السويس ، حصل العدوان ، ليه حصل ؟ . الشعب كله هب ليدافع عن بلده ، وعن ارضه وعن شرفه ، ولكن كان الرجعيون او الفئات الرجعية المعروفة ، تجتمع لتهمس وتتكلم ، وتبحث كيف تنتهز هذه الفرصة لتخدع الشعب ، تضحك عليه ، وابتدعوا يقولوا انهم جايرفعوا عريضة ، تحت شعار انقاذ ما يمكن انقاذه ، وانهم حايطلبوا انهم يتفاوضوا مع الانجليز ، سمعنا احنا هذا الكلام ، وانا سمعت هذا الكلام وكنت موجود فى هذا المبنى المجاور لمجلس الامة . وانا قلت ان اى واحد حايجب يقدم عريضة بهذا الشكل بيعتبر خائن ولا يحتاج الى محكمة وانما الواجب على انا ان انفذ عليه حكما فورا فى جديفة مجلس الوزراء . . لان اى تردد بالنسبة لهؤلاء الناس قد يضر بالبلد وهم فاكرين ان البلد تستطيع ان تحتل الاساليب اللى سارت او اللى ساروا عليها فى الماضى .

طبعا اختلفوا على شىء واحد ، وهو مين اللى يجي يقدم هذه العريضة . بعد كده احنا سبناهم ، ما كانش فيه اى داعى ابدا بابى جال من الاحوال ان احنا ناخذهم على هذا الكلام او ناخذهم على التهمس ، او ناخذهم على الامل اللى شعروا بيه . او ناخذهم على المنى فى الحكومة تحت حماية الانجليز ، هم حايجبوا يحكموا تحت حماية الانجليز او تحت حماية الاستعمار .

وكان شعارنا او شعورنا الاساسى هو ، ان لا داعى بابى جال من الاحوال ان احنا نلوث كفاحنا بالاسل ، وكفاح الشعب فى هذه المعركة ، واستشهاده واستبساله بان احنا نخرج هؤلاء الناس علشان نحاكمهم على تآمرهم وتركناهم ولم نصيهم بابى شىء .

● الراسمالية والشركات المصرية :

فى الحصار الاقتصادى بعد كده ، تراجع الحصار الاقتصادى بعد معركة قناة السويس .

الرجعية أيضا لها دور ، حرضوا العمال بالاضراب ، بعدد لما اعلنا تأميم الشركات البريطانية أو الفرنسية ، مش تأميم ، اعلنا تمصير على طول اتملوا على بعض وقدموا يقط وجه القيسونى وجايب كشف متقدم له بيد الراسمالين ، وكل واحد فيهم عايز يخطط شركتين ثلاثة من الشركات المصرية سواء فى الى اصلها فرنسية أم اصلها انجليزية . وانا فى هذا اليوم قلت له : ان جميع الشركات بتروح للقطاع العام ، وان احنا من الشركات الى اتوضعت تحت الحراسة ، لن نستطيع باى حال ان احنا نخلى الراسمالين يزيدوا من تحكمهم بانهم ياخذوا ايضا ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا .

كانت الفرصة طبعاً لنا فى هذا الوقت ، ان احنا نقيم القطاع العام ، ونبدأ قطاع عام فعلاً على أساس واسع ، ونبدأ فى تطبيق الاشتراكية بمفهومها الحقيقى الى يبدأ يخلق قطاع عام فى الصناعة وفى التجارة .

● راس المال الجبان :

التصنيع ، بدأنا فى التصنيع ، دورهم فى التصنيع ، باستمرار كل كلامهم ان كل هذه الاجراءات ما بتطمئنش ، راس المال خايف ، راس المال كاشش ، راس المال جبان ، راس المال عايز يطمئن . وطبعاً مين راس المال ؟ هم عايزين نسيب لهم كل شئ .

راس المال جبان مش حاساهم أبدا طالما فيه اجراءات ، طيب ازاى احنا نطمئن واحنا ثورة ؟ . دا كنا بنملى الثورة ، الحل الوحيد هو ان نعلن انتهاء الثورة مشان نطمئن راس المال الخايف وراس المال الكاشش وراس المال الجبان .

وكل هذه كانت شعارات بترفع ، وكانت كلمات بتتقال علشان تفت فى عضدنا وعلشان نخوفنا ، وعلشان تخلينا نستجيب لرغباتهم . سعر الجنيه كان بينزل بره لانهم هم يعنى عايزين ايضا يحكموا ليطمئنوا اطمئنان كامل ، وليزيدوا استقلالهم .

راس المال الخايف ، راس المال الكاشش ، راس المال بعد الثورة ، الى غير مطمئن ، عمل ايه قبل الثورة ؟ . سنة ١٩٥٢ حصل ايه ؟ . ايه الاموال الى استثمرت من أجل التصنيع ؟ . قبل الثورة سنة ١٩٥١ كل الى استثمر من أجل التصنيع ٢ مليون جنيه و ١٠٠ الف كمان ، او ١٢٠ الف ، كل الفلوس الى صرفت فى الصناعة من القطاع الخاص السنة الى فاتت استثمر من أجل الصناعة ٨٨ مليون جنيه ، تقريباً ٤٤ مرة او الى بيستثمر قبل كده .

الغرض من الكلام ده كان دايم ان احنا نكش احنا بنخاف ، ان احنا بنحاول ان نلقى اليهم بمقالبد الأمور . المخاطرة ، يقولوا ان راس المال عايز يطمئن ، احنا كنا راس المال بتعقد الاتفاقات فى الخارج ، راس المال بنوفر له العملة الصعبة ، بنوفر له جميع التسهيلات علشان يعمل . وهو كل الى بيعمله كان انه يياخد ارباح المصانع ، ايه المخاطرة الى فى مقابلها راس المال كان يياخذ كل هذه الفوائد ؟ مفيش مخاطرة باى حال من الأحوال . مشروعات طبعاً تحولت الى ارباح شخصية ، كلنا نعرف ان المشروعات الصناعية حققت ارباح كثيرة فى السنين الاخيرة . نظروا لمنع استيراد جميع البضائع الاستهلاكية ، واحنا بنستورد فى استهلاكنا

لكن ١٠٪ تسان لأن اجناس الاستيراد بتاعنا بيزيد ، ولكن الباقي الـ ٩٠٪ بتستورد المواد الخام أو السلع .

● ان المعركة كانت من أول يوم :

أنا حبيت أقول هذا السر علشان أبين ان المعركة كانت من أول يوم ، من سنة ١٩٥٢ ، وهى معركة فيها شك وفيها جذب وفيها صراع طبقي ما نقدرش نقول ان مفيش صراع طبقي ، طالما فيه فلاح يشتغل عامل تراحيل ومفش لاقى ياكل ، وفيه واحد بيكسب في السنة نص مليون جنيه وبيجيب العشا بتساعه من ماكسين من باريس بالطيارة يبقى لابد انه يكون فيه صراع طبقي ، والا اذا ماكنش فيه صراع طبقي ما يقاش هذا الشعب حى ، ولكن معرفتنا ان دائما هذا الشعب ، شعب حى ، وكافح ، وقاتل ، وقبل الثورة فيه قتلى فيه اراضى البدراوى وكان فيه قتلى . كلنا نعرف حصل ازاى ان الفلاحين ثاروا من اجل كرامتهم ، ومن اجل انسانيتهم ، كان فيه قتلى رغم التحكم ، ورغم انه كان معروف ان اللي حايعصى حايموت ، واللى حايعصى حايتخرب بيته ، لأن هؤلاء الناس هم اسياد البلد . اذن كان فيه صراع طبقي . ما نقدرش نقول انه مفيش صراع طبقي اني أنا لما بقول فيه صراع طبقي ، أنا باعمل صراع طبقي في البلد ، أنا من أول ما نشأت في هذا البلد ، وأنا طالب شاعر ان فيه صراع طبقي . وأنا في ثانوى شاعر ان فيه صراع طبقي . وأنا بعد كده في كلية الحقوق كنت شاعر ان فيه صراع طبقي ، وبعد كده وأنا في الجيش ، لم أعزل عن هذا الشعب ، كنت شاعر ان فيه صراع طبقي لأن كان فيه ظلم اجتماعي وكان فيه طبقة تسود وتتحكم ، شلة تسود وتتحكم ، وكان بقية الناس يشعروا انهم حرموا من أبسط الحقوق . طبعا الصراع الطبقي كان موجود دائما . وأنا من أول يوم من ايام الثورة كنت أشعر بهذا الصراع الطبقي ، ومن الدوافع اللى دفعتنا الى أن نعمل على وضع قانون الاصلاح الزراعى موضع التنفيذ من أول يوم ، هو هذا الصراع ، وهذا التنافس الكبير الموجود بين فئات الشعب ، فيه اقلية بتأخذ كل شىء واغلبية محرومة من كل شىء .

● دور الثورة الاجتماعية :

بعد تراجع الاستعمار في سنة ٥٧ ، بعد الحصار الاقتصادي ، وهزيمة الحصار الاقتصادي ، كان من الواضح أن دور الثورة الاجتماعية قد جاء .

الثورة السياسية حققت نصر كبير ، حققت مرة واحدة خروج الانجليز مرتين مرة في الجلاء ومرة بعد العدوان على بور سعيد . ثم معارك قتال السويس ، ثم أممت معظم المصالح البريطانية والفرنسية في مصر .

ده تراجع ، بعد انتصار القوى الشعبية في معركة السويس ، طبعا كان هناك اثر ورد فعل كبير في جميع انحاء المنطقة الى بنعيش فيها . وسقطت عروش ، واهتزت عروش ، في هذه المنطقة ، لم تقيمها ارادات الشعوب ، وإنما اقيمت فصيا عن ارادات الشعوب . بالنسبة لنا احسبنا بعد النصر في المعركة السياسية كان من الطبيعي ان ننتقل الى المرحلة التالية ، الثورة الاجتماعية اللى اتكلمنا فيها من أول يوم ، واللى بدأنا فيها ، عمل ما يعتبر هوش كبير ولكن عمل بسيط ، من أول يوم ، ولكن الى اعلناسها من أول يوم ، اعلنا من أول يوم ان فيه ثورة سياسية وثورة

اجتماعية . الثورة السياسية واضحة المعالم ، الثورة الاجتماعية لم تكن واضحة المعالم ، ولم يكن قانون الاصلاح الزراعى الا توضيح لهذه الثورة السياسية .

● معركة العدالة الاجتماعية :

بدأت معركة ثانية ، اللى هى معركة العدالة الاجتماعية اتكلمت فى سنة ٥٧ فى رأس السنة دى ، يقولوا الله دى الحاجات دى مفاجآت ، بتطلع مفاجآت ، فى ٥٧ اتكلمت فى الجامعة فى مؤتمر التعاون ، مفيش حاجة ما قلتهاش واللى يرجع لهذه الخطبة فى سنة ٥٧ حايجد الكلام اللى اتعمل سنة ٦١ بالتفصيل . وهو كان مفروض انه يتعمل سنة ١٩٥٨ ، الكلام خاص بالنسبة للاستقلال ، والراسمالية المستغلة ، ودكتاتورية رأس المال ، وعدالة التوزيع ، والتوزيع فى التجارة ، مفيش كلمة ما اتقالتش .

بدانا فى سنة ٥٧ نتكلم عن الاشتراكية ، وندعوا للاشتراكية . وبدانا فى سنة ٥٧ نرفع شعار اقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى ، على اساس رفع هذا الشعار من سنة ٥٧ ، بدانا نركز على هذا الشعار . وقلنا ان المعركة قبل كده . يمكن فى سنة ٥٦ اول مرة بداناه ، فى العدالة الاجتماعية ، فى معركة من أجل الكفاية ، ومعركتنا من أجل العدل ، من أجل الكفاية ان احنا نتوسع فى الانتاج واتكلمت فى هذه الخطبة ، فى سنة ٥٧ ، عن التوسع فى الإنتاج ، فى كل ناحية من نواحي الانتاج ، ثم اتكلمت ايضا عن الحاجة الى عدالة التوزيع وان يوزع الدخل القومى بطريقة عادلة بين ابناء الأمة بدلا من ان تستأثر به طائفة محدودة كما كان الحال بالنسبة لنا فى الماضى .

كانت الاشتراكية ، برضه زى ما قلت فى هذه الأيام ، هى طريقنا الى العدل او كان الشعار اللى رفعناه هو اقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى هو طريقنا الى العدل ، وكان من الواضح ان العدل الذى كنا ننادى به هو فعلا شريعة الله ، وان شريعة الله هى من اول يوم بتنادى بالعدل ، وتنادى بالمساواة ، وتنادى بتكافؤ القصرى .

وكان رايانا انه اذا كان للحرية السياسية مفهوم ، ان يكون للمواطن الحق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهدده الخاص .

● الرجعية اقلمت نفسها :

الرجعية عملت ايه ؟ . الرجعية بعد هذا اقلمت نفسها ، خصوصا بعد ان أعلننا تكوين الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٦ ، وبدأت الرجعية تستغل تفسيرنا للاتحاد القومى ، ايه تفسيرنا للاتحاد القومى ؟ . انه بيكون المواطنين كلهم اتحاد قومى من أجل بناء الوطن ، وبعدين انا بينت فى خطبى ان الاتحاد القومى لا يمثل حزب ولا يمثل اختكار لفئة من الناس ، ولكنه يمثل ابناء البلد كلهم . وان احنا عايزين فى داخل اطار من المحبة والوحدة الوطنية ان نجتمع البلد كلها ، بجميع طبقاتها وان تحل المتناقضات بوسائل سليمة . وافقوا جدا على هذا الكلام . كان كمان يجد قبول ويجد استحسان . وبعدين قلت ايضا ان فيه صراع طبقى . ولكن ما كناش هايزين نحل هذا الصراع الطبقى بالعنف ؟ . ولا بالقوة . ولا بالدم . ولا بحمامات الدم . ولكن هايزين نحل هذا الصراع الطبقى فى داخل الاتحاد القومى فى

إطار من الوحدة الوطنية ، وقلنا ان احنا عايزين تعايش سلمى بين الطبقات وعازين
فى نفس الوقت نحل الخلافات فى داخل الاتحاد القومى .

ما بعرفش الرجعية هل صدقت هذا الكلام أم اعتبرته شعارات غير قابلة
للتنفيد ، ولكن كل اللى أعرفه ان الرجعية وجدت ان هناك فرصة لها لكى تفرق فى
داخل الاتحاد القومى ولكى تسيطر على الاتحاد القومى .

وواضح كل الوضوح ان الرجعية أقلمت نفسها ، والرجعية مشيت فى الاتحاد
القومى ، وبعدين ما بقناش نقول ان ده رجعى . كنا بنقول والله ده راجل طيب
وماشى . العملية مش فلان راجل طيب ، لان هو فى العملية دى يستغل مثلا عشرة
آلاف جنيه ويعمل غذا ، ويوم الجمعة يعمل قول نابت وشوية عيش بخمسة
جنيه ، ويلم الناس ، كل الناس يقولوا ان فلان الفلانى ده راجل طيب . يعنى العملية
هى استغلال وتفطية الاستغلال ، أو يدبج ديبحة كل شهر أو شهرين ، ويجيب الناس
اللى هو واخذ فلوسهم وواخذ عرق جبينهم ويوكلهم أكلة ويقولوا والله الراجل
ده راجل طيب ، دبج لنا ديبحة ، العملية مش عملية حسنة ، ولا عملية صدقة بأى
حال من الأحوال ، العملية عملية حقوق ، وعملية واجبات . والله بكل أسف احنا
برضه فكرنا فى هذه الطريقة وانضحك علينا تمام زى ما انضحك على الفلاحين اللى
بيدبحوا لهم دبايح كل جمعه وبيغدوهم أو بيعشوهم . وقلنا والله فلان ده راجل
طيب وقلنا ده راجل فيه شىء لله .

● حاول بالوسائل السلمية :

وابتدانا ، يعنى حسن النية كان من واجبتنا متوقر ... الخ ، وهم استغلوا بقوا
يقولوا الثورة دى رحيمة ، الثورة ... يعنى بقوا يقولوا نكت ، يقولوا ما هو اللى
بيعمل حتى مؤامرة . اذا نجحت يبقى رئيس جمهورية ، واذا ما نجحش بيروح شركة ،
رئيس مجلس ادارة ، الكلام ده معروف يعنى كله ، وأنا بأسمعه وعارفه .

استغل هذا الكلام استغلال كامل ، واستغلت العاطفة ، يعنى معروف يعنى ؟
تلاقى لو حد اعتقل مننا ، ثانى يوم عارفين ابص الاقى ولاده ومراته بعين لى جوابات ،
واللى جاين ، يقولوا والله دى نقطة ضعف وهم عارفينها ، اللى هى الزحمة والعملية
اللى زى كده .

لكن من ناحيتنا ، طبيعى لابد ان يكون هناك رحمة لان احنا مسئولين واحنا
مسئولين من الكل ، مسئولين عن المجموع من ناحيتنا ضرورى ان احنا نحاول بكل
وسيلة من الوسائل ان نحل الخلافات فى إطار من الوحدة الوطنية .

من ناحيتنا ضرورى ان احنا ما نكنش بأى حال من الأحوال البادئين بالعدوان
ولكن يجب ان احنا نحل مشاكلنا بالوسائل السلمية ، ونحل مشاكلنا بأقل ما يمكن
من الخسائر من ناحيتنا كان لازم ناخذ هذا الأسلوب .

من ناحيتنا كان لازم ندهوا الى المحبة ، ولكن هل كان ممكن مثلا ان احنا نتصور
ايه اللى فى قلب الآخرين بأى حال من الأحوال ، ولكن باستمرار بنفترض حسن
النية ، ونفترض انهم بيقابلوا هذا بنفس الشئ أو بهذا الشعور . بشعور مماثل .

● مع الشعارات فقط :

الرجعية أقلمت نفسها ، وحينما اتكلم عن الأقامة ، الرجعية المعاصرة ،

أو الرأسمالية المعاصرة ، شاطرة جدا ، انها تؤقلم نفسها وفقا لطبيعة العصر .
بعد سنة ١٩٥٧ ، رفع الرجعيون يفتل اشتراكيتهم ، وفغلا هم اصلهم يكتسبوا
من زيادة الانتاج ، واحد رجعى أو رأسمالى مستغل ، أو اصلا اقطاعى ، نلاقيه عامل
جوابات ومعلق يفتل فى الاشتراكية وكلام .. ليه ؟ . طالما الاشتراكية يفتل بس هم
مبسوطين ، طالما الاشتراكية شعارات بس هم زعلانين ليه ؟ . ده هم عايزين كده ..
مستعدين يخطوا شعارات فى الاشتراكية اد اللى بنقولها عشرين مرة . بس ما نخطش
الاشتراكية موضع التنفيذ ومانطبقهاش .

● رشوة وخيانة الأمانة :

بعد كده بدا الانحراف ، انحراف ازاي ؟ . بقى فيه قطاع عام ، بقى فيه قطاع
خاص ، القطاع الخاص عايز يكسب . الصناعة اللى كانت بـ ٢ مليون جنيه
بقيت بـ ٨٨ مليون ، المبانى اللى كانت فى سنة ١٩٥٢ ، الحكومة بتبنيها بـ ٥ مليون
بتيجى فى سنة ١٩٦٠ ، الحكومة بتنزل ١٦٠ مليون جنيه للعمليات اللى فى
المشروعات الحكومية لا اول لها ولا آخر ، الرأسمالية المستغلة بتنغذ وتريد ان
تربح ، مش الربح الحلال اللى مفروض انهم يكسبوه ، ولكن الربح الحرام ، تبدأ
على طول عملية الرشوة ، اذا كان عملية هو حايكسب فيها ١٠٠.٠٠٠ او ١٥٠.٠٠٠
جنيه ، ما عندوش مانع يدفع ٢٠.٠٠٠ جنيه او ٢٥.٠٠٠ جنيه علشان ياخذ هذه
العملية حصلت عمليات ، بعض الناس رفضوا آلات من انتاج مصانعنا لانها غير
مطابقة للمواصفات ، واخذوا آلات جيه من الخارج دفعين فيها عملة صعبة اخنا
فى اشد الحاجة اليها من عند جورج فهوم . لان جورج فهوم مديهم رشوة . وصل
الامر الى حد التخريب ، وصل الامر الى ان المقاولات ترشى والمقاولين يرشوا وبقوا
الى بيشتغلوا فى التجارة يرشوا .

فى التوريد يرشوا ، فى التصدير يرشوا ، أو فى الاستيراد يرشوا ، ليه ؟
لانه حا يحقق ارباح ، وعايز يحقق الارباح ، بالنسبة لى ، كان عندى فرصة لان امسكت
حادثة وامشى واراها وكل حادثة عايزه شهر او شهرين والخمسين حادثة عايزين
لهم ١٠٠ شهر امسك ناس ، واتجسس ناس ، اتجسس وكيل وزارة الاصلاح الزراعى
وموجود فى السجن ، المهندس اللى معاه ، اللى بياخذ ٢٪ واللى بياخذ ١٪ .

مش احنا بس المجتمع الوحيد اللى فيه ناس بتسول لها نفسها انها تاخذ رشوة
أو تخون الأمانة ، وفى كل مجتمعات الدنيا ، ومنذ ان قامت الخليقة فيه الفاسد
والطيب ، ولكن احنا اعلنا ان احنا نوضع النظام اللى يمنع هذا . ونوضح الاسباب
اللى تقضى على هذا الكلام قضاء كامل .

حاجل ازاي ؟ . بالرقابة الادارية بنخل ازاي ، بالنيابة الادارية ، مهيشتن فايدة ،
لانها عمليات لا اول لها ولا آخر . فيه غلة ظهرت ، فيه الرأسمالية المستغلة موجودة
فى البلد . فيه مشروعات كثيرة بتقوم بيها الحكومة ، هم عايزين ياخذوا هذه المشروعات
والنفوس الضعيفة موجودة فى كل مكان . وبكل بهيمة يتقيلوا ويصلوا للنفوس
الضعيفة ، بيعرض الهدايا او بالرشوة .

● عمليات للافساد :

اذا كان لابد من حل جذرى للقضاء على هذا ... قيه الناس طبعيا اللى انجرنوا
ايضا ، الناس اللى قالوا انهم وطنيين ، اللى فتجرو مكاتب الاستيراد والتصدير بعد

كده ، واللى ابتداوا يستوردوا قمح يستوردوا سكر ، كنا بنستورد ٢٠٠٠ ر. طن قمح ، أو ١٠٠٠ ر. طن سكر ، وبأخذ فى طن القمح جنيه يعنى بيطلع بعشرين ألفا جنيه ، ليه ؟ . هو كانت مهيته ايه ، ماهيته ٧٠ جنيه ، يبقى فيه انحراف بتقايله فى مجتمعنا .

ازاى بنحل هذا ؟ . بنقضى على كل هذه العمليات ، اللى بيدوروا لهم على حد من الأقارب أو حد من المعارف عشان يفتحوا لهم مكاتب تصدير ، عمليات اللى أنا شفتها فى آخر سنة ١٩٦٠ ، كانت عمليات تدل على ان الرجعية والراسمالية المستغلة بتدفع بكل قوتها لتقضى على كل معنى من المعانى التى ننادى بها . وأنا وجدت نفسى عاجز أن أقابل هذا الهجوم بأى طريقة من الطرق المعروفة ، عارف لكن عاجز لانه حايروح النيابة ، بيروح النيابة بيطلعوا بكفالة مشرة جنيه ، يوضع فى الاعتقال بعد كده ، طيب وبعدين ؟ . العملية طبعا اللى بيثبت عليه فى النيابة اهو بيروح ، لكن العمليات دى اثباتها خصوصا عملية الافساد بالذات صعبة .

● الراسمالية تتسلل :

فى سنة ١٩٦٠ أنا كنت أشعر ان احنا يمكن الدافع الثورى غير قائم ، الثورة بدات تتعثر ، الراسمالية المستغلة بدات تنفذ ، وبدات تنهز وتسلل الى الصف . والامثلة كانت امامى واضحة ، وكانت امامى بارزة ، كان الخطر فى ايه ؟ . الراسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الوطنية ، او تلم الثورة الوطنية لحسابها الخاص . وكنا بنقابل ده ، هنا طبعا فى مصر ، وكنا متعشرين فى ايه اللى بنعمله ، انه كان عندنا فى مصر غير الظروف اللى كنا فيها فى سوريا . واحنا اجلبنا حاجات كثيرة بالنسبة لمصر ، لاننا كنا بنقول ايه تأثير ده بالنسبة لسوريا ، وكنا بنعطل الاجراءات اللى ممكن نتخذ ولكن كنا فى نفس الوقت بنجد ان الرجعية هنا بتتسلل وبتبدأ تأخذ مراكز على درجة كبيرة من الخطورة . يعنى تقريبا انا فى يوم من الايام قلت ان الرجعية والراسمالية المستغلة بدات تخط الثورة ، والثورة اللى قامت سنة ١٩٥٢ ضاعت ، والعمل بهذا الشكل الامور مش حاتمشى ، بتبص فى الاتحاد القومى بتلاقى الرجعية المتصدرة فى الاتحاد القومى ، بتبص فى التجارة بتجد الرجعية متصدرة فى التجارة ، تبص فى الارباح السنة اللى فاتت ، انا قبل يوليو طلبت الناس اللى ارباحهم بتزيد عن ١٠٠٠ ر. جنيه ، السنة اللى فاتت والسنة اللى قبلها ، وجدت ان الارباح بتزيد عن ١٠٠٠ ر. جنيه تضاعفت فى سنة واحدة ، طبعا كل واحد كان متتبع الظروف الاجتماعية والوضع الاجتماعى فى لجنة ، كان بيقدر يشوف هذه الامور ، وينشوف الارباح الخيالية اللى كان مستلف ٣ مليون جنيه او عليه دين للحكومة ٣ مليون جنيه سددهم على سنتين . طيب اتسددوا ازاى فى السنتين وهو ما كانش عنده فلوس ؟ . قطعنا مش معقول دفع ضرائب ، مش معقول حصل على هذه الاموال بطريقة شريفة ، لانه اذا كان عنده ٣ مليون جنيه ارباح ، عشان يسدد منها حاجات بهذا الشكل وفقا لقانون الضرائب هذه الارباح لازم بيعود منها جزء كبير جدا للحكومة ، ترجع للدفاير ما تعرفش .

اذن فى سنة ١٩٦٠ كان من الواضح ان الثورة اللى قامت فى سنة ١٩٥٢ الثورة الوطنية اللى قامت فى سنة ١٩٥٢ ، على ان تكون ثورة سياسية ، وعلى ان تكون ثورة اجتماعية ، خلصت دورها فى الناحية السياسية ولم يستطع ان تدفع فى دورها فى الناحية الاجتماعية ، وطبعا فيه اسباب كثيرة لهذا ، ومبررات كثيرة لهذا ،

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنع الدفع الثوري لوضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ .

● البلد يملكها ٥ ٪

فيه ناس كثيرة النهاردة بعد القوانين اللي اتشترت في الجرايد ، يقولوا الله امال كانوا ساكتين ليه من سنة ١٩٥٢ ؟ طبعا سنة ١٩٥٢ كنا نواجه ثورة سياسية كان فيه وعسكري انجليزى ، طلوعوا في سنة ١٩٥٦ ، في شهر يونيو ، رجعوا كاني في شهر نوفمبر . طلوعوا تاني في شهر ديسمبر . سنة ١٩٥٧ قابلناه بعد كده ، حصار اقتصادي سنة ١٩٥٨/٥٧ . وبعد كده دخلنا على الوحدة مع سوريا بدانا نتعثر ، بدانا نجابه موقف غير الموقف اللي كنا فيه البلد مين اللي كان يملكها ؟ ، اللي يقرأ القوائم اللي طلعت دي بيجد ان البلد مش ملك ابنائها بأي حال من الأحوال ، البلد ملك لفئة قليلة . لا يمثلوا خمسة في المائة اقل من ٥ ٪ ، والباقي هم بيشتغلوا علشان يحققوا ارباح لهذه الفئة القليلة .

● سيطرة رأس المال :

في سنة ١٩٦٠ انا كنت تملى اتلكم وأقول سيطرة رأس المال على الحكم ، سنة ١٩٦٠ انا ابتدأت اشعر بالخوف او الخطر من سيطرة رأس المال على الحكم ، زى ما قلت لكم مش معنى سيطرة رأس المال على الحكم اني اجيب اللي يبقوا الراسماليين والمليونيرات ويكونوا وزارة بأي حال من الأحوال . . . لا . . . ولكن دول كانوا زمان بيروحوا للوزراء معروف انهم بتعمل وزارة ، ده من شركة فلان ، وده من شركة علان ، ابتداوا دلوقت ينفذوا الى كبار الموظفين القضية اللي حصلت مثلا في مديرية التحرير . دي تبين فعلا ان فيه خطورة من سيطرة رأس المال على الحكم . لانه كان اللي في الوزارة اصله أستاذ او استاذ مساعد في الجامعة ، وجه وتولى مسئولية بهذا الشكل ثم بعد هذا قبل انه يأخذ رشوة وهو بعد ما بقى وكيل وزارة يبقى الواحد يشعر بالقلق ، والخوف على مصيرنا وناس مشيوا بهذا الشكل . ويبقى ده نوع من سيطرة رأس المال على الحكم ، لأن رد انتاج مصانعنا والوصول على انتاج مصانع خارجية رغم اننا في حاجة الى كل ملين من العملة الصعبة ، ده ايضا يمثل ان هناك خطر كبير لأن رأس المال يريد أن يسيطر على الحكم وينفذ ، مش قادر يسيطر من فوق اهو بيعجى يسيطر من اى حلقة من الحلقات بيجدها ضعيفة .

● محاولة استغلال الثورة :

ماكانوا زمان بيرتبوا الوزارات ويبقى رئيس الوزارة او الوزير هو الشخص اللي بيحقق اهدافهم ويحقق لهم اغراضهم ، مش قادرين النهاردة يؤلفوا وزارات يبقى يتعاونوا مع بعض افراد الجهاز الحاكم .

اذن حاولت الرجعية أن تستغل الثورة الوطنية لحسابها ورفعت شعارات الاشتراكية طالما كانت هذه الشعارات غير مطبقة .

وطبعا كان لابد للثورة الوطنية ان تأخذ طريقها ، ولا بد للثورة الوطنية ان تأخذ طريقها .

من الواضح لينا . ايه هو هدف الثورة الاجتماعية ؟ . هدف الثورة الوطنية شيء واضح ، تحرير الشعب لبناء الوطن ، تحرير الشعب من الاستغلال ، تكافؤ الفرص .

ناس كثير يقولوا ماعندناش نظرية ، بدنا والله تقولوا لنا نظرية ، قين النظرية اللى احنا ماشين عليها ؟ . يقول اشتراكية ديمقراطية تعاونية ، ايه هي النظرية ؟ . ايه هي حدود النظرية ؟ . انا بأسأل ايه هي اهداف النظرية ؟ . انا بأقول انى ما كنتش مطلوب منى أبدا فى يوم ٢٣ يوليو ، انى أطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب هو النظرية . مستحيل لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ، ماكناش عملنا ٢٣ يوليو . لأن ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض .

اللى يقولوا ايه هي النظرية بيعقدوها أوى ويصغبوها ، يعنى عملية تعجيز ، وربنا أدانا مثل فى هذا عشان نطبقه فى الحياة .

فى الاسلام ، كان يقدر ينزل مع سيدنا جبريل كتاب مطبوع ومثجلد ويقول له أدى النظرية ، أدى القرآن ، أدى العقيدة ، ماعملش كده ، ليه ماعملش كده ؟ . مشان تدبنا فى حياتنا عبرة لنا وعظة لنا نتبعها .

أبدا الاسلام أشهد أن لا اله الا الله وأن سيدنا محمد رسول الله جملتين ، ما بداش أبدا بكل ما هو موجود فى القرآن .

● خطوة وراء خطوة :

ثم بدا بعد هذا ايضا ، فى الاسلام ، تدبنا عظة وعبر فى حياتنا ، فى الأول عن الخمر قال ننزل سؤال عن الخمر ، الخمر فيها اثم يعنى مسموح بيها ، بعد كده قال ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، معنى كده ان طول النهار محدش يشرب الخمر ، ولكن بعد صلاة العشاء بيتقدروا يشربوا ، بعد كده حرم ، وقال انما الخمر والميسر الى آخر الآية . . رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه . حرم تحريم قاطع ، طيب ليه ماقالش الآية الأخيرة من الأول ، ما يقدرش فى الأول ، أباح وقال فيها ضرر ، أدانا فى هذا طريق للعمل ، أدانا فى هذا دليل للعمل ، أدانا فى هذا وسيلة للعمل .

بیمشى مرحلة وراء مرحلة ، لغاية ما جه فى الآخر وحرّمها ، وفعلا كانت الناس مقتنعة بالتحريم .

٢٣ سنة لغاية ما نزل القرآن ، وتم نزول القرآن ، ليه ربنا عمل كده ؟ .

حتى يعطينا الفرصة والدليل او الوسيلة التى نقدر نعمل بيها فى حياتنا وفى دنيانا ، فى جميع الديانات تمشى الامور بهذا الشكل ، مفيش نبي نزل عليه كل شىء مرة واحدة ، باستمرار خطوة وراء خطوة .

يوم ٢٣ يوليو الكلام اللى أنا باتكلمه النهاردة ، لو كنت قعدت معاكم يوم ٢٣ يوليو ماكنتش اعرف الكلام ده ، لأنى ماكنتش مشيت فى تجربة العشر سنين اللى أنا اتوجدت فيها فى العشر سنين اللى فانت . كنت أقعد يوم ٢٣ يوليو وتقولوا لى عايزين محاضرة فى التكتيك أقول لكم محاضرة فى التكتيك . او فى موضوع عسكري تقولوا لى اتكلم عن الثورة او فى العمليات اللى احنا بنتكلم فيها النهاردة ، كان طبعا الموضوع يبقى من الصعب على ان أنا اتكلم فيه .

● مبادئ الثورة الستة :

ولكن كل هذه المبادئ الستة ، المبادئ الستة لما بنقصرها بنجدة فيها كل حاجة : القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار ، القضاء على الاقطاع ، القضاء

على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة جيش وطني قوي ، إقامة حياة ديمقراطية سليمة . كل شيء يدخل ضمن هذه المبادئ الستة . هي المبادئ الستة لو فصلناها أو فسرناها بنص نلأقيها بتدوين النقطة دي . واحنا ظروفنا جت ان التطبيق الثوري ، تطبيقنا الثوري يمكن سابق النظرية ، يعني إيه النظرية . النظرية هي دليل العمل ، بعدين من أى شيء بتيجي النظرية ؟ . عن دراسة المشاكل . ولكن اللي بيقدوا يقولوا مافيش نظرية وعازين تعرف النظرية هم عازين يحطو عقد وبس بأى وسيلة من الوسائل وبأى شكل من الأشكال لحل العقد دي ازاي يقولوا لنا حلوها انتم بأه . تكلم أى واحد يقول لك مافيش نظرية ، إيه النظرية ، حدد لى النهاردة تقف فين . أنا ما أقدرش أحدد ح تقف فين ، الشعب هو اللي بيحدد ح تقف فين ، أنا إيه اللي يخلينى أو إيه اللي ح يمكننى من أن أحدد . بالنسبة لى أنا ، أنا معنى لن أستطيع ان أقف الا اذا انتهى استغلال الانسان للانسان وكل واحد أصبح يشعر بفرصة متكافئة مع الآخر . ده شعورى وده احساسى وده املى من يوم ما كنت طالب ومن يوم ما كنت باطلع فى الشوارع فى هذه البلد ، وباعتبر ان ده يمكن كان احساس وامل كل واحد فيكم فى ظرف من الظروف وكان بالنسبة لى بيعتبر منى ، ويمكن ساعات الواحد يحلم احلام يقظة ويشعر بأنه فى الخيال .

● مشروع للميثاق الوطنى :

بنعمل محاولة ان شاء الله فى المؤتمر بعد ما تخلصوا شغلكم ، بعد ما يتكون المؤتمر . بنحاول نقدم مشروع للميثاق الوطنى يبقى هو دليلنا للعمل . بعد كده كل سنة بنغير . النظرية أو ميثاق العمل الوطنى لن يكون الا نتيجة لدراسة مشاكل المجتمع . أى واحد يقول ان مشاكل المجتمع فى بلدنا درست دراسة كاملة ثم وضعت لها الحلول يبقى معنى مبالغ جدا . مشاكل لم تدرس حتى الآن كاملة .

وأنا برضه ح أقدم الميثاق فى المؤتمر وأقول اتنى مع تقديرى ، ان الميثاق ح يتقدم للمؤتمر ومشاكلنا كلها لم تدرس . وعشر سنين المشاكل الموجودة عندنا لم تدرس والحلول لهذه المشاكل لم توضع . ولكن واجبنا رغم هذا ان احنا باستمرار نوضع الحلول . بنقدم الميثاق . بنقدم البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية من دراسة المشاكل ، هل هذه الدراسة ح تكون مستوفاة مية مية . هل هذه الدراسة ح تكون كاملة . ما أقدرش اقول ابدأ ان الدراسة كاملة او دراسة مستوفاة لآتى أنا النهاردة طالب رأس المال الاجنبى اللي بيستثمر فى مصر من اول الثورة ، بقى لهم ٣ ايام ما همأش عارفين يجيبوا رأس المال المستثمر الاجنبى من أذل الثورة من ١٩٥٢ لغاية النهاردة . ولسة لازالت عندنا أجهزة يجب تكون مستعدة تمام الاستعداد . مش عازيكم تتصوروا ان الحكومة بقت مكثة ، وانها بتشتغل بالديزل أو بتشتغل بالكهرباء مش ح تعطل ابدأ . لسه ما وصلناش لهذا الكلام .

● الثورة الثقافية مهمة :

لسه فيه خل ، فيه نواحي مختلفة فى الأجهزة اللي احنا بتشتغل فيها وده ح نتعرض له النهاردة ، ونتعرض له أيضا فى المؤتمر . وأنا بالمناسبة باقول ان الثورة الثقافية مهمة جدا ، انه عدد كبير منكم هنا من اساتذة الجامعة ، فيه عدد كبير يستطيع ان ينقل هذا ، ثم فى النقائات وفى كل النواحي . الثورة الثقافية

هي أساس الثورة السياسية وأساس الثورة الاجتماعية ، إذا كنت أنا باقعد هنا بأقول أن فيه ثورة اجتماعية وأن احنا عايزين نعمل ثورة اجتماعية ، والراسمالية مستغلة وتيجوا في كلية الحقوق بتدرسوا في الاقتصاد السياسي نظرية آدم سميث وأن العرض والطلب والكلام ده هو أحسن كلام في الدنيا وأن نظرية كذا وكذا يبقى هو ده الشيء المثالي يطلعوا الناس يبصوا لنا كده ويستغربوا ويقولوا الله الكلام اللي احنا اتعلمناه في كلية الحقوق غير الكلام اللي هو بيطبق هنا ، أنا بأقول لا ، العملية مش نظرية عرض وطلب ، احنا داخلين بنظام جديد لازم علشان تبقى فيه ثورة ثقافية لازم احنا نؤلف فيه كام واحد ألف كتاب اقتصاد عن بلدنا مش اقتباس طبعاً من بلد ثانية ، فيه كان واحد ؟. فيه مين ألف كتاب اقتصاد عن الاقتصاد اللي احنا بنقله النهاردة ؟. ولما نؤلف هذا الكتاب نقول ان احنا عملنا نظرية .

لكن اما نجيب كتاب عن الأنظمة الاقتصادية المعروفة والأنظمة الاقتصادية المقارنة والأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، آلاف الكتب موجودة . ما بتقدرش تقول ان احنا عملنا نظرية ، ويا جمال عبد الناصر اعمل لنا نظرية . انتم اللي عليكم تعملوا النظرية ، المثقفين هم اللي عليهم يعملوا نظرية . يوم ما الاقى فيه كتاب اقتصاد طالع عن الاقتصاد بتاعنا والتجربة بتاعتنا وابه اللي يجب انه يحصل فيها ، باشعر أن هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية وأن احنا فعلاً ابتدينا نرسو . ويوم ما الاقى كتاب الاقتصاد أو عبارة فيه تكرر اللي كنا بناخده في كلية الحقوق سنة ١٩٣٦ الواحد بيصاب بخيبة أمل لا أول لها ولا آخر ، لأن احنا فعلاً اتغيرنا ، اتغيرنا في التجربة ، اتغيرنا في الممارسة ، بنعمل تجربة بتاعتنا ، اذن انتم عليكم تعملوا الاقتصاد بتاعنا . اذن الثورة الثقافية هي أساس للثورة السياسية أو أساس للثورة الاجتماعية .

● التطبيق سابق النظرية :

إذا كنت اخذت الاقتصاد كمثال ، فيه أمثلة كثيرة في الدستور ، تفتح كتاب الدستور ونلاقيه برضه زى الكتاب الدستوري اللي كان بيديه وايت ابراهيم في سنة ١٩٥٦ أو فلان الفلاني سنة كذا ، يبقى على طول احنا ما اتحركناش ، تطلبوا منا المستحيل ، وانتم كل واحد فيكم يقدر فيه مجال يعمل الثورة والنظرية لأن النظرية مش حاتبقى كتاب منزل ، النظرية مش حاتبقى مجموعة هذه الكتب ومجموعة هذه الأبحاث اللي كل واحد فيكم يقدر في جهده وفي حيزه الخاص المحدود انه يشتمل فيه .

بالنسبة للناحية الدستورية طبعاً فيه خلافات . وبالنسبة للنظام الغربى له شيء دستوري . بالنسبة للكتب اللي بتدرس في جامعة لندن وجامعة باريس عارفين هم بيقلوا ايه في هذه الكتب علشان طبعاً يحسنوا الأنظمة بتاعتهم ، وبالنسبة لنظامنا ، وبرضه بنقول نظامنا ايه ونقول عيوبه ايه وحسناته ايه .

وأنا ما عنديش مانع كل واحد يقول العيوب العملية وحسناته ايه واقتراحاته ايه ، لأن احنا لا زلنا نسير في التجربة . واحنا بالنسبة لثورتنا أساساً التطبيق سابق النظرية ، فاذا ادتونا النظرية علشان تمشى مع التطبيق ، وطبعاً الكلام ده مش بأقوله لكم بس بأقوله لكل الناس اللي سامعينا دلوقت واللى حايقدروا هذا الكلام ، يبقى فعلاً كل واحد يشتغل في ميدانه عمل هام جداً .

● تكافؤ الفرص :

أيه هدف الثورة الاجتماعية ، زى ما قلنا تحرير الشعب ، تكافؤ الفرص ، تحرير الشعب من الاستغلال ، هل ممكن ان احنا نوجد تحرير الشعب وتكافؤ الفرص بان انا اقف اخطب واقول ، ان احنا عايزين الحرية للشعب والفرص المتكافئة وبس مش ممكن .. مش ممكن أبدا مستحيل ليه ، لأن احنا اتخلقنا وورثنا نظام . فلان الفلانى اتولد فى البيت الفلانى ورث ألف قدان أو عشرة آلاف قدان وألف جنيه أو عشرة آلاف جنيه . الثانى اتولد فى بيت آخر ورث الفقر ورث القلب ورث المصائب والبلاوى والعيا ، طيب نقول تكافؤ الفرص ازاي ، واحد ورث السلطان والسلطة والثانى ورث البلاء وطبعا ده نتيجة تطور المجتمع من آلاف السنين . ابن الخولى يطلع فلاح وابن الاقطاعى . ابن الباشا يطلع سعادة البية . طيب فيه تكافؤ الفرص بين ابن الخولى وابن الباشا . مفيش مش ممكن يعنى . ورثنا هذا الاساس . اتخلقنا كده ، المجتمع طلعا فيه كده ، طيب ليه ابن الباشا بيروح للدكتور ولية اولاد الخولى ما ييشوفوش الدكتور . ليه ده عايز بنسولين بيلاقوه أو أى أدوية والثانى لا . هل دى العدالة ، هل دى شريعة الله ، فى رأى لا فى رأى اذا اردنا ان احنا نعمل ثورة اجتماعية لازم كل واحد تبقى له فرصة متكافئة . فى انه يتعلم ، فرصة متكافئة فى انه يشتغل . فرصة متكافئة فى انه يتعالج ، فرصة متكافئة فى انه يعيش . بعد كده فيه ناس مجدين ، حسب الجهد ، حسب جدهم بيتطوروا ، وفيه ناس غير مجدين طبعا بياخذوا نصيبهم . لكن تكافؤ الفرص يجب ان يبدأ بعملية جراحية ما نقدرش نقول عايزين تكافؤ فرصة بخطبة أو بكلمة لأن بنبقى بنضحك على نفسنا وينضحك على عقولنا .

● علينا واجب الفلاحين :

ما اقدرش اقول ان انا بقيت رئيس جمهورية ولازم هم حا يطلعوا اولاد رئيس الجمهورية والكلام ده انسااه ، مش ممكن لان انا بقيت رئيس جمهورية علشان هذه المبادئ وعلشان آمنت بهذه المبادئ وعلشان ثرنا فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ اعتبر ان ده أيضا ينطلق عليكم وعلى جميع المتعلمين اللى وجدوا الفرصة انهم يتعلموا ، جميع المتعلمين اللى جم من القرية واللى جم من الريف ، مش بس بنى مر ، كل المتعلمين جم من القرية وجم من الريف عارفين مفيش حد مالوش قرايب ييشغلوا فى القسرية ، ومفيش حد مالوش قرايب فلاحين ، ومفيش حد مالوش قرايب محتاجين ، مفيش حد مالوش قرايب النهاردة يعنى يمكن ملاهى الحياة بتخليه ينسى ، لكن احنا كلنا علينا واجب بالنسبة لهؤلاء الناس لان ده المجتمع ، دى اللى يمثل الشعب بمجموعه ، كل واحد عليه واجب بالنسبة لنفسه وعليه واجب بالنسبة للآخرين .

دى الثورة اللى قالوا عليها بتخوف ويتمنع رأس المال الاجنبى ، اللى صرف من رأس المال الاجنبى من اول يوم فى الثورة ، بقوا يقولوا لا تعمل الشئ الفلانى ده ، ده الفنينين جه رأس المال الاجنبى حاول يكش ، بتعمل الشئ الفلانى ده ، لا ده رأس المال جبان . أما ابتدأوا يلبشونا من اول يوم ، الواحد ما بقى عارف يشتغل أبدا باى وسيلة من الوسائل .

● خرافة المال الاجنبى :

وانا جيت فى يوم من الايام وقررت ان اقرأ اربع ساعات أو خمس ساعات

عشان أعرف كل العمليات دى بالتفصيل ويعنى ما أبقاش بأقبل الكلام ده ، كلام قطعى وأخذ بس برأى الفنيين وأقول أيوه حاضر وطيب . ينعمل قوانين التشجيع رأس المال الأجنبى سنة ١٩٥٣ ، آه بنعمل قوانين .. بنديهم ايه بنديهم ، تعرفوا رأس المال الأجنبى اللى دخل مصر للاستثمار من سنة ١٩٥٢ لغاية ٦١ قد ايه ؟ ٨ مليون جنيه ، منهم للاستثمار فى البترول اره مليون ، أهو ده كل رأس المال الأجنبى ، قعدنا نحاول فيهم ونسأيس فيهم ونطبطب عليهم ونقول لهم تعالوا طيب حانعمل لكم قانون ، حانضمن لكم ، ده سنة ٥٤/٥٣ بعد كده قلت مش عايز رأس مال أجنبى خالص يدخل للاستثمار لانى حسبت ان احنا بناخد فى هذه الأمور خازوق كبير جدا لأن هو بيدخل بيحجب عشرة آلاف جنيه أو عشرين ألف جنيه بيعمل مصنع ، وبعدين بيحول كل سنة الى الأبد أرباح . يعنى بياخد العشرة آلاف جنيه أو العشرين ألف جنيه أو الثلاثين ألف جنيه ، بياخذهم فى خمس سنين . وبعدين كل سنة مفروض طبقا لهذا القانون انى أحول له أرباحه للخارج بالعملة الصعبة ، اذن يعنى كتب علينا أن احنا ناخذ من عرقنا واحنا فى حاجة الى كل نأج هذا العرق ونحوه الى الخارج ، ولهذا أنا أعلنت بعد كده انى ضد أى استثمار الا اذا كانت هناك ضرورة ماسة لذلك ، واللى على أساسه يمكن وافقنا على استثمار رأس المال الأجنبى فى بعض شركات الأدوية لأن عندها معامل للأبحاث . بعض الحاجات الأخرى ، ولكن قلنا ناخذ قروض ، قروض بنسدها فى عشر سنين اتناشر سنة ، خمستاشر سنة وتخلص ، رأس المال الأجنبى بنفضل نحول له ربح كل سنة الى الأبد طبعا الخرافة اللى كانت بتقولها الرجعية والأساطير عن رأس المال الأجنبى مش شايف .

بل رأس المال الأجنبى اما بيعبى ما بيرضاش يدخل فى صناعات أساسية أو صناعات ثقيلة هو اما بيعبى يدخل أو بيقدم صناعات فده علشان يحقق ربح سريع وربح عاجل وعلشان يحول هذا الربح بسرعة . واما احنا اتجهنا الى القروض وعدم فتح بلادنا لاستثمار رأس المال الأجنبى . اتكلمت فى الأول أيضا على طمانينة رأس المال الخاص ، ورأس المال الخاص بيخاف ويكش وقلت لكم مفيش فائدة بكل الوسائل اللى بنعملها ، رأس المال الخاص مش ممكن يعمل صناعة حديد ، مش ممكن يعمل صناعات ثقيلة . رأس المال الخاص عايز يعمل صناعات سريعة تجيب له عائد سريع ، لأنه يفكر أولا فى مصلحته قبل أن يفكر فى مصلحة البلد كبلد ، يفكر فى ربحه الآن رأس المال عايز يشتغل بالطريقة الرأسمالية ، عايز يكسب ١٠ ٪ اذا كان يقدر يكسب ١٥ ٪ فى السنة كان يقدر يزودها الى ٢٠ ٪ بيزودها ل ٢٠ ٪ وانا يعنى بهذه المناسبة أنا مش ضد رأس المال الخاص حين يعمل ولكن أنا ضد رأس المال الخاص حين يستغل . فرق رأس المال الخاص انه يستغل وانه يجيب الفرصة عن الآخرين ويسلبها منه .

كيف يمكن ان تباير الثورة الاجتماعية تأثيرها ؟ .

يمكن قبل ما نسال هذا السؤال وكان يجب قبل ما نتكلم عن الثورة الاجتماعية كان لا بد نسال نفسنا سؤال .. هو احنا عايزينها نشيء رأسمالية أو اشتراكية والإجابة طبعا ببساطة ان الرأسمالية على الطريقة القديمة أصبحت مستحيلة والرأسمالية حتى على الطريقة المفيدة أصبحت مستحيلة ، وان البلد فعلا بدأت فى التحول الاشتراكى اللى هو باقصد به العدالة .

● الأوامر لا تكفى ؟

فده موضوع طبعا أصبح مثير موضوع نقاش ، يعنى موضوع مفروق منه ، ولكن حانطقه ازاي ، حانسير فيه ازاي ، ده اللى احنا نتكلم فيه ، فى المؤتمر حانتكلم فيه وحانبجته . كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها . الثورة مش العدالة الاجتماعية . وكيف يمكن أن تحقق المرجو منها .

فى رأى ان احنا ما نقدرش نحقق ده بالأوامر وبس . سواء فى هذه الأوامر الادارية أو التشريعات أو اللوائح اللى بيطلعوها والمذكرات والكلام اللى عارفينه . وسيلة واحدة تمكن الثورة الاجتماعية من أن تباشر مهمتها وتباشر تأثيرها وهى الحرية الكاملة للشعب ، لأن احنا عايزين نعمل الثورة الاجتماعية دى مش عشاننا احنا يمكن احنا فى مستوى اجتماعى بيعتبر اعلى من المتوسط ، عايزين الثورة الاجتماعية للشعب ، اذن الشعب هو صاحب المصلحة الأصلية للثورة الاجتماعية ، فالشعب صاحب المصلحة الأصلية فى الثورة الاجتماعية لا بد أن تكون له الحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة حتى تنجح هذه الثورة الاجتماعية بدون الحرية الكاملة وبدون الديمقراطية الكاملة للشعب بنبص نلاقى نفسنا انفلسنا وانعزلنا والشعب فى وادى واحنا فى وادى ، الشعب له مشاكله واحنا ما احناش عارفين هذه المشاكل بنحل فى طلاس وينقعد نوضع فى نظريات بس ده شئ واللى هو مطلوب ده شئ آخر ، هو مش المطلوب الواحد يقعد يحل أى مشكلة ، مفروض الواحد يقعد يحل المشكلة اللى بتجابه الناس ، مشاكل الجماهير نجد لها حل .

طبعا اما نقول عايزين ندى الشعب كل الديمقراطية ، واما نقول عايزين ندى الشعب كل الحرية ، على طول يخطر فى بالنا شئ ، ايه العقبات اللى على الطريق .

● عقبات موروثة :

قطعا فيه عقبات ، ما نقدرش نقول مافيش عقبات ، السبب ان احنا ورثنا مجتمع ، هذا المجتمع كان فيه الخير كله لافلية والشعب محروم من كل شئ ، الاستغلال بكل معانيه سواء فى هذا الاستغلال السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الاقطاعى ، الاحتكار طبعا ، رأس المال المستقل ، الرجعية عندهم الفرصة ، ورثوا الفلوس ، الفلوس بالنسبة لهم السلاح والطائرات والدبابات الفلوس هى الاسلحة السرية ، الأرض هم الاسلحة الذرية بالنسبة لهم ، النفوذ يمثل السلاح ، يمثل القوة . فيه صراع طبقى مانساش ان مهما قلنا ومهما حاولنا أو حاولوا هم مافيش صراع طبقى ، لا فيه . فيه صراع طبقى فى كل حته صراع طبقى فى كل مكان ، فيه صراع بين الشخص اللى شايف ان عمله يروح بأجر محدود وقام يطالب بأنه ياخذ حقه . فيه صراع بين اللى ورثوا الفلوس زى ما قلنا واللى ورثوا ملاعق الذهب أو معالق الذهب واللى ورثوا الجهل والمرض والفقر والغلب . مهما غمضنا عيننا هذا الصراع موجود . وبعدين بدى أقول أن الصراع تملى اما نفكر فيه يتهى لنا انه من الطبقة الرجعية ، علشان تستطيع أن تتحكم ، مش بس يجى فى الطبقة المغلوبة على امرها ، صراع من هذا ومن هنا ، كل واحد عنده اسلحته . طبعا الطبقة الرجعية أو الرأسمالية المستغلة أو الاقطاعية عندها اسلحة قوية تمكنها من هذا الصراع وتعطيها كل الوسائل اللى تمكنها من أنها تنجح . اما بنقول عايزين ندى الحرية كاملة للشعب وعايزين ندى الديمقراطية كاملة للشعب على طول بنفكر فى العقبات ، ايه العقبات . الشعب طيب ما هو ورث دى فى الماضى ، اقطاع غوريه ،

مش كانوا يباخذوا الفلاحين في اللواري يودوهم يصوتوا للمرشح ويدوله كل الأصوات مين هم ، هم دول الشعب ، وكان الفلاح اللي ما يدش صوتيه بيتردوه هو وعيلته بره القرية وبره البلد اذن نطلع بعد كده اما نقول عايزين ندى الحرية للشعب ندى الديمقراطية للشعب ، لازم نسال نفسنا سؤال من هو الشعب ، مين هم الشعب اللي احنا حانديهم الحرية كاملة مين هو الشعب اللي بتكلم من أجله بنقول ان احنا عايزين نقيم مجتمع متحرر من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

● مرحلة بناء الاشتراكية :

علشان نعطي الحرية للجماهير بلا قيد ولا شرط ، علشان ندى الديمقراطية للجماهير بلا قيد ولا شرط ، لا بد لنا ان نحدد من هم الشعب مين هم اللي عايزين الثورة الاجتماعية هم دول الشعب ، طبعا فيه تناقض واضح بين الشعب اللي عايز الثورة الاجتماعية وعايز مجتمع متحرر من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبين الأقلية الي عايزه مجتمع فيه استغلال سياسي وفيه استغلال اقتصادي وفيه استغلال اجتماعي ، وفيه تناقض واضح . طبعا كلمة الشعب بتختلف باختلاف الظروف واختلاف المفاهيم .

النهارده في ثورتنا الاجتماعية بنستطيع ان احنا نحدد الشعب ، زي في ثورتنا السياسية ما حددنا ، الشعب هو كل من وقف ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية . الشعب اللي كل واحد واقف من أجل تحقيق المبدأ الأول للثورة . انتهت المرحلة السياسية وبدأت المرحلة الاجتماعية ، ولو ان قطعنا فيه ترابط كبير بين المرحلة الحالية مرحلة بناء الاشتراكية ، الشعب يشمل جميع الجماعات والطبقات التي تساند البناء الاشتراكي وتساهم فيه .

طيب ، اذن هم دول اللي نديهم الحرية الكاملة بعد كده نلاقى الناس اللي هم ضد العدالة الاجتماعية وضد الثورة الاجتماعية ، الناس اللي هم ضد التحرر من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي . دول ايه ، الناس اللي عايزين السلطة علشان يحكموا أو الناس اللي يمثّلوا الطبقة التي باشرت النفوذ في الماضي ويمثّلوا أقلية . هل هم الشعب ؟

● الشعب وأعداء الشعب :

في رأيي انهم لا يمثّلوا الشعب ولكن يمثّلوا شيء آخر في صراعنا ضد الاستعمار كان الشعب يكافح الاستعمار وأعوانه من الخونة ، وقلنا كده ، القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين أول مبدأ من أهداف الثورة وأول هدف من أهداف الثورة ، وحددناها بدون لف ولا دوران ، الاستعمار وأعوانه ، وقلنا اذا لم نقضي على أعوان الاستعمار لن نقضي على الاستعمار ، لأن الاستعمار يرتكز على أعوانه ، النهارده لازم تكون واضحين بدون لف ولا دوران .

الشعب هو عبارة عن جميع الفئات التي تساند الثورة الاشتراكية ، مش اليفظ ، الاشتراكية ، تساند الثورة الاشتراكية وتساند الثورة الاجتماعية والبناء

الاشتراكي هم أعداء الشعب ، اذن اما ينبغي النهاردة وتقول كل الحرية للشعب وكل الديمقراطية للشعب لازم احديد وأفرز وأفصل وأخصص ايه هي قوى الشعب العاملة ، ايه هو الشعب ، مين هو الشعب اللي الثورة الاجتماعية بتعمل من اجله ، ومين هم أعداء الشعب ، أعداء الشعب جميع القوى والجماعات التي تتأهض هذه الثورة الاشتراكية والثورة الاجتماعية واللى هدفها طبعاً القضاء على هذا النظام الاشتراكي والعودة الى نظام رأسمالي أو مستغل أو نظام مبني على اساس ديكتاتورية رأس المال ، زى ما كان موجود قبل سنة ٥٢ كان فيه برلمان وفيه قبة برلمان وفيه ديمقراطية ولكن كان هناك ظلم اجتماعي صارخ .

واظن كل واحد فينا يعنى يذكر هذا ويعلم هذا ، فأنا بدى أقول ان هناك أصبح خلاف واضح بين الشعب وأعداء الشعب في هذه المرحلة .

حاولنا نحل بالوسائل السلمية ، حاولنا نحل في اطار من الوحدة الوطنية ، ولكن النية كانت من طرف واحد . لأن هناك خلافات أساسية وخلافات جذرية . ولقينا الرجعية اما بتستكين بتستكين حتى تجد الفرصة وتستكين لفاية الوقت المناسب وتتزلف وتتعلق علشان تحمي فلوسها وتحمي نفسها ، ولكن بتستكين للوقت المناسب . ولكن هل نجح الكلام اللي قلناه ، هل نجح الكلام اللي قلناه ان احنا عايزين نحل المتناقضات في داخل اطار من الوحدة الوطنية بالطرق السلمية ، لا ما نجحش . من جانبنا احنا كانت نوايانا يمكن سليمة وكنا بنقول عايزين نعمل محافظة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الاصيل في الحضارة . ولكن لا يمكن ان يتم عمل النية على اتمامه من جانب واحد ، اما الجانب الآخر فهو ينتهر أو ينتظر الفرص المناسبة .

علشان تكون عندنا حرية وتكون عندنا ديمقراطية لازم نفرز ونحدد أعداء الشعب ، ونوضح الفرق بين الشعب وبين أعدائه ونحقق الهدف ، الهدف هو بوضوح ونحدد الشعب ، تعيين الحدود بالضبط بين تجريد هذه الرجعية وأعداء الشعب من أسلحتهم الغاية من هذا ان فيه خلاف بين الشعب وبين أعداء الشعب . خلاف بين الشعب وبين الرجعية .

● حماية العمل السلمى :

وعايزين نحل هذا الخلاف . نجرد الرجعية من أسلحتها . طبعاً ده أسلوب ، هناك اساليب أخرى أيضاً تصل الى المحاكمة ، تصل الى حرمان ، تصل الى نواحي كثيرة . وبهذا تبقى حالياً هذا الخلاف الكبير بين الشعب وأعداء الشعب . هنالك وسيلة أخرى ان احنا بنحل أيضاً بطرق السلمية ، لأن احنا ولو احنا حسبنا ان الطرف الآخر مش مستعد يحل بالطرق السلمية ، لكن احنا لا زلنا على استعداد أيضاً ان احنا نحل المتناقضات بالطرق السلمية ولكن لسنا على استعداد باى حال من الأحوال ان احنا نسمح بوضع العراقيل في وجه ثورة الشعب الاجتماعية باعطاء الرجعية فرصة علشان تضرب ثورة الشعب أو تضرب الثورة الاشتراكية . من واجبنا ان نحمي كفاح الشعب ونحمي مكاسب الشعب . من واجبنا ان احنا نحمي الدولة ونحمي الشعب من النشاط الهدام سواء من الخارج أو من الداخل أو من الاستعمار والرجعية المتعاونة مع الاستعمار .

من واجبنا أيضا أن أحنا نحمل العمل السلمي للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يعمل في البناء الاشتراكي ويبني دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الإنسان بالحرية والسعادة .

● لا نريد خونة :

بالاختصار يجب أن تكون سياستنا واضحة تجاه أعداء الشعب . كل الحرية وكل الديمقراطية للشعب . ولا حرية ولا ديمقراطية لأعداء الشعب . من هنا نحدد عملنا . باعتبار دي نقطة الأساس . إذا قمنا الحرية ، يتبقى حرية الكلام ، حرية النقد ، حرية الاجتماع ، وما نخافش . في مناقشات كثيرة لي كنت أشعر من بعض الناس خوف أما نقول فيه لجان ، يقولوا اللجان أو بالنسبة لأي لجان اتحاد قومي يقولوا يعني نعين جزء ما نتخبش . أنا رأيي أن الشعب لازم ، إذا عزلت الرجعية يأخذ الفرصة كاملة ويفلظ ويصلح غلظه . واللي كان يلبخبط علينا الأمور الحقيقية في الفترة اللي فاتت أيضا عدم هذا الفرز . بنفرز ونحدد ونقول هذه هي الرجعية ، وبعدين أن احنا نضمها إلى الشعب كل واحد يسير على ، يعني مقيش ، احنا مش عايزين خونة للبلد ولا عايزين أبدا نخلق أعداء ، كل واحد يسير في الطريق السليم أهلا وسهلا بترحب به ، يعني بنعمل له حفلة ونحتفل بهم ، كل العمليات دي ، يعني احنا مش عايزين أعداء لأن احنا أساسا ، كنا عايزين نلم كل واحد ونحل خلافاتنا الطبقية بنحلمها بيننا وبين بعض بالتراضي ، وبالتفاهم ، ولكن كان من العسير أن احنا نحل هذه الخلافات بالتراضي ، ولا زال من العسير برضه لغاية دلوقت ، يعني هل الأرض بتتأجر بسبع أمثال الضريبة في كل حنة يقولوا لي ما تتأجرش بسبع أمثال الضريبة . بالتفاهم تؤجر بسبع أمثال الضريبة حاضطر نحلمها بطريقة ثانية غير التفاهم وغير التراضي ، أنا حاضطر أعمل هذا وكل واحد مسئول في هذا البلد حاضطر . بنقول الإيجارات بتبقى كذا ، يقولوا لأن خلوا الرجل وكذا . . وكذا .

● إعادة الحقوق المسلوقة :

بنقول يا جماعة تعالوا نتفاهم على الإيجارات ، مقيش بيعملوا وسائل ثانية . أما التفاهم مانفعش حاضطر ناخذ الإيجارات ثانية علشان التفاهم مانفعش . باقصد من هذا أن احنا والشعب ، أما بأقول احنا يعني الشعب ، قلبه مفتوح وصدره مفتوح للتفاهم والوسائل السلمية وطول عمرنا شعبنا رحيم ، شعبنا طيب ، عمره ما كان شعب حقوق أبدا . يقولوا أن جمال عبد الناصر عنده حقد طبقي . حقد طبقي ليه طيب ما أنا بقيت رئيس جمهورية وموجود وقاعد وعندي عربية كاديلاك وكويس والحمد لله بس أراي نيجي لغاية هنا ونقول حقد طبقي . أبدا ده مش حقد طبقي ، مش حقد على طبقة معينة ، أنا والله ما أعرفهم ولا شفتهم ولا قاعدت معاهم . لكن شفت الثانيتين ، شفت الشعب شفت العمال الزراعيين ، شفت عمال التراحيل ، شفت الفلاحين شفت الشعب اللي طلعتنا منه كلنا ، الشعب اللي في كل حنة ده اللي شفته ، فهي العملية مش حقد طبقي على اللي ما شفتهمش ، العملية هي إعادة حقوق مسلوقة من الناس اللي بياكلوا في حقونا . . وكان يمكن أن يتقال ، زي ما حصل زمان أن إعادة الحقوق بتنتهي بأن الواحد هو بيعيد حقوقنا ، بقي هو رئيس جمهورية وبياخذ يعني ، في أعلى المناصب بس هل ده الغرض . ثورة ١٩ طلعتوا يعيدوا حقوق الشعب المسلوقة ثم بعد كدة نسيوا الشعب وكل واحد ابتدا بدل ما يرفع مستوى الشعب رفع مستوى نفسه ، ومستوى الشعب راح فين ،

بعد كدة باستمرار كل واحد كان يقول أبتدىء بكذا وبينتهى عارف الوزارة حاتقعد سنته أشهر والا ثمانية أشهر ويرفع مستوى نفسه ومستوى عيلته قبل الوزارة ما تروح وبعد كده الكلام يبقى كلام اسطوانات وكلام انتخابات وكلنا عارفين العملية دي . العملية ان احنا عايزين نعيد الحقوق المسلوقة وده هدفنا وده واجبنا الأساسى والرئيسى واللى من أجله وجدنا فى هذا العمل .

وانا ما بعثروش عمل ، انا باعتبره حياة كاملة لأنه مش شغله ، مش وظيفة بتخلص منها واحدة ونص ، احنا عايشينها اربعة وعشرين ساعة عمل مستمر اربعة وعشرين ساعة .

اذن صراع طبقى موجود ، العملية مش حقد طبقى ، العملية واحد محروم من حقه وعالين يسترد حقه ، احنا كلنا مسئولين ، مثقفين مسئولين قبل أى واحد ، متعلمين مسئولين قبل أى واحد ، كل واحد متعلم فى رقبته اللى ما تعلموش فى البلد يرجع لهم حقوقهم ، لأن هو وجد الفرصة انه يتعلم والتانيين ما وجدوش الفرصة انهم يتعلموا . كل واحد يرجع بلده يلاقى فيه زملاؤه اللى كان يلعب معهم فى البلد فى القرية وهو جه اتعلم ، بقى مهندس قد الدنيا وتعلم فى حنة كويسة ويرجع يلاقى اللى كان يلعب معاه يشتغل فلاح ، هو اخذ فرصة الثانى ما اخدهاش ، فرصة التعليم ، كل واحد متعلم فى رقبته دين لكل واحد ما تعلمش فى هذه البلد وعليه ان يرد هذا الدين .

● حل جذرى كامل :

احنا بنتكلم عن الخلافات فتكلمنا عن الخلافات بين الشعب وأعداء الشعب وقلنا انه يجب ان تعمل حل جذرى وحل كامل والفرز هو الوسيلة الوحيدة .

بعدين قلت ان فيه ناس يقولوا ان الشعب يحتاج الى ارشاد وان ممكن ما يدبش الحكم السليم ، لكن زى ما قلت لكم فى رأى بترك للشعب انه يغلط ويصلح ويغلط ويصلح حاي عرف ، الناصحين قوى بيعرفوا فى أى حنة بيعرفوا كل واحد ، وأما بنقول بندى الحرية الكاملة للشعب وبندى الديمقراطية الكاملة للشعب بعد عزل أعداء الشعب يبقى لازم ندى الحرية الكاملة للشعب مع وجوب ان نضع فى حسابنا ان هناك خلافات وهناك أيضا متناقضات فى داخل الشعب ، لن تنتهى مطلقا ، أبدا . باستمرار فيه خلافات تختلف عن الخلافات اللى بين الشعب وأعدائه ، خلافات بينه وبين بعضه ، زى الخلافات اللى موجودة فى العيلة .

بين الراجل وزوجته وعيلته وأودلاه فيه خلافات . ناس يقولوا عايزين نروح السينما خمس مرات ، التانيين ، الأولاد عايزين يروحوا السينما خمس مرات فى الشهر ، رب العيلة يقول لهم لا روحوا مرتين ، يبقى فيه خلاف كل واحد بيعاسب الحكاية بطريقة مختلفة فى العيلة الواحدة فيه هذا الخلاف . فى الشعب بقى نفسه من باب أولى حايبقى فيه خلاف . فى العيلة اما صاحب البيت بيتقول يتروحوا السينما مرتين ، والأولاد عايزين يروحوا خمس مرات وبعدين صاحب البيت ، يعنى بيدخلوا فى مناقشة ، هل تصل الى عداوة ؟ عمرها أبدا ما تصل الى عداوة ، بتحل يروحوا ثلاث مرات أو يروحوا ، أو يمكن يقولوا له طيب بنوفر ونروح مرة واحدة ، منروحش مرتين .

● الخلافات لا تصل الى العداوة :

في داخل الشعب فيه خلافات وفيه تناقضات ولكنها لا تصل ابدا الى مرحلة العداوة وده الى ساعات يخوفنا والى يسبب عندنا نوع من القلق وبعض الناس يعتبروا انه لا بد في شيء من التوجيه ولا بد من الارشاد او التدخل . في كل حنة فيه تناقض مصالح . تعالى في القرية ، الشعب ، التاجر الصغير ، الفلاح ، العامل الزراعي ، الثلاثة يدخلوا ضمن تعريف الشعب لكن بين الثلاثة فيه تناقض . لكل مصلحة متضاربة مع مصلحة الآخر . ولكن لا يصل هذا التضارب الى درجة الخصومة العنيفة او الى درجة العداوة ، بتنحل .

اذن هذه الخلافات لا بد ان تقابلها ولا بد ان نحلها ولا وسيلة احلها الا بالديمقراطية الكاملة في داخل الشعب . طبعاً فيه فرق بين التعارض والخلاف بين الشعب والرجعية لان الرجعية تتمثل المعارضة للثورة الاشتراكية ، الرجعية تتمثل المعارضة التي اذا وجدت الفرصة تهد كل شيء اشتراكي لتقيم حكم مبنى على ديكتاتورية رأس المال وعلى استغلال رأس المال . لكن الشعب والخلافات بينه مش متجهة ابدا الى القضاء على الاشتراكية بس كل واحد له وجهة نظر ، العامل مثلاً له وجهة نظر في الاشتراكية ، الفلاح له وجهة نظر أخرى . العامل عنده نقابات للعمال ، الفلاح ما عندوش نقابات . ده سار مرحلة وده سار مرحلة أقل . اذن حتى يمكن الفلاح أما يقعد مع العامل يبقى فيه تناقض فيه خلاف ، خلاف بين العمال وبين الفلاحين في التفكير .

الاختلاف او التناقض بين الحكومة او بين الشعب ، الحكومة عايزة تنفذ موضوع لمصلحة المجموع وبعض الناس بيفكروا بس في المصلحة الشخصية ، على طول تبص تلاقى فيه اختلاف ، عايزين مثلاً يهدوا بيت للمصلحة العامة ، صاحب البيت مختلف ويقول أنا مظلوم والحكومة ظلمتني الى آخر هذا الكلام ، لكن هل معنى هذا ان هو مستعد يتخلى عن الاشتراكية طبعاً أنا عاوز أقول بيت صغير مش عماره ، هل يتخلى عن الاشتراكية ، والا ينتقل الى معارض باقصد ان كل هذه الخلافات اللي بنجدها في داخل الشعب بيننا وبين نفسنا ، هنا أما حاتقعدوا تجتمعوا مع بعض حاتجدوا هذه الخلافات .

● خلافات كثيرة :

خلافات كثيرة لا أول لها ولا آخر . وتقعدها تتناقشوا في اللجان وكل واحد حايفي فيه رأى وكل واحد حتى بيعبر عن مصلحة معينة او يجد المصلحة المعينة في الشيء الفلاني يبقى فيه تعارض وتضارب واختلاف وتناقض .

ولكن ده الاختلاف والتعارض والتناقض اللي بيوجد في العملية الواحدة واللى لا يؤثر بأي حال من الأحوال على سير الشعب في ثورته الاشتراكية مثقفين وفلاحين برضه تجد ده فيه تناقض . أى واحد مثقف حتما بيروح الريف أو متعلم حتى عايز بيت يعيش فيه ممكن حايقعد في البيت اللي موجود في القرية فيه خلاف . لكن الفلاح واخذ على البيت اللي في القرية ، بيعث الموظف عايز بيت ، لأن فيه اختلاف فيه خلاف ، بعدين حتى ساعات ينحصل اختلاف بين القيادة والقاعدة وبين الحكومة وبين الشعب .

● المصلحة العامة والخاصة :

زى ما قلت بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة احنا بنبص لموضوع المصلحة العامة بتيجى فئة معينة تبص للموضوع من مصلحة خاصة بين الموظفين والجمهير تشتكى من الجهاز الحكومى ومن الروتين و .. و .. الى آخر هذا الكلام ولكن ده خلاف او تناقض موجود فى داخلنا . اذا كان الجهاز الحكومى فيه اعداؤنا نبقى احنا اللى غلطنا اللى نخليهم فى داخل الجهاز الحكومى يبقى لازم اعداؤنا من اعداء الشعب او من اعداء الاشتراكية او من الرجعية فيه ناس موجودين فى الجهاز الحكومى على طول بندخلهم فى عملية الفرز ويسيبوا الجهاز الحكومى . بعددين نمسك الجهاز الحكومى على انه من الشعب ونبتدى نحل خلافاتنا وتناقضاتنا ومشاكلنا طبعا فيه مراحل مع الرأسمالية الوطنية مع صغار التجار او نيجى بنقول التاجر ده صغير ولكن بتروح له برضه ما بيعلكش بالتسعة .. بتبص انت كمستهلك بينك وبينه فيه تناقض كبير على اساس استغلال الرأسمالية الكبيرة ولكن استغلال صغير . هروبه مثلا ، عدم تنفيذ التسعيرة يبنى تناقض . اقصد ان احنا فى داخل الشعب حانجد باستمرار تناقضات وخلافات وتعارضات واختلافات ، ولكن علينا احنا ان نصل هذا بالطرق السليمة ، ولن تنتهى . مش حتنتهى ابدا هذه الخلافات باى وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا احنا علشان نخفف اثرها ان احنا نحلها . ونحلها بالطرق السليمة ، ونحلها بقى باية بالديمقراطية والحرية والنقاش والتصحيح والفهم وتحديد الخطأ وتحديد الصواب والعمل الدائم علشان نعرف قين الخطأ وقين الصواب ونحل امورنا ونصحح الخطأ »

● ديمقراطية سليمة :

طبعا ده يستلزم ان يكون الشعب فى عمل متواصل ويستدعى ان نسير فى تنظيمنا الشعبى بطريقة بتخلى الفرد العادى هو خلية ثورية ، وتستدعى ايضا ان احنا نفسر بعض الاساليب او كثير من الاساليب التى ورثناها . الديكتاتورية اللى احنا قاسينا منها تحت اسم الديمقراطية ديكتاتورية رأس المال ، ديكتاتورية الاقطاع ، ديكتاتورية الاقلية تحت اسم البرلمان وفيه البرلمان بنغيرها بديمقراطية سليمة لأغلبية الشعب . مش ديمقراطية للأقلية علشان تستغل وتناجر . مش ديمقراطية ليتحكم تحت اسمها الاقطاع ورأس المال المستغل ، ديمقراطية للفرد للفلاح العامل فى القرية وللعامل فى المصنع ولكل فرد من ابناء الشعب .

لا يمكن للديمقراطية السياسية انها تبقى حقيقة ابدا الا اذا كانت هناك مذالة اجتماعية ، الا اذا توافرت الديمقراطية الاجتماعية ، الا اذا تكافأت الفرص الا اذا تمت المساواة . فى المجتمع الرأسمالى فى الفرصة المتكافئة بين الرأسمالى والعامل الاجير . مفيش ، مفيش فرصة متكافئة »

حتى ده عنده فلوس يمكن يتعيش كويس والثانى ما عندوش فلوس يمكن ما يتعيش ، لا يمكن ان تكون هناك فرصة متكافئة . ولكن بتيجى الرأسمالية المستغلة والاقطاع بيعلموا شعارات الديمقراطية ويبداوا يعملوا انتخابات على طريقة الغرب والطريقة الغربية هى طريقة الرأسمالية والاقلية المستغلة صاحبة الجاه والسلطة والفلوس اللى بتستغل اللى بتكسب بتاخذ الحكم الاغلبية مباشرة من احزاب لمصالح الاقطاعيين او لمصالح الرأسماليين هل ده النظام اللى يناسبنا لان احنا جربناه قبل ١٣ يوليو وجدنا انه كل كام شهر بتيجى وزارة يغيروا الوزارات

بخمسين ألف جنيه ويثلاثين ألف جنيه الياس اندراوس وكلنسا عارفين الفلوس اللي كانت بتندفع ورؤساء الوزارات اللي كانوا أعضاء في مجلس إدارة الشركات .

● ديمقراطية الاقطاع :

الثورة قامت بشأن تغير الكلام ده اذن ما يتضحش علينا ابدا ان الرجعية تقف تركز وتقول الديمقراطية يعنى الديمقراطية للرجعية ان تحكم الرجعية وان تستغل وان تسيطر ، تستغل اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

في بعض المناقشات بعض الناس قالوا ايه ، قالوا طيب ما نعمل حزبين : حزبين يدونا مقدار كبير من الحرية ، ونعمل نظام زى النظام البرلماني الغربي ، حزب يحكم وحزب يعارض . لكن يمكن انه برضه في ٥٦ فكرت في هذا الموضوع قبل الدستور تفكير عابر ، قبل دستور ٥٦ وبعدين انا رديت على نفسي قلت ان احنا نسينا ان فيه ثورة وان فيه ثورة سياسية وثورة اجتماعية وان عملية الحزبين او الديمقراطية اللي بيتكلموا عليها الشعار اللي فضلوا يركزوا علينا ليس الا تعبير عن ديكتاتورية رأس المال ، ليه لان الحرية كل الحرية لرأس المال . ولا يمكن بأي حال من الاحوال تأمين الحرية والحقوق للشعب ، للطبقة العاملة اذا كان فيه ديمقراطية للرأسمالية المستغلة والاقطاع وعندهم اسلحتهم وعندهم اموالهم وعندهم نفوذهم ، لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية للشعب للطبقة العاملة . انا بدى افكر برلمانات قبل ٥٣ دخل فيها عامل مين ، دخل فلان فلاح ازاي . مش فاكروا دخل فلان باشا وفلان بيه ومعروف صرفوا وكانوا بيصرفوا قد ايه على الانتخابات ويستردوا الانتخابات وما دخلوش بعد كدة الا بعض الناس اللي انتموا لبعض احزاب . ومن الواضح انه طالما ان الطبقات المستغلة عندها الحرية تستغل الشعب العامل ، والشعب العامل او الطبقة العاملة ليس لها حرية عدم الخضوع لهذا الاستغلال مفيش حرية . الشعب العامل ليس له الحرية في عدم الخضوع لحد ، لانه اذا ما خضعش مش حايلقى ياكل ، مش حاياخذ أجرته ، مش حاياخذ مرتبه .

ليس امامه الا ان يخضع . اذن الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الاقطاعية اللي مارسناها في سنة ٢٣ مثلا عن النظام الغربي لم تكن الا ستارا ، واللى يتمارس في بعض البلاد واللى بيقتعدوا بطنطنوا بالديمقراطية الديمقراطية ليست الا ستارا من اجل حماية الرأسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى بكل معانيه .

● وسيلة لا غاية :

مين اللي بيقتدر يمول الانتخابات زى ما قلنا ، مين اللي يقدر يعمل دعاية ، الرأسمالية المستغلة والاقطاع .

اذن الحقيقة مش ممكن يمشى على أساس الحرية المجردة او ديمقراطية مجردة التفكير ان احنا نعمل حزبين بحرية مجردة وديمقراطية مجردة معناه ان الثورة بتنتهى . التفكير لازم يتجه الى ان فيه ثورة وفيه اهداف لهذه الثورة محددة .

وعمر ما يتطبق ثورة اجتماعية بحرية مجردة ، عمر ما قام برلمان رأسمالى حصلت ثورة اجتماعية ، ما حصل . قامت ثورة حققت ثورة سياسية .

اللى بيطالبوا بالحرية او بيطالبوا بالديمقراطية المجردة يمكن بيخدعوا بعض الكلام ويعتبروا الديمقراطية غاية وما يسلموش بان الديمقراطية وسيلة وليست غاية لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لأنه كيف يحقق الشعب بالديمقراطية المطلقة أهدافه في الكفاية والعدل ، أهدافه في العدالة الاجتماعية طالما أن الرأسمالية المستغلة والاقطاع هي التي ورثت عناصر القوة في المجتمع على مر السنين . . أما الشعب فحرم من جميع عناصر القوة . إذن الفكرة التي مرت عابرة بنعميل حزين يبقى هايزين ، التي يقول في الشكل في النار مش في الجوهر . يفكروا في الياقطة ، مش الثورة ، الثورة الاجتماعية التي حاتميد للانسان حقه وللغرد حقه . وبعدين باطلع من هذا باقول ان احنا من انصار الحرية الكاملة والديمقراطية على ان تكون الحرية للشعب لا لاعدائه من الرجعيين وعلى ان تكون الديمقراطية للشعب اى تكون هذه الديمقراطية ديمقراطية سياسية اجتماعية لا لاعدائه من المستغلين والرجعيين التي نهبو حقوقه في الماضي والتي هايزين ينهبوا حقوقه دلوقت والتي هايزين يحرموه من كل شيء الا من اقل شيء يمكنه من ان يعيش . واطلع ثاني بالنتيجة نفسها لابد من عملية فرز من أجل تحقيق الثورة الاجتماعية . . حزين والناس التي تكلموا بهذا الشكل يقولوا يفكروا هناك ديمقراطية للشعب للطبقة العاملة . أنا بدى افسر ولايد من عزل اعداء الشعب . اما الخلافات في داخل الشعب فهي مستمرة ولا نهاية لها وحنطها ولكن نحلها بالحلول الديمقراطية مش بأساليب الضغط ولا بالأوامر في القرية وفي المدينة وفي كل حقة بنحلها بالاساليب الديمقراطية على أساس ان الديمقراطية الكاملة للشعب وان الحرية للشعب وكل شيء مبنى على الاقتناع ومبنى على الفهم المتبادل . وده ضرورى لان الرجعية ذاتها في تعاونها مع الاستعمار تحاول ان تستغل الخلافات او المتناقضات الموجودة في داخل الشعب لتزرع الخصام وتقيم الفتنة وتبث التفرقة وتستفز عرشان تخرض الشعب الى الثورة الاجتماعية بتعمل لمصلحته من أجل ان تحقق الرجعية والاستعمار خططها الفادرة . اى ان العوامل الخارجية الاستعمارية والداخلية التي هي مناهضة للثورة الاجتماعية مش حاتسنتك ابدأ حاتلعب دورها بيمين حاتلعب بالناس حاتلعب بالشعب اذن الديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة هي الحماية للشعب من ان يقع فريسة لمحاولات الاستعمار والرجعية .

● الانقلاب الرجعى :

فيه نقطة انسانية في الموضوع ، نقطة مبدئية تحتاج الى تفاصيل . يمكن نتكلم بعد كده في جلسات ثانية في هذه التفاصيل .

فيه ناس قالوا ان الانقلاب الرجعى في سوريا هو الذي فجر الثورة الاجتماعية قالوا هنا في مصر . طبعا ده كلام لا نصيب له من الصحة لان احنا بننادى بالثورة الاجتماعية من اول يوم . يمكن الانقلاب الرجعى في سوريا ادى أمل وادى امانى للرجعيين في مصر ، أنا اوافق على هذا ، وهم انتشوا وقالوا الله اذا كان ده حصل في سوريا يبقى ممكن يحصل في مصر . واذا كان الاستعمار تأمر في سوريا ، ماهو لازم ح يتأمر في مصر ، وطبعا طلعموا وهنوا بعضهم واعتبروا ان الثورة الاجتماعية بتنتهى وان الثورة الاشتراكية بتنتهى وان الاسد البريطاني يمكن ينجدهم هنا زى ما كان ينجدهم زمان . كلام طبعا . بس مش ابدأ الانقلاب السوري هو أساس الثورة الاجتماعية هي القوانين التي اعلنت في يوليو سنة ١٩٦١ . ولى أقدر اقله ان الانقلاب الرجعى في سوريا كان رد فعل رجعى للثورة الاجتماعية التي اعلنت في يوليو من أجل مصالح الشعب ومن أجل مصالح الجماهير . الانقلاب الرجعى في سوريا بيدينا يمكن امثلة ، اخذنا منه عظة . واخذنا منه دروس كيف تسلك الرجعية وكيف شكلت نفسها . ازاى مأمون الكزبرى كان مثلاً رئيس لجنة اتحاد قومي

ولسا ينبغي ببتكلم ويرفع فقط اشتراكية ولو انه مثلاً مناسب الشركة الخامسة .
ازاي ودير الداخلية القوتلى كان يمكن من ٤ أشهر موجود هنا في مؤتمر الخامس ، أو ٦
أشهر ، وانشأته في قاعة الاحتفالات في الخامسة وازاي دخل وخطب وأخواننا
الخامس الموجودين علينا يمكن فأكبر الكلام ده . بس ده بيديك مثل ازاي تشكلت
الرجعية .

● دروس عشر سنين :

مش بس حتى في النواحي المدنية ، حتى في الجيش ازاي هي تشكلت نفسها
للفرصة المناسبة ، خدنا دروس ايضاً من رد الفعل اللي حصل في سوريا دروس
طبعاً من اللي حصل في سوريا ووجدنا ان عبد الله اعتقلوا بعد كده ، ما اعتقلوش
الا لانهم يعني اظهروا الاماني ، اللي هم عيلة البدرأوى وهيلة سراج الدين ، كلنا
عارفهم ، بيشتمو من اول يوم في الثورة لغاية دي لوقت ، عشر سنين بيشتمو وانا
باصرف انهم بيشتمو ويسبوا العشر سنين . بس يسبوا ، بقينا نقول يسبوا
وبيشتكوا لكن الثورة ماشية في سكتها . العملية مش شتيمة ولا عملية سب . يتأخذ
منه ٣٠ الف فدان ، اهو الرئيس بيدفع قصدها شتيمة تساوى . والله ليم اكن اثئر
بهذا ولكن ليه فرق بين الشتيمة والتأمر ،

الشتيمة في جمال عبد الناصر مقبولة ، التأمر ضد الشعب مش معقول أبداً
بأى حال وبأى وسيلة من الوسائل .

● رد فعل الانقلاب :

ده رد فعل الانقلاب الرجعي . شوية من البدرأوية على شوية من سراج الدين
على شوية من حامد زكى واللا زكى عبد المتعال كل واحد يفكر ان فيه حاجة يقدر
اهو يخطط فيها اى حاجة . سمعوا شوية اشاعات من محطات الاذاعة الاجنبية .
قالوا ده جمال عبد الناصر قدموا له انذار ٢٢ ضابط واحوا قدموا له انذار بقيادة
العريق على عامر . صدقوا الاسطول في اسكندرية عمل ثورة ، صدقوا ، دمشق
ابتدت بتذيع هذه الاذاعات وعمان واسرائيل ان الجيش في فايد اعلن الثورة وبتاع .
بتتشمش امالهم ، يقول لك ياسلام يعنى يكون ، اسكندرية اعلنت الانفصال هي
كمان بعد سوريا !! دخل الكلام ده في نفوسهم وصدقوه . طلعوا وشدوا حبلهم وابتدوا
قالوا ، نسيوا ، نسيوا العشر سنين دي كلها ونسيوا التغيير الكبير اللي حصل في
العشر سنين ، واقتكروا ان العملية زي زمان . وانا قلت سبوهم برضه بيانوا يطلعوا
ويدونا درس . ابتدت اشاعات ، اللي فيكم في النوادي طبعاً سمعوها وعارفين اللي
كانوا بيروجوا الاشاعات واللى بره واللى هنا . طبعاً ماكان لوش اى تأثير . يمكن
انا اكثر من مرة حسبت فيها ان البلد صلبة . البلد كانت فيها نوبة فلسفة . كل واحد
بيتفلسف وكل واحد بيتكلم ، لكن ده يدل على الصلاح . ويدل على ان كل واحد
مهتم . وانا كنت باقول فيه سلبية ولا مبالاة ابداً . البلد مافيهاش سلبية ولا مبالاة ،
البلد فيها اهتمام . نوبة الفلسفة اللي كنا حاسين بها كانت تدل على اهتمام كل
واحد . الجوابات اللي بتتبع ، والتعليقات والوعى اللي كان موجود ، مافيش سلبية
ابداً يمكن مافيش تنظيم لكن فيه شعب ، الشعب اللي طلع واتسلح في سنة ١٩٥٦
علشان يحارب الانجليز . انتم مافيش لامبالاة فيه أهمية وفيه اهتمام . واد ايه
اذا كنت سعيد بنوبة الفلسفة اللي كانت موجودة في هذه البلد واللى كنت باشوفها
في الجوابات اللي بتيجي لي لان معناه ان الناس بتهم بكل أمر من الأمور .

● انكشفت الرجعية هنا :

اذن اللي حصل في سوريا ماكنش هو ابدا سبب الثورة الاجتماعية . اللي حصل في سوريا كشف الرجعية هنا وادانا فرصة علشان ناخذ دروس مستفادة . وادانا فرص لان احنا نعرف ان قسم من جماهير الشعب في سوريا خدعته القوى الخارجية المعادية والقوى الداخلية المعادية للثورة الاجتماعية وللثورة السياسية . وان الرجعية المتعاونة مع الاستعمار في سوريا ارادت ان تسلب مكاسبه . قالوا بعد الحركة الانفصالية الرجعية ، او الانقلاب الانفصالي الرجعي في سوريا ان سوريا ماكنش فيها اقطاع . بيضحكوا علينا واللابيضحكوا على انفسهم ؟ اذا كان فيه ملكيات بتصل الى مليون دونم يعني ربع مليون فدان ، و ٢ مليون دونم ، نصف مليون فدان الجزيرة . يبقى ازاى مافيش اقطاع . اذا كان الفلاحين قاموا بثورات في سوريا لا اول لها ولا آخر من اجل قانون العمل الزراعي وماقدروش ينفذوه ابدا الا بعد الوحدة . يبقى ازاى سوريا مافيه اقطاع . وقالوا ان مصر فيها رأسمالية ، سوريا مافيه اقطاع . يعني الخماسية التي يملكها خمسة افراد التي هي كانت باستمرار امال ده ايه . الاحتكارات والتحكم في الاسعار امال ده ايه ؟

سيطرة رأس المال ، لما الشركة الخماسية تعين الوزارة وتعين الحكومة . امال ده ايه ؟

قالوا ان سوريا مافيه اقطاع ومافيه رأسمالية وما تحتاجش اذا ثورة اجتماعية . مع اتى رحت سوريا وشفت في القرى . شفت في القرى الناس بتشرب الميه بالطين . مية المصرف ما عندهمش بر ميه . شفت في القرى الفلاحين . ما قعدتش في دمشق خرجت برة وشفت .

كان لابد من ثورة اجتماعية . كان لا بد من اصلاح زراعي . لا بد من تحديد الملكية . كان لا بد ان توزع الثروة بين الناس بالحق . وماكنش بيقلوا لي مافيش سيطرة رأس المال . حبيننا نطبق في سوريا سياسة العدل ، حينما نطبق في سوريا سياسة التسامح قلنا في سوريا بنلم البلد كلها في اطار من الوحدة الوطنية . وسوريا كلنا نعرف كانت متعرضة لمؤامرات مستمرة . كانت تتجاذبها نواحي متعددة . كان مؤامرات مستمرة . كانت مؤامرات من نوري السعيد ومؤامرات من الدول الاستعمارية ، وكلنا نعرف عن هذه المؤامرات .

● قضية الدندشي :

مش عايز احكي قصة الوحدة ، كلنا عارفين قصة الوحدة .

بعد الوحدة جت لي قضايا كانت موجودة . فترددت هل ح نبتدي بعد الوحدة نفتح تاني هذه المحاكم ونفتح هذه الصفحات ؟ وقلت عفى الله عما سلف . بنحاسب على ما يحدث من اول يوم في الوحدة .

في اواخر سنة ١٩٥٨ بعد ما تكوئت الحكومة المركزية وعملنا اجتماع للحكومة المركزية والمجالس التنفيذية طالب بعض الوزراء السوريين بمحاكمات كان فيه قضية كان المتهم الاول في هذه القضية مأمون الكزبري اللي جابوه رئيس وزارة . وكانت القضية تتجه الى عمل انقلاب . القضية دي قبل الوحدة . والدندشي ده اعترف على الناس اللي خدوا فلوس ، ابطالها كانوا مأمون الكزبري وصبري العسلي . صبري العسلي ما استقالش احنا الي طلبنا منه ان يستقيل . لما جت لي هذه القضية

بعد الوحدة وبدأت عملية بغداد ، طلبنا منه أن يستقيل . ولكن في مجلس الوزراء طالب بعض الوزراء السوريين بعمل محكمة محاكمة مأمون الكزبري وصبري العسلي وآخرين لقضية الدندشي وقضايا بغداد .

وأنا في الحقيقة رفضت وقاومت هذه الفكرة وقلت ح نبتدي نفتح محاكم شعب تاني وأنا باعتبار أن احنا اخدنا مبدأ عفى الله عما سلف . المؤامرة دي كانت موجودة ، مؤامرة بتاعت قضية الدندشي كانت قبل الوحدة . . وكان مأمون الكزبري أحد أعضاء الوزارة اللي وقعت على الوحدة . وقلت لهم عفى الله عما سلف وينسى كل حاجة ونبتدي من أول وجديد في إطار من الوحدة الوطنية .

● التوايا من جانب واحد :

طبعا دي كانت نيتنا . وبكل أسف التوايا كانت من جانب واحد . أما الجانب الآخر فكان يدبر ، يتصلوا بالدوائر الاستعمارية ، الملك حسين ، أعوان الاستعمار كلهم علشان ، علشان ايه ؟ علشان ايه ؟ علشان تعيد الرجعية حكمها واستغلالها لسوريا . . . التدبير ده كان قبل القرارات الاشتراكية . ولكن القرارات الاشتراكية طبقت بالنسبة للعمال ، بالنسبة لمشاركتهم في الأرباح بالنسبة للعمال ، لمشاركتهم في الإدارة نتيجة العمل . بالنسبة للتأمين . اللي دفع مكاسبه ، القرارات الاشتراكية معناها ايه ؟ معناها ان الاستغلال انتهى الاحتكار انتهى الرجعية انتهت ، لما رحت سوريا السنة اللي فاتت وشففت البنوك ، طلبت مجالس إدارات البنوك واثكلت مع اخواننا هناك وقلت لهم اللي بيقرأ مجالس إدارة البنوك ، ان البنوك اللي عندهم فروع ، فروع لبنوك أخرى بره . بتحول الفلوس لبره بيحس ان الفصاحة اللي بيتكلموا عليها مش موجودة في هذا الموضوع ودائعه مثلا ٥٠ مليون ليرة . بيسلف ١٠٠ مليون ليرة الباقي الفرق جايه من البنك المركزي اذن الحكومة هي اللي بتسلف والبنك فرع لبنك اجنبي بيسلف اللي عايز يستلف ، اللي بيتعاملوا معاها طبعا واللى مش عايز يسلفه مايسلفوش ، مجالس الإدارة . مسكت البنوك كلها وحطيتها قدامهم وقلت لهم ده ، بهذا الحال لا يمكن لهذا البلد انها تمشي .

● تعريب البنوك :

واصدرنا قانون وأنا هناك ، بعد هذا الكلام ، قانون تعريب البنوك . طبعا الرأسمالية المستغلة ماعندهاش مانع تتعامل مع الاستعمار والرأسمالية الأجنبية ولو على مصلحة البلد . العملة الصعبة قلنا لهم عايزين نرفع الدخل القومي في عشر سنوات ، نضاعفه . طيب ازاى نترك العملة تخرج ، ازاى واحد بيشيل فلوس ويخرج ، العامل اللي بيصرف ماهيته مش ح يقدر يطلع حاجة . مين هو اللي ح يطلع أما العامل اللي ييقبض ماهيته ويصرفها ح يطلع فلوس ؟ ح يودي فلوس فين ؟ قلنا بناخذ قرارات الرقابة على النقد لنحرم ثمرة مرق الفلاح والعامل السوري ونعمل على أساس تنمية وخلق أعمال جديدة .

● الرجعية لم تتحمل هذا :

ولكن طبعا الرجعية تتحمل هذا لم ترض بهذا ، ساعدها في كده ان الاستعمار من أول يوم من أيام الوحدة كان يركز على سوريا ، والصهيونية ، اسرائيل ايضا ، ثم أعوان الاستعمار من أول يوم من أيام الوحدة قرروا انهم اللي ح يطلع ؟ الرأسمالية المستغلة والاقطاع المستغل يقيموا الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن وقالوا

لجباية ، او للتصدي للاتحاد المصري السوري ، للجمهورية العربية المتحدة ، برضه
مش عايز اتكلم على المتاعب اللي شغفناها في ثلاث سنين اللي فاتت والشناقضات
اللي حصلت او مواقف الناس ، ومواقف الأشخاص ، ولكن بدى اطلع بدرس واحد
اسباني ان الرجعية هتهدت تشل وتدخل في الاتحاد القومي وتدخل في كل الهيئات
لغاية لما وجدت الفرصة لتظهر ثورة الشعب .. ما اقلش انها تطلع الوحدة لان
الهدف كان من ضمن الوحدة هو طعن الشعب بالغاء القرارات الاشتراكية ولغاية
النهاردة ما قدروش يلغوا القرارات الاشتراكية لانها اصبحت مكاسب للشعب وانا
على ثقة ان الشعب لن يمكن الرجعية من ان تلغى التاميم ولا تلغى الاصلاح الزراعي
ولا تلغى اى قرار من القرارات الاشتراكية باي حال من الاحوال .

● لعبة استعمارية :

النهاردة الاستعمار بيلعب لعبة جديدة ، والرجعية وراه بتسانده بالاشاعات
والدس والفلوس والكلام واحنا بقى لنا عشر سنين . كنا بنلاحظ الاول ان الاستعمار
يقف والكلام ده زى ما احنا عارفين . ده في معركة استقلال الوطن .

في الثورة الاجتماعية فوجئنا بالعكس الرجعية طلعت فدام والاستعمار بيسندها .
غيروا اوضاعهم . الرجعية اخذت الصدارة لانها بتحارب معركة مستميتة من اجل
اموالها واستغلالها . مش بس ده ، ابدأ .. ده من اول يوم من الانقلاب الرجعي
السوري ، يا شعب مصر ثورة على دمشق ، سمعت والله دمشق يمكن بعد الانقلاب
بيومين بالليل ، طبعاً الواحد كان قلبه بيخرج حينما يسمع دمشق بتردد ، او بتكلم
زى اذاعة الملك حسين او اذاعة بن جوريون . ولكن ما هو كده ظليغة الامور وكده
المعاركة يعني لالم الواحد في هذه المعارك يقبل كل شيء . كان الواحد يسمع دمشق
تقول هنا دمشق ، ايها الجيش المصري الباسل قوم وثور وحطم كذا واعمل كذا
وسوى كذا يا شعب مصر ومش فاهم ايه واحنا عملنا وسوينا وقوم اعمل كده وكده
حرب ، بقيت وبغدين انا مستغرب الجماعة دول مصمقين الكلام ده ، ان اللي هنا
ح يصدقوهم بقيت اقول يعني ان العملية مش عملية كام ضابط ، دي عملية اكبر
من كده ، لان اللي طالع ويقول يا مصر ، الله ايه السبب ، يعني اذا كان عليه يقولوا
عايزين تفصل فاه السبب في الاذاعات والتحريضات والنداءات لشعب مصر بالثورة
ويا جيش مصر ثورة .. ان السبب في معاملة ضباطه هناك معاملة سيئة ؟ علشان
يكفروا بالهروبة ؟ بعدين اسمع دمشق بتقول ايه يا مصريين انتم مش عرب انتم
فراعنة .. ده طه حسين قال سنة ٣٨ انتم فراعنة مش عارف في جريدة ايه ومجلة
ايه وبتاع . وهو احنا بنكر ان الفراعنة كانوا هنا في مصر ؟

ولكن احنا قلنا ان احنا عرب وبنتبني القومية العربية طيب بدكم تخلصونا نكفر
يعني بالغروبة ؟ طيب مين باه اللي يهنسه ان احنا نكفر بالغروبة ؟ . اسرائيل .
الضباط اللي رجعوا في الآخر من سوريا وقعدوا يشتكوا . واحد من الضباط
قال انه اتأسر في اسرائيل سنة ١٩٥٦ واتأسر في سوريا كانت المعاملة في اسرائيل
احسن من المعاملة في سوريا . وبعدين سالوه ، سالوا الضابط ، كان الفسريق
موجود ، قال له يعني لو اسرائيل هجمت على سوريا ايه ؟ قال له لا ده انا باموت
في سبيل سوريا . وكلنا نموت في سبيل سوريا . قال ده شيء وده شيء . ده احنا
بشعر عن عربيتنا ، فاذا كانوا فاهمين انهم كفرونا في قوميتنا ، ودي لعبة الاستعمار
والصهيونية ما كفروناش ، القومية العربية رايتها مرتفعة وزى ما هزت كل التيجان
وهزت المنطقة ، القومية العربية رايتها غالية . طبعاً المصريين زعلوا من نتيجة

الاهانات ونتيجة المعاملة السيئة ولكن كل واحد ، ناس كثير من اللى الواحد بيتكلم عنهم يقولوا هم فرضهم يكفرونا بالعرب . تقرا شوية جرائد من بتوع لبنان امبارح جايين مقالة لطة حسين سنة ٣٨ ويقول احنا فراعنة . آه يعنى ده احنا عايزين ننقد ابو سمبل بـ ٧٠ مليون دولار بتاع الفراعنة ، بنتبرا من الفراعنة ؟ .. مين اللى يلعب اللعبة دي ؟ . طبعا الاستعمار والصهيونية .

● ايماننا بالشعب العربي :

فى سنة ١٩٥٦ واجهنا عدوان وشفنا ازاى العرب وقفوا معنا .

حكمننا على القومية العربية مش على حكم عدد من الافراد او على حكم عدد من الحكام ، ولكن ايماننا بالقومية العربية هو جزء من ايماننا بالشعب العربى اللى يمثل امة عربية واحدة . ده امر واضح وده امر مبدئى بالنسبة لنا .

الشتيمة اللى شتموها لنا ، حرب الأعصاب اللى حصلت علينا من راديو دمشق . الكلام اللى قالوه والثورات اللى قالوها والجيش اللى ثار فى فايد وعبدالنصر حاطط طيارة وراء بيتهم ويمشى . يلعبوا لعبة الاستعمار . طبعا اللى يلعبها الملك حسين من سنة ٥٧ . يعنى هم فى هذا متعاونين يعرفوا ايه اللى بيعملوه مش بس حتى دمشق ، والملك حسين ويقف المذيع ويقول هنا حسين العرب حسين مصر لا يا جيش مصر يا جيش مصر ثوره الى آخره . الناس دول اتهلوا .

الوقت ، ان احنا لينا القطاع العام قالوا على الاعتقالات طبعا قالوا ان فيه عشر آلاف ، اعتقل عشر آلاف ، قلنا عدد المعتقلين طلعا ٣٧ والعدد الثانى كان مجموعهم ٦١ . قالوا لا عشر آلاف . قلنا خلاص على كيفكم عشر آلاف ، عشر آلاف .

● لم يستجوا :

الحراسة ، قالوا ان احنا فرضنا الحراسة على المواطنين خطوا من اللى فرضت عليهم ، جعلوا منهم زعماء وطنيين .. ما استحوش ما انكسفوش ما فيش يعنى الحراسة بنعلن احنا فيه ٦٥ تحت الحراسة ، فى عملية الفرز اللى احنا بنتكلم عليها واللى اتكلمنا عليها فى الاول . ويعددين فيه ١٦٨ اللى عملوا فلوسهم من تجارة المخدرات كلهم انحطوا تحت الحراسة . لان برضه لا بد انهم يدخلوا فى عملية الفرز . وطبعا ما تقدرش ، تجار مخدرات عارفينهم كبار تجار المخدرات عارفينهم بنفتشهم ما فيش . ما تقدرش تثبت عليهم حاجة . وما حد بيستفيد من هذه العملية الا اسرائيل واعدائنا لان البلد بتنحل .

الكلام من آلاف الضباط اللى اعتقلوا كلام فارغ . اعتقل عدد من الضباط اربع ضباط فى قضية تعرفوا عنها فى المستقبل . بس يعنى لم يزد الوضع عن هذا الامر

كلام طبعا كثير ، كلام فارغ ، وبلاغات وسخف وانا كنت ضد الرد دايم على هذا الكلام .

● آخر حاجة :

امبارح ، آخر حاجة يمكن امبارح انا عندي ، عنكم انتم عن اللجنة التحضيرية والاستماع ، الساعة من الصبح حتى على الريق الاعضاء قالوا ان اللجنة التحضيرية وان التعيين وانهم هم يعملوا انتخابات ديمقراطية . قال الانتخابات الى يعملوها

النهاردة . دى ديمقراطية اللى هى هتمسك الرجعية لرقبة السد والى ممنوع فيها اى نوع من انواع العناية . انتخابات معمولة ، مطبوعة علشان الرجعية تأخذ برلمان وتلقى القرارات الاشتراكية . وانا متصور ومتأكد لو الرجعية اخذت البرلمان لن تستطيع انها تلقى القرارات الاشتراكية لأن الشعب ح يدافع عن هذه القرارات بكل ابنائه من عمال وفلاحين . الانقلاب الرجعى يقول ديموقراطية ، ما هو اسهل حاجتهم انهم يقولوا ديموقراطية ، والرجعية تأخذ البرلمان وتقيم دكتاتورية رأس المال وتقيم دكتاتورية الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .

اتكلموا عن اللجنة التحضيرية والتعيين وقالوا ان جمال عبد الناصر عين ٥٠ عضوا ، عينهم من اشقائه واقربائه فى بنى مر اظن ما فيش حد هنا من بنى مر ، بنى يشرفنا انكم كلكم تيقوا من بنى مر . وما فيش ولا واحد من بنى مر ولا واحد من اقربائه واشقائه فى الاسكندرية .

وبعدين باه ايه : يا ايها الشعب العربى فى مصر ، يا ايها الاشقاء فى العروبة لقد صبرتم طويلا على هذا الحكم وصبركم لن يطول . وانا لنعلم على اليقين ماذا اعدتم لضرب الحكم ولن تكشف تنظيماتكم .

طبعا يحاولوا يبيتوا هناك ان فيه حاجة ضدهم . احنا ما عملناش حاجة . قعدوا يقولوا فيه تسلل من لبنان ليه ؟ تسلل من لبنان ليه ؟ وبعثنا اسلحة وسفيرنا فى لبنان ، والارهابى الكبير اللى هو سكرتير رئاسة الجمهورية موجود فى لبنان ، وهو موجود هنا فى رئاسة الجمهورية ويتطلع صورة فى اجتماعات الوزارة ، ولكن الوهم والخيال والدوامة اللى هم فيها ، وانا طبعا اكثر واحد حاسس بالدوامة اللى هم فيها .

ونسبيهم فى الوهم ونسيبهم فى الخيال ونحاول احنا ان احنا نصنع مستقبلنا هنا فى بلدنا ، بنبنى بلدنا ونعمل مستقبلنا . ونسيبهم فى ضباب الأوهام .

الملك حسين لما يعد يهاتى عشرين سنة طول عمره وبقية المحطات السرية وبقية المؤامرات ومؤامرات استعمارية واعوان الاستعمار . واللى يقف ويقول الاشتراكية ده ضد الاسلام . طيب الاسلام ايه ؟ الجوارى اللى فى القصور والحريم سلب الفلوس وخبط أموال الناس كلها وتركها عرايا وجعائين ؟

● الاسلام عدالة :

الشعب العربى مش ح يتضحك عليه . لكل واحد يوم يتخاسب فيه . مش انا اللى حاسب اللى بيحاسب هو الشعب . مش معنى ده ابدا انا احاول التأثير على سوريا علشان ترجع سوريا للجمهورية العربية المتحدة انا قلت فى كلامى الأخير انى انا لن احاول باى وسيلة من الوسائل .

قالوا انك بعت متسللين . والله ما بعثنا ولا ح نبعت نتائر باى طريقة . ليه ؟ خمسة متسللين ليه ؟ او صباغين جلنجنايت نعمل بهم ايه ؟ كلام فارغ وشغل اوهام طبعا انا حريص على مكاسب الشعب السورى . الجيش السورى جزء من الشعب السورى . وانا على ثقة ان الشعب السورى هو اللى ح يحمى هذه المكاسب وهو القادر على ايجاد الحكم الوطنى اللى يحميه .

وانا على ثقة ان ما جدىش يقدر يسلب من الشعب السورى مكاسبه .

نسيب الحكاية دى وقلوبنا وامانينا دايمًا مع الشعب السورى فى معركته من اجل الاشتراكية ومن اجل الحكم الوطنى .

● قاعدة التحرر العربي :

المهم ان علينا هنا ان نبني القاعدة ، قاعدة للتحرر العربي ، قاعدة للمستقبل العربي ، قاعدة للديموقراطية العربية السليمة ، قاعدة للاشتراكية العربية . قاعدة للعدالة الاجتماعية العربية .

دى مهمتكم ، مهمة هذه اللجنة . مهمة كبيرة ، مهمتكم التجهيز لها . مهمتكم ان تجهزوا للمضى فى الثورة . توسيع القيادة الثورية ، توسيع القاعدة الثورية . طبعاً المهمة الأساسية هى طريقة تكوين المؤتمر الشعبى لقوى الوطنية . عايزين نوسع القاعدة الثورية عايزين نوسع القيادة الثورية . بنكون المؤتمر الوطنى للقوى الشعبىة على أساس من القطاعات الرأسيية مش على أساس انتخاب عام لان احنا قلنا ان الانتخابات العامة ح تبقى للاتحاد القومى بالنسبة للعمال ، والفلاحين ، والجامعات والمنظمات المهنية ، الجمعيات النسائية ، والطلاب ، والتجار ، والصناع والرأسمالية الوطنية بعد عملية الفرز وبعد عملية العزل .

مهمتنا ان احنا بنجهز لها ، مهمتنا ان احنا نجهز للديموقراطية الكاملة للشعب وللحرية الكاملة للشعب باعتبار ان هذه المهمة شاقة ، مهمة صعبة . احنا لازلنا فى مجتمع رأسمالى بيتحول الى مجتمع اشتراكى ، لازلنا فى مجتمع فى عملية تحويل ، ويمكن لسه مش فايق من عملية التحويل .

● الاتحاد القومى لم يفشل :

وبعدين انا بدى اقول حاجة . الاتحاد القومى ما اقدرش اقول انه فشل او حتى هيئة التحرير فشلت فى الأول ابدا قامت بدور مهم جداً فى الأول . الاتحاد القومى قام بدور احنا بنمر بمراحل . كل مرحلة لها ظروف . هيئة التحرير طالما احنا كنا بنقول ان احنا عايزين نحل مشاكلنا فى اطار من الوحدة الوطنية وان الاتحاد القومى قام بدوره ، زى ما احنا النهاردة بننقل الى مرحلة أخرى ، مرحلة جديدة مرحلة الثورة الاجتماعية بتعوز ننظم نفسنا على أساس جديد : توسيع القيادة الثورية ، توسيع القاعدة الثورية مستمرة ، التطور الاشتراكى مستمر حتى نقضى على الاستغلال وحتى نقيم مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وحتى نهنى استغلال الانسان للانسان وحتى يشمر كل فرد فى هذه الجمهورية انه عنده كل الفرص متكافئة والله يوفقكم جميعاً ويوفقنا جميعاً والسلام عليكم « »

الانفصال نكسة رجعية

● انتم ايها الشباب الجيل الذي سيرفع اعلام النصر :

ايها الاخوة :

جئت اليوم لاشتراك معكم في هذا الاحتفال في هذه اللحظات التي تواجه جمهوريتكم . جئت ايها الشباب لالتقى بكم ولاضع امامكم مسئوليتكم ولاقول لكم اين نحن الآن . جئت ايها الاخوة حتى نتكلم وحتى اتحدث معكم في هذا الموقف الذي قابلناه .

ان جيلنا ايها الاخوة المواطنون قاتل الاستعمار وقاتل الرجعية وقاتل اعوان الاستعمار . جيلنا قاتل قتالا مريرا طويلا وانتم ايها الشباب ، انتم الجيل الذي سيرفع اعلام النصر لان المعركة التي بداها الآباء والاجداد ، المعركة التي اشتركنا فيها من اجل تحقيق الاهداف الكبرى ، لا بد ان تنتصر في هذا الجيل . لا بد ان يكون نصركم فيها عاليا ، ولا بد ان ترفعوا اعلام النصر .

ايها الاخوة المواطنون :

لقد كافحنا ضد الاستعمار وكافحنا ضد اعوان الاستعمار وكافحنا ضد الرجعية وكافحنا ضد الانتهازية وكافحنا ضد السيطرة والاستغلال ، وكانت المعركة ضد هؤلاء الاعداء جميعا معركة كبرى . وكان لا بد ان نتصر . ولكننا في نفس الوقت كنا نشعر الا بد لنا من ان تقدم الضحايا حتى نحصل على النصر . لا بد لنا من ان تقدم السماء حتى نرفع اعلام النصر . لا بد لجيلنا من ان يقاتل قتالا مريرا منيفا لان القوى التي كنا نواجهها كانت قوى كبرى ، كانت قوى لها من الامكانيات الكثيرة ، اما نحن فكانت امكانياتنا تتلخص في الايمان بالله والايمان بالوطن والايمان بالقومية العربية ايها الاخوة المواطنون . انا على ثقة باذن الله ويعون الله . اننا سنرفع اعلام النصر .

ايها الاخوة المواطنون :

لا بد لجيلكم من ان يرفع اعلام النصر . وانا ايها الاخوة في هذه اللحظات لا بد لي من ان اقول لكم ان القومية العربية اصبحت بنكسة . اصبحت بطعنة . اصبحت بصدمة . اصبحت بالخيانة وعلينا ايها الاخوة المواطنون ان نعلم ان هذا من آثار الماضي البغيض : آثار الاستعمار ، وآثار اعوان الاستعمار ، والاستغلال والتحكم وعلينا ايها الاخوة ونحن نجابه هذه النكسة ان نقرر موقفنا . قد تكون النكسة التي قابلناها . قد تتحول هذه النكسة الى كارثة .

ايها الاخوة :

لا بد لنا ان نفهم موقفنا . لازم نعرف احنا فين النهاودة لازم نعرف موقفنا ايه ؟ احنا بنجابه موقف من اخطر المواقف التي جابهتها القومية العربية . احنا بنجابه نكسة وطنية . احنا بنجابه الخيانة في هذا الوقت . قد تتحول النكسة الى كارثة . فقد تتحول الى الندم والاسى والاسف ، وقد يدب بيننا اليأس ولكننا ايضا قد نستطيع ان نحول هذه النكسة الى قوة دافعة الى الامام للقضاء على الرجعية في

جميع انحاء الامة العربية . ولا بد لنا ايها الاخوة . . لا بد لنا ان نسلك هذا السبيل
لابد لهذه الامة العربية ، وللقضاء على الخيانة في جميع انحاء الامة العربية .

● كيف نصدق ؟

ايها الاخوة المواطنين - هكذا كان الحال في الماضي . كنا في الماضي نجابه
الاستعمار واعوان الاستعمار من ١٩٥٢ من اول ما قامت الثورة واجهنا الاستعمار
وواجهنا اعوان الاستعمار وواجهنا الرجعية والاستغلال ، وكانت المعركة - ايها
الاخوة - تنطلق في جميع انحاء الامة العربية من اجل التخلص من الرجعية . وزيفت
الشعارات وزيفت الاعلام . نوري السعيد كان يرفع علم الوحدة العربية رى
الانفصاليين الخونة النهاردة في دمشق ما يرفعوا اعلام الوحدة العربية والانفصالية .

ازاي نصدق . ازاي نصدق الكلام اللي بنسمعه النهاردة من اذاعة دمشق
اللي بيقولم احنا بنتجه الى وحدة عربية . ولكن على اساس سليم . وان احنا بنتجه
الى تعزيز القومية العربية ولكن على اساس الند للند . ازاي اى واحد عاقل يصدق
هذا . وهذه الحركة الخائنة انما هي حركة انفصالية . ازاي نشوفهم بيعملوا عملية
جراحية للوحدة ويقطعوا الوحدة ويقطعوا اوصالها . . ازاي نصدق بعد كده لما يقولوا
ان احنا بنعمل للقومية العربية ونعمل للوحدة العربية . ازاي اى واحد يصدق
الكلام ده . ازاي نصدق ان الشركة الخماسية للاستغلال ، لاحتكار سيطرة رأس
المال ، دكتاتورية رأس المال ، اما تحكم وتقيم حكومة وتقول انها عاوزة تقيم
اشتراكية . . مين يصدق الكلام ده ازاي رأس المال يقيم اشتراكية . . ازاي
الشركة الخماسية تقيم اشتراكية . . ازاي اعوان الاستعمار يقيمون اشتراكية .
ازاي المستغلين يقيموا . . اشتراكية . . اللي بينادوا بالوحدة العربية . . ومين
بينادي بالوحدة العربية . . اسرائيل - الأردن - تركيا - جواتيمالا فرموزا (تشانج
كاي شيك) جواتيمالا طبعا . . شركة الفواكه المتحدة الاحتكارية في جواتيمالا طبعا
.. شركة الفواكه المتحدة الاحتكارية في جواتيمالا بتأيد الشركة الخماسية الاحتكارية
في دمشق . الملك حسين اللي خضع للاستعمار واعوان الاستعمار . . واللى ورث
الخيانة دائما . . الملك حسين لما يؤخذ هذه الحركة الانفصالية الرجعية من اول
وقت معناه ايه . . ايه معنى هذا التأييد . . معنى هذا التأييد ان الخط الذي تتخذه
هذه الحركة الرجعية الانفصالية هو خط الملك حسين . اما نشوف هذا الكلام
وبنشوف هذه الصور بنرجع للماضي . الى شهر فبراير . شهر رمضان . . اما
الملك حسين بعث رسالة وقال انه يستوحى من شهر رمضان المبارك الكلام اللي
بيكتبه . وفي الرسالة « انه تاب الى الله وانه يعود الى الحظيرة العربية وانه يطلب
مهادنة عربية » .

● كل مؤمن خدع :

احنا صدقنا هذا الكلام . . صدقنا هذا القول . . وانا يا اخواني . اما النهاردة
اقول لكم ان احنا خدعنا في هذا الوقت . اما اقول لكم ان احنا خدعنا في هذا
الوقت . وان النهاردة بالتصور الاهداف والافراض اللي كانت وراء هذه الرسالة
وانها كانت اهداف الغرض منها الانتفاض على جمهوريتنا وعلى قوميتنا وتسليمها
للاستعمار . . ولكن المؤمن يخدع ، كل مؤمن خدع . . الصحابة في اول الاسلام
خدعوا . الامة الاسلامية خدعت ، ولكن النصر كان دائما للمؤمنين الذين استطاعوا
ان يأخذوا من الدرس عظة وعبرة . ونحن ايها الاخوة المواطنون تأخذ من هذه
الدروس مظة وعبرة .

● اللحظة الحاسمة:

أيها الاخوة المواطنون ..

النهارده قبل ما جلکم .. قبل ما جلکم النهارده ايه اللي سمعته .. ايه اخبار سوريا .. ايه اخبار حلب .. ايه اخبار دمشق .. ايه اخبار دير الزور .. ايه اللي بيعمله الشعب السوري .. قبل ما آجي سمعت في القاهرة اذاعة بتقول اللحظة الحاسمة هي لحظة الوحدة . الشعب في حلب والشعب في دير الزور يكافح ويناضل في هذه اللحظة الحازمة الحاسمة لاثبات كيانه وانقاذ الجمهورية العربية المتحدة .

● القتال في حلب وفي دمشق:

هذه الاذاعة .. هذه الاذاعة مستمرة حتى الصباح من اجل الوحدة ومن اجل الجمهورية العربية المتحدة .. ده يا اخواني .. ده الشعب السوري .. الشعب العربي السوري .. ده الجيش العربي السوري .. ده الجيش العربي السوري من يوم الخميس لغاية النهارده .. فيه قتال في حلب .. فيه قتال في دمشق .. فيه قتال في دير الزور .. امبارح البنات في حلب هجموا على الاذاعة ولم يخيفهم الرصاص .. البنات في حلب الفتيات ده شعبنا . دي امتنا .

● أين المعتقلون:

احنا ايها الاخوة واجهنا حملة كبيرة من الافتراءات .. واجهنا حملة كبيرة من التشويش .. واجهنا حملة كبيرة من اول يوم من ايام الوحدة . من اول يوم قالوا الوحدة تسلط مصرى . من اول يوم قالوا الوحدة استعمار مصرى ارادوا يفرقوا بين الاخ واخيه ، ارادوا ان يحققوا هدفهم لان هدفهم كان دائما ان يكون هناك امة عربية مقسمة . لا امة عربية واحدة . ولكن هل انطلى هذا الكلام .. هل انطلى هذا الكلام على الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة .. لن ينطلى هذا الكلام ابدا . قالوا ان السجون ملانة بالمعتقلين .. قالوا فيه حكم بوليس . النهارده من يوم الخميس واحنا بعد اربع ايام النهارده لم يعلنوا عدد المعتقلين في سوريا ليه .. عدد المعتقلين في سوريا كان ٩٥ معتقلا و ٧٠ شيوعيين و ٣٥ قوميين سوريين .. دول المعتقلين .. لهذا لم يعلنوا الاعداد ، قالوا ان فيه آلاف مؤلفة قطعنا لم يعلنوا لانهم وجدوا ان عدد المعتقلين اقل من ١٠٠٠ . الشعب السوري ما كانش ييؤيد الوحدة بالمعتقلات .

● التأميم .. رد حقوق الشعب:

أيها الاخوة ..

اهدأنا من اول يوم لم يقبلوا الوحدة لان الوحدة فرضها الشعب قرصا رغم ارادة الاستعمار لاول مرة ، الشعب العربي يخطط حدوده بنفسه .. من اول يوم اسرائيل حاربت الوحدة .. الرجعية العربية حاربت الوحدة .. الاستعمار حارب الوحدة .. قالوا ايه في اذاعاتهم في دمشق .. قالت ايه الفئة الانفصالية الرجعية .. قالوا الاقتصاد والتأميم اثروا على الحركة الاقتصادية .. التأميم .. ما معنى التأميم . التأميم معناه القضاء على الاستغلال بكل معانيه . التأميم ان ترد حقوق الشعب الى الشعب . التأميم انه اذا كان فيه خمسة يملكوا ٥٠٠ مليون ليرة ، ال ٥٠٠ مليون ليرة يبقوا ملك الشعب كله التأميم معناه ان عمل العامل لا يعود الى المستغل او الاحتكاري . ولكن يعود الى العامل ويعود الى الشعب . ايه اللي كان موجود قبل الوحدة وانا اتكلمت في شهر فبراير في دمشق . ايه اللي كان موجود

في البنوك الأجنبية أو البنوك التي يتحكم فيها رأس المال كانت تمول نفسها من أموال الشعب . من المصرف المركزي . من أموال الحكومة . كان من رأس المال ٢ مليون ليرة في البنك ولكن البنك كان يدي سلفيات ٢٠٠ مليون ليرة ٣٠٠ مليون ليرة .. مين اللي يدفع ده .. الشعب كان فيه استغلال يقولوا أبدا ما كانش فيه استغلال . ده الشعب السوري طبقة متوسطة . وأنا بقول بعد ما شفت الأحوال الاقتصادية في سوريا . كانت هناك أبشع أنواع الاستغلال . وكانت هناك أبشع أنواع الاحتكار . كانت هناك الشركة الخماسية التي تمتص دم الشعب . وكانت هناك المصارف الأجنبية والمصارف التي يسيطر عليها الاستغلال . وتمتص أيضا دم الشعب وكانت هذه المصارف تعطى التمويل وتعطى السلفيات لفئة معينة من الناس ولم يكن الشعب يحصل على حاجته من التمويل ومن السلفيات .

● لا استغلال ولا احتكار :

دي الأسباب اللي من أجلها أعلننا الاشتراكية ، وقلنا معنى الاشتراكية ، ان تعود حقوق الشعب للشعب لا استغلال ولا احتكار . ولا سيطرة لرأس المال . انا قلت لكم في شهر فبراير وفي شهر يوليو الماضي ان الرجعية ورأس المال ستحاول دائما ان تجمع صفوفها وتنقض لتستولى على الحكم لأنها باستيلائها على الحكم انما تحمي مصالحها وتحمي قدرتها على الاستغلال .. وتحمي قدرتها على السيطرة وعلى الاحتكار .

قلت هذا في شهر يوليو . قلت لكم الكلام ده . وقلت يجب ان ينبه الشعب ، ويجب ان ينبه الجيش لأن هذا التأميم من أجل الجندي ومن أجل المصانع والعمال والموظف . ولأن الاشتراكية معناها ان نقضى على سيطرة فئة قليلة من الناس ونعطى حق الشعب للشعب وأن يصبح الشعب هو المالك الحقيقي لكل بلده ولكل مقوماته .

● قوة رأس المال :

قلت لكم أيضا ايها الاخوة المواطنون ان الحرية ليست كلمة تكتب في الدساتير والحرية ليست كلمة تنسخ في القوانين .. ولكن الحرية اذا كتبت في الدساتير واذا نسخت في القوانين وكان هناك استغلال اقتصادي - وكان هناك احتكار ، وكانت هناك سيطرة .. وكان هناك تحكم ، فان الاستغلال ودكتاتورية رأس المال تسلب هذه الحرية في الحال . وقلت أيضا ايها الاخوة المواطنون اننا يجب ان نكافح من أجل الحرية السياسية ومن أجل الحرية الاجتماعية . وقلت لكم أيضا ان الحرية سياسية بغير حزية اجتماعية لأن رأس المال له قوة الأسلحة وقوة الدبابات وقد رايتكم بأنفسكم - ايها الاخوة المواطنون - كيف استطاع رأس المال أن يتحول في دمشق بفعل الخونة والماجورين الى أسلحة ودبابات .

● شعب سوريا لن يسكت :

ولكن الشعب ايها الاخوة المواطنون لا يمكن بأي حال من الأحوال ، الشعب الذي كافح فرنسا . وكافح كل أنواع الاستعمار . وقا تل دائما . الشعب العربي السوري . شعب الجمهورية العربية المتحدة في سوريا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمكن الرجعية أو يمكن الاستغلال ، لأنه شعب واع وأنا ايها الاخوة المواطنون حينما كنت أستمع الى الاذاعات من دمشق في هذه الأيام القلائل .. كنت أبتسم لأنني أعرف الشعب العربي السوري . أعرف أحاسيسه وأعرف وعيه . كنت أبتسم لأنهم كانوا يقولون في اذاعة دمشق انهم سيقومون اشتراكية حقيقية . وهذه الاشتراكية اللي اتكلموا عنها قالوا : ليس معنى الاشتراكية التأميم ولكن معنى

الاشتراكية . لا يمكن أن تكون الاشتراكية سعادة أو احسان . وأنا أريد أن أفهم اشتراكيته بعد أن يعيدوا الشركة الخماسية الى أصحابها وبعد أن يعيدوا البنوك الى الرأسمالية الاستغلالية . . التي تعاونت مع الاستعمار . . كيف تسمى هذه اشتراكية ؟ أنها رجعية . أنها نكسة رجعية . أنها طعنة في قلب الشعب العربي في كل بلد عربي . .

كيف أيها الاخوة المواطنون يصدق أي فرد من الأفراد أن الاقطاع اشتراكية وكيف يصدق أي فرد من الأفراد أن حكومة الرأسمالية اشتراكية .

● لن تبقى المكاسب مع الرأسمالية :

أيها الاخوة :

كيف يمكن أن نصدق هذه البيانات التي استمعنا اليها من اذاعة دمشق . . والتي تقول ان المكاسب التي حققتها في وقت الوحدة ستحافظ لك عليها . . هذه المكاسب - أيها الاخوة المواطنون - أخذها العامل بكفاحه وكفاح شعبه . . هذه المكاسب - أيها الاخوة المواطنون - كانت قوانين وضعت . وكانت أنظمة صدرت . ألغيت هذه القوانين وهذه الأنظمة واستبدلت ببيانات من فئة رجعية استعمارية احتكارية أو من الشركة الخماسية أو ممن الاقطاع والرأسمالية ودكتاتورية رأس المال . فكيف يمكن لنا أن نصدق أن هذه المكاسب ستبقى .

● معركتنا طويلة :

لقد كافح الشعب من أجل هذه المكاسب طويلاً . ولكن حصل عليها بقوة . . حصل عليها بكفاحه . . حصل عليها باندفاعه نحو الوحدة . . ونحن - أيها الاخوة المواطنون - حينما ننظر الى كل هذا نقول ان معركة الرجعية والاستعمار مع القومية العربية والاشتراكية ليست معركة جديدة علينا . ولكنها معركة قديمة . معركة طويلة . معركة بذلنا فيها الدماء . معركة بذلنا فيها الأرواح . هذه المعركة قد بدأت . . هذه المعركة لن تنته .

● الوحدة تأديب لإسرائيل :

هل يصدق أي فرد منكم - أيها الاخوة المواطنون - أن الاستعمار وافق على هذه الوحدة . كلنا نعلم هذا من اذاعات الاستعمار . وما كتب في صحف الاستعمار وما كتب في صحف أعوان الاستعمار .

هل يصدق أي فرد منكم - أيها الاخوة المواطنون - ان إسرائيل قد وافقت على هذه الوحدة . . أبداً . . كلنا نعلم الرعب الذي حل بإسرائيل بعد أن قامت الوحدة . .

كلنا نعلم ان الجيش الأول الباسل كان يؤدب إسرائيل حينما ترفع رأسها . . كلنا نعلم هذا ، وكلنا نعلم أن إسرائيل كانت على ثقة من أنها اذا تحركت في الشمال فإنها ستلقى القوة من الشمال والجنوب . واذا تحركت الى الجنوب فإنها ستلقى القوة من الجنوب ومن الشمال كلنا نعلم أن الرجعية لم توافق أبداً على هذه الوحدة . ولكنها أرادت من هذه الوحدة أن تحقق لنفسها المكاسب وأرادت من هذه الوحدة أن تجمي مصالحها .

كلنا نعلم هذا - أيها الاخوة المواطنون - فمعركتنا معركة مستمرة طويلة فاذا كنا اليوم قد أصبنا بصدمة . واذا كنا اليوم قد أصبنا بطعنة خائنة . فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدب اليأس . بل يجب علينا أن نستعين بالله ونتجه الى

الأمم ولتكن هذه - أيها الاخوة المواطنون - قوة جديدة تدفعنا الى الانطلاق ..
ولتكن هذه - أيها الاخوة المواطنون - عظة لنا تدفعنا الى الانطلاق .

● محطة دمشق .. يوم الخميس :

أيها الاخوة المواطنون :

يوم الخميس .. يمكن كان من أصعب الأيام التي الواحد قاربها في حياته لحظة من اللحظات المريرة التي مرت عليه . يوم الخميس بالليل يمكن الساعة اثنين أو الساعة ثلاثة استمعت الى محطة دمشق .. محطة دمشق .. وكلنا نعلم ماذا كانت دائما محطة دمشق ومكنتش باصديق التي باسمعه .. مش مصدق ودني .. محطة دمشق كانت بتديع تمام زي محطة الملك حسين وزى محطة اسرائيل . تديع الافتراءات وتديع السباب وتديع الاتهامات . محطة دمشق كانت بتقول ان عهد الوحدة كان عهد التحكم في الحريات . عهد الطغيان . عهد كذا وكذا من السباب . انا كنت باروح سوريا بانزل في عربة مكشوفة في وسط الشعب كله ومكنتش باخاف . مكنتش باشعر أبدا بالخوف لاني كنت على ثقة من الله ومن الشعب السوري العربي التي كافج دائما من أجل حريته ومن أجل بلده .
لم اصدق - أيها الاخوة - بأي حال من الأحوال الافتراءات التي كانت الدوائر المعادية الاستعمارية والرجعية بتقولها على الشعب السوري أو بتقولها على الوحدة أو بتقولها على الجيش الأول . وانا على ثقة - أيها الاخوة المواطنون - ان الجيش الأول غرر به . ان ضباط وبعض الأفراد القلائل غرروا بباقي الجيش الأول ولا يمكن ان اشعر الا ان الجيش الأول هو الجيش الوطني القوي الذي يعمل من أجل القومية العربية . والذي يعمل من أجل الوحدة العربية لاني شفت الجيش الأول وشفت أفراد الجيش الأول .

● هل الحرية .. منع تجول :

قالوا .. هذه الحركة الرجعية الانفصالية حتطلق الحريات وحتلغي الطوارئ الى آخر الكلام التي سمعناه وستقضي على الطغيان التي كان في عهد عبد الناصر ، ايه التي حصل .. ستأثر ساعة منع تجول .. ستأثر ساعة أو اتأثر ساعة منع تجول .. هل هذه هي الحرية التي اتكلموا عليها . اعتقالات .. انا أعرف أسامي التي اعتقلوا وأعرف أسامي التي ضربوا .. المواطنون الشرفاء التي اعتقلوهم وضربوهم والتي اهانوهم .. اعتقالات ومنع تجول ثم اعتداء على الشعب التي خرج يدافع عن كيانه وعن حقه في الحرية والحياة .

● حريتهم .. قتل واعتداء :

قتل للأفراد .. اعتداء على الفتيات .. دي الحرية . دي الحرية التي اتكلموا عليها .. دي الحرية التي قالوا انهم جايين يرجعوها .. دي الحرية التي اعلنوها . دي الحرية حسب مفهومهم . منع التجول . حبس الشعب كله في سجن كبير .. قفل المدارس . قفل الجامعات . الاعتداء على الشعب التي خرج يعبر عن رأيه .. الاعتداء على الفتيات التي خرجوا بشجاعة يعبروا عن رأيهم .. الاعتداء على كل الحرمات وعلى كل المقدسات . دي الحرية حسب مفهومهم .
طبعا دي حرية الرجعية . حرية الاستعمار . حرية أعوان الاستعمار . دي الحرية التي عاوزاها الشركة الخماسية علشان تسترد أموالها . دي الحرية التي عاوزاها الاحتكارية والاستغلالية علشان تمتص بها دماء الشعب . دي الحرية التي عاوزاها الاقطاع علشان يسيطر بها على رقاب الفلاحين .

قالوا - ايها الاخوة - انهم حيطلعوا المصريين من هناك . المصريين اللي هناك كانوا مين .. كان فيه ضباط من المصريين في سوريا .. فيه ناس كانوا ييسألوا امال الضباط المصريين اللي كانوا في سوريا راحوا فين يوم الحركة الانفصالية الرجعية . الضباط المصريين في سوريا يا اخواني كانوا في الجبهة . كانوا في خط القتال . كانوا على حدود اسرائيل مكنوش في دمشق . مكنوش في حلب .. كانوا بيأدوا واجبهم . كانوا موجودين علشان يادوا ضريبة الدم لحماية الجمهورية العربية المتحدة . دول الضباط المصريين اللي راحوا سوريا علشان يكون الجيش - جيش الجمهورية العربية المتحدة - كله وحدة واحدة ضد العدوان .

● اخي .. في الجيش :

جم الضباط المصريين امبارح . جم بلبس الميدان لأنهم جابوهم من الميدان .. من الجبهة مكنوش الضباط المصريين اللي هناك يقدروا بأي حال من الأحوال أو يقبل ضميرهم انهم يتخلوا عن واجبهم أو يتخلوا عن عملهم أو يتخلوا عن الشعب العربي في سوريا .. ويتركوا الجبهة أو يتحركوا الى دمشق . مكنش دا شغلهم .. شغلهم كان انهم يقفوا على الجبهة . الضباط المصريين اللي موجودين في سوريا كانوا في الجبهة وفي خط النار . كل واحد كان موجود في الجبهة وفي خط النار .. اخو انور السادات موجود في سوريا .. وكان موجود في الجبهة .. ولما رحت مع انور السادات السنة اللي فاتت في دمشق بعث طلبه يوم اجازة علشان يشوفه وعلشان يفطر معانا في رمضان ورجع بالليل راح الجبهة ومشغول بعد كده . دول الضباط المصريين اللي كانوا موجودين في الجبهة .. اخويا أنا كان موجود هناك في سلاح الطيران . مكنش موجود في دمشق . وأهل دمشق محدش يعرف ان اخو جمال عبد الناصر اللي هو الملازم ثاني الطيار موجود . ليه .. لأنه مكنش في دمشق . كان موجود في سلاح الطيران . وكان كل ليلة يقعد علشان ياخذ الوردية بتاعته علشان يكون على استعداد يطلع يقابل اسرائيل . دول الضباط المصريين اللي راحوا في الاقليم السوري . من ثاني من المصريين راح مهندسين .. ليه راحوا .. احنا هنا في حاجة الى مهندسين ، ولكن هذا بالنسبة لي أنا كان يجب ان آخذ المسئولية هنا وهناك .

المهندسين اللي راحوا هناك علشان يكملوا المهندسين السوريين .. مهندسين للبحث عن البترول . مهندسين للبحث عن المعادن .. مهندسين لبناء المصانع .. مهندسين للعمل في كل الميادين ، كان فيه دكاتره . أنا لما رحت دير الزور قالوا مفيش دكاتره . مفيش طبيب عيون . راح طبيب مصري هنا من الجيش علشان يكون طبيب عيون . الاطباء كانوا في القرى . وفي القامشلي وفي دير الزور وفي كل مكان . وقاعدين في القرى من اجل تأدية واجبهم نحو شعب جمهوريتهم .. وكنت لما اشفهم وأنا بائجول في أنحاء سوريا كانوا بيقلوا لي احنا هنا بنتعلم اللهجة السورية . احنا هنا سعداء . احنا هنا في القرى ولكننا سعداء . كانوا يقولوا لي ازاي الشعب بيعاملهم . ازاي الشعب يرحب بيهم . كنت باشعر بهذا الاحساس في كل مكان في كل قرية رختها .

● دفع عجلة التطور :

من سنتين اما تعطلنا في العاصفة الثلجية في الطريق بين حلب وبين دمشق شفت أطباء مصريين في القرى اللي في الطريق . دول المصريين اللي راحوا هناك . بيقلوا لا .. دول مصريين راحوا علشان المصريين احتكاريين . المصريين راحوا علشان يستغلوا الاقتصاد السوري . أنا بدى افهم مصري واحد راح سوريا علشان

يستغل .. كل مصري راح هناك علشان يخدم . علشان يضحي . وكان هذا ضروري حتى ندفع مجلة التطور في الاقليم السوري وتقيم الصناعة الأساسية . الصناعة اللي في الاقليم السوري صناعة صغيرة استهلاكية . كنا بنتجه الي بناء صناعة ثقيلة أساسية .

وفي التأميم .. اللي أمم في سوريا ١٥ شركة اللي أمم هنا في مصر حوالي ثلثمائة شركة .

ولما كنا عاوزين نبني مصانع جديدة .. ونبني مصانع عربات ونبني هذه البلدة كان لازم ناخذ المهندسين مصر . وعلى حساب مصر . وكان لازم ناخذ أطباء من هنا . التجار السوريين فاتحين هنا مثلاً محلات . مفيش تاجر مصري راح هناك . لكن أنا كنت بأقول ان التاجر السوري لما يفتح تجارة هنا أبدى من أي تاجر اجنبي . وهو كالمصري . حبيبي اقتصادنا في القاهرة في الاسكندرية في رأس البر في دمياط . وسيبقى هؤلاء التجار مواطنين في الجمهورية العربية المتحدة . لأن الجمهورية العربية المتحدة بلدهم .

قالوا الاحتكارات المصرية رايحة تسيطر على الاقتصاد السوري .. فين هيا الاحتكارات المصرية .. مفيش احتكارات بأى حال من الأحوال لا في مصر ولا في سوريا .. الشركة الخماسية والاحتكارات الرجعية موجودة في سوريا . ايها الاخوة المواطنون - حاربنا الرجعية .. وحاربنا الاستعمار وخدمنا الرجعية .. باعترف اننا خدمنا برسالة الملك حسين .. ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين .. كفاية اللي احنا قلناه .

قابلنا كل هذا يا اخواني .. قابلناه بضبر . وقلنا ان احنا عاوزين نقيم وحدة وطنية ولكن هل قبلت الرجعية العربية الوحدة الوطنية .. لم تقبل أبدا الوحدة الوطنية .. لم يقبلوا الوحدة العربية .. هل قبلوا الوحدة الوطنية .. لم يقبلوا أبدا الوحدة الوطنية .. من أول يوم بدأ الاستعمار ونوري السعيد وحسين .. الملك حسين .. بدأوا يعملوا ايه .. الاتحاد العربي اللي عملوه من العراق والأردن علشان يجابهوا الجمهورية العربية المتحدة وعلشان يوقفوها ، قالوا ان ده الغرض من هذا « هتافات ضد حسين » . خلوني أجيب سيرة الملك حسين لأنى أنا مش عاوز السيرة الثانية . عايز أتكلم جد بلاش بقى التعليق ده .. علشان تخلونى أتكلم عنه بصراحة ووضوح وأقول لكم ايه هو ، أما المواضيع الثانية دي بنخيلها في زاسنا وفي عقلنا ومافيش داعى نتكلم فيها هنا .

● فشل اتحادهم الاستعماري :

ايها الاخوة ..

في سنة ١٩٥٨ بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بهذه السرعة . بعد اجتماع الشعب العربي في سوريا والشعب العربي في مصر على قيام الجمهورية العربية المتحدة بدأ الاستعمار يتخبط . أقاموا الاتحاد العربي من العراق . من نوري السعيد ومن الملك حسين علشان يقفوا ضد الجمهورية العربية المتحدة .. ولكن الشعب العربي في العراق قام وهدم الاتحاد . ولاته يؤمن من كل نفسه الا وحدة ولا اتحاد في خدمة الاستعمار واعوان الاستعمار . بل لابد ان تكون الوحدة أو الاتحاد في خدمة الشعب العربي والقومية العربية . وبهذا سقطت هذه الوحدة المزيفة وسقط هذا الاتحاد العربي الزائف .

بعد كده هل سكت الاستعمار . هل سكتت الرجعية . هل سكتت الاحتكارية . هل سكت الاستغلال .. ما سكتوش وساروا حتى أصبنا بهذه النكسة ..

● نحن ايضا اخطانا :

التهارده يا اخواني واحنا بنتكلم على دور اعدائنا في هذه النكسة لا بد ان يكون لنا من الشجاعة ما يدفعنا الى ان نتكلم عن اخطائنا .. احنا ايضا اخطانا .. احنا اخطانا اخطاء متعددة والا ما كناش وصلنا الى هذه النتيجة .. اخطانا اولاً في اننا آمننا الى الرجعية وخذعنا بالرجعية واعتقدنا ان الرجعية يمكن ان تسمين .. واحنا اخطانا ايضا في ان احنا هادنا الرجعية العربية وان احنا خلدنا بكلام الملك حسين وجواب الملك حسين واعتقدنا انهم تابوا وانهم بيتجهوا الى هدنة عربية والى جمع الصف والى جمع الشمل .. ولكننا اليوم نأخذ من هذا درس وعبرة .. خدعنا ايضا .. ايها الاخوة المواطنين .. غلطنا ايضا في ايه .. في ١٩٥٦ اجتمعت العناصر الوطنية في سوريا كلها وكافحت وقاتلت من اجل قيام الوحدة ومن اجل قيام الجمهورية العربية المتحدة ولكن بعد قيام الوحدة اخذنا الغرور جميعا واعتبرنا ان الامر قد استتب لنا وبدأت الخلافات بين هذه الجبهة الوطنية وبدأت التفتت في الجبهة الوطنية .. بدأت الخلافات ليه .. لان الغرور اخذنا واعتقدنا ان الكفاح من اجل القومية العربية انتهى وبدأ الكفاح من اجل الحكم او من اجل السلطة .. او من اجل السلطان .. كان هذا اكبر علط .. كلنا غلطنا في هذا ، وبهذا تفتتت العناصر الوطنية .. وبهذا تجمعت العناصر الرجعية .. وبهذا .. ايها الاخوة .. بهذا واجهنا هذه النكسة .. فلناخذ من هذه الدروس عظة وعبرة .. فلناخذ من هذه الدروس عظة وعبرة .. ولننتجه الى المستقبل ونحن نعرف ما قام به اعداؤنا ضدنا .. ونحن نعرف ايضا الاخطاء اللى احنا عملناها في نفس الوقت هذه النكسة لن تكون هزيمة بأى حال من الأحوال ..

● ايها الاخوة ..

بنأخذ من الدروس دى عظة وعبرة .. انا لا يمكن بأى حال من الأحوال ان اصدق ان الجيش الاول رجعى .. او اصدق ان الجيش الاول ينساق ضد القومية العربية ولكن اعتقد ان هناك من قرر ببعض الناس ويمكن بعض الناس دول خافين يتراجعوا ولكن ايضا هناك بعض الناس اشترتهم الرجعية .. هناك بعض الناس اشترتهم الشركة الخماسية .. هناك بعض الناس اشترتهم دكتاتورية رأس المال ولكن كل فرد بيتجه الى ضميره ويتجه الى وطنه ويتجه الى شعبه .. كل فرد لا بد حافهم وخافهم ايه الموقف وما هو الواجب الذى يتحتم عليه .. كل فرد من ابناء الجيش الاول لا يمكن ان يكون سلاح الرجعية او سلاح الاستعمار او سلاح اسرائيل ابدا .. فهو دائما سلاح القومية العربية القوى ..

● نقطة التحرك الكامل :

ايها الاخوة .. دى اخطاء شغلناها التهاردة ولن تكون هذه النكسة كارثة وعامل من عوامل اليأس ولكن هذه النكسة نقطة بدء من اجل التحرك الكامل .. التحرك الكامل بكل قوانا ضد الرجعية وضد الاستغلال وضد الاستعمار ومن اجل اقامة العدالة الاجتماعية ومن اجل حماية الاشتراكية ومن اجل حماية القومية العربية ..

● سترفعون الاعلام :

ان علينا .. ايها الاخوة .. واجب كبير نحو المستقبل وانتم الجنود الذين سترفعون الاعلام من اجل تحقيق هذا الواجب .. علينا ان نتسلح بالشجاعة .. الشجاعة نحو الاعداء .. تجاه انفسنا حتى يحقق الله املنا والله يوفقكم والسلام عليكم ورحمة الله ..

على الترشيح



« ربنا لا ترغ قلوبنا بعد أن هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب » .
ان مجلس الامة في جلسته المنعقدة بتاريخ الارباء الثامن عشر من شهر رمضان
المعظم ١٣٨٤ هجرية الموافق العشرين من يناير سنة ١٩٦٥ ميلادية .
باسم الشعب وتعبيرا عن ارادته الصلبة واستجابة لصوت جماهيره الحرة
المؤمنة .

واستلهاما للنضال المصرى الشامل الذى يجمع الماضى والحاضر والمستقبل في
مسيرة واحدة متصلة تمضي بها الأجيال المتعاقبة جيلا بعد جيل تنشيد المثل الأعلى
للانسان المصرى العربى .

واستشعارا للمسئولية التاريخية للمرحلة المعاصرة من العمل العربى ، التى
افتنت بها واغنتها ثورة ٢٣ يوليو وهى تعيد بناء المجتمع العربى ، من أجل خير شعوبه
الصابرة الصامدة ، وتمكينها لها من الاسهام الايجابى الفعال في اشرف قضايا
الانسانية : الحرية والسلام .

يتجه مجلس الامة الى الرجل الذى يرتبط اسمه في مخيلة الجماهير العربية
بهالات النصر الذى تحقق ، والذى تشخص اليه ابصار هذه الجماهير في تطلعها الى
ما تصبو اليه في قدها المأمول .

الى القائد الذى ارتبط اسمه في النضال العربى المعاصر بمعالم الطريق ، وبذلك
المعارك المتصلة في الحرب المقدسة والشريفة التى خاضها ويخوضها الشعب العربى ،
دفاعا من كيانه ، وتوكيدا لسيادته على أرضه : وتحقيقا لرسائله الانسانية الكبيرة .
الى الزعيم الذى ما يكاد اسمه يتردد حتى تتردد في أسماع الجماهير العربية
اصدااء الانتصارات الماضية . وتخفق امام أعينهم اعلام المارك المنتصرة ، وتتحرك في
نفوسهم حوافز العمل والنضال من أجل مزيد من الاعلام المنتصرة .

الى الرجل الذى أحال الحلم الى حقيقة ، والأمل الى واقع ، في معارك : تفجير
الثورة في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وتطبيق الاصلاح الزراعى ، وتحقيق الجلاء ،
وتحطيم الأحلاف العسكرية التى استهدفت ربطنا بسياسات مناطق النفوذ ، وكسر
احتكار السلاح ، وانتهاج سياسة دولية مستقلة تكرر كل جهودها لقضايا الحرية
والسلام ، وتأمين قناة السويس ودحر العدوان الثلاثى وهزيمته ، والتصدي للحصار
الاقتصادى والحرب النفسية ، وبناء السد العالى ، وتجسيد الوحدة العربية واثبات
حتميتها التاريخية بمضمونها التقدمى ، واقتحام كل مراكز الاستغلال الطبقي ،
وتحقيق السيطرة الكاملة للشعب على كل أدوات الانتاج ، والاتجاه نحو بناء
الاشتراكية ، واقامة دولة قوى الشعب العاملة وتمكين ديمقراطيتها .

الى الرمز الذى يجسد وجوده الأمل في امكانية احراز انتصارات أضخم وأعمق
مما تحقق ، والذى يوحى الى جيلنا العربى - الذى واعدته القدر - بامكانية تحقيق
المزيد من الأحداث النبيلة من أجل جماهيرنا المكافحة .

الى المناضل الذى بدأ مع الطليعة فى ٢٣ يوليو وليس امامه الا هدف واحد «
تمثل فى مصلحة مصر ، وفى اهداف مصر ، لم يفكر ابدا فى مصيره ، ولم يعمل ابدا الا
ما املاه عليه ضميره ، والثائر الذى اعطى للشورة العربية عمره ، وقاتل بجهد كنه من
اجل مطالب الشعب ، واعطى حياته كلها لحق الجماهير فى الحياة ، والمواطن الانسان
الذى ما زالت كلماته فى هذا المجلس يتردد صداها ، وتخط آثارها على القلوب :

« ان اقصى املى ان اصل بالأمانة الى حيث تلاقى آمال هذا الشعب الخالد .

وليس لى مطلب الا أن تتاح لى الفرصة للخدمة العامة فى أى موقع يرى الشعب
القائد ان أقف فيه » .

وقد شامت ارادة الشعب القائد ان يبقى جمال عبد الناصر حاملا العلم فى موقعه
وفى مكانه ، من الطليعة المتقدمة الزاحفة الى صنع دولة الوحدة العربية الاشتراكية
الكبرى ، الدولة الامل والنموذج ، محررة كل ارض عربية من الاستعمار والصهيونية ،
محررة كل انسان عربى من القهر والاستغلال ، صانعة السلام ، وحصن الحرية ،
وصديقة النضال الحر على كل ارض وتحت كل علم .

وان المجلس ليدرك ان جمال عبد الناصر وقد اعطى كل ما اعطى ، وبذل كل
ما بذل ، لوطنه ولشعبه ولائته العربية الكبيرة ، ولخير الانسانية والبشرية ، كان
يحق له ان يطلب التخفف من بعض ما يحمله فوق كتفيه من الاعباء الثقيل . لكن
المجلس يثق ان جمال عبد الناصر نفسه هو اول من يرى ان مصلحة الأمة لها الغلبة
ولها الحق الذى لا ينزع فى اى اختيار .

بحق هذا كله ، واعمالا لحكم المادة ١٠٢ من الدستور الصادر فى ٢٥ مارس سنة
١٩٦٤ ، فان مجلس الأمة يقرر بالاجماع ترشيح السيد الرئيس جمال عبد الناصر
الرئيس الحالى للجمهورية ، لمنصب رئيس الجمهورية لمدة الرئاسة التى تبدأ فى ٢٧
مارس سنة ١٩٦٥ وتنتهى فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧١ باذن الله وبمشيئته وعلى توفيقه
وهدايه .

وان مجلس الأمة وهو يتقدم بالاجماع بهذا الترشيح الى الناخبين ليدرك فى وسمى
وصدق ان اجماع الأمة قد سبق قراره ، يقينا لا سبيل اليه ، ووضوحا لا شك فيه .
واذا كان المجلس قد اتخذ لنفسه مهلة يعود فيها الى قواعده الشعبية قبل
اعلان ترشيحه ، واذا كان قد ترك خطى الاجراءات تسلك طريقها العادى ، فان المجلس
كان على يقين ان الأمة على عهدا ، الذى قطعت مع قائدها فى الميثاق ، وانها قد
اتخذت قرارها بوحى من ضميرها ، وصممت على اختيارها النابع من حر ارادتها .

وان مجلس الأمة وهو يمارس مسئوليته الدستورية لا يصدر فى قراره بترشيح
السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، عن عاطفة الوفاء لمواطن ادى واجبه فى خدمة وطنه
واحسن الاداء بالرغم مما يستشعره تجاهه من عميق الوفاء ، ولا عن رغبة فى تمجيد
هذا المواطن او تخليد اسمه ، وان استحق التمجيد والخلود ، ولا عن تقدير فقط
للانجازات التى تمت فى ظل قيادته الواعية ، وان كانت تمثل فى حياة شعبنا اكثر من
معجزة ، ولكن من تطلع الى آمال اوسع تتمثل فى ضمير الشعب ووجدانه فى اسم
جمال عبد الناصر ، وترتبط امكانية تحقيقها فى هذا الضمير والوجدان بالارادة
الثورية التى صنعت المستحيل .

لقد وصى شعبنا الدرس . ان الشعوب الحية لا تنهون او تتراخى بعد مسألة
النصر ، انها فى ذروة شعورها بالقوة تدرك ان النصر الذى حققته انما هو مرحلة على
الطريق ، وليس هو بحال من الاحوال خاتمة المطاف .

« ربنا عليك توكلنا واليك آئنا واليك المصير » .



السيد أنور السادات رئيس مجلس الامة في ٢٥ يناير ١٩٦٥ يقدم للزعيم الخالد جمال عبد الناصر وثيقة مجلس الامة بترشيح سيادته بالاجماع رئيس للجمهورية العربية المتحدة.



وحده آمري

ايها الاخوة :

لقد آثرت ان اجيء الى مجلسكم الموقر ، لكي اقدم اليكم الشكر والعرفان على ما ابديتكم من مشاعر طيبة ، وما اوليتكم من ثقة غالية .

ان الرسالة التي حملها لي ، منكم زميلي واخي رئيس هذا المجلس الموقر ، قد هزتني من الاعماق وكذلك فعلت المحاولات التي ارادت بها . جماهير شعبنا العظيم ان التني وجهت فيها ، اليكم خطابي بتاريخ التاسع من هذا الشهر طالبا البدء باتخاذ اجراءات الترشيح لمدة رئاسة الجمهورية الجديدة .

واذا كان لي الان ان اجيب على رسالتكم ، وعلى ما وصل الى من مظاهر ارادة جماهير شعبنا العظيم ، فاني اكرر ما قلته امام مجلسكم في جلسته الاولى ، حين كان لي شرف افتتاح اعماله وهو « انه ليس لي مطلب الا ان تتاح لي الفرصة للخدمة العامة ، في اي موقع يرى الشعب القائد ان اقف فيه » .

واذا ابدى الشعب رايه كاملا وواضحا يوم الانتخابات بأنه يريد مني ان اخدم في موقع رئاسة الجمهورية للسنوات الست القادمة ، فاني اطيعه مؤمنا انه وحده آمري . على انني ظننت ان واجب الامانة يقتضي ان اجيء في هذه اللحظة الهامة من تاريخنا لاضع امامكم بعض فكري .

لقد كان يخطر لي ، احيانا ، انه قد آن الوقت لكي اتنحي عن مكان المسؤولية التنفيذية لكي اتفرغ - في المرحلة - القادمة لمهمة استكمال بناء التنظيم السياسي لقوى الشعب العاملة المتحالفة في الاتحاد الاشتراكي ، باعتبار ان ذلك ضمان الاستمرار الدائم للثورة وقوتها الدافعة ابدا .

ومن ناحية اخرى ، فلقد كان شعوري دائما ضد الاعتماد على الفرد ، وقد توهم احتياج النضال الشعبي الى شخصي بالذات ، مهما كرمته امته . وكنت اصدر في ذلك عن يقين لا يتزعزع بان الشعب وحده ، هو الباقي والخالد ، وانه قادر - في كل مراحل نضاله - ان يخرج من صفوفه من يخدم امانيه ، ويحقق احلامه .

كذلك فلقد كنت اتصور انني شاركت - مع جيلي كله - في اداء بعض الواجب الذي القته علينا جميعا مرحلة تاريخية خطيرة في حياة شعبنا المصري وامتنا العربية . وكنت اظن ان مهمتنا الان هي ان نسلم الشعلة المقدسة الى جيل آخر - يواصل التقدم - اكثر شجاعة ونشاطا واندفاعا .

كان ذلك كله يخطر لي احيانا . ولكنكم ترون ، الان غيره . ولعل كثيرا من الحق معكم فان جيلنا لم يفرغ بعد من اداء مسؤوليته كاملة ، والمهمة التي القاها عليه تاريخ امتنا ما تزال لها بقية . واذا كانت الجماهير ، يوم الانتخابات ، سوف تبدي رايها

الكلمة السيد-وليسى الجمهورية مقبيل ترشيح سيادته لرئاسة الجمهورية بتاريخ ١٠ يناير سنة

فيما ترونه الآن ، فانه يتختم علينا هذه اللحظة ، وبغير تأخير ، ان نحدد الواجب الذى ينتظرنا ، اذا جاءت الاشارة من شعبنا الخربانه يقر ما ترون .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الامة :

ان امامنا ، الآن عدة مهام - هي - وحدها - مبرر البقاء فى تحمل المسئولية وبدون عهدنا معا عليها فاننا نخطىء فى تقييم دور الخدمة العامة ، ونحولها الى مجرد مناصب والقصاب لها مهابة فطرية ، ولكنها - فى جوهرها - فارغة من المضمون الحقيقى فمعنى الخدمة العامة ، خصوصا فى مجتمع قرر باختياره وفى مواجهة تحديات صعبة . ان الثورة هى طريقه : تعويضا لما فاته ولحاقا بما يتضمن عليه ان يبلغه .

واقول لكم صراحة - وارجو ان تقبلوها منى بالصدر الرحب والنية الصافية - انه اذا كان الامر منصبا ولقبا فلست لها .

واما اذا كان الامر خدمة حقيقية ، فاني - كجندى من جنود هذه الامة - على استعداد لان اضم يدي الى كل يد مؤمنة قوية ، نشارك معا فى تشكيل ملامح الغد الجديد ، وننتظر - فى ضبر الواقفين بالله - حتى تشرق الشمس عليه .

ولست اريد ان اطيل عليكم فى هذا الموقف . لكنى ارى انه من الضروري ان نحدد الآن عهدنا الذى نلتفى عليه .

اولا - ان المهمة الاساسية التى يجب ان نضعها نصب عيوننا ، فى المرحلة القادمة هى ان نعهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع محالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية . ولسنا نستطيع القول بان هذا الجيل قد ادى واجبه ، الا اذا كنا نستطيع - قبل كل المنجزات وبعدها - ان نظمنا الى استمرار التقدم . والا فان كل ما صنعناه مهدد بان يتحول - مهما كانت روعته - الى فورة لمعت ثم انطفأت ، الى بداية تقدمت ثم توقفت .

ان الامل الحقيقى هو استمرار النضال . ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك - فى كل وقت - جيل جديد على اتم استعداد للقيادة ، ولحمل الامانة ، ومواصلة التقدم بها .

اكثر وعيا من جيل سبق .

اكثر صلابة من جيل سبق .

اكثر ظموحا من جيل سبق .

وينبغى ان ندرك ان التمهيد لهذا الجيل واجبتنا ، واننا نستطيع - بالتعالى والجمود ان نضده ونعقده . وبالتالى نغرق تقدمه ، وتقديم امتنا .

ان علينا - بالضمير - ان نستكشفه دون من عليه ولا وضاية . وعلينا - بالفهم - ان نعلم له تضارينا دون ان نجمع حيلة فى تجربته الذاتية . وعلينا - فى رغبنا - ان نفسح الطريق له دون انانية لتصور - غروبا - انها قادرة على شهد وثائق المستقبل بالليل الحاضر . وعلينا ان نفتح له بفكره الحر - ان يستكشف عصره دون ان يفرض عليه - قسرا - ان يلتزم الى حاله يعيون الماضي .

واذا تأخر وصول هذا الجيل الجديد الى موقع القيادة ، او اذا وصل هذا الجيل باقل من الاستعداد المطلوب للمهمة الكبرى ، فسوف تكون هذه مسئولية جيلنا الذى يسجل على نفسه انه عرف كيف يبدأ ، ولم يعرف كيف ينتهى .

وإذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الأول للمرحلة القادمة ، فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لي أن أساهم بنصيب في تحقيقه ، خصوصا وأننى أرى - راي العين - أن الجيل ، الذى نضج تحت نيران المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية ، يخطو الآن في قرب مواقع قيادة النضال .

ولسوف يكون تقدم هذا الجيل الى مكانه الطبيعي والشرعى تحقيقا لأكبر آمالي . لقد كان شرفا لي أن أحمل العلم . لكنى أمامكم أؤكد أن الشرف الأكبر لي يكون يوم أسلم العلم الى طلائع جيلنا الجديد .

ثانيا - ان علينا أن نروض النفس على أن هنالك توضحيات أخرى ما زالت في انتظارنا ، ما دام هذا الجيل قد اختار أن يحمل رسالته التاريخية ، وأن يحرص عليها كجيل انتقال - بالثورة - مما كان الى ما ينبغى أن يكون .

ان الجزء الثانى من الخطة الاولى لمضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات ، وهو الجزء الذى ستبدأ سنواته الخمس هذا العام ، أكثر صعوبة وأعلى كلفة من الجزء الذى قمنا بتحقيقه فعلا .

ان خطة السنوات الخمس ، التى تم تنفيذها ، كانت مقدمة ضرورية لخطة السنوات الخمس التى سيبدأ تنفيذها بعد شهور .

لقد أتممنا - في السنوات الخمس الماضية - بناء المرحلة الاولى من السد العالى ، التى كانت مجرد تمهيد للمرحلة القادمة ، مرحلة الزراعة الفعلية لقرابة المليونى اقدان ، ومرحلة الكهرباء الكاملة لكل الجمهورية العربية المتحدة .

ولقد أتممنا - فيما نفذ من برامج الصناعة - ما يمكن أن نعتبره ، بحق قفزة عظيمة الى الأمام لكن هذه القفزة العظيمة الى الأمام لا يمكن دعمها الا بمرحلة الصناعات الثقيلة ، وهى هدف خطة السنوات الخمس القادمة .

ان الصناعة الحقيقية هى الصناعة التى تستطيع ان تبني الآلات للمصانع الجديدة ، وتلك هى الصناعة الثقيلة ، يرمز اليها - فى الخطة القادمة - أن يصل انتاجنا السنوى من الصلب الى أكثر من مليونى طن .

ليس ذلك بالسهل ، ولا هو باليسر .

والآمال لا تتحقق جزافا . لكن الآمال تشتريها التضحيات . وبمقدار ما يتسع الأمل ، يرتفع الثمن . وتلك إحدى المسلمات البديهية .

ومعنى ذلك أن تقرر - فى حزم - ضرورة ربط الاستهلاك ، حتى يبقى دائما تحت الانتاج بحد كبير ، ليسمح لنا بمدخرات نستثمرها من أجل تحقيق الأمل .

وليس هناك غير ذلك من طريق الا أن نكف عن التنمية ونرتضى التخلف ، ونعترف بأن أماننا نوع من أحلام اليقظة ، لا نستطيع هممتنا بلوغها ، ونقصر - استسلاما واستكانة - من تحويلها الى حقائق واقعة .

وإذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الثانى للمرحلة القادمة ، فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لي أن أساهم بنصيب في تنفيذ الخطة الطموحة لمضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات لكى تبلغ غايتها بأكبر قدر من النجاح تؤكد إيماننا بقدرة العمل الوطنى ، وتغنى هذا العمل بخبرة لا تقدر بثمن ، تمكنه أكثر وأكثر من ثقة بالنفس تقوى على كل طموح ، وتمسك بالكفاءة ، اعتة كل نجاح .

ثالثا - يتعين علينا - فى المرحلة القادمة - ان نمكن لقيم المجتمع الاشتراكى من

أن تستقر في الأرض وترسخ ، وتصل بجذورها الى أعماق حياتنا ، حتى يستطيع ما نزرعه ، الآن أن يصمد للرياح بغير انحراف أو موج .

ومن واجبنا ، جميعا أن نكف - في حسم لا يعرف التردد ، وحزم يرفض انصاف الحلول - وراء ما نتطلع اليه من القيم ، ونريده أن يستقر في حياتنا الجديدة وأن ينمو .

ليس هناك طريق مسدود أمام الثورة .

أن الثورة ، وهى مصلحة كل الشعب ، هى إرادة كل الشعب ، وحمايتها هى القانون الأول لهذا المجتمع .

أن الممارسة الديمقراطية هى الوسيلة لاستكشاف كل طريق . وبالتالي فإن سلامة الممارسة الديمقراطية هى نفسها سلامة الثورة .

أن العمل الثورى يحتاج الى الثوريين . والسبق اليه هو حق القادرين عليه حيث كانوا بغير ادعاء من أحد في فضل يتوهمه ، أو يؤهم الآخرين به .

أن مقياس الاخلاص الثورى هو الأداء المسئول للواجب ، وليس هو التظاهر بالسلطة .

أن الانسان الثورى رقيب أصلى على نفسه في حدود قيم للمجتمع وأهداف عمله . ونجاحه الكبير هو حريته في اطلاق ملكاته الخلاقة ، خدمة لعمله ، دون خوف بأخذ بعض جهده ، التفاتا الى الوراء ، بدلا من الاتجاه بجماع نفسه الى الامام .

أن العمل الثورى ليس له أن يخشى الخطأ . أن الخطأ والصوات معا جناحا التجربة وإنما الذى يخشاه العمل الثورى ، وينبغى أن يخشاه ، هو الانحراف . وأن العمل الثورى يتحتم عليه أن يؤكد طهارته . وعليه أن يمحو محوا كل بقعة يمكن أن تشوب صفحته ، وأن تشوه جلالها فوق كونها بثوار قادرة على العدوى .

أن وسائل العمل الثورى جزء لا يتجزأ من غايته . وبنفس القياس ، فإن سلوك كل انسان خارج نطاق مسئوليته ليس منفصلا عن هذه المسئولية ، كلاهما يصدر من نفس الشخصية ، بغير انقضاء أو ازدواج .

وإذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الثالث للمرحلة القادمة ، فلسوف يكون موضع فخر واعتزاز لى أن اساهم بنصيبى في التمكين لقيم المجتمع الاشتراكى وأخلاقياته ، خصوصا وأن ميثاق العمل الوطنى سوف يكون موضع دراسة جديدة في مؤتمر وطنى يعقد بمشيئة الله سنة ١٩٧٠ طبقا لنص الميثاق نفسه .

رابعا - أننا جزء لا يتجزأ من أمة عربية واحدة ، تاريخها واحد ونضالها واحد ، ومصيرها واحد ، وإذا كنا قد وصلنا بالكفاح الى حيث يكون في مقدورنا أن نعطي وأن نساند فانه من الضروري أن نعرف واجبنا ، ونقبل أعباءه .

أن سلامة الأمة العربية الواحدة لا تتجزأ ، والعدوان على أى جزء منها هو عدوان على الكل وإذا كان غيرنا يتعرض لظروف لا تمكنه من الاسهام في الكفاح المشترك الا بقدر محدود ، فلندكر - باستمرار - أن الجميع يقاتلون بما في أيديهم لتكون لهم القدرة غير المحددة على الاسهام في معركة المصير المشترك ، وإذا كان ما في أيدينا ما هو أمانة .

أن الاستعمار لن يحمل عصاه على كاهله ويرحل من كل الأرض العربية بالاقناع وبالنطق كذلك فإن اسرائيل لن تنزاح من مكانها - في وسط الأمة العربية - رضا وسلاما .

وإذا كان الجزء الأكبر من المسئولية - في هذه المرحلة - علينا ، فإن قوى الفليمة العربية تتزايد كل يوم . وسوف تتكامل طاقاتها باستمرار النضال اليومي للجماهير على كل أرض عربية .

وإذا كنا نقول إن الحرية العربية لا تتجوز ، فإن التقدم العربي لا يمكن بناؤه على التجزئة .

إن الوحدة ليست نداء يردود أصداء الماضي ، وإنما الوحدة العربية أصيلا ، وأساسا ، هي نداء بالتجميع ، انطلاقا إلى بناء المستقبل ، وتوفير رخائه .

وإذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الرابع للمرحلة القادمة ، فليسوف يكون موضع فخر واعتزاز لي أن أساهم بنصيب في تحقيق سيادة الحرية والوحدة على الأرض العربية ، خصوصا في فترة بدات الثورة الاجتماعية فيها تدق أبواب كل وطن عربي ، وترتبط ارتباطا لا ينفصم بدموة الحرية السياسية والوحدة القومية . كذلك في فترة راح الخطر الصهيوني فيها يحاول - بضراوة وشراسة - أن يستعيت على الأرض التي احتلها بالعدوان والتآمر .

خامسا - إن الأمة العربية ليست مقطوعة عن دنياها ، وإنما هي في القلب تماما من هذه الدنيا ولقد كانت لها - منذ فجر التاريخ - رسالة حرية وحضارة ، جاهدت في سبيلها ، لكي تنشر الأمل والنور ، وتحمل الويتها إلى اقاصي الأرض . وإذا كانت الحروف قد صدت - بالنكسة - هذا الدور الانساني الكبير ، فإن امتنا العربية قد تمكنت من الارتفاع فوق الظروف ، وعادت لتحمل رسالتها من جديد حرية وحضارة ، ونضيف اليهما دعوة السلام ، وعيا بالحقائق الجديدة التي أبرزتها ثورة العلم الحديث ، وفي مقدمتها استحالة الحرب العالمية بسبب الخطر النووي .

وإذا كان الشعب المصري - في هذه المرحلة - يحمل النصيب الأوفى في هذه المسئولية العربية العالمية ، أصالة عن نفسه ، وتعبيرا عن أمته ، فليس ذلك - في واقع الأمر - مجرد تطوع وتبرع من أجل المبادئ وحدها ، وإنما هو - إلى جانب المبادئ - ضرورة أمن في عالم ضاقت فيه المسافات واختفى أثرها .

إن هذا الوطن بالذات - على سبيل المثال - تعرض لفارات العدوان الثلاثي من قواعد تبعده عنه آلاف الأميال .

وإذا كنا اليوم - في مثال آخر - نشغل أنفسنا بما يجري في الكونجو ، فليس ذلك عطفًا على كفاح شعبه الباسل وحده ، وإنما ادراكا لحقيقة جغرافية تقول : إن حدود الكونجو ملاصقة بحدود السودان ، ولحقيقة نضالية أخرى ، هي أن الكونجو المستقل في قلب القارة الأفريقية ، سوف يرفض أن تتحول أرضه إلى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلها ، واخضاعها للإرهاب الاستعماري .

وإذا كنت على صواب في تشخيص هذا الهدف الخامس للمرحلة القادمة ، فليسوف يكون موضع فخر واعتزاز لي أن أساهم بنصيب في هذه الفترة ، التي بدات بالفعل تشهد بداية الانهيار الكامل لكل الأنظمة القائمة على الاستعمار ، وعلى شن الحروب .

أيها الأخوة أعضاء مجلس الأمة :

فلقد قصدت أن أعد بعض مهام العمل الوطني في المرحلة القادمة ، ديمًا للمرحلة سابقة وتقدمًا بعدها ليكون منها عهدا .

وإذا كان ذلك هو العهد ، فاني اعتبره شرفًا لي أن أقبل ترشيحكم ، وإن أقف - بعده - أمام الشعب في انتظار أمره ، راجيًا من الله عونهُ ورضاه حتى يتحقق العهد . والسلام عليكم ورحمة الله .

موقف وحيد للقائد رفيع الشعب

● لا أحد يتصور مشاعري في هذه الظروف :

لقد تعودنا معا في أوقات النصر ، في الساعات الحلوة وفي الساعات المرة أن نجلس معا وان نتحدث بقلوب مفتوحة وان نتصارع .

ونحن اليوم في حاجة لمواجهة موقفنا الصعب وفي حاجة لقدر كبير من الشجاعة والمقدرة . . اليوم نحتاج لأن نعرف كيف بدأت الأزمة ، ففي الأول من مايو الماضي كانت هناك خطة للعدوان على سوريا ، وكانت الأدلة متوقعة وكانت معلوماتنا الوثيقة تدل على ذلك ، ووجدنا أنه من واجبنا ألا نقبل ذلك العدوان ساكتين ، فواجب الأمة العربية صده ودحره ، تحركت قواتنا المسلحة بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق وشجاعة فائقة واتخذنا خطوات عديدة ، منها انسحاب القوات الدولية ، واستيلاء قواتنا على شرم الشيخ التي كانت يستغلها العدو للمرور الى مضيق تيران . . كانت تقديرنا لقوة العدو تظهر لنا أن قواتنا المسلحة بما نالته من التدريب وبما عندها من السلاح والمعدات قادرة على ردع العدو ولكن احتمال الصراع بالقوة المسلحة كانت هناك عوامل عديدة عربية ودولية منها رسالة من ليندون جونسون سلمت لسفيرنا في واشنطن ، تطلب اليها ضبط النفس ولا تكون البادئين باطلاق النار والا فاننا سنواجه نتائج خطيرة .

وفي نفس اليوم طلب السفير السوفيتي مقابلتى في الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف الليل وتقل الى رغبة الاتحاد السوفيتي في ألا تكون البادئين باطلاق النار . . واننا نقول الآن ان التطورات جاءت اخطر مما توقعناه ، واننا نقول ان هناك قوى أخرى وراء العدو . . هناك مفاجآت تلفت النظر ، فالعدو الذى كنا نتوقعه من الشرق والشمال جاء من الغرب . . مما يقطع بأن هناك تسهيلات تفوق مقدراته . . فقد غطى العدو في وقت واحد جميع المطارات العسكرية والمدنية في الجمهورية العربية المتحدة مما يثبت أنه كان يعتمد على قوة أخرى غير قواته العادية لحماية أجوائه من أى رد فعل ضده . . وكان يترك جيئاته الداخلية لمعاونات أخرى كان يحصل عليها . . ان الدلائل واضحة على وجود تواطؤ استعماري مع العدو ، يحاول أن يستفيد من عبء تواطؤ عام ١٩٥٦ ليغطي نفسه هذه المرة بلؤم وخبيث والثابت ان هناك حاملات أمريكية وبريطانية كانت بالقرب من شواطئ العدو تساعد العدو وتسانده ، فقد أغارت طائرات أمريكية على الجمهورية العربية وعلى سوريا الى جانب قيام طائرات أمريكية باستطلاع في مواقعنا وكانت النتيجة أن قواتنا المسلحة وجدت نفسها في موضع صعب ازاء تفوق حاسم في القوة الجوية العادية بحيث أنه يمكن القول بغير انفعال أو مبالغة أن العدو كان يفوقنا ثلاث مرات . .

وكان هذا هو ما واجهته الأردن الذى قاتل ببسالة بقيادة الملك حسين الذى أقول الحق أنه اتخذ موقفاً بأسلاً ، وان قلبي كان يتزفد ما وأنا اتابع معارك جيشه الباسل في القدس في وقت حشد فيه العدو امكانياته الهائلة هناك . . لقد وقفت الدول العربية موقفاً بأسلاً قدمت الجزائر كل امكانياتها بغير تحفظ ، قدمت العراق وقائدها المخلص عارف كل امكانياتها بلا تحفظ . . وقاتل الجيش السوري قتالاً بطولياً معززاً بقوى الشعب السوري .

ووقفت شعوب وحكومات السودان والكويت واليمن وليبنان وتونس والمغرب

والعزة ، موقف التصميم على أن الحق العربي لن يضيع ولن يهون ..
مواقف شبيهة ، ووقفت شعوب الأمة العربية جمعاء بلا استثناء موقف الرجولة
كانت هناك أمم عظيمة قدمت لنا ما لا يمكن تقديره من تأييد معنوى ..
لقد كان تركيز العدو على الجبهة المصرية التي تقع عليها جل قواتنا ، ولم تكن
طبيعة الصحراء تسمح بدفاع شامل مع التفوق الشديد للعدو في المجال الجوي ،
ولا بد أن نقول في شجاعة اننى أدركت في تلك اللحظة أن تطور المعركة قد لا يكون
في صالحنا ..

لقد دخل البترول العربي المعركة ليسودى دوه ودخلت قنساء السويس لتؤدى
دورها ، وما زال هناك دورا كبيرا مطلوباً من العمل العربى العام وكلنا ثقة من أنه
سيستطيع أدائه ..

لقد اضطرت قواتنا في سيناء لاختلاء خط الدفاع الأول وحاربت معارك رهيبه
بالدبابات والطائرات على خط الدفاع الثانى ثم اضطرننا للاستجابة لقرار وقف
إطلاق النار أمام تأكيدات وردت في المشروع الأخير السوفيتى وتصريحات فرنسية
أن لا أحد يستطيع تحقيق توسع اقليمى وإزاء رأى عام عالمى يقف معنا خصوصا في
آسيا وأفريقيا ويشعر ببشاعة القوة التي انقضت علينا ، أن أماننا الآن عدة
مهام عاجلة ..

وعلىنا أن نزيل آثار هذا العدوان ، علينا أن نقف موقف الصلابه والسمو وبرغم
النكسة فإن الأمة العربية قادرة على أن تزيل آثار العدوان .. أن علينا أن ندرك
درس النكبة . وهناك ثلاث حقائق حيوية :

أولاً - أن القضاء على الاستعمار يترك إسرائيل وحدها ومهما كانت الظروف
ومهما كان المدد فإن القوة العربية الذاتية أكبر وأقدر .

ثانياً - أن إعادة توجيه المصالح العربية في خدمة الحق العربى ضمان أول فقد
كان الأسطول السادس الأمريكى يتحرك ببتترول عربى وكانت هناك قواعد عربية
وضعت قسراً في خدمة العدوان .

ثالثاً - أن الأمر يقتضى الآن كلمة موحدة وذلك ضمان لا بديل له في هذه
الظروف .

والآن نصل الى نقطة هامة أقول لكم بصدق وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت
عليها موقفى في الأزمة اننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها وقد اتخذت قرارا
أريدكم أن تساعدونى عليه ..

فقد قررت أن أتسحب تماما عن أى منصب رسمى وأن أعود الى صفوف الجماهير
أؤدى واجبى ، أن قوى الاستعمار تتصور أن ناصر هو عدوها ، وقد كلفت زميلى
وصديقى زكريا محيى الدين بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية واننى بعد هذا
القرار أضع كل ما هندى في خدمة الجهود الخطيرة التي يجتازها شعبنا واننى بهذا
لا أصفى الثورة فالثورة ليست ملكا لثائر واحد فأنتم جيل الثورة ، حققتم الجلاء
والاستقلال وقاد جيلكم الثورة الاجتماعية وأحدث تحولا عميقا في الواقع المصرى ،
استرد قنال السويس وبدأ الانطلاق الصناعى وبنى السد العالى وأشاد شبكات
الكهرباء المحركة ، ووجد البترول ووضع أسس تحالف الشعب الشاملة وبنى
الاشتراكية .

ان ثقتى غير محدودة في هذا التحالف القائد للعمل الوطنى تحالف العمال
والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وأنه داخل إطار الوحدة قادر على
أن يضع معجزات ضخمة في هذا البلد ليكون قوة لنفسه ولامته العربية ولحركة
الثورة والسلام العالمى القائم على العدل .

في الموقع الذي يريد الشعب

السيد رئيس مجلس الأمة :

لقد كنت أتمنى لو ساعدتني الأمة على تنفيذ القرار الذي اتخذته بأن أتنحى
ويعلم الله أنني لم أصدر في اتخاذي هذا القرار عن أي سبب غير تقدير المسؤولية متجاوبا
مع ضميري ومع ما أتصور بأنه واجب .

وإني لأعطي لهذا الوطن ، راضيا وفخورا كل ما لدى حتى الحياة إلى آخر نفس
أقيها .

إن أحد لا يستطيع ، ولا يقدر أن يتصور مشاعري في هذه الظروف ، إزاء الموقف
المذهل الذي اتخذته جماهير شعبنا ، وشعوب الأمة العربية العظيمة كلها في إصدارها
على رفض قراري بالتنحى منذ أعلنته وحتى الآن .

ولا أعرف كيف أتى لذلك وكيف أعبر عن عرفاني له . إن الكلمات تضيق بيني
وسط زحام من المشاعر يملك كل جوارحي ، وأقوال لكم أمانة - وأرجوكم تبليغ
مجلس الأمة الموقر - أنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري وفي نفس الوقت
فإن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لي أمر لا يرد .

ولذلك فلقد استقر رأيي على أن أبقى في مكاني ، وفي الموقع الذي يريد الشعب
منى أن أبقى فيه حتى تنتهى الفترة التي نتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان
على أن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب أن يرجع فيه إلى الشعب في استفتاء
عام .

أني لأشعر أن النكسة لابد أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا ، ولابد أن
تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمانة على كثير من جوانب عملنا .

وأول ما ينبغي أن تؤكد به فهم واعتزاز - وهو واضح من الآن أمام عيوننا - أن
الشعب وحده هو القائد ، وهو المعلم ، وهو الخالد إلى الأبد .

والآن أيها الاخوة المواطنون في كل مكان ، أيديكم معي ولنبدأ مهمتنا العاجلة .

وليمنحنا الله جميعها تأييده وهداه .

بيان ٣٠ مارس

أيها الأخوة المواطنين :

الآن يصبح في إمكاننا ان نتطلع الى المستقبل ، وقبل الآن فان مثل ذلك لم يكن ممكنا الا بالاستغراق في الاحلام او الاوهام ، وكلاهما لا تستسلم له الشعوب المناضلة فضلا عن ان تقع فيه ، بينما هي عند مفترق الطرق الحاسمة وامام تحديات المصير . قبل الآن لم يكن في مقدورنا ان ننظر الى ابعد من مواقع اقدامنا ، فلقد كنا بعد النكسة مباشرة على حافة جرف معرض للانهيار في أى وقت ، وكان واجبا في ذلك الظرف ، يحتم علينا قبل أى شىء آخر ، ان نتحسس طريقنا الى ارض اصيل ، تتحمل وقفتنا ، وارض ارحب تتسع لحركتنا ، ولقد كانت جماهير الشعب بموقفها يومى ٩ و ١٠ يونيو ، هي التى جعلت ذلك قابلا للتحقيق بفضل ما اظهرته من تصميم يرفض الهزيمة ويثق في النصر ، ان الموقف المؤمن والبطولى الذى اتخذته جماهير شعبنا في ذلك الظرف المصيب ، هو وحده الذى مكن للتحويلات الهامة التى وقعت منذ ذلت الوقت من ان تحدث قلعها واثرها ، بحيث يكون في مقدورنا اليوم ان نقول بامل في الله عظيم ، انه الآن يصبح في إمكاننا ان نتطلع الى المستقبل ، ومن دلائل الخير ان يكون ذلك في مقدورنا اليوم في ذكرى عيد الهجرة ، بما تحمله الى المؤمنين من معاني التضحية ، فداء للمبدأ ، والنضال المستمر من اجل الحق ، والصبر على الشاق ، في سبيل نصر الله عزيزا وصادقا .

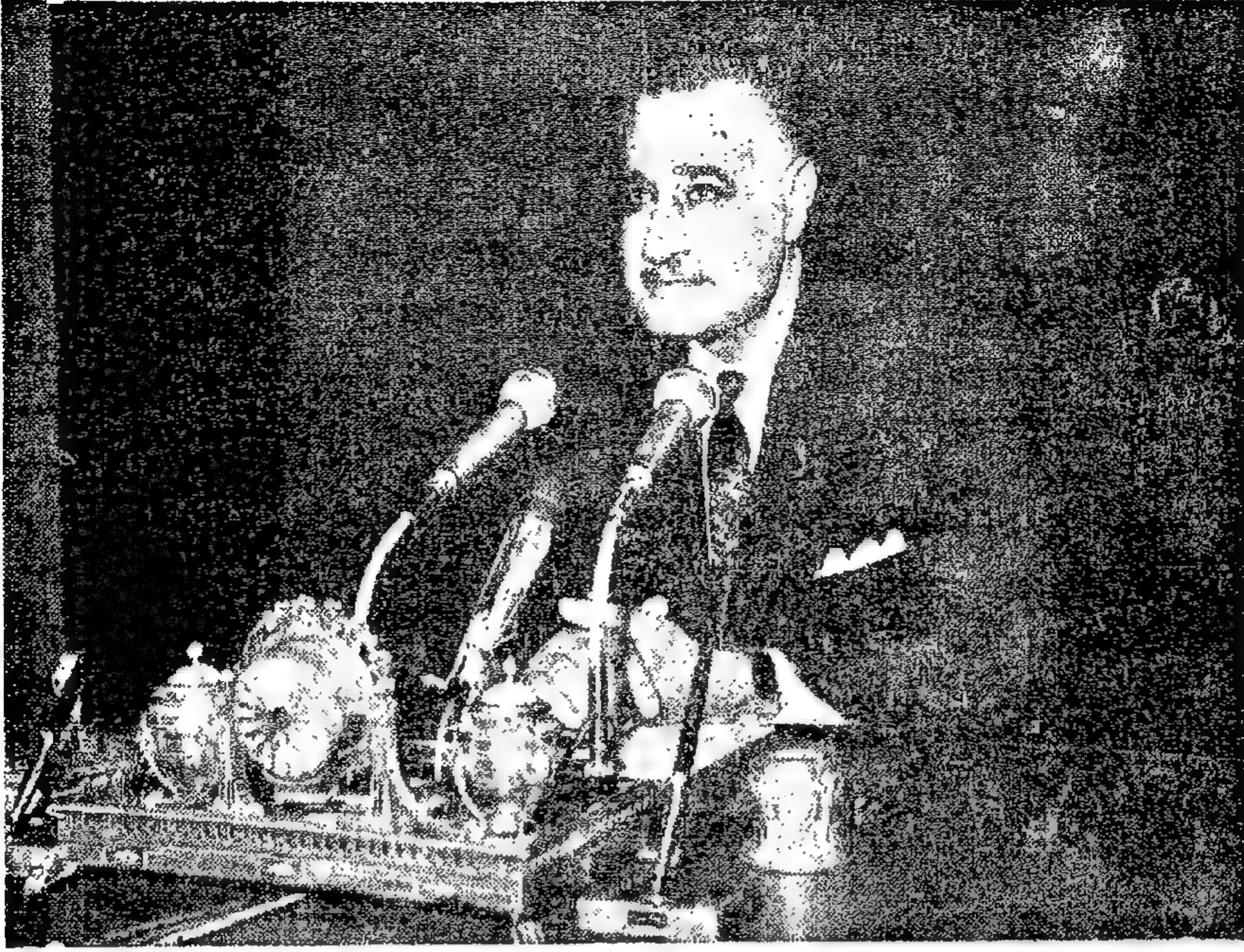
● التحويلات الهامة :

أيها الأخوة المواطنين :

ان الموقف البطولى المؤمن لجماهير شعبنا يومى ٩ و ١٠ يونيو هو وحده الذى منحه عددا من التحويلات الهامة مكنت لعلنا من ان يتعد عن الحافة الخطرة ، التى كان عليها ، في أعقاب النكسة ، ليقف على الارض الاصيل وليستشرف الافق الأوسع الذى يستطيع ان يتحرك عليه نحو اهداف نضاله الشريفة والغالية . وأبرز هذه التحويلات كما يلي :-

اولا - اننا استطعنا إعادة بناء القوات المسلحة ، وكانت تلك بداية ضرورية وبغير بديل ، اذا كنا نريد ، جدا وحقا ان نصصح آثار النكسة ، وان نزيل العدوان ، وان نسترد ما ضاع منا فيه ، بغير إعادة بناء القوات المسلحة ، لم يكن امامنا ، غير تقبل الهزيمة ، مهما كانت آمالنا ، ومهما كان ايماننا ، ذلك ان منطق هذا العصر ، ولعله منطق كل العصور ، ان الحق بغير القوة ضائع ، وان امل السلام بغير امكانية الدفاع عنه ، استسلام ، وان المبادئ بغير مقدرة على حمايتها ، احلام مثالية ، مكانها السماء ، وليس لها على الارض مكان .

ثانيا - اننا استطعنا تحقيق مطلب الصمود الاقتصادي ، في وقت كانت الاشياء كلها تسير في اتجاه معاكس لفرصة تحقيقه . . . ولقد ساعد على ذلك رضا الشعب بالمزيد من التضحيات ، وساعد عليه ، موقف عربى اصيل في مؤتمر الخرطوم ، وساعد عليه اصدقاء لنا ، على اتساع العالم كله ، وقفنا معهم فوقفوا معنا ولقد كان محتما ان يسير مطلب الصمود الاقتصادي ، جنبا لجنب مع عملية إعادة بناء القوات المسلحة



الزعيم الغالى يلقى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨

فلم يكن فى استطاعتنا بغير اقتصاد سليم ، ان نوفر لاحتمال الحرب ، ولا كان مجديا ان نقف رابضين على خطوط النار ، بينما مقدرتنا على الانتاج معطلة وراء الخطوط ، وشبح الجوع يهددنا باسرع من تهديد العدو لنا .

ثالثا - اننا استطعنا تصفية مراكز القوى التى ظهرت . وكان من طبيعة الامور وطبيعة النفوس ان تظهر فى مراحل مختلفة من نضالنا . ان العمل السياسى لا يتوم به الملائكة ، وانما يقوم به البشر ، والقيادة السياسية ليست سيفاً بشار قاطعا وانما هى عملية موازنة ، وعملية اختيار بعد الموازنة ، والموازنة دائما بين احتمالات مختلفة ، والاختيار فى كثير من الظروف بين مخاطر محسوسة .

ولقد تجاوزت الامور حدا لا يمكن قبوله بعد التكلفة . لان مراكز القوى وقفت فى طريق عملية التصحيح ، خوفا من ضياع نفوذها ، ومن انكشاف ما كان خافيا من تصرفاتها ، وكان ذلك لو ترك وشأنه كفيلا بتهديم جبهة الصمود الشعبى . ولذلك فلقد كان واجبا بصرف النظر من اى اعتبار تصفية مراكز القوى ولم تكن تلك بالمسالة السهلة ازاء الواقع التى كانت تحتلها مراكز القوى وفى اطار الظروف الدقيقة التى كان يعيشها الوطن .

رابعا - اننا استطعنا وهذه مسألة اخلاقية ومعنوية ، اعلق عليها قيمة كبيرة ، ان نضع امام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية ، صورة كاملة لانحرافات واخطاء مرحلة سابقة ، وكان راى ان هذه مسئولية يجب ان يتحملها نظامنا الثورى ، بأمانة وشجاعة ، وكان راى ايضا ان الضمير الوطنى الذى احسن بان انحرافات واخطاء قد وقعت ، من حقه ومن مصلحته ان يعرف الحقيقة ، وان يخلص وجدانه من اثقالتها ، وان ينفض عن نفسه كل رواسب الماضى ، لى يدخل الى المستقبل بصفحة نقية طاهرة .

ومع كل العذاب الذى تحملته شخصيا وتحمله المواطنون معى ، خلال هذه

العملية فلقد بقي ايماني بضرورتها ، كايماي بطب الجراحة يقطع لينظف ، ويبتسر لينقذ .

خامسا - اننا استطعنا ان نقوم بجهد سياسي واسع على جبهات عريضة ، جبهات عربية ، وجبهات دولية ، وتنوعت جهودنا وتعددت على هذه الجبهات ، بالاتصال المباشر مع الاصدقاء ، في الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ، الذي اكدت لنا ظروف النكسة ، صداقته المخلصة ، وتعاون الصديق ، ووقوفه الصلب في جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار ، وكذلك مع الدول غير المنحازة ، ومع الدول الآسيوية والافريقية ، ومع الدول الاسلامية ، ومع كل الشعوب الراغبة في سلام قائم على العدل ، ومع كل الساسة العالميين الذين يستطيع بعد نظرهم ان يتجاوز نكسة عارضة في تاريخ امة ، كان لها دورها العظيم في التاريخ ، وسوف يكون لها الدور العظيم في مصير الانسانية ، ان هذه التحولات كلها قادها ودعمها احساس عميق بالواجب ، لدى كثيرين من رجالنا ، في كل مجالات المسؤولية ، في القوات المسلحة ، ومن خبراء الاقتصاد ، والعاملين في وحدات الانتاج ، ومن الملتزمين باهداف النضال الشعبي ، والقادرين على خدمتها ، ومن المشتغلين بالسياسة ، والفكر ، والدبلوماسية ، كل هؤلاء ، ساهموا في قيادة ودعم هذه التحولات ، التي تقارب المعجزة ، والتي نستطيع بعدها ان نقول اليوم ، الآن يصبح في امكاننا ان نتطلع الى المستقبل .

● برنامج عمل محدد :

ايها الاخوة المواطنون :

والان ونحن نتطلع الى المستقبل ، فان اعتقادي الاكيد ان خير ما نستطيع ان نتسلح به ، لمواجهة مسؤولياتنا المقبلة . هو ان يكون في يدنا ، برنامج عمل محدد ، ندرسه معا ، ونقره معا وتتفق عليه ارادتنا جميعا ، برنامج عمل يكفل وصولنا الى الاهداف القريبة لنضالنا ، ويقرت منا يوم الوصول الى الاهداف البعيدة لهذا النضال ، برنامج عمل ، لا تختلف فيه الاجتهادات ، ولا تتصارع الآراء ، ولا تتصادم القوى ، برنامج عمل ، نمسك به في ايدينا وبعد ان يتحقق لقاء فكرنا عليه ، ثم نمضي على طريق الكفاح الطويل وفي يدنا خريطة للافق الفسيح امامنا ، وخطة عمل لتقدمنا على هذا الافق ، برنامج للتغيير يستجيب للآمال العريضة ، التي حركت جماهير شعبنا الى وقفها الخالدة ، يومي ٩ و ١٠ يونيو ، وهي الوقفة التي ساطل دائما ، والى آخر لحظة في العمر ، مؤمنا بانها كانت بعثا للشورة ، وتجديدا لشبابها ، والهامة لا يخيب ، وضوءا لا يخبو امام طريق المستقبل ، لقد بدأت التغيير كما تعرفون بإعادة تشكيل الوزارة ، والذي يعنينا في تشكيل الوزارة الجديدة ، انه جاء الى مواقع الحكم بصفوة من شباب هذا الوطن ، لا يدين احد منهم بمنصبه ، لاي اعتبار سوى اعتبار علمه وتجربته في العمل السياسي ، وهم على اي حال يمثلون جيلا جديدا يتقدم نحو قمة المسؤولية .

● تغييرات اخرى :

والى جانب ذلك فهناك تغييرات اخرى قادمة في قيادات الانتاج ، وفي السلك الدبلوماسي ، وفي المحافظين ، وفي رؤساء المدن ، ان الكثيرين ممن يشغلون هذه المناصب ، ادوا مسؤولياتهم بجدارة واستحقاق ، ولكن بعضهم لم يكن على مستوى المسؤولية سياسيا ، وتنفيذيا ، ومن الضروري عليهم وعلينا افساح المجال للقدر والاجر . لكن التغيير يبقى بعد ذلك اكبر من ان يكون مسألة اشخاص ، وانما التغيير

الذي نريده يجب أن يكون أكثر بعدا ، وأكثر عمقا من مجرد استبدال شخص بشخص .»

أن التغيير المطلوب لا بد له أن يكون تغييرا في الظروف ، وفي المناخ ، والأفان أى أشخاص جدد فى نفس الظروف ، وفى نفس المناخ ، سوف يسرون فى نفس الطريق ، الذى سبق اليه غيرهم ، أن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكرا أوضح ، وحشدا أقوى ، وتخطيطا أدق ، وبذلك يكون للتصميم معنى وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود ، نافذة واصله الى هدفها .»

● جوانب البرنامج :

أياها الاخوة المواطنين :

أن المسئولية التاريخية للأيام العصيبة والمجيدة التى تعيش فيها ، وتعيش لها ، تطرح بنفسها علينا برنامج عمل له جانبان :

الجانب الاول حشد كل قوانا العسكرية ، والاقتصادية ، والفكرية ، على خطوطنا مع العدو لتحرير الارض وتحقيق النصر .

والجانب الثانى تعبئة كل جماهيرنا بما لها من امكانيات وطاقات كاملة ، من اجل واجبات التحرير والنصر ، ومن اجل آمال ما بعد التحرير والنصر .»

أياها الاخوة المواطنين :

سوف ابدا بالجانب الاول من برنامج عملنا المقترح وهو الحشد .» وانى لأرجو أن يكون اتفاقنا كاملا ، على انه ليس هناك الآن ، ولا ينبغي أن يكون هناك الآن صوت أعلى من صوت المعركة ، ولا نداء اقدس من ندائها أن أى تفكير أو حساب لا يضع المعركة وضرورتها أولا وقبل كل شيء لا يستحق أن يكون تفكيرا ولا يزيد نتيجه من الصفر .»

أن المعركة لها الأولوية على كل ما عداها ، وفى سبيلها ، وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شيء ، ويرخص كل بذل ، مالا كان أو جهدا أو دما ، ومهما كان السبيل الذى نسلكه الى تحرير الارض وتحقيق النصر ، فانه يصبح سبيلا مسدودا بغير استعداد للمعركة سواء قبلنا بطريق العمل السياسى ، وسرنا فيه الى مده ، فان نتيجه مرهونة باستعدادنا للمعركة ، وسواء يثسنا من العمل السياسى وتركناه ، وواجهنا اقدارنا فى ميدان القتال ، فان النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة .

ولقد ابدينا استعدادنا ولا نزال للعمل السياسى ، عن طريق الامم المتحدة أو غيره من الطريق ، ونحن نضع مع اشقائنا العرب كل وسائلنا ، سواء بواسطة مؤتمرات القمة ، أو بواسطة التنسيق الثنائى المباشر .

ونحن نتعاون مع كل القوى الشعبية العربية ، من اجل المقاومة المسلحة للعدو ، وكافة اشكال المقاومة الاخرى ، ونحن نفتح عقولنا وقلوبنا للعالم كله من نفس المنطق الذى حكم نضالنا الطويل ، وهو اننا نصادق من يصادقنا ، ونعادي من يعادينا ، نحن نفعل ذلك كله عن تقدير واع لنتائج الواقع والمحتملة ، لكننا بعده يجب أن نكون مستعدين للمعركة ، مهما كلفتنا وحتى اذا وقفنا فيها وجدنا . أن الارض أرضنا ، والحق جقنا ، والمصير مهيرنا ، ولا نستطيع امام انفسنا وامام امتنا العربية وامام الاجيال القادمة من ابنائنا ، واجفادنا الى الابد ، أن نتردد أو نتخاذل أو نوزع التبعات على الآخرين مهما اقتضانا ذلك من التكاليف على مواردنا وعلى اعصابنا وعلى ارواحنا .

هذا هو الجانب الاول من برنامج عملنا ولا اظنه يبتنا موضع خلاف ، ذلك

لأن الخيار فيه هو النصر أو الهزيمة ، الشرف أو العار ، الحياة أو الموت ، وليس هناك خيار حقيقى فى ذلك كله ، لأن القرار حتمى وهو أننا نختار النصر ، ونختار الشرف ، ونختار الحياة .

أيها الاخوة المواطنون :

انتقل الآن الى الجانب الآخر من برنامج عملنا المقترح وهو تعبئة كل جماهيرنا بما لها من طاقات وامكانيات من أجل واجبات التحرير والنصر ، ومن أجل أعمال ما بعد التحرير والنصر وفى هذا الصدد فانى اطرح النقاط التالية :

١ - انه من الضرورى والحيوى حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها وراء أهداف نضالنا القريبه والبعيدة ، أى وراء واجب المعركة وراء امل اتمام بناء المجتمع الاشتراكى الذى حققنا منه كثيرا ، ويبقى ان نحقق منه أكثر .

٢ - ان صيغة الاتحاد الاشتراكى هى أكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ، وهى تجسيد حى وصحى لمعنى ان تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم انها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي . ولكفالة فتح اسرع الطرق واكثرها امانا الى التقدم .

والاتحاد الاشتراكى كما تذكرون وفقا للميثاق ، هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، ثم تنظيم سياسى يقوم وسطها ، من الطلائع القادرة على قيادة التفاعل السياسى ، نحو هدف تدوير الفوارق بين الطبقات . ولم تكون المشاكل التى عاناها الاتحاد الاشتراكى ، ترجع الى قصور او عيوب فى صيغته العامة ، وانما كانت اسباب القصور والعيوب ترجع الى التطبيق .

واول هذه الاسباب هو ان عملية اقامة الاتحاد الاشتراكى ، لم تكن على الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة .

٣ - ان علينا الآن ان نعيد بناء الاتحاد الاشتراكى . عن طريق الانتخاب من القاعدة الى القمة . أى من اللجان التأسيسية فى القرية ، والحي والمصنع ، والوحدة الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، والى لجنته المركزية ، والى اللجنة التنفيذية العليا ، وتذكرون اننى كنت قد اشرت فى خطابى يوم ٢٣ يوليو الماضى الى تكوين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى . وكان التصور فى ذلك الوقت ان تكون بالتعيين ، ولقد أجلت ذلك خلافا لما قلت ووعدت به ، عن اقتناع بأن أسلوب التعيين ليس أفضل الاساليب ، وان التعيين فى النهاية قد لا يعطينا الا ما تفرزه مراكز القوى ، او ما تقدمه المجموعات المختلفة والشلل ، وليس ذلك هو المرجو ، وليس هو ما يحقق لنا الهدف من الدور الذى كنا نطلبه للجنة المركزية ، ان طريق الانتخاب سوف يعطينا الحل الاوفى ، ان يتم بناء الاتحاد الاشتراكى بالارادة الشعبية وحدها ، وان تقوم قوى الشعب العاملة باختيار قياداتها المعبرة عنها ، والمستوعبة لامالها الثورية ثم تدفعها الى مواقع القيادة السياسية .

● البرنامج التنفيذى :

أيها الاخوة المواطنون :

من هذه النقاط الثلاث فانى اقترح البرنامج التنفيذى التالى :

١ - تجرى الانتخابات للوجدات التأسيسية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتندرج

الانتخابات ، حتى تصل الى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي ، الذي ينتخب بدوره اللجنة المركزية ، التي تنتخب بدورها رئاستها ، وهي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

٢ - يظل المؤتمر القومي المنتخب للاتحاد الاشتراكي العربي قائما ، الى ما بعد ازالة آثار العدوان ، ويعقد دورة عامة بكامل هيئته ، مرة كل ثلاثة شهور ، لكي يتابع مراحل النضال ويوجهها . ويصدر في شأنها ما يراه .

٣ - تظل اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر القومي في حالة انعقاد دائم وتقوم لجانها السياسية والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، برسم سياسات العمل في جميع المجالات ، استهدافا لتحقيق النصر ، وامادة البناء الداخلي .

٤ - ان مجلس الامة الحالي قد قارب على استيفاء مدته الدستورية ، وهو لم يفرغ بعد من المهمة الأساسية التي اوكلت اليه وهي وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، واذا كان المجلس لم يتمكن من أداء هذه المهمة فينبغي للانصاف ، ان نذكر له دوره الكبير وما قام به من عمل يستحق التقدير .

والمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، قد يرى ان يقوم بنفسه بعملية وضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وقد يرى في الامر رأيا آخر . ومهما يكن فانه من المهم ان يكون مشروع الدستور الدائم معدا ، بحيث يمكن فور انتهاء عملية ازالة آثار العدوان ، ان يطرح للاستفتاء الشعبي العام وان تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس امة جديد ، على أساس الدستور الدائم وانتخابات لرئاسة الجمهورية .

٥ - ان اللجنة المركزية للمؤتمر القومي ، سوف يكون عليها غير واجباتها المحددة في قانون الاتحاد الاشتراكي ، وغير مسؤوليات الظروف الخاصة للنضال الوطني ، في مرحلته الحاضرة عدة مهام اضافية هي : -
بناء التنظيم السياسي لطلائع الاتحاد الاشتراكي ، وتحديد مهام العمل الوطني للمرحلة الجديدة ، والتنسيق بينها ، ثم المشاركة في وضع الخطوط العريضة للدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

● المهام الرئيسية :

ايها الأخوة المواطنون ..

لكي يكون هناك ضوء كاف ، على طريقنا ، فاني اريد من الآن ان أضع امامكم تصوري لبعض المهام الرئيسية في المرحلة القادمة من نضالنا .

١ - تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها ، وقياداتها في تحقيق سيطرتها بالديمقراطية ، على العمل الوطني في كافة مجالاته .

٢ - تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة في مصر والدولة الحديثة لا تقوم بعد الديمقراطية ، الا استنادا على العلم والتكنولوجيا ، ولذلك فانه من المحتم ، انشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومي ، سياسيا ، وفنيا لكي تساعد على الحكم ، والى جانب مجلس الدفاع القومي فانه لابد من مجلس اقتصادي قومي ، يضم شعبا للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا ولا يد من مجلس اجتماعي قومي ، يضم شعبا للتعليم والصحة وغيرها ، مما

يُحصل بالخدمات المختلفة ، ولا بد من مجلس ثقافى قومى يضم شعبا للفنون والآداب وللإعلام .

٧ - إعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة ، لتحقيق رفع مستوى الإنتاج ، والعبالة الكاملة ، مع الضغط على أهمية إدارة المشروعات العامة إدارة اقتصادية وعلمية .

٨ - العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب ، وإتاحة الفرصة أمامه للتجربة .

٩ - إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية ، سواء فى نقابات العمال أو نقابات المهنيين .

١٠ - تعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة .

١١ - توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لما أكدته الشواهد العملية من احتمالات بترولية واسعة فى مصر ، ولما يستطيع البترول أن يعطيه لجهد التنمية الشاملة ، من امكانيات ضخمة .

١٢ - توفير الحافز الفردى ، تكريما لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها .

١٣ - تحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

١٤ - ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون ، ولعله يكون مناسبا أن تقوم اللجنة المركزية ، بتشكيل لجنة خاصة ، ويكون لهذه اللجنة - حق نظر كل الاجراءات ، التى ترى السلطة اتخاذها ، لدوام الأمن الوطنى فى الظروف الراهنة .

● الخطوط الأساسية للدستور :

أيهما المواطنون :

طلبا لمزيد من الضوء والوضوح ، أمد البصر أيضا الى بعض الخطوط العامة ، التى يجب فى تقديرى ، أن يتضمنها الدستور ، لكى تكون من الآن تحت سمعنا وبصرنا دليلا ومرشدا ، أن الدستور الجديد يجب أن يكون حقيقة عملية وسياسية تعيش فى واقعنا ، وتنبع منه . ، ولهذا فأنى اقترح من الآن أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة التالية . . .

١ - أن ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى ، الى الأمة العربية تاريخيا ، ونضاليا ، ومصريا ، وحدة عضوية ، فوق أى فرد ، وبعد أى مرحلة .

٢ - أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية ، وتدعيمها ، بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق ، للفلاحين والعمال ، فى كل المجالس الشعبية المنتخبة واشتراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها ، وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية ، والاجتماعية ، وتحرير المرأة ، وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة .

٣ - أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، وأن تتوفر كل الضمانات للحياة الشخصية ، والأمن ، بالنسبة لجميع المواطنين فى كل الظروف ، وأن تتوفر أيضا كل الضمانات لحرية التفكير ، والتعبير والنشر ، والرأى ، والبحث العلمى ، والصحافة .

- ٤ - ان ينص الدستور على قيام الدولة المصرية وادارتها ، لان الدولة المصرية لم تعد مسألة فرد ، ولم تعد بالتنظيم السياسي وحده ، وانما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوى ، ولهذا فانه يجب ان يكون واضحا ، ان رئيس الجمهورية ، يباشر مسئولية الحكم ، بواسطة الوزراء ، وبواسطة المجالس المتخصصة ، التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية ، بما يحقق ادارة الحكومة ، عن طريق التخصص واللامركزية .
- ٥ - ان ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها ، بما فى ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية ، والهيئة التنفيذية ، ومن المرجوب فيه ان تتأكد سلطة مجلس الأمة ، باعتباره الهيئة التى تتولى الوظيفة التشريعية ، والرقابة على اعمال الحكومة ، والمشاركة فى وضع ومتابعة الخطة العامة ، للبناء السياسى ، وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك فان من المرجوب فيه ، افساح الفرصة ، لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية لتحقيق حسن الاداء ، وكفالة امانته .
- ٦ - ان ينص فى الدستور على تأكيد اهمية العمل ، باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الانسانية .
- ٧ - ان ينص فى الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة ، وحدود كل منها ودوره الاجتماعى .
- ٨ - ان ينص فى الدستور على حصانة القضاء ، وان يكفل حق التقاضى ، ولا ينص فى اى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه امام القضاء ، ذلك ان القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ، ويعطى لكل ذى حق حقه ، ويرد اى اعتداء على الحقوق او الحريات .
- ٩ - ان ينص فى الدستور على انشاء محكمة دستورية عليا ، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ، ومع الدستور .
- ١٠ - ان ينص فى الدستور على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى ، وذلك ضمانا للتجدد والتجديد باستمرار .

● الاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس :

أيها الأخوة المواطنين ...

لقد قصدت ان اتناول اكبر قدر ممكن من رموز المسائل ، وتفصيلها ليكون برنامج العمل الذى تمسك به ايدينا ، فى المرحلة القادمة ، قادرا على الوفاء ، وعلى التحقيق ، وبعد ذلك فانى ارى طرح هذا البرنامج ، الذى اقترح ان نسميه اختصارا بتاريخ هذا اليوم ٣٠ مارس ، للاستفتاء العام وي طرح برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ للاستفتاء العام ، فانى اقصد بذلك ان يكون واضحا لنا جميعا ما نريد ، وان يكون موضع اتفاقنا ، كذلك اريده ان يكون واضحا ، امام امتنا العربية ، ومدعاة لثقتها فى وحدة النضال واستمراره ، واريد ايضا ان يكون واضحا امام الصديق ، وامام العدو على حد سواء ، وموضع اعتبار كل الذين يقفون معنا ، وكل الذين يقفون ضدنا ..

ان الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٦٤ يعطى لرئيس الجمهورية ، حق ان يستفتى الشعب فى المسائل الهامة ، المتصلة بمصالح البلاد العليا ، وذلك ونفا للمادة ١٢٩ منه .

● الاستفتاء من ضروريات المعركة :

وإذا كان هناك من يتصور صعوبة الاستفتاء العام ، في مثل الظروف التي نعيش فيها فأننا نرى ان ذلك وقته وظروف المعركة ليست حائلا دونه ، بل اننا نراه ضرورة من ضرورات المعركة ، ان المعركة ليست معركة فرد ، وليست معركة جيش وانما هي معركة شعب ، ومعركة أمة بأسرها ، وهي في نفس الوقت معركة حياة أو موت . ان قوى الشعب العاملة هي وحدها التي تستطيع توفير كل ضرورات النصر ، وحشد كل الطاقات اللازمة لتحقيقه ، واعطاء أكبر قدر من ارادة الصمود ، لجهة ميدان القتال .. ان أي نظام ثوري يستند على الجماهير وحدها ، لا يكفي ان يكون الشعب وراءه ، راضيا ومؤيدا ، وانما هو يحتاج الى أكثر من ذلك ، يحتاج الى أن يكون الشعب امامه موجهها وقائدا ..

● الخطوات التنفيذية للاستفتاء :

أيها الأخوة المواطنون :

إذا كان هذا البرنامج تمثيلا صحيحا لأفكارنا جميعا ، فأننى أرى الخطوات التنفيذية التالية :

١ - أن يجرى الاستفتاء العام على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ في يوم الخميس ٢ مايو سنة ١٩٦٨ .

٢ - بعد ظهور نتيجة الاستفتاء وإذا كانت النتيجة بنعم فسوف اصدر قرارا ، بتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات المؤتمر القومى ، ويحق لها ان تنضم الى عضويته العاملة ، بعد انتهاء عملية انتخابات المؤتمر .

٣ - على هذا الاساس فانه يمكن للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي العربى ان يجتمع يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٨ ويعقد دورة افتتاحيه ينتخب في نهايتها لجنته المركزية ..

أيها الأخوة المواطنون :

.. ان سجل نضالنا يشهد لشعبنا ان الشعب الذى غير بكفاحه خريطة الشرق الاوسط وأزال من فوقها سيطرة الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، وتصدى في وسطها لمحاولات الاستعمار الجديد ، وتحمل تبعات الوحدة العربية ، سلما وحربا وفجر عصر الثورة الاجتماعية ، وبنى اعظم السدود ، وقهر الصحراء ، واقام اول قاعدة عربية للصناعة المتقدمة ، هذا الشعب يملك المقسورة ، ويملك التجربة لتجاوز هزيمة مارضة في تاريخه ، وتاريخ امته ..

.. اننا سوف نحقق كما حققنا ، وسوف نتصر كما انتصرنا ، ولتعل ارادة الحق فوق كل ارادة ، لانها جزء من ارادة الله .. والسلام عليكم ورحمة الله ..

هذا الطريق وينزلوا ، أما المثقفين لا يمكن ولا يستحق بأي حال من الأحوال الوصف الذي ينطبق عليه كلمة العزلة .

المثقف ملتزم . . . يعني ايه ملتزم . . . ؟ لازم نحدد دور الالتزام ودرجات الالتزام بالنسبة للمثقف .

الالتزام الوحيد هو الالتزام بالارتقاء بالمجتمع وبالارتقاء بالحياة عن طريق المشاركة في العمل والتوجيه السياسي والفكري ولا يستطيع المثقف الملتزم أن يؤدي هذا الدور بالعزلة وإنما يستطيع أداء هذا الدور بالاقتراب وبالاندماج في المجتمع . لا بد للمثقف أن يدرس أحوال المجتمع لا بد للمثقف أن يعاني ما يعانيه المجتمع . لا بد للمثقف أن يستوعب مشاكل المجتمع وأمانى المجتمع . . لا بد له أن يحل مشاكله وحركاته واتجاهاته .

وبهذا يكون المثقف فعلاً يؤدي دوره كمثقف ثوري يعمل لمصلحة الجماهير ولمصلحة الشعب ولمصلحة الحياة .

● المثقفين ليسوا طبقة

المثقفون ما همأش طبقة . . . المثقفين بيجو مئين . . . بيجوا من القرية وبيجوا من كل أنحاء الحياة في هذا الوطن . ولكن بيختلف الوضع . المثقف اللي بيجي من القرية واخد فرصة وأتعلم واثقف وأخد شهادة وارتفع دخله عن دخل ابن عمه اللي موجود في القرية ولا قدرش ياخد هذه الفرصة للثقافة عليه واجب بالنسبة للمجتمع . هذا الواجب هو الاحساس بالمجتمع والعمل من أجل المجتمع . وبهذا يكون مثقف ثوري يعمل من أجل المجتمع . . وطبعاً فيه مثقف بيجي من القرية ويصل إلى أعلى درجات العلم ينسى المجتمع بتاعتنا والقرية بتاعتنا والحياة بتاعتنا وشكلها وما يعانيه كل فرد من أبناء هذا الوطن في حياته .

البلد ماهياش القاهرة بس واسكندرية . . . ساعات الواحد ينسى يكون قاعدا لكن أما الواحد بيطلع ويمشي في الريف وبيشوف الفلاحين أو يروح البلد ويشوف قرايبه بيحس أنه خد فرصة وغيره ما خدوش هذه الفرصة . بيحس أن عليه دين للمجتمع اللي توجد فيه . بيحس أنه لا بد أن يكون مثقف ثوري من أجل تحقيق أهداف الناس كلها علشان كل واحد ياخد الفرصة اللي هو اخدها في التعليم وفي الحياة الاحسن .

● ما هو التزام المثقف

وعلى هذا الأساس أنا باقول أن المثقف ملتزم ويجب أن يكون ملتزم . ملتزم ما باقولش ملتزم تجاههم ولا تجاه أى شيء باقول يكون ملتزم تجاه الشعب تجاه آمال الشعب .

قد يكون التزام المثقف حيال طبقته فالعامل النقابي ملتزم وزى ما بقول المثقفين مهمأش طبقة ولكن بييجوا من طبقات مختلفة . فيه مثقفين تفكيرهم يمينى وفيه مثقفين تفكيرهم يسارى وفيه مثقفين سلبيين وباقول أنا ابن المثقف الثوري لازم يكون ملتزم لمجتمعه ليسلده لوطنه . طبعا العامل النقابي اللي هو ابتدى يعمل ثم تثقف اتعلم بيكون ملتزم لطبقته للعمال حيفضل طول عمره ملتزم للطبقة العمالية طبعا بالنسبة للمثقف اللي اتخدت أوضه تأثر بالقوانين الاشتراكية فيه أدامه سبيلين يا إما يفضل باستمرار متأثر بهذا وأما يحس باحساس المجتمع ويشعر أن عليه مسئولية تجاه وطنه وتجاه المجموع وبهذا ينقلب إلى مثقف يعمل من أجل المجتمع ومن أجل المجموع ولكن احنا بنعرف أن اللي يتأخذ منه شيء

والاشتراكية هي تذويب الفوارق بين الطبقات يمكن مابينساش الشيء الى اتاخذه منه . احنا في مرحلة تحول من الاستغلال الى تذويب الفوارق بين الطبقات احنا في مرحلة تحول الى الحرية الاجتماعية والحرية الاجتماعية هي المدخل الوحيد الى الحرية السياسية احنا مبقيناش مجتمع اشتراكي ولكن نحن نمر بفترة التحويل من المجتمع الاقطاعي الرأسمالي الى المجتمع الاشتراكي الذي تذوب فيه الفوارق بين الطبقات . اصعب مرحلة واصعب مسئولية . المثقفين في هذه المرحلة لا يمثلوا طبقة ولكنهم متفرقين على الطبقات فيه اللي يؤيد وفيه اللي يعارض وفيه اللي يبسير في الاتجاه الاشتراكي وفيه اللي يمشي في الاتجاه المحافظ . بالطبيعة الشعوب يمكن محافظة التغير اصعب عملية لما نقول ان احنا بنغير من مجتمع اقطاعي رأسمالي الى مجتمع اشتراكي تذوب فيه الفوارق بين الطبقات ولما نقول ان الحرية الاجتماعية هي المدخل الوحيد الى الحرية السياسية . ولما نقول ان احنا منقدرش نذيب الفوارق بين الطبقات مرة واحدة ومنقدرش ان احنا نفتح الباب في يوم وليلة للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة لما نقول اننا في مرحلة التحول لازم كل واحد فينا يقدم ما هي مرحلة التحول .

كل مثقف ملتزم ثورى يشعر بمشاكل ومصاعب مرحلة التحول .. وقلت ان المثقفين فى هذا يمثّلوا كل الطبقات وقلت ان المثقف ممكن يلتزم بالنسبة لمصلحة طبقته كالعامل النقابى وقد يتسع التزام المثقف فيكون التزام اشمل واعم الى الحدود الوطنية والقومية وهذا هو العمل السياسى كما يجب ان يكون طبعاً وقد يتسع التزام المثقف بعد هذا اكثر واكثر فيكون التزام بقضايا الانسانية كلها وعندنا مثال على ذلك وهو موقف رجل مثل ((برتداند راسل)) لم يكفيه تفوقه فى الرياضيات ، وانما اتسع اهتمامه لقضايا الحرب والسلام ، قصدت ان اقول ان المثقفين قوة تجمع عناصر متعددة ولكنهم ليسوا طبقة تجمعها مصلحة واحدة ومن هنا اهمية الحديث اليهم وسهولة الحديث اليهم وصعوبة الحديث اليهم فى نفس الوقت .

● سهولة الحديث للمثقفين :

اهمية الحديث لانهم كما قلت طلائع كل الطبقات والعنصر القائد والدافع لحركة كل الطبقات واللى عاوز أقوله ما ينبغي أن يتوفر في المثقف الملتزم هو القدرة على تصور التصور والسعى عن طريق الدعوة والمشاركة الايجابية في العمل على تحقيق هذا التصور ، ان الثقافة في صميمها هي التفتيش عن الحقيقة والالتزام في صميمه هو السعى الدائم والناشب لايجاد تناسق بين الحقيقة والواقع وملاءمة حركة المجتمع مع اتجاهات التطور الانساني دى اهمية الحديث الى المثقفين .

اما سهولة الحديث الى المثقفين ليه الحديث الى المثقفين سهل ؟ لان المثقف بالطبيعة علمي في تفكيره يعتمد على التحليل اكثر مما يعتمد على الانفعال واحنا محتاجين الى التحليل اكثر من الانفعال لان المجتمع اللي بنعيش فيه اصبح معقد بالكثير من التفاصيل . . المجتمع الوطنى فى بلدنا اما ينبص فى المجتمع فى بلدنا ونحاول ان نحل مشاكل هذا المجتمع نجد ان قدامنا الكثير من التفاصيل التى لا يمكن بدون تحليلها ان نخرج بصورة صحيحة للعمل الذى ينبغي ان تقوم به فى مرحلة معينة لما نتكلم عن التنمية الاقتصادية .

وزيادة الدخل القومي والاستثمارات والاتفاق . كل ده بيدخل الى تفاصيل أكثر . التضخم والعمالة والعاطلين . توجيه التعليم تفاصيل كثيرة جدا لازم نلم بها . المجتمع ودراسته أصبحت عملية بالغة الصعوبة . واما نيجي نقول عايزين نشغل كل الناس . عايزين نشغل العمال . عندنا زيادة في السكان ٨٠٠ ألف كل

سنة ١٩٥٠ - معنى ده ايه ؟ معناه ان احنا لازم نستثمر مبالغ كبيرة كل سنة . معنى
نستثمر مبالغ كبيرة كل سنة ايه ؟ معناه ان احنا لازم ندخر مبالغ معينة من دخلنا ،
قدخر ٢٠ ٪ من دخلنا القومى او ٢٥ ٪ من دخلنا القومى والا يحصل تضخم .
طيب واذا ما قدرنا ان نستثمر حايحصل ايه ؟ اذا لم نستثمر حايحصل بطالة . حايطلعوا
الناس ما يلغوش عمل . كل دى مشاكل باقولها دلوقت قدامكو فى ثوانى ولكن مشاكل
معقدة .

● أمل الوحدة وتعقيداتها :

طبعا لما نتكلم من المجتمع القومى نجد ايضا المجتمع القومى بالنسبة لقوميتنا
العربية ملء بالتفاصيل المعقدة التى لا يمكن بدون تحليلها ان نخرج بصورة صحيحة
للعمل الذى ينبغى ان نقوم به الى مرحلة معينة . أمل الوحدة العربية يشعر به
كل واحد ولكنه يرتبط بالاوضاع الطبقية فى العالم العربى . يرتبط بالرواسب التى
تركها التجزئة . يرتبط بالدور الذى تقوم به اسرائيل . يرتبط بالتركة التى
ورثناها نتيجة قرون طويلة من الحكم الاستعماري . رفع الوحدة العربية كشعار
علية سهلة ، ولكن أمل الوحدة العربية للجماهير العربية فيه الكثير من التفاصيل
والكثير من التعقيدات .

● نموذج للعمل الدولى :

اذا نظرنا الى المجتمع الدولى الى بنعيش فيه نجد ان المجتمع الدولى ملء
هو الآخر بالتفاصيل المعقدة . وبدون تحليل ودراسة هذه التفاصيل المعقدة لا يمكن
ان نخرج بصورة صحيحة للعمل الذى يجب ان نقوم به فى مرحلة معينة .
موقف عدم الانحياز - مثلا يرتبط بعدة مشاكل أهم مشكلة هى مشكلة السلام
والحرب . العالم ينقسم الى كتل واتجاه الى التوتر ، عدم الانحياز فكرة تمنع
من انقسام العالم الى قسمين وعلى هذا الاساس ، على اساس موضوع السلام
والحرب بيان أهمية عدم الانحياز . ترتبط ايضا بمشكلة التنمية . التنمية ان احنا
ننتقل من بلد متخلف الى بلد نامى . الدول الكبيرة ، الدول الغنية ييزيد دخلها
القومى كل سنة اكثر من زيادة الدول النامية . معنى هذا ان الثغرة نستسع .
عدم الانحياز معناه ان احنا نستطيع فى التنمية ان احنا نستعين بكل دول العالم
لمساعدتنا فى التنمية .

عدم الانحياز يرتبط ايضا بمشكلة الاستعمار الجديد والسيطرة السياسية
والسيطرة الاقتصادية . ويرتبط ايضا بمشكلة سياسات القوة التى تتبعها الدول
الكبرى .

انا فى الحقيقة ما باشرحش عدم الانحياز ولا هذه المواضيع . انا باقول ان العمل
أصبح معقد جدا فى كل ناحية من النواحي سواء كانت الناحية الوطنية او الناحية
القومية او الناحية الدولية . كل ناحية من النواحي فيها تفاصيل كثيرة . التفكير
العلمى به هل اوضح واستيعاب هذه الامور والاهتمام بالتفاصيل هو الذى يفرق
النظرة العلمية للامور عن النظرة السطحية لها .

لما نقول ان احنا ننظر الى الامور نظرة علمية . معنى ذلك اننا نخطط على
اساس حقائق ودقائق للمسائل . الحقائق الكلية والتفاصيل الدقيقة فى نفس
الوقت .

ومندما اقول ان الحديث مع المثقفين سهل فهذا هو السبب من نظرتهم الكلية
والتفصيلية الى الامور .

● لنسنا أول من يهزم :

لنسا قلت أن عملية التغيير التي جاء بها بيان ٣٠ مارس ما كانت منسجمة قبل وقتها فأنا اعتقد أن المثقفين أول من يستطيع تقدير ما وراء هذا القول من اعتبارات .

ما كناش منبكن قيل ٣٠ مارس أن احنا نعلن بيان ٣٠ مارس لنسا أقول أن احنا ما كناش ققدر البدء في عملية التغيير والتصحيح يوم ١١ يونيو أي في أعقاب همة الجماهير يوم ١ يونيو ويوم ١٠ يونيو ، اعتقد أن المثقفين بدون انفصال يفهموا الأسباب والدوافع التي أنا قلت عليها هذا الكلام .

لنسا قلت أنه كان ضروري كان من الضروري جدا قبل ما نتحرك على الأرض أن احنا نخلي الأرض التي نتحرك عليها صلبة تتحمل حركتنا ورجحة تتسع لها ، اعتقد أن كل واحد يفعل تقدير موقف يفهم فيه أنا بأقول أو قلت هذا الكلام .

احنا كان عندنا ثقة كبيرة في نفسنا ثم صدمنا صدمة كبيرة بالهزيمة العسكرية والحقيقة أن احنا مش أول الناس ولا آخر الناس التي قابلوا أو حايقابوا هزيمة عسكرية تقرا التاريخ حصلت هزائم عسكرية كثيرة ولكن احنا عايزين نأخذ الدرس والعبر علشان نمشي في الطريق السليم والطريق الصحيح ما كناش ممكن في الفراغ التي مر بينا أن احنا نعمل التغيير . الحقيقة أنا يمكن كنت أصور نفسي في هذا الوقت بواحد ماشي في صحراء وحواليه رمل متحركة ومش عارف إذا حايشي حايفرقق والا حايلأقي الطريق الصحيح . بعد ١١ يونيو

● ضمانات قبل البيان :

كان لازم نعمل ضمانات ونحقق هذه الضمانات قبل ما نتكلم على بيان ٣٠ مارس كان لازم إعادة بناء القوات المسلحة وكان لازم تحقيق امكانية العمود الاقتصادي وكان لازم تصفية مراكز القوة وكان لازم اجراء المحاكمات العلنية تعبيرا عن اصرار الثورة على تطهير نفسها كان لازم نستكشف امكانيات العمل السياسي في المجالات المتعددة الغريبة والدولية . ولنسا بقول هذا الكلام باعتقد ان المثقفين أول من يستطيع إن يفهم ما وراء هذا القول من اعتبارات . . بعد الزلزال لا يستطيع أي مهندس أن يبدأ في وضع مشروع بناء على الأرض التي تعرضت للزلزال لازم يعرف الأرض التي هايبنى فوقها ولازم يعرف صلابة الأرض ايه التي هاوزها للبناء واية الامكانيات المتوفرة لاقامة هذا البناء . عندما اقول اننا انتظرنا فترة بيستمر فيها الحوار لكي نتركز وتتلور محصلة أصيلة له فمعنى هذا ان كان لازم يمر وقت بعد الصدمة نفوق من الصدمة ونحسب وضعنا ثم نتحرك بدون انفصال . العمل السياسي خصوصا في أوقات المصير ليس استجابة لأول صوت يرتفع وليس انسياقا مع أول انفجار يفجر نفسه العمل السياسي همل صعب خصوصا بالنسبة للظروف التي مرينا فيها ابتداء من ٥ يونيو . طبعا كل واحد بيتكلم كل الناس بشتكلم وكل الناس بتتناقش فيه اللي مش راضي وفيه اللي معارض وفيه اللي أخذ الفرصة ليهاجم الثورة والاشتراكية وفيه اللي وقف يدافع عن الثورة ويدافع عن الاشتراكية كان لازم كان لازم كقيادة مسئولة نشوف كل الكلام ده جزء من أرضنا مختل قواتنا العسكرية عايزين نعيد بنائها علينا ضغط اقتصادي . أمريكا بتؤيد إسرائيل ١٠٠٪ وتسالدها تديها السلاح وتساندها في الأمم المتحدة كان لازم ان احنا نحسب وزي ما قلت قبل كده في النصورة أنا كنت باسمع الى كل الكلام اللي بيتقال فيه ناس متصورين يمكن ان أنا متعزل اخواننا الطلبة بجرايد الحائط التي انتم يتخطوها أنا بأقراها .

● برقية اتحاد الطلبة :

الكلام اللى بيتقال فى كل حنة بشوفه دى مسئوليتى لازم اعرف كل نبضة ومحسنى ابدأ برضه اقول لآخواننا الطلبة ان انا هخاف منهم .. هخاف منهم ليه مفيش سبب ابدأ يخلىنى اخاف يوم ما اخاف ابقى فقتت شىء يا اما اكون فقتت ثورتى بحيث ان انا اصطدم ان يبقوا الطلبة اعتبرهم فئة معادية وبهذا يبقى الواحد خلص دوره .. والواحد كان طالب ايضا وكنت طالب هنا فى الجامعة سنة ٣٦ وكنت متظاهر زيكم سنة ٣٦ ويمكن اتحبست يمكن كلكم يمكن ما اتحبستوش اتحبس عدد قليل منكم ..

فكل واحد ليه الحق انه ينفعل طبيعتنا ان احنا ننفعل ، انا لما شفت البرقية النهاردة بتاعة اتحاد الطلبة وعاوزين يتكلموا وقلت بتكلموا .. كان فيه الحقيقة ولى يقول ان هذا الاجتماع مش اجتماع للطلبة .. اجتماع للمثقفين وفيه نقابات يبقى كل واحد حيتكم ولكن انا حسيت كده من البرقية ان فيه الحاج على الكلام فقلت يتكلموا ، اللى انا بدى اقله ان فيه تلاقى .. فيه ثورية تجمع بين القيادة وبين الجماهير فى اوقات المصير اللى احنا فيها فى اوقات المحنة .. فى اوقات الازمة اللى احنا فيها لازم نسمع لكل الكلام انا بقول لكم انا كنت ياسمع الحقيقة انتوا والناس كلها كل واحد بيتكلم سهل قوى الكلام .. سهل قوى فى اى كلية من الكليات نجمع ٥٠٠ طالب ٧٠٠ طالب وده يقول كلمتين حماسيتين والآخر يقول الى آخره .. وبعدين صعب على اللى هياخذ القرار انه يأخذ القرار سهل .. سهل ان الواحد يكتب مقالة صعب قوى ان الواحد يقوم خصوصا اذا اراد لبلده انها تكون بلد مستقلة فى الوقت اللى فيه سياسات القوى والاستعمار الجديد والضغط السياسى والضغط الاقتصادى ومحاولات الاخضاع . سهل ان الواحد ينفعل . صعب ان الواحد يأخذ قرار نتيجة انفعال ..

● ليس بالانفعال ..

العمل السياسى عملية حسابية واية عملية معقدة ، بعد اعلان بيسان ٣٠ مارس واعلانه للاستفتاء الشعبى العام فاس كثير قالوا ليه الاستفتاء ؟ يمكن مش كثير ، وناس قالوا طب ليه الاستفتاء على الجزء الاول من البيان .. الجزء الخاص باستمرار المعركة .. والجزء الخاص بتحرير الارض ، هذا موضوع عليه خلاف حتى يحصل استفتاء عليه .. اعتقد المثقفين يستطيعون فهم ما كتب كذلك فهم الحكمة فى النص فى البيان على الاستفتاء المثقفين يعرفون ان المعركة معركة التحرير ليست مسألة سهلة كل واحد يفكر تفكير علمى يعرف ان المعركة طويلة المعركة مبررة محنش هنقدر نطلع اليهود فى يوم وليلة مش هنقدر نحرر الارض اللى احتلت بسرعة .. انفعالا يمكن فيه واحد قينا يفكر كل واحد بيتام بالليل بيعلم ازاى .. ازاى اليهود موجودين على بعد ١٠٠ كيلو من القاهرة .. طبعا دخلنا معركة ٥ يومية وخلال سنين بنينا القوات المسلحة وحصلنا على اسلحة وفى اربع ايام كل شىء ضاع وخسرنا المعركة العسكرية وفقدنا جزء كبير أكثر من ٨٠ ٪ من معدائنا . وابتدينا بعد كده ان احنا نبني قواتنا المسلحة ونعرف ايه العيوب اللى كانت موجودة وناخذ الدروس وندريب ونبنى وحدات جديدة ونستعد لتحرير الارض ، مش هنقدر نبني وحدات جديدة فى يوم وليلة مش هنقدر نتدرب على الاسلحة اللى حصلنا عليها فى يوم وليلة مش هنقدر نبني وحدات جديدة ونطلع ضباط جدد ونجهز طيارين جدد فى يوم وليلة ..

● عوضنا الاسلحة التى فقدناها

الحقيقة حاجة برضه بدى اقولها لكم الاتحاد السوفيتى ساعدنا الى اقصى مدى ،

احنا عوضنا الاسلحة اللى فقدناها وقررنا انشاء وحدات جديدة ملشان نستطيع أن نقابل قوة اسرائيل بحيث أن اسرائيل متكنش متفوقة علينا في البر أو في الجو ، وفي نفس الوقت معندناش فلوس نشترى بيها السلاح وحتى يمكن لو كان عندنا فلوس الغرب مكنش هيدينا في سنة ٥٥ كان عندنا فلوس ومرضيئش يدينا وبعدين الاتحاد السوفيتي ادانا هذه الاسلحة ومدفعناش فلوسها ولا ملين جزء اخذناه في الأول مساهمة من الاتحاد السوفيتي بدون مقابل وبعثوا لنا طائرات بدون ثمن ودبابات واسلحة وده اللى خلانا يمكن قبرنا بطمئن زى ما قلت لكم فيه فترات مرت على الواحد وهو خاسس بالكابوس اسرائيل يمكن تعدى قنال السويس كان ممكن في بعض الايام ولكن فانت هذه الايام .. رغم النكسة اللى حصلت .. والايام الصعبة اللى مرت بينا احنا النهاردة في وضع احسن اما هندخل المعركة هتكون هذه المعركة معركة فاصلة ..

اما اتكلم الى المثقفين هم اللى يقدرنا يعرفوا صعوبة العملية لانهم حيحسبوا علمي . بيتقاروا يعرفوا انها معركة طويلة .

معركة مريرة . وفيه بلاد قبلنا مارضيئش بالهزيمة وصممت على النصر وقدرت تحقق تصميمها .. لما اتكلم للمثقفين لازم يعرفوا ان هذه المعركة فيها توضيحات كبيرة ولها تكاليف كثيرة .

● الاستفتاء ولماذا

ادن يفهموا ليه بيان ٣٠ مارس نص على الاستفتاء . نتيجة الاستفتاء سوف تعطيني مقياسا للتصميم الشعبي . هل نبقى في العمل السياسي وحده ؟ والعمل السياسي نتيجة محدودة .. العمل السياسي وجزء من أرضنا محتلة ، لا يمكن أن يعطينا النتائج اللى كل واحد فينا يفكر فيها . لان اسرائيل وهى تحتل هذه الاراضى العربية لابد لها ان تفرض شروطها وشروطها هى شروط المنتصر . الاستفتاء حايين هل احنا مستعدين ان احنا نتنازل لاسرائيل وان هم وراء اسرائيل . الاستفتاء هنا مهم جدا .

الاستفتاء بيبين هل الحل السياسى اللى نتيجه محدودة هو السبيل الوحيد ونفضل في العمل السياسى وحده او هل نعمل من أجل المعركة . هل نخوض المعركة الشاملة اذا لم يكن امامنا سبيل غير هذا السبيل مهما كانت الصعاب ومهما كانت التوضيحات . موضوع ازالة آثار العدوان موضوع له ظلال كثيرة .. الموضوع مش هو مسألة جلاء اسرائيل عن سيناء وحدها .. يمكن لو كانت دى هى المسألة الحصول عليها بكرة يتنازلات ..

● تكون أو لا تكون

انا باقول المثقفين يفكروا ما ينفعلوش انا باقول لو العملية سيناء بس .. عايز برضه تفهموا كلامي .. لو العملية سيناء بس سهل . العملية مصرنا . مصر العرب ملشان اذا كنا عايزين نسترد سيناء ممكن بتنازلات بنقبل شروط امريكا وشروط اسرائيل .. نتخلى عن الالتزام العربى ونترك لاسرائيل اليد الطولى في القدس والضفة الغربية واى بلد عربى ويحققوا حلمهم اللى اتكلموا فيه من النيل الى الفرات ونتخلى عن التزامنا العربى . بندي هذه التنازلات ونقول لهم يعدوا في قنال السويس ويرفعوا علم اسرائيل في قنال السويس ويبمشوا ويتركوا سيناء . الموضوع مش هو الجلاء عن سيناء وحدها .. الموضوع اكبر من كده بكثير . الموضوع ان تكون أو لا تكون ..

موضوع ازالة آثار العدوان اكبر من الجلاء عن سسينا ، هل سستبقى الدولة المستقلة التي عاقلت على استقلالها وعلى سيادتها ولم تدخل ضمن مناطق النفوذ والا تحتل عن هذا ، احنا مجروحين ، جزء من ارضنا مختل ولكن رغم هذا ، رغم الجرح هل نتنازل عن كل التزاماتنا العربية وكل المثل وكل الحقوق ونقبل ان احنا نقعد مع اسرائيل لتفاوض للوصول الى حل . اسرائيل بتقول كده امريكا بتقول كده . . اسرائيل بتقول ان قرار مجلس الامن اللي اعلن يوم ٢٢ نوفمبر الماضي ده عبارة من اجنده عبارة عن جدول اعمال يتفاوضوا عليها العرب واسرائيل . هل بتقول . . احنا قلنا خانبجرب الحل السياسي وحائتي القوة العسكرية ولكن ما قلناش ان احنا حانسلم . ايه المقصود بازالة آثار العدوان . . لما نتكلم على ازالة آثار العدوان لازم نفهم اطراف وابعاد ازالة آثار العدوان والمسألة مسألة كبيرة . كبيرة جدا ومسألة أيضا خطيرة لأن امريكا ايدت اسرائيل وساعدتها في الأمم المتحدة وادتها الأسلحة وادتها المعونات المالية .

● استعداد للنضال

وبمقدار كبير وخطورة الموضوع بمقدار ما يحتاجه من تكاليف وتضحيات يمكن احنا حصلنا على انتصارات كثيرة في الماضي وأول مرة في ١٦ سنة بتقابل موضوع بالغ الخطورة وبالغ التعقيد . كان فيه ٨٠ ألف عسكري انجليزى وكان فيه احتلال كان فيه عدوان ثلاثى . كان فيه معركة السد العالى ومعركة تميم القنال . كان فيه معارك كثيرة وكسبناها . وشربنا الكاس الحلو كثير فى كل انتصار من الانتصارات . النهارده الموضوع كبير وخطير ويحتاج الى تكاليف وتضحيات وصبر وزى ما شربنا الكاس الحلو مرات كثيرة يمكن مكتوب علينا شرب الكاس المر لفترة من الفترات على قد صبرنا وعشان كده نص بيان ٣٠ مارس على الاستفتاء . هل مستعدين نقف ونناضل من اجل المعركة .

هل مستعدين ان احنا نضحي وندفع التكاليف فى اول معركة حقيقية تواجهنا بدون انتصار سريع فى ال ١٦ سنة اللي فاتت . المسألة مش مسألة حل أزمة الشرق الاوسط المسألة هي نوعية الحل شرف الحل شرف مستقبلنا ومصيرنا . اذن عندما طرحنا هذا الموضوع فى الاستفتاء ضمن موضوعات اخرى كنت اريد ان يكون واضحاً الى حدود المدى الذى يريد الشعب ان يصل اليه ومع اتى اعرف سلفاً ان الشعب على استعداد للشروط حتى مداه ومهما كانت تكاليفه واعبائه فلقد وجدت لزماً ان يسمع صوت الشعب ربما كنت اقصد ان يسمع غيرى صوت الشعب فى هذا الموضوع قبل ان اسمعه انا كنت اقصد ان تسمعه الأمة العربية وان تسمعه اجمعاً وان تسمعه قويا بغير تردد وبغير تحفظات كنت اقصد ايضا ان يسمعه العالم الخارجى الذى تعنيه امور الشرق الاوسط لكى يعرف بطريقة قاطعة انه لا مساومة وانه لا طريق للسلام غير طريق العدل . كنت اقصد ايضا ان يسمعه العدو لكى يدرك انه لن يستطيع ان يكسر ارادة المقاومة لدى شعبنا قلنا ٩ و ١٠ يونيو قد سهل تصويرها على انها رد فعل عاطفى انا باقول ان ٩ و ١٠ يونيو كان تصميم على الضمود وعلى السير فى المعركة الى النهاية وعدم الاستسلام بيقلوا ٩ و ١٠ يونيو ده كان رد فعل عاطفى ولهذا انا باقول الصوت اللى حيلناه الاستفتاء حايكون بعد عشرة شهور من النكسة من الهزيمة بعد ان اتضحت ابعاد الهزيمة وعرف الكثير من اسباب الهزيمة .

● العمل السياسى عملية حساسية وايضا عملية معقدة

وبانت تكاليف المعركة وتضحيات المعركة الاستفتاء بعد عشرة شهور الشعب

حايقول رايه على نور وبعد تعقل وتفكير وتروي وكل واحد في العشر شهور دول اتكلم مع الناس واتكلم مع نفسه وشاف الموقف وعرف كل هذه الامور ويجي الاستفتاء ببيان لنا ببيان لوطننا العربي ببيان للعالم كله ببيان لعدونا ايه ارادتنا وايه تصميمنا ده كله سهل شرحه للمثقفين لان نظرتهم زى ما قلت في الاول نظرة كلية ونظرة تفصيلية في نفس الوقت .

وقلت لكم ان الحديث للمثقفين سهل بالنسبة لحساب المواضيع والنظرة العلمية لها وقلت لكم ايضا ان الحديث للمثقفين صعب .

هناك اولا اختلاف المواقف الذاتية والطبقية للمثقفين . وانا قلت انهم قوة يجمعهم دور ظليعى واحد ولكنهم ليسوا طبقة تجمعهم مصلحة واحدة .

من هذا الموضوع ومن هذه الاختلافات فهناك مشاكل بالنسبة لموقف المثقفين البعض طبعا يطلب الكمال وهذا صعب طبعا كونك تطلب سهل التطبيق والتحقيق هو الى صعب وحركة الحياة كلها هي الصراع بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون الطريق طويل بين تصور التطور وبين تحقيق هذا التطور .

والعقاب رواسب قرون وامكانيات لها حدود . احنا قلنا مضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات يمكن ده ممكن كفاية لينا اذا كلنا عاوزين نلحق ولكن انا يوسفنى ان احنا مقدرناش نحقق هذا الهدف اذا كنا عاوزين نحقق هذا الهدف كان لازم نضغط على نفسنا وندخر ٢٥٪ من دخلنا ولكن احنا بندخر ١٢٪ من دخلنا القومى اذن منقدرش نضاعف الدخل القومى في عشر سنوات اذن بنستلف من الخارج اذن علينا نسدد الديون ويندخل في مشاكل لا اول ولا آخر ويندخل في مشكلة عاطلين ويندخل في حتى موضوعات الجامعة والقبول في الجامعة وخريجين الجامعة والمعاهد فاذا ما اشتغلناش وده امل وانا كنت باعتبار ان مضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات تستطيع ان نضاعف الدخل القومى كل عشر سنوات وبهذا نشغل كل الناس بكل اسف مقدرناش ليه ؟ ما هو حصل ضغط علينا وحصل صعوبات بالنسبة لينا وايضا احنا مادسناش على نفسنا بحيث ان احنا نوفر الفلوس اللى تخلينا نضاعف الدخل القومى في عشر سنوات الطريق طويل وصعب والامكانيات لها حدود فاللى مايز الكمال انا كمان عاوز الكمال بس ازاي تحققة مع هذا التعقيد وهذه الصعوبات وهذه المشاكل وهذه العلاقات الاجتماعية . طبعا قصد اللى عاوزين الكمال فيه برضه نوع آخر من المثقفين هم موجودين في الاجهزة التنفيذية البعض ينفقوا القدرة على تصور التطور ويستسلم للواقع والبعض يبقوا موانع للحركة بالتالى يتخلوا عن دورهم كمثقفين ويمكن هم ما يحسوش بكده ما هي الاجهزة التنفيذية مين امهم القيادات المثقفين في كل مكان وفي كل موقع وبعد ما اتشكلت الوزارة الاخيرة يمكن انا قلت للوزراء الجداد ان الواجب عليهم انهم يفرضوا تفكيرهم واللى كانوا شيفينه من بره على الاجهزة الموجودة وميخلوش الاجهزة تفرض نفسها عليهم وبهذا نستطيع ان نتطور . فيه نوع آخر تستهويه مظاهر الحضارة اللى يسافر امريكا والمانيا الغربية ويشوف بيروح بلد بيروح نيويورك بيروح بلد في المانيا الغربية تستهويه مظاهر الحضارة ويعجز عن ايجاد صلة بين الواقع اللى بنعيشه وبين المظاهر او البريق الواقع اللى احنا بنعيشه القرية والفقر وعمال التراحيل مقدرناش نحل لفاية دلوقتى مجتمع موجود مجتمع متخلف كنا تحت احتلال عثمانى واحتلال انجليزى واستقلال عاوزين نغير فالواحد لينا يتعلم او يطلع برة ينسى طلع قين ويعدين لسا بنبض حتى في امريكا بنلاقى ازمة التفرقة العنصرية بثورتته

● المجتمع الأمريكى مهزق

ان المجتمع الأمريكى الذى هو اغنى دول مش فى شوارع نيويورك ولا ناطحات السحاب فيه مشاكل فى أمريكا وفيه تعقيدات يمكن تؤثر على المجتمع الأمريكى وفيه طبعا مشروعات عملت من اجل المجتمع العظيم ومن اجل التطوير ولكن محلتش حاجة احنا مشكلتنا معقدة عاوزين نطور بلدنا كلها عاوزين نهض ببلدنا كلها عاوزين الارتقاء ميكونش لفئة محدودة ولكن لكل الناس . فيه نوع آخر مثلا يشعر بالفرق بين المستوى العيشى الذى بيحصل عليه فى دولة نامية زيه والمستوى المعيشى الذى بيحصل عليه زميله فى مجتمع متقدم ويقول لك بقى ان لو رحت كندا أو رحت أمريكا أو رحت ألمانيا ممكن يدونى كذا هم ممكن يدوله تقدموا واحنا عارفين ان الفنيين بقوا سلعة غالية عليها طلب عالمى ويحاولوا فى الدول انهم يجذبوا الفنيين بكل وسيلة من الوسائل . الدول المتقدمة بتخطف ابناء الدول النامية وهنا بيدوا دور الفن المثقف فى اصالته ، الفن المثقف المتخصص المثقف يدرك ان المستوى جزء من حياة مجتمعه وانه لا يستطيع فى مجتمع لم يصل بعد الى مرحلة الانطلاق ان يحصل على اجر يوازى اجر زميل له يعيش فى مجتمع متقدم وتقدم بعد مرحلة الانطلاق ووصل الى مرحلة الاستهلاك العالى فى بلدنا المجتمع اعطى هذا الفن المتعلم المثقف فرصة التعليم اياه الميزة على الأغلبية الكبيرة من سكان البلد ولهذا هو بالتزامه الاجتماعى نحو وطنه ونحو شعبه مطالب بالبقاء مع هذا المجتمع الذى اعطاه مطالب ان يحس باحساس هذا المجتمع مطالب ان يشعر ان عليه دين لهذا المجتمع مطالب انه يعمل لكى يحقق للآخرين ما تحقق له . فيه نوع آخر قد يتصور للعصرية مفهوم سطحي العصرية لا تعنى الانقطاع عن الماضى والحرص على التقاليد لا يعنى الانقطاع عن المستقبل المسألة مش مسألة اشكال ومظاهر سطحية العصرية الحقيقية هى التجديد بالاصالة وفيه عندنا مثل فى الريف يقولوا ان الشجرة التى ملهاش جدر متضللش . ليه ؟ عشان مش حاكون لها فروع ومش حاكون لها ظل احنا لينا دور فى الحضارة وفى الماضى وبنرتقى وبنطور وكل واحد فينا عليه انه يؤدى دوره والمجتمع بيديه وهو يدى المجتمع طبعا فيه ناس تعتبر الالتزام الاجتماعى قيد عليهم الالتزام الاجتماعى ليس ولاء لفرد ولا ينبغى ان يكون وانما الالتزام هو الولاء للشعب الشعب الذى ادى كل واحد فينا وده مش واجب معنوى ولكنه ايضا واجب مادى زى ما خدت لازم ادى .

● توفير البحث العلمى :

الدولة مسئولة انها بتوفر الامكانيات ، امكانيات البحث العلمى والتكنولوجى ويضمن كل الحريات وفى مقابل ذلك يجىء الالتزام الذاتى للمثقف ازاء الشعب لأن الشعب هو الذى ادى كل واحد فينا الامكانيات التى وصلته الى ما هو فيه فى المجتمع الراسمالى الذى يمول الابحاث هو الذى بيوجه الابحاث التى بيشتري الاعمال الفنية والأدبية هو الذى بيؤثر فى اتجاهات الاعمال الأدبية والفكرية الممول عندنا فى المجتمع الاشتراكى هو الشعب وله حقوق الممول اكرم ما فى هذه الحقوق انها مبراة من الاستغلال انا عدت الظواهر بين المثقفين ظواهر موجودة ولا أقول انها شائعة ولكنها موجودة والوسيلة ان احنا نتحدث عنها بوضوح كل واحد الشاب والمنفعل والفنى وكل المثقفين كل واحد لازم يفهم اما نقول مثقفين يعنى ايه ! يعنى يتواجه قوة لها صفات مختلفة هذا الحديث الى المثقفين كان سهل وصعب فى نفس الوقت . وزى ما قلت لكم فى الاول كان يجب ان يكون هذا اللقاء عدة لقاءات والمثقفين ولو انهم قوة واحدة يجمعهم دور تعليمى واحد الا انهم ليسوا طبقة واحدة يجمعهم مصلحة

واحدة هناك الطلبة مثلا تفكيرهم مشاكلهم نظرتهم للأمور ليست بالضبط تفكير ونظرة الاساتذة .

لان ده مر بتجربة وده لسه حايمر بالتجربة وحاييدا الممارسة تفكير ومشاكل ونظرة الاساتذة مش هي بالضبط نظرة الخريجين المسئولين عن قطاعات الانتاج . الى انا فهمته ان احنا فى اجتماعنا النهاردة حوالى ١٧٠٠ من الطلبة و ١١٠٠ من الاساتذة وهيئات التدريس و ١٠٠٠ من الخريجين يقودون العمل الوطنى فى كثير من المجالات . وفى الحقيقة الاخ الى اتكلم رئيس اتحاد طلبة جامعة القاهرة هو الى الح على ان انا اجتمع مع الطلبة واتكلم فى كلمته مرتين مرة فى الاول ومرة فى الآخر . الحقيقة انا باستجيب لهذه الدعوة . انا استجيب لهذه الدعوة ومش جاتكون قبل الاستفتاء لسبب انا لسه رايح اتكلم فى القوات المسلحة ورايح اتكلم مع العمال يوم اول مايو واحنا النهاردة ٢٥ ابريل وانا طبعاً اما يااتكلم باجهز وبارتب ويعنى دى بتاخذ منى وقت . بنعمل ، اخوانا رؤساء الاتحادات . اتحادات الطلبة الى شفتهم وانا جاي وسلمت عليهم . بيحاولى بكرة الساعة ثمانية فى البيت عندى وبتتفق على الموعد وعلى ، انا برضه مستعد اروح جامعة عين شمس وجامعة اسكندرية والازهر والقاهرة وباروح كل الجامعات . وملتقى ، الى انا بدى ا قوله ايه ، الى بدى ا قوله ان اشتراك الطلبة فى العمل السياسى امر مطلوب ومرغوب فيه لانهم اصحاب المستقبل يمكن كان فيه خوف ان قوى مضادة او قوى معادية تسلل فى وسط الطلبة .

● يمكن التصادم مع الطلبة :

انا سمعت النهاردة من رئيس اتحاد طلبة جامعة القاهرة بيقول عايز يرفع الوصاية وانا الحقيقة مش فاهم الوصاية ايه بالضبط لكن انا موافق معاه ان احنا نرفع الوصاية . ليه . اقول لكم ايه . انا باعتقد ان بالممارسة كل واحد حايين على حقيقته . وبالممارسة والتجربة . وانا باقول ان الطلبة هم اولادنا واخواننا ولا يمكن ان احنا نتصادم معاهم . وزى ما قلت لكم فى الاول ماهياش قوة تخيف الثورة . . . بالعكس دى قوة تدعم الثورة . حاتركوا انتم تكشفوا فيه قوى معادية . قطعاً هذه القوى المعادية موجودة . فيه قوى اجنبية بتشتغل ضدنا وهذه القوى الاجنبية موجودة فيه ال CIA قدرت تسلل فى الطلبة فى بعض البلاد الى هي المخابرات الامريكية و قدرت تعمل مشاكل واضطرابات .

انا بقول لكم بالممارسة هتقدروا تعرفوا ايه هية القوى المعادية و ايه هية القوى الوطنية وتستطيعوا انكم تحموا اهداف الثورة وتفضوا على القوى المعادية وقوى الثورة المضادة اذن انا موافق انكم كطلبة لازم تقوموا بالدور السياسى وتشتركوا فى العمل السياسى على اساس انكم انتم اصحاب المستقبل ولكن هذا يستدعى ايه ؟ . يستدعى حرص شديد وعدم انفعال وان يكون كل واحد علمى فى تفكيره وعلمى فى تحليله للأمور .

● موافق على الاتحاد :

بالنسبة لاتحاد طلبة الجمهورية انا موافق على تكوين اتحاد لطلبة الجمهورية مش شايف انه فيه مانع ، وانا بقول ان فى المظاهرات الاخيرة اثبت الشباب اثبت ان عنده وعى وطلع وتظاهر وتكلم فى مصلحة وطنه وهندما حس الشباب بان هناك قوى تحاول استغلال هذا التظاهر كان هو الذى حصر حركته داخل الجامعات ورفض الاستغلال ورفض ان يكون اداة بدى اقول حاجة اخرى حق القلق وعدم الرضا خصوصا فى الظروف الى احنا بنمر فيها ظاهرة صحيحة تعبير من الحيوية

ويجب ان نفرق بين عدم الرضا وبين العداوة ، يوم يرضى المرء يتخلف ، عدم الرضا حافز وقوة محرّكة ، واعتقد ان شبابنا يعرفوا في الجيل اللى هو موجودين فيه يمكن اكثر منا كنا نعرف احنا في جيلنا احنا طلعنا وتظاهرنّا وكان الموضوع اللى احنا بنفكر فيه هو خروج الانجليز ويمكن الانسان بالطبيعة مضاد للسلطة وانا يمكن في ثانيه ثانوى مكنتش طلعت ولا اشتغلت في العمل السياسى ويمكن اشتغلت في العمل السياسى بالصدفة وكنت في اسكندرية وماشى في ميدان المنشية ولقيت فيه معركة بين الناس والبوليس ، كان ممنوع الاجتماعات ويشعور غريزى اشتكرت مع الناس وقبض عليه وودونى السجن سألت الراحل اللى هناك واحد من اللى موجودين هيه الخناقة كانت على ايه ! والحكاية ايه ! فقال لى ان جمعية مصر الفتاة كانت عابرة تعمل اجتماع والبوليس منع الاجتماع بالقوة وحصل التصادم بقول لكم الواحد .. وطلعت من .. بالضمان من القسم قسم المنشية وبعدين اشتغلت بالسياسية ..

● امامكم دور كبير :

الواحد بطبيعته يمكن يبض للسلطة بشك وجيت النهاردة الوضع يختلف من ايماننا .. ايماننا كان فيه الانجليز وكان فيه حكم المندوب السامى البريطانى وكان هناك الاحزاب وكان الموضوع كله هو جلاء الانجليز والاستقلال الموضوع يمكن بالنسبة ليكم النهاردة معقد اكثر والمحافظة على الاستقلال هو الموضوع الاساسى وحرية الوطن وحرية المواطن وكيف نحقق الحرية السياسية الحقيقية وده يكون بتحقيق الحرية الاجتماعية طبعا عندكوا الفرص النهاردة يمكن اكثر من الفرص اللى كانت موجودة عندنا حركة الشباب في مناج صحى في جو تزود الحاضر بروح المستقبل وترفع مستوى التكفير والتنفيذ سياسيا وانتاجيا وفكريا والشباب لايد ان يكون له حق التجربة بدون وصايا الممارسة هتبين لكم كل حاجة مين اللى مع قوى الشعب العاملة مين اللى ضد قوى الشعب العاملة مين اللى ملتزم اجتماعيا مين صاحب المصلحة الذاتية مين بيعمل لبلده مين بيعمل لنفسه .. وامامكم دور كبير تقوموا به ومسئولية كثيرة تتحملوها وطبعا لن نحاول ان نصد الشباب عن دوره المشروع حتى مدح رضا الشباب في رايى باعتبره عدم رضا شرعى وقدامنا ان احنا نختار بالنسبة لشبابنا اى بالنسبة لمستقبلنا هل نترك الشباب يعبر عن قلقه المشروع ويشارك مشاركة ايجابية ويتحول الى قوة خلاقة ؟ او نصد الشباب وندفعه الى اليأس يصل الى السلبية المطلقة او يستبد به انحرافات الحضارة الحديثة زى ما احنا شايفين من شباب بلاد متقدمة العيب اللى فيهم ان مجتمعاتهم لم تربطهم بأهداف نضالهم مش ماوزين نشوف شبابنا خفافس ولا التقاليع اللى طالعة في البلاد اللى بره دى عايزين ناضل وقدامنا نضال طويل جدا من اجل بلدنا ومن اجل تحرير بلدنا ومن اجل الناس اللى مخدوش الفرصة اللى خدها كل واحد فيكم ظاهرة قلق الشباب ظاهرة عالمية عامة وقوة الشباب الجديدة في العالم والتقاليع الموجودة يجب ان احنا منخلطش بينها .. التقاليع اللى طالعة بين بعض الشباب في العالم يتعبر عن القلق المحبوس ولكن الشباب قوى في كل انحاء العالم ويستطيع ان يعبر عن نفسه تعبير ايجابى .. الشباب في الولايات المتحدة الامريكية في اعتقادى هو الذى ايقظ الوجدان الأمريكى ومعهم المثقفين بالنسبة لموضوع زى موضوع فيتنام الاجيال النامية من الشباب في أمريكا في أوروبا في آسيا فرص متاحة لينا علشان يفهموا قضايانا بتقائهم وبثورتهم عندهم القدرة انهم يفهموا الصراع العربى الاسرائيلى من الزاوية الحقيقة من الزاوية الانسانية ما الاجيال القديمة بيتعاطفوا البعض قد يتعاطف مع العرب من تأثير النظرة الى الزوايا الاستراتيجية والمالية في المنطقة لكن الاجيال

الجديدة من الشباب في العالم يمثلها هذه الاجيال التي وصت قضية فيتنام قادرة على ان توعى وتفهم قضية شعب فلسطين .

ولهذا علينا واجب ان نعطي قضية فلسطين حيويتها الفكرية الى جانب الاعداد السياسي والعسكري والحشد وده واجب على شبابنا الذي يتلقى العلم في الخارج . هندا ثبان يتلقوا العلم في الخارج وأعداءنا يحاولوا يلتقطوهم ويفروهم ويفوؤهم . احنا لازم ننظم ونخلق صلة بين شبابنا الى هنا واتحاد الجامعات اللي انتم اكلتموا عليه بعمل اتصال بالشباب الى موجود في الخارج يفهموا بقضايانا ونفهمهم بمشاكلنا ونفهمهم بنضالنا . وشبابنا في الخارج يستطيع ان يتفاعل مع الحركة العالمية للشباب .

● المناقشة الحرة واجبة :

ايها الاخوة :

المثقفون في هذه المرحلة وفي كل مرحلة مطالبون بأن يقدوا حوار جماهير الشعب وان يعطوها المزيد من الوضوح والخصوبة والعمق . وليس من حق احد ان يعترض المناقشة الحرة التي يجرى بها حوار قوى الشعب العاملة نحو اهدافه العظيمة .

واريد ان اقول لكم بوضوح ان المجتمع الذي لا يناقش مشاكله لا يستطيع ان يعرض منجزاته والا اصبحت المناقشة مجرد اعلانات .

واريد ايضا ان اضيف شيئا هو انه ليس هناك من ضمان للحرية الا استعداد قوى الشعب للتمسك بها ولحمايتها .

وبعد خطابي في التصورة قالوا لي انت غطيت كل حاجة غطيت الانتخابات اللجنة اللي حاشرف على الانتخابات الى آخره من الموضوعات . ولكن ماذا عن الضمانات .

● قوى الشعب هي الضمان :

اقول امامكم وانتم صفوة هذا الوطن وطلائمه . انا ما عنديش ضمان مين جايديني انا ضمان عشان ادى انا ضمان . مفيش عندي ضمان . انتم الضمان . قوى الشعب هي الضمان . يقظة الجماهير هي الضمان . حركة الجماهير هي الضمان . تمسك الجماهير بالاشتراكية هي الضمان . اصرار الجماهير على بناء سلطة قوى الشعب العاملة هو الضمان .

ان نقطة الارتكاز الاساسية في بيان وبرنامج ٣٠ مارس هي نقل السلطة كلها الى قوى الشعب العاملة وتحالفها القائم . ومن هنا فان المهمة الكبرى امام قوى الشعب العاملة هي بناء تنظيمها السياسي بالديموقراطية .

ذلك هو الطريق العملي لتحقيق الضمان . التصويت . الانتخابات عدم المجاملة والاصرار على انتخاب المناضلين الملتزمين لبلدهم . الملتزمين لشعبهم .

كذلك ايضا - ايها الاخوة - هو الطريق العملي لتحقيق الاستمرار وفتح الطريق واسعا وعريضا امام انطلاقة شعبنا وتقدمه الى المستقبل والى الامل . الى الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، الى التحرير والى النصر باذن الله . وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله .

القباعد والثورة الفلسطينية

نص رسالة الرئيس جمال عبد الناصر الى السيد ياسر عرفات (١) .

الاخ ياسر عرفات .

لقد أبرقت الآن لجلالة الملك حسين لابلague أن الفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة لم يتمكن حتى الآن بسبب ظروف خارجة عن ارادته من الاجتماع بكم رغم أن هذا اللقاء من وجهة نظرنا ضروري وحيوي لانجاح الجهد الذي نحاول القيام به لوقف الصراع الدموي الرهيب بين الاخوة في الأردن .

اننا لا نستطيع بأمانة المسؤولية ترك الموقف على هذا النحو ولهذا فاننا نتوجه بنداء عربي مخلص لوقف اطلاق النار في أسرع وقت ولو لمدة اربع وعشرين ساعة لكي نتيح لامتنا فرصة نحتاجها وطنيا وقوميا .

ان الجمهورية العربية المتحدة تعتقد ان الشعب الفلسطيني هو العصب الحساس في النضال العربي المعاصر كله وان المقاومة الفلسطينية هي تجسيد حي لوجود هذا الشعب ولدوره ولأماله .

ان الجمهورية العربية المتحدة تحرص حرصا كاملا على المقاومة الفلسطينية وهو نفس حرصها على جنود وضباط الجيش الأردني . فلكل أبناء هذه الأمة وهم رجالها وفوق ذلك فلقد تلقينا تفاصيل محزنة عما يعانيه أهلنا المدنيون في عمان وغيرها بسبب ما يجري الآن فيها ولهذا كله فأننى طلبت من الملك تعاونه في وقف اطلاق النيران فورا بما يعطينا جميعا متنفسا .

ورجائى اليكم ايها الاخ ان تساعدونا من جانبكم في تحقيق ذلك حتى نستطيع تجنب موقف متفجر كما هو محزن وآمل أن يتمكن الفريق صادق بعد ذلك من الاتصال بكم والتنسيق معكم .

ان الجمهورية العربية المتحدة سوف تقرر موقفها بطريقة حاسمة نتيجة لما تلقاه من استجابة لجهد تقوم به الآن منزهة عن الهوى . يقصد به الحق وحده ويستهدفه أمن امتنا ومقدراتها على مواصلة النضال .

((جمال عبد الناصر))

وفيما يلي رسالة الرئيس جمال عبد الناصر الى الملك حسين (٢) .

الاخ جلالة الملك حسين بن طلال .

ان الفريق محمد صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة لم يتمكن حتى الآن بسبب ظروف خارجة عن ارادته من الاجتماع بالاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية . رغم أن هذا اللقاء من وجهة نظرنا ضروري وحيوي لانجاح الجهد الذي نحاول القيام به لوقف الصراع الدموي بين الاخوة في الأردن .

(١) (٢٤١) بحث الزعيم الراحل بالرسالة الى كل من الملك حسين وياسر عرفات في ١٩/١/١٩٧٠

ونشرنا في أمراء ١٩٧٠/١/٢٠



الرئيس الراحل يوقع راضيا ومطمئنا اتفاق حقن الدماء بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية

ونحن بأمانة المسؤولية لا نستطيع ترك الموقف على هذا النحو . ولهذا فأننى اتوجه اليكم مباشرة بنداء عربى صادق مخلص بأن يتوقف اطلاق النار بأسرع وقت ولو لمدة ٢٤ ساعة لكى يتيح لامتنا فرصة تحتاجها وطنيا وقوميا وحتى انسانيا .

ان معلوماتنا عن الخسائر مخيفة وتقديراتنا للعواقب مخفوفة بالخطر وهناك آلاف الأبرياء تحت رحمة النيران او تحت رحمة التزيف فى الشوارع ان ذلك وضع لا يمكن ان تقبله امتنا وهو عار يلحقنا جميعا امام ضمائرنا وامام اجيالنا المقبلة وامام العالم . صديقنا فيه وعدونا .

اننى اكرر النداء اليكم . وقد ابلغنا الفريق صادق ان يضع نفسه فى خدمة جهد عاجل لوقف اطلاق النار ولو لمدة محدودة ورجائى ان يتمكن من الاتصال بالأخ ياسر عرفات لكى يستطيع التنسيق .

اننى واثق ان هذا النداء سوف يلقى استجابتكم الفورية بما يمكننا جميعا من وقف المأساة المحزنة الجارية الآن ووضع حائل يصد المؤامرة الدولية التى تندو فى التحركات المشبوهة للأسطول الأمريكى السادس بالبحر الأبيض وهى مؤامرة تحاول ان تستغل حوادث الأردن المؤسفة بما يعطيها فرصة للتدخل وهذا أمر لو وقع مشوف تكون له عواقب وخيمة لا يمكن لامتنا ان نرضى بها أو نقبلها . ان مسؤولياتكم التاريخية فى هذه الساعات حاسمة والله يعيننا على ان يقوم كل منا بواجبه .

« جمال عبد الناصر »

نص الرسالة الثانية التي بعث بها الرئيس جمال عبد الناصر الى الملك حسين (١).

« جلالة الملك حسين بن طلال »

« ان آخر التقارير التي تلقيتها من الفريق محمد صادق تظهر لي ان هنالك مخاطر كبيرة كامنة فيما يجري الآن في عمان ، وان هذه المخاطر سوف تؤثر على امتنا ومسيرتها ونضالها وآمالها الى مدى كبير .

« ان عناصر من الجيش الأردني ما زالت تواصل اطلاق النار رغم ما تلقيته من تأكيدات جلالتيكم وذلك في نفس الوقت الذي أعلن فيه ان قيادة اللجنة المركزية لتحرير فلسطين قد قبلت بوقف اطلاق النار .

« ولست أخفي على جلالتيكم انني اشعر ان الفريق صادق لا يجد الفرصة لاداء مهمته في عمان على النحو الذي أريجه ، وهو امر يسبب لنا جميعا قلقا بغير حدود » انني أرجو تدخل جلالتيكم الشخصي والفوري لكي تلتزم وحدات الجيش الأردني بوقف اطلاق النار ، واري من واجبي ان ارفع صوتي محذرا من خطورة النتائج التي يمكن ان تترتب على عدم تنفيذ ذلك .

اشي اطلب بكل حق قومي ونضالي وتاريخي ، ان تقفوا الان وقفة حاسمة لصالح سلامة وحدة امتنا وامنها وجهادها الذي يجب ان يستمر ضد العدو » .

« جمال عبد الناصر »

وكلف الفريق صادق يتابع التطورات بالصال مع القاهرة واحتطاع ان يرب اجتماعا من السيد ياسر عرفات . وحدث في ذلك الوقت ان تعرضت كثافة الضرب الأردني للمكان المقرر للاجتماع وبعث الرئيس جمال عبد الناصر الى الملك حسين بالبرقية التالية :

برقية ثالثة من الرئيس الراحل للملك حسين خلال يومين (٢) .

جلالة الأخ الملك حسين بن طلال :

لقد تلقيت من الفريق محمد صادق انه بعد جهد طويل وبعد مخاطر عديدة تمكن من ترتيب لقاء مع الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة تحرير فلسطين وذلك ضمن مهمته التي كلف بها من الاخوة معمر القذافي وجعفر نميري ومنى والتي تستهدف وضع حد للحرب الاهلية في الاردن .

ثم علمت الان ان المكان الذي رتب فيه الاجتماع . يتعرض هذه اللحظات لقصف عنيف من جانب عناصر من الجيش الأردني وذلك وضع اعتقد ان جلالتيكم لا يمكن ان ترضوا به او تقبلوه .

كما ان جميع العرب ، معكم ومعنى في انه وضع لا يمكن لاحد ان يرضى به او يقبله . انني اناشدكم مرة اخرى ان تساعدونا على تفويت هذه المحنة بما الحقته بنا جميعا حتى الان من آلام وكوارث .

ان اي خطأ في التقدير او الحساب يمكن ان يجرنا الان جميعا الى حيث لا نريد والى حيث لا نريد امتنا . . . وعلينا جميعا ان نتدبر موقع خطانا قبل ان يسوقنا تداعى الحوادث الى مضاعفات بالغة الخطورة . .

انني أتمنى من كل قلبي ان تتخذوا من القرارات الفورية ما هو كفيلا بوضع حد لما يجري الآن ، ويكفي هذه الأمة ما عانت من عذاب خلال الايام الأخيرة وأدعوا الله ان يوفقكم ويسدد خطاكم .

« جمال عبد الناصر »

(١) برقية بعث بها الزعيم الراحل للملك حسين في ١٩٧٠/١/٢٠ .

(٢) برقية بعث بها الزعيم الراحل للملك حسين في ١٩٧٠/١/٢٠ .



آخر صورة للرئيس

اثر توديعه لأمير دولة الكويت بمطار القاهرة بعد الانتهاء من مؤتمر القمة
العربي الذي دعا له الزعيم الراحل لحقن الدم العربي

التشريع ومسيرة الثورة

ترصد المحاماة فيما يلي أهم القوانين والقرارات التي صدرت خلال مسيرة الثورة منذ ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ حتى آخر سبتمبر ١٩٧٠

● ١٩٥٢/٩/٩ :

— المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، وقد نص على تحديد الحد الأقصى للملكية الفرد من الأراضي الزراعية بمائتي فدان وملكية الأسرة بثلاثمائة فدان .

● ١٩٥٢/٩/١٤ :

— المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات
— المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء .

● ١٩٥٢/٩/١٧ :

— المرسوم بقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض اجار الأماكن وهو يقضى بتخفيض اجرة الأماكن التي أنشئت من ١/١/١٩٤٤ بنسبة ١٥٪

● ١٩٥٢/١٠/١٦ :

— المرسوم بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦/٨/١٩٣٦ و ٢٣/٧/١٩٥٢

● ١٩٥٢/١٢/٨ :

— المرسوم بقانون ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق التأمين وآخر للدخسان والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين .

— المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي

— المرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل

— المرسوم بقانون ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال

● ١٩٥٢/١٢/٢٢ :

— المرسوم بقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جرائم الغدو .

● ١٩٥٣/١/١٣ :

— مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور يتفق مع أهداف الثورة

● ١٩٥٣/٢/١٠ :

— اعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة

● : ١٩٥٣/٣/٢٦

— مرسوم بقانون ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن موظفي وعمال الدوائر الزراعية المستولى عليها

● : ١٩٥٣/٤/٩

— مرسوم بقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بشأن حماية العمال من الفصل التعسفي والفصل بسبب النشاط النقابي

● : ١٩٥٣/٦/١٨

— اعلان دستوري من مجلس قيادة الثورة باعلان الجمهورية والقضاء النظام الملكي

● : ١٩٥٤/٤/٣

— مرسوم بقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ بحل صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلطة

● : ١٩٥٤/٦/٢٤

— مرسوم بقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف

● : ١٩٥٥/٨/٣٠

— قانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق التأمين وآخر للائحة للعمال الخاضعين لقانون عقد العمل الفردي

● : ١٩٥٥/٩/٢١

— قانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية توحيداً لجهات القضاء

● : ١٩٥٥/١٠/١٢

— قانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

● : ١٩٥٥/١٢/٢١

— قانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة

● : ١٩٥٦/١/١٦

— اعلان دستور ١٩٥٦

● : ١٩٥٦/٧/٢٦

— قانون ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

● : ١٩٥٦/١١/٢٩

— قانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون

● : ١٩٥٧/١/١٣

— القانون ١٩٥٧ بإنشاء « المؤسسة الاقتصادية » نواة القطاع العام

● ١٩٥٧/١/١٥ :

— قانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ لبعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك يقضى بتمصير الشركات والبنوك الأجنبية

● ١٩٥٧/٣/٣٠ :

— قانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحامة أمام الحاكم

● ١٩٥٧/٧/١٣ :

— القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والاكتفاء

● ١٩٥٨/٣/٥ :

— اعلان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة

● ١٩٥٨/٦/١٢ :

— قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن تخفيض اجارات المساكن ٢٠٪ على جميع المباني التي اقيمت بعد ١٨/٩/١٩٥٢

● ١٩٥٨/١٢/١٠ :

— قانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ بالتأمين والتعويضات عن اصابات العمل

● ١٩٥٩/٢/٢١ :

— القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة

— القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية

— القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل الموحد

● ١٩٥٩/٤/٦ :

— القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية

— القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بتوزيع الاراضي الزراعية المصادرة على صغار الفلاحين

● ١٩٥٩/٦/٣٠ :

— القانون ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل البحري

● ١٩٦٠/٢/١٠ :

— قانون ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة

— قانون ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الاهلى المصرى الى الدولة

● ١٩٦٠/٣/٢٥ :

— قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية

● ١٩٦٠/٥/٢٣ :

— قانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة

● ١٩٦٠/١٢/١ :

— قانون ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ بانتقال ملكية البنك البلجيكي والدولى بمصر الى الدولة

● ١٩٦١/٧/١٩ :

— قانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بشأن تخصيص ٢٠٪ من ارباح المؤسسات والمؤسسات والشركات للعمال

— قانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ بشأن تمثيل العمال في مجالس ادارات الشركات

— قانون ١١٥ لسنة ١٩٦١ بزيادة الضريبة على الايراد العام لتصل الى ٩٠٪ اذا زاد الايراد عن عشرة آلاف جنيه

— قانون ١١٣ لسنة ١٩٦١ يقضى بتحديد الحد الاقصى للمرتبات في الشركات والمؤسسات والهيئات والجمعيات بخمسة الاف جنيه سنوياً

● ١٩٦١/٧/٢٠ :

— قانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وبعض الشركات الأخرى

— قانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بحصة لا تقل عن ٥٠٪

— قانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام من شركة ليون للكهرباء بالإسكندرية

— قانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط الالتزام عن مرفق ترام القاهرة

● ١٩٦١/٧/٢٥ :

— قانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الاصلاح الزراعى وجعل الحد الاقصى للملكية الزراعية ١٠٠٠ فدان للفرد

— قانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض اقساط الدين وفوائده على المتفعين بالاصلاح الزراعى الى النصف

— قانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل قانون الضريبة على العقارات المبنية ويقضى بفرض ضريبة تصاعدية على ايراد العمارات السكنية

● ١٩٦١/٧/٢٨ :

— قانون ٣٣ لسنة ١٩٦١ بتخفيض ساعات العمل الى ٧ ساعات

● ١٩٦١/١٠/١٧ :

— قرار جمهورى ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى الدولة وعمال المؤسسات العامة

● ١٩٦١/١٠/٣٠ :

— قرار جمهورى ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية في المؤسسات العامة

● ١٩٦١/١٠/٣١ :

— قرار جمهوري ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة موظفي وعمال الشركات

● ١٩٦١/١١/٥ :

— قانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تخفيض ايجار الاماكن

— قانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات
ونخفيض الايجارات بمقدار الاعفاءات

● ١٩٦١/١٢/٢٣ :

— قانون رقم بالغاء تملك الاجانب للاراضي الزراعية في مصر

● ١٩٦٢/٢/٢١ :

— قانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجارات الاماكن

● ١٩٦٢/٤/٢٦ :

— قرار جمهوري ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بتوزيع الارباح على العمال والموظفين
بالشركات

● ١٩٦٢/٥/٢٩ :

— قانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بالحد الأدنى لأجور العمال بالمنشآت الصناعية

● ١٩٦٢/٩/٢٧ :

— اعلان دستوري ينظم سلطات الدولة العليا

● ١٩٦٢/١٢/٢٠ :

— قرار جمهوري ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة

● ١٩٦٣/١/١٤ :

— قانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية

● ١٩٦٣/٣/٢٥ :

— قانون ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام القانون ١٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الحمام
امام المحاكم

● ١٩٦٣/١٠/١٧ :

— قانون ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات والجمعيات
والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها

● ١٩٦٤/١/٦ :

— قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٩ لسنة ١٩٦٤ بتخصيص نسبة من الارباح
للعاملين في المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية والشركات والمنشآت الاخرى

● : ١٩٦٤/٢/١٢

— قرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

● : ١٩٦٤/٣/٢١

— قرار بقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

— قرار بقانون ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين بالحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة

● : ١٩٦٤/٣/٢٤

— قرار بقانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية

● : ١٩٦٤/٣/٢٥

— الدستور المؤقت

● : ١٩٦٥/٣/٢٠

— قانون ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض اجار الاماكن

● : ١٩٦٥/٥/٦

— قانون ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض احكام القانون ١٢١ لسنة ٤٧ بشأن اجار الاماكن

● : ١٩٦٥/٧/١٩

— قانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية

● : ١٩٦٥/٧/٢١

— قرار جمهورى ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت

● : ١٩٦٦/٨/١٥

— قانون ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن اجار الاماكن .

● : ١٩٦٦/٨/٢٢

— قرار جمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام

● : ١٩٦٧/٢/٢٥

— قرار جمهورى ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ بتعديل نظام العاملين بالقطاع العام

● : ١٩٦٧/٦/١

— قانون ١٥ لسنة ٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون

● : ١٩٦٧/٨/٣١

— قانون ٥٤ لسنة ١٩٦٧ بتسوية حالات بعض العاملين بالدولة

- ١٩٦٨/٥/٢ :
— قانون ١١ لسنة ١٩٦٨ في شأن الكسب غير المشروع
- ١٩٦٨/٥/٩ :
— قانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد
- ١٩٦٨/٥/٣٠ :
— قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية
- ١٩٦٨/١١/٦ :
— قانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة
- ١٩٦٩/١/٧ :
— اعلان دستوري باضافة حكم جديد الى المادة ٩٤ من الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٤/٣/٢٤
- ١٩٦٩/٧/٣١ :
— قرار جمهوري ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن البدلات المهنية التي يجوز منحها للعاملين بالقطاع العام
- ١٩٦٩/٨/١٨ :
— القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- ١٩٦٩/٨/٣١ :
— قانون ٨١ لسنة ٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا
- قانون ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة
- ١٩٧٠/٣/٣٠ :
— قرار رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي ٤٩٨ لسنة ١٩٧٠ بتشكيل اللجنة العامة للجان المواطنين من اجل الحركة
- ١٩٧٠/٥/١٦ :
— قرار جمهوري ٨٤٩ لسنة ١٩٧٠ باللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات وشركات القطاع العام
- ١٩٧٠/٥/٢٤ :
— قانون ٢٤ لسنة ١٩٧٠ باضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات تحت رقم ١٩٨ لحماية المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة
- ١٩٧٠/٨/٢٧ :
— قانون ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون المحاماة
- قانون ٦٦ لسنة ١٩٧٠ باصدار قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا
- ١٩٧٠/٩/١٧ :
— قانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين

المحاضرة

تصدرها نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة

فهرسٲ العدد

صفحة

- كلمة للزعيم الراحل في ١٩٥٤/١٠/٢٦ ١
- من كلمات القائد ٣
- جمال عبد الناصر والمحامون للأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين ... ٥
- قسما سنظل على الطريق للأستاذ محمد فهم أمين المحامي سكرتير التحرير ٩

١١ جمال عبد الناصر والمحامون

- ان مؤتمركم يخدم القضية العربية ١٣
- انتم طليعة الفئة المثقة في الامة العربية ١٥
- انكم حملة مسئولية القانون ١٩
- انتم المسؤولون عن حماية الثورة ٢٢
- كثيرون سيحملون الرسالة ٢٣
- المحامون العرب ممثلو الوعي ٢٤
- الطريق الى وحدة القوى الثورية ٢٦
- الرئيس يستقبل المحامين السودانيين بعد عودتهم من مؤتمر الجزائر ... ٣١

٣٥ المحامون ينعون عبد الناصر

- نعي نقابة المحامين للقائد الراحل ٣٧
- نعي وعهد ٣٨
- المحامون يدعمون استمرار مسيرة الثورة ٣٩
- نعي اتحاد المحامين العرب للرائد والقائد الراحل ٤٢
- على طريق عبد الناصر : الناصرية نظرية ومنهج للأستاذ ماهر محمد على المحامي عضو مجلس النقابة ٤٣
- يا حبيب الملايين للأستاذ عبد الحميد الجمل المحامي عضو مجلس النقابة ٥٠
- لا .. لم يمت للأستاذ زكي مراد المحامي ٥١
- من برقيات العزاء ٥٢

٦١ جمال عبد الناصر ومسيرة الثورة

- في مؤتمر باندونج ٦٣
- كسر احتكار السلاح ٦٨
- اعلان الدستور ٧٢

صفحة

٨١	وتحقق الجسلاء
٩٥	تأميم القناة
١١٢	سنقاتل ولن نسلم
١١٦	مصر مقبرة للغزاة
١١٨	الوحدة قوة للعرب جميعا
١٢٠	الوحدة تتحقق
١٢٨	السد العالي رمز لتصميم العرب
١٣٥	في هيئة الأمم المتحدة
١٥١	نحو التحول الاشتراكي
١٧٣	الاشتراكية متجددة ومتطورة
١٨٠	تنظيم القوى الشعبية
١٨٢	نحو ميثاق العمل الوطني
٢١٨	الانفصال نكسة رجعية
٢٢٧	اجماع على الترشيح
٢٣٠	الشعب وحده آمرى
٢٣٥	موقف وحيد للقائد رفضه الشعب
٢٣٧	في الموقع الذى يزيده الشعب
٢٣٨	بيسان ٣٠ مارس
٢٤٧	كل مثقف ملتزم ثورى
٢٦٠	القائد والثورة الفلسطينية
٢٦٤	التشريع ومسيرة الثورة
٢٧١	الفهرس

محمد فتحي أمين

سكرتير التحرير

أحمد الخواجه

سكرتير التحرير

عنوان المراسلات : مجلة الحمامة بدار نقابة المحامين ٤٩ (١) شمسارغ وميسيس
بالقاهرة ت : ٤٥٥٨٥ - ٥٠٤٩٩

الشعب

٩٤ شارع تيسر المينى بالقاهرة
تليفون ٣١٨١٠

المحاماة

العدد الحادى عشر - السنة ٥٠ - نوفمبر ١٩٧٠

- المحامون ومؤتمر الجزائر .
- قرارات وتوصيات مؤتمر المحامين بالجزائر .
- الرقابة على دستورية القوانين .
- الاستعمار الجديد ومسئوليات القوى الثورية .
- نظرية البطالان في قانون المرافعات الجديد .
- أركان الجريمة التأديبية
- النظام القضائى في الاتحاد السوفييتى .

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ
رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّاتِي
« صدق الله العظيم »

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

فهرس العدد

صفحة

● الافتتاحية :

- المحامون ومؤتمر الجزائر للأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين ٣
قرارات وتوصيات المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب بالجزائر ٦
دستورى :
الرقابة على دستورية القوانين للدكتور محمد عصفور المحامى ١٥

● اشتراكية :

- الاستعمار الجديد ومسئوليات القوى الثورية فى الوطن العربى
للأستاذ أحمد نبيل الهلالي المحامى ١١

● مرافعات :

- نظرية البطلان فى قانون المرافعات الجديد للأستاذ محمد كمال
عبد العزيز المحامى ٥٤

● ادارى :

- اركان الجريمة التأديبية للأستاذ المستشار عبد الوهاب البندارى
رئيس المحكمة التأديبية ٧٨

● تعليق على الأحكام :

- اختفاء البضائع المرسلة بحرا للدكتور محمد كامل أمين ملش
المحامى ٩٣

● قانون مقارن :

- النظام القضائى فى الاتحاد السوفيتى للأستاذ عمر الفاروق
عبد الحليم القاضى ٩٨

- أحكام القضاء : ١١٩



الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين
الدكتور جمال العطيفى المحامى
الدكتور زكى هاشم المحامى
الدكتور سليمان مرقص المحامى
الدكتور على العريف المحامى
الدكتور محمد عصفور المحامى
الأستاذ محمد قهيم أمين المحامى

أحمد الخواجه

رئيس التحرير

محمد قهيم أمين

سكرتير التحرير



المحامون ومؤتمر الجزائر

للاستاذ أحمد الخواجه تقيب المحامين

أيها الزملاء الأعزاء (١) ١٩٧٠

باسمكم نحیی ثورة الجزائر وشعب الجزائر وشهداء الجزائر ، نحیی ثورة رائدة ردت إلى المواطن العربي في المغرب العربي حريته ، واعادت إليه كرامته ، وضربت نموذجاً فريداً ودائماً لمسيرة النضال العربي والنضال الإنساني ، وإذا كانت هذه أمانة أحملها معكم وعنكم نحو شعب الجزائر وحكومة الجزائر وشهداء الجزائر ، فإن أمانة أخرى أحملها لكم أمانة حملني أياها المحامون في الجمهورية العربية المتحدة الذين ودوا جميعاً لو شاركوكم أعمالكم ..

وأمانة أهم ، واسمى هي أنني أحمل إليكم تحيات راعي النضال العربي وقائده السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

أيها الأخوة الأعزاء ..

مضى على مؤتمركم السابق سنتان والأرض المحتلة لا تزال محتلة والوطن السليب فلسطين لا يزال سليباً ، ولن تحرر الكلمات أرضاً ، ولن تشق الكلمات عصاً أن الذي يحرر الشعوب عمل دؤوب .

وإذا تكلم المقاتلون وغير المقاتلين فليس لغير المقاتلين بيننا حديث . لا تزال الجولان وسيناء والنصف الغربي والقدس ، إلى جانب دير ياسين وبئر السبع وعكة وحيفا تنوء بأقدام المحتلين ولا يزال شعبنا الفلسطيني الأبي داخل الأرض المحتلة يعاني الأم الاحتلال ، وأنتى هنا لأبكي على طلل زائل فلم تكن الأوطان في يوم من الأيام أطلالا ، ولكننا الأوطان هي الحق وهي الشرف ، وهي العرض ، ومن لم يدافع عن وطنه فليس منا وليس له بين الثوار مكان .

أيها الأخوة الأعزاء ..

لئن كان عار هزيمة ٥ يونيو قد لف رقابنا جميعاً وبغير استثناء ، إلا أن رقابنا كانت على العار أمنع وقلوبنا كانت أمامه أقوى ، هي قلوب الشعب العربي في كل مكان ، الذي رفض الهزيمة ، رفض أن يستسلم ، رفض إلا أن يقاتل ، ويبحث عن السلاح وصمد وقاتل .

هذا الشعب الأبي الذي قدم من الشهداء ما يفوق كل حصر هذا الشعب الذي له شهداء سابقون على أرض الجزائر ، عاد يقدم الشهداء في قناة السويس عاد يقدم الشهيد والسلاح .

(١) كلمة السيد الأستاذ أحمد محمد الخواجه تقيب المحامين بالجمهورية العربية المتحدة ورئيس

اتحاد المحامين العرب ، في افتتاح المؤتمر الحادي عشر بالجزائر يوم ١/١/١٩٧٠ .

ان الهزيمة قد صنعت من الشعب الحقيقى هذا هو الشعب العربى لا تخنه الجراح مهما كانت قاسية او مريرة يسترد أنفاسه سراعا ويلتقطها حثيثا وبالفعل صمد ، وبالفعل حارب ، وبالفعل قاوم ، ولكن الأمة العربية كلها كانت معه تترقب الشهيد لتقدم شهيدا عوضا عنه ، ووراثها وعلى الجبهات شعب مقاتل يزيد جيشه ويزيد عدته وارتفعت من خلال الأم المعاناة قدرة المناضل العسكرى قدرة المحارب النظامى .

ولكن الحروب النظامية ليست وسيلتنا وحدها ، ان ثمة وسائل أخرى ، لقد ارتفعت من ألم المعاناة أشرف صورة رآها الشعب العربى ، صورة الوجود الفلسطينى والشعب الفلسطينى صورة المقاومة الفلسطينية الباسلة ، وان أى دعوة تريد أن تفرق بين المقاومين وبين الشعب العربى لن تؤدى نتيجة ، فان القاهرة والمقاومة على أرض النضال سواء .

ايها الزملاء

نحن لا نثق فى أمريكا ولا نثق فى اسرائيل لاننا رواد حرية ورواد استقلال لاننا نعيش فى معسكر الشعوب ولا نعيش فى معسكر الاستعمار ، نعيش مع قضايا التحرير لاننا جزء منها نعيش فى قضايا الحرية لاننا رواد ، نعيش مع الاحرار فى كل مكان .

ولكن نثقنا فى انفسنا هى سلاحنا ، نحن لا نثق فى الصهيونية ولا مخططاتها ولا نثق فى أمريكا ولا مخططاتها ، ولكن نثق فى انفسنا نثق فى قدرة الشعب العربى نثق فى قدرة المقاومة الفلسطينية .

نثق أولا وقبل كل شىء فى جمال عبد الناصر قائد النضال العربى .

ايها الاخوان الاعزاء

ان تحرير فلسطين واجب قومى قبل ان يكون واجبا وطنيا وفى معارك التحرير لا تنفصل الواجبات الوطنية والقومية ، وعلينا ان نعى هذه الحقيقة ، وسوف نقف جميعا وراء الشعب الفلسطينى حتى يسترد حقه على أرضه ، يسترد حقه فى أرضه يسترد حقه فى حريته فيقرر على الأرض الفلسطينية بيده قدرها وقدره حريتها وحرية أمنها وأمنه ، فان أمن الانسان الفلسطينى هو أمن الانسان العربى وتحقيق حرية فلسطين هى تحقيق حرية الأمة العربية - والاستعمار والاستقلال لا يلتقيان ، وأمريكا والقاهرة لا يلتقيان ، ولكننا نعيش فى عالم يحيط بنا لقد كثرت أخطاؤنا عبر ربع قرن من الزمان ونريد أن نصحح أخطاءنا وكان لاتحادكم فضل السبق فى ذلك هو الذى حمل أمانتكم بين الشعوب يعبر بها ويعبر عنها ، هو الذى جمع المنظمات القانونية العالمية لتقول بعد طول زمان أن المقاومة الفلسطينية حركة وطنية قبل ان تكون حركة مشروعة وهى حركة وطنية ومشروعة لانها تحرر أرضا من غزاة وافدين عليها ليس لهم عليها حق ، هذا هو نضالكم وهذا عملكم ولا يجوز لنا أن نعيش بعيدا عن العالم ، فلقد كنت هنا قبيل ٥ يونيو ، وسافرت الى أوروبا بعد ٥ يونيو ورايت العالم كله يصفق للمحتلين لأن قضيتنا لم تكن واضحة كانوا يقولون لنا كيف تحاربون اسرائيل وهى التى حررت فلسطين من الاستعمار الانجليزى كانوا يقولون كلاما أكثر من ذلك وكنا نسمعه وقلوبنا ممزقة والآن فى كل محفل دولى قضية فلسطين هى القضية الأولى ، وقضية الشعب الفلسطينى هى القضية الأولى ،

وخير لنا وللناس جميعا أن يقول ان القضية الفلسطينية هي عنوان النضال العربي وتحرر الأرض العربية جزء على طريق تحرير الأرض الفلسطينية .

أيها الاخوة الاعزاء .

لا أريد أن أطيل عليكم الحديث ولا أن أشق عليكم ولكني أود أن أقول كلمات قصارا لكي نخفي الأيام التسعون التي حددتها المبادرة الأمريكية وفي نهاية اليوم الأخيرة منها أن لم ترد الأرض التي سلبت بعد - ٥ يونيو فسوف يحمل جمال عبد الناصر ووراءه كل مصرى السلاح دفاعا عن الأرض المحتلة ، ليس عيبا أن تبقى أيامنا التسعون بغير قتال فلقد صبرنا بعد النكسة بغير قتال ولكننا صبرنا لكي نقاتل ولم نصبر لكي نفاوض ونحن الذين قلنا لا صلح مع إسرائيل ، ولا مفاوضات مع إسرائيل « ولا اعتراف بإسرائيل ، لم نقلها وحدها ولكن زدنا عليها وقدمنا عليها ، « إلا تفريط في حقوق الشعب الفلسطيني » ما الذي جرى بعد النكسة من خلال عمل المحامين حين قامت إسرائيل كان العالم كله معها وقف يؤازر قضيتها ويتبنى شرعية مولدها فير المشروع أنظروا من خلال جهادكم وجهاد حملة السلاح في الأرض المحتلة .

انظروا الى خريطة العالم « معسكر الشعوب كلها ضد إسرائيل » المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي كله سحب اعترافه بإسرائيل ، حكومة فرنسا سحبت عقودها التي تمد بها السلاح الى إسرائيل حكومة فرنسا وقفت معنا ، انديرا غاندي وقفت معنا ، مسر باندرانيكه دخلت الانتخابات لتعلن انها ان نجحت فسوف تقطع علاقتها بإسرائيل ، ونجحت ، وفعلت .

هذا هو العمل السياسي .

أيها الاخوة .

اننا عرب ولكن العالم كله ليس عربيا ، وليس لنا ان نطلب من غير العربى ان يكون عربيا ، اتنا لا نطلب من الناس الا المقدور ، ولقد قلت في تونس واعيدها ان المقدور هو اول المأمول ، والذين يبنون آمالهم من خلال الأوهام لا يحققون شيئا . جفت الاقلام وطويت الصحف . .

وعاشت الجيوش العربية في سوريا والأردن ومصر .

وعاشت المقاومة الفلسطينية .

وعاش المحامون العرب . .

وفقكم الله ابطلا شجعان

والسلام عليكم ورحمة الله .

قرار في توصيات المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المحامين العرب بالجزائر

المنعقد في الفترة من ١ الى ٥ سبتمبر (أيلول ١٩٧٠)

اجتمع أكثر من ألف محامي وحقوقى عربى في مؤتمر اتحاد المحامين العرب الحادى عشر بالجزائر خلال الفترة من (١ - ٥) سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ وفدوا من كل الاقطار العربية في آسيا وافريقيا ،، ومثلوا كل نقابات المحامين في الوطن الكبير ، من الدار البيضاء والرباط على المحيط وحتى الكويت وأبو ظبى والبحرين على الخليج ، ومن حلب - سوريا - في أقصى الشمال وحتى السودان في أقصى الجنوب .

وقد تناقشوا في التطورات التى طرأت على مقرراتهم وتوصياتهم القومية والمهنية والانسانية - منذ مؤتمراتهم العاشر بدمشق خلال سبتمبر (أيلول) ١٩٦٨ ، وهى تطورات كثيرة وخطيرة ، جعلت مؤتمراتهم الحادى عشر ينعقد في ظروف قومية ودولية صعبة ودقيقة وخطيرة . تواجه فيها امتهم العربية اقصى ما واجهته من اعتداءات وأطماع صهيونية ، ومن تحديات ومؤتمرات استعمارية . وتعرض فيها قضية الحق والحرية واستقلال الشعوب والسلام العالمى لأبشع الانتهاكات والاعتداءات والتهديدات، من قبل الامبريالية العالمية عامة وعلى يد الامبريالية الامريكية بشكل مخصوص .

وتدارسوا من خلال ثمان لجان توزعوا فيها ، قضايا امتهم ووطنهم المصرية وفي طليعتها قضية الشعب العربى الفلسطينى ومقاومته المسلحة ، وفي ضوء العدوان الصهيونى الاستيطانى والاحتلال الاسرائيلى الفاشى والمخططات والتحديتات الامبريالية ، ضد آمال شعبهم وسلامة وطنهم وعدالة أهدافهم في التحرير والتقدم والوحدة والسلام . كما تدارسوا قضايا الشعوب المكافحة وحققها المشروع في الحرية والسيادة وتقرير المصير والمقاومة ، ضد الانتهاك والعدوان والاستغلال ، ومن أجل التحرر والتقدم والسيادة .

وعلى وعى بأهمية الدور الذى يضطلع به المحامون العرب في كفاح امتهم ضد العدوان والاستعمار والصهيونية والامبريالية والرجعية ، ومن أجل الحرية والاشتراكية والوحدة وتحرير الوطن السليب فلسطين واعزاز حقوق الانسان العربى وكرامته ، كان السعى لتحقيق وحدة الفكر والهدف والنضال هو غاية الحوار الجاد المنظم الذى ساد مناقشات المؤتمرين . وكان البحث عن اقوى الأسلحة وانجح الوسائل في معركة الأمة العربية المفروضة مع الصهيونية والامبريالية ، هو هدف الصراع الفكرى العنيف أو البناء الذى تميز به المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب .

فلقد كان المؤتمرين ، رغم انتمائهم الى نزعات سياسية مختلفة ، متفقين كل الاتفاق على ضرورة الوحدة القومية في مواجهة العدوان الصهيونى والاحتلال الاسرائيلى والتواطؤ والتحديتات الاستعمارية والامبريالية .

وكانت قضية الشعب العربى الفلسطينى العادلة ومقاومته المسلحة المشروعة ضد الاستعمار الصهيونى الاستيطانى في وطنه ، حية قوية في ضمير كل عضو من

أعضاء المؤتمر . وكان تأييدها ودعمها والالتزام بها ، أقوى من الكلمات وأعلى من القرارات والتوصيات والشعارات .

وكان المؤتمرين مدركين جميعا إبعاد المخطط الامبريالى الشامل ضد قضية الحرية والتقدم والسلام فى العالم . وكانوا فى مناقشاتهم مؤمنين كل الايمان بالوحدة النضالية والمصرية بين حركة التحرر العربية وحركة التحرر العالمية . وكانوا واعين كل الوعى على أن معركة امتهم ليست مع اسرائيل وحدها ، انما هى معركتها مع الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، بكل أحقادها على الثورة العربية المعاصرة وقياداتها التقدمية والنضالية ، وبكل أطماعها فى الوطن العربى ومركزه الجغرافى وثرواته الهائلة ، وبكل برامجها لاختضاع الشعب العربى واستعباده واستغلاله . كما كانوا مؤمنين بأن معركة امتهم مع اسرائيل ليست الا جزءا من معركة الشعوب مع الامبريالية والاستعمار والصهيونية والعنصرية ، وإن أرضهم المحتلة ليست الا ساحة واحدة من ساحات الهجمة الاستعمارية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وأذئابها وأدواتها ضد الشعوب ، والامتدة من فيتنام وكمبوديا ولاوس الى فلسطين والشرق الأوسط وحتى انجولا وموزنبىق وروديسيا وجنوب افريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولقد كان المؤتمرين ، رغم الظروف العريضة الصعبة التى يجتمعون فيها ، متفقين كل الاتفاق على أن الثقة بالشعب واحترام حقوقه الوطنية والانسانية والقانونية والاعتماد على الجماهير كقوة أساسية من قوى المعركة المفروضة مع الاستعمار والصهيونية ، هى خطوات أولية لتحقيق الوحدة الوطنية فى كل قطر عربى ، وهى ضرورة قومية لتوفير المناخ اللازم للوحدة العربية ، وهى أساس لاستخدام القوة العربية الذاتية فى الصمود أمام الصهيونية والاستعمار وفى المواجهة فى معركة التحرير وفى تحقيق الأهداف القومية فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

وانطلاقا من هذه المبادئ المقررة لدى كل المؤتمرين ، وسعيا لوضعها موضع الاحترام والتطبيق على كل الأرض العربية ، فقد أصدر المؤتمر بالاجماع القرارات والتوصيات التالية :

— ١ —

حول قضايا الوطن العربى

١ - يحى المؤتمر جماهير الأمة العربية فى رفضها القاطع للعدوان الصهيونى الامبريالى ، ويشاركها مقاومتها العنيفة لأى اعتراف صريح أو ضمنى بالوجود الصهيونى الاستعمارى فى فلسطين أو بأى مكاسب أو حقوق صهيونية فى أى بقعة عربية نتيجة للعدوان الصهيونى الامبريالى .

ويؤكد المؤتمر رفضه ومقاومته لأى مخطط استعمارى يستهدف تصفية القضية الفلسطينية أو المقاومة الفلسطينية أو تثبيت الكيان الاسرائيلى الصهيونى أو الاعتراف بمشروعيته .

٢ - يوصى المؤتمر بأن تواجه الأمة العربية جميعا العدو بجيش موحد القيادة والتخطيط على كافة الجبهات المحيطة بالأرض المحتلة ، قاعدته الجيوش العربية جميعا والشعب العربى بكافة امكانياته البشرية والاقتصادية وطلائعه المقاومة

الفلسطينية وجيوش الجمهورية العربية المتحدة وسورية والأردن والعراق وعلى الدول العربية كافة تحمل مسؤولية تحقيق هذه الوحدة .

٣ - يقرر المؤتمر بأن جيوش الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق مع جماهير الشعب العربي مسئولة مسؤولية كاملة عن حماية الجبهة الأردنية ودعمها دعماً دائماً وحازماً مئة صدياً لكافة صنوف العدوان على نحو يحقق استمرار صمود الشعب العربي بالأردن .

٤ - يقرر المؤتمر بأن الأمة العربية وحكوماتها مدعوة ومطالبة بأن تقدم الى الشعب العربي في الأردن كافة المساعدات الاقتصادية والعلمية والفنية والعسكرية التي تمكنه من الصمود وتجعله قادراً على مواصلة الكفاح .

٥ - يحيى المؤتمر القضاة والمحامين بالضفة الغربية لوقفهم البطولي الصامد في المنطقة المحتلة ويشجب كل المحاولات الصهيونية الرامية الى ضمهم الى التقانات الاسرائيلية .

٦ - يؤكد المؤتمر بأيد المحامين لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبارها جزءاً هاماً من حركة التحرر في الوطن العربي ، ويحيى كفاحها البطولي المشروع الموجه ضد الاستعمار والصهيونية بهدف انهاء الوجود الاسرائيلي غير المشروع .

— ويطالب المؤتمر الأمة العربية كلها بدعم ومساندة هذه الحركة تمكيناً لها من ممارسة واجباتها التضالية على أي أرض عربية .

— ويطالب المؤتمر بالعمل على زيادة تسليحها وتضليلها بكافة الوسائل العسكرية والفنية والمادية .

— ويعتبر كل معارضة عربية لهذه الحركة المشروعة تنكراً سافراً لارادة الجماهير العربية ، واعتداء صارخاً على مبدأ أساسي مقرر لكافة الشعوب في سبيل تحرير أرضها واستخلاص حريتها .

— ويقرر المؤتمر أن كل اعتراض على شرعية هذه المقاومة وكل تشويه لكفاحها العادل هو انتهاك لاحكام القانون الدولي .

— ويعلن المؤتمر تبنيه ودعمه لحركة المقاومة وحمايتها وتضليلها وتوحيدها على كافة المستويات . ويناشد المؤتمر جميع فصائل المقاومة الفلسطينية أن تبادر الى توحيد نفسها بانصارها التام في منظمة واحدة تلتزم بأهداف التحرير الوطني ضد العدو الصهيوني ولا تعمل الا بوحى من مصالح الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر ، باعتبار أن الكفاح المسلح وحرب الشعب الطويلة المدى هي وسيلته الوحيدة لتحرير فلسطين وتحقيق أهدافه المشروعة .

٧ - يحيى المؤتمر الشعب العربي في الأردن ولبنان على تلاحمه مع الثورة الفلسطينية ومساندته لها .

٨ - يؤكد المؤتمر عروبة الخليج ويستنكر جميع المحاولات والامارات الرامية الى محو عروبه ، ويناشد جميع الدول العربية أن تساعد عرب الخليج للنخلص من سيطرة الاستعمار البريطاني ومنع الاستيطان الإيراني في الخليج .

— ويؤكد المؤتمر الجهود الرامية الى توحيد الشعب العربي في الخليج .

٩ - يستنكر المؤتمر خرق ايران لاتفاقية شط العرب ويعتبر هذا الخرق منافيا لعلاقات الجوار التي يجب أن تسود المنطقة .

١٠ - يؤكد المؤتمر هروبة الصحراء المغربية ومدينتى سبأ وماليل المغربيتين اللتين تحتلهما اسبانيا ويساند حقها في التحرر من الاستعمار .

١١ - يطالب المؤتمر بضرورة وضع البترول العربى في خدمة المعركة .

١٢ - يطالب المؤتمر بضرورة تصفية جميع القواعد العسكرية الاجنبية في كل الارض العربية .

١٣ - يؤكد المؤتمر استنكاره المستمر لجريمة الانفصال بين مصر وسورية كأبشع جريمة تاريخية بحق الامة العربية مهد الاستعمار بها لعدوان الخامس من حزيران على الامة العربية .

١٤ - يحيى المؤتمر ثورتى الشعب العربى في السودان وليبيا كأقوى واحداث علامة على صعود الشعب العربى ورفضه لكل مخططات الاستعمار والصهيونية .

١٥ - يحيى المؤتمر جميع الدول الصديقة التى وقفت الى جانب الدول العربية في المواجهة ضد الاستعمار والصهيونية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتى كما يحيى حركات التحرر الوطنى في العالم اجمع والمنظمات القانونية التقدمية لوقفها الواضح في تأييدنا ومساندتنا .

وتصديا لدور المحامين في المعركة بالعمل الايجابى الفعال المنتج فان المؤتمر يقرر ما يلى :

اولا - تشكيل لجنة دائمة تنبثق عن هذا المؤتمر تدعو الى توحيد أنشطة العمل الفدائى وحياته ودعمه ماديا ومعنويا على طريق التحرر على أن يكون منطلقا قوميا وتمتد أفرعه على مستوى الوطن العربى تأكيدا للجهود التى بدأها اتحاد المحامين العرب في هذا الشأن .

ثانيا - استمرار اللجنة الدائمة المشكلة باتحاد المحامين العرب في الدعوة بين القوى الشعبية لحشد كافة الطاقات العربية لمساندة الثورة الفلسطينية .

ثالثا - انشاء هيئة دائمة تقوم على تنسيق النشاط الدولى للمحامين العرب حتى يكون تحركها قويا ووفق مخطط علمى منسق لمواجهة التحديات الصهيونية والاستعمارية .

١٦ - يوصى المؤتمر نقابات المحامين بالافتطار العربية بتبنى فكر قانونى يحقق امل الامة العربية في سيطرة شعبها على سلطة الحكم ووسائل الانتاج .

— ٢ —

حول القضية الفلسطينية

أن المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد بالجزائر :

بعد ان استعرض وأكد قراراته وقرارات مكتبه السابقة حول القضية الفلسطينية :

— وبعد أن ناقش آخر تطورات هذه القضية العربية المصرية على ضوء المخططات الامبريالية الاستعمارية

١ — يعلن رفضه ومقاومته لكل المخططات والمحاولات الامبريالية التي تستهدف تثبيت الكيان الصهيوني العدواني المفروض على الارض الفلسطينية ، او التنازل عن جزء من الارض الفلسطينية للمحتل الصهيوني الفاصب ، او الاعتراف بشرعية الكيان الاسرائيلي المحتل او تصفية الوجود الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية المسلحة .

٢ — يؤيد المؤتمر موقف الشعب الفلسطيني في اختيار الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتحرير فلسطين ، ويؤيد موقفه في رفض قرارات الأمم المتحدة جميعها وقرار مجلس الأمن وكل المشاريع المنفذة له .

٣ — يعلن المؤتمر رفضه لكل محاولات تزييف ارادة الشعب الفلسطيني ، ويؤكد ان الثورة الفلسطينية بقيادة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، هي القيادة العليا للكفاح الفلسطيني وهي الناطقة باسم الشعب العربي الفلسطيني .

٤ — يرفض المؤتمر كل محاولات الاستعمار والرجعية العربية لتمزيق وحدة الشعب والارض والمصير .

— ويؤكد رفضه للمحاولات الرامية لاقامة دولة فلسطينية ، تفريرا بالشعب الفلسطيني وتميرا للمخططات الصهيونية والامبريالية واستهدافا لضرب حركة التحرر والجمهير والثورة الفلسطينية .

— ويدعو المؤتمر الشعب العربي في كافة اقطاره الى مقاومة هذه المحاولات واجباطها وحماية الثورة الفلسطينية وضمان استمرارها .

٥ — يناشد المؤتمر اللجنة المركزية الفلسطينية توحيد كافة فصائل الثورة تحت قيادة سياسة عسكرية واحدة ، تكون قادرة على السيطرة والقيادة لكافة فصائل الثورة وتحريكها بشكل مركزي فعال .

٦ — يؤكد المؤتمر ان الثورة الفلسطينية انطلاقة تحررية تقدمية وحدوية ، ويطالب باقامة صلات تنظيمية عضوية بين جميع الحركات والهيئات الشعبية العربية التقدمية ، والتحامها بالثورة الفلسطينية لتأخذ عمقها الشعبي الصحيح .

— وعلى هذه الحركات الشعبية العربية التقدمية ان تلتحم مع الثورة الفلسطينية في جبهة شعبية عربية ثورية واحدة ، يكون في مقدمة عملها النضالي الكفاح المسلح لتحرير فلسطين .

— ويكلف المؤتمر الامانة العامة للاتحاد بالتعاون مع الحركات التقدمية وخاصة اللجنة المركزية الفلسطينية لعقد مؤتمر شعبي عربي للقوى التقدمية وتشكيل قيادة شعبية تحرك الشعب العربي وتقوده في نضاله ضسد الامبريالية والاستعمار والرجعية .

٧ — يطالب المؤتمر الدول العربية بدعم الثورة الفلسطينية ماديا ومعنويا والوفاء بالتزاماتها المادية والمعنوية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٨ — يطالب المؤتمر الدول العربية المعنية باطلاق حرية جيش التحرير الفلسطيني ووضعه تحت القيادة الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٩ - يعلن المؤتمر تأييده الكامل وبضامنه المطلق مع الشعب العربى الفلسطينى فى ممارسة حقه فى تقرير مصيره .

— ويؤكد المؤتمر أن حق تقرير المصير يعنى تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وعودتها الى جسم الوطن العربى واقعاً ومصيراً ، وعودة شعب فلسطين الى وطنه دون قيد أو شرط ليقرر مصيره على ترابه .

١٠ - يحيى المؤتمر الشعب العربى فى الأرض العربية المحتلة ويؤيد نضاله المشرف للتخلص من الاستعمار الصهيونى العنصرى والاحتلال الاسرائيلى القاسم .

١١ - يحيى المؤتمر أرواح الشهداء العرب الذين سقطوا ضحايا للعدوان ودفاعاً عن حرية الأرض العربية وفى سبيل تحريرها وذوداً عن كرامة وشرف الأمة العربية .

١٢ - يحيى المؤتمر الثورة الفلسطينية وفصائل الفدائيين الفلسطينيين والجيوش العربية الصامدة على جبهة القنال وفى الجبهة الشرقية دفاعاً عن الأرض العربية ومن أجل تحرير الوطن السليب فلسطين .

— ٣ —

حول الحريات العامة وسيادة القانون فى الوطن العربى

ان المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد بالجزائر خلال الفترة من (١ - ٥) سبتمبر ١٩٧٠ ،

بعد أن ناقش قضية الحريات الأساسية وسيادة القانون فى الوطن العربى ، وبعد أن استعرض قراراته السابقة فى هذا الخصوص ومدى تطبيقها ووضعها موضع الاحترام فى كل بلد عربى :

— يؤكد تأييده وتبنيه للبيان العام الصادر عن مؤتمره العاشر المنعقد بدمشق فى سبتمبر ١٩٦٨ ولكل المبادئ القانونية والانسانية والقومية المثبتة فيه . ومن روح هذا البيان والمفاهيم التى تضمنها فان المؤتمر يقرر ما يلى :

١ - مطالبة الحكومات العربية برفع والغاء كافة صور الكبت والقهر والقمع المتخذة أو التى تتخذ فى أى قطر عربى بحق المناضلين ضد الاستعمار العالى والصهيونية والاستغلال والتخلف والتجزئة .

٢ - استنكار وشجب كل اجراءات الاعتقال التى تتخذ فى مختلف أجزاء الوطن العربى ضد المواطنين لأسباب سياسية ، والمطالبة باطلاق سراحهم فوراً أو تقديمهم للقضاء لمحاكمتهم على التهم المنسوبة اليهم مع المطالبة بالغاء كافة القوانين التى تجيز الاعتقال الإدارى من جانب السلطات الحكومية .

٣ - مطالبة الحكومات العربية باحترام وكفالة حقوق الانسان وحياته الأساسية التى استقر المجتمع الانسانى المتمدين على وجوب احترامها وصونها فى الاعلان العالى لحقوق الانسان الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ وفى الاتفاقيتين الدوليتين اللتين وافقت عليهما الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦٦ والخاصة اولاهما بالحقوق المدنية والسياسية والخاصة ثانيهما بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٤ - مطالبة الحكومات العربية بالانضمام فورا الى الاتفاقيتين الدوليتين اللتين وافقت عليهما الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بالاجماع فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ تنفيذاً للاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ والذي قبلته جميع الدول أعضاء هيئة الأمم المتحدة بما فيها الدول العربية .

٥ - مطالبة الحكومات العربية بانشاء محكمة لحقوق الانسان وحياته الأساسية داخل الجامعة العربية ووفقاً لنظامها . تكون مهمتها الفصل فى الدعاوى التى ترفع اليها من الافراد وكافة الهيئات والتنظيمات من مختلف البلاد العربية وتكون متضمنة الشكوى من انتهاك حقوق الانسان وحياته الأساسية بمعرفة السلطات الحكومية فى أية دولة من الدول العربية .

٦ - مطالبة الحكومات العربية بوضع أجهزة المخابرات والأجهزة البوليسية والسرية تحت رقابة الشعب وفى خدمته وأن تكون تلك الأجهزة جزءاً من سلطة الدولة لا جهازاً يعلوها .

٧ - حق كل انسان فى كل من البلاد العربية - وعلى قدم المساواة - فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مختصة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً ، سواء كان للفصل فى حقوقه والتزاماته ، أم فى الاتهامات الجنائية التى تنسب اليه ، وتكون المحكمة المختصة طبقاً للقانون مكونة من قضاة مستقلين غير قابلين للعزل . وتحظر محاكمة المواطنين أمام محاكم عسكرية أو خاصة أو استثنائية وهى التى تكونها بعض السلطات الحاكمة من اشخاص غير قضاة قابلين للعزل ولا يتوفر فيهم الاستقلال والحيدة وتابعين لجهات غير سلطة القضاء .

٨ - عدم جواز مساءلة انسان أو ادانته عن فعل أو امتناع عن فعل اذا لم يكن أيهما مكوناً لجريمة جنائية وقت وقوعه طبقاً للقانون الجنائى .

٩ - حظر تدخل السلطات الحكومية فى حرية وقيام نقابات المحامين ، وحظر حل نقابات المحامين بقرارات ادارية . ولا يكون حل النقابات المذكورة الا طبقاً للقانون وبناء على رغبة أعضائها المحامين ، أو بقرار من القضاء المختص ولأسباب لا تكون انتهاكاً للحق فى تكوين الجمعيات والنقابات .

١٠ - يطالب المؤتمر باصدار دساتير فى كل البلاد التقدمية تكفل انجاز مهمة تقنين الثورة بأسرع ما يمكن وحصر وتحديد أعضاء جماهير الأمة العربية واطلاق الحرية كل الحرية للجماهير وكافة المنظمات النقابية والسياسية القومية التقدمية المكافحة فى سبيل تحقيق أهداف الثورة العربية وعدم ملاحقة أى مواطن الا وفقاً لأحكام الدستور والقانون .

١١ - تكليف لجنة الدفاع عن الحريات العامة باتحاد المحامين العرب بتكوين لجنة من كافة ممثلى نقابات الدول العربية ، تكون مهمتها زيارة كافة الدول العربية وإبلاغ رؤسائها وحكوماتها قرارات المؤتمر الحادى عشر والوقوف على مشكلة المعتقلين المحبوسين ، سواء فى المعتقلات أو السجون ، بدون أحكام قضائية ، ويسان كافة ما يتصل بعددهم وأحوالهم وأسباب اعتقالهم ، مع بذل الجهود من أجل الافراج عنهم فوراً ، وتقديم تقرير بالنتائج التى يتم الوصول اليها خلال مدة معينة وفى أسرع وقت ممكن .

١٢ - تكليف لجنة الدفاع عن الحريات لاتحاد المحامين العرب بالاستمرار فى القيام بمهمة الدفاع عن المحامين والمناضلين والأحرار العرب الذين يتعرضون لآلة إجراءات تعسفية مخالفة للقانون أو للمبادئ والقرارات الصادرة عن هذا المؤتمر .

١٣ - تكليف لجنة الدفاع عن الحريات العامة فى كل مرة ترفض فيها أية حكومة عربية تمكينها من القيام بمهمة الدفاع عن المحامين أو المناضلين والأحرار العرب أو إيقاف الإجراءات التعسفية المخالفة للقانون أن تبادر اللجنة الى كشف هذه المواقف التعسفية بكل وسائل الاتحاد المتوفرة .

١٤ - يدعو المؤتمر كافة المحامين والمنظمات الشعبية والسياسية والنقابية وكافة المواطنين فى كل بلدان العالم العربى الى النضال ضد كل قانون أو إجراء يكون مخالفا لمبادئ سيادة القانون ولحقوق الانسان وحرية الأساسية أو للقرارات الصادرة عن هذا المؤتمر .

١٥ - تشكيل لجنة من المحامين ورجال القانون تتفرع عنها لجان فى مختلف بلدان العالم العربى تكون مهمتها الاحاطة بكافة القوانين ودراستها فى كل من البلاد العربية وذلك لبيان أوجه المخالفة فى تلك القوانين المبادئ والأصول الدستورية وما يعتبر منها انتهاكا لهذه المبادئ والأصول ، أو قيودا لحقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وتقديم تقارير الى اتحاد المحامين العرب مع إبلاغها لكافة نقابات المحامين الأعضاء .

١٦ - مطالبة الحكومات العربية والمنظمات الشعبية والقانونية باستنكار اقدام السلطات الحاكمة فى العربية السعودية على اعتقال المناضلين والأحرار والمطالبة بالإصلاح واقامة نظام دستورى برلمانى ديمقراطى فى وطنهم ومن أجل شعبهم والمبادرة من جانب اتحاد المحامين العرب الى تكوين لجنة من المحامين تكون مهمتها اتخاذ كافة الإجراءات والوسائل التى تكفل اطلاق سراح هؤلاء المعتقلين وتقديم تقرير بما يتم الى اتحاد المحامين العرب وإبلاغه لكافة نقابات المحامين الأعضاء .

١٧ - يطالب المؤتمر السلطات التشريعية والمجالس النيابية فى كل من البلاد العربية بالقيام بواجبها من حيث إلغاء القوانين القائمة المناهضة للمبادئ والأصول الدستورية والقوانين التى تنطوى على انتهاك لحقوق الانسان وحرياته الأساسية وعدم صدور أى تشريع فى المستقبل يتضمن اهدارا للحقوق والحريات .

١٨ - ان المؤتمر بعد ان اخذ علما باقدام السلطات الصهيونية الفاصصة على اختطاف وحجز حرية المواطنين الجزائريين جلول خطيب ، وعلى بن عزيز - من على طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية البريطانية أثناء سفرهما من الشرق الأقصى الى أوروبا تستنكر بشدة الانتهاك الاسرائيلى لاحكام شرعة حقوق الانسان والقانون الدولى .

— ويطالب المؤتمر باطلاق سراحهما فوراً وبدون أى شرط وتكليف الصليب الأحمر الدولى بتفقد حالة المحتجزين والسعى لدى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة ووسائل المنظمات الدولية المختصة من أجل تحقيق هذه الغاية .

١٩ - يستنكر المؤتمر وسائل القمع والإرهاب التى تلجأ اليها السلطات الاسرائيلية فى حق أبناء الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ويطالب بكشف هذه الجرائم أولاً بأول والعمل على فضح هذه الجرائم بكافة وسائل الاعلام كله . كما يؤيد المؤتمر ضرورة دعم حرية المقاتل الفلسطينى وحرية فى القيام بواجبه النضالى لتحرير الأرض العربية المعتصبة واستنكار كافة الإجراءات التى تحد من حرية المقاتلين الفلسطينيين بأى صورة من الصور .

— ٤ —

حول مكافحة الاستعمار والدفاع عن حقوق الانسان والشعوب

أن المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب المنعقد بالجزائر خلال الفترة من (١٠ - ٥) سبتمبر ١٩٧٠ ،

— بعد أن ناقش طبيعة الاستعمار وأشكاله وأساليبه وحقيقة الامبريالية الأمريكية التى تتزعم هذا الاستعمار وتقوده ،

— وبعد أن تدارس موقف المحامين العرب من النضال الانسانى ضد هذا الاستعمار ومن مساندة قضايا الشعوب وكفاحها من أجل التحرر والسيادة والوحدة وتقرير المصير والسلام ،

يؤكد أن الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو عدو الشعوب الأول .

وأن الامبريالية الأمريكية القائمة على روح الانانية والدائية والاستغلال والعدوان تمثل سيطرة دول وجماعات احتكارية على الشعوب بقصد استغلالها واستنزاف ثرواتها بمختلف طرق القهر المعنوى والمادى ، والعنف الذى يصل فى كثير من الأحيان الى حد الإبادة .

فلقد صاحب نتيجة الحرب العالمية الثانية سقوط دول استعمارية كبرى ، هى ألمانيا وإيطاليا واليابان ، وتقلص نفوذ دول استعمارية كبرى كبريطانيا وفرنسا ونمو حركة التحرر الوطنى فى كل المستعمرات وكفاحها من أجل الاستقلال الوطنى ، وقيام مجموعة من الدول الاشتراكية خرجت نهائيا من قبضة الاستعمار بالإضافة الى الاتحاد السوفيتى ، وفى مقدمتها الشعب الصينى العظيم الذى يبلغ تعدادده ٧٥٠ مليون نسمة ، الى جانب البلاد الديمقراطية الشعبية فى أوروبا وكوريا ، هذا مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كالقوة الرئيسية بين دول الامبريالية التى حاولت وتحاول أن تترث كل البلاد والمستعمرات التى أرادت الخروج من نطاق الاستعمار القديم .

وأظهرت الولايات المتحدة نفسها بمظهر الغاطف على حركات التحرير بمد نفوذها طريقا الى البلاد المستقلة حديثا والنامية ، متخذة فى ذلك أسلوب الاغراء المالى بالقروض والمساعدات ، لهذه الشعوب الفقيرة ، تلك المساعدات التى تستخدم لا فى التنمية الاقتصادية للشعوب ولكن للاستهلاك ، والتى تؤدى بالطبع الى تزايد النفوذ الأمريكى داخل هذه البلاد وإلى السيطرة الاقتصادية التامة على مقدراتها .

وخلال هذه العملية تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها الاقتصادى والسياسى وأحيانا العسكرى على كثير من البلدان كما حدث فى كمبوديا وجرت كثير من البلدان الى أحلاف عدوانية وبنت كثيرا من القواعد العسكرية فى أراضي الدول الأخرى ، للدفاع عن مصالحها عند تحركات الشعوب التحررية .

ولم يعد صحيحا أن الاستعمار الحديث ، خلافا للقديم ، قد كف عن أساليب العنف والقهر من أجل تحقيق رغباته ، فالعكس هو الصحيح ، ولقد أثبتت الحوادث أن الاستعمار الأمريكى متى تعرضت مصالحه للخطر ومتى هبت الشعوب للدفاع عن كيانه وعن مصالحها فإنه يكون أشد ضراوة وعنفا ويستخدم كافة أنواع العنف

والارهاب واحداث الاسلحة واعينها فتكا ، كما يحدث امام اعيننا في فينيتايم وكيمبوديا ولاوس والبلاد العربية ، وكما حدث في كوريا وغيرها من البلدان .

لقد استخدم الاستعماريون الامريكان كل الاساليب التى تفتقت عنها نزعاتهم الاستعمارية لسيط سيطرتهم على كثير من الشعوب بشراء وتسخير الحكام المحليين الذين قبلوا ان يكونوا عملاء للمستعمرين في اوطانهم ، وبالتدخل المسلح لاختفاء ثورات الشعوب كما جرى في جواتيمالا ولبنان وكوبا وكثير من الاقطار .

وفي وطننا العربى ، اتخذ الامريكان من اسرائيل قاعدة حربية اسلمية هائلة هدفها التوسع في البلاد العربية واسقاط النظم الثورية العربية والقضاء على الثورة العربية ككل ، بما في ذلك الثورة الفلسطينية والحفاظ على مصالحهم البترولية وغيرها في المنطقة .

ان هذا النمو والتوسع الاستعماري الذى تتخذه الولايات المتحدة بمباركة حلفائها الضعفاء في حلف الاطلنطى يجد المقاومة المتزايدة من جميع الشعوب ، فعلى الجانب الآخر تقف في وجه الاستعمار قوى انسانية ثورية ، تكبر وتتسع كل يوم ، فهناك المعسكر الاشتراكي العظيم بقيادة الاتحاد السوفيتى ، وحركة الطبقة العاملة العالمية ، وهناك الدول المتحررة التى استطاعت بكفاح شعوبها ان تقود استقلالها وتخرج بنفسها من دائرة النفوذ الاستعماري ، وهناك حركات التحرر الوطنى الهائلة في كثير من البلدان المستضعفة ، والتى تزداد قوة يوما بعد يوم .

وهناك الشعوب والطبقات العاملة والمناضلة في داخل البلدان الاستعمارية نفسها ، والتى اخذت تناضل مع بقية الشعوب ضد الاحتكاريين والاستعماريين للقضاء عليهم الى الابد .

لقد آن لكل الشعوب الحرة والماضية نحو التحرر ان توحيد صفوفها وتجمع شملها للدخول في معارك فاصلة ضد الاستعمار العالمى ، ومحوه الى الابد من الكرة الارضية .

وقد تطرق المؤتمر الى بحث قضايا مكافحة الاستعمار وموقفنا من قضايا الشعوب وحقوق الانسان واتخذ التوصيات الآتية :

التوصيات

١ - يدعو المؤتمر الحادى عشر للمحامين العرب الى ضرورة التضامن الوثيق بين جميع القوى المعادية للاستعمار في العالم ودول المعسكر الاشتراكي والدول التقدمية التى نبذت طريق الرأسمالية والاستعمار والشعوب التى تكافح من اجل التحرر في خارج الدول الاستعمارية وفي داخلها ، لتكوين جبهة نضالية متحدة ضد قوى الاستعمار والرجعية في العالم ، لتحرير شعوب الأرض نهائيا من خطر الاستعمار .

٢ - يدعو المؤتمر ، على الصعيد العربى ، الى ضرورة وجود كل القوى الثورية العربية ، والانظمة التقدمية في جبهة متحدة لمواجهة الهجوم الاستعماري الذى يشنه الاستعمار العالمى حاليا من طريق الصهيونية العالمية وتحقيق الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية بين كل هذه القوى .

٣ - يدعو المؤتمر كل الشعوب ، الى وجوب مواجهة الحرب الثقافية والنفسية التى يشنها الاستعمار في كل مكان لغرض سيطرته على تفكير الناس ، وغزو عقولهم

بالثقافة المكذوبة التى تدعو الى الانحلال ، ولتصرف الناس عن الواقع وتفقدهم القدرة على المقاومة ، وأن تعمل جميع الدول المتحررة والساعية نحو التحرر لنشر الثقافة الانسانية ، وخاصة بين الشباب ، التى تدعو البشرية الى التقدم والحرية ، وايجاد حياة افضل لبنى الانسان .

٤ - يدعو المؤتمر كل الدول العربية المتحررة والماضية نحو التحرر وكل الشعوب العربية لتنسيق كل الطاقات العربية لخدمة الانسان العربى ، ولتقوية وتدعيم الكفاح العربى الفلسطينى ضد العدو الاستعمارى الصهيونى .

— كما يدعو المؤتمر كل الدول العربية المتحررة ان تعمل بأعلى مستوى لتدعيم اقتصادها الوطنى ، للشروع فوراً فى بناء صناعة وطنية حديثة ، ثقيلة وخفيفة للانتقال بشعوبنا من التخلف المزرى الذى تعيش فيه ولتستطيع شعوبنا بنفسها وبأيديها أن تصنع السلاح والعتاد الذى نواجه به العدو فى معاركنا المقبلة .

٥ - يدعو المؤتمر كل الحكومات والشعوب العربية ، للوقوف بكل طاقاتها وامكانياتها مع الثورة الفلسطينية والعمل الفدائى الفلسطينى ، ويطالب بفتح أبواب التطوع لكافة الراغبين فى حمل السلاح والعمل فى صفوف المقاومة .

— ويدعو المؤتمر الجميع للاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية ، المعبر الحقيقى من الشعب الفلسطينى ، وبهذه الصفة يصبح من حق المقاومة الفلسطينية سلوك كل الطرق الثورية التى تراها ، والتى تؤدى فى النهاية الى كسر شوكة العدو وانتصار الشعب الفلسطينى .

— ويستنكر المؤتمر ويدين كل محاولة تستهدف تصفية العمل الفدائى أو الحد من انطلاقه .

— ويعتبر كل مساس بحق المقاومة وحريتها فى العمل والحركة ، عدواناً على الأمة العربية كلها .

٦ - ويرى المؤتمر ضرورة الدعوة الى مؤتمر عالمى يحضره ممثلون من جميع المنظمات الثورية فى العالم لدعم وتأييد قضايا الشعوب المناضلة ضد الاستعمار ، وأن يعمل هذا المؤتمر لتشكيل محكمة دولية مهمتها المحاكمة فى كل الجرائم التى يرتكبها الاستعماريون وعملاؤهم ، سواء فى فيتنام أو فلسطين أو كل أنحاء العالم الأخرى .

٧ - يحيى المؤتمر ويؤيد نضال كافة الشعوب المنطلقة نحو الحرية والاستقلال والمناضلة فى سبيلها ، ويحيى شعب جنوب أفريقيا وروديسيا البيضاء ، كما يحيى قتال شعبى أنجولا وموزمبيق ضد الاستعمار البرتغالى وثورات الشعب العربى فى الجزيرة العربية وفى أرتريا والصومال والاسكندرونة وعربستان وأيشما كانت ، ويدعو لتدعيم العون المادى والأدبى لها ، ويحيى نضال شعوب أمريكا اللاتينية ونضال الزنوج فى أمريكا ضد الاستعمار الأمريكى ، كما يحيى المؤتمر نضال الشعب الفيتنامى وشعوب كمبوديا ولاوس وكوريا الجنوبية ضد الامبريالية الأمريكية ، ويدعو الى سحب جميع القوات الأمريكية منها ، ويحيى المؤتمر كفاح شعب كوريا الشمالية ضد الامبريالية والاستفزازات الأمريكية ومن أجل تحرير كوريا وتوحيدها .

— كما يحيى المؤتمر ثورتى السودان وليبيا العربيتين ، ويدين المؤامرات الاستعمارية التى يوجهها الاستعماريون ضد شعب السودان بمساعدة العناصر المضادة للثورة فى السودان وخارجه .

٨ - يؤكد المؤتمر أن نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية فعالة هو الهدف الذي عبرت عنه الشعوب في العديد من مؤتمراتها ومقرراتها ، وهو ضرورة ملحة لأمن البشرية وتقدمها ، خاصة بعد التقدم المذهل في أسلحة الدمار والابادة التي تهدد بقاء البشرية .

— ويطلب المؤتمر هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى بوجوب الوصول الى اتفاق شامل حول نزع السلاح .

— ويقرر المؤتمر أن اغراق الولايات المتحدة لغارات الأعصاب في قاع المحيط هو مما يعرض الحياة البشرية الى خطر محقق .

— ويوصى بحظر استخدام الأسلحة الميكروبية والكيميائية وكل أسلحة الابادة الشاملة .

٩ - يطالب المؤتمر جميع الشعوب والدول بتأييد قبول عضوية جمهورية الصين الشعبية في هيئة الأمم ومجلس الأمن ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني وطرد مندوب حكومة تايوان العميلة من عضوية الأمم المتحدة .

١٠ - يحيى المؤتمر أرواح الشهداء والمناضلين الذين ضحوا بأنفسهم في ساحة الشرف ، دفاعاً عن حرية شعوبهم وعن حقوق الانسانية المقدسة ضد العدوان الاستعماري والصهيونية العالمية .

— ٥ —

حول

تنسيق التشريع وتوحيده في البلاد العربية

تحقيقاً لأهداف اتحاد المحامين العرب في توحيد التشريع بين البلاد العربية :

١ - يقرر المؤتمر تكوين لجنة دائمة لتنسيق التشريع وتوحيده في البلاد العربية . يكون مركزها في دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية . وتتكون من السيد/ نقيب محامي دمشق الأستاذ رياض العابد رئيساً والسيد/ عضو مجلس نقابة بيروت الأستاذ ميشيل خطار مقراً ومن عضو من كل نقابة من النقابات الأعضاء تختاره نقابته .

٢ - ويكلف الأمانة العامة للاتحاد بالاتفاق مع رئيس اللجنة بوضع نظام عمل هذه اللجنة وتشكيلاتها الفرعية ومواعيد انعقادها .

٣ - ويوصى اللجنة بالمبادرة الى وضع مشروعات موحدة لقوانين : المحاماة والقانون المدني والقانون الجنائي وقوانين الأحوال الشخصية وقانون النقل والتشريعات القضائية .

٤ - ويقرر المؤتمر دمج لجنة المصطلحات القانونية في لجنة تنسيق التشريع وتوحيده ، نظراً للارتباط الوثيق بين عمل اللجنة وأهدافها .

٥ - ويوصى المؤتمر نقابات المحامين الأعضاء بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد بوضع كافة التشريعات المطبقة في البلاد العربية تحت متناول اللجنة .

— ويوصى اللجنة بالتعاون مع اللجنة القانونية في جامعة الدول العربية وبموافاة النقابات والأمانة العامة بما تنجزه من مشروعات قوانين ومصطلحات قانونية موحدة وبالتعاون .

٦ — ويدعو المؤتمر كافة الدول العربية التي تعيد النظر في أنظمتها القانونية الى التعاون مع اتحاد المحامين العرب في مساعيه وأهدافه نحو توحيد التشريع في البلاد العربية .

٧ — يسجل المؤتمر بالتقدير التزم نقابة محامى دمشق بتحمل نصف نفقات اللجنة ، ويقرر ضرورة التزام كل نقابة بنفقات عضوها فيها .

— ٦ —

حول

التطبيق الاشتراكي في الدول العربية

أن المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب ، وقد استعرض وقيم التطبيق الاشتراكي في الدول العربية :

— يرى أن الاشتراكية العلمية هي الطريق السليم الوحيد لتحرير الطبقة الكادحة التي تشكل غالبية أبناء الوطن العربى من كافة اشكال وسائل استغلال رأس المال ونفوذه ، وتحريره من الاستعمار والامبريالية العالمية ، والقضاء على الصهيونية ، ويرى أن الخطوات التي خطتها الدول العربية ذات الأنظمة الثورية الاشتراكية والحدوية في تطبيق الاشتراكية قد كان لها الأثر الكبير في تقدم هذه الدول صناعيا وزراعيًا واجتماعيًا بالإضافة الى تحقيقها لكاسب عظيمة للطبقة الكادحة من الوجهتين المادية والمعنوية .

ويرى المؤتمر أنه من واجب الدول العربية تعميق التطبيق الاشتراكي والاستفادة من التجارب التي خاضتها وتوسيع وتوحيد التعاون في هذا المضمار .

كما يرى المؤتمر أن تلازم النضال الاشتراكي والنضال الوجدوى القومى أمر حتمى ، والسير بهما جنباً الى جنب سيؤدى بالنتيجة الى قيام الدولة العربية الواحدة قدر الأمة العربية وأمل ملاينها من المحيط الى الخليج .

ويرى المؤتمر بأنه على الرغم من أن العدوان الامبريالى الصهيونى كان يهدف بالدرجة الاولى القضاء على الأنظمة الثورية الوجدوية في الوطن العربى ، فقد قامت بعد انعقاد المؤتمر العاشر للمحامين العرب ثورات تقدمية في السودان وليبيا معززة الاتجاه الاشتراكي الوجدوى .

هذا ومع ايمان المؤتمر بأن الجماهير العربية هي الاداة الفعالة القادرة على تغيير النظام الاجتماعى البورجوازي والاقطاعى والسير به في طريق التحويل الاشتراكي ، فإنه يرى أن تنظيم هذه الجماهير بقيادة تنظيم شعبى طلائعى كفيل بعدم وقوع الانحراف والقضاء على الرجعية الداخلية والاستعمار والامبريالية العالمية المرتبطة مصرياً بالصهيونية .

ويرى المؤتمر أن أكثر التشريعات التي لا يزال معمولاً بها في الوطن العربى هي تشريعات مورثة من النظام البورجوازي البالى ، ومنها ما هو حماية للرأسمال

المستغل وسلاح لا يزال مسلطا على رقاب الفئات الكادحة مما يجعل إعادة النظر فيها أمرا لا مندوحة منه بحيث تواكب التحول الاشتراكي وتكون أداة في خدمته .

ان المحامين ورجال القانون الثوريين وهم الطليعة المثقفة في الشعب العربي يقع على عاتقهم عبء صياغة الاشتراكية قانونا بالإضافة الى ممارسة النضال اليومي الى جانب اخوانهم أبناء الطبقة الكادحة في الوطن العربي .

ومن روح هذه المبادئ الأساسية فان المؤتمر يوصي بما يلي :

أولا - ان الدول العربية ذات الأنظمة الثورية الاشتراكية مدعوة الى تعميق الخطوات الاشتراكية التي خطتها والى تبادل الخبرات في طريق التحصيل الاشتراكي .

ثانيا - أن الإرادة القادرة على القيام بتنفيذ التحويل الاشتراكي هي الجماهير المنظمة من العمال والفلاحين والثقيين الثوريين بقيادة تنظيم شعبي طلائعي يتولى توجيهها للوصول الى تحقيق الاشتراكية .

ثالثا - أن على السلطة الثورية أن تعمق المضمون الديمقراطي للاشتراكية وأن تشرك الطبقة العاملة المنتجة ذات المصلحة الحقيقية في الثورة الاشتراكية بإدارة القطاع العام من قيام راسمالية الدولة .

رابعا - أن التطبيق الاشتراكي هدفه الفاء ظروف الاستغلال المادي للإنسان العربي وتحريره من جميع أنواع التسلط والقضاء على التخلف الموروث في كافة الميادين للحاق بالعالم الصناعي المتقدم ، والتحويل الاشتراكي الذي يشكل إدارة التطبيق الاشتراكي أضحي ضرورة ملحة تفرضها مصلحة الطبقة الكادحة والتنمية السريعة للاقتصاد القومي ، وهو يعنى بالدرجة الأولى تملك وسائل وأدوات الإنتاج للشعب . وفي سبيل ذلك يتحتم على السلطة الثورية تأمين وسائل الإنتاج في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة .

خامسا - العمل على تعميق الفكر الاشتراكي للقضاء على الاستغلال الطبقي في المجتمع العربي .

سادسا - ان النضال القومي الوحدوي والنضال الاشتراكي متلازمان ويجب السير بهما جنبا الى جنب وهدفهما قيام الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

سابعا - ان الوطن العربي يشكل وحدة اقتصادية متكاملة ، لذلك يرى المؤتمر انه من الضروري الاسراع في التخطيط الاقتصادي على مستوى الوطن العربي بكامله لما في ذلك من ارتباط وثيق في السير في الخط الوحدوي الاشتراكي .

ثامنا - على الدول التي تسير في طريق التحويل الاشتراكي أن تعمل على تقنين الثورة الاشتراكية وتلغى كافة التشريعات التي تتعارض مع النهج الاشتراكي ، يقع على عاتق المحامين ورجال القانون الثوريين أن يقوموا بدورهم الايجابي في هذا النضال .

— ٧ —

حول

توحيد المصطلحات القانونية في البلاد العربية

أن المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب ، وقد استعرض توصيات لجنة المصطلحات القانونية ، وبيانها المقدم لهذه التوصيات :

يرى أن التوحيد أمناش التحرير والتقدم فى مختلف الميادين وعلى كافة المستويات ، لهذا أضحي من الضرورى أن نطلق شعار إعادة تنظيم قوى الأمة العربية وتوحيدها ، ومن البديهي أن تكون الخطوة الأولى نحو هذا الطريق هى تنظيم وتوحيد القوى الفكرية . . . فهى اذ تنتظم وتوحد تنسق معها القوى الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية .

واثر هذا التوحيد يظهر جليا فى التشريعات فى كل بلد ، فهو يحقق صلات وثيقة بين البلدان العربية تنعكس فى قوانينها على اختلافها من مدنية وجزائية ودولية واجتماعية .

واللغة العربية هى وسيلة هذا التوحيد وهى لغة واسعة ، ولهذا لا نغالى اذا قلنا ان وحدة اللغة مقدمة فى الاعتبار عن وحدة الشعب . اذ ان الدولة الموحدة قد تزول وحدثها دفعة واحدة نتيجة لحرب ، ولكن اللغة التى ينطق بها الشعب كله لا يمكن أن تزول أو تبدل ، فهى باقية خالدة تزود شعبها دوماً بجيل بعد جيل .

وهذه اللغة اذن اساسية فى بقطة الشعب وهى لسان العلاقات بين الافراد فيما بينهم وبين الحكام ، ويظهر اثر هذا فى الأجهزة الخاصة لكل دولة . ومن هذه الأجهزة المجالس التمثيلية والعلاقات الدولية والقوانين والأنظمة والبلاغات والمحاكم والتعليم والخدمة العسكرية والمجالس الاتحادية وغيرها ، وتظهر أهمية وحدة المصطلحات اذن عندما ندرك اختلاف هذه المصطلحات فى البلدان العربية والأمثلة كثيرة على ذلك ، فليس من المنطق اذن فى لغة عربية واحدة أن يتباين اللفظ فى البلدان مما يصدر عن المغرب أو المشرق .

ومن أجل تحقيق ذلك فإن المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب ، بعد أن استعرض توصياته حول تنسيق التشريع وتوحيده فى البلاد العربية :

١ - يوصى أن تلتزم جميع الدول العربية فى كل ما يصدر عنها من قوانين الأخذ بالمصطلح الموحد الذى أقره المجمع اللغوى العربى وان أمكن اصدار تشريع بتغيير المصطلحات التى تخالف ما أقره المجمع اللغوى العربى فى التشريعات القائمة الآن .

٢ - يوصى المؤتمر بانشاء لجنة قانونية دائمة مركزها الجامعة العربية مهمتها تتبع واستقصاء المصطلحات القانونية وتهذيبها واقرارها بعد عرضها على المجمع اللغوى العربى .

٣ - يوصى المؤتمر الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بمتابعة الخطوات والأعمال الخاصة بتوحيد المصطلحات القانونية ومطالبتها دوماً بتقديم ما تنتهى اليه اللجان الخاصة من مصطلحات ، وتضمن مجلة « الحق » بابا خاصاً بهذه المصطلحات .

٤ - يوصى المؤتمر الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بضرورة موافاة جميع الدول العربية بالمصطلحات المقررة حتى تستعين بها فى تشريعاتها الحديثة التى تجربها بالنسبة لتطورها التشريعى .

٥ - يوصى المؤتمر أن يضمن المكتب الدائم فى جدول أعماله عند انعقاده فى كل بلد عربى بندا خاصا بالمصطلحات الموحدة وتعمل الأمانة العامة على ابلاغ ما أنجز من المصطلحات القانونية الموحدة للمستولين فى مكان الانعقاد للاخذ بها فى التشريعات التى تستحدثها .

— ٨ —

حول

تنظيم مهنة المحاماة

١ - أن مؤتمر المحامين العرب انطلاقا من أيمانها من شرف الرسالة التى يضطلع بها المحامون فى الوطن العربى فى خدمة العدالة ، وإداء رسالتها الوطنية والقومية والإنسانية ، والتى هدفها الدفاع عن الحقوق الطبيعية للأفراد والأمة والوطن والإنسانية ، فإنه يوصى الدول العربية أن تعتمد عند إصدار أو تعديل تشريع المحاماة أن تخطو خطوات وحدوية متناسقة لتنظيم مهنة المحاماة ووفقا للمبادئ العامة التى تضمنها مشروع قانون المحاماة الموحدة المقدم من الأمانة العامة وخصوصا المبادئ التالية :

(أ) فى تعريف المحاماة :

المحاماة مهنة شريفة تؤدي خدمة عامة تعيش فى ظل الحرية وتنمو فى رحاب العدل وتعمل تحت راية سيادة القانون .

وهى رسالة ذات غايات قومية وإنسانية نبيلة تستهدف الدفاع عن الحقوق الطبيعية والموضوعة للأفراد والأمة والوطن والإنسانية .

— وهى تسعى فى الوطن العربى لتوفير العدل والحرية وسيادة القانون لكل المواطنين وتحقيق الحرية والتقدم والوحدة فى المجتمع العربى فى ظل شعارها الخالد (الحق والعروبة) .

(ب) عمل المحاماة :

تعمل المحاماة على ممارسة واجباتها وتحقيق رسالتها بالوسائل التالية :

١ - التوكل عن الأفراد للدعاء بالحقوق والدفاع عنها لدى كافة المحاكم والنيابة العامة والنيابة الادارية ودوائر التحقيق بكافة شعبها واللجان القضائية والادارية وهيئات التحكيم وجميع المراجع القانونية والأشخاص المعنيين والطبيين وكل الجهات الأخرى التى تباشر تحقيقا جنائيا أو اداريا أو اجتماعيا .

٢ - تقديم المشورة القانونية وتنظيم العقود واعداد اللوائح القانونية .

٣ - تقديم المعونة القضائية للمواطنين وتيسير العدالة عليهم أمام كل المراجع المختصة .

(ج) النقابات :

أن تكون النقابات والمنظمات والائحدات المهنية القطرية والقومية واعتبارها منظمات فكرية وقانونية ذات طابع علمي مستقل وتتمتع الشخصية الاعتبارية والمستقلة وتنبثق عنها مجالس ادارية عن طريق الانتخاب المباشر من المحامين ، التي تعمل من طريق الاستقلال بتنظيم مهنة المحاماة وضمان مصالحها وحريتها ودعم نشاطها ونشر غاياتها الشريفة وتحقيق رسالتها السامية .

— وتمارس هذه النقابات عقد الاجتماعات والندوات والمؤتمرات العامة لتوفير صلة التعارف والأخوة بين المحامين ، وتحقيق التعاون بينهم وبين منظماتهم على تحقيق أهداف مهنة المحاماة النقابية والقومية والانسانية .

— كما تقوم باعداد ونشر الدراسات والاقتراحات ومشروعات القوانين الهادفة الى تطوير التشريع العربى وتنسيقه وتوجيهه بما يكفل مصلحة الوطن العربى وتحريره وتحقيق أهدافه القومية وبما يؤمن كفالة الحريات العامة والعدل وحقوق الانسان وسهادة القانون للمواطنين .

— وتعمل على اقامة صلات التعارف والتعاون مع منظمات المحاماة والمنظمات الدولية لتكون الدول العربية ممثلة فى هذه المنظمات والعمل من خلالها لابرار الحق العربى .

(د) فى جداول المحامين :

تنظيم جداول المحامين من المجازين بالحقوق والحاصلين على التأهيل المهنى ، مع حفظ الحقوق المكتسبة للمحامين المسجلين وتقرير جداول المحامين بما يكفل رفعتها وعزتها وسمو رسالتها .

(هـ) فى حقوق المحامين :

للمحامين المجازين من نقابتهم ودون غيرهم حق ممارسة مهنة المحاماة وأى عمل من أعمالها . ولهم وحدهم حق الحضور عن ذوى الشأن امام المحاكم والنيابات العامة والادارية وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة والتحقيق واللجان والهيئات ذات الاختصاص القضائى وجميع الجهات الأخرى ، التى تباشر تحقيقا جنائيا او اداريا او اجتماعيا ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أى صورة أو لى سبب .

— يجب أن ينال المحامى الرعاية والاهتمام اللائقين بكرامة المحاماة وتمكينه من الاطلاع على كافة الاوراق والوثائق لتأمين حق الدفاع .

— عدم الجواز لغير المحامين اعطاء اية فتوى او استشارة قانونية أو القيام بأى عمل أو اجراء قانونى للغير بأجر أو بدون أجر .

— ولا يجوز لغير المحامى العامل أن يطلق على نفسه لقب محام أو مستشار قانونى .

— توسيع مدى اضطلاع المحامى بمهام الدفاع على مختلف المستويات القضائية والزام كافة المؤسسات العامة والخاصة بتعيين المحامين وكلاء ومستشارين عنها ، وحصر الاستشارات القانونية بالمحامين .

(و) حق الدفاع :

— ان حق الدفاع مقدس فلا يسأل المحامى ولا يعرض عليه أية دعوة بالتقدم الى القدرح أو التحقير من جراء المرافعات الخطية أو الشفوية التى تصدر عنه مما لم يتجاوز صدد الدفاع المشروع .

— ولا يجوز توقيف المحامين احتياطيا فى دعوى الذم والقدرح أو التحقير التى تقام على محامى لسبب اقوال أو كتابات صدرت أثناء ممارسته مهنته . ولا يجوز ان يشترك برؤية الدعوة احد قضاة المحكمة التى وقع فيها الحادث .

— وأن كل جرم يقترب بحق محام فى أثناء ممارسة المهنة أو بسبب هذه الممارسة يعرض فاعله للعقوبة الخاصة بالاعتداء على القضاة .

— ولا يجوز تفتيش مكتب محام أو حجز أموال موجودة فيه أو جرد موجوداته الا بعد ابلاغ نقيب المحامين خطيا ودعوته لحضور الاجراءات بنفسه أو بواسطة عضو ينتدبه لهذه الغاية من أعضاء مجلس النقابة على ان يجرى التبليغ قبيل موعد الاجراء بما لا يقل عن اربع وعشرين ساعة .

— كما لا يجوز وضع الاختتام على مكتب المحامى لاي سبب كان .

— وباستثناء حالة الجرم المشهود لا يستوجب المحامى عن جريمة منسوبة اليه قبل ابلاغ الامر لنقيب المحامين الذى معه الحق بحضور الاستجواب بنفسه أو بواسطة من ينتدبه من أعضاء مجلس النقابة ، ولا يجوز ملاحقة المحامى بفعل نشأ عن ممارسة المهنة أو بصددها الا بقرار من مجلس النقابة باذن الملاحقة ومجلس النقابة يقرر ما اذا كان الفعل ناشئا عن المهنة أو بصددها ، ويجب أن يصدر الاذن بالملاحقة أو رفضه خلال شهر من تاريخ ابلاغ النقيب وقوع الفعل بكتاب خطى فاذا انقضت مهلة الشهر ولم يصدر القرار يعتبر الاذن واقعا ضمنا .

(ز) واجبات المحامين :

على المحامى التقييد فى جميع اعماله بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات القانونية والانظمة التنظيمية وتقاليد المهنة وهو يخضع للمأخذه المسلكية عن كل ذلة يرتكبها فى صدد عمله وحياته الاجتماعية .

(ح) فى الاتعاب والتقاعد :

للمحامى الحق باستيفاء اتعاب عن الأعمال التى يقوم بها ضمن نطاق مهنته تناسب وشرف المهمة الموكولة اليه مع مراعاة مركز المحامى وأهمية القضية والعمل الذى أداه المحامى وحالة الموكل .

— كما يجب ايجاد تشريع يضمن للمحامين حال احوالهم على التقاعد مرتبات تضمن لهم حياة كريمة والحفاظة على المستوى الاجتماعى الذى يكفل لهم الحياة اللائقة الكريمة .

٢ — القانون الموحد :

والمؤتمر يوصى بصدد اصدار أو تعديل التشريعات الخاصة بتنظيم مهنة المحاماة ان تعتمد الدول العربية مشروع قانون المحاماة الموحد الذى قام بوضعه سيادة الامين العام لاتحاد المحامين العرب بأعلى القرار الصادر عن المؤتمر العاشر عام ١٩٦٨ . ليكون

هيكلا لكل مشروع يصدر بهذا الصدد وذلك على المبادئ الأساسية التي سبق
بيانها أعلاه .

٢ - حق الترافع في اتحاد الوطن العربي :

والمؤتمر بصدد تمتين أواصر الوحدة والتعاون بين كافة الدول العربية يوصي
الدول العربية بكفالة حق الترافع لكل محام عربي في كل بلد عربي يشكل مطلقا
ووفقا لأصول القانونية والأعراف المهنية .

٣ - حول حل نقابة المحامين في الجمهورية العربية الليبية :

بناء على ما اتصل به علم اللجنة من صدور القانون المؤرخ في ١٩٧٠/٨/٣٠ القاضي
بحل نقابة المحامين في ليبيا واللجان الفرعية التابعة للنقابة وتولي لجنة مؤقتة
للاختصاصات المقررة للجمعية العمومية للمحامين ومجلس النقابة وللجان الفرعية
التابعة لها ، فإن المؤتمر يكلف الأمين العام للاتحاد بالاتصال بالحكومة الليبية لضمان
سبرمة تكوين النقابة وممارستها لشئون المحامين والمحاماة في الجمهورية العربية الليبية .

٥ - مجلة « الحق » :

لما كانت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب قد أصدرت مجلة « الحق » التي
تضم بين دفتيها بيانات وأخبار اتحاد المحامين العرب ونشر الأبحاث والمواضيع
المتعلقة بالنقابات والدراسات القانونية .

فإن المؤتمر يوصي النقابات بالزامية الاشتراك في هذه المجلة وحثها على المشاركة
بأبحاثها ونشر الدراسات القانونية الحقوقية فيها .

٦ - يوصي المؤتمر حكومات الاقطار العربية التي لم تتكون فيها نقابات للمحامين
بعد ، بضرورة اصدار التشريعات اللازمة لتقنين مهنة المحاماة وتنظيم ممارستها
وتكوين النقابات على ضوء المبادئ التي اعتمدها المؤتمر في هذه التوصيات .

الرقابة على دستورية القوانين

بقلم : الدكتور محمد مصطفى
المحامى أمام محكمة النقض

ما هى المصادر التى يمكن الرجوع اليها

لتحديد طبيعة نظامنا فى الرقابة ؟

لأول مرة تنشأ فى وطننا محكمة عليا من بين ما تختص به الرقابة على دستورية القوانين ، ومنذ ما يقرب من ربع قرن تم انشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦. لأول مرة فى مصر للرقابة على القرارات الادارية - الفاء وتضمينا - ولم ير القضاء العمالة (الذين أدان بهم مجلس الدولة المصرى فى السنوات الاولى من انشائه وحياته) حرجا فى أن ينهلوا من المورد العذب للقضاء والفقه الاداريين الفرنسيين دون أن يتقيدوا مع ذلك بالحلول التى انتهيا اليها ، وانما كان نصب أعينهم دائما احترام الواقع المصرى والاصول الاجتماعية والنفسية للشعب المصرى ، غير أن الظروف السياسية العاصفة (التى هزت بعنف أسس الواقع المصرى فى الفترة من سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٢) جعلت مجلس الدولة المصرى يضطلع بدور آخر غير دور القاضى وهو دور المعلم والرائد السياسى للشعب ، فكانت أحكامه الخالدة فى وجوب احترام اصول الحياة الدستورية والحريات العامة معالم بارزة فى طريق كفاح الشعب من أجل تأكيد شخصيته وذاته . وكانت محكمة القضاء الادارى - سواء بدوائرها المجتمعة أو بكل دائرة منها على انفراد - قد بلغت من الجراءة فى الحق والتأصيل القانونى - فى بعض القضايا - حدا لم تبلغه المحكمة الاتحادية العليا الأمريكية فى الرقابة على دستورية القوانين . . . وان المطالع لسجل محكمة القضاء الادارى الخالدة فى هذه الفترة سوف يذهله كيف استطاعت قلة من المستشارين الاجلاء أن تقف بصلاية فى وجه ملك طاغية عاث بالدستور يحمى الانجليز ظهره ، وفى وجه حكومة كانت تتكون من أقوى الاحزاب الشعبية وقتها . .

تلك حقبة من تاريخ مصرنا العزيزة الخالدة - كان لى شرف الاسهام المتواضع فى معظم قضاياها فى الحرية : خضتها - مع عدد من زملائى لفهم النسيان - مبارك دستورية بالقلم فى شكل مقالات عنيفة ضد الطغيان الملكى وانحرافه بالنظام الدستورى الى نظام حكم شخصى ، وخضتها معارك قضائية فى ساحات مجلس الدولة وأمام محاكم الجنايات فى قضايا العيب فى الذات الملكية ، ثم فى قضية التحريض الشهيرة على حريق القاهرة . . .

واليوم . . . تقوم محكمة عليا فى ظل نظام سياسى مغاير تماما للنظام السياسى الذى كنا نعيش فيه حتى نهاية الخمسينيات ، ولقد كان انشاء هذه المحكمة استجابة لتقرير لجنة الميثاق وبيان ٣٠ مارس ، حيث كان من بين التوصيات التى انتهى اليها تقرير لجنة الميثاق توصية بانشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها . . . ولقد هاجم بعض كتابنا (المتجمسين اليوم

للمراقبة القضائية على دستورية القوانين) هذه التوصية بمقولة ان « اقتراح انشاء محكمة دستورية عليا محفوف بالمخاطر ، فسلطة الشعب التى يمثلها المجلس الشعبى لا يجوز معها للقاضى ان يتصدى للحكم على قانون أصدره ، وأن ينفرد بتقدير مخالفته للدستور ، فان ذلك قد يعنى اخضاع ارادة شعبية لسلطة تقديرية للقضاة ، ولذلك فانه يجب البحث عن الوسيلة الملائمة التى تجعل رقابة هذه الدستورية للمجلس الشعبى ذاته فى لجنة تشكل من بين أعضائه ويضم اليها بعض قضاة المحكمة العليا وخبراء القانون » . غير أن المحكمة العليا ظهرت فى غير الصورة التى دعى اليها هؤلاء الكتاب ، وعلى الرغم من أن التشريع الصادر بانشائها صدر متأخرا عن مواعده عدة شهور ، إلا أنه جاء قاصرا فى العديد من النواحي ، مما أثار العديد من الاشكالات والخلافات حتى قبل أن تبدأ المحكمة عملها ، وإذا كان انشاء مجلس الدولة المصرى سنة ١٩٤٦ لأول مرة قد أثار المشكلات حول المدى الذى يبلغه القضاء الإدارى فى رعايته ، فان حل هذه المشكلات كان ميسورا نوعا لأن الأعمال التحضيرية لقانون انشاء مجلس الدولة قد أشارت بوضوح الى اعتبار مجلس الدولة الفرنسى نموذجا يحتذى به ، فضلا عن أن الاستهداء بالحلول الفقهية والقضائية فى شئون الرقابة القضائية على القرارات الإدارية أمر جائز وسائغ حتى وان اختلفت النظم السياسية والاجتماعية ، لأن معظم المشكلات التى تثار هى مشكلات قانونية خالصة وفنية لا تصطبغ إلا نادرا بصبغة سياسية تحول دون النقل أو الاقتباس . والأمر على خلاف ذلك تماما بالنسبة للمراقبة القضائية على دستورية القوانين ، إذ فضلا عن غموض المصادر التى رجع اليها المشرع فى انشاء المحكمة العليا ، فان التأكد اليقيني من المصدر الذى عول عليه المشرع بصفة أساسية لا ييسر حل المشكلات التى عرضت وسوف تعرض عند مباشرة المحكمة العليا ولايتها الدستورية لعدة أسباب منها الاختلاف الكبير فى فلسفة انظمة الحكم وتراكيبها وأهدافها الحقيقية من انشاء نظام للمراقبة القضائية على القانون . ولهذا السبب فان ما كتب عن المحكمة العليا حتى الآن يفتقر الى أساس علمى متين ، ويعوزه الامام الصحيح بجذور المشكلة . . ذلك أنه اذا كانت الرقابة على دستورية القوانين تعنى اقامة جهة تملك أن تلزم القانون بحدود الدستور ، فان هذا يتطلب بداءة تحديد :

- ١ - مفهوم الدستور .
- ٢ - مفهوم القانون .
- ٣ - طبيعة هيئة الرقابة وحدودها .
- ٤ - تحديد الهدف الحقيقى من فرض هذه الرقابة .

وتحديد هذه الأمور كلها لا يمكن أن يتم إلا ببحث عميق للفلسفة السياسية لنظام الحكم نفسه الذى يقام نظام الرقابة القضائية فى كنفه ، وكذلك التراكيب الفنية للنظام السياسى وأهداف كل من فلسفة الحكم ونظامه :

- (١) فلسفة نظام ديمقراطى خالص ، غير فلسفة نظام ديمقراطى ليبرالى ، غير فلسفة نظام اشتراكى ، غيرها فى نظام ماركسى . .
- فمن الطبيعى أن ينكر نظام ديمقراطى خالص حق القضاء فى الرقابة على دستورية القوانين ، على أساس أن القانون هو التعبير عن الارادة الشعبية العامة (انجلترا - فرنسا) .

فى حين أن نظاما ديمقراطيا ليبراليا يوازن بين الارادة الشعبية وبين الحريات لا يتصور إمكان اهدار الحريات تحقيقا لمبدأ السيادة الشعبية .

أما في نظام اشتراكي ، فإن الأمر يتوقف على ما إذا كان يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون وكفالة الحريات الفردية وأصالة دور القانون ، أم أنه يأخذ عوضاً عنه بمبدأ وحدة السلطة واعتبار القانون مجرد انعكاس أو تعبير عن اتجاهات السلطة .

(ب) ومن الطبيعي كذلك أن تتطلب الرقابة القضائية على دستورية القوانين تراكيب فنية في النظام السياسي هي شروط معينة في نظام الحكم منها أن تكون للدستور قيمة أسمى من القانون ، سواء أكان هذا السمو مستنداً إلى فكرة أيديولوجية أو إلى اعتبارات في الصياغة تضافى على قواعد الدستور جموداً وتقتضى لذلك إجراءات خاصة ومعقدة سواء في وضع القاعدة الدستورية أو تعديلها وهو ما يؤدي بداهة إلى وجود تدرج في قيمة القواعد القانونية . وأن يكون هناك فصل بين السلطات .

(ج) وأخيراً فإن للرقابة على دستورية القوانين أهدافاً متباينة يختار نظام الحكم منها ما يتفق مع فلسفته .

فقد تكون هذه الرقابة مجرد صياغة ، أو أسلوباً فنياً لتفسير الشؤون القانونية تسييراً نظامياً ، حيث يقصد بها في نظام اتحادى تحقيق التنسيق بين السلطة المركزية الاتحادية وسلطات الولايات الأخرى . . وفي نظام موحد رقابة توزيع الاختصاصات بين السلطات .

وقد يقصد بهذه الرقابة إخضاع التشريع لمقتضيات الدستورية في كفالة الحريات الأساسية بحث لا تخيفها الأغلبية التشريعية .

وقد تستهدف الرقابة بلوغ غاية صعبة المنال هي ترويض السلطة السياسية كلها على احترام القانون في أشد المجالات اضطراباً بالسياسة .

وقد رأينا أن دراسة جدية للرقابة القضائية على دستورية القوانين لا بد وأن تبدأ من تعرية الجذور التاريخية والسياسية لهذه المشكلة ، وما وضع لها من حلول حتى نستطيع أن نحدد باطمئنان طبيعة نظامنا في الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، وإلى أية فصيلة من الفصائل ينتمى .

الأصول التاريخية والنظرية للرقابة على الدستورية

فكرة الدستور وفكرة الدستورية :

إن الانتقال من عهد كانت فيه السلطة ذات أصل مقدس ولا تتقيد بقيود ، إلى عهد تخضع فيه السلطة لقيود ولو أدبية هو انتقال من مرحلة الحكم الشخصى بمشيئة الهية إلى مرحلة تبشر ببداية عهد للدستورية . وقد أوضح Lowenstein دلالة هذا الانتقال بقوله أن السلطة كانت تؤسس - لمدة طويلة - على القوى التقليدية للصفة غير العاقلة للدولة (التى تضافى على متوليها عصمة وقداية) وهى السلطة ذات الأصل المقدس للأسر الوراثية للشرعية والطبقات المنتسبة إليها . ولهذا السبب لم تكن هناك حاجة لصياغة « قوانين الملكة الأساسية » (كما كان الشأن في فرنسا) والتى كان يعتقد أن الحائزين للسلطة التقليدية سوف يراعونها لأنهم ملتزمون بها دينياً . ولهذا السبب كانت « الدساتير » باعتبارها القواعد الشكلية والعقلية التى يجب مراعاتها لممارسة السلطة السياسية - وبالقوى لتقييدها - تجربة حديثة نسبياً . وكانت فكرة دستور مكتوب نتيجة كفاح ثورى

طويل لاسباع الصفة الزمنية على السلطة السياسية Lecky ويرجع الفضل للانجليز في هذا الاكتشاف وكان ذلك في ثورة المتطهرين عندما اكرهت الطبقات البورجوازية الأدنى والطبقات الوسطى سلطة « آل ستيوارت » المطلقة على أن تعطى نصيبا في السلطة السياسية . وقد كان من شأن الصعود المتزايد للقانون الطبيعى في القرن الثامن عشر أن يميل به نحو دستور مكتوب باعتباره أساسا ادبيا لمجتمع حسن التنظيم . ولقد تحقق هذا الغرض - لأغراض عملية أكثر منها نظرية - أولا في المستعمرات الأمريكية ، وبعد ذلك في فرنسا التي كانت الدولة الأولى في أوروبا والتي اعتنقت هذا الأسلوب . ولقد زودت نظرية « روسو » عن الإرادة العامة هذا الأسلوب بالدوافع الأدبية والميتافيزيقية ، وهى قد تقوت بالعقد الاجتماعى ، وترجحت عمليا في اقتراح « سيز » عن السلطة المؤسسية وكانت هذه كلها قوة انقلابية للنظام القائم كما كانت الماركسية فيما بعد . . لقد صار الدستور يعد التعبير الجاد عن العقد الاجتماعى والتعبير الوظيفى للقسم المتخيل فى أن الإرادة قد جعلته مظهر تحقيقها .

غير أنه لم يكن من المصادفة أن يكون القرن الثامن عشر الجو المناسب (لولادة الدستور المكتوب) الذى لم يفهم فقط بالاعتقاد بأوامر القانون الطبيعى ولكن أيضا بتطبيق قوانين الطبيعة على حياة المجتمع (وهو ما أدى الى ما يسمى بالديناميكية الاجتماعية) فلقد نقل علم الميكانيكا الى علم الحكومة ، ولذلك قصد بالدستور المتوازن توازنا صحيحا (بما يتضمنه من ضوابط وموازنات ضمانات الحرية) أن يقيم المثل الأعلى للتوازن بين القوى الاجتماعية عن طريق سلطات منفصلة وظيفيا . ففى جو عهد التنوير كان الدستور ينظر اليه بصفة أولية على أنه ضرورة أدبية ، أما خدمته الوظيفية فقد كانت أمرا تبعا ، ولهذا السبب كان الدستور نفسه وعملية صناعة الدستور تحاط بسحر جماعى ، كانت تكذب المنطق الذى كان يصحبه . ولقد آمن الفقهاء السياسيون - بل والسياسيون أنفسهم فى تفاؤلهم المتحمس - أن كل ما كان مرغوبا فيه لمجتمع منظم تنظيما حسنا هو دستور منظم تنظيما جيدا ، وكان المقصود بمثل هذا الدستور أن يكون دستورا متوازنا ، وقد كان يظن (وقد كانت الصفة الشريرة للسلطة السياسية أمرا مجهولا) أن الدساتير المكتوبة سوف تزود بطريقة آلية بالحلول لجميع الأمراض الاجتماعية ، كما وأنها ستكفل السعادة للشعوب التى تعيش فى ظلها - إذ كان يكفى أن يكون الدستور « جيدا » وأن يعمل شعب « خير » لكى ينقل نفسه بنفسه عن طريق تعاون منسجم فى مصالح الجماعة كلها ، ولقد كانت نتيجة هذه التخيلات الدستور الفرنسى لسنة ١٧٩١ الذى لم يعمل به ، والذى سبقته أعظم محاضرة فى النظرية السياسية عرفها العالم من قبل !

ولم تتردد الثورة الفرنسية فى أن تزلزل ثقة صانعيها بالطبيعة البشرية وأن تثبت بأنهار من الدماء أن الخدمة الوظيفية للدستور لا يمكن اهمالها دون جزاء . . والا استطاعت السلطة السياسية أن تفدو غير مقيدة وأن تحطم الحرية السياسية . وفى البحث عن المعادلة السحرية لترويض السلطة السياسية مع المحافظة فى نفس الوقت على حرية الإرادة العامة ، قام العمل الدستورى للثورة بتزويد فرنسا بجميع أشكال الحكومات الممكنة ، التى تقوم على أساس من التعاون الوظيفى بين السلطات ، ومن قبيل ذلك الحكومة البرلمانية ونقيضها وهو حكومة الجمعية ، والقيود الدقيقة والموازنات لحكومة الديريكتوار ، وأخيرا وليس آخرا ، الاستبداد الشرعى للقنصل الأول ، غير أنه خلال هذه العملية - وأن لم يكن ذلك مدهشا بالنسبة لشعب منطقى كالشعب الفرنسى - فقدت بصفة نهائية الصفة المقدسة للدستور باعتباره التعبير عن

العقد الاجتماعي ، ولم تعد هذه الصفة بعد ذلك . أما الأمريكيون فقد كانوا الأمة الوحيدة التي احتفظت - لأسباب اجتماعية واقتصادية - بالروح الأصلية للدستور على أنه قانون أساسي ولا يمكن المساس به (١) .

ويكمل « جوتزفيتش » قصة تطور فكرة الدستورية في الدول الأوروبية عقيب الثورة الفرنسية وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية فيقول :

انه وان كانت الثورة الفرنسية وطنية في أصلها ، غير أنها غدت سريعا أوروبية ، بل وحتى عالمية . وتحت التأثير المباشر للغزوات الفرنسية ، ولدت حركة دستورية أوروبية خلقت تماثلا في الأشكال الدستورية ، فلقد قلد النموذج الباريسي بل وكثيرا ما فرض في عديد من الدول ، غير أنه منذ سنة ١٨١٤ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى اتخذت الحركة الدستورية طابعا فرديا ، ولئن كانت هناك أوجه تقليد واستعارات كثيرة إلا أنه لم يكن هناك انتاج متتابع production en série

ومع ذلك فان عام ١٩١٨ ظل تاريخا أساسيا هو تاريخ إعادة تجديد النظم الأوروبية ، سواء في دساتير ما بعد الحرب العالمية الأولى أو الثانية .

دساتير ما بعد الحرب العالمية الأولى :

ان أكثر ما يميز الفترة التالية للحرب العالمية الأولى هو « الانتساج المتتابع » للدساتير ، حيث تعد السنوات من ١٩١٩ حتى ١٩٢٢ إعادة سيطرة الدستورية الأوروبية ، فلقد خرجت أوروبا سنة ١٩١٨ من الحرب مقلوبة الأوضاع نتيجة هزيمة الامبراطوريات الوسطى ، والثورة الروسية ، وعزل الملكية في الدانوب ، وبجميع الحركات القومية والاجتماعية والثورية أو الرجعية . التي تبدت مع انتصار الحلفاء . ولقد عرفت أوروبا تحت تأثير عوامل مشتركة (قومية ودولية ، مادية وايدولوجية ، وفي نفس الظروف السياسية والاجتماعية) حركة دستورية كبيرة ، ولهذا السبب كانت الدساتير الأوروبية لهذا العصر متشابهة قليلا أو كثيرا ، نظرا لان الظروف الاجتماعية والسياسية التي وضعت فيها هذه الدساتير ونوقشت وحررت كانت واحدة . ولقد خلقت نظم متماثلة قليلا أو كثيرا . ولقد شجع خلق نظم متشابهة دراسات القانون الدستوري المقارن ولقد أثر هذا القانون بدوره (الذي خلق بين الحربين) بعض النظم الحالية بعد التحرير . حتى أننا لا نستطيع ان نفهم فصولا معينة من الدستور الفرنسي لسنة ١٩٤٦ دون الرجوع الى القواعد الدستورية التي انشئت في أوروبا بعد سنة ١٩١٨ . . . غير أن التشابه بين الأشكال الدستورية لا يرجع فقط الى قوة الظروف الموضوعية المقارنة ، ولكن يرجع أيضا الى دور الفقهاء الذين ساهموا في خلق الصيغ الجديدة ، فلقد شاركوا بجزء هام في تحرير الدساتير الجديدة ، ولئن كانت النصوص في الغالب نتائج المصالحات السياسية والاتفاقات بين الأحزاب . . الخ ، إلا أن دور الصياغة القانونية كان ذا درجة معتبرة ، حقيقة أن الفقهاء - سواء عند نهاية القرن الثامن عشر أو خلال القرن التاسع عشر كله - قد ساهموا في تحرير الدساتير ، غير أن دورهم لم يكن حاسما ، وإنما كان عملهم الأساسي في التفسير والنقد أي في الفترة التالية لولادة الدساتير . وعلى النقيض من ذلك في الفترة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٣٩ ، فلقد مارس فقهاء القانون العام بطريقة مباشرة أثرهم في القرارات التي اتخذتها الجمعيات

(١) بحث لوشستين . في مؤلف « الاتجاهات الدستورية عقب الحرب العالمية الثانية » ص

التأسيسية . وفي دول معينة قاموا هم بتحرير النصوص وطبقوا مذاهبهم وأفكارهم (فلقد كان دستور « فايمار » مدينا بصفة كبيرة الى H. Preuss ودستور النمسا الى Hans Kelsen ، كما وأنه يصعب فهم الأصول الفكرية لنظم اسبانيا الجمهورية سنة ١٩٣١ دون أن يوضع موضع الاعتبار دور الفقهاء الاسبان) . وهكذا نجد في كل دستور بجانب العناصر « الوطنية » ، عناصر عقلية مستعارة من علم السياسة ، ومن القانون العام المقارن . ولقد وجهت انتقادات كثيرة - وبحق - الى دساتير « الأساتذة » « Constitutions professorales » وقد عيب عليها الثقل في التركيب وأن صياغتها كثيرة التعقيد (١) .

وفضلا عما تقدم عبرت جميع الدساتير التي صدرت بعد الحرب العالمية الاولى من نفس الاتجاه ، وهذا الاتجاه نحو ترشيد السلطة rationalisation du pouvoir والذي كان يجهت في أن يضم في شبكة القانون المكتوب مجموع الحياة السياسية ، وهكذا فدا كل ما هو « سياسى » و « اجتماعى » شيئا قانونيا وفي عبارة أخرى أن الظاهرة المستمرة للعصر الدستورى الحديث هي ظاهرة ترشيد السلطة التي تقبجه الى أن تحل محل الواقعة فوق القانونية للسلطة قواعد من القانون المكتوب ، ولذلك فإنه اذا كان يجب أن تتحول جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية - في نظر الاشتراكي الحديث - الى علاقات قانونية في القانون العام ، فإن الفقيه الحديث يتجه هو الآخر الى تحويل القواعد الدستورية الحرفية وغير المكتوبة أيضا الى قواعد تشريعية ، بل وحتى دستورية ، فترشيد السلطة في القانون الدستورى يعنى احلال القانونى محل التاريخى .

على أن الدساتير الأوروبية في الفترة ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٢ قد رشدت على وجه الخصوص النظام البرلمانى بخلق قانون جديد هو : « الاجراءات البرلمانية » (١) .

دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا

كان الدستور الاسبانى آخر عمل للقانون الدستورى الجديد في أوروبا ، ولكن قبل سنة ١٩٣٩ هجرت دول أوروبا الوسطى والشرقية - الواحدة تلو الأخرى - دساتيرها الديمقراطية لكى تغدو جماعية . فلقد استسلمت تشيكوسلوفاكيا في « ميونيخ » - وماتت اسبانيا الجمهورية - وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية لم تكن الديمقراطية التقليدية موجودة الا في انجلترا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا والدول الاسكندنافية ، وفي يونيو سنة ١٩٤٠ لم يكن هناك قائما من الديمقراطيات سوى انجلترا وسويسرا والسويد . ولقد غمر الليل الطويل للاحتلال النازى - للقارة الأوروبية - المبادئ الدستورية للديمقراطية ، وما كان يحمىها مستقبلا سوى رجال المقاومة أو الذين فى المنفى ولقد رجعوا في سنة ١٩٤٤ - سنة ١٩٤٥ عقب هزيمة ألمانيا والتحرير . وعرفت أوروبا من جديد « دساتير ما بعد الحرب » .

وعندما استعادت الديمقراطية سيطرتها سنة ١٩٤٤ لم تعد الأفكار السياسية المسيطرة سنة ١٩٤٥ هي نفسها أفكار سنة ١٩١٨ ، وان كانت الجمعيات التأسيسية قد استوحت كثيرا (فيما بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧) من القواعد والصيغ التي احتوتها دساتير ما بين الحربين . ولئن كانت أوروبا بعد « هتلر » (أى بعد سنة ١٩٤٥) أرجعت الحركة الدورية للدستورية الدولية ، الا أنها كانت بطريقة بطيئة ، وفي نطاق محدود (٢) .

(١) مؤلف جوتزفيتش . من الدساتير الأوروبية الحديثة ص ١٤ - ١٧ .

(٢) جوتزفيتش . المصدر السابق ص ٤٢ .

وتتميز الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بظاهرة الدستورية واسعة الانتشار ويقول « لونشتاين » ان صناعة « الدساتير » في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت وباء واسع الانتشار لم يسبق له مثيل في التاريخ ، فمنذ سنة ١٩٤٥ زودت خمسين أمة نفسها بدساتير جديدة ، وفي بعض الأمم كان قيام دستور جديد تعبيراً عن الاستقلال ايضاً ، وفي دول أخرى لم تستطع الوثيقة الدستورية السابقة ان تواجه الاغصار الدكتاتورية ، وكان لا بد وأن تعاد صياغتها في ضوء التجربة الماضية ، وفي دول أخرى تطلب تغيير وضع السلطة السياسية (نتيجة الثورة) إعادة ترتيب التنظيم السياسي .

ولقد كان الاجراء الذي اتبع عملياً في صناعة الدساتير هو بصفة علمية وعامة النموذج الديمقراطي التقليدي : فالشعب ممارساً سلطته التأسيسية (من طريق انتخابات أجريت في كل مكان وادعى أنها حرة وغير مقيدة) أنشأ هيئات تأسيسية في شكل جمعيات أو مؤتمرات قامت بدورها بصياغة واختيار أداة الحكم ، ولئن كان الاقرار الشعبي حدث في بعض الدول (كما كان الشأن في فرنسا وفي بعض ولايات ألمانيا الغربية) إلا أنه لم يكن القاعدة . وفي حالات قليلة عدل عن النظام التقليدي ، وقامت هيئات تأسيسية معينة . على أنه يبدو أن العملية بأكملها تعكس انتصار ايديولوجية الشرعية الديمقراطية .

ولقد كان من المسموح به تاريخياً التمييز بين عائلات الدساتير تتضمن - كقاعدة - « نماذج للحكومة » متماثلة أو متطابقة ، وأنه لا مبرر الدهشة من الناحية العلمية أن نرى الدساتير الحديثة كلها متشابهة من حيث التركيب حيث تعمل كلها (في وحدة) استناداً الى التقسيم التقليدي الثلاثي للوظائف الى : تشريعية - وتنفيذية إدارية - وقضائية . كلها تقريباً - بدون استثناء - تتضمن وثيقة حقوق واسعة وطموحة ، أضافت الى الحريات التقليدية التي تعنى التحرر من تدخل الدولة ، حقوقاً تؤمن بالمثل الأعلى للعدالة الاجتماعية الى درجة تكاد تقترب من حد المعيار . فهل كانت هذه العالمية المتشابهة للعملية تشير الى أنه في النهاية - بعد ليل طويل من الاستبداد المناهض للقانون يشرق فجر جديد للدستورية الديمقراطية ؟ وهل كانت ظاهرة الدستورية تعني أن جميع الأمم تتشابه في تعليقها أهمية مطلقة على نظام دستوري شكلي ، أم أنها كانت تتبع فحسب قوانين الانتشار والتقليد ؟ وفوق ذلك هل الدساتير « حقيقية » و « حية » بمعنى أن الكفاح والتنافس من أجل السلطة السياسية يتم بالفعل داخل الإطار الذي يرسمه الدستور ، أم أن هذا الكفاح تقوده الطبقة أو الطبقات الحاكمة دون أن تسمح لباقي القوى الاجتماعية والسياسية للجماعة بالمشاركة في السلطة السياسية ؟ يندر أن تطرح هذه الأسئلة ، نظراً لأن تفسير دستور ما وتطبيقه تحتكره في العادة طوائف صغيرة نسبياً من الفنيين (سياسيين ومحامين وقضاة وموظفين) الذين يعتبر الدستور بالنسبة لهم (في مجتمع تديره هيئات قوة متعددة) أداة لتحقيق مصالح خاصة والمحافظة عليها . فتغير الدستور أو الـ « علم الدستوري Constitutionology » كما يقول Thomas Reed Powell - يغطي على ما يمكن تسميته بتحليل الدساتير Ontology أي التحري عما يعنيه حقيقة دستور مكتوب في جو قومي معين ، وبصفة خاصة الى أي حد يعتبر الشعب العادي المنبث في كل مكان صاحب السلطة السياسية في عصر يدعى أنه عصر الشخص العادي . ولهذا كان لا بد وأن تبذل محاولة للخروج عن التفسير القانوني والتحليل الوظيفي للبحث للدساتير ، وأن يتركز الانتباه في الاتحاد أو الانفصال بين الحقيقة السياسية وبين القصد الايديولوجي

للدستور ، أو التمييز بين الصحة الشكلية للدستور وقيمته الحقيقية . والسؤال الذى يثور عندئذ هو : « هل تعد الدساتير مناسبة لكى تشبع - وهل هى تشبع فعلا - حاجات وآمال الشعب الذى يعيش فى ظلها ؟ ان الحجم الكبير للدساتير الحديثة ، دموه ملححة الى مثل هذا البحث المقارن (١) .

ويشير جوتزفيتش الى أنه من بين مصادر الدساتير الأوروبية الجديدة ، مصدر لم يدرس بكفاية فى الأدب المخصص للدساتير الأوروبية الحديثة ، وهو الفكر السياسى لحركة المقاومة (الفرنسية أو الأوروبية) . . . ففي حجر حركة المقاومة - التى كانت سرية والتى كانت مصادر توجيهها فى لندن وغيرها - استطاع الفكر الأوروبى أن يعيد التفكير فى مشكلة الديمقراطية كاملة ، من حيث الحريات العامة ، والنظام البرلمانى ، والانتخاب ، ولقد أدت لجان حركات المقاومة للدراسة ، واللجان المتنوعة لحركة اصلاح الدولة للحكومات التى كانت فى المنفى ، بما قامت من دراسات الى توليد حركة من الأفكار ، وأثارت مواجهات بين المذاهب والصياغات ، وقد ساهمت فى المجادلات العاطفية بين المعتقدات المؤمنة والمنكرة للحرية . ولقد تركت حركة الافكار هذه كتباً وكتيبات ومقالات طبعت سرا فى أوروبا ، وتداولت بحرية فى لندن والجزائر ونيويورك . ولقد قامت الحكومات بطبع المناقشات الدستورية للجان الرسمية التى أنشأتها ، وسوف يجد المؤرخ المستقبل للديمقراطية الأوروبية مادة وفيرة من الفلسفة السياسية والمشروعات الدستورية لحركات المقاومة الأوروبية ، غير أن الميراث السياسى لحركة المقاومة الفرنسية يعد أغنى تراث فى النطاق الأوروبى وان كانت قد ساهمت من بعيد جميع حركات المقاومة الأوروبية فى مناقشات رجال المقاومة الفرنسيين وأبحاثهم العميقة عن أحسن أشكال الدولة المستقبلية ، والديمقراطية التى يجب خلقها بعد التحرير ، وان دراسة افكارهم السياسية والدستورية لا تهم فقط تاريخ فرنسا وانما تهم ايضا التاريخ السياسى والدستورى المقارن .

ولم تكن المشروعات السياسية لحركة المقاومة الفرنسية أبحاثاً علمية مكتوبة فى هدوء المكتبات ، وانما كانت مقالات فى الصحف السرية مكتوبة على عجل لمواجهة مقتضيات الغرض الأسمى ، وكانت نداءات حماسية ، وافكاراً سريعة وعصبية معدة لكى يطالعها قراء فى حاجة الى التشجيع والأمل ، ولم تقف هذه البرامج عند حد التنبؤات الدستورية ، وانما هى أعدت الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأدبية لفرنسا فى غدها . ولهذا كانت وثائقها متنوعة وقليلة الانسجام ، وتتساوى فيها عناصر مختلفة ، منها الافكار التقليدية للحزب الجمهورى الفرنسى ، وكذلك حلول جديدة هى ثمرة التخيلات السياسية التى تولدت فى ظروف غير عادية ، بل وكثيرا ما كانت ظروف مؤسسية . لقد كانت حركة المقاومة الفرنسية تؤمل فى اصلاحات جوهرية ، وتشعر فيها بالموثرات الأجنبية ، ولقد كان الفكر المشترك بين هذه المشروعات هو خلق طبقة موجهة جديدة ، أى نموذج جديد من الحكام .

ولقد تقبلت حركة المقاومة النظام البرلمانى بطريقة اما مباشرة أو غير مباشرة ، رغم كل الانتقادات التى وجهتها صحافة المقاومة الى آداب البرلمانية الفرنسية قبل سنة ١٩٤٠ . كما كانت المسئولية السياسية للحكومة امام الجمعية مبدأ مشتركاً فى جميع البرامج تقريباً . غير أن ما تطلبه مؤلفو هذه المشروعات هو تحسينات واصلاحات متجهة نحو تثبيت مركز السلطة التنفيذية ، بقصد تزويد الحكومة بالقوة الضرورية لخلق نظام مجدد (٢) . ولقد كان لنشأة الفكرة الدستورية فى أحضان

(١) لوئيتاين . المصدر السابق ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) جوتزفيتش . المصدر السابق ص ٤٦ - ٤٨ .

المقاومة وفي الجو المشتعل بالقذائف والمتوتر نتيجة التيارات الفكرية المتضاربة . . . كانت بهذا الجو بصماته الواضحة على فكرة الدستور وما يجب عليها أن تحققها . . . وقد أوضح أحد ثقات الفقه الدستوري هذه الحقيقة بقوله : غير أن ما حدث الآن هو تحول قريب . فمن بين معركة الثوريين والمناهضين للثورة والرجعيين والمراقبين نشأت قوة ثالثة ، وهذه القوة تنتشر ، وهي تعيد بعث دوافع ثورتى سنة ١٦٤٠ وسنة ١٧٨٩ ، ففي فرنسا وفي إيطاليا وحتى في ألمانيا كتب الدساتير رجال كانوا بالتأكيد بعيدين عن روح الثورة (وهى التى وصفها « تروتسكى » بأنها « الوعى المجهنون للتاريخ » وهذه الدساتير ليست نتيجة أى حماس ايجابى عن مستقبل مجيب ، وإنما هى تنبع من الكراهية السلبية لماض بغيض . وهؤلاء الثوريون الغرباء يقولون مبدئيا لا . انهم لا يريدون الفاشية والدكتاتورية . وهم لا يريدون أيضا الشيوعية والدكتاتورية ، وهم لا يريدون الليبرالية وفوضى « السوق الحرة » ومشروعاتها التى تنمو فى صورة احتكارات ضخمة . فماذا يريدون إذن ؟ يبدو أن الإجابة هى : « اننا نريد السلم ، اننا نريد فرصة لكى نعيش ، واذا أمكن ذلك فان نعيش جيدا . نحن نريد شيئا احسن من المشروع الخاص والاقتصاد الموجه ، ونحن نصر على أنه يجب أن يكون هناك نظام يتجاوز الشيوعية والفاشية ، ونحن نريد أن نجرب هذا النظام فى العمل » . وهذا هو السبب فى اننى اسمى هذه الثورات بأنها « ثورات سلبية » .

وقد يقال ان فرنسا لا تزال تؤكد حقوق الانسان سنة ١٧٨٩ ، كما وان إيطاليا قد اعادت تأكيد حقوق وواجبات المواطن الطيب كما وصفها « مازينى » ، وألمانيا تؤكد كرامة الانسان وتلغى عقوبة الاعدام والخدمة العسكرية الاجبارية ، وقد يقال تبعا لذلك ألا تعد هذه معتقدات ايجابية ؟ حقيقة ان هذه المعتقدات كانت كذلك فى الماضى ففي سنة ١٧٨٩ كان يتوقع ان اعلان حقوق الانسان سيؤدى الى اقامة عالم مثالى ، فهل كانت لدى واضعى دستور سنة ١٩٤٦ - عندما اكادوا هذه الحقوق - نية المشاركة فى هذه الاعمال ؟ يصعب ان نقول ذلك ، وإنما كانوا يعلمون فقط أن مثل هذا البرنامج سوف يكون أقل سوءا من الأوضاع التى رفضوها وهى : ضعف الجمهورية الثالثة واضطرابها ، والعبودية التى فرضتها دكتاتورية « فيشي » ، والرعب الذى فرضه الرفاق الشيوعيون . ويمكن أن تقوم ملاحظات مماثلة بالنسبة للدستورين الديمقراطيين الآخرين . فلو أن هذه الدساتير قرئت بالشك الذى يسود القرن العشرين أو من خلال المنظار الايديولوجى للعقيدة الماركسية ، لتبين أنها ذات صدى أجوف ولذلك لا تنبعث منها هذه العاطفة المؤسسة على هذا المزيج الغريب من الرومانتيكية والعلمية ، الذى كان الموحى لصانعى الدساتير منذ ١٧٨٩ حتى جمهورية « فايمار » .

. . وباختصار ، فان الثورات السلبية التى حدثت فى أوروبا الغربية نتيجة انتصار الجيوش البريطانية والأمريكية على الفاشية تحركها روح إعادة التعمير ، والنظرية السياسية المرتبطة بهذه الثورات وبالدساتير القائمة عنها هى نظرية تقوم على الاعتدال والمصالحة ، فهى تسعى الى التغلب على التهديد الدكتاتورى لا ببناء اعمى بالرجوع الى الماضى ، وإنما بمجهود صابر لإعادة التمسك بأصول الحرية الانسانية والكرامة . والفكر السياسى للثورات السلبية تحركه الأمراض الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع صناعى معمر ، تسوده مطالب ثورية عنيفة من أجل اصلاح جوهرى ، ومع ذلك فانه لا يزال صحيحا أن الأوروبيين والقارة لا يزالون - فى مجموعهم - يؤكدون ميادىء ميجردة أكثر من تأكيدهم إجراءات معروفة وحاول

محددة ، ومنذ سنوات عديدة كتب « جون ستيوارت ميل » يقول : « ان المعتقدات السياسية الشائعة في فرنسا هي مبادئ عامة وشاملة وعلمية ، تعتبر مبادئ نهائية ، ولذلك يهبط منها الانسان الى تطبيقات معينة ، وهذا هو ما يعتبرونه منطقيا ومتماسكا : مثال ذلك انهم يدللون دائما بأن هناك اجراء يجب ان يتبع ، لانه نتيجة المبدأ الذي يؤسس عليه شكل الحكومة ، سواء كان مبدأ الشرعية ، أو مبدأ سيادة الشعب » . وانه لأمر عجيب - ولكنه أمر غير منكور - ان هذه الملاحظات لا تزال تنطبق الى درجة ملحوظة ، ليس فقط على فرنسا ، وانما أيضا على ايطاليا والمانيا .

اذا كان « ميل » قد يصحح بمزيد من التنظيم العملي أكثر من التعويل على ما يستخلص مما يسمى بالمبدأ العام للحكومة « الا انني اعتقد ان هذا الفكر لا يزال قريبا وغير مفهوم اليوم للأوروبيين ، كما كان غير مفهوم لديهم منذ مائة عام ، ولهذا السبب تعتبر النظرية السياسية لهذه الدساتير ذات مركز هام - وهي أهم مما يقدره البريطانيون والأمريكيون - وهذا هو السبب في رفض واضعي هذه الدساتير الجديدة : الدكتاتوريات الجماعية مع سعيهم في نفس الوقت الى ارساء مبادئ لنظام اجتماعي يمكن وضعه موضع التنفيذ (١) . وسواء اتخذت هذه المحاولة للمواءمة بين الديمقراطية التقليدية وأسلوب التدخل اسم الديمقراطية الاجتماعية أو حتى اسم الديمقراطية الاشتراكية تجوزا ، فإن الذي لا شبهة فيه ان مجال القانون لم يعد مقصورا ومفلقا على اعتبارات فنية محضة ، وانما صار طابعه الاجتماعي والسياسي واضحا ولهذا صداه المحتوم في تحديد طبيعة الرقابة التي تفرض على القانون في النظم التي تأخذ بهذه الرقابة .

بين تصويين مختلفين للدستور

المفهوم الغربي للدستور

حسبنا هذا القدر في بيان تطور فكرة الدستور والدستورية في أوروبا ، ننتقل الآن الى بيان مفهوم هذا الدستور وأهم ما يؤكد هذا المفهوم هو تقييد سلطة الحكم بالدستور . فالنول ذات الدساتير الجامدة يقوم نظامها الدستوري على تمييز أساسي بين السلطة التأسيسية والسلطات المؤسسة ، وتختص السلطة التأسيسية بتحرير الوثيقة الدستورية أو تعديلها طبقا لاجراءات ثقيلة ومعقدة مقصودة ، ويجب على السلطات المؤسسة أن تخضع لها وأن تتطابق اتجاهاتها معها ، ويكون المرجع في تقدير سلامة تصرفات هذه السلطات الدستور نفسه ، فهو مصدر جميع السلطات والاختصاصات وهو الذي يفرض لسائر السلطات وضعها أو حالة un statut وفي بعض الدول يقتصر بهذه الحالة ووجوب التزامها جزاء قانوني (كالرقابة القضائية على دستورية القوانين غير انه في تلك الدول التي لا يقتصر فيها خضوع السلطات المؤسسة للدستور بجزء قانوني ، لا تعد أي من هذه السلطات (ولو كانت السلطة التشريعية) مطلقة أبدا فهي مقيدة قانونا باحترام الدستور والخضوع له (٢) . فليس الدستور مجرد قانون وضعي بل هو أسمى قانون في الدولة ، وهو القانون الأساسي وهذه التعبيرات وأمثالها تفصح عن معنى السمو في الدستور وانه المظهر القانوني لتقييد سلطة الحكم . غير أن بعض الفقهاء في وصفهم الحكومة الديمقراطية بأنها حكومة دستورية لا يزالون متأثرين بالفكرة المثالية عن الدستور باعتباره قانونا أساسيا يفرض عليها قيودا ولكن الدول الديمقراطية وان اختلفت كثيرا في مدى

(١) مقدمة Friedrich كتاب الاتجاهات الدستورية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية .

(٢) مؤلف De Visscher « الاتجاهات الحديثة للديمقراطيات الانجليزية » ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

تقبلها لفكرة القانون الطبيعي أو القانون الاسمي الذي يعلو على الدولة ، إلا أنها تكاد تتفق على أن للدستور كقانون وضعى ثلاثة معان :

أولها : أنه رمز Symbole لاسمي قواعد النظام القانوني الداخلي

فالدستور هو الذي يحدد أوجه السلوك التي لا يجوز للحكام أن ينحرفوا عنها ولذلك ينظر اليه في الغالب كضمان للمحكومين من حيث أنه ينطوى على الشرعية الديمقراطية *légitimité démocratique* ويقيم الجماعة السياسية ويكفل لها الوحدة والاستمرار (١) . والدستور باعتباره رمزا للشرعية لا بد وأن تكون له صفة تقصيرية *caractère normatif* ولا يهدر هذه الصفة عدم احترام قواعد السلوك التي يكون قد فرضها (٢) .

ثانيها - أنه يعد في وجه من وجوهه برنامجا يمثل الأيديولوجية القومية :

الدستور لا يقتصر - في الغالب - على التعبير عن مطالب الحياة الحاضرة وإنما هو يدعى أنه يتضمن وعودا بمستقبل أحسن . وهذا هو السبب في تضمنه عادة اعلانات أو مبادئ معبرة عن تقاليد أو مثل الشعب العليا ، فيحدد بذلك أهدافا وموضوعات للعمل السياسي للحكام (٣) .

وثالثها - أنه يمثل معنى الاستقرار في أنظمة الحكم الأساسية :

فحتى يحقق الدستور أهدافه كلها لا بد وأن يتمتع بنوع من الجمود وهو يضمن هذا الجمود على كافة المبادئ التي يضعها ، والدساتير أما أن تنص على مبادئ معينة لا تقبل التعديل على أي وجه والباقي الذي يسمح بتعديله تفرض شروطا ثقيلة لتعديله ، وأما أن يجعل كافة المبادئ والنظم التي يضعها قابلة للتعديل ولكن بشروط ثقيلة واجراءات معقدة . على أنه من النتائج الفرعية لهذا الجمود أن تتمتع السلطات العامة (التي ينشؤها الدستور وينظمها ويرتب العلاقات فيما بينها) بنوع من الاستقرار بحيث لا تستطيع السلطات الدنيا أن تعيث بها . هذا ولا يشترط في الدستور لكي يكون جامدا أن يكون مكتوبا ، لأن هناك من الدساتير غير المكتوبة ما يضمن عليها هذه الصفة تضافر عناصر معينة فيها التقاليد والآداب والروح القومية كما هو الشأن في الدستور البريطاني الذي يقول Vedel عنه بحق أنه ربما كان أجمل من بعض الدساتير المكتوبة (٤) .

وقد لا يعبر الدستور في الدول الديمقراطية كلها عن هذه المعاني الثلاثة ، إلا أنه إذا ترجم عنها في مجال الرقابة القضائية فإنها تعنى :

أولا - سمو القواعد الدستورية على ما عداها من القواعد القانونية ، ففي مراتب الالتزام القانوني تعلو مكانة القاعدة الدستورية ، ولا يكون هناك شك في ذلك إذا كان نص الدستور واضحا وقاطعا .

ثانيا - أن الدستور بوصفه واجهة الأيديولوجية القومية والمعبر عن آمال الشعب ، لا بد وأن يكفل لهذه الغايات العلنة قدرا كبيرا من الاحترام حتى في مجال الالتزام التشريعي ، وحتى إذا انحرف الحكام عن هذه الغايات ولم توجد جهة عليا تلزمهم بالخضوع لهذه الغايات وتردهم عن انحرافهم ، فإنه ليس من شأن هذا

(١) ، (٢) انظر مقال M. Mouskhely عن فكرة الدستور من الرقابة على دستورية القوانين في الاتحاد

السوفيتي مجلة القانون العام سنة ١٩٥٣ ص ٨٦٥ .

(٢) ، (٤) محاضرات Vedel عن الدستور السوفيتي ودساتير الديمقراطيات الشعبية ص ١١٩ ، ١٢٤

العدوان الذى يقع دون حساب ان يجرد الغايات من طبيعتها الالزامية ، ولذلك
يستطيع محكمة للرقابة على دستورية القوانين ان تفرض هذه الرقابة على الغايات .

ثالثا - ان الدستور وان عبر صراحة عن اقوى القواعد القانونية الآمرة لا يفصح
عنّها كلها ، وانما تمت قواعد قانونية آمرة قد لا تظهر فى الدستور ولكنها مع ذلك
تقيد - او يجب ان تقيد - عمل المشرع .

وهذه المعانى كلها غريبة تماما عن المفهوم السوفيتى للدستور .

المفهوم السوفيتى للدستور ؟

ان فكرة الدستور كقيد على السلطة فكرة منبوذة تماما فى النظام السوفيتى لانها
تعارض مع التصوير الماركسى للدولة والقانون :

فالقولة - هى اداة ميطرة طبقة على اخرى ، ولهذا السبب كان الدستور معبرا
فى نصوصه من العلاقة الحقيقية بين القوى الداخلية (او المشتبكة) فى صراع الطبقات ،
وتبعا لذلك يقتصر هذا الدستور على تصوير اوجه المهادنة او المصالحة او التفوق
الذى تحرره طبقة على اخرى .

والقانون - فى التصوير السوفيتى - تعبير عن الاوضاع الطبقيّة ، ولهذا السبب
تعتبر الماركسية اللينينية جميع التنظيمات القانونية مجرد تراكيب فوقية لا قيمة
ذاتية لها ومن باب أولى لا قيمة لها اسمى من المجتمع الذى انبثقت منه . . وانما
وظيفة القانون - ولو كان الدستور نفسه - ان يكون اداة فى يد الطبقة المسيطرة
اقتصاديا لتحقيق اهدافها وغاياتها الثورية ، ولذلك فانه من غير المتصور ان تنقلب
هذه الاداة قيда على مالكتها ، وتكتسب استقلالا عن ارادة الطبقة التى خلقتها .
اقال دستور ليس وسيلة لحصر السلطة الثورية فى حدود معينة ، وانما هو وسيلة
لتنظيمها ، ولعازنتها فى المضى قدما ، ولهذا لا يجوز ان توجد قواعد قانونية يؤدى
تطبيقها فى لحظة ما الى نتائج تناقض الغاية الثورية (فيديل) .

اما الدساتير - فى الدول البورجوازية - فى نظر الفقهاء السوفييت - فانها تتمخض
مصالحات ذات صفة مزدوجة : مصالحات بين الطبقات المتعارضة من جهة ،
ومصالحات بين كافة عناصر الطبقة الحاكمة من جهة اخرى والنصوص الدستورية
تضفى على الاتفاق السياسى (الذى يتضمن المزايا والوعود المنتزعة من جانب او
آخر ، والامتيازات المحمية والحقوق المكفولة والاتفاقات المعقودة) نوعا من الاستقرار
وهذا امر طبيعى ولا مناص عنه فى مجتمع طبقى يقف فيه الحكام والمحكومون موقف
المعارضة ، وتؤكد هذه الضرورة الرغبة فى احاطة السلطة بكافة الضمانات ،
فالتصوير البورجوازى للدستور بوصفه « ضمانا » يتمثل فى قيود على كافة
السلطات (ولا سيما سلطة المشرع) امر منكر فى نظر الفقه السوفيتى وهم يقولون
ان الوضع فى المجتمع السوفيتى مختلف عن ذلك كل الاختلاف ، فلا يكون هناك محل
بداية لفكرة الدستور كقيد .

وفوق ذلك فانه من المبادئ المقررة ان الحكومة والشعب يكونان وحدة واحدة ،
ولذلك كيف يتصور وضع الضمانات ضد الحكام فى صورة دستور جامد ؟ لا محل
بداية لجمود الدستور اذ كيف تجعل نصوص الدستور غير قابلة للمساس بها ،
فى حين ان العمال والفلاحين يشاركون بعضهم البعض نفس المصالح ، ولا يفعل
الدستور غير ان يكفل « الوحدة القانونية لسلطة البروليتاريا » ؟ ان الدستور فى

الاتحاد السوفيتي - وهو حقل تجربة مستمرة - سيظل مفتوحا دائما لجميع التعديلات وجميع التكميلات التي ستتطلبها مستقبلا الحقيقة المتطورة أبدا .

وتترتب على ذلك نتائج بعيدة من حيث موقف الفقه السوفيتي من فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، وصورة الرقابة الممكنة التي يسمح بها .

فالمعمل الدستوري في النظام السوفيتي هو مجرد تدعيم للحالة الفعلية ووظيفة الدستور مقصورة على أن تضع قائمة حساب بانتصارات الثورة ، فالدستور السوفيتي على خلاف الدساتير الأخرى لا يعنى إلا بواقعة تمت ولا يأتى بجديد ، فهو لا يخلق شيئا على حد قول « جوتزفيتش » وإنما هو مجرد تعبير تشريعي عن المكاسب التي حصل عليها والمكفولة فعلا . وهذا يعنى أن الدستور لا يعدو أن يكون تسجيل لما تفرضه السلطة في المجتمع السوفيتي . ولا يتصور وهو بهذا الوصف أن يمثل سموا على السلطة لأن مادة السلطة ذاتها ليست قانونية . وكما يقول « كوفوك » : « أن الدستور السوفيتي يحدد ما تم عمله واكتسابه وتبعاً لذلك فإنه يتطور مع البناء الاشتراكي » . . . ومقتضى ذلك أنه حيث يختلف الدستور والواقع فإن ما يجب أن يغير هو الدستور لأنه يكون قد كف عن أن يكون تسجيلاً وتعبيراً تشريعياً عما تحقق أخيراً وهذا هو الأساس النظري للتعديلات التي تتم بأثر رجعي .

ولهذا السبب يفرق الفقه السوفيتي - نقلاً عن « لينين » الذي نقل بدوره عن « لاسال » - بين الدستور الشكلي (وهو الوثيقة الدستورية المكتوبة) وبين الدستور « المادي » :

أما الدستور الشكلي - فهو مجرد تسجيل لوقائع تمت حيث اقتصر على وضع قائمة حساب بانتصارات الثورة وهو بهذه المثابة ليس سوى قصاصة ورق .

وأما الدستور المادي - فهو الدستور الحقيقي لأنه يمثل القوة الحقيقية التي تمارس في الدولة أو السلطة الفعلية التي تحكم جميع أوجه نشاط الدولة استجابة للمصلحة الاقتصادية للطبقة المسيطرة ، لا يفعل الدستور الشكلي ، إلا أن يكشف عن طبيعة وخصائص هذه السلطة ، فما يسمى بالدستور المادي هو مجرد تصور للقوة الحقيقية التي تعمل من وراء الوثيقة المكتوبة التي هي الدستور الشكلي والتي تعد قصاصة ورق . . وهذا الدستور هو بالفعل قصاصة ورق لا حرمة لها يمكن أن تعدل بأداة أدنى منها رغم ما يعلن عن قداسة الدستور أو سموه .

وإذا كان الأمر على هذا النحو فما الذي يعنيه تقرير الفقه السوفيتي أن دستور سنة ١٩٣٦ قد أكد مبدأ سيادة الدستور ؟ أن دستور سنة ١٩٣٦ - بإدخاله مبدأ سيادة الدستور في القانون العام السوفيتي - لم يؤد إلى أن ينتصر الشكل على الموضوع ، وأن ينتصر القانون على الواقع ، ذلك أن نظرة التوقير التي نظر بها إلى دستور سنة ١٩٣٦ ووصفه بأنه يمثل اسمى قوة قانونية تثير تناقضاً داخل النظرية السوفيتية ، فإذا كان الدستور من الناحية المادية هو قوة الواقع للطبقة المسيطرة ، فكيف تكون له قيمة ذاتية مستقلة عن إرادة هذه الطبقة ويضع أمامها عائقاً أو حاجزاً ؟ تحاول النظرية السوفيتية أيكار هذا التناقض بما قرره من أن ثم انسجام بين المضمون والشكل ، وأن هذا الانسجام قائم منذ البداية ومحتفظ به خلال عمل النظام الدستوري ، وأن الدستور يمنع قيام هذا الخلاف مما يحول دون قيام تناقضات . . غير أن الواقع ينقض هذا الدفاع ، فالدستور الحقيقي هو الدستور المادي الذي تحدده القوى الفعلية في اللجنة الدائمة ومجلس الوزراء ، واللجنة

المركزية للحزب الشيوعى .. أو بعبارة أخرى أن الدستور الحقيقى هو ما ترسمه السلطة باستمرار وتخططه والملاحم التى تضيفها على وثيقة لا ملامح ثابتة لها .

ولقد كتب « فومستر » فى مؤلفه عن السلطة السياسية فى الاتحاد السوفيتى يقول : « يعترف الفقهاء السوفيت بصفة عامة بسمو الدستور على القوانين العادية ويوصف الدستور بأنه القانون الأساسى ، ويعد كل نص دستورى الأساس القانونى لكل تشريع لاحق وتبعاً لذلك فإنه لا يمكن نظرياً - نظرياً - تعديل الدستور بقانون أو مرسوم أو لائحة .. وربما بمعاهدة . أما فى العمل فإن هذه السيادة النظرية للدستور على جميع الصور القانونية الأخرى قد خففت كثيراً . ولقد ضرب « فيديل » أمثلة عديدة لكثير من القواعد الدستورية السوفيتية التى عدلت بقوانين عادية أو حتى بالفعل .. ويقول « شكوت » أنه ليس فى الدستور أية إشارة الى امكان اعلان قانون ما بأنه غير دستورى ، وأن الدستور هو بهذا القدر الضعيف من القوة الملزمة للتشريعات الأخرى يصعب أن يوصف هنا بأنه - كما يجرى بذلك عنوانه - قانون أساسى .

ومن الطبيعى أن يعارض الفقهاء السوفيت الرقابة القضائية على دستورية القوانين حيث يقررون أن هذه الرقابة نظام قصد به أساساً حماية مصالح وسلطات الطبقات المالكة ، وهم يشيرون بوجه خاص الى أن ارتباطات القضاء والمستشارين الأمريكين برأس المال الضخم حيث ينتقون فى العادة من مستشارى المشروعات الضخمة والمربطين بمصالح الهيئات الموجهة للاقتصاد والمالية العامة ، كما يشيرون الى السياسة المحافظة التى انتهجتها المحكمة الاتحادية العليا عند الطعن بعدم الدستورية فى كثير من التشريعات الاجتماعية التى كان النظام الجديد - الذى وضعه روزفلت - قد تبناها ، فضلاً عن ذلك يعيبون على الرقابة على الدستورية أنها تقيم من جهات القضاء حكماً سياسياً ، وتؤدى الى اخلال حكومة للقضاء محل حكومة الشعب ويشيرون الى خطورة مثل هذا الحل ، لأنه يتخفى وراء نقاب قاعدة القانون أو قناع من الموضوعية والحيادة (والتى تقدم على أنها الخصائص العادية للوظيفة القضائية) فى حين أن قاضى الرقابة يجعل - فى الواقع - من السياسة وسيلة لخدمة المصالح الرأسمالية ، ولقاومة التمثيل الشعبى بوضع العراقيل فى وجهه . ويخلص النقاد السوفيت من ذلك الى أن رقابة الدستورية نظام أوليجاركى يضطلع بدور طبقى ، وهو لذلك لا يستقيم مع ديمقراطية حقيقية تؤسس على سيادة الشعب .. وهكذا يؤثم الفقه السوفيتى الرقابة القضائية على دستورية القوانين من وجهين :

الوجه الأول - طبيعتها السياسية الحتمية .

الوجه الثانى - وجود هيئة غير ديمقراطية تقاوم فى الوقت نفسه ارادة الهيئة المنتخبة .

ولكن الحقيقة أن أوضاع الحكم السوفيتى لا يمكن أن تتواءم مع فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين ذلك أن النظام السوفيتى ينكر مبدأ الفصل بين السلطات وينادى بدلاً عنه بمبدأ وحدة السلطة وما يستتبعه ذلك من انكار أى قيد على السلطة . فالنظرية العامة للدولة السوفيتية تقوم فى وجهها الأيدولوجى على النفى المطلق للصفة القانونية للسلطة ، وتقوم فى وجهها القانونى على انكار أى سمو للدستور ، وهى فى التطبيق العملى تقيم نظاماً سياسياً يتميز بأمور حاسمة فى اطلاق السلطة من كل قيد : فسلطة البروليتاريا سلطة مطلقة وهى سلطة مغالقة وعقائدية تتركز فى حزب وحيد ، وهذا الحزب يمثل من الناحية الميتافيزيقية ضمير البروليتاريا ، وهو يجسد فى المجال الروحى رسالتها وقيمها . فالنظام السوفيتى

حسب عقيدته الرسمية لا يمكن أن يقبل أى تحديد على إرادة هؤلاء الذين يتفق على أنهم يتحدثون باسم الشعب العامل ، هؤلاء الحكام دائمون لا يمكن تغييرهم الا بثورة ، وسلطاتهم شاملة لا حدود لها ، أما ما يسمى بالتنظيمات الدستورية فانها لا تستمد ما لها من قيمة الا من الجزء الذى يعطى لها وجهاز الحكومة والادارة بكامله خاضع لحكم مطلق ، ويفرض قادة النظام خطا راشدا للسير لا يجوز الاعتراض عليه ، وتؤثم المعارضة ، وتدمغ بطابع الخيانة .

وهذه الوجدانية فى دكتاتورية البروليتاريا وسيطرة الحزب الواحد تثقل الى تنظيم الدولة ذاتها ، ولهذا السبب ينكر النظام السوفيتى مبدأ الفصل بين السلطات ويعتق عوضا عنه مبدأ وحدة السلطة ، فالسلطة التشريعية مركزة فى ايدى مجلس السوفييت الأعلى (م ٣١ دستور) وأما السلطة التنفيذية فليس لها كيان متميز فى النظام السوفيتى ، وإنما يعد مجلس الوزراء أعلى هيئة تنفيذية وادارية لسلطة الدولة (م ٤٦ دستور) وهو فى نفس الوقت مسئول ومحاسب طبقا للمادة ٦٥ دستور أمام مجلس السوفييت الأعلى الذى يعتبر طبقا للمادة ٣٠ دستورا على هيئة سلطة الدولة ، وبجانب هذا الجمع الواقعى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس السوفييت الأعلى الذى يعتبر طبقا للمادة ٣٠ دستور أعلى هيئة سلطة هناك قضاة فحسب يخضعون للقانون .

على هذا النحو لا تقوم تنظيمات الاتحاد السوفيتى على أساس الفصل بين سلطات « أو حتى التوازن بينها » وإنما قد وضعت على أساس توزيع الوظائف بين مختلف المنظمات سواء تلك التى تتولى ادارة الدولة أو تتولى القضاء ، أو البروكوراتورا ، ولهذا لا يمكن التسليم بأن تقوم جهة الادارة أو جهات القضاء على قدم المساواة مع مجلس السوفييت الأعلى الذى يعد من الناحية الدستورية - قمة السلطة فى الدولة بل ومستودعها . . ولعله يكون واضحا مما تقدم أن الأخذ بمبدأ وحدة السلطة واطلاقها يناهض التسليم بقيام دستور كفيد على هذه السلطة وبالتالي فكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

واذا كان النظام السوفيتى قد عرف فى بداية عهده بالدساتير فكرة الرقابة على دستورية القوانين (طبقا للمادتين ٣٠ و٣١ من دستور ١٩٢٣/٧/٧) فقد كان أسلوب الرقابة فذا حيث كانت تتولاه رئاسة اللجنة المركزية التنفيذية ، أو المحكمة العليا بناء على طلب اللجنة المركزية ويكون رأيها فى هذا استشاريا ، وهذا الأسلوب الفل الرقابة يختلف جوهريا عن تسليط رقابة قضائية حقيقية من جهة قضاء مستقلة على عمل المشرع والزام التشريع حدود الدستور . وقد فسر Diabolo فى وقتها بقوله : « ان هذه الرقابة تتطابق بوضوح مع الصفة العامة لدستورنا المؤسس على فكرة دكتاتورية البروليتاريا والتى لا تسمح بالفصل بين السلطات وإنما بنظام سلسلة المنظمات السياسية التى تتعادل متعاونة وتمارس تأثيرها بعضها على بعض . ولهذا السبب كانت الرقابة تختلف فى مداها ونتائجها عن الرقابة القضائية المعروفة :

● فكانت القوانين تفحص على الأخص - كما يقول Diabolo - من وجهة نظر مطابقتها لتركيب واختصاص الهيئات العليا للسلطة ، ويفسر ذلك بعدم وجود تحديد مادى للتشريع فى دستور الاتحاد فضلا عن أن الدستور لا يحتوى على اعلانات عن المبادئ التى تفرض قيودا على المشرع .

● ولم تكن نتيجة الرقابة الفاء التصرف المخالف للدستور دائما ، ذلك أنه أما أن يضافى عليه شكل قانونى أو يظل نافذا دون تعديل ، وهو ما يعنى أن الرقابة كانت

تمارس بقصد التثقيف الدستوري ولم تكن أداة صراع سياسى . وكما يقول Diablo انه كان من الضرورى فحص التنظيم والعمل للرقابة على الدستورية سواء من وجهة النظر الاجتماعية او السياسية حتى نحدد « مصالح الجماعة والطبقة التى تتحقق عن طريق هذه الرقابة » وهو يتساءل : « هل تستطيع المحكمة كمظمة ذات سلطة ان ترتب نتائج مستقلة عن ايدولوجية الطبقات الموجهة ؟ »

وقد هجرت فى دستور ١٩٣٦ المحاولة الضئيلة التى بذلت فى دستور ١٩٢٣ لفرض نوع من الرقابة على دستورية القوانين ويعزو الفراح الغريون هذا التحول الى سببين :

اولهما - تدهور الاتحاد - اذ ان الرقابة على دستورية القوانين ترتبط فى الغالب بوجود نظام اتحادى ولم تعد هناك جدوى من قيام رقابة فى هذا الشأن بعد ان حققت الدولة الاشتراكية وحدة كاملة للمصالح بين الاتحاد وأعضائه .

ثانيهما - هو الاخلاص للمبدأ النظرى ، ففى المسائل الدستورية يعهد الاختصاص بها الى هيئة سياسية (وثيقة الارتباط بالشعب) وهذا هو احد المبادئ الأساسية للديمقراطية الاشتراكية ، وقد اظهرت ذلك دساتير الديمقراطيات الشعبية ، فالمرشع الاشتراكى الذى يترجم قوانين التطور الاقتصادى والاجتماعى ، الى قواعد قانونية لن يتحمل سوى رقابة واحدة هى رقابته على نفسه ، وقد قيل انه يبدو ان هذه تخصيصا اساسية ونهائية للقانون العام الاشتراكى .

ولكن ما هى الهيئة السياسية التى تمارس الآن رقابتها على دستورية القوانين ؟ أهى الشعب كله ممثلا فى هيئة الناخبين ، ام هى مجلس السوفيت الاعلى ممثلا للشعب ؟ ام هى اللجنة المركزية للحزب ؟ ان الدلائل كلها تشير الى ان اللجنة المركزية للحزب بوصفها عصب السلطة فى الاتحاد السوفيتى هى وحدها التى يسمح لها وضعها بأن تفرض رقابة سياسية على الدستورية وهى التى تحرك كافة الاجهزة الاخرى فى هذا الصدد (١) .

(١) يراجع فى تفصيل هذا كل ما ذكره فى زيادة القانون . ناطمة سنة ١٩٦٧ .

الاستعمار الجديد

مسؤوليات القوى الثورية العربية

للأستاذ أحمد نبيل الهلالى المحامى بالنقض

وعضو مجلس نقابة المحامين

العالمى عدد متزايد من الدول الفتية التى تخلصت من نير الاستعمار وأخذت تتجمع فى جبهة معادية للإمبريالية .

— وقام معسكر اشتراكى قوى يلعب دور العامل الحاسم فى تاريخ العالم ويقلب ميزان القوى العالمى لصالح الشعوب .

— وتزايدت جاذبية الاشتراكية على الصعيد العالمى وأصبحت لغة العصر . وأزاء كل هذه الأوضاع والتطورات الجديدة ، لم تعد الإمبريالية كما كانت فى الماضى طليقة اليد فى استبعاد الشعوب واستغلالها . بأساليب القهر الاستعماري البالية ، وأخرجت الإمبريالية من جعبتها « الاستعمار الجديد » كشكل جديد لعلاقاتها الاستغلالية بشعوب المستعمرات والبلدان التابعة والدول الفتية .

ما هو الاستعمار الجديد ؟

يعرف الرئيس نكروما الاستعمار الجديد بقوله :

« أن جوهر الاستعمار الجديد هو استقلال نظرى للبلاد التى طبق نظامه فيها وسيادة دولية بكل مظاهرها أما نظامها الاقتصادى ودفتها السياسية فتوجه من الخارج (١) » .

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن جوهر الاستعمار الجديد يتلخص فى أن تتعرض المستعمرات السابقة لحد أقصى من الاستغلال الاقتصادى بواسطة

لقد تعرض الوطن العربى منذ أمد بعيد ، لفتوحات وغزوات الاستعمار القديم . واحتلت قوات الدول الاستعمارية الاراضى العربية وحولتها الى مستعمرات تتقاسمها فيما بينها .

وبفضل الكفاح الطويل والمرير الذى خاضته الأمة العربية فى أرجاء الوطن العربى كافة من أجل التحرر . . اضطر الاستعمار أن يحمل عصاه وأن يرحل من دولة عربية تلو الأخرى . . وأرتفعت أعلام الاستقلال فى غالبية الدول العربية .

ومع ذلك فإن المعركة ضد الاستعمار فى الوطن العربى مستمرة ومحتدمة . . إذ ما تزال هناك أرض عربية محتلة . . وما تزال هناك أرض عربية مفتتحة . . وما تزال الدول العربية التى ظفرت باستقلالها تواجه الخطر الاستعماري . . فى ثوب جديد . . متمثلاً فى « الاستعمار الجديد » .

ولذلك فإن دراسة الاستعمار الجديد . . وكشف أساليبه . . واحباط مؤامراته والاعيبه من المهام الرئيسية التى تواجه القوى الثورية العربية فى المرحلة الراهنة .

لماذا الاستعمار الجديد ؟

لقد شهد العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . . أحداثاً تاريخية بالغة الأهمية وتغيرات عالمية بعيدة الأثر :

— فلقد أخذ نظام الحكم الاستعماري البغيض

يتفكك ويحتضر .

— وتعاظمت قوة حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وظهر على المسرح

(١) الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية — تأليف كوامى نكروما ترجمة عبد الحميد حمدي طبعة دار القبايرة للطباعة والنشر ص ٢ .

الاستعماريين وأن تتمتع بحدد أدنى من الحرية السياسية .

والاستعمار الجديد ليس امبريالية من نوع جديد وإنما هو مرحلة جديدة في استراتيجية الامبريالية ، انه آخر مراحل الامبريالية . . انه الامبريالية في مرحلة تفكك وانهيار الحكم الاستعماري وفي عصر تصفية الاستعمار وانتصار الاشتراكية ، انه الامبريالية المحتضرة تتشبث في شراسة وجنون بالماضى بقدر ما تحاول أن تلاثم نفسها مع الحاضر . . ان الامبريالية تحاول عن طريق الاستعمار الجديد ان تطور أساليبها بحيث تبدو في المظهر مسايرة لروح العصر .

ولكن أية كانت الاقنعة الزائفة التي تحاول الامبريالية ان تخفى بها وجهها الكريه . . فان الاستعمار الجديد لا يغير من طبيعتها العدوانية ان الامبريالية تبقى هي الامبريالية سواء مارست اشكال الاستعمار القديم أو الجديد . . تماما كالافعى تغير جلدها دون ان تغير من طبيعتها .

ولذلك لا تنطلى على الشعوب محاولات ايدولوجى الاستعمار للايهام بأن « الاستعمار قد مات » صحيح ان نظام الحكم الاستعماري يتفكك وينهار ويحتضر . . ولكنه لم يلفظ انفاسه الاخيرة بعد . ولذلك فمن الخطأ التهوين من خطر الامبريالية والتقليل من قوتها نتيجة اضطرابها للتخلي عن اساليب الاستعمار القديم .

ان الاستعمار الجديد اشد خطورة على الشعوب من الاستعمار القديم لانه اقدر على مقاومة حركات التحرر الوطنى وتخريبها بأساليبه المكنة والمستترة والاستعمار الجديد اشد وطأة على الشعوب من الاستعمار القديم لانه كما يقول نكروما :

« يعتبر الاستعمار الجديد أسوأ الوان الامبريالية فهو يعنى لمن يمارسونه سلطة دون تحمل للمسؤولية وهو يعنى لمن يقاسمون منه استقلالاً دون تعويض (١) » .

ولقد نجح الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل في الآونة الأخيرة ، في تحقيق بعض الانتصارات على الشعوب فأطاح بالانظمة التقدمية في الكونغو وغانا واندونيسيا ووجه ضربات اليمية للانظمة التقدمية العربية في الجمهورية العربية وسوريا .

ومن جهة أخرى . . فان الاحصائيات تشير الى ان ارباح الدول الاستعمارية من البلدان الفتية التى اصطلح على تسميتها بلدان العالم الثالث قد زادت بدلا من أن تقلص بعد استقلال معظم بلدان آسيا وافريقيا . ومعنى ذلك انه في ظل الاستعمار الجديد تتدعم السيطرة الاقتصادية للعالم الراسمالي الاستعماري على دول العالم الثالث .

وعلى سبيل المثال ارتفعت ارباح الولايات المتحدة من بلدان العالم الثالث من ١٧.٢ مليون دولار في ١٩٥٠ الى ٣٠.٨٦ مليون دولار في ١٩٥٧ .

وارتفعت ارباح بريطانيا من ٢٧١ مليون جنيه في ١٩٥٠ الى ٣٦١ مليون جنيه في ١٩٥٧ . وارتفعت ارباح فرنسا من ٨٤ مليون دولار في ١٩٥٠ الى ٢١٢ مليون دولار في ١٩٥٦ وارتفعت ارباح جمهورية ألمانيا الاتحادية من ٢٩ مليون مارك في ١٩٥٢ الى ٤٠٥ مليون مارك في ١٩٥٧ .

وظاهرة الاستعمار الجديد اعمق والعمق من ان تعتبر مجرد تغير شكلى في السياسة الامبريالية . فمع احتفاظ الامبريالية بطبيعتها العدوانية في ظل الاستعمار الجديد . . الا أن الاستعمار الجديد يختلف عن الاستعمار القديم من حيث الاهداف التى يرمى اليها ، ومن حيث القوى الاجتماعية التى يرتكن عليها ، ومن حيث الاساليب التى ينتهجها .

— فما هي اهداف الاستعمار الجديد ؟ .

— وما هي ركيزته الاجتماعية ؟ .

— وما هي أساليبه ؟ .

أولا - أهداف الاستعمار الجديد :

ان تاريخ نظام الحكم الاستعماري الحديث يظهر بوضوح أن اهداف الامبريالية تتغير وتتبدل على الدوام تبعا لاحتياجات الاقتصاد الراسمالي والسمات الجديدة التى يكتسبها والظروف السائدة داخل المعسكر الاستعماري والظروف الخارجية المحيطة به .

ففى مرحلة تراكم رأس المال مثلا كان هدف الاستعماريين هو نهب الذهب والمعادن النفيسة من المستعمرات والحصول على الحاصلات والتوابل اللازمة لهم .

وفى مرحلة المنافسة الحرة أصبح الاستعماريون يستهدفون فضلا عن تأمين مصادر المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم ، الظفر بالاسواق لتصريف منتجاتهم الصناعية وفائض انتاجهم الزراعى .

العمال :

يدرك الاستعمار الجديد الدور القيادي الذي يكرسه التاريخ للطبقة العاملة في البلدان الفتية . لذلك يحاول الاستعمار الجديد جاهدا التسلل الى صفوف الحركة النقابية وتسخير النقابات لخدمة الاحتكارات الاستعمارية من طريق حرف العمال عن النضال الثوري وتفتيت وحدة الطبقة العاملة على المستوى الوطني والقومي .

ولقد كشف السياسي الأمريكي جورج كابوت لودج النقاب عن المخطط الأمريكي للتغلغل الى صفوف العمل النقابي عندما كتب يقول :

« ان النقابات أصبحت لها أهمية حاسمة وأساسية في الصراع العالمي الحالي . . . والنقابي المغمور اليوم قد يصبح في الفد وزيرا أو رئيس الوزراء . ان النقابات في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية هي القوى الوحيدة المنظمة باتصال مباشر مع الشعب ولها عادة النفوذ الأهم على الشعب .

« . . . نحن منهمكون في حرب شاملة . وهذا الكتاب نداء للحكومة وللادارة والعمل ليقدروا أكثر مما يفعلون الآن أهمية منظمات العمال في العالم النامي بالنسبة لتحقيق سياسة الولايات المتحدة الخارجية » .

« ان سياستنا الخارجية لا يمكن أن تكون ناجحة ما لم تتضمن بصفة خاصة الاهتمام بهذه المؤسسات . وما لم تعط الأولوية لنشاط المنظمات العمالية في هذه المناطق الواسعة (١) » .

وفي تقرير مرفوع الى الرئيس الأمريكي السابق ايزنهاور في عام ١٩٥٧ كتب ريتشارد نكسون عقب جولة قام بها في افريقيا يقول :

« انه من الحيوى ان تتبع حكومة الولايات المتحدة حركة النقابات العمالية الناشئة في القارة الافريقية . وانه يجب على ممثلينا الدبلوماسيين والقنصليين أن يتعرفوا على قادة النقابات في تلك البلاد بصفة ودية ، كما اعتقد بضرورة متابعة نقابات عمال الولايات المتحدة لسياسة انماء العلاقات الاخوية بينهم وبين الحركة النقابية الحرة حتى تتمكن كل منهما من الافادة بحكمة الآخر وخبرته » .

اما اليوم في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، وبعد الظروف الدولية التي استجدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح للاستعمار الجديد أهداف أكثر طموحا وأبعد مدى .

فالقضية التي تواجه الامبريالية لم تعد مجرد البحث عن الموارد للمواد الأولية او الاسواق ، وانما أصبحت أيضا محاولة التثبيت بما تبقى لها من مستعمرات ، وواد حركات التحرر في المهد ، وسحق كل محاولة للقيام بثورة وطنية في هذه المستعمرات . ومن جهة أخرى يهدف الاستعمار الجديد الى الاحتفاظ بالدول التي أفلحت في الظفر باستقلالها السياسي - داخل اطار النظام الرأسمالي العالمي ، واستمرار خضوعها التبعية الاقتصادية عن طريق محاولة فرض طريق التطور الرأسمالي عليها ومنعها من اختيار طريق التطور الاشتراكي ، وتجميد الثورات الوطنية حتى لا تتحول الى ثورات اجتماعية ، وارغام الدول الفتية على الانحياز للمعسكر الاستعماري والارتباط به ، والخلاص من الحكومات الثورية والوطنية التي تقاوم أو تعادى أو لا تستجيب للمخططات الامبريالية .

ثانيا - الركيزة الاجتماعية للاستعمار الجديد :

ولم يعد الاستعمار الجديد ، يعتمد على حفنة من العملاء المأجورين أو الحكام الاقطاعيين أو زعماء العشائر والقبائل أو الكومبندادور ، كما يفعل الاستعمار القديم في الماضي . ان هذه العناصر والفئات والطبقات المحدودة اعجز من أن تحقق أهداف الاستعمار الجديد المتشعبة .

ان الاستعمار الجديد يسعى الى توسيع ركزته الاجتماعية ، ويحاول أن يخلق ما يمكن أن نسميه « بالطبقة العازلة » تضم عناصر من طبقات وفئات اجتماعية متعددة .

ان الاستعمار الجديد لم يعد يكتفى بجيش العملاء المباشرين . انه يسعى لخلق عمالة من نوع جديد ، عمالة غير مباشرة تمتد الى قطاعات عريضة من الناس المؤمنين بالقيم الرأسمالية المشبعين بأسلوب الحياة الأمريكية ، وهم بفكرهم ومسلكتهم يخدمون الاستعمار الجديد موضوعيا وينفذون مخططاته عمليا .

ويسعى الاستعمار الجديد الى تجنيد عملائه المباشرين وغير المباشرين من بين صفوف الطبقات والفئات الاجتماعية .

(١) « النقابات العمالية في البلدان النامية . . رؤوس حراب الديمقراطية » تأليف جورج كابوت لودج .

الصناعات الاستخراجية عن طريق الاغداق عليهم بالاجور العالية في محاولة لعزلهم عن الجماهير الواسعة من العمال الفقراء .

المثقفون :

يعنى الاستعمار الجديد جيذا ، الدور الهام الذى يلعبه المثقفون في تطوير البلدان الفتية ولذلك فانه يسعى جاهدا لخلق قطاع عريض من المثقفين المرتبطين بايديولوجية الاستعمار الجديد فكريا وماديا . وتنشط في هذا المجال المؤسسات الثقافية الاستعمارية والتنظيمات المهنية الدولية والامريكية مثل اتحاد الصحفيين الدولى والاتحاد الدولى لرجال القانون .

ويدفع الاستعمار الجديد مبالغ نقدية سخية لهؤلاء المثقفين مقابل قيامهم بأعمال الترجمة لحساب المؤسسات الثقافية الاستعمارية . كما يقوم الاستعمار الجديد باغراء العديد منهم بالمناصب والوظائف في الشركات الاحتكارية .

الشباب :

ويقدر الاستعمار الجديد أهمية الامل المعقود على الاجيال الصاعدة في البلدان الفتية ولذلك يحرص الاستعمار الجديد على تسميم عقليتها وامتصاص طاقاتها الثورية وصرف انظارها عن واقع مجتمعاتها وابعادها عن النضال في سبيل الاستقلال السياسى والتحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . ان الاستعمار الجديد يجذب الاطفال بقصص وأفلام السوبرمان والرجل الخفى وهو يفرق المراهقين في قصص وأفلام الجنس والجريمة التى تحض على الميوعة وتنشر الانحلال وتحرض على الاجرام وتطلق الشهوات دون واعز وهو يلهى الشباب بقصص وأفلام المغامرات التى تمجد الجاسوسية وبأساطير العصامين من امثال روكفلر الدين كونوا الثروات الطائلة « بفضل النظام الرأسمالى » ؟ ؟

ويحرص الاستعمار الجديد على جذب وشراء وتسخير قادة المنظمات الطلابية الذين يعتبرهم الكادر السياسى للبلدان الفتية في المستقبل .

وعلى سبيل المثال تقوم المخابرات الامريكية بمحاولة خطيرة لربط الشباب العربى في المانيا الاتحادية بجمعيات مشتركة تضم الشباب العربى والصهيوى معا تحت دعوى الاخوة والسلام في الشرق الاوسط (١) .

ويعتمد الاستعمار الجديد في تنفيذ مخططه بتشكيل أساسى على الاتحاد الدولى للنقابات الحرة الذى يسيطر عليه اتحاد العمال الامريكى المرتبط بوكالة المخابرات المركزية الامريكية .

ويسعى هذا الاتحاد الى افساد القيادات الثورية النقابية والترويج لافكار الوفاق الطبقي والعداء للاشتراكية العملية وابعاد نقابات العمال عن حركات التحرر الوطنى عن طريق ابعادهم عن العمل السياسى وقصر نشاط النقابات على الكفاح الاقتصادى والعمل النقابى .

ولقد شن الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة حربا شعواء على الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب منذ تأسيسه في ١٩٥٦/٣/٢٤ بحجة انه ليس اتحادا حرا لانه خرج بالعمال العرب الى مجال العمل السياسى القومى المناهض للاستعمار . وأعلن أحد قادة الاتحاد الدولى للنقابات الحرة « الدون بروك » في خطاب ألقاه في المؤتمر الخامس للاتحاد المنعقد بتونس في يوليو ١٩٥٧ انه :

« ليس في استطاعة اتحادات العالم البقاء على الحياد ازاء اتحاد نقابات العمال العرب . وعلينا ان نعتبر هذا الاتحاد من اعداء النقابية الحرة في نفس المستوى الذى نضع فيه الاتحاد العالمى للنقابات الخاضع للسيطرة الشيوعية » .

وقد حاول الاتحاد الدولى للنقابات الحرة احداث انقسام داخل صفوف الحركة النقابية في عدن . كما حاول الاتحاد المذكور شق صفوف اتحاد نقابات عمال السودان .

ويطعم الملحقون العماليون في سفارات الولايات المتحدة دورا خطيرا بين صفوف الطبقة العاملة في البلدان الفتية فهم يقومون بدراسة التطورات العمالية والاتجاهات السياسية المختلفة داخل الحركة العمالية ، ويدرسون القادة العماليين ويتعرفون على وجهات نظرهم السياسية ويتصلون بالامساح والهيئات الحكومية المشرفة على المسائل العمالية ويحاولون توجيهها وربطها بوزارة العمل الامريكية ويسهمون في وضع التشريعات العمالية ويروجون للدعاية ضد الاتحاد العالمى للنقابات والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، ويعملون على مساندة ودعم القادة النقابيين ذوى الميول الامريكية والمعادين للاشتراكية ، ويسعون لخلق جيل من النقابيين المرتبطين بالاستعمار الامريكى فكريا وماديا .

وتعمل الاحتكارات الاستعمارية من جانبها على شراء بعض فئات العمال وخاصة العمال المهرة في

(١) تقرير الاستاذ كمال شاتيلامين الشئون الخارجية لقسم العلوم السياسية والادارية في رابطة طلاب كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية . المحرر اللبنانية ١٩٦٨/٤/٣ .

البرجوازية الوطنية :

على عكس الاستعمار القديم الذي كان يتخذ موقفا معاديا في الاساس من الرأسمالية الوطنية ، فان الاستعمار الجديد يتخذ من هذه الطبقة موقفا أكثر مرونة . انه يحاول استغلال الطابع المتردد للبرجوازية الوطنية من اجل دفع بعض فئاتها التي شاركت في الثورة ضد الاستعمار وبعض عناصرها التي تحتل مراكز قيادية في أجهزة الدولة في البلدان الفتية للانسلاخ من ركب الثورة والانتقال الى معسكر الثورة المضادة . ويسمى الاستعمار الجديد الى انتهاج سياسة المشاركة مع بعض اقسام البرجوازية الوطنية ويدعم مواقعها باعتبارها قوة معادية للتحويل الاشتراكي .

وعلى سبيل المثال فانه على اثر انتصار الثورة الكوبية لجأ الاستعمار الامريكى من خلال برنامج التحالف من اجل التقدم الى تدعيم مواقع الفئات من البرجوازية الوطنية التي تميل الى التقارب مع الاستعمار الامريكى او التفاهم او التهادن معه في دول امريكا اللاتينية .

ويدرك الاستعمار الجديد ان قيام طبقة رأسمالية قوية في الدول الفتية ترتبط مصالحها بطريق النمو الرأسمالى هو ضمان لانخراط الدول الفتية في هذا الطريق وعدم انحرافها عنه . وبينما كان الاستعمار القديم يحرص على الحفاظ على علاقات الانتاج الاقطاعية اخذ الاستعمار الجديد يشجع اشكالا معينة من الاصلاح الزراعى يهدف خلق طبقة متوسطة عريضة من ملاك الارض المؤمنين بالملكية الخاصة والمتشبثين بها .

ولقد تولدت من خلال التنمية الاقتصادية في البلدان الفتية طبقة بيروقراطية . ويحاول الاستعمار الجديد تغذية التطلعات الطبقة لهذه الطبقة الجديدة كما يحاول جذبها الى ارضة العدا للتحول - الاشتراكي ودفعها الى التآمر على النظم الثورية التقدمية .

الاحزاب السياسية :

لم تعد الامبريالية تعتمد على الاحزاب العملية التقليدية وجدها او الاحزاب اليمينية المتطرفة في البلدان الفتية ، وانما يتجه الاستعمار الجديد اكثر فاكثر الى الاستفادة من احزاب الوسط ايضا .

وينادى بعض منظري الاستعمار الجديد الى ايجاد توازن قوى استراتيجى لصالح الاستعمار الجديد في البلدان الفتية بحيث يتم في نفس الوقت اضعاف اليمين المتطرف واليسار المتطرف اعتمادا على الوسط .

ويلجأ الاستعمار الجديد من جهة اخرى الى اصطناع تنظيمات يسارية زائفة ترفع شعارات مضللة جوفاء وتعمل لحساب وكالات المخابرات الاستعمارية .

ومن جهة اخرى فان الاستعمار الجديد كثيرا ما يبارك التحالف المباشر بين القوى الرجعية القديمة والطبقة الجديدة ضد استمرار الثورة الاجتماعية في مسيرتها على طريق الاشتراكية ويهتم الاستعمار الجديد بالاتصال بالتنظيمات السياسية المعارضة في الدول الفتية . واكد تقرير وضعته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى على ضرورة تأسيس جهاز دبلوماسى قادر على تحقيق المبدأ الجديد المسمى « الدبلوماسية في الاعماق » .

وينصح التقرير الدبلوماسيين الامريكيين « باقامة اتصالات ليس فقط مع الجماعات السياسية والاجتماعية الموجودة اليوم في السلطة وانها كذلك مع الجماعات التي من المحتمل ان تاتي الى السلطة غدا (١) » .

الجيش :

يبدى الاستعمار الجديد اهتماما بالغا بالجيش في البلدان الفتية اذ اركا منه للدور الفعال والمؤثر الذي تلعبه الجيوش في مسار هذه البلدان .

ولقد كشف الاستاذ موريس جانويز - استاذ علم الاجتماع بجامعة شيكاغو - النقاب عن مخططات الاستعمار الجديد في هذا المجال عندما كتب يقول : « ان الدوائر العسكرية في الدول الفتية تشكل قوة لا يمكن تجاهلها في الظروف الحديثة » ، والولايات المتحدة قد ادركت هذه السمة الهامة في علاقات القوى السياسية بالبلدان الآسيوية وهي تبدل قصارى جهدها لاستخدام هذه الدوائر العسكرية في تنفيذ استراتيجيتها ..

« وابتداء من ١٩٤٧ يتم ارسال فرق من ضباط الولايات المتحدة كل عام الى الدول الناشئة لتدريب كادرها العسكرى على كيفية استخدام الاسلحة المعطاة لهم وفق برنامج المعونة العسكرية . وبالتدريج ، وعاما بعد عام ، أدرك الساسة العسكريون في الولايات المتحدة أن أمثال هذه البرامج ذات أهمية سياسية محلية للأمم الحديثة .

« واهتمت الولايات المتحدة بحقيقة ان هذه البرامج ساعدت على تكوين تشكيلات من الضباط في تلك الامم ذات ميول أمريكية (١) » .

(١) تقرير بعنوان : « السياسة الخارجية للولايات المتحدة في آسيا » وضعته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى في يناير ١٩٦٠ ع .

ولذلك كله اضطر الاستعمار الجديد الى تطوير اساليب القهر العسكرى التى يتبعها وحتى يتحاشى الصدام المباشر مع المعسكر الاشتراكى ، وحتى يتلافى مخاطر اندلاع حرب نووية ثالثة غير مضمونة العواقب ، اهتمدع الاستعمار الجديد نظرية « الحروب المحدودة » . كما لجأ الى اسلوب العدوان العسكرى غير المباشر يمارسه عن طريق ادواته وعملائه .

ولقد كتب مراسل النيويورك تايمز الامريكية فى القدس جيمس فيرون يقول :

« لقد وصلت الولايات المتحدة الى نتيجة » وهى انه لم يعد فى امكانها ان ترد على كل حدث تواجهه ، ولهذا فعليها ان تعتمد على القوة الرادعة التى تملكها دولة صديقة فى المنطقة لخط امامى يمكن ان يجنب امريكا التدخل المباشر (١) .

وهذا ما فعله الاستعمار الجديد بالضبط عندما سخر قاعدته العدوانية فى قلب الوطن العربى (اسرائيل) فى العدوان على الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧ .

ولجأ الاستعمار الجديد الى تسليح جيش من العملاء اليمينيين ويسخره فى محاولة الاطاحة بالنظام الجمهورى فى اليمن كما لجأ الى استخدام قوات المرتزقة الاجانب فى تحقيق مخططاته العدوانية .

وبعد ان افترض امر الاحلاف الاستعمارية القديمة مثل حلف السنتو والحلف المركزى يحاول الاستعمار استبدال هذه الاحلاف ذات الطابع الاستعمارى المكشوف باحلاف جديدة متخفية مثل الحلف الاسلامى .

ولقد طور الاستعمار الجديد مهمة احلافه العدوانية وقواعده العسكرية ... فلم تعد هذه الاحلاف والقواعد موجهة فقط ضد المعسكر الاشتراكى وانما أصبحت مسخرة لضرب حركات التحرر الوطنى . والواقع ان كل الاحلاف الاستعمارية - باستثناء حلف جنوب شرق آسيا - لم تستخدم منذ انشائها استخداما مباشرا ضد أى دولة اشتراكية فى حين أنها سخرت مرارا وتكرارا لطمع حركات التحرر الوطنى وضرب ثورات الشعوب . ولعل ابرز مثل على ذلك دور حلف الاطلنطى فى حرب الجزائر وفى العدوان على مصر

ولقد اظهرت الانقلابات العسكرية الرجعية التى وقعت فى بعض البلدان الفتية ، فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مدى الخطورة الكامنة فى برامج المعونة العسكرية التى يقدمها الاستعمار الجديد للدول الفتية .

ثالثا - اساليب الاستعمار الجديد :

لا يمكن فى الواقع رسم حد فاصل بين اساليب الاستعمار القديم والجديد . ذلك لان الاستعمار الجديد لا يتورع - كلما سنحت له الفرصة - عن اتباع اساليب القهر الاستعمارية القديمة . وسنعرض فيما يلى بياجاز اهم الاساليب التى يتشجعها الاستعمار الجديد .

١ - القهر العسكرى :

لم يتخل الاستعمار الجديد عن اسلوب القهر العسكرى ، وان كانت حريته فى الغزو الاستعمارى والعدوان على الشعوب ، أصبحت مقيدة ومحدودة بقدر تغير ميزان القوى العالمى لصالح الشعوب . وبتعاظم قوة حركات التحرر الوطنى ، ومساندة المعسكر الاشتراكى الفعالة للشعوب المناضلة ضد الاستعمار ولذلك فشل العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ - وانسحبت القوات البريطانية التى نزلت فى الاردن والقوات الامريكية التى انزلت فى لبنان فى ١٩٥٨ توطئة لغزو العراق واملايتها الى حظيرة الاستعمار - انسحبت هذه القوات دون ان تجرؤ على المساس بثورة تموز - وانخفضت الحرب الاستعمارية الوحشية الطويلة التى مارسها الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، فى الحيلولة دون ظفر شعب المليون شهيد باستقلاله .

- وتحطمت حملة « خليج الخنازير » الامريكية الفادرة لغزو كوبا فى ١٥/٤/١٩٦١ على شواطئ الجزيرة النائرة .

- وعجز العدوان العسكرى على الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧ فى تحقيق هدفه الرئيسى وهو اسقاط النظم الثورية التقدمية فى ج.ع.م . وسوريا رغم ان الاستعمار الجديد قد حشد لهذا العدوان كل طاقاته العسكرية وكل امكانياته العلمية والتكنية .

(١) « الجيش والتطور » - اسى للام الجديدة - تأليف موديس جانويز - شيكاغو ١٩٦٤ .

(١) النيويورك تايمز ١٧/٦/١٩٦٧ .

تصفية سريعة للبطالة . غير أن الهدف الحقيقي من هذه النظرية هو الحيلولة دون قيام صناعة ثقيلة ومتوسطة في البلدان الفتية حتى تظل في إطار التبعية الاقتصادية للدول الامبريالية .

(ب) وفي سبيل تخريب جهود الدول الفتية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، يلجأ الاستعمار الجديد الى سلب هذه الدول من علمائها وكوادرها الفتية عن طريق اغرائهم بعقود عمل مغرية على البقاء في الخارج وعدم العودة الى بلادهم .

ولقد خسرت مصر وحدها خلال عشر سنوات سابقة على ١٩٦٦ ما يزيد على ٢٥٠ ألفا ما بين طبيب ومهندس وصيدلي هاجروا الى الغرب (١) .

(ج) ويواصل الاستعمار الجديد استنزاف ثروات الشعوب عن طريق تصدير رؤوس الاموال الى الدول الفتية . وأن كان هذا الاسلوب قد أخذ يفقد اهميته السابقة بعد ان زادت المكائيات الاستثمار داخل الدول الصناعية الكبرى نتيجة للثورة الصناعية الثانية وبعد ان أدى استخدام المخترعات الحديثة الى زيادة انتاجية العامل في الدول الصناعية مما يؤدي الى زيادة عائد رأس المال بما يفوق ما يمكن ان يحققه انخفاض الاجور في البلدان النامية .

ومن جهة أخرى فان انتصارات الثورة الوطنية في المستعمرات واتجاه الدول الفتية الى تدعيم استقلالها الاقتصادي واختيار عدد متزايد من البلدان الفتية بطريق التطور غير الرأسمالي واجراءات التأمين المتلاحقة لرؤوس الاموال الاجنبية ، كل ذلك قد خلق احساسا بالقلق في الاوساط الاحتكارية في الدول الاستعمارية واخذت الاحتكارات تستخدم الدولة أكثر فأكثرت وتميل الى استبدال تصدير رأس المال الخاص بالسلوب القروض والسلفيات ضمانا من المخاطر السياسية والاقتصادية كما يتجه الاستعمار الجديد أيضا الى مشاركة رؤوس الاموال المحلية العامة والخاصة في صورة شركات مختلطة في محاولة لاختفاء الاستغلال الاحتكاري وراء لافتة وطنية زائفة .

وقد عبرت الجارديان البريطانية في ١٢/٢١/٥٩ عن هذه المخاوف بقولها :

« ان مستثمرى رؤوس الاموال في بلدان مغربية أكثر غنى ، الذين لديهم المجال الواسع لاختيار المكان

سنة ١٩٥٦ وعلى البلدان العربية في ١٩٦٧ . والدور الذي لعبته القواعد العسكرية الاستعمارية في الوطن العربي لخدمة هذه الاعتداءات .

٢ - السيطرة الاقتصادية :

بعد ان ظفرت المستعمرات باستقلالها السياسي واخذت تتطلع الى تحقيق استقلالها الاقتصادي ، كان لزاما على الاستعمار الجديد أن يبحث عن اساليب جديدة تضمن له استمرار سيطرته على اقتصاديات البلدان الفتية ومواصلة نهب واستنزاف ثرواتها ومواردها وعرقلة تحويل الهيكل الاستعماري لاقتصادياتها الى هيكل قومي . ولجأ الاستعمار الجديد في سبيل تحقيق ذلك الى عدة وسائل ، أهمها :

(١) أخذ ايدولوجيو الاقتصاد الجديد يقدمون للدول الفتية النصائح المفرضة ويروجون النظريات الاقتصادية المضللة بهدف اعاقا تصنيع هذه الدول ومحاولة صرف اهتمامها وحصره في تنمية الزراعة .

فلقد أعلن البرفسور ليوبولد شيدل الاستاذ في مدرسة الاقتصاد في فيينا في اجتماع المؤتمر الجغرافي الاول الذي انعقد منذ سنوات :

« ان شعوب البلدان النامية تعتقد أن كل ما هو مطلوب حتى تصبح في ثراء الغرب هو اقامة المصانع . ولكن الخبراء متفقون على أنه من الحكمة تطوير الزراعة الى درجة الاكتفاء الذاتي وحتى تصبح في مستوى التسويق الاقتصادي (١) » .

واكد سير كامبل رئيس شركات بوكر المحتكرة لصناعات السكر في غينيا البريطانية في خطابه السنوي الذي القاه في مكتب افريقيا في ٢٩/١١/٦٢ « الزراعة هي الاساس الذي يجب أن ترتكز عليه التنمية الافريقية وأن المزارع هي الطريقة الفعالة لزيادة الامكانيات الاقتصادية (٢) » .

ويلجأ منظرون آخرون الى التسليم بالالفاظ - بأهمية التصنيع بالنسبة للدول الفتية ولكنهم يدعون الى نظرية أطلقوا عليها تسمية « التكنولوجيا الوسيطة » وهي تقول أن البلدان الفتية يجب أن تعنى أولا وقبل كل شيء بافرع الصناعة التي لا تحتاج الا لتكتيك بسيط بحجة أن ذلك من شأنه أن يحقق

(١) جريدة التايمز اللندنية ٢٤/٧/١٩٦٤ .

(٢) جريدة التايمز اللندنية ٢٠/١١/١٩٦٢ .

(١) مقال الدكتور حسين مؤنس جريدة الاهرام ١٢/١٢/١٩٦٦

الوقت الذى بلغت فيه الارباح التى حصلت عليها الاحتكارات الامريكية والمحمولة الى الولايات المتحدة تحت اشكال مختلفة فى نفس الفترة ٣٢٧٦ مليون دولار (١) .

وفى ١٩٦١ وحدها بلغ متوسط المبالغ المسحوبة من البلدان المعانة بواسطة البلدان المعينة ٥٠٠٠ مليون دولار على هيئة ارباح ، ١٠٠٠ مليون دولار على هيئة فوائد ، ٥٨٠٠ مليون دولار نظير فرق النقد . اى ان جملة ما سحب هو ١١٨٠٠ مليون دولار بينما جملة ما قدمته البلدان المعينة الى البلدان المعانة هو ٦٠٠٠ مليون دولار فقط (٢) .

(د) ويستخدم الاستعمار الجديد سلاح المعونات الاقتصادية والفنية والقروض للضغط على الدول الفتية ولقد فضح المدير المساعد لفرق السلام الامريكية W. Wiggins الطابع الاستعماري للمعونات الامريكية عندما قال :

« بتقديم المعونة فان الولايات المتحدة تمارس الضغط على الدول المتخلفة وتفرض عليها المفاهيم والنظم السياسية الامريكية واسلوب الولايات المتحدة فى التفكير . اننا بصدر المفهوم الامريكى عن مشكلة التنمية (٢) .

ولقد عبر المليونير الامريكى روكفلر عن اتجاه استعماري بعيد النظر عندما قال فى خطاب سري بعث به الى الرئيس الاسبق ايزنهاور فى شأن المعلومات الاقتصادية الامريكية :

« انه من الضروري لنا ان نعمل بعناية وصبر . وفى المراحل المبكرة يجب ان نقتصر على احراز انتصارات سياسية متواضعة مقابل مساعدتنا الاقتصادية ، وفى بعض الحالات الاستثنائية بدون امتيازات فى مقابلها . ان الطريق سيفتح امامنا بعد ذلك ولكن فى مرحلة متأخرة لنحصل على الثمن السياسى وعلى مطالبنا العسكرية » .

ويستغل الاستعمار الجديد بصفة خاصة احتياج الدول النامية الى الحاصلات الغذائية ويقوم بتصريف فائض حاصلاته الزراعية اليها فى شكل قروض

(١)

Survey of current Business : November 54 p. 12,

August 1957 p. 22/24.

(٢) الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية تأليف كرامى تروما ترجمة عبد الحميد حمدي . دار القاهرة للطباعة والنشر ص ٢٨٧ .

(٣)

Motivations and Methods in development and foreign aid. T. Geiger and L. Salomon 1964. P. 15.

المربح لتوظيف رؤوس أموالهم ، عليهم أن يعملون بحذر وان يوظفوا أموالهم فى تلك البلدان التى لا تكون أموالهم فيها متوقفة على طوارئ سياسية أو مخاطرة تجارية هادية (١) .

« ولضمان رؤوس الاموال الضرورية للمناطق المختلفة فى العالم من المهم جدا الحصول على ضمان ما ، لكى لا يصبح مستثمرو رؤوس الاموال ضحية التضييقات التعسفية والتمييز ، ولكى يحصلوا على تعويض عادل فى حالة تأميم فروع الصناعة الموظفة فيها رؤوس أموالهم » (١) .

وتحت ضغط التنافس الاقتصادي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، يضطر الاستعمار الجديد احيانا الى استثمار رؤوس أمواله فى بعض الصناعات الانشائية الخفيفة أو حتى الثقيلة فى الدول الفتية ولكن ذلك يحدث فى أضيق الحدود . وبشرط أن يتم التصنيع على أسس رأسمالية وفى اطار النظام الرأسمالي وطبقا لاحتياجات الاستعمار الجديد ويغض النظر عن متطلبات التنمية فى البلدان الفتية المعنية (١) .

وتشير الاحصائيات ان حركة رؤوس الاموال فى ظل الاستعمار الجديد تسير فى اتجاه معاكس لاتجاهها فى ظل الاستعمار القديم اذ أخذت رؤوس الاموال تتدفق من البلدان الفتية الفقيرة الى البلدان الصناعية الاستعمارية الغنية .

وقد كشفت وزارة الاقتصاد الامريكى النقاب عن انه فى خلال المدة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ :

« فان مجموع الارباح والفوائد التى جنتها المؤسسات الامريكية فى الخارج هو فى معظم الاحيان يساوى ، وفى بعض الحالات يتجاوز ، قيمة رؤوس الاموال الامريكية التى اتجهت نحو التوظيفات المباشرة فى الخارج (١) » .

كما اوضحت الاحصاءات الرسمية أن ارباح الاحتكارات الامريكية من التوظيفات المباشرة فى الخارج والتى حوت الى الولايات المتحدة زادت من ٨١٠ مليون دولار فى ١٩٥٦ الى ١٣٠٣ مليون دولار فى ١٩٦١ . وانه خلال الفترة ١٩٥١ الى ١٩٥٤ بلغ التدفق الفعلى لرأس المال من الولايات المتحدة الى بلدان أمريكا اللاتينية ٦٦٢ مليون دولار فى

(١) « الحركة العالمية لرؤوس الاموال الخاصة من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ » نشرة اصدرتها وزارة الاقتصاد الامريكى .

الأشراف الحكومي والعمل على اضعاف القطاع العام بحجة تصفية مؤسساته الخاسرة - تجميد الاجور - الحد من التشريعات الاجتماعية وتخفيض مخصصات الخدمات يدعوى ضرورة القضاء على البذخ الذي لا تستطيع البلاد النامية ان تسمح لنفسها به .

٣ - التسلل الفكري :

اضاف الاستعمار الجديد بعدا رابعا الى ابعاد اساليبه التقليدية الثلاثة وهي : الدبلوماسية - والستراتيجية العسكرية - والمصالح العسكرية . والبعد الجديد هو التسلل الفكري الذي يعتبر اهم واخطر سمات الاستعمار الجديد .

لقد اعلن هارولد ماكميلان رئيس حكومة المحافظين السابق في ١٩٥٩ انه « من الضروري كسب عقول البشر » . ولذلك يخوض الاستعمار الجديد معركة رهيب ميزانها عقول البشر في البلدان الفتية .

ويستهدف الاستعمار من وراء التسلل الفكري تصدير ايدولوجية الثورة المضادة ، وغرس الافكار والقيم البرجوازية ، وتبرير الرأسمالية وتجميلها ، وتشويه الاشتراكية العلمية وتزييفها .

ويستغل الاستعمار الجديد في هذا المجال المشاكل التي تواجه الدول الفتية فداة ظفرها بالاستقلال السياسي :

أ - المجال النظري :

وفي مقدمة هذه المشاكل افتقار معظم الدول الفتية الى نظرية ثورية متكاملة وطمعا في « تحصين » الشعوب ضد الاشتراكية ، يرفع الاستعمار الجديد لواء معاداة الشيوعية ويتهم كل فكر تقدمي بالشيوعية : ومن جهة أخرى يقدم الاستعمار الجديد للشعوب سيلا من النظريات البديلة عن الاشتراكية العلمية . ابتداء من النظريات البرجوازية والاستعمارية السافرة كالوضعية المنطقية والبراجماتية ، الى النظريات الاشتراكية الزائفة - كاشتراكية حزب العمال البريطاني ، كما يحرص الاستعمار الجديد أيضا على تغذية النظريات الاشتراكية القومية التي يروج لها العناصر الاقطاعية والرأسمالية والبرجوازية الصغيرة .

ب - تربية الكوادر :

ويلدرك الاستعمار الجديد شدة احتياج الدول الفتية لتربية لكوادر السياسية والفنية ولذلك يفتح ذراعيه لاستقبال المبعوثين من الدول الفتية ويفدق عليهم بالمنح الدراسية .

وعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة في ١٩٦٣ بتدريب حوالي ٦٠٠٠ اخصائي اجنبي . ويشير

أو معونات . يستخدمها للضغط السياسي ولإملاء الشروط السياسية والاقتصادية . ولقد كشف وقف الولايات المتحدة تزويد الجمهورية العربية المتحدة بالقمح عن حقيقة هذه المعونة الاستعمارية .

وفي فبراير ومارس ١٩٦١ جرت مفاوضات بين الولايات المتحدة ولبنان حول تقديم قرض للبنان بمبلغ ٥٠ مليون دولار لشراء فائض الحبوب الأمريكية . ولكن المفاوضات فشلت نتيجة تمسك الولايات المتحدة فقط . وان تقوم الولايات المتحدة بتحديد كمية الحبوب التي على لبنان شروها في كل سنة وضرورة موافقة الولايات المتحدة على أية مشاريع يرغب لبنان في اتفاق جوانب من هذا القرض على تحقيقها (١) .

هـ - ويتحكم الاستعمار الجديد في اقتصاديات البلدان الفتية من خلال السوق العالمي وعن طريق السعر العالمي ، مستغلا العلاقات التجارية غير المتكافئة بين الدول الاستعمارية والدول الناهضة ومتبعيا سياسة الاغراق . ويعمل الاستعمار الجديد على خفض أسعار الخامات التي يستوردها من الدول الفتية وعلى رفع أسعار المواد المصنوعة التي يصدرها الى تلك الدول . كما يلجأ الى رفع اجور الشحن مستغلا افتقار الاغلبية الساحقة من الدول الفتية للاساطيل التجارية واحتياجها لخدمات شركات النقل البحري الاستعمارية .

ويمارس الاستعمار الجديد اساليب الاستعمار الجماعي عن طريق التكتلات الاقتصادية الاستعمارية - مثل السوق الاوربية المشتركة - وعن طريق المعونات والقروض المتعددة المصادر التي تقدمها المنظمات الاقليمية والدولية الخاضعة للاستعمار الجديد . ومن أهم هذه المنظمات :

البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي تتحكم الولايات المتحدة في ٣٢٪ من الاصوات في مجلس ادارته وصندوق النقد الدولي الذي تبلغ حصة الولايات المتحدة من الاشتراك العام في رأسماله ١٢٥ مليون دولار .

وقد اعتادت هذه المنظمات على فرض شروط مجحفة على الدول الفتية من بينها تقديم بيانات شاملة عن اقتصادياتها - اخضاع سياستها وخططها الاقتصادية للتفتيش - قبول الرقابة والاشراف على طرق استغلال القروض - اجراء اصلاحات نقدية تسهل على الاحتكارات الاستعمارية تصدير رؤوس أموالها بأفضل الشروط - تحرير الاقتصاد من

(١) النداء اللبناني ١٩٦١/٣/٣

النامية في الولايات المتحدة ١٩٦١ (١) .
ويشير احصاء آخر عن عدد المدرسين
الامريكيين العاملين في الشرق الاوسط في عام ١٩٦١
الى أن مجموع هؤلاء المدرسين ٢٠٠ من بينهم
٢٧ من الاخصائيين في الزراعة و ٧ في الهندسة
و ٩ من الاخصائيين في الطب و ٢٩ من الاخصائيين
في العلوم الفيزيائية والاحياء والرياضيات و ١٢٨
من الاخصائيين في العلوم الانسانية (٢) .

(ج) التعليم :

وفي مجال التربية والتعليم لجأ الاستعمار
الجديد الى تغيير تكتيكاته فبعد أن كان الاستعمار
في الماضي يقصر حق التعليم على فئات محظوظة
ومحدودة من أبناء الطبقات المالكة في البلدان التابعة
والمستعمرات ، يواجه الاستعمار الجديد اليوم في
البلدان المستقلة حديثا ، تيارا جارفا من حب
(المعرفة - ويضطر الاستعمار الى مسايرة هذا التيار
ولكنه يسعى جاهدا على أن يضيف على التعليم في
هذه البلدان مضمونا بورجوازيا ، عن طريق نشر
وتدعيم المدارس التربوية الرجعية وترويج النظريات
البراجماتية في التعليم والنظريات البرجوازية في علم
النفس التى تستهدف جميعها ابعاد الشباب عن
التفكير العلمى السليم واغراقه في نظريات وفلسفات
ميتافيزيقية غير علمية .

تقرير لوكالة التنمية الدولية في ١٩٦٣ الى ان عددا
كثيرا من الاخصائيين الذين درسوا في الولايات
المتحدة يشغلون مناصب عليا في الحكومة والشركات
والمؤسسات في البلدان النامية .

وهدف الاستعمار الجديد من ذلك ليس بطبيعة
الحال مساعدة الدول النامية على التغلب على أزمة
الكوادر ، وانما بالتحديد تربية جيش من السفراء
غير الرسميين للاستعمار الجديد . ويحرص
الاستعمار الجديد على أن يلحق المبعوثين الايديولوجية
البرجوازية والنظريات الرأسمالية في الاقتصاد
والسياسة والقانون وأن يقتنعهم بأسلوب الحياة
الغربية .

ولذلك لم يكن غريبا أن ترتفع في مؤتمر المبعوثين
المنعقد بالاسكندرية في أغسطس ١٩٦٦ من صفوف
المبعوثين للدول الرأسمالية ، أصوات تدافع عن
الاقتصاد الحر ، وتشكك في القطاع العام ، وتعارض
تمثيل العامل والفلاح بنسبة ٥٠٪ وتعارض على
محاكمات الاخوان المسلمين ؟ .

ولا يراعى الاستعمار الجديد في تدريب الفنيين ،
احتياجات البلدان النامية . وعلى العكس نجدته يركز
على تدريب الاخصائيين في العلوم الانسانية - حيث
يتسع المجال لتلقين الايديولوجية البرجوازية بينما
يهمل تدريب الاخصائيين في افرع الاقتصاد الرئيسية
كالصناعة والزراعة . ويكشف عن ذلك بوضوح
الاحصاء التالى عن تدريب الاخصائيين من البلدان

العلوم الفيزيائية والرياضيات						
مجموع عدد الطلبة	الزراعة	الهندسة	الطب	والاحياء	العلوم الانسانية	مواد اخرى
المجموع الكلى	٣٩٥٤١	١٥٠٧	١٠٠٠٩	٢٨٥٣	٦٤١٥	١٧٥٧٤
النسبة المئوية	١٠٠	٣٨	٢٥٣	٧٢	١٦٢	٤٤٥
طلبة من جنوب شرق آسيا والشرق الاقصى	١٩٢٢٢	٥٠٨	٤٣٠٧	١٣٦٠	٣٩٠٤	٨٦٩٤
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٨٩٨١	٤٠٧	٢٢١٢	٥٤٩	١٢٩٢	٢٢٨٥
افريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)	١٧١٢	٧٠	١٧٤	١٥٨	٢٠٥	٨٢٦
امريكا اللاتينية	٩٦٢٦	٥٢٢	٢٣١٦	٧٨٦	٩١٤	٤٦٦٩
١١٨٣						
٣٠٠						
٤٤٩						
١٣٦						
١٧٩						
٤١٩						

(١) تقرير حول التبادل الدولى أصدره معهد التعليم الدولى بنيويورك في مايو ١٩٦١ بعنوان « الابواب المفتوحة
١٩٦١ » ص ٢٦ - ٢٩ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٦ - ٢٩ .

وينتشر أعضاء فرق السلام في بلدان فتية عديدة من بينها تونس والمملكة المغربية .
ولجأ الاستعمار الفرنسي الى تشكيل فرق مشابهة يطلق عليها اسم « فرق التقدم » .

(هـ) الاعلام او الثقافة :

ويبسط الاستعمار الجديد نفوذه على عدد كبير من دور الصحف والمجلات في البلدان الفتية وخاصة في افريقيا . وتمول أجهزة المخابرات الأمريكية بعض هذه الصحف والمجلات ومن بينها على سبيل المثال مجلة حوار اللبنانية وتنشط وكالات الأنباء الاستعمارية على نطاق واسع مستغلة افتقار الدول الفتية لوكالات أنباء خاصة بها .
وتنتشر في البلدان الفتية مكاتب تابعة لمراكز استعلامات الدول الاستعمارية وتقوم هذه المكاتب بتوزيع الكتيبات والنشرات والطبوعات الاستعمارية .

وتخصص الاذاعات وهيئات التلفزيون الاستعمارية برامج موجهة للدول الفتية وعلى سبيل المثال أقام الاستعمار الأمريكي في قاعدة هويلس بليبيا محطة قوية للارسال التلفزيوني تقدم برامج دعائية مسمومة للترويج لاسلوب الحياة الأمريكية .

وتتدفق الدعاية الاستعمارية على الدول الفتية عن طريق دور النشر والمؤسسات الاستعمارية وفي مقدمتها مؤسسة فرانكلين ومؤسسة فورد .

٤ - تصدير الثورة المضادة :

وفي سبيل القضاء على الثورات التحررية والتقدمية يلجأ الاستعمار الجديد لتصدير الثورة المضادة الى الدول الفتية .

فهو يحاول احتواء هذه الثورات والتسلسل الى صفوفها وتخريبها من الداخل وتدمير المؤامرات والاعتيالات ضد حكامها الثوريين والوطنيين .
وتلعب أجهزة المخابرات الاستعمارية دوراً نشيطاً في هذا المضمار - وقد بلغت ميزانية وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مؤخراً عشرة بلايين دولار في السنة .

ومن بين نشاطات هذه الوكالة في الوطن العربي: تمويل حركة التمرد في منطقة القبائل الكبرى ضد الحكم الوطني في الجزائر عام ١٩٦٣ - ومحاولة

وفي سبيل ذلك يمول الاستعمار بعض الكليات والمعاهد والمدارس في البلدان النامية. ويقيم الجامعات والكليات والمدارس التابعة له مباشرة ويزودها بالكتب المدرسية والمدرسين والمال .

وتعمل دور العلم الأمريكية في البلدان الفتية لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

ويقول الأستاذ كمال شاتيل أمين الشؤون الخارجية لقسم العلوم السياسية والإدارية في رابطة طلاب كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية في تقرير هام عن نشاط الجامعة الأمريكية في بيروت :

« ان الجامعات الأمريكية من خلال المبعوثين ، ومن خلال جامعاتها في البلدان الأخرى تحصل على مسح علمي بكل مجالاته عن العالم وترسم على ضوءه المخابرات الأمريكية سياستها . ذلك ان اساتذة الجامعات الأمريكية يعرضون على الطلبة تقديم دراسات عن مجتمعاتهم والنتيجة ان تصبح لدى الجامعات الأمريكية دراسات علمية عبارة عن مسح اقتصادي وسياسي واجتماعي لمعظم دول العالم وبالذات دول العالم الثالث (١) » .

وقد كلفت المخابرات الأمريكية أحد اساتذة الفلسفة بالجامعة الأمريكية في بيروت بتنفيذ خطة لمحاربة الانتاج الفكري التقدمي .

(د) خبراء في التجسس :

ويستغل الاستعمار الجديد حاجة الدول الفتية للخبراء فيبعث اليها بجيش دولي من الجواسيس المدربين على تكتيكات الحرب النفسية والتجسس والتخريب متنكرين في زي الخبراء والاختصاصيين .

ولقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق كينيدي في ١٩٦١/٣/١ عن تشكيل « فرق السلام » التي تعتبر رسل الاستعمار الجديد وطابوره الخامس من الدول الفتية .

وقد لخص الصحفي الأمريكي البارز جورج سوكولسكي مهمة فرق السلام في مقال نشرته مجلة ساتردى ريفيو التي تصدر في نيويورك - فقال :

« ان ما يجب ان نعر عليه هو مثل أعلى يشرى الحياة ويمكن الفرد من النظر الى واشنطن كما ينظر المسلم الى مكة باعتبارها مبعث السلام والرضاء والأمل في المستقبل (٢) » .

(١) المحرر اللبنانية ١٩٦٨/٤/٣ .

(٢) مجلة ساتردى ريفيو ١٩٦١/١/١٧ .

ليست الا مرتفعاً يملون منه شروطهم أو يشنون منه حرباً انتقامية (١) .

مسؤوليات القوى الثورية العربية

إذا كان الاستعمار الجديد قد لجأ الى توسيع أهدافه العدوانية وركيزته الاجتماعية والى تطوير أساليبه وتكتيكاته .. فان ذلك يلقي على عاتق الثوريين العرب مسؤوليات جساماً ، يمكن أن نجمل أهمها فى الآتى :

أولاً - ان القوى الثورية العربية ، يجب أن تعى جيداً ان المعركة ضد الاستعمار لا تنتهى بالحصول على الاستقلال السياسى وأن على الأقطار العربية بعد ظفرها بالاستقلال ان تواصل نضالها ضد الاستعمار بكافة أشكاله .

ثانياً - ان القوى الثورية العربية ، يجب أن تستوعب جيداً جوهر الاستعمار الجديد ، ويجب ان تكشف أساليبه والاعيبه ، ويجب أن تتيقظ لمؤامراته ومناورات ، ويجب أن تقاوم نشاطاته ودعاياته ، مستفيدة فى ذلك كله بخبرات غيرها من الشعوب .

ثالثاً - ان على الثوريين العرب فى كل دولة عربية أن يوحّدوا صفوفهم وأن يتغلبوا على خلافاتهم وأن يحلوا تناقضاتهم وأن يلقوا خلف ظهورهم بالحزابات والتحفظات والشكوك المتبادلة .

لأن كل انقسام أو شقاق فى صفوف الثوار العرب لا يستفيد منه سوى الاستعمار وعملائه ، ولم يعد من الجائز أن تقف خلافات فكرية أو عوامل ذاتية حجر عثرة فى طريق التلاحم فى معركة المصير المشترك ضد العدو المشترك .

رابعاً - ان الثوريين العرب مطالبون أكثر من أى وقت مضى بأن يناضلوا بحزم واصرار وثبات من أجل الاسراع فى تحقيق الوحدة العربية التقدمية على كافة المستويات الحكومية والشعبية .

خامساً - أن الثوريين العرب مطالبون فى نفس الوقت بالتوصل الى حلول ثورية عادلة لمشكلة الاقليات القومية فى الوطن العربى فى اطار الوحدة العربية .

سادساً - على الثوريين العرب أن يتوصلوا الى موازنة دقيقة بين متطلبات الثورة الوطنية ومتطلبات

بعض موظفى الوكالة الرسميين تفجير مستودع ذخيرة فى اليمن ١٩٦٧ - وارتباط الوكالة بالعديد من المحاولات الانقلابية الفاشلة ضد نظم الحكم الثورية فى ج.ع.م وسورية واليمن والعراق .

وقد نشرت النيويورك تايمز فى ١٩٦٧ قائمة طويلة بأسماء الهيئات الأمريكية والدولية التى تعمل لحساب المخابرات الأمريكية ومن بينها : نقابة الصحفيين الأمريكيين - الجمعية الأمريكية للثقافة الافريقية - برنامج التدريب العمالى الدولى - مؤتمر حرية الصحافة - الاتحاد الدولى للصحفيين .

٥ - سياسة فرق تسد :

وفى سبيل اضعاف الجهة المعادية للاستعمار فى الدول الفتية يطبق الاستعمار الجديد بمهارة سياسة « فرق تسد » .

فهو يشجع ويغذى الحركات الانفصالية داخل الدول الفتية (مثل الحركة الانفصالية فى جنوب السودان وفى نيجيريا) ويشعل الفتنة الطائفية بين الطوائف الدينية المختلفة (مثل الزيدية والشيعة فى اليمن - والسنة والشيعة فى العراق) .

ويفتعل خلافات الحدود بين البلدان الفتية المتجاورة .

ويسعى الى تفتيت وحدة القوى السياسية المناوئة للاستعمار داخل البلد الواحد .

وفى الوقت الذى يلجأ فيه الاستعمار الجديد الى تكوين اتحادات زائفة (اتحاد ماليزيا واتحاد امارات الخليج والاتحاد الهاشمى) يلجأ الاستعمار الجديد الى تقطيع اوصال الدول الفتية (مثل تقسيم مستعمرة الهند الى دولتى الهند وباكستان . ومثل اقتطاع جزء من الوطن العربى لاقامة اسرائيل) كما يقاوم بشراسة تحقيق الوحدات القومية عن طريق عملائه .

وموقف الاستعمار الجديد وأداته العدوانية اسرائيل من الوحدة العربية واضح ليس فى حاجة الى تعريف .

ويقول انتونى ناتنغ الوزير البريطانى السابق ان المسؤولين فى وزارة الخارجية البريطانية قالوا له ان الحكومة الاسرائيلية :

« ستلجأ الى كل وسيلة ممكنة من أجل بقاء جيرانها العرب ممزقين لأن وحدة العرب فى نظرها

الاستعماري بين قوى الاستعمار الجديد والقديم أو بين المجموعات المتنافسة من الاحتكاريين التابعين لذات الدولة الاستعمارية .

حادي عشر - وإذا كان الاستعمار الجديد يستغل عدم الوضوح الفكري السائد في البلدان الفتية فيجب أن يوحد الثوريون العرب فكرهم وأن يحددوا بوضوح معالم التطبيق العربي للاشتراكية العلمية وأن يرفضوا كل النظريات البديلة الزائفة التي يحاول الاستعمار والرجعية تضليل الأمة العربية بها .

ثاني عشر - ويجب أن يدرك الثوريون العرب أن تحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع واتباع طريق النمو غير الرأسمالي هو السبيل الوحيد لحماية وصيانة الاستقلال السياسي .

ثالث عشر - ويجب أن تسرع الدول العربية في تكوين كوادرها الوطنية في كافة المجالات وهذا يتطلب رسم سياسة تعليمية متحررة مرتبطة بأهداف خطة التنمية ووضع تخطيط علمي للبعثات يتمشى مع احتياجات هذه الخطة ويحد إلى أقصى حد من إرسال البعثات إلى الدول الاستعمارية وخاصة في العلوم الانسانية .

رابع عشر - والدول العربية مطالبة بانماء ثقافتها الوطنية واقامة أجهزتها الاعلامية القوية القادرة على مواجهة التحديات الاستعمارية ويجب غلق الأبواب والمنافذ في وجه الثقافة الاستعمارية والمؤسسات والمنظمات والهيئات الاستعمارية التي تحاول نشر هذه الثقافة وبث سمومها في عقول أبناء الشعب العربي .

خامس عشر - على المنظمات الجماهيرية العربية النقابية والمهنية والنسائية والطلابية أن تقطع علاقاتها مع كافة المنظمات الدولية والمحلية الاستعمارية أو المشبوهة .

سادس عشر - ان على الدول العربية أن تظهر أجهزة الدولة وخاصة الجيش وأجهزة الأمن والأعلام من العناصر المرتبطة بالفكر الاستعماري والتي تمثل مراكز وثوب وانقضاء الثورة المضادة وأن تستبدلها بعناصر ثورية ووطنية معادية للاستعمار .

الثورة الاجتماعية في الوطن العربي حتى لا يستفيد الاستعمار الجديد من عواقب تغليب كفة احدهما على الأخرى .

سابعاً - ان القوى الثورية العربية مهما بلغت نضاليتها وبساليتها لن تستطيع احراز نصر حاسم على الاستعمار الجديد وقاعدته العدوانية اسرائيل بغير تلاحمها مع المعسكر الاشتراكي والقوى المعادية للامبريالية في العالم اجمع بما في ذلك شعوب الدول الاستعمارية ذاتها وطبقاتها العاملة . ان المعركة ضد الاستعمار معركة عالمية في جوهرها وليس في استطاعة أية دولة كبرت أم صغرت أن تحقق النصر في هذه المعركة بمفردها وبمعزل عن سائر الدول والقوى المعادية للاستعمار في العالم .

ثامناً - ان المعركة ضد الاستعمار الجديد في المجال الاقتصادي تتطلب تنسيقاً متزايداً بين الدول العربية والدول الاشتراكية والدول الفتية المتحررة . ويفضل مثل هذا التنسيق مستنطيع القوى المعادية للامبريالية ان تحرم الدول الاستعمارية من نهب المواد الأولية من الدول الفتية . كما ستمكن الدول العربية من مراجعة عقود الامتيازات القديمة غير المتكافئة المعقودة مع الدول الاستعمارية واجباط مناورات الدول الامبريالية للتحكم في السوق العالمي وتخفيض اسعار المواد الخام .

وستتمكن الدول العربية من مواجهة التكتلات الاقتصادية الاستعمارية .

تاسعاً - ان المعركة ضد الاستعمار الجديد على الصعيد العسكري تستوجب من كل القوى الثورية العربية تعبئة كل طاقاتها المادية والمعنوية لمساعدة المقاومة المسلحة في الأجزاء المفتتة والمحتلة من الأراضي العربية كما يجب أن تناضل القوى الثورية العربية من أجل تشكيل مجلس أعلى لحركات التحرير الوطني في العالم اجمع يوحد استراتيجيات وتكتيكات حركات التحرر والحروب التحريرية وينسق خطط الكفاح المسلح ويسهل التبادل المنظم للخبرات النضالية والطاقات والامكانيات الثورية .

عاشرًا - ان على القوى الثورية العربية أن تستفيد من التناقضات القائمة في صفوف المعسكر

نظرية

البطلان

في قانون المرافعات الجديد

للدكتور محمد كمال عبد العزيز الحامى

نظرية البطلان في التشريع والقضاء والفقه عندنا ، والمراحل التي مرت بها نصوص القانون الجديد منذ بدىء في وضعه . ثم تخلص من ذلك الى التعرض للتعريف بنظرية البطلان فيه ، في ثمانية مباحث اولها في مجال اعمال نظرية البطلان ، وثانيها في اسباب البطلان ، وثالثها في تصحيح الاجراء الباطل ورابعها في تجديد الاجراء الباطل ، وخامسها في تحول الاجراء الباطل ، وسادسها في انتقاص العمل الباطل ، وسابعها في التمسك بالبطلان ، وثامنها في آثار البطلان .

مقدمة : تعريف البطلان - البطلان في ظل القانونين الاهلى والمختلط - البطلان في ظل القانون الحالى - مشروع القانون الموحد - المشروع التمهيدي - مشروع الحكومة - المشروع في مجلس الامة ، نصوص القانون في صورتها النهائية .

١ - تعريف البطلان :

قيل بتعريفات متعددة للبطلان ، ف قيل بأنه هو « العيب الذى يصيب التصرف فيجرمه من آثاره التى كان يجب انتاجها وفقا لطبيعته أو موضوعه » وقيل بأنه : « عدم الصحة أو عدم النفاذ الذى يلحق تصرفا لمخالفته لأمر أو نهى القانون » كما قيل بأنه « تكييف قانونى لعمل يخالف نموذج القانونى مخالفة تؤدي الى عدم انتاج الآثار التى يرتبها عليه القانون لو كان كاملا » (١) . وهى كلها تجمع بين عنصرين أساسيين ينطوى عليهما جزاء البطلان

محتل نظرية البطلان أهمية خاصة في القوانين الاجرائية بالنظر الى قيام هذه القوانين على مراعاة الشكل باعتباره وسيلة لتنظيم أداء القضاء لمهمته في تطبيق القانون من جهة ، وللتوفيق بين المصالح المتعارضة من جهة أخرى . ولا أهمية لرسم القانون شكلا معيناً لاجراءات الخصومة دون جزاء ، ومن هنا كانت أهمية البطلان باعتباره الجزاء على مخالفة الشكل الذى يستلزم القانون مباشرة العمل الاجرائى على مقتضاه . غير أنه لما كان الشكل ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة لغاية يترسمها المشرع تحقيقاً للمصالح العام وهو حسن أداء العدالة ، فقد جد الفكر القانونى من قديم سعي وراء صيغة ملائمة تبقى للشكل احترامه باعتباره جوهر القواعد الاجرائية ، ولا تجعل منه في الوقت ذاته معبوداً تهدر على مذبحه الغاية منه تقديساً له ، فكانت نظرية البطلان التى ترد هذا الجزاء الى أصول عامة تنبع احكامها من التوفيق بين تقرير الجزاء وتحقيق الحكمة من توقيعه ، وتنسبط على كافة نصوص القانون فلا تترك مجالاً للتفاوت في التطبيق أو للاضطراب في توزيع العدل .

وقد حاول قانون المرافعات الجديد أن يقدم نظرية متكاملة للبطلان تقوم في نظره على المعانى المتقدمة ، وكان ما وصل اليه نتيجة لما بدله التشريع والقضاء والفقه عندنا من جهود في هذا السبيل ، الأمر الذى يجعل من المناسب التقديم للتعريف بنظرية البطلان في ذلك القانون باستعراض تطور

(١) راجع في ذلك فتحى والى في نظرية البطلان في قانون المرافعات الطبعة الاولى بند ١ .

(١) هذا البحث من محاضرة القايت بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع في نهاية عام ١٩٦٨ .

ويكون هذا مطابقاً للمبدأ الاسمي الذي وضعت من أجله الدعوى لأنها ما شرعت إلا لمن كانت له فائدة أو مصلحة يطالب بها (١) . وسائر جانب من أحكام هذا القضاء هذا الاتجاه .

وثالثها : أنه إذا لم يكن منصوصاً على البطلان صراحة أو دلالة فلا يجوز توقيع البطلان ، إلا إذا كان الشكل الذي خولف من الأشكال المتعلقة بالنظام العام ، أو كان من الأشكال الجوهرية - وأن اختلفوا في تحديد المقصود بالشكل الجوهرية - أو كان قد ترتب على وقوع المخالفة ضرر للخصم ، ومع ذلك فقد ذهبت بعض الأحكام إلى اشتراط حصول ضرر للخصم للحكم بالبطلان حتى لو كان الشكل الذي خولف جوهرياً (٢) .

٣ - البطلان في القانون الملقى الصادر عام ١٩٤٩ :

تعرض هذا القانون لتنظيم القاعدة العامة في البطلان في المادتين ٢٥ و ٢٦ منه ، وتنص أولاهما على أنه « يكون الاجراء باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم » وتنص ثانيتهما على أن « يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام » .

وقد جاء في مذكرته الإيضاحية « وقد كانت اللجنة في علاج هذه المسألة بين عدة أمور ، أما أن تجرى على الأصل الفقهي القديم الذي ينزه الشارع عن تقرير البطلان إلا لحكمة تستوجب . يكفي أن تتحقق في جل الصور لكي تكون الصور التي لا تتحقق فيها من قبيل النادر الذي لا حكم له ، ويقصر البطلان على الأحوال التي يرد بها النص باعتبار أن ما لم يرد به نص يجب أن يعتبر مغنياً عنه . وهذا يقتضي أن يتتبع واضع القانون الحالات التي تستحق البطلان فيستقصيها استقصاء قد لا يسلم فيه من الإفراط أو التفريط فيلتوي عليه القصد . وأما أن تبقى القاعدة المقررة في فقه القانون الحالي (الأهلي) التي توجب الحكم بالبطلان حيث ينص عليه أو حيث

أولهما أن يشوب الاجراء عيب يتمثل في عدم مطابقته للنموذج القانوني وثانيهما عدم انتاج الاجراء لاثاره القانونية بسبب هذا العيب .

٢ - البطلان في ظل القانونين الأهلي والمختلط :

لم يتعرض التقنينان الأهلي أو المختلط لتنظيم البطلان بنصوص عامة ، وإنما اكتفيا بالنص عليه كجزاء على مخالفة بعض الاجراءات في مواضع متفرقة . وقد حاول الفقه والقضاء استنباط قواعد عامة في البطلان . ولكنهما التزما في هذا الشأن اتجاه الفقه والقضاء الفرنسيين في تفسيرهما للمادتين ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ من قانون المرافعات الفرنسيتين تتعرضان لتنظيم البطلان فيه (١) . ويمكن تلخيص الأسس التي أقام عليها الفقه والقضاء القواعد العامة في البطلان في سبيل محاولتهما خلق تنظيم عام له في ظل القانونين الأهلي والمختلط في ثلاثة أسس :

أولها : أنه لا بطلان بغير نص . وهي القاعدة التي تضمنتها المادة ١٠٣٠ من القانون الفرنسي . والمقصود بالنص هو النص عليه صراحة بلفظ البطلان ، أو النص عليه دلالة بأن يكون النص بصيغة النفي أو النفي دون صيغة الأمر .

وثانيها : أنه متى كان البطلان منصوصاً عليه على النحو السالف - صراحة أو دلالة - وتحقق القاضي من وقوع المخالفة الموجبة لايقاعه ، وجب عليه الحكم به دون أدنى سلطة تقديرية له في هذا الشأن - وهي القاعدة التي تنص عليها المادة ١٠٢٩ من القانون الفرنسي - سواء أصاب المتمسك بالبطلان ضرر من جراء الاجراء أو لم يصبه (٢) .

وان ذهب جانب من الفقه إلى اشتراط حصول ضرر للخصم من الاجراء المعيب حتى يقضى ببطلانه وقالوا في تعليل هذا الشرط « ويمكن ادخال هذه الفكرة بسهولة تحت نظرية سوء استعمال الحق فلا يحل طلب الحكم بالبطلان لمجرد كون القانون يوجب اجراءات لم تتبع ، إذا لم يؤد عدم اتباعها إلى الاضرار بمصلحة الطاعن فيها أو إذا لم يكن للطاعن مصلحة شرعية محققة في الحكم بالبطلان ،

(١) راجع في هذه المحاولة أبو هيف في المرافعات الطبعة الثانية بند ٦٩٨ وما بعده ، محمد حامد فهمي في المرافعات طبعة ١٩٤٧ بند ٧٤ وما بعده .

(٢) محمد حامد فهمي في المراجع السابق بند ٧٦ .

(١) أبو هيف في المراجع السابق بند ٢٠١ .

(٢) راجع نقض مدني في ١١/١١/١٩٤٦ . مجموعة ٢٥ عاماً

بند ٢٧ ص ٥٦٨

والقضاء خير تحديد . والمقصود بالضرر هو أن يكون العيب من شأنه أن يفقد الاجراء احدى صفاته الخاصة به والميزة له بحيث لا يتحقق الفرض المقصود منه على الوجه الذي يريده القانون وبحيث تفوت على الخصم مصلحته التي يقصد القانون الى صيانتها وحمايتها بما أوجبه وحصلت المخالفة فيه ولا حاجة بعد أن يثبت فوات تلك المصلحة على صاحبها الى اقامة الدليل على وقوع أى ضرر خاص على أن عدم الحكم بالبطلان ليس معناه التجاوز عن المخالفة والعفو عنها بل أن تصحيح الخطأ واجب يدل على هذا الحكم ما جاء في المادة ٢٦ من القانون من أنه اذا كان بطلان ورقة التكليف بالحضور ناشئا عن عدم مراعاة ميعاد الحضور وحضر المعلن اليه زال البطلان ولكن زواله لا يخل بحق طلب التاجيل لاستكمال الميعاد - ومما يجب التنبيه اليه أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها ، بل في هذه الصور يعمل بقواعد القانون العام وفقهه .

وقد استقر في ظل هذين النصين ما يلي :

- ١ - اذا نص القانون على البطلان فلا يملك القاضى الا الحكم به متى تحقق من وقوع المخالفة - الا اذا صرح النص بتخويله مكنة التقدير كالفقرة الثانية من المادة ٨٩ - وذلك دون نظر لما اذا كان الخصم قد لحقه ضرر من المخالفة أم لا ، وهذا ما اجمع عليه الفقه (١) والقضاء (٢) ، غير أن بعض الأحكام ذهبت الى اشتراط الضرر للحكم بالبطلان ولو كان منصوصا عليه ، وأيدها جانب من الفقه مستندا الى نظرية سوء استعمال الحق المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من التقنين المدنى والراردتين في الباب التمهيدي منه مما يجعلها نظرية عامة تسرى على كافة فروع القانون الأمر الذى يجعل فائدة النص على البطلان في هذا الرأى قاصرة على نقل عبء الاثبات الى عاتق مرتكب المخالفة اذ يكون عليه ليتجنب الحكم بالبطلان أن يثبت أن ضررا لم يلحق بخصمه مما يكون معه متعسفا في التمسك بايقاع البطلان وهو ما يؤدي الى عدم اجابته الى ما يتمسك به (٣) .

يكون الاخلال أو المخالفة أو النقص في اجراء جوهري بحيث يصبح الاجراء غير محقق الغاية التي اشعر من أجلها ، وهذه التفرقة بين الاجراءات الجوهرية وغيرها وان كانت فيها مرونة إلا أنها تقتضى النظر الى العيب وتأثيره على الاجراء في ذاته يقضى النظر عن اثره في الواقع على الخصم الذى قد تتأثر أو لا تتأثر مصلحته بالعيب أو المخالفة . كانت اللجنة بين هذا وهذا وبين أن تأخذ بما أخذ به المرسوم يقانون الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المعدل للمادة ١٧٣ من قانون المرافعات الفرنسى فلا تجيز الحكم بالبطلان الا اذا أضر العيب أو المخالفة بمصلحة الخصم المتمسك به ، وذلك سواء كان البطلان منصوصا عليه صراحة في القانون أم لم يكن ، وهذا الحل طالما استثناه الفقهاء الفرنسيون وهو حل قد يكون مرغوبا فيه في قانون المرافعات الفرنسى لكثرة ما فيه من المواضع التى يبدو فيها البطلان غير متناسب مع ضالة المخالفة لكنه على إطلاقه ربما كان غير مناسب في قانون يقتصد في تقرير البطلان ولا ينص عليه الا في أحوال قليلة محصورة لمخالفات أساسية وفي اجراءات أساسية تستلزم هذا الجراء بل لعل الأخذ بهذا النظر على إطلاقه يؤدي من النقيض الى النقيض ومن التشدد والتزمت الى الترخص والتبديل في توخى صحة الاجراءات والتفريط فيها ، ولا يكون عندئذ امام المشرع من وسيلة الا التوسعة في دائرة البطلان المتعلق بالنظام العام لتتسع لصور الاخلال بالاجراءات الأساسية التى لا يصح أن يترك الجراء على الاخلال بها لاختلاف التقدير في حصول الضرر وعدم حصوله وقد انتهت اللجنة الى القاعدة التى تضمنتها المادة ٢٥ وهى حل وسط يجعل الحكم بالبطلان واجبا : أولا - في الأحوال التى ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتبارا بأن المشرع قدر أهمية الاجراء وافترض ترتب الضرر عليه في الغالب . وثانيها - عند عدم النص اذا كان العيب الذى شاب الاجراء عيبا جوهريا بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان . وقد بحثت اللجنة عن صيغة تصلح لتعيين العيب الذى يستوجب البطلان بغير نص فلم تجد أنسب من الصيغة المألوفة التى ذكرتها المادة وهى صيغة متداولة في الكتيب والأحكام وهى قد حددها الفقه

(١) راجع العشماوى الجزء الثانى بند ٧٦٦ ، أبو الوفا

في المرافعات بند ٢٩٧ ، ومزى سيف فى الوسيط بند ٤٣٨ .

(٢) راجع نقض فى ١٩٦٥/٤/٨ مجموعة الكتب الفنى س

١٦ ص ٤٧٦ ، ٦٦/٤/١٢ ص ١٣ ص ٤٥١ .

(٣) فتوى والى فى نظرية البطلان بند ١٩٩ .

الأحكام من الاكتفاء باثبات جوهرية الشكل دون التعرض لشرط الضرر (١) . كما أن جانباً من الفقه نادى بما قالت به محكمة النقض من تفسير الضرر بتخلف الغاية من الاجراء ، و اضاف أن شرط الضرر بهذا المعنى يقضى عن شرط الجوهرية ، إذ أن الأقوال التى يعتد بها فى تفسير المقصود بالشكل الجوهرى تذهب الى أنه الشكل اللازم لتحقيق الغاية ، أو انى أنه الشكل الذى يترتب على تخلفه ضرر للخصم وهو على أى من القولين ينطوى تحت شرط الضرر بذلك المفهوم (٢) .

ويلاحظ أن المذكرة الايضاحية أشارت الى أنه يستثنى من حكم المادة ٢٥ حالتان هما حالة كون الشكل متعلقاً بالنظام العام وحالة الأحكام التى تخضع لأحكام البطلان فى القانون العام وفقهه ولقواعد الطعن . وفى ذلك تقول محكمة النقض : « رددت المادة ٢٥ من قانون المرافعات القواعد العامة للبطلان فى اجراءات المرافعات وجاءت المذكرة التفسيرية لهذا القانون أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل يعمل فى هذه الصور بقواعد القانون العام وفقهه وليس فى فقه القانون وقواعده ما يسند القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام » (٣) .

ومع ذلك فإن بعض الأحكام تحدثت عن الشكل الجوهرى فى معرض تعرضها لبطلان الأحكام (٤) . كما أن جانباً من الفقه يرى سريان حكم المادة على الأشكال المتعلقة بالنظام العام وسريانها كذلك على الأحكام (٥) .

٤ - البطلان فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ :

عدل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من المادة ٢٥ من قانون المرافعات الملقى فأضاف إليها فقرة جديدة نصها « ويجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد

٢ - المقصود بالنص على البطلان هو النص عليه صراحة بلفظه أو دلالة باستعمال صيغة النهى أو النفى دون صيغة الأمر ، وقد صرحت بذلك المذكرة الايضاحية فى قولها : « .. يجعل الحكم بالبطلان واجباً أولاً - فى الأحوال التى ينص فيها القانون على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه اعتباراً بأن المشرع قدر أهمية الاجراء .. » واجمع على ذلك الفقه والقضاء ، وإن ذهب البعض الى نقد التفرقة بين النص الناهى أو النافى وبين النص الأمر . ورأى قصر حكم البطلان المتصوص عليه حالات النص على البطلان صراحة بلفظه (٦) .

٣ - يشترط للقضاء بالبطلان فى غير حالات النص عليه صراحة أو دلالة توافر شرطين أولهما أن يكون الشكل محل المخالفة شكلاً جوهرياً إذ أنه وإن كان النص قد ذكر « العيب الجوهرى » فإن رئيس لجنة المرافعات بمجلس الشيوخ فسر المقصود به بأنه النقص فى بيان جوهرى . وثانيهما أن تؤدي المخالفة الى وقوع ضرر للخصم . وقد عرفت المذكرة الايضاحية المقصود بالضرر بأن « يكون العيب من شأنه أن يفقد الاجراء احدى صفاته الخاصة به والميزة له بحيث لا يتحقق الغرض المقصود منه على الوجه الذى يريده القانون ، وبحيث تفوت على الخصم مصلحته التى يقصد القانون الى صيانتها وحمايتها بما أوجبه وحصلت المخالفة له ، ولا حاجة بعد أن يثبت فوات تلك المصلحة على صاحبها الى إقامة الدليل على وقوع أى ضرر خاص » وزادت محكمة النقض الأمر ايضاحاً فقررت أن الضرر المقصود فى هذا المجال غير الضرر المفهوم فى مجال المسؤولية التقصيرية بل هو « يتمخض فى ثبوت تخلف الغاية من الاجراء الجوهرى الذى نص عليه المشرع إذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الاجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض » (٢) .

وإذا كان الفقه والقضاء قد التزما فى مجموعهما صريح النص فى اشتراط اجتماع شرطى الجوهرية والضرر فى هذه الحالة ، فإن ذلك لم يمنع بعض

(١) فتى والى فى المرجع السابق فى البنود ١٧٠ الى ١٧٧

والأحكام المشار اليها منه .

(٢) نقض مدنى فى ١٦/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٠٧٥ .

(١) نقض مدنى فى ٢٩/٥/١٩٥٢ س ٣ ص ١١٥٠ .

(٢) فتى والى فى البنود ١٧٨ الى ١٩٩ .

(٣) نقض مدنى فى ٢٥/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٠ .

(٤) راجع نقض مدنى فى ١٦/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٧٨ .

(٥) ٢١/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٠٤ .

(٥) فتى والى يندى ١٩٧ ، ٢٠٢ .

القانون على بطلانه أو على عدم جوازه أو اذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .

(٢) يجوز تصحيح الاجراء بشرط أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر لاتخاذ وقبل التمسك ببطلانه ولا يعتد الا بتاريخ اتخاذ الاجراء الصحيح .

مادة ٣٠ : الحكم ببطلان اجراء لا يمنع من سريان آثاره التى لا يتنافى قيامها مع بطلانه .

وقد جاء فى مذكرته الايضاحية تعليقا على هذين النصين « وقد عالج المشروع أحكام البطلان فوضح بجلاء فى صلب الفقرة الأولى من المادة ٢٩ منه حالاته فى التشريع وذلك لتأكيد ان المشروع انما يقرر البطلان أما بعبارة صريحة أى بلفظه أو بصورة ضمنية أى بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه . كما قنن المشروع حكما جديدا فى الفقرة الثانية . . . والى جانب ذلك أورد المشروع نصا مستحدثا فى المادة ٣٠ منه على أن الحكم ببطلان اجراء لا يمنع من سريان آثاره التى لا يتنافى قيامها مع بطلانه ، سواء اكانت هذه الآثار لصالح من حكم له بالبطلان أو لصالح خصمه . وذلك تمشيا مع نظرية البطلان الجزئى التى تسود التشريعات الحديثة . فبطلان تبليغ الحكم مثلا لا يمنع من سريان ميعاد الطعن فى حق طالب التبليغ ، وبطلان التكليف بالحضور فى ظل هذا المشروع لسبب يتصل بعدم بيان المحكمة التى تنظر أمامها الدعوى أو بسبب عدم ذكر تاريخ الجلسة لا يمنع من سريان الفوائد التأخيرية والزام المدعى عليه بالثمرات » .

ويلاحظ فى هذا الخصوص ان المشروع لم يدخل تمديلا على مضمون القاعدة الأساسية فى البطلان التى تتضمنها الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من القانون الملقى ، أما الفقرة الثانية من هذه المادة والتى استوجهاها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من المشروع الموحد فانها تختلف عن فقرة المشروع فى أن هذا الأخير يشترط لاجراء التصحيح أن يتم قبل التمسك بالبطلان وهو ما يجعل الحكم عديم الجدوى من الوجهة العملية ولا يضيف فى واقع الامر جديدا الى ما تسمح به القواعد العامة .

٦ - المشروع التمهيدى :

وبعد انقسام عرى الوحدة شكلت لجنة بالمكتب

المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء . فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعادا مناسباً لتصحيحه » . وجاء تعقيبا على الفقرة المضافة فى المذكرة الايضاحية لذلك القانون « ولما كانت المادة ٢٥ من القانون القائم قد عالجت أحكام البطلان فقد رأى تقنين حكم جديد أضيف فى الفقرة الثانية منها أجبر بمقتضاه تصحيح الاجراء الباطل بأن يكمل البيان أو الشكل أو العنصر العيب فيه بشرط أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ » فاذا لم يكن هناك ميعاد فى القانون فيحدد القاضى الميعاد الذى يراه مناسباً لتصحيح الاجراء ، فاذا لم يتم التصحيح خلاله فللقاضى أن يعطى ميعادا آخر . ويجوز التصحيح سواء قبل التمسك بالبطلان أو بعده ، كما أنه من المسلم أنه لا يعتد الا بتاريخ الاجراء الصحيح . وبهذا يزول اثر البطلان فى حالات يكون فيها تقريره مبالغة فى التمسك بالشكل .

وهذه القاعدة مقررة فى التشريعات الحديثة ومن تطبيقاتها أن يحضر الوصى فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى المرفوعة من القاصر أو المرفوعة عليه فيصحح حضوره - اجراءات الدعوى ، وأن يحضر باقى مديرى الشركة فى الدعوى المرفوعة من أحدهم اذا كان تمثيلها قانونا لا يتم الا بهم مجتمعين ، وكذلك اذا كانت صحيفة الاستئناف غفلا من توقيع محام مقبول فى الاستئناف فإنه يجوز استيفاء التوقيع فى الجلسة متى كان ذلك فى خلال ميعاد الاستئناف وذلك لأن توقيع المحامى على الصحيفة يعد وحده وفى ذاته الدليل على صياغتها بواسطته فيستوى أن يكون التوقيع عليها قد تم وقت كتابتها أو فى الجلسة » .

٥ - مشروع القانون الموحد :

اعد أثناء الوحدة بين مصر وسوريا مشروع موحد لقانون المرافعات وقد تعرض لتنظيم البطلان فى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه أما المادة الأخيرة فمطابقة لنص المادة ٢٦ من القانون الحالى ، وأما المادة ٣٠ فمستحدثة ، وأما المادة ٢٩ فتقابل نص المادة ٢٥ من القانون الحالى مع ادخال تعديل عليها وتنص المادتان ٢٩ و ٣٠ على الآتى :

مادة ٢٩ : (١) يكون الاجراء باطلا اذا نص

النص صراحة على البطلان ، وحالة عدم وجود نص صريح عليه . فإذا وجد نص صريح على البطلان ، وجب على القاضى أن يحكم به دون أن تكون له سلطة تقديرية في هذا الصدد . وقد حرص المشروع أن يكون النص على البطلان صريحا . فإذا كان بعهارة ناهية أو نافية فلا يعتبر نصا على البطلان ولا يتحكم الحكم به . أما إذا لم يوجد نص صريح على البطلان ، فقد جعل المشروع مناط الحكم به عدم تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب ، بمعنى أنه لا يحكم بالبطلان إلا إذا ثبت عدم تحقق مقصود المشروع من الشكل أو البيان الذى شابه العيب ، أى إذا ثبت عدم تحقق وظيفة الشكل أو البيان . وهذا التعبير الجديد هو ما استقر القضاء والفقه في مصر وفي فرنسا على إطلاقه على شرط الضرر الذى كانت تنص عليه المادة ٢٥ من القانون القائم . وقد أثر المشروع تعبير « الغاية من الشكل أو البيان » بدلا من « الغاية من الإجراءات » الذى استخدمته المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الإيطالى . ذلك أن المشرع عندما يتطلب شكلا أو بيانا معينا فإنه يتطلبه لتحقيق غرض معين ، واحترام إرادة المشرع يقتضى أعمال جزاء البطلان إذا تخلف هذا الغرض ولو تحقق الغرض من الاجراء فى ذاته كعمل قانونى . وقد لوحظ فى إيطاليا رغم نص المادة ١٥٦ على « الغاية من الاجراء » ، أن القضاء قد جرى هناك على الاعتداد بالغاية من البيان المطلوب .

« أما المادة ٣٠ فتتناول بيان قاعدة مستقرة فى الفقه والقضاء مؤداها أن البطلان لا يتمسك به إلا من شرع لمصلحته ولا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه . وقد أورد القانون الإيطالى نصا على هذه القاعدة . ويستوى أن يكون من تسبب فى البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه . كما أنه لا يشترط أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ بل تكفى مجرد الواقعة التى تؤكد نسبة البطلان الى الخصم أو من يعمل باسمه . ومن ناحية أخرى فإنه لا يقصد بعبرة « من تسبب » أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسى أو السبب الوحيد أو السبب العادى لوجود العيب فى الاجراء ، كما لا يشترط أن يكون هو السبب المباشر . وقد حرصت المادة ذاتها على استثناء البطلان المتعلق بالنظام العام ، إذ أن هذا البطلان لا يقتصر التمسك به على من شرع لمصلحته ، ويجوز التمسك به حتى

بالقضى لرئيس الجمهورية نيط بها مراجعة المشروع الموحد ، فانتتهت الى وضع مشروع آثرنا تسميته بالمشروع التمهيدى ، أعاد تنظيم البطلان تنظيما أكثر تفصيلا فى المواد من ٢٩ الى ٣٣ منه وهى تنص على الآتى :

مادة ٢٩ : يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الشكل أو البيان المطلوب .

مادة ٣٠ : لا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته .

ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه ، وذلك كله فيما عدا الحالات التى تتعلق فيها البطلان بالنظام العام .

مادة ٣١ : يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا ، أو اذا قام باجراء أو عمل كما لو كان الاجراء الباطل صحيحا وذلك فيما عدا الحالات التى تتعلق فيها البطلان بالنظام العام .

مادة ٣٢ : يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك فى الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء ، فإذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر فى القانون حددت المحكمة ميعادا مناسباً لتصحيحه .

ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه .

مادة ٣٣ : اذا كان الاجراء باطلا وتوفرت فيه عناصر اجراء آخر فإنه يكون صحيحا باعتباره الاجراء الذى توفرت عناصره .

وإذا كان الاجراء باطلا فى شق منه فإن هذا الشق وحده هو الذى يبطل .

ولا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الاجراءات السابقة عليه ، أو الاجراءات اللاحقة اذا لم تكن مبنية عليه .

وقد جاء فى مذكرته الايضاحية تعليقا على هذه النصوص :

« وقد حرص المشروع على تنظيم البطلان تنظيما يتفق مع أهميته وهى أهمية فطنت اليها التشريعات الأجنبية الحديثة كالتشريع الإيطالى الصادر سنة ١٩٤٠ ففرقت المادة ٢٩ بين حالة

« مادة ٢٢ : يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا ، وذلك فيما عدا الحالات التى تتعلق فيها البطلان بالنظام العام » .

وواضح ان التغيير الذى ادخله مشروع الحكومة فى المادة ٢٢ منه على نص المادة ٣١ المقابلة لها فى المشروع التمهيدى ، هو تغيير لفظى لا يؤثر فى مضمون حكمها المطابق لحكم المادة ٢٦ من القانون القائم .

اما المادة ٢٠ فهى التى عدل فيها المشروع تعديلا جذريا للحكم الوارد فى المادة ٢٥ المقابلة لها فى القانون الملقى او المادة ٢٩ المقابلة لها فى المشروع التمهيدى ، وهو تعديل يقدم مفهوما جديدا لاسباب البطلان ، وقد افاضت المذكرة الايضاحية للمشروع فى شرح حكم المادة ٢٠ منه .

٨ - المشروع فى اللجنة التشريعية لمجلس الأمة : لم تدخل اللجنة التشريعية بمجلس الأمة تعديلا على المواد المتعلقة بالبطلان فى مشروع الحكومة سوى المادة ٢٠ التى جعلتها تنص على الآتى :

« مادة ٢٠ : يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابته عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء » .

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » .

وواضح ان تعديل اللجنة لم يتناول الفقرة الاولى فبقيت على حكمها ، وتناول الفقرة الثانية فاستبدل لفظ « الاجراء » بعبارة « الشكل أو البيان المطلوب » ، كما حذف الفقرة الأخيرة . وقد جاء فى تقرير اللجنة تعليلا لهذا التعديل : « استبدلت اللجنة عبارة « الاجراء » بعبارة « الشكل أو البيان » الواردة فى نهاية الفقرة الثانية من المشروع توحيدا للاصطلاح باستعمال تعبير واحد أكثر احكاما . على انه من المفهوم ان تحقق الغاية من الاجراء يقتضى تحقق الغاية من الشكل أو البيان على ما استقر عليه الفقه فى تفسير النص المقابل فى القانون الايطالى الذى اخذ المشروع عنه هذا النص . كذلك حذفت اللجنة الفقرة الثالثة من هذه المادة حتى ينسحب حكم الفقرتين السابقتين على الحالات التى تتحقق منها الغاية ولو تعلق البطلان بالنظام العام » .

٩ - المشروع فى مجلس الأمة : رغم المناقشات

من الخصم الذى تسبب فيه رعاية للمصلحة العامة التى تعلو أى اعتبار آخر .

« وتتناول المادة ٣٢ الحكم الخاص بتصحيح الاجراء الباطل وهو ما نص عليه فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من ان التصحيح لا ينتج أثره الا من تاريخ حصوله ولا يرجع الى تاريخ القيام بالاجراء الاصلى الذى لحقه التصحيح » .

« اما المادة ٣٣ فتتكم عن آثار البطلان وهى تشتمل على ثلاث فقرات تحتوى كل منها على قاعدة مستقلة : الفقرة الاولى تنظم ما يعرف بتحول العمل الباطل ، فاذا كان الاجراء باطلا ، وتوافرت فيه عناصر اجراء آخر فانه يتحول الى هذا الاجراء الآخر . وتنظم الفقرة الثانية انتقاص العمل الباطل ، فاذا كان شق من الاجراء غير معيب فانه يمكن ان يبقى صحيحا رغم تعيب الشق الآخر . اما الفقرة الثالثة فهى تتناول اثر بطلان الاجراء على الاجراءات السابقة والتالية له ، فلا ينسحب هذا الاثر الا على الاجراءات المترتبة على الاجراء الباطل . ويلاحظ ان عبارة « مبنية عليه » لا تعنى مجرد الارتباط المنطقى ، بل يجب وجود ارتباط قانونى بين العاملين بحيث يعتبر العمل السابق الذى بطل شرطا لصحة العمل اللاحق عليه » .

٧ - مشروع الحكومة : وقد تولت ادارة التشريع بوزارة العدل مراجعة المشروع التمهيدى السالف وانتهت الى وضع مشروع جديد هو المشروع الذى تقدمت به الحكومة الى مجلس الأمة ، وقد تضمن هذا المشروع تنظيم البطلان فى المواد من ٢٠ الى ٢٤ منه . وقد جاء نص المادة ٢١ مطابقا لنص المادة ٣٠ من المشروع التمهيدى ، وجاء نص المادة ٢٣ مطابقا لنص المادة ٣٢ منه ، كما جاء نص المادة ٢٤ مطابقا لنص المادة ٣٣ . ولم يعدل المشروع الا فى المادتين ٢٠ ، ٢٢ المقابلتين للمادتين ٢٩ و ٣١ ، فأصبحتا على النحو التالى :

« مادة ٢٠ : يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابته عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء » .

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب » .

وفى جميع الأحوال يجب الحكم بالبطلان اذا كان متعلقا بالنظام العام » .

وفي سبيل القاء بعض الضوء على هذه النصوص ، سنتعرض في مبحث مبدئي لمجال أعمالها ، ثم نتعرض في مباحث متتالية لأسباب البطلان ، وتصحيح البطلان ، وتجديد الاجراء الباطل ، وتحول الاجراء الباطل ، وانتقاص العمل الباطل ، والتمسك بالبطلان ، ثم لاثار البطلان .

أولا : مجال اعمال نظرية البطلان

١ - العمل الاجرائي : يتحدد مجال اعمال النصوص السالفة التي تحكم نظرية البطلان ، في العمل الاجرائي الذي عبرت عنه المادة ٢٠ من المشروع بالاجراء . ولعله كان من الاوفق أن يستعمل المشروع تعبير « العمل الاجرائي » حتى لا يختلط الأمر بالمواطن التي استعمل فيها المشروع لفظ اجراء دون أن يعنى بذلك العمل الاجرائي كالحال عند تحدته عن اجراءات الاعلان عن البيع مثلا في المادة ٤١٩ من القانون الجديد .

والمقصود بالعمل الاجرائي هو العمل القانوني الذي يترتب عليه القانون مباشرة أثره في انشاء الخصومة أو سيرها أو تعديلها أو انقضائها(١) وقد عبرت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون الجديد بقولها : « ويقصد بالاجراء العمل القانوني الذي يكون جزءا من الخصومة وتترتب عليه آثار اجرائية ، وهو ما اصطلح الفقه على تسميته بالعمل الاجرائي . والأعمال الاجرائية متنوعة في الخصومة منها ما يقوم بها القاضي مثل الحكم أو الأمر ومنها ما يقوم بها الخصوم أو وكلاؤهم مثل الطلبات على اختلاف أنواعها سواء كانت أصلية أو عارضة والدفع واعلان الأوراق أو اعلان واقعة معينة أو اعمال متعلقة بالاثبات كالاقرار أو حلف اليمين . ومنها ما يقوم به الغير كشهادة الشهود أو عمل الخبير » .

وواضح أنه يشترط لاعتبار عمل ما عملا اجرائيا أن تتوافر فيه ثلاثة خصائص :

أولها : أن يكون عملا قانونيا ، أي عملا تترتب عليه آثار قانونية ، فلا يعتبر عملا اجرائيا الأعمال التي تعتبر مقدمة للقيام بأعمال قانونية ولكنها

العنيفة التي اثارها حكم المادة ٢٠ من المشروع ، في مجلس الأمة(١) فان المجلس قد انتهى الى الموافقة عليها وبقيّة مواد البطلان كما قدمت اليه من اللجنة التشريعية بغير تعديل . وبذلك استقرت مواد البطلان في قانون المرافعات الجديد الذي وافق عليه مجلس الأمة بجلسته المنعقدة في ١٩٦٨/٢/٦ ، على النحو التالي :

« مادة ٢٠ : يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء .

ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » .

« مادة ٢١ : لا يجوز أن يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته .

ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه ، وذلك كله فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام » .

« مادة ٢٢ : يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته صراحة أو ضمنا وذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام » .

« مادة ٢٣ : يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك بالبطلان على أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانونا لاتخاذ الاجراء ، فاذا لم يكن للاجراء ميعاد مقرر في القانون حددت المحكمة ميعادا مناسبا لتصحيحه .

ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه » .

« مادة ٢٤ : اذا كان الاجراء باطلا وتوفرت فيه عناصر اجراء آخر فانه يكون صحيحا باعتباره الاجراء الذي توفرت عناصره .

واذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل .

ولا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الاجراءات السابقة عليه أو الاجراءات اللاحقة اذا لم تكن مبنية عليه » .

(١) فتحي سرور في نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية بند ٢٠ ، فتحي والي في نظرية البطلان في قانون المرافعات بند ٢٠ .

(١) تراجع مضبطة مجلس الأمة جلستى ١٩٦٧/٥/٧ ، ١٩٦٧/٥/١٤

الاحتجاج به فيها ولو كان ذلك من طرف في خصومة قائمة كطلب احدي الوثائق من احدي الهيئات الادارية لتقديمه في الخصومة . ويلاحظ انه يكفي ان يكون العمل جزءا من الخصومة فلا يشترط ان يتم امام مجلس القضاء ، فقبول الحكم من المحكوم عليه يعتبر عملا اجرائيا رغم وقوعه خارج مجلس القضاء لانه عمل قانوني يرتب عليه القانون اثرا مباشرا في الخصومة ، وهو يعتبر جزءا منها ما دام فيعاد الطعن مفتوحا (١) .

ومن نتائج هذا الشرط ان الخصومة ذاتها - وهي لا تعتبر عملا اجرائيا وانما تتكون من مجموعة من الأعمال الاجرائية - لا يرد عليها البطلان لان ما ينسب اليها من عيوب لا يرد عليها كوحدة تتكون من عدة أعمال اجرائية ، بل يرد على كل او بعض هذه الأعمال .

١١ - عناصر العمل الاجرائي : يشترط في العمل الاجرائي كعمل قانوني توافر عناصر موضوعية ، كما يشترط فيه كعمل اجرائي توافر عناصر شكلية .

أولا - العناصر الموضوعية : في كل عمل قانوني هي الارادة والأهلية والمحل والسبب ، وقد اختلفت في تسرية هذه العناصر على العمل الاجرائي كما اختلف حول اعتبار عناصر الدعوى وهي الحق والمصلحة والأهلية والصفة ، هي بذاتها عناصر العمل الاجرائي الموضوعية ، في حين ان العمل الاجرائي كجزء من الخصومة يعتبر صحيحا ولو لم يتوافر الحق في الدعوى سواء للمدعي او للمدعى عليه . وبغض النظر عن هذا الخلاف فانه من المتفق عليه ان العمل الاجرائي يتعين ان يتوافر فيه عناصر موضوعية تتعلق بشخص القائم به ، وبارادية العمل ، وبمحله وبسببه .

فبالنسبة الى شخص القائم بالعمل ، فقد يكون القاضي او أحد معاونيه وقد يكون أحد الخصوم قد يكون واحدا من الغير . فان كان القاضي او أحد معاونيه وجب ان تقوم فيه الصفة الوظيفية التي ينسب اليها القانون العمل ، ثم ان يكون صالحا لمباشرة هذا العمل بالذات سواء بالنسبة الى الاختصاص او الى

ليست كذلك كقيام القاضي بدراسة القضية وترتيب كاتب الجلسة للقضية في الجدول (١) . وهو عمل قانوني بالمعنى الضيق أي من الأعمال التي يستقل القانون بترتيب آثارها وان اشترط لترتيب هذه الآثار اتجاه الارادة نحو اتيان العمل وبمعنى آخر الأعمال التي يشترط القانون لترتيب آثارها القانونية اتجاه الارادة اليها على ان يقف دون الارادة عند ذلك اقلا يكون لها سلطان تعديل الآثار التي يستقل القانون بتحديدتها .

وثانيها : ان يرتب عليه القانون اثرا اجرائيا مباشرا ، والاثر الاجرائي المباشر هو الاثر الذي يؤثر في بدء الخصومة او سيرها او تعديلها او انائها . فاذا كان العمل مما لا يرتب مثل هذا الاثر مباشرة لم يكن عملا اجرائيا ولو كان في ذاته عملا قانونيا كقرار القاضي نظر القضية قبل دورها (٢) كما لا يعتبر عملا اجرائيا العمل القانوني الذي يؤثر في الخصومة بطريق غير مباشر ، كالنزول عن الحق او النزول عن الدعوى فهو وان ترتب عليه انقضاء الخصومة وهو اثر اجرائي الا ان هذا الاثر لا يرتب مباشرة على عمل النزول عن الحق او النزول عن الدعوى اذ ان هذا النزول لا يؤدي مباشرة الا الى اثر موضوعي هو ترك الحق او ترك الدعوى ، ثم يؤدي هذا الترك بدوره الى انقضاء الخصومة (٣) او كقيام خصومة شخصية بين القاضي والخصم فهي لا تعتبر بذاتها عملا اجرائيا لانها وان أدت الى وقف الخصومة ، وهو اثر اجرائي الا انها لا تؤدي اليه بطريق مباشر بل هي تؤدي الى الحق في طلب رد القاضي ، ثم يؤدي تقديم طلب الرد الى الاثر الاجرائي وهو وقف الخصومة .

وثالثها : ان يكون العمل القانوني جزءا من الخصومة التي يراد اعتباره عملا اجرائيا بالنسبة اليها (٤) ، فلا يعد العمل اجرائيا متى تم خارج الخصومة ولو كان مقصودا منه تقديمه اليها او

(١) فتحى سرود في المرجع السابق بند ٢٤ .

(٢) تقض جنائي في ١٩٢٠/١/٢٩ - مجموعة ال ٢٥ عاما بند ١٨٠ ص ١١٥

(٣) فتحى والى في المرجع السابق بند ٣٠ .

(٤) قارن فتحى سرود في المرجع السابق بندى ٢١ ، ٢٢ الا يرى ان الأعمال الخارجة من الخصومة تعتبر أعمالا اجرائية متى كانت مؤثرة فيها بطريق مباشر .

(١) فتحى والى في المرجع السابق هامش ص ٧٢ .

خلاف في تحديده . في حين يذهب رأي آخر الى ان السبب ليس له أى اعتبار بالنسبة الى الأعمال الاجرائية اذ أن الفاية التي يرمى اليها الشخص من عمله الاجرائي ليس لها أى اثر على صحته أو تحديد آثاره نظرا لان القانون هو الذى يستقل بتحديد هذه الآثار ، فيبقى العمل الاجرائي صحيحا ولو رُمى منه صاحبه الى مجرد العناد أو الوصول الى غرض مشروع (١) .

ثانيا - العناصر الشكلية :

الأصل في العمل الاجرائي أنه عمل شكلي بمعنى ان القانون يستلزم لصحته أن يفرغ في شكل معين يحدده ، وبالتالي فإنه لا يعتد به متى لم يفرغ في هذا الشكل . ومن هنا وجب التمييز بين الشكل والاجراء ، اذ أن الشكل ليس الا بعض عناصر العمل الاجرائي أى شرطا من شروط صحته . فالعناصر الشكلية بهذه المثابة هي مجموعة العناصر الخارجية اللازمة لافراغ النشاط الاجرائي في داخلها ، وبه يتحقق المظهر الخارجى للعمل الاجرائي (٢) .

وقد أفاضت المذكرة الايضاحية للقانون الجديد في بيان العناصر الشكلية للعمل الاجرائي وقالت في ذلك : « وكل عمل اجرائي باعتباره عملا قانونيا يجب أن تتوافر فيه شروط معينة منها ما يتعلق بالمحل أو بشخص القائم بالعمل ومنها ما يتعلق بشكل العمل . وللشكل أهمية كبرى في قانون المرافعات . واذا كانت القاعدة في القانون المدني هي مبدأ حرية الشكل ، فإن القاعدة في قانون المرافعات هي العكس قانونية الشكل ، بمعنى أن جميع أوجه النشاط التي تتم في الخصومة يجب كقاعدة عامة أن تتم لا تبعا للوسيلة التي يختارها من يقوم بها بل تبعا للوسيلة التي يحددها القانون .

« والشكل في العمل الاجرائي قد يكون عنصرا من عناصره وقد يكون ظرفا يجب وجوده خارج العمل لكي ينتج العمل آثاره القانونية . والشكل كعنصر للعمل يتضمن وجوب تمام العمل كتابة ووجوب أن تتضمن الورقة بيانات معينة . والشكل كظرف للعمل قد يتصل بمكان العمل كوجوب تسليم الاعلان في موطن المعلن اليه أو وجوب أن يتم الحجز

خلوه من أسباب الرد وعدم الصلاحية . وان كان القائم بالعمل أحد الخصوم وجب أن تتوافر فيه اهلية الاختصاص أى اهلية الشخص لأن يكون خصما وهي تتوافر بتوافر اهلية الوجوب ، كما يجب أن تتوافر فيه الاهلية الاجرائية وهي اهلية مباشرة العمل الاجرائي وتقابل اهلية الأداء في فقه القانون المدني وتطابقها تماما ، بحيث تتوافر الاهلية الاجرائية في الحالات وبالحدود التي تتوافر فيها اهلية الأداء فمتى توافرت للشخص اهلية الأداء اللازمة لمباشرة الحق موضوع العمل الاجرائي توافرت له الاهلية الاجرائية لمباشرة هذا العمل الاجرائي ، فالقاصر المأذون له بالادارة تتوافر له اهلية الأداء بالنسبة لأعمال الادارة ومن ثم تتوافر له الاهلية الاجرائية بالنسبة الى هذه الأعمال ، والقاصر الذى له اهلية مباشرة عقد العمل تتوافر له الاهلية الاجرائية بالنسبة الى هذا العقد . ثم يجب أن تتوافر في الشخص الصفة الاجرائية وهي تتوافر متى كان القانون قد خوله سلطة القيام بالعمل الاجرائي المعين الذى يريد القيام به ، فالمحكوم له ليس له سلطة الطعن في الحكم وبالتالي ليس له صفة اجرائية فيه . أما اذا كان القائم بالعمل الاجرائي من الغير كالخبير أو الشهود فيجب أن تتوافر فيهم الصلاحية التي يحددها القانون .

وبالنسبة الى اداة العمل الاجرائي فقد ذهب رأي الى تطبيق قواعد القانون المدني في شأن العقد باعتبارها قواعد عامة تسرى حيث لا يتعرض القانون الاجرائي لذلك ، في حين ذهب رأي آخر الى أنه وان لزم توافر الارادة لصحة العمل الاجرائي الا أن ميوب الارادة لا اثر لها على صحة هذا العمل (١) .

وبالنسبة الى محل العمل الاجرائي فإنه الشيء الذى يرد عليه هذا العمل كما أنه موضوع هذا العمل ويشترط فيه في الصورتين أن يكون موجودا ومعينا أو قابلا للتعيين ، وأن يكون قابلا للتعامل فيه أى قابلا لأن يكون محلا للعمل الاجرائي من الوجهة القانونية ، وأن يكون ممكنا .

وبالنسبة الى السبب فإن رأيا يذهب الى اعتباره عنصرا موضوعيا في العمل الاجرائي ، علي

(١) راجع في هذا الخلاف فتحي والى في المرجع السابق في البنود ٢٣٠ الى ٢٤٦ ، فتحي سرور في المرجع السابق بند ٢٤٣ الى ٢٥٦ .

(٢) فتحي سرور في المرجع السابق بند ١٦١ هـ .

(١) فتحي والى في المرجع السابق في البنود من ٢١٦ الى ٢٢٦ ، وفتحي سرور في المرجع السابق في البنود ٢٠٢ الى ٢٠٥ هـ .

١٢ - البطلان جزاء تعيب العناصر الشكلية

وحدها : اذا كان العمل الاجرائى يتعين أن تتوافر فيه عناصر شكلية وعناصر موضوعية على النحر السالف ، فان البطلان المنصوص عليه في المواد من ٢٠ الى ٢٤ من المشروع ، مقرر كجزاء على تعيب العناصر الشكلية وحدها . فيتحدد مجال أعمال هذه النصوص في هذه العناصر دون العناصر الموضوعية التى يخضع تعيبها للقواعد العامة في القانون أو الاحكام الخاصة التى قد ترد في شأنها . واذا كان نص المشروع ومن قبله نص المادة ٢٥ من القانون القائم لا يفصح عن ذلك فان المذكرة الايضاحية للمشروع صريحة في هذا الشأن اذ تقول : « تناول المادة ٢٠ تنظيم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التى تصيب الاجراءات . . » ثم تكررت منها الدلالة على هذا المعنى عند التعرض لسائر أحكام البطلان . كما أن المذكرة الايضاحية للقانون القائم تفيد ذلك في قولها « . . . والبطلان دائما من مشكلات القانون ، على أنه مهما قيل عن عدم جواز تفصيل الشكل على الموضوع واهدار الحقوق من أجل الاوضاع . . »

١٣ - الأشكال المتعلقة بالنظام العام : من المستقر

عليه في ظل القانون القائم - على ما سلفت الإشارة - استثناء الأشكال المتعلقة بالنظام العام من أحكام المواد المنظمة للبطلان . وقد حرص مشروع الحكومة على الإبقاء على هذا الحكم بما ضمنه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ منه من استثناء الأشكال المتعلقة بالنظام العام من حكم الفقرتين الأولى والثانية منها ، وإيجاب الحكم بالبطلان المتعلق بالنظام العام في جميع الأحوال ، وأشارت الى ذلك مذكرته الايضاحية في قولها « وإيا كان الامر وسواء كان البطلان منصوصا عليه أم لا ، فان القاضي يجب عليه أن يحكم به ومن تلقاء نفسه اذا تعلق بالنظام العام » .

غير أن اللجنة التشريعية بمجلس الأمة حذفت الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من مشروع الحكومة ، وأفصح تقريرها - على ما سلف - أن المقصود من هذا الحذف إخضاع الأشكال المتعلقة بالنظام العام لحكم المواد من ٢٠ الى ٢٤ من المشروع ، فتخضع من ثم لأسباب البطلان المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ تبعا لما اذا كان البطلان منصوصا عليه أو غير منصوص عليه كما تخضع لصورة تصحيح

في مكان المنقولات المحجوزة كما قد يتصل بزمان العمل . والزمن كشكل للعمل قد يكون زمنا مجردا بغير نظر الى واقعة سابقة أو لاحقة كوجوب أن يتم الاعلان بين السابعة صباحا والخامسة مساء وقد يكون الزمن يوما معيننا كوجوب اجراء المرافعة في أول جلسة وقد يتحدد الزمن بميعاد أى بفترة بين لحظتين : لحظة البدء ولحظة الانتهاء وقد يكون ميعادا يجب أن ينقضى قبل امكان القيام بالعمل وقد يكون ميعادا يجب أن يتم العمل قبل بدئه وقد يكون ميعادا يجب أن يتم العمل خلاله ، وأخيرا يدخل في عنصر الزمن أيضا ما ينص عليه القانون من ترتيب زمن معين بين الاعمال الاجرائية .

« ومما تقدم يبدو بوضوح أن الشكل ليس هو الاجراء : ذلك أن الاجراء أو العمل الاجرائى هو عمل قانونى يجب أن تتوافر فيه شروط معينة من بينها الشكل الذى يحدده القانون » .

وهناك غير ما ذكرته المذكرة الايضاحية ، الشكل المالى الذى ذهب البعض الى انكاره (١) ، وذهب البعض الآخر (٢) الى التفرقة في شأنه بين حالة تقرير الالتزام المالى لصالح الخزنة فلا يعتبر قبدا شكليا يتصل بصحة العمل الاجرائى كسداد الرسوم عند تقديم صحيفة افتتاح الدعوى ، وبين حالة تقرير الالتزام المالى كقيد شكلى لصحة العمل الاجرائى كما يجاب القانون ابداع كفالة عند التقرير بالطعن بالنقض ففي هذه الحالة يعتبر هذا الالتزام عنصرا شكليا في العمل الاجرائى (٣) .

وهناك بجانب ذلك كله شكل عام يجب توافره في جميع الأعمال الاجرائية وهو تحريرها باللغة العربية عملا بنص المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى أية حال فان العمل الاجرائى يجب أن يستوفى عناصره الشكلية في ذاته فلا تجوز تكملته بوقائع خارجة عنه ، ويترتب اثر النقض وهو البطلان ، ما لم يضم سبب من أسباب التصحيح على ما سنبين فيما بعد . على أن الاصل هو أن العمل الاجرائى قد استوفى عناصره الشكلية ما لم يثبت العكس .

(١) فتوى والى في المرجع السابق بند ٨١ .

(٢) فتوى سرور في المرجع السابق بند ١٦٢ .

(٣) راجع نقض جنائى في ١٩٦٠/١١/٢٢ من ١١ من ٨١٧ .

الجديد لم يعتبر البطلان منصوحا عليه الا اذا صرح به النص صراحة بلفظه على خلاف القانون الملغى الذى كان يعتبره كذلك متى جاء النص بعبارة نافية او ناهية ، وبالتالي فان بعض صور البطلان المنصوص عليه في القانون الملغى أصبحت من صور البطلان غير المنصوص عليه في القانون الجديد ، بما يترتب عليه ان المتمسك به لم يعد يكتفى منه بآثبات وقوع المخالفة للشكل بل أصبح مطالبا فوق ذلك بآثبات تخلف الغاية ، ومن ذلك نص المادة ١٦٨ من القانون الجديد وهي مطابقة لنص المادة ٣٤٠ من القانون الملغى وتنص على انه « لا يجوز للمصكمة أثناء المداولة ان تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها » . واذا قيل باخضاع الأحكام لتنظيم البطلان الوارد في المواد ٢٠ الى ٢٤ من القانون الجديد المقابلة للمادتين ٢٥ ، ٢٦ في القانون الملغى ، لكان على المتمسك ببطلان الحكم لمخالفته القيد الوارد بتلك المادة أن يثبت تخلف الغاية نتيجة تلك المخالفة في حين كان يكفي في ظل القانون الملغى أن يثبت مجرد وقوع المخالفة ليصل الى الحكم بالبطلان .

والخلاصة أن مجال أعمال المواد من ٢٠ الى ٢٤ من المشروع يتحدد في العمل الاجرائى وحده بالمعنى السابق بيانه ، ويتحدد في العناصر الشكلية لهذا العمل وحدها فلا يكون له مجال بالنسبة الى العناصر الموضوعية التي يرجع في تحديد جزاء تعيبها الى القواعد العامة في القانون أو الى الأحكام الخاصة التي وردت في شأنها . وان ذلك كله يسرى سواء كان البطلان متعلقا بالنظام العام أو غير متعلق به ، الا أن سريان تلك القواعد على الأحكام ما زال يحتاج الى مزيد من البحث .

ثانيا : أسباب البطلان

١٥ - حددت المادة ٢٠ من القانون الجديد في فقرتها الأولى أسباب البطلان حين نصت على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه ، أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء » . وقالت المذكرة الايضاحية شرحا لهذا النص :

« تتناول المادة ٢٠ تنظيم حالات البطلان بسبب العيوب الشكلية التي تصيب الاجراءات وقبل

البطلان المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة تبعا لتحقيق الغاية مع وقوع المخالفة .

وحسنا فعلت اللجنة ، اذ يكون من العبث وصف شكل ما بأنه متعلق بالنظام العام اذا لم يترتب على المساس به تخلف الغاية منه . ومن جهة أخرى فان غالب الأشكال التي تتعلق بالنظام العام تعتبر من الأشكال اللازمة دائما لتحقيق الغاية - كالحال في وجوب اجراء الاعلان في ساعات النهار وفي غير أيام الأعياد - ومن ثم لا يتصور تحقيق الغاية منها رغم تعيبها ، وبالتالي لا يرد عليها التصحيح بتحقيق الغاية المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ .

١٤ - الأحكام : كان من المتفق عليه على ما سلفت الإشارة - في ظل القانون الملغى أن الأحكام لا تخضع لتنظيم البطلان الوارد في المادتين ٢٥ و ٢٦ من هذا القانون ، واذا كان مجموع الفقه والقضاء على هذا الرأي ، الا انها اكتفيا في تعليل ذلك بالاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون في هذا الشأن ، والى ما قال به الفقه الفرنسى تعليلا لذات الاتجاه من عدم اعتبار الأحكام أعمالا اجرائية . فاذا وضع في الاعتبار أن المذكرة الايضاحية للقانون الجديد قد أفصحت - على ما سلف - عن اعتبارها الأحكام والقرارات والأوامر التي يصدرها القضاء أعمالا اجرائية ، فان ذلك قد يدفع الى القول بانهايار الحجة الأساسية التي يستند اليها مجموع الفقه والقضاء في استثناء الأحكام من تنظيم البطلان ، وبالتالي الى الأخذ برأى الأقلية الذي كان يرى في ظل القانون الملغى باخضاع الأحكام لذلك التنظيم الوارد في المواد من ٢٠ الى ٢٤ من القانون الجديد . الا أننا نرى مع ذلك أن الامر ما زال يحتاج الى مزيد من البحث قد لا يتسع له مجال هذه الكلمة ، ذلك أن نصوص القانون الجديد - تماما كنصوص الملغى - ليس فيها ما يحسم بالانتصار لآى من الرأيين مما يفسح المجال لاختيار الحل الذي يتفق وطبيعة الأحكام . ولعل مما يؤكد أن الامر في حاجة الى البحث ، أن القانون الجديد أخذ بتصحيح العمل الاجرائى عن طريق تحقيق الغاية منه حتى ولو كان البطلان منصوحا عليه صراحة بلفظه ، وقد يكفي في هذا الشأن أن يقال بأن أشكال الأحكام من الأشكال التي تتخلف الغاية منها بالضرورة عند مخالفتها . ويلاحظ من جهة أخرى أن القانون

فيمتنع من ثم صدور قرار بالبطلان . وواضح على ضوء ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المشروع هى وحدها التى تتعلق بتحديد أسباب البطلان ، أما الفقرة الثانية منها فتتناول سببا من أسباب تصحيح البطلان .

١٧ - شرطان لقيام موجب البطلان : واضح

من نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ مع مقارنتها بالفقرة الثانية منها ، انه يشترط لقيام موجب البطلان توافر شرطين :

أولهما : وقوع عيب فى أحد العناصر الشكلية للعمل الاجرائى ، أى أن يعيب هذا العمل عيب شكلى . ويكون ذلك بمخالفة العمل الاجرائى للنموذج الشكلى الذى حدده له القانون . فاذا لم تقع مخالفة للشكل القانونى امتنع الحكم بالبطلان ولو لم تتحقق من هذا الشكل الغاية التى يستهدفها منه القانون ، بل ولو ادى اتباع هذا الشكل الى الاضرار بالخصم كما لا يكون هناك محل للحكم بالبطلان اذا تخلف العمل الاجرائى ذاته اذ لا يتصور بطلان امر غير موجود ، وانما يدور البحث فى هذه الحالة حول اثر تخلف هذا العمل فى الأعمال الاجرائية الأخرى ، اذ قد يكون وجوده شكلا لازما لعمل لاحق فيكون بذلك قيداً شكلياً فى هذا العمل الأخير ومن ثم يكون تخلفه سبباً فى بطلانه على نحو ما أشارت المذكرة الايضاحية للمشروع عند تعرضها لمفهوم الشكل . ويقع عبء اثبات تعيب الشكل على من يدعى اتباعاً للقاعدة السابقة الإشارة إليها من أن الأصل فى العمل الاجرائى انه قد استوفى عناصره الشكلية ، على أن من يدعى تعيب العمل الاجرائى قد يفيد فى اثبات ادعائه أن القانون يتطلب بيان اتباع الشكل فى المحرر المثبت للعمل الاجرائى ، اذ يقوم افلال هذا البيان دليلاً على عدم اتباع الشكل المطلوب . ويلاحظ أن المرجع فى توافر العيب أو عدم توافره الى سلطة قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض لأنها مسألة واقع .

وثانيهما : أن يترتب على هذا العيب تخلف الغاية من العمل الاجرائى الذى لحقه العيب . وفى هذا الصدد يتعين التفرقة بين البطلان المنصوص عليه والبطلان غير المنصوص عليه .

فبالنسبة الى البطلان المنصوص عليه يكفى لخصم من قام بالإجراء أن يثبت تعيب شكل العمل

ورأى المشروع التفرقة بين حالة البطلان الذى يقرره القانون بعبارة صريحة منه وحالة عدم النص عليه : فاذا نص القانون على وجوب اتباع شكل معين أو أوجب أن تتضمن الورقة بياناً معيناً وقرر البطلان صراحة جزاء على عدم احترامه ، فإن الاجراء يكون باطلاً . وليس على من تقرر الشكل لمصلحته من الخصوم الا أن يثبت تحقق العيب ويتمسك بالبطلان « ولم يقصر المشروع البطلان - شأنه شأن القانون الحالى - على حالات النص عليه ، فنص على أن الاجراء يكون باطلاً أيضاً اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء . ويقصد المشروع بحالات عدم النص على البطلان ، عدم النص الصريح عليه ، فاذا نص القانون على أنه « لا يجوز أو لا يجب » أن نص على أية عبارة ناهية أو نافية فانه بهذا لم يصرح بالبطلان ولا يحكم به الا اذا وجد عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء . والأصل فى حالة عدم النص على البطلان أن الاجراء لا يبطل الا اذا اثبت المتمسك بالبطلان فضلاً عن العيب الذى شاب الاجراء أن هذا العيب قد ادى الى عدم تحقق الغاية من الاجراء . فعبء اثبات عدم تحقق الغاية يقع على عاتق المتمسك بالبطلان ، ولا يكفيه اثبات عدم تحقق الغاية من الشكل أو البيان وانما يجب عليه اثبات عدم تحقق الغاية من الاجراء . ذلك أن القانون ما دام لم ينص على البطلان جزاء لشكل أو بيان معين فانه يدل بهذا على عدم ارادته توافر هذا الشكل أو البيان الا بالقدر اللازم لتحقيق الغاية من العمل الاجرائى الذى يتضمنه .

« وينظر القاضى الى الغاية الموضوعة من الاجراء ، والى تحققها أو عدم تحققها فى كل قضية على حده . وهذا التحديد من المشروع هو الذى اخذت به مجموعة المرافعات الإيطالية للاجراءات الجوهرية فى المادة ١٥٦ منها . »

١٦ - التفرقة بين سبب البطلان والتصحيح :

ويجدر التنبيه بداءة الى وجوب التفرقة بين قيام موجب البطلان أى أسباب البطلان ، وبين تصحيح البطلان . فالبطلان يمر بمرحلتين ، المرحلة الأولى وهى قيام سبب للبطلان ، والمرحلة الثانية وهى تقرير البطلان بقرار من القضاء . ولا تترتب اثار البطلان الا بعد صدور هذا القرار . وبين المرحلتين قد يقوم سبب من أسباب تصحيح البطلان

وأما بالنسبة الى البطلان غير المنصوص عليه ، فان نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ يستلزم لقيام موجب البطلان تخلف الغاية من الاجراء . ولم يدخل أى تعديل على هذا النص حسبما ورد في مشروع الحكومة مما يبقى معه ما ورد في المذكرة الايضاحية للمشروع في هذا الخصوص متعلقا بالنص ، وهو يفيد - على ما أثبتنا نصه من قبل - انه يلزم لقيام موجب البطلان عند عدم النص عليه صراحة ، ثبوت تخلف الغاية من الاجراء بسبب تعيب أحد أشكاله ، دون الاكتفاء باثبات تخلف الغاية من الشكل المعيب .

والرأى عندنا ، أن ما ذهبت اليه المذكرة الايضاحية في هذا الشأن - وهو ما يفيد التقييد بظاهر حرفية النص - قد يودى في بعض الصور بحكم القانون حين يشترط عيدا شكليا معيننا دون أن ينص صراحة على البطلان كجزاء لتخلفه . ذلك أنه وان كانت الغاية من الاجراء تتخلف في غالب الأحيان عند تخلف الغاية من الشكل ، إلا أنه كثيرا ما تستقل كل منهما بحيث يتصور تخلف الغاية من الشكل مع تحقيق الغاية من الاجراء . فاذا قيل بضرورة اثبات تخلف الغاية من العمل الاجرائى فان البطلان لا يقوم موجبه عند تعيب الشكل بثبوت تخلف الغاية التى يستهدفها المشرع من هذا الشكل ما دام لم يثبت تخلف الغاية من العمل الاجرائى ذاته بسبب ذلك العيب وهى نتيجة غير مقبولة تؤدى الى اهدار الأشكال القانونية في كثير من الأحيان دون خشية جزاء ، الأمر الذى نرى معه ضرورة صرف عبارة الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القانون الجديد الى أن المقصود هو تخلف الغاية من الشكل أو البيان الذى لحقه العيب دون استلزام تخلف الغاية من العمل الاجرائى . وسندنا في ذلك :

١ - واضح من المذكرة الايضاحية للقانون الجديد أن مصدرها التاريخى هو نص المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الايطالى التى تنص على أنه « لا يجوز الحكم بالبطلان لمخالفة أشكال لدى عمل اجرائى اذا لم يكن القانون ينص على البطلان . ومع هذا يجوز الحكم به اذا نقص العمل عناصر شكلية جوهرية لتحقيق الغاية . ولا يجوز بناتا الحكم بالبطلان اذا كان العمل قد حقق الغاية التى يرمى اليها » . ورغم انه واضح من النص انه يستلزم لقيام موجب البطلان غير المنصوص عليه تخلف الغاية من

الاجرائى - فان فعل افترض تخلف الغاية من الشكل تسبب هذا العيب ، وبمعنى آخر قامت قرينة قانونية لصالحه على تخلف الغاية من ذلك الشكل نتيجة تعيبه ، ومن ثم قام موجب البطلان . غير أن هذه القرينة - على ما سنرى عند التعرض لتصحيح البطلان بتحقيق الغاية - قرينة غير قاطعة اذ يجوز لمن قام بالاجراء أن يثبت أن الغاية من الشكل قد تحققت رغم تعيبه فيمتنع الحكم بالبطلان . ويلاحظ أن المقصود بالبطلان المنصوص عليه أصبح في مفهوم القانون الجديد قاصرا على البطلان المنصوص عليه صراحة بلفظه ، اذ هجر هذا القانون التفرقة المعروفة في ظل القانون الملقى - ومن قبله القانونين الأهلى والمختلط - بين النصوص الناهية والنافية وبين النصوص الأمرة حيث كانت تلحق الأولى بالبطلان المنصوص عليه دون الثانية ، فالحقهما القانون الجديد جميعا بالبطلان غير المنصوص عليه .

وأما بالنسبة الى البطلان غير المنصوص عليه ، فانه لا يكفى لمن يتمسك بقيام موجب البطلان أن يثبت تعيب شكل العمل الاجرائى بل عليه أن يثبت فوق ذلك توافر امرين آخرين أولهما تخلف الغاية عن العمل الاجرائى وثانيهما قيام رابطة سببية بين العيب الذى أثبت أنه شاب العمل وبين تخلف الغاية منه .

ويرتبط بهذا الشرط في هذا الخصوص ، ألا يكون المشرع قد حدد جزاء آخر للعيب ، فاذا كان المشرع قد حدد للمخالفة جزاء آخر كعدم القبول أو السقوط أو غير ذلك من أنواع الجزاء لم تخضع المخالفة لجزاء البطلان وأحكامه ، اذ يكون المشرع بذلك قد صرح بخروج آثار العيب الذى يصيب الاجراء من دائرة تنظيم البطلان .

١٨ - المقصود هو تخلف الغاية من الشكل أو البيان : أوضحنا فيما سبق ضرورة التفرقة بين العمل الاجرائى وبين الشكل أو البيان باعتبار الأخير جزءا من الأول ، وقد أفاضت المذكرة الايضاحية - على ما نقلناه عنها - في بيان ذلك . وبقي تحديد المقصود بالغاية التى يدور حول تخلفها أو تحققها قيام موجب البطلان أو عدم قيامه .

أما بالنسبة الى البطلان المنصوص عليه فان نص القانون هو الذى يتكفل ببيان ذلك حين ينص على جزاء البطلان .

٥ - ويلاحظ فوق ما تقدم أن مشروع الحكومة كان يتضمن فقرة ثالثة من المادة ٢٠ توجب الحكم بالبطلان في جميع الأحوال - أى سواء تحققت الغاية من الاجراء أو الشكل أو لم تتحقق - متى كان البطلان متعلقا بالنظام العام . وقد ألغت اللجنة التشريعية في مجلس الأمة هذه الفقرة بحق على ما سلفت الإشارة . ولا شك في أن حكم هذه الفقرة كان يحجب كثيرا من النتائج الشاذة لاستلزام تخلف الغاية من الاجراء دون الاكتفاء بتخلف الغاية من الشكل المعيب .

١٩ - **الغاية المقصودة هي الغاية الموضوعية المجردة : والغاية المقصودة** - على ما أشارت المذكرة الايضاحية - هي الغاية الموضوعية التي قصد الشارع الى تحقيقها بمعنى انه يتعين النظر الى الغاية كوظيفة الشكل حسبما قصد القانون من تقريره ، دون الغاية الشخصية التي قد يستهدفها القائم بالعمل .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية ما يفيد انه يتعين النظر الى هذه الغاية الموضوعية من خلال الواقعة المعروضة ، وهذا في تقديرى خلط بين معيار تحديد الغاية في معرض بيان قيام موجب البطلان ، ومعيار تحديد الغاية في معرض تصحيح البطلان . اذ يجب في معرض بيان مدى قيام موجب البطلان - قبل تقرير القضاء له - النظر الى الغاية الموضوعية من الشكل أى الوظيفة الاجرائية التي حددها له القانون منظورا اليها من خلال الخصومة المجردة بفض النظر عن الواقعة المعروضة ، وبمعنى آخر يتعين النظر لما اذا كان من الممكن في الصورة المجردة ان تتحقق الغاية من الشكل مع تعيبه أم لا ، فان كانت الاجابة بالايجاب وثبت تعيب الشكل قام موجب البطلان غير المنصوص عليه ، بنقض النظر عن واقع الدعوى في الواقعة المعروضة وما اذا كانت الغاية الموضوعية قد تحققت فيها أم لا ، وانما ينظر من خلال هذه النظرة الاخيرة في معرض تبين مدى تحقق الغاية كسبب من اسباب تصحيح العمل الاجرائى الباطل على ما سيأتى .

وتظهر أهمية هذه التفرقة في تحديد من يتحمل عبء الاثبات ، اذ يكفي المتمسك بالبطلان - في ظل الراى الذى نقول به - أن يثبت تعيب الشكل وان يثبت أن هذا العيب يؤدي في الصورة المجردة للخصومة الى تخلف الغاية الموضوعية التي يستهدفها المشرع من تقرير الشكل المعيب ، فإن فعل

العمل الاجرائى بسبب تعيب أحد أشكاله دون الاكتفاء بتخلف الغاية من الشكل المعيب - تماما كنص القانون الجديد - الا ان القضاء الايطالى قد استقر على تفسير المقصود بأنه الغاية من الشكل أو البيان المعيب دون استلزام تخلف الغاية من العمل الاجرائى (١) . وهو الراى الذى نادى به جانب من الفقه في مصر لتحديد المقصود بالشكل الجوهرى (٢) .

٢ - أوضحت المذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى ان المادة ١٥٦ من قانون المرافعات الايطالى هي المصدر التاريخى للفقرة الاولى من المادة ٢٩ من ذلك المشروع وقد أوضحت هذه المادة عن أن الغاية التي يؤدي تخلفها الى قيام موجب البطلان غير المنصوص هي الغاية من الشكل أو البيان دون استلزام تخلف الغاية من العمل الاجرائى ، وأشارت مذكرته الايضاحية الى أنها ترجمت بذلك عما يتجه اليه الفقه والقضاء الايطاليين في تفسيرهما للمادة ١٥٦ من القانون الايطالى .

٣ - جاء بتقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة عند تعديلها للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من المشروع باستبدال عبارة الغاية من الاجراء « بعبارة » الغاية من الشكل أو البيان المطلوب ما يفيد أنها ترى - وان كان ذلك خطأ منها على ما سيبين عند التعرض لتصحيح البطلان - ان هذا التعديل مجرد تعديل لفظي ، وان تخلف الغاية من الاجراء يستلزم تخلف الغاية من الأشكال .

٤ - واضح من المذكرة الايضاحية للقانون الجديد ، انه يستند فيما يستند اليه تعليلا للحكم الذى اخذ به ، الى اتفاقه مع القائلين في ظل القانون المافى بالاكتفاء بشرط الضرر باعتباره تخلف الغاية من الاجراء على ما فسره محكمة النقض . ولا جدال في أن الاحكام التي قالت بذلك انما كانت تعنى الغاية من الشكل (٣) ، كما أن الفقه الذى أخذ بهذا التفسير كان يقصد الغاية من الشكل لا الغاية من العمل الاجرائى (٤) .

(١) فتحى والى في المرجع السابق بند ١٨٧ .
(٢) فتحى والى في الموضع السابق ، وفتحى سرور في المرجع السابق بند ١٨٤ .
(٣) راجع حكم النقض الصادر في ١٦/١١/١٩٦٥ م ١٦ من ١٠٧٥ .
(٤) فتحى والى في المرجع السابق في البنود ١٨٨ الى ١٩٤ ، وفتحى سرور في البندين ١٨٢ و ١٨٤ .

صدوره (١) ويؤدي التصحيح الى زوال العيب فيعتبر العمل صحيحا بحيث لا يكون لاحد التمسك ببطلانه كما لا يكون للقاضي القضاء ببطلانه . في حين أن التجديد تترتب فيه اثار العمل المعاد الى العمل الجديد الذي ينتج اثاره من تاريخ القيام به لا من تاريخ العمل الباطل .

والتصحيح بهذه المثابة يتميز فوق ذلك عن كثير من النظم الشبيهة كموانع البطلان التي تعنى قيام أسباب تحول دون نشوب الحق في التمسك بالبطلان ، وكعدم نشوء البطلان في الحالات التي يعفى فيها المشرع من بعض القيود الشكلية اللازمة لصحة العمل الاجرائي، وكالاعفاء من اثار البطلان في الحالات التي يمنع فيها المشرع القاضي من الحكم بالبطلان رغم تغييب شكل العمل الاجرائي ، وكسلطة التصدي عند قضاء محكمة الدرجة الثانية ببطلان حكم محكمة الدرجة الاولى (٢) .

ولم يتعرض القانون الجديد في المواد ٢٠ الى ٢٤ منه الا لسببين من أسباب تصحيح البطلان أولهما تصحيح البطلان بتحقيق الغاية من الشكل المعيب وهو أنهم أسباب التصحيح والذي استحدثه القانون الجديد ، وثانيهما النزول عن التمسك بالبطلان ممن شرع لمصلحته . غير أنه توجد أسباب أخرى للتصحيح تملئها القواعد العامة أو وردت بها نصوص خاصة متناثرة في مواضيع مختلفة . وسنتعرض أولا لتصحيح البطلان بتحقيق الغاية ، ثم تعرض للتصحيح بالنزول ، ثم تشير الى الصور الخاصة للتصحيح .

(١) التصحيح بتحقيق الغاية

٢٢ - تناولت هذا السبب من أسباب التصحيح المادة ٢٠ من القانون الجديد في فقرتها الثانية المستحدثة والتي تنص على أنه « ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » وقد كان نص هذه الفقرة في مشروع الحكومة يستبدل عبارة « تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب » بعبارة « تحقق الغاية من الاجراء » .

وبالنظر الى أهمية وخطورة هذا الحكم الذي استحدثه القانون الجديد فقد أفاضت المذكرة

قام بموجب البطلان ، الا أن الخصم الذي قام بالعمل الاجرائي يمكنه أن يثبت بعد ذلك كسبب لتصحيح العمل الاجرائي أن الغاية الموضوعية للشكل المعيب قد تحققت - رغم هذا العيب - في خصوص الواقعة المعروضة ، فان فعل امتنع تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون الجديد الحكم بالبطلان (١) .

٢٠ - واذا استقر ما سلف ، لا تضح أن تحديد الغاية من الشكل ، ومسألة تخلفها أو تحققها كسبب تعييبه هي مسألة قانون لا مسألة واقع ، ومن ثم تخضع الرقابة محكمة النقض .

ثالثا - تصحيح البطلان

٢١ - قلنا أن البطلان يمر بمرحلتين ، أولاهما قيام موجب البطلان بتوافر سببه ، وثانيهما تقرير البطلان بحكم من القضاء فينتج بذلك اثره . وبين المرحلتين قد يتوافر سبب من أسباب تصحيح البطلان فيمتنع - رغم قيام موجب - الحكم به .

ويجدر التنويه بداءة بأن تصحيح البطلان يعنى زوال البطلان عن العمل الاجرائي فهو يرد على العمل الاجرائي ذاته فيجعله غير قابل للإبطال بعد أن كان قابلا له ، وهو بذلك يتميز عن تجديد الاجراء الباطل الذي يتم عن طريق إعادة الاجراء أو تكملته، ولذلك فانه يجدر التنبيه الى ما وقع فيه القانون الجديد في المادة ٢٣ منه - مسائرا في ذلك القانون الملقى في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ منه - من خلط بين التصحيح والتجديد فوصف إعادة الاجراء المعيب بالتصحيح في حين أنه تجديد ، وهو خلط تجنبه مشروع قانون الاجراءات الجنائية فاستخدم في المادة ٣٢٧ منه - المطابقة للمادة ٢٣ والفقرة الثانية من المادة ٢٥ المشار اليهما - اصطلاح تجديد الاجراء .

ولا تقف أهمية التفرقة بين التصحيح والتجديد عند البحث النظري بل تتجاوزه الى اثار عملية من أهمها أن التصحيح يتم «بأثر رجعي» أي من وقت حصول الاجراء لان من وقت قيام سبب التصحيح . اذ أن الاجراء الباطل - على ما تقول محكمة النقض - متى كان من الجائز قانونا أن تلحقه الصحة فان زوال البطلان يجعل الاجراء منعقدا صحيحا من وقت

(١) تقض مدني في ١٩٥٢/٣/٢٥ من ٤ ص ٦٠٧ .

(٢) راجع في ذلك كله فتحي سرور في المرجع السابق بنود ٣١٥ الى ٣٢١ .

(١) راجع في هذا المعنى فتحي سرور في المرجع السابق في البنود ١٨٤ الى ١٨٩ .

هذا فضلا عن أن القضاء في مصر قد أثبت دائماً أنه أهل للثقة التي تمنح له . ثم أن الأخذ بالمذهب الذى يلزم القاضى بالحكم بالبطلان لمجرد النص عليه دون أى تقدير يؤدي أحيانا الى الاضرار بالعدالة ذلك ان القاعدة القانونية قاعدة عامة بطبيعتها . وعندما ينص القانون على البطلان في حالة معينة فانه يراعى ما يحدث في الظروف العادية . ولكن من الناحية العملية ، اذا تحققت الغاية من الشكل في قضية معينة ، فان البطلان يصبح لا ضرورة له بل ينتهى الى أن يكون سلاحا في يدسئء النية من الخصوم الذى يريد عرقلة الخصومة .

ثم قالت المذكرة شرحا للمقصود من الغاية التي يترتب على تحققها تصحيح البطلان : « على أن المشروع لم يشأ في تظليه هذا الاتجاه أن ينحو الى المدى الذى ذهبت اليه بعض التشريعات كالمجموعة الإيطالية والتي تجعل من مجرد تحقق الغاية من الاجراء سببا لعدم الحكم بالبطلان ولو لم تتحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب . ذلك ان هناك اشكالا للعمل أو بيانات في الورقة قد ترمى الى تحقيق ضمانات معينة للخصوم لا تتصل اتصالا مباشرا بالغاية من الاجراء . واذا نص القانون على البطلان وتخلف الشكل أو البيان ولم تتحقق الغاية منه فيجب الحكم بالبطلان ولو تحققت الغاية من الاجراء . »

كما قالت في هذا الخصوص :

« وقد رأى المشروع كما سلف انه اذا نص القانون صراحة على البطلان ، فان معيار الحكم بالبطلان من عدمه يكون بالنظر الى الشكل أو البيان في الاجراء - والبيان ليس سوى شكل من اشكال العمل - فلا يكفي لعدم الحكم بالبطلان مجرد اثبات تحقق الغاية من الاجراء بل يجب اثبات تحقق الغاية من الشكل وتطبيقا لذلك اذ ينص المشروع على انه يجب أن تتضمن ورقة المحضرين عدة بيانات كل بيان يرمى الى تحقيق غاية معينة (مادة ٩ مشروع) وينص على البطلان صراحة جزاء لتخلف هذه البيانات . (مادة ١٩) فانه اذا أعلنت ورقة المحضرين لم تشتمل مثلا على تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان واشتملت على البيانات الأخرى ، ووصل الاعلان الى المعلن انيه . فلا ينظر الى الغرض من الاعلان وهو ايصال

الايضاحية لمشروعه في شرحه ، وقالت في ذلك « على أن المشروع قدر أن الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة ، فالقانون عندما يتطلب شكلا معينة أو بيانا فانما يرمى الى تحقيق غاية يحققها توافر هذا الشكل أو البيان . واذا ثبت تحقيق الغاية رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فان من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان . ويقع على عاتق من يحصل التمسك ضده بالبطلان عبء اثبات أن الشكل أو البيان رغم تخلفه قد حقق الغاية منه . فاذا اثبت هذا فلا يحكم بالبطلان . »

وبهذا عدل المشروع مما يفهم من القانون الحالى من أن البطلان المنصوص عليه اجبارى يجب على القاضى الحكم به دائما . وهو عدول يتجه به المشروع الى مسايرة التشريعات الحديثة التي بداها المشرع في فرنسا بقانون ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ وبالمرسوم بقانون ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ واشترط فيهما تحقق ضرر بالخصم للحكم بالبطلان رغم النص صراحة عليه . وايدى المشرع الايطالى سنة ١٩٤٠ بصورة أهم بنصه في المادة ١٥٦ من مجموعة المرافعات الإيطالية على الا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا حقق الاجراء الغاية منه . وهذا الاتجاه الحديث في التشريعات ايدته بعض أحكام القضاء المصرى ، وبعض الفقه في مصر . وهو اتجاه يتسق في مصر مع الأخذ بمبدأ نسبية الحقوق الذى يعنى أن الحق ليس غاية في ذاته انما هو وسيلة لتحقيق غاية معينة . ولهذا فانه اذا نص القانون على البطلان وتحقق عيب في الاجراء فنشأ عنه حق لشخص في التمسك بالبطلان فان هذا الحق انما يقصد باعطائه لصاحبه ضمان تحقيق الغاية من القاعدة المخالفة . فاذا تمسك صاحب الحق بالبطلان رغم تحقق الغاية من الشكل أو البيان المطلوب ، فانه يعتبر استعمالا غير مشروع للحق ، لانه لا يتمسك به بقصد تحقيق الغاية التي أعطى الحق من أجلها اذ الغاية قد تحققت .

« وربط شكل الاجراءات بالغاية منه يؤدي الى جعل الشكل أداة نافعة في الخصومة وليس مجرد قالب كالشكليات التي كان يعرفها القانون الرومانى في عهد دعاوى القانون . »

« واذا كان الاتجاه الذى غلبه المشروع يؤدي الى اعطاء سلطة كبيرة للقاضى ، فان هذه السلطة يقيدها أن تحديد الغاية ممن الشكل مسألة قانون وليست مسألة واقع يستقل فيها بالتقدير .

أفصح تقرير اللجنة في تعليقه هذا التعديل عن أنها لم تقصد إلى التعديل في مضمون مشروع الحكومة بما ذكره من أن التعديل قصد به استعمال تعبير موحد - أي مع الفقرة الأولى - وأنه من المفهوم أن تحقق الغاية من الإجراء يقتضي تحقق الغاية من الشكل . وإذا كان هذا التعليل مشوباً بالخطأ من جهة خلطة بين مضمون الفقرة الأولى من مشروع الحكومة ومضمون الفقرة الثانية من هذا المشروع المشروع اذ واضح أنه كان يقصد في الفقرة الأولى تخلف الغاية من العمل الاجرائى دون الاكتفاء بتخلف الغاية من الشكل ، ومن جهة أن الغاية من الشكل لا تتحقق دوماً بتحقيق الغاية من الإجراء اذ أن منها ما يرمى إلى تحقيق ضمانات معينة للخصوم لاتصل اتصالاً مباشراً بالغاية من العمل الاجرائى ذاته . إذا كان ذلك كله إلا أن الجوهرى في الأمر أن تقرير اللجنة قاطع في الدلالة على أنها لم تقصد إلى تغيير مضمون مشروع الحكومة الذي كان يصرح باستلزام تحقق الغاية من الشكل .

وفضلاً عما سلف فإن القول بالاكْتفاء بـاثبات تحقق الغاية من الإجراء لتجنب الحكم بالبطلان يؤدي إلى إهدار إرادة الشارع ، الذي يفصح عن تصريحه بالبطلان عن اعتداده بالغاية التي يستهدفها من اشتراط هذا الشكل بالذات دون ارتباط بالغاية من الإجراء .

ونخلص من ذلك إلى أنه كان يجدر الإبقاء على الفقرة الثانية من المادة ٢٠ كما وردت بمشروع الحكومة ، وإلى أنه رغم ما أدخل عليها من تعديل فإن العبرة في تصحيح البطلان ما زالت تدور مع تحقق الغاية من الشكل المعيب ، وبذلك يظل ما ورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع في هذا الشأن متعلقاً بالفقرة الثانية في صياغتها الجديدة .

٢٤ - سريان التصحيح على نوعي البطلان : ويلاحظ أنه رغم ما ورد في المذكرة الإيضاحية مما قد يشعر بأن حكم الفقرة الثانية قاضراً على البطلان المنصوص عليه ، إلا أن الواقع أنها تسرى على كل من البطلان المنصوص عليه والبطلان غير المنصوص عليه .

فبالنسبة إلى البطلان المنصوص عليه لا يحتاج الأمر إلى عناء ، إذ بآثار وقوع العيب يفترض تخلف الغاية من الشكل المعيب ، ثم يكون لمن قام بالإجراء في سبيل تجنب الحكم ببطلانه أن يشيخ أنه

واقعة معينة إلى علم المعلن إليه ، وإنما ينظر إلى بيانات الورقة . فإذا تبين أن التاريخ الذي حصل فيه الإعلان يؤدي وظيفة معينة في هذا النوع من الإعلان الذي حدث كما لو كان إعلاناً يبدأ به ميعاد طعن - فإن الإعلان يكون باطلاً لعدم تحقق الغاية من بيان التاريخ . أما إذا كان التاريخ ليس له هذه الوظيفة في الإعلان الذي حدث كما لو كان إعلاناً لا يجب تمامه في ميعاد معين ولا يبدأ به أي ميعاد ، فلا يحكم بالبطلان . ومن ناحية أخرى ، إذا فرض ولم يشتمل الإعلان على بيان اسم المحضر ، فإنه لا يحكم بالبطلان إذا كان المحضر قد وقع على الإعلان ذلك أن الفرض من بيان اسم المحضر هو التثبت من أن الإعلان قد تم على يد موظف مختص بإجرائه ، ويفنى عنه امضاء المحضر . فإذا لم تشتمل الورقة على اسم المحضر ولا على امضائه ، فإن الإعلان يكون باطلاً ولو وصل إلى المعلن إليه وتسلمه . كذلك أيضاً يعتبر البيان المتعلق باسم المعلن أو المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته مستوفياً مهما حدث النقص فيه ما دام تحقق الفرض منه وهو تعيين شخصية المعلن أو المعلن إليه .

٢٣ - الغاية المقصودة هي الغاية من الشكل

المعيب : أوضحنا فيما سلف الفارق بين العمل الاجرائى وشكل العمل الاجرائى وقد أفاضت المذكرة الإيضاحية في ذلك . ومن ثم فإنه يتعين التفرقة بين الغاية من العمل الاجرائى والغاية من الشكل ، فالغاية من صحيفة افتتاح الدعوى مثلاً وهي عمل اجرائى هو حضور الخصم في يوم الجلسة مع علمه بمضمون الدعوى ، ولكن الغاية من توقيع المحضر عليها باعتبارها إحدى أوراق المحضرين - وهو شكل أوجب القانون توافره فيها - هي تأكيد صفة الرسمية لهذا العمل الاجرائى . فهل يكفي لتصحيح البطلان أن تتحقق الغاية من العمل الاجرائى ولو تخلفت الغاية من الشكل الذي لحقه العيب ، أم يلزم أن تتحقق الغاية من هذا الشكل المعيب ؟

لقد كان مشروع الحكومة كما قدم إلى مجلس الأمة يستلزم في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ لتصحيح البطلان أن تتحقق الغاية من « الشكل أو البيان المطلوب » ولكن لجنة الشؤون التشريعية في مجلس الأمة استبدلت بهذه العبارة عبارة « الغاية من الإجراء » ، فهل قصدت اللجنة من ذلك إلى تعديل المضمون الذي كان يقصده مشروع الحكومة ؟ لقد

التصحيح هو تحققها فى خصوص الواقعة المعروضة لا امكان تحققها فى الخصومة المجردة . وهو امر يقع اثباته على عاتق من قام بالاجراء على ما سلفت الاشارة . ويلاحظ من جهة اخرى ان الغاية التى ينظر الى تحققها فى الواقعة المعروضة ، هى الغاية الموضوعية ، اى الوظيفة الاجرائية التى قصد الشارع من تقريره الشكل ان يؤديها (١) .

ومن خلال ذلك تكون مسألة تحقق الغاية كسبب من اسباب التصحيح مسألة واقع لا مسألة قانون ، فيستقل بها قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض .

على انه يلاحظ ان هناك اشكالا لازمة دائما لتحقيق الغاية منها بحيث لا يتصور تحقق هذه الغاية مع تخلف الشكل او تعيبه ، ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض الايطالية من ان عدم جواز اجراء الاعلان فى غير ساعات النهار (مادة ٧ من القانون الجديد والمادة ٨ من القانون الملقى) يستهدف عدم ازعاج المعلن اليه وهى غاية مرتبطة بالشكل بحيث يؤدى عدم احترامه الى عدم تحقق الغاية منه فى جميع الاحوال . ومن هذه الاشكال كذلك توقيع المحضر على ورقة الاعلان ، وتوقيع القاضى على الحكم وعلانية الجلسات والنطق بالحكم (٢) .

٢٦ - الخلاصة :

ونخلص فى ضوء جميع ما تقدم ان القانون الجديد جعل العبرة فى الحكم بالبطلان سواء كان منصوفا عليه او غير منصوفا عليه ، يتحقق الغاية من الشكل المعيب او عدم تحققه ، والمقصود بالغاية هى الغاية الموضوعية اى الوظيفة الاجرائية التى قصد الشارع من تقرير الشكل توافرها .

ويقوم موجب البطلان بان يثبت المتمسك بالبطلان المنصوص عليه ان عيبا لحق باحد اشكال العمل الاجرائى الذى قام به خصمه فتقوم لصالحه قرينة بسيطة على تخلف الغاية من الشكل المعيب ، او ان يثبت المتمسك بالبطلان غير المنصوص عليه ان عيبا قد لحق باحد اشكال العمل الاجرائى الذى قام به خصمه وان مثل هذا العيب تترتب عليه فى الخصومة المجردة - بغض النظر عن الواقعة المعروضة تخلف الغاية من هذا الشكل . ولكن من

يؤم تعيب الشكل فان الغاية منه قد تحققت فان فعل امتنع الحكم ببطلان الاجراء .

واما بالنسبة الى البطلان غير المنصوص عليه ، افاننا رغم ان فقرتى المادة تعبران بالغاية من الاجراء ، مما قد يقيد ان الغاية واحدة فى الحالين فلا يتصور تخلفها وتحققها فى الوقت ذاته ، ولا يغير من الامر شيئا ما ذهبنا اليه من تفسير الغاية من الاجراء فى الفقرتين بالغاية من الشكل اذ ستظل الغاية فى مفهوم الفقرتين واحدة ، رغم ذلك فان الغاية فى معرض قيام موجب البطلان تختلف عن الغاية فى معرض التصحيح ، فهى فى الحالة الاولى الغاية منظورا اليها من خلال الخصومة المجردة بغض النظر عن الواقعة المعروضة ، فى حين انها فى الثانية الغاية منظورا الى تحققها او عدم تحققها من خلال الواقعة المعروضة ، ويؤثر الامر فى عبء الاثبات ، اذ يكتفى ممن يتمسك بالبطلان غير المنصوص عليه بان يثبت ان عيبا قد لحق شكل العمل الاجرائى ، وان الغاية الموضوعية اى الوظيفة الاجرائية التى يقصدها المشرع من تقرير هذا الشكل لا تتحقق بقيام هذا العيب فان فعل قام موجب البطلان ، وهو ما يسمح لمن قام بالعمل الاجرائى المعيب ، ان يثبت ان الشكل وان لحقه عيب الا انه رغم ذلك قد تحققت فى خصوص الواقعة المعروضة بظروفها وملابساتها الخاصة الوظيفة الاجرائية التى يبتغيها الشارع من تقريره اى الغاية الموضوعية منه ، فان فعل قام بسبب التصحيح فامتنع الحكم بالبطلان .

ولعل ذلك هو ما حدا بالمشرع ان يستعمل فى الفقرة الثانية تعبير « ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه » فى حين انه لو قصد الى قصر حكم هذه الفقرة على البطلان المنصوص عليه لعبر عن مراده بقوله « ولا يحكم بالبطلان المنصوص عليه . . » والقول بغير ذلك فضيلا عما فيه من ارهاق للمتمسك بالبطلان ، اذ يكون عليه فى سبيل التوصل الى الحكم بالبطلان ان يثبت تخلف الغاية من الشكل فى الواقعة المعروضة وقد يكون ذلك واقعة سلبية ، فانه يؤدى الى الخلط بين مراحل قيام موجب البطلان وتصحيح البطلان وتقرير البطلان ، فى حين انها مراحل متميزة يؤدى كل منها دوره فى هيكل تنظيم البطلان .

٢٥ - العبرة بتحقيق الغاية فى الواقعة المعروضة :

لا خلاف فى ان المقصود بتحقيق الغاية فى معرض

(١) فتحى سرور فى البند ٣٢٢ الى ٣٢٥ ، وفتحى والى فى

البند ١٨٨ وما بعده .

(٢) راجع فى ذلك فتحى والى فى البندين ١٨٧ ، ١٩٢ ،

فتحى سرور فى البند ١٨٤ .

التصحيح كذلك التصحيح بالحضور الذي نص عليه القانون الجديد في المادة ١١٤ منه المقابلة للمادة ١١٤ من القانون الملقى ، ومنها كذلك التصحيح عن طريق واقعة قانونية معينة وفيها يتم التصحيح بقوة القانون دون نظر لارادة من قام بالواقعة التي يتم بها التصحيح وأبرز مثال لها حكم المادة ١٠٨ من القانون الجديد المقابلة للمادة ١٢٢ من القانون الملقى التي تجعل من ابداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول مسقطا للحق في التمسك بالبطلان كما تجعل التمسك ببعض أوجه البطلان دون الأخرى مسقطا للحق في التمسك بالأوجه التي لم يتمسك بها . ومن صور التصحيح كذلك أثر حجية الأمر المقضى على ما يشوب الحكم من البطلان إذ تمنع من التمسك بهذا البطلان من غير طرق الطعن المقررة بحيث لو كان غير قابل للطعن أو فأتت مواعيد الطعن أو استنفدت طريقة فحاز الحكم قوة الأمر المقضى اعتبر الحكم صحيحا .

رابعاً : تجديد الاجراء الباطل

٢٩ - تناول القانون الجديد تجديد الاجراء الباطل وأثره في المادة ٢٣ منه وهي مطابقة لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ من القانون الملقى التي أضيفت اليه بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وان أضيفت اليها عبارة « ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه » وهي عبارة لا تضيف جديداً الى ما كان مقرراً في ظل النص الملقى وحسبما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

ويلاحظ ما سبق أن ذكرناه بشأن التفرقة بين تصحيح البطلان وتجديد الاجراء الباطل ، فالتجديد يعنى إعادة العمل الباطل أو احلال عمل اجرائى صحيح محل عمل اجرائى معيب .

وقد يرد التجديد على عمل اجرائى بأكمله كما قد يرد على الشق المعيب منه ، كما قد يستلزم تجديد أكثر من عمل اذا كان بطلان احدهما يؤدي الى بطلان باقيها . وهو يرد على كل الأعمال الاجرائية ولو كان بطلانها متعلقاً بالنظام العام .

ولا يشترط في التجديد تقرير بطلان العمل الاول أو حتى ثبوت تعيبه كما لا يلزم اذن القاضى للقيام به . ولا يعنى التجديد أو يستلزم إلغاء العمل الاول أو سحب من اجراء له إذ انه لا يملك ذلك لأن القانون الخاص لا يعرف نظام السحب الذى يعرفه القانون الادارى . ومن ثم يجوز اجراء

قام بالعمل الاجرائى يملك في الحالين تجنب الحكم بالبطلان باثبات قيام سبب التصحيح ، وذلك بأن يثبت أنه رغم تعيب الشكل - سواء كان البطلان منصوفاً عليه أو غير منصوف عليه - فقد تحققت في خصوص الواقعة المعروضة الفاية الموضوعية التي يستهدفها الشارع من تقرير ذلك الشكل .

ومن ذلك يتضح عدم دقة اطلاق القول بأن كل الفارق بين البطلان المنصوص عليه بالبطلان غير المنصوص عليه يتحدد في عبء تخلف أو تحقق الفاية ، والصحيح أن الفارق يتحدد في مدى هذا العبء ، إذ أن كل ما على من يتمسك بالبطلان غير المنصوص عليه زيادة على حالة البطلان المنصوص عليه - أن يثبت أن الفاية لا تتحقق في الخصومة المجردة بسبب ما أثبتته من تعيب الشكل .

ب - التصحيح بالنزول

٢٧ - أورد القانون الجديد التصحيح بالنزول في المادة ٢٢ منه وهي مقابلة للمادة ٢٦ من القانون الملقى ومطابقة لها في حكمها إذ أن القانون الجديد استبدل عبارة « أوضمنا » بعبارة « أو اذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل وأجراء آخر باعتباره كذلك . » ولا شك في أن الصور المذكورة التي عددها نص القانون الملقى ، تدخل في صورة التنازل الضمنى التي تفيد في ترك الحرية للقاضى في أن يستخلص النزول من أى تصرف الخصم من قام بالاجراء دون تقييد بالصورتين التي كان يوردهما نص القانون الملقى أو دون حاجة الى القياس عليهما . ويلاحظ أن هذا الطريق من طرق التصحيح يختلف عن التصحيح بطريق تحقيق الفاية ، في أن هذا الطريق الأخير يرد على كافة صور البطلان ولو كان متعلقاً بالنظام العام ، في حين أن التصحيح بالنزول لا يرد على البطلان المتعلق بالنظام العام .

ج - صور أخرى من التصحيح

٢٨ - هناك أسباب أخرى لتصحيح البطلان تملئها القواعد العامة أو وردت بها نصوص خاصة في مواضع أخرى ومن ذلك تصحيح العمل الباطل عن طريق تكملة النقص الذى عابه على أن يتم ذلك في الميعاد المحدد للعمل المراد تكميلته وقبل التمسك بالبطلان أو القضاء به وهو يرد على كافة أنواع البطلان ولو تعلق بالنظام العام (١) . ومن صور

(١) راجع نقض مدنى في ١٧/٢/١٩٥٥ س ٦ ص ٧٠٨ .

آخر فانه يتحول الى هذا الاجراء الآخر .
ويلاحظ الخلاف الجوهري بين حكم هذه الفقرة وبين حكم المادة ١٤٤ من التقنين المدنى التى تتناول تحول التصرف القانونى الباطل فتتص على انه « اذا كان العقد باطلا او قابلا للإبطال وتوافرت فيه اركان عقد آخر ، فان العقد يكون صحيحا باعتباره العقد الذى توافرت اركانه ، اذا تبين أن نية المتعاقدين كانت تنصرف الى ابرام هذا العقد . » اذ واضح أن هذه المادة الأخيرة تشترط لامكان تحول التصرف القانونى الباطل الى تصرف قانونى صحيح تتوافر فيه عناصره أن يثبت أن نية المتعاقدين كانت تنصرف الى هذا العقد الصحيح ، وهو شرط خلت منه الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قانون المرافعات الجديد ، ومن ثم فلا يشترط لتحول الاجراء الباطل الى اجراء صحيح تتوافر فيه عناصره ثبوت ارادة محتملة لمن قام بالاجراء او خصمه ، بل يكفي أن تتوافر في العمل المعيب عناصر عمل اجرائى آخر صحيح فيعتبر صحيحا باعتباره العمل الأخير ولو ثبت أن نية من قام بالعمل المعيب ما كانت لتنصرف الى العمل الصحيح ، وهو امر طبيعى مترتب على تكييف العمل الاجرائى بانه عمل قانونى بالمعنى الضيق أى من الاعمال القانونية التى يكتفى القانون باتجاه الارادة اليها ثم يستقل بتحديد آثارها دون اعتداد بارادة من قام بها .

سادسا - انتقاص العمل الباطل

٣١ - استحدث القانون الجديد تنظيم انتقاص العمل الباطل فنص في الفقرة الثانية منه على انه « واذا كان الاجراء باطلا في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذى يبطل » وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقا عليها وتنظم الفقرة الثانية انتقاص العمل الباطل . فاذا كان شق من الاجراء غير معيب فانه يمكن ان يبقى صحيحا رغم تعيب الآخر .

وانتقاص العمل الاجرائى الباطل ، يعنى ان هذا العمل المعيب ينتج بذاته رغم ذلك بعض الآثار التى ينتجها لو كان صحيحا وهذا هو ما يفرقه عن التحول وقد عرض الفقه للانتقاص في صورة التفرقة بين البطلان الكلى والبطلان الجزئى وعرف الأخير بأنه الحالة التى ينتج فيها الاجراء رغم بطلانه بعض الآثار التى لا يتناقى قيامها مع هذا البطلان ، وطبق هذه القاعدة سواء عند تعدد الخصوم او عند تعدد الآثار (١) .

(١) راجع أبو الوفا في نظرية الدفوع الطيبة الثانية ص ٢٩ وما بعدها ..

التجديدا على سبيل الاحتياط (١) ، وتملك المحكمة رغم القيام به أن تعند بالعمل الاجرائى الأول متى رأت خلوه من العيوب .

والشرط الوحيد للقيام بالتجديد أن يكون ممكنا أى ألا يكون مستحيلا . والاستحالة قد تكون مادية كان تهلك الأشياء موضوع عمل الخير بعد بطلان تقريره ، كما قد تكون الاستحالة قانونية كإنتفاء الميعاد المحدد لمباشرة .

واذا كان الأصل أن التجديد اختياري ، فان القانون يوجب القيام به في بعض الأحيان ، فقد نصت المادة ٨٥ من القانون الجديد وهى مطابقة لنص المادة ٩٥ مكررا من القانون الملغى التى كانت قد أضيفت اليه بموجب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على انه « اذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان اعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية لجلسة تالية يعاد اعلانه لها اعلانا صحيحا بواسطة خصمه » . كما ان القانون الجديد استحدث صورة يوجب فيها التجديد لمعيب موضوعى يلحق بالصحيفة وذلك فيما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من انه « واذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائما على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة ، ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات » .

وعلى أية حال فانه متى تم التجديد فان اثارة لا تترتب الا من تاريخ القيام بالعمل الجديد ، بمعنى أن آثار العمل التى تترتب هى آثار العمل الجديد المعاد وحده ومن تاريخ القيام به ، اذ ان التجديد ليس له أثر رجعى . وتسرى هذه القواعد سواء كان التجديد اختياريا أم اجباريا (٢) .

خامسا - تحول العمل الباطل

٣٠ - استحدث القانون الجديد تنظيم تحول العمل الباطل بالنص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه على انه « اذا كان الاجراء باطلا وتوفرت فيه عناصر اجراء آخر ، فانه يكون صحيحا باعتباره الاجراء الذى توفرت عناصره » . وقد جاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه الفقرة « الفقرة الأولى تنظيم ما يعرف بتحول الاجراء الباطل ، فاذا كان الاجراء باطلا ، وتوافرت فيه عناصر اجراء

(١) استثناف مختلط في ١٩٦٢/٢/٢٦ .

(٢) تراجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في تعليقها على نص المادة ٩٥ مكررا من القانون الملغى

الأيطالي ، ويتوجب على ذلك أنه إذا كان العمل الاجرائى بسيطا أو غير قابل للتجزئة أو الانقسام فإنه لا يرد عليه الانتقاص وبالتالي فإن تصيب شق منه يؤدي الى بطلان العمل الاجرائى كله .

ويلاحظ الخلاف بين نص القانون الجديد ، ونص المادة ٣٠ من المشروع الموحد التي اعتدت في الانتقاص بآثار العمل الباطل دون طبيعته .

وما أخذ به القانون الجديد على النحو السالف يتفق مع ما اتجه اليه القضاء في ظل القانون الملغى (١) ، ومع ما اتجه اليه غالب الفقه (٢) .

٣٤ - ويلاحظ أن نص القانون الجديد لم يورد ما يتضمنه نص المادة ١٤٣ من التقنين الملغى من عدم جواز الانتقاص إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الباطل فيتعين بطلان العمل كله ولو كان قابلا للانقسام ، ومن ثم فلا محل لأعمال هذا القيد بالنسبة الى الأعمال الاجرائية ، ذلك أنه إذا كان من المنطقي إيراد هذا القيد بالنسبة الى التصرفات القانونية التي تستقل الارادة بتحديد آثارها ، باعتبار الانتقاص في شأنها أعمالا للارادة المفترضة للمتعاقدين برضاؤهما الاقتصار على آثار الأجزاء الصحيحة فينتفى مبرر الانتقاص متى ثبتت عكس هذه الارادة المفترضة بثبوت أن الشق المعيب كان هو الدافع الى التعاقد كله ، فإنه لا محل لهذا الحكم بالنسبة الى العمل الاجرائى باعتباره عملا قانونيا بالمعنى الضيق يستقل القانون بتحديد آثاره ولا تلعب الارادة أى دور في هذا الشأن اذ يكفي أن تتجه الارادة الى العمل ليستقل القانون بتحديد آثاره سواء أَرادها من أجرى العمل أو لم يردها أو أراد بعضها ، فلا يكون هناك محل لتأسيس انتقاص العمل الاجرائى الباطل على الارادة المفترضة ومن ثم لا يكون هناك محل للبحث وراء ارادة من قام بالعمل المعيب لآثار هذا العمل أو بعضها .

سابعاً : التمسك بالبطلان

٣٥ - نظم القانون الجديد التمسك بالبطلان في المادة ٢١ منه التي تنص على أن « لا يجوز أن يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته . - ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب

(١) راجع نقض مدني في ١٢/١١/١٩٥٥ من ٦ من ١٩٥٦ ، ١٩٥٥/٥/٢٨ من ٦ من ١١٧٨ .

(٢) راجع فتحي والى في المرجع السابق بند ٣٧٣ ، رمزي سيف في المرافعات بند ٥٩٧ ، ونصر الدين كامل وعبد العزيز يوسف في مدونة الفقه والقضاء الجزء الثاني بنسبة ٨٧٠ و ٩٥٥ . وقارن أبو الوفا في المدونة بند ٩٥٥ ونظرية الدفع بند ١٥٧ .

٣٢ - وقد اختلف فقه القانون الخاص في شأن احكام الانتقاص تبعا للاختلاف حول ما اذا كان البطلان يرد على العمل ذاته أم يرد على آثار هذا العمل . فمن قال بالراى الاول ذهب الى أن الانتقاص لا يتصور الا حيث يكون العمل مركبا أى مكونا من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام بحيث يمكن اذا شاب أحد الأجزاء أو بعضها عيب يبطلها صحت الأجزاء الأخرى وأنتجت آثارها أما اذا كان العمل بسيطا أو غير قابل للتجزئة أو الانقسام فإن تعيبه أو تعيب جزء منه يبطله كله فلا ينتج أى جزء آخر منه أى أثر . ومن قال بمرور البطلان على آثار العمل ، ذهب الى أن الانتقاص يتصور بالنسبة الى العمل البسيط والعمل غير القابل للتجزئة أو الانتقاص ، اذ تبطل آثار الجزء المعيب وحده وتبقى صحيحة آثار الأجزاء الأخرى التي لم يُلها عيب .

وقد أخذ التقنين المدني في شأن انتقاص التصرف القانونى الباطل أو القابل للإبطال ، بالراى الاول فنص في المادة ١٤٣ منه على أنه « اذا كان العقد في شق منه باطلا أو قابلا للإبطال ، فهذا الشق وحده هو الذى يبطل ، الا اذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله » ومن المتفق عليه في ظل هذا النص أنه يشترط لأعماله أن يكون التصرف قابلا للانقسام (١) .

أما قانون المرافعات الايطالى فقد عرف صورتى الانتقاص فنص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥٩ منه على أن « بطلان جزء من العمل لا يؤثر في الأجزاء الأخرى المستقلة عنه - اذا منع العيب أثرا معيناً فإن العمل يمكنه مع ذلك أن ينتج الآثار الأخرى التي يكون صالحا لها » .

٣٣ - وواضح أن القانون الجديد سائر التقنين المدني فلم يعترف بالانتقاص الا في صورة العمل الاجرائى المركب من أجزاء قابلة للتجزئة أو الانقسام دون العمل الاجرائى البسيط أو غير القابل للتجزئة أو الانقسام . وهذا واضح من مطابقة نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون المرافعات الجديد لنص المادة ١٤٣ من التقنين المدني ونص الفقرة الثانية من المادة ١٥٩ من قانون المرافعات

(١) السنهوري في الجزء الاول من الوسيط بند ٣٠٧ وهامشه ، وعبد الحى حجازى في الجزء الاول من النظرية العامة للالتزام في البنود من ٤٨٢ الى ٤٨٣ ، وحشمت أبو ستيت في مصادر الالتزام بند ٢٨٢ .

كما يلاحظ أن هذا الحق ينتقل الى الخلف الخاص والخلف العام طبقا للقواعد العامة .

وثانيتهما : انه ليس لمن كان سببا في بطلان العمل الاجرائى أن يتمسك ببطلانه ، سواء كان هو الذى تسبب فيه بنفسه او كان الذى تسبب فيه شخص يعمل باسمه كالمحامى او المحضر او النائب القانونى او النائب الاتفاقى . وقد اوضحت المذكرة الايضاحية انه لا يشترط لذلك أن يقع من الشخص غش أو خطأ أو أن يكون فعله هو السبب الرئيسى أو الوحيد أو العادى أو المباشر وانما يكفي أن تقوم بين عمله وبين العيب الذى لحق الاجراء رابطة سببية ، وهى تقوم اذا كان العمل لازما لوجود العيب فتتوافر من ثم الرابطة ولو كان فعله هو الذى ادى الى وقوع الخصم فى خطأ ادى الى بطلان اجراء قام به هذا الأخير ، وقد قضى تطبيقا لذلك بأن الخصم الذى يتسبب فى تأجيل اجراء التحقيق لا يجوز له أن يتمسك بعدم جواز اجرائه لغوات ميعاده (١) .

٣٧ - البطلان المتعلق بالنظام العام : ويعتبر البطلان متعلقا بالنظام العام اذا كان مقرررا لحماية مصلحة عامة (٢) .

ويلاحظ فى خصوص حكم هذا النوع من البطلان ان العبارة الواردة فى نهاية الفقرة الثانية من المادة ٢١ ، انما يسرى حكمها على كلا فقرتى المادة مما كان يجدر معه ايرادها فقرة مستقلة . وهى تعنى ان هذا النوع من البطلان يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به من شرع لمصلحته ، وذلك خروجاً على القاعدة العامة التى تقضى بأن البطلان يجب طلبه . كما يجوز للنيابة العامة التمسك به سواء كانت طرفاً أصلياً أو منضمماً ، كما يجوز ذلك لكل ذى مصلحة سواء كان طرفاً أصلياً فى الخصومة أو كان طرفاً منضمماً فيها ، وسواء كان هو الذى قام بالعمل الباطل أو تسبب فيه أو كان هو الذى وجه اليه العمل .

ثامناً - آثار البطلان

٣٨ - حددت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون الجديد آثار البطلان حيث نصت على انه « ولا يترتب على بطلان الاجراء بطلان الاجراءات السابقة عليه أو الاجراءات اللاحقة اذا لم تكن

(١) الزقازيق الابتدائية فى ١٠/٤/١٩٥٢ الحماية س ٤٢

ص ١١٥٢ .

(٢) يراجع فى ذلك ابو هيف فى المرافعات بند ٦٦٦ .

فيه ، وذلك كله فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام » وجاء فى المذكرة الايضاحية تعليقا على هذا النص « أما المادة ٢١ فتتناول بيان قاعدة مستقرة فى الفقه والقضاء مؤداها أن البطلان لا يتمسك به الا من شرع لمصلحته ولا يجوز أن يتمسك به من تسبب فيه . ويستوى أن يكون من تسبب فى البطلان هو الخصم نفسه أو شخص آخر يعمل باسمه ، كما انه لا يشترط أن يكون قد صدر من الخصم غش أو خطأ بل تكفى مجرد الواقعة التى تؤكد نسبة البطلان الى الخصم أو من يعمل باسمه . ومن ناحية أخرى فانه لا يقصد بعبارة « من تسبب » أن يكون فعل الخصم هو السبب الرئيسى أو السبب الوحيد أو السبب العادى لوجود العيب فى الاجراء كما لا يشترط أن يكون هو السبب المباشر .

وقد حرصت المادة ذاتها على استثناء البطلان المتعلق بالنظام العام ، اذ ان هذا البطلان لا يقتصر التمسك به على من شرع لمصلحته ، ويجوز التمسك به حتى من الخصم الذى تسبب فيه رعاية للمصلحة العامة التى تملو أى اعتبار آخر .

ويلاحظ أن القانون الجديد وان استحدث نص المادة ٢١ منه ، الا أن الأحكام الواردة بها تتفق مع القواعد العامة المقررة فى ظل القانون الملقى .

٣٩ - البطلان المتعلق بالمصلحة الخاصة : فرق النص فى احكام التمسك بالبطلان بين البطلان المتعلق بالمصلحة الخاصة وبين البطلان المتعلق بالنظام العام .

وبالبطلان المتعلق بالمصلحة الخاصة هو البطلان المقرر لحماية المصلحة الخاصة لشخص أو أشخاص معينين ، وفى هذا النوع من البطلان يحكم التمسك به قاعدتان أساسيتان :

أولاهما : أن الحق فى التمسك بالبطلان يقتصر على من شرع البطلان لمصلحته ، فلا يكون لغيره ولا للنيابة العامة التمسك به كما لا يكون للقاضى اثرته من تلقاء نفسه . وقد جرى القضاء على ذلك فى ظل نصوص القانون الملقى (١) . الا أنه يلاحظ أنه ليس ثمة ما يمنع دائن من شرع البطلان لمصلحة من التمسك بالبطلان استعمالاً لحق مدينه متى توافرت شروط أعمال المادة ٢٣٥ من التقنين المدنى (٢) .

(١) راجع نقض فى ٢٢/٢/١٩٥٦ ، ٢١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص

٦٢٢ ، ٣٥١ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك فتحى والى فى المرجع السابق

فى البند ٢٧٠ .

قلم الكتاب دون استلزام اعلانها لاعتبارها كذلك - ما اذا كانت صحيفة افتتاح الدعوى واعلانها يعتبران عملا اجرائيا واحدا أم عملين اجرائيين مستقلين : وقد أثارت هذه المسألة المحكمة الادارية العليا وقضت فيها بأن اعلان صحيفة الدعوى يعتبر عملا اجرائيا مستقلا عن صحيفة فلو وقع باطلا لم يكن لهذا البطلان تأثير على الصحيفة الصحيحة وانتاجها آثارها ، واستندت في ذلك الى أن تقديم الصحيفة يعتبر في الخصومة الادارية عملا اجرائيا يترتب عليه بذاته بدء الخصومة دون اشتراط اعلانها (١) .

٤١ - أثر البطلان على الاعمال اللاحقة : أوضح نص القانون الجديد ان بطلان العمل الاجرائي يؤدي الى بطلان الاعمال اللاحقة عليه متى كانت مبنية عليه ، وأوضحت المذكرة الايضاحية المقصود بالارتباط بين العملين بتحديد الارتباط الذي يجعل من العمل السابق شرطا لصحة العمل اللاحق ، كصحيفة افتتاح الدعوى بالنسبة لغالبية الاعمال الاجرائية في الخصومة ، أما اذا كان العمل اللاحق مستقلا عن العمل السابق الذي تقرر بطلانه فلا تأثير عليه من هذا البطلان ، فترك الخصومة من المدعى والحكم الصادر بتقرير هذا الترك ببطلان صحيحين ولو كانت صحيفة افتتاح الدعوى باطلة ، وبطلان الحكم لا يؤدي الى بطلان اعلانه ، وبطلان الشهادة لا يؤدي الى بطلان تقرير الخبر الذي سمعها .

وإذا كان لا يكفي مجرد الارتباط المنطقي بين العملين وإنما يلزم الارتباط القانوني بينهما على النحو السالف ، فإنه لا يكفي من باب أولى مجرد تأثير العمل الباطل في العمل اللاحق الصحيح .

٤٢ - خاتمة : وبعد . . فهذه كلمة في تنظيم القانون الجديد للمرافعات المدنية والتجارية لنظرية البطلان ، أملتها أهمية هذه النظرية من جهة ، ومغايرة القانون الجديد للقانون الملغى في شأنها من جهة أخرى مما يستلزم مزيدا من الاهتمام بها والقاء الأضواء عليها ، وإذا كانت طبيعة الكلمة لم تسمح بأكثر مما ورد فيها فأرجو أن أكون قد وفقت في الكشف عن الاطار العام الذي وضع فيه القانون الجديد أحكامه في البطلان .

والله من قبل ومن بعد ولي التوفيق .

(١) ١٦٥٧/٢/٢٢ ، ١٦٥٧/٢/٦ بمجموعة المجلس سي ٢

مبنية عليه » . وجاء في مذكرته الايضاحية تعليقا عليها « أما الفقرة الثالثة فهي تتناول أثر بطلان الاجراء على الاجراءات السابقة والتالية له فلا ينسحب هذا الأثر الا على الاجراءات المترتبة على الاجراء الباطل . ويلاحظ أن عبارة « مبنية عليه » لا تعني مجرد الارتباط المنطقي بل يجب وجود ارتباط قانوني بين العملين بحيث يعتبر العمل السابق الذي بطل شرطا لصحة العمل اللاحق عليه . ويلاحظ بداءة أن العمل الاجرائي يظل صحيحا منتجا لآثاره حتى يتقرر بطلانه بحكم القضاء سواء كان البطلان متعلقا بالنظام العام أو غير متعلق به وسواء كان البطلان منصوصا عليه صراحة أو غير منصوص عليه ، وسواء كان العيب الذي أدى الى البطلان ذاتيا أي واردا على ذات العمل الاجرائي أم مستمدا من عمل آخر معيب أي ان بطلانه مترتب على بطلان عمل آخر .

٣٩ - آثار البطلان على العمل الاجرائي ذاته : مع مراعاة الاحكام الخاصة بتحول العمل الاجرائي الباطل وانتقاصه ، فإن القاعدة أن العمل الاجرائي الذي قرر القضاء بطلانه لا ينتج أي أثر ، فصحيفة الدعوى التي يتقرر بطلانها لا تقطع التقادم وعلان الحكم الذي يتقرر بطلان لا يؤدي الى افتتاح ميعاد الطعن الذي يفتح بالاعلان . وهذه قاعدة عامة مطلقة مستقرة في ظل القانون الملغى وان لم يتضمن مثل النص الذي استحدثه القانون الجديد وإذا كانت هذه القاعدة العامة يعمل بها على اطلاقها بالنسبة الى الآثار القانونية المقررة لصالح من قام بالعمل ، فإنها لا يعمل بها على اطلاقها بالنسبة الى الآثار المقررة ضده اذ قد ينتج العمل الباطل بعض الآثار ضد من قام به فمن لم يتمسك ببطلان صحيفة الدعوى في صحيفة الطعن يسقط حقه في التمسك به ولو حكم بعد ذلك ببطلان صحيفة الطعن التي فاته أن يتمسك فيها بالدفع بالبطلان .

٤٠ - أثر البطلان على الاعمال السابقة : القاعدة أن بطلان العمل الاجرائي لا يؤثر على الاعمال الاجرائية السابقة عليه متى تمت صحيفة في ذاتها ببطلان اعلان الحكم لا يؤثر في صحة الحكم ، وهذه القاعدة مستقرة كذلك في ظل القانون الملغى بغير نص ، ومما يتصل بهذا الشأن - وستصبح له أهمية خاصة بعد العمل بالقانون الجديد الذي اعتبر الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة

أركان

الجريمة

التأديبية

للمستشار عبد الوهاب البنداري

رئيس المحكمة التأديبية

تقسيم البحث (١) :

الجريمة التأديبية - كالجريمة الجنائية - لها ثلاثة أركان ، هي :
الركن الشرعي ، الركن المادي ، الركن الادبي او المعنوي .

وسنفصل الحديث عن كل من هذه الاركان في الفصول التالية :

- الفصل الاول - الركن الشرعي للجريمة .
- الفصل الثاني - الركن المادي للجريمة .
- الفصل الثالث - الركن الادبي للجريمة .

الفصل الاول

الركن الشرعي للجريمة التأديبية
الخلافاً حول وجود الركن الشرعي :

ان ثمة خلافاً في الفقه - سواء الجنائي أو التأديبي - حول ما اذا كان للجريمة ما يسمى بالركن الشرعي .

والرأي السائد في الفقه ، أن للجريمة - جنائية أو تأديبية - ثلاثة أركان . والركن الشرعي ، هو أول هذه الأركان . فالجريمة لا يمكن أن تنهض على

(١) مدلول الاشارات :

- ع . تعني المحكمة الادارية العليا .
- ج . تعني الجمعية العمومية للقسم الاستشاري .
- م . ق . تعني محكمة القضاء الاداري .
- ت . تعني المحكمة التأديبية .
- ف . تعني فتوى صادرة من ادارة الفتوى للجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

ركنيها المادي والمعنوي فحسب ، فهذان لا يقومان بغير الركن الشرعي (١) .
وهذا الرأي السائد ، يتسق ورأي الفقه في الشريعة الاسلامية (٢) .

المراد بالركن الشرعي :

يراد بهذا الركن - في المجال الجنائي - النص القانوني الذي يقرر ان تصرفاً من التصرفات له صفة الجريمة ، ويحدد العقوبة على ارتكاب هذا التصرف . وما لم يوجد نص يجرم فعلاً أو تصرفاً

(١) انظر في فقه القانون الجنائي : د . السيد مصطفى ، الاحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٦٢ ، ص ٤٣ و ٨٧ - د . علي راشد ، دروس في القانون الجنائي ، طبعة ١٩٦٠ ، ص ١١٥ - المستشار محمود اسماعيل ، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات ، طبعة ١٩٥٩ ، ص ٥٤ و ١٣١ و ١٣٤ - د . محمود نجيب حسني ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام طبعة ١٩٦٢ ، ص ٤٢ و ٦١ .

وانظر في الفقه التأديبي : د . محمد عصفور ، بحث في طبيعة الخطأ التأديبي منشور في مجلة ادارة قصايا الحكومة السنة السادسة العدد الاول ص ٥ و ٩٠ ، وكذلك كتابه « نحو نظرية عامة في التأديب » طبعة ١٩٦٧ ص ١٠٠ - والمستشار محمد الجمل ، المؤلف العام ، الجزء الاول طبعة ١٩٦٩ ، ص ١٥٨٢ ب ٨٥٠ - والاستاذ محمد رشوان ، أصول القانون التأديبي ، طبعة ١٩٦٠ ص ٤٢ .

وانظر عكس ذلك في الفقه الجنائي ، د . محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، طبعة ١٩٦٤ ، ص ٢١ ب ٢١ - وفي الفقه التأديبي ، د . محمد جودت الملق ، المسؤولية التأديبية للموظف العام ، طبعة ١٩٦٧ ، هامش ٣ ص ٨٠ .

(٢) فضيلة استاذنا الشيخ محمد ابو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي ، القسم العام ، ص ١٧٩ ب ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ .

تقدير هذا المبدأ :

ان هذا المبدأ ، حديث في التشريعات . وقد نشأ ، حماية لحرريات الافراد وحقوقهم ، كى لا يفاجأ الشخص بعقوبة عن فعل لم يكن سبقه نص يقضى بتجريمه وينذر بالعقاب عليه ، او بعقوبة لم يكن يحتسبها (١) .

كما ان هذا المبدأ ، يعطى للعقوبة اساسا قانونيا يجعلها مقبولة باعتبارها توقع في سبيل المصلحة العامة (٢) .

وفضلا عن ذلك ، فان فيه ضمانا لوحدة القضاء الجنائي ، وعدم تناقضه او تفاوته تفاوتاً يذهب بهذه الوحدة (٣) .

ومن اجل ذلك ، ينص على هذا المبدأ بين المواد التى تقرر الحريات العامة .

على أن هذا المبدأ ، ليس خيراً محضاً ، بل له من الجانب الآخر ، عيوب . فهو - وفقاً لاصل نشأته - يجعل التشريع الجنائي ، نصوصاً جامدة ويجردها من المرونة اللازمة لمواجهة الاجرام في تطوره تبعاً لتقدم الحضارة وتشابك المصالح المختلفة .

وقد كان هذا المبدأ - في اصل نشأته - لا يدع مجالاً او حرية للقاضي ، من حيث تقدير العقوبة ، بمراعات ظروف الجريمة او ظروف المجرم . من اجل ذلك ، فقد تداركت كثير من التشريعات هذه العيوب ، ووطرت هذا المبدأ ، على الوجه التالى :

١ - فيما يتعلق بتحديد الجرائم :

انه وان كان المبدأ لا زال على جموده ، من حيث حرمان القاضي من سلطة تقرير الجرائم ، الا أن هذا الجمود يخففه أن المشرع لا يستبد بسلطة خلق الجرائم ، بل يفوض ذلك في حدود معينة الى جهات الادارة (٤) .

٢ - فيما يتعلق بتحديد العقوبة :

لقد تطور المبدأ في شأنها ، فجعلت التشريعات

على هذا النحو ، فلا جريمة ولا عقاب ، وانما يكون هذا التصرف مباحاً لا عقاب عليه (١) .

فالمسلم ، ان لا جريمة ، ما لم يوجد نص تشريعى ، يجرم الفعل الذى تقوم عليه ، ويقضى بمعاقبة مرتكبها . وهذا ما يسمى « مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات » .

تقسيم البحث :

نظراً لأهمية المبدأ المذكور ، واختلاف لونه في المجال الجنائي عنه في المجال التأديبي ، فاننا نتولى عرضه في المجالين ، ونخصص لدراسته مبحثين ، على النحو التالى :

المبحث الاول - مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في المجال الجنائي .

المبحث الثانى - مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في المجال التأديبي .

المبحث الاول

مبدأ الشرعية ، في المجال الجنائي

المبدأ في التشريع الحديث :

من القواعد الاساسية المقررة في التشريع الحديث ، أن لا جريمة ولا عقوبة الا بنص تشريعى . فالشارع هو الذى يملك التجريم والعقاب . ولا جريمة الا ببيان الافعال المكونة لها ، والعقوبة التى توقع على مرتكبها .

وليس للقاضي أن يجرم فعلاً لم يرد به نص ، او يوقع عقوبة لم يقررها المشرع . فالجرائم الجنائية محددة حصراً . وكذلك العقوبات ، مع تحديد العقوبة المقررة لكل نوع من هذه الجرائم . فلا يجوز للقاضي ، أن يوقع عقوبة غير منصوص عليها اصلاً ، او غير محددة لنوع الجريمة موضوع المحاكمة (٢) .

(١) د . على راشد ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - د . السعيد مصطفى ، ص ٨٧ - والمبتشار محمود اسماعيل ، ص ١٢٤ .

على أن لغة رايا في الفقه ، بان الركن الشرعى للجريمة ليس هو نص التجريم ، بل الصفة غير المشروعة للفعل ، فجوهره تكليف قانونى يخلق على الفعل ، والرجع في تحديده هو الى قواعد قانون العقوبات ، د . محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ٦١ ب ٤٩ .

(٢) على راشد ، ص ٢٩ - د . محمود مصطفى ص ٥٤ - المبتشار محمود اسماعيل ص ١٢٤ - د . محمود نجيب حسنى ، ص ٧٠ .

(١) د . السعيد ، ص ٨٨ .

(٢) د . محمود نجيب حسنى ، ص ٧٢ بند ٦٣ .

(٣) د . على راشد ص ٤١ .

(٤) وفضلاً عن ذلك ، فان بعض التشريعات ، قد خرجت على هذه القاعدة بدرجات متفاوتة . فمنها ما نبذها كلية كالقانون السوفيتى . ومنها ما أطرحها في حدود معينة ، بإباحة العقاب بطريق القياس كما هو الشأن في القانون الدانماركى وكما كان عليه الحال في القانون الالماني في عهد الحكومة النازية . د . السعيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

فيما يتعلق بالجريمة التأديبية . ثم عن ذات المبدأ بالنسبة للعقوبة التأديبية . وذلك ، فى مطلبين ، على النحو التالى :

المطلب الأول - مبدأ الشرعية ، فى الجريمة التأديبية .

المطلب الثانى - مبدأ الشرعية ، فى العقوبة التأديبية .

المطلب الأول

مبدأ الشرعية فى الجريمة التأديبية

منهج المشرع :

لقد اسلفنا ان المشرع فى نظم العاملين المدنيين - سواء نظام العاملين فى الدولة او القطاع العام - لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى ، فى حصر الأفعال المؤثمة ، وتحديد أركانها ، ونوع العقوبة المقررة لكل منها ومقدارها (١) . وانما سرد أمثلة من واجبات العاملين والأعمال المحرمة عليهم ، كما فعل فى المواد ٥٢ الى ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، والمادتين ٥٥ و ٥٦ من نظام العاملين فى القطاع العام (٢) . ثم أتى بنص عام هو نص المادة ٥٩ من

(١) ع ٣٣٦ لسنة ٩ فى ١٢/١٢/١٩٦٧ ، س ١٣ ص ٢١٥

ب ٢١ .

ع ١١٢٦ لسنة ٨ فى ٨/١٢/١٩٦٢ ، س ٨ ص ٢١٩ ب ٢٣

ع ٨٧٥ لسنة ٧ فى ١/٤/١٩٦٤ ، س ٩ ص ٣٦٢ ب ٣٣ .

ع ٥٨٧ لسنة ٧ فى ٢٣/١١/١٩٦٣ ، س ٩ ص ٧٠ ب ٩ .

ع ٥٦٣ لسنة ٧ فى ١١/١١/١٩٦١ ، س ٧ ص ٢٧ ب ٣ .

ع ١٧٢٢ لسنة ٢ فى ٢٥/١/١٩٥٨ ، س ٣ ص ٦٣٥ ب ٧٢ .

ع ١٥١ لسنة ٣ فى ١٥/٦/١٩٥٧ ، س ٣ ص ١١٧٤ ب ١٢٣

(٢) النصوص المقابلة فى التشريعات العربية :

(١) فى ليبيا : قد نص قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة

١٩٦٤ فى مادته ٤٥ على واجبات الموظفين ، ونص فى مادته ٤٦

على المحظورات على الموظف .

(ب) فى سوريا : (١) نص قانون الموظفين الأساسى رقم ١٢٥

لسنة ١٩٤٥ ، وتعديلاته ، فى المادة ٢٢ على واجبات الموظف ،

وفى المادة ٢٣ المعدلة بالقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٧ على

المحظورات على الموظف . (ب) ونص نظام المستخدمين الأساسى

الصادر بالمرسوم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٠ فى ١١ على واجبات

المستخدمين والمحظورات عليهم ، وقد أحال فى هذا الى المادتين

٢٢ و ٢٣ من قانون الموظفين الأساسى سالف الذكر .

(ج) فى الكويت : نص المرسوم الامرى رقم ٧ لسنة ١٩٦٠

بقانون الوظائف العامة المدنية بالكويت وتعديلاته على واجبات

الموظفين والأعمال المحظورة عليهم فى المواد ٩٩ الى ١٠٩ .

(د) فى لبنان : نص المرسوم الاشتراعى رقم ١١٢ لسنة

١٩٥٩ وتعديلاته ، فى المادة ١٤ على واجبات الموظفين وفى المادة

١٥ على الأعمال المحظورة عليهم .

القاضى حرية تقدير العقوبة ، ونصت على تحديد أقصى وحد أدنى . بل وجعلت له حق وقف تنفيذ العقوبة ، اذا رأى أن ذلك أجدى فى اصلاح الجانى وأنفع للمجتمع .

مبدأ الشرعية ، فى التشريع المصرى :

ان المبدأ بحديث النشأة فى التشريع المصرى . فهو لم يكن معروفا فى نظمنا الجنائية قبل عام ١٨٨٣ ، ثم قرر ضمنا فى القوانين الجديدة فى ذلك العام ، وفى القوانين المعدلة لها .

ولما صدر الدستور فى عام ١٩٢٣ ، قرر المبدأ صراحة ، حيث نص فى المادة السادسة على أن : « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها » .

وقد ورد ذات النص فى المادة ٣٢ من دستور ١٩٥٦ ، وفى المادة ٢٥ من دستور ١٩٦٤ .

● وظاهر أن هذا المبدأ ، قد صيغ فى الدستور بصورة تخفف شيئا ما من جموده . فالنص لا يستلزم أن تكون الجريمة والعقوبة مقررة « بقانون » . بل كل ما يطلبه هو أن تكون مقررة « بناء على قانون » . وهو تعبير قصد عمدا لمواجهة الحالات التى يفوض الشارع فيها السلطة المكلفة بسن اللوائح التنفيذية ، لتحديد الجرائم وتقدير العقوبات . كما هو الشأن فى المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات (١) .

ومن ثم : « فانه يكفى لشرعية الجريمة او العقوبة ، أن تكون مستندة الى قانون ولو كانت مقررة بلائحة ، ما دامت هذه اللائحة صادرة بناء على قانون يخول لمصدرها تلك السلطة .

● من جهة أخرى ، فقد خفف المشروع المصرى من حدة هذا المبدأ أيضا ، وذلك من حيث العقوبة ، اذ جعل للقاضى حرية تقديرها فى نطاق حديها الأدنى والأقصى . كما أجاز للقاضى وقف تنفيذ العقوبة متى توافرت الشروط المقررة لذلك (٢) .

البحث الثانى

مبدأ الشرعية ، فى المجال التأديبى

تقسيم البحث :

سنبحث فى هذا الخصوص : عن مبدأ الشرعية

(١) د . السعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٢ - د . على

راشد ص ٤٣ - د . محمود نجيب حسنى ، ص ٧٥ .

(٢) المواد من ٥٥ الى ٥٩ من قانون العقوبات .

وقد نص الشارع على العرف كمصدر رسمي للقانون ، غير أنه من حيث تدرج القاعدة القانونية يأتي في المرتبة الثانية بعد التشريع . ومن ثم فلا يجوز للعرف أن يخالف نصا قائما . ويندرج تحت ذلك أن العرف الناشئ عن خطأ في فهم القانون لا يمكن التحويل عليه (١) .

عدم حصر الجرائم التأديبية ، يتمشى مع النظام التأديبي :

وذلك للأسباب التي سبق أن معناها . ويعتبر هذا النهج من مزايا النظام التأديبي لأنه يخفف من حدة مبدأ الشرعية ، وبقيّة الجمود الذي كان مشار فقد لهذا المبدأ في المجال الجنائي وفقا لأصل نشأته كما رأينا .

الخلاف حول مبدأ شرعية الجريمة ، في المجال التأديبي :

لقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن الذنب التأديبي يختلف عن الجريمة الجنائية في أنه لا يخضع لقاعدة « لا جريمة بغير نص » (٢) . وإنما يجوز لمن يملك قانونا سلطة التأديب أن يورى في عمل إيجابى أو سلبى يقع من الموظف عند ممارسته أعمال وظيفته ذنبا تأديبيا إذا كان ذلك لا يتفق وواجبات الوظيفة . ومن ثم فلا يمكن حصر الذنوب التأديبية مقدما ، وذلك على خلاف ما يجرى في مجال الجرائم الجنائية وقانون العقوبات (٣) .

فالأفعال المكونة للذنب الإدارى ، ليست محددة حصرا ونوعا ، وإنما مردها بوجه عام إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها (٤) .

- (١) ع ١١٧٧ لسنة ١٩٦٢/٢/٢٤ ، من ٧ من ٢٥٥ ب ٤١
(٢) ع ٤٥٤ لسنة ٥ في ١٩٦١/٢/١١ ، من ٦ من ٦٨٠
ع ١٧٢٣ لسنة ٢ في ١٩٥٨/١/٢٥ ، من ٢ من ٦٢٥ ب ٧٢
ع ٢٥٤٩ لسنة ٦ في ١٩٦٢/١٢/١ ، من ٨ من ٦٦ ب ١٧
(٣) ع ٤٥٤ لسنة ٥ في ١٩٦١/١٢/١١ ، من ٦ من ٦٨٠ ب ٨٩
ع ١١٢٦ لسنة ٨ في ١٩٦٢/١٢/٨ ، من ٨ من ٢١٩ ب ٢٣
ع ٥٦٢ لسنة ٧ في ١٩٦١/١١/١١ ، من ٧ من ٢٧ ب ٢
ع ٨٧٥ لسنة ٧ في ١٩٦٤/١/٤ ، من ٩ من ٣٦٢ ب ٢٣
ع ٥٨٧ لسنة ٧ في ١٩٦٣/١/٢٣ ، من ٩ من ٧٠ ب ٩
ج . في ١٩٦٨/١١/٦ ملف ١٣١/٢/٨٦
(٤) ع ١٧٢٣ لسنة ٢ في ١٩٥٨/١/٢٥ ، من ٢ من ٧٢٣ ب ٧٢
ع ٥٦٢ لسنة ٧ في ١٩٦١/١١/١١ ، من ٧ من ٢٧ ب ٢
ع ١١٢٦ لسنة ٨ في ١٩٦٢/١٢/٨ ، من ٨ من ٢١٩ ب ٢٣
ع ٨٧٥ لسنة ٧ في ١٩٦٤/١/٤ ، من ٩ من ٣٦٢ ب ٢٣
ع ٥٨٧ لسنة ٧ في ١٩٦٣/١١/٢٣ ، من ٩ من ٧٠ ب ٩
ع ٢٣٦ لسنة ٩ في ١٩٦٧/١٢/٩ ، من ١٢ من ٢١٥ ب ٢١
ع ٤٥٤ لسنة ٥ في ١٩٦١/٢/١١ ، من ٦ من ٦٨٠ ب ٨٩
ج . في ١٩٦٨/١١/٦ ملف ١٣١/٢/٨٦

قانون العاملين المدنيين بالدولة ، المقابل لنص المادة ٥٧ من نظام العاملين في القطاع العام ، وقضى فيه بأن كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو النظام أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة ، يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء (١) .

● كما أن بعض الواجبات الوظيفية ، وبالتالي الجرائم التأديبية الناشئة عن مخالفتها ، منصوص عليها في قوانين أخرى ، أو في قرارات أو تعليمات (١) ومنها ما تقتضيه طبيعة الوظيفة دون نص عليها (٢) .

● وقد تنشأ الجريمة التأديبية ، من مخالفة العامل أوامر الرؤساء الصادرة في حدود القانون (٣) .

● وقد تقوم هذه الجريمة ، لمخالفة عرف إدارى ، ذلك أن الواجب الوظيفى ، قد يكون مصدره العرف الإدارى ، وهو تعبير اصطلاح على إطلاقه على الأوضاع التى درجت الجهات الإدارية على اتباعها فى مزاوله نشاط معين لها . وينشأ من استمرار التزامها لهذه الأوضاع والسير على سننها فى مباشرة هذا النشاط ، أن تصبح بمثابة القاعدة القانونية الواجبة الاتباع ما لم تعدل بقاعدة أخرى مماثلة .

ويشترط لامعتبر العرف ملزما للإدارة أن يتوافر شرطان هما :

١. - أن يكون العرف عاما ، وأن تطبقه الإدارة بصفة دائمة وبصورة منتظمة ، فإذا أغفل هذا الشرط فلا يرتفع العمل الذى جرت عليه الإدارة إلى مستوى العرف الملزم للإدارة .

٢. - أن لا يكون العرف قد نشأ مخالفا لنص قائم .

(١) النصوص القابلة فى التشريعات العربية :

- فى القانون الليبى ، المادة ٤٧ .
- فى القانون الكويتى ، المادة ١١٠ .
- فى القانون اللبنانى ، المادة ٥٤ .
(٢) ج . فى ١٩٦٨/١١/٦ ، ملف ١٣١/٢/٨٦ - ع ٤٣٩
السنة ٧ فى ١٩٦٥/٥/٢٢ .
(٣) ع ١٥٧٢ لسنة ٢ فى ١٩٥٧/٤/٢٢ ، من ٢ من ٨٦١ ب ٨٩
ع ٤٥٤ لسنة ٥ فى ١٩٦١/٢/١١ ، من ٦ من ٦٨٠ ب ٨٩
ع ٤٧٨ لسنة ٢ فى ١٩٥٨/٢/١١ ، من ٣ من ٧٩٨ ب ٩٠
ع ١٥٩ لسنة ١ فى ١٩٥٥/١١/٥ ، من ١ من ٧٥
ع ١٧٢٣ لسنة ٢ فى ١٩٥٨/١/٢٥ ، من ٢ من ٦٢٥ ب ٧٢

هذه اللائحة تكون جزءا من النظام القانونى للعاملين (١) .

يبين مما تقدم ، ان الركن الشرعى للجريمة ، هو من عمل المشرع ، واردة المشرع . وان بسط للسلطة التأديبية ، مجال بحث ووزن الوقائع التى تعتبر مخالفة لهذه الإرادة .

ولهذا ، فقد قضت المحكمة الادارية العليا ، بان واجبات الوظيفة مصدرها المباشر القانون ، وان التزامات الموظف فى نطاق هذه العلاقة مصدرها القانون مباشرة (٢) .

المطلب الثانى

مبدأ الشرعية ، فى العقوبات التأديبية

لا عقوبة الا بنص - عدم جواز القياس عليها :

ان المشرع ، وان لم يحدد على سبيل الحصر كل الجرائم التأديبية ، على النحو الذى اوضحناه ، الا انه حدد العقوبات التأديبية : فقد نص على هذه العقوبات حصرا فى المادة ٦١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة ، وفى المادة ٥٩ من نظام العاملين فى القطاع العام (٣) . ومن ثم فلا يجوز توقيع عقوبة لم ينص عليها (٤) .

فالعقوبات التأديبية ، وما يترتب عليها مباشرة من آثار عقابية ، لا يسوغ أن تجد لها مجالا فى التطبيق الا حيث يوجد النص الصريح عليها ، شأنها فى ذلك شأن العقوبات الجنائية . فكما أن هذه العقوبات ترد قيما على الحرية ، فكذلك العقوبات التأديبية وآثارها العقابية ، ترد قيما على حقوق الموظف والمزايا التى تكفلها له القوانين واللوائح .

(١) ج . ٠ فى ١٩٦٩/١٢/٣ ، ملف ١٣٢/٢/٨٦ .

(٢) ع ٩٦٩ لسنة ٧ فى ١٩٦٤/١١/١٥ ، س ١٠ ص ٤٠ ب هـ

(٣) وبالنسبة للعاملين ذوى الكادرات الخاصة ، فقد حدد المشرع فى التشريعات المنظمة لهم ، والعقوبات التى يجوز توقيعها عليهم . كقانون الشرطة ، والسلك السياسى ، ورجال القضاء والنيابة .

.. النصوص المقابلة فى التشريعات العربية :

(١) فى القانون الليبى المادة ٥٠ .

(ب) فى القانون السورى ، المادة ٢٤ من قانون الموظفين

الاساسى ، والمادة ١٤ من نظام المستخدمين الاساسى .

(ج) فى القانون الكويتى ، المادة ١١٦ .

(د) فى القانون اللبنانى ، المادة ٥٥ .

(٤) ع ١٣١١ لسنة ١٠ فى ١٩٦٦/٢/١٢ ، س ١١

ص ٥٢٢ ب ٦٥ .

ج . ٠ فى ١٩٦٥/٦/١٦ ، س ١٩ ص ٤١١ ب ١١٨ .

٢ فى ١٩٦٥ لسنة ٢ ، س ٢ ص ٨٢٥ ب ٢٢٦ .

● **سواء على هذا القضاء ، اتجه رأى الى القول بان الجريمة التأديبية ، لا تخضع لمبدأ شرعية الجرائم** ، وبالتالى فلا يتوافر فيها الركن الشرعى . **وقد سبق أن معنا الى ذلك .**

والحق أن هذا القول يحمل فى طياته اسباب فسادة ، والصحيح أن الركن الشرعى متوافر ولازم ، فى الجريمة التأديبية ، كما هو الشأن فى الجريمة الجنائية . فالأصل المسلم ، أن التجريم لا يكون الا بنص تشريعى ، والا كان التجريم غير شرعى . وهذا مبدأ دستورى ، يسرى على التجريم بصفة عامة لا سواء فى المجال الجنائى أو التأديبى . وان اختلفت صورة أعمال هذا المبدأ ، فى كل من هذين المجالين .

ففى المجال الجنائى ، يحدد المشرع مباشرة بالنص ، نوع الفعل الذى يعتبر اتيانه جريمة جنائية . ومن ثم فأنواع الجرائم محددة ، نوعا وحصرا ، فى المجال الجنائى بطريق التنصيص المباشر .

اما فى المجال التأديبى ، فنظرا لحدائى النظام التأديبى ، وتنوع النظم والوظائف ، وتعدد الواجبات الوظيفية ، فلم يسع المشرع أن يحصر الأفعال التى تعتبر مخالفات لهذه الواجبات . بل اكتفى بالنص على بعض أنواع الجرائم التأديبية كأمثلة لها ، ثم أتى بنص عام قضى فيه بأن يعتبر مخالفة كل خروج على الواجبات الوظيفية ، أو على مقتضاها . ومن ثم ، فان هذا النص ، والنصوص الأخرى ، هى الركن الشرعى للجريمة التأديبية .

وفضلا عن هذا ، فان المشرع قد فوض الإدارة - وفقا للمادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٦١ من نظام العاملين فى القطاع العام - فى وضع لوائح تتضمن أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها .

وهذه اللوائح تمثل ايضا ، الركن الشرعى للجريمة ، وفقا لمبدأ المشروعية فى المخالفات التأديبية وتؤكد هذا المبدأ (١) .

فعندما تضع الإدارة - فى حدود اختصاصها وفقا للنصين سالفى الذكر - لائحة تتضمن أنواع المخالفات وما يقابلها من الجزاءات التأديبية ، فان

(١) ج . ٠ فى ١٩٦٨/١١/٦ ، ملف ١٣١/٢/٨٦ .

هذه اللوائح ، على النص على أهم المخالفات وأكثرها شيوعا ووقوعا ، مع تحديد العقوبة لكل نوع من هذه المخالفات ، في حدود العقوبات المقررة . وبذلك ترتبط المخالفة بالجزاء المحدد لها ، كما هو الحال في قانون العقوبات .

● ومن ثم تصبح السلطة الادارية المختصة بتوقيع الجزاء مقيدة عند ثبوت المخالفة بتوقيع الجزاء المقرر لها في اللائحة ، وتنحصر عنها السلطة التقديرية المسلم بها كقاعدة عامة في اختيار الجزاء المناسب من بين الجزاءات التأديبية المقررة في النظام الوظيفي (١) .

● ومن المفهوم ان هذه اللائحة ، لا تقيد المحكمة التأديبية ، فيما يتعلق بتقدير العقوبة ووزنها . وانما يقتصر وجه الزامها في هذا الخصوص ، على الجهة الادارية (٢) .

وتطبيقا لذلك ، فقد قضى بأن اللائحة الداخلية لهيئة البريد في شأن تحديد الجزاء عن بعض المخالفات ، وان كانت تلزم الهيئة لدى توقيعها الجزاء ، الا انها لا تقيد المحكمة التأديبية لدى عرض موضوع الدعوى التأديبية عليها ، وانما تترخص المحكمة في وزن العقوبة في حدود العقوبات الواردة في القانون (٣) .

كما قضى بأن لا وجه لدفع المنهم بالقول بأنه كان يجب ان توقع عليه العقوبة المقررة في اللائحة الداخلية للهيئة ، دون احالته الى هذه المحكمة - لا وجه لذلك ، فهذه اللائحة وان كانت تقيد الجهة الادارية اذا ما تصدت هي لتوقيع الجزاء الا انها لا تمنع من احالة العامل الى المحكمة التأديبية وفي هذه الحالة لا تتقيد هذه المحكمة بفئات العقوبات الواردة باللائحة ، بل تستقل بوزن العقوبة ، في حدود النصاب المقرر قانونا (٤) .

ومن ثم ، فلا محل لأعمال أدوات القياس ، لاستنباط عقوبات تأديبية غير منصوص عليها ، والا لو جاز ذلك فانه لا يوجد حد يمكن الوقوف عنده (١) .

لم يحدد المشرع عقوبة تأديبية لكل فعل بقائه -
اختلاف ذلك عن المجال الجنائي :

● ان مبدأ شرعية العقوبة في المجال التأديبي ما فتى مختلفا عنه في المجال الجنائي : ذلك ان المشرع ، وان نص على سبيل الحصر على العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها ، الا انه لم يحدد العقوبة الواجب توقيعها عن كل فعل او عن كل نوع من الافعال أو الجرائم ، وانما ترك تحديد ذلك للسلطة التأديبية بحسب تقديرها لدرجة جسامه الفعل وما يستأهله من جزاء في حدود النصاب المقرر قانونا (٢) .

وهذا ، على عكس الحال في المجال الجنائي ، حيث لم يقف المشرع عند النص على العقوبات الجنائية على سبيل الحصر ، بل حدد ايضا عقوبة لكل نوع من الجرائم ، وجعل السلطة التقديرية للقاضي محصورة في نطاق الحدين الأدنى والأقصى لهذه العقوبة .

العقوبات المحددة في لوائح ادارية ، عن بعض الافعال تلتزم بها الجهة الادارية ، دون المحكمة التأديبية :

● فقد اسلفنا ان المشرع قد فوض الجهات الادارية - طبقا للمادة ٦٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة ، والمادة ٦١ من نظام العاملين بالقطاع العام - في وضع لوائح تتضمن انواع المخالفات والجزاءات المقررة لها .

● وقد جرت الجهات الادارية ، في خصوص

(١) ع ١٥٠٧ لسنة ٦ في ١٢/٣/١٩٦٢ ، س ٨ ص ٤٧٧ ب ٤٥ .

(٢) ع ١١٢٦ لسنة ٨ في ٨/١٢/١٩٦٢ ، س ٨ ص ٢١٩ ب ٢٣ .

ع ٥٦٣ لسنة ٧ في ١١/١١/١٩٦١ ، س ٧ ص ٢٧ ب ٣ .

ع ٨٧٥ لسنة ٧ في ١/٤/١٩٦٤ ، س ٩ ص ٣٦٢ ب ٣٣ .

ع ١٥١ لسنة ٢ في ١٥/٦/١٩٥٧ ، س ٢ ص ١١٧٤ ب ١٢٣ .

(١) ج في ٣/١٢/١٩٦٩ ، ملف ١١٢٢/٢/٨٦ .

(٢) ج في ٦/١١/١٩٦٨ ، ملف ١٢١/٢/٨٦ .

(٣) ت . المواصلات ١٨٨ لسنة ١١ في ٢١/٤/١٩٧٠ .

(٤) ت . المواصلات ٢٥٤ لسنة ١١ في ٧/٤/١٩٧٠ .

الركن المادى للجريمة

الفصل الثانى

ماهيته :

ان الركن المادى للجريمة - تأديبية أو جنائية - هو المظهر الخارجى ، أو الفعل المادى الذى تدركه الحواس .

فالمبدأ السائد فى الشرائع الوضعية الحديثة - وكذلك فى الشريعة الاسلامية الغراء (١) - هو أن التجريم لا يلحق الا بالأفعال المادية أو المظاهر الخارجية التى يمكن أن تحس فى الحيز الخارجى على وجه من الوجوه (٢) .

فلا توجد جريمة - تأديبية أو جنائية - بغير ركن مادى (٣) .

اسناد فعل أو أفعال محددة الى العامل :

● فالجريمة التأديبية هى ارتكاب الموظف فعلا أو أفعالا تعتبر اخلافا بواجبات وظيفته أو مقتضياتها (٤) .

ومن ثم ، فإنه يتعين لقيامها أن يكون ثمة مسلك معيب صادر من الموظف (٥) . أى واقعة أو

(١) أبو زهرة ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ بند ٣٧٤ .

(٢) د . على راشد ص ١٦٦ - د . السعيد مصطفى ،

ص ٢٤٥ - د . محمود مصطفى ، ص ٢٢١ - المستشار محمود

اسماعيل ، ص ٢٢٥ - د . محمود نجيب حسنى ، ص ٢٨٩ .

(٣) وهذا المبدأ مقرر أيضا فى الشريعة الاسلامية . فلا

تقوم الجريمة ولذا لأحكامها ، الا بقيام الركن المادى . أبو زهرة

المرجع السابق ، ص ٣٧٤ بند ٣٧٤ .

(٤) م ق ١٣٨٦ لسنة ٥ فى ١٢/٢٣/١٩٥٢ ، ص ٨ ص ٣١٩

ب ١٥٤ .

ع ١٥٩ لسنة ١ فى ١١/٥/١٩٥٥ ص ١ ص ٤ ب ٧ .

ع ١٥٧٢ لسنة ٢ فى ١٦/٤/١٩٥٧ ص ٢ ص ٨٦١ ب ٨٩ .

ع ٤٥٤ لسنة ٥ فى ١١/٢/١٩٦١ ص ٦ ص ٦٨٠ ب ٨٩ .

ع ٤٧٨ لسنة ٣ فى ١/٣/١٩٥٨ ص ٣ ص ٧٩٨ ب ٩٠ .

ع ١٥٩ لسنة ١ فى ١١/٥/١٩٥٥ ص ١ ص ٤ ب ٧ .

ع ١٧٢٣ لسنة ٢ فى ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٣ ص ٦٣٥ ب ٧٢ .

(٥) ع ٢٥٤٩ لسنة ٦ فى ١/١٢/١٩٦٢ .

ع ٨٧٥ لسنة ٧ فى ٤/١/١٩٦٤ .

ع ١٤٩١ لسنة ٧ فى ٢٨/١٢/١٩٦٢ ص ٩ ص ٢٨٧ ب ٢٦ .

ع ٦٣٤ لسنة ٣ فى ٨/٣/١٩٥٨ ص ٣ ص ٨٦٨ ب ٩٧ .

ع ١٧٢٣ لسنة ٢ فى ٢٥/١/١٩٥٨ ص ٣ ص ٦٣٥ ب ٧٢ .

ع ١٤٩١ لسنة ٧ فى ٢٨/١٢/١٩٦٢ ص ٩ ص ٢٨٧ ب ٢٦ .

ع ١٠٨١ لسنة ٨ فى ٢٢/١٢/١٩٦٢ ص ٨ ص ٣٢٥ ب ٣١ .

ع ١٠٦١ لسنة ٨ فى ١٢/١/١٩٦٣ .

ج . فى ١٩/١١/١٩٦٩ ملف ١٣٢/٢/٨٦ ، صادر رقم ١١١٩

فى ١٩/١٢/١٩٦٩ .

وقائع مادية ثابتة (١) . وهذا ما يسمى بالركن المادى للجريمة .

● ولهذا ، فإن المسلم أنه يلزم لتوافر هذا الركن فى الجريمة التأديبية - كما هو الحال فى الجريمة الجنائية - أن يكون الفعل المنسوب صدوره من العامل ، محمدا . ذلك أن الجريمة التأديبية ، كما أسلفنا ، انما تقوم على أساس اسناد فعل محدد الى الموظف بعد مساهمة منه فى وقوع المخالفة الادارية (٢) .

الركن المادى ، قد يكون ايجابيا أو سلبيا :

ان العمل والمسلك الصادر من العامل ، والذى يشكل الركن المادى للجريمة ، قد يكون فى صورة ايجابية أو سلبية . فالجريمة التأديبية ، هى كل عمل ايجابى أو سلبى يقع من العامل ، اذا كان ذلك لا يتفق مع واجبات وظيفته أو مقتضياتها (٣) .

مراحل ارتكاب الجريمة :

ان الجريمة التأديبية - كالجريمة الجنائية - انما تنبت أساسا فى الضمير بالتفكير فيها ، وقد يبرز هذا التفكير الى الحيز الخارجى فى صورة أعمال تحضيرية للجريمة ، أو فى صورة أعمال تنفيذية لها ، وقد توقف هذه الاعمال التنفيذية ، أو تخيب أو يستحيل تنفيذها .

ويشور البحث فى المجال التأديبي - كما يشور فى المجال الجنائى - فيما اذا كان الشخص يعاقب على مجرد التفكير فى الجريمة لا ؟ ثم هل يعاقب على الأعمال التحضيرية لها ؟

(١) ع ٢٠١٩ لسنة ٦ فى ٢١/٤/١٩٦٢ ، ص ٧ ص ٦٧٢ ب ٦٦ .

(٢) ع ١٧٢٣ لسنة ٣ فى ٢٥/١/١٩٥٨ ، ص ٣ ص ٦٢٥ ب ٧٢ .

ع ١٤٩١ لسنة ٧ فى ٢٨/١٢/١٩٦٢ ، ص ٩ ص ٢٨٧ ب ٢٦ .

ع ١٠٧٦ لسنة ٧ فى ٢٢/١٢/١٩٦٢ ، ص ٨ ص ٣١٥ ب ٢١ .

(٣) ع ١٥٧٢ لسنة ٢ فى ١٦/٤/١٩٥٧ ، ص ٢ ص ٨٦١ ب ٨٩ .

ع ١٧٢٣ لسنة ٢ فى ٢٥/١/١٩٥٨ ، ص ٣ ص ٦٣٥ ب ٧٢ .

ع ٤٥٤ لسنة ٥ فى ١١/٢/١٩٦١ ، ص ٦ ص ٦٨٠ ب ٨٩ .

ع ٤٧٨ لسنة ٣ فى ١/٣/١٩٥٨ ، ص ٣ ص ٧٩٨ ب ٩٠ .

ع ١٥٩ لسنة ١ فى ١١/٥/١٩٥٥ ، ص ١ ص ٤١ ب ٧ .

يحدث به المرء نفسه ، والا كان ذلك اهدارا للحرية الفردية بغير مقتضى ، بل على خلاف ما تدعو اليه المصلحة العامة (١) . فمن المبادئ الأولية في احترام الحرية الفردية أن يدع الشارع الأفراد وشأنهم فيما يفكرون أو يعتقدون ، فلا يقحم نفسه بالعقاب على ما يدور في الأذهان أو يجيش في الصدور من الأفكار أو الاحساسات ، ما دام ذلك لا يصادف تبصيرا ماديا بمظاهر خارجية على وجه من الوجوه (٢) .

وهذه المبادئ مستقرة في الضمير الانساني ، وفي القانون الطبيعي ، وفي الشريعة الاسلامية (٣) ، وفي الدساتير الوضعية . ووفقا لذلك ، فقد نص عليها دستورنا الحالي (٤) ، - وكذلك دساتيرنا السابقة عليه - في باب الحقوق والواجبات العامة ، اذ قضى في المادة ٣٤ على أن حرية الاعتقاد مطلقة (٥) ، كما نص في المادة ٣٥ على أن حرية الرأي مكفولة في حدود القانون (٦) .

وفضلا عن ذلك ، فليس كل ما يفكر فيه المرء أو يختلج في وجدانه ، يظهره أو يقدم على تنفيذه . والمقرر أن من حسن سياسة العقاب ، أن لا يقطع القانون على الشخص سبيل مراجعة نفسه واصلاح ذاته ، سيما النجوى أو الفكرة التي ما برحت خفايا الضمير الذي قد يضيء الى الهدى وسواء السبيل ، وفي عدم العقاب تشجيع للمرء على العدول عن الفكرة (٧) .

تطبيقات من الأحكام :

لقد عرض على القضاء الاداري قضية تخلص وقائعها في أن مدرسة قام بينها وبين شاب علاقة من حب ، وكانت ترصد ما يهدد احساسها وما تنطق به جنبااتها في مفكرة خاصة بها الى أن قدمت ضدها شكوى وفتش المحقق دولاها الخاص فعثر

والمقرر أنه يعاقب على الأعمال التنفيذية للجريمة ، ولكن هل يعاقب على هذه الأعمال اذا أوقف تنفيذها « الجريمة الموقوفة » ، او اذا خاب اثرها أو استحال « الجريمة الخائبة أو المستحيلة » . من أجل ذلك ، فسنتناول هذه الأمور بالحديث في المباحث الآتية :

المبحث الأول : التفكير في الجريمة .

المبحث الثاني : الأعمال التحضيرية للجريمة .

المبحث الثالث : البدء في التنفيذ أو الشروع . والجريمة الموقوفة ، والجريمة الخائبة ، والجريمة المستحيلة .

المبحث الأول

التفكير في الجريمة . . وهل يعاقب عليه ؟؟
الأصل أن مجرد التفكير لا يعتبر جريمة جنائية أو تأديبية :

فقد أوضحنا أن الركن المادي للجريمة - تأديبية أو جنائية - لا ينهض الا بفعل ، أي عمل مادي ومظهر خارجي .

وهذا يتسق ونص المادة ٢٥ من دستورنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ التي تنص على أنه « . . ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها » (١) . فهذا النص واضح الدلالة صريح في أن العقاب لا يكون على « الأفعال » ، أي الأعمال المادية ذات المظاهر الخارجية .

ومن ثم فلا جريمة ولا عقوبة بالنسبة للأفكار أو المعتقدات أو الآراء أو النوايا ، مادامت حبيسة النفس ، وليس لها من تجسد مادي أو مظهر خارجي .

ذلك أن كل صور الجريمة - ولو كانت مجرد شروع - تتطلب ركنا ماديا ، أي فعلا ماديا عضويا ظاهريا ، ولا يتحقق ذلك في مجرد الفكرة أو العقيدة أو النية المطوية في سريرة النفس .

فالأفكار والمعتقدات والنوايا ، هي حديث النفس . وليس من شأن الشارع أن يتدخل فيما

(١) د . السعيد مصطفى ، ص ٢٤٩ .
(٢) د . علي راشد ، ص ١١٧ .
(٣) الشيخ أبو زهرة ، ص ٢٧٥ ، ب ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ .
(٤) الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ .
(٥) وهذا هو ذات نص المادة ٤٣ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ونص المادة ١٢ من دستور سنة ١٩٢٣ .
(٦) ذات نص المادة ٤٤ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ونص المادة ١٤ من دستور سنة ١٩٢٣ .
(٧) في هذا المعنى د . السعيد مصطفى ص ٢٤٩ - د . علي راشد ص ١١٧ - د . محمود نجيب حسني ص ٢٨٩ . بند ٣٩٠ .

(١) هذه المادة ، هي ذات نص المادة ٢٢ من دستور سنة ١٩٥٦ ، والمادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ .

فمجرد تفكير العامل في ارتكاب جريمة ، لا عقاب عليه ، ما دام جنينا في حنايا النفس ، ولم يكتب له ميلاد . اما حيث يتمخض الى الحيز الخارجى بعمل مادي يدل عليه ، فان هذا العمل المادى قد يشكل جريمة تأديبية ، أى متى امكن اعتباره في ذاته اخلاقيا بواجب وظيفي .

فاتفاق العامل مع غيره على ارتكاب جريمة تتعلق بالوظيفة العامة ، كاختلاس أو تزوير أو ما شاكل ذلك . وكذلك تحريضه غيره على ارتكاب مثل هذه الجرائم ، يعتبر في ذاته جريمة تأديبية ، ولو لم يبدأ فعلا في تنفيذ الجريمة الاصلية المتفق عليها ، او المحرض عليها .

ذلك ان مجرد الاتفاق أو التحريض على مثل هذه الجرائم ، يعتبر في ذاته جريمة تأديبية ما دام أنه اتخذ مظهرا خارجيا يعد بذاته اخلاقيا باحدى واجبات الوظيفة او مقتضياتها .

● ونود أن نوضح أن العامل لا يعاقب ، في هذه الحالة ، على أساس ارتكابه الجريمة التأديبية التي اتفق أو حرض على ارتكابها والتي لم تقع فعلا . وانما يعاقب على ما وقع منه فعلا ، وهو الاتفاق أو التحريض الثابت في حقه بعمل مادي ومسلوك خارجي ، والذي يعتبر اخلاقيا بواجب وظيفي (١) .

مجرد التفكير أو النوايا ، لا عقاب عليه في الشريعة الاسلامية ، ما دام لم يخرج الى الوجود :

لقد قرر الاسلام ، أنه لا عقاب على ما يكون في القلب ، ولا يخرج الى العمل . فقد وردت الآثار المتضافرة التي تثبت أنه لا عقاب في الدنيا ولا في الآخرة عما توسوس به النفس . فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله تعالى تجاوز لامتى عما وسوست أو حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلم » . ولقد قال صلى الله عليه وسلم : « من هم بحسنة فلم يفعلها ، كتبت له حسنة . ومن هم بسيئة فلم يفعلها لم يكتب له شيء » .

(١) أنظر في العقاب على بعض مظاهر النية ، اذا كان لها مظهر خارجي ، في القانون الجنائي : د . السعيد مصطفى ، ص ٢٥٠ - والمستشار محمود اسماعيل ، ص ٢٢٧ بند ١١٣ - ود . محمود نجيب حسنى ص ٢٨٩ بند ٣٩٠ - د . على راشد ، ص ١٦٤ .

على هذه المفكرة الخاصة واتخذها مجلس التأديب سببا لفصلها . فطعننت المدرسة أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ، فقضت المحكمة بالقضاء قرار الفصل ، وجاء في أسباب حكمها : « انه اذا خلت المدعية الى نفسها واعملت تفكيرها وظلت تخاطب ذاتيتها وتناجيتها في مفكرة خاصة ، وتخفف من القيود في التعبير عن خطراتها كفتاة في سن ما قبل الزواج ، وتبسطت في هذا الحديث الذي يلجأ اليه المرء في العادة كلما خلا الى نفسه ، فاستهدفت ان تنفس عن نفسها أو تحاسبها دون أن تستهدف رصد الحقيقة ، ثم استودعت هذه المفكرة مكن سرها ، فانه لا تريب عليها في خلوتها هذه مادامت لم تتخذ من المظاهر الخارجية ما يمد اليها يد القانون . وبالتالي لا يتأتى للمحقق أن يتصيد الدليل من مستودعات الأسرار ، أو يحل لنفسه التسلسل الى الهواجس البشرية المكنولة في مخباتها ، اذ هي بطبعها تتأبى أن تكون مصادر الأدلة القانونية (١) .

وقد طعن في هذا الحكم ، أمام المحكمة الادارية العليا ، فأيدته وأورت في أسبابها : « انه بقطع النظر عما أثير من مجادلة حول صحة التفتيش الادارى . . فقد بان لهذه المحكمة أن ما تمخض عنه التحقيق والتفتيش والضبط من دليل ، لا يخرج عما سجلته المدعية في مفكرتها الخاصة من خواطر كانت تنتابها وهي بين يدي نفسها ، وفي وقت لم تقدر فيه أن مثل هذه المفكرة الخاصة ستكون في يوم من الأيام في يد الغير . . » (٢) .

التفكير ، قد يشكل الركن المادى لجريمة تأديبية أو جنائية :

ويكون ذلك في حالة ما اذا لم يقف التفكير حبيس الضمير . بل تجاوز ذلك وتخطاه الى مرحلة أخرى ، خارج نطاق الضمير . وبذلك يضحي التفكير سافرا غير خفى ، ويتجسد في مظهر خارجي وعمل مادي ، فينهض به الركن المادى للجريمة الجنائية أو التأديبية حسب الاحوال .

(١) حكم المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم الصادر في الدعوى رقم ٢٧١ لسنة ٣ الصادر بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ والشار اليه في الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣ عيسى المنشور بمجموعة المحكمة العليا ص ٣ ص ١٤٣١ ب ١٥٢ .

(٢) ع ٦٤٢ لسنة ٢ في ١٩٥٨/٦/٢١ ، ص ٢ ص ١٤٣١ ب ١٥٢ .

وأنما باعتبارها في ذاتها عملا إجراميا يهدد مصلحة المجتمع ، أى بوصفها جريمة مستقلة بذاتها .

ومن أمثلة ذلك : حالة دخول منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ، حتى ولو لم يتعين نوع هذه الجريمة وفقا للمادة ٣٧ عقوبات . وحالة تقليد المفاتيح أو التغير فيها مع توقع استعمالها في ارتكاب جريمة ما طبقا للمادة ٣٢٤ عقوبات .

وحالة احراز سلاح بدون ترخيص وفقا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . ففي هذه الحالات جميعا ، قد يكون العمل تحضيرا بالنظر الى جريمة معينة - كجريمة الزنا مثلا في حالة دخول المسكن ، وجريمة السرقة في حالة تقليد المفاتيح ، وجريمة القتل في حالة احراز السلاح - بيد أن المشرع لا يعاقب على هذا العمل بهذه الصفة أى بوصفه عملا تحضيرا في جريمة ، ولكن باعتباره جريمة قائمة بذاتها (١) .

الأصل في التأديب ، أيضا ، أن لا عقاب على الأعمال التحضيرية الا اذا أمكن اعتبارها بذاتها جريمة مستقلة :

ان القاعدة المقررة في المجال التأديبي هي ان الأعمال التحضيرية للجريمة لا عقاب عليها بوصفها كذلك ، أى باعتبارها حلقة من حلقات الجريمة المراد ارتكابها أصلا . وفي هذا يلتقى المجالان ، التأديبي والجنائي .

● بيد ان هذه الأعمال قد تعتبر في ذاتها جريمة تأديبية مستقلة بكيانها ، لما تشكله من اخلال بواجبات الوظيفة أو مقتضياتها أو كرامتها .

وتقوم الجريمة التأديبية ، على هذا الوجه ، ولو لم تتضمن هذه الأعمال جريمة جنائية ، ومرد ذلك الى اختلاف طبيعة ومقومات كل من الجريمتين الجنائية والتأديبية .

وعلى ذلك ، فالعامل الذى يعد آلات أو مفاتيح مصطنعة أو ما شاكلها لارتكاب سرقة مخزن أو خزانة ، ويثبت أنه أعداها لذلك ، فإنه يساءل تأديبيا لا عن جريمة السرقة التى لم تقع ، وإنما عن هذا

وأنه من القواعد المقررة أن الشريعة الإسلامية ظاهرة ، لا يتكشف فيها القضاء أمور النيات والبواعث ، ولكن يحكم فيها بما ظهر ، ويترك لله ما بطن .

وقد تمسك الاسلام بذلك المبدأ ، أشد الاستمساك . فلم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يأخذ بالبطان ، حتى مع المنافقين الذين كانوا يظهرون الاسلام ويخفون الكفر ، فقد عاملهم على أنهم مسلمون مع انه كان يعلم بالوحي ذلك الباطن . ولهذا يقول الامام الشافعى رضى الله عنه : « الأحكام على الظاهر والله ولي القيب » (١) .

المبحث الثانى

الأعمال التحضيرية للجريمة .

**وهل يعاقب عليها تأديبيا أو جنائيا ؟؟
المراد بالأعمال التحضيرية :**

يراد بهذه الأعمال ، تلك الأفعال التى يأتيتها الشخص ، اعدادا ووسيلة للبدء في تنفيذ الجريمة . مثال ذلك - عامل يريد اختلاس خزينة أو عهدة ، فيفكر في الأمر ، ولا يقف عند مرحلة التفكير بل يتجاوزها الى مرحلة الاعداد والتدبير ، فيشتري آلات أو يقلد مفاتيح لفتح الخزينة أو محل العهدة ، وكذلك العامل الذى يريد تزوير محور رسمى ، ويعد الأدوات اللازمة لتزويره .

ومن ثم فالأعمال التحضيرية ، مرحلة تالية للتفكير ، ومستبقة على الشروع أو البدء في التنفيذ . الأصل في الجنائي ، أن لا عقاب على الأعمال التحضيرية ولكن قد يعاقب عليها ، بوصفها جريمة مستقلة بذاتها :

ان الأصل العام المقرر في القانون الجنائي ، هو أن الأعمال التحضيرية لا عقاب عليها ، لأنها لا تعتبر شروعا أى بدءا في تنفيذ الجريمة وفقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات الذى لا يعاقب - حسب الأصل - على الأعمال السابقة على الشروع في الجريمة .

ومع ذلك ، فمن الأعمال التحضيرية ما يعاقب عليها القانون الجنائي . ولكنه لا يعاقب عليها بوصفها مرحلة في الجريمة الأصلية التى تعد تحضيرا لها .

(١) د . على راشد ، ص ١٦٦ - د . السعيد مصطفى ، ص ٢٥٢ - المستشار محمود اسماعيل ، ص ٢٢٩ ب ١١٣ مكررا - د . محمود نجيب حسنى ، ص ٣٩١ ب ٣٩٢ .

(١) الشيخ ابو زهرة ، ص ٣٧٥ بند ٣٧٧ و ٣٧٨ .

وسنعرض لذلك ، فى المجال الجنائى . ثم نوضح حكمه فى المجال التأديبى . وذلك على النحو التالى :

المطلب الأول : الشروع فى التنفيذ ، والجريمة الموقوفة .

المطلب الثانى : الجريمة الخائبة ، والجريمة المستحيلة .

المطلب الثالث : حكم ذلك ، فى القانون التأديبى .

المطلب الأول

الشروع فى التنفيذ ، والجريمة الموقوفة

المراد بالشروع ، أو الجريمة الموقوفة :

● الشروع فى الجريمة ، مرحلة تجاوز مرحلة التفكير ، كما تجاوز أيضا مرحلة التحضير للجريمة فهو - كما عرفته المادة ٥٥ من قانون العقوبات - البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أثره لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها (١) .

وقد نص المشرع صراحة فى الفقرة الثانية من المادة ٥٥ عقوبات سالفه الذكر على أنه : « ولا يعتبر شروعا فى الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ، ولا الأعمال التحضيرية لذلك » .

فالشروع - أو الجريمة الموقوفة - هو تنفيذ أوقف بعد أن بدىء فيه . ومعنى ذلك أن نشاط الجانى فى سبيل التنفيذ لم يكتمل بسبب حلول طارئ خارج عن ارادته . مثال ذلك فى جريمة السرقة من منزل أو مخزن ، أن يضبط الجانى وهو ما يزال يتسلق جدرانه أو يكسر بابا أو يجوس خلاله بحثا عما ينفى سرقة .

معيار التمييز بين الأعمال التحضيرية ، والأعمال التنفيذية :

● يشر التمييز بين ما يعتبر عملا تحضيريا ، وما يعتبر عملا تنفيذيا أو بدءا فى التنفيذ شروعا فيه ، مشاركات كبيرة من الخلاف فى الفقه والقضاء . ويسيطر على هذا الخلاف ضابطان أو مذهبين أساسيين ، أحدهما مادى أو موضوعى ، والآخر شخصى ، وذلك تبعا للتأثر بفكرة النظرية التقليدية

(١) ورد فى نص المادة ٥٥ سالفه الذكر عبارة : « .. إذا أوقف أثره أو خاب لأسباب لارادة الفاعل فيها » . ويرى جانب من الفقه أن عبارة « أو خاب » تدخل فى الجريمة الخائبة وليس فى مجرد الشروع أو الجريمة الموقوفة . « د . م . على راشد ص ١٧١ » .

السلوك الذى يعتبر اخلايا بمقتضيات الوظيفة وكرامتها .

الأعمال التحضيرية للجريمة .. هل يعاقب عليها فى الشريعة الإسلامية :

أن مرحلة التحضير للجريمة ، لا تعتبر معصية . ولا تعاقب الشريعة على اعداد الوسائل لارتكاب جريمة الا اذا كانت حيازة الوسيلة أو اعدادها مما يعتبر معصية فى ذاته : كمسلم أراد سرقة انسان بواسطة اسكائه ، فان شراء المسكر أو حيازته يعتبر فى ذاته معصية يعاقب عليها دون حاجة لتنفيذ الفرض الاصلى وهو السرقة .

والعلة فى عدم اعتبار دور التحضير جريمة ، أن الأفعال التى تصدر من الجانى يجب للعقاب عليها أن تكون معصية . ولا يكون الفعل معصية الا اذا كان اعتداء على حق لله أى حق للجماعة ، أو على حق للأفراد ، وليس فى اعداد وسائل الجريمة فى الغالب ما يعتبر اعتداء ظاهرا على حق الجماعة أو حقوق الأفراد . وإذا أمكن اعتبار بعض هذه الأفعال اعتداء ، فإنه اعتداء قابل للتأويل أى مشكوك فيه . والشريعة لا تأخذ الناس فى الجرائم الا باليقين الذى لا شك فيه (١) .

المبحث الثالث

البدء فى التنفيذ أو الشروع . والجريمة الموقوفة ، والجريمة الخائبة ، والجريمة المستحيلة وهل يعاقب عليها تأديبيا ، أو جنائيا ؟؟

تقسيم البحث :

يتحدث فقهاء القانون الجنائى ، عن البدء فى تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها ، وعن الجريمة غير التامة أى الموقوفة ، والجريمة الخائبة ، والجريمة المستحيلة .

(١) الاستاذ عبد القادر مودة ، التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى ، الجزء الاول ، القسم العام ، طبعة ١٩٦٢ ، ص ٢٤٧ ب ٢٤٩ .

وهذا الراى يمثل الفقه الشافعى والحنفى ، وهو يتلاقى مع الفقه الحديث . أما الفقه المالكى والحنبل ، فإنه لا يتلاقى معه ، ذلك أنه يرى أن وسائل الجرائم جرائم . وبذلك تكون الأعمال التحضيرية التى تعد لتكوين الجريمة وتنفيذها جريمة . وطبقا لهذا الفقه ، المالكى والحنبل ، فإن البواعث النفسية اذا بدا من العمل ما يدل على المقصد وأنه متجه اليه ، فإنها لا تكون مجرد خواطر أو نيات مجردة ، بل تكون عملا محرما اذا أخذ طريقه الى الحرام . والاحتياط لحرمات الله تعالى توجب الضرب على يد الأثم من وقت ابتداء السر فى الطريق لئلا يصل الى غايته . « الشيخ أبو زهرة ص ٣٧٩ ب ٣٨١ و ٣٨٢ » .

مجرد فعله هذا لا يمكن اعتباره شيئاً آخر غير بدء في تنفيذ فكرته الإجرامية ، فإذا ما فوجيء وهو على تلك الحال فاضطر على الرغم منه للهرب قبل البحث في المنزل عن الشيء المقصود سرقة وقبل تناوله إياه ، فلا يستطيع الادعاء بأنه لا يأتي إلا مجرد عمل تحضيرى (١) .

وحكم بأن المتهم - وهو عامل بورشة للسكة الحديد - قد ارتكب شروعا في سرقة بنقله سبائك نحاس من متعلقات المصلحة بقصد اختلاسها ، من مكان الى آخر داخل الورشة . ولا عبرة بما دفع به من أن فعله لم تنعدم به حيازة مصلحة السكة الحديد للسبائك ، إذ أنه لا يشترط لتحقيق جريمة الشروع أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه الى حيازته الشخصية . بل قد يتوافر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئاً مما أراد سرقة (٢) .

وحكم بأن فك الصواميل المربوط بها الموتور لسرقته ، يعتبر بدءا في التنفيذ مكونا لجريمة الشروع في السرقة (٣) . وبأنه يعد شارعا من أدخل يده في جيب آخر بقصد السرقة (٤) .

وحكم بأنه إذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان آخر في دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ، ثم حضر ليلا وهو يحفل سلاحا ومعه آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فإن هذه الواقعة تكون جنابة سرقة بالنسبة للمتهم وزملائه . . لأن القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد فلا يعتبر اختلاسه تاما الا عندما نقله المتهمون معا من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها . والسرقة في هذه الحالة ، تكون جنابة (٥) .

(١) نقض ١٩٣١/١/١٨ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ص ٢١٧ ب ١٦٠ ، ونقض ١٩٤٣/٤/١٩ ج ٦ ص ٢٢٧ ب ١٦٢ .

(٢) نقض ١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ص ١٣٢٠ ب ٢٦٢ .

(٣) نقض ١٩٤٣/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ص ٢٠٢ ب ٢٢٩ .

(٤) نقض ١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧ ص ٥١٩ ب ٥٥٦ - د . محمود مصطفى ص ٢٥٧ .

(٥) نقض ١١ مايو سنة ١٩٤٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ص ٦٦٢ ب ٤٠٦ - د . محمود مصطفى ص ٢٦٠ .

وهي فكرة مادية ، أو بفكرة النظرية الوضعية وهي فكرة شخصية .

وليس هناك مجال بحث هذه الخلافات ، بل مجالها هو فقه القانون الجنائي ، فنحيل اليه (١) .

● على أن الضابط الشخصي ، هو السائد في القضاء الفرنسي ، كما أن محكمة النقض المصرية ، قد استقرت في أحكامها الحديثة على اتباع هذا الضابط . وطبقا لذلك الضابط - في رأى مجموع الفقه - يعتبر العمل المادى الذى أوقف عنده نشاط الجانى من قبيل البدء فى التنفيذ المعاقب عليه ، اذا كان يقرب بين الجانى وبين النتيجة التى كان يسعى لبلوغها الى حد يجيز التأكيد عند ضبطه بأنه او كان ترك لكان قد بلغها حتما ، وان بلوغها كان الخطوة التالية مباشرة لذلك العمل ، على أن لا تقاس المسافة أو المرحلة التى ظلت تفصل بين عمل الجانى وبين النتيجة المذكورة قياسا ماديا صرفا ، وانما يكون تقدير ذلك بحسب المجرى العادى للامور في الظروف التى وجد فيها الجانى ، سواء فى ذلك ظروفه الشخصية أو ظروف ارتكاب الجريمة (٢) .

● واخذاً بهذا الضابط الشخصى فى الشروع . تقول محكمة النقض أنه بحسب تعريف المادة ٥٥ مقوبات « لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفى لاعتبار أنه شرع فى ارتكاب جريمة أن يبدأ تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد إليها حتما . وبعبارة أخرى ، يكفى أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الأولى فى سبيل ارتكاب الجريمة ، وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر الى ارتكابها ، وما دام قصد الجانى من مباشرة هذا العمل معلوما وثابتا (٣) .

وتطبيقا لذلك ، حكم بأن المجرم الذى يقصد السرقة تنتهى أعماله التحضيرية الى سور المنزل بحيث اذا تخطى هذا السور بنقب أو تسور ، فإن

(١) راجع فى ذلك ، د . السعيد مصطفى ص ٢٥٣ - د . محمود مصطفى ، ص ٢٤٩ - د . على راشد ، ص ١٧٣ - المستشار محمود اسماعيل ، ص ٢٢١ - د . محمود نجيب حسنى ، ص ٢٩٢ .

(٢) د . على راشد ، ص ١٨١ .

(٣) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٩ ، مجموعة القواعد ، ج ٣ ص ٢٧٥ ب ٢٨٢ .

المطلب الثالث

حكم الشروع أو الجريمة الموقوفة ، والجريمة الخائبة ، والجريمة المستحيلة ، في المجال التأديبي .
اختلاف الجريمة التأديبية ، عن الجريمة الجنائية ، سواء كانت شروعا ، أو جريمة خائبة ، أو مستحيلة ، أو تامة :

فقد أسلفنا أن الجريمة التأديبية ، جريمة مستقلة بذاتها . والفعل الواحد ، قد يشكل في ذات الوقت ، جريمة تأديبية وأخرى جنائية .

ومن الناحية الأخرى ، فإن من الأفعال ما يشكل جريمة جنائية ، وقد لا يشكل جريمة تأديبية ، كما هو الشأن في بعض حالات الإصابة الخطأ ، والعكس صحيح ، فقد يكون الفعل جريمة تأديبية ، ولا يشكل جريمة جنائية .

ومرد ذلك ، كما أوضحنا آنفا ، الى اختلاف كل من الجريمتين في مقوماتها وأوصافها .

● وهذا النظر ، ينطبق سواء كانت الجريمة تامة ناجحة ، أو جريمة خائبة أو مستحيلة ، أو مجرد شروع فيها أى جريمة موقوفة .

فليس كل ما يشكل جريمة من هذا النوع ، في المجال الجنائي أو التأديبي يعتبر حتما وبالضرورة جريمة في المجال الآخر .

فقد لا يعد العمل - من الناحية الجنائية - شروعا أى بدء في التنفيذ ، وإنما يعتبر مجرد عمل تحضيرى . . ومع ذلك ، فإن هذا العمل يعتبر في ذاته جريمة تأديبية تامة ، بوصف انه يشكل اخلافا بواجب من واجبات الوظيفة أو مقتضياتها أو كرامتها .

في المجال التأديبي ، ينظر الى الفعل بوصفه عملا تحضيريا - أو شروعا ، أو جريمة خائبة أو مستحيلة أو تامة ، على أساس قواعد القانون التأديبي ، لا الجنائي :

● من أجل ذلك ، فالمقرر انه يتعين على السلطة التأديبية - سواء كانت جهة إدارية أو محكمة تأديبية - أن تطرح أسنا الفعل من الناحية الجنائية وأن تسنده الى النظام التأديبي وقواعده وضوابطه وأوصافه . فلا تنظر فيما إذا كان هذا العمل يعتبر - من الناحية الجنائية - مجرد عمل تحضيرى غير معاقب عليه ، أو أنه شروع أو جريمة خائبة أو جريمة مستحيلة ، وإنما تنظر اليه ، في ذلك النظام

المطلب الثانى

الجريمة الخائبة ، والجريمة المستحيلة
الجريمة الخائبة :

هى تنفيذ كامل للجريمة ، أفرغ فيها الجاني كل نشاطه المؤدى الى وقوع النتيجة ، ولكن لم تتحقق نيتها لسبب خارج عن إرادته .

فهى تتفق مع الشروع في الجريمة ، أو ما يسمى الجريمة الموقوفة ، في افلات النتيجة النهائية التى لا تتم الجريمة إلا بها . ولكنهما يختلفان في أنه في حالة الشروع أو الجريمة الموقوفة يوقف نشاط الجاني في سبيل التنفيذ بعد البدء فيه . بينما في حالة الجريمة الخائبة يكون الجاني قد أفرغ كل نشاطه في هذا السبيل : مثال ذلك في جريمة السرقة أن يدس الشخص يده في جيب ستره المجنى عليه وقبل أن يسحبها بما عثر عليه يضبطه المجنى عليه أو غيره وهو على هذه الحال . وفي جريمة القتل أن يطلق الجاني عيارا ناريا على المجنى عليه قاصدا قتله فيخطئه أو يصيبه إصابة يشفى منها بالعلاج فالجريمة الخائبة لا تقف عند حد الشروع أو البدء في التنفيذ ، وإنما تصل الى مرحلة التنفيذ الكامل وأن لم تتحقق النتيجة (١) .

الجريمة المستحيلة :

هى صورة من صور الجريمة الخائبة . ففيها يتم التنفيذ الكامل للجريمة ، ولكن تفلت النتيجة لسبب خارج عن إرادة الجاني ، وبالدات لاستحالة تحقق هذه النتيجة : مثال ذلك ، من يكسر خزانة يقود بقصد سرقتها ، فيجدها خالية . وكمن يطلق بندقية على آخر بقصد قتله ثم يتضح انه كان قد مات من قبل ، أو أن البندقية كانت غير صالحة أو أنها فارغة .

ويثور البحث والخلاف في الفقه القضائي ، حول الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، وحول الاستحالة المادية والاستحالة القانونية ، مما لا نرى داعيا ليراده في المجال التأديبي ، محيلين الى مراجعة في الفقه الجنائي (٢) ، وموضحين حكمه في القانون التأديبي فيما يلى .

(١) د . على راشد ، ص ١٨٩ .

(٢) راجع في ذلك ، د . السعيد مصطفى ص ٢٦٧ -

د . محمود مصطفى ، ص ٢٦٥ - المستشار محمود اسماعيل ، ص ٢٤٦ - د . على راشد ص ١٩١ - د . محمود نجيب حسنى ، ص ٤٠٣ .

والسيطرة النفسية عليها (١) .

ومن ثم فلا يكفي لاعتبار فعل من الأفعال جريمة تأديبية ، أن يقع هذا الفعل ماديا ، وأن يكون مخالفا لواجب وظيفي ، بل يجب - فضلا عن ذلك أن يكون صادرا عن إرادة عامل من المخاطبين بأحكام قوانين التوظيف . فيلتزم لقيام الجريمة التأديبية ، أن يكون الفعل ، راجعا إلى إرادته إيجابا أو سلبا (٢) .

من أجل ذلك ، فقد حرصنا في تعريفنا للجريمة على إبراز هذا الركن الذي لا تقوم بدونه . فعرّفناها بأنها إخلال العامل بواجب وظيفي ، إخلالا صادرا من إرادته .

● ويستوى أن تكون هذه الإرادة غير المشروعة عمدية أو غير عمدية . فإن كانت الأولى سميت الجريمة عمدية ، وإن كانت الأخرى ، سميت الجريمة غير عمدية ، ومن ثم تدخل في جرائم الإهمال أو التقصير (٣) .

التمييز بين قيام الركن الأدبي للجريمة ، وقيام المسؤولية :

من المسلم أنه لا تلازم بين توافر الركن المعنوي وقيام المسؤولية . فمن المتصور أن يتوافر الركن المعنوي للجريمة ، ومع ذلك لا تنهض المسؤولية لأن الشخص غير أهل لحمل المسؤولية . فهذا الركن يتوافر متى ثبت أن الشخص وجه ملكاته الذهنية - طبيعية أو غير طبيعية - نحو الفعل المكون للجريمة : فالمجنون يصح أن يرتكب الفعل المكون للجريمة عن قصد أو إهمال ، ولكنه لا سأل لعدم قدرته على فهم ما يأتيه وتقدير نتائجه (٤) .

(١) د. محمود نجيب حسني ، المرجع السابق ، ص ٥٨٣ ب ٥٨٣

(٢) ع ٨٧٥ لسنة ٧ في ١٤/١/١٩٦٤ م ٩ ص ٣٦٢ ب ٢٣ ع ٢٥٤٩ لسنة ٦ في ١٢/١/١٩٦٢ م ٢ ق ١١٢٢ لسنة ٦ في ٣/٣/١٩٥٤ م ٨ ص ٨٤٣ ب ٤٢٦

(٣) راجع في تفصيل ذلك ، كتابنا « المسؤولية التأديبية والجنائية » .

(٤) د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ ب ٢٨١ - أنظر مع ذلك ، الدكتور السعيد مصطفى ، في مرجعه السابق ص ٢٧٠ ، حيث يرى أنه يجب لتوافر الركن الأدبي أن يكون قد صدر الفعل عن إرادة آتمة أي نتيجة خطأ يستند لارتكبه . وهو لا يكون كذلك ، إلا إذا كان قد وقع ممن توجه إليه أحكام القانون ، ويكون أهلا لتحمل مسؤولية أعماله .

التأديبي وحده ، لتستبين ما إذا كان هذا العمل يعتبر إخلالا بواجب وظيفي أم لا يعتبر كذلك .

● وتطبيقا لهذا ، فقد قضت المحكمة الإدارية العليا ، بأن : المحكمة التأديبية ، بوصفها سلطة تأديبية ، ينبغى عليها أن تلتزم هذا النظام القانوني (التأديبي) ، وتسند قضاءها إليه في تكييفها للفعل المكون للذنب الإداري أو في تقديرها للجزاء الذي يناسبه . ذلك أنه هو النظام القانوني الواجب التطبيق في هذا الخصوص . فينبغى إذا هي انتهت من وزن الأدلة إلى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري أن تقيم الإدانة على أساس رد هذا الفعل إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وأن تقيم تقديرها للجزاء الذي توقعه على أساس التدرج بحسب درجة جسامته الذنب . فإن هي سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات ، فلم ترد الفعل المكون للذنب الإداري إلى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها وإنما استعارت له وصفا جنائيا وأردا في قانون العقوبات ، وعنيت بتحديد أركان الفعل على نحو ما حدده القانون المذكور للوصف الذي استعارته ، ثم اختارت لهذا الفعل أشد الجزاءات التي يجيز قانون التوظيف توقيعها بمقولة أن هذا الجزاء هو الذي حدده القانون لهذا الفعل ، أنها إن فعلت ذلك ، كان الجزاء المقضى به معيبا ، لأنه بنى على خطأ في الاستناد القانوني . فهذا الجزاء ، وإن كان من بين الجزاءات التي أجاز قانون التوظيف توقيعها ، إلا أنه أسند إلى نظام قانوني آخر غير النظام القانوني الواجب التطبيق (١) .

الفصل الثالث

الركن الأدبي للجريمة التأديبية

تعريفه :

أن الكلام من الركن الأدبي للجريمة - جنائية أو تأديبية - يقتضي تناولها من ناحيتها الشخصية أي من حيث مرتكبها (٢) .

فالركن المعنوي ، أو الأدبي ، هو ذلك الجانب من نشاط الفاعل الذي يجري في داخله ، أي في ذات نفسه (٣) . فهذا الركن يضم العناصر النفسية للجريمة ، ويمثل الأصول النفسية لماديات الجريمة

(٢) د. السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ص ٣٧٠

(١) د. السعيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ص ٣٧٠

(٣) د. محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ب ٢١

التمييز بين الإرادة ، والإدراك ، وحرية الاختيار :
 ان الإرادة ، تختلف عن الإدراك : فإرادة هي توجيه الذهن الى تحقيق عمل من الاعمال ، ولكنها قد تكون داعية وقد تكون غير داعية . فالمجنون يريد افعاله التى يأتياها ، ولكنه لا يدرك مداها ، ولا يقدر على التفرقة بين ما هو مباح له وما هو ممنوع منه . فهو وان لم يفقد الإرادة ، فاقدر الإدراك (١) .

وكذلك تختلف الإرادة عن حرية الاختيار : فالإرادة لازمة لقيام الركن المعنوى للجريمة . اما حرية الاختيار ، فهى الشرط الثانى لتحمل المسؤولية .

والحرية هي قدرة الانسان على توجيه نفسه الى عمل معين أو الى الامتناع عنه . وهى لا تقتصر على حريته ماديا فى أن يأتى عملا من الاعمال لعدم وجود المؤثر المادى الذى يحول دون توجه ارادته الى هذا العمل ، بل انها تشمل أيضا حريته ادبيا بعدم وجود المؤثرات التى تعمل فى ارادته ، فتفرض عليه اتباع وجهة خاصة ، فيكون مسئولا ، الشخص الذى يرتكب جريمة ، وهو حر فى أن لا يرتكبها . اما لو أكره على فعلها بقوة لا قبل له بدفعها ، فلا مسؤولية عليه فى ذلك ، لانه لم يكن مختارا لما ارتكبه (٢) .

ومثال الاكراه المادى أن يمسك شخص بيد آخر بالقوة ويحركها لكتابة ورقة مزورة والتوقيع عليها بامضاء مزور كذلك .

ومثال الاكراه الادبى ، أو القانونى ، أن يرتكب العامل الفعل تنفيذا لامر رئيسه ، متى توافرت شروط المادة ٢/٥٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة أو المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام ، حسب الأحوال .

وذلك بأن يكون الامر الصادر الى العامل من رئيسه مكتوبا ، وأن يكون العامل قد سبق أن نه هذا الرئيس كتابة الى المخالفة ، ومع ذلك اصدر الرئيس امره هذا المخالف للقانون .

ففى هذه الحالة ، يقوم الركن المعنوى للجريمة ولكن تنتفى المسؤولية بالنسبة للعامل لعدم توافر حرية اختياره . وتكون المسؤولية على مصدر الامر وهو ما قرره كل من النصين المشار اليهما .

(١) د . السعيد مصطفى السعيد ، مرجعه السابق ، ص ٢٨٣ - والمستشار محمود ابراهيم اسماعيل ، مرجعه السابق ، ص ٢٧١

(٢) راجع كتابنا « المسؤولية التأديبية » .

وبناء على ذلك ، فاذا طرأ على العامل حالة جنون ، وارتكب - وهو على هذه الحال - فعلا مخالفا للقانون ، اعتبر ذلك جريمة . ولكن لا يسأل عنها ، لانه فاقد الإدراك أو التمييز . وعدم مسؤوليته هذه ، لا تمنع من مساءلة غيره ممن يكون قد ساهم معه فى ارتكاب الجريمة (١) .

فالمجنون ، له ارادة وهو يتعمد ويخطئ كسائر الناس . اما عدم قيام مسؤوليته ، فيرجع الى فقد الإدراك أو التمييز . وفقد الإدراك أو التمييز لا يعدل الإرادة ، ولكنه يجعلها غير واعية . ويستوى فى مجال الركن المعنوى ، أن تكون الإرادة واعية أو غير واعية ما دامت ارادة غير مشروعة (٢) .

(١) راجع فى التفصيل ، كتابنا « المسؤولية التأديبية والجنائية » .

(٢) د . محمود مصطفى ، فى المرجع السابق ، فى ذات الموضع . وانظر ذلك الدكتور محمود نجيب حسنى فى مرجعه السابق حيث يرى : « أن الركن المعنوى فى جوهرة » « قرة نفسية » من شأنها الخلق والسيطرة . وهذه القوة هي « الإرادة » . ولكن هذا الركن لا يقوم بإرادة ايا كانت ، وانما تطلب القانون فيها شروطا كي تكون معتبرة قانونا أى ذات أهمية قانونية . (ص ٥٨٤ بند ٥٨٤) - ويعتد القانون بالإرادة اذا توافر لها شرطان فى التمييز والاختيار . فان انتفى أحد هذين الشرطين أو كلاهما تجردت الإرادة من القيمة ، وتوافر بذلك مانع من المسؤولية . وعلى هذا النحو فان مانع المسؤولية ، يعنى انتفاء التمييز أو انتفاء حرية الاختيار أو انتفاءهما معا (ص ٦٠٨ بند ٦٠٣) - ويترتب على مانع المسؤولية أن تجرد الإرادة من القيمة القانونية ، فتعد فى حكم غير الوجود فى نظر الشارع ، وتجرد الإرادة من القيمة يستحيل أن يتوافر الركن المعنوى للجريمة ، فلا تتوافر للجريمة كل أركانها ولا تنشأ المسؤولية الجنائية ، ولا يكون محل لتوقيع عقوبة وان جاز أن تتخذ التدابير الإخرازية . ولا تأثير لمواقع المسؤولية على التكيف القانون للفعل ، فالفعل يظل غير مشروع وان امتنعت مسؤولية مرتكبه . ولتأثير مائع المسؤولية نطاق شخصى ، اذ يقتصر على من توافر المانع لديه ، ولا يمتد الى سواء ممن ساهموا فى الجريمة « د . نجيب ص ٦١١ بند ٦٠٨ » .

ومن هذا الرأى ، أيضا ، المستشار محمود ابراهيم اسماعيل ، حيث يرى أن موانع المسؤولية يتصور فيها الركن المادى للجريمة دون ركنها الادبى . وهذه الموانع ، هي : انعدام حرية الاختيار ، وانعدام الإدراك . فكل من حرية الاختيار والإدراك ، عنصر من عناصر الركن المعنوى (ص ٤٣٢ ب ٢٤٥) . اما الدكتور محمود مصطفى ، فيرى أن حرية الاختيار هي العنصر اللازم لتوافر الركن المعنوى فى الجريمة (ص ٣٥٧ ب ٢٧٩) . كما يرى أن الإدراك أو التمييز ، هو العنصر اللازم لتوافر الاهلية - ويرى أن الاهلية ، حالة أو وصف يوجد فى الفاعل . وهى تتوافر متى اتضح أن ملكاته الذهنية كانت طبيعية وقت ارتكاب الجريمة (ص ٣٥٩ - ٢٨١) . ويرى ، كما قلنا ، أن التصور أن يكون الشخص غير أهل لحمل المسؤولية ، ومع ذلك يتوافر لديه الركن المعنوى فى الجريمة ، فهل يتوافر متى ثبت أن الفاعل وجه ملكاته الذهنية طبيعية أو غير طبيعية نحو الفعل المكون للجريمة (ص ٣٥٩ ب ٢٨١) .

تطبيق على الأحكام

اختصاص البضائع المرسله بحراً

الدكتور محمد كامل أمين ماس
المحامى أمام محكمة النقض

ردود هذه الموائى « . ثم عادت المطعون ضدها تطالب بالبضاعة المشحونة اليها فأفادت الشركة الملاحية فى ١٩٦١/٢/٨ بما يأتى :

« بالنظر الى العجز المذكور بعاليه نتشرف بالافادة اننا مازلنا فى انتظار ردود الموائى التى مرت بها السفينة وسوف نوافيكم بنتيجة البحث فى حينه » .

وفى ٢٢ يونيه ١٩٦١ افادت الشركة الملاحية انها استلمت كتاب شركة الورق المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ وقالت « ان مطالبكم قيد البحث ولن نتوانى من موافاتكم برأينا عند الانتهاء من بحثها على الا يعتبر هذا قبولاً مقدماً .

ولما لم تتسلم شركة الورق البضائع أصدر وكلاء الشحن فى ١٩٦٠/١١/٣٠ شهادة رسمية بأن هناك عجزاً فى التفريغ أى أن البضائع اختفت ولم تفرغ فى ميناء الوصول أى الاسكندرية .

وقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بالآتى :-

أولاً : برفض الدفع المبدى من المدعى عليها بتقادم الدعوى .

ثانياً : بالزام المدعى عليها بصفتها وكيلة عن شركة نورمين لاينز ليتمد بأن تدفع للمدعية مبلغ ٤٧٠ ج و ٩٩٠ م والمصروفات المناسبة و ٥٠٠ قرش تعاب محاماتها وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم كفالة .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٤ بما يأتى :

حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزمّت المستأنفة

أصدرت محكمة النقض حكماً فى ١٩٦٨/٧/٣٠ فى الطعن رقم ٢٥٦ امام ٣٤ فى المرفوع من الشركة المتحدة للملاحة البحرية ضد شركة الورق للشرق الاوسط بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة استئناف الاسكندرية وبنت حكمها على ان معاهدة سندات الشحن لا تطبق على موضوع النزاع وقد خرجت محكمة النقض فى هذا الحكم المعيب على جميع القواعد والمبادئ المقررة قانوناً كما سيبين عند شرح ملاسبات النزاع فيما يأتى .

المرسلة بحراً

اقامت شركة الورق الشرق الاوسط دعوى تجارية ضد الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية واوضحت فى صحتها انه فى شهر فبراير سنة ١٩٦٠ تعاقدت مع أحد المحال بلجيكا على استيراد بعض نواع غيار لازمة لها ثمنها ٥٥٣٠٠ فرنك بلجيكى وكلفت شركة الورق شركة التسيلفات التجارية بتخليص البضائع لدى مصلحة الجمارك ، ثم ترقبت وصول البضائع حتى اغسطس سنة ١٩٦٠ ولما لم تصل الى ذلك التاريخ استفسرت عنها من شركة التسيلفات المذكورة التى كتبت بدورها الى الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية وكيلة اصحاب السفينة (بوتشيلى) التى عهد اليها بالنقل فأجابت الشركة العربية للملاحة فى ١٩٦٠/١٢/٨ وقالت فى اجابتها بالحرف الواحد :

« انها جارية البحث فى ميناء الشحن والموائى التى مرت بها السفينة وانها بردها عقب استلامها

تطبيق على الحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٤ قضائية فى ١٩٦٨/٧/٣٠ فى شأن اختصاص البضائع المرسلة بحراً

ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ويتعذر علينا أن نجد مبررا لما قضت به محكمة النقض وكان هذا لا يمنع مطلقا محكمة الاستئناف من أن تبقى على رأيها وتمسك بالتطبيق الصحيح للقانون وليس في الأمر جديد فقد أباح المشرع ذلك فقرر أنه إذا تمسكت محكمة الاستئناف المحال عليها النزاع بعد حكم النقض ثم أعيد النزاع مرة أخرى إلى محكمة النقض فعلى محكمة النقض أن تقضى في النزاع بما يترأى لها مجددا وتدعيما لما تقدم نقرر أن محكمة النقض نفسها قررت أنه لكى ينتج الاقرار اثره القانونى يجب أن يكون متعلقا بواقعة لا بالتطبيق القانونى (مجموعة أحكام النقض بند ٥ ص ٦٣ - ٦٤ رقم ٤/٥).

ويضاف الى ما تقدم ان محكمة النقض اغفلت اغفالا تاما الوثائق الاخرى المقدمة من الشركة المستأنفة أى شركة الورق للمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف عند نظرهما هذا النزاع في اول مراحلها . كالكتاب المؤرخ ١٩٦٠/٨/٣٠ وفيه تستفسر شركة الورق عن سبب تأخير وصول البضائع وكذلك الاذن المؤرخ في ١٩٦٠/١١/٣٠ ويفيد أن البضائع قد شحنت على الباخرة « بوتشيلي » وغيره من الوثائق الاخرى التى يشملها ملف الدعوى .

انه من القواعد المقررة منذ عهد الرومان لان أن القوانين شرعت للمتيقظين ولم تشرع للمهملين والشركة المستأنف عليها أى المطعون ضدها واصلت جهودها في البحث عن بضائعا ولم تففل أو تهمل هذه المطالبة مطلقا وتريثت في عدم الالتجاء الى القضاء استنادا لاقرار شركة الملاحة بعدم وصول البضائع للاسكندرية وعدم تسليمها لشركة الورق واحتمال العثور عليها وطلبها فاتورة بتكاليف الرسالة تمهيدا للوفاء بثمنها .. اليس هذا اعترافا بمسؤولية الطائفة .. ان القول بعكس ذلك معناه قلب قواعد المنطق السليم !!! .

ليس هذا تنازلا عن التمسك بالتقادم المزعوم ونورد في هذا الصدد ما ذكره الدكتور السنهوري في الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد جزء ٣ ص ١١٤٥ بند ٦٦٠ - وهو بالجرف الواحد ما يأتى : « قد يكون النزول عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه ضمنا .. وقاضى الموضوع هو الذى يقرر ما اذا كان يستخلص من موقف المدين ما يستفاد منه ضمنا انه قد نزل عن الدفع بالتقادم » .

بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيها مقابل اتعاب الحماماه .

طعنت الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية بالنقض في الحكم الاستئنافى وبنت طعنها على :

مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .

وبطلان الحكم المطعون فيه لقصوره في التسبب ونقض الحكم على أن كتابى الشركة الطائفة وهى الشركة العربية للملاحة والمؤرخين ١٩٦٠/١٢/٨ و ١٩٦١/٢/٨ والمشار اليهما أعلاه لم يتضمنا اقرارا بالمسئولية أو اقرارا بحق صاحبة البضاعة في التعويض عنها وبناء على ذلك لا يؤدي هذا الاقرار الى قطع التقادم .

اخطأت محكمة النقض في هذا التخريج وتجاوزت حدودها ونزلت الى محكمة موضوع لان الاقرار مسألة موضوعية تستقل به المحاكم الدنيا .

يعرف الشراح الاقرار في القانون « هو اعتراف خصم لخصمه بالحق الذى يدعيه مقدرا نتيجة قاصدا الزام نفسه بمقتضاه وهو سيد الادلة في المسائل المدنية لانه يعتبر حجة قاطعة على اشتغال ذمة صاحبه بما اقر به » (شرح القانون المدنى للعلامة بودرى ورسالة الالبات للاستاذ المرحوم احمد نشأت بند ٤٨٦) ويقول الشراح ايضا انه يجب الأخذ به في جميع الاحوال مهما كانت قيمة الدعوى ومهما كان فيه من المخالفات لمصلحة المقر الثابتة بعقد رسمى أو عرفى الا اذا كان اقرارا بأمر مخالف للنظام العام أو فيه عيب يبطله (المرجع المتقدم) .

ان اقرار الطائفة وهى الشركة العربية للملاحة بعدم تسليم البضائع اقرار متعلق بواقعة لا بالتطبيق القانونى وقدرت محكمة الاستئناف أن اعتراف الخصم بعدم تسليم البضائع مفاده ومعناه اقرار صريح وواضح بعدم تسليم البضائع وقضت محكمة الاستئناف المختلطة أن الاقرار الضمنى ينشأ عن كل عمل من المدين يفيد اعترافه بوجود الحق المتنازع عليه (المرجع المتقدم) ان اقرار الطائفة لم يكن ضمنا وانما كان صريحا وهو عدم تسليم البضائع التى كان الناقل ملزما بنقلها وهذه واقعة تستقل بها محكمة الاستئناف وهى محكمة الموضوع

بالقانون الأمريكى الصادر عام ١٨٩٣ فى هذا الشأن وكان لزاما حينئذ على محكمة النقض الفرنسية أن ترجع عن رأيها وتأخذ بما كانت تقرره المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف هناك (يراجع فى جميع ذلك شرح القانون البحرى للدكتور محمد كامل أمين ملش فى طبعاته الثلاث فى أعوام ١٩٣٨ و ١٩٤٥ و ١٩٥٤) .

ان ناقل البضائع سواء كان مجهزة للسفينة ام مالكا لها ام ربانها ملتزم بمدة التزامات قبل اصحاب البضائع نذكر منها ما يأتى :-

- ١ - استلام البضائع .
 - ٢ - اعطاء سند الحمولة .
 - ٣ - نقل البضائع فى المواعيد المحددة لها مع المحافظة عليها .
 - ٤ - تسليم البضائع فى ميناء الوصول الى المفوض باستلامها .
 - ٥ - التزامه بكل أمين نقل بالتعويض الناشئ عن الضائع او التالف او التأخير .
- (يراجع فى ذلك شرح القانون البحرى للدكتور ملش طبعة ١٩٥٤ ص ١٨٤ وما بعدها) .
- ويهمنا فى هذا المقام الالتزامان الرابع والخامس وهما الخاصان بتسليم البضائع فى ميناء الوصول والتعويض الناشئ عن الضياع او التلف او التأخير .
- فيجب نقل البضائع الى الجهة المرسلة اليها توا ومباشرة ، مع المحافظة عليها حتى تصل سليمة الى ميناء الوصول فيتسلمها حامل سند الحمولة ويكون الناقل سواء كان مالكا للسفينة ام مجهزة لها ام ربانها مسئولاً ككل ناقل عن الضياع والتلف والتأخير .

جاءت التزامات الناقل فى صفحة ٥٦٨ بند ٦٦ وما بعده من الجزء الخامس من مطول الاستاذين لبون كان ورينو فى شرح القانون التجارى الفرنسى اصل التشريع المصرى طبعة سنة ١٩٣٢ ، ولا يعنينا فى هذا المقام سوى التزام الناقل بتسليم البضائع الى المرسل اليه وتنقل بالحرف الواحد ما جاء فى هذا الصدد بالشرح المذكور وهو :

«Les marchandises doivent être, lors de leur arrivée à destination, délivrées à celui qui a le droit de les réclamer».

تقول محكمة النقض فى حكمها بالحرف الواحد ما يأتى :-

« وحيث ان الحكم المنقوض قد أسس قضاءه برفض الدفع بالتقادم على انقطاع مدته دون ان يتعرض لدفاع المطعون ضدها بشأن جواز الاتفاق على مدة التقادم او حصول التنازل عنه مما ترى محكمة النقض ان يكون النقض مع الاحالة » .

وهكذا فتحت محكمة النقض الباب على مصراعيه للمستأنف عليها أى المطعون ضدها لتطرح على محكمة الاستئناف أسانيدها ودعائم دفاعها . ونشير فى هذا الصدد الى الحكم الصادر من محكمة النقض فى ٣ مايو سنة ١٩٦٢ وقد تقرر فيه البدا الاينى :

(يترتب على نقض الحكم واحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد ان تعود الخصومة كما يعود الخصوم امام محكمة الاحالة الى ما كانت وكانوا عليه قبل اصدار الحكم المنقوض وتعود الحياة الى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من وجوه الدفع (واجه الدفاع) .

« طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٦ ق ومنشور تحت رقم ٨٨ بصفحة ٥٩١ - بالعدد الثانى من السنة الثالثة لمجموعة الأحكام الصادرة من محكمة النقض » .

ان لمحكمة الاستئناف الحق المطلق فى قضائها الذى تراه مطابقا للعدل والقانون ودون أن تتقيد بما رآته محكمة النقض وليس فى ذلك خروج على التقاليد القضائية فى شريعة البحار ، الم تقاوم بشجاعة المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف فى فرنسا حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ١٤ مارس ١٨٧٧ والقاضى بشرعية الاعفاء التى كانت تدمج فى حوافظ الشحن البحرى فى فرنسا . ان هذه المحاكم اشهرت حربا على حكم محكمة النقض الذى قرر شرعية الاعفاء من المسؤولية . كما ان هذا الحكم اثار انتقادات شديدة فى الفقه والادوساط التجارية (يراجع فى ذلك كتاب الاستاذ بوتكاس فى شرح القانون التجارى البحرى طبعة عام ١٩٢٣ بند ١٧ و دالوزس ٧٧ عدد ١ ص ٤٩٩) وسيرى س ٧٩ ص ٤٢٣) مما جعل الراى العام فى فرنسا يطالب بوضع قوانين تمنع محكمة النقض هناك من الاستمرار فى قضائها المخالف وانتهى الامر بانضمام فرنسا الى معاهدة بروكسل عام ١٩٢٤ التى اخذت

في الجزء الثانى ص ٧٣١ بند ١٨٢٥ ما يأتى بالحرف الواحد :

«La fin de non recevoir ne s'applique que s'il y a eu reception des marchandises par le destinataire au pour son compte. C'est pour cette raison qu'elle ne peut s'appliquer aux manquants».

ويرى القضاء الفرنسى ان الناقل يفقد حقه في تحديد المسؤولية وفقا للمعاهدة اذا صدر منه او من تابعيه خطأ جسيم استنادا الى ان الخطأ الجسيم يعتبر صنوا للغش ويجرى عليه حكمه (يراجع بهذا المعنى حكم محكمة استئناف باريس الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٠ والمنشور في المجلة البحرية لعام ١٩٥١ ص ٢٨٣ وكذلك حكم محكمة استئناف روان الصادر في ٧ يونيه سنة ١٩٥٥ والمنشور في المجلة (البحرية) لعام ١٩٥٥ ص ٤٨٣ وقارن أيضا الحكم للدوائر المجتمعة لمحكمة النقض بباريس الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٦٠ والمنشور في المجلة (البحرية) لعام ١٩٦٠ ص ٣٣١ .

وجاء في كتاب الاستاذ احمد عبد الهادى فى شرح القانون البحرى ص ٢٨١ بند ٢٨٢ « فخطأ المالك أو المجهز الشخصى أو خطأ تابعيه البريين يحول دون اشتراطه الاعفاء من المسؤولية ولكنه لا يؤثر فى صحة شرط تقييد المسؤولية ومشروعيته الا فى حالة ما اذا كان خطأ المالك أو المجهز أو تابعيه البريين جسيما فيلتزم المالك بتعويض الضرر كاملا ويراجع بهذا المعنى أيضا حكم محكمة النقض الفرنسى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ والمنشور بملحق القانون البحرى س ١٤ ص ١٩٧ وحكم محكمة النقض الايطالية الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٣٣ والمنشور بملحق القانون البحرى المقارن س ٣١ ص ٢٦٥ .

وهكذا يبين ان الغش والسرقة صنوان يستقيان بماء واحد فالغش يفسد كل شيء .

(حكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٦١ فى الطعن رقم ٥٦٩ س ٢٥ ق)
وجاء فى الوجيز القانونى البحرى « الدكتور مصطفى كمال طه ص ٢٨٨ بند ٤٢٢ » ما يأتى بالحرف الواحد :

وجاء بنفس الشرح ببند ٧٣٢ ان الناقل مسئول عن ضياع البضائع وهو بالحرف الواحد :

«Comme tout transporteur, le capitaine est responsable à raison des avaries, de la perte et du retard. Cette responsabilité entraîne par voie de conséquence, celle du propriétaires du navire sauf la faculté d'abandon du navire et du fret qui est accordée à celui-ci».

يبين مما تقدم ان التزام الناقل بتسليم البضائع الى المرسل اليه التزام جوهرى فى عقد النقل البحرى وهو عقد تبادلى يلتزم فيه الطرفان بالتزامات متبادلة فهناك اجر يدفعه صاحب البضائع للناقل ويقابله التزام الناقل بتسليم البضائع سليمة الى المرسل اليه . فاذا لم تسلم البضائع الى المرسل اليه فيكون نتيجة ذلك استغناء الناقل الذى قبض الاجر على حساب صاحب البضائع وهذا وضع بعيد عن المنطق ولم يقل به قانون .

استبعاد معاهدة بروكسل لاحوال الغش والسرقة والتدليس والاختلاس :

ان البضائع لم تسلم مطلقا للمستأنف عليها محكمة النقض فى قضائها بالاحالة بعدم التسليم الكلى للبضائع ثم تناقض نفسها فتقول بأن نص المادة الثالثة من معاهدة السندات للشحن تنطبق على هذه الدعوى وبناء عليه تبدأ مدة السنة التى يتعين رفع الدعوى خلالها طبقا للمادة المشار اليها كما تبدأ من تاريخ تسليم البضاعة فانها تبدأ أيضا من التاريخ الذى كان ينبغى تسليمها فيه !!!

وردا على على ذلك نقول :-

ان احوال الغش والسرقة والتدليس والاختلاس احوال مماثلة معفاة من حكم المعاهدة وتخرج عن نطاقها واستبعادها واضعو المعاهدة (حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٥/٥٦٩ الصادر فى ٢٢/٦/٦١ المجموعة عدد ٢ س ١٢ ص ٥٥٧) .

ان هذه المعاهدة لم تغير شيئا من الاحكام الاولى الخاصة بالهلاك الكلى والتى جاء ذكرها فى المادة ٢٧٤ و ٢٧١ بحرى فرنسى ويقابلها المادتين ٢٧١ و ٢٧٤ بحرى مصرى وجاء فى شرح القانون البحرى لعميد الفقهاء البحرىين المرحوم ربيع وزير معارف فرنسا

لأنه ثابت في سند الحمولة المودع ملف الدعوى بيان مفصل عن بضائع المطعون ضدها ووزنها ومصدر استيرادها ولم يحتفظ الناقل في شأنها بأي تحفظ وبناء عليه تكون هذه البيانات حجة عليه طبقاً للبندود ١١ و١٢ و١٣ من الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة مستندات الحمولة (يراجع بهذا المعنى حكم محكمة النقض العربية الصادرة في ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ١٢٤ ص ٢٥ ق) فطنت المحكمة الاستئنافية الأولى خلافاً لمحكمته النقض أن الطاعنة تسترت على الشركة الناقلة ولم تنفصح عن السارق ونسبت إلى الشركة الناقلة اختفاء وسرقة بضائع المستأنف عليها (يراجع لهذا المعنى حكم محكمة النقض المصرية الصادر في الطعن رقم ١٢٤ ص ٢٥ ق في ١١ فبراير سنة ١٩٦٠).

ولهذا كان يمتنع على الطاعنة التمسك بالتحديد القانوني الوارد بالمعاهدة وتلتزم بتعويض الضرر كاملاً لأن المادة ٤ فقرة ٥ من المعاهدة لأنه بعد أن نصت على أن الناقل لا يلزم بمبلغ يزيد على مائة جنيه إنجليزي أضافت « ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة ».

« لا ينطبق الدفع بعدم القبول إذا صدر من الناقل أو من تابعيه سرقة أو غش وذلك لأن الخطأ المنسوب إلى الناقل في هذه الحالة يستقل عن تنفيذ عقد النقل فلا تكون الدعوى ناشئة عن عقد النقل بل عن العمل غير المشروع ».

وقضت محكمة الاستئناف المختلط في ٣ يونيو ١٩٣١ أنه إذا كان العجز في الشحنة جسيماً فلا يمكن تفسيره إلا بالاختلاس أو الغش مما لا محل معه لتطبيق الدفع بعدم القبول (منشور في مجموعة التشريع والقضاء المختلط س ٤٣ ص ٤٣٠) ونورد الحكم الاستئنافي المختلط الآتي :

«La déchéance ne s'applique pas :

A l'action e dommages — intérêts pour perte totale de la marchandise (16 Janvier, 1907, B. 19. 06; 23 Avril, 1919, B. 31. 267).

وبعد بيان ما تقدم نضيف أن في حدود الوقائع المبسطة في هذه الدعوى يجب استبعاد تحديد المسؤولية بالمادة ٤ فقرة (٥) من معاهدة بروكسل المعقودة في عام ١٩٢٤.

النظام القضائي

في

الاتحاد السوفيتي

لأستاذ علم الفانون علي الخليم القاضي

لهذه المحاولة للاقتراب من فهم النظام القضائي في الاتحاد السوفيتي .. وكان ذلك الحافز .. الى جانب الحاجة الماسة في المكتبة العربية الى هذه الدراسة المقارنة ، على اهميتها التي سأتناولها بعد قليل ، اهم دافع الى محاولة تخطي حاجز اللغة . ونذرة المراجع في اللغة العربية او اللغات المتاحة لي ، والاستغفال بهذه الدراسة .

منذ كان الانسان ، وحتى يكون ، كان العدل وسيبقى ، حلم حياته وأمل مفكره ، وجوهر شرائعه ، وسياس امته ، ورائد ركبه على طريق الرخاء والتقدم والسلام (١) ، ذلك بأن العدل ، في الحقيقة والواقع ، واحد من اسمى مقومات الحياة ، وأرسخ دعائمها . واحساس المواطن الفرد أن العدل قريب منه ، ميسر له تخطو طريقة اليه من الموانع والعوائق ، بمنحه الحس بالراحة والامان ويجعله الى تحقيق غايته ادنى ، وعلى القيام بدوره في بناء الحياة الاجتماعية اقدر واغوى .

والعدل لا يجيء . ولا يتحقق من تلقاء نفسه . وليس للانسان أن يأخذه لنفسه بنفسه . وانما تطبيق العدل بالحق عمل من أعمال الدولة يقوم عليه ويتجرد له القضاء . نظاما شاملا ، مستقلا مستقرا ، يسعى به بين الناس .

واذا كانت أبرز سمات المجتمع المتحضر انه مجتمع قانوني تسمو سيادة القانون فيه على مراكز القوة ، وارادات الافراد ، وتنظيم العلائق الاجتماعية والاقتصادية بين افراده ، في حبل من القواعد

الوقفة الرائعة الشريفة ، التي يقفها الاتحاد السوفيتي ، شعوبه وحكومته من القضية العربية ، الى جانب الحق العربي العادل ، مؤمنة به ومساندة له . باذلة في سبيل دعمه وتحقيقه كل عون مادي وسياسي .. وقفة غنية بالمعنى تشير في الدهن عديدا من التساؤلات ، ما سبب هذه الوقفة وما بواعثها وعلام تشير ؟ ولقد تعددت الاجابات لكل تساؤل . ومن حقها أن تعدد . فليس من شك في أنها تمثل - وربما بالدرجة الاولى - موقفا سياسيا في مواجهته موقف الاستعمار الجديد الى جانب العدو . وموقفا مذهبيا عقائديا من الدولة الرائدة للنظام الاشتراكي ، في صورة من صوره وتطبيق من تطبيقاته في مواجهة الامبريالية ، أعلى مراحل النظام الرأسمالي ، والصهيونية العالمية ، ثمرة تطوره ، والحركة الدائب لقواه .. ولكن الموقف السياسي قد يكون عمل الدولة ، والموقف السياسي عمل التنظيم أو الحزب . فاما الموقف الجماهيري فلا بد له ، مع هذه البواعث من حافز آخر اقوى .

ان الوقوف الى جانب حق عادل . يعنى بالضرورة . فهما واضحا بسيطا لمعنى الحق . وادراكا سليما للعدل . مع ولاء غير محدود . واحساس صادق مستقر بمعنى الحق والعدل كما يتمثل بين الناس في التطبيق القضائي الداخلي .

وحين كنت اتابع اخبار الاجتماعات الشعبية للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود ، في مدن شتى من مدن الاتحاد السوفيتي وفي المدارس وساحات المصانع . تندد بالعدوان وتنادى بنصرة الحق العربي العادل ، استقر في تقديري الارتباط بين تأييد هؤلاء الناس للعدل وبين احساسهم به واقعا حيا في التطبيق القضائي هناك . وتحفرت

(١) مقدمة المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ هـ

١٩٤٩ بشأن نظام القضاء ، ثم إلغاء القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وما بقي العمل به في ظلّه من أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ومنها استحداث نظام القضاء الإداري بالقانون ١١٢ سنة ١٩٤٦ الذي أنشأ لأول مرة نظام مجلس الدولة في مصر ، ثم تعديل هذا النظام بالقانون ٩ لسنة ١٩٤٩ ومن بعده بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومنها إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليّة ذات الاختصاص القضائي ، وادماج قضاء الأحوال الشخصية في اختصاص المحاكم العادية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وإلى جانب هذه التشريعات الأساسية التي تمثل تغييرا في الخطوط العامّة للتنظيم القضائي ، جرت تعديلات محدودة ، تضمن بعضها قانونا المرافعات المدنية والتجارية ، والاجراءات الجنائية ، لعل أبرزها ما جاء في القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل قضاء الاحالة وتعديل قضاء الحكم في بعض الجنايات باستبدال مستشار الاحالة بفرقة الاتهام ، ودائرة المستشار الفرد بدائرة المستشارين الثلاثة في بعض الجنايات ، ومنها استحداث نظام « مجالس الصلح » في قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وورد بعضها الآخر في بعض القوانين الخاصة التي تضمنت ، في نطاق موضوع كل منها تعديلا لقواعد « ولاية فض المنازعات » منها على سبيل المثال القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بما أنشأ من « لجان ذات اختصاص قضائي » لنظر التظلم من قرارات لجان تحديد أجره العقارات المبنية - وأن كان القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد ألغى هذا الاختصاص الاستثنائي وردّه الى مكانه الصحيح من ولاية القضاء ، والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء لجان للفصل في المنازعات الزراعية ، والقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بما استحدث من نظام « التحكيم الإجباري في منازعات القطاع العام » .

هذه التعديلات تناولت ، على ما قدمنا ، بعضا من التنظيمات الفرعية لنظام التقاضي ، أما النظام القضائي نفسه ، من حيث ولاية القضاء ، واختيار القاضي ، وضماناته وأصول ممارسته ولايته ، فمن الحق أنها سلمت من التعديل والتغيير .

إذا كان هذا شأن التنظيم القضائي ، وصلته

القانونية المحددة ، التي تنظم سلفا الأعمال والتصرفات ، مداها وآثارها والجزاء عليها . فان النظام القضائي في هذا المجتمع المتحضر ، هو حارس هذه القواعد القانونية . وراد هذه الروابط والعلائق الى حظيرة القانون كلما جمحت بها مصالح الافراد أو عصفت بها أهواؤهم .

من أجل ذلك كان التنظيم القضائي في المجتمع ، وثيق الصلة بتطوره وبالنظرية التي تسود النظام الاجتماعي والاقتصادي . وهو حرى أن يتغير - فيما لا يمس جوهره - بتغير هذه النظريات السائدة ، فشمة أصوات عامة جوهرية تعطى للنظام القضائي سمته المميزة ، وخصيسته الجوهرية . وقوته الحقيقية في اقرار الحق وشجب العدوان . فان هو خرج على كل شيء من هذه الأصول العامة والقواعد الجوهرية ، لم يكن قضاء جديرا باسمه ورسالته ولا أداة لتطبيق العدل والحق . ولكن تقوم الى جانب هذه الأصول العامة تنظيمات وتفرعات ثانوية ، لا ينتقص من قدسه وجلاله أن تتفاير الأحوال من بلد الى بلد ومن درجة من الحضارة الى درجة ومن نظام اجتماعي معين الى نظام اجتماعي مغاير .

والدراسة المقارنة للأنظمة القضائية في البلاد المختلفة ، سيما تلك التي تختلف بينها النظرية التي نشأ في ظلها النظام وتطور ، تبدو في ضوء هذه الوجهة من النظر مطلبا لازما للنظر في النظام القائم ابتغاء تقييمه وتمحيصه على ضوء تجارب الآخرين وخبراتهم ، بهدف تأكيد ودعم أصوله التي تسمو على قواعد التغير في بناء المجتمع ، والنظر في تفرعاته الأدنى بما يلائم تطور الجماعة ، وتغير النظرية العامة السائدة .

ومن الحق أن الدعوة الى تقييم النظام القضائي بين الحين والحين تبدو ضرورة ملحة ، وأمر لازما ، وتجربة معادة ، وان نظرة الى التنظيم القضائي في مصر ، ولا نقول النظام ذاته ، تشهد بأنه قد تبدلت على مدى اقل من ربع القرن بعد زوال المحاكم المختلطة تطبيقاته وتفرعاته مرات عديدة ، خطوطها العامة استبدال القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، بالقانون رقم ٤٧ لسنة

وانما ترى التجربة الاشتراكية العربية ، فى النظام الاشتراكى ، اتجاها عاما يقبل تطبيقات شتى ، بحسب ظروف كل مجتمع يتجه اليه . ومثله وتقاليده وقيمه . والتطبيق العربى للاشتراكية لا يترسم الاتجاه المادى الماركسية ، بل هو يخالفها فى ذلك خلافا بعيدا ، اذ ينطوى على مثالية ، يهديه اليها دينه وتقاليد وظروفه الموضوعية ، على ان تلك مسألة اخرى . يكفى فى نطاق هذا البحث مجرد التنبيه لها .

تبين ، فيما تقدم ان الرباط وثيق بين التنظيم القضائى ، والعمل القضائى ، وبين النظرية القانونية السائدة فى المجتمع ، ولا غرو فان التنظيم ، والعمل القضائى هو القانون ذاته فى حال حركته ، او هو القاعدة القانونية فى موضع التطبيق ، وكما تبدو للناس فى الواقع ، كيانا حيا متجسدا ملموسا ، فان الفرد يرى اثر القانون ويعايشه اول ما يراه او يعايشه ، فى صورة احكام وقرارات وأوامر جهات القضاء مطبقة على المنازعات التى يكون طرفا فيها او شاهدا عليها . من أجل ذلك ينبغى التمهيد لتناول موضوع التنظيم القضائى فى بلد من البلاد بعرض وجيز للنظرية السائدة فيه ، على الأقل من خلال تصورهما لمسائل القانون والحقوق لفكرة العدالة .

والاتحاد السوفيتى بلد اشتراكى ، يضع فى التطبيق النظرية الماركسية ، والماركسية نظرية شمولية متعددة الجوانب ، تحيط بواقع الانسان كله ، أو هى تطمح الى أن تحيط بواقع الانسان كله ، وتنطلق لذلك من نظرية مادية مجردة ، ترى ان حوادث العالم هى الأوجه المختلفة للمادة المتحركة ، باعتبار أن المادة هى ما يوجد خارج روحى ، وخارج كل روح والتى لا تحتاج لآى روح لكى توجد ، وان المادة هى الواقع الأول وليست احساساتنا وأفكارنا سوى نتاج وانعكاس لهذا الواقع (١) ، فهى من ثم ، تنكر كل مثالية ، سواء المثالية الذاتية التى تعطى الأولوية لوعى الانسان أو المثالية الدينية التى تعترف بالله واهب الوجود ،

الوثيقة بتطور المجتمع واستجابته لظروف هذا التغير ، فانه يبدو ملائما أن نستشرف اتجاهات هذا التغير ، وأن تتجه الدراسة الجادة الى التنظيمات التى تلتقى مع اتجاه هذا التغير .

ولأن الاتحاد السوفيتى ، هو الدولة الرائدة فى تطبيق النظام الاشتراكى ، وهو النظام الذى كتبت له أحداث النصف الأخير من القرن العشرين ، وعلاقات القوى الدولية فيه ، بل وعلاقات القوى الداخلية فى مجتمعات شتى ، أن يكون نظام المستقبل . والصورة الشريفة التى يتجه اليها التطور الاجتماعى فى أقطار شتى ، وهو النظام الذى اعتنقته الثورة المصرية ، واتجهت لتطبيقه ارادة الدولة منذ تبلورت صورة المجتمع الجديد فى قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ذات الصبغة الاشتراكية ، ورضيته الارادة الشعبية اطارا لحركتها وطريقا لمستقبلها اذ اختارت لمسيرتها السياسية طريق تحالف قوى الشعب العامل فى تنظيم « الاتحاد الاشتراكى العربى » ثم كانت الكلمة الفاصلة فى تحديد الاتجاه ، ما نصت عليه المادة الأولى من دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ، بأن « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » وماتضمنته المادة التاسعة بأن « الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى بدعامتيه الكفاية والعدل ، ولقد تبنى مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة هذه المبادئ فى باب التمهيدى ، وكان الاختيار الاشتراكى هو الصوت الغالب فى جلسات الاستماع التى عقدتها اللجنة التحضيرية لاعداده ، لأن ذلك كله صحيح . فان محاولة دراسة النظام القضائى فى الاتحاد السوفيتى تستمد من صحته ، ضرورتها ووجوب الاهتمام بها والاحتشاد لها .

على أن ثمة احتراز لا بد منه ، فان التجربة السوفيتية ، وتنظيماتها ، تتخذ صورة محددة للاشتراكية هى « الماركسية » فتصطبغ بالفكر الماركسى كل تطبيقاتها والفكر الماركسى ، وله دوره وقدره ، ليس الطريق الوحيد للتطبيق الاشتراكى ،

(١) روجيه . حارودى ، النظرية المادية فى المعرفة - تعريب ابراهيم قريط دار دمشق للطباعة والنشر ص ٦ و ٦٦ .

وجود العنف الجسدي ، فانشئت فصائل من الأفراد المسلحين « الشرطة » وكانت السجون وغيرها من أجهزة الاكراه ، ومنها المحاكم ، وجهاز الموظفين مما يكون أهم علائم الدولة (١) .

وانطلاقاً من نظرتها الى الدولة على أنها آلة سيطرة طبقة على الطبقات الأخرى تمضي الماركسية الى القانون فنراه « تحويل ارادة الطبقة المسيطرة الى تشريع ، وترى أنه لا شيء بدون جهاز يمكن أن يكره الناس على اتباعه ، وهو البديل عن قواعد السلوك والعادات التي سادت مجتمعات ما قبل الدولة .

وهو في الدولة البورجوازية ، يكرس الملكية الخاصة ، ويحمي استغلال هذه الطبقة المسيطرة للطبقات الأخرى الواقعة تحت سيطرتها ، ويعبر عن ارادتها ، ويكبح حركة الجماهير الكادحة عن المناذاة بحقوقها والسعى اليها ، ولعل الدولة البورجوازية من منزلة القانون ، ولا غرو فهو سلاحها ، وتبدي فيها ، في أجلى صورها فكرة أن القانون بناء فوقى للمجتمع ، وهي تكرر ذلك وتحلق وتعمق الاحساس لدى الجماهير . بما تبكر وتروج من افكار عن سيادة القانون والشرعية القانونية ، حيث لا ينبغى أن تعلو سيادة القانون سيادة أخرى ، مع أن القانون في الدولة البورجوازية ، على ما تقدم لا يرتبط بالمجتمع كله ، ولا يعبر عن قيمه ، مقدار ارتباطه بهذه الطريقة غير العاملة وغير المنتجة ، وتعبيره عن قيمها .

وفي مرحلة التحول الى الاشتراكية ، يتبدل الأمر غير الأمر ، وتنقل السلطة الى الطبقة العاملة وجماهير الكادحين التي تؤيدها ، ويأخذ القانون طريقه الى التعبير عن مصالح وقيم الطبقة العاملة . . على أن ذلك ليس خاتمة المطاف ، لأن الماركسية لا تستشرف فقط أفق سيادة الطبقة العاملة ، وانما تراه وسيلة ضرورية ولازمة ، لتحقيق الاشتراكية الكاملة في صورة الشيوعية ، مجتمعاً تختفى فيه الطبقات وينحل الصراع الاجتماعى ، ولا تعود ثمة حاجة للدولة ، بوصفها سلطة عامة .

(١) كرافتسوف . عرض مرجز لنظريات الدولة والقانون ، الترجمة العربية . دار الطبع والنشر باللفات الأجنبية : موسكو ص ٢٢ .

ولهذه النظرية المادية المجردة أثرها الكبير على فكرتى الحق والعدالة ، فكلا الفكرتين ، عند الماركسية ، ليست فكرة مطلقة ، او ذاتية ولكنها فكرة موصوفة ، مقيدة فالعدالة هي العدالة الاشتراكية والحق هو الحق الاشتراكي ، كلا الفكرتين لا تقصد لذاتها وانما لتحقيق النظام الاشتراكي وتكريسه .

ونشأة الدولة والقانون رهينة لدى الماركسيين بظهور الملكية الخاصة ، وتفجر الصراع الطبقي ، فان ظهور الدولة يعنى أن المجتمع يتخبط في تناقضاته الداخلية التي ليس لها حل ، وانه قد انقسم الى طبقات متعادية لا تتفق أبداً ، وانه لى لا يصل الأمر بالطبقات الاجتماعية ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة الى حد أن تبتلع للواحدة منها - الأخرى ويقع المجتمع في صراع عقيم ، كان لا بد من وجود قوة تقف فوق المجتمع ، تهدى نزاع الطبقات وتضمن النظام ، وكانت الدولة هي هذه القوة التي انبثقت عن المجتمع ولكنها وضعت نفسها فوقه ، وأخذت تبتعد عنه شيئاً فشيئاً (١) .

وهكذا ظهرت الدولة ، منظمة سياسية مكونة جزء من البناء الفوقى للمجتمع ، القائم على الأساس الاقتصادى للمجتمع الطبقي ، واذا كان الأساس الاقتصادى للمجتمع الطبقي هو مجموع قواه المنتجة وعلاقاته الانتاجية ، فان البناء الفوقى هو آراء المجتمع ومؤسساته التي أوجدها أساساً لى تخدمه ، وبمساعدة الدولة تحقق الطبقة المسيطرة اقتصادياً سيطرتها السياسية ، وهو ما عبر عنه لينين بأن الدولة هي آلة لصيانة سيطرة طبقة على طبقة أخرى ، آلة الفرض منها أن تخضع لطبقة ما ، سائر الطبقات المطوعة الأخرى (٢) . والصفة العامة للدولة هي أنها جهاز سلطة عامة ، أى سياسية ، مفصولة من السكان ، وكان ظهورها ضرورياً لأنه لم تكن هناك وسيلة أخرى لاختضاع الجماهير ، فكان من الضروري لتأمين سيادة طبقة على أخرى وجود وسائل اكراه مختلفة ، في مقدمتها

(١) كارل ماركس وفردريك انجلز - المختارات . الطبعة العربية ، المجلد الثالث ، دار للطباعة والنشر باللغة الأجنبية بموسكو .

(٢) لينين : الدولة . الطبعة العربية بموسكو سنة ١٩٦٧ ص : ١٧ .

انه لا يعترف بأى شىء خاص ، فبالنسبة له يعود كل شىء فى مجال الاقتصاد الى نطاق الحق العام (١) فالقانون المدنى الاشتراكى فرع من الفروع الرئيسية للحقوق الاشتراكية الواحدة ، من حيث اهدافها ونطاقها ومبادئها ، ووحدة الحقوق هذه نابعة من حقيقة أنها تنظم العلاقات الاجتماعية التى تقوم اساسا على الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، والنظام الاقتصادى الاشتراكى المبرمج وترمى الى هدف واحد هو بناء المجتمع الخالى من الطبقات (٢)

من هذا العرض الموجز ، بقدر الامكان لفكرة الدولة والقانون فى النظرية الماركسية التى تحكم نظام الدولة والمجتمع فى الاتحاد السوفيتى ، يمكن استكشاف اهم المبادئ التى يتكون ويعمل من خلالها النظام القضائى فيه ، والتى يمكن أن تتحدد ملامحها الرئيسية فيما يلى :

١ - ترتبط فكرة العدالة بالمنطلق المادى للماركسية ، فتصدر عن مفهوم لا يرى حقيقة الا المادة ، والأمر الواقع ، والحركة المادية للمجتمع بها ترتبط كل القيم . والىها تتوجه كافة الجهود ، فلا مجال فيها للتسامى الى أفق الروح الانسانية . حيث تحلق المعانى المثالية المطلقة والمجردة ، فضلا عن استلهاهم أية قيمة تصدر من وجود أعلى من الوجود الانسانى كله ، وجود الله واجب الوجود وواهب الوجود . وهو الاستلهاهم الذى يحرك مشاعر الانسان ، مما يشيع فى النظريات المثالية الدينية التى ترى فى العدالة شريعة الله ، وفى تحقيقها اعلاء لارادته العليا ، وقربانا اليه سبحانه وتعالى .

٢ - والمحكمة جهاز من أجهزة الدولة ، تعمل فى مرحلة بناء الاشتراكية على تأمين سيادة الطبقة العاملة ، وترتبط بها ، فيجب أن نختار الجماهير العاملة قضاتها ، وأن تسهم مباشرة فى عملهم بقدر ما تراقب القاضى وتشرف عليه وتملك تنحيته .

٣ - ولأن القساضى يعمل فى ظل الشرعية الاشتراكية ، فولاؤه للنظام الاشتراكى ، يتقدم ولاؤه

فتسبب تدريجيا وتتلشى وتحل ادارة الأعمال ووسائل الانتاج محل حكومة الأشخاص ، ويعبر لينين عن هذا المعنى بقوله : « ان المجتمع الشيوعى وحده ، بعد تخليص الشعب من استعباد الرأسمالية سوف يتعود تدريجيا احترام القواعد الأولية فى العلاقات الاجتماعية دون حاجة للقوة أو للقهر . دون حاجة الى الدولة ، وقوله : انه اذا ما نجحت الثورة الاشتراكية ، فان الانسان اذا لم ينسق وراء الخيال لا يمكنه أن يفكر بأن الناس بعد اسقاط الرأسمالية يتعلمون على الفور العمل للمجتمع بدون أية احكام حقوقية (١) .

والقانون فى فترة التحول الى الاشتراكية ، يعبر بجوهره عن ارادة الطبقة العاملة صانعة هذا التحول ، وارادة جماهير الكادحين التى تؤيدها ، ويتامن الصوغ الصحيح لارادة الكادحين ، والتعبير عن هذه الارادة فى القانون الاشتراكى ، عن طريق مساهمة المواطنين فى تشريع وتطبيق القوانين وفى الرقابة على تنفيذها (٢) . وفى مقابلة الشرعية القانونية فى الدولة البرجوازية ، بمعنى السيادة المطلقة للقانون ، تقوم فى مرحلة التحول الى الاشتراكية فكرة الشرعية الاشتراكية ، وهى شرعية موصوفة ، أى ملتزمة حدود المذهب الاشتراكى ، فالقانون سيادته ما دام يلتزم اهداف المجتمع الاشتراكى وقيمه . فان جاوز القانون القائم هذه الاهداف وتلك القيم او تبين أنه متخلف عن هذه الاهداف معوق لها ، فان اهماله أولى من تطبيقه .

وأخيرا ، فلأن المجتمع الاشتراكى يخلو من تناقضات تناحرية بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع ، تتلاقى فيه أهداف الدولة ومصالح الفرد فى انسجام ووحدة . ويتطور الاقتصاد الاشتراكى الموجه لتلبية الحاجات المادية والثقافية لجميع أفراد المجتمع ، فلقد رفض لينين منذ السنوات الأولى لبناء الاشتراكية فكرة تقسيم الحقوق الاشتراكية الى حقوق عامة وحقوق خاصة قائلا

(١) لينين : الدولة والثورة . الطبعة العربية بموسكو سنة ١٩٦٧ ص : ١٢٠ .

(٢) كرافتسوف . عرض موجز لنظريات الدولة والقانون . الترجمة العربية . دار الطبع والنشر . باللغات الاجنبية بموسكو ص : ١٣٦ .

(١) زاغورد نيكوف : سوليبارتشوك ، يورفيكوف : قانون العمل والقانون الجنائى والمدنى فى البلدان الاشتراكية . الترجمة العربية . دار التقدم بموسكو ، ص : ٨٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص : ٨٤ .

حازم برعاية تطبيق القانون ، اعترافا بالحاجة الماسة الى صيانة الحقوق والمصالح المشروعة للأفراد والمواطنين في مواجهة سلطات الدولة وأجهزتها ، والمنطلق التاريخي لهذه المرحلة انها تستهدف تنظيم مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية ، التي خرج منها النظام السوفيتي الاشتراكي منتصرا ، معترفا به من كافة القوى العالمية ذات الوزن ، وانقضى الحصار الرهيب الذي ضربته الرأسمالية الأوروبية من قبل حوله ، وأن له ان يتخلص من فكرة الستار الحديدي وينفتح على العالم الخارجي وكان حافز هذا التطور أنه وقد انتصر النظام ، وانفك الحصار ، وتحقق الاعتراف العالي به ، فان تركز سلطة الدولة المركزية وتدعيم أجهزتها ، لم يعد بعد ضرورة لازمة .

ونعتمد في دراسة هذا التنظيم على نصوص الدستور السوفيتي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وعلى قانون « نظام المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ وقانون « الأسس التشريعية لتنظيم القضائي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » الصادر عن السوفيت الأعلى للاتحاد في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، مع الإشارة الى أنه لما كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية دولة مركبة ، تتعدد التشريعات وأجهزة السلطة والإدارة فيها ، فمنها تشريعات وأجهزة اتحادية ، وتشريعات وأجهزة لكل جمهورية من الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتي ، فان تنظيم القضاء يحدده الدستور والقانون الاتحادي على مستوى الاتحاد كله ، كما تنظمه في كل جمهورية ، دستورها وتشريعاتها الخاصة ، ولكن هذه الأخيرة تتقيد في تنظيمها ، طبقا للفقرة U من المادة ١٤ من دستور الاتحاد بمراعاة مطابقتها للتشريع الاتحادي « وقد نصت على ذلك المادة ٣٩ من الأسس التشريعية لتنظيم القضائي » .

ونقسم الدراسة الى مباحث أربعة تناول في أولها التنظيم الدستوري للقضاء ، وفي الثاني التنظيم القانوني للمحكمة العليا ، وفي الثالث التنظيم القانوني للمحاكم ونحدث في البحث الرابع عن السمات المميزة لوظيفة القضاء ، ودوره في الاتحاد السوفيتي ثم نختم الدراسة بملاحظات عامة على تلك التنظيمات .

للقانون ، وله ان يستلهم المبادئ الاشتراكية مباشرة كلما رأى أن القانون ولو بحسب تقديره ومفهومه ، غير متناسق معها .

٤ - ان القضاء ليس سلطة من سلطات الدولة ولا ينبغي له ان يكون ، لأن السلطة واحدة ، هي سلطة الشعب ممثلا في طبقته العاملة ، وليس من تناقض بين سلطة الدولة وسلطة الفرد ، لتحتاج الى القضاء سلطة مستقلة حكما بينها مما يمكن من القبول بفكرة « ارتباط وثيق » لا يبلغ مبلغ التداخل ، بين السلطة العامة وبين جهات القضاء .

٥ - ولأن مرحلة البناء الاشتراكي موقونه ، غايتها السعى لتحقيق الاشتراكية الكاملة واعداد المجتمع للانتقال الكبير ، بما يستوجب اعلاء النظام الاشتراكي وتكريسه . فان تحقيق العدالة يتجاوز فض المنازعات ليمتد الى تعليم المواطنين واعدادهم ، وهو ما يعرف في الفقه السوفيتي باسم « الدور التعليمي للمحاكم » .

٦ - لا محل لقيام قضاء اداري الى جانب القضاء العادي ، لأن الماركسية لا تقبل تقسيم الحقوق الى عامة وخاصة ، وانطلاقا من فكرة اختفاء التناقض بين الفرد والدولة .

بعد هذه المقدمة الضرورية ، والتي جلت ، فيما نعتقد ، الأسس النظرية العامة لدور القضاء ووظيفته في المجتمع السوفيتي . ومدى ارتباطه بالنظرية السائدة فيه ، واتساقه مع الأهداف والغايات التي يسعى المجتمع الى تثبيتها في مرحلة التحول الاشتراكي ، لتكون منطلقة الى مرحلة الشيوعية الكاملة ، التي هي هدف النظام وغايته الأخيرة ، بعد هذه المقدمة يكون المجال مهيا لتناول موضوع التنظيم القضائي السوفيتي بنيانه ووظيفته ومكانه بين أجهزة الدولة ، وأهم القواعد التي تحكم ممارسته ووظيفته .

والتنظيم القضائي الذي تستهدفه هذه الدراسة ، هو النظام القضائي السوفيتي في صورته المعاصرة ، في مرحلة ما بعد الستالينية ، وهي مرحلة تميزت بالاتجاه الى دعم سلطة القضاء ، والاهتمام بالشرعية الاشتراكية ، والاخذ بشكل

والأقاليم والمقاطعات ذات الحكم الذاتى ، ومحاكم الدوائر ، والمحاكم الخاصة التى تشكل بقرار من السوفيت الأعلى للاتحاد ، والمحاكم الشعبية .

وتضيف المادة (١) من الأسس التشريعية للنظام القضائى ، الى المحاكم السابقة ، المحاكم العسكرية .

وتبين المادة ١٠٤ من الدستور دور المحكمة العليا للاتحاد ، فتنص على أنها أعلى هيئة قضائية، وأنه على عاتقها تقع مهمة الاشراف على العمل القضائى لسائر المحاكم الأخرى فى الاتحاد وفى الجمهوريات على السواء .

والقضاء السوفيتى قضاء منتخب وقد تناولت المواد : ١٠٥ - ١١٠ من الدستور ، تحديد طريقة انتخاب كل محكمة ، وبيان الهيئة الناخبة لها ، والمدة التى تنتخب لها - على النحو التالى :

١ - ينتخب السوفيت الأعلى للاتحاد ، المحكمة العليا له ، لمدة خمس سنوات .

٢ - تنتخب السوفيتات العليا لكل من الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، المحكمة العليا للجمهورية ، لمدة خمس سنوات .

٣ - وتنتخب سوفيتات نواب الشفيلة فى الأقاليم والمقاطعات والدوائر محاكم هذه الأقاليم والمقاطعات والدوائر لمدة خمس سنوات .

٤ - وينتخب المواطنون فى النواحي والمدن ، قضاة المحاكم الشعبية لخمس سنوات

ويجرى النظر فى جميع القضايا ، مدنية وجنائية ، وامام جميع المحاكم بما فيها المحاكم العليا ، بمشاركة المحلفين الشعبيين Peojolis assessers الا فى الأحوال الخاصة التى ينص عليها القانون ، وينتخب المحلفون الشعبيون لمحاكم النواحي والمدن فى اجتماعات عامة للعمال والمستخدمين والفلاحين حسب أماكن عملهم أو اقامتهم ، وللعسكريين حسب وحداتهم ، لمدة سنتين « المادتين : ١٠٣ ، ١٠٩ من الدستور » ،

المبحث الأول

التنظيم الدستورى للقضاء

تناول الدستور السوفيتى « ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ » فى الفصل التاسع منه تنظيم القضاء وجعل عنوانه « المحاكم والنيابة العامة » فكشف بهذا العنوان عن تقديره للمركز القانونى للمحاكم ووضعها بين أجهزة الدولة الأخرى ، مساهرا فى ذلك النظرية العامة التى يقوم عليها النظام السياسى والقانونى للدولة ، والتى تنبثق من فكرة وحدة السلطة ، التى تعتبر أن السلطة تتركز فى الشعب وحده وأن سائر الأجهزة لا تملك الا « مجرد اختصاصات محددة » ولكى يستقيم هذا المفهوم فلا بد من نظرة عاجلى على التنظيم الدستورى لبناء الدولة السوفيتية .

فلقد تضمن الفصل الأول من الدستور « البناء الاجتماعى للدولة » ونصت المادة الثالثة على أن « كل السلطة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هى لشفيلة المدن والقرى ، يمارسونها عن طريق سوفيتات نواب الشفيلة . ثم تناول الفصل الثالث « الهيئات العليا لسلطة الدولة » فنصت المادة ٣٠ على أن « الهيئة الأعلى لسلطة الدولة فى الاتحاد السوفيتى هى السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، كما نصت المادة ٣٢ على حصر السلطة التشريعية فى هذا السوفيت الأعلى . ثم تناول الفصل الخامس « هيئات ادارة الدولة » والتى جعلتها المادة ٦٤ لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى ، ونصت على مسئوليته امام مجلس السوفيت الأعلى .

ثم كان تنظيم « المحاكم والنيابة العامة » فى فصل مستقل ايدانا بأنها ليست سلطة دولة وليست فى الوقت نفسه جزء من هيئة ادارة الدولة، ولكنها كيان قائم بذاته ، وثيق الصلة بغيره بقدر ما هو مستقل عن غيره وليس مسئولا امام أية سلطة أخرى .

ونصت المادة ١٠٢ من الدستور على أن « تتولى تطبيق العدالة فى الاتحاد السوفيتى : المحاكم العليا للجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، ومحاكم الأقاليم والمقاطعات ،

« الصادر في ١٩٥٨/١٢/٢٥ ، وإلى جانب هذه الخطة التشريعية ، فإن أفراد المحكمة العليا للاتحاد بمبحث مستقل يستجيب لطبيعة هذه المحكمة ووظيفتها ، وولايتها في الإشراف على سائر المحاكم وانها المحكمة ذات الاختصاص الاقليمي الشامل لجميع جمهوريات الاتحاد وأقاليمه ، فليس يشاركها في هذا الاختصاص الاقليمي الشامل الا « المحاكم العسكرية » .

والمحكمة العليا للاتحاد السوفيتي هي اعلى هيئة قضائية في الاتحاد ، ويناط بها ، الى جانب الفصل في القضايا التي يعطيها للقانون الاختصاص بها . وهي القضايا ذات الأهمية القصوى ، جنائية أو مدنية أو عسكرية ، مراقبة الأنشطة القضائية لسائر المحاكم والإشراف عليها ، في الحدود التي يرسمها القانون ، ونظر الطعون والاعتراضات التي ترفع اليها ، عن الأحكام التي تصدر من المحاكم الأخرى ، على الوجه المبين في التشريعات .

ونتناول هذا المبحث عن المحكمة العليا في فرعين ثم نعقب بتقييم لهذا النظام .

الفرع الأول

تشكيل المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي

تتألف المحكمة العليا للاتحاد السوفيتي من رئيس المحكمة ونواب الرئيس والأعضاء والمحلفين ، وهؤلاء ينتخبون بواسطة مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد لمدة خمس سنوات ، ومن رؤساء المحاكم العليا للجمهوريات الاتحادية ، بحكم وظائفهم Exofficio ومن هؤلاء جميعا تتكون الجمعية العمومية للمحكمة التي تنعقد مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر بحضور النائب العام للاتحاد ، ولا يعتبر انعقادها صحيحا الا بحضور النائب العام وثلاثي عدد الأعضاء على الأقل ، وتعتبر قراراتها صحيحة متى أقرتها الأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين .

وتختار الجمعية العمومية ، في دور انعقادها أعضاء هيئاتها التالية :

(١) الدائرة المدنية .

واشتراك المحلفين اجباري ولهم كافة حقوق القضاة أثناء قيامهم بواجباتهم القضائية ، ولكل عضو من أعضاء المحكمة سواء كان قاضيا أو محلفا ، صوت واحد في المداولات ، وتتخذ جميع الأحكام والقرارات بأغلبية أصوات الأعضاء في المحكمة المعنية (١) ، ولا يقف دورهم عند ابداء الرأي بالادانة أو البراءة ، أو قبول الدعوى المدنية أو رفضها ، بل يشاركون في صياغة وتحرير الأحكام على قدم المساواة مع القضاة وتتقرر جميع المسائل في المداولة بالأغلبية رغم اشتراك قاضي واحد واثنين من المحلفين (٢) .

وتنظر جميع القضايا علنا ، الا في الأحوال التي يقررها القانون موضحا به حق الدفاع عن المتهم (المادة ١١١) .

والقضاة مستقلون وغير خاضعين الا للقانون (المادة ١١٢) فلا تستطيع أية هيئة حكومية ، أو أي موظف ، أن يشير على المحكمة بالقرار الذي تتخذه في أية قضية ، ولا يجوز بأية حال انتهاك سرية حجرة المداولة حيث تناقش المحكمة حكمها أو قرارها الأخير غير مسترشدة الا بالقانون وحده (٣)

المبحث الثاني

التنظيم القانوني للمحكمة العليا

آثرنا ان نخص المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بمبحث مستقل عن غيرها من المحاكم ، توخيا لنفس الخطة التي سار عليها التشريع السوفيتي . فان المحكمة العليا بنظمها ، ويحدد اختصاصها ودورها وطريقة ممارستها ووظيفتها ، الى جانب النصوص الدستورية السابقة قانون « نظام المحكمة العليا في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ، في حين ينظم سائر المحاكم « الأسس التشريعية للنظام القضائي في الاتحاد وجمهورياته

(١) فيودور بترنيكو . الدولة والشعب في الاتحاد السوفيتي . طبع القاهرة . وكالترنوفسكي ص ٨٨ .

(٢) G. Sheinin : Peoples' Court In the U.S.S.R. (٢) co. P.

(٣) ف . بترنيكو . المرجع السابق ، ص : ٩٠ .

في احصائيات القضايا المعروضة ، والتي فصل فيها ، والتقييم الكمي للعمل ومدى كفايته .

٤ - اصدار « ارشادات » Guiding Instructions للمحاكم فيما يتعلق بتفسير بعض النصوص القانونية على نحو معين ، او تفسير النصوص بطريق القياس ، او اتباع مبدأ قانونى لم يرد به نص تشريعى .

٥ - التقدم بتقارير Representations الى اللجنة الرئاسية لمجلس الموفيت الاعلى للاتحاد من المسائل التى يلزم اصدار تشريعات لتنظيمها ، او من التشريعات التى ينبغى تفسيرها تشريعيا او تعديلها ، وهو ما يعبر عنه بحق اقتراح القوانين .

٦ - الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص بين مختلف الهيئات القضائية الأخرى .

ثانيا - الاختصاص القضائى ، او الفصل فى بعض القضايا :

تمارس المحكمة العليا ، الى جانب وظيفتها الاشرافية على سائر المحاكم ، اختصاصا بالفصل فى بعض القضايا المدنية او الجنائية ذات الأهمية القصوى ، التى يمنحها القانون حق الفصل فيها ، وتنظم هذا الحق المادة « الحادية عشرة » من نظام المحكمة العليا المشار اليه ، فتنص على أن للدائرتين الجنائية والمدنية فى المحكمة العليا ، منعقدة بهيئة محكمة درجة أولى ، « أى مشكلة من أحد أعضاء المحكمة واثنتين من المحلفين » نظر القضايا المدنية والجنائية ذات الأهمية القصوى التى يجعلها القانون من اختصاصها .

كما تختص الدائرتان المدنية والجنائية فى المحكمة العليا ، منعقدة بهيئة محكمة درجة ثانية ، أى مشكلة من ثلاثة من أعضاء المحكمة ، وليس من محلفين ، بنظر الاعتراضات التى ترفع اليها من رئيس المحكمة العليا ، أو أحد نوابه ، أو من النائب العام ، أو وكلائه عن الأحكام أو القرارات التى تصدر من المحاكم العليا للجمهوريات ، فى المسائل المدنية أو الجنائية ، اذا صدرت مخالفة للتشريعات الاتحادية أو اخلت بمصالح الجمهوريات الأخرى .

أما الدائرة العسكرية فى المحكمة العليا ، فتختص طبقا للمادة الثانية عشر من النظام الخاص بها :

(ب) الدائرة الجنائية

(ج) الدائرة العسكرية

ولرئيس المحكمة حق تعديل تشكيل الدوائر ، فيما بين أدوار الانعقاد اذا دعت لذلك ضرورة .

ويجوز ، عند الضرورة ، دعوة أعضاء المحاكم والمجالس العسكرية ومحاكم البحرية للجلوس فى الدائرة العسكرية عند نظر القضايا المطروحة عليها ، فهم أعضاء احتياطيين لها .

الفرع الثانى

اختصاصات المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى

ظهر مما تقدم ان للمحكمة العليا للاتحاد السوفيتى طائفتين من الاختصاصات اختصاص اشرافى على سائر العمل القضائى ، واختصاص بالفصل فى بعض القضايا ، وتتناول كل من هذين الاختصاصين على حده .

أولا - الاختصاص الاشرافى :

وتمارس المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى هذا الاختصاص بواسطة جمعيتها العمومية فى أدوار الانعقاد ، وبواسطة لجنتها الرئاسية ورئيس المحكمة ، فيما بين أدوار الانعقاد ، وتحدد للمادة ٩ من نظام المحكمة العليا الصادر فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ هذا الاختصاص .

فتختص الجمعية العمومية أثناء دور انعقادها بالمسائل الآتية :

١ - نظر الاعتراضات Protests التى يتقدم بها رئيس المحكمة أو النائب العام للاتحاد وعلى الأحكام التى تصدر من إحدى دوائر المحكمة .

٢ - نظر الاعتراضات التى يتقدم بها رئيس المحكمة أو النائب العام للاتحاد على الأحكام أو القرارات التى تصدر من المحاكم العليا للجمهوريات الاتحادية أو الجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، اذا صدرت على خلاف التشريعات الاتحادية : أو اخلت بمصالح الجمهوريات الأخرى .

٣ - متابعة النشاط القضائى للمحاكم والنظر

لنظرها والفصل فيها . مما كان يحد من حقوق محاكم الجمهوريات .

وجاء نظام ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ فألقى الاختصاص القضائي لوزير العدل ، واختصاص أقسام العدل في التشكيلات الإقليمية للسوفيات ، وقيد حق المحكمة العليا في إعادة النظر في القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم الأخرى ، بالحالات التي يصدر فيها من المحكمة العليا في الجمهورية المعنية ، قضاء يخالف تشريعا اتحاديا ، أو حكم يضر بمصالح الجمهوريات الأخرى ، وجعل قضاء المحاكم العليا للجمهوريات ، وقضاء محاكم الدرجة الثانية فيها ، نهائيا فيما عدا هاتين الحالتين .

كما ألقى هذا النظام الجديد محاكم النقل ، التي كانت تعمل في القطارات ووسائل النقل المائية ، وتطبق القوانين الاتحادية فحسب ، ويقل اختصاصها إلى المحاكم العادية .

المبحث الثالث

التنظيم القانوني للمحاكم

أصدر مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ « الاسس التشريعية للنظام القضائي في الاتحاد السوفيتي وفي الجمهوريات الاتحادية والجمهوريات ذات الحكم الذاتي . امتدادا لسياسة الحزب الشيوعي الجديدة في المرحلة التي عرفت تاريخيا باسم مرحلة ما بعد ستالين ، والتي أقرتها الدورة السادسة للمجلس الأعلى للاتحاد في سنة ١٩٥٧ ، وعكس فيها الاتجاه إلى دعم سيادة القانون « الشرعية الاشتراكية » وتعزيز حقوق الجمهوريات وامتدادها إلى مجالس التشريع والقضاء وهو الاتجاه الذي بدا ، كما تقدم ، في « نظام المحكمة العليا الصادر في فبراير ١٩٥٧ » .

وقد تضمنت هذه الاسس التشريعية ، تبين المحاكم المختلفة ، تشكيلها ، واختصاصها وكيفية ممارسة وظائفها ، كما تضمن أهم المبادئ العامة التي تحكم النظام القضائي كله . ومن ثم نقسم هذا المبحث إلى فرعين : ترتيب وتشكيل المحاكم ، وأهم المبادئ التي تسود النظام القضائي .

(١) كمحكمة أول درجة بنظر القضايا الجنائية ذات الأهمية القصوى التي يجعلها القانون من اختصاصها .

(ب) كمحكمة درجة ثانية ، بنظر الطعون Appeals والاعتراضات Prates التي ترفع إليها من الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ومحاكم الاسطول سواء في ذلك الطعون التي ترفع من ذوي الشأن ، أو من رئيس المحكمة العليا أو أحد نوابه ، أو من النائب العام ، أو وكلائه ، أو من المدعى العام العسكري ، أو من رئيس الدائرة العسكرية .

بعد أن عرضنا ، في إيجاز ، نظام المحكمة العليا في الاتحاد السوفيتي من حيث تشكيلها وكيفية ممارستها سلطاتها وتحديد (اختصاصاتها المختلفة ، تبقى كلمة في تقييم هذا النظام كما يراه الكتاب السوفيت .

يقول A.Denisev, N Kirichenko في كتابهما Soviet State Low النظام الجديد للمحكمة

العليا في الاتحاد السوفيتي يعكس السياسة الجديدة للحزب الشيوعي والتي تتجه إلى تدعيم الشرعية الاشتراكية ، وتكريس حقوق الجمهوريات في مواجهة سلطات الاتحاد ، فقد كان الوضع في نظام سنة ١٩٣٨ ، والنظم السابقة عليه ، يجري على نسق مختلف ، ويسمح بتدخل بعض الأجهزة في عمل القضاء إلى درجة بعيدة ، ويجعل للمحكمة العليا سلطات غير محدودة ، تعد افتثا على سلطات محاكم الجمهوريات ، فكان لوزير العدل ، ولأقسام العدل في التشكيلات الإقليمية لسوفيات نواب الشغيلة ، سلطات واسعة في العمل القضائي تصل إلى حد إلغاء الأحكام والقرارات . وكانت للمحكمة العليا للاتحاد سلطة إعادة النظر في أي قضية نظرتها المحاكم الأخرى . بعد الفصل فيها ، بل كانت المحكمة العليا تذهب في استعمال سلطة الاشراف على العمل القضائي إلى حد طلب أية قضية مطروحة فعلا أمام أية محكمة ولو لم تكن قد فصلت فيها ، بل وفي طلب أية قضية من اختصاص محكمة أخرى ، قبل أن تعرض على المحكمة المختصة ، والتصدي

٤ - محاكم المقاطعات ذات الحكم الذاتى ومناطق القوميات :

٥ - محكمة الشعب .

وفيما يلى نتحدث عن كل من هذه المحاكم على حدة ..

١ - المحكمة العليا للجمهورية الاتحادية ، والجمهورية ذات الحكم الذاتى :

المحكمة العليا للجمهورية الاتحادية هى اعلى كيان قضائى Judicial Body فى الجمهوريات الاتحادية ينتخبها مجلس السوفيت الاعلى للجمهورية الاتحادية لمدة خمس سنوات ، وتختص ، الى جانب الفصل فى القضايا التى يجعلها القانون من اختصاصها كمحكمة اول درجة ، والطعون التى ترفع اليها كمحكمة ثانى درجة ، تختص ايضا بمراقبة العمل القضائى فى جميع محاكم الجمهورية الاتحادية ، والاشراف عليه ، بالطريقة المنصوص عليها فى التشريعات الاتحادية وتشريعات الجمهورية « المادة ٢٤ » من الاسس التشريعية .

وتتألف المحكمة العليا للجمهورية الاتحادية من رئيس ونواب للرئيس وقضاة ومحلفون وتمارس اختصاصها من خلال الهيئات التالية :

(ا) الهيئة العامة للمواد المدنية .

(ب) الهيئة العامة للمواد الجنائية .

(ج) الجمعية العمومية .

(د) اللجنة الرئاسية Presidium

وتنظم تشريعات الجمهورية المعنية توزيع

الاختصاص بين الجمعية العمومية للمحكمة ، وبين لجنتها الرئاسية « المادة ٢٥ » من الاسس التشريعية

٢ - المحكمة العليا للجمهورية ذات الحكم الذاتى :

تنص المادة ٢٢ من الاسس التشريعية للنظام

القضائى على ان المحكمة العليا للجمهورية ذات الحكم الذاتى هى اعلى كيان قضائى فى الجمهورية ذات

الحكم الذاتى ، تنتخب لمدة خمس سنوات بواسطة مجلس السوفيت الاعلى للجمهورية ، وتختص بمتابعة

الفرع الاول : ترتيب وتشكيل المحاكم :

لما كان الاتحاد السوفيتى دولة اتحادية مركبة السلطة ، فانه يكون من اللازم ، والمحاكم شأنها شأن سائر سلطات الدولة ، ذات ترتيب مركب ، أن تميز بين المحاكم الاتحادية ، ومحاكم الجمهوريات .

اولا - المحاكم الاتحادية :

تنص المادة ١٧ من الاسس التشريعية للنظام القضائى فى الاتحاد السوفيتى على أن المحاكم ذات الاختصاص العام ، التى يشملها اختصاصها سائر جمهوريات الاتحاد واقاليمة ، ومناطق القوميات فيه ، هى المحكمة العليا للاتحاد . والمحاكم العسكرية ١ - المحكمة العليا للاتحاد :

وقد سبق الحديث عنها فى المبحث الثانى .

٢ - المحاكم العسكرية :

وتحيل المادة ٢٨ من الاسس التشريعية فى بيان هذه المحاكم وطبيعة عملها واختصاصاتها والاجراءات امامها ، الى ما تقضى به التنظيمات العسكرية للقوات المسلحة والقوات البحرية .

ثانيا - محاكم الجمهوريات :

محاكم الجمهوريات هى المحاكم التى تقوم فى كل جمهورية من الجمهوريات الاتحادية او الجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، وفى الاقاليم والمقاطعات ، وفى مناطق القوميات ، وفى المراكز والمدن ، ويقتصر اختصاصها الاقليمى على حدود الجمهورية او الاقليم او المنطقة او المدينة او المركز ، ومن ثم تتعدد مستوياتها المختلفة بتعدد الجمهوريات والاقاليم والمقاطعات والمراكز والمدن ، وهى تطبق القوانين الاتحادية ، كما تطبق كل منها قوانين وتشريعات الجمهوريات التى تقوم فيها .

وتحدد المادة ١٨ من الاسس التشريعية للنظام

القضائى هذه المحاكم فيما يلى :

١ - المحكمة العليا للجمهورية الاتحادية .

٢ - المحكمة العليا للجمهورية ذات الحكم

الذاتى .

٣ - محاكم الاقاليم والمقاطعات والمدن .

وتنتخب محكمة الاقليم أو المقاطعة والمدينة ، ومحكمة الاقليم أو المقاطعة ذات الحكم الذاتي ومحكمة المنطقة القومية ، بواسطة سوقيات ممثلي شغيلة الاقليم أو المقاطعة أو المدينة ، لمدة خمس سنوات ، وتتكون منها من رئيس ونواب للرئيس وقضاة ومحلفون وتمارس عملها من خلال هيئة للمواد المدنية ، واخرى للمواد الجنائية ، ولجنة رياضية .

وكل محكمة من المحاكم السابقة ، تنعقد بهيئة محكمة اول درجة First Instance من قاضى واثنين من المحلفين ، بما فى ذلك المحكمة العليا للاتحاد ، لنظر القضايا التى يجعلها القانون من اختصاصها ، كما تنعقد بهيئة محكمة درجة ثانية ، لنظر الطعون والاعتراضات التى ترفع اليها طبقا للقانون ، وتشكل فى هذه الحالة من ثلاثة من القضاة ولا يشترك فيها المحلفون ، كما ان حضور ممثل النيابة العامة لازم لصحة الانعقاد ، سواء فى المحاكم الجنائية أو المواد المدنية وفى كلتي درجتين التقاضى « المادة ١٤ من الأسس التشريعية » .

٥ - محكمة الشعب :

محكمة الشعب هى النواة الرئيسية للقضاة فى الاتحاد السوفيتى ، ووحدته الأساسية ويتسع اختصاصها لأكثر من ٧٠٪ من مجموع القضايا ، المدنية والجنائية ، وهى المحكمة ذات الاختصاص العام بمعنى أن المسائل التى لا تدخل بنص فى القانون ، فى اختصاص قضاء الدرجة الأولى لاية محكمة أخرى ، يدخل فى اختصاص محكمة الشعب ، فان الاسس التشريعية للنظام القضائى تحدد اختصاص سائر المحاكم الاخرى بالقضايا التى يجعلها القانون من اختصاصها ، ولكنها لا تضع هذا القيد بالنسبة لمحكمة الشعب .

وتنعقد محكمة الشعب من قاضى واثنين من المحلفين .

وينتخب المواطنون فى المدينة أو الحى أو المركز ، قضاة محكمة الشعب فيه لمدة خمس سنوات فى اقتراع سرى مباشر ، اما محلفوا محكمة الشعب فيختارون فى اجتماعات عامة يعقدها العمال والموظفون والفلاحون فى مقار عملهم أو محال اقامتهم ، ويكون اختيار المحلفين لمدة سنتين .

العمل القضائى فى كل المحاكم التابعة لها على النحو المبين فى القانون ، وتتألف ، طبقا للمادة ٣٣ من الاسس التشريعية من رئيس ونواب الرئيس وقضاة ومحلفون ، وتمارس عملها من خلال هيئة للمواد المدنية ، واخرى للمواد الجنائية ، ولجنة رياضية ، فليس لها جمعية عمومية مثل ما للمحكمة العليا للجمهورية الاتحادية .

٣ - محاكم الاقاليم والمقاطعات والمدن .

٤ - محاكم المناطق ذات الحكم الذاتى ومناطق القوميات .

رأينا معالجة هاتين الطائفتين من المحاكم معا ، كما فعلت المادتان ٢٠ ، ٢١ من الاسس التشريعية بمعالجة تشكيلها واختصاصها وهيئاتها فى نص واحد ، للتماثل بينهما فى هذا الشأن ، ونرى انه لتفهم طبيعة هذه المحاكم واختصاصها المحلى ، بوصفها محاكم الوحدات الادارية المحلية ، يلزم ان تقدم لها بكلمة سريعة عن التقسيم الادارى للجمهوريات السوفيتية .

ان التقسيم الادارى الاقليمى فى الاتحاد السوفيتى ، يستند الى نصوص دستورية فى دساتير الجمهوريات ، فكما أن دستور الاتحاد السوفيتى يتولى بنصوص بيان كل من الجمهوريات الاتحادية ، اسما واقلما ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، ومقاطعات ذات حكم ذاتى « المادة ١٣ من المواد ٢٢ - ٢٧ » من دستور الاتحاد ، فان دستور كل جمهورية ، اتحادية أو ذات حكم ذاتى ، تتضمن نصوصه قائمة كاملة باقاليمها .

والاقاليم Territory وحدة اقتصادية كبرى

قد يضم مقاطعة أو أكثر ، أما المقاطعة Region فهى وحدة اقتصادية ادارية كبيرة تتألف من مدن ومراكز ، وتعمل ، شأنها شأن الاقليم ، فى اطار هيئات سلطة الدولة وتقسيماتها الادارية الاعلى ، فى نطاق الجمهورية ، ويقوم كل اقليم أو مقاطعة وسط منطقة محددة بحمل اسمها فى الغالب ، والمركز District

يطلق فى القانون الدستورى الروسى على أحد معنيين فقد يكون وحدة ادارية تمثل السلطة المحلية للدولة وتتجمع فيها هيئاتها المختلفة لعدد من القرى أو يكون قسما « حى » من مدينة كبيرة من المدن التى لا يقل عدد سكانها عن مائة ألف نسمة « شأن المراكز ، والاقسام فى الجمهورية العربية المتحدة » .

بموسكو ، والتي وردت تديلا الكتاب
Soviet state Jaw

من منشورات نفس الدار ، وهى الترجمة
التي اعتمدت عليها بعض الكتب المنشورة فى اللغة
العربية وعربتها الى « المساعدون الشعبيون » . وقد
آثرنا تعبير « المحلفون » لانه ورد فى الترجمة العربية
للدستور « دار النشر باللغات الاجنبية بموسكو ،
واختارته كتب اخرى باللغة العربية « الدولة
والشعب فى الاتحاد السوفيتى لفيودو بترنيكو - نشر
وكالة نوفوستى . وطبعة القاهرة ، ولان هذا التعبير
فى تقديرنا أكثر تحديدا لدور المحلف فى النظام
القضائى الروسى ، أما تعبير المعاونة الشعبيون فانه
سيما فى الاصطلاح القانونى العربى - يخرج عن
التعريف بهذا الدور ، ويختلط بدور « معاونة
القضاء » على معنى أقلام الكتاب وأقلام المحضرين ،
يدورهم المحدود فى الدعوى . هذا وقد ذهب رأى فى
الفقه فى مصر الى استعمال تعبير « العدول » بدلا
عن تعبير المحلفون مؤثرين فى ذلك التعبير الذى جرى
به الفقه الاسلامى عن القضاء الشعبيين (١) .

والمحلفون ، فى الاتحاد السوفيتى ، ممثلون عن
الشعب ، ينتخبون من أجل أقرار العدالة ، ويدعون
بالدور ليجلس كل منهم فى المحكمة المنتخب لها ،
لفترة قصيرة لا تزيد على اسبوعين فى السنة أما
بقية الوقت فيعملون فى أعمالهم العادية (٢) ، ويتقاضى
المحلفون أجورهم ومرتباتهم العادية من الجهة التى
يعملون فيها ، أما الذين لا يشغلون فى مصانع أو
مكاتب فيتقاضون تعويضا عن النفقات التى يتحملون
بها حين استدعائهم ، وينظم القانون هذا
التعويض (٣) .

وذهب رأى فى الفقه :

ويشارك المحلفون فى قضاء الدرجة الأولى ، على
جميع مستويات المحاكم ، دون قضاء الدرجة الثانية
الذى يستقل به القضاة ، وللمحلفين نفس حقوق
القضاة ، فهم يشتركون فى المداولة وفى إصدار الحكم
ولهم صوت محدود عند اتخاذ القرار مساو لصوت
القاضى رغم أن نظر القضايا يتم بمعرفة قاض واحد
واثنين من المحلفين ، ولذلك فانه اذا بدأ نظره

(١) د. جمال العطفى : العدالة الاشتراكية : ملحق
الاهرام الاقتصادى مارس سنة ١٩٦٦ .
(٢) ف . بترنيكو ، الدولة والشعب فى الاتحاد السوفيتى
ص : ٨٧ .
(٣) المادة ٢٢ من الاسس التشريعية للنظام القضائى فى
الاتحاد السوفيتى .

الآن وقد أوفينا البيان عن المحاكم ، ترتيبها
وتشكيلها وعملها ، فان الحديث عن النظام القضائى
يحتاج الى بيان من هم القضاة ومن هم المحلفون ،
ونعرض لكل منهم فى ايجاز فى خاتمة هذا البحث .

القضاة :

لا تضع التشريعات السوفيتية شروطا خاصة
لولاية القضاء ، فكل مواطن سوفيتى بلغ الخامسة
والعشرين ، متمتعاً بحق الانتخاب يمكن اختياره
قاضيا دون نظر لجنسيته أو قوميته أو معتقده
الدينى ، وكذلك لا يضع القانون شروطا متعلقة
بالثقافة أو الكفاية الا ان العمل قد جرى على ترشيح
المزودين بالثقافة القانونية دون غيرهم (١) . وكافة
القضاة فى الاتحاد السوفيتى جاءوا من عائلات عمال
أو فلاحين أو مثقفين ، وكثيرون منهم عملوا فى
المصانع أو المزارع الجماعية أو مزارع الدولة ، قبل
ان يتلقوا التدريب القانونى (٢) . والذين ينتخبون
للقضاء ليسوا فقط من تتوفر لهم القدرة الشكلية
على تطبيق القانون ، ولكنهم أولئك الذين يتحقق
فيهم الاستعداد المعنوى Moral right والاحساس
والقدرة على تحقيق العدالة (٣) .

والقاضى اصطلاح موحّد يطلق على جميع القضاة
المحاكم ، من رئيس المحكمة العليا الى قاضى محكمة
الشعب ، وهو أمر يبدو متسقا مع فكرة الانتخاب ،
فطالما ان جميع القضاة منتخبون وطالما ليس ثمة سن
أعلى لمن يلى القضاء فى محكمة أعلى ، وطالما ليست
هناك مدة متصلة للخدمة فلا محل لتعدد الألقاب .

المحلفون :

اخترنا هذا التعريف ترجمة لتعريف
people's Assessors

الوارد فى الترجمة الانجليزية للدستور

الروسى التى نشرتها دار النشر باللغات الاجنبية

(١) د . محمد حافظ هريدى ، نظام القضاء فى الاتحاد
السوفيتى . مجلة القضاء . يوليو ١٩٦٩ .

(٢) فيودور بترنيكو ، الدولة والشعب فى الاتحاد السوفيتى
طبع القاهرة ، ص : ٨٦ .

الأحوال انتهاك سرية حجرة المداولة حيث تقتضي المحكمة وتصدر حكمها أو قرارها الأخير (١١) ، ولا يجوز كف أيدي القضاة أو المحلفين عن ممارسة وظائفهم إلا بقرار من ناخبهم بعزل القاضي أو المحلف قبل انتهاء مدته ، أو بحكم يصدر ضد أيهم من محكمة مختصة طبقاً للقانون (١٢) ، ومع ذلك فإن حق التأخير في عزل القضاة لم يستعمل حتى الآن (١٣) .

٢ - علانية الإجراءات أمام المحاكم : إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون ، ومع ضمان حق التهم في الدفاع ، تنص المادة (١١١) من الدستور على مبدأ العلانية على النحو السابق ، وتردده المادة (١٢٠) من الأسس التشريعية للنظام القضائي وتقضي المادة (١٣٠) من هذه الأسس بأنه لضمان حق التهم في الدفاع تقوم جمعية للمحاميين Advocats Collum

في كل جمهورية ، وهي تشكيل اختياري من المشتغلين بالمحاماة ، تعمل طبقاً لمرسوم اتحادي على توفير حق الدفاع للمتهمين أمام جميع المحاكم ، كما تقدم أشكالاً أخرى من المساعدات القانونية للأفراد وللمؤسسات والمؤسسات وغيرها من المنظمات .

٣ - استعمال لغة الجمهورية أمام محاكمها ، مع ضمان حق من لا يعرف هذه اللغة في الحصول على مترجم رسمي واستعمال لفته الخاصة « المادة ١١١ من الدستور » .

٤ - المساواة أمام القانون وأمام المحكمة ، طبقاً للمادة الخامسة من الأسس التشريعية فإن العدالة تطبق في إطار مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين أمام القانون والمحكمة دون اعتبار للثروة أو الحالة الاجتماعية أو الوظيفة أو القومية أو الجنس أو العقيدة الدينية .

٥ - احترام سيادة القانون : تنص المادة السادسة من الأسس التشريعية على أنه في تطبيق العدالة تلتزم المحكمة بمراعاة التوافق الكامل مع أحكام التشريعات الاتحادية وتشريعات الجمهورية المعنية .

(١) ل. ب. بترنيكو ، من الأسس التشريعية ، ص ٨٨ .

(٢)

1. Shein-in Reople's court In the U.S.S. R.P. 19

(٣) د . محمد حافظ بريدج ، نظام القضاء في الاتحاد السوفيتي ، مجلة القضاء ، يوليو ١٩٦٦ .

القضايا أمام هيئة معينة ثم استمر بعد المدة المقررة للمحلفين ، وجب استمرار المحلفين حتى ينتهي نظر الدعوى والحكم فيها (١) .

أما نظام المحلفين بمعنى The Tury المعروف في الأنظمة الغربية والأمريكية ، فغير معروف في النظام السوفيتي ، فإن المحاكمة تنتهي بقرار من هيئة المحكمة - القاضي والمحلفين - يطلق عليه في الروسية Prigovor وليس كما تنتهي الدعوى الجنائية في تلك النظم بقرار Verdict يصدره المحلفون وحكم يصدره القاضي .

الفرع الثاني - المبادئ العامة التي تحكم ممارسة الوظيفة القضائية :

من استعراض مواد الباب التاسع من الدستور، ونظام المحكمة العليا ، والأسس التشريعية للنظام القضائي السوفيتي ، السابق الإشارة إليهما ، ومن « الأسس التشريعية للإجراءات الجنائية في الاتحاد السوفيتي » الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٨ ، يمكن استخلاص المبادئ العامة للنظام القضائي ، فيما يلي :

١ - استقلال القاضي : نصت على هذا المبدأ الهام المادة ١١٢ من الدستور فقضت بأن القضاة مستقلون ولا يخضعون لغير القانون ، وقد جاء هذا النص قاصراً على استقلال القاضي ، ولم يتحدث بشيء عن « المحلفين » ومع ما تقدم من دورهم المساوي لدور القاضي في الدعوى ، بل ربما صح القول بأن دورهم أرفع ، لأن المحكمة تنعقد من قاض واثنين من المحلفين ، لكل منهم صوت محدود في المداولة وإصدار الحكم أو اتخاذ القرار ، إلا أن المادة ٩ من الأسس التشريعية للنظام القضائي الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ السابق الإشارة إليه ، تمثيلاً مع ما استهدفه هذا التشريع من تأكيد الشرعية وصيانة استقلال القضاء ، واجهت هذا القصور ، فنصت على أن القضاة والمحلفين مستقلون في تطبيق العدالة ولا يخضعون لغير القانون ، ولا تستطيع أية هيئة حكومية أو أي موظف أن يشير على المحكمة بالقرار الذي تتخذه في أية قضية ، فالمحكمة لا تسترشد إلا بالقانون في نظر الدعوى والحكم فيها ، ولا يجوز بأي حال من

(١) المادة ٢١ من الأسس التشريعية للنظام القضائي في الاتحاد السوفيتي .

الاختصاص ، وبأن على المحاكم العليا للجمهوريات الاتحادية ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتى أن تقدم حساباً Render Account لسوفيت الجمهورية أو للجنة الرئاسية بين أدوار الانعقاد .

أما قضاة المحاكم الشعبية فعليهم ، طبقاً للمادة ٣٣ من الأسس التشريعية التقدم بتقارير منتظمة الى ناخبهم عن أعمالهم فى القضاء وعن عمل المحكمة المنتخبين لها .

ويلق K. P. Gorchenin على هذا المبدأ بأنه فى النظام السابق على تشريعات سنة ١٩٥٨ ، فان القانون كان ينص فقط على تبعية قضاة محكمة الشعب لناخبهم ولم يكن يقول شيئاً فى هذا الصدد عن المحاكم الأخرى ، فسد المشرع هذه الثغرة فى تشريعات سنة ١٩٥٨ بالنص فيها على تبعية جميع المحاكم للهيئات التى انتخبها ، أو للجنة الرئاسية لتلك الهيئات فى غير أدوار انعقادها ، ويرى فى تعليقه أن تبعية كل المحاكم للهيئات الناخبة لها تؤمن أفضل تطبيق للعدالة وتحقيق رقابة الراى العام ضد مخالفى القوانين ، وأن حقيقة أن القضاة مسئولون عن أعمالهم تعطى دعماً اجتماعياً واسعاً لنشاط المحاكم وتعالى من شأن الأحكام والقرارات التى يصدرونها (١) .

وإذا كان النص قاصراً عن تحديد مدى هذه التبعية وطبيعتها ، فإننا نرى ، من الربط فى المادة الثانية من نظام المحكمة العليا بين هذه التبعية وبين استقلال القضاة ، والمخلفين ، ومن تقرير مبدأ الاستقلال بنص فى الدستور ، أن المعنى المقصود بهذه التبعية لا يمتد الى طبيعة العمل القضائى ، ولا يعد طلب تبرير للأحكام ، وإنما هو من تبيل « كشوف الحساب » عن النشاط القضائى فى مدة بعينها ، يظهر مدى الجهد المبذول ، ومقدار ما تم الفصل فيه مما عرض على المحكمة ، وقد يمتد الى مجرد إبراز المبادئ القانونية ، فهو أقرب فى طبيعته الى « الكشوف الدورية » التى ترفعها أقلام الكتاب فى المحاكم الى وزارة العدل ، بياناً احصائياً عن العمل ، وسبيلاً لتمكين الهيئات الناخبة من ممارسة اختصاصها القانونى بسحب الثقة ، على ما سيأتى بيانه .

(١) تعليق K.P. gorehenin بعنوان : The new soviet law

منشور فى :

Foundamentals of soviet Criminal legislation the judicial septem, and criminal court procedure, Mos, row.

٦ - **الجماعية Collectivism فى نظر الدعوى والحكم فيها :** ومؤدى هذا المبدأ الذى تقرره المادة الثامنة من الأسس التشريعية ، أن المحكمة السوفيتية محكمة جماعية فلا ينفرد عضو واحد « قاض أو محلف » بنظر أية دعوى ، وقد سبق أن محكمة الدرجة الأولى تنعقد من قاض واثنين من المخلفين ، وأن المحكمة الدرجة الثانية تنعقد من ثلاثة قضاة .

٧ - **مساهمة النائب العام ، ووكلاء النيابة العامة فى الدعوى :** اذ يمارس النائب العام وكل عضو من أعضاء النيابة العامة ، كل فى دائرة عمله ، اختصاصات واسعة فى تطبيق العدالة لا تقتصر على نطاق الدعاوى الجنائية وإنما تمتد الى الاشتراك ، وجوباً ، فى جميع القضايا المدنية ، ويباشرون الرقابة على التزام الشرعية ، ويراقبون سلامة وصحة أسباب الأحكام والقرارات ، ويشرفون على تنفيذها « م ١٤ من الأسس التشريعية » .

٨ - **وجود مجالس شعبية للاتهام والدفاع ،** تقضى المادة ١٥ من الأسس التشريعية بأن لممثلى المنظمات العامة ، بالطريقة التى تحددها تشريعات الاتحاد أو تشريعات الجمهوريات أن يتولو الادعاء أو الدفاع ، فى القضايا المتعلقة بمنظمتهم ، كما أنه يمكن للمضروور من الجريمة ، فى أحوال خاصة ينص عليها القانون . أن يحرك الاتهام ولو لم يدع بحقوق مالية .

٩ - **تبعية المحاكم للهيئات الناخبة لها** of courts to the bodies electing them. Accountability هذا المبدأ الذى لا نعظم له مثيلاً فى غير دول الاتحاد السوفيتى وبعض دول الكتلة الشرقية ، تقرره بالنسبة للمحكمة العليا المادة الثانية من نظامها الاساسى الصادر فى ١٩٥٧/٢/١٢ اذ تقضى بأن المحكمة العليا مسئولة Accountable أمام المجلس الأعلى للاتحاد ، وأمام لجنته الرئاسية Presidium فيما بين أدوار انعقاده . وترد فى فقرتها الثانية بأن أعضاء المحكمة العليا ومخلفيها مستقلون لا يخضعون الا للقانون كما يتقرر المبدأ بالنسبة لباقى المحاكم بما تنص عليه المادة ٣٤ من الأسس التشريعية اذ تقتضى بأن محاكم الأقاليم والمقاطعات والمدن ومحاكم المقاطعات ذات الحكم الذاتى أن تقدم حساباً لسوفيدات نواب الشغيلة ذات

حالي سحب الثقة منه بواسطة الهيئة الناجية له أو صدور حكم قضائي ضده ، وذلك في الاحوال وبالطريقة التي يصدر بتحديداتها قانون .

١٢ - المسؤولية التنظيمية للقضاة ، تقضي المادة ٣٧ من الاسس التشريعية بأن المسؤولية التنظيمية لقضاة المحاكم الاتحادية ينظم احوالها وشروطها قانون اتحادى ، وأن مسؤولية غيرهم من القضاة ينظمها تشريع الجمهورية المعنية .

١٣ - عدم صلاحية القاضي للحكم : ورد هذا المبدأ في المادة ١٨ من الاسس التشريعية للاجراءات الجنائية الصادر في ١٩٥٧/١٢/٢٥ ، والتي تنص على أن القضاة والمحلفون ، وكلاء النيابة ، ومأمورو الضبط القضائي ، وكتبة المحاكم والمترجمين والخبراء ، لا يصح أن يساهموا في المحاكم الجنائية اذا كانوا معينين شخصيا Personally interested مباشرة أو بصفة غير مباشرة .

المبحث الرابع

الوظيفة القضائية أو دور المحكمة في المجتمع السوفيتي

ان الوظيفة الاساسية للقضاء ، في أى مجتمع ، هى فض المنازعات عن طريق الفصل فيها طبقا للقانون ، وبالاجراءات المقررة ، بأحكام لها قوة الامر المقضى ، تؤدي الى قطع الصراع وتقرير الحقوق وكفالة احترامها ، والفصل في الجرائم .

ومن خلال ممارسة المحاكم لهذه الوظيفة ، تتحقق بغير شك ، وبطريقة جانبية مزايا أخرى للمجتمع وللأفراد : تنمية الاحساس بالعدالة والمساواة وحب النظام واحترام القانون ورعاية حقوق الغير ، ويساعد العمل القضائي في دعم النظام الاجتماعى وصيانتة ، وفي دفع عجلة التقدم ، ولكن تلك المزايا على أهميتها ، تبقى عملا هامشيا لا يقصد لذاته ، وانما يتحقق من خلال التطبيق السليم لسياسة قضائية ناجحة في الفصل في كافة المنازعات والجرائم .

وتطبيقا لذلك ، وعلى سبيل المثال ، فان المادة ١٤ من قانون السلطة القضائية في الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، تنص على

يؤيدنا في ذلك استعمال المشروع لتعبير Rendre account كما تقدم ، ولأن فهم التبعية على غير هذا المعنى الضيق يتعارض مع استقلال القضاء ، ويكون أمرا لا مبرر له طالما أن أية جهة غير المحاكم لا تملك تغيير الحكم الصادر من المحاكم بصفة نهائية ، ويزيد الأمر تأكيدا أن الدستور السوفيتي اذ تحدث عن التبعية في مناسبة أخرى ، تبعية مجلس الوزراء لمجلس السوفيت الأعلى ، نص في المادة ٦٥ على أن مجلس الوزراء مسئول أمام مجلس السوفيت الأعلى وتابع له :

The Council of Ministers is responsible and accountable to the suprem soviet of the U. S. S. R.

خلاف للنص الذى أورده التشريع بصدد المحاكم .

١٠ - الحصانة القضائية : تقضى المادة ٣٦ من الاسس التشريعية للنظام القضائي بأنه لا يجوز توجيه الاتهام الى القاضي فيما يترتب عليه عزله من وظيفته ، ولا يجوز القبض عليه الا في الاحوال التالية :

(ا) بالنسبة لقضاة محكمة الشعب ، ورؤساء ونواب ورؤساء وأعضاء المحاكم الاقليمية ومحاكم المقاطعات ومحاكم المدن ومحاكم الجمهوريات ذات الحكم الذاتى الا بموافقة اللجنة الرئاسية لمجلس سوفيت الجمهورية الاتحادية ذات الاختصاص .

(ب) بالنسبة لرئيس ونواب رئيس وأعضاء المحاكم العليا للجمهوريات الاتحادية ومطفوها ، الا بموافقة مجلس السوفيت الأعلى للجمهورية ، أو لجنته الرئاسية فيما بين أدوار انعقاده .

(ج) بالنسبة لرئيس ونواب رئيس وأعضاء ومحلفوا المحكمة العليا للاتحاد الا بموافقة مجلس السوفيت الأعلى للاتحاد أو لجنته الرئاسية فيما بين أدوار انعقاده .

(د) بالنسبة لرئيس ونواب رئيس وأعضاء المحاكم العسكرية الا بموافقة اللجنتين الرئاسية لمجلس السوفيت الأعلى للاتحاد .

١١ - عزل القضاة والمحلفين قبل نهاية المدة التى انتخبوا لها : نصت على هذا المبدأ المادة ٣٥ من الاسس التشريعية فقضت بأنه يمكن تنحية القاضي والمحلف وتجريده من سلطته قبل انتهاء المدة التى انتخب لها ، ويقتصر استعمال هذا الحقيق على

المنظمات العامة Public Organisations ومصالحها التي يحميها القانون .

والى تأكيد الاحترام الحازم وغير المشروط للقانون من جانب كافة المؤسسات والمنظمات والموظفين والمواطنين الافراد .

كما يرسم الطريق الى تحقيق هذه الأغراض من خلال :

(١) فحص كافة المنازعات المدنية المتعلقة بالحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمؤسسات والمشروعات الحكومية ، للمزارع الجماعية والتعاونية وغيرها واصدار الأحكام والقرارات فيها .

(ب) بحث القضايا الجنائية طبقا للاجراءات المقررة ، واصدار الأحكام فيها ، اما بمعاقبة المذنبين او تبرئة من لا تثبت جرمهم « المادة ٤ من الأسس التشريعية » .

وقبل أن تكون هذه المبادئ قواعد مقننة في الأسس التشريعية للنظام القضائي كانت أصولا عامة في الفكر الماركسي من خلال تفسيرات لينين الذي كتب يقول ان المحكمة السوفيتية جهاز سلطة An Organ of power وهذا ما يتناساه الليبراليون . ولكن الماركسي يرتكب خطيئة اذا نسيه . كما أشار في رسالته عن المهام العساجلة للحكومة السوفيتية الى أن العمل القضائي يدخل في أعمال ادارة الدولة وان كانت له طبيعته المتميزة من سائر أعمال الادارة الأخرى وفي قوله اننا نريد اقامة الدولة ، ونريد قوة الالتزام لتحقيقها ، وان المحكمة السوفيتية يجب أن تكون هي جهاز دولة البروليتاريا الذي يحقق هذا الالتزام (١) . هذه الخصيصة المميزة لعمل المحاكم ، والتي تميز بين عملها وعمل سائر أجهزة الدولة الأخرى ، ان المحاكم جهاز لتحقيق العدالة ، وهذا يعنى أن على المحكمة قبل أن تصدر حكمها ، أن تنظر الدعوى طبقا للاجراءات المقررة في قانون المرافعات ، وأن يكون حكمها قائما على تطبيق القانون والقواعد الشرعية وحدها (٢) .

ان تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم الا ما استثنى بنص خاص ، وهو ترديد للنص الوارد في قوانين النظام القضائي المصري من قبل منذ سنة ١٩٤٧ ولما استقر عليه العمل منذ وجدت الدولة الحديثة في مصر في أواخر القرن التاسع عشر ، ونفس النص في معناه يحكم تشريعات النظام القضائي في أكثر بلاد العالم غير الشيوعى .

ولكن الامر في النظام السوفيتي يأخذ شكلا آخر ، وأن تقارب المضمون ، فان هذه الأغراض الجنائية تتقدم الى الصدارة ، ويعتبرها القانون الهدف الاساسى للوظيفية القضائية في تطبيق العدالة ، تسعى اليها وتتفياها من خلال الفصل في كافة المنازعات والجرائم طبقا للقانون .

وتطبيقا لذلك تقضى المادة الثالثة من الاسس التشريعية للنظام القضائي السوفيتي ٥٧/١٢/٢٥ بأن على المحكمة أن تتوخى في كل أعمالها غرس حب الوطن ، والمبدأ الشيوعى في نفوس المواطنين ، وحملهم على الاحترام المطلق وبلا أى تحفظات للقوانين الاشتراكية ، والملكية العامة ، والانتظام في العمل والقيام بشرف بالواجبات الاجتماعية والمدنية واحترام حقوق المواطنين وكرامتهم وسمعتهم وقواعد الحياة الاشتراكية . والا تستهدف من توقيع العقوبات على الجرائم مجرد العقاب ، بل تأخذ في اعتبارها هدف اصلاح الجناة واعادة تربيتهم .

كما يحدد المشرع السوفيتي هدف تطبيق العدالة الاشتراكية بما ينص عليه في المادة الثانية من الاسس التشريعية من أن تطبيق العدالة في الاتحاد السوفيتي يهدف الى حماية الحقوق التالية ضد كافة الانتهاكات :

(١) النظام الاجتماعى وشكل الدولة كما يحدده الدستور .

(ب) حقوق المواطنين السياسية وحقوق العمل وحقوق السكن وحقوق الملكية ، والمصالح المشروعة التي يقرها القانون .

(ج) حقوق مؤسسات الدولة ومشروعاتها والمزارع الجماعية والمشروعات التعاونية وسائر

(١)

A. Denisov, M. Korchenks e Soviet State Law, P. 300 - 302.

(٢) المرجع السابق ، ص : ٣٠٢ .

وفي القضايا المدنية أيضا ، يمارس القضاء السوفيتي دوره التربوي وخاصة في القضايا التي تثور بين الأفراد وبين الجهات الحكومية والمنظمات العامة ، فغالبا تصطدم المحكمة في مثل هذه القضايا ببقايا من الماضي ما تزال معششة في ضمائر بعض الناس ، تتجلى في انعدام الوجدان المهني ، واشتهاء مال الغير وعدم القيام بالواجبات ، وقد تطرح قضايا يتقدم فيها ممثلوا الجهات الحكومية بمطالب غير معقولة ، أو يرفضون المطالب المعقولة والحقوق المشروعة للعاملين أو الجمهور ، فحينئذ يترتب على المحاكم أن تنظر الدعوى بأكبر قدر من الموضوعية وأن تقف بحزم الى جانب حقوق العمال والمواطنين (١) . ولا يقتصر القاضي على تلاوة الحكم في القضية فقط . ولكنه متى رأى محلا لذلك ، يعقبه بتوجيه اللوم للخصم ذي السلوك المعيب ، بل ان للقاضي ، متى قدر جسامة العنت في مسلك أحد الخصوم أن يوجه له انذارا بأن المحكمة سوف تتخذ في شأنه قرارا خاصا اذا عاد لمثله ويضرب L. Shein-in مثلا لذلك قضية المحاسبة المعاونة بتروفا . كانت تعمل في إحدى مؤسسات البناء وحصلت على اجازة قضتها في الريف . وبعد انتهاء الاجازة انقطعت عن العمل خمسة أيام أخرى ، وقدمت تقريرا من طبيب التلحية الريفية التي كانت فيها ، ولم يقبل بذلك مدير المؤسسة وأصدر قرارا بفصلها من العمل . فقامت دعواها أمام محكمة الشعب بحى « قسم » جيليزنودوروجنى بموسكو . وسأل القاضي مدير المؤسسة لماذا لم يقبل بالتقرير الطبى الذى قدمته ، فلما اجاب بأنه مخالف للأصول . قال له القاضي : « وهل تلتزم دائما بهذه الأصول ؟ ألا ترى أحيانا بأن هذه الأصول ليست بالأمر الجوهري في الحياة ؟ ثم سأله عن مدة عمل المدعية ، فلما عرف أنها خدمت المؤسسة اثنتى عشرة سنة وجه له اللوم قائلا :

الدور التعليمي للمحكمة السوفيتية :

هذا الدور التعليمي يجد سنده المذهبي أيضا في قول كارل ماركس ، اذا رأى الناس العقاب ولم يرو الجريمة ، فمن المؤكد أنهم لن يروا الجريمة حيث يقع العقاب ، ويتحقق هذا الدور من خلال علانية الجلسات ، الذى يسمح للجماهير الفقيرة أن تشهد المحاكمة ، ومن خلال حرص المحكمة على أن تطرح في الجلسة وان تفحص سائر الظروف والملابسات والبواعث المحيطة بالجريمة والمجرم . وان تبين النتائج المترتبة عليها ، وقانون الاجراءات الجنائية السوفيتي الصادر في ١٩٥٧/١٢/٢٥ يوجب هذه المناقشة في « جلسات استماع » يكون فيها الاتهام والدفاع نفس الحقوق ، حتى تتحقق القناعة الكاملة بكل حكم أو قرار ، ليس لدى المتهم فحسب ولكن ، وبنفس الدرجة لدى جيرانه ومعارفه ومخاليطه ، فهؤلاء جميعا يجب أن يعرفوا لماذا صدر الحكم بما صدر به (١) .

ولقد أسهمت المحاكم السوفيتية منذ نشأتها ، هديا بهذه المبادئ ، في وضع أسس التشريع الجنائي ، وشهد لها بذلك المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الذى انعقد في حياة لينين ، وجاء في برنامج الحزب الذى تبناه ذلك المؤتمر ، أن المحاكم الشعبية قد غيرت جذريا طبيعة العقوبات ، فطبقت على مدى واسع نظام « العقوبة الاسمية » أى الحكم بالعقوبة مع الأمر بوقف تنفيذها ، وأدخلت نظام التاديب العلني عقوبة لبعض المخالفات اليسيرة ، وأبدلت أحيانا الحكم بالشغل الاجباري مسج الاحتفاظ بالحرية بدلا من الحكم بالحبس ، كما أبدلت بالوضع في السجون ، ابداع المحكوم عليهم مؤسسات إعادة التربية .

وتبنى المشرع هذه المبادئ فنص عليها في أول قانون جزائي في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وما تزا لمعمولا بها في القوانين الحالية فيها وفي أكثر الجمهوريات الأخرى (٢) .

(١) (٢)

المحاكم الخاصة ، وهل يتقيد المجلس فى تشكيلها بضرورة قيام ظروف استثنائية ، أو ان يقتصر اختصاصها على نوع معين من القضايا ذات الطبيعة الخاصة ، كذلك لم يوضح كيف تشكل هذه المحاكم وممن ، وكيف تمارس عملها والى أى حد تتقيد بقانونى المرافعات المدنية أو الاجراءات الجنائية .

ومن التطبيقات البارزة لهذه المحاكم الخاصة، المحكمة الرفاقية ، وهى هيئات عامة منتخبة ، تقام وتعمل فى المنشآت الصناعية وفى المشروعات الانشائية والمؤسسات وفى المزارع التعاونية ، ومزارع الدولة ومرفق النقل ، وتتناول كل ما من شأنه الاضرار بالانتاج أو بالقيم المعنوية ، وهدفها الرئيسى هو منع انتهاك القانون ، أو غير ذلك من الأعمال الضارة بالمجتمع ، وتكمن قوتها فى أنها مكونة من زملاء العامل فان المرء عندما يحاكم أمام محكمة من رفاقه انما يواجه تجربة هائلة ، فكلما النقد والتوجيه السليم والشديد فى آن واحد ، والرغبة المخلصة فى تخليص المتهم من أخطائه ، ذات اثر عظيم ليس عليه فقط ، وانما على سائر العاملين اذ يشهدون المحاكمة ، وكثيرا ما يطلب الجانى تحويله الى محكمة عادية تحاشيا لمواجهة زملائه . وتنظر هذه المحاكم حالات العريضة البسيطة او المغامرات المحدودة والتبديات الصغيرة فى الأموال العامة أو أموال الدولة وكذلك السرقات الطفيفة من الممتلكات الخاصة ، اذا كان الجانى يرتكبها لأول مرة كما تنظر فى المخالفات الخاصة استخدام وسائل النقل أو أدوات العمل أو المواد الخام أو غيرها من ممتلكات الدولة أو ممتلكات المنظمات الشعبية أو التعاونية من أجل مصالح خاصة . والخروج عن قواعد السلوك الاشتراكى ، ويحضر جلساتها العديد من الناس ، ولكل منهم متى كان من نفس الوحدة التى يعمل فيها المتهم ، طلب الكلمة وابداء الراى (١) .

٤ - ان المشرع السوفيتى ، فى نظام المحكمة العليا وفى الأسس التشريعية للنظام القضائى ، نص على تبعية المحاكم للهيئات الناحية لها ، وقد عالجت فيما تقدم بند « ٣٤ » فقرة ٩ « أمر هذه التبعية وما

« الا تخجل من تصرفك هذا مع معاونة اشتغلت معك هذه السنوات الطوال . ثم خلت المحكمة المداولة فما لبثت الا قليلا . وعادت ليتلو القاضى حكمها باعادة المدعية الى عملها . ثم وجه تحذيرا لمدير المؤسسة « هذه المرة تكتفى المحكمة بـلومك شفويا على « بيروقراطيتك » ولكنى احذرك بان المحكمة ستتخذ فى شأنك قرارا خاصا اذا عدت لهذه القسوة » (١) .

مبحث ختامى : ملاحظات وتعليق

الآن وقد بلغ البحث غايته ، فان الوفاء بالفائدة المرجوة منه يقتضى ، وان يكن فى ذلك بعض التكرار ، عرض بعض الملاحظات العامة :

١ - ان القضاء فى الاتحاد السوفيتى قضاء شعبى الى حد لا يبلغه نظام آخر فى غير دول الديمقراطيات الشعبية ، فالقضاة جميعا منتخبون والقضايا جميعها تنظر بحضور المحلفين الشعبيين فى غير محاكم الدرجة الثانية ، والمحلفون كالقضاة أعضاء فى المحكمة لهم صوت معدود فى المداولة مساو لصوت القاضى ، رغم تشكيل المحكمة من قاض واحد واثنين من المحلفين .

٢ - ان القاضى السوفيتى قاض غير متخصص للقضاء ، على المعنى العام لمعنى التخصص فهو ينتخب لمدة محدودة ، وان لم يحظر التشريع تجديدها ، تعد قصيرة بالنسبة لطبيعة الوظيفة القضائية وما تستلزمه من تكوين شخصية خاصة من خلال طول الممارسة وتراكم الخبرة ، وليس ثمة ، بحكم القانون ، شروط تتعلق بالكفاية العلمية أو الثقافية القانونية اكتماء بما يعبر عنه بتلقى التدريب القانونى .

٣ - ان الدستور السوفيتى ، وقد أخذ بتحديد المحاكم فى نصوصه ، لم يورد البيان على سبيل الحصر ، فقد أورد فى التعداد « المحاكم الخاصة التى تشكل بقرار من السوفيت الأعلى للاتحاد ، ولم يتضمن الدستور أو الأسس التشريعية للنظام القضائى أى تفصيل لحق انشاء

(١) فيودور تيرنيكو ، الدولة والشعب فى الاتحاد السوفيتى القاهرة ص ١٠٧ .

بوليانسكى الى أن تدعيم السياسة العامة للحزب إنما يقع من خلال الصورة التي تتفق مع العمل القضائي وبالوسائل المتاحة للقضاء . نقول أن هذه الكتابات سابقة على المرحلة الحالية في الاتحاد السوفيتي ، مرحلة ما بعد الستالينية ، ولقد كان لتلك الكتابات موضعها في حينها ، في مرحلة بناء الدولة السوفيتية ، وسط حصار خارجي ومتناقضات داخلية ، فسقط الاستدلال بها في المرحلة الحالية ، التي تدعمت فيها الشرعية والاشتراكية بقرارات مؤتمر الحزب في ١٩٥٧ ، وقد سبقت الإشارة الى هذه المرحلة والتي دعت الى اصدار نظام المحكمة العليا في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٧ ، والاسس التشريعية للنظام القضائي في ١٥/١٢/١٩٥٨ وبيننا عند الكلام على المبادئ العامة للتنظيم القضائي « ما تقدم بند ٢٣ » سمات هذه المرحلة .

٥ - أن المشرع السوفيتي ، وانطلاقاً من فكرة التبعية المتقدمة جعل امر الحصانة القضائية منوط بمجالس السوفيت أو لجائها الرئاسية وما تقدم بند ٣٤ فقرة ١٠ ، وليس الى المحكمة العليا أو أية جهة قضائية أخرى مما هو أكثر تلاؤماً مع طبيعة هذه الحصانة ومقتضياتها .

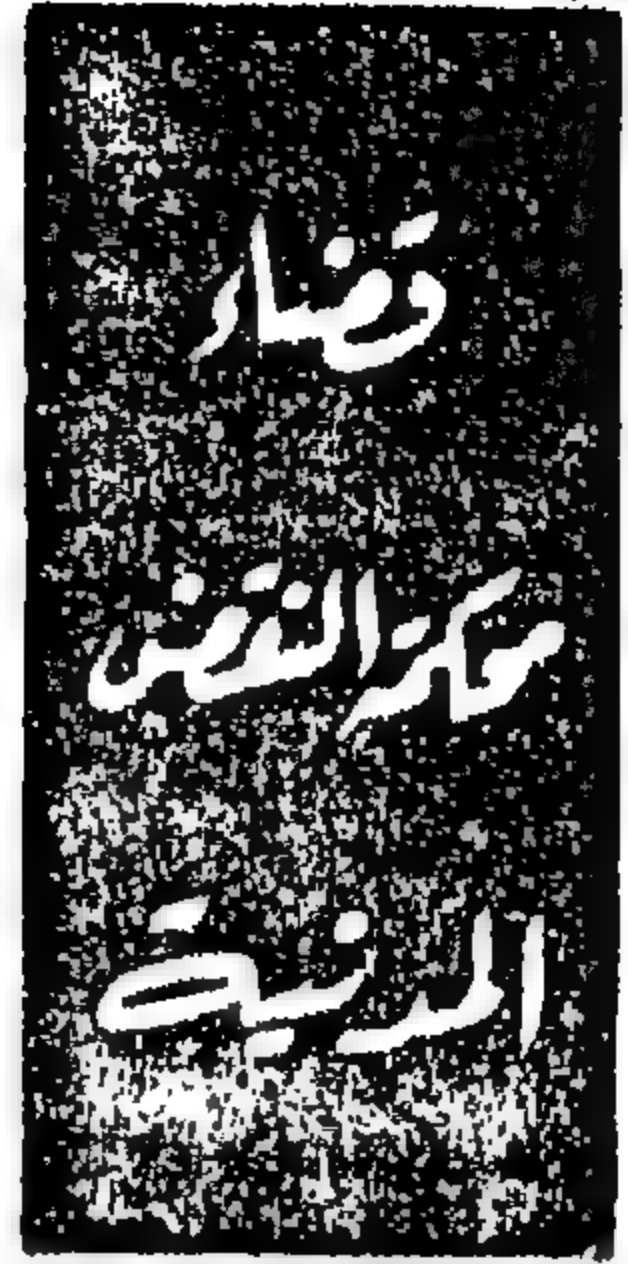
تلك كانت « نظرة عامة شاملة » على موضوع عريض يحتاج الى أكثر من دراسة ولجهد أكثر من دارس ، وكل ما نرجوه أن يكون التوفيق حليفنا في لقاء الضوء على نظام قضائي يعتبر بحق تنظيماً جديداً تماماً على الفكر القانوني النظري والتطبيقي في الدراسات العربية ، وفي استرعاء الاهتمام به ، وبداية حوار جاد يثرى حقل الدراسات العربية للنظم القضائية تلك غاية القصد ، ومدى الجهد وهدف العمل .

يثيره قصور النصوص وخلصنا الى ما رأيناه صواباً في شأنها يحفظ للقاضي استقلاله وحيدته ، وتتفق مع روح التشريع ولا يتجافى مع نصوصه . الا أن ذلك لا يمنع أن هذه التبعية تثير قيام صعوبة الفصل بين احترام القاضي نصوص القانون أو خضوعه لتوجيه الجهة الناجبة أو سياسة الحزب . . ومن الحق أن كتابات بعض القانونيين السوفيت ، ساهمت في خلق هذا الانطباع ، فقد كتب بوليانسكى يقول : « في دولتنا السوفيتية تضطلع المحاكم بوظيفتها كجزء من الاداة السياسية في الارشاد . ويجب أن بتحقيق بوسائل مناسبة ، أن المحاكم هي أدوات لسياسة الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية ، فالسمة الأساسية للسياسة القضائية هي تدعيم سياسة الحزب والدولة في الصورة التي تتفق مع التصرف القضائي بالوسائل التي في مكنة القضاء . وكتب فيشنكى سنة ١٩٣٤ في مؤلفه عن الاجراءات الجنائية « أن على القاضي السوفيتي ألا يهدف الى مجرد المنطق القانوني وإنما يجب دائماً أن يضع في اعتباره أن القانون ليس شيئاً آخر غير التعبير عن سياسة الحزب فلذا وقع التعارض بين القانون القائم وسياسة الحزب وجب على القاضي أن يعطى طاعته المطلقة لتوجيهات الحزب لتي تمثل بالنسبة له القانون الاسمي (١) .

على أن الذي لا شك فيه أن هذه الأقوال ، وقد نقلت إلينا من خلال مؤلفات فقهاء تقليديين (٢) ، يقفون في الخط المعادي ، أو في القليل غير المتفهم للماركسية وأيسرت من سياقاتها للاستدلال بها على آراء مسبقة في النظام . وهذه الكتابة ، مع إشارة

(١) فقد أشار الدكتور محمد مصفور الى أن مرجعه في هذه الفقرات هو كتاب
Sir A-Denning : Freedom under the law.

(٢) الدكتور محمد مصفور ، استقلال السلطة القضائية ، مجلة القضاء ، يوليو سنة ١٩٦٨ .



— ٣٤١ —

الابادىء القانونية :

(١) استئناف : حكم ، تسببه
احالة في بيان الوقائع الى ماورد
بالحكم الابتدائى الملفى ق ٤٣ لسنة
١٩٦٥ مرافعات م ٤٣١ ق ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .

١ - القضاء بالغاء للحكم
المستأنف يزىل الحكم بجميع
آثاره ، بما يسقط عنه حجتيه .
ان يحيل في بيان الوقائع الى
ما ورد بالحكم الابتدائى وان قضى
بالغائه (١) .

(ب) خير : محكمة موضوع ،
سلطتها في تقدير عمله .

٢ - الاخذ براى خير او باخر
من آراء الخبراء مما تستقل به
محكمة الموضوع ، ومؤدى الاخذ
براى احد الخبراء دون غير ان
المحكمة لم تر في آراء من تاخذ
براىهم ما يفيد اشتغالها في الدعوى
(ج) حكم مستأنف : رد على
اسبابه .

٣ - لا تلتزم محكمة الاستئناف
متى الفت الحكم الابتدائى -
الصادر في الدعوى ببحث وتنفيذ
اسباب هذا الحكم ما دامت قد

(١) نقض ٢٣ من يناير ١٩٢٦ مجموعة
القواعد القانونية لمحكمة النقض في ربع
قرن ج ١ رقم ١٩٠ ص ٥٦٥ .

اقامت قضاها على اسباب تكفى
لحمله .

(د) قرينة : محكمة موضوع ،
سلطتها في تقديرها ، تزوير .

{ - للمحكمة في مواد التزوير
ان تستدل على وقوعه بما
تستخلصه من القرائن المقدمة في
الدعوى . وتقدير قوة القرائن في
الاثبات هو مما تستقل به محكمة
الموضوع متى قام قضاها على
اسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة
كل قرينة على حدة لاثبات عدم
كفاية كل منها في ذاتها لاثبات (١)

(هـ) حكم : تدليل ، عيب ،
تناقض .

٥ - التناقض الذى يعيب
الحكم هو ما تتماهى به اسبابه
بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل
الحكم عليه او ان يكون التناقض
واقعا في اساس الحكم بحيث
لا يمكن ان يفهم معه على أى
اساس قضت المحكمة بما قضت
به .
المحكمة :

وحيث انه . . يبين من الاطلاع
على اصل ورقة اعلان الطعن ان
هذا الطعن قد ادركه القانون ٤٣
سنة ١٩٦٥ قبل ان يعرض على
دائرة فحص الطعون ولما كانت
اوراق الطعن قد خلت مما يثبت
قيام الطاعن باعلان الطعون عليهم
الثلاثة الاخيرين بتقرير الطعن
طبقا للمادة الثالثة من القانون
المشار اليه وخلال الميعاد المقرر
بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات
قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة
١٩٥٥ او خلال الميعاد الذى منحه
له القانون ٤ سنة ١٩٦٧ ، فايه
يتعين - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - اعمال الجزاء .
وحيث انه . . وان كان القضاء

(٢) نقض ٢٨ من فبراير ١٩٥٢ طعن ٦٨
لسنة ٢٠ ق .

بالغاء الحكم المستأنف يزىل الحكم
بجميع آثاره بما يسقط عنه
حجتيه ، ولئن كانت لا تجوز
الاحالة الى ما الفى من الحكم
الا انه لا يعيب الحكم الاستئنافى
- وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - ان يحيل في بيان
الوقائع الى ما ورد بالحكم
الابتدائى وان قضى بالغائه . لما
كان ذلك وكان البين من الحكم
المطعون فيه انه وان قضى بالغاء
الحكم الابتدائى الا انه ورد في
خصوص وقائع الدعوى أنها
مبينة تفصيلا بالحكم المستأنف
ولا يرى الحكم ما يبرر اعادة تفصيلها
واذ اورد الحكم الابتدائى المنظم
للاوراق جميع الوقائع المتعلقة
بالدعوى والتي اشار اليها الطاعن
بهذا الشق من الطعن ، فان النعى
على الحكم بالبطلان في هذا
الخصوص يكون على غير اساس
والنعى في شقه الثانى مردود ،
ذلك ان الحكم المطعون فيه انتهى
الى القضاء بتزوير السند المطعون
فيه استنادا الى قوله « يبين من
مطالعة السند المطعون عليه انه
محرف بمديونية عبده عبده زغلول
- الذى يمثله المطعون عليه الاول
- الى عبد المنعم حسن الشيخ
(الطاعن) في مبلغ خمسة آلاف
جنيه وتسعة جنيهاً ونصف
جنيه انما قد صيغت كتابة هذا
المبلغ بالقروش ارقاما وحروفا .
وهذا السند موضوع لتحريره
تاريخ اول سبتمبر سنة ١٩٤٤
اما موعد وفاته فقد ذكر عنه انه
(تحت الطلب) . وحيث ان قسم
ابحاث التزييف والتزوير
بالاسكندرية انتهى من فحص ذلك
السند الى ما أثبتته في تقريره . .
وهو ان السند كان محررا أصلا
بمبلغ خمسمائة قرش ثم عدل
الى القيمة المدونة به حاليا أى
بمبلغ ٥٠٠٩٥٠ قرش وذلك بكشف

لفظة (قرش) التالية للفظه (خمسمائة) لكل من تقيطى المبلغ ثم أضيفت العبارة الآتية (ألف وتسعمائة وخمسين قرشا) كما أضيف الى يمين العدد الاصلى (٥٠٠) (الأرقام الآتية : (٩ و ٥٠) حتى أصبح (٥٠٠٩٥٠) . وحيث ان المحكمة تظمن الى الاخذ بما رآه ذلك الخبير للأسباب التى أقيم عليها وتعتمدها هذه المحكمة فمأخذة بما ذهب اليه خبير قسم أبحاث التزييف بالقاهرة ولا بما ذهب اليه الخبير الاستشارى الذى اصطفاه المطعون ضده (الطاعن) . وإما ينبعث اطمئنان المحكمة من القرائن الآتية وهى المستخلصة من استجوابها لهذا الأخير بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٦٤ ومن باقى ظروف الدعوى (أولا) انه من غير المؤلف ان يحرر سند بالقروش من هذا المبلغ المقدر بالوف الجنيهاً (ثانياً) . انه من غير المؤلف كذلك ان يكون الدين بالآلاف الجنيهاً ومعها خمسون قرشا وتسعة جنيهاً (ثالثاً) انه من غير المعقول عقلا ان يجرؤ مدرس الزامى سنة ١٩٤٤ على دفع خمسة آلاف وتسعة جنيهاً ونصف عربوناً (كما زعم فى استجوابه) لارض موقوفة على أمل خيالى هو حل الوقف أو استبداله ، ووقتئذ كان الرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذى انتهى به الوقف الاهلى فى عالم الغيب ومرتب مثل هذا المدرس المستأنف ضده الاول (الطاعن) لا يتجاوز بضعة جنيهاً (رابعاً) وكان من المعقول لو ان واقعة شرائه لتلك الارض صحيحة وكان حقا يدفع لبائعه مبالغ متتالية أن يقف أعطاء النقد عندما وصلت فى مجموعها بضع مئات لكن هذا على حد قوله لم يحصل . (خامساً) انه لم يستطع ان يبين للمحكمة مصدر تلك الآلاف وإنما ادعى انه ورث من أبيه مبلغا لم يستطع تحديد

مقداره وإنما قصر قوله على انه مبلغ كبير (سادساً) أنه قال عن صناعة والده انه كان تاجيرا بالجملية والقطاعى لكنه لم يستطع تحديد نوع تجارته (سابعاً) ومن غير المقبول ان يقدم مثله على شراء خمسين فدانا صفقة واحدة وهو يكدح طوال الشهر لقاء بضعة جنيهاً . (ثامناً) انه اجاب على سؤال للمحكمة بأن اصغر مبلغ دفعه لمدينه كان خمسين جنيهاً ولم ينتبه الى الجنيهاً التسعة والنصف الواردة فى السند الا لما سألته المحكمة بعد ذلك عما اذا كان لم يدفع لمدينه اقل من خمسين جنيهاً فى أى مرة فعندئذ . . استدرك فقال تسعة جنيهاً ونصف . (تاسعاً) انه عندما قرر ان المدين رد اليه بعض الدين فال ان ذلك الرد كان على دفعات فلما سئل عن مقدارها قال انها بين المائة والمائتين فلما ووجه بالجنيهاً التسعة والنصف لم يستطع ان يجيب اجابه شافية . (عاشراً) أن السند خال من توقيع أى شاهد . (حادى عشر) ان المطعون ضده لم يدل على واقعة الشراء المزعومة وإنما ادعى انه مزق عقد البيع مع بالغ اهمية الاحتفاظ به . (ثانى عشر) انه لم يستطع تعليل صبره عن التقاضى منذ سنة ١٩٤٤ (تاريخ السند) حتى سنة ١٩٥٩ (تاريخ رفع الدعوى) وهى مدة تقرب من الخمسة عشر عاما مع ان المعقول انه كان يتلطف على استصدار حكم بالدين فى سنة ١٩٥٢ بمجرد صدور تشريع انتهاء الوقف الاهلى والا بلغ من هذا تعليله ذلك الانتظار بأنه انفق سبعة آلاف أخرى من الجنيهاً فى تشييد منزل له فى سنة ١٩٤٩ ثم تزوج فى سنة ١٩٥٦ فكلفه ذلك الزواج مئاة جنيه ومع ان اتفاق هذين المبلغين لم يكن يحول دون المطالبة بالدين الكبير . (ثالث عشر) ان المستأنف ضده الاول لما احس

بالحرج يادر يالصاق الاتهام بغيره فنسبه الى مجهول زعم انه عبث بالسند وهو مودع ملف الدعوى لدى قلم الكتاب ، ولقد فاته ما بان لخبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالاسكندرية وهو ما استبانته أيضا هذه المحكمة بالنظر المجرد ، ذلك هو وجود نشع للمداد على ظهر السند عند الثوب التى حدثت عند تغيير الحقيقة واعادة الكتابة على بعض الكلمات فلو كانت الثوب محدثة فى السند وهو فى قلم الكتاب اى بعد تحريره بعدة سنوات لما ظهر اى نشع على ظهر الورقة . وهذا الذى اوردته الحكم مفاده انه اخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالاسكندرية وبالقرائن التى أوردها واستقاهها من استجواب الطاعن ومن أوراق الدعوى للقضاء بتزوير السند المطعون فيه وترجيح الحكم هذا التقرير على التقريرين الآخرين . ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الاخذ برأى خبير أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع وان مؤدى الاخذ برأى أحد الخبراء دون غيره ان المحكمة لم تر فى آراء من لم تأخذ برأيهم ما يفيد اقتناعها فى الدعوى ، واذا لا تلزم محكمة الاستئناف متى الفت الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى ببطلان وتفنيد أسباب هذا الحكم مادام قد أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد انتهى فى أسباب مقبولة استخلصها من تقرير الخبير الذى اعتمد برأيه واحال اليه ومن القرائن المستمدة من الاستجواب وأوراق الدعوى الى ترجيح التقرير الاول على التقريرين الآخرين ، واذا تكفى هذه الأسباب لحمل الحكم فيما انتهى اليه من ان السند مزور فان النعى على الحكم بالقصور فى التسبيب يكون على غير اساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

نقض مدني رقم ٥٢١ لسنة ١٩٢٤ ق
في ١٩٦٦/١/١٥ برئاسة وعضوية
السادة بطرس زغلول واحمد حسن
هيكل ومحمد صادق الرشيدي
وابراهيم الديواني وعبد العليم
الدعشان المستشارين .

— ٣٤٢ —

المبدأ القانوني :

ضريبة عامة على الايراد ،
وعاؤها : حكم ، تسبيب ، عيب
ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

يتشترط لخصم الايرادات لدى
الحياة والمعاشات والاشتات من
ايراد الممول الخاضع للضريبة
العامة أن يكون ملزما بها قانونا ،
أو تنفيذا لحكم قضائي ، ودفعها
فعلا خلال السنة الضريبة ، وأن
تكون قد تقررت عليه بدون مقابل
ولسبب لا يرجع لمحض اختياره ،
وإذا كان الحكم المطعون فيه لم
يبين مدى اختيار المطعون عليه
(الممول) في الالتزام ببائنه أبيه
بمناسبة زواجهما والمصدر الذي
يحدد هذا المدي من قانون أو
عرف ، فإنه يكون قاصرا بما
يوجب نقضه .

المحكمة :

وحيث إن . . النص في الفقرة
الثانية من المادة السابعة من
القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض
ضريبة عامة على الايراد على أن
يخصم من الايراد الخاضع
للضريبة ما يكون قد دفعه الممول
من أقساط الايراد لدى الحياة
والمعاشات والنفقات الملزم بها
قانونا أو تنفيذا لحكم قضائي إذا
تقررت عليه بدون مقابل « يدل على
أنه يشترط لخصم الايرادات لدى
الحياة والمعاشات والنفقات من
ايراد الممول الخاضع للضريبة
العامة أن يكون ملزما بها قانونا
أو تنفيذا لحكم قضائي ودفعها
فعلا خلال السنة الضريبة وأن

وحيث أن : الحكم المطعون
فيه قد اعتد بتقرير الخبير الأول
الذي ندبته المحكمة لفحص ما إذا
كان قد حصل تغيير في قيمة الدين
الوارد في السند المطعون فيه ،
وقد انتهى هذا الخبير الى أن
السند كان محررا أصلا بمبلغ ٥٠٠
قرش ثم عدل الى القيمة المدونة
به حاليا وهي ٥٠٠٩٥٠ قرش
ولما كان التناقض الذي يعيب
الحكم هو ما تماحى به اسبابه
بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل
الحكم عليه أو أن يكون التناقض
واقعا في أساس الحكم بحيث
لا يمكن أن يفهم معه على أي أساس
قضت المحكمة بما قضت به ، وكان
الحكم قد اعتبر أن التزوير حصل
بتغيير قيمة الدين الواردة في
السند على النحو الذي أورده
الخبير في تقريره وهو ما يكفي
للقضاء برد وبطلان السند فإن
النعي على الحكم بهذا السبب يكون
على غير أساس .

وحيث أن . . الحكم اقام
قضاه بتزوير السند على ماسلف
بيانه في الرد على السبب الاول
استنادا الى تقرير قسم ابحاث
التزييف والتزوير بالاسكندرية
والى القرائن الاخرى التي ساقها
ولما كان للمحكمة في مواد التزوير
أن تستدل على وقوعه بما
تستخلصه من القرائن المقدمة في
الدعوى ، وكان تقدير قوة القرائن
في الاثبات هو مما تستقل به محكمة
الموضوع متى قام قضائها على
اسباب مقبولة ، وإذا لا يجوز
مناقشة كل قرينة على حدة
لاثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها
للاثبات ، وكان الحكم المطعون فيه
لم يقض بتزوير السند الا بعد
أن أجرت المحكمة تحقيقه بنذب
خبيرين في الدعوى واستنادها الى
القرائن فيها وهي قرائن متساندة
وتؤدي الى ما انتهى اليه الحكم
فإن النعي عليه بالفساد في
الاستدلال والقصور في التسبيب
يكون على غير أساس .

يكون قد تقررت عليه بدون مقابل
ولسبب لا يرجع لمحض اختياره
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه لم يبين مدى اختيار المطعون
عليه في الالتزام ببائنه بنتيه
« ليلي وجاكين » بمناسبة زواجهما
والمصدر الذي يحدد هذا المدي من
قانون أو عرف أو غيرهما ، فإنه
يكون قاصرا بما يوجب نقضه لهذا
السبب دون حاجة لبحث باقي
اسباب الطعن .

طعن مدني رقم ٤٢٦ لسنة
٣١ ق في ١٩٦٦/١/١٥ برئاسة
وعضوية السادة حسين صفوت
الركي ومحمد عثمان نصار ،
صبري احمد فرحات ، محمد
شبل عبد القصور ، محمد
ابو حمزة مندور المستشارين .

— ٣٤٣ —

المبدأ القانوني :

زوجية : أحوال شخصية خاصة
بالاجانب . نيابة عامة . نقض ،
طعن ، بطلان زواج ، تطبيق
مرافعات م ٩٠١ ق ٢٥ لسنة
١٩٢٩ م ٢٣ .

الشارع قصر حق النيابة
العامة في الطعن في مسائل
الزوجية الخاصة بالاجانب على
الاحكام الصادرة في بطلان
الزواج .
المحكمة :

وحيث أن النص في المادة ٩٠١
من قانون المرافعات على أن
« لا يقبل الطعن من النيابة العامة
في مسائل الزوجية الا في الاحكام
الصادرة في بطلان الزواج » يدل
على أن الشارع قصر حق النيابة
العامة في الطعن في مسائل الزوجية
الخاصة بالاجانب على الاحكام
الصادرة في بطلان الزواج . اذ كان
ذلك ، وكانت الدعوى محل النزاع
هي دعوى تطبيق للغيبة والاعسار -
احد طرفيها اجنبي - وهي

بطبيعتها لا تدخل في نطاق ما نصت
عليه المادة المشار اليها ، فان
الطعن من النيابة العامة يكون غير
مقبول .

طعن مدنى رقم ٣٢ لسنة ٢٦
ق احوال شخصية فى ١٥/١/١٦٦
برئاسة وعضوية السادة حسين
صفوت المرقى ، محمد ممتاز
نصار ، وصبرى احمد فرحات ،
محمد شبل عبد المقصود -
حسن ابو الفتوح الشربيني -
المستشارين .

— ٣٤٤ —

المبادئ القانونية :

(ا) تزوير : ادعاء ، غرامة
التزوير مراقعات م ٢٨٨ مدنى
م ١٢٣ .

١ - متى أضحى الادعاء بالتزوير
غير منتج في النزاع فان ذلك يقتضى
من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله
ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا
توقع على مدعى التزوير أى
غرامة .

(ب) اثبات بالكتابة : مبدأ ثبوت
بالكتابة . ورقة غرامات حجيتها
توقيع المتعاقدين .

٢ - ان الورقة العرفية تستمد
حجيتها في الاثبات من التوقيع
وحده فان خلت من توقيع أحد
العاقدين فلا تكون لها أية حجية
قبلة ، بل انها لاتصلح مجرد مبدأ
ثبوت بالكتابة ضده الا اذا كانت
مكتوبة بخطه .

(ج) تزوير : طلب احالة الى
التحقيق . مرافعات م ٢٧٤

٣ - طلب الطاعة احالة الدعوى
الى التحقيق لتثبت عدم صدور
العقد منها وتزوير بصمة الختم
المنسوبة اليها عليه . طلب ينصب
على واقعة عدم حصول التوقيع
على العقد المنسوب اليها وفي
حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من
قانون المرافعات من أن لا تسمع
شهادة الشهود الا فيما يتعلق
بأثبات حصول الكتابة أو الامضاء
أو الختم أو بصمة الاصبع على
الورقة المقتضى تحقيقها ممن

نسبت اليه ، وبالتالي فلا يعتبر
هذا الطب منها قبولاً لاثبات
التعاقد ذاته - الذى تزيد قيمته
على عشرة جنيهات - بالبينة .

(د) عقد : خطأ مادي . مدنى م
١٢٣ و ٣٩٤

٤ - مجال تطبيق نص المادة
١٢٣ من القانون المدنى ، القلط في
الحساب وغلطات القلم أى الاخطاء
المادية التى تقع من محرر العقد
أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة
بناتها ولا يترتب على تصحيحها
تعديل موضوع العقد .

(هـ) اثبات : بينة ، تزوير .

٥ - لمن كمن التوقيع بختم خطأ
بدلاً من ختم آخر واقعة مادية الا
انه يحول دون اثباتها بالبينة ان
اثباتها لا يكون الا باثبات رضاء
الشخص الذى كان المقصود
التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة
ارادته مع ارادة المتعاقد الآخر على
انقضاءه وهذا الاثبات لا يكون
الا بالكتابة اذا كانت قيمة الالتزام
النشأ عن العقد تزيد على عشرة
جنيهات .
المحكمة :

وحيث ان . . الحكم المطعون
فيه بعد ان اثبت ان بصمة الختم
الموقع به على عقد البيع محل
النزاع باسم ابراهيم سرور
وتاريخها سنة ١٣٥٧ ، بينما
بصمة ختم الطاعة باسم ام
ابراهيم سرور وتاريخها سنة
١٣٧٧ قال عن الادعاء بالتزوير
انه رغم هذا الاختلاف في الاسم
فهو منتج في النزاع ثم استعرض
اقوال شهود الاثبات والنفي الذين
سمعتهم محكمة الدرجة الاولى ثم
قال « وحيث ان حكم الاحالة الى
التحقيق قد انصب على وقائع
منتجة في هذا النزاع على النحو
الوارد بحكم الاحالة الى التحقيق
رغم ثبوت اختلاف في الاسم ظاهر
بالعين المجردة ببصمتي الختم
الصحيحة والمطعون عليها ، وترى
المحكمة ترجيح اقوال شاهدى
النفي والاخذ بها من انها كانت

موجودة في مجلس العقد
وموافقتها عليه وقبضها مقدم
التمن وقدره ٢٠٠ ج مما يتعين
معه رفض الادعاء بالتزوير وتفرير
الطاعة الفرامة القانونية وحيث
انه وقد ثبت قيام عقد البيع
وتوافر أركانه من تطابق الايجاب
والقبول ودفع الثمن وثبت
بالكتابة على الوجه المبين بالعقد
المطعون عليه ، فان مجرد وجود
بصمة ختم باسم مخالف لاسم
المستأنف ضدها الاولى (الطاعة)
رغم ثبوت وجودها بمجلس العقد
وكتابة العقد على هذه الصورة
وتوافر أركانه من توافق الارادتين
وسداد مقدم الثمن وذكر اوصاف
المبيع ، قرينة كافية على حصول
خطأ مادي أو غلط وقعت فيه
البائة باعطاء ختم ايها للبصمة
به على العقد باعتباره ختمها
وخصوصاً وقد ثبت وفاة ايها
قبل العقد بمدة طويلة وحينما
بصمت على هذا العقد ببصمة
ختم ايها عوضاً عن ختمها كانت
تقصد ابرامه وان تبصمه بختمها
الأمر الذى تحكمه المادة ١٢٣
مدنى وهو عدم التأثير في صحة
العقد بغلطات القلم (كذا) مما
يتعين معه الفاء الحكم المستأنف
والزامها بصحة ونفاذ هذا العقد
بمعد ما اظهر المشتريان
استعدادهما لتنفيذ العقد وبعد
ان تسدد باقى الثمن . . وهذا
الذى قرره الحكم المطعون فيه
واقام عليه قضاءه خطأ في القانون
ذلك بأن الطاعة اذ قررت بالادعاء
بالتزوير فقد كان ذلك على أساس
وجود توقيع لها ببصمة ختمها
على عقد البيع المدعى بصدوره
منها وقام هذا الادعاء على أن
هذه البصمة مزورة وقد صدر
حكم التحقيق من المحكمة
الابتدائية على هذا الأساس ايضاً
وكلف مدعية التزوير (الطاعة)
بأثبات ما كانت تدعيه من أن
زوجها وقع على العقد بختمها
بغير علمها وموافقتها . ولما كان
قد ثبت للمحكمة بعد تنفيذ هذا

الحكم عدم وجود أي توقيع مدعية التزوير على العقد وأن بصمة الختم الموجودة عليه هي لوالدها وليست لها فإن الادعاء بالتزوير يفضي غير منتج في النزاع وواردا على غير محل كما يصبح التحقيق الذي أمرت به المحكمة غير منتج أيضا لأنه تناول تحقيق واقعة تزوير بصمة لا وجود لها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الادعاء بالتزوير منتجا في النزاع وأن حكم الإحالة للتحقيق قد انصب على وقائع منتجة في هذا النزاع وذلك مع تسليم الحكم بأن بصمة الختم الموقع بها على العقد ليست مدعية التزوير وإنما لوالدها وإذا قضى الحكم على هذا الأساس برفض الادعاء بالتزوير وتفرير مدعيته (الطاعنة) الغرامة القانونية فإنه يكون مخالفا للقانون إذ أن الادعاء بالتزوير وقد أضحي غير منتج في النزاع - على ما تقدم ذكره - فإن ذلك كان يقتضي من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعية التزوير أية غرامة إذ لا يجوز توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٨٨ من قانون المرافعات إلا إذا حكم بسقوط حق مدعي التزوير في ادعائه أو برفضه . ثم أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع العرفي حجة على الطاعنة مع خلوه من توقيعها واعتمد عليه في إثبات حصول البيع ورضائها به وتطابق الإيجاب والقبول ودفع الثمن قد خالف القانون ذلك أن الورقة العرفية تستمد حجيتها في الإثبات من التوقيع وحده فإذا خلت من توقيع أحد العاقدين فلا تكون لها أية حجية قبله بل أنها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه لا توقيع ولا خط للطاعنة على عقد البيع العرفي فإنه ما كان يجوز له أن يعتمد على هذا العقد في إثبات صدور البيع منها

وتوافر أركانه كما لا يجوز إثبات حصول هذا التصرف بشهادة الشهود لأن قيمته تزيد على عشرة جنيهات ولا يصح تبرير الإثبات بالبينة بأن الطاعنة قد قبلت الإثبات بهذا الطريق حين طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه ذلك لأن طلبها الإثبات بالبينة إنما كان منصبا على واقعة عدم حصول التوقيع على عقد البيع المنسوب إليها وفي حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولاً لإثبات التعاقد ذاته بالبينة . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة قد وقعت في غلط باعطاء ختم أبيها للتوقيع به على العقد باعتباره ختمها الذي كانت تقصد التوقيع به وأن هذا الغلط يعتبر خطأ ماديا مما تنص عليه المادة ١٢٣ من القانون المدني فلا يؤثر في صحة العقد . هذا الذي ذهب إليه الحكم هو أيضا خطأ في القانون ذلك أن المادة المذكورة إنما تتحدث عن الغلط في الحساب وغلطات القلم وهي الأخطاء المادية التي تقع من محرر العقد أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة بذاتها ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد فلا يدخل في هذه الأخطاء التوقيع على الورقة بختم بدلا من ختم آخر لأن الورقة لا يمكن أن تكشف بذاتها عن هذا الخطأ ولأن تصحيحه يترتب عليه أسناد الورقة إلى غير الموقع عليها وهو ما يخالف نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني التي تقضي بأن الورقة العرفية تعتبر صادرة ممن وقعها . ولئن كان التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر

واقعة مادية إلا أنه يحول دون إثباتها بالبينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر على انعقاده وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة لأن قيمة التزامه الناشئ عن عقد البيع تزيد على عشرة جنيهات . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع العرفي صادرا من الطاعنة وحجة عليها على الرغم من عدم وجود توقيع أو خط لها عليه وقضى على هذا الأساس بصحته ونفاذه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا . وإذا كانت استجابته إلى طلب الطعون ضدهم الأصلي الخاص بالزام الطاعنة وباقي ورثة زوجها بصحة ونفاذ العقد قد أغناه عن بحث طلبهم الاحتياطي الخاص بالرحوم صالح محمد صالح من مال تركته بالتعويض عما وقع منه من غش وهو ما يعنى تأسيس هذا الطلب على المسؤولية التقصيرية وليس على أساس المسؤولية التعاقدية الناشئة عن كفالة المورث للطاعنة في العقد كما ذهب إلى ذلك الحكم الابتدائي خطأ وكان الخطأ المنسوب إلى المورث في هذا الطلب يجوز إثباته بجميع طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن فإنه بتعين إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لنظر هذا الطلب الاحتياطي ..

طعن مدني رقم ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق في ١٦/١/١٩٦٩ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل، عثمان زكريا وسليم راشد أبو زيد - محمد صدقي البشيشي ، علي عبد الرحمن المستشارين

— ٣٤٥ —

المبادئ القانونية :

- ١) استيلاء : ناقل للملكية .
- ٢) تعيين استيلاء على أقطان .

وجيزة ٣٠ المحلوجة (الشعير) من رتبة جودفير الى رتبة فولى جودفير/جود الموجدودة والتي توجد في حيازة التجار والشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس سواء كانت بالمخازن أو بالشون أو بأى مكان آخر فان تقرير الاستيلاء على هذا النحو لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في توزيع تلك الاقطان على المصانع المحلية طبقا للاسس والقواعد التى تضعها وزارتا التموين والتجارة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية تلك الاقطان أو حيازتها الى الحكومة وبالتالى فان المطعون ضده الاول يعتبر مالكا للاقطان الى أن يحصل الاستيلاء عليها بالمعنى القانونى ولا يغنى عنه ارسال بيان عن تلك الاقطان من البنوك المودعة لديها الى وزارة التموين . اذ كان ذلك وكان المستفاد من نص المادة الثالثة من القرار ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ ان اختصاص لجنة القطن المصرية بتسلم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية طبقا للاسس والقواعد التى تضعها وزارتا التموين والتجارة وبالاىسعار التى يعينها وزير التموين لا يكون الا بعد تمام استلام تلك الاقطان استلاما فعليا وكانت المادة الاولى من القرار ٤٣ لسنة ١٩٥١ قد افصحت عن ذلك حين اوجبت على الحائزين لكميات القطن التى تم الاستيلاء عليها ان يقوموا بتسليمها للجنة القطن المصرية فى المواعيد التى تعينها ، مما يقطع بأن تسليم تلك الاقطان للجنة المذكورة لا يكون الا بعد الاستيلاء الفعلى عليها المقترن باستلامها . لما كان ما تقدم وكان القرار ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ والقرارات الأخرى المعدلة له لم تتضمن التزام الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين المستحقة من الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلى وكان ما تضمنه القرار ١٥ الصادر

بمصاريف التأمين والتخزين على نظر حاصله ان الاقطان المستولى عليها قد وضعت اثر صدور قرار الاستيلاء تحت تصرف وزارة التموين التى تبينت من كشف البنوك التى أرسلت اليها مقدارها ونوعها ورتبتها ، وأن مؤدى نص المسادة الثالثة من قرار وزير التموين ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ أن تقوم لجنة القطن باستلام تلك الاقطان فوراً ، ولهذا فان مسئولية تأخير اللجنة فى الاستلام تقع على عاتق وزارة التموين التى أنشأتها وبالتالي فتلتزم بمصاريف التأمين والتخزين . وأن القرار رقم ١٥ الصادر منها فى ١٩٥١/١/٢٠ يؤيد التزامها بهذه المصاريف اذ قرر اضافة ٥٪ من ثمن الاقطان المسلمة الى المصانع كتأمين مؤقت لتغطية مصاريف التأمين والتخزين وغيرها من المصروفات وانه لا يعفى الوزارة من هذه المصاريف أصدرها قرارا لاحقا جعل التزامها مقصورا على مصاريف التأمين والتخزين اللاحقة للاستلام الفعلى لأن هذا القرار يتناقض مع البند الرابع من عقد الشراء الذى جعل الحكومة مسئولة عن اقساط التأمين والتخزين بالفئات المعمول بها فى تاريخ قبول الطلب . وهذا الذى قرره الحكم واقام عليه قضاءه غير صحيح فى القانون ذلك ان الاستيلاء المقصود فى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما هو الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا فى حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء فى ذاته . لما كان ذلك وكان قرار وزير التموين رقم ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على جميع ما يوجد من الاقطان الاشمونى والزاجوراه

ملكية ، اسباب كسبها . قطن . مرسوم ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قرار وزير تموين ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠

١ - الاستيلاء المقصود فى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا فى حضور ذوى الشأن ، أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل ، وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء فى ذاته . ولما كان قرار وزير التموين ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على جميع ما يوجد من الاقطان المبينة به لدى التجار والشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس ، فان تقرير الاستيلاء على هذا النحو لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا لا ينقل ملكية تلك الاقطان أو حيازتها الى الحكومة . وبالتالي فان ملكيتها تظل لالكها حتى يحصل الاستيلاء عليها بالمعنى القانونى ، ولا يغنى عنه ارسال بيان عن تلك الاقطان من البنوك المودعة لديها الى وزارة التموين .

(ب) لجنة قطن : اختصاص تموين ، استيلاء على اقطان . قرار وزير تموين ٤٣ لسنة ١٩٥١ .

٢ - اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية طبقا للاسس والقواعد التى تضعها وزارتا التموين والتجارة وبالاىسعار التى يعينها وزير التموين ، لا يكون الا بعد تمام استلام تلك الاقطان استلاما فعليا (ج) تأمين وتخزين : التزام الحكومة بمصاريفها .

٣ - لا تلتزم الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلى . المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالزام وزارة التموين

مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة لبحث وجه الطعن الثاني .

طعن مدني رقم ٥٧٣ لسنة ٢٤ ق في ١٦/١/١٩٦٦ برئاسة
وعضوية السادة محمود تولى
اسماعيل ، عثمان زكريا ، سليم
واحد ابو زيد ، محمد سيد احمد
حماد ، على عبد الرحمن
المستشارين

— ٣٤٦ —

المبادئ القانونية :

(١) استئناف : خصوم .
نقض طعن ، خصوم دعوى طلب
تدخل .

١ - متى كانت محكمة
الاستئناف لم تفصل في طلب
تدخل المطعون ضده البائع
(بطلب تثبيت ملكية) لا صراحة
ولا ضمناً ، اذ لم تفص بقبول
يدخله كما لم تفص في طلباته فانه
يظل خارجاً عن الخصومة ولا
يعتبر طرفاً في الخصومة التي
صدر فيها الحكم المطعون فيه ،
ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة
أمام محكمة النقض كما لا يجوز
امامها اختصاص من لم يكن طرفاً
في الخصومة أمام محكمة
الاستئناف فان اختصاص طلب
التدخل في الطعن بالنقض يكون غير
مقبول .

(ب) بيع : باع ، التزاماته ،
ضمان عدم تعرض . تقادم
مسقط ، دعوى صحة ونفاذ
تعاقد ، مدني قديم ٢٢ ٥٦ و ٢٦٧
مدني ٢٣٩ .

٢ - من أحكام البيع التزام
البائع بضمان عدم التعرض
للمشتري في الانتفاع بالبيع أو
منازعة فيه ، وهذا الالتزام
أبدي يتولد عن عقد البيع ولو
لم يشهر فيمتنع على البائع أبداً
التعرض للمشتري لأن من وجب
عليه الضمان امتنع عليه التعرض

من اللجنة الثلاثية المهود اليها
تنفيذ القرار ٢٨٤ سنة ١٩٥٠ .
المعدل بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة
١٩٥٠ يدل على أن مصاريف
التأمين والتخزين التي قصدها
تغطيتها باضافة ٥٪ من ثمن
ما تسلمه المصانع من اقطان
انما هي المصاريف التي تستحق
من تاريخ الاستلام الفعلي للاقطان
حتى تاريخ تسليمها للمصانع
يؤكد ذلك ما نص عليه القرار ٢٣
الصادر من اللجنة الثلاثية
المذكورة من أن يتخذ أساساً لبدء
الحاسبة على مصروفات التخزين
والتأمين تاريخ محاضر استلام
الاقطان من المحالج وليس تاريخ
صدور قرار الاستيلاء ، وكان
ما جاء بالبند الرابع من عقد
الشراء الذي نقل الخبر نصه في
تقريره لا يتعارض مع ما انتهت
اليه اللجنة الثلاثية في قرارها ٢٣
اذ نص هذا البند على أن مقدمي
القطن مسئولون بالتأمين عليه
ضد الاخطار المعتادة حتى تسليمه
الى الغزال المشتري وعلى أن تقوم
الحكومة بدفع أقساط التأمين
والتخزين بالفئات المعمول بها من
تاريخ قبول القطن ، وهذا القبول
لا يكون الا عند الاستلام الفعلي .
لما كان ما تقدم فان مصاريف
تأمين وتخزين الاقطان المستحقة
عن الفترة السابقة على تاريخ
التسليم الفعلي تكون واجبة على
المطعون ضده الاول باعتباره مالكا
لها واذا خالف الحكم المطعون فيه
هذا النظر ومسح عبارات البند
الرابع من عقد الشراء والزم
الحكومة بمصاريف التأمين
والتخزين منذ تاريخ صدور
قرار الاستيلاء ٢٨٤ سنة ١٩٥٠
فانه يكون قد خالف القانون

وينتقل هذا الالتزام من البائع
الى ورثته فيمتنع عليهم مثله
منازعة المشتري فيما كسبه من
حقوق بموجب عقد البيع الا اذا
توافرت لديهم أو لدى مورثهم
بعد تاريخ البيع شروط وضع
اليده على العين المبيعة المدة
المكسبة للملكية . ولما كان الدفع
من الورثة يستتوب حق المشتري
بالتقادم لعوده عن دفع دعواه
دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع هو
من قبيل المنازعة الممتنعة قانوناً
على ورثة البائع ، فان الحكم
المطعون فيه اذ قضى بقبول هذا
الدفع يكون مخالفاً للقانون .

(ج) عقد : أثره

٣ - مقتضى تمسك المشتري في
دعواه - صحة ونفاذ عقد بيع -
قيام العقد صحيحاً منتجاً لجميع
آثاره طوال نظر الدعوى أمام
درجتي التقاضي ، انه قد تمسك
بجميع الآثار القانونية الناشئة
عن هذا العقد ومن بينها التزام
البائع بضمان عدم التعرض وهو
التزام لا يسقط عنه وعن ورثته
أبداً .

الحكمة :

وحيث أن الطاعنة اختصت
في الطعن محمود محمود الكفراوي
- المطعون ضده السابع - بوصفه
خصماً متدخلًا في الاستئناف ،
وقدم هذا الأخير مذكرة طلب
فيها رفض الطعن على اعتبار أنه
كان خصماً منضمماً الى ورثة
المستأنفة في الاستئناف طبقاً
للمادة ٤١٢ من قانون المرافعات .

وحيث ان الثابت من الأوراق
أن محمود محمود الكفراوي طلب
من محكمة الاستئناف قبول
تدخله لأول مرة في الاستئناف
وطلب في مذكرته التي تقدم بها
الى تلك المحكمة أن تقضى له
بتثبيت ملكيته الى نصيبه الميراثي
عن والدته في القدر موضوع عقد
البيع الذي رفعت الطاعنة الدعوى
بطلب صحته ونفاذه ، ولما كانت

محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب تدخله لا صراحة أو ضمنا إذ لم تقض بقبول تدخله كما لم تقض في طلباته ، فانه يظل خارجا عن الخصومة ولا يعتبر طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ، فان اختصاص المطعون عليه السابع محمود محمود الكفراوى في هذا الطعن يكون غير مقبول .

وحيث ان من أحكام البيع المقررة في المادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدنى القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الالتزام أبدى يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أبدا التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وينتقل هذا الالتزام من البائع الى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع الا اذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة المكسبة للملكية - وفق ما جرى به قضاء هذه المحكمه - ولما كان الدفع من المرحومه بعيسه دسوقى شقيقة البائعة ووارثتها ومن ورثتها من بعدها - بسقوط حق الطاعنة بالتقادم لقمودها عن رفع دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليها من المورثة أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور هذا العقد هو من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا على ورثة البائعة مقدمي هذا الدفع بمقتضى الزام القانون مورثتهم بالضمان السالف الذكر فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول هذا الدفع ورفض الدعوى على أساس أن حق الطاعنة في

طلب صحة ونفاذ العقد قد سقط بالتقادم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه . ولا يقدر في ذلك ما أبداه المطعون ضسدد السادس في مذكرتيه المقدمتين لهذه المحكمة وسأيرته فيه التأييد العامة من أن الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بالتزام البائعة وورثتها بالضمان وان ما قرره أمام تلك المحكمة من انقطاع التقادم يفيد تنازلا عن حقها في التمسك بذلك الضمان وبالتالي فلا يجوز لها أن تتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض - هذا لا يقدر في صحة النظر السابق لان الطاعنة وقد رفعت الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٢ من ابريل ١٩٤٣ وتمسكت بهذا العقد وقياسه صحيحا ومنتجا لجميع آثاره طوال نظر الدعوى أمام درجتى التقاضى فان مقتضى ذلك انها تمسكت بجميع الآثار القانونية الناشئة عن هذا العقد ومن بينها التزام البائعة بضمان عدم التعرض وهو التزام لا يسقط عنها ومن ورثتها أبدا على ما تقدم ذكره ، وإذا كان دفاع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف قد تناول فيما تناول انقطاع التقادم ان كان قد بدأ في السريان فان ذلك منها انما كان احتياطا لما عسى أن تتجه اليه المحكمة من الأخذ بوجهة نظر الخصوم في سريان التقادم في هذه الحالة ولا يفيد تنازلا عن حقها في الضمان المثلول عن عقد البيع . كذلك فانه لا حجة لما ذهب اليه المطعون ضده السادس في مذكرته من أن قضاء الحكم المطعون فيه قد أقيم على دعامة أخرى غير تقادم الحق في المطالبة بصحة ونفاذ عقد البيع وأن هذه الدعامة الاخيرة هي تزوير التوكيل وصورية العقد . ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لصورية العقد أو جديته وأنه وان كان قد عرض للتوكيل وأثبت تزويره فانما كان ذلك لائسبات

عدم صلاحية هذا التوكيل لتأييد عقد البيع على أساس أنه ورد فيه اقرار من المورثة بهذا العقد، اما قضاء الحكم برفض دعوى الطاعنة فقد قام على أن حقها في المطالبة بصحة العقد ونفاذه قد سقط بالتقادم تطبيقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، وقال الحكم أنه ترتب على ذلك يضحى عقد البيع المنسوب صدوره من المورثة والذي طعن عليه بالتزوير أمام محكمة الدرجة الاولى لا اثر له .

طعن مدنى رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق في ١٦/١/١٩٦٩ برئاسة عضوية السادة محمود توفيق اسماعيل والدكتور محمد حافظ هريدى والسيد عبد المنعم الصراف، عثمان زكريا ، على عبد الرحمن المستشارين

— ٣٤٧ —

المبادئ القانونية :

(أ) نقض : طعن ، تقريره ، بياناته ، املانه .

١ - الطعن بالنقض لا يبطله أن تكون الصورة التي وصلت الى المطعون عليه من التقرير بالطعن قد خلت سهوا من بيان التاريخ الذى حصل فيه هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة أو وقع خطأ فيه . ذلك أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتمال ورقة الاعلان عليها .

(ب) نقض : طعن ، حكم محكمة استئناف ، سبب مقرر قانونا .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف (قاضيا بعدم جواز استئناف حكم مرسى المزداد وايقاع البيع بعد زيادة العشر) فانه يجوز الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا .

(ج) التزام : انقضاؤه ، وفاء مرافعات م ٦٤٦ .

الاعتراض طبقا للمادتين ٦٤٢ و ٦٤٦ مرافعات . كما يبين من الاوراق ان الطاعنتين قد اودعتا بملف الدعوى امام محكمة اول درجة في حافظتهما رقم ٧ اربعة عشر مستندا تشير الى ادائهما للشركة المطعون عليها الاولى مبلغ ١١٣٤ ج و ٣٧٦ م من ثمن العقار البيع علاوة على ما ثبت دفعه بالعقد . ولما كان للمدين دائما وفي أية حالة تكون عليها الاجراءات التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد به الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٦٤٦ من قانون المرافعات ، وكان يجوز للمدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ابداء الاعتراض على الاجراءات ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف اذا كان اعتراضه مؤسسا على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام كان يتمسك بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر رغم تمسك الطاعنتين امام محكمة الاستئناف على النحو السالف بيانه بأن الدين المنفذ به انقضى بالوفاء وانه يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا قد التفت عن بحث هذا الدفاع والرد عليه وانتهى الى القول بأن « اجراءات الزيادة وشكل الحكم قد تما طبقا للقانون ولم يصدر الحكم بعد رفض وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا وبذلك يكون الاستئناف غير جائز » فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

الطعن فيه بالنقض لاحد الاسباب المقررة قانونا . ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف وطعن فيه بمخالفة القانون ، فان الطعن فيه بالنقض يكون جائزا ويكون الدفع في غير محله .

وحيث . . انه يبين من الاوراق ان الطاعنتين عد اوردتا ضمن دفاعهما بمدكرهما التى قدمت الى محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٤/٩/١٣ قولهما « اجراءات الزيادة وقعت باطلة لان السند المراد التنفيذ به هو عبارة عن عقد شراء المدينتين - الطاعنتين - من المساهمة العقارية لاراضى الجيزة والروضة المطعون عليها الاولى - في تاريخ ١٩٤٤/٧/١٤ والمتضمن شرائهما فدان و ٢٢ ط تعادل ٣٣٦ مترا مربعا وان اجمالى الثمن ١٥١٦ ج دفع منها ٥١٢ ج والباقي وقدره ١٠٠٠ ج تدفع على ثمانية اقساط متساوية قيمة كل قسط منها ١٢٥ ج ثم قدمت المدينتان في اولى جلسات الدعوى بملف التنفيذ الابتدائي ايصالات دالة على قيامهما بسداد مبلغ ١٣٤ ج ٣٧٦ م مضافا لذلك مبلغ ٥١٢ ج مسددة وقت التعاقد وفق ما جاء بالبند الرابع فأصبح جملة الوفاء من جانبها مبلغ ١٦٤٦ ج و ٣٧٤ م أى أكثر من الحق الوارد بالسند التنفيذى بمبلغ ١٣٤ ج ومن ثم كان الواجب على قضاء محكمة الدرجة الاولى ان تأمر بانتهاء اجراءات البيع والزيادة اعمالا لنص المادة ٦٨٤ من قانون المرافعات . . والثابت من الاوراق ان المستأنفتين - الطاعنتين - قدما بملف الدعوى ايصالات دالة على سدادهما مبلغ ١٦٤٦ ج ٣٧٤ م أى ثمن العقار وأكثر وأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد على الحد المقرر قانونا ومخالفا لنص المادتين ٢٣٢ و ٢٢٧ من القانون المدنى ومن ثم فلا يصح القول بأن الحق في التمسك بذلك قد سقط لعدم ايدائه في تقرير

٣ - للمدين دائما وفي أى حالة تكون عليها الاجراءات ، التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد به الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٦٤٦ من قانون المرافعات .
(د) تنفيذ عقارى : اجراءاته ، اعتراض ، نظام عام . فوائد تزيد على المقرر قانونا .

٤ - يجوز للمدين ابداء الاعتراض على الاجراءات ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف اذا كان اعتراضه مؤسسا على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام كان يتمسك بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا .

المحكمة :

وحيث ان . . الطعن لا يبطله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تكون الصورة التى وصلت الى المطعون عليه من التقرير بالطعن قد خلت سهوا من بيان التاريخ الذى حصل فيه هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة أو وقع خطأ فيه ، ذلك ان هذا البيان ليس من البيانات التى يوجب القانون اشتغال ورقة الاعلان عليها ، ولما كان يبين من الاطلاع على صورة اعلان التقرير بالطعن الى المطعون عليهما انها اشتملت على البيانات كافة الواجب استيفائها في اوراق المحضرين طبقا للقانون ، فانه لا يبطل الطعن خلو صورة التقرير به المعلقة الى المطعون عليهما من بيان تاريخ هذا التقرير ويكون الدفع بذلك في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث ان الدفع الثانى بعدم قبول الطعن لانه لا يندرج تحت حالة من حالات الطعن بالنقض التى نص عليها القانون مردود كذلك ، بأنه متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فانه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

طعن مدنى رقم ٥٧٩ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٩/١/٢١ برئاسة
ومضوية السادة عبد السلام
يلينغ - احمد حسن هيكى ، محمد
صادق الرشيدى - امين فتح الله
عبد المليم الدهشان المستشارين

— ٣٤٨ —

المبدأ القانونى :

ضريبة : أرباح تجارية ، وعارضا
تكاليف واجبة الخصم .

لا يجوز لصاحب المنشأة سواء
أكان قاجرا فردا أم شريكا متضامنا
فى شركة تضامن أو شركة توصية
أن يحسب لنفسه أجرا عن عمله
فيها وإن يطالب بخصمه كتكليف
على الربح عند ربط الضريبة عليه
بل يعتبر ربعا يخضع للضريبة
على الأرباح التجارية لا أجرا
مستحقا لعامل فى المنشأة .

المحكمة :

وحيث أنه (١) لما كانت الضريبة
على الأرباح التجارية والصناعية
انما تفرض بحسب الأصل على
دخل مختلط نتيجة لتفاعل العمل
مع رأس المال ، فانه لا يجوز
لصاحب المنشأة سواء كان تاجرا
فردا أم شريكا متضامنا فى شركة
تضامن أو شركة توصية ان
يحسب لنفسه أجرا عن عمله فيها
وإن يطالب بخصمه كتكليف على
الربح عند ربط الضريبة عليه بل
يعتبر ما يحصل عليه مقابل عمله
هذا ربعا يخضع للضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية
لا أجرا مستحقا لعامل فى المنشأة ،
أذ كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد خالف هذا النظر واستبعد
من أرباح المطعون عليه قيمة
ما حصل عليه كاجر له فى المدة
التي اعتبر فيها شريكا فى المنشأة
استنادا الى انه لا يحق للمصلحة
أن تضيف هذا الاجر الى وعاء
الضريبة بعد ان كانت قد خصمته
من الأرباح الاجمالية للشركة فانه
يكون قد خالف القانون وأخطأ فى
تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا

السبب دون حاجة لبحث السبب
الثانى .

طعن مدنى رقم ٣٤ لسنة
٢٢ ق فى ١٩١٦/١/٢٢ برئاسة
وعضوية السادة حسين صفوت
السركى ، ابراهيم عمر همدى ،
محمد شبل مبد المقصود ، محمد
أبو حمزة مندود ، حسن أبو
الفتح الشريبنى المستشارين

— ٣٤٩ —

المبادئ القانونية :

(أ) بيع : وقائى : اثبات
بالبينة والقرائن : مدنى ملغى
م ٣٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٢٣ .

١ - ان المادة ٢٣٩ من القانون
المدنى الملغى بعد تعديلها بالقانون
٤٩ لسنة ١٩٢٣ اذ اجازت اثبات
ان الشرط الوقائى مقصود به
اخفاء رهن عقارى بطرق الاثبات
كافة دون التفات الى نصوص
العقد فان ذلك منها لم يكن الا
تطبيقا للقواعد العامة التى تجيز
اثبات الغش بجميع الطرق ومنها
البينة والقرائن وعلى ذلك فان
تلك المادة لا تتضمن أى استثناء
تنفرد به عن سائر العقود المنطوية
على الغش من حيث طرق الاثبات .

(ب) اثبات : غش ، قرائن .

٢ - لمحكمة الموضوع أن
تستنبط القرائن التى تعتمد عليها
فى اثبات الغش من أقوال شهود
سمعهم الخير دون حلف يمين
ومن المعاينة التى أجراها ذلك
الخبير ، ومن المستندات التى
قدمها الخصوم اليه دون ان تكون
ملزمة بأجراء أى تحقيق بنفسها .

(ج) بينة : اثبات .

٣ - مايجوز اثباته بالبينة
يجوز أيضا اثباته بالقرائن
ولمحكمة الموضوع حرية اختيار
طريق الاثبات الذى تراه موصلا
للكشف عن الحقيقة مادام الاثبات
جائزا بجميع الطرق .

(د) أطيان زراعية : تقدير
ثمنها فى المعاملات .

٤ - الأسس التى يبنيتها قوانين
الرسوم القضائية والشهر
والاصلاح الزراعى بشأن تقدير
ثمن الاطيان الزراعية مقصورة على
تطبيق أحكام تلك القوانين ولا
تتعدى ذلك الى تقدير أسعار
المثل فى معاملات الناس .

(هـ) بيع وقائى : يستر رهنا ،
اجازته .

٥ - أساس بطلان البيع الوقائى
الذى يستر رهنا هو أنه غير
مشروع ومن ثم فلا تلحقه الإجازة
المحكمة :

وحيث ان (١) المادة ٣٣٩ من
القانون المدنى الملغى بعد تعديلها
بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ اذ
اجازت اثبات أن الشرط الوقائى
مقصود به اخفاء رهن عقارى
بطريق الاثبات كافة دون التفات
الى نصوص العقد فان ذلك منها
لم يكن الا تطبيقا للقواعد العامة
التي تجيز اثبات الغش بجميع
الطرق ومنها البينة والقرائن .
وعلى ذلك فان تلك المادة لا تتضمن
أى استثناء تنفرد به عن سائر
العقود المنطوية على الغش من حيث
طرق الاثبات . ومتى تقرر هذا
فانه يكون للمحكمة ان تستنبط
القرائن التى تعتمد عليها فى اثبات
الغش من أقوال شهود سمعهم
الخبر دون حلف يمين ومن المعاينة
التي أجراها ذلك الخبير ومن
المستندات التى قدمها الخصوم
اليه دون ان تكون ملزمة بأجراء
أى تحقيق بنفسها . واذا كان
الثابت من مطالعة الحكم المطعون
فيه أنه اعتمد فى اثبات حيازة
البائع للأطيان المبيعة ويخس
الثن - وهما القرينتان اللتان
استدل بهما على أن عقد بيع الوفاء
يخفى رهنا - على أقوال الشهود
الذين سمعهم الخير وعلى المعاينة
التي أجراها وعلى المستندات التى
قدمها الخصوم اليه وكان الحكم

١٩٤٤/٦/٥ وبأنه لا حق للمطعون ضدهم في المطالبة بربع حصة والدتهم بعد وفاتها ، وقد اعتمد المحكم المطعون فيه في قضائه بالزام الطاعنين بربع هاتين الحصتين على القول بأن « الخبير عند مباشرته المأمورية فحص المستندات وراعى الانصبة الخاصة بكل من الخصوم وأن العقود المثبتة للتصرف في هاتين الحصتين لا زالت مرفوعة لم يتم تسجيلها ولا يحتج بها » وهذا الذى قرره المحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص ينطوى على خطأ في القانون ومخالفة للثابت بتقرير الخبير ذلك أنه وإن كانت ملكية العقار المبيع لا تنتقل الى المشتري قبل تسجيل عقد البيع الا أن البائع يلتزم بتسليم المبيع الى المشتري ولو لم يسجل العقد وبذلك تكون للمشتري ثمرة المبيع من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . لما كان ذلك وكان يبين من تقرير الخبير الذى أخذ به المحكم المطعون فيه أنه أدخل في الربع الذى احتسبه للمطعون ضدهم ربع حصة المطعون ضدها الثانية في المنزل والتي باعها لمورث الطاعنين وكذا ربع الحصة التى باعها له المرحومة حميدة طنطاوى في هذا المنزل عن جميع مدة حساب الربع بما في ذلك الفترة اللاحقة لصدور هذين التصرفين مع أن الربع في هذه الفترة من حق مورث الطاعنين (المشتري) ما لم يتضمن عقد البيع شرطاً مخالفاً على ما تقدم ذكره ، فإن المحكم المطعون فيه يكون في هذا الخصوص مخطئاً في القانون ومخالفًا للثابت في تقرير الخبير . ولما كان الثابت أيضاً من الأوراق أن الطاعن الأول تمسك في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥٢/٤/٢٩ أمام محكمة أول درجة بأن تركة مورث المطعون ضدهم كانت مستفرقة بالديون وأن مورث الطاعنين قام بدفع الاقساط التى استحققت

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ٢٨٥ لسنة ٢٤ ق في ١٩٦٩/١/٢٢ برئاسة عضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، عثمان زكريا ، محمد صدقى البشبيشى ، محمد بهيد احمد حماد ، على عبد الرحمن المستشارين

— ٣٥٠ —

المبدأن القانونيان :

(أ) بيع : باع التزاماته . التزام بنقل ملكية . مبيع ، ثماره . ١ - لن تكون ملكية العقار المبيع لا تسجل الى المشتري قبل تسجيل عقد البيع ، الا ان البائع يلتزم بتسليم المبيع الى المشتري ولو لم يسجل العقد . وبذلك تكون للمشتري ثمرة المبيع من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

(ب) دعوى : طلب عارض . مقاصة قضائية . حكم ، تسبب عيب دفاع جوهرى .

٢ - اذا كان دفاع الطاعن امام محكمة أول درجة - وقد أبدى في صورة طلب عارض - ينطوى على طلب اجراء المقاصة القضائية بين الربع المستحق للمطعون ضده عن اعيان التركة وبين الديون التى قام الطاعن بسدادها عن تركة مورث المطعون ضده ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الراى في الدعوى فإن الحكم اذ خلا من الرد على هذا الدفاع يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة :

وحيث أن . . . الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الثانية باعت الى مورثهم حصتها في المنزل بعقد عرفى مؤرخ ١٩٤٢/٥/٦ وأن السيدة حميدة أحمد طنطاوى وهى والددة المطعون ضدهم باعت الى هذا المورث حصتها في المنزل بعقد عرفى مؤرخ

قد عرض لتلك الاقوال ودلل على صحتها بما جاء مؤيداً لها من المعاينة والمستندات وكان استخلاصه لذلك سائفاً ومؤيداً الى النتيجة التى انتهى اليها في قضائه ، فانه لا يكون فيما قرره محكمة الاستئناف من عدم حاجتها الى تحقيق تجربته بنفسها وفي استبعادها للشهادة الادارية المقدمة من الطاعنين للتدليل بها على وضع يدهما وما ساقته لتبرير رفضها الأخذ بمستندات الطاعنين الدالة على تقدير الثمن سنة ١٩٤٤ ، لا يكون في ذلك كله خطأ في تطبيق القانون او اخلال بحق الدفاع .

وحيث ان . . ما يجوز اثباته بالبينة يجوز أيضاً اثباته بالقرائن واذا كان ذلك وكان للمحكمة الموضوع حرية اختيار طريق الاثبات الذى تراه موثقاً للكشف عن الحقيقة مادام الاثبات جائزاً بجميع الطرق وكانت الاسس التى بينتها قوانين الرسوم القضائية والشهر والاصلاح الزراعى قاصرة على تطبيق احكام تلك القوانين ولا تعدى ذلك الى تقدير اسعار المثل في معاملات الناس فان النعمى يكون على غير اساس .

وحيث ان . . اساس بطلان البيع الوقائى الذى يستتر رهنا هو أنه غير مشروع ، ومن ثم لا تلحقه الاجازة فاذا كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت بطلب صحة التعاقد المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٩ وليس بطلب صحة تعاقد آخر انعقد بعده ، ولم يتمسك الطاعنان أمام محكمة الموضوع بقيام عقد جديد او بتملكهما المبيع بالتقادم المكسب فانه لا يجوز لهما اثارة هذا الدفاع الذى يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

للدائن المرتهن للمنزل كما قام بإصلاح المنزل ودفع التكاليف اللازمة لبنائه وتركيب أدواته وطلب اجراء الحساب مع المطعون ضدهم لمعرفة ما لهم وما عليهم من الديون التى قدم مستندات سدادها تأييدا لدفاعه وطلب فحص هذه المستندات من الخبير الاول فى المذكرة المرفقة بتقريره ، وكان هذا الدفاع - وقد أبدى فى صورة طلب عارض - ينطوى على طلب اجراء المقاصة القضائية بين الريع المستحق للمطعون ضدهم من أعيان التركة وبين الديون التى قام مورث الطاعنين بسدادها ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الراى فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الذى أحال الى أسبابه وتقرير الخبراء اللذين أخذ بهما هذان الحكمان قد خلت جميعها من الرد على هذا الدفاع الذى أبداه الطاعن الاول ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور بما يبطله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لخطئه فى تطبيق القانون وقصوره فى التسبيب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

طعن مدنى ٥٢٢ لسنة ٢٤ ق فى ١٦٦٩/١/٢٣ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، محمد حافظ هريدى عثمان زكريا ، محمد صدقى الشيبشى ، محمد سيد احمد حماد المستشارين

— ٣٥١ —

المبادئ القانونية :

(١) حكم : حجية . قوة الامر المقضى استئناف سلطة محكمة الاستئناف .

١ - متى كان الطاعن لم يطعن بالاستئناف على ما تضمنته أسباب الحكم بنذب خبير من قضاء قطعى بالزامه بالريع باعتباره غاصبا رغم اعلانه بذلك الحكم حتى فات ميعاد الطعن فيه وحاز

هذا القضاء قوة الامر المقضى فانه ما كان يجوز له النعى على قضاء ذلك الحكم فى هذا التسبق منه امام محكمة الاستئناف ، اذ تحول قوة الامر المقضى دون ذلك . ولا يغير من الامر شيئا ان أسباب الحكم المطعون فيه تناولت بحث هذا الامر مرة اخرى ، اذا ما كان لمحكمه الاستئناف ان تعاود بحثه . (ب) حق حبس : التزام .

تقضى ، طعن ، سبب جديد . ٢ - اذا لم يتمسك الطاعن امام محكمة الاستئناف بحقه فى حبس اطيان التركة موضوع النزاع حتى تتم تصفية التركة او حتى يستوفى ما دفعه عن المطعون ضده من الديون ، فانه لا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . المحكمة :

وحيث انه . . لما كانت جميع اوجه الطعن المتقدمة الدكر تنصرف الى حكم محكمة اول درجة الصادر فى ١٩٥٩/١٢/٢٨ والذى قضى بتسليم العين موضوع النزاع للمطعون ضدها وبندب خبير لتقدير صافي الريع وقطع فى أسبابه بانه ليس للطاعن ان يعلق استلام المطعون ضدها لتلك الاطيان والانتفاع بها على تسوية ديون التركة ، كما قطع بأن يده عليها يد غاصب ولهذا يلزم بريعتها على أساس ريع المثل لا على أساس القيمة الايجارية ، وكان الطاعن قد طعن بالاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٣٥ ق اسيوط على قضاء هذا الحكم بالتسليم ثم عاد وتنازل عن استئنافه وحكم فى ١٩٦١/١٢/١٩ باثبات هذا التنازل ولم يطعن على ما تضمنته أسباب ذلك الحكم من قضاء قطعى بالزامه بالريع باعتباره غاصبا رغم اعلانه بذلك الحكم فى ١٩٦٠/٥/١٥ على ما اقر به الطاعن نفسه فى صحيفة الاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٣٥ ق اسيوط المعلقة كطلبه للمطعون ضدها فى ١٩٦٠/٦/١ المودعة برقم ٦ من ملف الاستئناف والى ان

فات ميعاد الطعن فيه وحاز هذا القضاء قوة الامر المقضى ، فانه ما كان يجوز له النعى على قضاء ذلك الحكم فى هذا التسبق منه امام محكمة الاستئناف ، اذ تحول قوه الامر المقضى دون ذلك . ولا يغير من الامر شيئا ان أسباب الحكم المطعون فيه تناولت بحث هذا الامر مرة اخرى اذا ما كان لمحكمه الاستئناف ان تعاود بحثه ومن تم يكون كل ما ورد فى هذه الأسباب بشأن هذا البحث نافلة ، فأيا كان الحكم فيه فانه لا يؤثر فى سلامته . ومتى كان الطعن على قضاء محكمة اول درجة الصادر فى ١٩٥٩/١٢/٢٨ ممتنعا بعد ان حاز قوة الامر المقضى وكان الطاعن ملاوة على ذلك لم يتمسك امام محكمة الاستئناف فى حبس الاطيان موضوع النزاع حتى تتم تصفية التركة او حتى يستوفى ما دفعه عن المطعون ضدها من الديون فانه لا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

وحيث انه . . لما تقدم يتعين رفض الطعن .

طعن مدنى رقم ٥٨٠ لسنة ٢٤ ق فى ١٩٦٩/١/٢٣ برئاسة وعضوية السادة محمود توفيق اسماعيل ، محمد حافظ هريدى ، السيد عبد المنعم الصراف ، سليم راشد أبو زيد ، محمد سعيد أحمد حماد المستشارين .

— ٣٥٢ —

المبادئ القانونية :

(١) تضامن تجزئة ، احوال ، نقض ، طعن ، خصوم . مرافعات ٢٢ ٣٨٠ و ٢٤ .

١ - متى كان النزاع الذى نشب بين طرفي الخصومة وصدر فيه الحكم المطعون فيه يتعلق بالمطالبة بريع دون تضامن بين المطالبين به ، فانه بهذه الصورة يكون قابلا للتجزئة ويترتب على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة

لأحد المطعون ضدهم يكون مقصوداً عليه، ولا يتعداه إلى باقي المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم بالطعن .

(ب) حكم : طعن ، ميعاد : مرافعات م. ٩٢ و ٣٧٩ ق. م. ١ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - القانون وإن جعل مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام ، إلا أنه استثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية ، والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من إجراءات . فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة العامة التي تقضي ببدء مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم .

(ج) دعوى : نظرها ، خبرة ، تاريخ جلسة علم . مرافعات ١٦٠ .

٣ - حضور الخصم أو محاميه أمام الخبير وإن دل على علمه بصدور حكم الإثبات (بتدب الخبير) إلا أنه لا يفيد العلم بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم إلا باخطاره بها .

(د) وكالة : وكيل ، علمه بالجلسة .

٤ - علم الوكيل عن الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلباً بفتح باب المرافعة مقصود على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتي كانت محددة لنظر الدعوى (هـ) حكم : طعن ، ميعاده .

وكيل ، علمه بجلسة النطق بالحكم .

٥ - علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة بسبب انقطاع تسلسل الجلسات لا يثبت إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لأجراء من إجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الأجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مهما بلغ قوة هذا الدليل ومن ثم

فإن علم الوكيل بجلسة النطق بالحكم المستأنف بدون الجلسات السابقة عليها - لا يعني عن إعلان الحكم الذي يفتح به - في هذه الحالة - ميعاد الطعن .

المحكمة :

وحيث أنه . . . عن الدفع المبدى من النيابة بطلان الطعن لعدم إعلان المطعون ضدهما الثالث والرابع إعلاناً قانونياً بصورة من تقرير الطعن . فإن الثابت أن الطاعنين وجهوا إعلان الطعن إلى المطعون ضده الثالث في ٢٦ من يولييه ١٩٦٥ بمكتبه بشوارع الجمهورية بدمهور الذي أعده لمزاولة مهنته كمحام . فتسلمه وكيل المكتب . ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن المطعون ضده المذكور اتخذ هذا المكتب محلاً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه وكان مكتب المحامي لا يعتبر موطناً له إلا إذا كان الإعلان متعلقاً بعمله كمحام وهو ما ليس متوافراً في إعلان الطعن الحالي ، فإن إعلان المطعون ضده الثالث بهذا الطعن يكون باطلاً .

وإذا كان الثابت أيضاً بالنسبة للمطعون ضده الرابع أن الطاعنين طلبوا إعلانه بتقرير الطعن في مكتب المطعون ضده الثالث على اعتبار أنه مكتب محاميه فرفض وكيل المكتب تسليم الإعلان إلى الضابط في ٣١/٧/١٩٦٥ ، ثم حاول الطاعنون بعد ذلك إعلان المطعون ضده المذكور وهو ضابط شرطة بنقطة القوصية فأثبت المحضر في ورقة الإعلان المحررة في ٣/٨/٦٥ أنه يقل إلى نقطة شرطة المعابدة مركز ابنوب فأعلنوه مباشرة في النيابة بتاريخ ٧/٨/١٩٦٥ بحجة أنه لم يستدل على محل سكنه .

وإذا كان الأصلان المؤرخ ٣١/٧/١٩٦٥ قد وجه للمطعون ضده الرابع في مكتب المطعون ضده الثالث باعتباره محله المختار دون أن يثبت الطاعنون أنه اتخذ هذا المكتب محلاً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه

وهو ما أوجبته المادة ٣٨٠ مرافعات لجواز إعلان الطعن في التحل المختار . إذ كان ذلك فإن هذا الإعلان الموجه للمطعون ضده الرابع في ٣١/٧/١٩٦٥ يكون باطلاً عملاً بالمادة ٢٤٤ مرافعات . ولما كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلاً من الإعلان لشخص أو محل إقامة المعلن إليه إنما أجازه القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من بحث لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . لما كان ذلك فإنه لا يكفي أن ترد الورقة للطاعنين في ٣/٨/١٩٦٥ دون إعلان المطعون ضده الرابع حتى يسلكوا هذا الطريق الاستثنائي بإعلانه للنيابة في ٧/٨/١٩٦٥ خاصة وأن الثبابت من الإجابة المؤرخة ٣/٨/١٩٦٥ أن المطعون ضده المذكور رائد بنقطة شرطة المعابدة بمركز ابنوب، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم لم يهتدوا إلى موطن له بتلك الجهة قبل إعلانه للنيابة في ٧/٨/١٩٦٥ . ومن ثم يكون إعلانه على هذا النحو قد وقع باطلاً أيضاً . لما كان ما تقدم وكان النزاع الذي نشب بين طرفي الخصومة وصدر فيه الحكم المطعون فيه يتعلق بمطالبة ببيع دون تضامن بين المطالبين به فإنه يكون بهذه الصورة قابلاً للتجزئة ويترتب على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع يكون مقصوداً عليهما ولا يتعداهما إلى باقي المطعون ضدهم الذين صح إعلانهم بالطعن . . .

وحيث أنه . . . يبين من نص المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، أن هذا القانون وإن جعل مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام إلا أنه

استثنى من هذا الأصل الاحكام التى لا تعتبر حضورية وفقاً لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها ، والاحكام التى افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ سبباً من اجراءات . فهذه الاحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة العامة التى كانت تنص عليها المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلهما ، التى تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم . ولما كان من بين الحالات التى يفرض فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة وبما اتخذ فيها من اجراءات تلك التى ينقطع فيها تسلسل الجلسات لاي سبب من الاسباب متى ثبت ان الخصم لم يحضر أية جلسة من الجلسات التالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر فى الفترة السابقة على ذلك ، وكان يبين من مراجعة الملف الابتدائى المضموم ان المحكمة الابتدائية جددت بعد المرافعة فى الدعوى جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ للنطق فيها بالحكم ثم قررت مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٥٩/١/٣١ لاتمام المداولة ، ولم يثبت بمحضر هذه الجلسة الأخيرة حضور احد من الخصوم واصدرت المحكمة حكمها بنذب مكتب الخبراء الحكومى بوزارة العدل لاداء المهمة المبينة بمنطوق ذلك الحكم وكلفت قلم الكتاب باعلان هذا المنطوق لمن لم يحضر النطق به من الخصوم وحددت لنظر الدعوى جلسة ١٩٥٩/٣/١ عند عدم دفع الامانة وجلسة ٥٩/٥/٣ عند دفعها ثم اجلت الدعوى لجلسة ١٩٥٩/١٠/٦ ولم تنظر فيها وانما اجلت اداريا لجلسة ١٩٥٩/١٢/٢٨ وظلت تؤجل من ذلك الحين الى ان صدر الحكم المستأنف بجلسة ١٩٦١/١٢/١٨ دون ان يحضر الطاعنون فى اى جلسة من الجلسات منذ ١٩٥٩/١/٣١ حتى صدور الحكم

المستأنف ودون ان يقدموا مذكرة بدفاعهم ودون ان يخطرهم قلم الكتاب بمنطوق الحكم الصادر فى ١٩٥٩/٣/٣١ أو يعلنهم بالجلسة التى اجلت اليها الدعوى اداريا بعد ذلك ، وكان تسلسل الجلسات قد انقطع بعدم اعلان الطاعنين بمنطوق الحكم المشار اليه وفقاً لما تتطلبه المادة ١٦٠ من قانون المرافعات وبعدم دعوتهم أيضاً للاتصال بالدعوى بعد تأجيلها اداريا وتحديد جلسة جديدة بنظرها بدلا من التى كانت محدده لها من قبل . وظل الطاعنون تبعاً لذلك بعيدين عن الدعوى حتى صدر فيها الحكم المستأنف . لما كان ما تقدم فان الحكم المذكور يعتبر فى عداد الاحكام التى افترض القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فيها جهل المحكوم عليه بالخصومة والتى لا يبدأ ميعاد الطعن فيها الا من تاريخ اعلانها لو كانت قد صدرت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولم تكن قد أعلنت حتى هذا التاريخ وذلك وفقاً للمادة ٣٧٩ مرافعات سواء قبل تعديلها بالقانون آنف الذكر أو بعد تعديلها لأن حكم القانون لم يتغير فيما يختص ببداية ميعاد الطعن فيها . ولا يغير من ذلك ما يبين من مطالعة اعمال الخبير الذى باشر المهمة المبينة بمنطوق الحكم الصادر فى ١٩٥٩/١/٣١ من ان الطاعن الخامس والمحامى الموكل عن الطاعنين قد حضر امام الخبير لأن هذا الحضور وان دل على علمهما بصدور حكم الاثبات الا انه لا يفيد العلم بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم الا باخطارهم بها طبقاً لما توجبه المادة ١٦٠ من قانون المرافعات هذا الى ما ثبت من عدم اعلانهم بالجلسة التى اجلت اليها الدعوى اداريا بعد ذلك وهو ما يكفى وحده لاعتبار ان تسلسل الجلسات قد انقطع بالنسبة

للمطاعنين كما لا يغير من هذا النظر ما يبين من أوراق الملف الابتدائى من ان المحامى المشار اليه قدم طلباً لفتح باب المرافعة فى الدعوى او بمد أجل النطق بالحكم فيها بعد حيزها للحكم لجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ وأشر على هذا الطلب بالرفض ذلك انه علاوة على ان هذا الطلب مقدم باسم الطاعنة الاولى وحدها فان علم الوكيل بالجلسة المستفاد من تقديم الطلب قاصر على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتى كانت محددة لنظر الدعوى .

هذا الى ان علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة بسبب انقطاع تسلسل الجلسات لا يثبت الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون ، لانه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لاجراء من اجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغت قوة هذا الدليل ومن ثم فان علم الوكيل بجلسة النطق بالحكم المستأنف لا يفنى عن اعلانه الذى يفتح به ميعاد الطعن فيه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على اساس ان الحكم المستأنف من الاحكام الحضورية التى يبدأ ميعاد الطعن فيها من تاريخ صدورهما وليس من تاريخ اعلانها وقضى على هذا الاساس بسقوط الحق فى الاستئناف . فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

طعن مدنى رقم ٥٩٧ لسنة ٢٤ ق فى ١٩٦٩/١/٢٣ برئاسة
عضوية السادة محمود توفيق
اسماعيل والسيد عبد المنعم الصراف
وعثمان زكريا ومحمد صمدى
البشبيشى وعلى عبد الصمد
المستشارين

قضاء مكة القض الجزائية

— ٣٥٣ —

المبادئ القانونية :

(١) عقوبة : ايقاف تنفيذها ، ايقاف شامل . قاضي موضوع سلطته .

١ - ان الامر بايقاف تنفيذ العقوبة وشمول الايقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم تسمونه - هو تقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون - مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع .

(ب) سيارة : قائدها ، سحب رخصته ق ٤٩٦ لسنة ١٩٥٥ . ٩١٢

٢ - لا محل للقول بان المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور قد اجازت للقاضي سحب رخصته قائد السيارة اذا حكم عليه لمخالفة احكام هذا القانون او القرارات المنفذة له مما كان يقتضي من المحكمة ان تجعل امر ايقاف تنفيذ العقوبة - المقضى بها على الطاعن في جريمة السرقة المقامة ضده - شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، وذلك لانقطاع الصلة بين حكم تلك المسادة التي يقتصر اعمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم الطعون فيه ادانة الطاعن بجريمة سرقة .

الحكمة :

وحيث ان الامر بايقاف تنفيذ

العقوبة وشمول الايقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم اوعدم تسمونه - هو تقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع فمن حقه تبعا لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها ان يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه او ان يجعل هذا الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية . وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه ، بل خص به قاضي الدعوى ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك ، وتركه لمشيئته وما يصير اليه رايه ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين الاسباب التي اقام عليها امره بوقف تنفيذ العقوبة في جريمة السرقة التي دان الطاعن بارتكابها ولم ير جعل الايقاف شاملا للآثار الجنائية المترتبة على الحكم فان ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا اما القول بان المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد اجازت للقاضي سحب رخصة قائد السيارة اذا حكم عليه لمخالفة احكام هذا القانون او القرارات المنفذة له مما كان يقتضي من المحكمة ان تجعل الايقاف شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم فانه نعم لا محل له لانقطاع الصلة بين حكم هذه المادة التي يقتصر اعمالها على مخالفة احكام قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه بادانة الطاعن بجريمة السرقة . وحيث انه ترتب على ما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٨ ق في ١٣/١/١٩٦٩ رئاسة وعصوية السادة محمد صبرى ومبد النعم حمراوى ونور الدين موسى ونصر الدين مزام ومحمد ابو الفضل بحقنى المستشارين .

— ٣٥٤ —

المبادئ القانونية :

(١) صابون : علامة تجارية :

غش ١٥ قانون ٤ الفاؤه ق ٨٧ لسنة ١٩٣٨ قرار مجلس وزراء ٤ من ابريل ١٩٥٦ .

١ - القانون ٩٧ لسنة ١٩٣٨

في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بصدده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من ابريل ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء ، والى الصابون ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، بالحق استصدار مراسيم ، واشار في ديباجته الى الاطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش والواد ٣٢ ، ٢٤ ، ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له واسقط الإشارة الى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحا ، وهذا الاسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنته الشارع وانتهجه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالاستناد اليه . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من احكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان . يدل على ذلك انه لم يشر في ديباجته اليه كما سبق ، وانه اعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر ١٩٥١ تنظيما كاملا متساويا ما كانت تناوله من احكام ومنها انواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمته الغش والخديعة محيلا في العقاب عليهما الى المادتين ٥ ، ٦ من

القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١. في شأن قمع التدليس والغش ، كما أحال الى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والمعلومات التجارية والتي يوجب في المادة ٢٧ منه ان يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنية في المادة ٢٤ منه وهي المواد التي أحال اليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل ١٩٥٦ على ما سلف (ب) عينة : أخذها من غش

قانون ، أصدره .

١ - لم تنص التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد الفاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ على البطلان جزاء على مخالفة الاجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها كما فعل القانون الملغى ، إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون الى قواعد اثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا اطمان القاضي الى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية قاحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها توقع حكمه على هذا الأساس .

(ج) دفع : بطلان اجراء أخذ عينة ، صفة . قرار وزير تجارة وصناعة ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٤٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

٢ - اذا كان القرار ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢ من مايو ١٩٥٩ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ من ابريل ١٩٥٦ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقا لاحكام القرار ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة

والصناعة تنفيذا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد له ، فإن ذلك - على ما أولته محكمة النقض - لا يقيد المحاكم ، لان القرار المذكور تجاوز بهذا النص السلطة التي أمده بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقرار مجلس الوزراء في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي اليه دون التفات لهذا الجزاء الذي جاء مشويا بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

(د) عينة : لم تؤخذ من محل الطامن ، دفعه بطلان اجراءات أخذها من ق لا ل لسنة ١٩٥٠ .
٤ - متى كان الثابت أن العينة التي دفع بطلان الاجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من محل الطامن ، بل من محل متهم آخر في الدعوى ببراءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، فلا صفة للطامن فيما دفع به من بطلان اجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نعاه .

(هـ) غش : علم الصانع به .
٥ - إن علم المتهم بالغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له ، اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه ، ولا يقبل التذرع بجهله والا تادى الأمر الى تعطيل احكام القانون . يدل على ذلك - في خصوص صناعة الصابون - أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل ١٩٥٦ في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد أن نص في المادة الثانية منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان من أحد الأنواع والرتب المتصوص عليها

فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقي ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفسي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماضا دهنية وراتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠٪ من مجموع الأحماض ، أوجب في المادة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوي المطلق الكاوي في جميع الأنواع والرتب على حد معين واعتبر - في هذه الحالة وحدها - زيادة نسبته مخالفة لا جنحة اذا كان المتهم حسن النية ، مما مفاده أن صنع الصابون الذي تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص عن حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار في ديباجته فحيا في بيان العقوبة اليهما ، ولا يكون مخالفة الا حين تزيد نسبة القلوي المطلق الكاوي عن النسبة التي حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية ، وبذلك فإن الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائما في حقه بقيام موجبه من صنعه وهو ثابت على الدوام ، لا يستطيع المتهم أن يتذرع بجهله الا في حدود ما رخص فيه الشارع استثناء لاعتبارات تيسيرية لا تنفي الاصل المقرر في هذا الصدد .

المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه اثبت أن الطامن أنتج في مصنعه بتساريخ ١٩٦٥/١١/٢٠ صابونا يحمل علامة تجارية هي « نجوم الجمهورية » ٢٥٠ جرام ١٠ م نمره ٢ - وأنه باعه للمتهم الثاني في الدعوى وهذا باعه بدوره الى المتهم الاول الذي أخذت عينات من محله تبين من تحليلها أنها غير مطابقة للصابون رقم ٢ بنة ١٥٠

جرام لان نسبة الاحماض الدهنية واثرونية والراتنجية بالعينة ٤٤٪ من الوزن مقابل ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على الصابون طبقا للقرار الصادر في ٤ من ابريل ١٩٥٦ في شأن تنظيم صناعة الصابون ودل على ان الطعن هو المنتج لهذا الصابون بما يؤدي اليه من وجوه الادلة ثم عرض لدفاعه المبين في الطعن ورد عليه بقوله : « وحيث ان ما ساقه المتهم من ان الشحوم تختلط ببخار الماء عند تفريغ البواخر فانه فضلا عن ان الاوراق خالية من الدليل على ما ساقه يكتهم في هذا الصدد ، فانه يضاف الى ذلك ان المتهم صاحب مصنع لانتاج الصابون وبالتالي فان في مقدوره فنيا ان يتأكد في مصنعه من مطابقة نسبة الدهون لما اوجبه القانون » . وهذا الذي أورده الحكم صحيح في الواقع ، سديد في القانون ذلك بأن القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الصادر في ٢ من نوفمبر ١٩٣٨ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون قد صدر بعده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من ابريل ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه سلطة التشريعية لمجلس الوزراء والى القانون ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ مراسيم ، وأشار في ديباجته الى الاطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش والمواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له ، واسقط الإشارة الى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر ، والذي كان يعتبر في مادته السابقة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحا وهذا لا يسقط للقانون جاء على خلاف ما استنته الشارع وانتهجه في القرارات السابقة ، والتي كانت

بل هي تخضع للقواعد العامة فاذا اطمأن القاضي الى صحة الدليل المستند من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة اخذ العينة او من جهة التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الاساس واذا كان القرار ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ قد صدر في ٤ من مايو ١٩٥٦ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ من ابريل ١٩٥٦ ، ونص في مادته الرابعة على ان تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقا لاحكام القرار ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة بتنفيذ القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان اجراءات اخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد له ، فان ذلك ، على ما اولته هذه المحكمة كذلك ، لا يقيد المحاكم لان القرار المذكور تجاوز بهذا النص السلطة التي امد بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقرار مجلس الوزراء في ٤ من ابريل ١٩٥٦ ويبقى لهذه المحاكم ان تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي اليه دون التفات لهذا الجراء الذي جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقديره . ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أبدت اطمئنانها الى الاجراءات الخاصة باخذ العينة ونتيجة تحليلها ، ودانت الطعن بناء على ما ثبت لها من تقرير التحليل ، فان المجادلة في ذلك لا تصح . ومن جهة أخرى فان العينة التي دفع ببطلان الاجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من محل الطعن ، بل من محل المتهم الاول في الدعوى والذي قضى ببراءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ومن ثم فلا صفة للطعن فيما دفع به من بطلان اجراءات اخذ العينة ولا وجه لما نقاه . لما كان ذلك ، وكان يسين من الاطلاع على المفردات التي امرت هذه المحكمة

تصدر بالاستناد اليه . فقصران مجلس الوزراء سالف الذكر - والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من احكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان ، يدل على ذلك انه لم يشر في ديباجته اليه كما سبق وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون . وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر ١٩٥١ ، تنظيما كاملا متناولا ما كانت تناوله من احكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخديعة محيلا في العقاب عليهما الى المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش كما أحال الى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه ان يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بياناً تجارياً بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة في المادة ٣٤ منه وهي من المواد التي أحال اليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل ١٩٥١ على ما سلف . ولما كان أي من هذه التشريعات المنطبقة على واقعة الدعوى بعد الفاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بما تضمنه في مادته الزابطة من بطلان اخذ العينات اذا لم يخطر صاحب الشأن بنتيجتها في الميعاد الذي حدده لم ينص على البطلان جزاء على مخالفة الاجراءات الخاصة باخذ العينة وتحليلها واخطار صاحب الشأن بنتيجتها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - اذ لم يكن غرض الشارع ان يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون الى قواعد اثبات خاصة

تصدر بالاستناد اليه . فقصران مجلس الوزراء سالف الذكر - والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من احكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان ، يدل على ذلك انه لم يشر في ديباجته اليه كما سبق وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون . وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر ١٩٥١ ، تنظيما كاملا متناولا ما كانت تناوله من احكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخديعة محيلا في العقاب عليهما الى المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش كما أحال الى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه ان يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بياناً تجارياً بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة في المادة ٣٤ منه وهي من المواد التي أحال اليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل ١٩٥١ على ما سلف . ولما كان أي من هذه التشريعات المنطبقة على واقعة الدعوى بعد الفاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ بما تضمنه في مادته الزابطة من بطلان اخذ العينات اذا لم يخطر صاحب الشأن بنتيجتها في الميعاد الذي حدده لم ينص على البطلان جزاء على مخالفة الاجراءات الخاصة باخذ العينة وتحليلها واخطار صاحب الشأن بنتيجتها - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - اذ لم يكن غرض الشارع ان يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون الى قواعد اثبات خاصة

عن النسبة التى حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية وبذلك فإن الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسبة القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائما فى حقه بقيام موجب من صنعه وهو ثابت على الدوام ، لا يستطيع المتهم أن يتذرع بجهله إلا فى حدود ما رخص فيه الشارع استثناء لاعتبارات تيسيرية لا تنفى الأصل المقرر فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

طنن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ ق
فى ١٣/١/١٩٦٩ بالهيئة السابقة.

— ٣٥٥ —

المبدأ القانونى :

تسعر جبرى : عقوبة تكميلية
نقض ، طعن ، خطأ فى تطبيق
قانون . فى ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
١٦٢ .

يوجب القانون الخاص بشئون
التسعر الجبرى وتحديد الأرباح
شهر ملخصات الأحكام التى
تصدر بالأداة فى الجرائم التى
ترتكب بالمخالفة لأحكامه .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه
أذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون
ضدهما دون شهر ملخص الحكم
يكون قد أخطأ .

المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائى
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
أذ دان المطعون ضدهما بجريمة
البيع بأكثر من السعر المحدد قد
قضى بتفريم كل منهما مائة جنيه
والصادرة . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ١٦ من القانون ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ الخاص بشئون التسعر
الجبرى وتحديد الأرباح توجب
شهر ملخصات الأحكام التى
تصدر بالأداة فى الجرائم التى

بالعقوبة التى أوقعها عليه الحكم طبقا للمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذى أعمله الحكم أيضا لانطباقه على واقعة الدعوى ، فلا مصلحة له فيما أثاره فى طعنه كله من دعوى الخطأ تطبيق القانون أو الإخلال بحقه فى الدفاع . ولما كان علم المتهم بالفش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له ، اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة فى تكوينه ، ولا يقبل منه التذرع بجهله والا تادى الأمر الى تعطيل أحكام القانون ، يدل على ذلك - فى خصوص صناعة الصابون - أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل ١٩٥٦ سالف البيان بعد أن نص فى المادة الثانية منه على أنه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم بالفعل لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماضا دهنية وراتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠٪ من مجموع الأحماض ، أوجب فى المادة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى فى جميع الأنواع والرتب على حد معين واعتبر - فى هذه الحالة وحدها - زيادة نسبته مخالفة لا جنحة إذا كان المتهم حسن النية مما مفاده أن صنع الصابون الذى تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص عن حد معين جنحة دائما فى حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار فى ديباجته محيلا فى بيان العقوبة اليهما حسبما تقدم ولا يكون مخالفة إلا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى

بضمها تحقيقا للطعن أن مذكرة الطاعن المؤرخة فى ٥ من نوفمبر ١٩٦٧ إنما أشارت الى بلاغ قدمه الى إدارة التسموين عن شحوم تسلمها من شركة مصر للاستيراد وجدت مختلطة بالماء فى بعض البراميل فى الفترة من ١٢/٢٤/١٩٦٦ الى ١٢/٢٧/١٩٦٦ وهى واقعة مستقلة عن الواقعة التى دين بها الطاعن متراخية عنها فى الزمن بما يجاوز العام ، وليس من شأنها - بفرض صحتها - أن تندفع بها التهمة المسندة اليه ومن ثم فقد كان من حق محكمة الموضوع أن تعرض عما جاء فى هذه المذكرة من دفاع لايسانده الواقع ، ولا تعلق له بالنزاع المطروح . لما كان ذلك ، وكان القرار الصادر فى ٤ من أبريل ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون قد نص فى المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على قطعة أو من الوزن الفعلى لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر أحماضا دهنية وراتنجية مما يدل على تشدد القانون فى مراعاة نسبة تلك الأحماض لحماية المستهلكين وقضاء على الفش فى الصابون حتى لا يتأدى الأمر الى الفش فى وزن الصابون وفى نسبة المواد النافعة الداخلة فى تكوينه معا فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من نقص الوزن فى الصابون الذى أنتجه عن الوزن المرقوم على قطعة ودخول بخار الماء فى تكوينه لأن ما يتعلل به من ذلك لا تندفع به التهمة المسندة اليه ، بل تتضمن غشا فى وزن الصابون فضلا عن الفش فى نسبة الأحماض الداخلة فى تكوينه . هذا وبفرض صحة ما يدعى الطاعن فى طعنه كله فإن ما وقع منه من انتاجه بالصابون دون مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة ، يعتبر ذكرا لبيان تجارى غير مطابق للحقيقة معاقبا عليه

ترتكب بالمخالفة لاحكامه ، طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالغرامة فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا . وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالادانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالاضافة الى عقوبة الغرامة المقضى بها .

طن رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٨ ق
في ١٣/١/١٩٦٩ رياسة ومضوية
السادة مختار رضوان ومحمد
محمد محفوظ ومحمد عبد الوهاب
خليل ومحمود كامل عطيفة والدكتور
احمد محمد ابراهيم المستشارين

— ٣٥٦ —

المبادئ القانونية :

- (١) تزوير : طريقة اثباته .
- ١ - لم يجعل القانون الجنائي طريقا معيناً لاثبات التزوير .
- (ب) تحقيق : مؤاخذة المحكمة بعدم اجرائه .
- ٢ - ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .
- (ج) قضية : شروع ، احتيال وسائله .
- ٣ - يتحقق الشروع في النصب بمجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه .
- (د) وسيلة : احتيال : مباشرتها
- ٤ - الاصل ان مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه الى احتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليمه المال او سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر في نفسه .

(هـ) جريمة مستحيلة : كون المجنى عليه من رجال الشرطة .

٥ - ان كون المجنى عليه احد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة مادام لم يثبت انه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجنائي المرتب في هذه الجريمة وانه استعان بهذه المعلومات لكي يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الاحتمال (و) قصد جنائي : تحدد الحكم من ركنه . حكم تسبب عيب .

٦ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة النصب على استقلال ما دام الحكم قد اورد الوقائع بما يدل على ان مراد المتهمين كان ظاهرا وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

المحكمة :

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الشروع في نصب ، قد شابه بطلان في الاجراءات وقصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان الحكم ومحاضر الجلسات قد خلت مما يفيد فض المحكمة للمظروف المحتوى على الشيك المدمى بتزويره مما يبدو معه انها فضته في غيبة المتهمين واطلعت عليه دون ان تشاركهم في هذا الاطلاع وتسمع دفاعهم في شأته ولم تجر المحكمة تحقيقا تثبت به بالوسائل الفنية من تزوير ذلك الشيك كما لم يحدد الحكم شخص المجنى عليه في الدعوى وسائر الاتهام في انه مجهول مع ان وجود مجنى عليه في جريمة النصب امر لازم حتى تقاس عليه وتوزن به الطرق الاحتمالية التي استعملت معه . هذا الى ان الحكم قد خلا من بيان الفعل المادى الذى ارتكبه الطاعن ، ولم يبين الالة التى بنى قضاؤه عليها ولا مؤدى الاعتراف المنسوب صدوره الى الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين

ولم يستظهر القصد الجنائي في الجريمة المسندة اليهم ، وجاءت اسبابه مشوبة بالغموض والايهام بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الاول من اوجه الطعن ان المظروف المحتوى على الشيك المزور قد فض بالجلسة التى صدر فيها الحكم الاستثنائي الفيايى ، واثبت رئيس المحكمة على المظروف اطلاعا عليه ، وبقي المظروف بعد ذلك مفضوضا ضمن أوراق الدعوى المطروحة امام المحكمة . ولما كان الثابت بالحكم ان المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اقتنعت باعتراف المتهمين في محضر الضبط بتزوير الشيك وبعينهم بتزويره عند شروعه في بيعه ، وكان الطاعن لم يدع ان المظروف كان مغلقا في جلسة المرافعة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه او انه طلب من المحكمة ان تطلعه على الشيك المزور وحيل بينه وبين الاطلاع عليه وسماع دفاعه في شأنه بما يفنده ، وكان للمحكمة ان تستند اليه في حكمها كعنصر من عناصر الدعوى مادام كان مطروحا على بساط البحث امامها ، فليس للطاعن ان ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة على هذا الشيك وعرضه عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات التزوير طريقا معيناً ، وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق معين للتثبت من صحة الشك او عدم صحته ، فليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله ان الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اعدوا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوا على « بنك امريكا » فرع سويسرا واشتركوا في عرضه للبيع على الشاهد سيد .. الذى تظاهر بقبول هذا العرض وسارع الى ابلاغ رجال مكتب

ما لم يشره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مما أدرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله انها تخلص في انه بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤ توقع حجز قضائي ضد المتهم لصالح محكمة اسكندرية الابتدائية على الاشياء الموضحة بمحضر الحجز وفاء للمبلغ الثابت به وتحدد للبيع يوم ١٩٦٦/٤/٢٣ تاجل الى يوم ١٩٦٧/٥/٢٤ وفي هذا اليوم توجه المحضر لاجراء البيع فلم يجد الحسارس ولا المحجوزات فأبلغ بالتبديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت ان الاشياء المحجوزة لم تكن موجودة لدى انتقال المحضر للبيع في الموعد المحدد له ، وكان الاصل ان محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع ان تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد وهو ما لم يشره الطاعن أمام محكمة الموضوع التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصارعتها في عقيدتها في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، فان الطعن يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعيا .

طعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٨ ق
في ١٩٦٩/١/١٣ بالهيئة السابقة.

— ٣٥٨ —

المبدأ القانوني :

(١) ارتباط : جرائم ، خطة جنائية ، عقوبات م ٢/٣٢ .
١ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عتلتها الشارع .

الشرطة السريين مادام لم يثبت انه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجاني المريب في هذه الجريمة وانه استعان بهذه المعلومات لكي يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الاحتيال . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد الوقائع بما يدل على ان مراد الطاعن وزميليه كان ظاهرا وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه ، فان التحدث عن ركن القصد الجنائي على استقلال يكون غير لازم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد - والمكمل بالحكم المطعون فيه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة الشروع في النصب التي دان الطاعن بها واقام عليها في حقه أدلة مستمدة من اقوال سيد ابراهيم عطا ، ومما اثبتته الضابطان في محضريهما بما تضمناه من ان الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين قد اعترفوا بان الشيك مزور وكانوا يعلمون بتزويره وبأنهم كانوا يرغبون في بيعه ، ومن اقوال الرائد .. ، وهي أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا وفضه موضوعيا .

طعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق
في ١٩٦٩/١/١٣ رياسة وعضوية
السادة مختار مصطفى وطسوان
ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود
عباس المرادى ومحمود عطيفة
والدكتور أحمد محمد ابراهيم
المستشارين .

— ٣٥٧ —

المبدأ القانوني :

اختلاس : اشياء محجوزة ، تبديد . حكم ، تسبب عيب . دفع بعدم العلم بيوم البيع . الاصل ان محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع ان تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو

مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مسيرة المتهمين وتقديم احد المرشدين السريين لهم على انه المشتري للشيك وأعدوا كميننا بفندق شيرد لضبطهم وبعد ان زودوا المرشد السري بمبلغ من النقد المصري بما يقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق ، قاموا بضبط أولهما وهو يسلم الشيك الى المرشد السري ، ثم بان لرجال الشرطة بعد الضبط ان الشيك مزور ، فان ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هي مصرفة به في القانون ، ذلك ان الشروع يتحقق بمجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . ولما كان المجنى عليه في هذه الدعوى حسبا وقفت وقائعها عنده هو المرشد السري الذي لم يكتشف ان الشيك مزور الا بعد ضبطه وقد كان الغرض من عمل الكمين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعامل في نقد اجنبي - وكان الاصل ان مباشر وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه الى اجتيال الجاني فكشفه وامتنع عن تسليمه المال او سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر في نفسه .

لما كان ما تقدم ، قلناه لا تثريب على المحكمة ان هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذي كان مقصودا أصلا بهذا الاحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الاحتيالية فيه وانخداعه بها مادام ان الجريمة قد وقعت عند حد الشروع ومادامت الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها ان تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ، وما دام ان الجريمة قد خاب اثرها لسبب لا دخل لارادة الجاني فيه ، ولا محل للقول بان هذه الجريمة مستحيلة لكون المجنى عليه هو احد رجال

(ب) تكييف قانوني : ارتباط بين الجرائم ، تقديره . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٦٩ ق ١٥٩ لسنة ١٩٦١ .

٢ - وإن كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .

وحيث أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لانه في يوم ١٩٦٧/٧/٢٦ بدائرة قسم الأزبكية ١ - لم يتم بتحرير عقد عمل من نسختين لكل عامل ٢ - لم يتم بإنشاء اضبارة لكل عامل ٣ - لم يتم بمنح العمال اجازات المواسم والاعياد الرسمية وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٥٩ و ٣١٥ و ٣١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بتفريمه مائتي قرش عن كل من عماله الثمانية عشر من كل من التهم الثلاث . فعارض في هذا الحكم وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً . فاستأنف وقضت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى بقصرها على التعدد بتسع عمال ، وبتعديل الحكم بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة بتفريم التهم عنهما مائتي قرش تعدد بقدر عدد العمال الثمانية عشر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها

أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، انتهى إلى تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه في قوله « أن الملف الخاص بكل عامل أو اضبارته يجب أن تتضمن وفق القانون اجازاته التي حصل عليها ، فعدم إنشاء ملف يتضمن كل هذه البيانات يجعل التهمة الثالثة عنصراً من عناصر التهمة الثانية ويتعين تطبيق المادة ٣٢ في شأنها » . لا . كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها حطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .

طعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق في ١٩٦٩/١/١٢ . رئاسة ومضوية السادة محمد صبري ومحمد النعم حمراوى ونور الدين عويس ونصر الدين عزام ومحمد أبو الفضل المستشارين .

— ٣٥٩ —

البدآن القانونيان :

(١ ، ب) نقض : طعن ، توقيع على أسبابه . محاماة . ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ م ٣٤ .

١ - تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ويجب أن يكون موقعاً عليها ممن صدرت عنه ، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها ومن صدرت منه على الوجه العتبر

أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، انتهى إلى تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة المسندتين إليه في قوله « أن الملف الخاص بكل عامل أو اضبارته يجب أن تتضمن وفق القانون اجازاته التي حصل عليها ، فعدم إنشاء ملف يتضمن كل هذه البيانات يجعل التهمة الثالثة عنصراً من عناصر التهمة الثانية ويتعين تطبيق المادة ٣٢ في شأنها » . لا . كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها حطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين الثانية والثالثة سالفتي الذكر لا يحمل قضاؤه ، ذلك بأن المادة ١/٦٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥١ باصداق قانون العمل المعدلة بالقرار بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٦١ أذ نصت على أنه « لكل عامل الحق في اجازة يأجر كامل في الاعياد التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العمل على ألا تزيد على عشرة أيام في السنة » ونصت المادة ١/٦٩ منه على أنه « على صاحب العمل أن

ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة
الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع
المبيده لسيقي الاصرار .
(ج) باعث : خطأ فيه ، اثره في
الحكم .

٣ - باعث على الجريمة ليس
ركنًا من أركانها أو عنصرا من
عناصرها ، والخطأ فيه - بفرض
وفوعه - لا يؤثر في سلامة الحكم
ما دام قد بين واقعة الدعوى بها
تتوافر به كافة العناصر القانونية
للجريمة التي دان الطعن بها بما
أورده على ثبوتها في حقه من أدلة
سائفة من شأنها أن تؤدي إلى
ما وثقه عليها .
المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه
بين واقعة الدعوى بما حصله أن
الطاعن وآخرين قضى بأدانتهم قد
بيتوا النية واتفقوا فيما بينهم على
الاعتداء على المجنى عليها الأولى
فهيمة مصطفى جابر انتقاما منها
لرفضها الاستجابة إلى ما سبق
أن طلبوه منها من ارتكاب الفحشاء
معها ومع باقى النسوة اللاتي
يحضرن إليها وأمدادهم بالمال
فجمعوا شملهم وقصدوا إلى
منزلها وكان أولهم . . . قد أمدا
سكينًا أخفاه في جيبه وما أن ظفروا
بها حتى أمسك بها الطاعن وآخرين
واستل الأول سكينًا من جيبه
وأنهال عليها طعنا في عدة مواضع
من جسمها محدثا بها الإصابات
المبينة بتقرير الصفة التشريحية
التي أودت بحياتها دون أن يقصد
من ذلك قتلها - ثم تابع اعتداءه
على المجنى عليهما أو عاد محمد
ماضى وسعدية صالح أمام اللتين
كانتا في منزل المجنى عليها الأولى
آنذاك كما اعتدى على عبد الله على
محمد ومحيى اسماعيل السيد
اللذين حضرا على صوت الاستغاثة
وأورد الحكم على ثبوت الواقعة
لديه على هذه الصورة في حق
الطاعن وزملائه المحكوم عليهم أدلة
مستمدة من أقوال المجنى عليهم في
محضر ضبط الواقعة وتحقيقات
النيابة ومن أقوال باقى شهود

الجنايات تفسيرا للمادة ٣٢١
منه أو طبقا لقانون الاجراءات
الجناية بيانا لحقيقة المقصود في
المادة ٤٢٤ منه التي حلت محلها
المادة ٣٤ - سائلة البيان على
تقرير البطلان جزاء على اغفال
التوقيع على الاسباب بتقدير أن
ورقة الاسباب من أوراق
الاجراءات الصادرة من الخصوم
والتي يجب أن يكون موقعا عليها
من صاحب الشأن فيها والا غدت
ورقة عديمة الاثر في الخصومة
وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت
ورقة الاسباب وان حملت ما يشير
إلى صدورهما من مكتب الأستاذ
.. ولصق عليها طوابع دمغة عليها
اسم هذا المحامي ، ألا أنها بقيت
غفلا من توقيعه عليها حتى فوات
ميعاد الطعن ، لما كان ذلك فانه
يتعين الحكم بعدم قبول الطعن
شكلا .

طعن وتم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق
في ١٢/١/١٩٦٩ رئاسة ومضوية
السادة مختار مصطفى رضوان
ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود
عباس المرادى ومحمود عطيفة
والدكتور أحمد محمد إبراهيم
المستشارين .

- ٣٦٠ -

المبادئ القانونية :

(١) سيق اصرار : توافره ،
اثباته .

١ - سيق الاصرار حالة ذهنية
بنفس الجاني قد لا يكون له في
الخارج أثر محسوس يدل عليه
مباشرة ، وإنما هو يستفاد من
وقائع وظروف خارجية يستخلص
منها القاضي توافره مادام موجب
هذه الوقائع والظروف لا يتنافر
عقلا مع هذا الاستنتاج .

(ب) اشترك : اتفاق ، اثباته
٢ - أن مجرد اثبات سيق
الاصرار على المتهمين ، يلزم عنه
الاشترار بالاتفاق بالنسبة لمن
لم يقارف بنفسه الجريمة من
المصرين عليها ، وليست المحكمة

قانونا . ولا يجوز تكملة هذا
البيان بدليل خارج عنها غير
مستمد منها .

(ب) توقيع محام : ورقة تقرير
اسباب النقص تحقيق جنابات
م ٢٣١. اجراءات م ٤٢٤ .

٢. جرى قضاء محكمة النقص .
على تقرير البطلان جزاء على
اغفال التوقيع على الاسباب بتقدير
أن ورقة الاسباب من أوراق
الاجراءات الصادرة من الخصوم
والتي يجب أن يكون موقعا عليها
من صاحب الشأن فيها والا غدت
ورقة عديمة الاثر في الخصومة
وكانت لغوا لا قيمة له .
المحكمة :

من حيث أن الحكم المطعون فيه
صدر حضوريا في ٩ من يناير
١٩٦٨. فقرر المحكوم عليه الطعن
بالنقض في ١١ من يناير ١٩٦٨
وقدمت في ١٣ من فبراير سنة
١٩٦٨ مذكرة بالاسباب لم يوقع
عليها في أصلها أو في صورتها حتى
فوات ميعاد الطعن ولما كانت
المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقص بعد
أن نصت على وجوب التقرير
بالطعن بالنقض وايداع اسبابه في
أجل غايته اربعون يوما من تاريخ
النطق بالحكم أوجبت في فقرتها
الاخيرة بالنسبة إلى الطعون التي
يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع
اسبابها محام مقبول أمام محكمة
النقض وبهذا التنصيص على
الوجوب يكون المشرع قد دل على
أن تقرير الاسباب ورقة شكلية
من أوراق الاجراءات في الخصومة
والتي يجب أن تحمل بذاتها
مقومات وجودها وأن يكون موقعا
عليها ممن صدرت عنه لان التوقيع
هو السند الوحيد الذي يشهد
بصدورها عن صدرت منه على
الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز
تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها
غير مستمد منها ، وكان قضاء
محكمة النقص قد جرى أيضا
مساواة في ظل قانون تحقيق

أورده على ثبوتها في حقهم من أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وأذ دلل الحكم على توافر ظسرف سبق الاصرار والاتفاق السابق على الاعتداء على المجنى عليها الاولى ومن يتواجد بمنزلها من النسوة تدليلا سليما ولم يكن سبب الجريمة عنصرا من العناصر التي استند عليها في ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

طعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٨ ق
في ١٣/١/١٩٦٩ رئاسة وعضوية
السادة مختار مصطفى ورسوان
ومحمد محمد مطوظ ومحمد
عبد الوهاب خليل ومحمود عباس
العمراوى ومحمود عطيفة
المستشارين

— ٣٦١ —

البدآن القانوني :

اشتباه : مراقبة نقض ، طعن ،
سبب الخطأ في تطبيق قانون .

ق ٩٨ لسنة ١٩٤٥

إذا عاد المتهم الى حالة
الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه
تحت المراقبة ، فإنه كان يتعين
القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة
الى عقوبة المراقبة المقررة بها في
الحكم .
الحكمة :

وحيث ان المادة السادسة من
المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥
الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم
تنص على أنه (يعاقب المشتبه فيه
بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة
لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على
خمس سنين . وفي حالة العود
تكون العقوبة الحبس والوضع
تحت المراقبة مدة لا تقل عن سنة
ولا تزيد على خمس سنين) ولم
يجز القانون طبقا للمادة السابعة
الاجتزاء بعقوبة المراقبة فقط دون
الحبس الا اذا كان المشتبه فيه

فيما عادت اليه هذه الشاهدة
ونسبته اليه من انه كان يضرب
المجنى عليها الاولى المذكورة
بقدميه . كما سلم كذلك بما قرره
المجنى عليهما سعدي . . وعبد الله
من مشاهدتهما له على مسرح
الجريمة وقت حصولها .

لما كان الحكم قد استظهر ظرف
سبق الاصرار من اجماع الطاعن
وزملائه المحكوم عليهم سسويا
وترجيهم الى منزل المجنى عليها
الاولى ومع اولهم سكينتا متفقيين
على الاعتداء عليها ثم اقتحابهم
المسكن ومفاجأتهم للمجنى عليها
الاولى بالاعتداء عليها دون سبب
وقتي يدعوهم لذلك . ولما كان
قضاء محكمة النقض مستقرا على
ان سبق الاصرار حالة ذهنية
بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج
أثر محسوس يدل عليه مباشرة
وانما هو يستفاد من وقائع وظروف
خارجية يستخلص منها القاضي
توافره مادام موجب هذه الوقائع
والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا
الاستنتاج - وهو مالم يخطئ الحم
في تقديره ، وعلى ان مجرد اثبات
سبق الاصرار على المتهمين يلزم
عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن
لم يقارف بنفسه الجريمة من
المصرين عليها وليست الحكمة
ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة
الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع
المفيدة لسبق الاصرار . لما كان
ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن في
هذا الصدد من قالة الخطأ في
الاسناد والقصور والفساد في
الاستدلال لا يكون سليما .
أما ما ينهاه الطاعن على الحكم
من دعوى الخطأ في بيان سبب
الحادث فمردود بأن الباعث على
الجريمة ليس ركننا من أركانها أو
عنصرا من عناصرها والخطأ فيه -
بفرض وقوعه - لا يؤثر في سلامة
الحكم مادام قد بين واقعة الدعوى
بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعن
بها وزملائه المحكوم عليهم بما

الاثبات ومما يجهل بتقرير الصفة
التشريعية والتفسير الطبية
الشرعية وبعد ان حصل الحكم
مؤدي هذه الادلة بما يتطابق مع
ما أورده عن واقعة الدعوى وفي
صورة منسقة لا تناقض فيها
وتتفق وسلامة ما استخلصته
منها - عرض الى ظرف سبق
الاصرار وكشف عن توافره في حق
الطاعن وزملائه في قوله « وحيث
ان ركن سبق الاصرار لدى المتهمين
- من بينهم الطاعن - ثابت من
ظروف الدعوى وملابساتها ذلك ان
المتهمين اجتمعوا وقصدوا مسكن
المجنى عليها ومع اولهم سكينتا
اعدها للاعتداء عليها ثم اقتحموا
مسكنها وفاجأوها بالاعتداء على
الصورة السالف بيانها دون سبب
وقتي يدعو لذلك وبعد ان سألها
اولهم عن سبب عدم تركها المسكن
وقد أحدث بها اولهم ثمان
وعشرين اصابة بالسكين بينما
الباقون يمسون بها ليمكنوه من
الاعتداء بما يدل على التشفى
والحقد الدفين في نفوسهم وبالتالي
سبق اتفاقهم على اقتراف الجريمة
بما يتفق . مساءلتهم جميعا عن
نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق
عليه » .

ولما كان يبين من ذلك ان الحكم
قد اثبت توافر ظرف سبق الاصرار
في حق الطاعن وزملائه المحكوم
عليهم جميعا واتفاقهم السابق
على الاعتداء على المجنى عليها
الاولى ومن يتواجد في منزلها من
النسوة ، وكان الطاعن لم ينف
من نفسه في اسباب طعنه عدم
توافره على مسرح الجريمة مع باقي
زملائه وبالذات أثناء واقعة اعتداء
المحكوم عليه الاول على المجنى
عليها الاولى بل على النقيض من
ذلك فقد سلم في طعنه بما قرره
المجنى عليها أو عاد محمد ماضي
جمعة في تحقيقات النيابة من انه
والمحكوم عليه الثالث كانا قد
أمسكا بالمجنى عليها الاولى بقصد
سرقه نقودها دون ان يقصدا ايقاع
الاذى بها واقتصرت منازعته لها

قد عاد الى حالة الاشتباه بعد سبق انذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، لما كان ذلك ، وكان المتهم قد عاد الى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فانه كان يتعين اعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة المذكورة القضاء بعقوبة الحبس بالاضافة الى عقوبة المراقبة المقتضى بها في الحكم ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

طعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٢٨ ق
في ١٩٦٦/١/١٢ رياسة ومضوية
السادة محمد صبرى ومحمد
ميد النعم عبد النعم حمزاوى
ونصر الدين عوام ومحمد ابو
الفصل عفى وانور احمد خلف
المشارين

٣٦٢ -

المبادئ الانونية :

(١) جرائم : ارتباطها . وحدة اجرامية . خطة جنائية واحدة . عقوبات م ٢/٣٢ .

١ - ان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة .

(ب) ارتباط : بين الجرائم ، تقدير قيامه ، خطأ قانونى .

٢ - متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك منه يكون من قبيل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(ج) عقوبة تكميلية : رد الشيء الى اصله .

٢ - الاصل في العقوبات التكميلية انها تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله وانها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة الا ان التخصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره ، والا كان توقيعه عيبا لورود القضاء بها على غير محل . وبما ان اجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة في موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ ، وقد انتهى موجبها بانتهاء الوقت الذي كان يجب ان تتخذ فيه ، فانه لا محل للنعمى في الحكم على ازالة اسباب المخالفة لورودها على غير محل المحكمة :

وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد اورد في بيانه لواقعة الدعوى التي اثبتتها في حق المطعون ضده انه في يوم ١٩٦٧/٦/٢١ لم يخرج انفارا لقائمة دودة القطن بوزاعته ولم يتواجد بها اثناء عملية المقاومة ، فان في ذلك ما يقطع بأن ما وقع منه انما كان وليد نشاط اجرامى واحد يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، لان هاتين الجريمتين المسندتين اليه وان كان لكل منهما ذاتية خاصة ، الا انهما وقعتا لغرض واحد وهو التخلص من الاعباء والتكاليف والاجراءات التي فرضها عليه القانون وتستلزمها اعمال مكافحة آفة دودة القطن ثم الرغبة في عدم معاونة الجمعية التعاونية المختصة في تلك الاعمال اعتبارا بانه لم يقصر فيها او ان ارضه لا تحتاج اليها كما يستفاد من انكاره للتهمتين في جميع مراحل التحقيق ، كما انها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها ، لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات

ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة ، وكان من المقرر انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم سالفه الذكر وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فان ذلك منه يكون من قبيل الاخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى المطعون ضده على الرغم من قيام الارتباط بينهما فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها . ولما كان الاصل في العقوبات التكميلية انها تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله وانها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة الا ان التخصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره والا كان توقيعه عيبا لورود القضاء بها على غير محل ، وبما ان اجراءات المقاومة المطلوبة كانت لازمة في موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ وقد انتهى موجبها

من قانون الاجراءات « لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اجاز في المادة ٣٤ منه لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في احوال التلبس بالجنح بعصاه اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، وفي جنح معينة وردت في القانون على سبيل الحصر ومن بينها جريمة التعدي الشديد ولو في غير احوال التلبس ، متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بالجريمة والعبرة في تقرير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم . ولما كانت جريمة التعدي التي قارفها المطعون ضده تدرج تحت نص المادتين ١٣٦ و ١/١٣٧ من قانون العقوبات الذي ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين او الغرامة التي لا تجاوز عشرين جنيها ، فانه كان يسوغ لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم . واذ كان قانون الاجراءات قد نص بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على انه في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشه باعتباره بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التفتيش الذي يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض والغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . ومن جهة اخرى فان مدونات الحكم تشهد بأن التفتيش في هذه الحالة كان لازما ضرورة اذ انه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها امانا من شر المقبوض عليه اذا حدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه . واذن فاذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن المتهم وقع منه تعدد شديد وهو في حالة سكر بين مما يجيز القبض عليه في القانون - ولو في غير حالة التلبس بالجريمة - قد التفت في قضائه عن الدليل المستمد من

(د) سكر بين : اعتداء على رجل الشرطة ، قبض في غير حالة تلبس .

٤ - متى كان الحكم المطعون قد أثبت أن المتهم قد وقع منه - وهو في حالة سكر بين - تعدد شديد على رجل الشرطة ، فان ذلك مما يجيز قانونا القبض على المتهم - ولو في غير حالة التلبس بالجريمة - ومن ثم اذ التفت الحكم في قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش فانه يكون خاطئا متعينا نقضه .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت بياناً لواقعه الدعوى ان المطعون ضده كان في حانه سكر بين وان الاهلين تحلقوا حوله في الطريق العام ، ولما اراد الشرطي اقتياده الى القسم بعدى عليه بالضرب فابلغت شرطة النجدة ، فانتقل الضابط الى مكان الحادث حيث وجد المتهم لم يفق من سكره واذا رآه وضع يده في جيبه بصورة القت في روع الضابط من الخوف من ان يخرج شيئا يعتدى به - ففتش جيبه فعثر على قطعة من الحشيش . ثم انتهى الحكم الى قبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش بما نصه .. « حيث ان المسلم ان التفتيش يجب ان يتم في نطاق ما اسند الى الجاني بحثا عن دليل يعزز ما اسند اليه ، فما دام الشرطي محمد الجمل لم يذكر ان المتهم - المطعون ضده - اعتدى عليه بالة ، فلم يكن من حق الضابط ان يفتشه . اما ما يتعلل به من تفتيشه للمتهم خوفا من أن يعتدى عليه بمناسبة وضع يده في جيبه ، فلا يصلح مسوغا للتفتيش ، فالتخوف من التعدي ليس من الحالات التي تجيز التفتيش ، وبذا يكون تفتيش المتهم قد لم بغير مسوغ قانوني وفي غير الحالات التي اجازها القانون مما يتعين معه قبول الدفع ببطلان التفتيش والقضاء ببراءة المتهم عملا بالمادتين ٣٠٤ ، و ٣٨١

بإنتهاء الوقت الذي كان يجب أن تتخذ فيه ، فانه لا محل للنص في الحكم على ازالة اسباب المخالفة لورودها على غير محل .

طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ق في ١٢/١/١٩٦٩ رياسة وعضوية السادة مختار محمد وضوان ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود مباس العمراوى ومحمود مطيفة والدكتور احمد محمد ابراهيم المستشارين .

— ٣٦٣ —

المبادئ القانونية :

(ا) قبض : تلبس . اجراءات م ٣٤ عقوبات م ١٣٦ و ١/١٣٧ ١ - اذا كانت جريمة التعدي التي قارفها المتهم تدرج تحت نص المادتين ١٣٦ ، ١/١٣٧ من قانون العقوبات الذي ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين او الغرامة التي لا تجاوز عشرين جنيها ، فانه يسوغ لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم .

(ب) تفتيش : متهم مقبوض عليه . اجراءات م ٣٠٤ و ٣٨١ ٢ - في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشه باعتباره بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التفتيش الذي يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض والغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص .

(ج) اعتداء : المقبوض عليه على رجل الشرطة ، الاحتياط من حدوثه بالتفتيش .

٢ - اذا كانت من مدونات الحكم المطعون فيه ، انها تشيد بأن التفتيش كان لازما للتوقي والتحوط من شر المقبوض عليه اذا حدثته نفسه باسترجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فان التفتيش يكون صحيحا .

التفتيش الذي وقع على اثر القبض ، فانه يكون خاطئاً متعيناً تقضيه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

طن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٨ ق في ١٣/١/١٩٦٩ . رئاسة وعضوية السادة محمد صبرى وعبد المنعم حمزاوى ونصر الدين عزام ومحمد ابو الفضل وأنور خلف المستشارين .

— ٣٦٤ —

المبادئ القانونية :

(١) مخدر : اتجار ، اعتراف متهم امام رجل الشرطة ، عدم اخذها به .

١ - لا يعيب الحكم ان يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط المتهم ، ثم لا يعول على ما رواه عن اعترافه له بأنه أحرز المخدرات بقصد الاتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الاتجار وإنما روى ما سمعه من المتهم ، ولم تر المحكمة الاخذ بهذا القول لعدم الاتهام عنه وعدم وجود ما يظهر قوله الضابط .

(ب) شاهد : اقواله ، اخذ المحكمة بما تطمئن اليه .

٢ - محكمة الموضوع تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى

(ج) شهود : استغناء عن سماعهم . اجراءات م ٢٨٩ ق ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

٣ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

(د) قصد جنائي : مخدر ، احراره .

٤ - القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر انما هو علم المخرز

أو الحائز بان ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة .

(هـ) علم المتهم : بان ما يحرزه مخدر قصد جنائي ، تحدث عنه .

٥ - المحكمة غير مكلفة بالتحقق على استقلال عن القصد الجنائي اذا كان ما اوردته في حكمها كافياً في الدلالة على التهمة كان علماً بأن ما يحرزه مخدر .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمته احرار المخدرات التي دان بها الطاعن واورد على تبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقوال ضابط الشرطة ونتيجة التحليل . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ان يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط الطاعن ثم لا يعول على ما رواه عن اعترافه له بأنه أحرز المخدرات بقصد الاتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الاتجار وإنما روى ما سمعه من الطاعن ولم تر المحكمة الاخذ بهذا القول لعدم الطاعن عنه وعدم وجود ما يظهر قوله للضابط ، فضلاً عن ذلك فان محكمة الموضوع ان تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما شهد به الضابط من أن المتهم القى بالكيس الذي يضم المخدر عندما رآه فانه لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض مادام تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها . لما كان وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يبد اعتراضاً على

قبول محاميه تلاوة اقوال الضابط ولم يتمسك بسماع اقوال هذا الشاهد فانه يكون من حق المحكمة ان تستغنى عن سماعه وتحويل على اقواله في التحقيقات . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر انما هو علم المخرز أو الحائز بان ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحقق على استقلال عن هذا الركن اذا كان ما اوردته في حكمها كافياً في الدلالة على ان المتهم كان علماً بأن ما يحرزه مخدر . وكان الحكم قد اورد ان الطاعن القى من يده بالكيس الذي كان يحتوى على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان ايا من الطاعن أو المدافع بانتفاء هذا العلم وكان ما اوردته الحكم من وقائع وظروف دالا على قيامه في حق الطاعن ، لما كان ذلك ، فانه لا محل لما ينهيه الطاعن في هذا الصدد لما كان ما تقدم فان الطاعن برمته يكون على غير اساس واجبا رفضه موضوعاً .

طن رقم ١٧٧١ لسنة ٢٨ ق في ١٣/١/١٩٦٩ . رئاسة وعضوية السادة مختار مصطفى وضوان ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمود عباس العمراوى ومحمود عطيفة والدكتور احمد محمد ابراهيم المستشارين .

— ٣٦٥ —

المبادئ القانونية :

(أ) مسئولية : غيبوبة ناشئة عن مواد مخدرة . عقوبات م ٦٢ دفاع شرعى .

١ - الفيومية المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجنائي قهراً عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها .

الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما ينبني عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام . ولا محل للتسوية بين هذه الجرائم وتلك التي يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا ، ذلك لان الشارع لا يكتفى في ثبوت هذا القصد بالاخذ باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وقضه موضوعا .

طن وقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق.
في ١٣/١/١٩٦٩ . بالهيئة السابقة

— ٣٦٦ —

المبادئ القانونية :

(١) موظف عام : مستخدم عام . مؤسسة عامة : ق ٣٢٠ لسنة ١٩٥٧ ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ت ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

١ - المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ، ومن ثم فان العاملين فيها يعدون من الموظفين او المستخدمين العمامين .

(ب) اختلاس : موظف عام ، مستخدم عام ع م ١١٢ و ١١١ و ١١٩ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

٢ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف او مستخدم عمومي ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات يختلس مالا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني الى التصرف فيما يحوزه بصفة

فادهرهم متوعدا اياهم بالحضار سكين للاعتداء عليهم ، ثم عاد ومعه السكين وطعن بها المجنى عليه .

لما كان ذلك ، وكانت شهادة عيسى محمد عيسى - وعلى ما بين من مراجعتها بمحضر الجلسة - تتطابق وما اورده الحكم بشأنها وما استخلصه منها من ان الطاعن كان البادئ بالعدوان وبما تنتفي معه حالة الدفاع الشرعي . لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن من رمي الحكم بعيب الخطأ في الاسناد وما يرتبه على ذلك من قيام حالة الدفاع الشرعي لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد احيل الى المحاكمة بتهمة القتل العمد وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى انتفاء القصد الخاص وهو نية ازهاق الروح ، وانتهى الى ادانة الطاعن بجريمة الضرب المفضي الى الموت ، وكان القانون لا يتطلب في هذه الجريمة قصدا خاصا ، وكان الحكم قد اثبت ان الطاعن تناول المسكر باختياره وهو مالم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - لما كان ذلك فانه ليس له من بعد ان يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختياري ومبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين بها ، مادام القانون لا يستلزم فيها قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام لعدم جدوى هذا البحث ، ذلك ان الاصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان الغيبوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه او على غير علم منه بحقيقة امرها ومفهوم ذلك ان من يتناول مالا مخدرة او مسكرة مختارا او عن علم بحقيقة امرها يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه

(ب) مخدر : تناوله اختيارا قصد عام . مسؤولية .

٢ - يجرى القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة او مسكرة مختارا او عن علم بحقيقة امرها ، مما ينبني عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فانه يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(ج) قصد خاص : ضرب افضى الى موت .

١ - الطاعن تناول المسكر باختياره فليس له ان يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختياري ومبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين بها ، مادام القانون لا يستلزم فيها قصدا خاصا .

(د) قصد عام : جريمة ذات قصد عام . جريمة ذات قصد خاص .

٤ - ان الشارع لا يكتفى في ثبوت القصد الخاص بالاخذ باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ومن ثم فانه لا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التي يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية كافة لجريمة الضرب المفضي الى الموت التي دان الطاعن بها ، واورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها من الاوراق ومن شأنها ان تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، عرض الى دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعي وأطرحه استنادا الى ما ثبت لديه من شهادة شهود الاثبات ومنهم عيسى محمد من انهم اذ طردوه من مجلسهم فقد

قانونية من مال سلم اليه او وجد في عهده بسبب وظيفته .

(ج) مال مختلس : تسليمه للموظف العام بسبب وظيفته .

٣ - تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى او من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن يكون المال أميرا أو مملوكا لأحد الأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(د) مشروع خاص : لا تساهم فيه الدولة أو إحدى الهيئات العامة . عقوبات م ١١٣ مكررا ق ١٢٠ لسنة ١٩٢٠ .

٤ - ان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إنما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأى صفة كانت ، ومن ثم فإن المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة .

(هـ) قصد جنائى : تزوير ، تحلث الحكم منه .

٥ - القصد الجنائى في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(و) اشتراك : اتفاق ، استدلال عليه .

٦ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب

الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .

(ز) مساعدة : اشتراك .

٧ - يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخل مقصودا يتجاوب صدوره مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذى جعله الشارع منوطا لعقاب الشريك .

(ح) قاضى جنائى : اتفاق ، استدلال عليه .

٨ - متى كان للقاضى الجنائى مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يقم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائقا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى الاختلاس والتزوير اللتين دين الطاعن بهما ، وأقام عليهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وهى أدلة سائقة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المؤسسات العامة على ما بين من قوانين اصلاها ٣٢ لسنة ١٩٥٧ و ٦٠ لسنة ١٩٦٣ و ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هى مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام ومن ثم فإن العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العمامين ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات يختلس مالا تحت يده متى كان المال المختلس قد

سلم اليه بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني الى التصرف فيما يحوزه بصفه قانونيه من مال سلم اليه او وجد في عهده بسبب وظيفته ، فإن الحكم المطعون فيه أذعن الطاعن باعتباره موظفا بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ١١١ ، والمادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وطبق في حقه المادة ١١٢ من هذا القانون يكون قد

طبق القانون على وجهه الصحيح ، ولا محل لما يثيره الطاعن في انطباق المادة ١١٣ مكررا على واقعة المستوى ذلك لأن هذه المادة التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، إنما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر لا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأى صفة كانت . ومن ثم فإن المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لأن هذه المؤسسات يحسب الاصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع في إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . لما كان ذلك ، وكانت جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى او من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون المال أميرا أو مملوكا لأحد الأفراد .

لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته وكان الطاعن لا يجادل في أنه

موظف بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخازن ، وقد أثبت الحكم أنه قام بغير حق وبوضعه مديراً للمنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من أموالها المودعة بالبنوك والمسلمة إليه قانوناً يصفته إلى المتهم الثاني بمقتضى شيكات ، وذلك بنية اختلاس هذه الأموال ، فإن النعي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية الاختلاس لدى الطاعن فثبتتها في حقه بقوله : « وحيث أن المحكمة لا تعول على دفاع المتهم الأول (الطاعن) ذلك أن دفع المبالغ للمتهم الثاني بالشيكات رغم استمرارية مدة سنة كاملة فإن المتهم استمر في هذه العملية دون أن يورد المتهم الثاني شيئاً ولأنه لم يثبت أن أيّاً من آلات وسيارات المطحن كان في حاجة إلى إصلاح كما أنه لم يثبت أنه كان في احتياج لسيارة ولم يوضح المتهم الأول في أقواله على التحديد الآلات والسيارات المعينة التي دفع المبالغ من أجل احضار قطع الفيار والموتورات لها ولأن المتهم الأول لم يثبت في كعوب الشيكات عند إصدارها أن قيمتها ثمن قطع غيارات وموتورات سيارات ثم أثبت في هذه الكعوب في مطحن كساب عند قرب استلام المدير الجديد الشاهد الثاني إدارته منه أن القيمة ثمن قمح على خلاف الواقع بالإضافة إلى أن القيد الذي تم في الدفاتر تم على أساس أن المبالغ الصادر بها الشيكات هي ثمن قمح واستمرار المتهم الأول في القيام بهذه العملية في المطحن الثاني الذي نقل إليه من مطحن دار السلام وعدم قيام المتهم الأول بإخطار أحد من المسؤولين بالمؤسسة بالمطحن بقيامه بهذه العملية » ثم قول الحكم بعد ذلك أن نية الاختلاس ثابتة في حق المتهم الأول بعد أن أهدرت المحكمة دفاعه الذي مقتضاه أن سلم الشيكات

بعد قيامه بتحريرها إلى المتهم الثاني الصادرة لصالحه الشيكات والذي قام بصرفها وذلك لشراء قطع غيار للمطحن بقيمتها » فإن هذا الذي أورده الحكم من أدلة وشواهد سائغ وكاف للتدليل على ثبوت قصد الاختلاس . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان باقى ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ، وأورد مؤدى أقوال الطاعن بما مفاده أنه اعترف باستلامه قيمة جميع الشيكات المحررة باسمه لشراء موتورات لمربيات النقل « وأنه كان يعلم بأن النفود التي سلمها هي من أموال المطحنين ، وأنه لم يدفع شيئاً كعربون لشراء هذه الآلات دلل الحكم على ثبوت اشتراك الطاعن مع المتهم الأول في جريمة الاختلاس بقوله ، « وحيث إن اشتراك المتهم الثاني (الطاعن) مع المتهم الأول ثابت في حقه من إصدار المتهم الأول الشيكات لصالحه وقيامه بصرف قيمتها بعد أن أهدرت المحكمة دفاع المتهم الأول الذي مقتضاه أن المتهم المذكور سلم المبالغ قيمة الشيكات للمتهم الثاني لاحتضار قطع غيار للآلات وموتورات للسيارات مع عدم

وجود أية معاملات أو صلة بين المتهم الثاني وبين المطحنين اللذين عمل المتهم الأول مديراً لهما على التعاقب ولا صحة لما ذكره الدفاع من أن المتهم تاجر قطع غيار وإنما هو حسبما جاء في أقواله صاحب ورشة سمسرة وأدعى أنه سيستورد القطع المطلوبة عن طريق الغير من الخارج فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يتوافق به الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة ، ذلك أن الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ويتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه وإذا كان للقاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى فإن له إذا لم يقر على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، ولما كانت الأدلة والقرائن التي ساقها الحكم للتدليل على اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة من شأنها أن تؤدي إلى ثبوته ، في حقه وكان الاشتراك بالمساعدة إنما يتحقق بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلاً مقصوداً يتجاوب به مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناهلاً لعقاب الشريك ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في موضوع الدعوى وفي تقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .



— ٣٦٧ —

المبدآن القانونيان :

(أ) مبان : تقسيم أرض معدة للبناء . ق ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

١ - القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، قانون استثنائي موقوف بفترة معينة ، ولم يقصد به الاعفاء من تطبيق أحكام القوانين الا في الحدود والقيود الواردة فيه .

(ب) تنظيم : عمل مخالف لقانون المباني ، تقديره ، اختصاص ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

٢ - مناط تطبيق القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على المباني او الاعمال المخالفة للقانون ، أن تكون قد تمت في الفترة المحددة بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وتقدير ذلك مرده الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

الحكمة :

ان المشرع ارتأى اضعاف نوع من الحماية على المباني والاعمال التي تمت بالمخالفة لاحكام قوانين حتى ٩ من مارس ١٩٥٥ وذلك للاغراض التي افصحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، ومفادها وضع حد للتسامح الذي جرت عليه النيابة العامة بوقف تنفيذ الاحكام الجنائية الصادرة بالازالة او بتصحيح أو هدم الاعمال المخالفة

وهو التسامح الذي شجع الكثير من الافراد على عدم احترام القوانين المذكورة . وبهذه المثابة فان القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ يكون قانونا استثنائيا موقوتا بفترة معينة امتدت الى ٢٠ من يونية ١٩٥٦ بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٨ ولم يقصد به الاعفاء من تطبيق احكام قوانين تنظيم المباني وتقسيم الاراضي المعدة للبناء الا في الحدود والقيود والواردة فيه ، اذ من المقرر أن الاستثناء يقدر بقدره فلا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه .

ان مناط تطبيق احكام المادتين الثالثة من القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ان تكون المباني او الاعمال المخالفة قد تمت في الفترة المحددة به بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ والمرد في تقرير ذلك الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، فاذا ما قدرت هذه السلطة ان المخالفات التي تمت ليست على درجة من الجسامه تحول دون اعمال الاحكام والقيود والشروط الواردة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بتحسين رونق المدينة وجمالها فلا معقب عليها في هذا الشأن مادام تقديرها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ظمن ادارية عليا رقم ٢٣٩ لسنة ١٣ ق في ١٧/٥/١٩٦٩ رئاسة وعضوية السادة مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار العزبي ومحمد طاهر عبد الحميد واحمد علي البحراوي المستشارين .

— ٣٦٨ —

المبدآن القانونيان :

(أ) اوقاف أهلية : كاتب . موظف عام .

١ - يعتبر موظفا عاما الكاتب بقسم الاوقاف المعين بقرار من وزير الاوقاف .

(ب) مؤهل دراسي : شهادة اتمام دراسة . قرار مجلس وزراء أول فبراير ١٩٤٨ .

٢ - يشترط لانطباق قرار مجلس الوزراء الصادر في أول فبراير ١٩٤٨ في شأن تسوية حالة حملة شهادة اتمام الدراسة بالمرسة الفاروقية ، ان يكون حامل هذه الشهادة شاغلا لوظيفة من الدرجة التاسعة مدرجة بالميزانية .

الحكمة :

ان المقومات الاساسية التي تقوم عليها فكرة الموظف العام ، تخلص في أن يكون تعيين الموظف بادارة قانونية لاداء عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة ، او احد اشخاص القانون العام متوافرة جميعها لدى المدعى ، فقد عين بقرار من وزير الاوقاف ، لاداء عمل دائم وهو عمل كاتب بقسم الاوقاف الاهلية ، وفي خدمة مرفق عام تديره الدولة وهو مرفق الاوقاف الذي تديره وزارة الاوقاف ، ولم يعين أجيرا لدى وقفه ما هيئ باب الاهلي - كما تردد بغير حق - كما لم يثبت من الاوراق انه عمل يوما واحدا لدى هذا الوقف ، بل ان عمله بالوزارة لم يكن مقصورا على قسم الاوقاف الاهلية وهو القسم الذي يشرف على ادارة هذه الاوقاف ومنها وقف ماهيتاب وانما تنقل بين الاقسام المختلفة للوزارة ومنها اقسام لا يتصل نشاطها من قريب او بعيد بلادارة الاوقاف الاهلية ، وليس ادل على صفة المدعى كموظف عام وان وزارة الاوقاف ذاتها لم تكن تنكر عليه هذه الصفة من انها عرضت أمره على لجنة التطهير وفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي في عام ١٩٥٢ . وقد رأت اللجنة فصله ولكن قرارها لم يعتمد ولم يوضع موضع التنفيذ ، ولو لم يكن المدعى موظفا عاما .

ان كل ما تشير الوزارة حول صفة المدعى انما تستمده من انه

٢ - عدم قيام الموظف بالاطار
عن تغير حالته الاجتماعية
اعتقادا منه بان اعانة الغلاء التي
يتقاضاها تقل عن النصاب القانوني
وثبوت عدم مسئوليته عما صرف
اليه خطأ من هذه الاعانة ، لا يدع
محلا لمجازاته .

(ج) اعانة غلاء معيشة :
موظف . قرار مجلس وزراء
١٠ من نوفمبر ١٩٥٤ . حسن
نية .

٣ - بعد ١٠ من نوفمبر ١٩٥٤
لا يستحق الموظف اعانة غلاء عن
ولده الذي بلغ الحادية والعشرين
ما لم يكن في مرحلة التعليم العالي
غير متجاوز الخامسة والعشرين
(د) قرار اداري : قرار تاديبى
سببه .

٤ - اذا قام القرار الاداري
على أكثر من سبب واحد ، فان
استبعاد أى سبب فيه لا يبطل
القرار ، طالما كان السبب الآخر
يؤدى الى النتيجة ذاتها .

المحكمة :

ولئن كان من حق المطعون عليه
بوصفه موظفا عاما أن يشكو من
ظلم يعتقد أنه وقع عليه الا انه
ليس له أن يجاوز في ابداله لشكواه
حدود الدفاع الشرعى ، ومن ذلك
تطاوله على رؤسائه والمساس بهم ،
كما انه وان كان من حقه ان يطعن
في التصرف الاداري بأوجه الطعن
القانونية التى من بينها سوء
استعمال السلطة او الانحراف بها
الا انه يجب عليه ان يلتزم في هذا
الشان الحدود القانونية التى
تقتضيها ضرورة الدفاع دون ان
يجاوز ذلك الى ما فيه تحد
لرؤسائه ، أو التطاول أو التمرد
عليهم ، أو الى المساس أو التشهير
بهم وامتهانهم ، والا فإنه عند

على درجة في الميزانية (وهذه
الدرجة لن تكون بطبيعة الحال
الا الدرجة التاسعة المقررة
للوظيفه) - لكان معنى ذلك
المصادرة على المطلوب وهو اجراء
التسويات التى هدف قرار مجلس
الوزراء الى اجرائها لحمله هذه
الشهادة ، أما اذا نظرنا الى أن
توفر الشروط التى تطلبها قرار
مجلس الوزراء منوط بأن يكون
حامل الشهادة ، الفاروقية
يشغل وظيفة مدرجة في الميزانية
ومقرر لها الدرجة التاسعة - كما
تجرى عسارات قرارات مجلس
الوزراء - فان شروط هذا القرار
تكون متوفرة لدى المدعى ، لانه
كان يشغل وظيفة كاتب بالوزارة ،
وهى وظيفة مدرجة في الميزانية
ومقرر لها الدرجة التاسعة ، بل
ان المدعى كان يتقاضى مرتبا يزيد
على بداية مربوط الدرجة التاسعة
فعلا وقت صدور قرار مجلس
الوزراء .

طعن ادوية عليا رقم ٩٨٢
لسنة ١٩٦٩ ق في ١٩/٥/١٩٦٩
رئاسة ومضوية السادة محمد
شلبى يوسف وحسين رفعت
ومحمد فتح الله بركات ومحمد
بهجت عتيبه وأبو بكر محمد
عطية المستشارين .

- ٣٦٩ -

المبادئ القانونية :

(ا) تاديب : مخالفة تاديبية ،
موظف ، تحد لرؤسائه ، دفاع ،
وظيفة ، اخلال بواجبها .

١ - على الموظف العام أن يلتزم
في شكواه الحدود القانونية التى
تقتضيها ضرورة الدفاع الشرعى
فان يجاوزها الى تحدى رؤسائه
أو التطاول عليهم أو المساس ، أو
التشهير بهم أخل بواجبات
الوظيفة .

(ب) مخالفة تاديبية : موظف ،
حالة اجتماعية ، اخطار بتغييرها

عندما صدر قرار تعيينه ذكر فيه
انه عين على حساب وقف
ماهيتاب قادن الاهلى .

وهذا الذى ذكر في قرار التعيين
لا يعدو ان يكون بيانا للصرف
المالى لراتب المدعى ولا يؤثر على
صفته كموظف عام طالما توافرت
بقية المقومات الاساسية التى يقوم
عليها تعريف الموظف العام على
نحو ما أوضحنا فيما تقدم ، وهو
لا يعنى أكثر من بيان انه سيتقاضى
مرتبه مما يؤول الى ميزانية
الوزارة بإدارة هذا الوقف طبقا
لما تقضى به القوانين واللوائح
الصادرة في هذا الشأن .

ولما كانت صفة الموظف العام
لا تتأثر - متى توافرت لدى
شخص معين يتوافر مقوماتها
بما اذا كان يمنح مرتبا أو لا يمنح
مرتبا فلا فرق بين أن يمنحه من
الميزانية العامة للدولة واحدى
الميزانيات المستقلة أو الملحقة أو
من المبالغ التى قد تخصص في
ميزانية شخص أو أكثر - من
أشخاص القانون الخاص لتمويل
بعض الوظائف في الحكومة أو
الهيئات العامة وتدخل تبعا لذلك
ضمن إيرادات الدولة في مقابل
الخدمات العامة التى يؤديها
شاغلو هذه الوظائف لهؤلاء
الأشخاص مباشرة وبالدات .

ما تذهب اليه الوزارة من عدم
توافر الشروط التى تطلبها قرار
مجلس الوزراء لدى المدعى بمقولة
انه لم يكن معين وقت صدوره على
وظيفة في الميزانية مقرر لها
الدرجة التاسعة ، فالواقع اننا
اذا قلنا بوجوب توافر هذه
الشروط لدى المدعى أو غيره من
الحاصلين على شهادة اتمام
الدراسة بالمدرسة الفاروقية على
نحو ما ترمى اليه الجهة الادارية
- وهو ان يكون معين فعلا لا على
وظيفة مدرجة في الميزانية وانما

فهرس الأحكام

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٤١	١١٩	١٩٦٦/١/١٤	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(١) استئناف : حكم تسببيه احالة في بيان الوقائع الى ما ورد بالحكم اللقى . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مرافعات م ٤٣١ ق ١.١ لسنة ١٩٥٥ ق ٤ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>١ - القضاء بالغاء الحكم المستأنف يزيل الحكم بجميع آثاره ، بما يسقط عنه حجته . الا أنه لا يعيب الحكم الاستئنافي ان يحيل في بيان الوقائع الى ما ورد بالحكم الابتدائي وان قضى بالفائه .</p> <p>(ب) خبير : محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير عمله .</p> <p>٢ - الاخذ برأى خبير أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع ، ومؤدى الاخذ برأى أحد الخبراء دون غيره أن المحكمة لم تر في آراء من تأخذ برأيهم ما يفيد إقتناعها في الدعوى .</p> <p>(ج) حكم مستأنف : رد على أسبابه .</p> <p>٣ - لا تلزم محكمة الاستئناف متى ألفت الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى ببحت وتفنيد أسباب هذا الحكم ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله .</p> <p>(د) قرينة : محكمة موضوع ، سلطتها في تقديرها ، تزوير .</p> <p>٤ - للمحكمة في مواد التزوير أن تستدل على وقوعه بما تستخلصه من القرائن المقدمة في الدعوى . وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى قام قضاءها على أسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات .</p> <p>(هـ) حكم : تدليل ، عيب ، تناقض .</p> <p>٥ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتماهى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو أن يكون التناقض واقعا في أساس الحكم بحيث لا يمكن أن يفهم معه على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به .</p>
٣٤٢	١٢١	١٩٦٦/١/١٥	<p>ضريبة عامة على الإيراد ، وعافاها . حكم ، تسبيب . عيب ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .</p> <p>يشترط لخصم الإيرادات لدى الحياة والمعاشات والتفقات من إيراد الممول الخاضع للضريبة العامة أن يكون ملزما بها قانونا ، أو تنفيذيا لحكم قضائي . ودفعها فعلا خلال السنة الضريبية ، وأن تكون قد تقرر عليه بدون مقابل ، ولسبب لا يرجع لحض اختياره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى اختيار الممول عليه (الممول) في الالتزام ببائنة إهنيته بمناسبة زواجهما والمصدر الذي يحدد هذا المدي من قانون أو عرف ، فانه يكون قاصرا بما يوجب نقضه .</p>
٣٤٣	١٢١	١٩٦٦/١/١٥	<p>زوجية : احوال شخصية خاصة بالاجانب . نيابة عامة . نقض ، طعن ، بطلان زواج ، تطليق مرافعات م ٩٠١ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م ١٣ .</p> <p>الشارع قصر حق النيابة العامة في الطعن في مسائل الزوجية الخاصة بالاجانب على الاحكام الصادرة في بطلان الزواج .</p>
٣٤٤	١٢٢	١٩٦٦/١/١٦	<p>(١) تزوير : ادعاء . غرامة التزوير . مرافعات م ٢٨٨ مئى م ١٢٢ .</p> <p>١ - متى أضحى الادعاء بالتزوير غير منتج في النزاع فان ذلك يقتضى من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعى التزوير أى غرامة .</p> <p>(ب) اثبات بالكتابة : مبدأ ثبوت بالكتابة . ورقة غرامات حجيتها . توقيع المتعاقدين .</p> <p>٢ - ان الورقة العرفية تستمد حجيتها في الإثبات من التوقيع وحده فان خلت من توقيع أحد العاقدين فلا تكون لها أية حجية قبله ، بل انها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده الا اذا كانت مكتوبة بخطه .</p> <p>(ج) تزوير : طلب احالة الى التحقيق . مرافعات م ٢٧٤ .</p> <p>٣ - طلب الطاعة احالة الدعوى الى التحقيق لتثبت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع على العقد المنسوب إليها وفي حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولاً لإثبات التعاقد ذاته - الذي تريد قيمته على عشرة يحنيتها - بالبينه .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٤٥	١٢٣	١٩٦٩/١٢/١٦	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(د) عقد : خطأ مادي . مدني م ١٢٣ و ٢٩٤ .</p> <p>٤ - مجال تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون المدني ، الغلط في الحساب وغلطات القلم أي الأخطاء المادية التي تقع من محرر العقد أثناء كتابته وتكشف عنها الورقة بداتها ولا يترتب على تصحيحها تعديل موضوع العقد .</p> <p>(هـ) إثبات : بيعة ، تزوير .</p> <p>٥ - لئن كان التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر واقعة مادية إلا أنه يحول دون اثباتها بالبيعة أن اثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتمتع ومطابقة إرادته مع إرادة المتعاقد الآخر على انعقاده وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة إذا كانت قيمة الالتزام الناشئ عن العقد تزيد على عشرة جنيهات .</p> <p>(١) استيلاء : ناقل للملكية . تموين استيلاء على إقطان . ملكية ، أسباب كسبها . قطن . مرسوم ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . قرار وزير تموين ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>١ - الاستيلاء المقصود في المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي القترن بالتسليم للمواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوي الشأن ، أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل ، وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . ولما كان قرار وزير التموين ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على جميع ما يوجد من الإقطان المبينة به لدى التجار والشركات والبنوك وأصحاب المحال والمكابس ، فإن تقرير الاستيلاء على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا لا ينقل ملكية تلك الإقطان أو حيازتها إلى الحكومة . وبالتالي فإن ملكيتها تظل للمالكها حتى يحصل الاستيلاء عليها بالمعنى القانوني ، ولا يفنى عنه إرسال بيان من تلك الإقطان من البنوك المودعة لديها إلى وزارة التموين .</p> <p>(ب) لجنة قطن : اختصاص تموين ، استيلاء على إقطان . قرار وزير تموين ٤٢ لسنة ١٩٥١ .</p> <p>٢ - اختصاص لجنة القطن المصرية بتسليم وتوزيع كميات القطن على المصانع المحلية طبقا للاسس والقواعد التي تضعها وزارة التموين والتجارة وبالإستثمار التي يعينها وزير التموين ، لا يكون إلا بعد تمام استلام تلك الإقطان استلاما فعلياً .</p> <p>(ج) تأمين وتخزين : التزام الحكومة بمصاريفها .</p> <p>٣ - لا تلزم الحكومة بمصاريف التأمين والتخزين عن الفترة السابقة على الاستيلاء الفعلي .</p> <p>(٢) استئناف : خصوم . نقض طعن ، خصوم دعوى طلب تدخل .</p> <p>١ - متى كانت محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب تدخل المطعون ضده البائع (بطلب تثبيت ملكية) لا صراحة ولا ضمنا ، إذ لم تقض بقبول يدخله كما لم تقض في طلباته فإنه يظل خارجا عن الخصومة ولا يعتبر طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن اختصاص طالب التدخل في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .</p> <p>(ب) بيع : باع ، التزاماته ، ضمان عدم تعرض . تقادم مسقط ، دعوى صحة ونفاذ تعاقد ، مدني قديم م ٥٦ و ٢٦٧ مدني م ٢٢٩ .</p> <p>٢ - من أحكام البيع التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالبيع أو منازعته فيه ، وهذا الالتزام أبدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أبدا التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الكسبية للملكية . ولما كان الدفع من الورثة يسقط حق المشتري بالتقادم لعموده عن دفع دعواه بصحة ونفاذ عقد البيع هو من قبيل المنازعة المحتمة قانونا على ورثة البائع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول هذا الدفع يكون مخالفا للقانون .</p> <p>(ج) عقد : آثاره .</p> <p>٣ - مقتضى تمسك المشتري في دعواه - صحة ونفاذ عقد بيع - بقياس العقد صحيحا منتجا لجميع آثاره طوال نظر الدعوى أمام درجتي التقاضي ، أنه قد تمسك بجميع الآثار القانونية الناشئة من هذا العقد ومن بينها التزام البائع بضمان عدم التعرض وهو التزام لا يسقط عنه ومن ورثته أبدا .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٤٧	١٢٦	١٩٦٩/١/٢١	<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(أ) نقض : طعن ، تقريره ، بياناته ، اعلانه .</p> <p>١ - الطعن بالنقض لا يبطله أن تكون الصورة التي وصلت الى المطعون عليه من التقرير بالطعن قد خلت سهواً من بيان التاريخ الذي حصل فيه هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة أو وقع خطأ فيه . ذلك أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القسانون اشتغال ورقة الاعلان عليها .</p> <p>(ب) نقض : طعن ، حكم محكمة استئناف ، سبب مقرر قانونا .</p> <p>٢ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف (قاضيا بعدم جواز استئناف حكم مرسى المزداد وابقاع البيع بعد زيادة العشر) فانه يجوز الطعن فيه بالنقض لاحد الاسباب المقررة قانونا .</p> <p>(ج) التزام : انقضاؤه ، وفاء مرافعات م ٦٤٦ .</p> <p>٣ - للمدين دائما وفي أى حالة تكون عليها الاجراءات ، التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد به الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٦٤٦ من قانون المرافعات .</p> <p>(د) تنفيذ عقارى : اجراءاته ، اعتراض ، نظام عام . فوائد تزيد على المقرر قانونا .</p> <p>٤ - يجوز للمدين ابداء الاعتراض على الاجراءات ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف اذا كان اعتراضه مؤسسا على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام كان يتمسك بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد عن الحد المقرر قانونا .</p> <p>ضريبة : أرباح تجارية ، وعلاؤها تكاليف واجبة الخصم .</p> <p>لا يجوز لصاحب المنشأة سواء اكان تاجرا فردا أم شريكا متضامنا في شركة تضامن أو شركة توصية أن يحسب لنفسه اجرا من عمله فيها وأن يطالب بخصمه كتكليف على الربح مند ربط الضريبة عليه . بل يعتبر ربها يخضع للضريبة على الارباح التجارية لا اجرا مستحقا لعامل في المنشأة .</p>
٣٤٨	١٢٨	١٩٦٩/١/٢٢	<p>(أ) بيع : وفائي . اثبات بالبينة والقرائن . مدنى م ٢٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٢٣ .</p> <p>١ - أن المادة ٢٢٩ من القانون المدنى الملقى بعد تعديلها بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ اذ اجازت اثبات أن الشرط الوقائى مقصود به اخفاء رهن عقارى بطرق الاثبات كافة دون التفات الى نصوص العقد فان ذلك منها لم يكن الا تطبيقا للقواعد العامة التى تجيز اثبات الفس بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن ، وعلى ذلك فان تلك المادة لا تتضمن أى استثناء تنفرد به عن سائر العقود المنطوية على الفس من حيث طرق الاثبات .</p> <p>(ب) اثبات : فسخ ، قرائن .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع أن تستنبط القرائن التى تعتمد عليها فى اثبات الفس من أقوال شهود سمعهم الخير دون حلف يمين ومن المعاينة التى أجراها ذلك الخير ، ومن المستندات التى قدمها الخصوم اليه دون أن تكون ملزمة باجراء أى تحقيق بنفسها .</p> <p>(ج) بينة : اثبات .</p> <p>٣ - ما يجوز اثباته بالبينة يجوز أيضا اثباته بالقرائن ومحكمة الموضوع حرية اختيار طريق الاثبات الذى تراه موصلا للكشف عن الحقيقة ما دام الاثبات جائزا بجميع الطرق .</p> <p>(د) اطمين زراعية : تقدير ثمنها فى المعاملات .</p> <p>٤ - الاسس التى بينها قوانين الرسوم القضائية والشهر والاصلاح الزرامى بشأن تقدير ثمن الاطمين الزراعية مقصورة على تطبيق احكام تلك القوانين ولا تعدى ذلك الى تقدير اسعار الثل فى معاملات الناس .</p> <p>(هـ) بيع وفائي : يستر رهنا ، اجازته .</p> <p>٥ - أساس بطلان البيع الوفاى الذى يستر رهنا هو أنه غير مشروع ومن ثم فلا تلحقه الاجازة .</p>
٣٥٠	١٢٩	١٩٦٩/١/٢٣	<p>(أ) بيع : بائع التزاماته . التزام بنقل ملكية . مبيع ، ثماره .</p> <p>١ - لش كانت ملكية العقار المبيع لا تنتقل الى المشتري قبل تسجيل عقد البيع ، الا أن البائع يلتزم بتسليم المبيع الى المشتري ولو لم يسجل العقد . وبذلك تكون للمشتري ثمرة المبيع من تاريخ إبرام البيع ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .</p> <p>(ب) دعوى : طلب عارض . مقاصة قضائية . حكم ، تسبيب حيب دفاع جوهرى .</p> <p>٢ - اذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة - وقد أبدى فى صورة طلب عارض - ينطوى على طلب اجراء المقاصة القضائية بين الربح المستحق للمطعون ضده عن أعيان التركة وبين الديون التى قام الطاعن بسدادها عن تركه مورث المطعون ضده ، وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الراى فى الدعوى فان الحكم اذ خلا من الرد على هذا الدفاع يكون مشوبا بالقصور .</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
<p>قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>(١) حكم : حجية . قوة الامر المقضى استئناف سلطة محكمة الاستئناف .</p> <p>١ - متى كان الطاعن لم يطعن بالاستئناف على ما تضمنته أسباب الحكم بنذب خبير من قضاء قطعى بالزامه بالبيع باعتباره فاصبا رغم اعلانه بذلك الحكم حتى فات ميعاد الطعن فيه وحاز هذا القضاء قوة الامر المقضى فانه ما كان يجوز له النemy على قضاء ذلك الحكم في هذا الشق منه أمام محكمة الاستئناف ، اذ تحول قوة الامر المقضى دون ذلك . ولا يفر من الامر شيئا ان أسباب الحكم المطعون فيه تناولت بحث هذا الامر مرة أخرى ، اذ ما كان لمحكمة الاستئناف ان تعاود بحثه .</p> <p>(ب) حق الحبس : التزام . تقضى ، طعن ، سبب جديد .</p> <p>٢ - اذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بحقه في حبس اطيان التركة موضوع النزاع حتى تتم تصفية التركة او حتى يستوفى ما دفعه عن المطعون ضده من الديون ، فانه لا يقبل منه اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>	٣٥١	١٣٠	١٩٦٩/١/٢٣
<p>(١) تضامن : تجزئة ، احوال ، نقص ، طعن ، خصوم . مرافعات م ٣٨٠ و ٢٤ .</p> <p>١ - متى كان النزاع الذى نشب بين طرفي الخصومة وصدر فيه الحكم المطعون فيه يتعلق بالمطالبة ببيع دون تضامن بين المطالبين به ، فانه بهذه الصورة يكون قابلا للتجزئة ويشرب على ذلك ان بطلان الطعن بالنسبة لاحد المطعون ضدهم يكون مقصورا عليه ، ولا يمتداه الى باقى المطعون ضدهم الذين منح اعلانهم بالطعن .</p> <p>(ب) حكم : طعن ، ميعاد . مرافعات م ٩٢ و ٢٧٩ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .</p> <p>٢ - القانون وان جعل مواعيد الطعن من تاريخ صدور الحكم كأصل عام ، الا انه استثنى من هذا الاصل الاحكام التى لا تعتبر حضورية ، والاحكام التى افترض الشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وبما يتخذ فيها من اجراءات . فهذه الاحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة العامة التى تقضى ببدء مواعيد الطعن من تاريخ اعلان الحكم .</p> <p>(ج) دعوى : نظرها ، خبرة ، تاريخ جلسة ، علم . مرافعات ١٦٠ .</p> <p>٣ - حضور الخصم او محاميه أمام الخبير وان دل على علمه بصدر حكم الإلبيات (بنذب الخبير) الا انه لا يفيد العلم بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى ولا يثبت هذا العلم الا باخطاره بها .</p> <p>(د) وكالة : وكيل ، علمه بالجلسة .</p> <p>٤ - علم الوكيل من الخصم بالجلسة المحددة المستفاد من تقديمه طلبا بفتح باب المرافعة مقصور على جلسة النطق بالحكم دون الجلسات السابقة عليها والتى كانت محددة لنظر الدعوى .</p> <p>(هـ) حكم : طعن ، ميعاده . وكيل ، علمه بجلسة النطق بالحكم .</p> <p>٥ - علم الخصوم بالدعوى بعد انقطاع صلتهم بالخصومة بسبب انقطاع تسلسل الجلسات لا يثبت الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون لانه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء من اجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مهما بلغ قوة هذا الدليل ومن ثم فان علم الوكيل بجلسة النطق بالحكم المستأنف - دون الجلسات السابقة عليها - لا يفنى عن اعلان الحكم الذى يفتتح به - في هذه الحالة - ميعاد الطعن .</p>	٣٥٢	١٣٠	١٩٦٩/١/٢٣
<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(١) عقوبة : ايقاف تنفيذها ، ايقاف شامل ، قاضى موضوع سلطته .</p> <p>١ - ان الامر بايقاف تنفيذ العقوبة وشمول الايقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله - هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة للقانون - مما يدخل في حدود سلطة قاضى الموضوع .</p> <p>(ب) سيارة : قائلها ، سحب رخصته في ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ م ٩١ .</p> <p>٢ - لا محل للقول بأن المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور قد اجازت للقاضى سحب رخصة قائد السيارة اذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له مما كان يقتضى من المحكمة أن تجعل امر ايقاف تنفيذ العقوبة - المقضى بها على الطاعن في جريمة السرقة المقامة ضده - شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، وذلك لانقطاع الصلة بين حكم تلك المادة التى يقتصر اعمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه ادانة الطاعن بجريمة السرقة .</p>	٣٥٣	١٣٣	١٩٦٩/١/١٣

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٥٤	١٣٣	١٩٦٩/١/١٣	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(١) صابون : علامة تجارية . فش . قانون ، الغاؤه . ق ٨٧ لسنة ١٩٢٨ قرار مجلس وزراء ٤ من أبريل ١٩٥٦ .</p> <p>١ - القانون ٩٧ لسنة ١٩٢٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بعد قرار من مجلس الوزراء في ٤ من أبريل ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد إلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير ١٩٥٣ وهو الإعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء ، وإلى القانون ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ ، بالفاء استصدار مراسيم ، وإصدار في ديوانه إلى الإطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش والمواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له وأسقط الإشارة إلى القانون ٨٧ لسنة ١٩٢٨ سالف الذكر والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحا ، وهذا الأسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنته الشارع وانتهجه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالاستناد إليه . قرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذي يجمع بين القانون والرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٢٨ سالف البيان . يدل على ذلك أنه لم يشر في ديوانه إليه كما سبق ، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون وآخرها المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر ١٩٥١ تنظيما كاملا متناولا ما كانت تناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جرمي الغش والخدعة محيلا في العقاب عليهما إلى المادتين ٥ ، ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، كما أحال إلى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وهاتين على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة في المادة ٣٤ منه وهي المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل ١٩٥٦ على ما سلف .</p> <p>(ب) عينة : أخذها . فش قانون ، إصداره .</p> <p>٢ - لم تنص التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٢٨ على الإعلان جزم على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها كما فعل القانون الملغى ، إذ لم يكن فرض الشارع أن يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا اطمأن القاضي على صحة الدليل المستند من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها لوقع حكمه على هذا الأساس .</p> <p>(ج) دفع : بطلان إجراء أخذ عينة ، صفة . قرار وزير تجارة وصناعة ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٤٣ ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ .</p> <p>٣ - إذا كان القرار ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢ من مايو ١٩٥٩ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ من أبريل ١٩٥٦ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقا لأحكام القرار ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في أجل المحدد له ، فإن ذلك - على ما أولته محكمة النقض - لا يقيد المحاكم ، لأن القرار المذكور تجاوز بهذا النص السلطة التي أمده بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقرار مجلس الوزراء في ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظمن هي إليه دون التفات لهذا الجزم الذي جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .</p> <p>(د) عينة : لم تؤخذ من محل الطامن ، دفعه بطلان إجراءات أخذها . ق ١٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>٤ - متى كان الثابت أن العينة التي دفع ببطلان الإجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من محل الطامن ، بل من محل متهم آخر في الدعوى قضى ببراءته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، فلا صفة للطامن فيما دفع به من بطلان إجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نعا .</p> <p>(هـ) فش : علم الصانع به .</p> <p>٥ - أن علم المتهم بالغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له ، اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه ، ولا يقبل التدرع بجهله والا تادي الأمر إلى تعطيل أحكام القانون . يدل على ذلك - في خصوص صناعة الصابون - أن قرار</p>

ملخص الأحكام	رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ
قضاء محكمة النقض الجزائية			
<p>مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل ١٩٥٦ في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد ان نص في المادة الثانية منه على انه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوى مقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلى لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماضا دهنية وراتنجية بشرط ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠٪ من مجموع الأحماض ، أوجب في المادة الثالثة ألا تزيد نسبة القلوى المطلق الكلوى في جميع الأنواع والرتب على حد معين واعتبر - في هذه الحالة وحدها زيادة نسبته مخالفة لا جنحة اذا كان المتهم حسن النية ، مما مفاده أن صنع الصابون الذى تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص من حد معين جنحة دائما في حق الصانع طبقا للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٣٩ اللذين أشار القرار في ديباجته محيلا في بيان العقوبة اليهما ، ولا يكون مخالفة الا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التى حددها القرار بشرط أن يكون الصانع حسن النية ، وبذلك فان الشارع يكون قد اعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية فانما في حقه بقيام موجبه من صنعه وهو ثابت على الدوام ، لا يستطيع المتهم أن يتلوع بجعله الا في حدود ما رخص فيه الشارع استثناء لاعتبارات تيسيرية لا تنفى الاصل المقرر في هذا الصدد .</p>			
<p>تسعر جبرى : عقوبة تكميلية نقض ، طعن ، خطأ في تطبيق قانون . ق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ م ١٦ .</p> <p>يوجب القانون الخاص بشئون التسعر الجبرى وتحديد الأرباح شهر ملخصات الاحكام التى تصدر بالادانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكامه .</p> <p>ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اوقع عقوبة الغرامة على المظنون ضدهما دون شهر ملخص الحكم .</p>	١٩٦٩/١/١٣	١٣٦	٢٥٥
<p>(١) تزوير : طريقة اثباته .</p> <p>١ - لم يجعل القانون الجنائى طريقا معينا لاثبات التزوير .</p> <p>(ب) تحقيق : مواخضة المحكمة بعدم اجرائه .</p> <p>٢ - ليس للطامن أن يعنى على المحكمة قعودها من اجراء تحقيق لم يطلبه منها .</p> <p>(ج) قضية : شروع . احتيال ، وسائله .</p> <p>٣ - يتحقق شروع فى النصب بمجرد البدء فى استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه .</p> <p>(د) وسيلة : احتيال ، مباشرتها .</p> <p>٤ - الاصل ان مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه الى احتيال الجانى فكشفه وامتنع عن تسليمه المال او سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر فى نفسه .</p> <p>(هـ) جريمة مستحيلة : كون المجنى عليه من رجال الشرطة .</p> <p>٥ - ان كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة ما دام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة من نشاط الجانب المريب فى هذه الجريمة وأنه استعان بهذه المعلومات لئى يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا فى تقدير معيار الاحتيال .</p> <p>(د) قصد جنائى : تحدد الحكم عن ركنه . حكم تسبب ، عيب .</p> <p>٦ - لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائى فى جريمة النصب على استقلال ما دام الحكم قد اورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهرا وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .</p>	١٩٦٩/١/١٣	١٣٧	٢٥٦
<p>اختلاس : أشياء محجوزة . تبديد . حكم ، تسبب عيب . دفع بعدم العلم بيوم البيع . الاصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطامن أمام محكمة الموضوع التى اطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .</p>	١٩٦٩/١/١٣	١٣٨	٢٥٧
<p>(١) ارتباط : جرائم ، خطة جنائية ، عقوبات م ٢/٣٢ .</p> <p>١ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى مناهها الشارع .</p>	١٩٦٩/١/١٣	١٣٨	٢٥٨

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
			قضاء محكمة النقض الجزائية
			(ب) تكييف قانوني : ارتباط بين الجرائم ، تقديره . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . م ٦٩ ق ١٥٩ لسنة ١٩٦١ .
			٢ - وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .
٣٥٩	١٣٩	١٩٦٩/١/١٣	(أ) نقض : طعن ، توقيع على أسبابه . محاماة . ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ م ٢٤ .
			١ - تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ويجب أن يكون موقفاً عليها ممن صدرت عنه ، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت منه على الوجه المعتبر قانوناً . ولا يجوز كلمة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .
			(ب) توقيع محام : ورقة تقرير أسباب النقض تحقيق جنابات م ٢٣١ إجراءات م ٤٢٤ .
			٢ - جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء على افعال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقفاً عليها من صاحب الشأن فيها والا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له .
٣٦٠	١٤٠	١٩٦٩/١/١٣	(أ) سبق اصرار : توافره ، اثباته .
			١ - سبق الاصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناقض عقلاً مع هذا الاستنتاج .
			(ب) اشتراك : اتفاق ، اثباته .
			٢ - أن مجرد اثباته سبق الاصرار على المتهمين ، يلزم منه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .
			(ج) باعث : خطأ فيه ، اثره في الحكم .
			٢ - الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، والخطأ فيه - بفرض وقوعه - لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى بها تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطامن بها بما أورده على ثبوتها في حقه من أدلة صائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .
٣٦١	١٤١	١٩٦٩/١/١٣	اشتباه : مراقبة نقض ، طعن ، الخطأ في تطبيق قانون . م ق ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .
			إذا عاد المتهم إلى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فإنه كان يتعين القضاء بعقوبة الحبس بالإضافة إلى عقوبة المراقبة المقضى بها في الحكم .
٣٦٢	١٤٢	١٩٦٩/١/١٣	(أ) جرائم : ارتباطها . وحدة إجرامية . خطئة جنائية واحدة . عقوبات م ٢/٣٢ .
			١ - أن مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطئة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي مناهما الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة .
			(ب) ارتباط : بين الجرائم ، تقدير قيامه ، خطأ قانوني .
			٢ - متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .
			(ج) عقوبة تكميلية : رد الشيء إلى أصله .
			٢ - الأصل في العقوبات التكميلية أنها تحفل في طبيعتها فكرة رد الشيء إلى أصله وإنما عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة إلا أن التخصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلاً وقت صدوره ، والا كان توقيعها عبثاً لورود القضاء بها على غير محل . وبما أن إجراءات المقاومة كانت لازمة في موسم زراعة القطن في سنة ١٩٦٧ ، وقد انتهى موجبها بانتهاء الوقت الذي كان يجب أن تتخذ فيه ، فإنه لا محل للنفي في الحكم على إزالة أسباب المخالفة لورودها على غير محل .

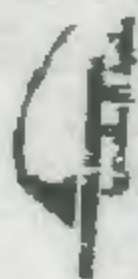
رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الأحكام
٣٦٣	١٤٣	١٩٦٩/١/١٣	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>(أ) قبض : تلبس . إجراءات م ٢٤ عقوبات م ١٣٦ و ١/١٣٧ .</p> <p>١ - إذا كانت جريمة التعدي التي قارنوها التهم تندرج تحت نص المادتين ١٣٦ ، ١/١٣٧ من قانون العقوبات الذي ربط لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيها ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القضائي أن يقبض على المتهم .</p> <p>(ب) تفتيش : متهم مقبوض عليه . إجراءات م ٣٠٤ و ٢٨١ .</p> <p>٢ - في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لأمر الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا ، كان التفتيش الذي يرى من خول إجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لمعوم الصيغة التي ورد بها النص .</p> <p>(ج) اعتداء : المقبوض عليه على رجل الشرطة ، الاحتياط من حدوثه بالتفتيش .</p> <p>٣ - إذا كانت من مدونات الحكم المعلوم فيه ، أنها تشيد بأن التفتيش كان لازما للتوقي والتحوط من شر المقبوض عليه إذا حدثت نفسه باسترجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحا .</p> <p>(د) سكر بين : اعتداء على رجل الشرطة ، قبض في غير حالة تلبس .</p> <p>٤ - متى أن الحكم المعلوم فيه قد أثبت أن المتهم قد وقع منه - وهو في حالة سكر بين - تعد شديد على رجل الشرطة ، فإن ذلك مما يجيز قانونا لقبض المتهم - ولو في غير حالة التلبس بالجريمة - ومن ثم اذ التفت الحكم في قضائه من الدليل المستمد من التفتيش فإنه يكون خاطئا متعينا نقضه .</p>
٣٦٤	١٤٤	١٩٦٩/١/١٣	<p>(أ) مخدر : اعتراف متهم أمام رجل الشرطة ، عدم أخذا به .</p> <p>١ - لا يجب الحكم أن يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط المتهم ، ثم لا يعول على ما رواه من اعترافه له بأنه أحرز المخدرات بقصد الاتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة لا تتجاوز وإنما ودى ما سمعه من المتهم ، ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القول لعدم التمسك منه وعدم وجود ما يظهر قوله الضابط .</p> <p>(ب) شاهد : أقواله ، أخذ المحكمة بما تطمئن إليه .</p> <p>٢ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى .</p> <p>(ج) شهود : استغناء عن سماعهم . إجراءات م ٢٨٩ في ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>٣ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك .</p> <p>(د) قصد جنائي : مخدر ، أحرازه .</p> <p>٤ - القصد الجنائي في جريمة أحرار المخدر إنما هو علم المحرز أو الحائر بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة .</p> <p>(هـ) علم المتهم : بأن ما يحزره مخدر قصد جنائي ، تحدث عنه .</p> <p>٥ - المحكمة غير مكلفة بالتحدث على استقلال من القصد الجنائي إذا كان ما أوردته في حكمها كافيًا في الدلالة على التهم كان عالما بأن ما يحزره مخدر .</p>
٣٦٥	١٤٤	١٩٦٩/١/١٣	<p>(أ) مسئولية : فيبوية ناشئة من مواد مخدرة . عقوبات م ٦٢ دفاع شرعي .</p> <p>١ - الفيبيوية المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة من عقافير مخلوطة تناولها الجاني قهرا منه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها .</p> <p>(ب) مخدر : تناوله اختيارا قصد عام . مسئولية .</p> <p>٢ - يجري القانون حكم المدرك التام الإدراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها ، مما يتبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه في الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فإنه يكون مسئولًا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .</p> <p>(ج) قصد خاص : ضرب أفضى إلى موت .</p> <p>٣ - وإذا كان الطامع تناول المسكر باختياره فليس له أن يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختياري ومبلغ تأثيره في إدراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين بها ، ما دام القانون لا يستلزم فيها قصدا خاصا .</p> <p>(د) قصد عام : جريمة ذات قصد عام . جريمة ذات قصد خاص .</p>

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	ملخص الاحكام
٢٦٦	١٤٥	١٩٦٩/١/١٢	<p>قضاء محكمة النقض الجزائية</p> <p>٤ - ان الشارع لا يكتفى في ثبوت القصد الخاص بالاخذ باعتبارات وافتراسات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ومن ثم فانه لا تدخل للتسوية بين الجرائم ذات القصد العام وتلك التي يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا .</p> <p>(ا) موظف عام : مستخدم عام . مؤسسة عامة . ق ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ق ٦ لسنة ١٩٦٢ ق ٢٢ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>١ - المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد اشخاص القانون العام ، ومن ثم فان العاملين فيها يعدون من الموظفين أو المستخدمين العميين .</p> <p>(ب) اختلاس : موظف عام ، مستخدم عام م ١١٢ و ١١١ و ١١٩ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>٢ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من قانون العقوبات بختلاس مالا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى صرفت لية الجاني الى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من مال سلم اليه أو وجد في عهده بسبب وظيفته .</p> <p>(ج) مال مختلس : تسليمه للموظف العام بسبب وظيفته .</p> <p>٣ - تحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن يكون المال أمريا أو مملوكا لأحد الأفراد ، لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته .</p> <p>(د) مشروع خاص : لا تساهم فيه الدولة أو إحدى الهيئات العامة . عقوبات م ١١٢ مكررا ق ١٢ لسنة ١٩٢٠ .</p> <p>٤ - ان المادة ١١٢ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضياته ، انما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأي صفة كانت ، ومن ثم فان المؤسسات العامة تخرج بطبيعتها تكوينها من نطاق تطبيق هذه المادة .</p> <p>(هـ) قصد جنائي : تزوير ، تحدث الحكم عنه .</p> <p>٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .</p> <p>(و) اشتراك : اتفاق . استدلال عليه .</p> <p>٦ - الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .</p> <p>(ز) مساعدة : اشتراك .</p> <p>٧ - يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب مسداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي يجعله الشارع مناطا لعقاب الشريك .</p> <p>(ح) قاضي جنائي : اتفاق ، استدلال عليه .</p> <p>٨ - متى كان للقاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين عقيدته من وقائع الدعوى ، فان له اذا لم يتم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ما دأج هذا الاستدلال سابقا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .</p>

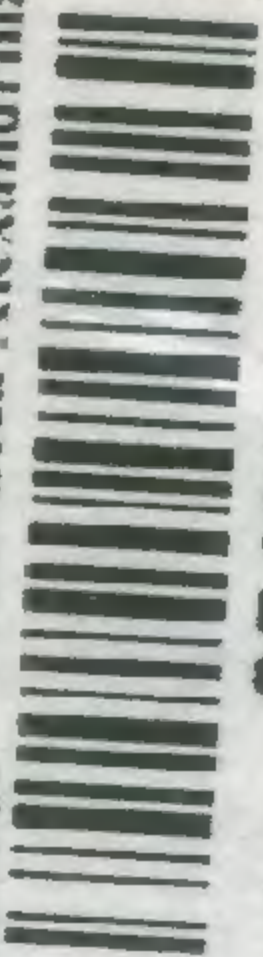
ملخص الاحكام	رقم الصفحة	رقم الحكم	التاريخ
<p>قضاء المحكمة الادارية العليا</p> <p>(١) بيان : تقسيم ارض معدة للبناء . فى ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ .</p> <p>١ - القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ ، قانون استثنائى موقت بفترة معينة ، ولم يقصد به الاعفاء من تطبيق احكام القوانين الا فى الحدود والقيود الواردة فيه .</p> <p>(ب) تنظيم : عمل مخالف لقانون المباني ، تقديره ، اختصاص فى ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .</p> <p>٢ - مناط تطبيق القانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على المباني او الاعمال المختلفة للقانون ، ان تكون قد تمت فى الفترة المحددة بكيفية يتعذر معها تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، وتقدير ذلك مرده الى السلطة القائمة على اعمال التنظيم .</p>	١٤٨	٣٦٧	١٩٦٦/٥/١٧
<p>(١) اوقاف اهلية : كاتب . موظف عام .</p> <p>١ - يعتبر موظفا عاما الكاتب بقسم الاوقاف المعين بقرار من وزير الاوقاف .</p> <p>(ب) مؤهل دراسى : شهادة اتمام دراسة . قرار مجلس وزراء اول فبراير ١٩٤٨ .</p> <p>٢ - يشترط لانطباق قرار مجلس الوزراء الصادر فى اول فبراير ١٩٤٨ فى شأن تسوية حالة حملة شهادة اتمام الدراسة بالمدرسة الفاروقية ، ان يكون حامل هذه الشهادة شاغلا وظيفة من الدرجة التاسعة مدرجة بالجزائرية .</p>	١٤٨	٣٦٨	١٩٦٦/٥/١٦
<p>(١) تديب : مخالفة تاديبية ، موظف ، تحد لرؤسائه ، دفاع . وظيفة ، اخلال بواجبها .</p> <p>١ - على الموظف العام ان يلتزم فى شكواه الحدود القانونية التى تقتضيها ضرورة الدفاع الشرعى فان تجاوزها الى تحدى رؤسائه او التناول عليهم او المساس ، او التشهير بهم خل بواجبات الوظيفة .</p> <p>(ب) مخالفة تاديبية : موظف ، حالة اجتماعية ، اخطار بتغييرها .</p> <p>٢ - عدم قيام الموظف بالاطار من تغيير حالته الاجتماعية اعتقاداً منه بان امانة الغلاء التى يتقاضاها تقل عن النصاب القانونى وثبوت عدم مسئوليته مما صرف اليه خطأ من هذه الامانة ، لا يدع سحلا لمجازاته .</p> <p>(ج) اعانة غلاء معيشة : موظف . قرار مجلس وزراء ١٠ من نوفمبر ١٩٥٤ . حسن نية .</p> <p>٣ - بعد ١٠ من نوفمبر ١٩٥٤ لا يستحق الموظف اعانة غلاء من ولده الذى بلغ الحادية والعشرين ما لم يكن فى مرحلة التعليم العالى غير متجاوز الخامسة والعشرين .</p> <p>(د) قرار ادارى : قرار تاديبى سبه .</p> <p>٤ - اذا قام القرار الادارى على اكثر من سبب واحد ، فان استبعاد اى سبب فيه لا يبطل القرار ، طالما كان السبب الآخر يودى الى النتيجة ذاتها .</p>	١٤٩	٣٦٩	١٩٦٦/٥/٢٤

الشعب

٥٩٢
٢٠٨١



Bibliotheca Alexandrina



0542552